

بانوراما الاحداث والتطورات

Week

End

العدد: (١٠٩) ٣١ ديسمبر ٢٠١٧



الوشهد العالمي.. رؤى ودراسات

حصاد الربع الاخير من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتضمن ابرز التحليلات السياسية والاستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي
يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

Week End

المشهد التحليلي العالمي

هذا العدد

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكد.

حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما ستحملة الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة، ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب وما بعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

انطلاقاً من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصداً فصلياً للربع الاخير من العام ٢٠١٧ والمقتصر على المشهد التحليلي العالمي الذي طغى عليه الكثير من التطورات والمستجدات ويمر ايضا بمرحلة مخاض عسير للوصول الى حافة الاستقرار الاستراتيجي والثبات على حالة استقطاب ليس سهلا الوصول اليها بسبب ضبابية السياسات والاستراتيجيات والمصالح المتصادمة.

لمعرفة اتجاهات وافاق تطورات كردستان والعراق والمنطقة لابد من الاطلاع الدقيق على المسارات والاستراتيجيات العالمية من خلال ابرز التحليلات والدراسات ورؤى الباحثين .

في هذا العدد لانتجدون الاخبار والتقارير بل اضواء على المشهد العالمي واتجاهات الاحداث عبر رؤى ودراسات وبحوث مختلفة تساعد القاريء الكريم على فهم آفاق مجمل التطورات العالمية ومآلاتها خلال الربع الاخير من هذا العام .

هيئة التحرير : محمد مجيد - عبدالله علي سعيد - هريم عثمان - ديارى هوشيار- ليلى رحمن - هه لوياسين

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com

Facebook:

Web: pukmedia.com/ensat

اكتوبر ٢٠١٧

الاستقلال الكردي لايزال بعيداً عن المتناول سير السياسات العالمية والتغيرات المتوقعة

توقعات * (مركز ستراتفور) للربع الاخير من العام ٢٠١٧

استناداً إلى مبدأ أن الأحداث العالمية التحويلية ليست عشوائية، وإنما يمكن التنبؤ بها في الحقيقة، يقوم مركز "ستراتفور" بوضع مجموعة من التوقعات الدورية لكل عشر سنوات، وسنوية وربع سنوية. وتُبنى هذه التوقعات على أساس منهجية "ستراتفور" الجيوسياسية، وإطارنا الخاص لتحديد الاتجاهات الأساسية التي تشكل النظام الدولي، والتنبؤ بوجهاتها المقبلة. وفيما يلي الاتجاهات العالمية التي أبرزتها توقعات "ستراتفور" للربع الرابع والأخير من العام ٢٠١٧.

أبرز التوقعات

- سوف تشغل الطموحات النووية لكوريا الشمالية معظم اهتمام الولايات المتحدة، بينما تبحث واشنطن عن طرق لوقف تقدم برنامج أسلحة بيونغ يانغ، حتى بينما تواصل الصين وروسيا دعم جارتها المحاربة.
- مع انشغال انتباهها بمسألة كوريا الشمالية، لن تكون الولايات المتحدة راغبة في خلق صدام آخر لنفسها بالانسحاب من اتفاقها النووي مع إيران. وفي الأثناء، سوف تقوم روسيا بتعميق تورطها في صراعات عدة حول العالم من أجل تعزيز موقفها التفاوضي في المحادثات مع الولايات المتحدة.
- سوف يواصل البيت الأبيض وضع سياساته التجارية موضع التنفيذ في الربع الرابع، ولكن، على الرغم من تصريحاتها المتشددة في المرحلة الافتتاحية من مفاوضات "نافتا"، فإن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة في إقناع المكسيك وكندا بتلبية مطالبها الصعبة.
- عبر الأطلسي، سوف تتحول أوروبا إلى الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في إصلاح المؤسسات في داخل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو الآن بعد أن أقيمت الانتخابات الوطنية في كل من فرنسا وألمانيا.
- مع أن احتياجات النفط العالمية قد تراجعت، فإنها لم تهبط بالسرعة الكافية لكي تناسب منظمي الاتفاق بين الدول المنتجة للنفط على خفض الإنتاج، وهو ما يشير إلى ترجيح نية المجموعة تمديد مبدأ الحصص إلى ما بعد آذار (مارس) ٢٠١٨.

بداية سباق خطير

سوف تتجه الولايات المتحدة إلى الربع الأخير من هذا العام وهي تواجه واحداً من أعظم التهديدات النووية المباشرة للأرض الأمريكية الرئيسية منذ أزمة الصواريخ الكوبية. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، صعدت كوريا الشمالية تجاربها النووية والبالستية، مما قاد مسؤولي الاستخبارات الأمريكية إلى استنتاج أن بيونغ يانغ ستمتلك صاروخاً بالستياً موثقاً عابراً للقارات، وقادراً على حمل رأس نووي، قبل انتهاء العام المقبل. سوف تُسابق واشنطن الزمن للعثور على طرق لوقف تقدم كوريا الشمالية وإعادةتها إلى مائدة المفاوضات. ومن المرجح أن تحاول الولايات المتحدة طلب دعم روسيا والصين في هذا المسعى، بينما تراهن على استخدام الضغوط الدبلوماسية والمالية لشني بيونغ يانغ عن اختبار المزيد من الأسلحة. لكن الحصول على مساعدتهما لن يكون سهلاً.

وحتى لو ألقت الولايات المتحدة شبكة عقوبات أوسع لتضم الشركات الروسية والصينية التي تتاجر مع كوريا الشمالية أو تقدم لها الخدمات المالية، فإن ذلك لن يضعف تصميم أي من البلدين على حماية استقرار الحكومة في بيونغ يانغ، بينما تدافعان عن سياسة تقوم على الانخراط بدلاً من العزلة. لكن المشكلة تكمن هنا.

يشكل الحوار بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة نوعاً من العقدة الغوردية (مشكلة صعبة الحل يتم حلها بعمل جريء). سوف توافق بيونغ يانغ على التحدث مع واشنطن فقط كنظير، ولن تتوقف عن تطوير أسلحتها حتى تكون كذلك. كما أن بيونغ يانغ مستعدة أيضاً للقبول بمزيد من العقوبات، واثقة من أن وجود قواتها في شبه الجزيرة الكورية وقدراتها النووية المزدهرة سوف تحول دون اتخاذ أي عمل عسكري ضدها. ومن الناحية الأخرى، طالبت واشنطن بأن تجمد بيونغ يانغ تجاربها للأسلحة النووية قبل خوض المفاوضات. كما تنظر واشنطن إلى الإكراه أيضاً على أنه الأسلوب الأكثر فعالية لمنع تطوير بيونغ يانغ المتواصل لأسلحتها النووية. ولأن مواقف الخصمين غير متوافقة، سوف تشهد منازعاتهما مزيداً من التصعيد بالتأكيد خلال الربع المقبل.

بينما تواصل كوريا الشمالية إجراء التجارب النووية، فإن خطر القيام بعمل عسكري أمريكي ضدها سوف يتصاعد. ومع أن الولايات المتحدة يمكن أن توجه ضربة محدودة ضد كوريا الشمالية باستخدام الأصول العسكرية التي تحتفظ بها حالياً بالقرب من شبه الجزيرة الكورية، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة تواجدها العسكري في المنطقة بالتدريج خلال هذا الربع، بحيث تعطي المساعي الدبلوماسية والعقوبات فرصة لإحداث تأثير. ومع أن حادثة أو خطأ خلال عملية إطلاق صاروخ كوري شمالي قد يجبر الولايات المتحدة أو حلفاءها على إسقاط الجهان، فإنهم لن يتخذوا القرار ببدء تدخل عسكري أكثر جدية قبل نهاية العام.

الآثار الجانبية للنظرة النفقية للولايات المتحدة

على بعد قارة، تحقق روسيا الكسب في صراع إقليمي آخر أيضاً: الحرب الأهلية السورية. وقد تمكنت القوات الموالية للحكومة السورية، مدعومة من روسيا وإيران، من كسر حصار "داعش" الخانق على دير الزور في أيلول (سبتمبر). والآن، سوف تصبح تلك القوات حرة للاندفاع نحو الحدود العراقية بسرعة أكبر. وبينما تفعل ذلك، سيكون على الولايات المتحدة الحفاظ على الاتصال مع روسيا لمنع اندلاع اشتباكات بين وكلاء البلدين في ميدان المعركة.

وأقرب إلى الوطن، سيتعين على واشنطن أن تصارع وجود موسكو في بيئة ثالثة غير مستقرة. فقد أصبحت فنزويلا تدبُّ مقتربة أكثر من حالة قصور مالي، وتشكل روسيا (إلى جانب الصين) أحد آخر الحلفاء الذين تبقوا للبلد الغارق. بل إن كاراكاس طلبت من موسكو إعادة هيكلة الديون الفنزويلية بينما تؤثر العقوبات الأمريكية بشدة على أوضاعها المالية.

الحماية الغربية تتصاعد والعالم يتكيف

سوف تواصل عودة الحماية التجلي في العلاقات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية في كل أنحاء الكوكب خلال نهاية العام الحالي. وكما كان صحيحاً بالنسبة لمعظم العام ٢٠١٧، فإن الولايات المتحدة ستفقد هذا الجهد، خاصة وأن عملية إعادة التفاوض على معاهدة "نافتا" جارية. وفي الحقيقة، وضعت واشنطن فعلياً الخطط التي تبين الطرق البديلة التي ينبغي أن تُبرم بها صفقات التجارة الثنائية. كما أنها دعت أيضاً إلى إدخال شرط محتوى أمريكي في قطاعات معينة، والذي ينص على وجوب أن تحتوي البضائع الأجنبية على حصة معينة من الأجزاء المنتجة في

الولايات المتحدة كشرط للتأهل للاستفادة من التخفيضات الجمركية. بل إن واشنطن ذهبت إلى حد اقتراح شرط "غروب" تلقائي، والذي يمكن أن ينهي معاهدة "نافتا" في ظل ظروف معينة.

وقد اجتذب كلا الاقتراحين النقد من كندا والمكسيك، لكنهما أكدا أيضاً تصميم ترامب على مراجعة معاهدة أمريكا الشمالية بشكل كبير. وعلى الرغم من تبني موقف افتتاحي صارم في المحادثات، فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن "نافتا" في نهاية المطاف. وبدلاً من ذلك، سوف يتوصل الشركاء الثلاثة إلى اتفاق في نهاية المطاف، ولو أن ذلك سيأتي بعد نهاية الربع الرابع من هذا العام.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، وجهت الولايات المتحدة قدراً أكبر من الانتباه إلى شكاواها التجارية مع الصين وكوريا الجنوبية. ونتيجة لذلك، سوف تصبح النزاعات بين واشنطن وكلتا الدولتين الآسيويتين أكثر سخونة في الأشهر المقبلة. ويمكن لتحقيق الولايات المتحدة في متطلبات نقل التكنولوجيا في الصين وغيرها من الممارسات المتصلة بالملكية الفكرية أن تضع الأساس لاتخاذ إجراء صارم ضد الصين، بما في ذلك فرض تعرفات جمركية واسعة النطاق. ومع ذلك، يرجح أن لا تأتي مثل هذه الخطوات قبل العام المقبل.

ربما لا تنتظر الولايات المتحدة كل هذا الوقت لإظهار عزمها على متابعة قضية ضد الصين من خلال منظمة التجارة العالمية. وفي حال اكتشاف المحققون الأمريكيون أن التكتيكات الصينية غير متوافقة مع قواعد الكتلة، فإن واشنطن ستكون مجبرة بحكم التزاماتها في كل من منظمة التجارة العالمية والقانون الدولي على جلب الخلاف إلى المنظمة قبل فرض أي تدابير تجارية عقابية أخرى من جانب واحد. ومن ناحية أخرى، إذا وُجد أن أنشطة الصين تؤذي الشركات الأمريكية بطرق لا تعالجها لوائح منظمة التجارة العالمية، فسوف تتمكن الولايات المتحدة من الرد بشكل أسرع، وبالطرق التي تراها مناسبة.

ليست الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي يشعر بالقلق من استراتيجية بكين لحيازة التكنولوجيا الغربية أيضاً. ففي أيلول (سبتمبر)، دعت مفوضية الاتحاد الأوروبي القارة إلى وضع المزيد من الآليات لفحص الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية من الشركات التي تدعمها دول خارج الاتحاد الأوروبي - وهي خطوة تستهدف النقود الصينية بكل وضوح. وقد دعمت كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا هذا الاتجاه أيضاً، خشية أن تكون الحكومة الصينية بصدد استخدام موارد الدولة لتشجيع عمليات الاستحواذ على الشركات الأوروبية من أجل "شراء" التكنولوجيات والدراية الأساسية التي تدعم الاقتصادات العالمية الحديثة. وكالعادة، سوف تقود فرنسا الاتجاهات الحماية داخل الاتحاد الأوروبي في الأشهر المقبلة. لكن اقتراحات باريس ستكون مثيرة للجدل بين البلدان ذات التوجه السوقي، مثل الدنمارك ودول أوروبا الشرقية، التي ستنتظر بعين الشك إلى أي مسعى يمكن أن يسلب منها فرص الاستثمار الصيني أو أن يزيد سيطرة بروكسل على اقتصاداتها الخاصة.

هذه الاختلافات في الرأي، إلى جانب الكثير من الأخريات، ستكون قيد العرض الكامل خلال هذا الربع من العام، بينما تتعامل أوروبا مع مهمة إصلاح الاتحاد. والآن وقد انتهت الانتخابات الحاسمة في كل من فرنسا وألمانيا، فإن الكتلة ستقوم بتقييم المقترحات بتأسيس صندوق نقد أوروبي، وتعزيز الاستثمار العام عبر القارة وإدخال تدابير لتقاسم المخاطر في منطقة اليورو. وعلى الرغم من أن برلين مستعدة لإيجاد أرضية مشتركة مع باريس، سوف تُمضي ألمانيا بقية العام في بناء تحالف حاكم في الوطن. وحتى مع ذلك، فإن النقاش حول مستقبل أوروبا الذي سيكون السمة المميزة للعام ٢٠١٨ سينطلق في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

وسط عودة النزعة الاقتصادية القومية في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا، سوف تبذل بقية دول العالم جهودها لتعديل توقعاتها واستراتيجياتها. وسوف يواصل الأعضاء الأحد عشر الذين تركوا في مجموعة "شركاء عبر

الباسيفيكي" محاولة التوصل إلى اتفاق من دون الولايات المتحدة، وإنما ليس هناك ضمان بأنها ستتوصل إلى تسوية. ومن المؤكد أن يكون أعضاء المجموعة الكبار والمتقدمون -اليابان وأستراليا وكندا- حريصين على توقيع اتفاق، لكن نظراءهم الأقل تقدماً ربما يطالبون بتنازلات بما يكفي لتسريع انهيار المفاوضات. وبذلك، تكمن أفضل فرصة للمجموعة في النجاح في سرعة الإجراءات، وهو ما يقترح أن المحادثات يمكن أن تتقدم بسرعة قبل نهاية العام. مع استحقاق الاجتماع الوزاري الذي يعقد كل عامين لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول (ديسمبر) المقبل، من المرجح أن تمضي البلدان الأشهر التي تسبقه في الضغط من أجل ترويج مشروعاتها المفضلة. كما ستعقد الكتلة أيضاً اجتماعاً "وزارياً مصغراً" غير مسبق في تشرين الأول (أكتوبر) لمحاولة وضع أجندة للقمة الكاملة في بيونيس آيريس. لكن اجتماع هذا العام ربما لا يكون مثمراً كما أملت بعض الدول. وفي ضوء معارضة الولايات المتحدة والهند وجنوب أفريقيا في وقت سابق من هذا العام، تم إجهاض آمال الصين وألمانيا في التوصل إلى اتفاق شامل على تسهيل الاستثمار، وكذلك كان حال أي فرصة لإبرام صفقة لتقييد الإعانات الزراعية. وحتى مع ذلك، فإن هناك بعض التقدم الذي لا يمكن إغفاله في شؤون مثل التجارة الإلكترونية، والملكية العامة للأسهم وإعانات مصائد الأسماك.

صحة النفط الخام

في هذه الأثناء، تبدو المخزونات النفطية في العالم آخذة في الانخفاض، وإنما ليس بسرعة تكفي لإشباع رغبة المنتجين العالميين. في الولايات المتحدة، وهي من الأسواق التي تتم مراقبتها أكثر ما يكون في هذه الصناعة، بلغ إجمالي مخزونات النفط الخام ٤٧١ مليون برميل (أعلى بنحو ٢٤ في المائة من معدل الخمس سنوات) بحلول ٢٢ أيلول (سبتمبر). وسوف يحفز مثل هذا الإفراط أقوى المدافعين عن خفض الإنتاج -السعودية، وروسيا وفنزويلا- على مضاعفة جهودهم لتمديد نظام الحصص بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول غير الأعضاء في المنظمة إلى ما بعد آذار (مارس) ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، سوف تزيد الضغوط على الدولتين المعفاتين من أعضاء (أوبك) -ليبيا ونيجيريا- اللتين زادتتا إنتاجهما الجمعي بواقع ٦٢٢,٠٠٠ برميل يومياً منذ الربع الرابع من العام ٢٠١٦، للانضمام إلى المعاهدة. ومع ذلك، فإن من غير المرجح أن تنضم هاتان الدولتان. وإذا ما تم تمديد فترة التخفيضات، فلن يمضي طويل وقت قبل أن يشرع الالتزام بين الموقعين الحاليين في الانحسار.

من جهة أخرى، سوف يستمر الارتفاع في ناتج الولايات المتحدة. لكن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام وصل في نهاية حزيران (يونيو) إلى حجم أقل قليلاً من ٩,١ مليون برميل في اليوم -أعلى بنحو ٢٧,٠٠٠ برميل فقط من مجموعه في شهر شباط (فبراير). ويشير ذلك إلى أن النمو الحالي في إنتاج الولايات المتحدة ليس مرناً بالقدر الذي توقعه خبراء الصناعة في البداية. ومع أن إنتاج البلد سيستمر في الصعود ببطء خلال هذا الربع، فإنه لن يكون سبباً للنقاش والخلاف بين المنتجين العالميين الذين يحاولون مواجهة استمرار العرض المفرط في سوق النفط.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفترق طرق العالم. وهي تضم شبه الجزيرة العربية، وجبال إيران، وسهول تركيا، وصحارى بلاد الشام، وأراضي شمال الصحارى الأفريقية وكل الساحل بينها. وقصة المنطقة، كما هو دائماً حال الأماكن العالقة بين اللاعبين الخارجيين، هي قصة تجارة وتبادل وصراع. والقوتان التقليديتان في المنطقة هما تركيا وإيران -والسعودية ومصر- هما القوتان العربيتان الراهنتان - ما يجعل التنافس فيما بينها من أجل النفوذ على الدول الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسرحاً للعنف وعدم الاستقرار.

أبرز التوقعات:

• سواء صادق البيت الأبيض على امتثال إيران للاتفاق النووي أم لا خلال هذا الربع، فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن الاتفاق بشكل كامل، حتى بينما تضع المزيد من الضغوط المالية والعسكرية على إيران في إطار محاولة احتواء نفوذها في الشرق الأوسط. ومع أن إيران ستستجيب للتوتر المتصاعد مع الولايات المتحدة بخفض التوتر في علاقاتها مع السعودية وتركيا، فإن تنافس طهران مع خصومها الإقليميين سيستمر في التجلي من خلال معارك بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

• من المرجح أن يصنع الاستفتاء على الاستقلال في كردستان زحماً جديداً -وتوتراً- في المفاوضات بين أربيل وبغداد على تقاسم عوائد النفط والمناطق المتنازع عليها، بينما يستعد الساسة العراقيون للانتخابات الحاسمة في العام ٢٠١٨.

• بينما يواصل "داعش" خسران الأرض في سورية، سوف تظل القوى التي تدعمها الولايات المتحدة وروسيا عرضة لخطر التلامس مع بعضها بعضاً، مما يزيد خطر وقوع اشتباكات بينها، والتي يمكن أن تجر رعاتها الأجانب أقرب إلى حمأة المعركة.

الولايات المتحدة تقف وحدها ضد الاتفاق النووي

من الحروب في سورية والعراق واليمن، إلى استفتاء الاستقلال في كردستان العراقية، سوف تكون لإيران يد في كل قضية ملحة تقريباً في الشرق الأوسط في هذا الربع من العام. وبذلك، ستراقب المنطقة عن كثب لترى الكيفية التي تتفاعل بها طهران مع العالم، خاصة بينما يصبح اتفاقها النووي مع القوى العالمية أكثر هشاشة من أي وقت مضى. وفي جهد يرمي إلى الحد من نفوذ طهران المتزايد في الشرق الأوسط، يضغط الكثير من المسؤولين الأمريكيين من أجل إعادة تطبيق بعض العقوبات ضد إيران، والتي كانت خطة العمل الشاملة المشتركة قد جمدها. كما دعا الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أيضاً إلى تمديد مدة الصفقة، وهو موقف يتعارض مع وجهات نظر الموقعين الآخرين على الاتفاقية -الصين، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا والمملكة المتحدة.

سوف تأتي هذه القضية إلى المقدمة يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) عندما ستقرر وزارة الخارجية الأمريكية، بناء على توصية الرئيس، ما إذا كانت ستعيد المصادقة على الاتفاق النووي الإيراني. ولأن معظم الأدلة، بما فيها النتائج التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشير إلى أن طهران احترمت جانبها من الصفقة، فسيكون من المستحيل تقريباً على البيت الأبيض أن يبرر حجب الشهادة على أساس حدوث خرق مادي من طرف إيران. لكن واشنطن قد تختار عدم إصدار الشهادة محتجة بأن الصفقة لا تخدم أفضل مصالح الأمن القومي الأمريكي. وفي حال رفض البيت الأبيض تقديم شهادته -أو تقديم تقرير من الأساس- فستكون لدى الكونغرس فترة ٦٠ يوماً لبحث مسألة إعادة فرض عقوبات تتصل ببرنامج إيران النووي.

نظراً للدعم المستمر للاتفاق بين حلفاء واشنطن، إلى جانب التركيز الأمريكي الكثيف على كوريا الشمالية في هذا الربع، لن يقبل المشرعون الأمريكيون اقتراحاً بإعادة فرض العقوبات على إيران باستخفاف. فبعد كل شيء، لن يقتصر أثر مثل هذه الخطوة على انتهاك شروط الصفقة، وإنما يمكن أن يلحق الضرر بالشركات الأوروبية والشركات التي تتعامل مع إيران. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تخسر الولايات المتحدة الثقة والقبول لدى شركائها الأجانب، مما يجعل من الصعب تحقيق اقتراح تمديد الإطار الزمني للصفقة الذي يرغبه الرئيس. وبأخذ هذه التداعيات معاً، فإنها تقترح أنه مع أن خطة العمل الشاملة المشتركة هشة، فإنها ستظل متماسكة خلال فترة نهاية

العام على الأرجح. ومع ذلك، سوف يستمر البيت الأبيض في الإعراب عن مكامن قلقه من نشاطات إيران السياسية والعسكرية في أنحاء الشرق الأوسط، وسوف يحاصر طهران حيثما كان ذلك ممكناً عن طريق فرض عقوبات جديدة غير متصلة ببرنامج البلد النووي، وعن طريق الأمر بردود عسكرية سريعة على أي انتهاك إيراني. على الرغم من تقلب الدعم الأمريكي لاتفاق إيران النووي، سوف تحاول إيران الإبقاء على الصفقة من خلال تقوية علاقاتها مع الأطراف الأخرى في الاتفاقية، والحفاظ على الامتثال لشروطها وتحسين صورتها الدولية. فبعد تحرره من قيود العقوبات الثقيلة، عاود الاقتصاد الإيراني انتعاشه منذ تطبيق الاتفاق النووي، وهناك القليل من الفصائل في طهران والتي تبدي استعداداً لنقض هذا التقدم. وفي الحقيقة، يشهد اتساع نطاق صفقات إيران التجارية التي عقدتها مؤخراً مع بلدان عبر أوروبا وآسيا الباسيفيكي على حرصها على ترك عزلتها الدولية خلفها. وبالطريقة نفسها تقريباً، شرعت إيران في إعادة تأهيل صورتها كدولة مارقة، ولو أن ذلك يأتي في جزء منه لصرف الانتباه عن استخدامها للوكلاء في الصراعات الجارية في أنحاء المنطقة.

إيران تبقى على أعدائها قريبين

لن تنتهي محاولات إيران لتطبيع دورها في المجتمع الدولي بصفقاتها التجارية الأخيرة مع أوروبا. ومع تصاعد الضغوط من واشنطن، سوف تسعى إيران إلى الحصول على الغوث في أماكن أخرى عن طريق إعادة تدفئة العلاقات تدريجياً مع السعودية وتركيا. وسيكون من شأن علاقات أقل عدائية مع هؤلاء المنافسين منذ وقت طويل تمكين إيران من إبقاء أعدائها على مقربة، بينما تقوم بتحقيق أهداف معينة، بما فيها إصلاح سمعتها. منذ قامت السعودية بإعدام رجل دين شيعي بارز في مطلع العام ٢٠١٩، والذي حرض شن هجوم على السفارة السعودية في طهران، كانت العلاقات بين الرياض وطهران مشوشة بشكل خاص. لكن المملكة سيكون لديها حافز لاستكشاف تقارب محدود مع إيران: فالسعودية تستعد لانتقال حساس في القيادة، وهي تسعى إلى تخفيف المدى الذي تستطيع به طهران تقويض الحكومة في الرياض. ومن جانبها، تأمل إيران في منع النفوذ السعودي من الامتداد إلى معاقلها الدبلوماسية الخاصة.

في حين يتحسس الخصمان منذ فترة طويلة مياه التعاون، فإن المنافسة بينهما ستستمر. وستأخذ منافستهما مركز الصدارة في العراق الذي يجد نفسه على مفترق طرق من نوع ما. وعلى مدى الأشهر الأخيرة، شقت السعودية (والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى حد ما) طرقاً إلى المؤسسات السياسية والأمنية في العراق حيث عرضت الدعم على ساسة عراقيين من مختلف المشارب الدينية والعرقية، بينما يستعد البلد الذي مزقته الحرب لإعادة بناء نفسه - ولإقامة انتخابات إقليمية وبرلمانية في النصف الأول من العام ٢٠١٨.

سوف يتعين على كبار الساسة الشيعة في العراق العثور على طريقة للموازنة بين المطالب الوطنية للناخبين، والدعم الحاسم لحليفهم التاريخية، إيران، والمساعدة الجديدة من شريكهم الجديدة، السعودية. وقد أوضحت المملكة السنية نيتها توسيع قبولها في جميع أنحاء البلد - وزيادة تواجدها في المناطق التي اعتبرت إيران تقليدياً مجالها - من خلال التحضير لبناء قنصليتين في المنطقة المركزية ذات الأغلبية الشيعية من العراق. وسوف تُظهر هذه الخطوة استقلال الحكومة العراقية عن إيران وتعزيز شرعية الساسة بين الناخبين العرب قبل انتخابات العام ٢٠١٨.

حريق بطيء في سورية واليمن

سوف تتصادم مصالح السعودية وإيران في ميدان معركة آخر في الشرق الأوسط أيضاً: الحرب الأهلية اليمنية. ومع عدم وجود نهاية في الأفق للصراع المطول، شرعت الشقوق في داخل تحالفات البلد الشمالية والجنوبية في الانتشار. فإلى الشمال، أصبح التحالف البراغماتي بين الحوثيين وبين أتباع الرئيس السابق علي عبد الله صالح تحت

ضغط متزايد بينما أصبح أعضاء الفصيلين يحاربون بعضهم بعضاً. ومع ذلك، سوف يصمد تحالف الثوار في اليمن طالما ظل الحل السياسي للحرب بعيد المنال. ومع كل محاولة جديدة يبذلها الثوار لإطلاق الصواريخ في اتجاه السعودية، سوف تصبح الرياض أكثر اقتناعاً بأن إيران تقوم بتزويدهم بالسلاح الذي يفاقم التهديد الذي تتعرض له حدود المملكة. وفي الأثناء، سوف تسعى الحركة الجنوبية إلى المزيد من الاستقلال عن دول الخليج والحكومة التي تقف إلى جانبها في عدن.

في منطقة شرق المتوسط، سوف تنهي القوات السورية عملياتها ضد "داعش" في الرقة خلال هذا الربع من العام. وبينما تخسر المجموعة الإرهابية الأرض بثبات في سورية والعراق، سوف تعزز القوات الموالية لدمشق مواقعها في دير الزور قبل الانطلاق شرقاً نحو الحدود العراقية. وسوف تسابق للوصول إلى وجهتها قبل أن يتمكن التحالف العربي السوري المتحالف مع الولايات المتحدة من اعتراضها بالتوغل جنوباً على طول نهر الخابور، لكن خطر وقوع اشتباكات متقطعة بين المجموعتين سيكون عالياً. ومع أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لنزع إمكانية الصدام في ساحة المعركة ستمنع الموقف من التصعيد، فإن كلا الطرفين سيتنافسان للسيطرة على حقول النفط في المنطقة - بما فيها حقل العمر الأكبر في سورية.

وفي الأثناء، سوف تركز تركيا جهودها على نقض المكاسب التي حققتها قوات وحدات حماية الشعب الكردية. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تشن أنقرة هجمات جديدة ضد المجموعة في معقلها، كانتون عفرين. لكن تركيا ستواجه هناك مقاومة صلبة من روسيا التي تحتفظ بوجود عسكري لها في المنطقة، والتي منعت بشكل متكرر تحرك القوات التركية في سورية من قبل، على الرغم من محاولات أنقرة التفاوض مع موسكو (وطهران) من أجل تحصيل فرصة لمتابعة هجومها ضد وحدات حماية الشعب الكردية. وبالمثل، سوف تبقى تركيا محبطة وغاضبة من الدعم الأمريكي المتواصل للمقاتلين الكرد وحليفهم الوثيق، التحالف العربي السوري.

في إطار محادثات السلام السورية التي استضافتها العاصمة الكازاخية، أستانا، حاولت روسيا وإيران إقناع تركيا بإعادة التفكير في مساعدتها لجماعات الثوار في إدلب. وكما يحدث، فإن مصدراً غير متوقع ظهر لدعم قضيتهما: هيئة تحرير الشام. وبإدراكها لتجمع هجوم تشنه القوات الموالية للنظام في الأفق، عكفت المجموعة السلفية المتشددة على تقوية دفاعاتها في محافظة حلب منذ أشهر، مجبرة شركاء تركيا من الثوار على التراجع أثناء العملية. وفي إطار حرصها على استعادة الأرض والنفوذ اللذين خسرتهم لصالح هيئة تحرير الشام، ربما تختار تركيا الاضطلاع بدور عسكري أكثر نشاطاً في شمال المحافظة، بينما يهاجم الموالون للنظام السوري المدعومون من روسيا وإيران المجموعة في جنوب المنطقة وشرقها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

بينما يتحول زخم الحرب الأهلية السورية لصالح الموالين، فإن واحداً من حلفائهم الرئيسيين - مجموعة حزب الله اللبنانية المتشددة - سيكون حراً في تجميع قواته على حدود إسرائيل مرة أخرى. وإدراكاً منها للعودة الوشيكة لخصمها المدعوم من إيران، سوف تصعد إسرائيل من ضرباتها ضد حزب الله وشركائه قبل أن تتسنى للمنظمة الفرصة لإعادة التجمع. ويمكن أن يشجع تزايد النفوذ الإيراني في سورية إسرائيل على اتخاذ إجراء أسرع ضد حزب الله، ولو أن القيام بذلك سوف يتطلب أولاً إجراء مفاوضات معقدة مع روسيا. ولكن إسرائيل ستتحرّك، بغض النظر عن ذلك، بقوة في سورية خلال الربع المقبل بينما يصبح وجود إيران الدائم هناك أكثر تأكيداً باطراد.

الاستقلال الكردي لايزال بعيداً عن المتناول

أحد الأشياء القليلة التي يمكن أن تتفق عليها قوى الشرق الأوسط هو الاستفتاء الكردي. وقد أقيم الاقتراع المنتظر منذ وقت طويل للأمة التي بلا دولة لنيل الاستقلال عن حكومة العراق المركزية في بغداد يوم ٢٥ أيلول (سبتمبر)، وأسفر التصويت عن "نعم" مدوية، والتي ضمنت للحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم الحصول على الولاية الشعبية التي سعى إليها. والآن، سوف يستخدم الحزب هذه الولاية لتعزيز موقعه على قمة كردستان العراقية، وسوف يقوم بتحسين موقفه في المفاوضات مع بغداد على حقوق الطاقة، والأموال، والمناطق المتنازع عليها. لكن المنافسين الأكبر للحزب الديمقراطي الكردستاني - حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب كوران - سيعملان على تأمين حصتهما من القوة السياسية والمالية خلال المحادثات مع بغداد، والتي ستبدأ بشكل جدي في العام ٢٠١٨ بعد أن يخف غضب الحكومة المركزية من الاستفتاء. وبينما تحاول الأحزاب الكردية ضمان تحقيق نتائج الاستفتاء، فإن الشقوق بينها سوف تتعمق، متسببة في تأجيج الخلافات التي ستظهر في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

سوف يتفاقم الاقتتال الكردي الداخلي فقط بينما يؤيد أكبر الداعمين الماليين لحكومة إقليم كردستان - تركيا، وإيران والولايات المتحدة - موقف بغداد ويحجبون المساعدات الإضافية عن أربيل والحيلولة دون أن يكون الاستفتاء أي شيء سوى رمز، من أجل الحفاظ على الاستقرار في أنحاء المنطقة.

والآن وقد تلاشى التهديد المباشر لـ "داعش"، أصبحت القوات الكردية والعربية المصطفة ضدها تحت خطر توجيه غضبها تجاه بعضها بعضاً بينما تكافح من أجل السيطرة على الأراضي القيمة.

ولدى كل من أربيل وبغداد ميليشيات في المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك وديالى. وبينما تتصاعد التوترات بينهما، فذلك حال خطر حدوث اشتباكات على الأرض بين هذه الميليشيات. وبعد أن توحدت في رفضها الاستفتاء خوفاً من السابقة التي يشكلها بالنسبة لمجتمعاتها الكردية الخاصة، سوف تستخدم إيران وتركيا وكلاهما في كردستان العراق للدفاع عن مصالحهما في هذه النزاعات على الأراضي خلال هذا الربع من العام. وسوف تتوطد علاقاتهما ببغداد باطراد بينما تعملان مع الحكومة العراقية المركزية لاحتواء تداعيات التصويت الكردي.

النزاعات والإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي

عبر حدود العراق الجنوبية، سوف تكون السعودية بصدد التعامل مع بضع أزمات خاصة بها نفسها. في الأشهر الأخيرة، قادت المملكة حفنة من قريناتها في مجلس التعاون الخليجي في حملة لعزل قطر كعقاب لها على بعض من سياساتها. وكشفت المشاحنة عن العيوب في خطط الكتلة لتحقيق مزيد من التكامل عن طريق تعرية الضرورات المتناقضة لأعضائها. وعلى سبيل المثال، تتقاسم السعودية والإمارات العربية المتحدة أهداف وقف انتشار النفوذ الإيراني والجماعات الإسلامية - وهما اثنان من الدوافع الرئيسية وراء فرض الحصار على قطر - لكن أولوياتهما العملية تفرق. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر استئناف قطر علاقاتها مع إيران مؤخراً المدى الذي أتى به الحصار بنتائج عكسية، وكذلك المدى الذي تعتمد فيه الدوحة على علاقاتها مع طهران وأنقرة لمقاومة الآثار الضارة لعزلتها.

على المدى البعيد، سوف يؤدي الحصار إلى إضعاف نسيج دول مجلس التعاون الخليجي بكليته. وسوف تتواصل الحروب الإعلامية من نوع "العين بالعين" لوقت طويل بعد أن يتوصل الطرفان إلى حل سياسي للأزمة، وسوف تكون عداوتهما الدائمة قيد العرض الكامل خلال القمة السنوية للكتلة التي ستعقد في كانون الأول (ديسمبر) - هذا إذا انعقدت من الأساس. ومع ذلك، سوف تحاول دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منفرد تجميع ميزانياتها للعام ٢٠١٨ والوفاء بالموعد النهائي المقرر في كانون الثاني (يناير) لتفعيل ضريبة القيمة المضافة المتفق عليها. ولن يجعل انعدام الثقة المتبادل، تؤججه العداوة مع قطر، أيًا من هذين الهدفين سهل التحقيق.

بينما يتكشف الخلاف، سوف تواجه السعودية التحدي الإضافي المتمثل في رؤية تغييرات جذرية عدة وهي تحدث في أعلى مستويات حكومتها. وسوف يكون ولي العهد المعين حديثاً، الأمير محمد بن سلمان، حريصاً على ضمان أن

يتمتع بالدعم الحاسم من قادة البلد ومواطنيه، خاصة بعد إصلاح الأجهزة الأمنية في المملكة. وقد ازداد انتباهه لقاعدته السياسية وسط إشاعات عن تنازل الملك الوشيك عن العرش، فيما يشير إلى أن الأمير الشاب قد يتولى العرش في المستقبل القريب. ويظهر اعتقال السلطات مؤخراً للعديد من رجال الدين والناشطين والمفكرين البارزين عزم الأمير على تثبيط المعارضة بينما تلوح الخلافة الملكية في الأفق، وبينما تستمر مشاكل الرياض المالية. وسوف تكافح المملكة لتعزيز عوائدها غير النفطية خلال الربع الرابع بينما تضع قيد العمل آخر تكرار من خطة للتوسع في التوظيف بين مواطنيها. وسوف تعطي كل هذه التغيرات الصاخبة للسعودية سبباً إضافياً للسعي إلى الهدوء حيث تستطيع، بما في ذلك علاقاتها مع إيران.

في ليبيا، عملية سلام متجددة

سوف تختبر ليبيا أي شيء إلا الهدوء في الربع المقبل بينما يواصل ممثلو حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والبرلمان في طبرق التفاوض على حل سياسي للصراع، ووضع دستور جديد، وعلى دور لجيش المشير خليفة حفتر في أي حكومة وحدة مستقبلية. ومع أن خطة عمل تقودها الأمم المتحدة، والتي كُشف النقاب عنها في أيلول (سبتمبر) أعادت تنشيط المحادثات، فإن من غير المرجح أن تقود إلى انفراج قبل نهاية العام. فبعد كل شيء، ما يزال حفتر شخصية مثيرة للانقسام في غرب ليبيا، وهو يسيطر على ما يكفي من البلد - ويفتخر بما يكفي من الدعم الخارجي - ليواصل الصمود بينما يضعف موقف خصومه السياسيين في الغرب.

سوف يبقى إنتاج النفط الليبي متقلباً مثل سياستها. وعلى الرغم من أن الإنتاج بلغ ذروته عند نحو مليون برميل يومياً في تموز (يوليو) - وهو أعلى رقم شهده البلد منذ العام ٢٠١٤ - فإن ذلك الارتفاع لم يدم طويلاً. فقد أغلق أفراد الأمن والميليشيات العديد من خطوط الأنابيب والحقول النفطية الرئيسية في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) في محاولة للمقايسة من أجل الحصول على رواتب أعلى أو أجور غير مدفوعة. ويشكل استخدام المجتمعات المحلية والميليشيات أنابيب النفط كوسيلة للضغط سمة ثابتة في صناعة الطاقة الليبية، والتي يرجح أن تستمر خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وفي الأثناء، عادت الفروع الليبية التابعة لتنظيم "داعش" إلى الظهور. وبعد إطلاق العديد من الهجمات خلال الربع الثالث، من المرجح أن يواصل المسلحون تهديد نقاط التفتيش الأمنية والبنية التحتية للنفط والمياه حتى نهاية العام. وسوف يشجع نشاطهم قيام تعاون تكتيكي بين القوى الليبية المتنافسة التي تتقاسم هدف القضاء على "داعش"، مثل "البنيان المرصوص" والجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر.

لن تكون عودة فروع "داعش" مقصورة على ليبيا. فبينما تفقد المجموعة الإرهابية الأرض في سورية والعراق، فإنها ستعود إلى تكتيكات التمرد والإرهاب التي اعتمدت عليها قبل تأسيس ما تدعى "الخلافة". وفي الوقت نفسه، سوف تركز المجموعة على تعزيز "ولاياتها" في شبه جزيرة سيناء، وشمال أفريقيا، وأفغانستان وباكستان، من أجل صرف الانتباه عن انتكاساتها في ميدان المعركة.

وعلى الرغم من خسارات "داعش" في الأراضي والقوى البشرية، ما تزال لدى التنظيم منافع إعلامية قابلة للحياة، وقادرة على إلهام الهجمات على المستوى الشعبي في كل أنحاء العالم. ولكن، وعلى الرغم من أن هذه المنافع دعت الأتباع إلى تنفيذ عمليات متطورة ومعقدة، من التسميم بالسيانيد إلى إخراج القطارات عن سكتها، فإن أنواع الهجمات التي يرجح أن ينفذها أتباع المجموعة ستكون أبسط تكتيكياً، من نوع الهجوم بالسكاكين أو المركبات.

*مؤسسة التنبؤات الاستراتيجية، Strategic Forecasting, Inc. والمعروفة أكثر باسم "ستراتفور" STRATFOR، هي مركز دراسات ستراتيجي وأمني أمريكي، يعد إحدى أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع الاستخبارات، وهو يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي، ويجسد أحد أبرز وجوه خصوصية القطاعات الأمريكية الحكومية. تطلق عليه الصحافة الأمريكية اسم "وكالة المخابرات المركزية في الظل" أو الوجه المخصص للسي آي إيه، The Private CIA. ومعظم خبراء مركز ستراتفور ضباط وموظفون سابقون في الاستخبارات الأمريكية. ترجمة: علاء الدين أبو زينة.

كتالونيا: ٩٠ بالمائة صوتوا بـ "نعم" للانفصال عن إسبانيا

بوغديمون "نحن مواطنون أوروبيون ونعاني من انتهاكات لحقوقنا وحرّياتنا"

أعلنت حكومة كتالونيا، يوم الإثنين، أن ٩٠ في المائة من الذين صوتوا في الاستفتاء، الأحد، اختاروا الانفصال عن إسبانيا. في حين رفض رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي هذه النتيجة، معتبراً أن الاستفتاء لم يحصل. وقالت الحكومة الكتالونية، في بيان لها، فجر الإثنين، إن نحو ٢,٢٦ مليون شخص قد أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء لمغادرة إسبانيا، و ٩٠ في المائة منهم صوتوا لصالح الانفصال. من جانبه، قال رئيس إقليم كتالونيا، كارلس بوغديمون، في خطاب متلفز مساء الأحد، في برشلونة، إن الكتالونيين كسبوا الحق بأن تكون لهم دولة مستقلة بعد نزول "الملايين" منهم للمشاركة في استفتاء على استقلال حضرته الحكومة المركزية الإسبانية. وأضاف بوغديمون "يا مواطني كتالونيا، لقد كسبنا الحق بأن تكون لدينا دولة مستقلة على شكل جمهورية".

"الاستفتاء بمثابة فرصة لإعلان الاستقلال من جانب واحد"

ودعا بوغديمون الاتحاد الأوروبي إلى الانخراط بشكل مباشر في النزاع بين إقليم كتالونيا والدولة الإسبانية، قائلاً "نحن مواطنون أوروبيون ونعاني من انتهاكات لحقوقنا وحرّياتنا".

وندّد رئيس كتالونيا بـ "العنف غير المبرر"، في حين قالت الحكومة الإسبانية إن بوغديمون وسلطته المحلية يتحملان "وحدهما مسؤولية" أحداث الأحد، لأنهما وجّها الدعوة لتنظيم هذا الاستفتاء، رغم حظره من المحكمة الدستورية.

وقال بوغديمون أن "الاستفتاء كان بمثابة فرصة لإعلان الاستقلال من جانب واحد". وقال في تصريح تلفزيوني رفقة عدد من المسؤولين في كتالونيا، "في هذه الظروف الممزوجة بالأمل والألم حصل مواطنو كتالونيا على حقهم في دولة مستقلة نظامها جمهوري". وأضاف، "ستحيل حكومتي في الأيام القليلة المقبلة نتائج الاستفتاء على البرلمان الكاتالوني، الذي يمثل سيادة الشعب، ليتخذه قراره بشأن الاستفتاء، ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يغض طرفه بعدها".

لجنة للتحقيق في مزاعم انتهاكات أثناء الاستفتاء

وقال بوغديمون إن الإقليم سيشكل لجنة خاصة للتحقيق في مزاعم انتهاكات من قبل الشرطة الإسبانية خلال استفتاء محظور على الاستقلال الأحد وذلك بعد أن أصيب أكثر من ٨٠٠ شخص بجروح. وقال في مؤتمر صحفي إن التصويت الذي حضرته المحكمة الدستورية وقالت مدريد إنه غير قانوني اجتذب ملايين الناخبين وأنه ملزم ويعتد به. وأضاف أنه لم يجر أي اتصالات مع الحكومة المركزية في إسبانيا ودعا رئيس الوزراء ماريانو راخوي إلى تحديد ما إذا كان يفضل الوساطة في المحادثات بشأن مستقبل الإقليم والتي يتعين أن يشرف عليها الاتحاد الأوروبي.

بدوره، قال المتحدث باسم حكومة كتالونيا، جوردي تورول، في مؤتمر صحفي، إن ٢,٠٢ مليون ناخب كتالوني صوتوا بـ "نعم" على سؤال "هل تريد أن تصبح كتالونيا دولة مستقلة على شكل جمهورية؟". في المقابل، شدّد رئيس الحكومة الإسبانية، ماريانو راخوي، الأحد، على أن دولة القانون فرضت نفسها في كتالونيا من خلال منع تنظيم الاستفتاء. وبينما كانت عملية فرز الأصوات قد بدأت، قال راخوي في كلمة متلفزة "اليوم لم يكن هناك استفتاء تقرير مصير في كتالونيا. دولة القانون تبقى قائمة بكل قوتها".

وأشار راخوي إلى أن قوات الأمن الإسبانية "قامت بواجبها" في كتالونيا "واحترمت تفويض القضاء"، الذي حظر استفتاء تقرير المصير، الذي نظمته القادة الداعون إلى الاستقلال في كتالونيا.

وكانت الشرطة الإسبانية قد استخدمت الهراوات والرصاص المطاطي، أمس الأحد، لمحاولة منع إجراء الاستفتاء، وسط تبادل برشلونة ومديرية المسؤولية عن ذلك.

وأعلنت حكومة إقليم كتالونيا أن أكثر من ٨٩٣ شخصاً "احتاجوا لعناية طبية"، الأحد، بعد تدخل شرطة مكافحة الشغب الإسبانية لمنع إجراء الاستفتاء، من دون أن يكون واضحاً عدد الذين غادروا المستشفيات، وعدد الذين ما زالوا يتلقون العلاج.

في الأثناء، وصفت رئيسة بلدية برشلونة، أدا كولو، وهي من معارضي استقلال كتالونيا، راخوي بأنه "جبان"، وذلك إثر تدخل الشرطة بالقوة في كتالونيا، ودعته إلى التنحي عن السلطة.

وقالت في تصريحات صحافية، إن راخوي "تخطى كل الحدود، إنه جبان، وليس بمستوى رجل دولة، وبالتالي ماريانو راخوي يجب أن يستقيل".

ومنذ فتح مكاتب الاقتراع في كتالونيا، صباح الأحد، تدخلت الشرطة ووحدات مكافحة الشغب التابعة للحرس المدني لمصادرة صناديق الاقتراع في مدينتي برشلونة، وجيرون، مدينة رئيس كتالونيا المؤيد لاستقلالها، كارلس بوغديمون .

وحطم الشرطيون العديد من أبواب مكاتب الاقتراع أمام ناشطين كانوا يرددون أناشيد تدعو إلى الاستقلال أثناء هذا الاستفتاء، الذي اعتبرت صحيفة "إل بايس" أنه يشكل "أكبر تحد" للدولة الإسبانية منذ وفاة فرانكو في ١٩٧٥. ومن شأن استقلال كتالونيا، التي تمثل نحو ١٩ في المائة من الناتج الإجمالي لإسبانيا و١٦ بالمائة من سكانها، أن تكون له عواقب لا تحصى.

وبثت قناة "تي في ٣" الكتالونية، طيلة النهار، مشاهد لمواجهات بين شرطين ومتظاهرين قرب مكاتب التصويت. وقالت وزارة الداخلية الإسبانية، إن ٣٣ عنصر أمن أصيبوا بجروح.

المفوضية الأوروبية: الانتقال بسرعة من المواجهة الى الحوار

وفي أول تعليق رسمي على استفتاء استقلال إقليم كتالونيا، دعت المفوضية الأوروبية الاثنين الحكومة الإسبانية والانفصاليين في كتالونيا الى "الانتقال بسرعة من المواجهة الى الحوار" ودانت استخدام العنف خلال الاستفتاء الأحد.

وقال الناطق باسم المفوضية مارغاريتيس شيناس في لقاء مع صحافيين في بروكسل "ندعو كل الاطراف ذات الصلة الى الانتقال بسرعة من المواجهة الى الحوار". وأضاف ان "العنف لا يمكن ان يكون ابدا أداة في السياسة".

وأوضح إن المفوضية تثق في "قيادة رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي لإدارة هذه العملية الصعبة، مشيراً إلى أن استفتاء الاستقلال الذي أجراه إقليم كتالونيا أمس ليس قانونياً بحسب الدستور الإسباني.

في حين أكد وزير العدل الإسباني رافايل كاتالا أن الدولة ستقوم "بكل ما يسمح به القانون" إذا أعلن الانفصاليون الكاتالونيون الاستقلال من جانب واحد بعد الاستفتاء الذي تعارضه السلطات.

وقال كاتالا للتلفزيون الإسباني الحكومي "إذا ادعى أحد إعلان استقلال جزء من الأراضي عن إسبانيا، فيجب ان نقوم بكل ما يسمح به القانون حتى لا يتم الامر بهذا الشكل".

المجلس الأوروبي يناشد راخوي عدم التصعيد

وناشد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي يوم الاثنين البحث عن سبل لتجنب التصعيد واستخدام القوة في كتالونيا في أعقاب الاستفتاء الذي أجراه الإقليم يوم الأحد على الاستقلال. وكتب توسك على تويتر بعدما تحدث مع راخوي "مع اتفاقي مع حججه الدستورية.. ناشدته البحث عن سبل لتجنب المزيد من التصعيد واستخدام القوة".

ألمانيا: الانفصال لا يحل المشكلات

وقال نائب وزير الخارجية الألماني الاثنين إن التطورات في إقليم كتالونيا الإسباني "مقلقة" وإن الانفصال ليس الحل وذلك بعد التصويت في استفتاء محظور على الاستقلال شابهته أعمال عنف في المنطقة الواقعة شمال شرق إسبانيا الأحد.

وقال مايكل روث "النزعة الانفصالية لا تحل أي مشكلات... على كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي احترام مبادئ وقواعد حكم القانون والديمقراطية والالتزام بها بصرامة".

وقال روث أيضا إن الصراعات السياسية في الاتحاد الأوروبي يجب أن تحل عبر الحوار بدلا من العنف في الشوارع. وقال بعد إجراءات عنيفة اتخذتها الشرطة الإسبانية لوقف التصويت في استفتاء الاستقلال يوم الأحد "على الطرفين أن يقولوا إنهما مستعدان لفعل ذلك".

ونفى متحدث باسم الحكومة الألمانية الاثنين تقارير في وسائل إعلام إسبانية بأن رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي تحدث للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل هاتفيا أمس الأحد.

ماكرون: أدمع الوحدة الدستورية لإسبانيا

وقال مصدر في مكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الاثنين إن الرئيس عبر عن دعمه للوحدة الدستورية لإسبانيا وذلك خلال محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي. وأصيب المئات يوم الأحد عندما سعت الشرطة الإسبانية لتعطيل استفتاء على استقلال إقليم كتالونيا تعتبره مدريد غير قانوني.

وقال المصدر "أكد الرئيس دعمه للوحدة الدستورية لإسبانيا". ولم يشر المصدر إلى الأساليب التي اتبعتها الشرطة الإسبانية.

*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/١٠/٢ :

الكتلان والكرد يكتشفون الحقيقة القاسية عن الانفصال

***ماكس فيشر وأماندا تاوب**

متى تتمكن حركة استقلال من النجاح في إقامة دولتها الخاصة؟ على مدى عقود، ثمة مجموعة من القواعد غير المعلنة - وإنما المعروفة جيداً - هي التي يُفترض أن تقرر ذلك.

لكن هذه القواعد تنطوي على مجموعة من التناقضات. وبينما يسعى الكتالانيون في أسبانيا والكرد في العراق إلى الاستقلال من خلال إجراء استفتاء، فإن هذه التناقضات تصبح واضحة باطراد، وبطريقة لا تبعث على الارتياح.

القاعدة الأولى من هذه القواعد: قم بعرض قضيتك على أنها كفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان أولاً، وتقرير المصير الوطني ثانياً. وسوف يساعد ذلك في الالتفاف على حقيقة أنه ليس هناك حق قانوني للناس، وفق القانون الدولي - والمحلي في كثير من الأحيان - في الانفصال.

وأيضاً، اجعل القوى العظمى، أو الولايات المتحدة على الأقل، تُلزم، أو تجبر أو ترشو الحكومة التي تحاول أن تنفصل عنها، حتى تتقبل الفكرة. فإذا لم يكن الانفصال متبادلاً، فإن من شبه المستحيل التوصل إلى حل سلمي، ولذلك من الأفضل التظاهر بأن الجميع يريدون هذا الانفصال.

كوضع مثالي، اسعَ إلى الاستقلال عن حاكم غير منتخب أو بلا أصدقاء. وقم باستئجار جماعات ضغط لإقناع قادة العالم بأن مسعك سيعزز مصالحهم وقيمهم، وعرض الأمر كخيار سهل.

وتأكد أن لا يسأل أحد عما إذا كان المواطنون في بقية البلد ربما يريدون الإبقاء على حدود بلدهم متماسكة كما هي، لأن ذلك يمكن أن يكشف حقيقة أن أي استفتاء يستثني قطعاً الكثير من الناس المتأثرين بنتيجته.

مع كل المبادئ السامية التي تستخدم لزخرفة الواجهة وترتبط عادة بقواعد الانفصال، فإن الأمر في نهاية المطاف "يتعلق أكثر بما يريده القوي"، كما تقول عالمة السياسة التي تدرس حركات الانفصال، بريدجيت ل. غوغينز.

على سبيل المثال، بنى الكتلان حركتهم على المبادئ السامية والمثل التي يُفترض أنها تُرشد رغبة الانفصال. وقد نظموا أنفسهم من دون عنف، ودعوا إلى إجراء تصويت مفتوح وقدموا أنفسهم على أنهم يسعون إلى التمتع بالحق العالمي المفترض في تقرير المصير. ووصفت السيدة كوغينز حركتهم بأنها "حركة جميلة، سلمية"، وإنما "مُربكة تماماً من منظور العلاقات الدولية".

يتمتع الكتلان بالقليل من الدعم الدولي ويواجهون معارضة كثيفة، وكذلك هو حال كرد العراق العاكفين على مسار تصادمي مع القوى العالمية ومع التناقضات المؤلمة لسياسات الانفصال. وقد وصلوا إلى وقت لا تبدو فيه القيادة الأمريكية، التي تنسحب على نحو متزايد، متاحة لتقديم حل لهذه التناقضات - أو التستر عليها على الأقل.

تناقض الانفصال

يُبنى النظام العالمي المعاصر، في جزء منه، على فكرتين اتضح أنهما في حالة توتر: فكرة أن الحدود مقدسة وفكرة أن الناس هم الذين يحددون وضعهم السياسي الخاص.

كان القصد من الفكرة الأولى هو وضع نهاية للحرب عن طريق تثبيط الغزو أو الثورات الانفصالية، في حين كان القصد من الفكرة الثانية هو حماية المواطنين من الدكتاتوريين والمحتملين. لكن هذين المبدأين يتصادمان عندما عندما تقرر مجموعة فرعية من السكان الانفصال.

فتح هذا الواقع فراغاً في النظام الدولي عندما يأتي الأمر إلى إعلان الاستقلال. وليست الأعراف والمعايير ولا القانون الدولي واضحين بشكل خاص حول كيف أو متى يكون الاستقلال جائزاً.

في العام ٢٠١٤، كتب أستاذ القانون، كريس بورغين، لموقع الفكر القانوني "أوبنيو جوريس": "كما هو مفهوم بشكل عام، ليس هناك حق في الانفصال بموجب القانون الدولي. الانفصال ليس أحد الحقوق، ولكن لا يمكن اعتباره غير قانوني بالضرورة في الوقت نفسه".

الذي يحدث في الممارسة، هو أن سياسات القوى العظمى تملأ الفراغ، فتحدد متى يتغلب حق الدولة في الاحتفاظ بحدودها -أو لا يتغلب- على رغبة مجموعة من المواطنين بالانفصال.

على سبيل المثال، انبثق الاستفتاء على استقلال جنوب السودان من اتفاق سلام تم بوساطة دولية، والذي أنهى الحرب الأهلية التي طال أمدها في السودان. وعنى ذلك أنه كان ينطوي على شرعية دولية بنيوية، وكانت حكومة السودان قد وافقت فعلياً على انفصال من نوع ما. وأنا أحب المادة في الدستور الأسباني التي تتطلب أن يصوت البلد كله إذا أرادت إحدى المقاطعات الانفصال عن البلد.

لم توافق أسبانيا على استقلال الكتلان، ولم يوافق العراق على استقلال الكرد. ومن دون هذه الموافقة، يصبح الموقف أكثر تقلباً وصعوبة بما لا يقاس.

وفي المقابل، كان إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا قد حظي بدعم كل من الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين، لكنه قوبل بمعارضة مريرة من الحكومتين الصربية والروسية. واليوم، ومع أنها تتمتع باعتراف أكثر من ١٠٠ دولة، ما تزال كوسوفو غير مقبولة بعد في الأمم المتحدة.

ولأن المبادئ التي يُفترض أنها مقدسة فيما يتعلق بتقرير المصير والديمقراطية والسيادة سوف تتصادم بطريقة ما في كل حالة تقريباً، فإن لدى القوى العظمى دائماً تقريباً طريقة لتبرير مواقفها.

على سبيل المثال، بررت روسيا غزوها للقرم فقالت إنه خدم رغبة القرم المفترضة في إعادة الانضمام إلى روسيا، والتي تجسدت في استفتاء معيب للغاية. وباعتراضها على طبيعة التصويت، تمكنت الولايات المتحدة من التفاوض عن السؤال الأكثر صعوبة حول ما إذا كان أهل القرم يرغبون حقاً في أن يصبحوا جزءاً من روسيا.

من الناحية القانونية، كانت روسيا على خطأ، كما وجد السيد بورغين والعديد من الباحثين الآخرين. لكن ضم موسكو للقرم، مثله مثل دعمها للحركات الانفصالية عبر أوروبا، يستغل الفجوة بين الكيفية التي يعمل الانفصال بها رسمياً وبين الكيفية التي يرى على أنه يعمل بها في كثير من الأحيان.

ربما يكون الكتلان قد جعلوا أنفسهم يسقطون في هذه الفجوة، وهم يعتقدون أن رغبتهم في تحقيق تقرير المصير الديمقراطي سوف تحمل قضيتهم وتجعل اليوم يمر. وقد كافحت القوى الغربية، بعد عقود من ترويج هذا المثال على أنه الأساس للانفصال، بما في ذلك دعم استقلال كوسوفو، للعثور على طريقة لثني الكتلان عن متابعة مسعاهم. "معضلة الانفصاليين"

يقول مورغان ل. كابلان، العالم السياسي الذي يدرس حركة استقلال كردستان، إن القادة الكرد يدركون جيداً أن السياسة الواقعية، وليس المثُل، هي التي ستحدد مدى نجاح مسعاهم إلى الاستقلال.

من المنظور الكردي، كان من المفترض أن يكون (الاستقلال) هو الخطوة الأولى في عملية التفاوض مع بغداد، كما يقول كابلان. وكانت الفكرة أن التماس القبول الدولي عن طريق اتباع المعايير الدولية يمكن أن يؤثر على الولايات المتحدة والقوى الأجنبية الأخرى بحيث تدعم الاستقلال. ويمكن أن يساعد ذلك بدوره في الضغط على بغداد للموافقة على الانفصال.

لكن الاستفتاء عمل على الجمع بين واشنطن وبغداد في جبهة المعارضة، بطريقة تجسد ما وصفته الباحثتان، إيريك تشينويث وتانيشا فضل بأنه "معضلة الانفصاليين - تلك القواعد غير المعلنة المفضية إلى فشل الانفصال في كثير من الأحيان، بل وجعله يأتي إلى نتائج عكسية.

كتبت فضل على "تويتر": "يميل الانفصاليون إلى أن تتم مكافأتهم على فعل ما يقول المجتمع الدولي" أن عليهم أن يفعلوه.

وتضيف في حديثها عن قرار الكرد المضي قدماً في مشروع الاستقلال بأي طريقة، وعلى نحو يكسر هذه القواعد: "عند نقطة ما، سوف يلتحق الانفصاليون بالركب. أتساءل عما إذا كان الكرد العراقيون قد وصلوا إلى هذه النقطة بعد".

*يستكشف هذا العمود الذي يكتبه ماكس فيشر وأماندا تاوب الأفكار والسياقات التي تكون خلف الأحداث العالمية الكبرى، تحت عنوان "إذا إنتبريت".

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/١٠/٢ :

رئيس كتالونيا يعلن "الاستقلال"

أعلن رئيس كتالونيا، كارليس بوجديمون ، في جلسة للبرلمان المحلي الثلاثاء، استقلال الإقليم عن إسبانيا، متحديا الحكومة المركزية في مدريد والقضاء الإسباني. واقترح ، على البرلمان المحلي تعليق العمل بنتيجة الاستفتاء على الانفصال عن إسبانيا لإفساح المجال أمام الحوار. وشدد في الوقت نفسه على أن كتالونيا فازت بالحق في تأسيس دولة مستقلة.

وقال بوجديمونت في كلمة له أمام البرلمان: "بناء على نتيجة الاستفتاء، الذي تم إجراؤه في ١ أكتوبر/ تشرين الأول، وصوت فيه مواطنو كتالونيا بالموافقة على الاستفتاء، أعلن استقلال إقليم كتالونيا عن إسبانيا".

وتابع رئيس الإقليم قائلا "صيغة الدولة الجديدة في كتالونيا ستكون النظام الجمهوري".

وتابع بوجديمونت: "شعب كتالونيا اختار الاستفتاء واختار أن يكون له مستقبل خاص يقرر فيه مصيره بيده".

ولكن رئيس الإقليم أشار إلى أنه يقترح أن يتم تعليق إجراءات إعلان الاستقلال لعدة أسابيع لفتح المجال للحوار والوساطة، مشيرا إلى أن الخلاف بين الإقليم والدولة الإسبانية ينبغي أن يحل بـ "شكل عادل".

من جانب آخر، وصف زعيم المعارضة في البرلمان الكتالوني كلمة رئيس الإقليم، بأنها بمثابة "انقلاب"، مشيرا إلى أنه لا يحظى بأي "دعم" من الاتحاد الأوروبي، بحسب ما نقلته وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية.

وكانت الحكومة الإسبانية وجهت تحذيرا شديدا للهيئة للرئيس الكتالوني في وقت تحاول التعامل مع أسوأ أزمة سياسية تعصف بالبلاد منذ عقود. وحث رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، الثلاثاء، الرئيس الكتالوني على تجنب اتخاذ أي قرار قد يجعل "الحوار مستحيلا". وكانت حكومة الإقليم، وعاصمته برشلونة، قد نظمت استفتاء الاستقلال، رغم معارضة مدريد التي حاولت تعطيل الحدث عبر أجهزة الشرطة والأمن.

لقد كسبنا الحق بدولة مستقلة

وقال رئيس إقليم كتالونيا كارلس بوجديمون في خطاب متلفز مساء الأحد الماضي في برشلونة إن الكاتالونيين كسبوا الحق بأن تكون لهم دولة مستقلة بعد نزول "الملايين" منهم للمشاركة باستفتاء على استقلالهم حضرته الحكومة المركزية الإسبانية.

وأعلنت حكومة كتالونيا أن نحو ٢,٢٦ مليون شخص أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء وأن ٩٠ في المئة منهم صوتوا لصالح الانفصال.

ويمثل هذا نسبة إقبال تبلغ نحو ٤٢,٣ في المئة من إجمالي عدد الناخبين في الإقليم والذي يبلغ ٥,٣٤ مليون شخص. وقال بوجديمون "يا مواطني كتالونيا، لقد كسبنا الحق بأن تكون لدينا دولة مستقلة على شكل جمهورية". وأضاف "سترسل حكومتي في الأيام القليلة المقبلة نتائج استفتاء اليوم إلى برلمان كتالونيا حيث تترسخ سيادة شعبنا وحتى يتسنى له التصرف وفقا لقانون الاستفتاء".

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة لافانغارديا الإسبانية أن جماعات مؤيدة لاستقلال إقليم كتالونيا ونقابات عمال دعت إلى إضراب عام بالإقليم يوم الثلاثاء.

ويقدر الناتج الاقتصادي في كتالونيا بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي في إسبانيا ويملك الإقليم اقتصادا يساوي حجم اقتصاد تشيلي تقريبا.

تصويت بالدم

وأظهرت النتائج الأولية تصويت أغلبية ساحقة من أبناء كتالونيا لصالح الانفصال بعد التصويت الذي حضرته المحكمة الدستورية وأعلنت مدريد أنه غير قانوني.

واستخدمت الشرطة الإسبانية الهراوات والرصاص المطاطي لإجهاض الاستفتاء في استعراض للقوة تسبب في إصابة مئات الأشخاص وفقا لبيانات مسؤولين من الإقليم.

وقالت حكومة الإقليم إن نحو ٨٤٤ شخصا أصيبوا في أعمال شغب بمختلف أنحاء الإقليم في اشتباكات مع الشرطة.

ودعا الاتحاد الأوروبي إلى الانخراط بشكل مباشر في النزاع بين إقليم كتالونيا والدولة الإسبانية، قائلا "نحن مواطنون أوروبيون ونعاني من انتهاكات لحقوقنا وحریاتنا".

وتعرض كارلس بوغديمونت لضغوط سياسية كبيرة لتغيير خطته بإعلان الانفصال عن إسبانيا قبيل خطاب هام أمام برلمان الإقليم مساء الثلاثاء. وتوقع كثيرون أن يقوم بوغديمونت بإعلان من جانب واحد لينفصل الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي عن إسبانيا بعد نتائج الاستفتاء الذي أجري قبل بضعة أيام.

وكانت الحكومة الإسبانية قد رفضت إجراء الاستفتاء ودفعت بتعزيزات من الشرطة في الإقليم وأهم مدنه، ومنها برشلونة لمنع إجراءه لكنه جرى بعد صدامات بين الشرطة والمواطنين وجاءت نتيجته لتصب في صالح الانفصال.

وعبرت كل من فرنسا وألمانيا عن دعمهما لبقاء إسبانيا موحدة كما طالب عمدة برشلونة بوغديمونت ورئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي إلى عدم تصعيد الصدام.

وقال ناطق باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنها عبرت عن دعم بلادها القوي لبقاء المملكة الإسبانية متحدة، وذلك في محادثة هاتفية مع راخوي.

أما وزيرة الشؤون الأوروبية في الحكومة الفرنسية نتالي لوازو فأكدت أن بلادها لن تعترف بكتالونيا إذا أقدمت على الانفصال.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أوضح أنه إذا أعلنت كتالونيا الانفصال عن إسبانيا من طرف واحد فإن الإقليم لن يتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي.

وطالبت عمدة برشلونة أدا كولاو بوغديمونت بعدم إعلان انفصال كتالونيا عن إسبانيا كما طالب راخوي بعد نزاع صلاحيات حكومة الإقليم ونقلها إلى الحكومة الاتحادية في مدريد.

وقالت كولاو "أطالبهما بعدم اتخاذ خطوات تصعيدية تنسف أي فرصة للوساطة أو الاتفاق بطريقة سلمية".

وأضافت "هذه أكثر خطوة شجاعة يمكنهما القيام بها".

لكن زعيم الحزب الاشتراكي الإسباني المعارض بيدرو سانشيز المعارض لانفصال كتالونيا أكد أنه سيدعم حكومة مدريد في أي خطوة تتخذها إذا أعلنت كتالونيا الانفصال من طرف واحد.

وقال سانشيز من برشلونة "أدعم أي خطوة تقدم عليها حكومة مدريد في مواجهة أي إجراء يستهدف كسر الوحدة المجتمعية".

وكانت حكومة مدريد قد هددت بتعليق مهام حكومة الإقليم الواقع شمال شرقي البلاد "كإدارة حكم ذاتي".

كما اتخذت عدة شركات قرارات بنقل مكاتبها ومقارها من مدن الإقليم في محاولة للضغط اقتصاديا على بوغديمونت.

أشباح الماضي ومسائل عالقة

ويسود هذا التوتر في كل إسبانيا حيث تعود أشباح الماضي ودكتاتورية فرانيسكو فرانكو (١٩٣٩-١٩٧٥) عندما دافع "قوميون" عن وحدة البلاد. ويعيش في الإقليم ١٦ بالمئة من سكان إسبانيا ويعادل في مساحته بلجيكا. وتساهم كتالونيا بـ ١٩ بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد.

ولا تزال العديد من المسائل عالقة حول كيفية تحقيق مثل هذا الاستقلال، فالإقليم يتمتع أصلا بحكم ذاتي في ما يتعلق بالتعليم والصحة والشرطة والضرائب لكن المجال الجوي والبنى التحتية (المرافئ والمطارات وشبكة السكك

الحديد والاتصالات وغيرها) والجيش، لا تزال تحت سيطرة الحكومة المركزية في مدريد. كما أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بهذه الدولة التي ستستبعد تلقائياً من عضويته. وأكد جان كلود بيريس المدير السابق للخدمات القضائية في مجلس أوروبا أن "إعلاناً أحادياً للاستقلال (...) هو مجرد إعلان لا بد أن تعترف الدول الأخرى به".

مدريد تهدّد بـ < قرارات لاستعادة القانون >

وهددت الحكومة الإسبانية باتخاذ «قرارات لاستعادة القانون والديموقراطية»، إذا أعلن إقليم كتالونيا استقلاله أحادياً، ونالت دعم زعيم المعارضة الاشتراكي بيدرو سانثيز الذي حضّ الانفصاليين على «وقف كل شيء». أتى ذلك عشية إلقاء رئيس الإقليم كارليس بوجديمون خطاباً أمام برلمان كتالونيا اليوم، خلال جلسة قد تشهد تصويتاً على الاستقلال، بعد تنظيم استفتاء مطلع الشهر، أعلن معدّوه أنه أظهر تأييد ٩٠ في المئة للانفصال. وقال بوجديمون: «فتحنا باباً للوساطة وقلنا نعم لكل إمكانيات الوساطة التي عرضت علينا. الأيام تمضي والدولة الإسبانية لا ترد إيجاباً، سنفعل ما جئنا لفعله». وأضاف: «إعلان الاستقلال الذي لا نسميه أحادياً، متوقع في قانون الاستفتاء تطبيقاً للنتائج. سننفذ ما يقوله القانون».

لكن سورايا ساينز دي سانتاماريا، نائب رئيس الحكومة الإسبانية، وصفت بوجديمون بـ «متعصب» يسعى إلى «دفع كتالونيا إلى هاوية». وسُئلت عن تطبيق المادة ١٥٥ من الدستور التي تتيح تجميد العمل بالحكم الذاتي في كتالونيا، فأجابت: «إذا أعلن الاستقلال من طرف واحد، لن تبقى الحكومة من دون ردّ وستتخذ قرارات لاستعادة القانون والديموقراطية. أناشد العقلاء في حكومة كتالونيا، لا تقفزوا من على حافة لأنكم ستأخذون الناس معكم». ودعت «الانفصاليين الأكثر» الذين «يخافون لأنهم لم يحظوا على دعم لا الشركات ولا أوروبا»، إلى تغيير اتجاه بوجديمون. وكان رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي قال لصحيفة «دي فيلت» الألمانية إن بلاده «لن تُقسّم». ونالت الحكومة دعم المعارضة الاشتراكية، إذ أعلن سانثيز أنه يدعم «رداً بحكم القانون في مواجهة أي محاولة لكسر التجانس الاجتماعي» في البلاد. وخاطب الانفصاليين قائلاً: «أوقفوا كل شيء».

وأكدت وزيرة الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية ناتالي لوازو إن بلادها لن تعترف بكتالونيا إذا أعلنت استقلالها «أحادياً». ونُبّهت إلى أن «النتيجة الأولى» لإعلان الاستقلال ستكون خروج كتالونيا «تلقائياً من الاتحاد الأوروبي»، وتابعت: «الأزمة تحتاج إلى حلّ عبر الحوار على كل المستويات السياسية الإسبانية».

ليست كتالونيا فحسب من تطالب بالاستقلال في أوروبا

لم يكن إقليم كتالونيا الإسباني هو الوحيد في أوروبا الذي يسعى للانفصال أو الاستقلال عن البلاد، فهناك عدد من الأقاليم تنشط فيها الحركات والاحزاب الانفصالية بدرجات متفاوتة. فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي في النصف الشرقي من أوروبا ودولة يوغوسلافيا إلى ظهور العديد من الدول الجديدة. أما في أوروبا الغربية، فإن القوميات القديمة كان لها العديد من المحاولات من أجل الاستقلال، كما كان جزءاً من هذه المحاولات عسكرياً. إلا أن مصير هذه الحركات الانفصالية كان متبايناً.

كتالونيا:

لا يوجد مكان في أوروبا الغربية ينادي بالاستقلال بصوت عال كما هو الحال في كتالونيا. وقد ساهم اضطهاد الجنرال فرانكو لشعب كتالونيا في بداية القرن العشرين في زيادة النزعة الانفصالية لشعب هذا الإقليم. ويرفض المواطنون هناك وصفتهم بأنهم مواطنون إسبان. ونجحت كتالونيا على مر التاريخ بالوصول إلى درجة كبيرة من الاستقلال الثقافي والسياسي، بما في ذلك البرلمان الإقليمي. إلا أن حوالي ٥,٧ مليون كتالوني لا يعتقدون أن هذا كاف لهم، بل يريدون الانفصال وتكوين دولة خاصة بهم، وذلك لأسباب اقتصادية بالأساس. ويقولون بأن كتالونيا

الغنية تم استنزافها من قبل الدولة الاسبانية. ويوجد حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإسباني في المنطقة الشرقية حول برشلونة. وأرسى قانون تبناه برلمان كتالونيا الاربعاء (٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧) "نظاما قضائيا استثنائيا لتنظيم استفتاء تقرير المصير هناك، إلا أن النيابة العامة الإسبانية أعلنت من جهتها الخميس انها ستبشر ملاحقات قضائية بحق قادة إقليم كتالونيا إثر دعوتهم لاستفتاء حول حق تقرير المصير مضيفة أنه ستتم مصادرة معدات انتخابية جهزت لهذا الاستفتاء.

إقليم الباسك:

ويتطلع العديد من الكاتالونيين أيضا إلى منطقة الباسك في إسبانيا، إذ أن الحكومة المركزية في مدريد تجمع ضرائب من مختلف المناطق الإسبانية وتقوم بتوزيعها على المناطق الإسبانية الأخرى، باستثناء إقليم الباسك. ويتمتع إقليم الباسك بمجلس نيابي خاص به وتتكفل مؤسساته المحلية بتحصيل الضرائب الأساسية، ويحظى بدرجة عالية من الاستقلالية الذاتية تسمح له بالحكم والإدارة المباشرين في مجالات مثل: المالية وتحصيل الضرائب والصناعة وتنشيط الاقتصاد والبحوث والمستحدثات والنقل والإسكان والبيئة والتعليم والصحة والأمن العام. تدير دولة الباسك الأسبانية الإيرادات الضريبية من تلقاء نفسها وتدفع مبلغا صغيرا فقط إلى مدريد. لكن إقليم الباسك الإسباني أضعف اقتصاديا من كتالونيا. وعلى الرغم من أن القومية الباسكية ولغة الباسك قد قمعت أيضا تحت حكم ديكتاتورية فرانكو، إلا أن أقلية صغيرة من القوميين الباسكيين تنشط في أنحاء الإقليم. وقد قتلت منظمة ايتا الباسكية أكثر من ٨٠٠ شخص على مدار ٥٠ عاما لبلوغ هدف انفصالها عن مدريد. وفي عام ٢٠١١، تعهدت منظمة إيتا بالتخلي عن العنف.

إسكتلندا:

رغم أن عمر الاتحاد بين اسكتلندا وبقية المملكة المتحدة يبلغ حوالي ٣٠٠ عاما، إلا أن الاسكتلنديين ظلوا يسعون جاهدين من أجل المزيد من الحكم الذاتي منذ فترة طويلة. ويطالب الحزب الوطني الاسكتلندي بالحكم الذاتي الكامل حيث أن لديهم بالفعل برلمان خاص بهم. وفي عام ٢٠١٤، وافقت لندن على تنظيم استفتاء مستقل من أجل تحديد مصير الاتحاد، حيث صوتت غالبية الاسكتلنديين ضد الانفصال. إلا أن نتائج البريكست البريطاني عام ٢٠١٦، وما تبعه من مطالبة بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أثار النزاع مجددا بين إسكتلندا الراغبة بالبقاء في الاتحاد الأوروبي وبين بقية المناطق البريطانية الراغبة بالانفصال. وهناك توجه في الإقليم لإجراء استفتاء ثان لتحديد مصير الروابط المستقبلية.

فلاندرز:

في الانتخابات البرلمانية البلجيكية الأخيرة لعام ٢٠١٤، أصبح التحالف الفلمنكي الجديد برئاسة بارت دي فيفر Bart De Wever في المناطق الفلمنكية "مقاطعة فلانديرز". وقد وجدت بلجيكا نفسها منذ استقلالها عن هولندا سنة ١٨٣٠ مقسمة اجتماعيا وسياسيا، بين القومية الفلامنكية (القريبة إلى الهولندية) واللاتينية، التي تتحدث باللغة الفرنسية.

ويعتقد السياسي البلجيكي بارت دي فيفر أن بلجيكا بشكلها الحالي مآلها إلى الزوال، وهو يريد الانفصال، وتكوين مقاطعة مستقلة. وإذا تم الانفصال فإن بلجيكا ستفقد أكثر من نصف سكانها، وستكون القضية الرئيسية ماهية وضع العاصمة بروكسل، والتي هي مقر الاتحاد الأوروبي، ومقر الناتو.

بادانيا:

هي حركة انفصالية بشمال إيطاليا تأسست عام ١٩٨٩ وسميت برابطة الشمال لاستقلال بادانيا، وهي حركة اقتصادية بحتة. وتنادي تلك الحركة باستقلال الشمال الإيطالي وبخاصة كل من مناطق (لومباردي، أوستا، بيدمونت، ليغوريا، فينيتو وإميليا رومانيا) والتي تحتوي على تجمع رأس المال، والأذرع الاقتصادية مثل البنوك

والمؤسسات. ويعتقد الشماليون أن وسط وجنوب البلاد يبددون المال الذي يكتسبونه بشق الأنفس. وفي فترة التسعينات أراد حزب ليغا نورد الانفصال الكامل. وقد أصبح التوتر السياسي أكثر ميلا إلى الهدوء حاليا، إلا أن القلق ما زال يراود بقية المناطق الإيطالية لتركز رأس المال في الشمال، بدلا من تركزه في العاصمة روما.

جنوب تيرول:

في جنوب تيرول بإيطاليا تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية جميعها، من أجل الانفصال عن إيطاليا.

وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت تنتمي هذه المنطقة إلى النمسا والمجر، لكنها أصبحت جزءا من إيطاليا، في نهاية الصراع على الهيمنة على هذه المنطقة الهامة. ويتحدث ٧٠٪ من الذين يعيشون في جنوب تيرول اللغة الألمانية.

ويطالب سكان هذا الإقليم بالاستقلال عن إيطاليا منذ استعمارها، إلا أن الحزب المحلي فشل في التحول إلى حركة سياسية قوية يمكنها أن تأخذ خطوة مثل إجراء استفتاء. واكتسبت المنطقة المزيد من الأهمية وذلك بسبب العائدات الاقتصادية الجيدة، خاصة بعد تراكم الديون على إيطاليا، والتي تعتبر الدولة صاحبة الأكثر مديونية أوروبا بعد اليونان، مما أدى إلى إثارة مخاوف سكان تيرول من تأثيرهم اقتصاديا بتلك الديون.

كورسيكا:

تتمتع هذه الجزيرة المتوسطية بوضع خاص حيث تعتبر هي الوحيدة في فرنسا من خارج أقاليم ما وراء البحار التي تحظى بمزيد من السلطات بعيدا عن السلطات الفرنسية. وقد حاولت فرنسا التخلص من اللغة الكورسيكية في المدارس والحياة العامة في الجزيرة، إلا أنها فشلت. وبعد عقود من الصراع أعلنت المنظمة المسلحة السرية "جبهة التحرير الوطني في كورسيكا"، في يونيو ٢٠١٤ التخلي عن السلاح من أجل تعزيز العملية السياسية. لكن احتمالات الصراع ما زالت قائمة. وتخشى السلطات الفرنسية من مطالبة أقاليم فرنسية أخرى مثل بريتانى أو الألزاس بالانفصال، وهو ما تعتبره خطرا على وحدة البلاد.

بافاريا:

قليل من البافاريين يرغبون حقا في إقامة دولة خاصة بهم، وتحمل الولاية اسم Freistaat أي "ولاية بافاريا الحرة" في الوثائق الرسمية. وتعتبر منطقة بافاريا الإقليم الألماني الوحيد الذي لديه حزب يمثلته في البرلمان، حيث يتحالف الحزب "الاتحاد المسيحي الاجتماعي" مع حزب "الاتحاد المسيحي الديمقراطي" الذي تقوده المستشارة أنغيلا ميركل. وإذا أرادت الولاية الانفصال عن ألمانيا فإنها تستطيع الاعتماد على نفسها، إذ أنها تملك اقتصادا قويا. كما أنها الولاية الأكبر مساحة ضمن الولايات الألمانية، وبعدد سكان يفوق ١٣ مليونا، أي أكثر من عدد سكان دول مثل السويد أو البرتغال.

وقد ظهرت بعض البوادر الانفصالية السياسية مثل ما نادى به السياسي من "الحزب المسيحي الاجتماعي" فيلفريد شارناغيل والذي أصدر كتابا عام ٢٠١٢ بعنوان "بافاريا تستطيع العيش وحدها"، إلا أنه لغاية اليوم لم تظهر حركات سياسية كبيرة تتبنى هذا النهج.

*الانصات المركزي ٢٠١٧/١٠/١٠:

كتالونيا: أبعاد الأزمة

ورد كاسوحة*

ثمة مقاربات مختلفة لأزمة إقليم كتالونيا، وهذا ما يجعلها عصية على القراءة الواحدة. فبالإضافة إلى البعد الانفصالي أو المتصل بالحق في تقرير المصير ثمة أبعاد أخرى لا تقل أهمية، ولكنها تُهمل لأنها لا تتطرق مباشرة إلى الأبعاد السياسية للنزاع وتفضل بدلاً من ذلك قراءة المشهد في تعددته وارتباطه بقضايا الإقليم والعالم. ومن هنا مثلاً يبدو موقف أوروبا أساسياً، لجهة عدم حماسها للتدخل وتفضيلها إبداء دعم لفظي وإن يكن أساسياً لحكومة مدريد.

محددات موقف أوروبا

بالنسبة إلى بروكسيل، لا يبدو النزاع في كتالونيا مرتبطاً بالمشكلات الكبرى التي تؤرقها (الهجرة، صعود اليمين المتطرف، الموقف من سياسات بروكسل، أزمة الديون ... الخ)، وهو ما يفسر من بين أمور أخرى تأخرها في إبداء ردود فعل على الأحداث المتسارعة داخل الإقليم. دعمها للحكومة المركزية في مدريد يأتي في هذا السياق، فهي لا تتدخل في قضايا يمكن حلها عبر الحوار الداخلي، وإذا تدخلت فيجب أن يكون ثمة ضرورة قصوى لذلك، وهذا لا يحصل عادة إلا في القضايا التي تمسّ سياسات الاتحاد نفسها (معارضة اليونان سابقاً لإملاءاتها الاقتصادية). أما في الحالة الكاتالونية فليس من بين الأفرقاء من يعارض هذه السياسات، ولذلك يجري التعامل مع النزاع بين «الانفصاليين» والحكومة المركزية على أنه «شأن داخلي»، وإن كان يؤثر على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسبانيا لجهة الالتزام بالحزمة الاقتصادية التي اقترحتها بروكسل على مدريد كحل ممكن لتفادي تكرار سيناريو اليونان. بهذا المعنى تبدو مقاربة بروكسل للمسألة الكاتالونية مرتبطة أكثر بمدى قدرة الحكومة المركزية في مدريد على ضبط النزاع بأسرع وقت ممكن، بحيث تظل قادرة على الوفاء بتعهداتها المالية للاتحاد. الأوروبيون يولون أهمية قصوى لاستمرار تطبيق السياسة المالية التي أخرجت إسبانيا جزئياً من حلقة المديونية لمصلحة دول أخرى لا تزال عالقة فيها (مثل اليونان). وهذا مرهون طبعاً بقدرة الدولة هناك على التحكم بالتدفقات المالية، بالإضافة إلى السيطرة على الموارد التي تأتيها من الأقاليم الغنية.

اقتصاد النزاع

وباعتبار أن كتالونيا هي الإقليم الأغنى اقتصادياً فهذا يجعلها محورية بالنسبة لعملية التراكم التي تقودها الحكومة الإسبانية لمصلحة الاتحاد الأوروبي. ذلك أن الانفصال الذي تدعو إليه حكومة الإقليم مدعومة بالاستفتاء الذي جرى في الأول من الشهر الجاري سيقُلص من حجم الاقتصاد الإسباني، ويحرمه من المساهمة الكاتالونية التي يصل حجمها إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأهمية هذه المساهمة الاقتصادية تأتي من كونها تعتمد على البنية الصناعية القائمة في كتالونيا، فاقتصاد هذا الإقليم الغني لا يقوم على السياحة والثروتين الزراعية والحيوانية فحسب، بل يمكن اعتباره أحد أهم خطوط الإنتاج الصناعي في إسبانيا. فقد تطوّرت هناك إلى حد كبير الصناعات الغذائية والكيميائية التي تجعل البلاد مكتفية ذاتياً، وتساهم فضلاً عن ذلك في قطاع التصدير الذي يعتمد عليه اقتصادا الإقليم والبلاد عموماً. وكون الإقليم يمتلك بنية تحتية كبيرة لتصدير هذا الناتج إما عبر المطارات أو

الموائى فهذا يسهل أكثر عملية التبادل التجاري، ويزيد من تمسك الحكومة المركزية به، ليس كرافد أساسى للخزينة فحسب، بل كبنية تحتية لا يمكن الاستغناء عنها فى مجالات الصناعة والسياحة والتجارة. كل ذلك يجعل من قرار حكومة الإقليم إجراء الاستفتاء، ثم التصعيد باتجاه إعلان الاستقلال أمراً يتعلّق بحرمان الدولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتوافرة فيه أكثر منه نزعة انفصالية، على الرغم من أنّ دوافع الانفصال لأسباب قومية موجودة بدورها، ولكن تأثيرها ينحصر على الأرجح فى تحريك الشارع ودفعه إلى الصدام مع الحكومة المركزية.

تطور الأزمة سياسياً

والحال أنّ الدوافع الاقتصادية للانفصال تغيب هنا لمصلحة الاستقطاب السياسى المتصاعد، وهذا طبيعى فى ضوء الطريقة التى اتبعتها حكومة مدريد «لاحتواء الأزمة». خيار التفاوض استُبعد منذ البداية، وهذا ساعد حكومة الإقليم فى تصعيد تحركاتها، وخصوصاً بعد الإجراءات التى اتّخذت لمنع حدوث الاستفتاء وأدت إلى حصول هذا الكمّ من الإصابات فى صفوف المقترعين ومؤيّدى الاستفتاء. وحتى بعد إعلان النتيجة وإبداء حكومة كتالونيا مرونة فى التفاوض على حصيلة الاستفتاء ظلّت السلطة فى مدريد على موقفها، وأضيف إلى موقف الحكومة المتشدد لاحقاً خطاب الملك الذى بدا أكثر تشدداً من حكومته فى خيار الرفض، إلى درجة التلويح باستخدام القوة ضدّ قادة الإقليم فى حال عدم تراجعهم عن الانفصال. كل ذلك أجج التوتر فى كتالونيا أكثر فأكثر، ودفع حتّى بالمرتددين الذين لم يؤيّدوا خيار الانفصال فى البداية إلى الالتحاق بالحركة الجماهيرية العارمة التى تطوّرت بدورها، وانتقلت من حركة محدودة فى إطار المؤيّدين للأحزاب الداعية للانفصال إلى حركة تحتضن بالإضافة إلى جمهور الأحزاب أوسع تمثيل شعبى عرفه الإقليم فى تاريخه، ويضمّ إلى جانب هؤلاء النقابات العمالية والحركات الطلابية والنسوية والمثقفين والفنانين ولاعبى الكرة الذين يحظون بجماهيرية كبيرة و... الخ.

خاتمة

لم تكن الدعوة إلى استقلال الإقليم أو انفصاله عن اسبانيا لتصل إلى هذا الحدّ، ولبقيت فى إطار الأحزاب التى تتبنّاها فى ظلّ انقسام شعبى واضح ومعارضة أحزاب أخرى لها لولا أخطاء حكومة ماريانو راخوى، وتبنيها النهج الأمنى بدلاً من المقاربة السياسية التى أفلحت سابقاً فى احتواء أزمة إقليم الباسك. وهذا الإقليم بخلاف كتالونيا، لم يكن يعارض الحكومة المركزية سلمياً أو يطالب بالانفصال عنها سلمياً أيضاً، بل كان يمتلك ذراعاً عسكرية خاضت مع الحكومة الاسبانية أطول نزاع مسلّح عرفته البلاد بعد انتهاء الحرب الأهلية. ومع ذلك قبلت الحكومة آنذاك بالجلوس والتفاوض معه على حلّ سلمى للنزاع وجنّبت البلاد انفصال أحد أهمّ أقاليمها عنها فى حين أنّ الحكومة الحالية لا ترفض التفاوض على حلّ سلمى فحسب، بل ترفض الاعتراف أساساً بوجود أزمة، وهو ما سيتسبّب ليس فقط بتصاعد النزاع، بل أيضاً بدفع معظم الكاتالونيين إلى المطالبة بالانفصال. وعندها لن تكون حكومة راخوى والملك فى مواجهة قادة سياسيين فى كتالونيا يدعون إلى الانفصال فحسب بل فى مواجهة شعب بأكمله، وبالتالي لسنا هنا إزاء أزمة «تمثيل سياسى» بل إزاء حكومة لا تعرف كيف تتعامل مع حراك شعبى تطوّر وتجدّر بسبب أخطائها، وسيطوّر أكثر ويتجدّر أكثر إذا استمرّت فى رفضها للحلّ السياسى القائم على التفاوض والاعتراف بمطالب الإقليم، وأولها الاستفتاء مع الأسف الذى لم يعد بعد حملة القمع التى شنت مجرد مطلب بل أصبح مكسباً سيجري بناءً عليه التفاوض على مطالب أخرى.

*** كاتب سوري**

*** صحيفة (الاخبار) اللبنانية ١٠/١٠/٢٠١٧ :**

إسبانيا وشبح انفصال كتالونيا

*باسكال بونيفاس

منذ نحو عشرين سنة كنتُ قد توصلت إلى صياغة مفهوم «الانتشار الدولي»، وذلك بُعيد تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا السابقين، وكنت حينها أحدُّ من بروز ظاهرة بدت لي يومها أكثر خطورة ربما حتى من انتشار الأسلحة النووية: فتفكك الدول، في الغالب لا يكون مدفوعاً بإرادة الاستقلال الوطني كما كان الحال في زمن نزع الاستعمار، وإنما دافعه نوع من الأثرة والأنانية الاقتصادية، والرغبة في الاستئثار بالموارد الطبيعية والثروات لمنطقة معينة، سعيًا لعدم مشاركتها مع بقية مكونات الدولة الوطنية المتحدة السابقة، وليس سرّاً أن الجمهوريات السلافية في الاتحاد السوفييتي لم تكن تريد الاستمرار في الإنفاق على جمهوريات آسيا الوسطى التي كان الاتحاد يجمعها معها، وكذلك كانت سلوفينيا تمثل ١٠٪ فقط من سكان يوغوسلافيا في حين كانت تنتج ٢٥٪ من الناتج الوطني الإجمالي للبلاد، ولذلك فقد كانت هي أول من قرر الانفصال. وتنامي مثل هذه النزعات الانفصالية والانعزالية من شأنه تفتيت العالم كله، وإثارة النزاعات والصراعات فيه بشكل عارم، وذلك لأنه إن وضعنا جانباً تجربة انفصال مكوني تشيكوسلوفاكيا السابقة، بشكل سلمي، فإنه يندر أن يقع هذا النوع من الطلاق الناعم بين مكونات الدول، فمعظم حالات التفكك تقع ضمن مخاضات من العنف والدم.

ومن هنا فإنني لست مؤيداً بأي شكل للنزعات الانفصالية والتفكيكية أياً كانت دوافعها، ولكن أعتقد أيضاً أن ما جرى مؤخراً في كتالونيا يبدو مختلفاً تماماً عن كل ما سبق. وبطبيعة الحال فهذا الإقليم يمثل الجزء الأكثر غنى وثراءً في إسبانيا، ولذا فإن الجانب الاقتصادي ليس غائباً، بكل تأكيد، ضمن دواعي ودعاوى الاستقلال الذاتي، وذلك لأن الحقوق الثقافية الخاصة بالكاتالانيين التي كانت مقموعة في عهد «فرانكو» صارت مثبتة ومعترفاً بها دون لبس، ولكن ما الذي يجعل النزعة الانفصالية تنتعش الآن، وفي هذه الظروف الراهنة؟ ليست مسؤولية الحكومة الإسبانية غريبة هنا، ولا بعيدة عن أن يكون لها دور، فمنذ عدة سنوات و«ماريانو راخوي» يرفض التفاوض مع الكاتالانيين، ويدفعهم بذلك لمزيد من الاستقطاب والتصلب في مواقفهم، ولا شك أنه يوجد أصلاً من يرغبون في الانفصال منذ البداية، ولكن هنالك أيضاً كثيرين آخرين يريدون فقط توسيع هامش الحكم الذاتي المحلي، وإعادة توزيع الموارد بشكل مختلف، ويمكننا أن نقول هنا إن العناد الشديد من قبل راخوي قد أدى في النهاية لزيادة عدد الكاتالانيين الراغبين في الانفصال.

لقد خسر «راخوي» «حرب الصور»، وإلا فهل يمكن أن نمنع بالقوة، القوة الهوجاء وليس قوة القانون، أناساً قرروا الذهاب للإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع؟ وكيف يمكننا أن نتخيل أو نقبل، أن يقع في الاتحاد الأوروبي القائم على احترام قواعد الديمقراطية، مثل هذا التعامل بالقوة، وبهذه الطريقة، مع أناس يقولون إنهم يرغبون فقط في الإدلاء بأصواتهم؟ وحتى لو كان هذا الاستفتاء قد وُصف من قبل مدريد بأنه غير شرعي، فقد كانت هناك أيضاً طرق أخرى كثيرة لمعارضة إجراءاته، فهذا العنف بحق سكان مدنيين يريدون التعبير عن آرائهم، وقمع تظاهرة بالقوة.. أمر خطير للغاية.

ولا شك أن الحكومات الأوروبية محرجة الآن جداً، فهي لا ترغب في انتقاد دولة عضو، تعول عليها كثيراً كلما كانت هنالك حاجة إلى ذلك، هذا فضلاً عن كون هذا الخيار والاستثمار في الصمت ضامن أيضاً لعدم تعرض هذه الدول نفسها للنقد في أية حالات أخرى قد تستدعي نقدها في المستقبل، ولكن هل يمكن استيعاب كون الاتحاد الأوروبي الذي درج على إلقاء الدروس على بقية العالم حول مسألة احترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، يعجز عن التلفظ حتى بكلمة واحدة قمع بهذه الدرجة من العنف؟ وبغض النظر عما يمكن قوله عن هذا الاستفتاء، من حيث هو، فإن هذا الصمت محرج ومزعج حقاً. فليس من الطبيعي أن يكون من حق الناس أن ينتفضوا في وجه عنف وعسف الشرطة في أي مكان آخر من العالم، باستثناء أن يقع ذلك في بلد عضو في الاتحاد الأوروبي، ليصير الاحتجاج غير مسموح!

ومثلما أدى ديفيد كاميرون بانغلاقه السياسي والنفسي إلى تسريع «البريكسيت»، يمكننا أن نقول أيضاً إن ماريانو راخوي قد حفز الرغبة الانفصالية في كتالونيا. وسيكون من الصعب للغاية التقاط طرف أي نقاش، أو تفاوض، أو حوار بين الكاتالانيين والحكومة الإسبانية، طالما ظل على رأس هذه الحكومة ماريانو راخوي، ولكن هل سيكون الانفصال خياراً رابحاً أو مفيداً لكتالونيا نفسها؟ ليس هذا مؤكداً أبداً، فلن تعود كتالونيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولذا فإن التمسك بالبقاء ضمن إسبانيا في فيدرالية، حيث تستطيع الأجزاء المنضوية فيها الاحتفاظ باختلافات وخصوصيات، بما في ذلك على مستوى توزيع الثروات، كل ذلك يفرض أعلى وأرقى درجات المرونة والانفتاح. وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة، في هذا السياق، نموذجاً رائعاً للنجاح.

*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/١٠/١٠ :

استقلال كتالونيا... مؤجل ينتظر مدريد

علّق رئيس كتالونيا كارليس بوغديمونت، إعلان استقلال الإقليم عن إسبانيا. وعلى الرغم من أنه أعلن أنه يقبل «تفويض الشعب» لكي تصبح المنطقة «جمهورية مستقلة»، فإنّه اقترح تعليق التطبيق الفوري لإعلان الاستقلال، لكي يفسح في المجال أمام الحوار، خصوصاً بعدما حدّره كثيرون من الإعلان الأحادي الجانب بوغديمونت نطق العبارة نفسها، أي إنه يقبل «تفويض الشعب» لكي تصبح المنطقة «جمهورية مستقلة»، لكنه أرفقها بعبارة أخرى أخذت آمال الانفصاليين الذين كانوا يترقبون الإعلان بكل حماسة. اقترح تعليق التطبيق الفوري لإعلان الاستقلال، حتى يفسح في المجال أمام الحوار. وقال في خطاب ألقاه أمام برلمان كتالونيا: «أقبل تفويض الشعب، لكي تصبح كتالونيا جمهورية مستقلة»، لكنه طلب من البرلمان «تعليق إعلان الاستقلال من أجل بدء الحوار، في الأسابيع المقبلة».

وعلى الرغم من أن خطوة بوغديمونت انطوت على لهجة تصالحية مع مدريد، إلا أن الحكومة الإسبانية رفضت ما اعتبرته إعلان استقلال «ضمني» من قبل رئيس كتالونيا، على اعتبار أنه ترك الباب مفتوحاً أمام الانفصال، من دون إعلانه بشكل صريح. وقال المتحدث باسم الحكومة الإسبانية: «من غير المقبول القيام بإعلان استقلال بشكل ضمنّي، من أجل تعليقه لاحقاً بطريقة واضحة». وكانت إسبانيا قد وجّهت، في وقت سابق أمس، تحذيراً شديداً للهيئة لرئيس كتالونيا لثنيه عن إعلان الاستقلال، فيما حدّر الأوروبيون من أنه سيتم استبعاد الإقليم تلقائياً من الاتحاد الأوروبي، في حال انفصل عن إسبانيا. وقال المتحدث باسم الحكومة الإسبانية، انييو منديز دي فيغو، للصحافيين: «أطلب من بوغديمون ألا يقوم بأي خطوة لا يمكن الرجوع عنها، وألا يسلك أي طريق لا يمكن العودة عنه، وألا يدلي بأي إعلان أحادي الجانب للاستقلال».

ربّما شعرت إسبانيا ببعض الراحة نتيجة تأجيل إعلان الاستقلال، خصوصاً أنها كانت تحبس أنفاسها قبل جلسة البرلمان الكاتالوني، نظراً إلى أهمية الإقليم، منبع قوتها الاقتصادية، والذي أثار سعيه إلى الانفصال القلق بشأن الاستقرار في الاتحاد الأوروبي برمته. أما سكان كتالونيا البالغ عددهم ٧,٥ ملايين نسمة، فلا شك أن جزءاً كبيراً منهم قد شعر براحة مماثلة أيضاً، ذلك أن الإقليم يشهد انقساماً كبيراً على مسألة استقلاله.

وفي السياق، حثّ قادة سياسيون في كل من كتالونيا وإسبانيا وأوروبا بوغديمون على التراجع، والتخفيف من وطأة أكبر اضطراب تعيشه البلاد منذ تحولها إلى الديمقراطية في سبعينيات القرن الماضي. ويأتي ذلك فيما تعهّد رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي باستخدام كل سلطاته القانونية لمنع الاستقلال، رافضاً حتى استبعاد وضع الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي تحت سلطة مدريد المباشرة، في تحرك غير مسبوق يخشى كثيرون من أنه قد يثير اضطرابات.

وصوت ٩٠ في المائة من المشاركين في الاستفتاء المثير للجدل لصالح الانفصال. بيد أن نسبة الإقبال كانت ٤٣ في المائة فقط من الناخبين في كتالونيا. ويقول الكاتالونيون المؤيدون للانفصال، إن هذه أسباب كافية للانفصال عن إسبانيا، وهو هدف طالما سعى إليه هؤلاء الذين يقولون إن الإقليم الثري، الذي يملك أيضاً ثقافته ولغته الخاصة، يقدم أموالاً كثيرة للغاية للحكومة المركزية الإسبانية. ولكن المحكمة الدستورية الإسبانية قضت بأن جميع الخطوات التي يتخذها الإقليم نحو الاستقلال غير قانونية، ويواجه بوغديمون الاعتقال حال إعلان الانفصال.

[*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/١٠/١١ :](#)

كتالونيا... تحرر أم نكوص عن الدولة - الأمة؟

*بيار سانغرافيلو

في أزمة الملكية الإسبانية، أعلن كارل بوغديمون أكثر من مرة، وهو رئيس مجلس نواب كتالونيا، أن منطقته «مستعمرة إسبانية»، وتوسل مناصروه بخطاب مناهضة الاحتلال في احتجاجاتهم. واختارت حكومة مدريد ضرباً من القمع القضائي والأمني: اعتقال مسؤولين سياسيين وتجميد حسابات كتالونيا المصرفية. وتتردد في عبارة ماريانو راخوي، رئيس وزراء إسبانيا، «لم ينظم استفتاء على حق تقرير المصير»، أصداء إعلان فرانسوا ميتران في ١٩٥٤ أن «الجزائر هي فرنسا»، على رغم أن واقع الأزمة الجزائرية يومذاك لم يعد ملتبساً وجلاً على صورة حركة استقلال من استعمار. ومفردات مؤيدي الانفصال تتحدر من عملية العودة عن الاستعمار في أربعينات وستينات القرن المنصرم. وسعى مانديز دي فيغو، الناطق باسم الحكومة الإسبانية في أيلول (سبتمبر) المنصرم، إلى تنحية النقاش بعيداً من عبارات الكولونيالية قائلاً: «الحق في الانفصال أقر في الستينات لمعالجة أوضاع كولونيالية. وحبذا لو لا يعتبر بوغديمون ويونكيراس (نائب حكومة كتالونيا) أن كتالونيا مستعمرة».

وليس مدار المسألة على حال كتالونيا وما إذا كانت فعلاً محتلة ومستعمرة، بل مدارها على انفراط عقد الدول - الأمم. والعودة إلى التاريخ الإمبراطوري في هذا السياق، مفيدة. ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر، احتل الكاتالونيون جزر البليار، ومملكة فالنسيا وصقلية وسردينيا، وأسسوا إمبراطورية متوسطة مترامية الأطراف. وبعد أقل من قرن، شارك مقاولون كاتالونيون، شأن الكورسيكيين والاسكوتلنديين في الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، في المغامرة الإمبراطورية الإسبانية، في كوبا على وجه التحديد مع الذائع الصيت فاكوندو باكاري. ولكن، هل رجحت هذه التجارب ما وراء البحار الميول الاستقلالية في مناطق أوروبية؟ في ١٨٩٨، سلطت خسارة جزيرة الكاريبي الغنية بالثروات أمام الولايات المتحدة، الضوء على وهن الدولة المركزية في إسبانيا، وانزلقها في عهد فرانكو بين ١٩٣٩ و١٩٧٧ إلى آلة حرب شرسة ضد اللغة والثقافة الكاتالونيتين.

ولكن موقع كتالونيا في الاقتصاد الإسباني اليوم يخفف البعد الكولونيالي في مكانتها في إسبانيا ويجعله أكثر نسبية من جهة، ويسلط الضوء على موارد قوة الحركة الاستقلالية، من جهة ثانية. ويدرج الناتج المحلي الفردي (المرتفع) ومعدلات العمالة المرتفعة كتالونيا في سدة الاقتصاد الإسباني، جنباً إلى جنب مدريد وإقليم الباسك ونافارا (تيرة). وفي التجارب الكولونيالية، كان الإقليم المستعمر الوحيدان على وجه المعمورة حيث فاق مستوى العيش متوسطه في الدولة المركزية، هما كندا وأستراليا قياساً على بريطانيا العظمى في نهاية القرن التاسع عشر. وعليه، لم يكن هذان الإقليمان من «مُلْكيات» القوة المستعمرة، بل ارتقيا إلى مصاف شركاء بارزين.

ويبدو أن إعلان استقلال كتالونيا الأخير يؤذن بعصر جديد ما بعد كولونيالي. فالدولة - الأمة هي فاصل صغير في تاريخ الإنسانية السياسي، الذي هيمنت عليه المدن - الدول، والدول المؤلفة من أقوام، والإمبراطويات المتعددة الثقافات. ولم ترجح كفة الدول - الأمم في أوروبا وأمريكا إلا في القرن التاسع عشر، وفي أصقاع العالم الأخرى منذ طي الحرب العالمية الثانية. ولم تصبح فرنسا دولة - أمة فعلية إلا في ١٩٦٢، إثر خسارة الجزائر، على ما ينبهنا المؤرخ فريدريك كوبر.

وإثر التحرر من الاستعمار في الستينات ومنتصف الثمانينات، حسبت النخب السياسية الأوروبية أن نهاية التاريخ أزفت مع مواجهة بين الدول - الأمم والسوق... ولكن تعاظم العولمة الاقتصادية والثقافية - وما حملته من نزع قيود - وإخفاق أوروبا السياسي زعزعا التوازن الهش في العالم وأجبا مشاعر الحاجة إلى هوية جماعية، ومحلية، وديموقراطية، رداً على هزيمة الدولة - الأمة أمام السوق المعولمة. وخطاب الملك فيليب السادس ورد حكومة راخوي يظهر أن جعبة الأمم الأوروبية خاوية من حلول سياسية. وليست المسألة رسم حدود جديدة أكثر مما هي التأثير (وتوجيهه إلى جهة أو غاية) أكثر في مصير مشترك. والمسألة الكاتالونية تتوجه اليوم إلى الأمم الأوروبية التي سعت في الماضي إلى فرض نموذجها على المستعمرات، ولكنها اليوم تتعثر في إحياء نموذجها في أراضيها. فهل تجد حلولاً للرد على تطلعات جماعية لخصتها عبارة البولوجي ريني دوبيو في ١٩٧٢: «التفكير على مستوى العالم، والعمل على المستوى المحلي»؟ وكتالونيا المستقلة قد تجبه في الأعوام المقبلة الميول الانفصالية ذاتها في مقاطعات شبيهة مستقلة في فال داران.

*أستاذ تاريخ معاصر في جامعة باريس الأولى - بانتيون سوربون

*عن <ليبراسيون> الفرنسية ٢٠١٧/١٠/١١ :

عن خطر الاستفتاء وقوته الملزمة

تشير "نيزافيسيميا غازيتا" في افتتاحيتها إلى أن السلطات توافق على إجراء الاستفتاءات فقط عندما تكون على يقين من انتصارها. جاء في المقال:

وضع استفتاء كتالونيا السلطات الإسبانية في موقف محرج، ليس فقط لأنها سمحت لنفسها باستخدام القوة، وهو ما ستستخدمه سلطات الإقليم كورقة سياسية.

فمدير لا يمكنها الاعتراف باستفتاء كتالونيا لتعارضه مع الدستور الإسباني. كما أنها في الوقت نفسه لا يمكنها تجاهل رغبة الجزء الأكبر من سكان الإقليم، الذين على الرغم من منع الاستفتاء واستخدام الشرطة الهراوات شاركوا في عملية التصويت. وإن اعتبار عملية التصويت استفتاء يعني الاعتراف بنتائج كقوة ملزمة. في حين أن مدير لا يمكنها مصطلح آخر مكافئ.

هذا، وقبل ثلاث سنوات، حددت نتائج الاستفتاء مسألة استقلال اسكتلندا. فبموجب الدستور، لم يكن لبرلمانها الحق في إجراء استفتاء بشأن مسألة الاستقلال. بيد أن رئيس الحكومة البريطانية آنذاك ديفيد كامرون منحه الحق في إجراء الاستفتاء بعد توقيع اتفاق أدنبرة (أدنبرة هي العاصمة الاسكتلندية)، وخاصة أن كامرون كان يعتقد أن لندن ستريح الاستفتاء استنادا إلى نتائج استطلاعات الرأي. وبهذا أراد حل هذه المسألة حلا نهائيا وإلى الأبد، وقد تحقق له ذلك.

أما السلطات الإسبانية، كما يبدو، فلم تكن واثقة جدا بنتائج استفتاء شرعي. لذلك لم تمنح البرلمان الكتالوني أي حقوق إضافية. وهي وضعت نصب عينيها نتيجة الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث كان كامرون واثقا من النصر، لكنه خسر الرهان وجاءت النتائج بعكس توقعاته. وقد عد هذا الاستفتاء شرعيا لأنه يعبر عن إرادة الشعب، ولذلك لم يجمد البرلمان عملية خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وبالطبع، ليس هناك آلية أكثر ديمقراطية من الاستفتاء، وفي الوقت نفسه ليس هناك أداة أكثر خطورة على السلطة من الاستفتاء. ويمكن توضيح ذلك بأن السلطات توافق على الاستفتاء، أو حتى تكون هي التي تبادر إلى إجرائه عندما تكون واثقة من أن نتائجه ستكون لمصلحتها. فمثلا رفضت هولندا ولوكسمبورغ مشروع دستور الاتحاد الأوروبي بموجب نتائج الاستفتاء، وحل محله اتفاق لشبونة، الذي وافق عليه برلمانا الدولتين، ولم يجازفوا بإجراء استفتاء جديد بشأنه. كذلك، فإن (الرئيس الروسي آنذاك) بورييس يلتسين استخدم نتائج الاستفتاء، الذي أجري يوم ٢٥ أبريل/نيسان عام ١٩٩٣، لإضفاء الشرعية على مواجهاته مع مجلس السوفييت الأعلى (برلمان الاتحاد السوفييتي). والرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو الآخر استخدم في السنة الحالية الاستفتاء بشأن التعديلات الدستورية، التي تمنحه صلاحيات واسعة في ظروف حالة الطوارئ المعلنة بعد فشل المحاولة الانقلابية. ولو كانت الظروف السياسية مغايرة لما لجأ يلتسين أو أردوغان إلى الاستفتاء.

وإن الجدال بشأن إجراء الاستفتاء أو عدم إجرائه يمس الأسس الفلسفية للمجتمعات والدول الديمقراطية، لأنه ليس لديها مصدر آخر للسلطة، غير التعبير عن إرادة الشعب. وفي هذه الدول يُسمح بإدخال تعديلات على القرارات المتخذة، بل ويشجع عليها، لأن المواطنين قد يكونون أخطأوا في اختيارهم. لذلك، فإن هذه القرارات يسري مفعولها فترة محددة من جانب، ومن جانب آخر توجد كآلية رادعة للمؤسسات.

كما أن هناك قرارات تتخذ في المجتمعات الديمقراطية بمفعول يسري فترة طويلة، بعد أن تؤخذ بالاعتبار جميع الحوادث المتوقعة والحالة العاطفية المعبرة عن نضجها. وتستطيع السلطة مثلا بعد كل عملية إرهابية الإعلان عن إجراء استفتاء بشأن إعادة العمل بعقوبة الإعدام، حيث ستصوت الغالبية بـ "نعم". بيد أن السلطة المسؤولة لن تفعل ذلك، لأن الحديث هنا يمس المبادئ الأساسية للمجتمع.

وللسبب نفسه، لا تمنح الحكومات للأقاليم حق إجراء استفتاء بشأن الاستقلال، لأن وحدة أراضي الدولة تعد اتفاقا أساسا، في حين أن مطلب الاستقلال هو مطلب ظرفي، لذلك يحظى بالشعبية. وقد اعتادت السلطة على استخدام الظرفية، وليس معارضتها.

*روسيا اليوم ١١/١٠/٢٠١٧ :

استفتاء كتالونيا والطلاق الممنوع: وحدة أوروبا على المحك

*بيار عقيقي

لم تنجح بعد إجراءات الحكومة المركزية في العاصمة الإسبانية مدريد، في وقف استعدادات استفتاء انفصال كتالونيا، يوم الأحد ١ أكتوبر/تشرين الأول، رغم القرارات القضائية المتلاحقة وحملات مدامية ٣٠ بلدية في الإقليم، ومقارّ صحف انفصالية، ومصادرة ١٠ ملايين بطاقة اقتراع و١,٥ مليون ملصق انتخابي، واعتقال ١٤ من قادة الانفصال ثم إطلاق سراحهم. لم ينجح ذلك، قبل ساعات قليلة من موعد مفترض لفتح صناديق الاقتراع في إقليم كتالونيا، في وقف خطوات الإقليم في مناسبة قد تكون الأكثر حساسية في تاريخ إسبانيا الحديث، والأكثر إزعاجاً للاتحاد الأوروبي في الأعوام الأخيرة. في الخطوات الميدانية لعملية الاقتراع، تبدو حكومة الإقليم، جاهزة نظرياً لليوم الطويل مع أن الحكومة في مدريد، جازمت، عصر أمس الجمعة، بأنه "لن يحصل استفتاء يوم الأحد في إقليم كتالونيا". كلام رد عليه مسؤولو الإقليم من رئيسه كارليس بوغديمون في حوار مع وكالة "رويترز" أمس، ونائبه أوريول خونكيراس في تصريح نقلته "أسوشيتيد برس"، وكلاهما جزماً بأن الاستفتاء حاصل يوم الأحد.

وعلى الرغم من محاولات مدريد منع الاستفتاء، إلا أن حكومة كتالونيا، نجحت بإخفاء صناديق الاقتراع، التي ستُنشر في ٢٧٠٠ مركز للتصويت. ورفضت شرطة الإقليم ضرب عملية التصويت، محجة عن تنفيذ قرار المحكمة العليا في وقف العملية برمتها. وحسم المتحدث باسم الحكومة الكتالونية جوردي تورول، الوضع بقوله إن "كل التركيز ينصب في اتجاه إجراء الاستفتاء، والتهديدات باعتقال رئيس كتالونيا (كارليس بوغديمون) محض هراء. والاستفتاء سيُجرى في موعده"، وذلك رغم إصرار رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي مراراً على أن الاستفتاء لن يحدث، وأن حكومته والسلطة القضائية في البلاد قد اتخذتا إجراءات عدة في محاولة لمنع المضي قدماً في إجراء الاستفتاء. ومع ذلك، فإن التظاهرات والصوت القوي للانفصاليين في كتالونيا، لا يعني بأنهم يُشكّلون أكثرية مرجحة في تحقيق انفصال الإقليم عن إسبانيا. بوغديمون يدرك ذلك، بقوله في مقابلة مع محطة "فرنسا إنتر" الإذاعية، إنه لا يستطيع تأكيد "ما إذا كانت غالبية الكتالونيين يؤيدون استقلال الإقليم"، لكنه لا يزال "واثقاً" من أن ٨٠ في المائة من الناخبين سيكونون على استعداد للتصويت.

يشير رصد الأجواء العامة في الإقليم، إلى أن غالبية السكان يؤيدون مبدأ الاستفتاء بحد ذاته، لكنهم لا يجمعون على إرادة الاستقلال عن إسبانيا. النتائج الأخيرة للانتخابات المحلية والتشريعية دلت على ذلك، فضلاً عن أن "الأكثرية الصامتة" في الإقليم، لم تقم بأي خطوة جماهيرية، مكتفية بانتظار فتح صناديق الاقتراع، للإدلاء بصوتها. أرقام استطلاع "معهد كتالونيا الحكومي" في يوليو/تموز الماضي، كانت واضحة: ٤١,١ في المائة من سكان الإقليم يريدون الاستقلال في حين يعارضه ٤٩,٤ في المائة. ومع أن المعهد "حكومي" وتابع لمديره، إلا أنه يكفي للدلالة على حدة التنافس بين وجهتي نظر الانفصال والوحدة.

في هذا السياق، يقول أحد الناخبين الكتالونيين، لويس فيلغويراس، المعارض للانفصال، لوكالة "فرانس برس" إن "الانفصاليين يدعون أنه بعد الاستقلال كل شيء سيصبح جميلاً، لكنني أعتقد بأن الوضع سيغدو أكثر تعقيداً، لأنه سيزداد علينا المزيد من الإنفاق. وسوف نرى تأثير ذلك على الاقتصاد، والشركات، ورواتب التقاعد". ويشير فيلغويراس، الذي يقطن منطقة تاراغونا في كتالونيا، إلى أنه "هناك الكثير من الأشخاص الذين يشاركونني الرأي لكنهم لا يجروون على التعبير عن ذلك".

بدوره يبدي العمدة الاشتراكي روك مونيوز، الذي ترأس منطقة تاراغونا لمدة ٢٠ عاماً، اعتقاده بأن "الناس لديهم ما يكفي من الصراع الذي استمر منذ عام ٢٠١٢"، لافتاً في حديث لوكالة "فرانس برس" إلى أن "الناس هنا لا يؤيدون ذلك. ولدينا وضع اقتصادي نحسد عليه، والمواطنون لا يحتاجون إلى مغامرات ولا إلى كتالونيا العظيمة والمستقلة". وعلى غرار العديد من رؤساء البلديات الاشتراكية الذين يعارضون الاستفتاء، يرفض مونيوز تخصيص مبان رسمية كمراكز اقتراع. مع ذلك تستمر التظاهرات الصاخبة للانفصاليين، وسط صمت المعارضين في الإقليم.

في المقابل، فإن استفتاء كتالونيا سيُشكّل "فاتحة" ربما، لسلسلة طويلة من الصخب الإسباني الداخلي، مع دعوة رئيس إقليم الباسك الإسباني إينيو أوركولو، الحكومة الإسبانية إلى "الاعتراف بسكان كتالونيا والباسك،

والسماح لهما بإجراء استفتاء تقرير المصير، وفق نموذجي اسكتلندا وكيبك"، داعياً إلى الحوار انطلاقاً من أن "نقطة البداية هي الاعتراف بوجود شعبين وهما الباسك وكتالونيا يريدان أن يقررا مصيرهما ديمقراطياً وبحرية". ولم يكذ أوركولو ينهي كلمته، حتى دخلت جماعة "إيتا" الانفصالية الباسكية، على خط الأزمة، منددة بما أسمته "ردّ مدريد على طموحات مؤيدي استقلال كتالونيا".

واعتبرت الجماعة أن "الدولة الإسبانية هي سجن للشعوب حين تنفي الهوية الوطنية لبلاد كتالونيا". ورأت "إيتا"، التي يُنسب إليها مقتل ٨٢٩ شخصاً، على الأقل، خلال حربها من أجل استقلال الباسك ونافار، أن "الأزمة، التي افتعلتها إسبانيا بسبب الاستفتاء، تثبت أن لديها مشكلة هيكلية، فبعد أربعة عقود، كشف نظام ١٩٧٨، تاريخ تبني الدستور، عن وجهه الحقيقي".

وجود "إيتا" في الواجهة للاحية إبداء رأيها في الاستفتاء، مؤشر على قوميات عدة تهدد إسبانيا، وبالتالي أوروبا. فعدا كتالونيا والباسك، فإن أقاليم كالكناري وغاليزيا وأراغون والأندلس قد تقترح القيام باستفتاءات مماثلة. وكما أن التشابك الأوروبي حتمي بالنسبة لأبناء القارة العجوز، مع تجلّي ذلك أثناء الانتخابات الأخيرة، من تشريعية ورئاسية، في عدد من الدول الأوروبية. فكان الحديث عن "دومينو" انتخابي، إن بدأ فلن يتوقف، وإن توقف فلن يستمر. "الدومينو" كان عبارة عن نموّ الأجنحة اليمينية المتطرفة في هولندا والنمسا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واسكندنافيا، فكانت نتيجة الانتخابات الرئاسية النمساوية في العام الماضي، ورغم محدودية دور الرئيس في فيينا ومحدودية الدور النمساوي أوروبياً، قياساً على فرنسا وألمانيا، إلا أن سقوط مرشح اليمين المتطرف نوربرت هوفر، أمام المرشح المدعوم من اليسار والخضر، ألكسندر فان دير بيلين، كان كافياً لوقف المدّ اليميني المتطرف في مختلف أرجاء القارة الأوروبية.

المعادلة نفسها تسري على استفتاء كتالونيا، كما سرت سابقاً على استفتاء اسكتلندا ٢٠١٥. في غلاسكو، رفض الاسكتلنديون بنسبة ٥٢ في المائة في مقابل ٤٨ في المائة الاستقلال عن بريطانيا، ما أدى في حينه إلى وقف الاندفاع "الاستقلالية" لعدد من الدويلات القومية في القارة. اليوم، تنتظر تلك الدويلات مآل استفتاء كتالونيا، للإقدام أم الإحجام، عن القيام بخطواتها. ومن هذه الدويلات، جزيرة كورسيكا الفرنسية، واسكتلندا بالذات، على خلفية الرغبة في العودة إلى الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا. وأيضاً بعض مناطق البلقان، كالأقلية الصربية في البوسنة والهرسك، الرغبة في الانفصال كما كوسوفو ومونتينيغرو. ومن شأن الخطوة أيضاً أن تهدد مصير الأراضي الأوكرانية، في حال انفصال الشرق، تحديداً لوغانسك ودونيتسك، عن كييف.

في ظلّ كل هذا، ترفض أوروبا استقلال كتالونيا، ورغم رغبتها في وجود اسكتلندا في صفوفها، إلا أنها لن تعادي بريطانيا من أجل جارتها الشمالية. ويبرز دور الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في هذا السياق، مع إعلانه خطوات جديدة لإصلاح الاتحاد الأوروبي، وإعادة تجديد دمائه، بتقديم سلسلة من الاقتراحات في القمة الرقمية الأوروبية المنعقدة في تالين الإستونية، ومنها "تخصيص وزير وميزانية لمنطقة اليورو يشرف عليهما برلمان لهذا التجمع"، في إشارة إلى مزيد من الترابط المالي في بلدان القارة المشتتة بفعل الأزمة الاقتصادية التي حصلت عام ٢٠٠٨ والأزمة اليونانية وقضية اللاجئين. وأيضاً يدعو ماكرون إلى "إنشاء قوة أوروبية مشتركة للتدخل بحلول ٢٠٢٠"، بما يعني تشكيل جيش أوروبي، برزت ملامحه منتصف العام الماضي، في ظلّ تأكيدات بريطانية أن رئيس الوزراء السابق ديفيد كامرون، عمل على ذلك. ومع بروز رفض عسكري بريطاني في ذلك الحين له، فإن المشروع وُضع جانبا، قبل خروجه أخيراً، في ظلّ وجود بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي. ويدعو ماكرون أيضاً إلى "فرض رسوم على المجموعات الرقمية العملاقة مثل آبل وغوغل بناء على رقم الأعمال في كل بلد أوروبي بدلاً من الأرباح، لمكافحة التهرب الضريبي". ومن الطبيعي أنه في ظلّ هذه الاقتراحات أن تُصبح الاستفتاءات القومية، هدفاً للداعين إلى تشديد الوحدة الأوروبية.

مهما كانت نتيجة يوم الأحد، فإن كتالونيا ستكون معياراً لمرحلة أوروبية جديدة، تدخل معها القارة مرحلة مستقبلية بقيادة ألمانية - فرنسية مشتركة، تضع حداً لنفوذ روسي متنام في الشرق، وتعرقل التمدد الأمريكي بقيادة دونالد ترامب من جهة الغرب باتجاه البلطيق. كما ستكون نتيجة الاستفتاء، فرصة لقوميات أوروبا، للعدول عن اتخاذ المزيد من إجراءات الانفصال أو الاستمرار في الاتحاد الأوروبي، الذي تجاوز مخاطر اليمين الصاعد، متجهاً إلى تأمين الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني لدوله.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/١٠/١١ :

تعامل إسبانيا الكارثي مع أزمة كاتالونيا يقدم درساً للعالم

*فريدا غيتيس

تسببت الصور القادمة من إسبانيا في نهاية الأسبوع الماضي بالصدمة للعالم -والكثير من الأسبان أيضاً-. نعم، كان رئيس الوزراء، ماريانو راخوي، قد حذر بطريقة لا لبس فيها من أنه لن يسمح بمرور استفتاء كاتالونيا على الاستقلال. ولكن، وعلى الرغم من تصاعد التوترات قبل تصويت يوم الأحد، فإن القليلين توقعوا أن يروا سفكا للدماء، ناهيك عن حدوثه على هذا النطاق الكبير.

بحلول الوقت الذي انتهى فيه اليوم الفوضوي، كان ما لا يقل عن ٨٤٠ شخصاً قد أصيبوا في اشتباكات دراماتيكية مع قوات الأمن الوطني المدججة بأدوات مكافحة أعمال الشغب. وقد تمكنت قوات الشرطة الوطنية والحرس المدني، المسلحة بالهراوات والدروع، من مصادرة الملايين من بطاقات الاقتراع وإبعاد الناس عن مراكز الاقتراع بالقوة. غير أن التصويت استمر. وضم الكتالونيون الذين تسيل منهم الدماء قواهم للوقوف ضد التكتيكات القاسية التي استخدمتها الحكومة المركزية، مطالبين بحق التصويت والعيش بعيداً عن وحشية الدولة.

إذا كان راخوي قد أراد منع كاتالونيا من مغادرة إسبانيا، فإنه ما كان ليستخدم تكتيكات يمكن أن تكون أكثر إنتاجاً للنتائج العكسية. ويمكن أن يفترض المرء بأمان أن عدداً غير قليل من الكتالونيين الذين كانوا مترددين حول البقاء في إسبانيا، أصبحوا يعتقدون بعد الفوضى أن كاتالونيا يجب أن تسير في طريقها المنفصل عن بلد لا يسمح لها حتى بأن تتحسس نبضها الخاص حول الاستقلال.

ينبغي لبقية أوروبا، وبقية العالم أيضاً، أن يشكروا إسبانيا على تقديم هذا الدرس المذهل عن كيفية سوء التعامل مع الحركات الانفصالية. ففي لحظة تشهد صعوداً للاتجاهات القومية، عندما تتسبب سياسة الهوية وعدد كبير من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية -وليس أقلها صعود الديماغوجية- في توليد قوى طرد مركزي، تقدم الإجراءات الهازمة للذات التي عرضتها الحكومة الإسبانية حكاية تحذيرية حية.

في السنوات القليلة الماضية، تضافرت عاصفة كاملة من القوى المختلفة لإعطاء حيوية جديدة للحركات القومية، التي سعى البعض منها إلى كسر الروابط الإقليمية مع الحكومات الوطنية. وكانت الأزمة المالية العالمية، ووصول أعداد كبيرة من اللاجئين، وتهديد الإرهاب، وازدياد التوترات الإثنية، عوامل تحفز الدافع نحو تدوير العربات القومية. وفي بعض الحالات، أصبحت أطروحات مثيري القلاقل والنعرات من الشعبويين أعلى صوتاً. وطفّت المظالم ومواطن الشكوى المشروعة إلى السطح. وكما أشار زيمو بويغ، رئيس منطقة فالنسيا الإسبانية، فإن هناك قدراً معيناً من "كراهية الأجانب منخفضة الكثافة" و"التجاوزات الوفيرة من الديماغوجية" الآخذة في الانتشار.

تشعر مناطق مثل كاتالونيا، التي تعد محركاً رئيسياً للاقتصاد الإسباني، بأنها تتعرض للاستغلال من الحكومة الوطنية. وللكتالونيين لغتهم الخاصة، ولهم تاريخهم الخاص. كما أن لديهم أيضاً تاريخاً مشتركاً مع إسبانيا، وقدّر كبير من الحكم الذاتي.

صحيح أنه تم الإعلان عن أن الاستفتاء غير قانوني، وأن الدستور الإسباني للعام ١٩٧٨ يقول إن وحدة إسبانيا "سرمدية" لا تنقسم. ومن حق إسبانيا أن تقلق بشأن ما سيحدث إذا ما انفصلت كاتالونيا. فهي مكون حيوي للاقتصاد الوطني -و، نعم، للهوية الإسبانية أيضا. ويمكن أن تشجع مغادرة كاتالونيا الحركات الانفصالية الأخرى وأن تعرض خطر تفكيك الأمة.

ولم تكن لدى راخوي خيارات كبيرة، لكنه اختار الأسوأ من بينها بكل وضوح. ويراقب جيران إسبانيا ما يجري فيها عن كثب -كما ينبغي أن يفعلوا. فهناك في أوروبا الغربية وحدها حركات استقلالية تتطلع بتوق إلى انفصالها الخاص عن حكوماتها المركزية. وهي تراقب عن كثب أيضا.

في إقليم الباسك الإسباني، يشكل مصير كاتالونيا موطن اهتمام كبير. ولكن هناك عدداً لا حصر له من الآخرين الذين يتابعون الأحداث بحذر. من جزر فارو الدنماركية إلى فلاندرز المستقلة في بلجيكا، ومن كورسيكا الفرنسية إلى بادانيا الغنية في إيطاليا، تقوم المجموعات والمناطق في جميع أنحاء أوروبا بتقييم ما يجمعها وما يفصلها عن البلدان التي تنتمي إليها. فبعد كل شيء، تظل الدولة القومية اختراعاً حديثاً نسبياً. وكل مكان له تاريخه الخاص.

هذا عن مجرد أوروبا الغربية وحدها. لكن قوى الطرد المركزي التي تهدد بتفكيك وبلقنة البلدان القائمة تظهر بطريقة أكثر وضوحاً في أجزاء أخرى من العالم. فقد أجرى الكرد في العراق استفتاءهم الخاص. (وبشكل لا يصدق، مر استفتاءهم بطريقة أكثر سلمية من كاتالونيا، وكان قد أُعلن أيضاً عن أنه غير قانوني). وتتوق بلوشستان إلى التحرر من باكستان، وفي جميع أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق، ثمة عدد لا يحصى من المناطق التي تحلم بإقامة دولها الخاصة.

(ثمة حركات قومية منخفضة الكثافة توجد أيضاً في الولايات المتحدة، ولا ينبغي أن تفوت أمريكا الدروس التي تعرضها إسبانيا).

إن الاختبار النهائي للنضج السياسي هو حل الصراعات من دون عنف. وقد فشلت إسبانيا في الاختبار. ومن المفارقات أن استطلاعات الرأي قبل الاستفتاء وعمليات التصويت السابقة أظهرت أن معظم الكتالونيين لا يحبذون الاستقلال. وأظهر استطلاع للرأي أجري في تموز (يوليو) أن ٤١ في المائة فقط هم الذي يؤيدون ذلك، بينما اعترض عليه ٤٩ في المائة. لكن معظمهم أيدوا حقهم في التصويت على هذه المسألة.

يجب على إسبانيا أن تسلط الضوء على الطرق التي تستفيد بها كاتالونيا من كونها جزءاً من إسبانيا -وما يزال يتعين عليها أن تفعل ذلك. كما يجب عليها أن تناقش سبل معالجة مظالم المنطقة.

كشف الاستفتاء الكتالوني عن ميل الأغلبية الساحقة المتوقع نحو التصويت بـ "نعم" من أجل الاستقلال. لكن نسبة المشاركة في التصويت كانت أقل بكثير من ٥٠ في المئة، وبالتالي، فإن معظم الكتالونيين لم يعطوا دعمهم. ومن جانبه، قال الرئيس الإقليمي الكتالوني، كارليس بويغديمونت، إنه لا يبحث عن مخرج صادم، وهو يدعو الآن إلى الوساطة الدولية. ويبدو أنه يعطي بذلك لمدرّيد فرصة لتصحيح خطئها. ويجب على العالم أن يراقب ويتعلم من خطأ إسبانيا الخطير.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/١٠/١٦ :

انفصال كتالونيا.. والخروج من دوامة الصمت

*أ.د. حسني نصر

يوم الاثنين، تنتهي المهلة التي منحتها الحكومة الإسبانية لإقليم كتالونيا الراغب في الانفصال، لتحديد موقف واضح من إعلان استقلاله عن المملكة الإسبانية، بعد الاستفتاء الذي أجرته حكومة الإقليم مطلع الشهر الجاري دون موافقة مدريد، ورغم إلغائه من جانب المحكمة الدستورية العليا واعتباره غير شرعي.

اليوم إذن ستكون أوروبا والعالم على موعد مع التاريخ، إذ قد يمثل هذا اليوم حدا فاصلا بين ما قبله وما بعده، فإما أن تدخل إسبانيا في صراع قد يتطور إلى حرب مع الإقليم لإرغامه على البقاء ضمن حدود المملكة، أو أن يتم إلغاء الاستفتاء وتجميد نتائجه من جانب الإقليم والاكتفاء من الغنيمة بالإياب، خاصة بعد أن أكد الملك فيليب الخامس أن العرش والحكومة في مدريد لن يتفاوضوا مع زعماء الانفصال، وانتظار فرصة أخرى ووقت آخر تكون فيه أوروبا أكثر تسامحا مع التطلعات القومية الانفصالية لأقاليم عديدة في دولها.

كان من الممكن أن يمر كل شيء بهدوء شديد عقب توقيع رئيس حكومة إقليم كتالونيا ونواب البرلمان ليلة الثلاثاء الماضي على الاستقلال الرمزي - وفق تعبير المتحدث باسم الإقليم - عن مملكة إسبانيا، وإن يتفرغ للاستعداد لمواجهة الحكومة المركزية في مدريد وأوروبا كلها الراضية للانفصال. كان من الممكن أن يحدث ذلك لولا أن معارضي الانفصال داخل الإقليم نفسه خرجوا عن صمتهم، وأعلنوا عن أنفسهم، فتغيرت الكفة إلى حد كبير، لدرجة جعلت رئيس الإقليم "كارلس بوتشدمون كازاماجو" يعلق إعلان الاستقلال بدعوى إفساح المجال أمام المفاوضات مع الحكومة المركزية.

لم يكن يخطر ببال الرئيس ومؤيدي الانفصال الذين صوتوا لصالحه بنسبة ٩٠٪ أن تأتيهم المعارضة أيضا من الداخل الكتالوني، وتحديدًا من الكتلة الكبيرة الصامتة من الذين لم يذهبوا للتصويت، والذين تصل نسبتهم إلى نحو ٥٧ بالمائة من إجمالي الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية. هؤلاء الصامتون تحت ضغط المد الشعبي القومي الجارف المؤيد للانفصال آثروا أن يلزموا الصمت قبل وأثناء الاستفتاء الذي شهد صدامات عنيفة بين قوات الشرطة الإسبانية وبين الانفصاليين، إلا أنهم جهرأ برفض الاستفتاء ورفض الانفصال عن إسبانيا بعد إعلان النتائج، وبعد أن أعادوا قراءة مناخ الرأي العام في الإقليم، وأعادوا تقدير حجمهم بعد أن عرفوا أن نسبة الذين ادلوا بأصواتهم لم تتجاوز ٤٣ بالمائة من سكان الإقليم الذين لهم حق التصويت. بعد صدمة الاستفتاء استيقظ أكثر من نصف سكان الإقليم الصامتين على حقيقة أن الأمر جدي، وأن استمرار صمتهم لم يعد مبررا بعد أن أصبح مستقبلهم وأمنهم واستقرارهم على المحك، ولذلك بدأوا في الكلام والتعبير صراحة ودون خوف عن آرائهم المناهضة للانفصال، شجعهم على ذلك الموقف الحازم الذي اتخذته مدريد من جانب ومواقف الدول الأوروبية الكبيرة من جانب آخر. وخلال الأيام الأخيرة بدأ الأمر أن معارضي الانفصال هم الأغلبية وليسوا أقلية بأي حال بالنظر إلى قيام الملايين منهم بالخروج في مسيرات في الشوارع، إلى جانب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات ومواقع الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون للجهر بآرائهم، والكشف عن مخاوفهم الحقيقية والمشروعة من أن يؤدي إعلان استقلال الإقليم إلى اندلاع أعمال عنف ووقوع ضحايا وتدمير حياتهم ومستقبلهم وأسلوب معيشتهم لسنوات، خاصة بعد أن بدأت شركات وبنوك كبرى في الخروج من الإقليم متجهة إلى مدريد، وبعد أن تأثرت السياحة التي تعد مصدر الدخل الأساسي للإقليم بشكل واضح. هؤلاء الذين تخلوا عن صمتهم قلبوا المعادلة وأصبحوا هم الأغلبية التي تحاول الخروج من أسر طغيان الأقلية الانفصالية. لقد أدرك هؤلاء أن صمتهم يضيء شرعية على شعارات المطالبين بالانفصال، ولذلك أعلنوا رفضهم فكرة الاختيار بين أن يكون المواطن كاتلاني أو أسباني، واختاروا أن يجمعوا بين القوميتين في نفس الوقت، ولذلك تحولت الغلبة في مسيرات الشوارع لمؤيدي البقاء على حساب مؤيدي الانفصال، وارتفعت أعلام إسبانيا بصورة أكبر في شوارع برشلونة عن ذي قبل وهو ما يشير إلى تغير ملموس في موازين القوى.

ومع معارضة الحكومة الإسبانية للانفصال وتهديدها باتخاذ إجراءات استثنائية ومنها إعلان حالة الطوارئ في البلاد وتطبيق المادة ١٥٥ من الدستور التي تسمح للحكومة المركزية بحل المؤسسات السياسية في كتالونيا، ومنها البرلمان الذي وافق على الاستفتاء غير الشرعي، والحكومة الإقليمية التي أجرت الاستفتاء، وإخضاع قوات الشرطة المحلية لها والسيطرة على الإذاعات العامة، وكذلك المعارضة الأوروبية للانفصال وتأكيد القوى الأوروبية الكبرى

مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا رفضها انفصال كاتالونيا وعزمها عدم قبول الدولة الجديدة- في حال قيامها- في الاتحاد الأوروبي، فإن ما حدث في كاتالونيا بعد الاستفتاء يكشف لنا جانبا مهما في إدارة الصراعات السياسية في العالم، خاصة تلك التي تتعلق بانفصال أقاليم عن الدولة الأم.

في كل تجارب الانفصال تقريبا ينقسم الرأي العام داخل الإقليم بين مؤيدين لاستقلال الإقليم وبين معارضين لذلك، أو إن شئت سمهم مؤيدين أيضا ولكن للبقاء ضمن الدولة الوطنية. في الغالب وباستثناءات قليلة يكون صوت المؤيدين للانفصال عن الدولة هو الأعلى والأكثر صخبا اعتمادا على عمليات الدعاية وغسيل المخ التي يمارسها زعماء الانفصال على مدى سنوات طويلة، والترويج المستمر لمظالم تعرض لها الإقليم أو لحقوق تم هضمها من جانب الدولة المركزية أو لاختلافات عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية يعمل الانفصاليون باستمرار على تعزيزها والمتاجرة بها. في هذه الحالة ومع تصاعد المد القومي في الإقليم فإن مؤيدي البقاء ضمن الدولة القومية وبناء على قراءة أولية لمناخ الرأي العام يعزفون عن التعبير عن رأيهم خشية تعرضهم للأذى الفعلي على أيدي الانفصاليين، أو بالأقل خشية الشعور بالعزلة أو النبذ من جانب التيار القومي الشوفيني الغالب.

هذه الحالة التي شهدناها في كل استفتاءات الانفصال التي جرت في السنوات الأخيرة من جنوب السودان إلى الكرد في العراق، مروراً باستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واستفتاء انفصال إسكتلندا عن المملكة المتحدة، تؤكد صحة نظرية دوامة الصمت التي وضعت فرضياتها عالمة الاتصال الألمانية الشهيرة اليزابيث نيومان في مطلع سبعينات القرن العشرين للبرهنة على ضرورة عدم الثقة في الرأي العام وحتمية الشك فيه، على أساس أنه يتم تشكيله وتصويره لخدمة أهداف من يتحكم في الدعاية وفي وسائل الإعلام. ولذلك عندما يقال إن الرأي العام في إقليم ما يؤيد الانفصال عن الدولة فإن علينا أن ننتظر حتى نسمع من الطرف الآخر أو القطاع الآخر الصامت من الرأي العام، الذي يمكن أن يغير معادلة الأغلبية والأقلية إن خرج عن صمته. وفي الحالة الكاتالونية يتضح بجلاء أن الثراء الذي أحدثته وسائل الإعلام الجديدة قد شجع بالفعل من كانوا يظنون أنهم أقلية على الظهور والخروج من صمتهم والتعبير عن آرائهم، وبالتالي التحول إلى أغلبية وهو ما أربك دعاة الانفصال في كاتالونيا، وقد يدفعهم اليوم إلى التراجع وإلغاء الاستفتاء والبقاء ضمن مملكة إسبانيا.

[*الخليج الجديد ٢٠١٧/١٠/١٦:](#)

مسؤول في حكومة كاتالونيا: الحوار لا يمكن أن يتناول إلا الاستقلال

نبه المسؤول الثاني في الحكومة الكاتالونية أوريول جونكيراس إلى أن عرض الحوار الذي طرحته مدريد لا يمكن أن يتناول إلا استقلال كاتالونيا، في ما يشكل شرطا مسبقاً ويزيد من صعوبة التوصل إلى توافق بين الطرفين. وقال جونكيراس في كلمة القاها في مقر الحزب اليساري الجمهوري في كاتالونيا الذي يرأسه، أن عرض إجراء الحوار الذي قدمته الحكومة الإسبانية "يجب أن يشير إلى بناء الجمهورية والتزامنا بالاستقلال".

وأضاف النائب الأوروبي السابق "يجب أن يكون واضحا أن أفضل طريقة للتوصل إلى الجمهورية والاستقلال هي التحدث مع الجميع، أقله مع المجموعة الدولية. لكننا في الوقت نفسه ملتزمون بشكل مطلق لا لبس فيه، بتنفيذ نتيجة الأول من تشرين الأول/أكتوبر".

ويطالب الاستقلاليون الكاتالونيون بالاستقلال استنادا إلى نتائج استفتاء تقرير المصير الذي نظم في الأول من تشرين الأول/أكتوبر رغم أن مدريد حظرت، ويؤكدون أنهم فازوا به بـ ٩٠٪ من الأصوات مع نسبة مشاركة بلغت ٤٣٪.

وأعلن الزعيم الانفصالي الكاتالوني كارليس بوجديمون من جانب واحد استقلال الجمهورية الكاتالونية الثلاثاء ثم علق الإعلان على الفور لاتاحة المجال من أجل الحوار مع مدريد.

ولم يقدم بوجديمون الذي يطالب بوساطة دولية تفاصيل تتعلق بشروط الحوار. ورفضت الحكومة الإسبانية برئاسة رئيس الوزراء المحافظ ماريانو راخوي رفضا قاطعا هذا العرض، داعية الانفصاليين إلى العودة إلى طريق "الشرعية".

[*وكالة فرانس برس ٢٠١٧/١٠/١٦:](#)

هل ستدعم دول أوروبية انفصال كتالونيا ولماذا؟ ٣ أسئلة تجيبك

نشرت وكالة بلومبرك الأمريكية، تقريراً يلقي الضوء على أزمة استقلال إقليم كتالونيا عن إسبانيا ويرصد احتمالات الدعم الخارجي لاستقلال الإقليم عن إسبانيا والسبل المتاحة لمدير لإيقاف الاستقلال. ويقول التقرير إن إسبانيا تشدد الخناق على إقليم كتالونيا المتمرد، وتحقق في تحريض الزعماء السياسيين ببرشلونة على الاستقلال وتجميد مواقعهم الإلكترونية.

ويقوم الرئيس الكتالوني كارليس بوجديمونت بالجهود الأخيرة لتجنب احتمال إيقاف حكومته الإقليمية عن العمل، قبل نهاية المهلة عند الساعة العاشرة من صباح غداً الاثنين. ويخضع الرئيس الكتالوني لتحقيق حكومي لتوضيح حقيقة إعلانه استقلال كتالونيا في جلسة برلمانية يوم ١٠ أكتوبر.

ويتساءل التقرير: هل ستساعد الحكومات أو الجماعات الأجنبية كتالونيا للحفاظ على قضية فصل اقتصادها الذي يبلغ ٢١٢ مليار يورو (٢٥٠ مليار دولار) عن إسبانيا؟

ونقل التقرير عن دانيال لانسبرج رودريجينز، الباحث الدستوري في كلية كيلوج للإدارة في جامعة نورث وسترن، قوله «إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يدعمان حق تقرير المصير الوطني من الناحية النظرية». وأضاف رودريجينز «أن التجارب الناجحة للانفصال من جانب واحد قليلة جداً وتؤدي أحياناً إلى أعمال عنف فظيعة».

تحدث لانسبرج رودريجينز، وهو المدير الإقليمي لشركة نبال فيرجسون للاستشارات الجيوسياسية (جرين مانتل) في أمريكا اللاتينية، مع بلومبرج نيوز حول السياق الخارجي للحركة، بعد أن أعلن الكتالونيون يوم ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، الاستقلال ثم علّقوا ذلك الإعلان من أجل دفع إسبانيا إلى فتح حوار.

١. إسبانيا لم تتفاوض أبداً على السيادة.. لماذا تتفاوض الآن؟

إسبانيا ليست مضطرة للموافقة على شروط كاتالونيا. - يقول التقرير - لدى إسبانيا الكثير من الخيارات المختلفة التي يمكن أن تقوم بها - المسارات القانونية والاستجابات وطرق ممارسة الضغط دون اللجوء للمجتمع الدولي. ويؤكد التقرير على عدم وجود مصلحة لأي ممثل بالمجتمع الدولي في نجاح استقلال كتالونيا. والواقع أن معظم البلدان لا تريد أن ترى مقاطعة انفصالية. انظروا إلى الصين مع تايوان والهند وكشمير.

٢. ما هي احتمالية الحصول على دعم دولي؟

ويلفت التقرير إلى أن موقف اللاعبين الحاسمين، مثل إدارة ترامب، والصين، والاتحاد الأوروبي، من فكرة الاستقلال، هو موقف بارد. فعندما طلب الرئيس الإقليمي الكتالوني كارليس بوجديمونت «وساطة الاتحاد الأوروبي»، رفضت بروكسل على الفور احتمال المشاركة في ما أسمته «قضية محلية» في إسبانيا.

٣. ماذا يحدث لو أوقفت إسبانيا الحكومة الإقليمية؟

ومن المؤكد أن هذا الاحتمال يظل قائماً - يشير التقرير - في ظل صعوبة الحصول على دعم أي دولة أوروبية لاستقلال كتالونيا، بسبب سعي الدول المجاورة لتجنب مخاطر العدوى الاقتصادية (عدوى الهبوط الاقتصادي بين الدول) التي قد تحدث بسبب زعزعة الاستقرار في إسبانيا، بالإضافة إلى رغبة الدول المجاورة في تجنب رد دبلوماسي عنيف من مدريد، إلى جانب المخاوف بشأن ما قد تحدثه هذه السابقة من إثارة أحلام الاستقلال في المقاطعات القومية المزعجة مثل كورسيكا أو فلاندرز.

* (بلومبرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/١٠/١٦ :

العبودية الجديدة والثورة ما بعد الإنسانية

***د. السيد ولد أباه**

حسب تقرير صادر مؤخراً عن المنظمة العالمية للشغل لا يزال أربعون مليون شخص في العالم يعيشون في دُل العبودية، بل إن ٨٩ مليون فرد يعانون جزئياً من أحد أشكال الرّق بمعانيه المعاصرة التي تختلف عن الشكل التقليدي الذي مرت به مختلف المجتمعات البشرية.

لن نتحدث هنا عن بعض المظاهر الجديدة من العبودية المعروفة مثل تشغيل الأطفال والدعارة القسرية والعمالة السرية غير المعوضة، وإنما عن خطر إشكالية العبودية الجديدة لأنه مرتبط بطبيعة الثورة التقنية الجديدة.

قبل سنتين أصدر ألف عالم من كبار علماء الطبيعة في العالم يتقدمهم العالم الفيزيائي الأشهر «ستيفان هوكينغ» رسالة مفتوحة حذروا فيها من إنتاج «الإنسان الآلي المقاتل» الذي أصبح حقيقة فعلية، معتبرين أنه قد يعرض مستقبل البشرية بكامله للخطر، ويلغي كل الأبعاد الإنسانية في الحرب. الاكتشاف التقني المذكور ليس سوى امتداد للتوسع في الاتجاه إلى تعويض الوظائف البشرية التقليدية بالآلة، وهو اتجاه انطلق في بدايته من هدف تحرير الإنسان من التبعية للطبيعة وفق المبدأ الذي صاغه الفيلسوف «ديكارت» في تصوره للعلم التجريبي الحديث الذي من شأنه أن يجعل الإنسان «سيداً ومالكا للطبيعة».

بيد أن الثورة التقنية الثانية القائمة على الذكاء الصناعي والتصرف الجيني والاتصال السريع غيرت جوهرياً طبيعة علاقة الإنسان بالآلة إلى حد أن البعض بدأ يطرح احتمال عبودية الإنسان لمنتج التقني الذي بدأ يخرج عن سيطرته الفعلية. والحديث الذي بدأ في روايات وأفلام الخيال العلمي منذ عقود أصبح اليوم شغل الفلاسفة والعلماء منذ اتساع الحديث عن «النزعة ما بعد الإنسانية» التي لها دعائتها الكثر وشبكاتهما الدعائية وقنواتها التمويلية الهائلة. والفكرة العامة التي تقوم عليها هذه النزعة هي أن من شأن العلوم والتقنيات أن تحقق الطموحات القصوى للنوع البشري بما فيها القضاء الكلي على المرض والموت من خلال التدخل في أنسجته الحية وخلاياه الوراثية واختراع ماكينة فعالة قادرة على تعويض الوظائف الجسمية المعطلة وتحسينها.

في كتابه «الثورة ما بعد الإنسانية»، يجمال الفيلسوف الفرنسي «لوك فيري» الخصائص المميزة لهذه الثورة في ثلاث سمات هي:

– الانتقال من نمط الطب العلاجي الذي كان سائداً إلى نمط آخر من الطب يسعى إلى تقوية الإمكانيات والوظائف الجسمية وليس مجرد إصلاح اختلالاتها.

– الانتقال إلى نمط جديد من «تحسين النوع» بالتدخل في الرصيد الجيني بحيث يتم التحكم فيه من خلال الهندسة الجينية الدقيقة.

– زيادة سنوات العيش بالقضاء على الشيخوخة.

والمدافعون عن هذه الثورة ما بعد الإنسانية ينطلقون من الفكرة الفلسفية الأساسية التي انطلقت منها الحداثة العلمية والتقنية بخلفياتها الفكرية والأيدولوجية، وهي أن الإنسان ليس تابعاً للطبيعة، وإنما هو كائن حر ومبدع قادر على التحسن والتطور وليس أفقه محصوراً في تحقيق أحسن إمكاناته الطبيعية الذاتية كما كان مفكرو اليونان يرون. ومن هنا، فإن الثورات التقنية التي عرفها العالم في العصور الحديثة هي التي حررت الإنسان من الحاجة والفقر والمرض ومشاق العمل اليدوي، وليست الثورة الراهنة سوى طور جديد من هذا التطور التقني.

ومن المدافعين عن هذه الرؤية الفيلسوف «ميشل سير» الذي لا يرى في الثورة ما بعد الإنسانية في ربطها بين التقنيات الجديدة والطفرة المعلوماتية سوى استمرار للتقنيات الثقافية الأساسية التي مكنت الإنسان من اختصار أفقه الزمني وترشيد قدراته الذاتية، فهي مثل الكتابة التي كانت أول تقنية رمزية جوهريّة في تاريخ البشرية. وبالنسبة لـ«سير»، من الأصح أن نقول إن الثورة التقنية الراهنة أعادتنا إلى التعريف اليوناني القديم للعبودية، أي اعتبار أن العبد ليس إنساناً بل هو آلة لا إحساس لها ولا روح، بما يعني أن الإنسانية المعاصرة التي ألغت العبودية من خلال فكرة المساواة بين البشر حصرت العبودية الشرعية في الآلة التي ينتجها الإنسان ويسخرها لمصلحته.

بيد أن الإشكال الكبير يطرحه تحدي التدخل الجيني الذي يلغي معاني السيولة والاحتمال والعشوائية في الوجود الإنساني التي هي دلالة حريته الفعلية، فماذا يبقى للإنسان من إرادة حرة حقيقية إذا كان كائناً منتجاً وفق معايير وأهداف مسبقة تسخر لها التقنيات الجينية ولو من أجل تحسين قدراته الطبيعية والذهنية؟

إن هذا الإشكال الأخلاقي الجوهرى يتجاوز السياق القيمي الضيق، وي طرح أسئلة وجودية عميقة حول تعريف الإنسان وعلاقته بالطبيعة والمجتمع، وهي أسئلة لها أبعادها الدينية والمعرفية التي يتعين الاستعداد لها.

***صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/١٠/١٦ :**

كيف عكّر الاستفتاء الكردي الشرق الأوسط

*الستير كروك

بعد أسبوع من إجراء الزعيم الكردي مسعود برزاني استفتاءه على الاستقلال الكردي عن العراق (حيث يعد الاستفتاء والاستقلال متعارضين مع الدستور العراقي)، جاءت الضربة الارتدادية عنيفة وغازية وعامة تقريباً. ما كان قد تم تصويره كخطة ذكية أكبر أبناء مسعود، مسرور، لتعزيز شعبية عائلة البرزاني الواهنة عبر الظهور بمظهر القائد القومي، أصبح يبدو بشكل متزايد على أنه خطوة سيئة الحسبة. (لاحظ مايكل روبن أن بعض موظفي وقادة الكونغرس الذين اجتمع معهم مسرور خرجوا من الاجتماع مقتنعين بأن مسرور سعى إلى الاستقلال لكي يكون ولياً للعهد فيما سيصبح قيادة (كردية) وراثية أكثر منه من منطلق المخاوف الوطنية المخلصة).

والآن، انحدرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية -التي وجهت الدعوة إلى عقدها على عجل عقب وفاة الرئيس العراقي السابق والزعيم السياسي الكردي جلال طالباني- إلى أتون فوضى. وبدلاً من ضمان "الخلافة" لأكثر أنجاله، ربما يكون مسعود برزاني قد فتح بوابات صراع أوسع نطاقاً على قيادة الشعب الكردي.

نعم، توصف حكومة إقليم كردستان بأنها ديمقراطية، لكنها من الناحية العملية تدار، كما يشرح مايكل روبن، من جانب مؤسسة عائلية (فاسدة)، والتي "يخطط فيها كل من البرزانيين (والطالبانيين) الأموال الشخصية والحزبية والعامة ببعضها بعضاً". ويقول روبن شارحاً: "مسعود البرزاني رئيس، ويعيش في مجمع قصر في منتجع ورثه من صدام حسين. وابن أخيه، نيشيرفان برزاني، هو رئيس الوزراء. وعمه، هوشيار زيباري، كان وزير خارجية العراق وهو الآن وزير المالية. ويقود نجل مسعود الأكبر، مسرور برزاني، وكالة المخابرات" كما أن نجله الثاني، منصور، جنرال مثل شقيق مسعود، واجي. ويمتلك سروان، ابن شقيق البرزاني، شركة الهواتف الخلوية الإقليمية التي تظل مقتنيات خاصة على الرغم من أنها كانت قد اشترت بأموال عامة. ويتردد أنجال البرزاني على واشنطن العاصمة، حيث يمتلك مسرور البرزاني عربة تقدر قيمتها بنحو ١١ مليون دولار في مكين في فرجينيا".

أظهر الاستفتاء أن القومية الكردية هي لعبة سهلة بين الكرد (لا أحد يشك في ذلك). مع أنه ربما يكون مسعود البرزاني، عبر رفضه النصح العالمي بإلغاء أو تأجيل الاستفتاء الاستفزازي، قد زود معارضيه بالحبل الذي مست حاجتهم إليه لشق "المشروع الكردي" الأمريكي-الإسرائيلي.

وبينما يرى البعض في الغرب في الموضوع الكردي مسألة تقرير مصير قومي مبررة، فإن ذلك ليس هو الشعور الذي يسود في الدول المجاورة: إنها تنظر إليه على أنه عبوة ناسفة "سياسية" متعمد تم إقامتها في داخل أكثر تجمع إشعاعي حساس في الشرق الأوسط بهدف تفجير الدولة في أربع أمم رئيسية: العراق، وإيران، وسورية وتركيا.

منطقة قابلة للاشتعال

وهذه منطقة قابلة للانفجار، تحديداً لأن الأعراق هناك متنوعة جداً، ولأن المطالبات بالأراضي -التي تم الاستيلاء عليها عدة مرات خلال موجات متتالية من التطهير العرقي- هي عصية على الحل تقريباً، لكن إعادة كسب تلك الأراضي المسروقة يظل هدفاً عاطفياً لأولئك الذي كانوا قد جردوا من ممتلكاتهم.

ليس الأمر أن الكرد ما يزالون عرضة لارتكاب الخطايا ضدهم (فيما يتعلق بالتطهير العرقي) أكثر من كونهم خطاة هم أنفسهم، كما يشرح تقرير "سيكينغ لفا": "كانت المنطقة (شمال العراق) جزءاً من الطريق التجاري الرئيسي القديم... (والذي) استقرت فيه مجموعات متنوعة. وكان آخر من استقر فيه شعوب تركية خلال عهد الإمبراطورية العثمانية... وكركوك بشكل خاص مثيرة للمشاكل نظراً لأن العرب والكرد والتركمان يطالبون بها، وحيث التركمان هم الأكثر ترجيحاً لامتلاك مطالبة مشروعة".

"أفضى اكتشاف النفط في كركوك في العام ١٩٢٧ وما تلاه من انتعاش إلى إضعاف السكان التركمان مع هجرة الكرد من الشمال والعرب من الجنوب. وأظهر آخر إحصاء جرى في العام ١٩٥٧ أن مستوى المحافظة يشير إلى أن التشكيل العرقي كان عند نسبة ٤٨,٢ من الكرد، و٢٨,٢ من العرب، و٢١,٤ من التركمان. وتغيرت هذه النسب بشكل كبير في ظل نظام (صدام حسين) الذي نفذ سياسة التعريب على حساب الكرد والأقليات الأخرى، لكن ذلك الوضع شهد انقلاباً بعد العام ٢٠٠٣ مع عودة بعض الكرد، وإنما من دون عودة الكثير من التركمان".

لمصلحة من يجري تحريك وعاء المطالب العرقية المتنافسة بالأراضي (و ٤٠ في المائة من مصادر النفط في العراق)، بالإضافة إلى التجزئة المحتملة لهذه الدول الأربع؟ قال المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي يوم الأربعاء بوضوح للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن الولايات المتحدة، من وجهة نظره، تسعى إلى خلق "إسرائيل" جديدة في الشرق الأوسط من خلال مبادرة الانفصال الكردية. (أوضحت إسرائيل تماماً في تعليقات وزارية أنها ترحب وتدعم قيام دولة كردية وترى فيها خدمة لمصلحة إسرائيل).

لاتزال سورية وتركيا وإيران والعراق تراقب التطورات عن كثب منذ أن باشرت الولايات المتحدة (وبعض الحلفاء الأوروبيين) تأسيس ١١ قاعدة عسكرية شبه دائمة في شمالي سورية - في مناطق يعد فيها الكرد مسيطرين، لكنهم لا يشكلون الأغلبية بالضرورة. ومع ذلك، يتجه النزاع في سورية نحو النهاية، حيث تقاوم سورية خططاً لإقامة منطقة عازلة على طول خط الهدنة في مرتفعات الجولان، ومناطق استثناء على طول الحدود العراقية السورية، وسوف لن تكون هذه الدول الأربع سعيدة بزج "فاصل" آخر - بل وحتى أكبر حجماً - ومؤيد للغرب مباشرة في وسطها. مع ذلك، ليس البرزاني وحيداً في أنه يريد التأكيد مجدداً على موثوقية قيادته عبر لعب بطاقة القائد "القومي" ففي المقابل أيضاً، يواجهه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي انتخابات برلمانية عراقية حاسمة في العام المقبل مع رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الذي يلاحقه ويكاد يطبق على أنفاسه. وقد أثبت رد العبادي على الاستفتاء الكردي أنه يحظى بشعبية في قاعدته الانتخابية، وقد نجح في خلق بعض المسافة بينه وبين المالكي. ومن شأن التشبث بموقف صارم حول سيادة الدولة أن يشكل عاملاً حاسماً في احتفاظ العبادي برئاسة الوزراء.

الرد العراقي

تحدثت وكالة رويترز عن إجراءات اتخذت أصلاً: "ردت بغداد على الاستفتاء بفرض حظر على الطيران الدولي في المطارات الكردية، بينما نفذت تركيا وإيران تمارين عسكرية مشتركة مع قوات عراقية في منطقة الحدود مع كردستان العراق. ورفضت الحكومة العراقية عرضاً من حكومة إقليم كردستان لبحث موضوع الاستقلال، وطالبت القادة الكرد بإلغاء نتيجة الاستفتاء أو مواجهة عقوبات مستمرة وعزل دولي وتدخل عسكري محتمل".

وأضافت الوكالة الإخبارية: "يوم الثلاثاء، أبلغ بنك العراق المركزي حكومة إقليم كردستان بأنه لم يعد يبيع الدولارات لأربعة بنوك كردية بارزة، وبأنه سوف يوقف تحويلات العملة الأجنبية كافة إلى المنطقة، وفقاً لما قالتها مصادر مصرفية وحكومية لرويتز... وفي وقت سابق، أشار البرلمان العراقي الفدرالي تهديد فصل الأعضاء الكرد الذين شاركوا في الاستفتاء من عضويته على أساس أن الاستفتاء لم يكن دستورياً. وقرر البرلمان جمع أسماء أولئك الذين صوتوا في الاستفتاء كخطوة في اتجاه توجيه تهمة الخيانة إليهم أمام المحكمة الفدرالية العليا، كما قال رئيس البرلمان سليم الجبوري لمؤتمر صحفي بعد جلسة البرلمان".

لكن من المرجح أن تتابع الدول الأربع - التي تنسق الآن عن كثب - عملية استنزاف مؤسسي ضد حكومة إقليم كردستان. وسوف تسعى بغداد لاستعادة السيطرة على المطارين الدوليين (أربيل والسليمانية) في إقليم كردستان العراقي، (وهي تسيطر أصلاً على المجال الجوي) وعلى الحدود الإقليمية وإمدادات النفط - وكركوك التي اجتاحتها الكرد في أعقاب استيلاء "داعش" على الموصل. وسوف تحاصر الدول الأربع حكومة إقليم كردستان اقتصادياً حتى آخر قطرة إذا حاول البرزاني استخدام البشمركة للاحتفاظ بالسيطرة على كركوك وحقوقها النفطية.

يتكون التحول الاستراتيجي عن الماضي هناك من ثلاث شعب: أصبحت كل الدول المجاورة لإقليم كردستان - ولأول مرة - متوحدّة في عداؤها المشترك لمبادرة البرزاني (إقليم كردستان العراقي لا يطل على بحر، ولذلك يعد هذا عاملاً مهماً). ثانياً، كانت قوات البشمركة تتمتع بحرية الحركة في شمالي العراق في أعقاب حرب العام ٢٠٠٣ والاحتلال الأمريكي اللاحق، والآن ثمة تحشيد رئيسي وتسليح لقوات الحشد الشعبي. وهذه القوات مستعدة وراغبة

وقادرة على الانقضاء على (البشمرغة) عسكرياً في شمالي العراق" وثالثاً، تتبنى روسيا -مع أنها لا تبدي مشاركة فعالة في الموضوع الكردي العراقي- موقفاً قوياً جداً لصالح السيادة السورية. منذ وصولها إلى سورية، ما تزال روسيا تحافظ على اتصال وثيق مع قوات سورية الديمقراطية (أي أن العلاقة الخارجية لقوات سورية الديمقراطية لم تكن أبداً حكرًا على الولايات المتحدة). وفي الحقيقة، استخدمت روسيا في بعض الأحيان قواتها الخاصة لحماية الكرد من الجيش التركي (في منبج، على سبيل المثال). وعلى الرغم من أن روسيا لا تتحدث علناً عما يجري بين القوات المسلحة الروسية وبين الكرد، فإن من الممكن أن يقول الروس للكرد: تفاهموا مع دمشق أو أنكم سوف تقمعون عسكرياً -إذا اختاروا التدخل ضد استعادة الجيش السوري المتواصل للأراضي السورية (ومصادرها النفطية).

مدفوعة من إسرائيل

وهكذا، فإن السؤال الرئيس هو: إلى أي مدى سوف تمضي الولايات المتحدة، المدفوعة من إسرائيل، في هذا المشروع؟ يبدو أن الحكومة الأمريكية منقسمة على نفسها فيما يتعلق بالاستقلال الكردي -كما يشير مايكل روبين في مقاله: "هل سيكون مسرور البرزاني آخر إخراج لوكالة المخابرات الأمريكية (السي. آي. إيه) -" كما أنها مترددة بعض الشيء حيال تمكين دكتاتورية برزانية سلالية حاكمة.

كتب روبين: "ماذا يعني هذا بالنسبة للولايات المتحدة؟ في الأحاديث الخاصة، تبدو الدوائر الدبلوماسية والاستخباراتية وأنها تفهم ديناميات شقاق مسرور-نيشيرفان، وكذلك، -حتى لو لم يكن مصطلحاً قوياً- الاتجاهات السيكوباتية في سلوك مسرور".

يشير هذا إلى تقارير من منظمة حقوق إنسان دولية عن تعذيب ارتكبهته ومارسته قوات مسرور الأمنية في حق سجناء عذبوا وسجنوا عندما رفضوا أن يمنحوا مسرور نسبة مئوية من شركاتهم، من بين أمور أخرى.

من جهة، تعد "دكتاتورية" البرزاني منطقية على مشاكل بالنسبة لسمعة الولايات المتحدة، ومن الممكن أن يهدد الاستقلال الكردي بتقسيم العراق (الذي تأمل الولايات المتحدة في استخدامه لصد إيران). ولكن، من جهة أخرى وقعت القيادة الأمريكية الوسطى "سنتكوم" في حب المجندين الكرد الذين تدريبهم في سورية، بينما تبدي وزارة الخارجية الأمريكية قلقاً أكبر من تحييد الصورة الكبيرة للدولة العضو في الناتو: تركيا. وباختصار، ليست هناك مصلحة أمريكية واضحة في دعم الاستقلال الكردي (فيما عدا مصلحة إسرائيل).

مع ذلك، يبدو أن الأحداث تتداخل ببعضها البعض لتشكيل نمطاً. فإسرائيل قلقة لأنها تجد نفسها وحيدة في الشرق الأوسط. وقد أخطأت إسرائيل اللعب في سورية. وهي تخشى من تواجد إيران وحزب الله في سورية، وتشك في أن كلاً من الولايات المتحدة أو روسيا ستفعلان -أو تستطيعان فعل- الكثير لتخفيف تلك المخاوف. وهكذا، يتمثل رد فعل القيادة الإسرائيلية في تصعيد خطاباتها الحربية (التهديد بمهاجمة مصانع في سورية ولبنان تقول إنها تصنع صواريخ متطورة، أو قواعد عسكرية إيرانية دائمة، أو كليهما).

يبدو أن تعريف المرشد الروحي الإيراني الأعلى للدولة الكردية المفترضة على أنها "إسرائيل أخرى" وتحذير حزب الله من أنه يجب على الإسرائيليين أن يفكروا الآن في مغادرة المنطقة" ونية الرئيس السوري بشار الأسد المعلنه استعادة كل سورية" وحكم فتوى آية الله السيستاني ضد الاستقلال الكردي" يبدو أن كل ذلك هو جزء من النمط نفسه: نمط تصاعد التحذيرات وإيجاد قواعد جديدة للردع.

وهكذا، أصبحت "مبادرة" البرزاني بالضرورة الشماعة التي يجري تعليق نموذج الردع الجديد عليها، وجرى تحويل مغامرته الخاصة بالاستقلال بهدوء إلى هذه المواجهة الإقليمية التي تظهر الآن.

*ترجمة: عبدالرحمن الحسيني/ الغد الاردنية

*(كونسورتيوم نيوز) ٢٠١٧/١٠/٢١ :

مستقبل النزعات الانفصالية

*د. محمد نور الدين

بعد صمود استمر حوالي القرن عانى الوطن العربي مشكلات عدم الاستقرار، والذهاب إلى خيارات انفصالية لدى بعض المجموعات.

وقد عرف العرب انفصلاً كاملاً وحيداً، وهو استقلال جنوب السودان عن باقي البلاد، بعد حرب أهلية دامت عقوداً. ويعاني العراق وضعاً شبيهاً جداً بجنوب السودان مع مطالبة إقليم كردستان العراق بالاستقلال، وذهب فعلاً إلى استفتاء من جانب واحد يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. حتى لو لم يستقل إقليم كردستان العراق، فإنه يتمتع بهامش واسع جداً من التحرك كدولة مستقلة، بل لعله يستفيد مما يوفره العراق الاتحادي أكثر مما لو كان دولة مستقلة.

ومع بدء الفوضى المسماة بـ«الربيع العربي» تعرضت أكثر من دولة عربية لمخاطر التقسيم الواقعي أو الإنهاك الداخلي، الذي يحطم وحدة الدولة ومتانتها ووحدتها.

من ذلك ليبيا، التي تتقاسمها قوات وتنظيمات متعددة ومتصادمة دموياً، وليس فيها حكومة مركزية قادرة على بسط نفوذها، وإعادة اللحمة الجغرافية والإدارية والسياسية للبلاد. وتتعرض اليوم لمخاطر التفتت إلى أكثر من كيان أو البقاء نازفة بين أكثر من طرف وقوة.

أما سوريا، فتبدو خاضعة لنفوذ أكثر من قوة: من الكرد المدعومين من أمريكا إلى مناطق تحت السيطرة التركية، إضافة إلى مناطق سيطرة النظام. ولا نغفل بالطبع الوضع في العراق، الذي ينزف باستمرار، ويواجه مخاطر التقسيم الكامل بين كرد وعرب، وربما أكثر من ذلك، فضلاً عن اليمن ومعاناته الكارثية.

من البديهي أن يظهر السؤال عن أسباب هذه التوترات والصدمات والنزاعات بين مكونات البلد الواحد أو بين دول الوطن الواحد.

نكرر دائماً أن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية نجحت في تخفيف التوترات والاحتقانات بين دولها المتحاربة، وبعد سقوط عشرات الملايين تصل إلى خمسين مليون قتيل بحسب بعض التقديرات فضلاً عن الدمار الشامل في بنيتها التحتية. تجاوزت أوروبا هذه النكبة بجرأة وعزم، فأقامت نظام الديمقراطية والمساواة الاجتماعية التي تعطي الأمان الاجتماعي للمواطنين. انقسم المجتمع سياسياً أو اقتصادياً، لكن لم يفكر أحد بالانقسام الجغرافي أو القومي أو المذهبي.

هذه هي القاعدة الثابتة التي لا تخلو من استثناءات. كأن تريد كاتالونيا واسكتلندا ورابطة شمال إيطاليا وكورسيكا الانفصال عن الوطن الأم رسمياً. كذلك يريد جناحاً بلجيكياً إنهاء تعايشهما. وفي أوكرانيا النصف الشرقي الروسي متمرد على البلاد، فيما شبه جزيرة القرم تمردت وانضمت إلى روسيا. وأبعد من الأطلسي فإن كيبك تسعى دوماً لتحقيق الاستقلال عن باقي كندا، كما أن ولاية كاليفورنيا ترغب في ذلك، والعديد من الولايات الأخرى. هذه الاستثناءات ليست قليلة وتكاد لا تكون استثناء.

ما تقدم يدفع إلى خلاصتين:

الأولى: أن المواطنة الكاملة دون النظر إلى العرق والدين والمذهب والجهة الجغرافية تخفف كثيراً من التوترات والانقسامات والانفصالات. وهو ما فعلته المنظومة الحضارية الأوروبية في العلاقات داخل كل دولة كما بين الدول، وانتهى الأمر إلى قيام الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال الاستقرار والتعاون الدولي.

الثانية: أنه رغم كل ذلك فإن الشعوب أو المجموعات المختلفة تمتلك خصائص فطرية تتعدى المكاسب المهمة مثل المساواة والمواطنة المتساوية والديمقراطية والرخاء وغير ذلك، لكنها مع ذلك تسعى إلى الاستقلال كما أردنا أعلاه في أكثر من منطقة. وحين تصر مجموعة على الاستقلال، بل تذهب إلى خيارات عنفية إذا تطلب الأمر، مثل: إيرلندا الشمالية (ونحن هنا نكتفي بأمثلة غربية «حضرية»)، فإن الأمر يصبح موضع نظر وإعادة تقييم. أما في وطننا العربي وأيضاً العالم الإسلامي فإن أهم ما يجب تجنبه في سياق السعي لدراسة الحالات الانقسامية عدم اللجوء إلى العنف والبقاء تحت سقف احترام الآخر على قاعدة «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعرفوا».

*صحيفة (الخليج) الإماراتية ٢١/١٠/٢٠١٧:

الإسقاطات الكبرى في زمن التحولات الكبرى!

***رضوان السيد**

تكاثرت الإسقاطات والسقوطات في سياسات لبنان الداخلية والخارجية، في زمن التحولات الكبرى في المنطقة. وكان آخرها قبل أيام مسألة الانتخابات في اليونيسكو. كان لدى لبنان مرشح بل مرشحة، لكنها انسحبت بعد الدورة الثالثة وبقيت ثلاثة خيارات: المرشح القطري، والمرشحة المصرية، والمرشحة الفرنسية. انسحبت الصين بأصواتها الخمسة لصالح مصر وشردت أصوات لبنان الأربعة إلى أن وجدت نفسها في تقديري ومعلوماتي في حضن المرشح القطري في الدورة الرابعة. لكن في الدورة الأخيرة ما بقي غير القطري والفرنسية. فلمن صوّت لبنان؟ الوزير المشنوق لأم وزير الخارجية اللبناني واعتذر من مصر. وهذا يعني أنه حتى في الدورتين الثالثة والرابعة صوّت لبنان لقطر. الوزير باسيل هجم على المشنوق وزعم أن قراره (السري) بالتصويت كان بالاتفاق مع رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. أما أوساط رئيس الحكومة فتمسكت بسرية القرار، واعتبرت أن المشنوق أخطأ في الكشف والالتهام، وللمجتهد المخطئ أجر واحد!

كل مرة يحصل فيه سقوط متعمد، يجري الاحتيال عليه بالغمغات، والتسترات اللفظية، وإن لم ينفع ذلك يقال لنا إن رئيس الحكومة كان موافقاً!

وباستثناء تذرعات الوزير المشنوق، وأحياناً الرئيس اللبناني السابق ميشال سليمان، في الشهور الأخيرة فإنّ أحداً لا يسأل عن مصلحة لبنان في هذا القرار أو ذاك، أو في هذا الموقف أو ذاك. كان رئيس الحكومة قبل أيام بفرنسا، واتفق مع الفرنسيين على مؤتمرات واجتماعات اقتصادية لصالح دعم لبنان في مسائل اقتصادية، وأخرى تتعلق باللاجئين. والآن صوّت لبنان في الدورة الرابعة ضد المرشحة الفرنسية والتي صارت أمينة عامة لليونيسكو فماذا سيقول الفرنسيون، ولماذا سيتحمسون لتنظيم ما لا يُنظّم من دون استعدادات كثيرة.

عندما كان رفيق الحريري، رحمه الله، يُجري بالاتفاق مع شيراك باريس - ١، ٢، ٣ كان العالم كله - وفي الطليعة المملكة - مُقبلاً على مساعدة لبنان، وإعادة إعمار، فأين هم العرب؟ بل وأين هم الفرنسيون في السياق الذي نتحدث عنه؟!

ولندع مسألة اليونيسكو، ولنذهب باتجاه المسائل والإسقاطات الكبرى بالفعل. لنذهب إلى موقف رئيس الجمهورية خلال زيارته لمصر، وهو الموقف الذي تكرر بصيغة أخرى في كلامه أمام الأمم المتحدة. قال الرئيس إنّ لبنان محتاج إلى الحزب (حزب الله) وقواته في جنوب لبنان، لأنّ الجيش لا يزال ضعيفاً. وهذا مُناقض تماماً لتعهد لبنان بمقتضى القرار الدولي ١٧٠١، الذي أنهى الحرب عام ٢٠٠٦ بأن لا تكون هناك قوات في جنوب الليطاني غير الجيش والقوات الدولية. وهي التي حفظت سلام الجنوب منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن. وقد كان الدوليون يشكون من اختراقات الطيران الإسرائيلي، فصار عليهم أن يردّوا على رئيس الجمهورية أيضاً، لأنه خالف القرار الدولي، ولأنه اعترف عملياً بوجود ميليشيا «حزب الله» في الجنوب. وقد بادر الدوليون إلى معاقبة لبنان بسبب عدم حرصه على تنفيذ القرارات الدولية مع أنها مصلحة رئيسية له، فحُفّضوا الإنفاق والعديد بمقدار ٣٠ في المائة دون أن يردع ذلك المسؤولين اللبنانيين، الذين يخطبون كل الوقت بشأن الحرص على الإنفاذ، دون أن يذكر أحد بالطبع أنّ الإخلال من الجانب اللبناني بالقرار الدولي لا يقتصر على «حزب الله»، بل ويصل إلى أكبر رجالات الدولة فيه!

أما الفضيحة الأخرى والأكبر فهي ما جرى فيما صار يُعرف بحرب الجرود. فقد اعتبر «حزب الله» أنه انتصر فيما بين القلمون وحمص، وأنه يريد تنويع أعماله المجيدة (ومن ضمنها احتلال بيروت عام ٢٠٠٨)، بإظهار أنه هو الذي انتصر على الإرهاب، ليس في سوريا فقط بل وفي لبنان أيضاً. وقد أراد من الجيش أن يساعده أو أن تجري العملية من جانب الجيش تحت إشرافه كالعادة، وهو الذي حصل مراراً من قبل، وسواء في الشمال أو في صيدا والجنوب.

المهم لم يقبل الجيش بضغط من الأمريكيين. وما استمر القتال مع «النصرة» في جبال عرسال غير ساعات، ثم أعلن عن استسلام «النصرة»، وترحيل المسلّحين وعائلاتهم إلى إدلب بالباصات المكيفة. عندها تقدمت قيادة الجيش، واجتمع مجلس الدفاع الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية، وأعلن أنّ لبنان جزء من التحالف الدولي ضد الإرهاب، وأنّ الجيش سيخوض معركة لإخراج «داعش» الذي قتل جنوداً لبنانيين - من أرض لبنان. إنما بعد قصوفات لبنانية وطيران مقاتل، لكي يتقدم الجيش بعد ذلك، خطب نصر الله وأمر بوقف إطلاق النار، وإجراء اتفاق مع «داعش» والحزب والجيش السوري ولبنان ليجري بمقتضاه سحب المسلّحين، وإرشاد الجيش إلى مكان دفن العسكريين الشهداء! وهكذا وبعد ساعات على خطاب حسن نصر الله، أمر رئيس الجمهورية الجيش بوقف النار، وتكليف مدير الأمن العام بالتفاوض عن لبنان، ولكي يُثبت رئيس الحكومة أنه موافق، استدعى مدير الأمن العام، وحيّاه وكلّفه تكليفاً متأخراً بالمضي في المهمة الجلية، والتي اقتضت في الحقيقة على سحب أشلاء الجنود المقتولين، دون أن يُشاك مسلحو «داعش» بشوكة، والله الحمد!

وعلى هول ما حدث، هناك أمرٌ هائلٌ يجري منذ شهور. ويتمثل في الحملة الشعواء على اللاجئين السوريين من جانب رئيس الجمهورية وصهره. والمقصود: ضرورة استعادة العلاقات مع النظام السوري بحجة الفوائد الكثيرة وفي مقدمتها التفاوض على اللاجئين! ومنذ أكثر من شهرين يمضي وزراء عونيون وأمليون ونصراويون وقوميون سوريون إلى سوريا للحديث حصراً مع مدير المخابرات السورية، وليس عن اللاجئين، بالتأكيد. وتأخر رد رئيس الحكومة كثيراً إلى أن قال أخيراً إنه لا يريد علاقات مع نظام بشار لا من قريب ولا من بعيد! وقد كان التدخل المتأخر بعد إخراج «سيئ» لزيارة وزير «حزب الله» وحركة أمل واعتراض «خجول» على لقاء المعلم - باسيل في نيويورك.

ولأن فوق كل ذي علم عليمًا أبلغتنا مرة أخرى أوساط لرئيس الحكومة أنّ القضاة الأربعة الذين التزموا الحق والشجاعة والعدل في محكمة اغتيال الحريري الوالد قد تمّ استيادتهم في التشكيلات القضائية الأخيرة بحجة أنهم مسيحيون ولا ينتمون إلى تيار المستقبل. وأنا أراهن أن وزير العدل أعفى القضاة الشجعان انتقاماً لوقوفهم مع المحكمة وقد كان الوزير نفسه منهمكاً طوال سنوات في إلغاء المحكمة الدولية، وهو وكيل الدفاع عن المتهمين من الحزب!

لذلك ليس غريباً أن تقتصر فضائل وزير الخارجية اللبناني على دفع اللبنانيين إلى الكراهية والعنف ضد اللاجئين. بل هو سائرٌ منذ سنوات في سياسات فصل المسيحيين اللبنانيين عن المسلمين اللبنانيين من خلال اتهام السنة على وجه الخصوص بالعنف والإرهاب، ثم من خلال تشريع قانون للانتخاب مثاله الأعلى أن لا يصوّت للمرشح المسيحي غير مسيحيين، ليكون تمثيله حقيقياً! وقد تنبأ قبل أسابيع بنبوذة للمسيحيين المهاجرين بالولايات المتحدة، قال إنه آمنٌ مستقبلهم حتى العام ٢٠٥٣، نعم: ٢٠٥٣، من خلال قانون الانتخاب الجديد، وهو لا يدري ماذا يحصل بعد ذلك!

يمكن أن يقال الرجل غير سليم العقل، أو إنه ليس سياسياً تصالحياً أو ما شابه. لكننا من سنوات نسمع ونشهد من طيف من السياسيين المسيحيين من حول الجنرال ثم الرئيس عون كلاماً عن تحالف الأقليات، وعن الحماية الإيرانية للمسيحيين من خلال الحزب والأسد (!). وحمائتهم ممن؟ من المسلمين السنة بالطبع!

إنّ الإسقاطات الكبرى في السياسات الكبرى بالداخل وتجاه الخارج، ليست مصادفة. وهي تستهدف بنى الدولة ودستورها وسياساتها تجاه المواطنين، والانتماء العربي للبنان، وتارة باسم الخصوصية المسيحية، وتارة أخرى باسم المقاومة والممانعة! ويا للعرب!

***كاتب وأكاديمي وسياسي لبناني وأستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية**

***صحيفة (الشرق الأوسط) ٢١/١٠/٢٠١٧ :**

صحوة الهوية: كتالونيا وأوروبا وما وراءهما

*رينود جيرارد

الاستفتاء على استقلال كتالونيا الذي أجري يوم الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، والذي اعتبرته المحاكم الإسبانية غير دستوري، (ودانه الملك)، ينسجم مع اتجاه عالمي أوسع بكثير: صحوة الهوية. وقد أصبحنا نشهد في كل مكان نزعات الإقليمية والقومية، بالإضافة إلى الورك الديني، وهي تنمو في الكثافة لتتحول في بعض الأحيان إلى الكراهية وانعدام التسامح. وهي مفارقة كبيرة تنطوي عليها العولمة: فبعيداً عن إزالة المطالبات الثقافية وتعريف الهوية للشعوب، تعمل العولمة على تعزيز هذه الاتجاهات. يوجد هذا التفجر في الأراضي القصية مثل ميانمار أو نيجيريا، لكنه لا يستثني حتى أوروبا نفسها. فمن الفرنسيين والهولنديين الذين قالوا "لا" في الاستفتاءات التي جرت على الدستور الأوروبي في العام ٢٠٠٥، إلى الخروج البريطاني من الاتحاد ومن صعود الجبهة القومية الفرنسية التي تمثل أقصى اليمين إلى رفض هنغاريا وبولندا لتعدد الثقافات ومن الانفصاليين الكتلان والاسكتلنديين إلى صعود السلفية في المجتمعات الأصلية، أصبحت صحوة الهوية، سواء كانت عرقية أو دينية، بمثابة التحدي الكبير الذي يشهده زماننا.

في خطابه الذي ألقاه في جامعة السوربون، طرح إيمانويل ماكرون المفهوم السياسي الجديد لـ "السيادة الأوروبية". لكن صحوة الهوية تشكل عائقاً جاداً يقف في طريق الرئيس، لأنها لن تكون هناك سيادة من دون وجود أمة. وبعد ٦٠ عاماً من معاهدة روما، لا يوجد شيء من هذا القبيل، حتى لو كان بداية لولادة أمة أوروبية.

الانسحاب سيكون انتحارياً

ما تزال أوروبا مجرد حضارة وحسب، وليس أمة. ومع أنهم يشتركون في تلك الحضارة (التي تتغذى على إرث الأزمنة اليونانية الرومانية القديمة والتراث اليهودي المسيحي والتنوير)، فإن الإسكتلنديين، واليونانيين والألمان والإيطاليين والبرتغاليين والإيرلنديين، لن يشتركوا أبداً في هذا "المجتمع ذي الخبرة" الذي يشكل أمة، كما عرفها العالم السياسي الفرنسي بيير مانينت. وعلى نحو مشابه، فإن تعريف الأمة وفق فيلسوف القرن التاسع عشر، إيرنست رينان -إرادة العيش معاً- لا تناسب أوروبا فعلاً. ويمكن اعتبار فرنسا أمة لأن الباريسي يستطيع القبول بدفع الضرائب لمواطنيه جلدته الفرنسيين في غواديلوب في جنوبي فرنسا أو في كورسيكا. لكن أوروبا ليست أمة لأن الألماني لن يقبل أبداً دفع الضرائب من أجل يوناني. وإذا لم يعد الكتلان والكستلان يستطيعون تشكيل أمة إسبانية، فمن الصعب رؤية كيف تستطيع كل شعوب أوروبا تشكيل أمة أوروبية مع بعضها البعض.

سوف تؤدي صحوة الهوية في أوروبا إلى تقويض أي فرصة للوصول إلى أمة أوروبية واحدة. فهي تجعل الشعوب متشككة فيما يتعلق بالبنى والهيكل التي تتجاوز القوميات. وسواء كان ذلك صواباً أو خطأ، فإن لدى الشعوب الانطباع بأن المؤسسات الأوروبية قد حرمتها من هويتها بدلاً من الدفاع عنها. ويشعر الناس بأنها بدلاً من تفضيل المنتجين الصناعيين الأوروبيين والهوية الاقتصادية الأوروبية، فإن أوامر هذه المؤسسات بفتح الأسواق الأوروبية فضلت الصادرات الصينية والهندية. وهم يعتبرون أنه بدلاً من تأكيد الثقافة الأوروبية بصوت عالٍ وواضح، فإن هذه المؤسسات تكنسها تحت السجادة (عندما منع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك محاولات لتضمين إشارة إلى "الجزور المسيحية" الأوروبية الواضحة في معاهدة العام ٢٠٠٥). وأخيراً، أصبحت المؤسسات الأوروبية تواجه الاتهام بترويج الهجرة الإسلامية غير المنضبطة والتعددية الثقافية.

ومع ذلك، يظل المشروع الأوروبي بكل وضوح يصب في مصلحة المواطنين الأوروبيين. وأمام هذه القوة الديمغرافية والصناعية والتجارية كما هو الحال في الصين، وأمام الجبروت التكنولوجي الأمريكي وهيمنة الولايات المتحدة القانونية والمالية والنقدية، لا تستطيع أي أمة أوروبية المنافسة من تلقاء نفسها. وسوف يكون أي انسحاب عملاً انتحارياً. إن أوروبا التي يجب علينا بناؤها يجب أن تكون تبعاً لذلك أوروبا مكونة من الأمم، وواحدة تحترم الشعوب وهوياتها وسياداتها. ويجب عليها التوقف عن جعلها ماكينة تكنوقراطية تنتج أكواماً من المعايير الداخلية، لكنها غير قادرة على معارضة الماكينة القادمة عبر الضفة الأخرى من الأطلسي. ويجب عليها تمييز نفسها بمشاريع كبرى مثل خلق "أمازون أوروبي"، أو نظام للملاحة، شيء شبيه بـ "إيرباس" و "أريان".

بدلاً من "سيادة أوروبية" خيالية، فإن ما يتطلع له إيمانويل ماكرون ربما يمكن تعريفه بشكل أفضل ربما بـ "قوة أوروبية" قادر على تعزيز الأبطال الصناعيين، ومقاومة القيود القانونية والمالية القادمة من وراء البحار، بالإضافة إلى الإغراق الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي. ومن خلال إعادة تركيز انتباهها على المشاريع الكبرى فقط والتي تجعلها أقوى، سوف تشعل أوروبا شرارة الحماس عند كل الشعوب الأوروبية المشغلة تماماً في القلق إزاء هوياتها.

* (لوفيفارو) ٢١/١٠/٢٠١٧ :

ديناميكيات صراع الشرق الأوسط الجديدة

***غازي دحمان**

السمة الأكثر بروزاً في الشرق الأوسط اليوم هي التسارع على اجراء تموضعات جديدة لأطراف اللعبة الإقليمية، بما فيها من تفكيك لتحالفات قديمة وتشكيل أخرى جديدة، وذلك على وقع النتائج التي تمخضت عنها الحرب السورية وتجلي المشهد على صورة جديدة فاجأت حتى الاطراف التي عملت على صناعته، ما شكّل حالة من الإرباك والتوتر.

ليس خافياً أن السبب الرئيس يعود إلى حقيقة أن جميع الأطراف لم يكن لديها استراتيجية خروج، فالجميع خاضوا الحرب في سورية على ضوء تقديرات تشير إلى إستمرارية اطول، والمفارقة أن التقنيات التي أنتجت المشهد الحالي لم تكن سوى تكتيكات منفصلة لم يكن المقصود منها إنهاء الحرب بقدر تقوية مواقف الأطراف وتوسيع هوامش المناورة والحركة لديها.

وإذا كانت تلك التقنيات قد عطّلت مكائن الحرب وشلت حركة آلتها، وخاصة على الجبهات الرئيسية في الحرب السورية، إلا أن الواضح فيها أنها شيدت عمارتها على السطح دون الإهتمام ببناء الأساسات، التوافق السياسي على إنهاء الحرب، والذي يبدو انه لن يتحقق في وقت قريب، والتوافق بين الأطراف المنخرطة على صيغة الحل، بما يعني ترك فسحة كبيرة لمواصلة النزاع وإحتمالية تمدده إلى الجوار الإقليمي الذي يشهد حالة من الغليان الغير مسبوقه.

أمام هذا الوضع ينهض حراك إقليمي متلهف لمعرفة وقائع اليوم التالي، ما هي حصة كل طرف وما ستكون نتيجة إستثماره، بل كيف يمكن في هذه الأوضاع حساب الأرباح والخسائر، وما يزيد من حدة إرباك الأطراف الإقليمية رؤيتها لترتيبات روسية- أمريكية، جزء منها معلوم، لكن الجزء الأكبر مخفي وغير معلن. وتكمن مشكلة القوى الإقليمية "إيران وتركيا وإسرائيل" وكذلك المحلية "النظام والكرد والمعارضة" في أن ما حققه كل طرف منهم في سورية ليس أكثر من كرت فيزا " شريحة" إما ان يجري تفعيلها وتصبح قابلة للإستثمار وإما ان يتخطى الزمن تقنياتها وتصبح غير صالحة لشيئ.

وتكمن المشكلة الأخرى في توجس الأطراف الإقليمية من إحتمالية حصول إنزياحات في التموضعات السابقة تجلب عليها مخاطر غير محسوبة، صحيح أن روسيا حتى اللحظة لا يبدو أنها ستتخطى عن إيران، ولا أمريكا عن الكرد في سورية، لكن سيولة المتغيرات تجعل أي طرف غير قادر على التنبؤ بما سيفعله هو نفسه

في اليوم التالي، كما أن الاستراتيجيات في هذه الظروف يجري بناؤها خطوة خطوة مع قابلية كبيرة لإجراء تحديثات يومية عليها، فالإستحقاقات التي تحملها المراحل القادمة وخاصة إعادة الإعمار ستشكل ديناميكية لتغيرات مهمة في المواقف.

قد يكون انخفاض حدة الصراع في سورية عاملاً مساعداً على خفض مستوى التوتر بين الأطراف، لكنه من جهة أخرى سيدفع إلى شكل جديد من التحالفات نظراً للإستحقاقات التي يولدها. كما أن هذه الأوضاع من شأنها إيجاد ظروف جديدة من شأنها إعادة تركيب التحالفات وإعادة صياغة الجبهات على أسس جديدة، ومحرك هذه العملية سيكون إما مواجهة أخطار مشتركة أو إستشراف مكاسب استراتيجية نتيجة تبدل حسابات الأطراف.

وفي صورة هذا المشهد وطبيعة حراكه، ثمة جبهات مقبلة على تفجيرات خطيرة، ولا يوجد ثمة إمكانية واضحة لإجراء تعديلات على مسارات الأزمة فيها، وخاصة جبهة إسرائيل - إيران، والجبهة أو الجبهات الكردية، حيث تعكف إسرائيل على فحص خياراتها وتدرس قدراتها وهل تنتظر حتى تستقر الأمور لإيران أم تذهب صوب ضربة إستباقية وتجبر روسيا وأمريكا على إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، وهو ما يبدو أن إسرائيل تتجه له.

وفي الملف الكردي، من غير المتوقع تراجع الكرد استراتيجياً، سواء في العراق أو في سورية، بعيداً عن شكل التكتيكات التي سيتبعونها، فهم يرون أنهم أمام فرصة رغم كل المخاطر التي تنطوي عليها، إلا أنهم في وضع لم يكونوا بمستواه في تاريخهم الحديث، ليس فقط على مستوى علاقاتهم مع اللاعبين الدوليين الكبار، بل وعلى مستوى بلورة مواردهم وإستعداداتهم التي وصلت لدرجة غير مسبوقة والتي لن تتكرر في حال ضياع الفرصة الآن.

ما يتغير هو شكل الأزمة وإطارها، فالأزمة السورية في بعدها الداخلي أصبحت ممسوكة من قبل اللاعبين الكبار وخاضعة لحساباتهم ورؤاهم بعد أن جردت الأطراف الداخلية من قدرتها على المناورة، في حين أن موضوعة نتائجها على المستوى الإقليمي هو الذي يشهد تفاعلات عنيفة تهدد بإعادة خلط الأوراق من جديد وينذر بصدامات وشيكة لإعادة التوازن الذي تخلخل لصالح أطراف محدّدة في اللعبة الإقليمية، وقد حصل ذلك نتيجة تدخل روسيا وتخاذل أمريكا، وليس نتيجة قوّة الطرف الذي يبدو أنه كسب حتى اللحظة.

*منبر الحرية ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

المشرق العربي.. أمام إعادة تعريف الحدود

*إياد أبوشقرا

تذكرني التصريحات المتتالية للرئيس اللبناني ميشال عون، وصهره وزير الخارجية جبران باسيل، ضد بقاء النازحين السوريين في لبنان بحملات قادة اليمين المتطرف في أوروبا الغربية والوسطى على اللاجئين السوريين. وهذا يحدث أمام خلفيات أكبر من لبنان... وربما أكبر حتى من العرب.

ما يعرّض هذا الانطباع عندي، الحملة الإعلامية - الأمنية الممنهجة التي باتت تربط السواد الأعظم من الجرائم والتعديّات في لبنان بالنازحين، وهو أمر يوفّر عند كثرة من ضعاف النفوس والعقول «صدقية» لـ«قلق» المحور الذي يمثله الرئيس اللبناني.

إلا أن الجانب الأخطر في الحملة المرعية رئاسياً هو أنها تتعمد تجاهل الظروف التي صنعت ظاهرة النزوح وهوية القوى اللبنانية التي أسهمت إسهاماً مباشراً فيها. هذه القوى، التي كانت وراء انتخاب عون رئيساً، مختبئة استنسابياً وراء حملات الرئيس ووزير الخارجية وبعض الأجهزة الأمنية" أولاً لأنها تتحسّب لتحولات قد تحصل في المشهد الإقليمي في ظل رجحان كفة موسكو على كفة طهران في سوريا، وثانياً لأنها تريد مواصلة ادعاء الحرص الكاذب على «وحدة المسلمين»... والمضي قدماً بـ«حرق» القيادات السنّية المعتدلة المنتشية بسلطة وهمية لا تحلّ فيها ولا تربط..

وبالأمس، جرياً على عادته، كرّر الرئيس اللبناني «لازمته» ضد النازحين، إلا أن كلامه هذه المرة تضمّن جملة خطيرة هي «لن ننتظر الحل السياسي أو الأمني في سوريا، بل واجب علينا أن ندافع عن مصلحة وطننا». كلمات عون هذه جاءت في مجلس وزراء بحضور رئيسه سعد الحريري ووزراء من قوى يفترض أنها عارضت، ولا تزال تعارض، قتال «حزب الله» في سوريا. بكلام آخر، قوى - كما يُقال - «تعرف البير وغطاه»، ودور الحزب الكبير في تهجير عشرات الألوف من السوريين، بدءاً ببلدة القصير وانتهاء بضواحي دمشق ومدن وادي بردى وبلداتها. مع هذا، ما زالت بعض القيادات السنّية المراهنة على مرور الوقت، أملاً في حلول سحرية، تهادن وتتساهل وتتنازل... بل وتحاول أيضاً اتهام كل من ينتقد مهادنتها الرئيس وداعمه الأساسي «حزب الله»، بالمزايدة عليها...

هذا الوضع اللبناني الشاذ، متصل اتصالاً وثيقاً بأجواء منطقة سقطت فيها حدود الكيانات تمهيداً لرسم حدود التقسيم.

لقد بات من العبث التكلم عن عودة «عراق ما قبل ٢٠٠٣» أو «سوريا ما قبل ٢٠١١». انتهت المسرحية المأساوية. وجرت أنهار الدم وارتفعت جبال الحقد، وخفقت رايات المغامرين والمستترلمين والطائفين والعنصريين من كل نوع ولون.

حتى المثقف العربي وجد نفسه خلال الأسبوع الماضي حائراً بين دعم الكرد من مُنطلق احترام حقهم بتقرير المصير، والاعتناع بحججهم الرافضة العيش في عراق يتحكّم فيه ملالي إيران و«حرسها الثوري» عبر قادة ميليشيا «الحشد الشعبي»، وبين تأييد سيطرة الجيش العراقي على «المناطق المتنازع عليها» بالقوة انطلاقاً من حق سلطات بغداد الحفاظ على البقية الباقية من وطن قرّر جزء كبير من مكوّنه الكردي أن ينفصل عنه... ويقضي على وحدة ترابه!

وفي هذه الأثناء، ثمة من يشير إلى أن الرهان على قدرة سلطة بغداد على التخلص من هيمنة طهران على الجماعات المسلحة الشيعية - غير الحكومية أساساً - رهان ما زال حتى اللحظة محفوفاً بالمخاطر ما لم تتعامل القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع سياسات طهران العدوانية بحزم. ذلك أنه حتى اللحظة، وعلى الرغم من النقلة النوعية في تعاطي واشنطن دونالد ترمب مع ملف طهران، فإن المواقف الأمريكية ما زالت أقرب إلى «إعلان نوايا» لفظي... منها إلى استراتيجية عملية وشجاعة في منطقة غاية في الحساسية، وتزداد حساسية، مع محاولة موسكو العودة إليها من أوسع أبوابها.

وفي السياق نفسه، يظهر بوضوح أن جزءاً من نكسة الكرد الأخيرة في العراق عائد إلى وثوقهم بتغيير جوهري في واشنطن من حلمهم القومي العابر للحدود. وبصرف النظر عما إذا كان إصرار مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، على إجراء الاستفتاء الأخير كان خطوة حكيمة أم لا، يجوز القول: إن الإشارات الأمريكية الملتبسة للكرد الانفصاليين في شمال سوريا... شجّعتهم على التورط في الذهاب بعيداً. وهنا أزعج، أن أي زعيم كردي أقل ذكاءً من بارزاني ما كان، لولا الإشارات الأمريكية، ليُقدم على خطوة بهذا الحجم متجاهلاً الانقسام الكردي الداخلي المزمن، والموقفين التركي والإيراني العدائين، وقلة الحماسة الدولية للتعجيل بتقسيم العراق في هذه المرحلة.

وماذا عن سوريا؟

منذ ابتكرت واشنطن ميليشيا اختارت لها اسماً جذاباً هو «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)... بل قبل ذلك، منذ اختارت دعم ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية - المكوّن الأساسي لـ«قسد» - في معارك عين العرب (كوباني)، متجاهلة تحفظات تركيا وانتقاداتها، فإنها شجّعت التيارات القومية الكردية على الحلم بـ«كردستان كبرى» واحدة موحّدة من الإسكندرونة إلى كرمينشاه، ومن ديار بكر إلى أورمية، مروراً بكامل الشماليين السوريين والعراقي.

والواقع أن دعم الكرد في عين العرب تزامن مع سخرية الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما علناً من أهلية المعارضة السورية المسلحة للقتال. وهذا، مع أن ثمة من يجادل بأنه لو أعطت واشنطن هذه المعارضة ربع ما أعطته للميليشيات الكردية لكان الوضع في سوريا مختلفاً عما هو عليه اليوم. ما علينا. كل هذا صار في الماضي.

عهد أوباما انتهى. والنشاط الروسي مع «شعوب» سوريا بات عنصراً حاسماً في تحديد شكلها - واستطراداً هوية لبنان - بالتنسيق مع واشنطن وتل أبيب. ومسار جنيف، ومع الوسيط الدولي ستافان دي ميستورا، أيضاً صاراً مشهداً بروتوكولياً لا معنى له بعدما سمحت واشنطن لموسكو بجعل «آستانة» بديلاً عن جنيف. وأيضاً بعد «القضاء» على «داعش»، ذلك التنظيم الشبكي الذي أرادت له القوى الكبرى أن يكون مبرر تقسيم المنطقة في أعقاب اقتلاع، ومن ثم تهجير، نحو ٢٠ مليون مسلم سني في العراق وسوريا.

باختصار ما نحن بصده اليوم، إعادة رسم خريطة المشرق العربي من لبنان إلى العراق، وهذا مشروع أكبر من اللاعبين المحليين... كما اكتشف السيد مسعود بارزاني!

* صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

*د. أحمد فؤاد أنور

وسط مشهد غير مسبوق فيه رئيس أمريكي تم اتهامه هو وصهره بأنه وصل لسدة الحكم بدعم روسي، ودب روسي يسترد عافية دولته بقوة ويمد قدميه في المياه الدافئة بعد عقود من الانزواء، وانسحاب واشنطن من المشهد العسكري في الشرق الأوسط، وموقف متبدل إزاء مصر ٣٠ يونيو، واحتواء وتوظيف روسي لتحركات أردوغان في الجبهة السورية، وفي المقابل تستقل كردستان، ولو نظرياً، ودور إيراني غامض إزاء مخططات التفتيت الداخلي العربي، وضربات إرهابية موجعة في قلب العواصم الأوروبية، وفي خصر الولايات المتحدة، ودعوات انفصالية في إسبانيا، والعالم يحبس أنفاسه وهو يتابع التصعيد المتلاحق بين كوريا الشمالية والغرب وحلفائه.. مشهد معقد يحتاج نظرة متفحصة وتحليلاً يضع في الحسبان دروس التاريخ، ويتوقع سيناريوهات المستقبل حتى لا تدهمنا الأحداث.

في سايكس بيكو الأولى لم يتم تجاهل روسيا، لكنها سرعان ما انشغلت في ملفات داخلية، ومن خلال سياسات جورباتشوف تم إسقاط الاتحاد السوفييتي من الداخل، ويبدو أن موسكو ستكون الرقم الصعب في سايكس بيكو ٢، فهي لم تغفر للغرب عودة ضباط المخابرات الروسية من أوروبا الشرقية، وقررت إعادة قوتها الاقتصادية، وترتيب البيت من الداخل ثم خلق تكتلات مشاغبة تعمل وكأنها برفقة لأي صدام كامل، على غرار تقنيات وفرت لحزب الله أن يوجه لطمة قوية لإسرائيل في ٢٠٠٦، وجعلت الصين تتمدد بهدوء لتخترق الغرب اقتصادياً، ناهيك عن تأسيس محطات تلفزيونية موجهة بلغات مختلفة تنقل وجه النظر الروسية، وهجمات إلكترونية من جهات غامضة تشل حركة مؤسسات حيوية في توقيت متزامن، ناهيك عن تجارب صاروخية غير مسبقة لبيونج يانج.

وفقاً للمؤشرات المتاحة فإنه من الواضح أن سايكس بيكو ٢ سيعزز المصالح الروسية إلى حد بعيد، وربما يكون قد تم توقيعه سراً عام ٢٠١٥ مع أول ضربة جوية روسية في سوريا دشنت التدخل العسكري المباشر هناك، ولعل هذا الاتفاق غير المعلن يكون قابلاً للتعديل خلال جولات أخرى من المفاوضات بعد التوافق مع الصين، وبعد انتهاء جولات استعراض القوة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، لكن من الواضح أن الاتفاق يتيح للرئيس بوتين مد نفوذه ودوائر تأثيره بعد إسقاط السيناريو المفضل للولايات المتحدة تحت إدارة الديمقراطيين بشأن مصر وبشأن ليبيا وسوريا، بالطبع فيما أطلق عليه «الربيع العربي».

وهناك من يرى أن الدب الروسي سيرتب أولوياته في سوريا، ثم يبدأ في عقاب «إسرائيل» على تطاولها المستفز وقت سقوط الاتحاد السوفييتي، ثم تسليحها للتمرد في جورجيا عام ٢٠٠٨، وكذلك دعم أذربيجان حليفة الغرب مؤخراً في مواجهة أرمينيا حليفة موسكو. وربما تكون نقطة الانطلاق نجاح مصر ٣٠ يونيو في تحقيق مصالح «فلسطينية - فلسطينية» برعاية مصرية، ثم هجوم للسلام مؤسس على خبرات تراكمية للقاهرة، وعلى قدرات عسكرية روسية على بعد كيلو مترات معدودة من الحدود «الإسرائيلية»، وكذلك وجود أكثر من مليون مهاجر من أصل روسي داخل «إسرائيل»، مما دفع «تل أبيب» لاتهام موسكو بأنها من خلال مراكز ثقافية تمارس أنشطة استخباراتية هدفها إعادة شريحة من هؤلاء مرة أخرى لروسيا. مع ملاحظة أن سايكس بيكو اعتبر فلسطين شأنًا دولياً، وليس منطقة نفوذ بريطانية أو فرنسية خالصة، وهو ما يتيح لروسيا العمل ربما من خلال الرباعية الدولية على اختبار إمكانية إجبار «إسرائيل» على تقديم ما تسميه «تل أبيب» «تنازلات مؤلمة» لصالح الفلسطينيين، في إطار مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وربما يكون العامل المحفز على إتمام هذه العملية على طريقة المعادلات الكيميائية هو تخلي أمريكي تدريجي عن حماية «إسرائيل»، الذي يكلف دافع الضرائب، والجيش الأمريكي والمدنيين خسائر فادحة، فضلاً عن الفاتورة الأخلاقية لدعم الاحتلال والسياسات العنصرية، مع ملاحظة أن الرئيس دونالد ترامب فاز دون أصوات يهود الولايات المتحدة، حيث صوت ٨٠٪ من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة لصالح هيلاري كلينتون.

ويمكن القول هنا أنه بالنسبة لمصر ولحقوق الفلسطينيين ولحماية المقدسات إعادة ترتيب الأوراق في الشرق الأوسط لصالح روسيا سيخلق قدراً من التوازن ينجم عنه في الواقع إنهاك لإسرائيل يفتح أبواب السلام الحقيقي بعد تجهيز الرأي العام «الإسرائيلي» لرد الحقوق ببجبهة فلسطينية موحدة، وبتأكيد على أن السلام يحقق الأمن، وهي الأجواء التي قد تعيد اليسار «الإسرائيلي» إلى المشهد بشكل يمكنه من مشاركة نتنياهو الحكم، وإبعاد غلاة المتطرفين من أمثال نفتالي بينت وأفيجدور ليبرمان من المعادلة، حيث يقومون بالمزايدة على الليكود ونتانيا هو طوال الوقت مستعينين بالمستوطنين المسلحين.

سايكس بيكو مايو/أيار ١٩١٦ وزع الأقليات لاستخدامها كذريعة للتفتيت والإلهاء، وما يحدث الآن من اختبار للقوة في أقصى الشرق سيؤثر على الشرق الأوسط أيضاً، فالحرب الباردة عادت لتطل برأسها من جديد، وربما تعيد بالفعل الكتلة الشيوعية للحياة، بعد انزواء طال. وما تقوم به من استفزاز بتجارب لأسلحة الدمار الشامل لا يخيف بمفرده، فما يقلق الغرب هو انتعاشة اقتصادية ذكرت دوائر في واشنطن أنها قائمة على إصلاحات حقيقية، وأيضاً بيع الأسلحة لشركات معينة. فهل نحن أمام ابتزاز غربي لمصر بحيث يتم إبعادها من المعادلة الدولية، خاصة بعد القرار الأخير بحجب جزء من المعونة الأمريكية، مما يعني ضغوطاً مباشرة على مصر، واستكمالاً لتشويه بدأ في عهد الإدارات الأمريكية الديمقراطية المتعاقبة، مع الوضع في الاعتبار أن لمصر علاقات متميزة حالياً مع الصين، وأن بكين هي العاصمة الأكثر تأثيراً في قرارات كوريا الشمالية، نظراً لأنها المستورد الأول للفحم من بيونج يانج، وكثيراً ما توفر الحماية الدبلوماسية للتحركات الكورية.

وفقاً لمؤشرات عديدة فإن مسارات التعامل مع الملف الكوري الشمالي ستضع النقاط على حروف اتفاق سايكس بيكو الجديد، فبيونج يانج التي تهدد بضرب الساحل الغربي للولايات المتحدة، اخترقت بالفعل ولأكثر من مرة المجال الجوي الياباني، مما دفع طوكيو لإطلاق صفارات الإنذار بشكل دراماتيكي، وفي الوقت ذاته تقع عاصمة كوريا الجنوبية على بعد ٨٠ كم فقط من الحدود مع كوريا الشمالية، مما يعني أنها تعد من الأهداف السهلة عند حدوث أي مواجهة حقيقية شاملة. وعلى هذا فإن توجيه ضربة أمريكية غير قاصمة يعني أن نهاية العالم قد اقتربت بالنسبة لعدة دول في الشرق الأقصى، وانهيار اقتصادي غير مسبوق في أكثر من بورصة مؤثرة، وفقدان أسواق للتصدير والاستيراد من شأنها أن توقع خسائر فادحة بأطراف قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن المشهد.

وإذا عدنا للربط مع الشرق الأوسط سنجد أنه ربما تختفي داعش، كما اختفى بن لادن والزقاوي وغيرهم من قادة ميليشيات حاربت المسلمين بكل همة، لكن لتظهر من جديد بمسمى مختلف، وفي جميع الأحوال فقد أدت دورها منذ ٢٠١٤ حين أزلت ركام فاصل بين الحدود السورية والعراقية، في تحرك ميداني ذي دلالة ضد حدود سايكس بيكو. ثم وصلنا إلى محطة إعلان نتائج الاستفتاء على انفصال كردستان عن العراق، دون أن تتحرك إيران أو تركيا بجدية للضغط على الكرد والمسامي الانفصالية العلنية.

في عام ١٩١٧ سرب الثوار في روسيا اتفاق سايكس بيكو للعالم، ويبدو أن ورثة الاتحاد السوفييتي الحالي سيكون لهم دور في عالم يتشكل من جديد، وموازين قوى في غير صالح الولايات المتحدة (وريثة إنجلترا وفرنسا)، إذا ما أفلحت روسيا في إبرام تحالف كامل مع الصين، بحيث يتم السماح للعملاق الأصفر بنفوذ اقتصادي، وربما عسكري أيضاً في مناطق بعينها منها إفريقيا.

وإذا كنا قد تضررنا من الحدود الاصطناعية، التي فتتت القومية العربية، فإن المطروح حالياً هو مزيد من التفتيت، وفي مواجهة مصالح متضاربة مطلوب اصطفااف، وتضافر جهود، وقبل كل هذا قراءة متفحصة واعية للمشهد، حتى لا نندفع في مغامرة غير محسوبة أو نفوت فرصة سانحة.

***أكاديمي وباحث في العلوم السياسية**

***صحيفة (الخليج) الإماراتية ٢٢/١٠/٢٠١٧ :**

الصحراء الكبرى... آمال فوق الرمال

*عبدالرحمن شلقم

في عام ١٩٧٤ وأنا شاب حديث التخرج في قسم الصحافة بآداب القاهرة، قمت بجولة طويلة في بلدان غرب أفريقيا ووسطها. النيجر، مالي، السنغال، ساحل العاج، ليبيريا، غانا، غينيا، برفقة اثنين من الصحفيين، أحدهما ليبي والآخر تونسي. كانت تجربة فريدة، قابلنا خلالها عدداً من الزعماء السياسيين والمفكرين ومشايخ الطرق الصوفية. ذاك جيل ما بعد الاستقلال.

شدني الرئيس السنغالي الراحل ليوبولد سيدار سنغور بهدوئه وسعة معرفته بالأدب والفلسفة والتاريخ والدين الإسلامي وهو المسيحي العتيد. أما الأستاذ المؤرخ والفيلسوف السنغالي أنتا ديوب فهو مكتبة شاملة جامعة، له رؤية عميقة في التاريخ والمستقبل الأفريقي. الشخصية الأخرى التي تأسرك بحكمته وعلمها هو ببو هاما رئيس البرلمان في النيجر. أما الرئيس الغيني الراحل أحمد سيكوتوري فهو الزعيم الثوري الحالم، رافقناه في سيارته التي قادها بنفسه، ودعانا إلى الغداء بمنزله. رسم الخرائط السياسية للعالم، لونها بمسحة حلمه وأيديولوجيته. تلك مرحلة قراها رموزها بعيون التاريخ وأحلام القلوب وأمل القادم. المشترك بينهم هو وحدة المصير الأفريقي. الماضي ربط أفريقيا في سلسلة واحدة - الاستعمار والعبودية والتبعية - الخلاص كما يرونه هو الوحدة في صناعة القادم. بعد تلك المرحلة عصفت بالقارة الأفريقية ريح الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. تكسرت حروف التاريخ، وغابت سطور الحلم والأمل. خطّت أصابع العنف والدم واقعا جديدا تجاوز الموروث بكل ما فيه، وطفح على وجه الواقع ألم هز التاريخ وزلزل الحلم.

أفريقيا، قارة في سكون المكان وتموج الزمان. هي قارات في قارة، أمم تحوم حول ذاتها. قارة الأنهار والأدغال والصحراء. لوحة طبيعية مركبة ألوانها من الأرض والتاريخ والبشر.

دول الساحل والصحراء الكبرى الأفريقية، بلدان عاشت سنوات تحت الاستعمار الفرنسي، حارب كثير من أبنائها مع القوات الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، وهي تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو. لا غابات بها ولا مياه إلا نهر النيجر وشاري. الصحراء في هذه البلدان ليست رمالا تمتد من الأفق إلى ما يقابله، لكنها وجود حي يقاسم البشر كياناتهم وتكوينهم. تاريخ هذه البلدان كانت الرمال جزءا منه في حبره وأوراقه. الجغرافيا والطبيعة تصنع الناس والتاريخ. هذه البلدان لها كيانات وتكوينات تميزها اجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا وجغرافيا عن غيرها من الدول الأفريقية. هي دول مغلقة لا شواطئ لها أو كما يقال (حبيسة).

بعد بداية استقلال هذه الدول أصبح لها عملة هي فرانك السيفا، واعتبرت منطقة اقتصادية واحدة. هذه الدول الأفريقية الحبيسة التي تمتد من وسط القارة إلى غربها، تمثل حلقة خاصة في الكيان الجغرافي والتاريخي والاجتماعي الأفريقي، تختلف عن أطراف القارة الأخرى، شرقها وجنوبها وشمالها. هي مكون مهم في منظومة فرانكفونية ليس بجانبها اللغوي والثقافي فقط، ولكن هناك رابطة خاصة تشد هذه البلدان إلى فرنسا، ويصدق عليها - إلى حد كبير - ما سماه الرئيس السنغالي الراحل ليوبولد سيدار سينغور «الحبل السري» الذي

يربط بلدانا أفريقية مع فرنسا. المستعمر السابق (فرنسا) التي رحلت سياسيا من فوق الأرض، بقيت هناك في أكثر من صيغة، لها قواعد عسكرية في عدد من هذه البلدان، لها أيضا استثمارات اقتصادية ولها تعاون إقليمي معها. في أواخر القرن الماضي تأسس تجمع دول الساحل والصحراء بهندسة ليبية، ضم هذا التجمع دولا عدة ووضعت برامج سياسية واقتصادية وثقافية. هناك من كرر رؤية اقتصادية تعود إلى تاريخ طرق القوافل القديمة التي ربطت بلدان شمال أفريقيا بجنوب الصحراء، برزت فكرة بناء سكة حديدية تمتد من الجزائر إلى نيجيريا، وطريق برية من شمال ليبيا إلى وسط القارة عبر الصحراء. لم تنحسر الأفكار والخطط التي تندفع في كل وقت ومن كل اتجاه نحو هذه المنطقة البكر حيث تتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، ومواد أولية متنوعة بغض النظر عن حجمها وكذلك المنتجات الزراعية خاصة القطن. الانقلابات العسكرية التي حلت كضربات القدر على هذه الدول، والحروب الأهلية، وحكات التمرد العرقي والقبلي ربكت إيقاع الأحلام، وأجهضت الخطط الاستثمارية. لم تخف كثير من الدول والشركات الأجنبية تطلعها إلى إقامة المشروعات في مختلف الدول الأفريقية وعلى رأسها الصين التي ضخت المليارات في مشروعات صناعية وزراعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وكان لدول الساحل والصحراء نصيبها المحدود من هذه المشروعات بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمن الذي يتطلبه النشاط الاستثماري.

كان الأمل كبيرا أن يُصار إلى مشروع مارشال اقتصادي في هذه الدول، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة من ضخ المليارات للنهوض باقتصادات الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن انتشار تنظيمات العنف الإرهابي بهذه الدول خاصة تنظيم بوكو حرام والجماعة المقاتلة وتوسع تنظيم داعش وما شهدته بوركينا فاسو ومالي من تفجيرات عشوائية، وكذلك المواجهات المستمرة في شمال مالي، كل ذلك يحرق فرص توجه رأس المال الآسيوي والأوروبي نحو هذه البلدان. المعادلة التي تتسق وتتغير هي العلاقة بين الفقر والعنف، التنمية والسلام. كلما زاد الفقر زادت خصوبة الحاضنة الاجتماعية للعنف، وكلما زاد العنف تراجعت فرص الاستثمار التي تخلق فرص العمل، وتقضي على تدفق الشباب نحو الجماعات الإرهابية.

بعد سنوات من الانقلابات العسكرية التي شهدتها هذه الدول، حدث قدر من الاستقرار السياسي وبداية مرحلة من التداول السلمي النسبي للسلطة، وتراجع تدخل الجيوش في العمل السياسي، لكن تقارير المنظمات الدولية ما زالت تقلل من الشفافية والحوكمة فيها، إلا أن الآمال في تحقيق بدايات للتطوير الاقتصادي ما زالت لها أنفاس ترتفع وتنخفض. فرنسا تُصر على توسيع مواجهتها للمجموعات المتطرفة في المنطقة وكذلك الولايات المتحدة، والجزائر تقود العمل السياسي من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات العرقية والجهوية، دون التخلي عن العمل الأمني المشترك مع هذه البلدان للخروج من متاهة العنف، لكن النشاط الموازي القادر على تحقيق الاستقرار والأمن هو التنمية مثلما حدث في جمهورية رواندا، التي نجحت في أن تكون على رأس الدول الأفريقية في الحوكمة والتنمية، بعد العنف الدموي العرقي، في حين ما زالت جمهورية بورندي تتقلب في أتون الفوضى الدامية. الساحل والصحراء قد يكونا شريط الغد الذي يقدم حالة أفريقية تفتح صفحة تجربة جديدة من الأمن والتنمية والاستقرار في القارة.

***وزير خارجية ليبيا ومندوبها الأسبق لدى الأمم المتحدة**

***صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٢/١٠/٢٠١٧ :**

هل انتهت الدولة الإسلامية المزعومة في العراق وسوريا

*جهاد الخازن

هل انتهت الدولة الإسلامية المزعومة في العراق وسورية؟ أقول نعم بعد هزيمة الإرهاب في الرقة، وأقول لا لأن الإرهابيين سيواصلون العمل عبر تفجيرات وعمليات انتحارية.

الإسلام دين سلام، وأتحدى حاخامات العالم كله أن نتواجه في مقابلة تلفزيونية عن الموضوع، إلا أن الجماعات التي تدعي الإسلام وهو منها براء تجتذب إليها الجبهة والمتطرفين والبسطاء، وهؤلاء معين لا ينضب.

عند انسحاب القوات الأمريكية من العراق كان تنظيم «داعش» فيه قد فقد معظم المقاتلين الذين انضموا إلى صفوفه، فهم إما قتلوا أو فرّوا أو اختبأوا. وقرأت أن الذين بقوا لم يتجاوزوا ٧٠٠ مقاتل، كما هبطت الجائزة الأمريكية لمعلومات تؤدي إلى اعتقال زعيم الجماعة أو قتله من خمسة ملايين دولار إلى ٧٠٠ ألف دولار.

خلال سنوات قليلة من ذلك التاريخ، عادت الدولة المزعومة إلى لم صفوفها، وارتفع عدد المقاتلين إلى حوالي عشرة آلاف، انتشروا من سورية حتى مشارف بغداد. بل إن الإرهابيين أصبح لهم وجود على الإنترنت، وبعض العمليات الخارجية نفذ بالتواصل بين الفعلة وقيادة «الدولة» المزعومة عبر الإنترنت. بعض آخر نفذ من دون أي علاقة بالإرهابيين في سورية أو العراق مع ذلك كانت قيادة هؤلاء تدّعي أنها وراء كل إرهاب، بل وراء زلزال أو حادث سير.

بعد أبو مصعب الزرقاوي، هناك أبو بكر البغدادي، وكلاهما مجرم فعل البغدادي يلحق بالزرقاوي، و «إلى جهنم وبئس المهاد».

ما سبق هو ما أتمنى، وقد تمنيت يوماً للکرد دولة مستقلة، بعد أن اضطهروا في الشرق الأوسط كله، ولا أزال أريد لهم دولة مع صعوبة ذلك إلى استحالاته، ودول المنطقة مختلفة على كل شيء إلا أنها متفقة عليهم كما نرى من تركيا وإيران والعراق وسورية وغيرها. هم خسروا في أقل من ٤٨ ساعة، كركوك والمناطق العراقية الأخرى التي احتلوها، وقامت بينهم تهم خيانة ما يزيد الضرر على قضيتهم. في سورية، خسر الإرهابيون عاصمتهم الرقة وخرجوا منها مهزومين. أعتقد أن الكرد السوريين أخذوا درساً من الاستفتاء في كردستان العراق عندما أيد ٩٢ في المئة من الكرد الاستقلال. أعتقد أن طموح كرد سورية هبط من الاستقلال إلى حكم ذاتي داخل سورية فيدرالية، فهذا الموقف لا بد أن يلقي تأييد المجتمع الدولي. الكرد في سورية انتخبوا الشهر الماضي مجالس بلدية، وهم قد يصوتون في وقت مبكر من ٢٠١٨ لانتخاب برلمان محلي. الكرد السوريون رأوا كيف أصبحت الرقة بعد تحريرها. هي «خرابة» لا مدينة وهم لا يريدون أن يصبحوا هدفاً آخر لخصومهم.

النظام السوري في أقوى موقف له منذ ٢٠١١ فهل يقبل ذلك؟ لن أتبرع بجواب اليوم، ولكن أكمل مع الطفلة باننا العابد، بنت السنوات الثماني، فقد اشتهرت على الإنترنت وكان لها ألوف المتابعين، وهي تسرد أخبار الحرب الدائرة وتقول: «بعدنا أحياء». هي انتقلت إلى تركيا مع أمها، حيث صدر لهما كتاب عن تجربتهما في الحرب، وبانا الآن في نيويورك حيث رحب بها الناس لنشاطها المستمر. أرجو لها مستقبلاً طيباً، فقد قرأت عنها في ملحق جريدة «التايمز» اللندنية الذي ازدان غلافه بصورتها، وخبراً في «نيويورك تايمز» الراقية.

الأخبار الطيبة من نوع ما سبق عن سورية قليلة، وأقرأ خبراً من لبنان عن لاجئ سوري قتل الشابة ريا شدياق في بيتها، فقامت مطالبات عالية الصوت بطرد اللاجئين السوريين من لبنان. القاتل وحده مسؤول لا كل لاجئ سوري في لبنان. اللاجئين «فيهم ما يكفيهم» كما يقول اللبنانيون.

*صحيفة (الحياة) ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

هل تملك الولايات المتحدة سياسية اقليمية بعد تنظيم الدولة الاسلامية؟

مع سقوط الرقة، حققت واشنطن انتصارا في معركة حاسمة ضد تنظيم الدولة الاسلامية هذا الاسبوع، لكن الاهتمام الذي توليه للجهاديين قد يكون شغلا عن ملفات اساسية اخرى وحرمتها من رؤية اوسع في الشرق الاوسط. وتعني خسارة التنظيم الجهادي لمعقله في شمال سوريا فعليا انتهاء "الخلافة" التي اعلنتها في منطقة تمتد بين سوريا والعراق. لكن التوتر الاخير والمفاجئ بين اثنين من حلفاء الولايات المتحدة — الحكومة العراقية وكردستان العراق — يبرز خطوط الانقسام في المنطقة. وينتقد خبراء في واشنطن ميل الولايات المتحدة الى التركيز على معركتها ضد تنظيم الدولة الاسلامية. وهم يرون ان النفوذ الأمريكي في الشرق الاوسط قد يكون تأثر بذلك.

ويرى بعضهم مثل الدبلوماسي السابق جيم جيفري ان ايران وبعض اطراف المؤثرة الاخرى في المنطقة، وخلافا للولايات المتحدة، استبقت الضربات التالية. وقال جيفري العضو في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى هذا الاسبوع ان "حكومة الولايات المتحدة مهووسة بهذه المعركة" ضد تنظيم الدولة الاسلامية. و اضاف "في خطبنا الموجهة الى الكرد والى بغداد نقول +لدينا نقطة مشتركة هي المعركة ضد الدولة الاسلامية+، مشيرا الى ان هذا الخطاب كان "واقعيًا جدًا" و"مهما جدًا" في ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتابع "اليوم لا احد يهتم بذلك"، وذكر مصادر قلق اخرى في المنطقة. و اوضح جيفري ان تركيا تنظر الى الجنوب وتشعر بالقلق من النظام السوري بشار الاسد وروسيا وصعود حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي، اكبر حزب كردي في سوريا ساهم في سقوط الرقة. وتعتبر تركيا هذا الحزب وجناحه المسلح فرعا لحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه انقرة وحلفاؤها الغربيون على انه "منظمة ارهابية".

وفي الوقت نفسه، تراقب اسرائيل بقلق حزب الله اللبناني الشيعي الذي تدعمه ايران. وهذا الحزب المنشغل حتى الآن بتقديم دعم الى نظام بشار الاسد، قد يشكل من جديد خطرا على الدولة العبرية. وقال لقمان فايلي في حوار نظمه مركز "جمعية الارث التركي" (تركيش هيريديج اسوسييشن) الاربعاء ان تنظيم الدولة الاسلامية ضعف في الواقع منذ خسارته مدينة الفلوجة في تموز/يوليو ٢٠١٦، مؤكدا ضرورة توسيع الاولويات لتشمل ملفات اخرى.

السياسة الايرانية

اعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرا سياسة جديدة لتطويق الطموحات الايرانية في المنطقة، تشكك جزئيا في الاتفاق النووي بين طهران والقوى الكبرى وتضعفه.

وبعد ايام، استعادت القوات العراقية مدينة كركوك التي كان الكرد يسيطرون عليها منذ ٢٠١٤. ورأى بعض الخبراء في ذلك مؤشرا الى تأثير طهران على حكومة بغداد، خصوصا عبر المجموعات المسلحة العراقية الشيعية. وواجهت واشنطن موقفا مربكا عندما طلب منها تحديد موقفها من الاستفتاء على استقلال كرد العراق.

وكانت واشنطن دعت رئيس كردستان العراق مسعود بارزاني الى ارجاء هذا الاقتراع الذي جرى في ٢٥ ايلول/سبتمبر وفاز فيه مؤيدو استقلال الاقليم. من جهة اخرى، لعبت القوات الكردية دورا حاسما في بداية الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق. لكن القوات العراقية التي تقوم الولايات المتحدة بتدريبها وتقديم النصح لها، تعززت في السنوات الاخيرة.

وعندما بدأت حكومة بغداد بعد الاستفتاء عملية استعادة منطقة كركوك من الكرد، اختار الأمريكيون الحياء بين حليفها، وهو موقف يعود بالفائدة على الحكومة العراقية.

وينبغي اقرب مستشاري ترامب ان تكون الولايات المتحدة تركز على حربها ضد الجهاديين فقط مشيرين خصوصا الى خطابه الاخير حول ايران.

فقد شدد مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) مايك بومبيو هذا الاسبوع على ان الولايات المتحدة تواصل من وجهة نظر استخبارية، مراقبة كل المنطقة. وقال "لم تغب عنا المخاطر الاخرى التي تواجهها الولايات المتحدة". و اضاف "نركز بالكامل على مهمتنا (مكافحة الارهاب) بشكل واسع وليس تنظيم الدولة الاسلامية فقط".

الا ان جيفري قال "هناك الايرانيون والاسد والروس.. الولايات المتحدة مرتبكة قليلا ومشكلتها هي معركتها ضد الدولة الاسلامية". وعبر عن اسفه لان "ايران واصدقاءها لديهم خطة وهذا لا ينطبق على الولايات المتحدة".

*وكالة فرانس برس ٢٠١٧/١٠/٢٢ :

زعماء كتالونيا لن يقبلوا الحكم المباشر من مدريد

أعلن زعماء إقليم كتالونيا يوم السبت، أنهم لن يقبلوا الحكم المباشر الذي فرضته الحكومة الإسبانية. وكان رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي قد أعلن في وقت سابق يوم السبت، إنه سيستخدم سلطات دستورية خاصة لعزل حكومة كتالونيا وفرض إجراء انتخابات جديدة لمواجهة تحرك الإقليم نحو الاستقلال. وقال زعيم إقليم كتالونيا كارلس بوغديمون يوم السبت إن شعب كتالونيا لن يقبل الإجراءات "غير القانونية" التي اتخذتها الحكومة الإسبانية بوضع الإقليم تحت الحكم المباشر لمديره ودعا برلمان الإقليم إلى القيام بتحرك ضدها. وقال بوغديمون إن قرار راخوي بعزل حكومة الإقليم وفرض إجراء انتخابات جديدة، والذي سيسري يوم الجمعة، يمثل "أسوأ تعد على مؤسسات كتالونيا وشعبها منذ الحكم العسكري الاستبدادي لفرانسييسكو فرانكو. وأضاف "أطلب من البرلمان عقد جلسة عامة نتضمن خلالها نحن ممثلو سيادة المواطنين من اتخاذ قرار بشأن محاولة تصفية حكومتنا وديمقراطيتنا والتصرف طبقا لذلك". وكان بوغديمون، الذي أعلن استقالا رمزيا في العاشر من أكتوبر تشرين الأول بعد استفتاء اعتبرته مدريد غير قانوني، قد انضم إلى مظاهرة سلمية في برشلونة. وقال راخوي إنه يسعى لإقالة بوغديمون وباقي أعضاء حكومة الإقليم على أمل حل أسوأ أزمة سياسية تشهدها إسبانيا في أربعة عقود. وتلك هي المرة الأولى في تاريخ الديمقراطية الإسبانية القائمة منذ أواخر السبعينات التي تفعل فيها الحكومة الإسبانية المركزية حقها الدستوري للسيطرة على إقليم متمتع بحكم ذاتي وحكمه بشكل مباشر. وجاء رد فعل راخوي مدعوما من المعارضة الرئيسية في مدريد والملك فيليب الذي قال يوم الجمعة "كتالونيا جزء أساسي (من الدولة) وستظل كذلك". وقال راخوي في مؤتمر صحفي "سنطلب من مجلس الشيوخ، بهدف حماية المصلحة العامة للدولة، تفويض الحكومة... بإقالة رئيس كتالونيا وحكومته". لكن كارمي فوركاديل رئيسة برلمان كتالونيا قالت يوم السبت إن قرار راخوي بعزل حكومة الإقليم وفرض إجراء انتخابات جديدة هو "انقلاب" و"تعد على الديمقراطية". وأضافت فوركاديل في كلمة نقلها التلفزيون "رئيس الوزراء راخوي يريد منع برلمان كتالونيا من أن يكون برلمانا ديمقراطيا ولن نسمح بحدوث ذلك". "وهذا هو السبب في أننا نريد أن نبعث لمواطني هذا البلد برسالة ثبات وأمل. نتعهد اليوم، بعد أخطر تعد على المؤسسات القطلونية منذ استردادها، بالدفاع عن سيادة برلمان كتالونيا". ومن المتوقع أن يتخذ برلمان كتالونيا قرارا يوم الاثنين بشأن عقد جلسة بكامل أعضائه لإعلان قيام جمهورية كتالونيا رسميا. وقالت وسائل إعلام في كتالونيا إن بوغديمون يمكن أن يحل برلمان الإقليم بنفسه عقب إعلان الاستقلال مباشرة ويدعو لانتخابات قبل تفعيل مجلس الشيوخ لسلطات الحكم المباشر لمديره. ووفقا لقانون كتالونيا يجب إجراء تلك الانتخابات خلال شهرين في هذه الحالة.

* "فلنعلن الجمهورية"

وخرج بوغديمون وأعضاء حكومته في مسيرة في برشلونة يوم السبت مرتدين أوشحة صفراء دعما لاثنتين من زعماء حملة الاستقلال أودعا السجن لإدانتهما بالتحريض. وردد المحتجون هتافات "الحرية.. الحرية..". وهم يلوحون برايات ويحملون لافتات كتب عليها "الدفاع عن أرضنا ليس جريمة" و"فلنعلن الجمهورية". وتقول حكومة كتالونيا إن ٩٠ بالمئة ممن أدلوا بأصواتهم أيدوا الاستقلال في الاستفتاء الذي أجري في الأول من أكتوبر تشرين الأول ووصفته مدريد بأنه غير مشروع وقاطعه أغلب المعارضين للاستقلال مما خفض نسبة الإقبال على التصويت إلى نحو ٤٣ بالمئة.

* وحدة إسبانيا

وواجهت مساعي الاستقلال معارضة قوية من باقي أنحاء إسبانيا ودفعت مئات الشركات لتحويل مقراتها الرئيسية إلى خارج الإقليم. ودعا راخوي تلك الشركات إلى البقاء في كتالونيا.

وقال راخوي إنه لا يعتزم استخدام تلك السلطات الخاصة لأكثر من ستة أشهر وإنه سيدعو لإجراء انتخابات في الإقليم بمجرد عودة الموقف لطبيعته. وأضاف "هدفنا هو إعادة القانون والتعايش الطبيعي بين المواطنين، الذي تدهور كثيرا، ومواصلة التعايش الاقتصادي، الذي يتعرض للتهديد اليوم في كتالونيا، وإجراء انتخابات في أجواء طبيعية".

ويصر راخوي على أن بوغديمون خرق القانون عدة مرات بالسعي للاستقلال وبالتالي فهناك ما يبرر فرض سيطرة الحكومة المركزية.

وقالت الحكومة المركزية في مذكرة إلى مجلس الشيوخ "لم يحترم حكام كتالونيا لا القانون الذي تتأسس عليه ديمقراطيتنا ولا المصلحة العامة... هذا الموقف غير قابل للاستمرار".

انقلاب كامل على مؤسسات كتالونيا

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم حكومة كتالونيا جوردي تورول الأحد "حصل بالأمس انقلاب كامل على مؤسسات كتالونيا".

وأضاف في تصريحات أدلى بها إلى إذاعة كتالونيا "ما سيجري الآن، وعبر اتفاق واتحاد من قبل الجميع، هو أننا سنعلن ما سنقوم به وكيف".

ودفع راخوي بإسبانيا إلى المجهول عبر تحركه لانتزاع سلطات الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي من خلال الاجراءات التي قد تؤدي إلى سيطرة مدريد على جهاز شرطة كتالونيا واستبدال المسؤولين في وسائل إعلامها.

وأثار التحرك غضب الانفصاليين ونزل نحو نصف مليون متظاهر السبت إلى شوارع برشلونة فيما اتهم بوغديمون رئيس الوزراء الإسباني بشن "أسوأ هجوم على مؤسسات وشعب كتالونيا منذ مراسيم الديكتاتور العسكري فرانسيסקو فرانكو".

وبين الاجراءات القمعية التي اتخذها فرانكو، الذي حكم من ١٩٣٩ إلى ١٩٧٥، انتزاعه سلطات الإقليم الواقع في شمال شرق البلاد ومنعه رسميا استخدام اللغة الكاتالونية.

ورغم الانقسام العميق في اوساط الكاتالونيين بشأن الانفصال عن إسبانيا، تبقى مسألة الحكم الذاتي قضية حساسة في الإقليم الذي يعد ٧,٥ ملايين نسمة ويدافع بشراسة عن لغته وثقافته ويتولى إدارة جهاز شرطته وقطاعي التعليم والصحة.

وقال راخوي إن لا خيار لديه إلا إقالة بوغديمون مع رفض الأخير التراجع عن تهديده بإعلان الاستقلال عقب الاستفتاء الذي اعتبر غير دستوري.

وفي رده على الاتهامات بأن ما جرى "انقلاب"، قال وزير الخارجية الإسباني ألفونسو داستيس "في حال كان هناك انقلاب، فإنه يصح أن يطلق على ما قام به بوغديمون وحكومته".

وقال لشبكة "BBC" التلفزيونية "ما نقوم به هو أننا نتبع بشكل صارم بنود دستورنا".

ويتوقع أن يقر مجلس الشيوخ الإسباني الاجراءات بحلول نهاية الأسبوع المقبل. ويمتلك حزب راخوي المحافظ (الجزب الشعبي) الأغلبية في المجلس فيما تدعم أحزاب كبرى أخرى جهوده في منع انفصال جزء من البلاد.

ماذا بعد؟

وفي أزمة أثارت المخاوف في أحد أهم الأقاليم الإسبانية من الناحية الاقتصادية وهزت سوق الأسهم، أمر راخوي بإجراء انتخابات مبكرة في غضون ستة أشهر من تاريخ إقرار مجلس الشيوخ الاجراءات، ما يعني أن الاقتراع قد يجري بحلول منتصف حزيران/يونيو كإقصى حد.

وهيمنت الأحزاب الانفصالية من جميع الأطياف السياسية، من المحافظين إلى اليسار المتشدد، على البرلمان الكاتالوني منذ الانتخابات الأخيرة في ٢٠١٥، حيث احتلت ٧٢ مقعدا من ١٣٥.

وقبيل اجتماع الأحزاب الكاتالونية الاثنين لتحديد تاريخ وأجندة لجلسة حاسمة للبرلمان الإقليمي لمناقشة الخطوات التالية، أصر تورول عبر إذاعة "راك١" على أن مسألة الانتخابات "غير مطروحة".

ويحذر محللون من أن راخوي يواجه تحديا خطيرا بمحاولته فرض سلطة حكومته على الإقليم. وتتضمن السيناريوات المحتملة رفض الموظفين المدنيين وعناصر الشرطة الكاتالونية الانصياع إلى أوامر السلطات المركزية.

وقال المحلل خوسيه فيرنانديز-البيرتوس لوكالة فرانس برس إن "المشكلة الأساسية تكمن في أنه سيكون على (مدير) إدارة كاتالونيا وسط معارضة جزء كبير من السكان". ولدى سؤاله إن كان سيجري توقيف بوغديمون في حال أصر على البقاء في منصبه، حاول داستيس الطمأنة قائلا "BBC"، "لن نوقف أحد"، مستبعدا استخدام الجيش لفرض النظام. ولكنه حذر من أنه في حال استمرت حكومة بوغديمون بحالة إصدار الأوامر "فسيصبحون متساوين مع أي مجموعة من المتمردين تحاول فرض طابعها التعسفي على أهالي كاتالونيا".

دعم أوروبي لمدير

وأفادت الشرطة الوطنية أنه تم توجيه الاتهام إلى شخصين بعدما اعتديا على الشرطة خلال تظاهرة السبت في برشلونة والتي شارك فيها نحو ٤٥٠ ألفا من أنصار الانفصال على وقع هتافات "حرية" و"استقلال". وأعلن بوغديمون أن ٩٠ بالمئة ممن شاركوا في الاستفتاء صوتوا لصالح الانفصال عن إسبانيا في حين بلغت نسبة المشاركة ٤٣ بالمئة.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن المنطقة الغنية تشهد انقسامًا بشأن مسألة الاستقلال، إذ يقول الانفصاليون إن الإقليم يدفع الكثير من الأموال لخزائن الدولة في حين يصر معارضو الاستقلال على أن كاتالونيا ستكون أقوى إذا بقيت جزءًا من إسبانيا.

أما مدريد فتحظي بدعم قادة أوروبا وأكد رئيس البرلمان الأوروبي انطونيو تاجاني أحد ان على جيران كاتالونيا عدم الاعتراف بها في حال أعلنت استقلالها من جانب واحد. وقال لصحيفة "ايل ميساجيرو" الإيطالية "لا يمكننا تعزيز أوروبا عبر التقليل من شأن الانتماء إلى الدولة".

*فرانس برس، رويترز ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

بعد أزمة كاتالونيا.. استفتاء على الحكم الذاتي في إقليمين إيطاليين

بدأ إقليمان غنيان في شمال إيطاليا التصويت يوم الأحد في استفتاءين على الحكم الذاتي الأمر الذي قد يثير توترات إقليمية في أوروبا فيما تواجه إسبانيا صعوبات لمنع إقليم كاتالونيا من الانفصال.

رئيس إقليم فينيتو يدلي بصوته في استفتاء على الحكم الذاتي للإقليم يوم الأحد. تصوير: مانويل سيلفستري - رويترز/جري إقليم لومبارديا وفينيتو، وكلاهما تحت إدارة حزب ليغا نورد الذي كان يوما يجاهر بالدعوة للانفصال، تصويتين غير ملزمين يأمل الحزب أن يمنحاه تفويضا يعزز موقفه في سبيل الحصول على صفقات مالية أفضل مع روما. وعلى عكس إقليم كاتالونيا الإسباني الذي أجرى في أول أكتوبر تشريع الأول استفتاء على الاستقلال على الرغم من اعتباره غير دستوري فإن الاستفتاءات في إيطاليا تدخل في إطار القانون.

ومثل كاتالونيا يشكو لومبارديا وفينيتو من دفع ضرائب أكثر مما يتلقيان من أموال. ويمثل لومبارديا الذي يضم مدينة ميلانو نحو ٢٠ بالمئة من الاقتصاد الإيطالي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. ويمثل فينيتو الذي يضم مدينة البندقية السياحية نسبة عشرة بالمئة.

وقال ماسيمو بيسكيثا (٤٩ عاما) الذي صوت بنعم في بلدة صغيرة خارج ميلانو "لومبارديا وفينيتو لديهما إدارتان تتسمان بالكفاءة وخدمات عامة تعمل بشكل أفضل بكثير من الأقاليم الإيطالية الأخرى... لذا أعتقد تجدر المطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي".

وتأسس حزب ليغا نورد في تسعينيات القرن الماضي لشن حملة من أجل دولة "بادانيا" المستقلة التي تمتد في شمال إيطاليا من لومبارديا في الغرب إلى البندقية في الشرق. ولم يعد الحزب يدعو للانفصال لكنه يقول إن الضرائب التي يرسلها الشمال إلى روما تهدر بسبب البيروقراطية والافتقار للكفاءة على مستوى الدولة.

*وكالة رويترز ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

كاتالونيا.. نزعة الانفصال تضرب أوروبا

*بهاء محمود

مئة عام مرت على اتفاقية «سايكس بيكو»، التي اهتمت بتقسيم نفوذ الدول الكبرى في مستعمراتها، وعلى الأخص في الشرق الأوسط، وقت أن كانت الدول الأوروبية الكبرى هي من تمتلك ناصية القرار في تقسيم ورسم حدود الدول المستعمرة.

الآن تعاني أوروبا شبح التفتت والتقسيم، فهل من «سايكس بيكو» أوروبي من جديد غربي الصنع والمنشأ والتأثير الداخلي؟ فالأحداث تتزايد، ما بين المطالبة بتوسيع سلطات الحكم الذاتي، والمزيد من الاستقلالية في الإدارة، ونزعات الانفصال، ما يعمق في أوروبا معضلة الحركات الانفصالية، تحت ضغوط الإهمال والتهميش واختلاف اللغة والعرق، وأحياناً الدين، لا سيما استمرار النزعات الانفصالية في نضالها ضد الحكومات المركزية منذ عشرات السنين دون توقف.

وتأتي أهم الحركات الانفصالية الكبرى في دول أوروبا في إقليم الباسك شمالي إسبانيا، الذي تدعم انفصاله منظمة «إيتا»، التي نشأت في ١٩٥٩، وتبنت العمل المسلح ضد فرانكو، وأسفرت المواجهات عن مئات القتلى، إلى حين أعلنت المنظمة توقفها عن العمل المسلح في أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١١، الذي انتهى أيضاً بمنح «إقليم الباسك» المزيد من الصلاحيات لإدارة الحكم الذاتي.

ويسهم إقليم كاتالونيا، الذي يقع شمال شرقي إسبانيا، ويقطنه نحو ١٦٪ من إجمالي سكان إسبانيا، بنحو ١٩ إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني، كما يقدم نحو ٢٥٪ من صادرات إسبانيا، وتعد حصة الفرد فيه من الناتج الإجمالي نحو ٢٤ ألف يورو، وهي أعلى من المتوسط الإسباني بقدر ١٨، ٨٪، كما جذب الإقليم استثمارات بقدر ١٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى إسبانيا. وبصفة عامة يتميز اقتصاد الإقليم بتنوعه وبنيته الإنتاجية المتوازنة، مقارنة مع الأقاليم الإسبانية الأخرى.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة القيمة الإجمالية المضافة للقطاع الصناعي في كاتالونيا تعد ١٦، ٧٪، في مقابل ١٣، ٤ في إسبانيا عموماً، ومتوسط ١٥، ٨٪ في دول الاتحاد الأوروبي، بحسب بيانات الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٥.

وإذا استطاعت كاتالونيا الصمود والاستقلال، فإن المخاطر الاقتصادية سوف تحيط بالجانبين، فبداية تنتقل إسبانيا إلى المرتبة السادسة، بدلاً من الخامسة في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، وتعرض لنسب بطالة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪، فيما تتعرض البنوك الكاتالونية لخروجها من إطار البنك المركزي الأوروبي، وإطار منطقة اليورو، وما يصاحبها من تغيرات في التعاملات التجارية والاقتصادية، التي تربط الإقليم ببقية دول أوروبا، وفق آليات السوق الأوروبية الموحدة، وغيرها من الأخطار الاقتصادية، التي قد تصل إلى حد العزلة وفقدان كاتالونيا المزايا التجارية الحالية، وبعيداً عن الاختلافات حول مستقبل الاقتصاد الإسباني، ونظيره الكاتالوني، فإن حالة الانفصال تتوقف على النتيجة النهائية لمستقبل الإقليم داخل إسبانيا، وداخل الاتحاد الأوروبي.

وتعود الجذور السياسية والتاريخية للأزمة إلى القرن الثامن عشر عندما ضمت إسبانيا إقليم كاتالونيا في عهد الملك فيليب الخامس، ومنذ وقتها لا تزال الصراعات مستمرة، وزادت حدتها في النزاع المسلح إبان حكم فرانكو، وبعد أن تخلصت إسبانيا منه، وبدأت عهداً ديمقراطياً، سارت نحو بناء دستور جديد، وأقرت فيه بالسماح لمناطق بالحكم الذاتي دون أن يكون لها حق الاستقلال التام، ومع ذلك ظلت المناوشات والصراع يتكرر بين الجانبين، إلى أن تطور في عام ٢٠١٢ عبر أول تظاهرة مليونية دعمت استقلال كاتالونيا، ثم رفض رئيس الوزراء ماريو راخوي، طلب كاتالونيا بمزيد من الاستقلال المالي.

وعقب الرفض، نظم الإقليم استفتاء رمزياً غير ملزم في ٢٠١٤ حول الانفصال، وجاءت نسبة تأييد الانفصال ٨٠٪، ثم تغيرت السلطة الحاكمة في كاتالونيا خلال يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ليصل بويجد مينت، وهو الرئيس الجديد لإقليم كاتالونيا الأكثر تصميماً على الانفصال بخلاف سابقه، وتتطورت الأحداث في شهر سبتمبر/أيلول برفض المحكمة الدستورية، عقد الاستفتاء في كاتالونيا مطلع أكتوبر/تشرين الأول الجاري، واعتقلت الشرطة المركزية بعض الأشخاص من مؤيدي الانفصال، وحاولت قوات الحرس المدني السيطرة على المباني والبنية

التحتية للإقليم، تمهيداً لمنع الاستفتاء، الذي تم في أول أكتوبر، بحضور ٤٢٪ فقط من إجمالي سكان الإقليم، الأمر الذي بدا أن أغلبية صامتة من الإقليم لم تبد رأيها بالموافقة أو الرفض، تاركة الأمر ذريعة للحكومة الإسبانية لتستشهد بكونه استفتاء غير دستوري.

وأعلنت كاتالونيا - من جانبها - على لسان كارليس بيجومينت، أن الاستفتاء الذي جاء بنتيجة ٩٠٪ موافقة على الانفصال، منح كاتالونيا حق الاستقلال لكن المراقب لآلية الاستفتاء، عقب مدامات السلطات المركزية، يجد أنه تم بدون إشراف لجنة انتخابية، وأغلقت الكثير من مراكز الاقتراع، كما أشارت تقارير تابعت الاستفتاء، بأن الحكومة الكاتالونية قامت بعدة تغييرات في تنظيم التصويت في اللحظات الأخيرة، ومن ثم فإن مؤيدي الانفصال هم من قاموا بفرز الصناديق وإعلان النتيجة، فإن الأمر يعد بمثابة حدوث إجراءات غير نزيهة، وأن نتائجه غير حقيقية إلى حد ما، فضلاً عن كونه استفتاء عبر، فقط، عن نسبة أقل من نصف سكان الإقليم، ولم يعبر عن رأي الأغلبية.

ومن جانب آخر، سبق الاستفتاء عدة تحركات دولية من طرفي النزاع، تمثلت في طلب دعم رئيس الحكومة الإسبانية من الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، التي عكبت بدورها على أن المسألة نزاع داخلي، فيما حاول رئيس الإقليم استجداء دعم الحكومات الأوروبية، التي أبدت بدورها رفضاً للانفصال، وتأييداً للحكومة الإسبانية، واعتبرت أن الاستفتاء غير قانوني، كما ذكرت بعض الدول الأوروبية، أن استقلال كاتالونيا هو شأن إسباني داخلي، وكأن الاتحاد الأوروبي هو معني بالحكومات الأوروبية وليس بالمواطنين الأوروبيين.

وبالطبع رفض الأوروبيون فكرة قبول كاتالونيا جمهورية مستقلة داخل نطاق الاتحاد الأوروبي، وخارج دولة إسبانيا، الأمر الذي تبعته مطالبة وساطة دولية من جانب كاتالونيا تحت ذريعة العنف المفرط من قبل الحكومة الإسبانية المركزية، وحق كاتالونيا في تقرير المصير والخروج من عباءة إسبانيا، التي تختلف معها في العرق واللغة، ومن ثم يبقى مصير كاتالونيا معلقاً بين صمود الانفصاليين في الإقليم وصمت الأغلبية، وقدرة الحكومة الإسبانية على تصحيح أخطائها، في التعامل مع الأزمة، مع احتمالية ضعيفة لوساطة دولية للتدخل في إنهاء صراع قديم متجدد" لذا فإن السيناريو الأكثر تماشياً مع الواقع ومناطق القوى هو منح الإقليم المزيد من الاستقلال المالي والحكم الذاتي.

وتطرح أزمة كاتالونيا إشكالية معقدة في شكل الديمقراطية الغربية، وتفتح الباب لمعرفة مصير الحركات الانفصالية الأخرى المتعددة في الاختلاف، من حيث العرق واللغة والدين، والتي تجعل الاتحاد الأوروبي في صراع مع الهوية الأوروبية الجامعة، وصراع مع الأقليات العرقية التي تجمعها دول بعضها يعد مركزياً يصعب الخروج عليه، وأخرى ضعيفة، وبناء عليه ما هو الدور الذي يجب على الاتحاد الأوروبي الاضطلاع به في إدماج الأقليات وفق آليات الديمقراطية وحقوق المواطنين في تقرير مصيرهم؟، وتعد من أبرز الأمثلة الأخرى في الصراع على الهوية القومية والأقليات، بلجيكا المقسمة إلى ثلاث مناطق على شكل قوميتين رئيسيتين "حيث إن الفلامنديين يتمتعون باللغة الهولندية ممثلة في ٥٨٪ من السكان، والوالونيين الناطقين باللغة الفرنسية بنسبة ٣٢٪ من إجمالي السكان، وأخيراً قومية ثالثة ناطقة باللغة الألمانية، ومن بلجيكا الدولة الصغيرة، إلى بريطانيا العظمى واحتمال تفككها، دويلات إحداها تتمثل في احتمالية استقلال إسكتلندا، وعودة الصراع المسلح في أيرلندا الشمالية، ورغبتها في الاتحاد مع جمهورية أيرلندا، وغيرها من الحركات الانفصالية في إيطاليا وفرنسا، وحتى ألمانيا في بافاريا، واستقلال الجبل الأسود وصربيا وغيرها من الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفييتي.

ويتبنى عدد من المحللين الأوروبيين عقب استفتاء كاتالونيا وانتشار الحركات الانفصالية، نظرية المؤامرة، ملقين على كاهل روسيا مسؤولية زعزعة استقرار أوروبا مستدلين على ذلك بنشر معلومات مغلوبة بنتها وسائل الإعلام الروسية حول استفتاء كاتالونيا، ما اعتبره بعض من المحللين الأوروبيين مساعدة استراتيجية من روسيا للانفصاليين في كاتالونيا، إضافة إلى ما تم الكشف عنه حول استخدام روسيا للمعلومات، التي تم الاستيلاء عليها في نشر «الأخبار المزيفة» في الأحداث الانتخابية الغربية الأخيرة، بما في ذلك الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦، وقرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي، والانتخابات الألمانية الأخيرة.

***باحث في الشؤون الأوروبية**

***مركز دار الخليج للدراسات ٢٠١٧/١٠/٢٢ :**

قصة كتالونيا

*عبد الجليل زيد المرحون

يعتبر إقليم كتالونيا أحد أهم أقاليم إسبانيا، وأحدى مناطق أوروبا الأكثر شهرة. في الأول من تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٧، أجرى الإقليم استفتاء حول الانفصال، شارك فيه ٤٢٪ من المسجلين على قوائم الاقتراع. وكما حدث في كردستان العراق، في ٢٥ أيلول سبتمبر، كان العالم على موعد مع تطور انقسام الناس بشأنه، علماً بأن الحدثين متباينان، لناحية الحثثيات والتداعيات المحتملة. لقد بدت أوروبا موحدة، على المستوى الرسمي من الاستفتاء، على الرغم من تباينها حيال التطورات المرافقة له.

قضية كتالونيا تعيد إلى الأذهان مسألة النزعة القومية في عموم أوروبا، وفلسفة الدولة الوطنية فيها. لقد تشكلت الدولة في أوروبا، في مرحلة ما بعد وستفاليا (بعد حرب الثلاثين عاماً) على أسس منافية للنزوع المذهبي الذي كان في قلب الحرب، لكن هذه الدولة غالباً ما تجنبت في الوقت نفسه تعريف نفسها قومياً. لاحقاً، جاء المفهوم "الاجتماعي" للهوية، كفلسفة توليفية للدولة في أوروبا. ومفاد هذا المفهوم أن الأمة عبارة عن مجموعة بشرية تعيش في حيز جغرافي موحد - هو الدولة - وتقيم فيما بينها علاقات تفاعلية منتظمة. هذه الفكرة، العابرة للقوميات، ظلت مقبولة في ظروف الوئام، وتنامي الشعور بالقواسم المشتركة، التي جرى تعريفها لاحقاً بالانتماءات الأفقية، المتولدة بفعل العيش المشترك، خلافاً للانتماءات المعروفة أو المصنفة بالراسية. مصطلح الدولة الوطنية في أوروبا لا يمثل تعبيراً رديفاً "للدولة القومية" بالمفهوم الذي قال به بعض رواد الفكر القومي في القرنين التاسع عشر والعشرين، الذين عرفوا الأمة تعريفاً بيولوجياً.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت اتفاقية روما مستهدفة بناء مفهوم جديد للعلاقات الدولية، داخل أوروبا، ينهض على تشابك المصالح وتداخلها، على نحو يحول دون توسع النزاعات وخروجها عن نطاق السيطرة. ولاحقاً، أُلد هذا المفهوم المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي.

في الوقت ذاته، قاد تشكيل المجموعة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، للحد من حدة الضغوط المتولدة من نزعة الانتماءات الراسية، القومية على وجه الخصوص، لكونه قدم نفعا عاماً لكل الأوروبيين، على الرغم من أن "المواطنة الأوروبية" لم تتطور كمفهوم حتى اليوم، لأن الاتحاد ليس اتحاد الشعوب بل الدول.

الدولة الحديثة في أوروبا ترى في النزعة القومية تهديداً لمكتسباتها، وربما أصل الفلسفة التي نهضت عليها. في المقابل، أُلد عصر العولمة، ونواتجه الثقافية والاقتصادية، وسياقه القيمي الهائل، ما يعرف بالموجة المعاكسة، التي تجلت في عودة الحنين للانتماءات الراسية، بما في ذلك الانتماء القومي.

القضية هنا، على درجة بالغة من الحساسية، إذ كيف تقبل بحق المجموعة الاثنية دون تهديد لحق الدولة؟ وكيف تحافظ هذه المجموعة على خصوصيتها دون أن تفرط بما وهبه لها الفضاء الاجتماعي والجيوسياسي الأكبر؟ هذا النقاش قديم نوعاً ما، لكنه أضحى أكثر حضوراً بفعل العولمة، على الرغم من صحة القول، في الوقت نفسه، بأن هذه الأخيرة تمثل النقيض التاريخي للجيوبوليتيك بمدلوله القديم.

إن تعميق المضمون الاجتماعي للوحدة القارية، أو الوطنية، في أوروبا يُمثل أفضل السبل للتأكيد عليها. والدولة القوية هي الدولة الأكثر قدرة على تعزيز الشعور بالانتماء المشترك بين أبنائها.

وبالعودة مجدداً إلى موضوع كتالونيا، لا بد من التأكيد على ضرورة بحث المسألة في أجواء من التفاهم. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يمسك بزمام المبادرة، ولا ينأى بنفسه عن هذا الأمر. وهناك دور كبير ينتظر المجلس الوزاري الأوروبي والمفوضية الأوروبية، والانهماك في الوضع الراهن يعد أقل كلفة من تجنبه، على أي حال.

سعى المدعون في القضية إلى الحصول على تعويضات بقيمة ١٦ مليار «ين» للمتضررين لمساعدتهم على دفع تكاليف استعادة بيئتهم المعيشية.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

فوكوشيما.. بين المحكمة والحكومة

*موتوكو ريتش

قضت محكمة في فوكوشيما، في شأن كارثة التسرب الإشعاعي من محطة فوكوشيما النووية باليابان في عام ٢٠١١، التي أجبرت آلاف الأشخاص على إخلاء منازلهم، بتغريم الحكومة اليابانية، وشركة طوكيو للطاقة الكهربائية «تيبكو» المعنية بتشغيل محطة «فوكوشيما داييتشي» للطاقة الذرية، بدفع تعويضات بنحو ٤,٤ مليون دولار، لقاء الأضرار الناجمة عن الكارثة لنحو ٢٩٠٠ شخص.

ويعد هذا الحكم هو الأكبر بين ٣٠ قضية مماثلة رفعها نحو ١٢ ألفاً من سكان فوكوشيما السابقين والحاليين، على رغم أن غالبية المدعين لم يفروا من المنطقة في أعقاب الكارثة. وهذه هي القضية الثالثة التي تنتهم فيها المحكمة شركة «تيبكو» بالإهمال - وثاني قضية توجه فيها نفس التهمة أيضاً للحكومة اليابانية - حيث لم تمنع الشركة الانسحاب الناجم عن تداعيات زلزال قوي وأمواج تسونامي في شهر مارس ٢٠١١.

وفي القضية الأخيرة، بحسب ما ذكرت تقارير إخبارية يابانية، قضت المحكمة بأنه كان يجب على الحكومة أن تكون قادرة على توقع حدوث تسونامي كبير في المنطقة، وكان عليها أن تجبر شركة «تيبكو» على اتخاذ تدابير وقائية لحماية مصنعها من الأضرار الكارثية.

وقد سعى المدعون في القضية إلى الحصول على تعويضات بقيمة ١٦ مليار «ين» للمتضررين لمساعدتهم على دفع تكاليف استعادة بيئتهم المعيشية. كما طلبوا من المحكمة أيضاً إجبار شركة «تيبكو» على خفض معدل الإشعاع في المنطقة إلى نحو ٠,٠٤ ميكروسيغرت في الساعة. ووفقاً لـ ٣٠٠٠ مركز للمراقبة في جميع أنحاء مقاطعة فوكوشيما، فقد كانت أعلى جرعة إشعاعية هي ٩,٤٨ ميكروسيغرت في الساعة بالقرب من المصنع، وأقلها بلغت ٠,٠٣ ميكروسيغرت في الساعة في مدينة إيواكي، التي تقع على بعد ٣٣ ميلاً.

ومنحت المحكمة المدعين مبلغاً إجمالياً يقدر بنحو ٤٩٨ مليون «ين» ورفضت طلباً لإجبار الشركة على خفض متوسط الجرعة الإشعاعية. وقد أصدر المدعون ومحاموهم بياناً قالوا فيه إن الحكم «يحدد قانوناً إهمال كل من السياسة النووية للحكومة وشركة تيبكو». ومن جانبها، اعتذرت شركة «تيبكو» في بيان لها عن الحادث: «إننا مرة أخرى نعرب عن شديد أسفنا على الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما للطاقة، وتسبب في متاعب كبيرة وقلق لسكان فوكوشيما وآخرين في المجتمع»، بحسب ما جاء في بيان الشركة، التي أضافت «إننا سنستعرض حكم اليوم الذي أصدرته محكمة فوكوشيما ونجهز الرد».

وقد حدثت الانصهارات في محطة «فوكوشيما داييتشي»، التي تقع على الساحل الشرقي لليابان، عندما اجتاحت أمواج يبلغ ارتفاعها ٣٢ قدماً سواحل البحر الواقية، لتغمر المباني وتدمر مولدات الكهرباء التي تعمل بالديزل، وقد كانت مصممة للحفاظ على عمل الأنظمة المهمة أثناء انقطاع التيار الكهربائي. وقد ذكرت كل من شركة «تيبكو» والحكومة أن توقعات الزلزال التي أجرتها وحدة البحوث الخاصة بالحكومة كانت غامضة جداً، ولم تكن قادرة على اتخاذ التدابير المناسبة للحماية من الفيضانات التي حدثت.

وفي دفاعها، قالت الحكومة إنه قبل حدوث الانصهارات، لم تكن لديها السلطة لإجبار شركة «تيبكو» على اتخاذ إجراءات حماية مضادة للفيضانات، وإنه خول لها القيام بذلك فقط من خلال تشريع تم تمريره بعد الحادث. وقال «كازوهيرو أوكوما»، مدير شعبة الشؤون العامة لهيئة التنظيم النووي: «إننا نفهم أن المحكمة لم تعترف تماماً بدفاع الحكومة». وأضاف «سنقوم الآن بتنظيم محطات الطاقة بشكل صحيح من خلال تطبيق معيار تنظيمي جديد، تم إنشاؤه بناءً على الحادث النووي».

يذكر أنه في شهر مارس، عانت الشركة والحكومة من أول انتكاسة قانونية في التقاضي بشأن الحادث، حيث قالت محكمة «ميباشي» إن الكارثة كان «يمكن التنبؤ بها». وإنه «كان يمكن منع وقوع الحادث». وأمرت المحكمة الحكومة وشركة «تيبكو» بسداد مبلغ قيمته ٣٨ مليون ين مقابل الأضرار التي لحقت بـ ٦٢ من السكان تم إجلاؤهم من المدن المحيطة بمحطة فوكوشيما ونقلهم إلى محافظة «جونما». وتم منح كل ساكن مبلغاً مختلفاً، ولكنه كان في حدود ٥٤٠٠٠ دولار لكل شخص.

وقد تم رفع القضية من قبل ١٣٧ ساكناً سابقاً ومنحت المحكمة تعويضات لنصفهم تقريباً.

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٢/١٠/٢٠١٧ :

القفز من الخرائط ممنوع

*غسان شربل

العراق المستقر في دولة تتسع لكل مكوناتها حاجة عربية وإقليمية ودولية. شطب الضلع العراقي من المثلث التركي - العراقي - الإيراني أضعف مناعة الساحة العربية أمام الأدوار غير العربية. لذلك لا بدّ من العراق. لإعادة قدر من التوازن. ولضبط شهيات الأدوار التي تسببت في زعزعة الاستقرار.

عبّرت زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى الرياض عن توق العراق لاستئناف دوره الطبيعي. عبّرت في الوقت نفسه عن الاحتضان السعودي والعربي لهذا التوق. الدعم الأمريكي لهذا التوجه كان حاضراً وواضحاً. إطلاق «مجلس التنسيق السعودي - العراقي» يعد بتأسيس العلاقات على قاعدة المصالح المتبادلة والأرقام. الشراكة في الحرب على الإرهاب والتطرف تسهل فتح الأبواب واسعة للتشاور والتعاون.

لا بدّ من العراق. ربما أخطأت أربيل في تقدير الأهمية الاستراتيجية للعراق الموحد والمستقر حين ذهبت بعيداً في الاستفتاء وأشركت المناطق المتنازعة فيه. لهذا جاءت الرسالة قاسية: القفز من الخريطة ممنوع. لا يستسيغ العالم القفز من الخرائط. يعتبره مغامرة خطيرة. يخشى التلاعب بوحدة الدول وحدودها. لهذا ينصح بالبحث عن حلول داخلها مهما تأخرت ومهما كان الثمن. يفضل متاعب الزواج على الطلاق وأثمانه الباهظة. وعلى رغم ذلك تجرع العالم في العقود الأخيرة تجارب كان يتمنى تفاديها. قفزت أريتريا من الحزن الإثيوبي. وانكفأ جنوب السودان إلى استقلاله وتمزقاته. وتبدّد أفراد العائلة اليوغوسلافية وكأن الماريشال تيتو أرغمهم على العيش تحت سقف واحد. واختارت تشيكوسلوفاكيا أسلوب الطلاق المخملي. وكان مسعود بارزاني يأمل في طلاق من هذا النوع، متناسياً أنه لا يقيم في أوروبا، وأنه ليس من عادة أهل الشرق الأوسط التخاطب بالمخمل.

راودتني هذه الأفكار الشهر الماضي وأنا أجول في مدينة كركوك. المدينة التي تحولت عقدة في حياة العراق في العقود الماضية، والتي تسبب التنازع عليها بأكثر من حرب وأكثر من مأساة. اختصرت كركوك مأزق الكرد والعراق معاً. لا يستطيع الكرد نسيانها أو التنازل عنها. ولا تستطيع بغداد السماح لها بالفرار من الخريطة لتكون نواة دولة كردية مستقلة. وفي العقود الماضية اختلفت الدول المجاورة للعراق على كل شيء باستثناء منع الكرد من الفرار من الخرائط التي وزعوا عليها قبل مائة عام. لا قدرة للمنطقة على احتمال تمزيق الخرائط.

التمرد على التاريخ أسهل بكثير من التمرد على الجغرافيا. التاريخ روايات وحكايات وثرارات يمكن تلوينها والتحايل عليها وإعادة تفسيرها. الجغرافيا ملامح قاسية وثابتة مبرمة الأحكام. وتزداد صرامة الجغرافيا حين يقيم المتمرّد بين قوميات وإثنيات ولغات ودول هي في النهاية وريثة إمبراطوريات. دول تعامل خرائطها كثياب ضيقة فكيف توافق على خسارة المزيد من أرضها وثرواتها وهيبتها؟

القفز من الخريطة ممنوع خصوصاً في هذا الجزء من العالم حيث تتجاوز براميل البارود مع آبار كثيرة. هذا يفسر الدعم الدولي والإقليمي الذي حصلت عليه الحكومة العراقية في عملية استرجاع كركوك والمناطق المتنازع عليها. واضح أن ثمة رهاناً دولياً وإقليمياً على ضرورة ترميم الدولة العراقية. ترميم حضورها الكامل داخل الخريطة. هناك شعور بأن عودة العراق دولة طبيعية وفاعلة حاجة إقليمية ودولية لإعادة قدر من التوازن بين مكونات الشرق الأوسط، خصوصاً بعدما ذهبت إيران بعيداً في الانقلاب على الحدود الدولية وتغيير عواصم ومواقع دولها.

واجهت حكومة العبادي حتى الساعة امتحانين كبيرين هما استرجاع الموصل واسترجاع كركوك. والامتحانان مختلفان تماماً. في الأول لم يكن هناك من حل غير اقتلاع تنظيم داعش والقضاء على الإرهابيين المحليين ومن معهم من المقاتلين الجوالين. وكانت قوات البيشمركة شريكة فاعلة في هذه المعركة. استرجاع كركوك لا يشبه أبداً استرجاع الموصل. إنه نزاع قديم بين أبناء الخريطة نفسها، والنجاح فيه يجب ألا يتحول أبداً إلى هزيمة لمكون تدفعه إلى العودة للعيش مع المرات والكمون في انتظار فرصة للثأر. ربما لهذا السبب يضاعف الدعم العربي والدولي مسؤولية حكومة العبادي، فالنجاح العراقي الحقيقي سيكون في استعادة الكرد لا في استعادة كركوك وحدها.

واستعادة الكرد تبدأ بالعودة إلى نصوص الدستور وروحه. أي بالعودة إلى منطق الدولة والمؤسسات والشراكة الوطنية. وليس سراً أن ما يحدث في العراق الآن ما كان ليحدث لو أن الحكومات المتعاقبة التزمت بما جاء في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، والتي حددت آلية لمعالجة مشكلة المناطق المتنازع عليها. بعثت حكومة العبادي برسالة قاطعة إلى أربيل مفادها أن القفز من الخريطة ممنوع. لكن المطلوب فعلاً هو أن ينتصر مشروع الدولة في العراق لا أن يهزم الكرد فيه. ولعلها فرصة سانحة ليقظة عراقية شاملة تتيح تبادل القدر الضروري من التنازلات ليشعر الشيعي والسني والكردي بإمكان العيش مجدداً في دولة تتسع للجميع. دولة القانون والمؤسسات. دولة يصنع قرارها في بغداد لصالح كل مواطنيها. دولة سيدة تساهم في إعادة التوازن إلى هذا الجزء الحساس من العالم.

القفز من الخريطة ممنوع. تلقى كرد العراق رسالة قاسية. تلقتها أيضاً كل جماعة أو أقلية تحلم بملاذ آمن يشبهها وعلى قاعدة الاستقالة من الخريطة التي تنتمي إليها.

*صحيفة (الحياة) ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

عن طور الموات العربي

*أحمد جابر

دخلت المنطقة العربية منذ ما يقرب العقدين من الزمن في طور سياسي جديد. افتتح الطور هذا جاء بعد غزو القوات العراقية دولة الكويت، وما تلا ذلك من طرد لهذه القوات، وما تبع ذلك من تداعيات انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين، وفتحت العراق على مجهول سياسي وميداني كان من نتائجه الخراب العظيم، هذا الذي لم تقتصر ارتداداته على الجغرافيا العراقية، بل تقدمتها إلى عموم البلاد العربية، القريب منها والبعيد. أسس الحدث العراقي للانقلاب في المشهد العربي، وكان بداية تحولاته المديدة، ثم جاءت سنوات «الربيع العربي»، فاستكملت الانقلاب من زوايا مختلفة، لكنها لم تكن بعيدة من الجذر السياسي الذي قامت فوقه العمارة الانقلابية.

الإشارة إلى أساس الأحداث التي عصفت بالوضع العربي، تدل بالأصبع وبالعين وبالفهم، على مسؤولية النظام الاستبدادي العربي الذي أقفل «الأرض والفضاء» على الرعايا الذين قيل إنهم شعوب، وجعل السجن والنفي والموت مستودعا تخنق فيه كل همهمات السياسة الاعتراضية. ضمن منظومة الاستبداد هذه، احتل الفكر القومي الشمولي منزلة متقدمة، واحتفظ لذاته بأسبقية الحجر على البلدان التي تحكم بها، فمنعها من السير سيرا طبيعياً، وحرص على أن تظل متخلفة وهي تنطق بالضاد والفصحى، و «متخمة» بوهما وهي تلوك أحلام السراب. تكراراً، شكل الاستبداد المتحكم بمصائر شعوبه جسر عبور للتدخلات الخارجية في حالتي السلم والحرب. في السلم استند الاستبداد الداخلي إلى حماية نفسه بسلة تنازلات وتقديرات «للإمبريالية»، التي قال إنه يتصدى لخطتها، ولم يرشق «الاستعمار» بأكثر من بيانات تعبوية، بعد أن قدّم الولاء السياسي ضمن «نظام التبعية»، الذي قال إنه جاء لكسره.

الاعتماد المتبادل بين النظام الاستبدادي وخصومه، ظل الاستثمار الأهم لكلا الفريقين عندما كان السلام رابطة العلاقة ومضمونها، وطرد من جنته، جنة التوظيف والاستثمار، استقرار ونظام البلد المحمي بثنائية الاستبداد والتبعية، عندما رأى مركز الاستتباع خسارة، أو تراجعاً في قيمة الأرباح، في الشراكة القائمة بينه وبين بعض أنظمة القمع ذات الأيديولوجيا الشمولية.

طور الاعتماد المتبادل، الذي عرف تفككه الأهم بدءاً من العراق كما سلف، ما زال يُظهر قسماته في سورية وفي غيرها، وهو لما يضع بعد اللمسات الأخيرة على صورة ما سيكون عليه وضعه في العراق وفي سواه أيضاً. عدم الوصول إلى المعادلة النهائية للطور السياسي المشار إليه، وطول المدة التي استغرقها تبلور خلاصاته، أدخل تعديلاً على موازين القوى في الدواخل العربية المستهدفة بأحداث هذا الطور السياسي، وأدخل أيضاً لاعبين جديداً إلى الميدان، ما فرض إدارة التوازن بينهم أيضاً، وطرح مسألة دراسة المصالح المسموح بها لكل لاعب، وكيفية ممارسة الضبط والمنع والسماح، عندما تقتضي «السياسة العليا» اعتماد هذا التكتيك السياسي أو ذاك.

في ظل الإمساك بخيوط الإدارة السياسية من فوق، وفي سياق رعاية التوازنات والتحولات على الأرض، لم يعد أكثر من بلد عربي بلداً بالمعنى الذي كان له، وصار أكثر من نظام سياسي مشتملاً على عدد وفير من عناصر النظام. هكذا نقل الطور السياسي الجديد عدداً من البلدان العربية من حالة السكون بالقهر والقسر، إلى حالة «الجنون» والفلتان الذي دفعت إليه مكنونات كل بنية مجتمعية بعينها، بحيث بدا أن الإخوة لم يكونوا إخوة، وأن المواطنين كانوا ما قبل الوطن، وأن الشعوب كانت ما قبل الدولة وما فوقها، بالقول وبالفعل، وبالشعار والطقوس والأيديولوجيا. لقد صار، على ما هو واضح، اللانظام العربي سيد الدواخل، وبات المقرر الأول لوجهتها. هذه الحالة يستثمر فيها المتدخل الخارجي، ويعمل بمقتضى ملموساتها. سياسة العالم الخارجي في الطور الراهن عربياً، أقرب إلى قسمة انتدابية، بحيث يوزع البلد الواحد على عدة مراكز إقليمية، بينما يحتفظ الراعي الأول بميزان «قسمة الجبنة» بين المتدخلين المتنازعين، أي أنه يحتفظ بالجوهري من العائد السياسي لنفسه، ويترك للآخرين أن يلهثوا خلف ما يترك لهم من مردود سياسي هزيل.

المقدمات السياسية التي باتت في حوزة التحليل، تشير إلى أن الحقبة العربية الحالية هي حقبة انتداب جديد يتشارك فيها الدولي والإقليمي. والمقدمات ذاتها تقول إن المعطيات الداخلية العربية غير حبلية بردود قومية واستقلالية تشبه في جوانب منها ما كان للعرب ذات يوم، خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين. لعل الأصح القول إن الوضع العربي مائت عروبة واستقلالية، وهو حيّ وشديد الحيوية في ميدان السعي إلى تأكيد شرذمته واستتباعه وإضعافه... أي تأكيد ما يطيل إقامته في مواته.

*كاتب لبناني

*العربي الجديد ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

الفكر الجديد

*عبد الجليل زيد المروان

ما هو الفكر الجديد؟ وكيف يجري تعريفه من الناحية العلمية؟ وما هي أهميته؟ من أجل أن نعرف ما هو المقصود بالفكر الجديد، وما الذي يعنيه، سنقوم بدايةً بتعريف المعنى (أو المضمون) المقابل، المتجلي في مصطلح «الفكر القديم».

لقد درج الدارسون على تقسيم التاريخ، بما في ذلك التاريخ العلمي، على أساس زمني، يُمكن وصفه بالمقطعي. هذا التقسيم، بات من المسلمات على صعيد عالمي، إلا أن من السهل نقده، بل وحتى نسفه. إن كل ما قبل الحاضر هو تاريخ. بيد أن التزاوج بين مصطلح التاريخ ومصطلحي الحادثة أو المعاصرة هو تزاوج غير مشروع بالمعنى الفلسفي، كعدم جواز مقولة الوجود العدمي، إذ إما أن يكون هناك وجود أو عدم. هذا في السياق الفلسفي العام، أما فيما يرتبط بمصطلح «الفكر القديم» فالأمر بالغ الإشكالية. ما الذي يعنيه الفكر القديم حقاً؟

بالنسبة للحضارة البشرية، فإن «القديم» و«الجديد» مسألة قيمية، ذات صلة بالتطور وأسبابه وموجباته، أكثر من كونها تقسيماً سكونياً للزمن.

البعد القيمي (أو المعياري) هنا ذو صلة بمناظرة الفكر بالواقع، بمدى مرونته، وقدرته على الاستجابة للحقائق، وقوة الدفع الكامنة فيه، التي تجعل منه فكراً خلاقاً.

هذا هو الأصل في مقارنة علاقة الأفكار بالنهضة والتطور.

إذا كان هناك عالمان، عاش أحدهما قبل ألف عام، وعاش الآخر قبل مائة عام، وكانت للأول أفكار ورؤى لما زالت حية، خلاقة ودافعة باتجاه التطور، أما الآخر فتقهقرت أفكاره، وبدت بعيدة عن روح العصر وصيرورته، فأبي العالمين ذو صلة بالحاضر؟

بالطبع، الأول وليس الآخر. وهذه قضية بالغة الحساسية بالنسبة لكل الأمم والشعوب، في كل الظروف والأزمان. سوف نتجاوز التقسيم الزمني السكوني للأفكار، ونعرف «الفكر القديم» على النحو التالي: هو الفكر الذي لم يعد قادراً على التكيف مع العصر والاستجابة لضروراته.

وبالمنظور المادي، هو الفكر الذي انتفت الحقائق التي تشكل في ضوئها.

هذه المسألة، في سياقها العقلي، كما المادي، أكثر وضوحاً مما قد يتصورها البعض، فإذا كانت هناك فكرة ما، ذات صلة بالسياسة الدولية على سبيل المثال، وكانت قد ولدت قبل عام واحد فقط من الآن، وحدث متغير رئيسي، سياسي أو أممي، كبير وواسع النطاق، ذو صلة بالحقائق التي ولدت في ضوئها هذه الفكرة، فسوف تصبح بالضرورة فكرة قديمة، خاملة ولا قيمة لها.

وهل كل فكر صالح هو فكر جديد، بالمعنى القيمي – المعياري؟

لا، ليس كذلك.

جون لوك وفريدريك نيتشه، وصولاً إلى كارل دويتش، قدموا فكراً مضيئاً للبشرية، ما زال حياً وصالحاً، وعلى الباحثين والخبراء، في عالم اليوم، استقراء الواقع وتحليل ظواهره المختلفة، وطرح خلاصات ورؤى من وحي هذا الاستقراء والتحليل، وهذا هو الفكر الجديد.

الاستقراء والتحليل (أو البحث العلمي) هو السبيل الوحيد لصناعة الفكر. وبالقدر الذي تزدهر فيه هذه الصناعة بالقدر الذي يحدث التطور، وتترايد فرص الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما فرص السلم والأمن الدولي.

العلاقة هنا هي علاقة طردية بامتياز. وهل كان لروما أن تسقط بعد عظيم ازدهارها، لو أخذت بفكر جديد مواكب لمسارها؟ أقرأوا ما يقوله المؤرخ الكبير والفذ، ادوارد جيبون، في كتابه حول قصة نهوض وانحيار روما.

إذا أردنا صيانة الحاضر، وكسب رهان المستقبل، فلا مناص من الاعتناء بصناعة الفكر. وهذه قضية لا تخص أمة معينة، بل البشرية جمعاء. والفكر الجديد، أينما وجد، فإن خيره يعم، إنه كالشمس تماماً. ولعمري، هل هناك ما هو أكثر أهمية من الشمس؟

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

العودة للإمبراطورية

***د. السيد ولد أباه**

من الواضح أن الأزمة الكتالونية في طور التصاعد بعد إعلان حكومة مدريد تعليق الحكم الذاتي في هذه المنطقة التي اختارت الانفصال عن الدولة الإسبانية، بينما وقف عموم الدول الأوروبية ضد المشروع الانفصالي الكتالوني الذي من شأنه في حال النجاح أن ينتقل إلى مناطق عديدة في القارة تتشابه أوضاعها مع الإقليم الإسباني المتمرد.

وعلى رغم هذه التطورات، فقد أصبح من الجلي أن الدولة الوطنية في أوروبا وغيرها تعاني من مصاعب حقيقية في إدارة تنوعها الإقليمي والقومي من منظور فكرة السيادة التي تتأسس عليها بما تقوم عليه هذه الفكرة من استقطاب عضوي بين اعتبارات سيادة الشعب واعتبارات الدولة. فالقوميّات الساعية للانفصال استندت إلى حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والتعبير عن هويتها في كيان سياسي، يجسدها انطلاقاً من مبدأ الدولة القومية الذي هو مقوم الهندسة السياسية الحديثة، في حين تشبّثت الحكومات المركزية باعتبارات السيادة القانونية للدولة التي تحميها من التفكك، وتضمن لها الاعتراف الخارجي. والمشكل الكبير المطروح هنا هو أن الدول الغربية الكبرى سبق لها أن تبنت المشاريع الانفصالية للمجموعات القومية في الاتحاد السوفييتي السابق وفي أوروبا الشرقية والبلقان وفي مناطق من أفريقيا (أرتيريا وجنوب السودان)، وشجعت عملياً قيام كيان كردي منفصل عن الدولة العراقية، فماذا بيدها اليوم في مواجهة تمدد المسار الانفصالي في أوروبا؟

ليس من همنا الرجوع إلى سياق نشأة الدولة القومية في مقابل النموذج الإمبراطوري الكلاسيكي الذي اعتبر قمعياً واستبدادياً، وإنما حسبنا الإشارة إلى أن هذه الدولة ارتبطت في نشأتها بالملكيات الشمولية الإطلاقية التي أسست الأمم الأوروبية الحديثة وبلورت فكرة السيادة في دلالتها الحديثة، أي التطابق بين إطار الحكم السياسي للمجموعة والمجال الإقليمي الذي تعيش فيه هذه المجموعة من خلال مدونة قانونية تضبط نمط الحكم وآلياته.

إن هذا التحول ارتبط كما هو معروف بحركية استقلال الدول الأوروبية الجديدة عن المنظومة الإمبراطورية المتداعية وعن السلطة الروحية للكنيسة، كما ارتبط بفكرة «وحدة الجسم السياسي» التي بلورها فلاسفة العصور الحديثة (من جان بودين ومكيافيلي إلى هوبز وروسو) وتعني تماهي الحاكم والمحكوم، أي قدرة الدولة على تجسيد الجسم الاجتماعي والتعبير عنه. ولقد بين الفيلسوف المعروف «ميشال فوكو» أن ميلاد العقل السياسي الحديث تم من خلال الانتقال من مقولة السيادة الخارجية المطلقة (أي التمايز الكلي بين الحاكم والمحكوم حتى في الأصل) إلى مقولة تدبير السكان وإدارة نمط عيشهم، بما يعني الانتقال من مركزية الإقليم في الحكم السياسي إلى مركزية القاعدة البشرية وتحول السياسة إلى نمط من السلطة الحيوية التي لها محالها الإقليمي المحدد قانونياً ولا يجوز الخروج عن حدوده.

بيد أن المشكلة الكبرى التي واجهت هذا التحول الذي تحدث عنه فوكو هو أن الدولة الوطنية السيادية التي تبنت فكرة سيادة الأمة منذ «روسو»، وإن طورت آليات فعالة ومستقرة للتعايش الداخلي، فإنها حدثه بحدود المنظور القومي أي الهوية المشتركة للأمة، سواء نظرت للأمة بالدلالة العرقية الثقافية (النموذج الألماني) أو بالدلالة الجمهورية المركزية (النموذج الفرنسي).

ذلك ما انتبهت إليه «حنة أرندت» في نقدها للدولة القومية الأوروبية التي اتهمتها بأنها وإن اعتمدت المسلك الديمقراطي إلا أنها حصرت في دلالة الشبيه المماثل فأقصت منه المخالف والغريب الخارج عن حدود المواطنة، متوقعة أن يفشل هذا النموذج في إدارة المجتمعات المتنوعة قومياً وثقافياً كما هو جل المجتمعات الأوروبية.

ذلك ما نشهده اليوم بوضوح نتيجة للتحول المتدرج الذي عرفته المنظومة الأوروبية في مشروعها الاندماجي الذي عطل عملياً العديد من اعتبارات السيادة الوطنية فولد نقمة ملموسة عبرت عنها الانتخابات الأخيرة التي سعدت فيها التيارات المناوئة للمشروع الاتحادي الأوروبي، كما عبر عنها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وليست الحركة الانفصالية في كتالونيا وغيرها سوى مظهر لهذا التحول الذي من الطبيعي أن يتركز في البلدان ذات النظام الفيدرالي أو شبه الفيدرالي.

ماذا لو كان الحل هو العودة إلى نمط جديد من آليات الحكم الإمبراطوري الكلاسيكي التي طورت مفهوماً مغايراً للسيادة يفصل بين دائرة الولاء للسلطة المركزية الذي يكون أحياناً مجرد ولاء رمزي ودائرة الحكم السياسي الذي يضمن حقوقاً سيادية خصوصية ضمن المجالات الإقليمية المتميزة دون أن يفرض التماهي بين الدولة وهويتها القومية؟

في السنوات الأخيرة، ظهرت أعمال تاريخية جديدة تعيد النظر في فكرة القطيعة التاريخية بين الدولة الإمبراطورية «المتجاوزة» والدولة القومية الحديثة، وجهة النظر إلى إمكانيات الاستفادة من تركة النموذج الإمبراطوري في معالجة اختلالات الدولة القومية السيادية المنهكة في الوقت الذي يشهد فيه العالم تشكل صيغة جديدة من «الإمبراطورية» لا بد من تصور أشكالها التديرية والحكمية الناجعة.

***صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٣/١٠/٢٠١٧ :**

الصحراء الكبرى... آمال فوق الرمال

*عبدالرحمن شلقم

في عام ١٩٧٤ وأنا شاب حديث التخرج في قسم الصحافة بآداب القاهرة، قمت بجولة طويلة في بلدان غرب أفريقيا ووسطها. النيجر، مالي، السنغال، ساحل العاج، ليبيريا، غانا، غينيا، برفقة اثنين من الصحفيين، أحدهما ليبي والآخر تونسي. كانت تجربة فريدة، قابلنا خلالها عدداً من الزعماء السياسيين والمفكرين ومشايخ الطرق الصوفية. ذاك جيل ما بعد الاستقلال.

شدني الرئيس السنغالي الراحل ليوبولد سيدار سنغور بهدوئه وسعة معرفته بالأدب والفلسفة والتاريخ والدين الإسلامي وهو المسيحي العتيد. أما الأستاذ المؤرخ والفيلسوف السنغالي أنتا ديوب فهو مكتبة شاملة جامعة، له رؤية عميقة في التاريخ والمستقبل الأفريقي. الشخصية الأخرى التي تأسرك بحكمته وعلمها هو ببو هاما رئيس البرلمان في النيجر. أما الرئيس الغيني الراحل أحمد سيكوتوري فهو الزعيم الثوري الحالم، رافقناه في سيارته التي قادها بنفسه، ودعانا إلى الغداء بمنزله. رسم الخرائط السياسية للعالم، لونها بمسحة حلمه وأيديولوجيته. تلك مرحلة قرأها رموزها بعيون التاريخ وأحلام القلوب وأمل القادم. المشترك بينهم هو وحدة المصير الأفريقي. الماضي ربط أفريقيا في سلسلة واحدة - الاستعمار والعبودية والتبعية - الخلاص كما يرونه هو الوحدة في صناعة القادم. بعد تلك المرحلة عصفت بالقارة الأفريقية ريح الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. تكسرت حروف التاريخ، وغابت سطور الحلم والأمل. خطّت أصابع العنف والدم واقعا جديدا تجاوز الموروث بكل ما فيه، وطفح على وجه الواقع ألم هز التاريخ وزلزل الحلم.

أفريقيا، قارة في سكون المكان وتموج الزمان. هي قارات في قارة، أمم تحوم حول ذاتها. قارة الأنهار والأدغال والصحراء. لوحة طبيعية مركبة ألوانها من الأرض والتاريخ والبشر.

دول الساحل والصحراء الكبرى الأفريقية، بلدان عاشت سنوات تحت الاستعمار الفرنسي، حارب كثير من أبنائها مع القوات الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، وهي تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو. لا غابات بها ولا مياه إلا نهر النيجر وشاري. الصحراء في هذه البلدان ليست رمالا تمتد من الأفق إلى ما يقابله، لكنها وجود حي يقاسم البشر كياناتهم وتكوينهم. تاريخ هذه البلدان كانت الرمال جزءا منه في حبره وأوراقه. الجغرافيا والطبيعة تصنع الناس والتاريخ. هذه البلدان لها كيانات وتكوينات تميزها اجتماعيا واقتصاديا وتاريخيا وجغرافيا عن غيرها من الدول الأفريقية. هي دول مغلقة لا شواطئ لها أو كما يقال (حبيسة).

بعد بداية استقلال هذه الدول أصبح لها عملة هي فرانك السيفا، واعتبرت منطقة اقتصادية واحدة. هذه الدول الأفريقية الحبيسة التي تمتد من وسط القارة إلى غربها، تمثل حلقة خاصة في الكيان الجغرافي والتاريخي والاجتماعي الأفريقي، تختلف عن أطراف القارة الأخرى، شرقها وجنوبها وشمالها. هي مكون مهم في منظومة فرانكفونية ليس بجانبها اللغوي والثقافي فقط، ولكن هناك رابطة خاصة تشد هذه البلدان إلى فرنسا، ويصدق عليها - إلى حد كبير - ما سماه الرئيس السنغالي الراحل ليوبولد سيدار سينغور «الحبل السري» الذي

يربط بلدانا أفريقية مع فرنسا. المستعمر السابق (فرنسا) التي رحلت سياسيا من فوق الأرض، بقيت هناك في أكثر من صيغة، لها قواعد عسكرية في عدد من هذه البلدان، لها أيضا استثمارات اقتصادية ولها تعاون إقليمي معها. في أواخر القرن الماضي تأسس تجمع دول الساحل والصحراء بهندسة ليبية، ضم هذا التجمع دولا عدة ووضعت برامج سياسية واقتصادية وثقافية. هناك من كرر رؤية اقتصادية تعود إلى تاريخ طرق القوافل القديمة التي ربطت بلدان شمال أفريقيا بجنوب الصحراء، برزت فكرة بناء سكة حديدية تمتد من الجزائر إلى نيجيريا، وطريق برية من شمال ليبيا إلى وسط القارة عبر الصحراء. لم تنحسر الأفكار والخطط التي تندفع في كل وقت ومن كل اتجاه نحو هذه المنطقة البكر حيث تتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، ومواد أولية متنوعة بغض النظر عن حجمها وكذلك المنتجات الزراعية خاصة القطن. الانقلابات العسكرية التي حلت كضربات القدر على هذه الدول، والحروب الأهلية، وحكات التمرد العرقي والقبلي ربكت إيقاع الأحلام، وأجهضت الخطط الاستثمارية. لم تخف كثير من الدول والشركات الأجنبية تطلعها إلى إقامة المشروعات في مختلف الدول الأفريقية وعلى رأسها الصين التي ضخّت المليارات في مشروعات صناعية وزراعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وكان لدول الساحل والصحراء نصيبها المحدود من هذه المشروعات بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمن الذي يتطلبه النشاط الاستثماري.

كان الأمل كبيرا أن يُصار إلى مشروع مارشال اقتصادي في هذه الدول، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة من ضخ المليارات للنهوض باقتصادات الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن انتشار تنظيمات العنف الإرهابي بهذه الدول خاصة تنظيم بوكو حرام والجماعة المقاتلة وتوسع تنظيم داعش وما شهدته بوركينا فاسو ومالي من تفجيرات عشوائية، وكذلك المواجهات المستمرة في شمال مالي، كل ذلك يحرق فرص توجه رأس المال الآسيوي والأوروبي نحو هذه البلدان. المعادلة التي تتسق وتتغير هي العلاقة بين الفقر والعنف، التنمية والسلام. كلما زاد الفقر زادت خصوبة الحاضنة الاجتماعية للعنف، وكلما زاد العنف تراجعت فرص الاستثمار التي تخلق فرص العمل، وتقضي على تدفق الشباب نحو الجماعات الإرهابية.

بعد سنوات من الانقلابات العسكرية التي شهدتها هذه الدول، حدث قدر من الاستقرار السياسي وبداية مرحلة من التداول السلمي النسبي للسلطة، وتراجع تدخل الجيوش في العمل السياسي، لكن تقارير المنظمات الدولية ما زالت تقلل من الشفافية والحوكمة فيها، إلا أن الآمال في تحقيق بدايات للتطوير الاقتصادي ما زالت لها أنفاس ترتفع وتنخفض. فرنسا تُصر على توسيع مواجهتها للمجموعات المتطرفة في المنطقة وكذلك الولايات المتحدة، والجزائر تقود العمل السياسي من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات العرقية والجهوية، دون التخلي عن العمل الأمني المشترك مع هذه البلدان للخروج من متاهة العنف، لكن النشاط الموازي القادر على تحقيق الاستقرار والأمن هو التنمية مثلما حدث في جمهورية رواندا، التي نجحت في أن تكون على رأس الدول الأفريقية في الحوكمة والتنمية، بعد العنف الدموي العرقي، في حين ما زالت جمهورية بورندي تتقلب في أتون الفوضى الدامية. الساحل والصحراء قد يكونا شريط الغد الذي يقدم حالة أفريقية تفتح صفحة تجربة جديدة من الأمن والتنمية والاستقرار في القارة.

***وزير خارجية ليبيا ومندوبها الأسبق لدى الأمم المتحدة**

***صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٢/١٠/٢٠١٧ :**

دنييس روس: أمريكا تدفع ثمن تراجع نفوذها في الشرق الأوسط

لعبت بالورقة الكردية من أجل تحقيق مكاسب على الأرض ضد «داعش» في سوريا والعراق

*منال لطفي

تطورات ثلاثة لملفات هامة في الشرق الأوسط رسخت ما هو ظاهر: أمريكا تعاني من أجل بلورة سياسة خارجية متسقة ومتكاملة حيال المنطقة وأزماتها. فمن العراق إلى سوريا، مروراً بإيران ظهرت محدودية الخيارات الأمريكية وصعوبتها. فتطورات المنطقة منذ الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، خلقت وقائع جديدة ولاعبين جدد. واليوم كما يقول السياسي الأمريكي المخضرم ومبعوث السلام السابق للمنطقة دنييس روس في حوار مع «الأهرام»: «تواجه أمريكا تحدي تراجع نفوذها في الشرق الأوسط»، بسبب سياسة حذرة تقوم على «تفادي المنزقات».

فهناك تباينات وضعف هيكلي وعدم انسجام في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فمن ناحية تحارب أمريكا «داعش»، بتنسيق مع إيران وحلفائها على جبهات العراق وسوريا. لكن من ناحية أخرى، ليس لدى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إستراتيجية للمنطقة لما بعد داعش. كما أنه ليس لديها إستراتيجية واضحة لإيران. أما سياساتها في العراق فظهرت تناقضاتها على نحو جلي خلال الأيام الماضية مع الاستنفار بين الجيش العراقي وقوات البشمركة الكردية. وعلى الساحة السورية، ليس لدى واشنطن خطة لما بعد داعش. أما أفكارها حول سلام الشرق الأوسط فما زالت غير واضحة.

هذا التذبذب ترك حلفاء واشنطن التقليديين، من العراق إلى سوريا مروراً بالخليج، أكثر ضعفاً، ووسط حسابات معقدة. ويقر دنييس روس، الذي عمل في خمس إدارات أمريكية كان آخرها مستشاراً خاصاً للرئيس السابق باراك أوباما: «نعم ليس لدينا سياسة خارجية واضحة للشرق الأوسط. وجزء من هذا يعود إلى الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة. هناك تعب أمريكي رسمي وشعبي من المنطقة. وأوباما عكس هذا التعب. كان تركيزه على تكلفة التدخل في قضايا المنطقة. ففي سوريا كان يتخوف من إعادة إنتاج ما حدث في العراق. كان حذراً من منحدرات الشرق الأوسط الزلقة. لقد شعر أن أزمات المنطقة مثل وباء، والتدخل الأمريكي فيها لا يزيدها إلا سوءاً. وبالتالي اعتمد سياسة خارجية تتميز بتجنب وتفادي المنزقات».

انفجار الورقة الكردية

خلال السنوات الماضية، لعبت أمريكا بالورقة الكردية من أجل تحقيق مكاسب على الأرض ضد «داعش» في سوريا والعراق. وفي هذا الإطار أعطت واشنطن الكثير من الوعود وغذت طموحات بعضها غير واقعي ويهدد وحدة أراضي دول المنطقة.

وجاءت لحظة الاختبار في سياق التصعيد العراقي - الكردي على خلفية استفتاء استقلال كردستان. فقد فشلت أمريكا في إقناع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني بوقف الاستفتاء. ولم تستطع أن تنهي الاستنفار العسكري بين قوات الجيش العراقي، الذي سلحته ودربته واشنطن، وقوات البشمركة، التي حاربت بدعم أمريكي «داعش» في العراق. وخلال الأزمة ظهر ترامب عاجزاً بإعلانه أن بلاده «لا تنحاز لأي طرف».

ويقول دنييس روس إن تحدي الكرد للضغوط الأمريكية الكبيرة عليهم لوقف الاستفتاء، ومخاطر إندلاع مواجهة بين الجيش العراقي وقوات البشمركة «يكشف تناقضات السياسة الأمريكية».

وفيما كان بارزاني يدفع ثمن الاعتماد المبالغ فيه على أمريكا، كان كرد سوريا يحتفلون بعد طرد «داعش» من الرقة. لكن هذه الاحتفالات قد تكون أيضاً قصيرة الأمد. فأمریکا الحليف الرئيسي للكرد في سوريا. ليست لديها إستراتيجية في سوريا بخلاف هزيمة «داعش». ويعتقد الكثيرون أنه ربما فات الأوان لأي انخراط أمريكي مُجد في المشهد السوري.

ويوضح دنييس روس «روسيا هي الفاعل الأهم في سوريا... وزيارات المسؤولين الدوليين والإقليميين المعنيين والمنخرطين في الأزمة السورية تمر بموسكو أكثر مما تمر بواشنطن».

فترامب تحدث قليلاً جداً عن سوريا منذ وصل للسلطة، ولم يذكر أبداً أي إستراتيجية للتعامل مع الأزمة، وترك التفكير الإستراتيجي لروسيا وإيران، حيث باتت القوتين الأكثر تأثيراً في الملف السوري. وبدلاً من أن يكون قتال «داعش» منصة إنطلاق يمكن استغلالها لتقارب محتمل، بين الأطراف المتضادة، حدث العكس.

ويوضح روس: «نعم هناك عدو مشترك (مع إيران) وهو داعش. لكن هدف طهران الرئيسي هو إنهاء النفوذ الأمريكي في المنطقة».

فإيران تعد نفسها لملء الفراغ في سوريا بعد هزيمة داعش. وليس من المعروف بعد ما هي إستراتيجية ترامب لمواجهة هذا التحدي. لكن يبدو أن الإدارة الأمريكية لم تطور إستراتيجية لما بعد داعش، أو إستراتيجية لمواجهة ملء إيران الفراغ الذي سيتركه داعش بعد هزيمته. لكن في المقابل، إيران والجماعات الشيعية المتحالفة معها تخلق حقائق جديدة على الأرض».

تحركات حذرة نحو السلام

ومن موقعه الضعيف في ملفات إقليمية عدة، لا يضع ترامب سياسات «بل يحاول خلخلة السياسات الموجودة التي يرفضها». وموقف إدارته من الاتفاق النووي دليل على هذا، فعوضاً عن سياسة واضحة المعالم حيال إيران، سعى لخلخلة الاتفاق النووي عبر رفض التصديق عليه، ما حمل ضمناً رسالة مفادها «واشنطن لا تفي باتفاقياتها الدولية».

فمنذ تولي ترامب السلطة، انسحبت أمريكا من منظمة اليونسكو ومن اتفاقية المناخ ومن اتفاقية التجارة الحرة عبر الباسيفيك وتهدد بالانسحاب من النافتا. وعدم التصديق على الاتفاق النووي جعل واشنطن معزولة دولياً في هذا الملف أيضاً. ويقول دنيس روس «أعتقد أنه يجب إبقاء الاتفاق النووي، ومعالجة نواحي القصور فيه. الأوروبيون يقولون إنهم لن يعيدوا التفاوض حول الاتفاق النووي. وبالتالي يصبح السؤال هل يمكن تطبيق ما اقترحه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وهو التفاوض على ترتيبات مكملة تعالج قضايا أخرى محل قلق دون تعريض الاتفاق النووي للخطر؟».

لكن هذا يحتاج إلى حوار مع طهران. وتصرفات ترامب لا تشجع الإيرانيين على الحوار معه. وكما يلاحظ روس ليس هناك قنوات مفتوحة أصلاً للحوار. ويوضح: «لقد قطعت إدارة ترامب قنوات الاتصال مع إيران. وأتمنى لو لم تفعل هذا. كان يجب أن تكون لدينا وسائل تواصل مع الإيرانيين. هذا إرث من إدارة أوباما كان يجب الحفاظ عليه».

ومع وضع مصير الاتفاق النووي في يده، سيكون أمام الكونجرس خيارات محدودة، يوضحها روس بقوله: «من غير المحتمل أن يلغي الكونجرس الاتفاق. سيحاول إضافة ترتيبات مكملة تتضمن تشدداً ضد إيران لإرضاء ترامب بما يكفي لعدم قتل الاتفاق».

خلال حملته الانتخابية، طالما تباهى «رجل الأعمال ترامب» بقدرته على عقد الاتفاقيات. لكن «الرئيس ترامب» لم يعقد منذ وصل للسلطة أي اتفاقيات، بل خرج من اتفاقيات. وفي منطقة مثل الشرق الأوسط، فإن هذا قد يكون مكلفاً جداً. وحتى صفقة سلام الشرق الأوسط، التي يحلم بتحقيقها، لم تتحرك واشنطن جدياً فيها. فباستثناء المصالحة الفلسطينية التي تمت بوساطة مصرية ليس هناك أي اختراق.

وفي نظر روس فإن المصالحة تدعو للتفاوض الحذر. ويوضح: «لقد شاهدت ١٠ اتفاقيات مصالحة فلسطينية، كلها فشلت في النهاية. السؤال هو هل هناك سياقات مختلفة الآن. الإجابة هي نعم. هناك تطوران جديان. أولاً الدور المصري كان مكثفاً ومتواصلاً. ثانياً تشعير قيادة حماس أن عليها الاستجابة للمشاكل الاقتصادية التي تواجه الفلسطينيين لأنها تؤثر على صورتها. اعتقد أن هذين عاملان جديان. لكن هناك أشياء لم تتغير. فالسلطة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تعود لحكم غزة، لكن تبقى الأسلحة بيد فصائل عز الدين القسام (الجناح العسكري لحماس). مشكلة هذا أن حماس عندما تقرر أنها لا تريد مواصلة ترتيبات المصالحة مع السلطة الفلسطينية، ستفعل ما فعلته ٢٠٠٧، ستقلب على السلطة طالما لديها الأسلحة». لم تنخرط أمريكا في ملف السلام بشكل كامل بعد. لكن عندما تنخرط سيكون السؤال هل تريد واشنطن التوسط لتحقيق سلام دائم وعادل، أم لضمان أمن إسرائيل بالأساس ودفع الفلسطينيين والعرب نحو المزيد من التنازلات؟ فالتباينات وضعف الإستراتيجية ماثلة في هذا الملف مثلما هي ماثلة في الملفات الأخرى.

[*مركز الأهرام للدراسات ٢٣/١٠/٢٠١٧ :](#)

معالم جديدة للصراع في الشرق الأوسط

*د. محمد السعيد إدريس

يوماً بعد يوم تتكشف معالم الصراع القادم في المنطقة حيث بدأ الشرق الأوسط يطوي صفحة مرحلة صراع أخذ في الانحسار، ولو مرحلياً، هو الصراع العربي- الإسرائيلي كما أرادت وكما خططت إسرائيل. فقد توارت أولوية القضية الفلسطينية عند معظم، إن لم يكن كل الدول العربية. كما أن الصراع الآخر الطارئ على المنطقة وهو الصراع ضد أو مع الإرهاب فهو الآخر في طريق الانحسار، يحدث ذلك في العراق وفي سوريا، وربما يحدث في ليبيا ومصر، وما نشهده الآن من عمليات إرهابية دامية ومريعة في مصر ومناطق أخرى، حتى في أوروبا، هي النزاع الأخير للإرهاب الذي يضرب بأجنحته في كل مكان، تماماً مثل الطائر الذبيح، لكنه في النهاية سيسلم الروح عاجلاً، أم آجلاً. أما الصراع الذي سيفرض نفسه وبقوة فهو الصراع الإسرائيلي- الأمريكي مع إيران، وسوف يأخذ هذا الصراع معالمه من خلال الموقف أو المواقف التي سوف تتخذها الدول العربية منه. قد يأخذ معالم الاستقطاب السُّني- الشيعي، كما تأمل وتخطط إسرائيل، إذا شاركت دول عربية في الصراع ضد إيران إلى جانب إسرائيل على قاعدة الصراع الطائفي، وقد لا يأخذ هذا الطابع خصوصاً إذا كانت تركيا قد خططت أن تكون في صف إيران لأسباب ودوافع متعددة أبرزها بالطبع الصراع المشترك الإيراني- التركي ضد ما يعتبرانه «الخطر الكردي» على الأمن القومي للبلدين، لكن في النهاية سيكون الصراع الإسرائيلي- الأمريكي مع إيران هو الصراع البارز، الذي سيأتي على قاعدة تسويات الأزمة السورية بالأساس.

المدخل المباشر لهذا الصراع الإقليمي الجديد سيكون حول القدرات النووية الإيرانية انطلاقاً من رفض تل أبيب وواشنطن الاتفاق النووي الذي وقعته «مجموعة دول ٥+١» مع إيران عام ٢٠١٥ باعتباره اتفاقاً لا ينسجم ولا يحقق المصالح الوطنية للبلدين، وسيكون أيضاً حول القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية، وحول السياسة الإقليمية لإيران، لكن ما هو أهم سيكون، وبوضوح شديد حول النظام السياسي الإيراني نفسه، وهدف إسقاط هذا النظام كما يوضح سياسيون ومفكرون أمريكيون بارزون أمثال نيت جينجريتش الخبير الاستراتيجي الشهير الذي أكد ذلك منذ أيام، وكما يؤكد قادة إسرائيل بأن هذا النظام يعتبر تهديداً وجودياً لدولة إسرائيل.

أول معالم هذا الصراع هو محورية إيران: الدولة والنظام والقدرات والسياسات، هي العدو الأول الأساسي الآن في هذا الصراع القادم، لإبعاد أي ذكر للقضية الفلسطينية من ناحية، ولإشغال إيران بعيداً عن هذه القضية من ناحية أخرى. في السابق كان الصراع مع إيران حول دورها في دعم قوى المقاومة ضد إسرائيل أو ما تسميه كل من تل أبيب وواشنطن بالجماعات والمنظمات الإرهابية، وحول الموقف الإيراني من إسرائيل حيث ترفض إيران الاعتراف بوجود إسرائيل وتهدد صراحة هذا الوجود، الآن سوف يصبح الصراع حول إيران نفسها، وستكون إيران مضطرة للتخندق حول نفسها والدفاع عن وجودها وأمنها المباشر بعيداً عن الانشغال بقضايا أخرى حتى ولو كانت فلسطين. ثاني هذه المعالم هو التطابق في الرؤى بين واشنطن وتل أبيب. فالسياسات الأمريكية نحو إيران ستكون أصداً للسياسات الإسرائيلية. فإذا كان موقع «واللا» الاستخباراتي الإسرائيلي قد أقر مؤخراً بأن «الولايات المتحدة تتبنى حرقاً للموقف الإسرائيلي» من المصالحة الفلسطينية الأخيرة بين السلطة الفلسطينية وحركة «حماس» تعليقاً

على ما ورد على لسان «جيسون جرينبلات» مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط حول شروط واشنطن إزاء تلك المصالحة والتي أكد فيها أنه «يجب على حكومة الوحدة الفلسطينية أن تتعهد بنبذ العنف وأن تعترف بإسرائيل»، فإن الموقف الأمريكي من إيران ومن الاتفاق النووي الإيراني هو ذاته الموقف الإسرائيلي بعد أن تحول هذا الموقف الأمريكي تحولاً جذرياً في عهد الرئيس ترامب عنه في عهد الرئيس باراك أوباما. ثالث هذه المعالم أن الصراع ضد إيران لن يقتصر على الاتفاق النووي الإيراني أو حتى القدرات النووية الإيرانية بل سيكون صراعاً شاملاً وسيكون مخططاً ومنسجماً أمريكياً وإسرائيلياً. فإذا كان الرئيس الأمريكي قد أعلن يوم الخميس (٢٠١٧/٧/١٣) أن الاتفاق النووي مع إيران «ليس في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة»، ورفض التصديق على الاتفاق، وأحال أمره إلى الكونغرس لاتخاذ قرار حول ما يعتبره «ثغرات» في الاتفاق، وأكد أنه سيقوم بإلغائه إذا لم يتوصل الكونغرس إلى هذا التشريع، فإنه طرح استراتيجية مواجهة شاملة ضد إيران تضم أربعة عناصر. أول هذه العناصر هو العمل مع الحلفاء في الشرق الأوسط وأوروبا لمواجهة نشاط إيران المزعزع للاستقرار ودعم الإرهابيين في المنطقة. والثاني فرض عقوبات إضافية لعرقلة النظام على تمويل الإرهاب، والثالث فرض عقوبات على إيران لتجاربها الصاروخية الباليستية والأسلحة التي تهدد جيرانها وتهدد التجارة العالمية والملاحة الدولية. والرابع هو منع إيران من اتخاذ مسار للحصول على سلاح نووي. لم يكتفِ ترامب بذلك، لكنه فرض عقوبات على «الحرس الثوري الإيراني»، وأكد أن «إيران تتعامل مع كوريا الشمالية، وأنه كلما طال أمد انتظار مواجهة التهديدات، كما حدث مع كوريا الشمالية، أصبحت التهديدات أكثر خطراً».

هذه الاستراتيجية الأمريكية للمواجهة الشاملة مع إيران تتطابق مع الرؤية الإسرائيلية التي تؤكد الترابط بين المشروعين النووي والصاروخي في كوريا الشمالية وإيران، وأن أي تقاعس عن مواجهة المشروعين النووي والصاروخي لإيران سيجعل منها كوريا شمالية أخرى وسيفرضها قريباً «دولة حافة نووية»، أي دولة تملك كل القدرة على إنتاج السلاح النووي. كما تتطابق مع الاستراتيجية التي أخذها «معهد بحوث الأمن القومي» في إيران وعرض معالمها كل من عاموس يادلين وأفنر جولوب وهي استراتيجية متعددة المراحل في الزمن القصير والقريب والبعيد حيث ترى أن الأولوية ليست الآن هي إسقاط الاتفاق النووي مع إيران بل الإبقاء عليه، والعمل من الآن على إيجاد الظروف الاستراتيجية المناسبة لإلغائه في المستقبل من خلال التأسيس لتحالفين الأول دولي موسع يضم الاتحاد الأوروبي ودولاً آسيوية فاعلة (بينها الهند وكوريا الجنوبية وتركيا) للمواجهة الشاملة مع إيران، والثاني أمريكي - إسرائيلي يحدد خطوطاً حمراء لسياسة إيران ويكون مستعداً وقادراً على مواجهتها.

هذه المعالم الرئيسية الثلاثة للصراع الذي يُخطط له في الشرق الأوسط تصطدم مع مصالح أطراف دولية بارزة خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، لكن تبقى مواقف الدول العربية هي المرجحة لمستقبل هذا الصراع هل ستكون داعمة أو مناوئة.. هذا هو التحدي العربي الجديد.

[*مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٧/١٠/٢٤ :](#)

السيادة التي تهم حقاً

***خافيير سولانا**

يجب أن يتم الحوار في إطار مجال عام مشترك وديمقراطي، وبتطوير هذا المجال العام المشترك، والحد من سيادة الدولة القومية يمكننا أن نتقدم تدريجياً نحو الجانب الأقل استكشافاً للثلاثية التي وصفها رودريك: الديمقراطية العالمية.

يؤكد داني رودريك الخبير الاقتصادي من جامعة هارفارد في كتابه الشهير "المثلث السياسي للاقتصاد العالمي" أن التكامل الاقتصادي العالمي، والدولة القومية، والديمقراطية لا يمكنها التعايش، وفي أحسن الأحوال يمكننا الجمع بين اثنين من الثلاثة، ولكن دائماً على حساب واحدة.

وحتى وقت قريب أثر ما يسمى "توافق واشنطن"، بتركيزه على الليبرالية، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والخصخصة، على السياسة الاقتصادية العالمية، وفي حين أضعفت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ مصداقية هذه السياسة الليبرالية، فإن بلدان المجموعة ٢٠ وافقت بسرعة على تجنب السياسات الحمائية التي واجهها توافق واشنطن.

وفي الوقت نفسه ظل الاتحاد الأوروبي (ولا يزال) التجربة الديمقراطية الوحيدة العابرة للحدود الوطنية، فخوراً بتطورات الواعدة، على الرغم من أنه مثقل بعدة عيوب، وبعبارة أخرى فإن التكامل الاقتصادي، الذي يركز على الدولة القومية لا يزال ملائماً على الصعيد العالمي، في حين كانت الديمقراطية ثانوية بالنسبة إلى ديناميات السوق الدولية.

ولكن سنة ٢٠١٦ شكلت نقطة تحول مهمة، على الرغم من أننا ما زلنا لا نعرف اتجاه هذا التحول، وقد ظهر "توافق بكين"، الذي يعتبره البعض نموذجاً بديلاً للتنمية ويقوم على تدخل حكومي أكبر، ولكن التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيساً لأمريكا كانا يعكسان هذه الخطوة نحو تعزيز التوازن الراسخ بين العولمة والدولة القومية والديمقراطية.

كان شعار الفائزين في البريكست "دعونا نعيد السيطرة" يعبر عن الشعور الذي يناسب بوضوح الأغلبية الضئيلة من الناخبين البريطانيين الذين أيدوا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وبالمثل فإن العديد من ناخبي ترامب مقتنعون بأنه على القوى المتراكمة من وول ستريت، والفاعلين العالميين، وحتى البلدان الأخرى الاقتناع بفكرة "جعل أمريكا عظيمة من جديد".

ولن يكون من الحكمة أن نرفض هذا التشخيص، الذي يؤيده رودريك نفسه (على الأقل جزئياً)، لمجرد أن المرء يكره المقترحات التي طرحها ترامب وبعض المناصرين المحافظين لبريكست، إن نهجهم يتمثل بعرقلة العولمة - مع الحفاظ على جوانب أخرى من توافق واشنطن، أو حتى تعزيزها، مثل إلغاء القيود المالية - وتعزيز الديمقراطية من خلال الدولة القومية.

وفي أول ظهور له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى ترامب خطاباً دام ٤٢ دقيقة استخدم فيه عبارة "السيادة" ٢١ مرة، أي بمعدل مرة كل دقيقتين، وفي أوروبا ليست المملكة المتحدة البلد الوحيد الذي سيؤثر فيه تيار الدولة القومية الجديد: توجد بولندا والمجر تحت سيطرتها أيضاً، وحتى الحركة الكتالونية المؤيدة للاستقلال، التي تنزعها أحزاب مختلفة، ومعظمها غير راض عن تصنيفها "كمناهضة للعولمة"، تتبع منطقاً مماثلاً للتراجع نحو القومية.

وجميع هذه القوى تبالغ في تقدير قدرتها على التخفيف من التكامل الاقتصادي القائم الذي عززه في العقود الأخيرة التطور الاقتصادي السريع العابر للحدود أو التغاضي عنه، وما لم تتراجع هذه القوى عن مسارها فإنها ستكون أكثر عرضة لتخفيف التأثير الذي يمكن أن تمارسه دولها القومية على العولمة (أو الدول التي تسعى إلى إنشائها). وباختصار فإن زيادة السيادة الرسمية يمكن أن تؤدي إلى فقدان السيادة الفعالة، وهو النوع الذي يهم حقا.

لننظر إلى بريطانيا: بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، فقد البريطانيون أي دور أو رأي حول أهم سوق للتصدير بالنسبة إليهم، أما بخصوص كاتالونيا فإن الحركة المفترضة المؤيدة للاستقلال والمؤيدة للسيادة يمكن أن ينتهي بها المطاف إلى خلق نظام حكم أقل سيادة وتحت رحمة الأحداث الدولية.

بعد أسبوع واحد من خطاب ترامب في الأمم المتحدة، عرض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رؤيته لمستقبل أوروبا في خطابه في السوربون، وذكر ماكرون كلمة "سيادية" مرارا وتكرارا، مما يبين بوضوح أنها تشكل أساس رؤيته لأوروبا. ولكن، على عكس الشعبويين، يحبذ سيادة فعالة وشاملة، أوروبية الآفاق، وتدعمها ركينتان رئيسستان هما الوحدة والديمقراطية.

فالعلاقات بين الدول يقودها التعاون والمنافسة والمواجهة في آن واحد، ولا شك أن درجة معينة من المواجهة ستكون دائما قائمة على الصعيد الدولي، لكن الاتحاد الأوروبي أظهر بوضوح أنه يمكن الحد من انتشاره من خلال زيادة كبيرة في تكلفة الفرصة البديلة للديناميات المتنافرة، وللأسف فإن الحركات التي تفهم السيادة بمصطلحات الانفرادية تعود عادة إلى القومية المتطرفة التي لا تساهم في تعزيز المساحات المشتركة التي تسمح للمجتمع الدولي بالازدهار.

ويُعد تفضيل بعض البلدان لعزل نفسها داخل حدودها مفارقة تاريخية وهزيمة ذاتية، ولكنه سيكون خطأ جسيما بالنسبة إلى الآخرين، خوفا من العدوى، والاستجابة بتجنب المشاركة مع هذه الدول، كما ينبغي لروح التعاون، إلى جانب المنافسة البناءة، تقوية العلاقات بين جميع الأطراف الفاعلة التي تمتلك الشرعية الدولية، حتى في الدول التي استسلمت للخطابات الشعبوية، فإن الكثير من السكان لم يقبلوا ذلك. هذه هي الحال بالنسبة إلى ٤٨٪ من الناحيين البريطانيين الذين عارضوا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو ٤٩٪ من الأتراك الذين صوتوا "لا" لتوسيع صلاحيات الرئاسة التركية، رافضين ضمينا استخدام الاتحاد الأوروبي ككبش فداء. ومن المؤكد أن العديد من هؤلاء الناحيين سيشعرون بخيبة أمل إذا قام الاتحاد الأوروبي بإدارة ظهره لهم.

وتعتمد حيوية المجتمع الدولي على الحوار، لتجنب إدامة أوجه القصور في توافق واشنطن، التي تم الكشف عنها بكل وضوح في عام ٢٠١٦، يجب أن يتم الحوار في إطار مجال عام مشترك وديمقراطي، وتطوير هذا المجال العام المشترك، والحد من سيادة الدولة القومية، يمكننا أن نتقدم تدريجيا نحو الجانب الأقل استكشافا للثلاثية التي وصفها رودريك: الديمقراطية العالمية.

وبطبيعة الحال فإن الديمقراطية العالمية ستكون صعبة التحقيق (رودريك نفسه يؤكد هذا)، ولكن بفضل التطور التكنولوجي وتضاعف التفاعلات الاقتصادية والثقافية، فإنه ليس بوهم تحقيقها، وبهذا المعنى وضع الاتحاد الأوروبي بالفعل طريقا جديدا، يهدف إلى توسيع الديمقراطية خارج نطاق الدولة القومية، وبالنسبة إلى أوروبا، والمناطق الأخرى، فإنه مسار يستحق كل الاهتمام.

*الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية سابقا، والأمين العام لحلف الناتو، وزير خارجية إسبانيا سابقا. وهو حاليا رئيس مركز إيساد للاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية، وزميل بارز في معهد بروكينغز، وعضو في مجلس الأجنحة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي حول أوروبا.

*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/١٠/٢٤ :

مَنْ يَتَحَكَّمُ فِي سِيَّاسَةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الصِّينِيَّةِ؟

أمام روبرت لايتنيزر، الذي عُيِّن أخيراً ممثلاً للولايات المتحدة التجاري، سنة ليتحقق من الادعاءات بشأن ممارسات الصين التجارية غير العادلة، إذ يعتبر كثيرون هذه الخطوة أهم ما أقدمت عليه إدارة ترامب لتطبيق أجندتها التجارية، لكن هذا التحقيق لا يشكل مجرد توجه جديد في سياستنا الاقتصادية، بل يمثل التبدل الأخير في التنافس المتواصل بين القادة في مجالات الأعمال، والجيش، والسياسة في سبيل البروز على الصعيد الوطني في هذه المسائل.

أشرفت إدارة ترامب منذ توليها السلطة على تبدلات بنيوية كبيرة في الائتلافات التي تشكل سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ويتزامن هذا التحقيق مع عملية تطهير أنصار الليبرالية الدولية، التي برزت خصوصاً في وزارة الخارجية مع رحيل أعداد كبيرة من الموظفين الواسعي الخبرة، نتيجة لذلك، لن يتبقى سوى عدد قليل من المسؤولين الرفيعة الشأن للدفاع عن أهمية البنية الدولية بصفتها الإطار المناسب لتسوية الخلافات.

في الماضي كانت التبدلات البنيوية الكبيرة في السياسة الخارجية تؤدي إلى تداعيات مهمة، لطالما ضم الائتلاف الأمريكي في السياسة الخارجية نخباً سياسية، وعسكرية، واقتصادية، لكن تراتبيته وصلاحياته تبدلت من حين إلى آخر. فخلال الحرب الباردة مثلاً، كان للجيش اليد الطولى، وكان ينسق أعماله عن كثب مع النخب السياسية، في حين أدت نخب عالم الأعمال دوراً ثانوياً.

ولكن بعد الحرب الباردة، تبدلت هذه التراتبية مع انتقال الجيش إلى المرتبة الثالثة عندما تخطت المصالح التجارية مخاوف الأمن القومي أهمية، وهكذا تحولت الأسس الاقتصادية إلى القوة المحركة الرئيسة في الشؤون الخارجية، وارتبط نجاح القيادة السياسية بنجاح مجتمع الأعمال.

رد الفعل تجاه خيبة الأمل

تأخذ رواية إدارة ترامب السياسية الجديدة في الحسبان مخاطر تقديم الدعم الاقتصادي للصين وتعكس خيبة أمل من عملية بناء المؤسسات الدولية، فلم تر الإدارة أي إشارات إلى أن المصالح التجارية الخاصة الراسخة ستنتج في نهاية المطاف في تحدي الحزب الحاكم في الصين. على العكس تعتقد أن النمو السريع أتاح للصين التوحيد والحزب الشيوعي بسط سلطته كقائد بلد متبدل اقتصادياً.

بدل دعم نظام عالمي ليبرالي، يبدو أن الصين تعمل على بناء نظام عالمي يقوم على مبادئها الخاصة، فقد أكد وزير الدفاع جيم ماتيس وغاري كون أن السعي وراء الأمن ببناء نظام عالمي من الأمم الديمقراطية ليس سوى سراب.

لكن مجموعة الضغط التجارية في الإدارة الأمريكية تدرك مخاطر تحويل الصين إلى عدو في حرب باردة، لذلك تتردد في خوض حرب تجارية معها، وتتساءل هذه المجموعة: إذا اتخذت ترامب خطوات أحادية الطرف، فما الذي يمنع صانعي السياسات الصينيين من إطلاق عملية أحادية الطرف لتطبيق الفقرة ٣٠١؟ ارتكزت مقاربة بكين حتى اليوم على حمل مشاكلها مع السياسة التجارية الأمريكية إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنها تخسر غالباً، وتعي مجموعة الضغط التجارية أننا إذا خرجنا عن المتعارف عليه، فستحذو الصين حذونا.

ما من أحد يجلس إلى الطاولة ليظهر استمرار أهمية النظام العالمي، فقد أبعد الجناح السياسي الدولي، وفي المستقبل ستنشأ الخلافات في مجال السياسة الخارجية بين قطاعي الأعمال والجيش، وإذا تعرض مجتمع الأعمال الأمريكي للهزيمة، فقد نعود إلى خطاب الحرب الباردة المألوف وسياسات الاحتواء التي تغذي العداء بين واشنطن وبكين.

*ريل كلير ٢٤/١٠/٢٠١٧ :

تعرفوا إلى تسلسل الأحداث منذ الاستفتاء أسبوع حاسم في كتالونيا وكل السيناريوهات مطروحة

بدأ القادة الاستقلاليون في كتالونيا متحفظين في كشف نواياهم في بداية اسبوع حاسم، بعد الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الاسبانية لاستعادة السيطرة على منطقة تهدد بالانفصال. ويعقد قادة الكتل البرلمانية في كتالونيا اجتماعاً صباح الاثنين لدعوة النواب الى دورة جديدة بكامل الاعضاء، في جلسة يمكن ان تشكل فرصة لاعلان الاستقلال من جانب واحد. وقال جوردي تورول الناطق باسم الحكومة الانفصالية الكاتالونية "يجب ان نتخذ القرارات باكبر قدر من الوحدة"، مديناً تدابير مدريد التي اعتبرها "انقلاباً على المؤسسات في كتالونيا". وأكد ان "كل السيناريوهات" مطروحة للتصدي لذلك. وأعلن رئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي السبت اجراءات تتضمن إقالة رئيس كتالونيا كارليس بوغديمون وجميع أعضاء حكومته، الذين أثاروا أسوأ أزمة سياسية تشهدها اسبانيا منذ عودة الديمقراطية في ١٩٧٧. ويتوقع أن يقر مجلس الشيوخ الاسباني الاجراءات بحلول نهاية الأسبوع المقبل. ويمتلك حزب راخوي المحافظ (الجزب الشعبي) الأغلبية في المجلس فيما تدعم أحزاب كبرى أخرى جهوده في منع انفصال جزء من البلاد. وستسيطر مدريد بموجب الاجراءات المقترحة على وزارات المنطقة.

قضية حساسة

وأثار التحرك غضب الانفصاليين ونزل نحو نصف مليون متظاهر السبت إلى شوارع برشلونة، فيما اتهم بوغديمون رئيس الوزراء الاسباني بشن "أسوأ هجوم على مؤسسات وشعب كتالونيا منذ مراسيم الديكتاتور العسكري فرانسيסקو فرانكو".

ورغم الانقسام العميق في اوساط الكاتالونيين بشأن الانفصال عن اسبانيا، تبقى مسألة الحكم الذاتي قضية حساسة في المنطقة التي تضم ٧,٥ ملايين نسمة وتدافع بشراسة عن لغتها وثقافتها وتتولى إدارة جهاز شرطتها وقطاعي التعليم والصحة.

وكان رئيس كتالونيا كارليس بوغديمون أعلن ان تسعين بالمئة من الذين شاركوا في الاستفتاء صوتوا لصالح الانفصال عن اسبانيا، مؤكدا ان نسبة المشاركة في التصويت بلغت ٤٣ بالمئة.

ويقول مؤيدو انفصال كتالونيا ان الاقليم الغني يمكن ان يزدهر اذا ما مضى في خطته، لكن المعارضين يقولون ان كتالونيا أقوى كجزء من اسبانيا وان الانفصال يمكن ان يؤدي الى كارثة اقتصادية وسياسية.

ويعتبر اقليم كتالونيا الواقع في شمال شرق اسبانيا، والذي توازي مساحته مساحة بلجيكا، احدى المناطق الأكثر استراتيجية لاسبانيا، ورابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

ويمثل الاقليم الذي يملك لغة وثقافة خاصتين به ويحاذي البحر المتوسط وجبال البيرينييه، ٦,٣ بالمئة من مساحة اسبانيا و١٦ بالمئة من سكانها وخمس اجمالي ناتجه الداخلي، ويمكن ان يترك عدم استقراره أثراً سلبية جداً على الاقتصاد الاسباني، حتى ان مدريد راجعت توقعاتها للنمو في ٢٠١٨ من ٢,٦ الى ٢,٣ بالمئة من الناتج الاجمالي.

في ما يأتي تذكير بأبرز الأحداث منذ الاستفتاء حول تقرير المصير الذي اجراه في الاول من اكتوبر القادة الانفصاليون في كتالونيا، وأغرق اسبانيا في اخطر ازمة سياسية تواجهها منذ عودة الديمقراطية في ١٩٧٧:

الاول من اكتوبر: استفتاء وعنف

بعد توتر استمر اياماً، احتشد الاف الكاتالونيين امام مراكز الاقتراع للمشاركة في استفتاء حول الاستقلال، أجري على رغم حظره بقرار من المحكمة الدستورية وقاطعته الاحزاب التي تعارض الاستقلال. حاولت الشرطة منع اجراء الاستفتاء في حوالى مئة مركز. وراقبت قوى الامن المتظاهرين واطلقت الرصاص المطاطي واستخدمت هراواتها. وسقط ٩٢ جريحا على الأقل. واكد رئيس الحكومة الاسبانية ماريانو راخوي انه "لم يجر استفتاء" وان قوات الأمن "تقوم بواجبها".

بروكسل تعرب عن قلقها

اكدت الحكومة الانفصالية ان "نعم" للاستقلال فازت بـ ٩٠٪ من الاصوات، حسب النتائج الجزئية. ودعت المفوضية الأوروبية الى تجنب اعمال العنف والى حوار بين الحكومة المركزية والانفصاليين. تظاهر في برشلونة والاقليم الاف الاشخاص للدفاع عن الاستفتاء والتنديد بأعمال العنف.

خطاب الملك

اضراب عام بناء على دعوة حوالى اربعين منظمة نقابية وسياسية واجتماعية. وتظاهرة يشارك فيها ٧٠٠ الف شخص في برشلونة للاحتجاج على اعمال العنف التي تقوم بها الشرطة. وفي المساء، يعلن الملك فيليب السادس في كلمة تلفزيونية نادرة ان على الدولة "تأمين النظام الدستوري". وانتقد "عدم الولاء غير المقبول" للقادة الكاتالونيين. رفض وساطة

رئيس الاقليم كارليس بوغديمون يؤكد ان حكومته تستعد لاعلان استقلال كتالونيا في الايام المقبلة ويأخذ على الملك انه "تجاهل بصورة متعمدة ملايين الكاتالونيين" الذين صدمتهم اعمال العنف التي قامت بها الشرطة، وكرر دعوته الى وساطة دولية، سارعت مدريد الى رفضها. الاوساط الاقتصادية محمومة

على خلفية تراجع البورصة، اعلن بانكو سابادل، ثاني مصرف في كتالونيا نقل مقره الى خارج المنطقة. وسيقوم بالخطوة نفسها في اليوم التالي، عدد من المؤسسات منها ثالث مصرف في اسبانيا كايشابنك او مجموعة غاز ناتشرال للغاز الطبيعي. خطوات تهدئة خجولة

النتائج النهائية للاستفتاء نقلت الى البرلمان الاقليمي: ٩٠،١٨٪ يؤيدون الانفصال مع مشاركة ٤٣٪. وتدعو الحكومة الاسبانية القادة الكاتالونيين الى حل برلمانهم والدعوة الى انتخابات اقليمية مبكرة. الاسبان في الشارع

في ٧ اكتوبر، تظاهر عشرات الاف الاشخاص في عدد كبير من المدن الاسبانية للمطالبة بـ "حوار" بين الكاتالونيين وبقية انحاء البلاد. في اليوم التالي، تظاهر ما بين ٣٠٠ الف شخص كما تقول الشرطة في برشلونة، وحوالى مليون، كما يقول المنظمون، للدفاع عن وحدة اسبانيا. ضغوط

زعيم الحزب الاشتراكي الاسباني بيدرو سانشيز، يطلب من بوغديمون ان يتخلى عن اعلان الاستقلال من جانب واحد.

واعلن أدا كولو، العمدة اليساري الواسع النفوذ لبرشلونة، معارضته اعلان الاستقلال.
انجيلا ميركل تؤكد لراخوي دعمها اسبانيا موحدة، فيما يدعو الانفصاليون الاسكتلنديون مدريد الى احترام
نتيجة الاستفتاء.

بوغديمون يعلق اعلان الاستقلال

امام البرلمان، يعتبر بوغديمون ان كتالونيا "ستصبح دولة مستقلة على شكل جمهورية"، قبل ان "يلحق" اعلان
الاستقلال، الذي وقعه لتوه مع نواب حزبه والاحزاب الحليفة.
وتعتبر الحكومة الاسبانية الاعلان الضمني لاستقلال كتالونيا "غير مقبول".
مدريد تهدد

راخوي يهدد بتعليق الحكم الذاتي لكتالونيا اذا ما اصر الرئيس الانفصالي على انه يريد قيادة منطقته الى
الاستقلال.

وتذكر المفوضية الاوروبية انها تنتظر "احتراماً تاماً للنظام الدستوري الاسباني". وتنتقد باريس وبرلين وروما
الطابع "غير الشرعي" و"غير المقبول" لاعلان الاستقلال.

خطر الانفصال

مدريد وصندوق النقد الدولي يحذران من ان الأزمة يمكن ان تهدد النمو في ٢٠١٨، فيما تعمد عشرات المؤسسات
الى نقل مقارها الى خارج كتالونيا. وتحدثت ستاندارد اند بورز "عن انفصال ربما على الأرجح".
اولى الاعتقالات

كتب بوغديمون الى راخوي مؤكداً ان اولويته هي "الحوار" للشهرين المقبلين.
وحددت له مدريد مهلة اخيرة مدتها ثلاثة ايام للرد "بوضوح".
تم الاستماع الى قائد الشرطة الكاتالونية جوزب-لويس تراييرو، المقرب من الرئيس الكاتالوني، للمرة الثانية
بتهمة التحريض على الانفصال.

وفي اليوم نفسه، وضع في الاعتقال رئيسا هيئتين انفصالييتين كاتالونيتين، هما خوردي سانثيز وخوردي
كويسارت، بالتهمة نفسها.

سجناء سياسيون

احتجاجا على هذه التوقيفات، نزل ٢٠٠ الف شخص الى شوارع برشلونة، وتحدث بوغديمون عن "سجناء
سياسيين".

انتهاء فترة الانذار

كتب بوغديمون الى راخوي لابلأغه بأن برلمان كتالونيا لم يصوت لاعلان الاستقلال، لكن يمكن ان يفعل ذلك اذا
ما تابعت مدريد "القمع" من خلال تعليق الحكم الذاتي.
في مدريد، اجابت الحكومة انها تواصل تطبيق المادة ١٥٥.

المادة ١٥٥

اعلن راخوي انه سيطلب من مجلس الشيوخ السماح له باقالة الحكومة الكاتالونية والدعوة الى انتخابات اقليمية
في غضون ستة اشهر. حوالى مليون شخص يتظاهرون في برشلونة. بوغديمون ينتقد "اسوأ هجوم على المؤسسات
والشعب الكاتالوني منذ الديكتاتور العسكري فرانسيסקو فرانكو".

*اعداد: الانصات المركزي ٢٤/١٠/٢٠١٧ :

ماذا يعني حل حكومة كتالونيا؟

تشير ماريا فولويسكيا في "أرغومينتي إي فاكتي" إلى أن الحكومة الإسبانية قررت في جلستها الطارئة العمل بموجب المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني في كتالونيا. كتبت فولويسكيا:

أعلن رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي أن مدريد قررت تنحية حكومة إقليم كتالونيا عن السلطة، وإدارتها مباشرة من مدريد، وإجراء انتخابات برلمانية فيها خلال فترة ستة أشهر.

فماذا يعني هذا؟

بحسب توضيح راخوي، هذا لا يعني إلغاء الحكم الذاتي للإقليم، بل فقط تنحية الحكومة التي خرجت عن إطار القانون بإجراءات الاستفتاء في الإقليم على الرغم من منع المحكمة الدستورية ذلك.

وأضاف "لدينا أربع مهمات - العودة إلى الأرضية القانونية. وهذا يعني العودة إلى الدستور الإسباني وإعلان الحكم الذاتي لكتالونيا. استعادة العلاقات الاقتصادية وإجراء الانتخابات"، - بحسب راخوي.

وتشير وكالة ريغنوم إلى أن الحكومة الإسبانية قررت تنحية رئيس حكومة الإقليم ونائبه ومستشاريهما. ولكن، لتنفيذ هذا القرار يجب الحصول على موافقة مجلس الشيوخ.

كما أعلن رئيس الحكومة الإسبانية عن وجود أسباب اقتصادية لتنحية هؤلاء من مناصبهم، حيث إن العديد من الشركات غادر الإقليم، ما تسبب في انخفاض الاستثمارات. وقال "إذا استقلت كتالونيا، فإنها ستخرج من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية وتصبح دولة من دول العالم الثالث، وستكون مضطرة إلى دفع رسوم مختلفة، وستخضع لنظام الرقابة التجارية، والتجارة مهمة جدا لكتالونيا".

كيف كان رد فعل حكومة كتالونيا؟

كان ممثل كتالونيا في مدريد فيران ماسكاريل قد ذكر في وقت سابق أن الإقليم سوف يرى في استخدام المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني "شكلا من أشكال الانقلاب على سلطاته من جانب الحكومة المركزية". وبحسب ماسكاريل، فإن قرار مدريد "في جميع الأحوال لن يكون إيجابيا في تسوية النزاع"، بحسب صحيفة إلموندو الإسبانية.

أما رئيس حكومة الإقليم كارليس بوتشديمون، فقد سبق أن هدد بأن الإقليم سيعلن عن استقلاله فورا في حال

إلغاء حكمه الذاتي.

*روسيا اليوم ٢٤/١٠/٢٠١٧ :

إسبانيا وكتالونيا: صراع إرادة القانون وإرادة الشارع

*صبري الحو

لم يكن يتعامل مريانو راخوي مع مبادرات كتالونيا بالاستقلال بالجدية المطلوبة، ولا يعير أهمية للحوار السياسي مع الأحزاب القومية المسيطرة، والتي تستقطب الساكنة بوعده تنظيم الإستفتاء من أجل الإستقلال، وتحتضن أصواتها وتعزز فوزها ونتائجها مع توالي الإستحقاقات النيابية المحلية والوطنية، في مقابل تهقير رصيد ونتائج وحضور الأحزاب التقليدية في الإقليم (الحزب الشعبي والحزب الاشتراكي).

وكان رمان وارتكاز ماريانو راخوي منذ البداية منصبا على دستور الأمة الإسبانية لسنة ١٩٧٨ والقانون والمؤسسات في مواجهة هذا المد الانفصالي وإجباره على الجزر والتراجع، وكان يهرول إلى المحكمة الدستورية لتعطيل أي إعلان أو مبادرة أو قانون وبطلانه، بعله عدم موافقة السلطة المركزية في مدريد (ف ٣٢ المادة ١٤٩ من الدستور) والمنع الدستوري لإجراء أي استفتاء خلافا لذلك، ولكون نفس الدستور يحمي الوحدة الترابية لإسبانيا. (المادة ٢ من الدستور)

وفي مقابل نظر الحزب الشعبي الحاكم، فقد أدرك الحزب الاشتراكي خطر هذه النزعة الانفصالية، وكان ينادي باستباقها بحل وسط عن طريق تعديل الدستور والعبور نحو النظام الفدرالي، غير أن تعثر بيدور سانثيز رئيس هذا الحزب في تشكيل الحكومة بعد الفرصة التي أتته على إثر إعلان راخوي عن الحزب الشعبي الفائز بالانتخابات عدم مبادرته لتشكيل أغلبية حكومية، وبعده تهقير نتائج الحزب الاشتراكي التاريخي بعد إعادة الانتخابات، ونجاح راخوي أخيرا في تشكيل الحكومة وانقلاب الإشتراكيين على زعيمهم أسدل تلك الأفكار.

وقد اتخذ برلمان كتالونيا قانونا حدد فيه موعد الإستفتاء في الفاتح من أكتوبر ٢٠١٧ وحدد فيه الإجراءات والمسطرة التي تعقبه، كما سن قانون المرحلة القانونية الإنتقالية والممرور للجمهورية، وسارعت الحكومة المركزية إلى خوض معركة قضائية لعدم إجرائه. ورغم نجاحها القانوني والقضائي باستصدارها من المحكمة الدستورية لقرارات بتوقيف الإستفتاء، بدءا باستفتاء ٢٠١٤، واستفتاء الفاتح من أكتوبر ٢٠١٧ والإذن القضائي لها باتخاذ اجراءات مادية لمنع تنظيمه، بعد تمادي واصرار الحكومة الكاتالونية لإجرائها، ورغم تدخل الشرطة الوطنية والحرس المدني لعرقلته ومنعه، فإن ذلك لم يحل دون تنظيم العملية.

ولم يشكل تصريح رئيس الحكومة المركزية بعدم وقوع أي استفتاء لعدم شرعيته، أي حرج لرئيس الحكومة المستقلة لكتالونيا كارلس بويجدمونت بوصف نتائج الإستفتاء بالشرعية وذات المصادقية، ورتب عليه أثرا بإعلانه في جلسة ١٠ أكتوبر أثناء مثوله أمام البرلمان عن استقلال كتالونيا عن إسبانيا، إلا أن ابهاما لف هذا الإعلان لأنه أعقبه مباشرة بتعليقه من أجل فسخ ميسرة للوساطة الدولية، والحوار مع الحكومة المركزية، وهو العرض الذي ترفضها الحكومة المركزية في مدريد، لأنها لا تقر ولا تعترف بوقوع عملية الإستفتاء وبطلان كل اجراءاتها لعدم شرعيتها لسبقية إقرار المحكمة الدستورية بعدم قانونيتها وتوقيفه ومنع وقوعه، ولأن الجهة المؤهلة لأية وساطة هو مجلس المستشارين (كغرفة للتمثيل الترابي لكل إسبانيا (المادة ٦٩)

و بعد حصول هذا الإعلان فإن الحكومة المركزية في مدريد تسعى لمواجهة بالمادة ١٥٥ من دستور إسبانيا ١٩٧٨، و من أجله فهي تطالب رئيس الحكومة المستقلة بتوضيح تصريحه، وإعطاء اليقين حول طبيعة قراره المرتبط باعلان الإستقلال، دون غموض ولا إبهام، وفي ذات الوقت يحشد رئيس الحكومة المركزية ماريانو راخوي الأغلبية المطمئنة من أجل هذه المواجهة، عن طريق تواصله المستمر مع باقي الفرقاء.

وقد اتفق مع بيدور سانثيز رئيس الحزب الاشتراكي على طريقة العمل، بالمضي في تفعيل مقتضيات الدستور في حالة تأكيد رئيس حكومة كتالونيا إعلانه الإستقلال، بالإضافة الى توافقهما على تعديل الدستور فيما بعد. ونفس المشاورات أطلقها مع ألير ريفيرا رئيس حزب المواطننة "سيودادانوس"، ولا يجد مشقة لإقناع الأخير، فهو من المطالبين والمؤيدين جهارا بتطبيق المادة ١٥٥ من الدستور، والممرور الى انتخابات برلمانية جديدة في الإقليم.

وغالب الإحتمال أن الحكومة المركزية ستتخذ إجراءات صارمة بتعليق الحكم الذاتي في كتالونيا والحدول محل الحكومة المستقلة في تسييره، ومن أجله استبقت ذلك بتوجيه مذكرة الى رئيس حكومة كتالونيا كارلس بويجديمونت تحته على الإضطلاع بالتزاماته، وتصحيح الأمر واسترجاع الوضع الدستوري، لأن ذلك يشكل خطرا على تعايش الإسبان

وتنص المادة ١٥٥ من الدستور، أنه إذا لم تنفذ جماعة مستقلة الالتزامات الدستورية أو قوانين أخرى مفروضة عليها، أو تتصرف بشكل خطير على المصلحة العليا لإسبانيا، فإن الحكومة وبعد مطالبة رئيس الحكومة المحلية وفي حالة عدم الإستجابة، وبموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ، يمكنها اتخاذ التدابير الضرورية لإجبارها على تنفيذ تلك الإلتزامات أو لحماية المصلحة العامة. ولتنفيذ تلك التدابير فإن الحكومة توجه التعليمات إلى كافة السلطات في الأقاليم المستقلة ذاتيا.

وتمضي الحكومة المركزية في مدريد إلى إكراه الحكومة المحلية في كتالونيا للعودة الى الوضع الدستوري، وتنفذ مقتضيات الدستور بدقة، وحددت عتبة لرئيس حكومتها كارلي بودجمونت ينتهي في العاشرة من صباح يوم الإثنين ١٦ أكتوبر ٢٠١٧.

وصدر عن الأخير تصريحاً قبل حلول الموعد في ذكرى السبعين لإعدام رئيس كتالونيا السابق ١٩٣٤ لويس كومباني، يزيد به في الغموض، حيث اعتبر بودجيمونت أن السلام والديمقراطية محددان للقرار الذي سيتخذه، فالسلام يرمز به العودة الى الوضع الدستوري، بينما الديمقراطية يحيل بها الى التزامه باحترام نتيجة الإستفتاء كآلية دستورية وتقريرية للتعبير عن الإرادة بشكل ديمقراطي.

وهو ما كشفت عنه رسالة جوابه هذا الصباح حيث لم يحدد بشكل واضح الجواب بالنفي أو الإيجاب ووقف عند تعليق الاستقلال شهرين من أجل حوار الصادق مع الحكومة المركزية بحثاً عن حل سياسي للوضع السياسي بين إسبانيا وكتالونيا، وليس بين الحكومة وكتالونيا، وهي عبارة تفيد يقصد بها التميز والفرقة وعدم الإنتماء.

أما العتبة الثانية فهي محددة في يوم الخميس ١٩ أكتوبر ٢٠١٧ لاصلاح الوضع واحترام الإلتزامات الدستورية، وفي حالة عدم الوفاء، وهو أغلب الظن الظاهر فإن الحكومة المركزية ستلجأ الى مجلس الشيوخ بواسطة طلب وفقا للمادة ١٨٩ من القانون الداخلي للمجلس من أجل الحصول على مصادقته على الصلاحيات التي ترغب في توليها وحدودها، كما أن الحكومة تملك أهلية اعلان حالات الطوارئ والإستثناء ومنع التجوال وفقا للمادة ١١٦ من الدستور.

ولا شك أن الحكومة المركزية في مدريد لن تتردد في استعمال كل تلك الصلاحيات من أجل حماية مرتكز الدستور الإسباني القائم على قاعدة الوحدة غير القابلة لتجزئة الأمة الإسبانية، كوطن مشترك لكل الإسبان غير القابل للتقسيم، كما يضمن الدستور حق الحكم الذاتي للقوميات والجهات التي تؤلفه والتضامن بينهم جميعا (المادة الثانية).

وهذه الشرعية القانونية التي سيتبعها راخوي حتى النهاية يرمي بها تحقيق غاية سياسية أخرى لاستنهاض الأغلبية الصامتة وتحسيسها ورفع وعيها بالمخاطر التي ستواجهها ان لم تقطع الطريق في صناديق الاقتراع على الأحزاب القومية الانفصالية (كوب بوديموس واليسار الجمهوري...).

وهي شرعية معززة برفض الإتحاد الأوروبي لهذا الإستقلال، حيث رفض رئيس المفوضية جون كلود جانكير ذلك، وزنفي الرفض صادر عن البرلمان الأوروبي، وتطابق وصفهم للأمر بأنه شأن داخلي إسباني، وبأن كتالونيا ستجد نفسها خارج الإتحاد الأوروبي. غير أن دعاة الانفصال يراهنون بدورهم على شرعية الشارع، لتبقى كل الإحتمالات واردة بما فيها استعمال ردع العنف.

* محام، خبير في القانون الدولي، الهجرة ونزاع الصحراء.

* صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٤/١٠/٢٠١٧ :

الازدهار والحريات كدليل للهوية الجامعة

إبراهيم غرايبة

كل الأفكار والسياسات الجميلة التي تقدم أو تطبق تفشل إذا لم يكن المواطنون مشاركين بما هم مواطنون أحرار متساوون في صياغتها وتقديمها، وكل المشروعات والإنجازات معرضة للفشل والانهيار إذا لم تكن المدن والمجتمعات شريكة أساسيا فيها.

يذكر موقع المواطنين والمجتمعات اليوم بالنسبة للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة اليوم بالأغنية العراقية الجميلة "مالي شغل بالسوق مريت أشوفك" فالمواطن متفرج سلبي، والمدن والمجتمعات تبدو مع الإنفاق العام والسياسات والبرامج كما لو أنها تحت الوصاية، ولم تنشأ الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني ولاية للمواطنين والمجتمعات على الموارد والسياسات.

وفي ذلك سوف نظل نعمل ضد أنفسنا وضد المسار الطبيعي والتاريخي لتشكلات المجتمعات والموارد، فعندما ارتبط لغويا مفهوم المدينة بالمواطنة والحريات والعدل والقانون والازدهار كان ذلك محصلة تفاعل وصراع طويلين مع الأمكنة والسلطات والمؤسسات والطبقات والطبيعة والاحتياجات الأساسية والارتقاء وتحسين الحياة، وصارت المدن تعبر عن المواطنة، وفي نجاحها في ذلك وأسبقيتها على الدولة الحديثة، صار مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة هو المدينة بما هي المواطنة، واقتبست الدولة الحديثة من المدن وفق معاهدة وستفاليا العام ١٦٤٨ هذه الفلسفة المؤسسة للدول، وليس مصادفة أن المعاهدة وكتاب الحكم المدني تأليف جون لوك ظهرا في وقت واحد. هكذا صار مفهوم الحكم المستقل عن حق إلهي أو طبقي والمستمد من المواطنة فكرة جامعة للدول والمجتمعات والأفراد بعدما كان صاحبه (جون لوك) هاربا من بلده ومعرضا للإعدام!

تعود المدينة اليوم بما هي تعبير عن العقل والحرية البديل الواقعي والممكن من السياسات والتجارب التي ساقطنا إلى الكراهية والتطرف والفشل في تحقيق الاستقرار والتنمية. لم يكن ذلك مساراً مستقيماً وواضحاً، لكنه كان مساراً طويلاً ومعقداً وممتداً وملئاً بالعثرات. ويلاحظ لويس مفورد كيف استطاع الإنسان الحضري بالعمل والمشاركة وكذلك بالعزلة والتأمل أن يوفر لجانب أكبر من الحياة فرصة الاستفادة من ممارسة الفكر والروح الجماعيين ونشاطهما باستمرار، فما بدا على هيئة صراع خارجي مع قوى الطبيعة العادية انتهى إلى دراما داخلية لم تكن خاتمتها أي انتصار مادي، بل إلى ازدياد فهم الفرد لذاته وتطور داخلي أوسع نطاقاً. وبنشوء مجالس المدن والتحادث والدراما تشكل تنوع مهني وفكري واجتماعي، ولم تعد المدينة مجتمعاً يسوده التماثل التام، وكما جاء على لسان هايمون في مسرحية أنتيغون لسوفوكليس "مدينة لا رأي فيها إلا لرجل واحد ليست مدينة".

لقد كانت الحرية أو المواطن الحر أسوأ كابوس وإلى الأبد للطبقات المهيمنة والسلطة المطلقة والنفوذ المستتر، لكن لم يعد ممكناً إعادة الأمور إلى الوراء، بل اتسع مفهوم الحرية ومطلبها حتى صار محركاً وملهماً للأفراد والمجتمعات، يقول سقراط كما في كتاب جورجياس لأفلاطون: "إنك تطنب في مدح الرجال الذين احتفلوا بالمواطن وأشبعوا رغباتهم ويقول الناس إنهم جعلوا المدينة عظيمة. لكنهم لم يروا أن حالة المدينة وما بها من أورام وقروح يجب أن يعزى إلى هؤلاء السياسيين والشيوخ. وذلك لأنهم ملأوا جنبات المدينة بالثغور والأحواض والأسوار وموارد الدخل وما إلى ذلك. ولم يتركوا مكاناً للعدالة والاعتدال". وينسب مفورد تراجع المدن في ظل الامبراطوريات إلى أنها لم تعد يقوم فيها كل فرد بدور وينطق بكلمات ذلك الدور، بل أصبحت مكاناً فخماً لعرض مظاهر القوة، وتمشياً مع ذلك لم يكن لواجهات شوارعها إلا بعدان، فقد كانت بمثابة ستار يخفي نظاماً شاملاً من التنظيم والاستغلال.

المدن بما هي تجمع الناس أحراراً ومتساوين لأجل تحسين حياتهم وكما يرونها ويدركونها بعقولهم" تصعد مرة أخرى مرشحة لتأسيس النهضة المعاصرة.

***صحيفة (الغد) الأردنية ٢٥/١٠/٢٠١٧ :**

أنظمة الاستبداد والثورات ضد الخوف

*ناصر الرباط

ثمة بناء نظري كبير ومعقد عن نظام الحكم الآسيوي يعود بأصوله إلى بدايات عصر التنوير الأوروبي وكتابات مفكرين مصلحين كثير، على رأسهم الفرنسي مونتيسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) صاحب الكتاب المشهور «رسائل فارسية». في هذا الكتاب يحاول مونتيسكيو رسم ملامح نظام حكم استبدادي شرقي من طريق رسائل متخيلة لمندوب ديبلوماسي فارسي في فرنسا يقارن بين شاه إيران ونظام الحكم الملكي الأكثر تنوراً الذي يشاهده في أوروبا. وقد أول الكثيرون من الباحثين المعاصرين كتاب مونتيسكيو على أنه نقد مبطن لميول الملك لويس الرابع عشر الاستبدادية صاغه كاتبه على لسان مراقب من ثقافة أخرى ونسب الاستبداد إلى بلاد أخرى لكي يحذر من مغبات الوقوع فيه في فرنسا.

لكن ما يبقى واضحاً، بغض النظر عن أهداف مونتيسكيو، هو أن نسبة الاستبداد للشرق كانت بدئية يمكن كاتباً أوروبياً استخدامها ثيمة تحذير من دون التساؤل عن مدى صحتها. فالاستبداد في نظر أوروبا المقبلة على تنويرها شرقي (ومسلم بدهة).

نظرية «الاستبداد الآسيوي» هذه قديمة الجذور. فهي تستند أصلاً إلى نظرة ال إغريق القدامى إلى أعدائهم الفرس الذين جهز ملكهم قورش حملات كبيرة لاحتلال اليونان منيت بالهزيمة أكثر من مرة، على الرغم من التفاوت الهائل في القوة العسكرية بين الفرس وال إغريق. وقد نسب ال إغريق انتصاراتهم إلى نظامهم المدني القائم على المواطنة على عكس نظام فارس الاستبدادي القائم على السلطة المطلقة للشاهنشاه، حيث الفرد ليس أكثر من عبد يتصرف به سيده كما يشاء. وبغض النظر عن المبالغة في تصوير هذا الاستبداد الشرقي كعكس مطلق للحرية ال إغريقية، فإن الصورة استمرت بتغذية المخيال الأوروبي حتى وقت قريب، وساهمت مساهمة مباشرة في تبرير الاستعمار الأوروبي المتطاوّل على أنه «تحرير» للشعوب المستعمرة من حكامها المستبدين المطلقين الصلاحية، كما وعد نابليون المصريين في خطابه الأول، إثر دخوله القاهرة مستعمراً عام ١٧٩٨.

لكن نقد النظرية وتتبع مآلاتها التاريخية لا ينبغي أن يعمينا عن حقيقة الاستبداد في عالمنا الشرقي والمسلم. فالشرق، إحصائياً، عانى من الاستبداد أكثر من الغرب أو الجنوب (الثقافي لا الجغرافي بالطبع). وعالمنا العربي بالتحديد ما زال عصياً على التحليلات النيو - ليبرالية التي تنبأت في بدايات الألفية الثالثة بانتشار الديمقراطية في العالم. فدول عالمنا العربي كلها (باستثناء الخطوات المبدئية في تونس) ما زالت حتى اليوم ترزح تحت حكم شمولي وأنظمة استبدادية لا ترحم. وحكامنا بأجمعهم ما زالوا حتى اليوم يمنحون في تصرفاتهم ونظرتهم إلى أنفسهم وتعاملهم مع شعوبهم، صدقية لنظرية الاستبداد الآسيوي يعجز كل نقد ما بعد - كولونيالي عن تفنيدها. بل ربما يمكننا القول، مع قليل من السخرية، أن عالمنا العربي حقق معجزة معرفية حيث إن أنظمتها انتحلت مظاهر نظرية مغرضة فيها من الافتئات العنصري الكثير ومنحتها البرهان الذي لم تمتلكه سابقاً في انقلاب تحليلي غريب، حيث ترى العادة أن النظرية هي التي تشرح الواقع لا الواقع هو الذي يتقمص النظرية.

أنظمتنا الشمولية تملّي إرادتها وتفرض أهواءها من دون رقيب تستعلي على شعوبها وتكذب عليها وتقمعها من دون مساءلة، تعاقب وتعذب وأحياناً تقتل معارضيها من دون أي قانون. وهي ترفع مقام زعمائها وتقدسهم من دون

أي اعتبار لأي منظومة أخلاقية. وهي تفعل ذلك كله وأكثر، معتمدة بالأساس على افتراض السلطة المطلقة مقابل الطاعة المطلقة من الشعب (أو الرعية إذا أردنا استخدام المصطلح الذي يعبر عن الواقع).

هذه الطاعة تفرضها منظومة تعتمد أساساً على الخوف: خوف المواطن من نظامه وتسسله ورقابته وأجهزته المخابراتية، وخوف النظام من مواطنه المستضعف والمغلوب على أمره، ولكن المشكوك في ولائه في كل الأحوال. متلازمة الخوف هذه هي ما طبع العلاقة بين المستبد ورعيته على مدى التاريخ، وهي ما نسبته مونتيسكيو إلى أنظمة الاستبداد الشرقي وحذر الأنظمة الملكية الأوروبية من مغبة الاستسلام لإغرائها. متلازمة الخوف هذه هي ما استعاده حكامنا المعاصرون والمستبدون من التراث ونفضوا عنه الغبار وطوروه ونظموه بمساعدة خبراء من دول أرقى في الرقابة والتعذيب والدعاية وعبادة الفرد، مثل مخابرات ألمانيا الشرقية ورومانيا وكوريا الشمالية، ولكن أيضاً وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية والفرنسية (فالكل على استعداد لأن يساعد في القمع). وهي أيضاً ما جعل ويجعل أنظمتهم، على جبروتها وتسسلها، ضعيفة بنيوياً بما أنه لا يوجد خوف مطلق يمكن أن يؤسس لطاعة مطلقة. فالخوف المطلق، كما السلطة المطلقة، مفسدة. وهو على رغم القمع المنظم والممنهج أضعف من أن يلغي أولوية قيم أخرى منغرس في النفس الإنسانية بعامة، لكنها تتراوح في أهميتها وفقاً للثقافة، مثل الكرامة واحترام الذات، كما أثبتت ثورات الربيع العربي.

ربما كان هنا مكن ثورات الربيع العربي العميق التي وإن تعثرت وتراجعت بل ربما أعادت الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه قبلها لأسباب لا أظن أنها نابعة من طبيعتها، فإنها تجرأت على تحدي أنظمتها التي استبعد المحللون إمكان تحديها من دون تدخل خارجي (كما ادعت الولايات المتحدة لتبرير غزوها العراق عام ٢٠٠٣). فقمع الأنظمة العربية التي ثارت شعوبها عليها هائل، وتحالفاتها في ما بينها ومع رعاتها الخارجيين الأقوياء أمنت لها دعماً قوياً عندما احتاجت إليه في وجه شعوبها المقهورة. ثورات الربيع العربي كانت تحدياً معتبراً للخوف، وبالتالي لمنظومة السلطة المطلقة مقابل الطاعة المطلقة التي أنتجت واستثمرت فيه طويلاً. وفي هذا وحده مدعاة لاحترام الثورات على ضعف تنظيمها وضبابية أهدافها وتشردمها ثم تسلحها واعتمادها على ممولين خارجيين في نهاية الأمر. فالأنظمة الاستبدادية التي استعادت زمام سيطرتها (أو هي في الطريق لذلك) على شعوبها التي ثارت، أو حتى تلك التي تمكنت من وأد محاولات الثورة في بلادها قبل وقوعها، فوجئت بثورات مستضعفيها، بل بتجروهم أساساً على التفكير بالثورة بعدما استكانوا طويلاً لأدوات قمعها ودعايتها المطلقة التمكن.

ثورات الربيع العربي فشلت بفضل تحالفات هائلة ضدها، إضافة إلى ضعف تنظيمها. وهي ربما وضعت العالم العربي ثانية في ثلاجة الاستبداد لجيل آخر. لكنها أيضاً فتحت باباً جديداً غير من معادلة متلازمة الخوف التي تحكمت بمصائر العرب منذ استقلالهم عن المستعمر الأجنبي. فالمستبدون العرب اليوم، على ازدياد بطشهم، يخافون شعوبهم أكثر مما ظنوا أنهم أنجزوه ببناء أنظمة استبدادهم القوية. والشعوب العربية اليوم تعلم أنه يمكن تحدي الخوف مهما كانت العواقب. وبعض معالم تهرو هذه المتلازمة تبدو جلية في لمعات تحرر منيرة تنبجس من أرجاء العالم العربي ما كان في الإمكان تخيل حدوثها من دون الشرخ النفسي الكبير الذي أحدثته الثورات ضد الخوف.

*كاتب سوري وأستاذ في «إم. أي. تي» بالولايات المتحدة

*صحيفة (الحياة) ٢٥/١٠/٢٠١٧ :

العدالة وإشكالات الوحدة والتقريب والاختلاف

* محمد شقير

حصل نقاش في إشكالية العلاقة في مجتمعاتنا بين مختلف الجماعات والطوائف، وخصوصاً بين السنة والشيعة، والسبل المناسبة التي يمكن أن تعتمد لمعالجة تلك الإشكالية في مختلف جوانبها ومواردها، حيث تشبعت الآراء بين من رأى ضرورة استكمال العمل في مشروع الوحدة والتقريب، وبين من دعا إلى أن تكون ثقافة الاختلاف ومشروعه بديلاً من مشروع الوحدة والتقريب.

أما من ذهب إلى أن مشروع الوحدة والتقريب بين الطوائف والمذاهب، وخصوصاً بين السنة والشيعة، هو الذي يجب أن يُستكمل العمل به فقد رأى أنه استطاع أن يحقق النجاحات المتوقعة منه في ظل ذلك الاحتدام المذهبي والطائفي، وأنه ليس من الصحيح أن يحمل هذا المشروع أكثر مما يحتمل، لأن مشروع الوحدة إنما كان يؤكد على الوحدة السياسية بشكل أساسي، بمعنى إيجاد قاعدة عريضة من التفاهم السياسي والتعاون السياسي، وأيضاً الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... وسوى ذلك من مختلف مجالات التعاون بين المجتمعات والدول . في حين إن مشروع التقريب كان يعتمد على تأكيد لغة الحوار، وفهم الآخر كما يعبر عن نفسه، والإضاءة على المشتركات، والبناء عليها، ومعالجة موارد الاختلاف، دون إثارتها بطريقة تؤدي إلى تحريك الفتن، أو إثارة العصبية المذهبية. وأيضاً التعاون البناء في مختلف المجالات التي تخدم فعل التقريب بين الطوائف.

أما من دعا إلى أن يكون مشروع ثقافة الاختلاف هو البديل، فقد رأى في مشروع التقريب والوحدة عيوباً أو نواقص، أو أنه قد استنفذ أغراضه التي رسمت له، أو أنه يعمل على تعطيل جملة وظائفه نتيجة الضخ الإعلامي المذهبي، الذي شوه هذا المشروع، وشوه أهدافه ومقاصده النبيلة.

وعليه كان لا بد من بديل يساعد على تنظيم الاختلاف بين الطوائف، وإدارته بطريقة هادفة، توصل إلى تحقيق جملة المنافع التي تعود على جميع الأطراف، وتجنب المفاصل التي يمكن أن تترتب على سوء إدارة الاختلاف، أو تركه للمتطرفين، أو لغير الراشدين ليستثمروه بطريقة مدمرة وهدامة.

لقد استعرضت وجهتي النظر هاتين لا من أجل الدخول في نقاش تفصيلي مقارن بين مفردات كل منهما، أو في محاسن ومساوئ أي من هاتين الوجهتين، وإنما من أجل بيان طرح ثالث في هذا الإطار، قد يكون له ذلك الهدف الأبعد نفسه لهما، وهو تجاوز إشكالية (أو أزمة) العلاقة بين الطوائف، للوصول إلى صيغ علاقة صحيحة وبناءة، تسمح بتجنب جميع المفاصل والأضرار، التي تترتب على تأزيم أي من تلك العلاقات، وتسميمها، وسوء إدارتها وتوظيفها. والمبرر الذي قد يُذكر للمذهب إلى ذاك الطرح الثالث، هو أنه في كل من المشروعين، سواء مشروع ثقافة الوحدة والتقريب، أو مشروع ثقافة الاختلاف "نحن ما زلنا في إطار المناخ المذهبي، أو الفضاء المذهبي نفسه، الذي لن يكون من السهل التعامل معه، أو تجاوز محاذيره، نتيجة ذلك التراث المعرفي الذي تراكم على مدى قرون من الزمن، والذي يحمل في أحشائه العديد من الألغام المذهبية، التي تهدد تلك العلاقة، والتي يعمل على استغلالها لإفساد العلاقات بين الشيعة والسنة، بل بين مختلف الطوائف، ودفع الأمور نحو التنازع والتصادم.

لا أريد القول هنا إنه لا توجد محاسن وفوائد في أي من المشروعين، ولا القول إن مشروع الوحدة والتقريب - كمشروع عمل عليه لعقود من الزمن - لم يحقق جملة من أهدافه ونجاحاته، ليس هذا المراد وإنما المراد القول إننا نحتاج إلى تغيير بنيوي وجذري، ينقلنا من أرضية إلى أرضية أخرى، ومن مناخ إلى مناخ آخر، ومن فضاء إلى فضاء آخر، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، ومن مشروع إلى مشروع آخر، ومن أولويات إلى أولويات أخرى، ومن خطاب إلى خطاب آخر، ومن سياسات إلى سياسات أخرى، بل من بنى فكرية إلى بنى فكرية أخرى... نحن نحتاج إلى نقلة نوعية،

وإلى تغيير جوهرى، يمكن أن يكون بمستوى تلك الإشكالية - الأزمة، ويمتلك القدرة الفاعلة على علاجها، ومواجهة تحدياتها، والتغلب على جميع تداعياتها وآثارها.

لا بدّ من اعتماد مشروع يمتاز بالقدرة على تجاوز جميع السلبيات أو الثغرات، التي يمكن أن ينفذ منها من يريد تخريب العلاقة بين المذاهب والطوائف ومختلف الجماعات، وتحقيق ذلك التحول الجذري والبنوي، ويستجمع مختلف المحاسن المفترضة، ويحقق أعلى مستوى من الفوائد والمصالح المرجوة.

وهنا قد يكون من المفيد الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الإطار، وتحديدًا التجربة الأوروبية في تجاوز أزمة الحروب الدينية، التي استمرت لعقود متطاولة من الزمن، والتي خلّفت وراءها الكثير من الخراب والضحايا والدمار. لكن التجربة الأوروبية اعتمدت خيار فصل الدين عن الدولة، بل في أحيان عديدة عن المجتمع، وأرجعت الدين إلى داخل جدران الكنيسة، لتعتمد مجموعة من المبادئ والقيم الأخرى، التي أفضت إلى تحول جذري في تلك التجربة، ونقلت الاجتماع الأوروبي من وضع إلى وضع آخر، يختلف اختلافاً جذرياً في وعيه وقيمه وثقافته ونظامه السياسي والاجتماعي، وفي بنيته كمجتمع له ميزاته وخصائصه وهويته، وأنماط من العلاقات لديه. وهنا لا نريد أن نقول بضرورة أن نفتفي أثر تلك التجربة حذو القِذّة بالقِذّة والنّعل بالنّعل، لنقول إن تلك التجربة قد وجدت أزمته في الدين، وعلاقته بالدولة والاجتماع السياسي أو بالمجتمع، وبالتالي عندما استطاعت أن تتجاوز الدين في تلك الدوائر، فقد استطاعت أن تتجاوز أزمته، ليس هذا ما نريد قوله، إنما نريد قوله هو إن تلك التجربة الأوروبية قد استطاعت أن تتجاوز أزمته، عندما استطاعت أن تحدث نقلة جذرية، تمثلت بانزياح كامل عن أرضية زلزالية وخصبة في قيمها وثقافتها، من ناحية إنتاج الأزمات، وتغذية الصراعات، وتعزيز العصبية، إلى أرضية أكثر استقراراً وخصوبة، من ناحية تنظيم العلاقات، وإدارة الاختلافات بطريقة صحيحة، وهادفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والمنافع، التي تعود على جميع الأطراف على تنوعها.

إذن الكلام هو في هذه النقلة النوعية والتحول الجذري، أنه كيف نحقق ذلك؟ وكيف الوصول الى جميع تلك النتائج التي ذكرنا؟ وما السبيل الذي يجب اعتماده لبلوغ ذلك؟ وهل المطلوب أن نقارب الأزمة، كما حصل في التجربة الأوروبية، لنقول بأنها تكمن في الدين، وعندما نفصل بينه وبين الدولة والاجتماع السياسي، نستطيع عندها أن نتجاوز جميع الأزمات والمشاكل، التي تتأثّر من الدين؟ هل من الصحيح أن نذهب الى هذا العلاج، لنصل الى تلك النتائج؟

في مقام الجواب لا بد من القول إن التشخيص الصحيح للمشكلة، هو الذي يساعد على اعتماد العلاج الصحيح، والسبيل الناجح لعلاجها“ فهل المشكلة في تجربتنا تكمن في الدين نفسه ونصوصه، أم في ذاك التأويل الإجرامي، والعنصري، والإقصائي، والذي يستبعد ذلك البعد القيمي، والعقلاني، والإنساني، بل الحضاري من معانيه وثقافته وخطابه؟

الجواب على هذا السؤال واضح بالنسبة إلينا، وهو أن الدين في تأويله المدني، والعقلاني، والإنساني، والقيمي، والأخلاقي، بل والحضاري“ هو أهم عامل مساعد على بناء علاقات صحيحة وصحية وبناءة بين مختلف الجماعات والهويات، وتوجيهها وتوظيفها لما يخدم مصالح هذه الجماعات على اختلافها وخيرها، ومصالح أبنائها في العاجل والآجل.

المطروح هو اعتماد مشروع العدالة كطرح قادر على جمع الطوائف كافة المشكلة ليست في الدين، إنما في تأولاته الخاطئة والمجافية لجوهره وحقيقته، والمعمية عليها، والمنافية لها، والمشوّهة لمعانيها، والمنحرفة عن أهدافها، والمخالفة لوظائفها.

يبقى طرح هذا السؤال وهو: هل توجد في الدين قيمة جوهرية يمكن أن يُعتمد عليها لإنتاج هذا التأويل، والذي يمكننا من تجاوز جميع تلك الأزمات والمساوئ، ويساعدنا على الوصول إلى جملة تلك الإيجابيات والإنجازات، التي استطاعت التجربة الأوروبية أن تحصدتها، وتصل إليها؟ وهل من المتاح أن يصار إلى ذاك التأويل، الذي قد يحدث لدينا ذلك التحول الجذري والبنوي؟

الجواب هو بالإيجاب، وبيانه إن جوهر الرسالات الإلهية (كما جاء في القرآن الكريم) يكمن في إقامة القسط، حيث قال تعالى: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط»^١ إذن من الواضح أن إرسال جميع الرسل الإلهيين على مدار التاريخ، وإنزال الكتاب والميزان معهم كل ذلك من أجل أن يقوم الناس في مختلف شؤون حياتهم بالقسط والعدل.

وهذا يعني أن الهدف الأساس لجميع الأديان الإلهية هو إقامة القسط، سواء في المجال الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، أو المالي، أو الإداري... وهذا يتطلب أن يكون هناك فكر عدالة، وثقافة عدالة، ومشروع عدالة، وسياسات عدالة، وتربية على العدالة، وعلوم إنسانية تقوم على العدالة، وتتماهى معها، وتعين على تحقيقها. أي أن يكون لدينا منظومة عدالة، تملك القدرة على تسييل العدالة وتحقيقها في مختلف مجالات الاجتماع الإنساني وحقوقه. وعليه يمكن لنا - إذا ما أردنا أن نقوم بنقلة نوعية، ونحدث تحولاً جذرياً في البيئة التي نقيم فيها من بيئة منتجة للعصبية والانقسامات والأزمات، إلى بيئة منتجة للتعاون والتقارب والحوار، وقادرة على تجاوز أزمة العلاقة بين الطوائف والمذاهب - أن نعتمد العدالة كمشروع، وخطاب، وثقافة، وهدف، وسياسة..

ويمكن لنا - ارتكازاً إلى الدين - أن نذهب إلى تخصيص تأويل العدالة، وإلى تعزيز هذا التأويل. أي إلى تعزيز حضور العدالة فيه، وإلى بناء ذاك التأويل على العدالة، وتعبيره عنها، وحكايته لها، كمقدمة لتسييل قيمها، والعمل على تطبيقها، وتحويلها من قيمة تجريدية إلى قيمة لها تعابيرها، وحضورها في مختلف مجالات الاجتماع الإنساني وحاجاته، لتسعى إلى إشباع تلك الحاجات وإجابتها. هذا فضلاً عن حضورها في مختلف العلوم الإنسانية، التي تخدم ذلك الاجتماع وإشكالياته.

هنا يصبح لدينا مشروع جديد هو مشروع العدالة، وخطاب جديد هو خطاب العدالة، وفكر جديد هو فكر العدالة، وثقافة جديدة هي ثقافة العدالة، وفي هذا نحن لم نفارق الدين، ولم نخالف القرآن الكريم، بل نحن بهذا نحكي جوهر القرآن الكريم، والهدف الأسمى لجميع الرسالات الإلهية على الإطلاق، بل الهدف الأسمى للعديد من الرؤى والأفكار التي حاكت الفطرة الإنسانية، وعبرت عنها.

وعليه، المطروح هنا هو اعتماد مشروع العدالة، كطرح قادر على جمع جميع تلك الطوائف والمذاهب على أرضه، وإعادة دمجها في توجهاته وأهدافه، ودفعها لتجاوز تلك العصبية والانقسامات التي تعاني منها ومن آثارها، من دون أن يعني ذلك التخلي بالمطلق عن اعتماد مشروع آخر، يمكن أن يتكامل مع مشروع العدالة ذاك، كمشروع ثقافة الاختلاف في مكان ما، أو مشروع الوحدة والتقريب في مكان آخر، لكن من خلال ما ذكرناه، ألا وهو السعي إلى إعادة بناء الوعي، والفكر، والمشروع، والخطاب، والثقافة، والأهداف على أساس من قيم العدالة، وفلسفتها، وارتكازاً إلى الدين ومعانيه الأصيلة، وغاياته السامية.

هو مشروع للتجديد في فهم الدين، يقوم على العدالة وجوهريتها، واعتمادها كأساس، وهدف ينبغي السعي إلى تحقيقه في مختلف المجالات الاجتماعية^٢ هذا ويمتاز هذا المشروع بما يلي:

١- إنه يقوم على الدين نفسه وعدم هجره، بخلاف ما حصل في التجربة الأوروبية، التي هُجر فيها الدين ولاهوته إلى العلمانية على أشكالها وتنوعها.

- ٢- يجمع مختلف الجماعات على تنوعها على قاعدة صلبة، تملك القدرة على النهوض بأعباء ذلك المشروع، وأهدافه، وغاياته في مختلف مجالات الاجتماع الإنساني وشؤونه.
- ٣- إنه مشروع عابر في مداه لجميع الطوائف، والمذاهب، والجماعات الإنسانية ومختلف الأيديولوجيات، باعتبار أن قيمة العدالة هي قيمة إنسانية بالدرجة الأولى، قبل أن يقوم الدين بالتأكيد عليها وعلى محوريّتها.
- ٤- في الوقت الذي يوسع فيه هذا المشروع قاعدة الالتقاء، ومساحة الاشتراك إلى أبعد مدى، فإنه لا يغفل عن مساحة الاختلاف، والتي لا تخرج من مشروع العدالة ومداه، حيث للعدالة القدرة على معالجة ذاك الاختلاف وتنظيمه، وإدارته بطريقة هادفة وعادلة، إذ كما يمكن أن يحصل الاختلاف في العدالة وفهمها وكيفية تطبيقها، فلا بد أن يكون هناك عدالة في إدارة الاختلاف وممارسته.
- ٥- إن أبعاد هذا المشروع ومضامينه تلاقي في جوانب أساسية منها أزمات المجتمع وأولوياته، وحاجاته، واهتمامات عامة الناس في العدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية والمالية والضرائبية... حتى لا تبقى وظيفة أكثر من خطاب ديني إنتاج الأزمات، وإثارة المشاكل بين الناس، وإنما لتصبح هنا المساعدة على حل مشاكلهم، والاستجابة لحاجاتهم، وملاقة همومهم واهتماماتهم.
- ٦- يساعد على تجاوز ذلك الخطاب الديني التفريقي، الذي دأب على بث ثقافة العنصرية والكرامية، وإثارة الفتن، وتحريك العصبية والغرائز. وهذا ليس من الدين في شيء، حيث إن خطاب العدالة في أبعاده الثقافية والأخلاقية وغيرها، هو خطاب مناف بالضرورة لذاك الخطاب العنصري ومضامينه.
- ٧- يمكن أن يُبنى على أرضية ذلك المشروع عمل فكري وعلمي كبير، يسعى إلى بناء فكر العدالة، ومنظومة من العلوم الإنسانية تحاكي العدالة، وتتماهى معها، وتقوم عليها، لأن بناء علوم العدالة يحتاج إلى جهد كبير جداً، وإلى مشروع خاص به، وذلك لضرورته وأهميته.
- ٨- يساعد على معالجة بعض اختلالات أكثر من وعي ديني، يعاني ماضويةً مفرطة، أدّت به إلى أكثر من انفصام عن الواقع الذي يعيش فيه، لأن وعي العدالة ينقله إلى الواقع، ولأن إشكاليات العدالة تأخذ به إلى الحاضر، باعتبار أنها ذات بعد حاضري وواقعي في أهدافها، وغاياتها، ومراميها النهائية.
- ٩- يعيد إحياء البعد الإنساني والقيمي والأخلاقي في الدين، عندما يعيد التأكيد على العدالة وقيمها، وأخلاقيها، وثقافتها، ومعانيها الإنسانية في الفعل، والممارسة، والعلاقات.
- ١٠- يعمل على استعادة العقل لدوره، ويؤدي إلى تعزيز العقلانية وحضورها، عندما يصبح من أهم أولويات هذا المشروع بناء علوم العدالة ومعارفها. هذا البناء الذي يحتاج إلى دور أساس وفاعل للعقل ومنهجه لديها، مما يؤدي إلى استعادة دوره، ودور العقلانية، كوعي وثقافة وممارسة.
- ١١- يساعد على تجاوز تلك التأويلات الهدامة للدين، التي شوّهت الدين، وأفسدت المجتمع عندما يتم التأكيد على محورية العدالة، وقيمها، ومشروعها، ووصل ذلك بالمجتمع وثقافته. ليعمل على إنتاج تأويل العدالة، ولاهوت العدالة - أي إنتاج تأويل عدالتي للدين، ولاهوت عدالتي للدين - وهو التأويل الذي يعبر بحق وبصدق عن جوهر الدين، كما جاء في الكتاب، وعن روح الدين كما بشر به الرسل، ودعا إليه الأنبياء، وعمل من أجل إقامته الأوصياء والأئمة من بعدهم.
- ١٢- يستجمع أهم نقاط القوة في بناء مدنية خلّاقة، تقوم على الدين ومعانيه الأصلية، وعلى العقل وعقلانيته الفذة، وعلى العلم وضرورة الأخذ به، وعلى القيم الأخلاقية والمعنوية وحضورها، وعلى البعد الإنساني في فهم جميع تلك المعاني وممارستها.

*أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٥/١٠/٢٠١٧ :

وحدة الدولة وحق تقرير المصير

*أحمد محمود عجاج

يحتاج إلى ظروف سياسية دولية وإقليمية، وقوة مادية، أكثر مما يحتاج إلى غطاء قانوني

انتهت تجربة إقليم كردستان باجتياح القوات العراقية للأراضي المتنازع عليها، وبإصدار مذكرات توقيف ضد قيادات كردية بتهمة إهانة الجيش، وتفتيت وحدة البلاد“ وانتهى استقلال كاتالونيا بإعلان المادة ١٥٥ التي تعطي للحكومة المركزية الإسبانية الحق بحل البرلمان والحكومة الكاتالونيين، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، وتسلم الحكومة المركزية الإسبانية إدارة الإقليم“ في كلتا الحالتين تغلب مبدأ وحدة الأرض على مبدأ حق تقرير المصير!

تضمن ميثاق الأمم المتحدة عبارات تعطي لكلا المبدئين قوة وقيمة قانونية“ فوحدة الأرض وسيادتها مضمونة في المادة ٢ من الميثاق، وحق تقرير المصير مضمون أيضاً في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه“ بذلك يصبح لكل طرف حجته القانونية، ولا يمكن بالتالي حسم الأمر إلا بامتلاك المطالبين بحق تقرير المصير، القوة المادية، والظروف السياسية الملائمة. فالقوة المادية متوافرة لإقليم كردستان، لكن الظروف السياسية كانت غائبة“ ولذلك فشلت حكومة إقليم كردستان في تحقيق هذا الاستقلال“ وكذلك فشل إقليم كاتالونيا، رغم امتلاكه القوة المادية، في نيل الاستقلال لافتقاده الظروف السياسية الملائمة.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وبالتحديد بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر (أيلول)، وبعد صعود مفهوم القومية الوطنية، وانحسار التأييد للعولمة، وبروز روسيا والصين كقوتين عظميين، تغير العالم، ولا يزال يتغير، نحو عالم أكثر تقوقعاً على مبدأ السيادة الوطنية والمصلحة الوطنية البحتة. لم تعد العولمة مطلباً أمريكياً، بل أصبحت عبئاً على المواطن الأمريكي الذي شعر بأنها لا تخدم مصالحه“ ولم تعد الليبرالية الرأسمالية (المتوحشة) مقبولة للمواطن الغربي“ لأنها جلبت ما يهدد ثقافته، وسمحت للأغيار بدخول أراضيه، وتقاسم خيرات وطنه“ كما أن العولمة ساهمت في صعود الصين اقتصادياً على حساب الغرب“ ودفع توسع الغرب عبر الناتو إلى بلدان مجاورة للاتحاد السوفياتي روسيا إلى احتلال أجزاء من أوكرانيا وجورجيا، تحت شعار تمكين المواطنين الروس من حق تقرير مصيرهم“ وكذلك حماية الأمن القومي الروسي.

يستشف من هذه التغيرات المتسارعة كلها أن العالم الغربي ليس له قابلية، كما كان في الماضي، للقبول بحق تقرير المصير. كذلك الصين الصاعدة لها مشكلة مع مبدأ حق تقرير المصير“ لأنه يهدد وحدة أراضيها (إقليم التيب و دولة تايوان)“ وأوروبا تشعر بأن حق تقرير المصير يزعزع كيائها، وينسف توجه الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة. وترى روسيا خلاف ذلك“ لأنها تجد في حق تقرير المصير ذريعة للتدخل في دول الجوار، تحت مسمى حماية الأقليات الروسية، وضمان حق تقرير مصيرها“ روسيا دعماً لهذا الحق احتلت جزيرة القرم، ثم أجرت استفتاء بمفعول رجعي لتقرير مصيره!

إن تقرير حق المصير في كردستان وكاتالونيا يحتاج لنجاحه إلى ظروف سياسية دولية وإقليمية، وقوة مادية، أكثر مما يحتاج إلى غطاء قانوني“ ففي كردستان وجدت أمريكا، الداعم للکرد، أن دعمها الانفصال سيؤدي إلى تداعيات خطيرة، وإلى عرقلة مشروعات مستقبلية لأمريكا في العراق، وفي علاقاتها مع حلفاء لها“ كما أن حق تقرير المصير، ودعوة كردستان للانفصال ساهم في تقريب وجهات النظر بين طهران وتركيا، وفي الوقت نفسه، وجدت روسيا، التي تربطها بالکرد علاقات تاريخية، أن من مصلحتها الوقوف على الحياد، والدعوة إلى ضبط النفس. وفق هذه الظروف، وأمام قوة الحكومة العراقية المركزية، المدعومة من جهات إقليمية، وحياد أمريكي وروسي، لم يكن بوسع الكرد الصمود عسكرياً، ولم يكن بوسعهم أيضاً تصعيد التحدي“ لأن ذلك سيزيل كل مكاسبهم التي نالوها، ومنها الحكم الذاتي بصلاحيات غير مسبقة.

في كاتالونيا المتمتعة بحكم ذاتي واسع، وبقوة اقتصادية هائلة، نرى حكومتها المحلية عاجزة على المضي قدماً في إعلان الاستقلال، ناهيك عن النجاح فيه. فالحكومة الكاتالونية رغم فوزها في الاستفتاء، فإنها هي الأخرى وقعت ضحية تغير الظروف السياسية الدولية“ فالاتحاد الأوروبي يعاني من اهتزازات قرار بريطانيا بالخروج منه، ويعاني من تصاعد الموجة اليمينية القومية التي تعارض الوحدة الأوروبية، علاوة على تشكيك النخبين الأوروبيين في جدوى العولمة الاقتصادية الليبرالية، ناهيك عن أن دول مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا تخشى هي الأخرى من كيانات داخلها أن تطالب بالاستقلال إن نجح الكاتالونيون. فكاتالونيا التي كانت تُعَوّل على الاتحاد الأوروبي الليبرالي لقبولها“ وعلى أمريكا لتأييدها، وجدت نفسها منعزلة أوروبياً، وأمريكياً. وقد وجد الكاتالونيون أنفسهم في مواجهة حكومة إسبانية مركزية قوية مستعدة لقمع انفصاليهم ولو بالقوة.

في مقابل هاتين التجربتين توجد تجربة أخرى ناجحة، هي استقلال الكوسوفيين عن صربيا وإقامة دولتهم“ في كوسوفو توفر العامل القانوني، وتوفرت كذلك الظروف السياسية والقوة المادية“ فقد أدى قمع صربيا لحق الكوسوفيين إلى حصولهم على المساعدات العسكرية، وأدى ضعف روسيا آنذاك إلى تقاعسها عن نصررة صربيا. كما ساهم وجود أحادية قطبية أمريكية متفهمة للحق الكوسوفي، وكذلك سياق عولمي ليبرالي يُعلي نزعة سيادة حقوق الإنسان، ساهم في إعطاء زخم كبير لحق تقرير المصير للكوسوفيين“ مما مكنهم من تحقيق استقلالهم.

في كل هذه الأمثلة يتضح تماماً أن حق تقرير المصير ليس حقاً قانونياً مطلقاً يمكن تحقيقه بمعزل عن البيئة، بل هو حق مربوط بظروف سياسية، وبيئة دولية وإقليمية“ وإن أي كيان أو مجموعة مضطهدة من الشعوب تريد أن تحصل على هذا الحق، عليها أن تنظر ليس في قانونية حقها، بل أيضاً في الظروف الدولية والإقليمية، وبما تملكه من أوراق مادية. ولعل ما قاله القاضي الدولي لدى المحكمة الدولية فؤاد عمون يلخص مأساوية حق هذا المبدأ: «محزن حقاً أن تقرر الأرض مصير الناس، ولا يقرر الناس مصير الأرض».

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

نهاية «داعش».. دروس للسياسة الأمريكية

***ستيفن.إم. والت**

مالم تكن شخصاً، يعتقد أن قطع رؤوس الناس، يمثل طريقة ملائمة لتعزيز القضية السياسية لتنظيم دموي، فمن المؤكد أنك ستنتظر إلى الموت الوشيك لـ«داعش»، على أنه خبر مرحب به. ولكننا يجب أن نكون حذرين، من التبكير بإعلان أن «المهمة قد إنجزت»، وأن نكون على درجة من الحكمة، تتيح لنا استخلاص الدروس المستفادة من نتيجة، كان يمكن، في حالات أخرى، أن تستحق الاحتفال. تحقيقاً لهذه الغاية، أقدم لكم فيما يلي تقييماً أولياً، لما تعنيه هزيمة «داعش» على شكل خمسة أسئلة، وبعض الإجابات التمهيدية.

السؤال الأول، هل كان «داعش» يشكل «دولة ثورية» حقيقية؟ ما زلت اعتقد أنه كان كذلك بالفعل. ففي عام ٢٠١٥، كتبت مقالاً أشرت فيه إلى أوجه الشبه بين «داعش»، وغيره من الحركات (اليعاقبة، والبلاشفة، والخمير الحمر، على سبيل المثال لا الحصر)، واستخلصت بعض الدروس الواضحة لحد ما، من الملاحظات التاريخية لتلك الحركات الأقدم. فكل حركة من تلك الحركات الراديكالية، أعلنت عن رؤية متطرفة لتغيير المجتمع، وآمنت بأن قوى التاريخ (أو العناية الإلهية) تقف في صفها، وتضمن نجاحها، واعتمدت على العنف المفرط في تحقيق أهدافها، وامتلك بعض القدرة على إلهام الناس في أراض بعيدة.

ولكنني جادلت في ذلك المقال، إن «داعش» لم تكن على تلك الدرجة من الخطورة التي كان يظنها معظم الناس، لأن معظم الحركات الثورية لم تكن لديها القدرة على تصدير نموذجها، أو البقاء على قيد الحياة لفترة طويلة، ما لم يكن لديها سيطرة على دولة قوية. من حسن الحظ، أن داعش، وإن كان أكثر ثراءً، من معظم الحركات الإرهابية الأخرى، إلا أنه كان ما زال يمثل كياناً ضعيفاً للغاية.

أسباب الهزيمة

السؤال الثاني: لماذا خسر تنظيم «داعش» المعركة؟ لأسباب عديدة، منها أن هزيمته كانت أمراً محتملاً، ولا يجب أن تدهشنا بحال. فعلى الرغم من سلوك التنظيم المخيف، وقدرته على الحصول على بعض موارد النفط المتواضعة، إلا أنه كان، من دون أدنى شك، أضعف بكثير من روسيا البلشفية، أو فرنسا الثورية، بل وأضعف من معظم جيرانه المباشرين. وفي الحقيقة أن التنظيم الإرهابي كان قادراً على الظهور، والاستيلاء على الكثير من الأراضي الصحراوية، الخالية في معظمها، بسبب فراغ القوة الذي خلفه الغزو الأمريكي للعراق، والاضطراب الذي تلاه في سوريا.

بمجرد أن رسخ التنظيم أقدامه في الرقة، والمناطق المحيطة بها، فإن نموذج، وأيديولوجيته، ودعمه المادي، كان يمكن في مجملها أن تسبب درجة محدودة من الاضطرابات في أماكن أخرى، ولكن ضعف التنظيم الكامن، حد من قدرته على نشر رسالته، ووضع في وضع حرج، بمجرد أن أدرك جيرانه طبيعة المشكلة التي يمثلها، ودرجة خطورتها.

تنجح الحركات المتطرفة أحياناً، لأنها تتمتع بميزة المفاجأة- وهو ما حدث مع «داعش» عندما ظهر في البداية- ولكن بمرور الوقت، بات من الصعب-على نحو متدرج- على التنظيم أن يتوسع، أو يظل قائماً بمجرد أن باتت الدول الأكثر قوة منه، على علم بمدى الخطر الذي يشكله، وبدأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتوائه، وتنظيم «داعش» لم يكن استثناءً من ذلك، يضاف لذلك، أن أيديولوجية «داعش»، وممارساته البشعة (مثل قطع الرؤوس، والعبودية الجنسية، وما إلى ذلك)، نفرت الجميع تقريباً منه، تماماً مثلما فعل ميله لمعاملة المسلمين، الذين لا يشاركونه آراءه المتطرفة، كمرتدين.

ليس من السهل توحيد الولايات المتحدة، وروسيا، والعراق، ونظام بشار الأسد في سوريا، وإيران، والسعودية، والاتحاد الأوروبي، والأردن، والكرد، والآخرين، في جبهة موحدة، ولكن الاستراتيجيين الذين كانوا يقودون «داعش» نجحوا في ذلك. ولكن بمجرد أن فعلوا ذلك، باتت خلافتهم المزعومة، في وضع حرج للغاية.

نجاح جزئي

في النهاية، يمكن القول إن الحملة المناهضة لـ«داعش» نجحت - جزئياً - لأن الولايات المتحدة، كانت من الحكمة، بحيث إنها سمحت للاعبين المحليين، بتولي زمام القيادة في تلك الحملة، ولم تحاول أن تستأصل التنظيم بنفسها. وعلى الرغم من أن القوة الجوية الأمريكية، قد لعبت دوراً كبيراً في ذلك، هي والاستشارات، والتدريب، الذي قدمته الوحدات الأمريكية الأخرى، إلا أن اللاعبين المحليين، أصحاب المصلحة المباشرة، في المحصلة النهائية، والذين كانوا يمتلكون الشرعية الكافية محلياً، هم الذين خاضوا الجزء الأكبر، والأكثر مشقة من القتال.

وهذا الاستخدام الحصيف للقوة الأمريكية، جعل من الصعوبة بمكان على التنظيم، أن يصور تلك الحملة على أنها هجوم من الأجانب على الإسلام، خصوصاً وأن معظم ضحاياها، كانوا من المسلمين.

السؤال الثالث، هل يمكن القول، بناء على ذلك، إن الحملة ضد «داعش» تمثل قصة نجاح نادرة للسياسة الخارجية الأمريكية؟ بالطبع، ولنهنئ أنفسنا على ذلك. كما يعرف القراء هنا، فإنني كنت من أشد المنتقدين للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة، وخصوصاً ما يتعلق منها بميل واشنطن المتكرر للتورط في حروب ليست لديها القدرة على كسبها، إلا أن الحملة ضد «داعش»، تبرز كنصر عسكري صريح، ويجب أن نعترف بها على أنها كذلك.

لا للاستعجال بالتهنئة

في الوقت ذاته، يجب على الأمريكيين، مقاومة إغراء تهنئة أنفسهم بأكثر مما يلزم. بداية، دعونا لا ننسى، في هذا المقام، أن «داعش» لم تكن لتظهر أبداً، لو لم تقرر إدارة جورج دبليو بوش، غزو العراق عام ٢٠٠٣، وتسيء تدبير شؤونه كقوة احتلال، بعد ذلك. من ثم يمكن القول، إن المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة، في هزيمة تنظيم «داعش»، كانت مجرد مساهمة في حل مشكلة، كانت هي السبب في خلقها، من دون قصد. ولكن الأهم من ذلك كله، هو أن الظروف اللازمة لهزيمة «داعش»، كانت مواتية. فكما ذكرت آنفاً، كان تنظيم «داعش»، خصماً من الدرجة الخامسة، يفتقر إلى الموارد الوفيرة، والقوة العسكرية المتطورة، والحلفاء القادرين، كما كانت أفعاله سبباً في تكوين تحالف متنوع، يجمعه اعتقاد مشترك، بأنه تنظيم لا بد من أن يدمر في نهاية المطاف. وكان لهذا التحالف المناهض له، هدف عسكري واضح ومباشر هو: انتزاع زمام السيطرة الإقليمية من أيدي التنظيم، والقضاء على أكبر عدد ممكن من مؤيديه، وتقويض مزاعمه، بأنه يمثل «الإسلام الحقيقي»، أو أنه يمثل نموذجاً للمستقبل في المنطقة.

وبدون التقليل من شأن التحديات العسكرية، التي انطوت عليها عملية مواجهة التنظيم، فإن تلك المواجهة، مثلت نوع الصراع الذي يجب أن تكون الولايات المتحدة، ومعها شركاؤها المحليون، قادرين على كسبه، تماماً مثلما أن «داعش» - ذاته - كان يمثل نوع الخصم الذي يجب أن تكون الولايات المتحدة، وكذلك شركاؤها قادرين على إلحاق الهزيمة به في ساحة المعركة.

لذلك كله، ينبغي أن نكون حذرين من القفز إلى استنتاج مؤداه، أن هذا النجاح بالذات، هو نموذج للنجاح الذي يجب تحقيقه في صراعات المستقبل، أو أنه يمثل دليلاً واضحاً على جهود أمريكا في مجال «بناء الأمم» في أماكن أخرى. بشكل خاص، يجب التأكيد على أن الظروف التي أدت إلى جعل هزيمة «داعش» أمراً ممكناً، غير متوافرة في أفغانستان، أو اليمن، أو ليبيا، وأن هذا تحديداً هو السبب الذي أدى إلى فشل الجهود الأمريكية في تلك البلدان، المرة تلو الأخرى.

يضاف لذلك، أن هزيمة تنظيم «داعش» تفتح صندوقاً لشرور ومشكلات لا حصر لها، مثل مصير الكرد، ورغبة الأسد في استعادة سلطته في ذلك الجزء من سوريا الذي طُرد منه التنظيم، ودور إيران وتركيا في سوريا، والظهور المحتمل لمنظمات جهادية جديدة في المنطقة. هزيمة «داعش» تمثل نصراً واضحاً ما في ذلك شك، ولكن لا ينبغي المبالغة في أهميتها الأوسع نطاقاً بحال.

السؤال الرابع: هل يستحق الرئيس ترامب بعض الفضل هنا؟ نعم، ولكن أقل كثيراً من الفضل، الذي يحتمل أن يدعيه. فخلال حملته الانتخابية الرئاسية عام ٢٠١٦، انتقد دونالد ترامب سياسات إدارة باراك أوباما تجاه «داعش» بشكل متكرر، ووعد بأن «داعش سيزول على نحو سريع جداً إذا ما تم انتخابه». لكن استرداد الموصل والرققة، والزوال الوشيك لـ «داعش»، يثبت بالكاد صواب رأيه، لسبب بسيط، وهو أن الحملة التي هزمت تنظيم «داعش»، من تصميم وتنفيذ إدارة أوباما في الأساس، وعندما جاء ترامب للحكم فإنه لم يحد عنها كثيراً. صحيح أنه منح القادة العسكريين سلطة أكبر، إلى حد ما، للتصرف من تلقاء أنفسهم في ميادين القتال، ولكنه لم يخصص لهم موارد إضافية كبيرة، كما لم يغير في الاستراتيجية الرئيسية لإدارة أوباما، في التصدي للتنظيم. على أن ترامب، وفي جميع الأحوال، يستحق الفضل، على الأقل، لتمسكه بالنهج الذي ورثه، والذي ربما سارع من وتيرته بعض الشيء، ولكنه إذا ما كا صادقاً حقاً، فإنه يجب أن يمنح سلفه الكثير من الفضل أيضاً (وهو ما لن يفعله حسب اعتقادي).

سقوط الرقعة... ماذا بعد؟

السؤال الخامس، هل يمثل سقوط الرقعة نقطة تحول رئيسية في الحملة ضد «التطرف العنيف»؟ من المبكر جداً أن نقول ذلك. أو نحن لن نعرف الإجابة على هذا السؤال، وهو أمر لا يمثل مشكلة بالنسبة لي. واستكمالاً لما تقدم، أقول إن الأمر المؤكد هنا، هو أن هزيمة التنظيم قد قوضت جدوى التكتيكات العنيفة التي يجأ إليها، وتلجأ إليها الجماعات المتطرفة الأخرى، مثل «القاعدة» على سبيل المثال... دعونا نأمل ذلك..

في المدى القصير، على الأقل، لا أحد يعتقد أن هزيمة «داعش» ستزيل خطره تماماً. وكما جاء في تقرير لصحيفة نيويورك تايمز قبل بضعة أيام، فإن «التنظيم أبعد ما يكون عن الهزيمة، ولا يزال أقوى بكثير اليوم، مما كان عليه عندما انسحبت القوات الأمريكية من العراق». وفي هذا السياق، حذر «اندرو باركر»، رئيس جهاز الاستخبارات البريطانية الداخلية «إم آي ٥» مؤخراً، من أن التهديد الذي يمثله داعش «متعدد الأوجه، ويتطور بسرعة، ويعمل بوتيرة لم نرها من قبل».

ولا تزال المشكلة الرئيسية التي تؤثر على الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، هي الافتقار إلى مؤسسات سياسية فاعلة، وهي مشكلة تفاقت بسبب التدخل المتكرر، وأحياناً العنيف، في المنطقة، من قبل مختلف القوى الأجنبية (بما في ذلك الولايات المتحدة). وهذا الأمر ينطبق على مصر، وليبيا، والعراق، وسوريا، واليمن، والصومال، وأفغانستان، وأجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

مخاطر التضخيم

فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، كانت الاستجابة الأمريكية الرئيسية للإرهاب، تتمثل في قرع ناقوس الخطر، وتضخيم التهديد، والاستجابة باستخدام القوة، على الرغم من أن الخطر الفعلي الذي يشكله الإرهابيون على الأمريكيين العاديين، ضئيل للغاية، إذا ما قورن بالمخاطر الأخرى. وهذا النهج لم يؤد، فحسب، إلى توريط الولايات المتحدة في صراعات مفتوحة، في العديد من الأماكن، بل ساعد أيضاً على تسميم سياستنا، وصرف أنظارنا عن التهديدات الأكثر خطورة (مثل المعدل المروع لعنف الأسلحة - بما في ذلك إطلاق النار الجماعي، في الداخل).

أرجو ألا تسيئوا فهمي: فأنا سعيد لأن "داعش" تتجه نحو مكانها الطبيعي في مزبلة التاريخ، ولكن هذا لا يحول دون أن أقول إنه ما يزال هناك نقاش، يتعين علينا الانخراط فيه، حول الكيفية التي يجب أن تعالج بها الولايات المتحدة، والدول الأخرى، هذه المسألة في مستقبل الأيام.

*أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد

* (واشنطن بوست) و (بلومبيرغ نيوز سيرفيس) ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

متغيرات السلطة والمعارضة في العالم العربي

*د. إبراهيم أبراش

لم تقتصر تداعيات الأحداث التي يشهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة على الواقع السياسي والجيوبوليتيك بل تجاوزتهما لتُحدث تغييراً بل انقلاباً مفاهيمي في قضايا مفصلية للمجال السياسي وخصوصاً: الدولة الوطنية، السيادة، الثورة، الديمقراطية والمشاركة السياسية، والمعارضة السياسية، والتغيير لم يقتصر على المفاهيم والتصورات المسبقة بل يتعداها إلى الأدوار والأولويات.

ما سنقاربه في هذه المقالة هو التغيير أو التحول في مفهوم المعارضة ودورها السياسي، ذلك لأن معادلة السلطة ليست أحادية الجانب بل لها وجه آخر وهو المعارضة. وهكذا وكأنها مُسلمة أو حقيقة لا تقبل النقاش فقد وقر في عقل ووجدان الجماهير الشعبية صورة نمطية عن النظام السياسي والسلطة، حيث يتداخل مفهوم النظام السياسي والسلطة والحكومة كشيء واحد، وهم عالم الشر والفساد، في المقابل تتموقع المعارضة كحالة مضادة ومعادية للنظام وهي عالم الخير والفضيلة وتمثل كل ما يطمح له الشعب ويتصوره من حرص على المصلحة الوطنية والمصادقية والطهرية السياسية والنبيل والأخلاق الخ.

انطلاقاً من هذا التصور المسبق، فعند إصدار أحكام أو عمل تقييم لنظام الحكم في دولة عربية ما من حيث مدى التزامه بالمعايير والقيم الديمقراطية وبمصلحة الشعب أن يقتصر التقييم والحكم على السلطة القائمة ونخبته، مع تجاهل الوجه الآخر من معادلة السلطة وهو قوى المعارضة ومدى استعدادها لتولي السلطة ومدى أهليتها للحكم وبناء نظام سياسي أفضل مما هو قائم.

من حيث المبدأ فإن وجود استقرار نسبي في بلد ما لا يعني أن من حق النخبة الحاكمة الاستمرار في السلطة إلى ما لا نهاية بل عليها أن تُشرك الآخرين في السلطة ومن حق المعارضة السياسية أن تستفيد من تداول ديمقراطي توافقي وسلمي على السلطة.

لكن لا تأخذ الأمور شكل الحتمية أو الضرورة بأن من حق المعارضة تولي السلطة أو المشاركة فيها انصياعاً لمبدأ التغيير والتداول على السلطة، بل هو حق مشروط بأن تكون المعارضة وطنية ديمقراطية وتملك برامج إصلاحية وتنموية أفضل مما تقدمه السلطة القائمة وأن تمنح أملاً بمستقبل أفضل وتحوز على أدوات وطنية للتغيير.

عندما قال ونستون تشرشل مقولته (لو لم تكن المعارضة لخلقناها) وكرر قوله الكتاب والسياسيون إنما كان يقصد معارضة في نظام ديمقراطي تكون أحزاب المعارضة فيه شرعية وملتزمة بالدستور وبثوابت الأمة وتمارس عملها سلمياً وفي إطار القانون، وليس أية معارضة سياسية.

فمنذ بداية فوضى ما يسمى الربيع العربي أصبح مفهوم المعارضة ملتبسا وسلبيا، حيث تسعى جماعات معارضة مسلحة لإسقاط النظام القائم دون أن تؤمن هذه الجماعات بالديمقراطية أو تمتلك برامج تنموية وإصلاحية واضحة، هذا ناهيك أن كثيرا من هذه الجماعات مرتبطة بأجندة خارجية غير حريصة على تطبيق الديمقراطية ولا على الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية.

أغلب هذه القوى تمارس العنف والدموية ومرتبطة بالخارج وأغلب مكوناتها لا تؤمن بالديمقراطية والشراكة السياسية، ولم تجلب للشعوب إلا الدمار ولا تمنح أملا بمستقبل أفضل للشعوب. بالمقابل ارتفع رصيد الدولة الوطنية والسلطة القائمة لدرجة أن كثيرين من قطاعات الشعب باتت تترحم على زمن ما قبل الربيع العربي وأنظمتها، فهذه الأخيرة حتى وإن كانت غير ديمقراطية فعلى الأقل كانت تحافظ على وحدة المجتمع والدولة وتفرض الأمن والاستقرار، وتسير في طريق تنمية وتطور حتى وإن كان بطيئا ومتدرجا.

سلوكيات أغلب قوى المعارضة غيرت كثيرا من نظرة الشعوب للسلطة وللمعارضة. لم تعد السلطة القائمة عالم الشر والفساد المطلق وأنها ضد مصالح الشعب ومعادية له، ولم تعد المعارضة تُحيل إلى عالم الأخلاق والوطنية والتعبير عن مصالح الشعب، حتى تهمة التبعية والخضوع للخارج التي كان يتم توجيهها للسلطة الحاكمة أصبحت اليوم موجهة لقوى المعارضة.

هذا لا يعني أننا نمنح شهادة براءة وحسن سلوك للأنظمة العربية القائمة أو التي تم إسقاطها بتدخل خارجي أو بفوضى الربيع العربي، فالتغيير كان مطلوبا حتى بالجوء للثورة أو العنف الثوري الشعبي والوطني، ولكن الذي جرى أن مخططي فوضى الربيع العربي صنعوا معارضات غير وطنية وغير ديمقراطية وبعضها إن لم يكن أغلبها قام على أسس طائفية ومذهبية وعرقية وعشائرية، تعادي بعضها البعض بما لا يقل عن معاداتها لسلطة الدولة مما جعلها أكثر سوءا من الأنظمة القائمة وأكثر خطرا على الشعب والدولة من النظام نفسه.

كل ذلك لخلق الفتنة والفوضى وقطع الطريق على ارهاصات الديمقراطية والتنمية الذاتية المتدرجة من خلال الإصلاحات التي كانت تباشرها الأنظمة تدريجيا نتيجة الضغط الشعبي، أو من خلال التغيير الذي كانت تناضل من أجله قوى المعارضة الحقيقية الديمقراطية والوطنية.

وعليه عندما تصبح المقارنة بين الأنظمة ما قبل فوضى الربيع العربي أو التي لم تصلها الفوضى من جانب وغالبية المعارضات المسلحة القائمة الآن من جانب آخر فالكفة ستميل لصالح الأولى، وهذا هو التغيير الرئيس في مفهوم السلطة والمعارضة.

لا يعني ما سبق رفضنا لمبدأ الثورة على الأنظمة الاستبدادية والفاسدة، فأحيانا تصبح الثورة أمرا لا مفر منه، لكن ليس كل من حمل سلاحا يعتبر ثائرا، وليس بالضرورة أن كل من ينتقد النظام السياسي أفضل من النظام. حتى لا تنقلب الثورة لفوضى وحرب أهلية فالأمر يحتاج لمعارضات سياسية ديمقراطية ووطنية وغير مرتھنة أو تابعة لأجندة دول أجنبية أو لأيديولوجيات إسلاموية مشبوهة.

*كاتب وأكاديمي من فلسطين

*الحوار المتعدد ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

كتالونيا تعلن الاستقلال... ومدير تدفرض الحكم المباشر على الإقليم

في قطيعة غير مسبوقة مع إسبانيا بعد أزمة سياسية حادة أعلن برلمان كتالونيا أن الإقليم بات «دولة مستقلة تتخذ شكل جمهورية». وتم تبني قرار البرلمان في غياب المعارضة التي غادرت الجلسة بتأييد ٧٠ عضواً واعتراض ١٠ وامتناع اثنين عن التصويت. وتشكل الأحزاب الانفصالية من اليسار المتطرف إلى يمين الوسط غالبية في البرلمان (٧٢ من أصل ١٣٥).

وأدى النواب النشيد الانفصالي وهتفوا «لتحيا كتالونيا».

وخارج برلمان كتالونيا احتفل عشرات الآلاف من أنصار الانفصال بقرار البرلمان بالتصفيق والهتاف. وكتب نائب رئيس كتالونيا أوريول خونكيراس على «تويتر»: «نعم، لقد ربنا حرية بناء بلد جديد». وفي أول رد فعل أوروبي على قرار برلمان كتالونيا، أكد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن مدريد «ستبقى المحاور الوحيد» للتكامل، وكتب عبر موقع «تويتر»: «لا شيء يغير بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ستبقى إسبانيا المحاور الوحيد لنا». وينص قرار الاستقلال على قيام «الجمهورية الكاتالونية بوصفها دولة مستقلة وسيدة (دولة) قانون، ديمقراطية واجتماعية». ويطلب القرار في حيثياته من حكومة كتالونيا التفاوض حول الاعتراف بها في الخارج، في حين لم تعلن أي دولة دعمها الانفصاليين.

وكان النائب المعارض كارلوس كاريسوزا قال رافعاً نص قرار إعلان الاستقلال إن «هذا النص الذي أعدتموه يقضي على التعايش» في كتالونيا. وتساءل أليخاندرو فرنانديز من الحزب الشعبي المحافظ بزعامة راخوي: «كيف وصلنا إلى هنا؟»، لافتاً إلى أنه «يوم أسود للديمقراطية».

وتحررت الحكومة الإسبانية يوم الجمعة لفرض حكمها المباشر على إقليم كتالونيا وتجريد المنطقة من الحكم الذاتي بعد أقل من ساعة من إعلان برلمان الإقليم استقلاله عن الدولة الإسبانية في تحد صادم لمدير.

رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي خلال جلسة لمجلس الشيوخ الإسباني في مدريد يوم الجمعة. تصوير: سوزانا فيرا - رويترز.

ورغم أن إعلان الاستقلال كان متوقعا إلا أن تحركات الطرفين تنقل أسوأ أزمة تشهدها إسبانيا خلال أربعة عقود إلى مستوى جديد وربما خطير.

ودعا رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي إلى التحلي بالهدوء في تغريدة على تويتر نشرت بعد دقائق من إعلان الاستقلال.

وكتب راخوي «أدعو كل الإسبان للتحلي بالهدوء. حكم القانون سيعيد الشرعية في كتالونيا».

وبعد ذلك، أجاز مجلس الشيوخ الإسباني وضع كتالونيا تحت وصاية مدريد. ودعا رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي إلى جلسة طارئة للحكومة. وسارع إلى الرد عبر موقع «تويتر» مؤكداً أن مدريد «ستعيد الشرعية» في كتالونيا.

وجاءت جلسة مجلس الشيوخ الإسباني المنتظرة حول الأزمة السياسية والدستورية في البلاد كما أرادها رئيس الوزراء المحافظ ماريانو راخوي لإطلاق خطته المعلنة، وهي تسلم زمام الأمور في إقليم كتالونيا، الذي أعلن استقلاله وتأسيس جمهورية كتالونيا في شمال شرقي إسبانيا. وهذا ما كان متوقعا، محليا وعالميا، وهذا ما كان يستعد له راخوي، لاتخاذ إجراءات فرض الوصاية على الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي.

وبين التدابير التي ستتخذها حكومة مدريد المركزية عزل قادة الإقليم في برشلونة، حيث أعلنت الغالبية الانفصالية في البرلمان الاستقلال قبل بضع دقائق من تصويت مجلس الشيوخ في مدريد.

ودعا رئيس الوزراء راخوي إلى اجتماع طارئ للحكومة بعد الحصول على الضوء الأخضر من مجلس الشيوخ، الذي قام بناء على توصيات راخوي بتفعيل المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني التي تعطي الحكومة المركزية الحق في إقالة حكومة الإقليم وإدارة شؤون الإقليم اقتصادياً وأمنياً وإدارياً.

وأيد ٢١٤ عضواً في مجلس الشيوخ الإجراءات التي تتيح لمدير السيطرة على كتالونيا والإطاحة برئيس الإقليم كارليس بوغديمون وحكومته، فيما رفضها ٤٧ وامتنع عضو واحد عن التصويت. ولا يمكن التكهّن بنتائج إعلان الاستقلال ووضع كتالونيا تحت وصاية مدريد. وكانت أكثر من ١٦٠٠ شركة قررت نقل مقارها المحلية خارج كتالونيا التي تشهد منذ أسابيع تظاهرات مؤيدة للاستقلال ومعارضة له. وليست المرة الأولى التي تحاول فيها كتالونيا الانفصال عن الحكومة المركزية. لكن حكومتها لم يسبق أن وصلت إلى هذا الحد. ويعود آخر فصل في هذا الإطار إلى أكثر من ٨٠ عاماً. ففي ١٩٣٤، وتحديداً في السادس من أكتوبر (تشرين الأول)، أعلن رئيس الحكومة الكاتالونية لويس كومبانيس قيام «دولة كاتالونية في إطار جمهورية إسبانيا الفيدرالية». وسارعت الحكومة الإسبانية إلى الرد. إذ أعلنت القيادة العسكرية في كتالونيا حالة الحرب وأسفرت المواجهات عن مقتل ما بين ٤٦ و ٨٠ شخصاً، بحسب المؤرخين.

الحكومة الإسبانية تحل برلمان كتالونيا رداً على إعلان الاستقلال

وأعلن رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، تجميد عمل حكومة إقليم كتالونيا وبعثاتها في الخارج، وتجميد عمل برلمان الإقليم، وقال خلال مؤتمر صحافي عقده مساء الجمعة إن الحكومة بدأت مجموعة خطوات استجابة لإعلان كتالونيا.

وبيّن راخوي أنّه قد جرى حل البرلمان في الإقليم، وأنّ انتخابات جديدة ستُعقد في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول. مبيّناً أنّ "الانتخابات ستُعقد في أقرب وقت ممكن، وستمهد للتعايش بين الكتالونيين أنفسهم". وأضاف: لقد "قررنا إقالة قائد الشرطة المحلية في إقليم كتالونيا".

كما أعلنت الحكومة الإسبانية، إقالة ١٤١ مسؤولاً وموظفاً بإدارة إقليم كتالونيا، في إطار إجراءاتها ضد حكومة الإقليم.

ونقلت وكالة الأنباء الإسبانية "إفي"، عن مصادر في الحكومة، أنّ بين الأشخاص الذين تمت إقالتهم، وفقاً للمادة ١٥٥ من الدستور الإسباني، رئيس حكومة كتالونيا كارليس بوغديمونت، ونائبه أوريول جونكويراس، و١١ وزيراً محلياً، والأمين العام لداخلية الإقليم سيزار بويغ، ومدير عام الشرطة المحلية بير سولر.

كما أوضحت المصادر، أنّ من ضمن المقالين موظفي ممثلات الإقليم في كل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا وأيرلندا والنمسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولفتت إلى أنّه مع نشر قرار حكومة مدريد إقالة أعضاء حكومة كتالونيا، والأشخاص الآخرين في الجريدة الرسمية، سيكون الموظفون المذكورون قد أُقيلوا تلقائياً من مناصبهم.

وقدّمت الحكومة الإسبانية طعناً لدى المحكمة الدستورية، لإلغاء قرار البرلمان المحلي في إقليم كتالونيا الانفصال عن إسبانيا.

وجاء رد مدريد بعد عقد مجلس الشيوخ الإسباني جلسة طارئة، حيث حضر رئيس الحكومة، وقرّر في نهاية جلسته إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا، وإقرار الحكم المباشر. وفوّض مجلس الشيوخ الإسباني، الحكومة المركزية بتطبيق المادة ١٥٥ من الدستور التي تنصّ على حل حكومة الإقليم، وإجراء انتخابات مبكرة خلال ٦ أشهر.

وتمنح المادة الدستورية المذكورة رئيس الوزراء، سلطة إقالة الحكومة الكاتالونية، ووضع شرطتها وبرلمانها ووسائل إعلامها الرسمية تحت وصاية مدريد لمدة ٦ أشهر، إلى أن يتم تنظيم انتخابات في الإقليم مطلع ٢٠١٨.

ماذا ينتظر رئيس كتالونيا بعد إعلان الاستقلال؟

وتعتزم النيابة العامة الإسبانية توجيه تهمة العصيان إلى رئيس كتالونيا كارليس بوغديمون بعد أن أعلن برلمان الإقليم الاستقلال.

وستتخذ المحكمة بعد ذلك قراراً بشأن قبول التهمة ضد بوغديمون، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

ويعاقب القانون الإسباني جريمة "العصيان" بالسجن مدة تصل إلى ٣٠ عاماً.

وكان برلمان كتالونيا اعتمد اليوم (الجمعة) قراراً يعلن أن الإقليم أصبح «دولة مستقلة تأخذ شكل جمهورية»، واحتفل عشرات الآلاف من أنصار الانفصال في برشلونة تجمعوا خارج الحديقة المجاورة لمقر البرلمان. من جهته، دعا رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي للهدوء بعد إعلان برلمان كتالونيا للاستقلال في تصويت مثير للجدل من المرجح إعلان عدم مشروعيتها، حيث غرد عبر حسابه في «تويتر» قائلاً: «أدعو كل الإسبان للهدوء. حكم القانون سيعيد الشرعية في كتالونيا».

مسار لتجنب الصدام المباشر مع مدريد

اختار رئيس كتالونيا، كارليس بوجدمون، مساراً يجنبه الصدام المباشر مع مدريد، وقرر في خطابه المرتقب، ألا يدعو إلى انتخابات في الإقليم، لتجاوز الأزمة مع مدريد، بسبب عدم وجود ضمانات كافية من جانب الحكومة الإسبانية التي طلبت وضع الإقليم تحت وصايتها، وقال: «يعود إلى البرلمان (الكاتالوني) أن يحدد تداعيات تطبيق المادة ١٥٥ (من الدستور الإسباني) ضد كتالونيا»، التي تتيح تعليق الحكم الذاتي الذي يتمتع به الإقليم.

وقال بوجدمون، في مؤتمر صحفي، إنه لن يدعو إلى إجراء انتخابات جديدة في الإقليم. وكان قد أعلن عن عقد مؤتمر صحفي في وقت سابق من اليوم، وسط تكهنات واسعة النطاق بأنه سيدعو إلى إجراء انتخابات، ومن ثم تحقيق تنازل كبير في الأزمة الحالية، بشأن سعي كتالونيا للانفصال عن إسبانيا. ولكن تم إلغاء المؤتمر. وبعد ذلك بساعات، ظهر بوجدمون أمام صحافيين تجمعوا في القصر الحكومي ببرشلونة، وقال إنه «درس إمكانية» الدعوة لإجراء انتخابات من أجل نزع فتيل الأزمة السياسية الحالية، وسعى للحصول على تطمينات، لكن لم يصله من الحكومة المركزية الإسبانية ما يفيد بأن نتيجة الانتخابات ستحترم، وأنه لن يحدث تدخل مباشر في كتالونيا.

وجاءت هذه التصريحات لرئيس إقليم كتالونيا عشية التصويت في مجلس الشيوخ على إجراءات دستورية كان قد طالب بها قبل أيام رئيس الوزراء المحافظ ماريانو راخوي، تعطيه الحق في إقالة حكومة الإقليم، وتسلم زمام الأمور الإدارية، والدعوة لانتخابات محلية خلال ٦ شهور. ورفض بوجدمون أن يخاطب مجلس الشيوخ الإسباني، بعدما تلقى دعوة للقيام بذلك، وشرح موقفه قبل اتخاذ إجراءات فرض الوصاية على الإقليم.

وكان قد حذر في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) من أنه في حال واصلت الحكومة الإسبانية «منع الحوار، واستمرت في القمع، فإن برلمان كتالونيا يمكن أن يصوت على إعلان رسمي للاستقلال، إذا رأى ذلك مناسباً».

وتظاهر آلاف الناشطين الكاتالونيين في برشلونة قبل أن يلقي بوجدمون خطابه، وسط تكهنات باحتمال تراجعته عن إعلان الاستقلال. وهذا فعلاً ما حصل، إذ لم يعلن بوجدمون انفصال الإقليم الغني في شمال شرقي البلاد بعد استفتاء حول الاستقلال حضرته مدريد.

وفي الوقت نفسه، ستبدأ في مدريد لجنة تابعة لمجلس الشيوخ، تضم ٢٧ عضواً، مناقشة تعليق الحكم الذاتي بحكم الأمر الواقع في كتالونيا، حيث يقيم ١٦ في المائة من الإسبان، بطلب من حكومة ماريانو راخوي المحافظة.

وسيقرر مجلس الشيوخ الإسباني، في جلسة عامة الجمعة، ما إذا كان سيتم منح رئيس الحكومة بموجب المادة ١٥٥ من الدستور سلطة إقالة الحكومة الانفصالية الكاتالونية، ووضع شرطتها وبرلمانها ووسائل إعلامها الرسمية تحت وصاية مدريد لمدة ٦ أشهر، إلى أن يتم تنظيم انتخابات في الإقليم مطلع ٢٠١٨.

وهذا التصويت يعتبر محسوماً مبدئياً لأن المحافظين يشغلون غالبية مريحة في مجلس الشيوخ، وسيتمكنون من الاعتماد على دعم الحزب الاشتراكي والليبراليين من حزب المواطن الذي تأسس في كتالونيا ضد الاستقلال. ولا يزال من غير الواضح إذا ما كانت الحكومة المركزية في مدريد ستراجع عن خططها إذا ما تنازل بوغدمون عن خيار الاستقلال. وشدد بوغدمون، الخميس، على أن تولي مدريد لسلطات كتالونيا يشكل «مساساً» بالدستور الإسباني.

رفض دولي

أكد رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، يوم الجمعة، أن مدريد "تبقى المحاور الوحيد" للتكتل بعدما صوّت أعضاء البرلمان الكتالوني على إعلان استقلال الإقليم عن إسبانيا في أسوأ أزمة سياسية تعيشها البلاد منذ عقود. وكتب توسك عبر موقع "تويتر"، عقب جلسة التصويت في كتالونيا: "لا شيء تغير بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. تبقى إسبانيا المحاور الوحيد بالنسبة إلينا"، داعياً الحكومة الإسبانية إلى "إعطاء الأولوية لقوة الحجة، لا لحجة القوة".

أما رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، فأكد أن الاتحاد الأوروبي "ليس بحاجة إلى مزيد من التصدعات والانقسامات". وتابع "لا يجب أن نقحم أنفسنا في الجدل الداخلي في إسبانيا، لكنني لا أرغب في رؤية اتحاد أوروبي يتكون من ٩٥ بلداً في المستقبل".

من جانبها، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن كتالونيا "جزء لا يتجزأ من إسبانيا"، معربة عن دعمها إجراءات مدريد لإبقاء البلاد "قوية وموحدة"، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عقب إعلان الإقليم استقلاله. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيزر ناويرت: "تتمتع الولايات المتحدة بصداقة كبيرة وشراكة راسخة مع حليفنا في حلف شمال الأطلسي، إسبانيا"، مضيفاً أن "كتالونيا جزء لا يتجزأ من إسبانيا، والولايات المتحدة تدعم إجراءات الحكومة الإسبانية لإبقاء إسبانيا قوية وموحدة".

كما أعلنت ألمانيا عدم اعترافها بإعلان إقليم كتالونيا استقلاله من جانب واحد، حسب ما صرح ناطق باسم المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل. وكتب ستيفن شيرت على تويتر: "الحكومة الألمانية تتابع بقلق تدهور الأوضاع في كتالونيا" و"لا تعترف بإعلان الاستقلال".

وأكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، "دعمه الكامل" لراخوي من أجل "احترام" دولة القانون في إسبانيا، وقال ماكرون "لدي شخص (واحد) أخطبه في إسبانيا، رئيس الوزراء (...) هناك دولة قانون في إسبانيا بقواعد دستورية ينبغي احترامها. دعمي الكامل لرئيس الوزراء الإسباني".

كما أعلن المتحدث باسم رئاسة الحكومة البريطانية، تيريزا ماي، أن بريطانيا "لا ولن تعترف" بإعلان برلمان كتالونيا استقلال الإقليم. وقال المتحدث إن الإعلان "قائم على تصويت اعتبرته المحاكم الإسبانية غير شرعي. لا زلنا نرغب في تطبيق حكم القانون، واحترام الدستور الإسباني والحفاظ على وحدة إسبانيا". ومنذ بدء الأزمة الكتالونية أكد الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لحكومة مدريد تحت شعار "احترام الدستور الإسباني". وصباح الجمعة، كرّر أحد المفوضين الأوروبيين، البرتغالي كارلوس موداس، القول رداً على سؤال حول التطورات في كتالونيا: "أعتقد أن علينا جميعاً احترام البلدان كما هي، علينا احترام الدستور، وهذا بالغ الأهمية بالنسبة إلى أوروبا".

بداية الطريق

ويجمع مراقبون على أن الصدام بات حتمياً بين الانفصاليين الكتالونيين الذين أعلنوا من خلال تصويت برلمان كتالونيا عن انفصال الإقليم وتحويله إلى دولة مستقلة ذات نظام جمهوري، وبين الحكومة الاتحادية في مدريد التي منحتها مجلس الشيوخ تفعيل المادة ١٥٥ من الدستور الذي يسقط الحكم الذاتي عن كتالونيا ويفرض وصاية على الإقليم بكافة مؤسساته الإدارية والقضائية والأمنية والإعلامية.

وفيما حاول الانفصاليون تقديم الحدث بصفته نصراً لقضية الكتالونيين فاحتشدوا في الشوارع فرحين، أظهرت الحكومة الإسبانية عزمها، ومن خلال تصريحات رئيسها مارينو راخوي على تقويض جهود الانفصاليين وتفريغ قرار البرلمان الكتالوني من مضمونه.

وتقول مصادر إسبانية مطلعة إن الأيام المقبلة قد تشهد توتراً إذا ما قررت مدريد استخدام القوة لفرض خضوع كتالونيا للسلطة الاتحادية.

وتضيف هذه المصادر أن الصدام بات حتمياً وأن لا خيارات أخرى أمام راخوي الذي دعا الخميس الإسبان إلى الهدوء، متعهداً بأن تعيد مدريد "سيادة القانون في كتالونيا".

ولن تصبح كتالونيا "جمهورية" مستقلة بمجرد إعلان ذلك من قبل برلمانها، فالأمر يحتاج إلى أدوات قانونية واقتصادية ودبلوماسية، لا سيما لجهة الاعتراف الدولي بها.

ويرى دبلوماسيون أوروبيون أن الأمر لن يكون سهلاً، خصوصاً أن دول الاتحاد الأوروبي لم تعط أي إشارة بإمكانية منح الانفصال الكتالوني أي تغطية سياسية.

وعلق رئيس المجلس الأوروبي على إعلان انفصال كتالونيا بأنه "لم يتغير شيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأن إسبانيا لا تزال الجهة الوحيدة التي نتحاور معها".

وتؤكد مصادر أن العواصم الأوروبية ستشجع حكومة مدريد على مواجهة هذا الاستحقاق الخطير بحكمة وروية تحاشياً لأي أعمال عنف كتلك التي شهدتها اليوم الذي جرى فيه الاستفتاء في كتالونيا.

ونقل عن مصادر في كتالونيا تخوفها من صدامات داخل الإقليم نفسه بين الانفصاليين والاتحاديين. وتقول هذه المصادر إن تصويت برلمان كتالونيا جاء في غياب الأحزاب الراقضة للانفصال بما يشكل غياباً لنقاش برلماني حقيقي. وتضيف أن تدخل الحكومة المركزية في مدريد قد يصبح مطلباً شعبياً كتالونيا لتحاشي سقوط الإقليم في حرب أهلية داخلية.

ويرى محللون محليون في كتالونيا أن الانفصاليين هربوا إلى الأمام من خلال التصويت البرلماني على الاستقلال قبل ساعات من تصويت مجلس الشيوخ في مدريد، وأن رئيس الإقليم كارليس بيتشديمون سعى للظهور بصفته بطلاً مستبقاً قرار مدريد المتوقع بإقالته وربما اعتقاله.

*إعداد: الانصات المركزي ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

إسبانيا تواجه أزمة دستورية بسبب كتالونيا

تُعتبر حركة الاستقلال الكتالونية بإتقانها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسياسات الهوية مواكبةً لكل ابتكارات القرن الحادي والعشرين، لكن الفصل الأخير في صراعها مع الحكومة الإسبانية شمل أداة قديمة: تبادل رسائل بالفاكس. في هذه الرسائل، رفض رئيس الحكومة الكتالونية كارلس بوغدمون مرتين هذا الأسبوع توضيح إعلان الاستقلال الغامض، الذي أصدره و"علّقه" في الحال في خطابه أمام برلمانها في العاشر من أكتوبر، أو الرجوع عنه، فردت الحكومة الإسبانية أنها ستسعى إلى الحصول على صلاحيات فائقة لتفرض حكم الدستور على كتالونيا. سيطلب رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي من مجلس الشيوخ الآن الموافقة على اللجوء إلى المادة ١٥٥ من الدستور. تمنح هذه المادة، التي لم تُستخدم سابقاً، الحكومة صلاحيات تخولها اتخاذ "كل التدابير الضرورية لإرغام" مقاطعة كتالونيا على الالتزام بالدستور.

منذ الأول من أكتوبر، اتخذ راخوي خطوات أكثر إتقاناً، فقد أقنع بيدرو سانشيز، زعيم المعارضة الاشتراكية، بتأييد استخدام المادة ١٥٥ مقابل دعم راخوي لجنة الكونغرس للإصلاح الدستوري، التي ستحاول التوصل إلى تسوية مع كتالونيا. بما أن الحزب الشعبي، الذي يرأسه راخوي، يحظى بالعدد الأكبر من المقاعد في مجلس الشيوخ ويتمتع بدعم حزب "المواطنون" اليميني الوسطي، تتطلب المادة ١٥٥ غالبية ساحقة.

في المقابل، يواجه بوغدمون ضغوطاً متضاربة، كما يلحق السعي إلى الاستقلال الأذى بالاقتصاد: فقد نقلت أكثر من ٧٠٠ شركة مقرها القانوني من كتالونيا خلال الأسبوعين الماضيين، كذلك تراجعت الحجزات السياحية في برشلونة. يريد المعتدلون من بوغدمون الدعوة إلى انتخابات إقليمية جديدة، في حين يطالب المتشددون بإعلان استقلال رسمي مدعوم بحملة من العصيان المدني. وقد تحدثت هذه الخطوات الثلاث كلها.

حصل المتشددون على دعم إضافي في السادس عشر من أكتوبر عندما أمر قاضي المحكمة الوطنية في مدريد باعتقال قائدي حركتين اشتراكيتين انفصاليتين لإعادة محاكمتهم. يخضع هذان الزعيما للتحقيق بتهمة التحريض على العصيان عند توجيه تظاهرة في برشلونة في شهر سبتمبر عمد المتظاهرون فيها إلى تحطيم ثلاث آليات تابعة للشرطة.

ساعدونا لأننا نتعرض للقمع

غرد بوغدمون: "من المؤسف أننا نرى مجدداً معتقلين سياسيين في إسبانيا". تظاهر عشرات الآلاف في برشلونة ضد عمليات الاعتقال هذه، صحيح أن القضاء مستقل، إلا أن الانفصاليين يؤكدون أن "الدولة الإسبانية" تتكفل ضدهم. يذكر المستشار السياسي خورخي غاليندو: "المسألة ليست بهذه البساطة. يتبنى المدعون العامون وبعض القضاة مواقف أكثر تشدداً من الحكومة".

تشير عمليات التوقيف هذه إلى احتمال تباطؤ تطبيق المادة ١٥٥ على أمل أن تخبو التظاهرات، لكن الدرب ما زال محفوفاً بالمخاطر، وخصوصاً في كتالونيا، فرغم ادعاء بوغدمون، فإنه ما من دليل على أن الانفصال مطلب الغالبية. قبل أيام كتب ماريوس كارول، محرر صحيفة La Vanguardia في برشلونة: "لا تكمن المشكلة الرئيسة اليوم في الانقسام بين كتالونيا وإسبانيا بل في الشقاق بين الكتالونيين أنفسهم"، ولن ينجح التمادي القضائي في مدريد في إخفاء هذا الواقع طويلاً.

*إيكونوميست ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

كارليس بوغدمون.. الرجل الذي هزَّ عرش مملكة إسبانيا

لندن: محمد فهمي: مع انتهاء المهلة المحددة لحسم تداعيات الاستفتاء على استقلال كتالونيا، بشمال شرقي إسبانيا، سيحق لرئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي العمل على «إعادة الشرعية إلى الإقليم» - على حد وصفه - عبر تطبيق المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني، فبموجبها سيُعاد إقليم كتالونيا إلى «بيت الطاعة» الإسباني مجدداً عبر إلغاء وضعية «الحكم الذاتي» autonomy التي كان يتمتع بها، والمباشرة في الإعداد لانتخابات تشريعية إقليمية جديدة.

الجدير بالذكر أن كارليس بوغدمون، رئيس كتالونيا الانفصالي، مضى في مسيرته السياسية على أساس تحقيق حلم طفولته، وهي رؤية منطقته تنفصل عن إسبانيا، وتغدو دولة مستقلة. وكان إعلان بوغدمون (٥٤ سنة) في الخطاب الذي ألقاه أمام نواب البرلمان الكاتالوني عن الانفصال قد أثار حالة من الترقب القلق بعد حصوله على تفويض من الشعب لإعلان الاستقلال، بيد أنه في ضوء ردات الفعل الإسبانية والأوروبية السلبية اقترح تعليق العملية إفساحاً في المجال للحوار.

يمثل بوغدمون، وهو صحافي سابق ذو شعر كثيف بني اللون، اليوم، وجه الحركة الاستقلالية الكاتالونية أمام العالم. وكان الرجل الذي قاد حزبه للحصول على تأييد ٤٧,٧ في المائة من الأصوات في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٥، قد جعل الأوساط الاقتصادية تتحدث عن «مفعول بوغدمون» عندما تتحدث عن رحيل شركات من المنطقة، بينما يطالب مدافعون عن وحدة إسبانيا بزجّه في السجن.

في المقابل، قال بوغدمون إنه سيواجه احتمال توقيفه دون خوف، وذلك في سيرة نشرت في العام ٢٠١٦. كما كتب عنه صديقه الصحافي كارليس بورتا أن بوغدمون «رجل صادق ومرن وانفصالي منذ البداية. كما أنه عنيد، وهي صفة يمكن اعتبارها تضيف جوانب إيجابية وسلبية في الوقت نفسه لشخصيته».

فضلاً عن ذلك، يقول خصوم بوغدمون عنه أنه «لا يتمتع بخلفية ثقافية، لكنه منذ ١٦ سنة استقلالي حتى العظم» ولديه «قناعات راديكالية». وتجدر الإشارة هنا إلى أن حياة بوغدمون انقلبت في أحد أيام يناير (كانون الثاني) ٢٠١٦ عندما دُعي إلى ترؤس تحالف غير منسجم من الانفصاليين المصممين على تحقيق الاستقلال للإقليم البالغ عدد سكانه ٧,٥ ملايين نسمة. إذ إنه بعدما ترأس بلدية مدينة جيرونا، البالغ تعدادها السكاني ٩٨ ألف شخص منذ ٢٠٠١، عين رئيساً للإقليم خلفاً للسياسي المحافظ البارز آرتور ماس، الذي أثار تبنيه الخط الانفصالي حديثاً، وتأييده سياسات التقشف التي ينتهجها، استياء اليسار الانفصالي المتطرف. ومن ثم ورث كارليس بوغدمون عن ماس مهمة صعبة لا يحسد عليها، وبات «العدو الأول» للحكومة الإسبانية برئاسة المحافظ ماريانو راخوي الذي لم يجر معه أي حوار. وبالمناسبة، لعل النقطة المشتركة الوحيدة، ربما، بين الرجلين «الخصمين» راخوي وبوغدمون، هي أنهما تعرّضا إبان فترة شبابهما لحوادث سير خطيرة، أثارها لا تزال بادية تحت لحية راخوي، بينما تظهر على شفة بوغدمون.

بطاقة هوية

ولد كارليس بوغدمون عام ١٩٦٢ لأسرة تعيش في بلدة حدودية مع فرنسا في جبال البيرينييه (البرانس) على بعد مائة كلم تقريباً من برشلونة. وهو ابن وحفيد صانعي حلوى متواضعين، وترتيبه الثاني بين ثمانية أولاد، ولم يكن عمره يتجاوز تسع سنوات عندما أرسل إلى مدرسة داخلية حيث «تعلم الكفاح» حسب تعبيره. وهو حالياً متزوج من سيدة رومانية وأب لفتاتين صغيرتين.

عندما توفي الديكتاتور الإسباني فرانسيסקو فرانكو كان بوغدمون لا يزال في الثالثة عشر من عمره. ولقد عاشت في ذاكرة هذا الشاب المتعلق باللغة الكاتالونية والشغوف بالتاريخ ذكريات القمع التي فرضت على إقليمه بعد الحرب الأهلية بين ١٩٣٦ و١٩٣٩.

وبدأ الشاب الطموح مسيرته الصحافية والسياسية بالعمل مصححاً في صحيفة «بونت أفوي» القومية عام ١٩٨٢، وانتهى به الأمر إلى تولي رئاسة تحريرها، وكان في هذه الحقبة يمارس نشاطه السياسي إلى جانب عمله الصحافي. ويذكر أنه كان في العام ١٩٨٠ قد انضم إلى حزب التوافق الديمقراطي الكاتالوني، وهو حزب قومي محافظ يترأسه جوردي بوجول، الذي تفاوض مع مدريد من أجل الحصول على حكم ذاتي أوسع للإقليم.

في تلك الأيام كان الانفصاليون الكاتالونيون لا يتمتعون بشعبية كبيرة، إلا أن بوغدمون انصرف في صيف ١٩٩١ لدراسة حالة جمهورية سلوفينيا التي أعلنت استقلالها بعد استفتاء محظور عن جمهورية يوغوسلافيا، وتلي ذلك نزاع مسلح قصير.

وفي السنوات التالية دعا بوغدمون إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للحركة الاستقلالية، واعتماد مبدأ النضال اللا عنفي على غرار نضال المهاتما غاندي في الهند. وحقاً، كتب بورتا عنه في سيرته أنه كان «يرفض الاستعجال ويريد السير بالأمر كما يجب».

جوانب من شخصيته

لا يواجه بوغدمون صعوبة في التعامل مع التقنيات الحديثة، كما أنه يجيد اللغات الإنجليزية والفرنسية والرومانية، إضافة إلى اللغتين الإسبانية والكاتالونية، ولقد أسس وكالة صحافة كاتالونية وصحيفة ناطقة بالإنجليزية حول الإقليم، كما ترأس جمعية المناطق للمطالبة بالاستقلال. يضاف إلى ذلك، أن عالم السياسة أنطون لوسادا يشير إلى أن الزعيم الكاتالوني يتمتع أيضاً بـ«حس مسرحي كبير ويعرف كيف يوظف وسائل الإعلام لغاياته».

التزم بوعوده

جدير بالذكر أنه منذ خمس سنوات، طالبت مظاهرات حاشدة في إقليم كتالونيا، الحكم المركزي الاتحادي الإسباني في مدريد، بإجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم. وحقاً التزم بوغدمون بوعدته ونظم في مطلع أكتوبر (تشرين الأول) الحالي استفتاء شعبياً - حظره القضاء الإسباني - شهد أعمال عنف مع الشرطة. وكانت النتيجة المعلنة هي تأييد ٩٠,١٨ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم إعلان كتالونيا «جمهورية»، علماً بأن نسبة الاقتراع لم تزيد عن ٤٣ في المائة... وبناء عليه، ندد قسم من السكان بما اعتبره «احتياطاً ديمقراطياً» يهدف إلى إضفاء صفة شرعية على إعلان الاستقلال، ويتجاهل تجاهل النصف الآخر من السكان غير المؤيدين للاستقلال.

هذا الأمر وصفه عالم السياسة الإسباني خوان بوتيللا «هناك هروب إلى الأمام... ثم إن بوغدمون يعتقد أن القدر يحتم عليه قيادة الكاتالونيين إلى مستقبل أفضل. لكن من الصعب التكهّن بما سيقدره المقربون منه، كما أنه ليس منضبطاً جداً إزاء حزبه، حيث يسود شعور بالقلق». مع هذا يرى بوتيللا أن بوغدمون «ليس ذلك الرجل المتعصب كما تصوره مدريد».

في المقابل، مع تبلور صورة الزعيم الكاتالوني الذي يهدد الدولة الإسبانية بالتصدع قالت سورايا ساينز دي سانتا ماريا، نائبة رئيس الوزراء الإسباني، معلقة على توقيعها على إعلان استقلال الإقليم عن مدريد مع وقف التنفيذ، «بوغدمون لا يعرف أين هو، ولا إلى أين يسير، ولا أين يريد أن يذهب». وذكرت أن الحكومة الإسبانية ستعقد اجتماعات طارئة لاتخاذ قرار رداً على ما أقدم عليه الانفصاليون الكاتالونيون، ثم شددت على أن استفتاء ١ أكتوبر «غير شرعي، ويشوبه تزوير ولا يتمتع بأي ضمانات» للديمقراطية. من ناحية أخرى، رفضت ساينز دي ماريا دعوات بوغدمون لإجراء وساطة مع مدريد، قائلة: «ليس بإمكان بوغدمون أو أي شخص كان الادعاء بفرض وساطة من دون الرجوع إلى الشرعية والديمقراطية... إن الحوار بين الديمقراطيين يكون باحترام القانون».

تشدد مواقف مدريد عبر عنها أساساً إعلان راخوي رئيس الحكومة الإسبانية أنه لا يستبعد تعليق العمل بـ«الحكم الذاتي» في كتالونيا ما لم تتراجع قيادة الإقليم عن إعلان الاستقلال. وفي رد منه على سؤال لصحيفة «إلبايس» حول تطبيق المادة ١٥٥ من الدستور، التي تتيح تعليق العمل بالحكم الذاتي في كتالونيا، قال راخوي «أنا لا أستبعد شيئاً، لكن يجب فعل الأشياء في وقتها»، في إشارة إلى التلويح بالقوة لإعادة الشرعية إلى الإقليم. كذلك استعرضت مدريد قوتها العسكرية إبان الاحتفال باليوم الوطني، في إشارة واضحة إلى أن سلطات مدريد لا تنوي التفريط بوحدة الأراضي الإسبانية.

وعلى صعيد آخر، شهدت مدن إسبانيا مظاهرات عدة دعت إلى وحدة البلاد. إذ نزل عشرات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في أنحاء إسبانيا خلال الأيام الماضية، داعين إلى وحدة البلاد، ومطالبين بتحريك حل الأزمة السياسية، ورافضين سعي الانفصاليين في كتالونيا استقلال إقليمهم الغني عن الدولة الإسبانية. ولقد تجمع متظاهرون يرتدون الزي الأبيض أمام مباني البلديات في أنحاء إسبانيا للمطالبة بعقد حوار لإنهاء الأزمة. وهتفت جموع من المتظاهرين الشباب الذين ساروا نحو ساحة كولون متوجهين إلى رئيس الحكومة راخوي بالقول: «إنه يجب الدفاع عن الوطن»، ولوحوا بأعلام إسبانيا وأخرى تحمل شعار «العقاب الأسود» الذي يعود إلى حقبة الديكتاتور فرانكو. وصرح الكولونيل خاكوان بيناس، الذي كان يشارك في إحدى المظاهرات أن «الوضع وصل إلى نقطة تحول، وعلينا المشاركة بفاعلية في الدفاع عن قيم إسبانيا كأمة».

مرونة... وضبابية

في أي حال، يرصد مراقبون بواحد مساع محتملة يبذلها جانباً الأزمة لنزع فتيل أسوأ أزمة تعصف بإسبانيا منذ جيل، بعدما قدمت سلطات مدريد أول اعتذار الجمعة للكاتالونيين الذين تعرضوا لإصابات جراء محاولة الشرطة منع الاستفتاء. إلا أن الضبابية ما زالت مهيمنة على المواقف، وقد يتفاقم الوضع إذا لم يتراجع قادة كتالونيا عن خططهم الاستقلالية بعد انتهاء المهلة يوم الاثنين المقبل.

وفي هذا السياق، أكد كارليس بوغدمون أنه لم يجر أي اتصال بالحكومة الإسبانية لحل الأزمة. وتابع في حديث لمحطة «تي في ٣» الكاتالونية «ملايين الأشخاص صوتوا ويريدون اتخاذ قرار، وبالتالي علينا التعامل مع هذا الأمر». ومقابل ذلك تعهد راخوي بمنع أي تحرك نحو الاستقلال، رافضاً كل دعوات التوسط في النزاع الذي أثار قلقاً في كل أنحاء إسبانيا، بما في ذلك في صفوف لاعبي كرة القدم من ناديي برشلونة وريال مدريد، إذ قال رئيس الحكومة أن «إسبانيا ستظل إسبانيا وهي ستبقى كذلك فترة طويلة». وشدد لاحقاً على أنه في حال تم إعلان استقلال كتالونيا، «فهذا الإعلان لن يؤدي إلى شيء».

الشق الاقتصادي

في هذه الأثناء، على الصعيد الاقتصادي، واصلت الشركات والحكومة الإسبانية ضغوطها الاقتصادية على سلطات كتالونيا، وأعلنت شركات كبرى عدة نيتها نقل مقارها الرئيسية إلى أماكن أخرى من إسبانيا. وكما سبقت الإشارة، في حال أصرت قيادة كتالونيا - التي تشكل حُمس الثقل الاقتصادي للبلاد - على إعلان استقلالها، ستستطيع مدريد الرد عبر تعليق «الحكم الذاتي» للإقليم، وفرض سلطتها عليها بشكل مباشر. وبالفعل، واصلت حكومة مدريد ممارسة الضغوط على الإقليم اقتصادياً لثنيها عن خططها الانفصالية الاستقلالية، إذ مرّرت الحكومة مرسوماً يجعل من السهل على الشركات نقل مقارها من إقليم إلى آخر.

يبقى أن نشير إلى أن الاستطلاعات في الآونة الأخيرة تبين أن الكاتالونيين منقسمون حيال الاستقلال، وهذا مع أن قادة الإقليم ادعوا أن العنف الذي حصل أثناء الاستفتاء زاد التعاطف الشعبي معهم ومع الاستقلال. كذلك نشير إلى مطالبات كتالونيا، التي لديها لغتها وتقاليد خاصة، إلى قرون، لكن هذه المطالبات ازدادت خلال السنوات الأخيرة على خلفية الأزمة الاقتصادية وارتفاع شعبية بوغدمون.

*صحيفة (الشرق الأوسط) ٢٨/١٠/٢٠١٧ :

ممارسة الديمقراطية باستبداد

***عماد الدين أديب**

كان الزعيم الصيني ماوتسي تونج وهو يقود «ثورته الثقافية» يرى أن خير وسيلة لتطوير بلاده عقب الخلاص من الاستعمار البريطاني والحرب ضد إدمان الأفيون هي ممارسة الديمقراطية باستبداد.

كان يؤمن بنظرية المستبد العادل، وهي صفة متناقضة لأن الاستبداد يقتل العدالة، والعدالة معاكسة تماماً للاستبداد.

منطق «الكنترول» أو السيطرة على الإدارة أحياناً يكون لدى بعض الزعامات التاريخية هو الحل عقب أزمنة يكون فيها خطر تهديد مشروع الدولة متربصاً بسيادة وسلامة وحدة البلاد والعباد.

الأزمة ليست في السيطرة على الإدارة، ولكن يبقى السؤال هل هذا مشروع أبدي لا نهائي لا توجد فيه طاقة نور من أنوار الحرية في نهاية النفق؟

سيطرة الجنرال بارك تشونج هي في كوريا الجنوبية أقامت النهضة الاقتصادية، وبعدها دخلت كوريا مرحلة المعجزة الاقتصادية، ثم التعددية السياسية والانفتاح السياسي إلى الحد الذي عزلت فيه رؤساء ورؤساء حكومات وأدانتهم بالحبس تحت سقف دولة القانون.

سيطرة لي كوان يو في سنغافورة أدت إلى تحويل بلاده من الأكواخ والصفائح إلى أعظم مستوى للمعيشة في العالم وأكبر حوض عائم للسفن على كوكب الأرض.

واستطاع مهاتير محمد أن يمسك مفاتيح إدارة البلاد في ماليزيا ليصبح المعلم الأكبر الذي نقل بلاده إلى مصاف واحدة من أكبر الدول المصدرة في العالم.

وسواء كنت تحب رجب طيب أردوغان أو تكرهه فإنه استطاع أن يخلق صيغة ذكية من الإمساك بالبلاد تعد ثقيلة في ظل نظام تعددي وانتخابات حقيقية ويحقق أعلى معدلات للتنمية في تاريخ تركيا الحديثة.

النظريات كلها تتكسر الآن على صخرة الواقع السياسي في العالم، وعلينا أن نتأمل ما يحدث ولا نتعامل مع الأحداث كأننا حالة ليس لها مثيل.

***بوابة الوطن المصرية ٢٩/١٠/٢٠١٧ :**

الثورة وموضوعاتها.. دروس من التاريخ

*د. شفيق ناظم الغبرا

ليس من الصعب أن تؤدي الحروب والمخاسر الناتجة عنها لثورات خاصة إن ارتبط ذلك مع حالة من الظلم في مجتمع مليء بالفوارق الطبقيّة الكبرى والبطالة. الثورة أمر ممكن، لكن ككل الأحداث الكبرى يصعب التنبؤ بتوقيتها وطبيعة العوامل التي تفجرها. فالثورة تتطلب عناصر إضافية كإفصال القادة عن الواقع المجتمعي ووضعهم لأولويات لا تمت بصلة للحاجات الأساسية للطبقات الشعبية. هذا تماماً ما تم مع شاه إيران عندما تبنى أولويات أدت لإرهاق الميزانية على كل صعيد. وتقع الثورات في مجتمعات حرمت من التعبير ووضعت تحت ضغوط السلطوية والقمع. وبينما لا تتطلب الأنظمة القوية الكثير من القمع بحق مجتمعاتها.

إلا أن الأنظمة التي تعاني من أزمة شرعية وتفكك ذاتي تجنب نحو القمع كرد على تآكل شرعيتها أمام جمهور يزداد جراً في تعبيره عن نفسه. الثورة أمر طبيعي في التاريخ، وقد حدثت بصفتها نتاج طموحات وآمال بين شعوب ونخب غاضبة على الأوضاع. ويعلمنا التاريخ بأن الثورات وقعت في حالات كثيرة في مجتمعات مأزومة بعد تحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية استمر لسنوات أعقبه تراجع مفاجئ في الاقتصاد نتج عن سوء إدارة وفساد. حينها تكون الثورة نتاج سقوط الثقة النهائية بين النظام والشارع.

لا يشترط أن تكون الثورات عنيفة، فالثورات مدارس وأنواع، والتاريخ الإنساني في العقود القليلة الماضية قدم لنا الثورة العنيفة بصفتها الشاملة المؤدية لتغير متكامل في النظام السياسي والاجتماعي بل والاقتصادي كالثورة الفرنسية والروسية والصينية، وحتى الإيرانية، لكنه قدم لنا نماذج لثورات سلمية أقل راديكالية كالتشيكية والتشيكوسلافية والجنوب أفريقية. الثورة السلمية على الطريقة الجنوب أفريقية سماها المفكر جورج لوسون ٢٠٠٤ الثورة المتفاوض عليها، أي الثورة التي تصل لمرحلة يتطلب نجاحها الإتفاق بين ممثلين عن الطرفين الأساسيين (بواقي النظام) بالإضافة لأجنحة الثورة، وهذا يقع عندما يقتنع كل طرف بأن إنتصاره المطلق غير ممكن، وبأن التفاوض على شروط الانتقال أفضل من الإنتظار لحصد المخاسر. بالنسبة للمفكر لوسون وقع هذا في ثورة جنوب أفريقيا وفي التشيلي وتشيكوسلوفاكيا. أما في الحالة العربية فالثورة التونسية هي الأقرب للثورات المتفاوض عليها، فقد وقعت عمليات التغير بين النخب وبين الشارع في ظل أقل خسائر في الأرواح، ففي تونس سقط النظام القديم، لكن ما تبقى منه وما هو قائم من تيارات وشرائع نجح في الإتفاق على صيغة انتقال.

إن رفض الأوضاع الراهنة والتملل منها في ظل الشعور بالغرق في بحر من التناقضات والفساد صفة مشتركة لسكان البلدان العربية. فالأنظمة في البلدان العربية مدمنة على ممارسة سياسة استثناء وتهميش وهضم حقوق تجاه قطاعات هامة من الناس. لكن الأنظمة عاجزة بنفس الوقت عن الانتقال أو إيجاد طريق لإيقاف الفساد في ظل إحتيازها المرضي لنخب سياسية واقتصادية نتجت عن الإحتكار السياسي ولم تنتج عن اليات سوق سياسي واقتصادي حر. الجديد أن شعوب الإقليم العربي لم تعد قابلة بدونيتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وهذه صفة تجعل الإقليم العربي مهياً لخيارات غير مرئية الآن. الجمهور الهادئ في الإقليم العربي هو الأقرب للبركان الخامد الذي يبحث عن دور وتغير للمعادلة.

بين الطرق المختلفة كطريق الثورة العنيفة الكلاسيكية وطريق العنف المفتوح (الإرهاب) وطريق القبول بالوضع الراهن السلبي، تبحث الشعوب العربية عن طريق رابع ينقلها من فقر السياسة وتفاهة موضوعاتها عبثية معاركها. طريق الشعوب يخشى تكرار النماذج التي أدت لحروب أهلية ونزاعات شاملة يتدخل فيها القريب والبعيد والدول الكبرى والصغرى. لهذا تبرز في هذه المراحل مدارس تطرح نقاشاً نقدياً لكل قرار وسياسة وكل اقتصاد ونظام سياسي. تبدو مقدمات الثورة العربية القادمة عملية بحث وتأمل بل وتأطير للشروط التي تؤسس لحياة مختلفة للعرب عن تلك التي صنعها الاستبداد. شروط الاستقرار الجديد ستتطلب تغيرات أكبر من كل ما يطرحه قادة الدول، فلن يروي تعطش الإقليم للنهوض أي من سياسات التسكين الراهنة.

*موقع القنطرة الألماني ٢٩/١٠/٢٠١٧ :

استعصاء الصراع السوري واستعصاء التغيير في المنطقة

*ماجد كيالي

لنلاحظ أن التغييرات الوحيدة التي حصلت في المنطقة في العقود الأخيرة، وطاولت تغيرات في الخريطة، تمثلت في وحدة اليمن، بضم الجنوب إلى الشمال، لكن ذلك جرى بالتخلص من ظاهرة اليمن الجنوبي، بغض النظر عن تقييمنتها، كما جرى ذلك في حدث انفصال جنوب السودان، وفي منح إقليم كردستان في شمال العراق حكماً ذاتياً، في إطار الدولة العراقية، وفي إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً، أيضاً، تحت الهيمنة السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية الإسرائيلية. لكن لنلاحظ، في هذا السياق، أن أهم تغيير على الإطلاق حصل في احتلال إسرائيل أراضي عدة دول عربية (١٩٦٧)، ثم في استعادة مصر لشبه جزيرة سيناء، بضمن اتفاقية الصلح التي أبرمتها مع إسرائيل.

في المقابل شهدنا في العقود الماضية أن النظام الدولي لم يسمح بأي تغيير في لبنان لمصلحة القوى الوطنية- غير الطائفية، إذ جرى إعادة إنتاج النظام الطائفي اللبناني، بقوة التدخل العسكري للنظام السوري، نيابة عن القوة الدولية والإقليمية، وعبر مؤتمري الطائف (١٩٨٩) ثم الدوحة (٢٠٠٨). أيضاً تم تدفيع العراق ثمناً باهظاً جراء غزوه الكويت، أو ادعاءاته في الكويت، أما بالنسبة للفلسطينيين لم يسمح لهم بتحقيق أي إنجاز عبر انتفاضتهم الأولى الشعبية (١٩٨٧-١٩٩٣)، إذ جرى امتصاص ما تحقق باتفاق مجحف وناقص (أوسلو ١٩٩٣)، وباستيعاب حركتهم الوطنية وتكييفها، مع الواقع الدولي والإقليمي والإسرائيلي. وقد حصل ذلك بالنسبة لحزب الله، الذي أجبر على كشف حقيقته كحزب ديني وطائفي وكذراع إقليمية لإيران، وبتخليه عن التغطّي بالمقاومة، بإدارته بندقيته إلى الداخل اللبناني ثم ضد الشعب السوري. وأخيراً تبين أنه من غير المسموح حتى للكرد بأن يغيروا واقعهم في العراق، على رغم كل الإشارات الدولية المشجعة لهم، حتى مع استفتاء شارك فيه الملايين.

بيد أن الاستعصاء الأكبر، الذي شهدته المنطقة، يتمثل في مآلات، أو خيبات، «الربيع العربي»، الذي استحال إلى كارثة في سورية، على رغم كل التضحيات والمعاناة، مع مئات آلاف الضحايا، وتشريد الملايين وتدمير عمران مدن سورية عدة، ودخول قوى دولية وإقليمية عدة على خط الصراع السوري.

يستنتج من كل ذلك، أولاً، أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة بالغة التعقيد، لدرجة يصعب معها فصل العوامل الداخلية عن الخارجية، يفاقم من ذلك أن عطالتها مستمدة من وضعها الذاتي، وبخاصة من طبيعة الأنظمة الحاكمة، المهجوسة أساساً، وقبل أي شيء، بالحفاظ على وضعها في السلطة، على حساب الدولة وإدارة المجتمع. ثانياً، أن ثمة حدوداً أو سقفاً معيناً للتغيير، في هذه المنطقة، كما أن ثمة قوى كبرى تتحكم بمسارات التطور السياسي والاقتصادي فيها، بحيث أن حتى قوى إقليمية كبيرة مثل تركيا أو إيران لا تستطيعان تغيير شيء. وقد شهدنا أن كلاً من إيران وتركيا يمكن أياً منهما أن تشاغب، وأن تقوم بخطوة غير عادية هنا أو هناك، كما يمكن أن تستنزف كل واحدة منهما قواها، في هذا الصراع أو ذاك، لكن لا يمكن أي

منهما أن تلعب خارج الخطوط الحمراء أو أن تكسرا القواعد، ولعل هذا ينطبق على إسرائيل، التي باتت ملتزمة بالعمل داخل حدودها، مع هامش يتيح لها ذراعاً طويلة للحفاظ على أمنها فقط إزاء التهديدات الخارجية.

ولعل ما تقدم يفسّر، إلى حد ما، الصّدّ الأمريكي لتركيا في سورية والعراق، في مقابل السماح الأمريكي لإيران في سورية والعراق (ولبنان)، لأن أي تغيير قد تحدثه الأولى في سورية أو العراق يمكن أن يؤثر، أو أن يترسّخ، في حين أن أي تغيير قد تحدثه إيران لا بد سيحمل معه عوامل تصدعه، وتصدع البيئات التي يحدث فيها. أما تفسير سماح الولايات المتحدة، أو تسهيلها، هيمنة إيران على العراق، منذ ٢٠٠٣، فهذا يعود لاعتبارات أمريكية (وإسرائيلية) أكبر، كما تبين، أولاً، في استخدامها لابتزاز الأنظمة العربية، وضمنها الأنظمة الخليجية بعد حدث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. ثانياً، في تظهيرها كعدو آخر ربما أخطر من إسرائيل على دول المنطقة ومجتمعاتها، وهو ما أكدته إيران بالسياسات التدخلية التي انتهجتها. ثالثاً، لأغراض الاستثمار في سياساتها الطائفية- المذهبية، لا سيما أنها تجرّ استقطابها قطاعات من جمهور «الشيعية» في بلدان المنطقة، ما يفضي حكماً إلى زعزعة وحدة مجتمعات المشرق العربي، وهو ما حصل. ومعلوم أن القاعدة الاجتماعية «السنية»، تبدو عصيّة على التلطيف، ولا تنظر إلى ذاتها بصيغة طائفية، كما تبين، لأسباب عدة، وقد شهدنا أن الصراع السوري لم يحرك جمهور السنة، لا في لبنان ولا الأردن ولا مصر ولا في أي مكان.

وقد ثبت، من كل التطورات، أنه لا يوجد للطائفة «السنية»، إن صحّ التعبير، أي مركز، لا دولة ولا حزب ولا زعيم. وعلى العموم ففي استخدام إيران، وصل الوضع إلى درجة يمكن القول معها أن عوائد تصعيد إيران في العراق ولبنان وسورية، بالنسبة للولايات المتحدة، وإسرائيل طبعاً، هي أكثر بكثير من التبعات الناجمة عن ذلك عليهما، إذ تبدو إسرائيل هي المستفيد الأكبر من صعود إيران في الإقليم، لا سيما من السياسة التي انتهجتها، إذ أن تصدّع البنى الدوتية والمجتمعية في دول المشرق العربي حصل بفعل إيران، أكثر بكثير مما حصل بسبب إسرائيل.

لا نقصد من كل هذه الاستنتاجات القول إن العوامل الخارجية هي العامل الحاسم، بقدر ما نقصد الإشارة إلى حقيقة أن العوامل الداخلية لم تنضج بعد إلى الدرجة التي تؤهلها لإحداث تغييرات حقيقية في المنطقة، بحكم الأنظمة المستبدة التي تقف كعقبة كأداء أمام التغيير، وقد شهدنا مثلاً على ذلك في التجربة السورية. كما لا نقصد تبني عقلية المؤامرة بقدر ما نقصد توضيح حجم المداخلات والتشابكات الخارجية في هذه المنطقة، وتحكم القوى الخارجية، لا سيما الولايات المتحدة بمساراتها "وإلا فما هو التفسير لكل ما يجري، في المنطقة، وفي سورية والعراق خصوصاً؟

رئيس كتالونيا المقال يتعهد بمقاومة حكم مدريد المباشر

دعا كارلس بوغديمون، رئيس إقليم كتالونيا المقال، إلى ما سماه "المعارضة الديمقراطية" لحكم الحكومة الإسبانية المباشر للإقليم، متعهدا بمواصلة "العمل لبناء بلد حر".

جاء ذلك في كلمة مسجلة لبوغديمون، بثها التلفزيون في كتالونيا عصر السبت، وقال فيها: "إن إجراءات الحكومة المركزية تتعارض مع إرادة مواطني بلادنا، إن البرلمان هو من يختار أو يبعد الوزراء".

واتهم بوغديمون مدريد بالقيام بـ "اعتداء متعمد" على إرادة شعب كتالونيا، وأضاف: "من الواضح أن خير سبيل للدفاع عن المكتسبات التي حققناها حتى الآن هي المعارضة الديمقراطية للمادة ١٥٥".

وجردت الحكومة الإسبانية كتالونيا من حكمها الذاتي وتولت زمام الحكم في الإقليم. وجاء الإجراء في ساعة مبكرة من نهار السبت بعد أن صوت البرلمان الكتالوني لإعلان الاستقلال في اليوم السابق.

وفي وقت سابق، تولت وزارة الداخلية الإسبانية مهام الشرطة في كتالونيا بعد إقالة كبار قادة الشرطة في كتالونيا من مناصبهم.

وحل رئيس الوزراء الأسباني ماريانو راخوي البرلمان الإقليمي وأقال رئيس وزراء الإقليم داعيا إلى إجراء انتخابات محلية مبكرة.

وأكد نائب رئيس حكومة كتالونيا التي أقالتها مدريد أوريول جونكيراس الأحد أن زعيم الانفصاليين كارليس بوغديمون هو وسيبقى رئيس "المنطقة".

وقال جونكيراس في مقالة نشرتها صحيفة "ال بونت-افوي" إن "كارليس بوغديمون هو وسيبقى رئيس البلد وكرامي فوركاديل هي وستبقى رئيسة البرلمان، وهذا على الأقل إلى اليوم الذي يقرر فيه المواطنون خلاف ذلك من خلال انتخابات حرة"، منددا بما وصفه بأنه "انقلاب ضد كتالونيا". وأضاف "لا يمكننا أن نعترف (...) بأي من التدابير غير الديمقراطية التي اتخذها الحزب الشعبي (بزعامة رئيس الوزراء الأسباني ماريانو راخوي) في مدريد" بعد أقل من ٤٨ ساعة على إعلان استقلال "جمهورية كتالونيا" في حدث غير مسبوق في تاريخ إسبانيا المعاصرة ردت عليه مدريد بتفعيل المادة ١٥٥ من الدستور وعينت نائبة رئيس الحكومة على رأس إدارة المنطقة.

ووقع جونكيراس المقالة بصفته "نائب رئيس حكومة كتالونيا".

وقال "علينا اتخاذ قرارات لن يكون من السهل على الدوام فهمها خلال الأيام المقبلة"، ووصف علاقة "حكومته" بالحكومة الإسبانية بأنها "علاقة تبعية اعتباطية ومتقلبة وخنوع. لم يسعوا يوما إلى اقناعنا وأرادوا على الدوام أن يتغلبوا علينا".

لم يحظ إعلان استقلال كتالونيا بأي اعتراف على الصعيد الدولي، في حين تسعى حكومة إسبانيا إلى استعادة السيطرة على المنطقة بأسرع وقت بعد أن حصلت على موافقة مجلس الشيوخ عبر تفعيل المادة ١٥٥ وتطبيق الدستور فيها.

وعينت نائبة رئيس الحكومة سورايا ساينز دو سانتاماريا رئيسة لإدارة المنطقة بعد إقالة كل أعضاء حكومتها و١٥٠ من كبار المسؤولين وفق الاعلام.

شهدت إسبانيا حربا أهلية في ١٩٣٦-١٩٣٩ قبل أن يحكمها الدكتاتور فرانسيסקو فرانكو حتى ١٩٧٥. وشهدت كذلك حركة انفصالية في إقليم الباسك تخللتها أعمال عنف على امتداد أربعين عاما قتل خلالها ٨٠٠ شخص. ونسبت مسؤولية العنف إلى منظمة "ايتا" التي تخلت عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وبالتزامن مع هذه الأحداث، استمرت لمظاهرات المؤيدة والمناهضة للاستقلال.

وفي عصر الجمعة، صوت البرلمان الإقليمي في كتالونيا على الاستقلال عن إسبانيا. وبعيد ذلك، منح مجلس الشيوخ الإسباني السلطة لفرض الحكم المباشر في كتالونيا.

وأقالت الحكومة الإسبانية في ساعة مبكرة من صباح السبت زعيم إقليم كتالونيا كارلس بوغديمون وجميع أعضاء حكومته بموجب بيان أصدرته الحكومة في هذا الشأن.

وسبق ذلك إقالة جوزيب لويس تراييرو ألفاريز من منصبه كقائد لشرطة إقليم كتالونيا.

وكان السلطات تحقق بالفعل مع تراييرو بتهمة التحريض، متهمة إياه بعدم مساعدة الشرطة الإسبانية في التصدي لآلاف المتظاهرين المؤيدين للاستقلال في برشلونة قبيل الاستفتاء.

وقال راخوي "كان لدى بوغديمون الفرصة إعادة الشرعية والدعوة لإجراء انتخابات".

وأضاف "إنه ما طالبت به الأغلبية في كتالونيا، ولكنه لم يرد ذلك. ولهذا تتخذ الحكومة في إسبانيا الإجراءات الضرورية لإعادة الشرعية".

ما هي الصلاحيات التي يمتلكها إقليم كتالونيا؟

قبيل حكم مدريد المباشر على الحكومة في كتالونيا، كان الإقليم يتمتع بأحد أكبر مستويات الحكم الذاتي في إسبانيا. ويتمتع الإقليم برلمان خاص، وقوات شرطة خاصة وكذلك هيئة بث إذاعي وتلفزيوني، إلى جانب حكومة ورئيس، لكن كل تلك الصلاحيات الآن جرى إلغاؤها الآن. وكانت الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والسياسة المالية مسؤولية الحكومة الإسبانية في مدريد وحدها.

النزاعات بين إسبانيا وكتالونيا عبر القرون

مرت العلاقات بين مدريد وبرشلونة بعدد من الأزمات عبر القرون، آخرها إعلان الاستقلال الذي صدر الجمعة عن برلمان كتالونيا. ففي ١١ سبتمبر (أيلول) ١٧١٤، وخلال حرب الخلافة على عرش إسبانيا بين دوق انجو فيليب وملك النمسا شارل، اختار الكاتالونيون الوقوف مع الأخير، لكن القوات الفرنسية الإسبانية تفوقت، واستولت على المدينة في ١١ سبتمبر، وحرمتها من مؤسساتها المستقلة.

وفي ١٩٣١، ولدت في إسبانيا جمهورية ثانية انبثقت عن انتخابات. وبعد عام، أقر البرلمان حكماً ذاتياً لكتالونيا، وأصبحت الكاتالونية لغة رسمياً، مثل لغة كاستيا (قشتالة). وتصاعدت مطالب الاستقلال التي دفعت رئيس حكومة كتالونيا التي تتمتع بحكم ذاتي، يويس كومبانيس، إلى إعلان «دولة كاتالونية في جمهورية إسبانيا الاتحادية»، في السادس من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٤. استمر حلم قادة الاستقلال ١٠ ساعات، تدخل خلالها الجيش الإسباني، وسقط عشرات القتلى. وصباح السابع من أكتوبر، أعلن كومبانيس استسلامه قبل أن توقفه الحكومة، وأعدمه رجال فرانكو في ١٩٤٠ رمية بالرصاص. وفي ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٩، سقطت برشلونة بأيدي قوات الجنرال فرانسيסקو فرانكو بعد حرب أهلية في إسبانيا أسفرت عن سقوط ٤٠٠ ألف قتيل، حسب المؤرخ بول بريستن. وألغيت المؤسسات الكاتالونية، ومنعت اللغة الكاتالونية في جميع أنحاء إسبانيا. واستمرت هذه الإجراءات حتى وفاة فرانكو في ١٩٧٥. وسمحت مرحلة «الانتقال» إلى الديمقراطية بتشكيل حكومة لمنطقة كتالونيا. وفي ٣١ أكتوبر ١٩٧٨، اعتمد الدستور الإسباني، وفتح الطريق لمنح المناطق حكماً ذاتياً. وفي السنة التالية، كما جاء بتقرير الصحافة الفرنسية، وافق الكاتالونيون في استفتاء على وضع الحكم الذاتي الجديد الذي منح لهم، ويشمل صلاحيات في قطاعات التعليم والصحة، والسياسة اللغوية والثقافية خصوصاً. وأنشئت شرطة كاتالونية، واستعادت لغة المنطقة صفتها كلغة رسمية في لغة كاستيا.

وفي مارس (آذار) ٢٠٠٦، عزز وضع جديد تم التفاوض بشأنه مع الحكومة الاشتراكية إلى حد كبير الحكم الذاتي لكتالونيا. ووافق البرلمان على هذا النص الذي يعرف في مقدمته «كتالونيا على أنها أمة»، واعترض عليه على الفور حزب المحافظين، بقيادة ماريانو راخوي.

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩، وتحت تأثير تعزيز الحكم الذاتي، نظمت قرية أرئيس أول تصويت رمزي من أجل سيادة كتالونيا، تبعتها في ذلك مئات البلديات. وفي يونيو (حزيران) ٢٠١٠، أمرت المحكمة الدستورية بإلغاء أجزاء من ميثاق ٢٠٠٦. وقد اعتبرت أن استخدام مصطلح «أمة» لوصف الإقليم «ليس له قيمة قانونية»، ورفضت استخدام الكاتالونية كلغة «لها الأفضلية» في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الإعلامية. ورداً على القرار، نزل مئات الآلاف إلى الشوارع في كتالونيا، في يوليو (تموز)، للتظاهر ضد ما وصفوه بـ«الإهانة» التي وجهتها المحكمة إليهم. وفي ١١ سبتمبر ٢٠١٢، تظاهر أكثر من مليون شخص في شوارع برشلونة من أجل إعلان دولة جديدة، في أجواء أزمة مالية خطيرة في البلاد.

وفي التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني)، تقول الصحافة الفرنسية، أعلن ٨٠ في المائة من الكاتالونيين تأييدهم للاستقلال، في تصويت رمزي اعتبر مخالفاً للدستور، لم يشارك فيه سوى ٣٥ في المائة من الناخبين.

وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، فازت الأحزاب الاستقلالية بأغلبية مقاعد برلمان المنطقة الذي أطلق في التاسع من نوفمبر عملية على طريق «دولة كاتالونية مستقلة بشكل جمهورية» في موعد أقصاه ٢٠١٧. وألغت المحكمة الدستورية هذا القرار.

وفي ١٠ يناير ٢٠١٦، أصبح كارليس بوجديمون رئيساً لكتالونيا. وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧، بعد شهر على استفتاء منعه مدريد (وكانت فيه نسبة (نعم) نحو ٩٠ في المائة، لكن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٤٣ في المائة)، أقر برلمان الإقليم «استقلال» كتالونيا، في قطيعة غير مسبقة مع إسبانيا، التي رد رئيس حكومتها ماريانو راخوي بوضع المنطقة تحت وصاية مدريد.

[*الانصات المركزي ٢٩/١٠/٢٠١٧:](#)

ما خيارات كتالونيا في ظل الرفض الدولي للانفصال؟

مع توالي المواقف الدولية الراضية لاستقلال إقليم كتالونيا عن إسبانيا، يطرح مراقبون تساؤلات بشأن الأفق السياسي الذي ينتظر هذا الإقليم، وواقعية الخطوة التي أقدم عليها قادته، لا سيما في ظل تصعيد منسارع من قبل السلطة في مدريد. وجاء الرد الفرنسي الرسمي على التصعيد المتبادل بين كتالونيا ومدريد، ليرسم موقفا دوليا أكثر وضوحا لصالح دعم الدولة الإسبانية في خطوها ضد الإقليم الطامح للاستقلال.

فقد أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "دعمه الكامل" لرئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي "من أجل احترام دولة القانون في إسبانيا"، ما يثير تساؤلات حول الخيارات المتوفرة لكتالونيا في ظل الرفض الدولي لإعلانها الانفصال من جانب واحد.

وقبل الموقف الفرنسي، كانت واشنطن تؤكد بوضوح دعمها لمديريد على لسان المتحدث باسم الخارجية هيدز نوريت، التي قالت إن بلادها "تدعم وحدة إسبانيا وإقليم كتالوني جزء داخلي منها"، وهو ذات الموقف والموقف الذي عبر عنه رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني بالقول إن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "لن تعترف باستقلال كتالونيا". وبناء على هذه المواقف، تحدثت "عربي ٢١" مع المحلل السياسي والمتابع للشؤون الأوروبية ماجد نعمة، للتعرف على خيارات الداعمين للانفصال في كتالونيا، وماهية الرهان الذي يشجعهم على الاستمرار في طريق الاستقلال عن إسبانيا، رغم المعارضة الدولية.

فئة من المغامرين

يؤكد نعمة أن أحد الخيارات أمام إقليم كتالونيا، الذهاب إلى الطريق المسدود وحدث صدامات، مشددا على أن "الانفصاليين هم فئة من المغامرين، لأن كل الرهانات سيئة بالنسبة لهم، نظرا لأن جميع الدول الأوروبية محدود استقلالها بالميزانيات التي تصنعها تعليمات بروكسل"، بحسب تعبيره. ويوضح أنه في حال نشأت دولة جديدة في إسبانيا، فلن يعترف بها الاتحاد الأوروبي، لافتا إلى أن "هناك أقلية انفصالية تريد الاستقلال، وتريد فتح الجروح الأهلية الإسبانية". ويرى نعمة في حديثه لـ "عربي ٢١" أنه "في حال تمت انتخابات جديده وهادئة، لن ينجح المطالبون بالانفصال في هذه المعركة"، منوها إلى أن "أسوأ سيناريو يمكن أن يحصل من خلال محاولات جر السلطات المركزية في مدريد إلى الخطأ واستعمال القوة". يذكر أن الواقع الراهن في كتالونيا "مشابه لما حدث في الباسك الذي كلف إسبانيا وسكان الإقليم الكثير من القتلى والدمار، وفي النهاية اقتنع الباسكيون أن نهاية مستقبلهم داخل إسبانيا"، بحسب المحلل السياسي. ويرى نعمة أن "مصالح سكان كتالونيا متشابكة مع إسبانيا، رغم المشكلات الموجودة لديهم بسبب الأزمة التي تعيشها مدريد منذ سنوات من فراغ سياسي وانحياز اقتصادي، وهذا يشمل كل الأقاليم وليس فقط كتالونيا". ويقول إنه يخشى من أن "تنتهي هذه المغامرة الكتالونية إلى بحر من الدم، إذا ما أصر القادة الانفصاليون على هذا الطريق"، مؤكدا أن "استراتيجية القائمين على إقليم كتالونيا هي المواجهة، ولم يتركوا بعد الآن أي خيار للسلطة الإسبانية المركزية". ويختم رؤيته بالقول: "سنشهد سيناريو ما حدث في إقليم الباسك، الذي رأيناه في السابق، وانتهى بفشل ذريع".

فشل الاستقلال

في المقابل، يرى المحلل السياسي والمختص في العلاقات الدولية أحمد أبو علي أن "جميع الأطراف لا ترغب الوصول إلى سيناريو الحرب الأهلية، وسيبقى التصعيد بشكل محدود". ويوضح أبو علي في حديثه لـ "عربي ٢١" أن قادة إقليم كتالونيا كانوا يراهنون على الشعب في توجه نحو الاستقلال، مستدركا: "لكن في حال لم تمكنهم حكومة مدريد من الاستقلال فسيأخذون خطوة إلى الوراء حتى لا يصلوا لسيناريو المواجهة والصدام". ويستبعد أبو علي تكرار ما حدث في إقليم باسك، "نظرا لأن الظروف الدولية المحيطة جميعها غير داعم للانفصال، وداعمون بكل قوة لقرار الحكومة المركزية في إسبانيا". ويشدد على أن الاعتبارات الجغرافية والحدود مع فرنسا تجعل من الصعب لإقليم كتالونيا تأسيس دولة جديدة، مشيرا إلى أنه "فعليا تم تغيير قيادة الإقليم بعد قرار حكومة مدريد حل الحكم الذاتي وتفعيل المادة ١٥٥ من الدستور". ويلفت إلى أن "إجراءات الحكومة الإسبانية السريعة وكذلك الدعم القوي من الاتحاد الأوروبي ساهم في إفشال تنفيذ مشروع استقلال كتالونيا".

وكانت الحكومة الإسبانية أعلنت مؤخرا سلسلة من الإجراءات ردا على دعوات الاستقلال في كتالونيا حيث، أقالمت السبب قائد شرطة إقليم كتالونيا، وذلك بعد يوم واحد من إعلان فرض الوصاية إثر تصويت البرلمان الكتالوني لصالح الاستقلال عن إسبانيا.

*عربي ٢١ ٢٩/١٠/٢٠١٧ :

«كردستانات».. أوروبا

*إياد أبو شقرا

.. إذاً، داهمنا «السيناريو» الأخطر، وانزلق طرفا النزاع الكاتالوني إلى المواجهة. لا برشلونة مقتنعة بـ«الزواج»... ولا مدريد راضية بـ«الطلاق»!

الاستقلاليون - أو الانفصاليون، كما تصفهم الحكومة الإسبانية - باتوا، وفق القانون الإسباني، عصاة ومنتهكين للدستور، بينما الأجواء في برلمان الإقليم مختلفة، وفق وجهة نظر الاستقلاليين، إذ أصر هؤلاء على التصويت لصالح «الطلاق» مع مدريد وكسبوه بغالبية مطلقة (٧٠ من أصل ١٣٥ نائباً)، وذلك بعد انسحاب معظم معارضيهِ من الجلسة.

هذا يعني أن كتالونيا، مثل اسكتلندا، إبان استفتاء انفصالها عام ٢٠١٤ عن المملكة المتحدة، مجتمع منقسم على ذاته، لا توجد فيه غالبية ساحقة تحمل رؤية واضحة للمصير والبدائل ومستقبل التعايش مع شركاء الحاضر، ومن ثم، مع الإطارين الأوسع... أوروبياً وعالمياً.

لعل طرح خيار الاستقلال الكامل، كان عنصراً مؤثراً انعكس بوجود فارق الأصوات البسيط بين دعاة الاستقلال في كل من كتالونيا واسكتلندا ومعارضيه. هذا الأمر يختلف عما شهدنا قبل أيام في استفتاءين لفتين أجراهما إقليمان ثريان في شمال إيطاليا، هما لومبارديا وفينيتو (البندقية)، حيث كسب دعاة تعزيز «الحكم الذاتي» وتخفيف الروابط الوحودية مع باقي إيطاليا الجولة في الإقليمين بفارقين ضخمين (٩٨,١ في المائة في فينيتو، و٩٥,٣ في المائة في لومبارديا).

الرسالة الإيطالية واضحة. فمع أن الإقليمين الثريين يحكمهما قادة من حزب «رابطة الشمال» الانعزالي، وهو حزب يتعالى على أقاليم الجنوب ويعتبر الشمال الصناعي «أكثر أوروبية» بينما الجنوب الزراعي - السياحي «أكثر متوسطة»، أحجم منظمو الاستفتاءين عن طلب الانفصال، بل ولم يجعلوهما إلزاميين. وفي هذا إدراك عميق لطبيعة التركيبة الإيطالية الهشة وتناقضاتها المثيرة، ورغبة عاقلة بتحاشي «حرق المراحل» في فترة عصيبة من تاريخ أوروبا والعالم.

في إيطاليا، بعكس ما نراه في إسبانيا، مقدار أكبر من النُفَس الطويل مع أن الفوارق الاقتصادية والثقافية واللغوية موجودة في البلدين. فمثلما هناك الناطقون بالباسكية والكاتالونية في شمال إسبانيا، هناك الناطقون بالألمانية في شمال إيطاليا والناطقون بالفرنسية في شمال غربها. ومثلما في إسبانيا يسار راديكالي ويسار اشتراكي يواجهان إرثاً فاشياً من أيام فرانسييسكو فرانكو، نجد في إيطاليا يساراً راديكالياً وآخر اشتراكياً يواجهان إرثاً فاشياً من أيام بنيتو موسوليني. ومثلما توجد تيارات علمانية وتعددية ثقافية على امتداد إسبانيا، فإن اليسار الإيطالي سيطر على مجالس العديد من كبريات المدن... بما فيها روما عاصمة البلاد و«الكثلكة»، إبان حقبة الحرب الباردة.

أصلاً، لا توجد دولة أوروبية كبرى أو متوسطة الحجم خالية من الهموم الانفصالية أو الرغبات المكبوتة بالتميز العرقي أو الثقافي أو الجهوي. وفي «القارة العجوز»، حيث تسود قناعة بفصل الدين عن الدولة، ربما أكثر من أي مكان آخر في العالم، نضجت تجربة التعايش عبر التراكم، بما فيه التراكم القسري أو الفوقي بفعل الحروب وتحالفات النبلاء وصفقات الزواج الملكي. وفيها، أكثر من غيرها، يتأكد الدور المركزي للمصلحة - والمصلحة فقط - في بناء كيان الدولة.

الدين في أوروبا ليس مبرراً كافياً للوحدة، فقد خاضت دولها المسيحية حروباً طويلة، وما كانت المسيحية مطلقاً عنصر توحيد. ولعل أوضح دليل على ذلك قيادة قوى كبرى مسيحية التحالفين الكبيرين في الحريين العالميتين الأولى والثانية (مع استثناء العثمانيين في الأولى واليابانيين في الثانية). وكما نعلم، ينطبق هذا الواقع أيضاً على الدول الإسلامية عبر تاريخها في آسيا وأفريقيا.

وحدة المذهب هي الأخرى ما كانت في الماضي، ولا هي اليوم، لحمّة كافية للوحدة أو التحالف، فألمانيا وبريطانيا غالبيتاهما السكائيتان بروتستانتيتان، وروسيا وأوكرانيا غالبيتاهما أرثوذكسيتان... ثم إن الرغبة الانفصالية في إسبانيا تتأجج رهناء بين كيانات إقليمية كاثوليكية، والشيء نفسه ينطبق على إيطاليا. وفي المشرق، نعرف أن الأتراك والكرد والعرب ليسوا فقط مسلمين بل جلهم من أهل السّنة... ومع ذلك، فثمة أزمة تركية - كردية مزمنة، كما وقفت القيادة الكردية في العراق بعد إسقاط حكم صدام حسين مع القوى السياسية والميليشياوية الشيعية ضد القوى السياسية والميليشياوية السّنية، واستمر هذا الوضع حتى الأسابيع الأخيرة. أضف إلى ما سبق، أن وحدة الأرض، أيضاً ليست في حد ذاتها مبرراً أو ضماناً للوحدة السياسية، وإلا فلماذا لم تتحد السويد والنرويج اللتان تتقاسمان شبه الجزيرة الاسكندنافية، أو إسبانيا والبرتغال اللتان تتقاسمان شبه الجزيرة الإيبيرية؟

وماذا عن اللغة؟ حتى وحدة اللغة لم تقنع المستعمرات الأمريكية بالبقاء تحت التاج البريطاني، ولم تحلّ دون استقلال أستراليا ونيوزيلندا وكندا عنه، ولا أغرت كيانات أمريكا الجنوبية الناطقة بالإسبانية بالاتحاد. وأخيراً، وليس آخراً، هناك وحدة العرق.

نعم وحدة العرق، مع أنها من الناحية العلمية غير محسومة، ولا توجد في المجتمعات الكبرى غير المعزولة عن العالم، أو في المناطق التي تقاطعت عندها عبر التاريخ طرق التجارة، ومرت فوق مسالكها وفي ممالكها جحافل الغزاة والفاثحين. حتى وحدة العرق ليست عاملاً ضامناً أو مبرراً للوحدات السياسية. وهي لو كانت كذلك لما عاش العديد من دول العالم عداوات وحروباً من شتى المستويات بين مكوّنات من عرقية واحدة، كعداء الروس والبولنديين مع أن الجانبين من السلاف، والإنجليز والألمان مع أن الجانبين من الشعوب الجرمانية (بل، إن الأسرة المالكة الحالية في بريطانيا ألمانية الأصل)، والباشتون والتاجيك داخل أفغانستان نفسها رغم أن الجانبين من الآريين، وهذا غيض من فيض...

خلاصة القول، إن ما يبني الدول، إذا قُيِّض للشعوب أن تختار بحرية ومسؤولية في مناخ ديمقراطي سليم، هو المصلحة... المصلحة فقط.

وهذه الأيام، مع أن تاريخ الأمم لا يخلو من أساطير وفولكلور، صادق أحياناً ومغلوط أحياناً أخرى، فإن القيادات الواعية باتت أكثر واقعية وأقلّ أوهاماً.

فكرة «العولمة» في أوروبا باتت بحاجة إلى تعريف، وهذا ينطبق أيضاً على مفهوم «العروبة» في عالمنا العربي. وبعدها عايش الغرب «الدولة القومية» وجرب «التعددية»، وارتبك العرب في تعاملهم مع نقيضي «عامل التجزئة» و«مطامح الأقليات»، ها هي تجارب الكاتالونيين والاسكتلنديين والكرد تقرع جرس الإنذار للجميع.

*صحيفة (الحياة) ٢٩/١٠/٢٠١٧ :

إسبانيا تنادي بحل إقامة دولتين

* < جيف جاكوبي >

في استفتاء الأول من أكتوبر، صوّت الشعب الكتالوني بغالبية ساحقة للاستقلال عن إسبانيا، وبذلت مدريد كل ما في وسعها لمنع كتالونيا من إضفاء شرعية على سعيها للاستقلال من خلال صناديق الاقتراع، مرسلة آلاف الجنود لإقفال أماكن الاقتراع، وفي أعمال العنف التي نشبت، ضُرب المقتنعون بالهراوات، وجُروا من شعرهم، وأُطلق عليهم الرصاص المطاطي، ونتيجة لذلك عولج نحو ٩٠٠ مدني من جراء الإصابات التي لحقت بهم.

ألا يُفترض بإسبانيا أن تقبل بحل إقامة دولتين؟

أعلنت الحكومة الإسبانية بدون أي تردد دعمها السيادة الفلسطينية، فشدد القادة الإسبان، مثل وزيرة الخارجية السابقة ترينيداد خيمينيث، على أن الخطوة الرئيسة نحو السلام في الشرق الأوسط "تقوم على تعايش دولتين". ولكن كيف يُعقل أن تكون إسبانيا مستعدة إلى هذا الحد لتأييد حل إقامة دولتين بين إسرائيل والفلسطينيين وأن تعاديه بشدة كحل لصراعها مع كتالونيا؟

ولا تقتصر هذه الظاهرة على إسبانيا، فقد دعم العراق أيضاً قيام دولة فلسطين ومنحها عضوية كاملة في الأمم المتحدة، إلا أنه أبى تطبيق هذا الحل في تعاطيه مع كرد العراق الذين صوّتوا بقوة للاستقلال الشهر الماضي. كانت معارضة بغداد للاستفتاء الكردي شديدة وردت بعنف: نشرت الدبابات والجنود بغية السيطرة على مدينة كركوك البالغة الأهمية بحقولها النفطية، مما شلّ بالتالي حكومة إقليم كردستان.

ينطبق الأمر عينه على الصين، ففي شهر يوليو استقبل الرئيس الصيني تشي جين بينغ محمود عباس في بكين وأيد "تسوية القضية الفلسطينية على أساس حل إقامة دولتين".

ولكن من المستحيل أن تفكر الصين في حل "إقامة دولتين" في تعاطيها مع التبتيين، ذلك الشعب العريق الذي يتفرد بهويته اللغوية، والثقافية، والدينية. ما ينطبق على إسبانيا، والعراق، والصين ينطبق أيضاً على عدد من الدول حول العالم، إذ تتوق شعوب كثيرة إلى سيادة موطنها التقليدي. على سبيل المثال نشهد حركات انفصالية في اسكتلندا، وكورسيكا، وتايوان، فضلاً عن التاميل في سريلانكا، وسكان كيبيك في كندا، والفلاميين في بلجيكا، وفي كل هذه الحالات لا تطالب القوى العالمية والمنظمات الدولية بحل "إقامة دولتين"، على العكس يُمارس الضغط الدولي غالباً ضد الحركات الانفصالية، مهما كانت محقة. ثمة معايير قانونية رسمية لتحقيق الاستقلال، إلا أن القانون الدولي يؤدي دوراً أصغر بكثير في ولادة الأمم الجديدة، مقارنة بالقوة العسكرية وسياسات القوى. لا تقوم الدول بتكرار عبارة "حل إقامة دولتين!" بلا تفكير بل بالسعي بجد وشغف، والصبر، والدبلوماسية، والحظ الجيد الاستثنائي.

*بوسطن غلوب ٢٩/١٠/٢٠١٧:

من ينفصل؟ وأين؟ ومتى؟

*جوزيف ناي الابن

إن أفضل أمل للمستقبل هو أن نسأل عن المصير المطلوب تقريره ومن سيقدره، وفي الحالات التي تتعايش المجموعات في دولة واحدة بصعوبة، ربما يمكن السماح بدرجة من الحكم الذاتي في تقرير الشؤون الداخلية. في الأسبوع الماضي صوّت الكرد في شمال العراق بأغلبية ساحقة لاستقلال إقليم كردستان عن البلاد، إذ يبلغ عدد الكرد ثلاثين مليون نسمة، وهم مقسمون بين أربع دول (العراق، وتركيا، وسورية، وإيران)، ويزعم القوميون أنهم يستحقون اعتراف العالم، وفي إسبانيا، يثير نحو ٧,٥ ملايين كتالوني القضية نفسها.

ولكن هل من المهم أن نعرف أن استطلاعات الرأي تُظهر أن أهل كتالونيا، على عكس الكرد، منقسمون إلى حد بعيد حول هذه القضية؟ وهل من المهم أن نعرف أن الدول المتاخمة لكردستان ربما تستخدم القوة لمقاومة الانفصال؟

الواقع أن تقرير المصير الوطني ذاتيا، وهو المبدأ الذي وضعه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على الأجندة الدولية في عام ١٩١٨، يُعرّف عموما على أنه حق أي شعب في تشكيل دولته، ولكن من تكون "الذات" التي تقرر هذا المصير؟

لنتأمل هنا حالة الصومال، الذي كان شعبه، على عكس شعوب أغلب الدول الإفريقية المستقلة حديثا، ينتمي تقريبا إلى الخلفية اللغوية والعرقية نفسها. تشكلت كينيا المجاورة على يد الحكم الاستعماري من عشرات الشعوب أو القبائل، وقد زعم الصومال أن مبدأ تقرير المصير ينبغي أن يسمح للصوماليين في شمال شرق كينيا وجنوب إثيوبيا بالانفصال. ورفضت كينيا وإثيوبيا، فأسفر ذلك عن عدد من الحروب الإقليمية حول المسألة الوطنية الصومالية.

وكانت النتيجة التي لا تخلو من مفارقة أن الصومال ذاته تجزأ في وقت لاحق في خضم حرب أهلية دارت رحاها بين عشائره وقادته من أمراء الحرب، واليوم أصبح إقليمه الشمالي، أرض الصومال، دولة مستقلة بحكم الأمر الواقع، رغم أنه يفتقر إلى الاعتراف الدولي أو عضوية الأمم المتحدة.

الواقع أن التصويت لا يحل دائما مشاكل تقرير المصير، فأولا هناك مسألة تحديد مكان التصويت، ففي أيرلندا على سبيل المثال، اعترض الكاثوليك لسنوات عديدة على أنه إذا جرى التصويت داخل المنطقة السياسية في شمال أيرلندا، فإن الغلبة ستكون للأغلبية البروتستانتية التي تشكل الثلثين، ورد البروتستانت بأنه إذا جرى التصويت داخل المنطقة الجغرافية للجزيرة بالكامل، فستكون الغلبة للأغلبية الكاثوليكية. وفي نهاية المطاف، بعد عقود من الصراع، ساعدت الوساطة الخارجية في جلب السلام إلى أيرلندا الشمالية. وهناك أيضا مسألة متى يُعقد التصويت، ففي ستينيات القرن العشرين أراد الصوماليون التصويت فورا، وأرادت كينيا الانتظار لمدة أربعين أو خمسين عاما حتى يتسنى لها إعادة تشكيل الولاءات القبلية وصياغة الهوية الكينية.

تتمثل مشكلة أخرى بكيفية وزن مصالح أولئك المتخلفين عن الركب، فهل يلحق الانفصال الضرر بهم من خلال حرمانهم من الموارد أو التسبب في ارتباك من نوع آخر؟ تحتفظ كردستان العراق بقدر كبير من الاحتياطيات النفطية، وتشير التقديرات إلى أن كتالونيا تمثل ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسباني، وتزعم حكومة إسبانيا أن التصويت المقبل على الاستقلال في كتالونيا غير قانوني بموجب الدستور الإسباني.

والتاريخ ليس مشجعا في هذا الصدد، فبعد تفكك إمبراطورية هابسبورغ في عام ١٩١٨، جرى ضم منطقة سوديتنلاند إلى تشيكوسلوفاكيا، حتى رغم أن أغلب الناس هناك كانوا يتحدثون اللغة الألمانية، وبعد التوصل إلى اتفاق في ميونيخ مع أدولف هتلر في عام ١٩٣٨، انفصل الألمان في سوديتنلاند عن تشيكوسلوفاكيا وانضموا إلى ألمانيا، ولكن خسارة الحدود الجبلية حيث كانوا يعيشون مثلت نكسة شديدة للدفاعات التشيكية.

فهل كان من الصواب السماح للألمان في منطقة سوديتنلاند بتقرير المصير، حتى لو كان ذلك يعني تجريد تشيكوسلوفاكيا (التي مزقتها ألمانيا بعد ستة أشهر) من دفاعاتها العسكرية؟ ومن إفريقيا مثال آخر، عندما قرر أهل شرق نيجيريا الانفصال وتشكيل دولة بيافرا في ستينيات القرن العشرين، فقاوم النيجيريون الآخرون ذلك، وهو ما يرجع جزئياً إلى أن بيافرا كانت تضم أغلب النفط النيجيري، وقد زعموا أن النفط ينتمي إلى كل شعب نيجيريا، لا المنطقة الشرقية فحسب.

وبعد نهاية الحرب الباردة، أصبح تقرير المصير قضية حادة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، ففي القوقاز، طالب كل من الأذربيجانيين، والأرمن، والجورجيين، والأبخازيين، والشيشان بدولة مستقلة.

وفي يوغوسلافيا، تمكن السلوفينيون، والصرب، والكروات من اقتطاع جمهوريات مستقلة، ولكن المسلمين في البوسنة والهرسك كانوا أقل نجاحاً، وأُخضعوا لحملة "تطهير عرقي" من جانب كل من القوات الكرواتية والصربية.

في عام ١٩٩٥، أرسلت قوة لحفظ السلام تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى المنطقة المضطربة، ولكن عندما تدخل حلف شمال الأطلسي عسكرياً في كوسوفو في عام ١٩٩٩، أيدت روسيا اعتراضات صربيا على الانفصال، وحتى الآن لم تُقبل كوسوفو في الأمم المتحدة، وفي المقابل استندت روسيا إلى مبدأ تقرير المصير لدعم انفصال أبخازيا عن جورجيا في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٤ غزت شبه جزيرة القرم وضمتها إليها. لقد تبين لنا أن تقرير المصير مبدأ أخلاقي غامض، ويبدو أن ويلسون تصور أنه كفيلاً بجلب الاستقرار إلى أوروبا الوسطى، ولكن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن هتلر استغل ذلك المبدأ لتقويض الدول الجديدة الهشة في المنطقة في ثلاثينيات القرن العشرين.

ويظل الدرس صالحاً اليوم، إذ إن أقل من ١٠٪ من دول العالم متجانسة سكانياً، وهذا يعني أن التعامل مع تقرير المصير باعتباره مبدأً أخلاقياً أولاً لا ثانوياً ربما تترتب عليه عواقب كارثية في العديد من أجزاء العالم، والواقع أن المجموعات العرقية المعادية تكون غالباً مختلطة ولا يمكن فصلها بدقة.

وهذا يجعل التقسيم صعباً، كما اكتشفت الهند في عام ١٩٤٧، ولعل هذا هو السبب وراء قبول عدد ضئيل فقط من الدول الجديدة في عضوية الأمم المتحدة هذا القرن. على سبيل المثال بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، استمرت الاضطرابات العرقية داخلها دون انقطاع عملي.

إن أفضل أمل للمستقبل هو أن نسأل عن المصير المطلوب تقريره ومن سيقدره، وفي الحالات التي تتعايش المجموعات في دولة واحدة بصعوبة، ربما يمكن السماح بدرجة من الحكم الذاتي في تقرير الشؤون الداخلية، حيث توفر دول مثل سويسرا أو بلجيكا قدراً كبيراً من الاستقلالية السياسية والثقافية والاقتصادية والسياسية لمجموعاتها التأسيسية.

عندما لا يكون الحكم الذاتي كافياً، فربما يكون من الممكن ترتيب الانفصال الودي، كما حدث عندما جرى تقسيم تشيكوسلوفاكيا سلمياً إلى دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة الكاملة. بيد أن المطالب المطلقة لتقرير المصير تتحول في الأرجح إلى مصدر للعنف، ولهذا السبب لا بد أن يكون التعامل معها بحرص شديد، وقبل استحضار مسألة تقرير المصير بوصفها مبدأً أخلاقياً، يتعين علينا أن نلتفت إلى الصيغة الدبلوماسية من قسم أبقرات: "أولاً، لا ضرر ولا ضرار".

*أستاذ في جامعة هارفارد ومؤلف كتاب "مستقبل القوة".

*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/١٠/٣٠ :

استفتاءات الانفصال بين مفهومي الأمة والدولة

*مايكل غولدفارب

أثارت استفتاءات الاستقلال الأخيرة في كردستان العراق وإقليم كاتالونيا الإسباني، وردود الفعل من جانب الحكومات المركزية في بغداد ومدريد، العديد من التساؤلات الملحة حول معنى الأمة في القرن الحادي والعشرين. ما هي الأمة؟ وما هي الدولة القومية؟ وهل تتساوى في المعنى مع الدولة؟ وهل الشعب، أو القبيلة، يتساويان في المعنى مع الأمة؟ وفي الاقتصاد العولمي، ماذا تعني السيادة الوطنية على وجه الحقيقة؟

أغلب الظن عندي أن جلّ المواطنين الأمريكيين لا تعنيهم هذه التساؤلات في شيء. فهم يعيشون تحت ظلال أمة واحدة غير قابلة للتجزؤ، حتى وإن لم تعد بلادهم تساورها هذه المشاعر في الآونة الأخيرة. ولكن «ما هي الأمة؟» هو سؤال ظل مطروحاً بإلحاح شديد في غير جزء من أجزاء العالم على مدى ما لا يقل عن ثلاثين سنة منذ نهاية الحرب الباردة.

ولقد تمخضت ١٥ دولة جديدة - قديمة عن الاتحاد السوفياتي وحده. ولقد أعادت دول الكتلة الأوروبية الشرقية تعريف ذاتها كذلك. وفي غضون خمس سنوات فحسب من سقوط حائط برلين، وافقت ألمانيا الشرقية على «بيع الذات» إلى ألمانيا الغربية. وتجزأت تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتين مستقلتين إثر مفاوضات بهذا الشأن. ثم تحولت يوغوسلافيا في خاتمة المطاف إلى سبع دول كان مخاضها عسيراً للغاية إذ ضمخته الكثير من الدماء والأشلاء.

ولم تغلح أغلب المجموعات في جهود قيام الدولة القومية الذاتية. والكرد، على الرغم من عمليات القمع المريعة، لم تنهر محاولاتهم أبداً سعياً وراء قيام «أمة» خاصة بهم.

ولفهم هذه الرغبة الملحة لإعادة رسم الخريطة، علينا إمعان النظر في التاريخ الإمبريالي الحديث. كانت حدود كل من كردستان ويوغوسلافيا معروفة وثابتة مع انهيار الإمبراطورية العثمانية والنمساوية الهنغارية إبان نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت الخطوط الحدودية لا تعني الكثير بالنسبة للتطلعات الوطنية، ولكنها كانت تعبر عن كل شيء فيما يتعلق بمصالح الإمبراطوريات المنتصرة في الحرب الكبرى. كانت الحدود تحت حماية القوى الإمبريالية التي حلت محل الإمبراطورية البريطانية والفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونعني الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كانت التحديات التي تواجه الفكرة القائمة للأمة قد بدأت مع انهيار الشيوعية. ثم توسعت رقعة الفكرة مع بدء تصدع الدول الغربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

وتمخضت فكرة البريكست (الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي) عن الجدل الداخلي البريطاني الذي كان يعتمل في صدور البريطانيين منذ الأزمة المالية العالمية بشأن «ماهية أمتهم» وما ينبغي أن تكون عليه.

وعززت الأزمة المالية العالمية من الدعم للحزب القومي الأسكوتلندي، الذي حاز الأغلبية في البرلمان الأسكوتلندي في انتخابات عام ٢٠١١ التشريعية. وفي عام ٢٠١٤ طُوبى النخبون الأسكوتلنديون في استفتاء شعبي بالإجابة على التساؤل التالي: «هل ينبغي أن تكون أسكوتلندا دولة مستقلة، نعم أم لا؟» وجاءت نتيجة الاستفتاء سلبية. ولكن هذا لم يكن فصل النهاية في تلك القصة نظراً لأن نزعة القومية الإنجليزية قد أثرت.

من وجهة نظر رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة مارغريت ثاتشر، فإن الانضمام إلى أوروبا الاتحادية كان يعني زوال الاستقلال الوطني لبريطانيا. وكانت بريطانيا، نظراً لحجمها وأهميتها ضمن الاتحاد الأوروبي، قادرة على الانسحاب من الترتيبات التأسيسية لأوروبا الاتحادية واتفاقية شنغن، التي سمحت بحرية حركة المواطنين عبر الحدود الوطنية لدول الاتحاد، بالإضافة إلى العملة الموحدة، اليورو.

فعلت المخاوف على السيادة الوطنية بالعقل الإنجليزي البراغماتي ما تفعله المخاوف بأغلب العقول جعلتها تتصرف بطريقة غير «عقلانية».

إلى أي مدى كان قرار كاتالونيا بعقد الاستفتاء على الاستقلال مديناً للتصويت الأسكوتلندي؟ وهل ارتكب كارليس بوتشيمون، زعيم البرلمان في كاتالونيا، خطأ فادحاً بافتراض أن سابقة التصويت السلمي في بريطانيا حول الاستقلال الأسكوتلندي تعني أن شعب كاتالونيا يمكن أن ينال نفس التصويت في نفس الأجواء السلمية؟

ألم يكن يعلم أن الاتحاد الأوروبي قد تعهد باحترام سيادة الدول الأعضاء الحاليين في الاتحاد، وأنه لن يتدخل عندما ترسل الحكومة الإسبانية قوات الحرس الوطني لإيقاف الاستفتاء؟

لقد أسفرت أزمة كاتالونيا عن طرح سؤال أخير حول ماهية الأمة "هل يمكن لدول أوروبا الغربية التطلع إلى الحفاظ على ثرواتها ومستويات المعيشة المرتفعة في الاقتصاد العالمي من دون حشد الأمم صوب غاية أكبر؟

إن بداية الإجابة على هذا السؤال المعاصر تأتي من الماضي. قبل نحو ٥ قرون، وفي وقت مغاير تماماً من حيث الدفق السياسي والاقتصادي، سئل أحد النبلاء من بولندا، الذي أغفل التاريخ ذكر اسمه، حول هويته القومية. فأجاب قائلاً: «إنني أنتمي للأمة البولندية، وللوطن الليتواني، وللشعب الروثيني، وللأصول اليهودية».

واتفقت تلك الإجابة تماماً مع وجهة نظر ألبرت ريفيرا، الذي يقود حزب يمين الوسط في كاتالونيا المناهض للاستقلال عن إسبانيا، والذي قال: «كاتالونيا هي موطني، وإسبانيا هي بلدي، وأوروبا هي مستقبلنا».

هل يمكن لأوروبا أن تصبح أمة واحدة؟ إنه أحد أكبر الأسئلة المطروحة في القرن الحادي والعشرين.

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠/١٠/٢٠١٧ :

بعد الانتصار على داعش.. حلفاء أمريكا يتحاربون !

***إيلي ليك**

يمكن للمرء أن يتوقع من الرئيس دونالد ترامب أن يحتفل بانتصاره بعد النجاح الذي تحقق الأسبوع الماضي بتحرير مدينة الرقة السورية من سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي. شكراً للقوات الجوية الأمريكية والمتعاونين الكرد والمواطنين السوريين والقوات الأمريكية الخاصة لأنهم ساهموا جميعاً في إنهاء أقصر فترة لـ«لخافة واهية». إلا أن الرئيس قرر عدم استثمار هذا الانتصار. وصدر عن البيت الأبيض بيان يتألف من خمس فقرات لشرح السبب. وفي الجغرافيا السياسية، يبقى المثل القائل: «مزيد من المال، مزيد من المشاكل» صحيحاً لأن النجاح العسكري غالباً ما يخلق المزيد من التحديات. وفي هذه الحالة التي نتحدث عنها، يمكن القول إن سقوط «داعش» نكأ الجراح القديمة في الشرق الأوسط، التي كانت قد التأمّت بشكل مؤقت من أجل التفريغ لمواجهة الإرهاب، هذا العدو العالمي البغيض. واتضح من خلال تلك الأحداث أنه يمكن حتى للولايات المتحدة وإيران أن تتعاونوا «تكتيكياً» في بعض القضايا المهمة.

والآن، يبدو أن فترة التقارب بين الأطراف المتنازعة انتهت. ويتضح المثل عن ذلك من خلال تقدم قوات الأمن العراقية في مناطق يسيطر عليها مقاتلو البشمركة الكرد خلال الأسبوع الماضي، ويأتي ذلك عقب استعادة الجيش العراقي لمدينة كركوك الغنية بالنفط التي سبق أن استعادتها القوات الكردية من «داعش» عام ٢٠١٤. وهناك أمثلة أخرى قد تبدو وكأنها أقل أهمية حيث تتوارد الآن من الرقة تقارير تفيد بأن وحدات حماية الشعب الكردي بدأت بإنزال أعلام الثورة السورية التي يعتبرها المعارضون السوريون العرب رمزاً مهماً وهم الذين يعود إليهم الفضل في تحرير المدينة بشهادة «جينيفر كافاريللا» المحللة الخبيرة في «معهد دراسات الحرب». ويجب ألا ننسى أيضاً التوتر الجديد والمتفاقم بين الولايات المتحدة وإيران في العراق. وخلال هذا الأسبوع سمع وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون كلاماً بالغ القسوة صادراً عن مكتب رئيس الوزراء العراقي على خلفية دعوته للميليشيات الإيرانية المقاتلة في العراق، التي قاتلت «داعش» للعودة إلى وطنها بعد أن انتهت مهمتها. وقبل عامين فقط، كانت الولايات المتحدة تقدم الدعم الجوي للهجمات التي كانت تنفذها تلك الميليشيات في الحرب ضد «داعش». وقالت لي «كافاريللا» إن إحدى أهم المشاكل التي تنطوي عليها الاستراتيجية الأمريكية ضد «داعش» تكمن في أنها استراتيجية عسكرية صرفة تخلو من أي طرح سياسي ضروري لإدارة مرحلة ما بعد الحرب وإحلال السلام. وأضافت: «إن الشيء الذي أهملنا الاهتمام به هو التحديات الكبرى التي ستتبع نهاية الحرب، وهي ذاتها التي أدت إلى بروز هذا التنظيم الإرهابي منذ البداية، ونحن نرى الآن كيف تتفاقم الأزمات والمشاكل في إقليم كردستان العراق، وربما يكون المثال الأوضح لإهمالنا هو أننا تجاهلنا تغلغل النفوذ الإيراني في وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين».

وهذه القصة قديمة لأن اختراق إيران لهاتين المؤسستين سبق أن أغاظ الرئيس الأسبق جورج بوش الابن قبل أن يقرر إرسال جنوده إلى العراق ومعالجة الأوضاع هناك بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس.

والآن، يجد العبادي نفسه أمام مفترق طرق، فلقد بدأت قواته الأمنية بتضييق الخناق على المناطق الكردية على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة على هذا السلوك، واصلت تلك القوات تحركاتها بالقوات الكردية على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين، الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة الماضي. ويمكن لهذا الوضع أن يهدد باصطفاف أكبر قوتين عسكريتين عراقيتين مدعومتين من حكومة الولايات المتحدة في مواجهة إحداهما الأخرى على الرغم من أنهما كانتا تتعاونان في الحرب على فلول «داعش» قبل شهر. وما لم تعثر الولايات المتحدة على طريقة لإعادة توحيد القوى العراقية فإن حلفاءها في الشرق الأوسط سينصرفون للقتال بعضهم ضد بعض.

***كاتب أمريكي متخصص في قضايا الأمن**

*** (واشنطن بوست) و (بلومبيرغ نيوز سيرف) ٢٠١٧/١٠/٣٠ :**

المتفائلون والمتشائمون

*ديفيد بروكس

رغم الكآبة الشعبية، فإننا نعيش بالفعل في حقبة من التقدم المذهل، وذلك بعد أن شهدنا أكبر انخفاض في نسبة الفقر العالمي في التاريخ، وتناقصاً مطرداً في عدد الحروب والنزاعات المسلحة، وأكد الاقتصاد الأمريكي أنه الأفضل أداءً من بين اقتصاديات دول العالم المتقدم.

التقدم حقيقي، لكنه لا يحدث في خط مستقيم، وإنما بطريقة تطلق عليها «روث ديفريز»، أستاذة الجغرافية البيئية في جامعتي واشنطن وجونز هوبكنز، طريقة «السقطة، البلطة، المحور، السقطة».

في البداية، يحدث بعض الاختراق الابتكاري الذي يفيد المجتمع عموماً. لكن هذا الابتكار يعطل حياة البعض (السقطة) Ratchet. وفي الأسفل نجد (البلطة) Hatchet حيث يريد الناس التغيير. ويؤدي ذلك إلى (محور) Pivot عندما يبحث المجتمع عن ابتكارات جديدة لمعالجة المشاكل الناشئة حديثاً. وبفضل البراعة البشرية يحدث الابتكار المأمول، وينتقل التقدم درجة أخرى للأمام. وهذا الأمر ينطبق على التقدم التكنولوجي، وعلى نحو أقل خطية على التقدم الثقافي أيضاً، وذلك عندما يقوم كل عصر بتطوير الثقافة التي يحتاجها لحل المشكلات التي تعترض طريقه.

خلال منتصف القرن العشرين، طور الغرب ثقافة ذات توجه جماعي للتعامل مع الآثار المدمرة للكساد الكبير وللحربين العالميتين الأولى والثانية. كان يمكن لهذه الثقافة أن تتبنى شعار «نحن في هذا معاً». لكن هذه الثقافة أصبحت بمرور الوقت ثقافة منساعة وعديمة الفعالية. وكان لا بد أن تظهر ثقافة فردية جديدة (محور) شعارها «أنا حر في أن أكون نفسي». كان ذلك شيئاً رائعاً لبعض الوقت، لكن الفردية المفرطة تركت المجتمع مجزأً ومعزولاً ومنقسماً (بلطة)، وهو وضع نشأت معه الحاجة لشيء جديد.

خلال مرحلة «البلطة» تتحول السياسة إلى شيء رديء، وتصبح معركة بين الإيجابيين المؤمنين بالتقدم الذين يشعرون بأن المجتمع يتحرك صعوداً نحو الأعلى، وبين السلبيين الذين فقدوا الثقة في التقدم، ويشعرون بأن كل شيء تحول إلى حطام. في هذه المرحلة ينقسم اليسار إلى معسكرين متناقضين: معسكر الإيجابيين المتفائلين ومعسكر السلبيين المتشائمين. ففي الجناح الجمهوري يتبنى الإيجابيون المتفائلون الديناميكية الرأسمالية، والمشاركة العالمية، والحركة المفتوحة للناس والأفكار. ويتبنى السلبيون المتشائمون مبادئ التلاحم العرقي والقومي والحدود المغلقة.

وفي الجناح الديمقراطي اليساري تندلع المعركة بين أولئك الذين يعتقدون أن المسار الواقعي الوحيد هو إصلاح الهياكل القائمة، وأولئك الذين يعتقدون أن تلك الهياكل قد باتت مكسورة، بدرجة تستعصي على الإصلاح. وفي هذه الفترات تتحول السياسة إلى شيء رديء لأن «السلبيين المتشائمين» يكون لديهم اتجاه لتبني السياسات القائمة على الدفاع عن العرق والهوية. فعندما تفقد مجموعة من البشر الثقة في التقدم العالمي، وتؤمن بعملية التدافع الصفري لنيل شريحة من فطيرة متناقصة باستمرار، فمن الطبيعي بالنسبة لمثل هذه المجموعة أن ترى هويتها العرقية كشيء جوهري، ومن الطبيعي أيضاً أن تشعر بأنها ضحية، وبأن السلسلة التاريخية من المظالم والأخطاء هي التي ستحدد شكل الآتي، وبأن التاريخ هو الذي سيسيطر على المستقبل. والسياسة تتحول إلى شيء رديء في مثل هذه الفترات لأن المظالم الشخصية تتداخل مع المظالم الاجتماعية. فالمرء عندما يشعر بالغبن من وضعه الشخصي في المجتمع، فالحياة السياسية لا تصبح بالنسبة له مجرد خلاف حول الوسائل، وإنما تتحول إلى حرب ضد أولئك الذين يعتقد أنهم أفضل منه.

وحالياً نرى الشعبين من السلبيين اليائسين يتحكمون في الحزب الجمهوري، لدرجة تدفع بعض كبار الجمهوريين لتبني لهجة ومواقف هذه الفئة إذا ما أرادوا كسب أصوات في أي انتخابات.

الديمقراطيون أقل من الجمهوريين لحد ما في ذلك، لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن أحزاب يسار الوسط قد انهارت في جميع أنحاء أوروبا، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن ذلك الأمر لن يحدث في الولايات المتحدة أيضاً.

أفضل ما يمكن أن يفعله المتفائلون حالياً هو احترام النقد الذي يوجهه لهم المتشائمون، من دون أن يسقطوا هم أنفسهم في هوة التشاؤم في نهاية المطاف. لكن مد الشعبوية العالمية لن يتم إيقافه فقط من خلال تمرير مشروع قانون خفض الضرائب الجديد، أو عدد قليل من مشاريع القوانين الأخرى، وإنه يجب أن يكون هناك تضامن اقتصادي واجتماعي وسياسي مع أولئك الذين تركوا في المؤخرة.

هناك لحظات في التاريخ يتعرض فيها المجتمع لحالة من التردّي، لكن هناك أيضاً لحظات كثيرة يعتقد عندها البعض أن المجتمع في حالة تردّد، بينما هو في لحظة اجتياز لـ (محور) وعبر.

*كاتب ومحلل سياسي أمريكي

*صحيفة (نيويورك تايمز) : ٢٠١٧/١٠/٣٠

نحو تأسيس ثقافة لحوار الحضارات والأديان

*د. عبد الحميد الأنصاري

مع أهمية المؤتمرات والمراكز البحثية المعنية بقضايا الحوار، فإن الثمار المتحققة دون الأهداف المأمولة، فالصراعات محتدمة، والكراهيات متبادلة، ومشاعر التشكيك والارتياب وأفكار التآمر ما زالت مزدهرة، ولم تفلح الحوارات في تقريب الفرقاء، واحتواء الصراعات، وإزالة سوء الفهم وسوء الظن والارتياب بين الأطراف المختلفة.

أطلقت جامعة قطر، بالتعاون مع اللجنة القطرية لتحالف الحضارات بوزارة الخارجية وكرسي الإيسيسكو لتحالف الحضارات بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، "جائزة قطر العالمية لحوار الحضارات"، وطرح مقرر جامعي باسم "تحالف الحضارات"، وهناك توجه لفتح برنامجي الماجستير والدكتوراه في حوار الحضارات.

يأتي اهتمام دولة قطر ودعمها لجهود حوار الحضارات انطلاقاً من نجاحها في استقطاب سلسلة من المؤتمرات الحوارية: الحوار بين الثقافات، وبين الأديان، وبين المذاهب، وعلى امتداد عقد كانت الدوحة عاصمة للحوار، وأثمرت إنشاء "مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان"، وهو مركز نشيط يقوم بتنظيم مؤتمرات حوارية كل عام.

كانت دعوات الحوار هي المعلم الأبرز في المشهد العربي عقب كارثة ٩/١١ المأساوية، إذ شهدت الأرض العربية، المئات من اللقاءات الحوارية، وأصبحت قضايا الحوار هي الشغل الشاغل للجميع، بهدف تحجيم الاختلاف، واحتواء عوامل سوء التفاهم، وتعظيم المصالح المشتركة، وتأسيس أرضية مشتركة بين الثقافات والحضارات والأديان والمذاهب، لتفعيل قيم التسامح وقبول الآخر والعدالة والكرامة الإنسانية والحرية.

ومع أهمية وضرورة هذه المؤتمرات، والمراكز البحثية المعنية بقضايا الحوار، فإن الثمار المتحققة، دون الأهداف المأمولة: فالصراعات محتدمة، والكراهيات متبادلة، ومشاعر التشكيك والارتياب وأفكار التآمر ما زالت مزدهرة، ولم تفلح الحوارات في تقريب الفرقاء، واحتواء الصراعات، وإزالة سوء الفهم وسوء الظن والارتياب بين الأطراف المختلفة، وهذا يدعونا إلى ضرورة مراجعة وتقييم جهود المنتديات الحوارية عبر هذه المسيرة الطويلة، بهدف ضمان تصحيح مساراتها، وتوفير المزيد من الدعم لأنشطتها، وتذليل المعوقات في طريقها.

الحاجة إلى تأسيس ثقافة للحوار:

أتصور أن هذه المنتديات لم تحقق أهدافها، لافتقادها ثقافة الحوار، وهذه الثقافة، عدا منتديات الحوار، هي تلك الثقافة التي تقبل الآخر، وتتجاوز معه من منطلق أن ما يجمع البشر أكثر مما يفرقهم.

لثقافة الحوار أربعة مرتكزات:

الأول: الإيمان بشرعية الاختلاف في الكون والحياة والمجتمع والإنسان أولاً، والإيمان بأن حل الخلافات يكون بالحوار السلمي، لا العنف وفرض الرأي، ثانياً.

الثاني: العمل على ترجمة التوصيات الحوارية على أرض الواقع المجتمعي: بدءاً بالمنظومة التربوية، بما يعمق في نفوس الناشئة احترام التعددية الدينية والمذهبية والثقافية والسياسية والقومية، مروراً بالمنظومة الدينية، بما يحصن الناشئة من أمراض الكراهية والتطرف، وصولاً إلى المنظومة الإعلامية، معينة على غرس ثقافة الحوار، وانتهاء بالمنظومة التشريعية.

الثالث: المصادقية: لن يحقق "الحوار الخارجي" أهدافه، ما لم يتأسس على "الحوار الداخلي" بين مختلف القوى السياسية والطوائف الدينية والمذهبية والنخب الفكرية في المجتمع، من غير تكفير أو تخوين أو تفسيق أو إقصاء أو تمييز، فنحن لن نتوصل إلى حوار، صحي وبناء مع الآخر الحضاري إلا بمقدار مصداقيتنا في إدارة حوار داخلي ناجح.

الرابع: فن الحوار: للحوار الناجح، قواعد، من أبرزها:

١- الترحيب بالآخر وما يحمله من آراء مخالفة، وعدم ترهيبه، أو منعه من التعبير. من يدري؟ ربما يحمل الرأي المخالف خيراً ومصلحة.

٢- إحسان الظن به وإن كان مخطئاً، سواء في فهم ديني أو رأي سياسي أو اجتماعي، إن سوء الظن آفة اجتماعية، وهذا ما نهانا عنه الإسلام.

٣- ليس من أهداف الحوار الناجح "إفحام الخصم" وتسجيل نقاط ضده، بهدف كسب الشعبية والنجومية، كما يحصل في حوارات بعض الفضائيات، إنما تحقيق فهم أفضل للآخر ولصورة الذات لديه، عبر تفكيك الصورة النمطية السلبية التي توارثها كل طرف عن الآخر.

٤- فن الإصغاء: الحوار الناجح يتطلب فن الإصغاء وعدم المقاطعة، حتى نعرف كيف يفكر الآخر، وماذا يريد منا؟ لكن الحاصل أن معظم حواراتنا تفتقد حسن الإصغاء، وتتسم بعلو الصراخ وكثرة المقاطعات.

٥- إنصاف الآخر: بالتزام العدل معه وإشعاره بأنه مساو لخصمه في الحوار.

٦- تحري الحق: عدم ادعاء تملك الحقيقة أو الصواب المطلق، والاستعداد للتراجع عن الخطأ، وقبول الرأي الآخر.

أخيراً: يعلمنا القرآن الكريم أدب الحوار في العديد من صور الحوار ونماذجه، ويدلنا على أفضل السبل التي تجعل الحوار عملاً مثمراً.

***كاتب قطري**

***صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/١٠/٣٠ :**

هيمنة إسبانيا على كتالونيا تحت الاختبار مع استئناف العمل

ستوضع هيمنة إسبانيا على إقليم كتالونيا تحت الاختبار يوم الاثنين عندما يعود السياسيون والموظفون إلى أعمالهم وسط حالة من الغموض حول ما إذا كانوا سيقبلون الحكم المباشر الذي فرضته الحكومة المركزية لوقف مساعي الإقليم للاستقلال.

واحتشد مئات الآلاف من مؤيدي وحدة إسبانيا في شوارع برشلونة يوم الأحد في أحد أكبر مظاهر استعراض القوة حتى الآن من جانب ما توصف بالأغلبية الصامتة التي تابعت مسعى الزعماء السياسيين الإقليميين لاستقلال كتالونيا.

وأعلن رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي يوم الجمعة الحكم المباشر للمنطقة. وأقال الحكومة الانفصالية للإقليم ودعا إلى انتخابات مبكرة في ٢١ ديسمبر كانون الأول.

إلا أن بعضاً من أبرز أعضاء الإدارة في كتالونيا وبينهم الرئيس كارلس بودجمون ونائب الرئيس أوريول جونكيراس قالوا إنهم لا يقبلون هذه الخطوة وإن شعب كتالونيا فقط هو من يحق له إقالتهم.

ودعت الجماعة الرئيسية الداعمة للحملة المطالبة بالاستقلال إلى عصيان مدني ووجهت إرشادات لنحو ٢٠٠ ألف موظف يعملون في كتالونيا عن كيفية التصرف. ويبدأ معظمهم العمل الساعة التاسعة صباحاً بالتوقييت المحلي (٨٠٠ بتوقييت جرينتش) وإذا لم يحضر كثيرون للعمل أو قرروا عدم إطاعة أوامر العمل فسيلقي ذلك بشكوك حول استراتيجية الحكومة الإسبانية لإنهاء الأزمة التي اندلعت قبل شهر وأضررت بالنمو الاقتصادي وأثارت اضطرابات مدنية.

ولم يتضح أيضاً ما إذا كان المسؤولون الكبار بحكومة كتالونيا والنواب الذين أعلنوا استقلال المنطقة عن إسبانيا يوم الجمعة سيحاولون الوصول إلى مكاتبهم وما إذا كانت شرطة كتالونيا ستمنعهم.

وقالت صحيفة لا فانجارديا يوم الأحد إن أعضاء مجلس الوزراء الكتالوني غادروا مكاتبهم التي أصبحت الآن تحت سيطرة الحكومة المركزية. وقال وزراء إسبانيا مطلع الأسبوع إنهم مقتنعون بأن الموظفين سيطيعون الأوامر وأشاروا إلى أن من لا يطيعون الأوامر قد يفقدون وظائفهم.

وهناك اختبار آخر لرد الحكومة يتمثل فيما إذا كانت شركات ستتوقف عن الانتقال خارج كتالونيا بحثاً عن الاستقرار بعد أن غادرت مئات الشركات الإقليم الشهر الجاري.

مدريد في مواجهة مجهولة الأفق

ودخلت إسبانيا في المجهول. هذا ما يمكن استخلاصه من الأحداث المتسارعة التي وقعت، أمس، في هذا البلد، بدءاً من إعلان كارليس بيدديغمونت استقلال كتالونيا، مروراً بتأكيد ماريانو راخوي أنه سيعيد الشرعية إلى تلك المنطقة، وقراره في وقت متأخر من مساء أمس، إقالة بيدديغمونت وحكومته والدعوة إلى إجراء انتخابات في ٢١ كانون الأول المقبل.

وصلت الأزمة بين كتالونيا ومدريد، أمس، إلى ما هو متوقع تبعاً لمسار الأحداث والتطورات التي وقعت منذ التصويت على استقلال الإقليم، في الأول من تشرين الأول، إلى يوم أمس. وضع رئيس الحكومة الكتالونية كارليس بيدديغمونت، الكرة في ملعب رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي ومجلس الشيوخ، من خلال الإعلان أخيراً استقلال الإقليم، بعدما كان قد أذعن عن الإدلاء الصريح بذلك في أكثر من مناسبة.

اجتمع البرلمان الكتالوني وأصدر قراراً بقيام «الجمهورية الكتالونية بوصفها دولة مستقلة وسيدة (دولة) قانون، ديموقراطية واجتماعية». ثم أدّى النواب النشيد الانفصالي، وهتفوا «تحيا كتالونيا»، فيما احتفل عشرات الآلاف من مؤيدي الانفصال بقرار البرلمان بالتصفيق والهتاف.

وبمعزل عن النيات المعلنة لدى راخوي وغيره من المسؤولين الإسبان، وضع الإعلان الكتالوني الحكومة المركزية أمام أمر واقع كانت تُعدّ له، محاولة في الوقت ذاته تفاديته. وقد تبدّى ذلك في إهمال المحكمة الدستورية حكومة

الإقليم، ثلاثة أيام لتعليق الاستقلال، على الرغم من أن مجلس الشيوخ كان قد فوّض إلى حكومة مدريد فرض الحكم المباشر على الإقليم، بعد دقائق على إعلان الاستقلال.

مدريد «ستعيد الشرعية» في كاتالونيا، هذا ما أكدّه راخوي عبر موقع «تويتر». وفي وقت متأخر من مساء أمس، أعلن راخوي في ختام جلسة لمجلس الوزراء إقالة بيدديغومنت وحكومته ودعا إلى انتخابات في الإقليم، مبرراً بأن «هذه الخطوات الأولى التي نقوم بها لمنع الذين كانوا مسؤولين حتى الآن (السلطة التنفيذية الكاتالونية) عن مواصلة تصعيد العصيان». وأضاف «نحن كاسبان كان اليوم حزينا، طغى خلاله اللامعقول على القانون ودمّر الديمقراطية في كاتالونيا». وتابع بالقول إنّ الوضع «محزن ومؤلم ومقلق»، مؤكداً في الوقت نفسه أنّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «لا تهدف الى تعليق الحكم الذاتي (وفق المادة ١٥٥ من الدستور) بل إلى إعادة القانون والوفاق» في كاتالونيا. وقبل مجمل هذه التطورات التي من المتوقع أن تأخذ إسبانيا نحو مواجهة مجهولة الأفق، كانت النيابة العامة الإسبانية قررت توجيه تهمة العصيان إلى بيدديغومنت، ومن المتوقع أن تتخذ المحكمة قراراً بشأن قبول التهمة ضده، فيما يعاقب القانون الإسباني على جريمة «العصيان» بالسجن مدة تصل إلى ٣٠ عاماً.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي أعلن عنها راخوي، إقالة مدير الشرطة الإقليمية الكاتالونية وممثلي الحكومة الكاتالونية في مدريد وبروكسل وإغلاق «الممثليات» الكاتالونية في العالم باستثناء بروكسل. وعلاوة على إقالة جميع أعضاء حكومة إقليم كاتالونيا، قال راخوي إن مهمات حكومة كاتالونيا ستتولاها «هيئات تؤسسها الحكومة الوطنية لهذه الغاية»، لكن «مبدئياً من قبل الوزارات (الوطنية)، ما دام هذا الوضع الاستثنائي مستمراً».

وبموجب الإجراءات التي كانت المقترحة، سيصبح جهاز شرطة منطقة كاتالونيا «موسوز ديسكوادرا»، الذي يضم ١٦ ألف عنصر، تحت سلطة مدريد مباشرة، فيما طلب راخوي إمكان استبدال عناصر شرطة كاتالونيا إذا لزم الأمر، «بعناصر من قوات أمن الدولة»، أي الشرطة الوطنية والحرس المدني.

وسبق أن وضعت الحكومة مالية الإقليم تحت الوصاية في أيلول، في محاولة - لكن من دون جدوى - لمنع إجراء الاستفتاء حول الاستقلال، الذي نظم في ١ تشرين الأول، رغم حظر القضاء الإسباني له (وتبقى هذه العقوبة سارية). وتطالب، الآن، بسلطة ممارسة كل الصلاحيات المالية في شق الموازنة والضرائب لضمان ألا يذهب أي من المال الذي يُحصّل من الضرائب المحلية، أو من المبالغ التي تحولها مدريد إلى المنطقة، لتمويل جهود الانفصال. ويريد راخوي تولي «مهمات حكومة إقليم كاتالونيا في مجال الاتصالات والخدمات الرقمية».

إلا أن ما كان قد حذر منه العديد من المحللين قد يكون السبب وراء إعطاء حكومة كاتالونيا ثلاثة أيام للتراجع عن الاستقلال، ذلك أن تطبيق المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني ستكون دونه عقبات كثيرة، منها ما ينطلق من الواقع الكاتالوني، وغيرها ما يتأتى من الواقع الإسباني الراهن. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة «إل بايس» إلى أنه «إذا كان من الصعب إعلان (المادة ١٥٥)، فإن تطبيقها سيكون مستحيلاً»، وذلك باعتراف أحد كبار المسؤولين الإسبان، ما يوضح عدم اليقين الذي شعر به ماريانو راخوي، في ما يتعلق بفعالية الإجراء الذي كان يتمنى من خلاله أن يعيد النظام الدستوري إلى تلك المنطقة.

ولم يكن من الواضح ما إذا كان بالإمكان تطبيق هذه المادة التي لم تطبق سابقاً، إذ إن الصحيفة أشارت في هذا المجال إلى «المقاومة السلبية والمقاومة الفاعلة» التي قد تطبقها الحكومة الكاتالونية.

«المشكلة الحقيقية في ما يتعلق بإقالة حكومة بيدديغومنت، هي المقاومة التي يمكن أن يفعلها موظفون عامون، كباراً وصغاراً»، على حد تعبير الصحيفة. أما النوع الآخر من المقاومة، فيمكن أن يتظاهر في تظاهرات ضخمة واحتجاجات لعرقلة تطبيق المادة ١٥٥.

من جهة أخرى، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى راخوي تكمن في أن «الدولة الإسبانية غير موجودة فعلياً في كاتالونيا، وهذه مشكلة هيكلية». وكما تشرح جامعات برشلونة الأمر، فإن «حضور الدولة الإسبانية في المنطقة هو اسمي بحت، ومحصور بمكتب الضرائب والأمن الاجتماعي». فضلاً عن ذلك، فإن «قوة الدولة الإسبانية أسطورية أكثر منها فعلية»، تضيف الصحيفة، موضحة أنه «علاوة على الأزمة الكاتالونية، تمر الحكومة الإسبانية بأزمة سلطة ووظيفة، وذلك بسبب تحويل السلطات إلى المناطق، وانتهاج سياسة الخصخصة».

*فرانس بريس، رويترز ٢٠١٧/١٠/٣٠ :

خارطة طريق "جمهورية كتالونيا": المشروع الكامل

نشرت صحيفة "إل بايس"، وغيرها من المواقع والصحف الإسبانية، في ٩ أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بعض ما جاء في وثائق تدعي بأن "خريطة طريق استقلال كتالونيا" ليست جديدة، وقيل إن الأمن الإسباني صادرها أثناء صدامات الاستفتاء في برشلونة. ويومي الجمعة والسبت أعادت "إل بايس" التذكير بتفاصيل تلك الخطة ودور السلطات المحلية فيها. مصادرة الوثائق من وزير الاقتصاد الكتالوني، جوزيب ماريا خوفي، الذي اعتقل بسبب اعتباره متمرداً على السلطة المركزية، أظهرت عمق الأزمة الإسبانية مع إقليم كتالونيا. وكشف توجس السلطات الإسبانية، والأحزاب السياسية في مدريد وبرشلونة، من مجريات أحداث ما بعد استفتاء الانفصال الكتالوني في الأول من أكتوبر/تشرين الأول، أنها "ليست في سياق آني مرتبط بالحدث". فوفقاً لما أشارت إليه تسريبات الوثائق بدت "خريطة طريق الاستقلال" أمراً معداً له سلفاً منذ عام ٢٠١٥، خصوصاً بعد فوز رئيس الإقليم الحالي، كارلوس بوغديمون، في انتخابات محلية وبدء التبشير باستفتاء على الاستقلال. أما المخطط الذي نُوهت إليه مدريد تحت عنوان "خطة"، والمستند إلى ما جاء في الوثائق المنشور بعضها، فهدف أساساً إلى "خلق أزمة ديمقراطية ستدفع بحكومة مدريد المركزية إلى طاولة التفاوض".

وجاء في الخطة التي نقلتها الصحف أنه "يجب البحث عن أزمة ديمقراطية تدفع بدعم شعبي ضخم لتوليد عدم استقرار سياسي واقتصادي يجبر الدولة إما على التفاوض على الانفصال (التقسيم) أو الذهاب نحو استفتاء شعبي". وأضافت أنه "يجب العمل على تعزيز عملية التوصل إلى نتيجة ناجحة للاستقلال". وهو ما فسّر ربما الإقالات الأخيرة التي أقدمت عليها مدريد في الإقليم الكتالوني، بأن "مستويات كتالونية عدة، سياسية وشرطية فاعلة مشتركة بفعالية لتنفيذ عملية التقسيم من أجل الاستقلال. وحتى لو لم يجر تبين رسمي للخطة فمن المهم إخبار جميع هؤلاء بها".

وبحسب "إل بايس"، وغيرها من الصحف والمواقع، فإن "خريطة الطريق تلك تهدف إلى إعلام الناس عن إمكانية تنفيذ الاستقلال ولخلق دعم دولي، أو لإجبار مدريد على إجراء استفتاء شعبي، دون أن يُطلع على تفاصيل بنود المخطط من الجميع". وزير الاقتصاد الكتالوني جوزيب ماريّا خوفي "متهم بالتحريض والدعوة إلى العصيان المدني، وخرق الدستور وخلق عدم استقرار في النظام العام". وبدا أن "مخططي الاستقلال الكتالوني" استندوا إلى ما اعتُبر "زيادة في شعبية الاستقلال منذ بداية الألفية الجديدة". ورات الصحف الإسبانية خطورة في مثل هذه الوثائق كونها "تخلق فرزاً في المجتمع الكتالوني بين شعبين، ليصبح هناك شعب كتالوني مقابل شعب إسباني".

وفي استعادة المواقع الإسبانية لتلك الخطط تبين أن الحركة الداعية للانفصال وضعت خطة زمنية بعنوان "المشروع ٨"، من خلال "تعميق الانقسام السياسي للوصول خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ إلى الاستقلال التام". ووضعت الخطط سناريوهات بعد إعلان الاستقلال في حال عدم قبول الدولة في التفاوض على النحو التالي: قبول إعلان الاستقلال، وردود فعل عنيفة من الدولة، ولا خطوات إضافية والإبقاء على خنق اقتصادي، ودخول الدولة في تفاوض والاتفاق على استفتاء شعبي جديد.

اعتمدت "وثائق الاستقلال" إلى شعبية "الأزمة الاقتصادية بين مدريد وبرشلونة"، وتفهم الشعب "المسألة دفع كتالونيا حصة كبيرة في الاقتصاد الإسباني"، واستعادة الخلافات التي أعقبت تقليصات مدريد في ٢٠١٠ بعد تعديلات المحكمة الدستورية. "الأخطر في ما رآته "إل بايس"، يوم السبت الماضي، إثر قرارات مدريد المركزية بتعليق الحكم الذاتي، أن الخطة المشار إليها شملت "وجود برلمان احتياطي للانفصاليين". وذهبت الصحيفة للكشف عن أن "أعضاء من مجالس البلديات وشخصيات منتخبة مشاركة في الخطة. وفي حال فقد هؤلاء إمكانية عقد جلساتهم فقد استعدوا للأمر من خلال الإبقاء على التواصل والتصويت الإلكتروني". وما تشي به تلك التسريبات لتفاصيل الخطط الكتالونية أن الأزمة ليست في أفق الحل، وظهر أن الانفصاليين قد اتخذوا الاحتياطات اللازمة بفرض "خطة خريطة الطريق" التي اعتبرتها "إل بايس" بأنها موضوعة في عام ٢٠١٦، واعتمدت على بدء العمل فيها مع مطلع ٢٠١٨ لمدة ٤ سنوات.

وبدا أن عودة الجدل حول "مخططات خلق تشويش ديمقراطي" للدفع باستقلال كتالونيا جعلت "إل بايس" تذكر في افتتاحيتها، يوم السبت الماضي، بأن "إعلان الاستقلال أكبر تهديد تعيشه الديمقراطية الإسبانية من خلال التعدي على الدستور الوطني من قبل برلمان إقليمي يطالب بعض أعضائه المجتمع الدولي الاعتراف باستقلالهم من جانب واحد". وعن تعداد مخاطر هذا الإعلان، ذهبت الصحيفة إلى حد اتهام الداعين إليه بأنهم "ينطلقون بتحالف غريب تغلب عليه الشعبوية القومية الدافعة نحو إطلاق أزمة مع الدولة". ودافعت "إل بايس" عن "تطبيق المادة ١٥٥ من الدستور باعتبارها خطوة لا تحمل أية عدوانية، لا باتجاه الكتالونيين ولا الحكم الذاتي والحقوق والحريات، بل على العكس من ذلك هي خطوة وردة فعل لمبادئ دولة العدالة التي وضعت أمام تحد من قبل قادة سياسيين غير مسؤولي التصرف في وضع الدستور في مرتبة أدنى من الحكم الذاتي".

*العربي الجديد ٢٠١٧/١٠/٣٠ :

هل اندلعت نيران الحرب الأهلية في إسبانيا؟

*فلوريان هاوبت

يعتبر مطعم "الليبرتاريا" الواقع بين جامعة برشلونة وشارع لارامبالا متحفا صغيرا يوثق تاريخ اللاسلطة في إسبانيا. في هذا المكان، علق المؤرخ سيرجيو جيل صورا قديمة توثق تاريخ برشلونة المتحررة أثناء الحرب الأهلية الإسبانية وما قبلها. وفي الأثناء، دخلت مجموعة من السياح إلى المطعم الذي يعد قبلة للعديد من الزوار. والجدير بالذكر أن هذا المطعم مجهز بتلفاز لا يغيب عن أي بيت في إسبانيا. وعند دخولنا إلى المطعم، كان التلفاز يبث شريطا وثائقيا رياضيا حول سباق الدراجات خلال فترة السبعينات. وفي هذا الصدد، قالت صاحبة المطعم، مارتا رودريغيز، إن إحدى الحريفات طلبت منها يوم الجمعة الماضي بث الإعلان عن استقلال إقليم كتالونيا، إلا أنها رفضت ذلك نظرا لأن هذا المطعم لا يهتم بالشأن السياسي. حياال هذا الشأن، وصفت صاحبة المطعم أنصار الحركة الانفصالية الكتالونية بالطائفة الفاشية. كما اعترفت رودريغيز بانتماؤها للمنظمة النقابية "الاتحاد الوطني للعمل" منذ كانت في سن الثامنة عشر، كما قالت محدثتنا إن "اللاسلطوي قومي لا يعرف حدودا، سأحرق كل الأعلام".

من التظاهر السلمي إلى الحرب الأهلية

دعا الاتحاد الوطني للعمل إلى شن إضراب عام احتجاجا على الممارسات القمعية التي مارسها أعوان الأمن يوم الاستفتاء ضد مؤيدي استقلال إقليم كتالونيا. وعلى خلفية ذلك، أغلقت رودريغيز مطعمها. في اليوم ذاته، وبينما كانت هذه الأخيرة واقفة على باب مطعمها، دخل مجموعة من الشباب المؤيدين للانفصال ودفعوها إلى الداخل ثم أحرقوا الصور. وإثر ذلك، أسدلوا ستائر المطعم لتبقى صاحبتة محتجزة في الداخل.

على خلفية ذلك، أوردت رودريغيز أنه "لقد قدمنا شكوى في حق هؤلاء الشبان. ومن المحزن أن فعلتهم قد تكلفهم السجن لثلاث سنوات، ورغم فعلتهم أشعر بالحزن والألم حياال هؤلاء الشبان". وتابعت رودريغيز قائلة "لقد تحطم المجتمع الكتالوني منذ أجيال. وسيبقى الشعور بالغضب حياال عدم تحقق حلم الاستقلال راسخا لدى أنصار الانفصال لوقت طويل. كما أعتقد أن الاستفتاء الذي جرى مؤخرا أشعل فتيل الحرب الأهلية".

في الوقت الراهن، توجد في إسبانيا حكومتان متوازيتان. ففي الوقت الذي كلف فيه رئيس الحكومة الإسبانية، ماريانو راخوي، نائبته سورايا ساينز دي سانتا ماريا بإدارة شؤون إقليم كتالونيا، توجه رئيس حكومة إقليم كتالونيا، كارلس بوتشدمون، بكلمة من مقر الحكومة بغيرونا قال فيها "يعتبر البرلمان السلطة الوحيدة القادرة على عزلي. لذلك، أدعو المعارضة الديمقراطية إلى تفعيل الفصل ١٥٥ من قانون الطوارئ. كما أدعو الشعب الكتالوني إلى تجنب العنف والإهانات".

في بعض الأحيان، يهاجم السياسيون بعضهم البعض. أما مساء السبت الماضي، تظاهر مجموعة من الشبان المؤيدين للحكومة الإسبانية في شوارع برشلونة بغاية استفزاز أهالي كتالونيا، مما أسفر عن سقوط خمسة جرحى. وبعد يوم من الإعلان عن استقلال حكومة كتالونيا، عم الهدوء في مدينة برشلونة، حيث يعيش ثلث الكتالونيين، علما وأن المواطنين القاطنين في المدينة لا يؤيدون فكرة الانفصال كثيرا مقارنة بسكان الريف.

من جهة أخرى، دعت مجموعة من الناشطين السياسيين تحت راية "نداء من أجل الديمقراطية" من خلال تغريدة على موقع تويتر إلى تنظيم حملة تحت عنوان "لندخر الطاقة"، مع العلم أن السلطات الإسبانية قد حظرت الموقع الإلكتروني الخاص بهذه المجموعة. ولكن لسائل أن يسأل، ما هي غاية هذه الحملة؟ في هذا الإطار، أوردت صحيفة "البائس" الإسبانية أن الناشطين السياسيين المؤيدين للاستقلال كوّنوا حكومة سرية على شبكة الإنترنت تضم حوالي أربعة آلاف سياسي.

هل يوجد طريق ثالث؟

في إطار الإعلان عن الإجراءات الجبرية، حدد راخوي تاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر القادم موعداً لإجراء انتخابات جديدة في إقليم كتالونيا. أما خلال الأسبوع الماضي، أعلنت حكومته عن إجراء انتخابات جديدة في غضون ستة أشهر. ولكن، يبدو أن راخوي بادر بتعيين موعد الانتخابات نظراً لرغبته في حل برلمان كتالونيا في أسرع وقت ممكن. وعموماً، تعتبر الانتخابات الجديدة بارقة أمل بالنسبة للكتالونيين.

في المقابل، اعتبرت الصحف الكتالونية الكبرى، على غرار "لافانغوارديا" و"البيريوديكو" هذه الانتخابات بمثابة "أخف الضررين". من جهتها، تعتبر "الجمهورية الكتالونية" هذه الانتخابات قراراً مسقطاً من قبل دولة أجنبية. من هذا المنطلق، دعت القيادية في حزب الاتحاد الشعبي الكتالوني، ميريا بويلا، إلى تنظيم مظاهرات ضخمة يوم الانتخابات.

أما بقية الأطراف السياسية الأخرى، مثل الائتلاف الحزبي "معا من أجل نعم"، الذي حصد ٣٩,٦ بالمائة من الأصوات خلال انتخابات ٢٠١٥، فلم تبد موقفاً محدداً تجاه هذه الانتخابات. وخلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، تكون الائتلاف الحاكم في إقليم كتالونيا بين الحزب الأوروبي الديمقراطي الكتالوني وحزب يسار كتالونيا الجمهوري، الذي يرأسه أرتور ماس، علماً بأن هذا الأخير يحاول منذ الأيام الفارطة إقناع بوتشدمون بإجراء انتخابات جديدة. وفق استطلاعات الرأي، يعتبر حزب يسار كتالونيا الجمهوري أقوى حزب. ومن المرجح أن يستفيد من الانتخابات القادمة. علاوة على ذلك، يدور نقاش بين مختلف الأحزاب الكتالونية حول إجراء استفتاء قانوني، كما يفكر حزب يسار كتالونيا الجمهوري في تكوين قائمة مشتركة مع حزب بوديم، وهو حزب منشق عن حزب بوديموس.

أما حسب استطلاع رأي أجري بتفويض من صحيفة "الباس" يوم الخميس الماضي، تبين أن ٤١ بالمائة من أهالي كتالونيا يؤيدون الإعلان عن الانفصال من جانب أحادي مثلاً حدث يوم الجمعة الماضي. في المقابل، يفضل ٤٦ بالمائة من الكتالونيين البقاء ضمن التراب الإسباني مع توسيع نطاق الحكم الذاتي. من جانب آخر، يدين ٤٦ بالمائة من الكتالونيين بالولاء إسبانيا وكتالونيا على حد سواء، فيما يعتز ٤٤ بالمائة من المستجوبين بالانتماء لإقليم كتالونيا، بينما يرى ٥٢ بالمائة من الكتالونيين أن إجراء انتخابات جديدة يعد السبيل الأفضل للخروج من الأزمة.

في الواقع، تساند أقلية من أنصار الأحزاب الكتالونية مقترح إجراء انتخابات جديدة. وحسب تصريح أدلى به ممثل الحكومة الإسبانية في كتالونيا، إنريك ميلو، فإن الحكومة الإسبانية لا تنوي حظر أي نشاط حزب قبل موعد الانتخابات.

من جهته، أورد ممثل الحكومة الإسبانية، مينديز دي فيجو، أنه "من واجب بوتشدمون وبقية القيادات السياسية الكتالونية المشاركة في الانتخابات. وبذلك، يمكن لأهالي كتالونيا تقييم سياسة رئيس حكومتهم". ومع ذلك، سيمثل كل من بوتشدمون والرجل الثاني في الحكومة الكتالونية، أوريول جونكيراس، أمام القضاء الإسباني بتهمة العصيان. ووفق التقارير الإعلامية، سترفع النيابة العامة الإسبانية دعوى ضد بوتشدمون لدى المحكمة العليا الإسبانية. يوم السبت الماضي، عم الهدوء مدينة برشلونة، في حين دعت منظمة المجتمع المدني الكتالوني المؤيدة للحكومة الإسبانية إلى تنظيم مظاهرة تنادي بالبقاء ضمن إسبانيا اليوم الأحد. وفي صورة تكرر سيناريو القمع البوليسي، مثلما جد يوم الاستفتاء، فإن أهالي كتالونيا لن يتجهوا نحو مكاتب الاقتراع. وعلى النقيض، ستكسب الحكومة الإسبانية المزيد من المصداقية في صورة تمكن المكلفة بإدارة إقليم كتالونيا سانتا ماريا من تحقيق السلم الاجتماعي إلى حدود الانتخابات الجديدة.

أما مؤخراً، تخلى القائد العام للشرطة الكتالونية، جوسيب لويس تراييرو، عن منصبه ليخلفه فيران لوبيز المعروف بولائه للحكومة الإسبانية. لذلك، يبدو أن الطريق أمام الحكومة المركزية في ظل هذه الظروف سيكون مليئاً بالألغام.

*صحيفة فيلت ٢٠/١٠/٢٠١٧ :

نوفمبر ۲۰۱۷

زعيم كتالونيا: طريق الاستقلال طويل

قال زعيم إقليم كتالونيا المقال كارلس بودغيمونت، إنه يقبل إجراء انتخابات مبكرة دعت لها الحكومة المركزية الإسبانية بعدما فرضت الحكم المباشر على الإقليم للتصدي لمحاولة الاستقلال.

وقال بوغديمون أيضا في مؤتمر صحفي في بروكسل إنه لا يسعى للجوء السياسي في بلجيكا بعدما أوصى المدعي العام في إسبانيا بتوجيه اتهامات بالتمرد والعصيان له. وأضاف أنه سيعود إلى كتالونيا بعدما يحصل على "ضمانات" من الحكومة الإسبانية.

ويؤكد إعلان بوغديمون قبوله إجراء انتخابات في الإقليم يوم ٢١ ديسمبر كانون الأول أن الحكومة الإسبانية أصبح لها اليد العليا في الصراع الطويل حول كتالونيا، ولو في الوقت الراهن.

ولم تتجسد فعليا مقاومة لفرض إسبانيا الحكم المباشر على كتالونيا في بداية الأسبوع وسادت حالة من الارتباك بين القيادة الانفصالية.

وألغت المحكمة الدستورية الإسبانية إعلان الاستقلال الذي أصدره برلمان الإقليم يوم الجمعة متخذًا خطوة لم تحظ بأي دعم وأدت لحل البرلمان نفسه خلال أقل من ساعة من صدور الإعلان.

وقال بوغديمون "أطلب من سكان كتالونيا الاستعداد لطريق طويل. الديمقراطية ستكون أساس انتصارنا". وقالت الحكومة الإسبانية إنها ترحب بمشاركة بوغديمون في انتخابات الإقليم التي دعا لها رئيس الوزراء ماريانو راخوي كسبيل لحل الأزمة.

وهذه أخطر أزمة سياسية تواجه إسبانيا خلال أربعة عقود منذ نهاية السبعينيات، وأعقبت استفتاء على استقلال كتالونيا في الأول من أكتوبر تشرين الأول.

وبرغم أن المحاكم الإسبانية أعلنت عدم مشروعية هذا الاستفتاء الذي شارك فيه أقل من الناضحين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الإقليم قالت الحكومة الداعمة للانفصال إن التصويت يمنحها تفويضا لإعلان الاستقلال.

ودعمت دول أوروبية منها بريطانيا وألمانيا وفرنسا موقف الحكومة الإسبانية ورفضت قيام دولة قطلونية مستقلة وإن كان بعضها قد دعا للحوار بين الجانبين.

وأكدت نيابة بلجيكا تسلمها المذكرة التي قالت أنها ستدرسها. ويفترض وفق الاجراءات المتبعة في بلجيكا ان يتسلم بوغديمون ووزرائه مذكرة للممثل أمام قاضي تحقيق بلجيكي نافذة خلال ٢٤ ساعة لابلأغهم بالتهمة الموجهة اليهم في اسبانيا وابلأغهم بحقوقهم. وسيقرر القاضي بشأن احتمال تعرضهم للاحتجاز. ويمكن لهم قبول المذكرة وتسليمهم لمدير أو رفضها واستئنافها.

وجهت قاضية التحقيق في المحكمة الجنائية الاسبانية التهم وامرت بسجن نائب رئيس كتالونيا اوريول جونكيراس مع سبعة وزراء مقالين مثلوا امامها. ووجهت التهمة الى وزير تاسع لكن اطلق سراحه بكفالة وهو استقال قبل اعلان "الجمهورية".

ومن بروكسل، دعا بوغديمون السبت، الاحزاب المؤيدة لاستقلال كتالونيا الى توحيد صفوفها. وكتب على تويتر "آن الأوان لكي يوحد الديموقراطيون صفوفهم. من أجل كتالونيا، من أجل حرية السجناء السياسيين والجمهورية".

ومنذ الجمعة، أعلن استعداده للترشح رغم أنه يمكن ان يسلم للقضاء خلال الاسابيع المقبلة. وأضاف "انا مستعد لأن أمثل مواطنينا". وأشار الى عريضة على الانترنت تدعو الى تشكيل "لائحة موحدة" لدعاة الاستقلال جمعت السبت أكثر من ١٤ ألف توقيع. وبالفعل دعا مسؤولون في حزبين مؤيدين للاستقلال منذ الجمعة الى توحيد الصفوف، مع مؤشرات على أن المواجهة القضائية تعزز شعبية دعاة الاستقلال.

وقالت مارتا باسكال المتحدث باسم الحزب الديموقراطي الاوروبي الكاتالوني المحافظ الذي ينتمي اليه بوغديمون للصحافيين "نحن مستعدون تماما لتوحيد قوانا وتشكيل لائحة" موحدة.

وقال سيرجي باريا المتحدث باسم الحزب الجمهوري الكاتالوني اليساري بزعامة اوريول جونكيراس انه "لا بد من استراتيجية موحدة ضد القمع والمادة ١٥٥" في الدستور التي فعلتها مدريد لفرض الوصاية على المنطقة.

وقبل أقل من شهرين من موعد ٢١ كانون الاول/ديسمبر الذي حدده رئيس الوزراء ماريانو راخوي لتنظيم انتخابات في كتالونيا.

وبذلك يكون بوغديمون والانفصاليون قد أطلقوا "عصر العصيان" بوجه الحكومة الإسبانية، والتي قد توجه لهم اتهامات باغتصاب مناصب الآخرين، بعد رفضهم الانصياع لقرارات الحكومة المركزية. وكان بعض الموظفين الحكوميين، والذين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف موظف، قد أعلنوا أنهم سيرفضون الانصياع لأوامر مدريد، ليخاطروا بوقوعهم تحت طائلة العقاب أو

الإقالة بموجب الصلاحيات الخاصة الممنوحة للسلطات المركزية من قبل مجلس الشيوخ. ويبدو أن الحكومة الإسبانية كانت تتوقع أن يؤدي تحركها للسيطرة على الإقليم إلى عصيان مدني، إذ زادت وزارة الاقتصاد مقدار سيطرتها على الشؤون المالية لكاتالونيا، للحؤول دون استخدام أموال الدولة في مساعي محاولة الانفصال، وبدأت تمول مباشرة الخدمات الأساسية في الإقليم. وبموجب الاقتراح الجديد، ستتخذ مدريد الرقابة المالية الكاملة على كتالونيا، وسط احتمالات توجه بعض المؤيدين لانفصال الإقليم إلى التوقف عن دفع ضرائبهم للخزانة الإسبانية. وستكون الأثمان الباهظة في الإقليم بعد تفعيل المادة ١٥٥، مؤثرة اقتصادياً على كتالونيا. إذ سجلت أسهم مصارف كتالونيا هبوطاً في بورصة مدريد، بعد إعلان برلمان الإقليم الاستقلال، وبلغت خسائر ثالث مصرف إسباني "كاشابنك" نسبة ٥ في المائة. وقررت أكثر من ١٦٠٠ شركة نقل مقارها المحلية خارج الإقليم.

سياً، يواجه الطرفان معضلة كبيرة، إذ إن دعوة بوغديمون الكتالونيين للاعتراض بشكل ديمقراطي على تطبيق المادة ١٥٥، يعني رفض الانفصاليين دعوة رئيس الحكومة الإسبانية، ماريانو راخوي، لإجراء انتخابات في الإقليم في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وستسمح هزيمة الانفصاليين انتخابياً، للاشتراكيين في الإقليم بالبروز، وإنهاء كل فكرة استقلالية لفترة طويلة. وأظهر استطلاع للرأي، أجرته صحيفة "إل بيريوديكو"، الأحد الماضي، أن إجراء انتخابات مبكرة قد تكون لها نتائج مماثلة للاقتراع الأخير في ٢٠١٥، عندما شكّل ائتلاف من الأحزاب المؤيدة للانفصال حكومة أقلية. غير أن استطلاعات رأي أخرى أظهرت أن كتالونيا تنقسم بالتساوي تقريباً بين المؤيدين والرافضين للاستقلال. وفي آخر انتخابات إقليمية في ٢٠١٥ حصد الانفصاليون ٤٧,٨ في المائة من الأصوات.

وكانت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة قد تبرات من بوغديمون ومن خيار الانفصال، ودعمت قرارات السلطة المركزية. كذلك أدى تفعيل المادة ١٥٥ من الدستور إلى إغلاق جميع الممثلات التابعة للإقليم في أوروبا. وكانت دول أوروبية قد أعلنت أنها "لا تعترف" بإعلان كتالونيا استقلالها وأيدت موقف الحكومة الإسبانية. واعتبرت واشنطن أن كتالونيا "جزء لا يتجزأ من إسبانيا"، معربة عن دعمها إجراءات مدريد لإبقاء البلاد "قوية وموحدة"، حسب ما أكدت وزارة الخارجية الأمريكية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيزر ناويرت "ترتبط الولايات المتحدة بصداقة كبيرة وشراكة راسخة مع حليفنا في حلف شمال الأطلسي، إسبانيا". وأضافت أن "كتالونيا جزء لا يتجزأ من إسبانيا والولايات المتحدة تدعم إجراءات الحكومة الإسبانية لإبقاء إسبانيا قوية وموحدة". وأعلن المتحدث باسم رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي أن بريطانيا "لم ولن تعترف" بإعلان استقلال كتالونيا.

وعلى الرغم من دعوة بوغديمون الكتالونيين إلى عدم استخدام العنف في مواجهة الحكومة الإسبانية، فإنه من المرجح أن تظهر مجدداً الصدامات العنيفة التي هزت الإقليم، من دون أن يتم استبعاد أن تظهر في كتالونيا منظمة سرية ربما تكون شبيهة بمنظمة "إيتا" الانفصالية في إقليم الباسك، وذلك بعد أن دعت الجماعات الانفصالية الرئيسية في كتالونيا إلى عصيان مدني واسع النطاق، وأصدرت تعليمات لموظفي الخدمة المدنية بعدم إطاعة أوامر مدريد. في المقابل، قالت الحكومة الإسبانية إنها لا تعتزم تنفيذ اعتقالات، ولكن من غير الواضح كيف ستتصرف في حال رفض موظفو الإدارة الحاليون في كتالونيا مغادرة مكاتبهم. ويخشى عدد متزايد من المحللين من أن يؤدي ذلك إلى مواجهات مباشرة، في حال حاولت الشرطة الوطنية التدخل، لا سيما أن الشرطة استخدمت تكتيكات ثقيلة خلال استفتاء التصويت الأولي على الانفصال.

وإحدى المشاكل الرئيسية المتعلقة ببسط مدريد حكمها المباشر، يرتبط بقوات الشرطة في كتالونيا المعروفة بـ "موسوس دسكوادرا". ويبدو أن الحكومة الإسبانية وضعت هذا الاحتمال في حساباتها، عبر سيطرتها المباشرة على قوة الشرطة في الإقليم، بعد مسارعته لإقالة قائد شرطة كتالونيا، جوزيب لويس تراييرو. وحثت شرطة إقليم كتالونيا أفرادها على التصرف بأسلوب محايد وعدم الانحياز لأي طرف، وذلك سعياً لنزع فتيل التوتر. وقالت "من المرجح أن تزيد التجمعات ومسيرات المواطنين في الإقليم بأسره وسيكون هناك أشخاص لهم آراء مختلفة وعلينا أن نتذكر أن من مسؤوليتنا ضمان أمن الجميع والعمل على أن تمر هذه الأحداث بسلام". وقال عدد من الضباط إنهم يعتقدون أن القوة، والتي يشكل قوامها ١٧ ألف شخص، انقسمت بين مؤيدي ومعارضين الاستقلال.

*إعداد: الانصاف المركزي ٢٠١٧/١١/٤ :

"جمهورية كتالونيا": صعب التاريخ والجغرافيا والسياسة

*ناصر السهلي

"التصادم في الشارع، قبيل انتخابات ديسمبر/كانون الأول، يعني ارتدادات غير مبشرة في شوارع أوروبية تعيش مأزقاً يمكن أن ينفجر في اصطلياد الفرص". بتلك الكلمات عبّر الأستاذ الجامعي سيباستيان ساباتيث من ملقا لـ"العربي الجديد"، عن مخاوفه من ارتدادات قضية انفصال كتالونيا عن إسبانيا، داخلياً وخارجياً. ورأى أنه "لا يمكن داخلياً وخارجياً أن يجد الانفصاليون من يؤيد خرق الدستور وتجاوز البند ١٥٥، حتى لو أرادوا بالفعل تأييد الانفصال، سواء في الأقاليم الإسبانية أو في بعض الدول الأوروبية".

وبعيداً عن أفراح القوميين ومؤيدي الانفصال عن المملكة الإسبانية، إثر تصويت أغلبية نواب برلمان إقليم كتالونيا لمصلحة "الجمهورية"، برزت حقائق لا يمكن القفز عنها في هذا المسار الانفصالي الأوروبي. فكتالونيا ليس الإقليم الوحيد المتمتع بالحكم الذاتي من بين ١٧ إقليماً، لكنه الأكثر اكتساباً لصلاحيات مختلفة عن البقية. فمنذ نهاية ديكتاتورية عصر فرانثيسكو فرانكو في عام ١٩٧٥، شكّ الكتالونيين بالديمقراطية الإسبانية، وهو تشكيك ظلّ تحدياً قائماً لمدرّيد، حتى بعد إقرار "الحكم الذاتي" في عام ١٩٧٩، للمرة الأولى في تاريخ كتالونيا.

ورفض قوميو كتالونيا منذ عام ٢٠٠٦ مراجعة تفاصيل "الحكم الذاتي"، خصوصاً أن المحافظين الإسبان، ومؤيدي الملكية الدستورية، في حزب "بارتيديو بوبلار" اعتبروا أن "الكتالونيين حصلوا على حكم موسع أكثر مما يستحقون". رفع الحزب قضية معارضته لبعض بنود "الحكم الذاتي" أمام المحكمة الدستورية، وفي الخلفية موقف واضح للمحافظين عن "المملكة وتاريخ الحكم فيها".

١٤ بنداً نظرت فيها المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٠، وحدّدت مفهوماً ضيقاً لـ ٢٧ بنداً آخر قلّص من بعض مواد الحكم الذاتي، تحديداً في المسائل المالية، بحسب الانفصاليين. لكن على الرغم من ذلك ظلّ النظام الحاكم في كتالونيا قائماً على تحمّل حكومة وبرلمان الإقليم مسؤوليات التعليم والصحة والثقافة والمواصلات والتجارة والبنى التحتية والبيئة والشرطة الإقليمية.

في المقابل، أمسكت الحكومة المركزية في مدريد ملفات الدفاع والخارجية ومحاربة الإرهاب والسيطرة على الحدود، فيما القضاء خاضع لنظام ثالث بين مدريد وبرشلونة بحكم استقلاله. فمؤيدو انفصال الإقليم عن إسبانيا اعتبروا أنه "كان مستقلاً كامة قبل أن يصبح جزءاً من المملكة في عام ١٧١٤". وهو خطاب قومي زرع نوعاً من الغضب في صفوف معارضيه، سواء داخله أو في المناطق الجارة، القريبة والبعيدة. فادعاء القوميين الكتالونيين بـ"حق تقرير المصير" قابله رأي قائل إن "هؤلاء يعيشون أسرى ادّعاء الاضطهاد القومي واللغوي، الذي سرى على كل المجتمع الإسباني في فترة الديكتاتورية منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٣٩ وحتى انتهاء حكم فرانكو في عام ١٩٧٥".

تحديات مدريد لا تقتصر على كتالونيا فقط، بل تطاول الباسك وغيرها، في حال أرادت الانفصال، أو على الأقل توسيع الحكم الذاتي بصورة مشابهة للحالة الكتالونية، مع العلم بأنه في إقليم الـ ٣٢ ألف كيلومتر مربع و ٧,٥ ملايين إنسان، ليس الجميع مع الانفصال. وهي مسألة أدركها رئيس الوزراء، ماريانو راخوي، في مدريد، فشدّ من عصب معارضي الانفصال داخل الإقليم وخارجه، بيد أن إشكالية المدّ القومي أدت إلى نشوب حالة من الخوف من انفجار يهدد بشكل عميق عقد الوحدة الإسبانية. كما تذرّع انفصاليو كتالونيا، في ظلّ الدعم الممنوح من المتطرفين اليمينيين واليساريين في الإقليم، بأن "المحكمة الدستورية قامت في ٢٠١٠ بالاقتصاص من الكتالونيين بتقليص صلاحيات تعتبر اضطهاداً وقمعاً من قبل مدريد".

في المقابل، رأى معسكر المعارضة، أن "تلك الادعاءات ليست صحيحة على الإطلاق". استشهد هؤلاء بحجم صلاحيات الإقليم التي تجاوزت صلاحيات غيره. وفي أقلّ مستويات رفض الذرائع عن "الاضطهاد" تساءل هؤلاء عن "نصف السكان المعارضين للانفصال" و"كيف يمكن لنسبة ٤٠ في المائة أن تقرّ مصير الأغلبية وإسبانيا كلها؟". التساؤل الأخير بات حديث الشارع الإسباني، كمعيار لتحول مسألة الانفصال إلى جدل سياسي ومجتمعي غير مسبقين.

أيضاً على الجانب القانوني الدستوري ثمة شبه اتفاق على أن ادعاءات الانفصاليين بأنه "يحقّ لهم تقرير المصير بناء على ميثاق الأمم المتحدة" غير مطابق لحالة كتالونيا. وذكر هؤلاء بأن المسألة "تتعلق بحقوق البشر الواقعين تحت الاستعمار والاحتلال في مناطقهم، ويتعرضون لاضطهاد كشعب محتل. أما الإقليم فلا هو محتل ولا مدريد تمارس اضطهاداً". وذكر هؤلاء أن "المادة ١٥٥ من الدستور لم يجر إقحامها من دون موافقة الإقليم، وبالتالي من حق الحكومة المركزية التدخل الدستوري لمنع أي انفصال". وما أثار حنق "الدستوريين" الإسباني، أن "ساسة ونشطاء في كتالونيا يقدمون لشعبهم مبررات تقوم على شرعة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، تتجاوز الالتزام بدستور إسبانيا الذي نظم العلاقة في ١٩٧٨ بالملكية الدستورية وعلاقات المركز بالأطراف". وبرزت المواقف الغاضبة بين عدد من الأحزاب السياسية في مدريد، ومن هذا المنطلق مُنح راخوي تأييداً لتفعيل البند ١٥٥ من الدستور.

ومنذ البداية، قبيل الاستفتاء الأخير في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الحالي، طالبت الأحزاب، من يمين الوسط ويسار الوسط، سياسيين كتالونيا بـ"الالتزام بالنصوص الدستورية حول الاستفتاء، بما تتطلبه موافقة المحكمة الدستورية والبرلمان في مدريد". وهو أمر أشعل التوتر تشريعياً وسياسياً وحزبياً، وامتد للمهتمين في الشارع الإسباني، الذين رفعوا كثيراً علمهم الوطني وشعارات التوحد مقابل تنامي نزعة الانفصال خلال الأسابيع التي تلت الاستفتاء، وهي المرحلة الأخطر منذ عام ١٩٧٥، وفقاً لمراقبين.

وأمام عدم تراجع كتالونيا، ومع تزايد مخاطر الفرز الداخلي، ثمة قلق أوروبي واضح من قضايا الانفصال، وتأثيره على بنية مجتمعات كثيرة، وعلى فكرة الاتحاد الأوروبي، من غرينلاند التابعة للدنمارك مروراً بجزر الفارو شمالاً وحتى كورسيكا الفرنسية وصولاً إلى الأقاليم في إيطاليا.

وعلى الرغم من هذا القلق، بدأ يوم الجمعة الماضي مؤيدو الانفصال برفع علم الأمم المتحدة، في سياق اختيارهم الماضي قدماً لمواجهة حكومة مدريد. أمل هؤلاء بأن "الانتخابات المقبلة في ٢١ ديسمبر/كانون الأول المقبل، لن تكون في مصلحة مدريد". قول أيده أستاذ المجتمع الإسباني في كلية الأعمال سي بي إس، في كوبنهاغن، كارستن هومليك.

ورأى أن "النزاع بين مدريد وبرشلونة يمكن أن يتطور إلى صراع ليس في مصلحة إسبانيا ولا أوروبا، خصوصاً مع انتقاله إلى الشارع". وأضاف أن "النزاع سوف يتصاعد، ليس فقط بخطوة راخوي استعادة مدريد السيطرة على الإقليم الانفصالي، بل بدعوته إلى انتخابات مبكرة".

ونوه هومليك، إلى أنه "بالنسبة للشارع الكتالوني المأخوذ هذه الأيام بنشوة إعلان الجمهورية وتحقيق حلم تاريخي على الورق، فسيصطدم بوقائع كثيرة وخطيرة، قد تعيد رسم العلاقة بشكل غير ما تتم المراهنة عليه. والانتخابات المبكرة بالنسبة لمساعي ماريانو راخوي بإبقاء إسبانيا متحدة وبتفعيل البند ١٥٥ لن تحل المشكلة". وأضاف أنه "إذا ما تصدى الانفصاليون لطلب تطبيق البند ١٥٥ سنكون أمام قوائم اتهامات قانونية صادرة عن المحاكم، ويطلب بالتالي تنفيذها بتوقيف واعتقال المتمردين على سلطة المركز".

صحيح أن الخيار الديمقراطي، وأجراء انتخابات، هو خيار ثابت في الديمقراطية الإسبانية، لكن مراقبين رأوا أنه "على وقع هذا الصراع المتزايد والتحدي الذي توجّهه المشاعر القومية، فقد يجد الإسبان أنفسهم أمام تطرف متناقض قد يدفع الناس في كتالونيا للتصويت بما لا يرغبه راخوي والمحافظون وأحزاب الوحدة".

ورأت الحقوقية الإسبانية ماريا ثاباتيرو في غرناطة، أنه "بالنسبة لها فإن راخوي استطاع تجيير ١٥٥ لمصلحته". وشرحت لـ"العربي الجديد"، بأن "المادة ١٥٥ تنصّ على أنه إذا ما قام إقليم، مثل كتالونيا اليوم، بتهديد مصالح إسبانيا فإن الحكومة المركزية تستطيع اتخاذ الخطوات اللازمة لإجبار الإقليم على التقيد بالتزاماته أمام الدولة". في المقلب الآخر، تسليح الانفصاليين بتفسيرات غير واضحة عن "الخطوات الضرورية"، معتبرين أن "التفسير الدستوري غير شرعي في حل حكومتهم". وراهن هؤلاء على أن "المشكلة لن تنتهي بتنفيذ البند ١٥٥، فرغم الدعم الرسمي في النظام الأوروبي، والدول لمصلحة مدريد، يبقى أن التحدي الذي يتصرف من خلاله الانفصاليون سيحرك الشارع أكثر، على الأقل المؤيد والمتصيد لأخطاء حكومة المركز".

*العربي الجديد ٢٠١٧/١١/٤

حلم الاستقلال الكاتالوني.. بين الممكن والمستحيل

هل يكون بداية مساره تفكك إسبانيا ؟

*لندن: محمد فهمي

تعيش إسبانيا هذه الساعات مرحلة عصبية في تاريخها المعاصر، وذلك في أعقاب اتخاذ القوى القومية في إقليم كتالونيا خطوة جريئة تمثلت بتنظيم استفتاء على استقلال الإقليم الثري، في تحد سافر للحكومة الاتحادية الإسبانية، بل والتاج الإسباني. وكما هو معروف، أسفر الاستفتاء عن تصويت كثيف لصالح الاستقلال، وجاء الرد الإسباني حازماً، بدءاً من رفضه من قبل الملك فيليبي السادس، وانتهاء باستخدام القوات الأمنية العنف في الشوارع... وهو أمر اعتذرت عنه الحكومة الاتحادية.

مع مضي القادة القوميين في إقليم كتالونيا الإسباني قدماً في مشروع إنجاز استقلال الإقليم عن المملكة الإسبانية، تزداد فرص تفكك إسبانيا ووقوفها على شفير الفوضى.

والواقع أنه عندما أقرت إسبانيا «قانون الأقاليم المستقلة ذاتياً» عام ١٩٧٨ لم تكن قياداتها تتصور أن عام ٢٠١٧ قد يكون بداية انهيار هذا القانون، حسبما يرى الخبراء الدستوريون والقانونيون في البلاد، مع العلم أن إسبانيا تضم نحو ١٧ إقليماً تتمتع بالحكم الذاتي (المتفاوت)، كلها تندرج تحت التاج الإسباني.

التطورات الحاصلة في كتالونيا تنذر بعدد من المؤشرات التي قد تهدد وحدة إسبانيا بشكل خاص، والاتحاد الأوروبي نفسه بشكل عام. وهو ما دفع كثيراً من المراقبين بوصف الأزمة في إسبانيا بأنها الأكثر إضراراً بمنطقة اليورو، وقد تكون أسوأ وقعاً حتى من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

خلال الساعات المقبلة التي قد تشهد إعلان استقلال الإقليم من جانب واحد، تصارع الحكومة الاتحادية - أو المركزية - في مدريد الوقت لقطع الطريق على هذه الخطوة، وذلك حتى تجنب البلاد تفعيل المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني التي تقضي بوقف الحكم الذاتي للإقليم، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قد تشمل اعتقال القيادات الاستقلالية والسيطرة على القنوات المحرّضة على الاستقلال، إضافة إلى نشر الشرطة وعناصر الجيش، إذا لزم الأمر، للسيطرة على الأمور في الإقليم.

تفعيل المادة ١٥٥

رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي، من الحزب الشعبي اليميني، يواجه صعوبة في الحصول على دعم من الأحزاب السياسية في معركته لمنع انفصال الإقليم واستقلاله. وهو منشغل الآن بالبحث عن التوافق لتفعيل المادة ١٥٥ من الدستور فيما يصفه المراقبون بأسوأ أزمة سياسية تشهدها إسبانيا خلال ٤٠ سنة. وبفضل هذه المادة يحق لراخوي حل برلمان كتالونيا وإجراء انتخابات محلية على الرغم من المحاولات العنيفة لمنعه.

أما في مدريد، عاصمة الحكم في إسبانيا، فثمة من يصف خيار إقالة حكومة كتالونيا بأنه «الخيار النووي»، كونه من المرجح أن يوجب مزيداً من الاضطرابات في برشلونة وبقيّة أنحاء الإقليم الثري الذي يمثل اقتصاده خمس حجم اقتصاد إسبانيا. وتجدر الإشارة إلى أن حزب راخوي اليميني الحاكم لا يتمتع بالغالبية المطلقة.

استخدام المادة ١٥٥ من الدستور الإسباني من شأنه أن يعيد إلى الأذهان النظام الديكتاتوري الذي قاد لعقود الجنرال فرانسييسكو فرانكو، ولن يكون بمقدور راخوي السير قدماً في هذا الاتجاه من دون الحصول على دعم خصومه الاشتراكيين، المؤيدين بشدة لوحدة إسبانيا.

رافاييل هرناندو، وهو منسق في البرلمان الإسباني يعمل لحساب الحزب الشعبي الحاكم، قال صراحة إن تفعيل المادة ١٥٥ «سيحتاج إلى دعم واسع ومتنوع، لأنه ليست هناك ضمانات بأنها ستكون كفيلة بحل المشكلات، وإذا لم يؤيد استخدامها سوى حزب واحد في البرلمان الاتحادي سيكون من الصعب الحصول على دعم الغالبية». وحقاً، ترى مصادر سياسية أن في غياب هذا الدعم سيكون موقف راخوي ضعيفاً، وقد يضطر للدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة في عموم إسبانيا بأمل الحصول على التفويض اللازم للتعامل مع أزمة انفصال كتالونيا.

على صعيد آخر، استخدام الشرطة الإسبانية المجلوبة من مدريد التي حاولت منع الكاتالونيين من إجراء الاستفتاء وتعطيله، للعنف، كان له تأثير سلبي. إذ جعل الاشتراكيين يبدون المخاوف من تزايد العنف في البلاد، ما يدفع إلى عواقب وخيمة. وكانت قوات الشرطة قد استخدمت الهراوات والطلقات المطاطية لمنع سكان الإقليم من التصويت، في مشاهد نقلها الإعلام المحلي والدولي، وأثارت إدانات دولية.

وحدة وطنية مهددة

لا شك أن المشهد الإسباني الآن أصبح مهدداً من شبح الانفصال، وهو انفصال تسهله فكرة الأقاليم في إسبانيا التي تضم - كما سبقت الإشارة - ١٧ إقليماً متمتعة بالحكم الذاتي. حكومات هذه الأقاليم مسؤولة عن المدارس والجامعات، والصحة والخدمات الاجتماعية، والثقافة، والتنمية الحضرية والريفية، وفي بعض الأماكن تقع حتى مسؤولية الشرطة على عاتقها.

وعليه، وبشكل عام، في إطار نظام الحكم الذاتي، انتقلت إسبانيا إلى «دولة لا مركزية»، وللحكومة المركزية فقط ١٨ في المائة من الإنفاق العام، مقابل ٣٨ في المائة للحكومات الإقليمية، و١٣ في المائة للمجالس المحلية والبقية لنظام الضمان الاجتماعي.

أما الأقاليم والأقاليم القومية والإقليم التاريخية في إسبانيا - التي تتفاوت في استقلاليتها الداخلية - فهي:

- أندلوسيا (الأندلس)... إقليم قومي.
- كتالونيا... إقليم قومي.
- مدريد... إقليم.
- بلنسية... إقليم قومي.
- غاليسيا (جليقية)... إقليم قومي.
- قشتالة وليون (قشتالة القديمة وليون)... إقليم تاريخي.
- بلاد الباسك... إقليم قومي.
- قشتالة لا مانشا (أو قشتالة الجديدة)... إقليم.
- جزر الكناري... إقليم قومي.
- مرسية... إقليم.
- آراغون... إقليم قومي.
- إكستريمادورا... إقليم.
- جزر البليار... إقليم قومي.
- استورياس... إقليم تاريخي.
- نافار... إقليم قومي.
- كانتابريا... إقليم تاريخي.
- لا ريوكا... إقليم.

معارضو استخدام القوة

ويرفض حزب بوديموس اليساري المعارض لحكومة رئيس الوزراء بالمطلق استخدام القوة في التفاوض مع الشعب الكاتالوني، أما حزب الباسك القومي، الذي أسس للدعوة لمزيد من الحكم الذاتي لبلاد الباسك بأقصى شمال البلاد، فيعارض بطبيعة الحال إقالة حكومة إقليم كتالونيا.

وبلاد الباسك من الأقاليم التي تحلم بالاستقلال عن إسبانيا نظراً لوجود عدد من الصناعات الثقيلة فيها، وتتمتع هذه المنطقة الحدودية مع فرنسا بمجلس نيابي خاص بها، وتتكفل مؤسساتها الإقليمية بجمع الضرائب الأساسية، وتسمح لها حالة «الاستقلالية» أيضاً بالحكم والإدارة المباشرين في مجالات مثل: المالية والضرائب والصناعة وتنشيط الاقتصاد والبحوث والمستحدثات والنقل والإسكان والبيئة والتعليم والصحة والأمن العام.

أنطونيو باروزو، نائب مدير مؤسسة تنيو إنتليجنس البحثية ومقرها العاصمة البريطانية لندن، يقول إن موقف الاشتراكيين من استخدام المادة ١٥٥ «يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في مستقبل رئيس الوزراء راخوي، وقد تذهب البلاد نحو المجهول إذا اتخذت الحكومة الاتحادية في مدريد إجراءات تصعيدية في الإقليم».

ولكن الحكومة قامت حتى الآن بالفعل بضربة استباقية لبرلمان إقليم كتالونيا عبر استصدار قرار قضائي يدعو لإلغاء جلسة البرلمان المقررة بعد غد (الاثنين). وبالتالي فسيكون إعلان الاستقلال دون جدوى. غير أن الاستقلاليين الكاتالونيين يرون أن هذه الخطوة عديمة الفائدة «لأن الشعب الكاتالوني وحده من يحدد عقد الجلسات أم لا». وبناءً عليه، فإن أعضاء البرلمان الكاتالوني سيحضرون جلسات البرلمان متحدين حكومة مدريد، ومعها الشرطة الآتية من مدريد تأهباً لفرض منع الانفصال بعدما قضت المحكمة الدستورية الإسبانية بحظر الجلسة. وما يستحق الذكر هنا، أن الحزب الاشتراكي الكاتالوني، وهو حزب وحدوي يعارض الحركة الاستقلالية، قد تقدم بطلب أمر حماية إلى المحكمة الاتحادية على أساس أن إعلان الاستقلال سيخالف الدستور و«يهدم» حقوق النواب في الإقليم.

ولقد جاء حظر المحكمة الدستورية بعد يوم من دعوة الجماعات الاستقلالية إلى عقد جلسة بعد غد. وستسعى الجلسة التي ينتظر أن يترأسها رئيس الإقليم كارليس بويغديمون، إلى تحديد الخطوات التالية باتجاه الانفصال بعدما صوتت أغلبية كبيرة لصالحه في الاستفتاء المختلف حوله، وغير المصرح به.

وفي حين أن إعلان الاستقلال من جانب واحد على الأجندة الرسمية، قال بويغديمون إن الأيام القليلة المقبلة ستشهد إعلان الانفصال، خصوصاً أن القانون الذي مهد للاستفتاء ينص على وجوب إعلان الانفصال خلال ٤٨ ساعة من ظهور النتائج الرسمية. وفي هذا الاتجاه، أعربت ميريا بويّا، عضو حزب ترشيح الوحدة الشعبية اليساري المتطرف في البرلمان الكاتالوني، عن دعمها. وأضافت بويّا أن «الجلسة المتوقعة كاملة النصاب من أجل تقييم النتائج، وتحويل ما يترتب على هذه النتائج إلى واقع». وهذا يعني إعلان الانفصال أو إعلان الجمهورية.

تعقيدات داخلية وخارجية

بحسب الحكومة الإقليمية الكاتالونية، صوتت أعداد كبيرة لصالح قيام جمهورية كاتالونية مستقلة، وهي نتيجة يرجع سببها جزئياً إلى أن كثيرين في معسكر «لا» قاطعوا التصويت أو أداروا حملة من أجل تعليق المحكمة الدستورية الإسبانية الاستفتاء. حسب سلطات الإقليم، بلغت نسبة مؤيدي الاستقلال في الاستفتاء، نحو ٩٠ في المائة، بينما بلغت نسبة المشاركة فيه نحو ٤٢ في المائة. وهذا ما حدا بحكومة مدريد الاتحادية لوصف الاستفتاء بـ«المهزلة». وفي خطاب نادر إلى الأمة عبر التلفزيون، اتهم الملك فيليبي السادس بعد يومين من إجراء الاستفتاء قادة الإقليم بأنهم «بتصرفهم غير المسؤول قد يعرضون للخطر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكتالونيا وإسبانيا بأسرها». وفوراً، دان بويغديمون كلمة الملك واتهم مدريد برفض التجاوب مع دعوات الوساطة في الأزمة.

في أي حال، على الرغم من أنه لم تعرب أي دولة عن استعدادها للاعتراف بدولة كتالونيا المستقلة، فإن إعلان الاستقلال من جانب واحد سيقحم الدولة الإسبانية في أزمة دستورية. ويمكن للحكومة الاتحادية المركزية أيضاً أن تختار التدخل، ووسط كل هذه الأوضاع يبرز الدور الجدلي لشرطة الإقليم التي رفضت الانصياع لقرارات حكومة مدريد بمنع سكان الإقليم من التصويت في الاستفتاء. ولهذا السبب، اضطرت سلطات مدريد لإرسال تعزيزات من عناصر الشرطة من خارج الإقليم إليه، وقد يكون للجيش الإسباني دور في المرحلة المقبلة لفرض الأمن والقانون في حال تقرر تفعيل المادة ١٥٥ في الدستور.

من جهة ثانية، طال الأمر الوضع الاقتصادي أيضاً، وذلك بعد تهديد عدد من المصارف الكبرى بمغادرة الإقليم، وخصوصاً بعد إقرار عدد من المؤسسات المالية والشركات نقل مقراتها من برشلونة إلى مدريد. وهنا نشير إلى أن كتالونيا، التي تعد من أغنى أقاليم إسبانيا (قاربة ٢٠ في المائة من الاقتصاد الإسباني)، مقر لآلاف الشركات المحلية والأجنبية التي توظف الملايين. وبين المصارف التي قررت بالفعل مغادرة الإقليم بنك ساباديل، خامس أكبر بنوك إسبانيا، حسبما صرح ناطق باسم البنك. كذلك تراجعت أسهم بنك كاتالان ليندر ساباديل، ثاني أكبر بنك في الإقليم، بنحو ١٠ في المائة هذا الأسبوع مع احتدام السجال، ودعا مديرو بنك ساباديل لاجتماع للإدارة مع وجود مسألة تغيير مقر عمله. وقرر بنك كايكسا، أكبر بنوك كتالونيا، إخراج مقره من الإقليم أيضاً.

أما على الصعيد الخارجي، فلقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى الحوار سبيلاً للخروج من الأزمة، على الرغم من اتهام الزعيم الكاتالوني بوجديمون الملك فيليب «بالوقوف في صف الحكومة في الأزمة القائمة وتجاهل مطالب سكان إقليم كتالونيا». وفي حين دافع فرانس تيمرمانس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، عن حق مدريد في استخدام متناسب للقوة حفاظاً على السلم، فإنه قال: «حان وقت الحوار، وإيجاد السبيل للخروج من المأزق، والعمل ضمن أطر النظام الدستوري في إسبانيا». وذهب المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيار موسكوفيتسي أبعد من ذلك، إذ قال إن كتالونيا «لن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي إذا استقلت عن إسبانيا».

وأضاف أن «الاتحاد الأوروبي لا يعترف سوى بدولة عضو هي إسبانيا». ووصف الأزمة بين سلطات مدريد وبرشلونة بأنها «قضية مؤلمة يجب أن يعالجها الإسبان... الحل لا يمكن أن يكون بالمواجهة بل بالحوار».

أبعاد الأزمة.. رياضياً

كرة القدم أيضاً فرضت نفسها على المشهد. فالرياضة ليست بعيدة عن الأزمة، نظراً لاشتهار الإقليم باحتضان أحد أكثر الأندية الكروية شهرة في العالم.

وفعلاً، طالب النجم العالمي أندرياس إنييستا، قائد فريق برشلونة، بإجراء حوار بين الحكومة الإسبانية وحكومة إقليم كتالونيا، في ظل ارتفاع حدة التوتر. وقال إنييستا، عبر مواقع التواصل الاجتماعي: «لم أعلق علناً على أوضاع معقدة وسط هذه المشاعر المتنوعة، ولكن الوضع الذي نعيشه حالياً يبدو استثنائياً». وأوضح إنييستا أن هناك شيئاً واحداً يجب إدراك أهميته قبل التسبب بمزيد من الضرر... هو الحوار.

طلاق كتالونيا قد لا يكون الأخير

– لمنطقة كتالونيا، الواقعة في أقصى شمال شرقي إسبانيا، ويقارب عدد سكانها ٧ ملايين و٤٥٠ ألف نسمة، لغتها الخاصة وتقاليدها وعاداتها الثقافية. وتعود المطالبات باستقلالها عن إسبانيا إلى قرون كثيرة، لكنها عادت إلى الواجهة بقوة في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الاقتصادية في إسبانيا وأوروبا.

وسيطرت المخاوف حيال رابع أقوى اقتصاد في أوروبا على تغطية الإعلام الإسباني للأزمة، وعنونت صحيفة «إل بايس» اليومية البارزة أن التراجع في البورصة هو الأسوأ منذ الموافقة على انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي «بريكست». وأعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز» أنها قد تخفض من تصنيف الدين السيادي في كتالونيا خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ولكن من ناحية أخرى، قد لا يكون إقليم كتالونيا وحده الذي سيطالب بالانفصال خلال المرحلة المقبلة، إذ يشجع هذا الموقف كثيراً من الحركات القومية الانفصالية في إسبانيا إلى انتهاج الطريق نفسها، وخصوصاً بلاد الباسك بأقصى شمال وسط إسبانيا، التي طالما لجأ المتشددون من قوميتها إلى السلاح في عمليات إرهابية نفذتها حركة «إيتا». ولباد الباسك أيضاً لغتها الخاصة وتاريخها المميز، وهي تنقسم جغرافياً على جانبي الحدود بين فرنسا وإسبانيا.

ثم هناك إقليم الأندلس، بجنوب البلاد، الذي يحتضن القومية الأندلسية، وفيه تنشط حركة سياسية واجتماعية تدعو إلى الاعتراف بإقليم الأندلس في جنوب إسبانيا دولة مستقلة. وتتلخص أهم سمات الحركة الأندلسية التي نشأت في القرن التاسع الميلادي في الانتماء إلى منطقة واحدة تحت اسم أندلوسيا (الأندلس) وأمة واحدة، والمطالبة بحقوق والوقوف في وجه تجاوزات الدولة المركزية. ولكن بقيت إشكالية: هل الأندلسيون يرتبطون فقط بمصالح متصلة بمنطقتهم؟ أم أنهم يكونون قومية تختلف عن كل القوميات الأخرى بخصائص مميزة؟

*الاهرام ٢٠١٧/١١/٤ :

أنطونيو غوتيريش : ٧ تهديدات تواجه عالم اليوم

استعرض الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمام الجمعية العامة ٧ تهديدات تواجه عالم اليوم وقال: "نحن الشعوب، وأممنا المتحدة، نواجه تحديات جسيمة...عالمنا في ورطة".

هكذا بدأ الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي تولى منصبه في يناير/كانون الثاني، استعراضه أمام الجمعية العامة لتقريره الأول عن عمل المنظمة الدولية.

"الناس يتألمون ويشعرون بالغضب. يشهدون زيادة في انعدام الأمن وتناميا في عدم المساواة وانتشارا للصراع وتغيرا في المناخ....المجتمعات مجزأة، والخطاب السياسي يدفع إلى الاستقطاب. الثقة داخل الدول وفيما بينها تتراجع بفعل من يعمدون إلى التشويه وبث الانقسام. نحن عالم مجزأ ونحتاج إلى أن نكون عالما ينعم بالسلام." وأكد غوتيريش، الذي كان يتحدث أمام رؤساء وكبار مسؤولي الدول والحكومات، ثقته في قدرة العمل المشترك على بناء السلام واستعادة الثقة وخلق عالم أفضل للجميع.

ركز غوتيريش في كلمته على سبعة تهديدات واختبارات تقف في طريق العالم اليوم.

أولا: الخطر النووي

يعيش ملايين الناس في ظل الاختبارات النووية والباليستية الاستفزازية التي تقوم بها كوريا الشمالية. وقال غوتيريش إن تلك الاختبارات لا تخفف معاناة المواطنين داخل كوريا الشمالية، الذين يواجهون الجوع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأكد الأمين العام إدانته لتلك الاختبارات، ودعا كوريا الشمالية وجميع الدول الأعضاء إلى الامتنثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي. وناشد المجلس الحفاظ على وحدته. وقال إن هذه الوحدة هي القادرة على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

وحذر من تصاعد التوتر الذي قد يؤدي إلى الحسابات الخاطئة. وقال إن الخطاب المشتعل قد يسفر عن سوء التفاهم، وأكد أن حل هذا الوضع يجب أن يكون سياسيا.

ثانيا: التهديد الدولي للإرهاب

أكد الأمين العام عدم وجود أي مبرر للإرهاب. وأشار إلى الجهود الوطنية ومتعددة الأطراف الناجحة في هذا المجال، وشدد على ضرورة تكثيفها.

وأعرب غوتيريش عن امتنانه لموافقة الجمعية العامة على واحدة من أولى مبادراته الإصلاحية، وهي المتعلقة بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب.

وقال إنه يعتزم، خلال العام المقبل، عقد أول تجمع لرؤساء وكالات محاربة الإرهاب بالدول الأعضاء لتشكيل شراكة دولية جديدة في هذا المجال.

إلا أن محاربة الإرهابيين في ساحات المعارك أو قطع التمويل عنهم ليس كافيا، كما قال غوتيريش، إذ يتعين التصدي لجذور التشدد بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة.

وقال إن على القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمع واجبا يحتم عليهم التصدي للكرهية وأن يكونوا نماذج للتسامح والاعتدال.

ثالثا: الصراعات المستمرة والانتهاكات الممنهجة للقانون الإنساني الدولي

أعرب الأمين العام عن الصدمة للتصعيد الهائل للتوترات الطائفية في ولاية راخين بميانمار. وقال إن حلقة الاضطهاد والتمييز والتشدد والقمع العنيف أدت إلى فرار أكثر من ٤٠٠ ألف شخص يائس، بما يهدد الاستقرار الإقليمي.

"على السلطات في ميانمار إنهاء العمليات العسكرية والسماح بالوصول الإنساني بدون عوائق، والاعتراف بحق اللاجئين في العودة بسلامة وكرامة ويجب عليها أيضا معالجة مظالم الروهينجا، الذين لم يوضع حل لوضعهم لأطول مما ينبغي."

وأكد غوتيريش عدم انتصار أحد في حروب اليوم. وقال "من سوريا إلى اليمن، من جنوب السودان إلى منطقة الساحل الأفريقية وأفغانستان فإن الحلول السياسية فقط هي التي تجلب السلام".

وقال إن القضاء على الإرهاب لن يكون ممكنا بدون حل الصراعات التي تخلق اضطرابات ينمو فيها التطرف العنيف. وأشار إلى المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بالوساطة الذي أعلن تشكيله الأسبوع الماضي، وقال إنه سيساعد في تعزيز فعالية الأمم المتحدة للتوسط من أجل السلام بأنحاء العالم.

وبالنسبة للشرق الأوسط، قال غوتيريش "يجب ألا نسمح للجمود في عملية السلام اليوم بأن يقود إلى تصعيد للوضع غدا." وأكد أن حل الدولتين مازال هو السبيل الوحيد للتحرك قدما مشددا على ضرورة السعي لتحقيقه بشكل عاجل.

رابعا تغير المناخ

"تغير المناخ يعرض أعلامنا للخطر" وفق الأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي أشار إلى أن العام الماضي كان الأعلى حرارة على الإطلاق وكذلك كان العقد المنصرم.

وتعرض آثار تغير المناخ ملايين البشر وتربليونات الأرصد للخطر من ارتفاع منسوب البحار وغير ذلك من الظواهر. وقال إن الوقت قد حان للابتعاد عن المستويات الانتحارية من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وحث الحكومات على تطبيق اتفاق باريس التاريخي حول تغير المناخ بطموح أكبر.

وقال غوتيريش إن الحقائق والحلول واضحة، وشدد على ضرورة أن تواكب قيادات الدول ذلك.

خامسا: زيادة انعدام المساواة

تكامل الاقتصادات العالمية وتوسع التجارة والتقدم الهائل في التكنولوجيا، كل ذلك عاد بفوائد كبيرة منها انتشار مزيد من الناس من الفقر المدقع. إلا أن المكاسب لم توزع بشكل متساو، كما قال الأمين العام الذي أشار إلى الفجوات في الدخول والفرص والحصول على ثمار الابتكار.

وقال غوتيريش إن ثمانية رجال يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه نصف البشرية.

وأشار الأمين العام إلى خطة التنمية المستدامة التي تتضمن عددا من الأهداف يعمل العالم على تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ لتغيير المسار الحالي وتحقيق العولمة العادلة.

وأكد غوتيريش أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون ممكنا بدون الاستفادة من قوة النساء والطاقة الهائلة للشباب.

سادسا: تهديدات الأمن الإلكتروني (الوجه المظلم للابتكار)

قال غوتيريش إن الابتكار، رغم أهميته بالنسبة للبشر، يمكن أن يخلف عواقب غير مقصودة. وأضاف أن تهديدات الأمن الإلكتروني تتصاعد، وأن الحرب الإلكترونية لم تعد واقعا خافيا بل زادت قدرتها على تقويض العلاقات بين الدول وتدمير بعض أنظمة وهياكل الحياة الحديثة.

وقال إن الحكومات والمنظمات الدولية ليست مستعدة لتلك التطورات، مشددا على الحاجة لجيل جديد من التفكير الاستراتيجي والتنظيم الأخلاقي.

وأكد استعداد الأمم المتحدة للعمل كمنتدى يجمع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والمجتمع الأكاديمي لبحث سبل التحرك قدما من أجل مصلحة الجميع.

سابعا: الهجرة والنزوح

لا يرى الأمين العام في تنقل البشر تهديدا، كما يعتقد البعض، ولكنه تحد يمكن أن يقرب بين العالم إذا تمت إدارته بالشكل الملائم.

"لنكن صريحين: إننا لا نواجه فقط أزمة لاجئين، بل نواجه أيضا أزمة تضامن. لكل دولة الحق في السيطرة على حدودها، ولكن يتعين فعل ذلك بشكل يحمي حقوق الناس المتنقلين. بدلا من الحدود المغلقة والعداء العلني، يجب أن نستعيد سلامة نظام حماية اللاجئين والتراحم البشري البسيط. بالتقاسم الحقيقي للمسؤولية، يمكن أن نتعامل بشكل ملائم مع أعداد (النازحين)".

وأشار غوتيريش إلى نفسه بوصفه مهاجرا لم يضطر إلى المخاطرة بحياته في قارب غير صالح للإبحار. وقال إن الهجرة الآمنة يجب ألا تنحصر على الصفوة.

وأكد غوتيريش على ضرورة إصلاح العالم، مشددا على التزامه بإصلاح الأمم المتحدة.

وقال إن المجتمع الدولي بدأ معا جهودا شاملة للإصلاح من أجل:

- بناء منظومة تنمية بالأمم المتحدة لدعم الدول في تحسين حياة الشعوب.
- تعزيز القدرة على حماية السلام والأمن وحقوق الإنسان.
- تبني ممارسات الإدارة التي تنهض بهذه الأهداف بدلا من إعاقتها.

وخلص الأمين العام إلى القول:

"إننا نأتي من أنحاء مختلفة من العالم، تختلف ثقافاتنا وأدياننا وتقاليدنا بشكل واسع ورائع. تظهر أحيانا مصالح متنافسة بيننا، وفي أحيان أخرى تقع الصراعات. وهذا بالضبط سبب حاجتنا إلى الأمم المتحدة. ولهذا تكتسب التعددية أهمية أكبر من أي وقت مضى."

واختتم الخطاب بكلمة "شكرا" باللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، وبلغته الأم البرتغالية:

[UN.ORG*](https://www.un.org/) ٢٠١٧/١١/٤ :

کردستان وكتالونيا.. الانفصال وحسابات الريح والخسارة!

رغم الاختلاف بين إقليمي كردستان العراق وكاتالونيا إسبانيا فإن هناك تشابهاً في وعود القوميين فيهما بتحقيق ازدهار اقتصادي بعد الإعلان عن الاستقلال. كيف يروج هؤلاء لهدفهم متجاهلين الخسائر الناجمة عن انفصال قسري وما البدائل؟

يركز القوميون الكاتالونيون والمؤيدون لهم على مزايا اقتصادية مفترضة للانفصال عن إسبانيا، في وقت يتجاهلون فيه الخسائر المترتبة على ذلك. وعند استعراض هذه المزايا التي لا تعد ولا تحصى من وجهة نظرهم يتراءى للمرء أن إقليم كاتالونيا الذي يتمتع بحكم ذاتي حالياً سيتحول إلى جنة اقتصادية يتمتع فيها كل شخص بحياة رغيدة لمجرد الانفصال وتحقيق الاستقلال. غير أن وعود الساسة القوميين وأحلامهم في واد وحسابات الشركات ورجال الأعمال في واد آخر، فخلال أقل من شهر على إعلان نتائج الاستفتاء المؤيدة للانفصال قررت أكثر من ١٠٠٠ شركة ومؤسسة مالية وخدمية مغادرة عاصمة الإقليم برشلونة إلى مدريد والأقاليم الأسبانية الأخرى. وهناك مئات الشركات الأخرى التي تعد العدة للخروج في حال اتجه الوضع إلى مزيد من التأزم والمواجهة.

هروب جماعي

تدير الشركات والبنوك ظهرها لكاتالونيا في الوقت الحاضر، لأن أكثر ما يخشاه عالم المال والأعمال هو عدم الاستقرار. كما أن الاستثمار في الإقليم لن يعود مجدياً في حال انفصاله بسبب صغر سوقه الذي لا يزيد عدد مستهلكيه عن ٧,٥ مليون نسمة مقابل سوق إسبانية وأوروبية تحت تصرف الكاتالونيين حالياً بعدد مستهلكين يزيد عن ٥٠٠ مليون مستهلك. ومما يعنيه ذلك أن انفصال الإقليم المتطور صناعياً سيحرم الشركات المحلية والأوروبية العاملة فيه ميزة الإنتاج والبيع في السوق الكبيرة وهذا ما سيدفعها إلى الهجرة. وفي حال حصل ذلك فإن عشرات، لا بل مئات الآلاف من الكاتالونيين سيفقدون عملهم ومصدر رزقهم. وهذا ما لا يقوله القوميون المتعصبون الذين يريدون الانفصال بأي ثمن حتى ولو كان أكثر من فادح. ويزيد الطين بلة أنهم يتجاهلون أيضاً التبعات الاقتصادية الكارثية اللاحقة على اقتصاد الإقليم الذي سيتقلص في غضون سنوات قليلة إلى الثلث أو أكثر في حال حدوث انفصال من جانب واحد، لاسيما وأن بروكسل ستمتنع عن قبول كاتالونيا في عضوية الاتحاد الأوروبي بسبب الرفض الأسباني القاطع الذي تؤيده فرنسا وإيطاليا ومعظم دول القارة العجوز.

کردستان تفقد الامتيازات

على الجانب الآخر وبعيدا من الناحية الجغرافية عن كاتالونيا جرى في إقليم كردستان العراق قبل خلال شهر أيلول/سبتمبر الفأنت أيضاً استفتاء على الاستقلال من جانب واحد. وعلى الرغم من اختلاف ظروف النزعات الانفصالية والاستقلالية في كردستان عنها في كاتالونيا، فإن القوميين الكرد في شمال العراق بزعماء مسعود بارزاني يشبهون القوميين الكاتالونيين من ناحية دعايتهم للانفصال عن العراق من جانب واحد مهما كان الثمن. فإقليم كردستان يتمتع دستورياً بحكم ذاتي، غير أنه ذهب أبعد من ذلك ليتمتع حتى قبل الاستفتاء بوضع يشبه وضع دولة مستقلة تجني مئات الملايين من الدولارات شهرياً بشكل مستقل عن السلطة المركزية في بغداد. وتأتي هذه الملايين من بيع أكثر من نصف مليون برميل نفط يومياً من نفط شمال العراق وكركوك. كما تأتي من أرباح إدارة المعابر

الحدودية مع أهم شريكين تجاريين هما تركيا وإيران إضافة إلى تشغيل مطاري السلیمانیة وإربیل والرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها. يضاف إلى ذلك حق الإقليم الدستوري في الحصول على ١٧ بالمائة من ميزانية الحكومة المركزية البالغة حوالي ٦٠ مليار دولار سنوياً، مع أن دفع المبالغ تعطل منذ فترة بسبب الخلافات على اقتسام عوائد النفط الذي تبيعه حكومة إقليم كردستان دون تنسيق مع بغداد.

كل هذه الامتيازات لم تكن كافية للقوميين الكرد من أجل تأجيل فكرة الاستفتاء من جانب واحد في الوقت الحالي. أما الوعود التي قدموها لفترة ما بعد الاستقلال فكثيرة. ويبرز من بينها الازدهار الشامل وتحويل كردستان العراق تارة إلى "دبي الشرق الأوسط" وتارة أخرى إلى "هونغ كونغ الشرق الأوسط". هنا يتساءل المرء لماذا مثل هذه الوعود في وقت لم يتسلم فيه موظفو الإقليم رواتبهم منذ أشهر رغم الوفر المالي للإقليم؟ ويسأل مراقبون كثير أيضاً عن مصير مداخل الإقليم الذي تبلغ قيمة مبيعاته من النفط يومياً خمسين مليون دولار أو أكثر؟ ولماذا لم يتم تنمية أي من القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة منذ حصوله على الحكم الذاتي في عام ٢٠٠٣ رغم الأموال الطائلة التي تم تحصيلها بشكل ذاتي أو من الحكومة المركزية على مدار سنوات طويلة. الجدير ذكره أن الحكومة المركزية كان تدفع حتى فترة قريبة ١٠ مليارات دولار سنوياً للإقليم كحصة من الميزانية المركزية.

تؤيد غالبية الناس بالفطرة نزوع الشعوب إلى الحرية والاستقلال، وهو الأمر الذي ينطبق على الكرد والكاتالونيين في سعيهم لتقرير مصيرهم في إطار فدرالي أو كونفدرالي أو مستقل تماماً. غير أن المشكلة في قيام القوميين بتجاهل الحقائق والمعطيات المتعلقة بالتبعيات الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستقلال قسري يتم فرضه من جانب واحد في دول تعيش فيها أعراق وقوميات متعددة كإسبانيا والعراق. ومن تبعات ذلك فشل محاولات الانفصال والاستقلال والدخول في دائرة قد تصبح مفرغة وتؤدي إلى خسارة المكتسبات السابقة بدلاً من تعزيزها. وهو الأمر الذي أظهرته تجربة كردستان العراق بعد محاولة الانفصال التي عطلت مشروع الاستقلال وأودت بالكثير من المزايا الاقتصادية التي كان يتمتع بها مثل تعطيل ضخ النفط وتوقف الملاحة الجوية الخارجية وتعطيل حركة التجارة البرية. ومما سيعنيه ذلك حرمان كردستان من إيرادات النفط التي تعد المصدر الأساسي للدخل بشكل سيفاقم مشكلة الفقر والبطالة في الإقليم الفتى.

على عكس كردستان العراق فإن كاتالونيا تعد في مقدمة المناطق الأكثر تصنيعاً وتطوراً في إسبانيا. وانطلاقاً من مبدأ التضامن بين الأقاليم التي تشكل إسبانيا فإن قسماً كبيراً من فوائض الإقليم المقدّر بنحو ١٠ مليارات يورو سنوياً يذهب إلى الحكومة المركزية في مدريد دون مقابل. وهو الأمر الذي يرفضه كثير من الكاتالونيين الذين يطالبون بتوزيع أكثر عدالة للثروة. غير أن القوميين الكاتالونيين يذهبون إلى أبعد من ذلك عندما يضعون ذلك في مقدمة مبررات النزعة الانفصالية. صحيح أن إقليم كاتالونيا تمكنت بفضل عرق وجهد وعقول أبنائها من تحقيق سبق أو ازدهار أعلى من مستوى مثيله في الأقاليم الإسبانية الأخرى، غير أن هذا الازدهار ما كان ليحصل لولا اندماجه بالسوقين الإسباني والأوروبي. ومن هنا فإن أي انفصال قسري من جانب واحد سيقوض هذا الاندماج ويفقده جملة من أهم مقومات ازدهاره. وعليه فإن التفاوض لانتزاع المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية خطوة فخطوة يبدو في الوقت الحاضر الطريق الأسلم للوصول إلى الهدف النهائي. وهنا تصح النصيحة بالمثل القائل: رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

DW* ٢٠١٧/١١/٤ :

استفتاءان فاشلان

*مارك بيريبي

سيبقى يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ مطبوعاً في كتب التاريخ بأنه اليوم الذي تحطم فيه حلمان بالاستقلال – بمحض الصدفة – في الوقت نفسه، لأسباب متشابهة إلى حد ما.

ففي ذلك اليوم، قدّم مسعود بارزاني استقالته بعد اثني عشر عاماً أمضاها رئيساً لإقليم كردستان، تزامناً مع مؤتمر صحافي عقده في بروكسل كارلس بوغديمون، رئيس إقليم كتالونيا الذي أقالته الحكومة الإسبانية من منصبه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وكان المؤتمر بمثابة محاولة أخيرة بائسة لبوغديمون الذي قال إنه سيمكث في العاصمة البلجيكية حفاظاً على أمنه وسلامته. كان هذان القائدان الشخصيتين الرمزيّتين خلف الاستفتاء على الاستقلال في كل من إقليم كردستان وكتالونيا – في ٢٥ أيلول/سبتمبر والأول من تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وقد انطلق الاستفتاءان وسط حماسة سياسية شديدة، وكان مصيرهما، في نهاية المطاف، الإخفاق السياسي. إذا كانت هناك من قواسم مشتركة بين الحالتين، فهي تندرج ضمن فئتين مختلفتين.

كان القاسم المشترك الأول هو الشعور الذي ساد لدى سكان كلّ من كردستان العراق وكتالونيا بأن "لحظتهم التاريخية" قد حانت، وبأنهم "باتوا على الخارطة العالمية"، وبأن الإكراه لن ينجح أبداً في جعلهم يعدلون عما يؤمنون به. علاوة على ذلك، كان لدى عدد كبير من الكرد العراقيين انطباعٌ قوي بأن الغرب مدينٌ لهم لأنهم خاضوا قتالاً ناجحاً ضد الدولة الإسلامية.

تمثّل عنصر الشبه الثاني في الثقة المفرطة بالنفس لدى القائدين، مادفهما إلى ارتكاب خطأ فادح في قراءة المشهد الدولي. لم يعر بارزاني آذاناً صاغية لا لنصائح واشنطن، ولا لتهديدات بغداد وقوى إقليمية على غرار إيران وتركيا. لعل جوست هيلترمان من مجموعة الآراء الدولية عبّر عن رأي الكثيرين عندما أشار إلى أن "الكرد درجوا على امتداد فترة طويلة من تاريخهم على إساءة قراءة النوايا الأمريكية". أما بوغديمون، من جهته، فلم ينجح في أن يقيس بدقة حجم الدعم الذي ستحصل عليه مدريد من العواصم الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، في وقت كانت متانة الاتحاد الأوروبي قد تعرّضت للتحدي من الـ "بريكسيت" ومن الخلافات السياسية الجوهرية مع المجر وبولندا.

كذلك فشل القادة الكرد والكتالونيون في إدراك أن المنظومات السياسية السابقة سوف تسود، وذلك للسبب نفسه في الحالتين: الخوف من المجهول. لو نال كردستان العراق الاستقلال، لتسبّب ذلك بهزّات ارتدادية تصل تداعياتها إلى إيران وتركيا، وكان ليعرّز ربما آمال الكرد السوريين، فيما لو أنشئت "جمهورية كتالونيا"، لانطلقت سابقة غير مرحّب بها في مناطق أخرى في إسبانيا وسائر دول الاتحاد الأوروبي.

نتيجةً لذلك، يجري كبح سلطات الحكم الذاتي واسعة النطاق التي تتمتع بها حكومة إقليم كردستان، كما تمّ تعليق الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا، وأطلق القضاء الإسباني آلية قضائية لملاحقة المسؤولين الكتالونيين المؤيدين للاستقلال. في الحالتين، سوف تعتمل مشاعر الإحباط والغضب على امتداد السنوات المقبلة. يؤمل في هذا الإطار أن يتم احتواء العنف.

في حالة كردستان العراق، تلوح في الأفق تعقيدات كثيرة، إنما هناك أيضاً عوامل تصبّ في مصلحته. في الأسبوعين الأخيرين، فقدت حكومة إقليم كردستان السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي غير الكردية الواقعة خارج نطاق سلطتها الرسمية، ولا سيما كركوك وسنجار وخانقين. نتيجةً لذلك، خسر الإقليم أيضاً حوالي نصف إمكاناته التصديرية النفطية، فضلاً عن المشاكل البنيوية التي يعاني منها اقتصاده – والتي تتمثل في الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية والمنتجات المستوردة، في التنمية الاقتصادية. وعلى ضوء الاضطرابات السياسية الراهنة، تبدو الآفاق الاقتصادية أشدّ قتامةً حتى.

بيد أن هناك اهتماماً شديداً من جانب الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وروسيا وتركيا ودول الخليج بإعادة الأمور إلى طبيعتها في اقتصاد إقليم كردستان. لاتزال شركات أوروبية وأمريكية وإماراتية وروسية تنخرط في مجال إنتاج النفط وتصديره، فيما تستمر تركيا في تشغيل خط الأنابيب الممتد من كردستان إلى محطة جيهان التي لم تغلقها، على الرغم من التهديد بذلك. بدورها، تواصل تركيا تعاملاتها التجارية مع إقليم كردستان، الذي يُعتبر أحد أفضل أسواقها الإقليمية للسلع المصنّعة ومواد البناء. وكانت الخطوط الجوية التركية تجني أرباحاً جيدة جداً من رحلاتها (المتوقّفة حالياً) إلى إربيل والسليمانية، كذلك الأمر بالنسبة إلى شركات الطيران الأخرى.

تلوح في الأفق مفاوضات عسيرة بين إربيل وبغداد، ولا سيما حول قضايا ضبط الحدود، وتقاسم الإيرادات النفطية، ودور قوات البشمركة في المستقبل، وآليات تسوية النزاعات. فضلاً عن ذلك، وبعد استقالة بارزاني، أصبحت السلطة السياسية في إربيل منقسمة في الشكل بين مجلس النواب ورئيس الوزراء والقضاء، فيما أُرجئت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لمدة ثمانية أشهر. ونظراً إلى هذه الصعوبات الجوهرية، سيصبح الحوار أشدّ دقة وحساسية. وقد يتفاقم الوضع بسبب الرهانات السياسية الإيرانية في المنطقة والوضع السياسي الداخلي الدقيق في تركيا، الذي يحفز راهناً سرديات ذات لهجة قومية حادة.

سوف تشهد المرحلة المقبلة "تطبيعاً" للعلاقات بين بغداد وإربيل، لكنها لن تكون سهلة وبسيطة. من المخاطر المحتملة وقوع صدام بين حكومة مركزية عراقية تبالغ في ادّعاء النصر وبين الكرد المحبطين. فبغداد قد تُحدثها نفسها بسحق مختلف معالم الحكم الذاتي الكردي، في حين أنه سيتعيّن على الكرد الآن أن يبدأوا المفاوضات من موقع أضعف مما كانوا عليه قبل الاستفتاء. وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، شددت حكومة إقليم كردستان على "الأهداف المشتركة للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة الأوسع"، وناشدت "شركاءها الإقليميين والدوليين تأدية دور استباقي في الحؤول دون وقوع مزيد من أعمال العنف، وإشراك إربيل وبغداد في حوار بناء من أجل تسوية المسائل العالقة كافة بما يتماشى مع الدستور".

الجدير ذكره هنا أنه لا بدّ من تأمين مساعدة دولية محايدة، شرط موافقة الطرفين، من أجل تحديد الطرق التي تتيح للعراق تأدية دور جديد في ما يتعلق بالحدود الخارجية، فيما تعيد حكومة إقليم كردستان تنظيم السلطات التي تتمتع بها في إطار الحكم الذاتي. لقد اكتسب الاتحاد الأوروبي خبرة في غرب البلقان في عدد كبير من المسائل العالقة في شمال العراق، ويمكنه تقديم الدعم الفني.

في حالتي العراق وإسبانيا، لا يجب أن تعتمد الحكومتان المركزيتان في المستقبل إلى الثأر من داعمي الاستقلال، كما أنه لا يجدر بالكرد أو الكتالونيين التمسك بالحنين الدائم إلى الاستقلال. يكمن التحدي الحقيقي هنا في القدرة على الشروع في مفاوضات سلمية حول سبل العيش المشترك القائم على المساواة ضمن إطار سياسي يحترم هويات جميع الأفرقاء المعنيين.

*مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠١٧/١١/٤ :

بين الإشراق والتنوير.. أين المصير؟

***الأمير الحسن بن طلال**

من أجل بناء المواطن العقلاني المستقل، لابدّ من تحفيز المشاركة أو الممارسة السياسية وتعميق ثقافة التسامح الفكري المتبادل وتشجيع روح المبادرة بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة.

في الحديث عن مشرقنا العربي، تتبدّى مصطلحات الفوضى والتشظي والعنف والوهن والاستكانة في محاولة توصيف مجريات الأمور وتطوراتها. وفي مثل هذه الظروف يكون التمسك بالواجبات المدنية والوطنية أولوية كبرى في مقابل الخلافات والمصالح الضيقة. ويقف الوعي الوطني في مواجهة المصالح الطائفية والحزبية المحدودة.

وإذا كانت لأهدافنا جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، علينا أن نضعها في صورة رؤية تستوعب التطور مع مرور الزمن كضرورة حياتية. ويتصل بهذه الضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي والاقتصادي، الذي يمثل قاسما مشتركا وهما مؤرقا يتصل بهشاشة الأوضاع في المشرق العربي، حيث نواجه مصفوفة من التحديات غير المسبوقة والمتشابكة، منها الصراعات الممتدة والحروب والنزوح البشري غير العادي ونذرة المياه ونقص الطاقة. وفي ظل غياب إطار عمل إقليمي لفهم هذه الأحداث والاستجابة لها، تتفاقم مشكلات التنمية المزمنة، وتطال انعكاساتها التماسك الاجتماعي والكرامة الإنسانية والتوزيع العادل للموارد.

في الدولة المدنية، يكون الدستور والنظام السياسي مصدرين للاستقرار والمرونة والقدرة على الاستمرار. وتكون مجتمعاتنا مؤسسة على القواعد الأخلاقية التي ورثناها عن الآباء والأجداد. ويكون من مقتضيات تلك الدولة إعلاء دور القانون واحترام التنوع الديني والثقافي وتحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين.

وعندما يثار الجدل حول القوانين والتشريعات وعن كيفية صياغتها، يتعين الأخذ بالحسبان ما لهذا الأمر من بعد أخلاقي من شأنه أن يخدم المفاهيم الإدارية والقضائية التي تتصل بتنفيذ المهام اليومية للدولة.

ولا بدّ للدولة أن ترقى إلى تحقيق مفهوم الخير العام الذي يؤسس لإدارة الشأن العام (الحاكمية الرشيدة) القائمة على الشورى والحوار، والتي تعمل على تجسير الفجوات بين الواقع والطموحات، كما هو الأمر بين السلطة الإدارية والقرارات السياسية، أي بين حرفية الإدارة وروح القيادة ورسالتها. وترتبط التنمية السياسية في الدولة المدنية بالتنمية الاقتصادية، فالدولة التي تحقّق في بناء نظام اقتصادي فاعل وعادل لن تحظى بمجتمع مدني يُحترم فيه القانون ويُصان فيه المال العام. سياسي" الإدارة التي تعزز الشعور بالمحاسبة وتحفز القدرة على التخيل والإبداع في التفكير. وقد تنزع بعض القيادات العامة التي لم يسبق لها أن مارست المسؤولية إلى العواطف، وتكرار الحديث عن الطموحات السياسية العامة من غير التدبير السليم للمتطلبات العملية.

وفي إطار الدولة المدنية، يتحقق التواصل بين القائمين على الشأن العام والمواطن، على أساس من الثقة المتبادلة والتعلم المشترك والتعاون بما يحقق الصالح العام. وفي غياب ذلك تتنامى مشاعر فقدان الأمن والاستقرار، بما يحد من تحقيق التنمية المنشودة وإطلاق العنان للقوى الخلاقة في مجتمعاتنا.

إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة، تنهض مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي الإنساني بدور كبير في تعزيز قوة الدولة المدنية، ليس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فحسب، وإنما يمتد ليشمل الدفاع عن الحقوق والحريات وتعزيز قيم المواطنة والعمل المدني.

ولكي تستقيم علاقة الفرد بالدولة، لا بدّ أن تكون علاقة تبادلية - تسير في اتجاهين - وتستند إلى القيم الإنسانية الأساسية. ولعل المفتاح الأساسي بالنسبة للفرد هو تفعيل المواطنة الحاضنة للتنوع الديني والثقافي، وتحفيز الأغلبية الصامتة كي تنهض بدورها الإيجابي.

ومن أجل بناء المواطن العقلاني المستقل، لا بدّ من تحفيز المشاركة أو الممارسة السياسية وتعميق ثقافة التسامح الفكري المتبادل وتشجيع روح المبادرة بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة ويرسخ الوعي الجمعي لأفراد المجتمع.

إن إقامة حوار مجتمعي وسياسي منوط بتفهّم أطراف المعادلة بعضها بعضا والإحساس بالقرب والقربى بدلا من الخصام وفقدان الثقة. عندما يكون القانون بالمفهوم الفني منفصلا عن القانون بأبعاده الأخلاقية، فإننا نجد من القائمين على إدارة الشأن العام من يتوهم أنه وحده يمتلك كل شيء.

وهذا ما يثير لديهم نظرة الشك والريبة إزاء الحديث عن الشفافية والرقابة القانونية، وفي سياق البحث عن الطموحات السياسية قد يتجه البعض إلى خداع الجماهير بدلا من الوفاء بالوعود والالتزامات. وهذا يؤكد أن أي إصلاح في المجال القانوني لا بدّ أن يصاحبه إصلاح في المجال الأخلاقي.

لا بدّ أن نستثمر مفهوم الأمة وهويتها الحضارية في سعيينا نحو تحقيق التعارف والتكامل مع منجزات الأمم الأخرى بما يمكننا من بناء مجتمع مدني قادر على تحقيق التنمية والتقدم والازدهار.

ولا يحول الحديث عن أمجاد الماضي ومآثر الأجداد دون أن نبصر أهدافنا ونذكر جدية مقاصدنا. كما أن الحديث عن أهمية المعتقدات لا يبرر التقصير في العمل أو الإخفاق في تحقيق التقدم والنماء. إن اكتشاف الأخطاء والاعتراف بها هما خطوتان أوليتان نحو تصويب أوضاعنا وأخطائنا والشروع في التقييم الذاتي الشامل (بدلا من مديح الذات) بما يمكننا من الارتقاء إلى المكانة التي نستحقها بين الأمم.

وفي الاستجابة للتحديات الملحة التي نواجهها، فإننا نركن إلى مواردنا البشرية والمادية من أجل ترسيخ بنيان الدولة المدنية. وفي مشرقنا العربي، تبرز الحاجة إلى تقوية الديمقراطية وتعزيز القيم المتأصلة في ثقافتنا الدينية والأخلاقية إلى جانب إقامة نظام اقتصادي متوازن ونظام اجتماعي عادل.

وفي هذا المسعى، فإن التمسك بقوة العقل والأفكار، وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة هما السبيل إلى مواجهة التحديات الكبرى التي لطالما تكون الإنسانية فيها هي الحلقة المفقودة. يقول الله تعالى في مُحْكَم التَّنْزِيل: "يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ". "سورة الانشقاق (٨٤): الآية ٦"

***رئيس منتدى الفكر العربي**

***منتدى الفكر العربي ٢٠١٧/١١/٤ :**

تحديات في عالم متغير!

*حازم صاغية

يبدو عالمنا اليوم كأنه يسبح في فضاء مفتوح خارج أية جاذبية تشده إلى مرجع مألوف أو مقدمات معهودة، ففيما يقفز العلم والتقنية قفزات هائلة تسرع التطور على نحو لم يعهده هذا العالم في أي من عهوده السالفة، تتكامل مغادرة النمط الصناعي إلى نمط ما بعد صناعي مصحوب باقتلاع الوحدات الإنتاجية من البلدان المتقدمة وانتقالها إلى حيث اليد العاملة أقل تكلفة بكثير، وهذا، كما بات واضحاً، يساهم في إطلاق عمليتين متناقضتين: في المراكز الرأسمالية التقليدية انكماش مرفق بالآلام إنسانية يحاول القادة الشعبويون والقوميون الاستثمار فيها، وفي البلدان التي تنتقل إليها وحدات الإنتاج فرص غير مسبقة للإقلاع الاقتصادي.

ولكننا، من ناحية أخرى، نعيش أيضاً رجحاناً متعظماً وضخماً للقارة الآسيوية، ولا سيما منها الصين، وبدرجة أقل نسبياً الهند، وذلك على حساب العالم الأطلسي بصفتيه الأوروبية والأمريكية، والرجحان هذا لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية فقط، بل يتعداهما إلى النفوذ السياسي والقدرات العسكرية والاستراتيجية، وأهم من كل شيء آخر أن التجريبتين الجديدتين في الصين والهند نجحتا في إزاحة الفقر عن مئات ملايين البشر الذين كانوا يرزحون، جيلاً بعد جيل، تحت وطأته، ومع ذلك فإن العلاقات المتوترة، لأسباب بعضها تاريخي وبعضها راهن، بين أقطاب آسيا الثلاثة، الصيني والهندي والياباني، تجعل صورة المستقبل الآسيوي برمته مشوبة ببعض الضباب، وغني عن القول إن ذاك الضباب هو ما لا تفعل الأزمة الكورية الراهنة وما قد يترتب عليها من مخاطر سوى مفاقمته. وإلى ذلك، لا يبدو أن الدولة - الأمة قد استقرت على حال، ففي حقبة الحرب الباردة ما بين الخمسينيات والتسعينيات، بدا أن تلك الصيغة محمية ومرعية بالثنائية القطبية الأمريكية - السوفييتية، فحين انتهت الحرب الباردة وتفجّر الاتحاد السوفييتي ودولة يوغوسلافيا، ظهر أن العالم يفتتح حقبة جديدة تنشط معها دول قائمة وتنشأ دول مستحدثة. وفعلاً، وعلى مدى ثلاثة عقود، قامت دول جديدة على رقعة تمتد من أوروبا الوسطى، حيث انفصلت سلوفاكيا عن دولة تشيكوسلوفاكيا، إلى أفريقيا حيث انفصل جنوب السودان عن شماله.

ومع أن الانفجارات الأهلية، الطائفية والإثنية، في دول «الربيع العربي»، دلت على مصاعب لم تكن منظورة في الوحدات الوطنية القائمة، فإن ما شهدناه في الأسابيع القليلة الماضية يوحى بانطلاق وجهة معاكسة، ففي العراق، كما في إسبانيا، تضافرت جهود إقليمية ودولية لمنع المشروعين الاستقلاليين - الانفصاليين لإقليمي كردستان وكاتالونيا وإحباط القيادتين السياسيتين الراعيتين لهذين المشروعين، وهذا من دون أن يغيب عن البال عدد من الفوارق البارزة بين التجريبتين، أهمها أن ما يتمتع به الكتالونيون من استقلالية كان معترفاً بها دستورياً لا يتمتع الكرد بمثلها إلا بقوة الأمر الواقع، ثم إن التأييد الذي أظهره الاستفتاء الكردي في صدد الانفصال يقابله تصدع كتالوني - كاتالوني في ما خص البقاء في إسبانيا أو الانفصال عنها.

ولا يسع المراقب إلا أن يلاحظ درجة التفكك في الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي لعبت أدواراً ملحوظة إبان الحرب الباردة والعقود التي تلتها. فالوحدة الأوروبية باتت اليوم، بعد استفتاء بريكسيت البريطاني وصعود الشعبويات القومية على مدى القارة، عرضة لعلامات استفهام كثيرة بعضها يطال شرعية هذا المشروع نفسه. أما حلف شمال الأطلسي «الناتو» فيبدو مصيره، هو الآخر، محفوفاً بالغموض ما بين قلة الحماسة له التي تبديها الإدارة الأمريكية الحالية وعجز باقي الأعضاء، الأوروبيين، المأزومين مالياً، عن رفع مساهماتهم في تكلفة الدفاع الذي يوفره الحلف.

وإذ تتخبط دول كروسيا وتركيا في البحث عن هويات تهرب بها من الهوية الأوروبية، وعن ممارسة سياسية تجنبها سلوك طريق الديمقراطية الليبرالية، يستبد بالعالم خوف جديد من الاحتمال النووي الذي تلوح به دولة كوريا الشمالية، وقد تلوح به في الغد دولة كإيران. وهذا، على عمومه، عالم تختلط معالم صورته وتستعصي على التحليل البسيط كما عهدناه في حقبة الحرب الباردة.

*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/١١/٤ :

مشكلة مبادئ أم حدود؟

***د. وحيد عبدا المجيد**

تتكرر كلمة الحدود كثيراً في خطاب أقطاب الحكومة العراقية وقادة إقليم كردستان على حد سواء. وربما نجدها الكلمة الأكثر تكراراً في حالة إجراء تحليل مضمون كمي منهجي لخطاب كل من الطرفين في الأسابيع السابقة على استفتاء إقليم كردستان في ٢٥ سبتمبر الماضي، وفي الأيام التالية له. ويعني هذا أن لمسألة الحدود أهمية مركزية في الصراع الذي تصاعد حول مستقبل إقليم كردستان، رغم أن الحكومة العراقية تبني موقفها ضد الاستفتاء على مبدأ وحدة العراق، بينما تستند قيادة إقليم كردستان على مبدأ حق تقرير المصير بعد أن فشلت، من وجهة نظرها، تجربة التعايش في إطار اتحاد فيدرالي. وتثير أهمية مسألة الحدود على هذا النحو سؤالاً محورياً عن طبيعة أزمة إقليم كردستان، وهل هي أزمة مبادئ أم حدود (أي مصالح)؟ جوهر السؤال ليس جديداً في العلاقات الدولية والإقليمية التي يعرف دارسوها أن فيها مزيجاً من المبادئ والمصالح، لكنهم يعلمون أيضاً أن المصالح هي المحدد الرئيس للسياسات والاتجاهات، وأن المبادئ قد تكون محدداً أساسياً في بعض الحالات، لكنها تكون في الأغلب مؤثراً ثانوياً أو شكلاً يُستخدم لتجميل مواقف تملئها مصالح معينة. ويتركز الخلاف على الحدود في عدة مناطق تقع خارج حدود إقليم كردستان سواء المحددة في اتفاق الحكم الذاتي في عهد صدام حسين، أو المتعارف عليها في إطار النظام السياسي العراقي الحالي، أو ما يُعرف بحدود ٢٠٠٣. وهي تشمل محافظة كركوك التي توجد فيها موارد نفطية كبيرة، وأجزاء من ثلاث محافظات أخرى هي نينوى وديالى وصلاح الدين. ولم تنجح المفاوضات العسيرة التي أُجريت حول الدستور الحالي في حسم الخلاف على هذه المناطق. لذلك نصت المادة ١٤٠ على إجراء استفتاء فيها بحلول عام ٢٠٠٧. لكن أوضاع العراق لم تسمح بإجراء هذا الاستفتاء الهادف لتحديد هل تدخل المناطق المتنازع عليها ضمن إقليم كردستان، أم تتبع الحكومة المركزية، أم يُفضل سكانها تكوين إقليم فيدرالي آخر. ويختلف ذلك عن استفتاء ٢٥ سبتمبر، الذي كان الاقتراع فيه على الانفصال قبل كل شيء. ورغم إجراء الاستفتاء في هذه المناطق، تظل إشكالية الحدود مدخلاً للسعي إلى حل من خلال مفاوضات حولها، وبشأن مستقبل إقليم كردستان عموماً، حين تهدأ النفوس، ويدرك الطرفان ضرورة التوصل إلى تسوية. والمتوقع في هذه الحالة، أن تتركز المفاوضات على وضع محافظة كركوك التي يزعم الكرد أنها تعود لهم تاريخياً قبل أن يُجري نظام صدام حسين تغييراً ديموغرافياً فيها، بينما ترفض حكومة بغداد هذا الزعم مستندة إلى أنها مدينة متعددة الأعراق تضم بين سكانها عرباً وتركماناً وأشوريين، إلى جانب الكرد. ولا يخفى أن معضلة كركوك الأساسية هي وجود احتياطات نفطية كبيرة فيها تتيح إنتاجاً مستقبلياً يتجاوز المعدلات الحالية التي تصل إلى نحو ١٥٠ ألف برميل يومياً. وإذا أُجريت هذه المفاوضات فستؤدي إلى إحدى نتيجتين، الأولى تسوية الخلافات التي أدت إلى تفاقم الأزمة، والاتفاق على بقاء إقليم كردستان جزءاً من العراق، لكن على أساس شراكة حقيقية يشكو قادة هذا الإقليم من افتقارها. ويتطلب ذلك أن تراجع القوى النافذة في حكومة بغداد منهجها في إدارة الأزمة، وتنتج إلى تصحيح الاختلالات المؤدية للتباعد، وأن تعيد قيادة الإقليم النظر في توجهاتها النازعة نحو الانفصال، وتتبنى موقفاً أكثر مرونة في العلاقة مع المركز. لكن على القوى النافذة في بغداد أن تتحرك أولاً لتؤكد شعورها بالمسؤولية عن العراق بمختلف مناطقه. وليبدأ هذا التحرك، مثلاً، بتفاهم بين الأحزاب والتيارات التي بدأت في إدراك مدى خطورة التطرف المذهبي، وشرعت في الانفتاح على الجوار العربي والابتعاد تدريجياً عن إيران، على خوض الانتخابات البرلمانية العراقية في أوائل العام المقبل على أساس برنامج لإعادة بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة فعلاً وليس قولاً.

أما النتيجة الثانية المحتملة للمفاوضات فهي الاتفاق بين الحكومة العراقية وقيادة إقليم كردستان على برنامج زمني لانفصال حضاري يقوم على أساس الربط بين حل مشكلة المناطق المتنازع عليها، والتفاهم على توزيع عادل لعائدات نفط كركوك. وفي هذه الحالة يمكن أن تبقى كركوك تحت سيادة العراق مع إعطاء الإقليم حصة مناسبة من عائدات النفط، في إطار اتفاق شامل لتنظيم التعاون الاقتصادي.

ولا يتيسر ذلك من دون طي صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة يتطلع فيها الجميع إلى المستقبل.

***صحيفة (الاتحاد) الإماراتية ٢٠١٧/١١/٥ :**

التحضير لحروب جديدة تزيد المشهد العربي بؤسا

*د. عبدالعاطي محمد

إذا اتفقنا على أن الحرب على الإرهاب أصبحت هما للجميع في المنطقة العربية يجري التصدي لها على قدم وساق، فإن ذلك لا يجب أن يجعلنا نتغافل عن مخاطر جديدة تصل إلى حد الحروب هي في إطار التحضير، بما يزيد المشهد العربي بؤسا على ما فيه من ترد وهوان، خصوصا مع حالة الاستسلام لتغييب العمل العربي المشترك. فما كادت الحرب على تنظيم «داعش» في العراق وسوريا تحرز تقدما ينبئ عن نهاية باتت وشيكة له، اندلعت أزمة بين إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد على خلفية الاستفتاء باستقلال الإقليم، ثم تزامن معها امتداد التوتر بين الجانبين إلى المناطق المتنازع عليها وأبرزها كركوك الغنية بالنفط. وبرغم أهمية الخلاف السياسي بين الجانبين حول هاتين القضيتين، فقد ظهر جليا أن المسألة الأهم التي فجرت الأزمة هي إعادة ترسيم الحدود لحسم المصالح الاقتصادية والاعتبارات الأمنية سواء بالنسبة للإقليم أو المركز، وذلك فيما يندرج تحت مفهوم المشكلات الجيوسياسية أي التغييرات الإستراتيجية التي تترتب على تغييرات تحدث في نطاق الجغرافيا. وقد حسم تقدم القوات العراقية في الشمال محاولات قيادة الإقليم فرض فيدرالية الأمر الواقع، فباتت هذه القيادة في موقف صعب خصوصا مع انحياز السليمانية لموقف المركز في بغداد واتجاهها إلى تشكيل تحالف جديد يضمها مع حلبجة وكركوك، بما يعني أن الوسط الكردي في العراق بات على شفا الانقسام. ومع أن لغة الحوار هدأت نسبيا من التوتر وعكست تفاؤلا بإمكانية التوصل إلى حلول وسط، وظهر ذلك من إعلان قيادة الإقليم استعدادها لتجميد نتيجة الاستفتاء مقابل الدخول في مفاوضات مع المركز، إلا أن العرض قوبل بالرفض وخصوصا من الحشد الشعبي بدعوى أن الموافقة على فكرة التجميد تعني ضمينا الموافقة على الاستفتاء الذي هو مرفوض من الأصل. وفي ظل هذه المستجدات لم تعد الأزمة تتعلق بحقوق سياسية حول تقرير المصير بقدر ما تعكس خلافا حادا حول الاعتبارات الاقتصادية والأمنية سواء بالنسبة للإقليم أو للمركز من شأنه أن يتطور إلى حد المواجهات المسلحة أو بالأحرى اندلاع الحرب بين الطرفين. وتأكدت هذه المخاوف مع تلاقي موقف الحكومة المركزية مع مواقف كل من إيران وتركيا اللتين تشاركتا معها في أن المسألة لن تقف عند حق تقرير المصير بل إنها تفتح بابا للصراع بين القوى الإقليمية والدولية مرشح للتحوّل إلى حرب طالما لم يتم الاتفاق بعد على المصالح النفطية والترتيبات الأمنية في شمال البلاد بعد القضاء على «داعش». خصوصا أن عملية إعادة التعمير في المنطقة وثيقة الصلة بهذا وذاك.

وبالنسبة لما ينتظر لبنان من تهديدات تصل إلى حد الحرب لوحظ أن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب وعلى غير عادة الرؤساء السابقين فتحت مجددا ملف مقتل قوات المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ وذلك بمناسبة مرور ٣٤ عاما على وقوعها وربطته بتهديدات جديدة لحزب الله بوصفه المتهم الرئيس في هذه المجزرة التي راح ضحيتها ٢٤١ من قوات البحرية الأمريكية كانوا ضمن قوات لحفظ السلام في بيروت عقب الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وكان من المفترض ألا تقف هذه الإدارة عند هذه الذكرى، ولكنها وجدتها مناسبة للتأكيد على أن هناك تربصا بالحزب من الجانب الأمريكي ينذر بأن ما تردد في الأوساط الإسرائيلية على مدى الأسابيع الماضية حول الاستعداد لخوض حرب جديدة ضد الحزب هو أمر جدي ويجب التعامل معه على أنه تهديد محتمل بحرب جديدة ليست على الحزب وحده وإنما على لبنان ككل. وفي هذا الصدد شن ترامب حملة على الحزب واعتبره خطرا على لبنان وإسرائيل والشرق الأوسط كله. وكانت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكى هايلي قد شنت هجوما على الحزب في يوليو الماضي واستنكرت ألا يهتم مجلس الأمن بتهديدات الحزب لأمن الشرق الأوسط في الوقت الذي يتحامل فيه على إسرائيل على حد تعبيرها. ومن الصحيح أن الحملة الأمريكية مرتبطة بموقف إدارة ترامب المتشدد تجاه طهران وإصراره على ضرورة إلغاء الاتفاق النووي الذي وقعته إدارة أوباما من قبل ومن ثم فإنه اختار مواجهة إيران من خلال التهديد والوعيد لحزب الله. وقد وافق مجلس النواب الأمريكي على عقوبات جديدة ضد الحزب الذي تنظر له واشنطن على أنه منظمة إرهابية. ولكن هذا الموقف الأمريكي الجديد تزامن مع التقارير التي خرجت من إسرائيل

مؤخرا وتفيد بأن الوسط السياسي الإسرائيلي مشغول اليوم بموضوع الحرب المقبلة على لبنان وحزب الله (مجلة فورين بولسي) حيث تنظر إسرائيل بقلق إلى قيام حزب الله بتحريك ترسانته وصواريخه الحديثة إلى الحدود الجنوبية المحاذية لإسرائيل، وتعتبر ذلك الشرارة التي تطلق الحرب الجديدة (كان الحزب قد خاض حربا مع إسرائيل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦). وبما أن الموقف الأمريكي ضعيف لافتقاره لإستراتيجية واضحة في الشرق الأوسط، فإنه لن يستطيع إيقاف هذه الحرب. وإذا أخذنا في الاعتبار المناورات العسكرية التي أجرتها إسرائيل منذ بضعة شهور قليلة كمحاكاة للتصدي لهجوم من قوات الحزب على شمال البلاد، فإن التحضير لحرب جديدة على الحزب تصبح له شواهد الدالة عليه. وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين الحزب والرئيس عون تزداد احتمالات أن يتسع نطاق الحرب هذه المرة ليشمل لبنان ككل حيث يتوقع أن يشارك الجيش اللبناني فيها جنبا إلى جنب مع قوات حزب الله.

المشهد في ليبيا يقدم صورة مغايرة لما هو ظاهر على السطح، فبجانب الجهود التي يبذلها المبعوث الدولي الجديد غسان سلامة للتوصل إلى حل سلمي والتقدم الحاصل في مسألة تعديل اتفاق الصخيرات، هناك ظهور جديد لتنظيم «داعش» في الأراضي الليبية حيث نجح التنظيم في مهاجمة أحد تركيزات قوات الجيش التي يتزعمها الجنرال حفتر وأوقع بها خسائر مادية وبشرية. وقالت المصادر الموالية لحفتر إن عناصر من التنظيم انتقلت حديثا من العراق وسوريا إلى ليبيا. مثل هذا التطور يهدد بإفشال مهمة المبعوث الدولي لأنه سيوجه الاهتمام إلى كيفية مواجهة الانتشار الجديد للتنظيم في الأراضي الليبية وليس إلى التركيز الجاري حاليا على الحل السلمي. وبما أن حسم مسألة القيادة العسكرية للبلاد لم يتحقق بعد حتى في ظل التوافق على تعديل المجلس الرئاسي، وأمام الصعود الجديد لداعش، فإن الصراع بين الميليشيات المسلحة على توجيه المسار السياسي للبلاد سيشهد وبالتالي ازدياد وتيرة تدهور الأوضاع الأمنية داخليا وإقليميا (الدول المحيطة)، كما تزداد مخاطر الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا. وليس مستبعدا في هذه الحالة أن يحدث تدخل عسكري دولي بما يزيد الأمور تعقيدا بالنظر إلى كراهية الليبيين لهذا التدخل.

ومع أن المشهد الفلسطيني شهد حراكا في اتجاه المصالحة بين فتح وحماس، إلا أن هناك عقبة قائمة لن تؤدي فقط إلى العودة للوراء مجددا، وإنما إلى تدخل الجانب الإسرائيلي في شكل عدوان جديد على غزة بدعوى ضرب القدرة المسلحة لحماس. والمعروف أن إسرائيل قابلت الحراك الجديد للمصالحة بالرفض استنادا إلى موقفها العدائي المسبق من حماس التي تعتبرها هي والولايات المتحدة منظمة إرهابية، فهي ترفض التفاوض مع أي سلطة فلسطينية تضم حماس، كما أنها تصر على أن تعترف الحركة بها قبل أي حديث عن التفاوض وهو بالطبع ما لا تقبله الحركة برغم المرونة التي أبدتها مؤخرا بالنسبة لقبولها بدولة فلسطينية على حدود ٦٧. وقد تزامن هذا الموقف الإسرائيلي مع إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أن تكون هناك سلطة واحدة وحكومة واحدة وجيش واحد في إشارة لرفضه دمج قوات حماس في قوات السلطة باعتبار أنه يرفض وجود ميليشيات على حد تعبيره. ومن الوارد جدا في هذه الأجواء أن يبقى موضوع السلاح عقبة تهدد أية مصالحات سياسية وكرد فعل يعبر عن هذا الرفض تستطيع عناصر من حماس والجماعات الجهادية الأخرى القيام ببعض العمليات ضد إسرائيل لإثبات الوجود بما يعطى مبرا لها بإعادة شن العدوان على القطاع. وهناك أجنحة إسرائيلية يمينية متطرفة تدفع في اتجاه استمرار التدخل الإسرائيلي.

الغريب أن هذه المخاطر المحتملة التي تصل إلى حد الحروب لها شواهدا ومرأى العين أمام كل من يرصد المستجدات على الساحة العربية، ولكن باتت مسؤولية التصدي لها من شأن أصحابها المباشرين لا من مسؤولية العمل الجماعي العربي أو المشترك، وهو عامل إضافي يؤكد أنها باتت حقيقية وليست مجرد افتراضات أو تخيلات، وتغيب هذا العمل المشترك يوسع مجال الحركة أمام وقوع مثل هذه المخاطر. لن يكون مفاجئا في هذه الحالة أن يزداد المشهد العربي بؤسا على كل ما فيه من تدهور.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/١١/٥ :

عصر الكذب في العالم العربي

***عبد الوهاب الأفندي**

كما هو ديدنُ قومنا، ارتكب العرب جريمة نكراء جديدة في حق الإنسانية، وتحديداً بتحويل الأدوات الإعلامية الحديثة إلى نقيض ما اخترعت من أجله. فأصبح الإعلام، في بلدان وساحات كثيرة، وسيلة للتضليل والتجهيل، بدلاً من "الإعلام" كما هو اسمه.

فمثلاً، أتاح لنا المولى تعالى في هذا العصر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "تويتر" وغيرها، بهدف إيصال المعلومات بسرعة، وتبادل الآراء حولها بما يوسع الآفاق، ويتيح تلاقح الآراء طلباً للحقيقة والرأي السديد. لكن بعضهم حولها، مع سبق الإصرار، إلى أداة لترويج الأكاذيب، وخرب دورها في تبادل الحوار عبر تصنيع "روبوتات" بشرية للتشويش على أي حوار. وهكذا، نشهد استهداف مواقع الشخصيات ذات الوزن الفكري والأخلاقي بما يسمى "الذباب الإلكتروني"، وهي تسمية فيها إساءة لا تغتفر للذباب.

أتاح هذا الأسلوب بديلاً للتشويش على القنوات الفضائية المغضوب عليها أو إغلاق المواقع غير المرغوب فيها على الانترنت، لأنه يساعد في تعطيل كل نقاش حقيقي. فإذا كتب مغرد على صفحته "لا إله إلا الله"، تدافع الذباب في تنافس محموم على التشويش فيصيح صائحهم: "ها هو هذا الملحد يجاهر علناً بأن لا إله، وكفى بذلك اعترافاً على نفسه!"

ويضيف المجند الآخر: ومن أنت حتى تنطق بالشهادة؟ أمثالك يجب أن يصمتوا؟ ويقول ثالث: ومتى تعلمت اللغة العربية، وهل تفهم معنى الشهادة؟ وتكون نتيجة هذا الهراء إغلاق باب الحوار الفعلي.

فلورد العقلاء على الافتراءات التي لا علاقة لها بالموضوع، تحقق غرض هؤلاء بصرف الاهتمام عن موضوع الحوار الحقيقي، والدخول في مهاترات لا معنى لها. وإذا سكت الناس عنهم، اعتقد غير أهل العلم أن لما يقولونه قيمة. مهما يكن، فإن مثل هذا "الذباب" هو تماماً مثل الروبوتات، بمعنى أنه غير قابل أصلاً للحوار. فهو مبرمج على نشر ترهاته، التي قد لا يفهمها هو نفسه، ولا يهتم بما لو كانت حقيقة أم لا. وعليه، فهو ليس بوارد الاقتناع بأي رد عليه، حتى لو فهمه. لأنه لو قبل بالحق وسلم به لانقطع أجره.

والأسوأ من ذلك، إنه يعلم أنه كاذب، لأن من استأجره اتخذ الكذب سياسة. فلم نشهد في تاريخ العالم ترويج دول كذبة صنعتها، وهي تعلم قبل غيرها أنها كاذب، ثم تتخذ على أساسها سياسات مدمرة للشعوب. فنحن بحق في عصر الكذب الرسمي، حيث تقوم منظومات إعلامية كاملة على الكذب وترويجه.

وكننت قد نشرت، في منتصف التسعينيات، في دورية جامعة كولومبيا للعلاقات الدولية ورقة عن ظاهرة أسميتها "عصر الظلام في العالم العربي"، وبتعبير آخر، عصر "كسوف العقل"، تناولت بالتحليل نجاح تحالف دول الاستبداد والثراء النفطية في إسكات كل صوت عربي حر، بما في ذلك الإعلام في دول المهجر.

هكذا نجحت في تدمير المنظومة الإعلامية العربية التي نشأت منذ السبعينيات في المهجر الأوروبي طلباً للحرية خصوصاً بعد حرب لبنان وفقدان مصر دورها رثة العالم العربي الإعلامية، عقب وقوعها في قبضة الحكم العسكري.

فبحلول نهاية الثمانينيات تم إسكات كل الأصوات العربية الحرة تقريباً، إما بالإرهاب والقتل والتفجير، أو بالشراء والإحلال والإبدال. فأصبحت الدول التي هرب الإعلاميون العرب منها إلى أوروبا هي التي تدفع مرتباتهم، وتملي مقالاتهم، وتدير صحفهم وقنواتهم.

وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى ظهرت قناة الجزيرة التي يتهمها شائئوها بأنها أيقظت العرب من سباتهم، وأتاحت لهم المطالبة بالحرية والعدالة، فوجب إسكاتها ليعود الهدوء والسكينة والموت للعالم العربي، فירתاح الطغاة ويعودوا إلى الاستمتاع بملذاتهم في هدوء وراحة بال. ولكن المشكلة أن "الجزيرة" لم تعد "مشكلة" هؤلاء الوحيدة، فهناك وسائط التواصل الاجتماعي المعروفة، والتي أصبحت خارجةً عن السيطرة.

فما لم تتم إعادة العالم العربي إلى العصر الحجري، لم يعد إخفاء الحقائق ممكناً. ولهذا، فإن الأنظمة التي تربط بقاءها باستمرار الكذب والتضليل تواجه اليوم مشكلة حقيقية، تم ابتداء فكرة الذباب الإلكتروني للتعامل معها.

وهي بالحق إبداع عربي يستحق براءة اختراع، ويمكن بالفعل أن نفاخر الأمم بإنجاز لم يسبقنا عليه أحد من العالمين، ما عدا المنافس الروسي بالطبع. فإن تحويل الشيء إلى نقيضه، وتحويل سلاح خصمك إلى سلاح بيدك، هو بحق إبداع ليت العرب كانوا قادرين على مثله في مجالات الخير والبناء.

ولكن، مثل كل اختراعات العرب، فإن لهذا الإنجاز حدوداً. ألسنا نحن من اخترع العمليات الانتحارية، أو على الأقل نقلناها إلى مستوى جديد، فجعلنا تدمير الذات وسيلةً لرد بأس العدو؟

لكن، انظر إلى أين أوصلنا هذا الاختراع الخطير، حيث أصبح من يُقتل من العرب والمسلمين في العمليات الانتحارية (أو بذريعة محاربة "الإرهاب" التي قدّمتها هذه العمليات المنكرة) هو أضعاف من قُتل من أي عدو خارجي، ربما منذ أيام المغول.

وقد تحول الأمر إلى "انتحار أخلاقي"، كما حدث للثورة السورية التي فجرت نفسها بطلبها النصر من جبهات الخذلان. وما حال فلسطين بخير منها.

ألا تتنافس حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية اليوم على السجود والركوع لأعداء الأمة؟ على كل، فإن حبل الكذب قصير كما يقول المثل. ألم يفتضح أمر الكذبة الكبرى لدول حصار قطر خلال سويغات من حلفاء هذه الدول قبل خصومها، ولم تعد دول الحصار نفسها ترددها، بل أصبحت تخجل حتى من الإشارة إليها، بل تم التوافق على تجاهلها من أجل الستر.

في الوقت نفسه، فإن الشعوب قد حصّنت نفسها ضد كذب إعلامها الرسمي، ليس فقط بالتنقيب عن مصادر معلومات بديلة أصبحت متاحة أكثر من أي وقت مضى، بل كذلك برفض تصديق كل ما يصدر عن الإعلام الرسمي، حتى لو كان حقاً.

فعند كل تصريح يصدر من مسؤول، يقول المواطن: ماذا يقصد من هذا؟ وقدر رأينا كيف أصاب زلزال الربيع العربي أكثر الدول تحصّناً بالكذب، وكيف ثبت أن الناس لم يكونوا يصدّقون شيئاً من أباطيلها.

ولكن الكارثة الكبرى أن زعماء الكذب ينتهي بهم الأمر إلى تصديق كذبهم، ونسيان أنهم من اخترعوه. وهكذا يهرول صاحبنا نحو الهاوية، ويصفق المنافقون لرقية في السماء. وإذا ما نبهه عاقل إلى الصواب، سُجن المسكين أو أعدم، أو سلط عليه الذباب الإلكتروني. ثم لا نلبث أن نسمع دوي السقوط على خلفية دوي التصفيق، فتكون النهاية المناسبة.

*د. عبد الوهاب الأفندي أكاديمي سوداني أستاذ العلوم السياسية بـ "معهد الدوحة للدراسات العليا".

*العربي الجديد ٢٠١٧/١١/٥ :

النخبة الفكرية

*عبد الجليل زيد المروهون

في المجتمعات المختلفة، الشرقية خاصة، تتقدم الواجهة الاجتماعية كل ما عداها. وإذا كان هناك شخص ينتمي إلى مجتمع المبدعين ولا يمتلك شيئاً من عناصر الواجهة الاجتماعية، فقد لا تدركه ألباب الناس ولا أبصارهم..

من هي النخبة الفكرية (أو الثقافية)؟

النخبة الفكرية هي مجتمع المبدعين في المجالات الفكرية. هي مجتمع مفتوح مدخله إعمال العقل. هذا هو التعريف اللغوي، أما التعريف الاصطلاحي فينحو باتجاه مختلف شيئاً ما، إنه مرتبط بالعرف، أو لنقل بما تعارف عليه المجتمعات، وهو قد يعني في بلد ما غير ما يشير إليه في بلد آخر. وهب أن طالباً في قسم الفيزياء اخترع جهازاً جديداً، أو ابتكر معادلة جديدة، هل سيجري تصنيفه ضمن مجتمع النخبة؟ غالباً لا. في المقابل، إذا كنا بصدد مركز كبير للأبحاث، وكانت تديره شخصية ناجحة من خارج الفرق البحثية والعلمية، فهل يصنف هذا المدير ضمن مجتمع النخبة الفكرية؟ غالباً نعم. إذاً، نحن بصدد قضية ذات صلة بما تعارف عليه المجتمعات، كما أنها لا تخلو من البعد المعياري. فقد نكون بصدد شخص يعده البعض من مجتمع النخبة، لكنه لا يعد كذلك لدى فريق آخر من الناس.

وما العلاقة بين الواجهة الاجتماعية ومجتمع النخبة الفكرية – الثقافية؟

العلاقة وثيقة، وبادية في الحياة اليومية.

في المجتمعات المختلفة، الشرقية خاصة، تتقدم الواجهة الاجتماعية كل ما عداها. وإذا كان هناك شخص ينتمي إلى مجتمع المبدعين ولا يمتلك شيئاً من عناصر الواجهة الاجتماعية، فقد لا تدركه ألباب الناس ولا أبصارهم. وفي عصر هيمنة القيم المادية، قد يشعر المفكر أو المبدع بالغربة، جراء افتقاده بعض عناصر الواجهة الاجتماعية. وهذه إحدى معضلات مجتمع النخبة في وقتنا الراهن.

كانت البشرية في يوم ما أقل التصاقاً بالقيم المادية، وكانت تنظر للإنسان المبدع بما هو مبدع، لا بما يملك من مقومات الواجهة الاجتماعية، من راتب كبير ومقتنيات فارهة. كان إيمانويل كانت فيلسوفاً زاهداً، قريباً من الناس، شديد التواضع لهم. بيد أن أحداً لم يستطع أن يشطب اسم كانت من مجتمع النخبة العالمية.

هذه القضية لا بد أن تكون حاضرة في مقاربات اليوم، في منظور الناس للآخر. ولا بد من التأكيد على مكانة المبدع والمفكر قياساً بما قدمه من عطاء للمجتمع والعالم، لا بما أخذ منه من مال ووجاهة، لأن المنظور هنا يغدو مقلوباً تماماً. المطلوب بداية، تطوير مجتمع النخبة الفكرية وتوسيع نطاقه، ليضم أكبر عدد ممكن من الناس، وهذا يعني أن علينا توسيع الفرص والمداخل المعنية بتكوين الفرد المبدع وإنضاج تجربته، ليكون قادراً على خدمة المجتمع، والمساهمة الفعالة في الحياة العامة. وهذه مسؤوليتنا جميعاً، علينا توفير البيئات الدافعة والحاضنة، والتشجيع بصور مختلفة. في المقابل، لا بد لكل من ينتمي لمجتمع النخبة الفكرية من التحلي بالواقعية، والالتصاق بالمجتمع، والتحرك في إطار اهتماماته وحاجاته الأكثر أهمية، وعدم التحليق في الفضاءات المثالية، فذلك لا يخدم أحداً. القضية إذاً ذات بعدين متكاملين، بُعد البيئات الدافعة والحاضنة، وبُعد السلوك الواقعي لمن ينتمي لمجتمع النخبة الفكرية.

الجامعات تمهد الطريق لصناعة هذه النخبة، ومراكز الدراسات هي بوتقة صناعتها وبلورة تجربتها، وهي قناة تفاعلها مع المجتمع والعالم. وإذا كنا بصدد بناء نخبة قوية وفاعلة فعلينا الاعتناء بمراكز البحث العلمي، ومنحها مكاناً متقدماً في سلم الأولويات القومية.

المعادلة هنا غير معقدة، علينا الدخول في عملية حسابية لعدد مراكز البحث العلمي، وعدد الباحثين فيها، وقياس نسبتهم لعدد السكان، وعدد المنشآت ذات الصلة المباشرة بالعملية التنموية الكلية، وحينها يتضح حجم ما لدينا وحجم ما نحتاجه بالفعل، والعمل بعد ذلك على ردم الفجوة، أو الحد منها قدر المستطاع. وهذه قضية تخص كل الدول والمجتمعات، والأمم الأكثر نجاحاً هي الأمم الأكثر التصاقاً بالبحث العلمي، وتجارب هذا العالم خير شاهد على ما نقول.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/١١/٥ :

الاستراتيجيات الجديدة للصراع بين السلطة والمجتمعات

***إبراهيم غرايبة**

في التحول من الهرمية إلى الشبكية يتحول الصراع نفسه أيضاً ليكون بين السلطة والمجتمعات بدلاً مما هو ضد أحزاب وجماعات معارضة للسلطة، يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عمليات التدوين في شبكات التواصل وما تحركه من جدل واعتقالات ومحاكمات، فالمدونون الذين يعتقلون اليوم ليسوا صحافيين محترفين، أو لا يعملون في مؤسسات إعلامية، لكنهم مواطنون يدونون ملاحظاتهم وأفكارهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك فإن السلطة تجد نفسها في مواجهة المواطنين والمجتمعات، ويستعيد الصراع الاجتماعي والسياسي حالة سابقة على الدولة الحديثة، ما يدعو إلى التساؤل عن الطبيعة المستقبلية للدولة نفسها، فكما انحسرت الأحزاب السياسية والصحف ووسائل الإعلام والمعارضات التقليدية فإن مؤسسة الدولة نفسها تواجه المصير نفسه، وقد يصلح الصراع الجاري اليوم في الشرق الأوسط حالة دراسية للتنبؤ والملاحظة، ولم يعد جديداً القول إن الحروب بين الدول قد اختفت لتتحول إلى حروب داخلية، تدفع بطبيعة الحال إلى تشكيلات وتنظيمات اجتماعية جديدة للتكيف مع التحولات وضغوطاتها وفرصها. وبالنظر إلى الإصلاح على أنه صراع بين الطبقات وما تمثله من مصالح، ويكون في محصلته التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس، فإن السؤال يكون ما الإستراتيجيات الجديدة للصراع السلمي بين المجتمعات والنخب على افتراض أن سؤالاً بديهيّاً قد تشكل من قبل كيف نخرج من الصراعات المسلحة إلى صراعات سلمية أو تسويات لا تقتل فيها الأطراف المتصارعة نفسها؟

تمضي الطبقات المهيمنة بطبيعتها الأوليغارشية الاحتكارية في إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن أن تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية حتى لو لم يكن في ذلك تهديد لهذه الطبقات، لكنها تنظر إلى أي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة في نهاية الصراع يجعلها (النهاية) أسوأ احتمال، ويدفعها على نحو حاسم لدخول صراع مصيري لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات. لكن الخوف المتواصل يؤول في النهاية إلى تدمير الخائف نفسه مهما كانت قوته وموارده!

كيف تدير المجتمعات صراعاتها مع الأوليغارشياً وتتنزع منها تنازلات ومكاسب؟ لا خلاف حول الفوضى التي أنشأتها الشبكة، ولا خلاف أيضاً حول فهم الصراع الجديد، وفي ذلك فإن الخيار الممكن هو التحول من الفوضى إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر، الإجابة بالطبع لدى النخب المهيمنة هي السيطرة على الشبكة وتحويلها إلى مؤسسات تشبه الصحف ووسائل الإعلام في مرحلة ما قبل الإنترنت. لكن يبدو أن الشبكة خرجت عن السيطرة، ولا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس لأن اللعبة نفسها تغيرت، وفي ذلك فإن المجتمعات في حاجة إلى النضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن كثير من الامتيازات غير العادلة إن لم تكن كلها وأن تدخل في اللعبة بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبياً). فالشبكية بما أنشأت مساواة واقعية ملموسة بين جميع الناس (تقريباً) تنشئ فلسفة سياسية جديدة مفادها أن المساواة في الوصول إلى المعرفة ومصادرها تقتضي مساواة في الأهلية والكفاءة في تقدير ما يصلح وما لا يصلح لتنظيم حياة ومصالح الأفراد والمجتمعات والدول، وعلى نحو واقعي ولموس تتحول القلاع والهيكل التي نظمت مصالح ومصائر الناس لآلاف السنين، وكانت تحتكرها فئة من العارفين إلى شبكة يشاركها فيها جميع من يمكنهم الوصول إليها،... ويكيبيديا تتحول إلى مثال يعمم على البرلمانات والحكومات والمدارس والجامعات والتشريعات وتنظيم شؤون الناس ومصالحهم وعباداتهم وخياراتهم.

ويتغير أيضاً في الصراع الجديد الموارد التي تتنافس عليها الفئات والطبقات، وفي مواصلة الاحتكار والمنع للموارد والفرص الجديدة في الطاقة وتحلية المياه والطابعات الثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة الذاتية وإمكانية التعلم والتواصل بل وإجراء العمليات الجراحية المعقدة من غير وصاية أو تحكم متخصص معقد يتغير معنى الموارد والمهن والأسواق نفسها، ويتغير أيضاً محتوى الصراع والسياسة والاقتصاد.

لكن تحتاج المجتمعات والجماهير أيضاً إلى أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء ما الذي تريده وما الذي لا تريده وماذا يمكنها أن تحقق وماذا لا يمكنها.

***كاتب أردني**

***منبر الحرية ٢٠١٧/١١/٦ :**

سقوط التفاهات من لبنان وسورية إلى.. كردستان

*جورج سماعيل

يستعد المشرق العربي بعد دحر «داعش» لمرحلة جديدة من المواجهة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران وأذرعها في المنطقة من جهة أخرى. في وقت لا يجد «التنسيق» القائم بين موسكو وواشنطن ترجمة فعلية. صراع الإرادات والمشاريع يرسم صورة قاتمة في كل ساحات القتال المشتعلة وتلك المرشحة للانفجار. المأزق الذي يواجهه اللاعبون الفاعلون في المنطقة يزداد استعصاءً. ولا شك في أن حركتهم الدبلوماسية وما رافقها من تصريحات ومواقف لم تثمر تفاهات جديدة على مرحلة ما بعد القضاء على «تنظيم الدولة»، خصوصاً في كل من العراق وسورية. بل ربما كان استعجال بعضهم تكريس الأمر الواقع الجديد في الإقليم مثار غضب آخرين. ويعجل في دفعهم إلى تغيير قواعد اللعبة، ومعها تعديل ميزان القوى في الشرق الأوسط كله. وهو ما يرفع سقف التوترات، ويفاقم خطر اندلاع حرب واسعة قد تكون البديل الوحيد لدفع الجميع إلى طاولة الحوار على صفيح ملتهب.

استقالة سعد الدين الحريري ليست الخطوة الأولى والأخيرة في صورة مشهد استراتيجي مختلف بدأ يتشكل، من العراق وكردستانه إلى سورية وجولانها ولبنان و«حزبه»، فلسطين وجناحيها. تأتي في إطار اصطفايات جديدة وخطأ أوراق يفرضهما هذا المشهد. اقتراب أوان طي صفحة معظم التفاهات التي فرضتها الحرب الكونية على الإرهاب، ولا بد من إعادة تموضع لمواكبة السياسات الدولية والإقليمية في هذه المرحلة. لم يعد لبنان بمنأى عن خريطة المواجهة الشاملة التي تقودها أمريكا وحلفاؤها من العرب على إيران و«حزب الله». فرض الكونغرس وعواصم خليجية عقوبات على الحزب. ولن ينجو اقتصاد البلد الصغير من تداعيات هذه العقوبات. ولا تكف إسرائيل عن التلويح بأبعد من سلاح الغارات على مواقع في سورية. وتصر على إقامة منطقة عازلة تبعد بموجبها الجمهورية الإسلامية وحلفاءها عن حدودها الشمالية... إلى حدود العاصمة دمشق. رحبت باستراتيجية الرئيس دونالد ترامب حيال طهران، ولا تزال تصر على موسكو لتوسيع هذه المنطقة. في حين يعمل «الحرس الثوري» والميليشيات السورية على التقدم نحو خطوط وقف النار في جنوب سورية. ويتباهى الرئيس حسن روحاني بأنه لا يمكن القيام بأي خطوة مصيرية في العراق وسورية ولبنان والخليج العربي وشمال أفريقيا من دون إيران. حيال هذين «الاشتباكين» الاقتصادي والعسكري، لم يعد مسموحاً لزعيم تيار المستقبل أن يبقى محايداً، أو أن يسلم بانزلاق بلاده إلى معسكر طهران بفعل قوة «حزب الله» وهيمنته على القرار. لا يمكنه أن يوفر غطاء رسمياً حكومياً للحزب وسياساته المحلية والإقليمية ودوره العسكري في أكثر من ميدان. أو أن يتحمل مسؤولية انهيار اقتصاد لبنان بفعل العقوبات، أو تداعيات أي حرب قد تشنها إسرائيل على حدوده وفوق أرضه كلها، مع تكرار دعوات في تل أبيب إلى مثل هذه المغامرة. وكان لافتاً أن طهران علقت سريعاً على استقالة الحريري الذي أخذ عليه بعضهم أنه لم يكن موفقاً في إخراج خروجه من السراي مما أثار انتقادات وتساولات. ووضعت هذه الاستقالة في سياق اتهامات إسرائيل والسعودية وأمريكا «الباطلة» لإيران. وعدتها «مؤشراً إلى أن استقالته سيناريو جديد لخلق توتر في لبنان والمنطقة».

لبنان يدخل مجدداً مرحلة استعصاء عامة في الإقليم. ففي العراق ينذر تصعيد الخطاب السياسي بين بغداد وإربيل بمواجهات عسكرية. في مقابل العناد أو الغرور الذي أبداه مسعود بارزاني لإجراء الاستفتاء، دفعت التداعيات التي خلفتها الأزمة وما حققه الجيش العراقي و«الحشد الشعبي» من تقدم على الأرض، الحكومة المركزية إلى مزيد من التشدد مع شيء من الغرور أيضاً ونشوة النصر الميداني. وتتحاشى الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوط كبيرة على بغداد للذهاب نحو الحوار بعد استقالة رئيس الإقليم وقيام إدارة بديلة توزعت صلاحياته. فهي تحاذر الإخلال بعلاقاتها مع الطرفين. لا ترغب في إحراج رئيس الحكومة حيدر العبادي خوفاً من إضعاف موقفه فيما القوى العراقية، خصوصاً في الصف الشيعي، تخوض معركة مبكرة على الانتخابات النيابية العامة المقررة الربيع المقبل. وهي تراقب بقلق تأثير خطاب المتشدد في «دولة القانون» الذين ينادون بوقف التعامل مع الحكومة الكردية، والتوجه نحو القادة الذين سهلوا الأمر للقوى العسكرية التي دخلت كركوك والمناطق المتنازع عليها من دون قتال. يخشى هؤلاء المتشددون أن تبدل تركيا موقفها بعدما تغير المشهد برحيل مسعود بارزاني، خصوصاً أن «خليفته»

نيجيرفان بارزاني، ابن شقيقه، عبر عن رغبته في زيارة أنقرة. ولم تقفل هذه الباب بل تركت الأمر إلى الوقت المناسب. إذ لا يغيب عن بالها أن الرئيس السابق للإقليم وفر لها نفوذاً وفتح لها منافذ سياسية وعسكرية واقتصادية على كل العراق. ولا يمكنها تالياً الذهاب بعيداً إلى حد خسارة كل ما بنت مع إربيل لمصلحة الجمهورية الإسلامية. وهي تنظر بعين الريبة إلى اعتراض هذا الحليف للدود على انتشار قواتها في ادلب ومناطق جنوب غربي حلب.

إلى ذلك، لا يمكن واشنطن أن تسمح لتشدد الحكومة العراقية بأن يؤدي بالتركيبة السياسية القائمة في كردستان خوفاً من توسع هيمنة إيران من السليمانية إلى إربيل. أبعد من ذلك لا يمكنها المجازفة بخسارة الكرد فيما تستعد لمواجهة واسعة مع طهران. تضع في جدول حساباتها الرهان على الإقليم موطىء قدم مضمون إذا تعذر عليها تحرير القرار في بغداد من قبضة الجمهورية الإسلامية. ولا يسعها أيضاً أن تتجاهل الأصوات من داخل الكونغرس ومراكز الفكر والأبحاث، وأن تتعامى عن حملات دوائر إعلامية وسياسية على سياسة إدارة الرئيس ترامب حيال أزمة كردستان. وهناك من يحملها مسؤولية معنوية عما حل بالإقليم، يأخذ عليها عدم الوفاء بالضمانات التي وفرتها للکرد أثناء كتابة الدستور وترتيب قيام النظام الجديد بعد غزو العراق.

ولا يبدو أن الأزمة في سورية تقترب من تسوية سياسية، كما تبشر روسيا. وكان محيراً فعلاً هذا التخبیط أو التسرع في دعوة موسكو الأطراف المتصارعين في هذا البلد إلى سوتشي. أخذ المعنيون بالأزمة على الرئيس بوتين أنه دعا إلى «مؤتمر لشعوب سورية» في حميميم. ثم ارتأى أن تكون سوتشي مكاناً لاستضافة «مؤتمر الحوار الوطني». وبعد موجة الرفض الواسعة من أطراف المعارضة لهذا المؤتمر، يمكن وصف دعوة الكرملين بأنها متهورة، أو أنها ورطة أو نكسة سياسية غير محسوبة إلى آخر هذه الأوصاف. إلا أن الرئيس بوتين ليس بهذه الخفة. إنه يستعجل فرض رؤيته للتسوية. كشف أخيراً رغبته في التخلص نهائياً من الشراكة الدولية ودور الأمم المتحدة. لم يعد ثمة مجال لتعدد المسارات، من جنيف إلى آستانة وغيرهما. ولا تشير الاستعدادات لهذا المؤتمر مثلاً إلى «مرحلة انتقالية» نصت عليها القرارات الدولية الخاصة بسورية. ثمة ثلاثة عناوين للحوار هي أصلاً من مهمات الحكومة أو الجسم الانتقالي، وهي الإصلاح السياسي وقيام هيئة دستورية لوضع دستور جديد، والاعداد لانتخابات نيابية ورئاسية. تريد موسكو استباق واشنطن التي تستعد قريباً لإعلان سياستها في بلاد الشام. وستكون حتماً في سياق ما أعلنه الرئيس ترامب حيال المنطقة ودور إيران فيها. وتستعجل موسكو طي صفحة جنيف وبياناتها. وبعدها طي صفحة آستانة، خصوصاً أن الجولة الأخيرة أظهرت اعتراضاً إيرانياً على انتشار قوات تركية شمال سورية. كما أنها لا تخفي استياءها من رفض النظام في دمشق وطهران عناوين الحوار، خصوصاً الدعوة إلى انتخابات برعاية دولية، وإصرارهما على «النصر» الكامل. علماً أن واشنطن ترفض صيغة غالب ومغلوب.

تخشى موسكو بلا شك أن تحمل التطورات الأخيرة، وصراع الإيرادات المحتدم بين جميع اللاعبين في الإقليم، أن يعرقل سعيها إلى تأهيل النظام وتغييره من الداخل، وليس تبديله كما ينادي الأمريكيون وحلفاؤهم في أوروبا والمنطقة. صحيح أن إدارة ترامب لا تزال تحض المعارضة على المشاركة في كل اللقاءات السياسية لحل الأزمة، وتؤكد على التفاهم مع الروس في بلاد الشام. لكن الصحيح أيضاً أن الواقع لا يعكس هذه الصورة نهائياً. فالطرفان لا يكفان عن تبادل اتهامات خطيرة بدعم الإرهاب. موسكو تتهم واشنطن بمساعدة «داعش». وترد هذه باتهامها بغض النظر عن «جبهة النصرة» في ادلب، وبإفصاح المجال أمام تركيا لترتيب خفض التوتر و«تذويب» الجبهة في إطار إدارات محلية لهذه المحافظة. ومن نافل القول أيضاً أن لا تفاهم أمريكياً - روسياً في باقي الأزمات الدولية من أوكرانيا إلى كوريا الشمالية مروراً بأوروبا. وقد تفاقم التطورات القضائية الأخيرة في قضية تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التوتر بين الدولتين وتقضي على آخر أمل في تطوير العلاقات بينهما. إضافة إلى ذلك تخشى موسكو أن تؤدي سياسة إسرائيل وغاراتها على مواقع في سورية إلى إندلاع حرب مفاجئة تعيد خلط كل الأوراق في بلاد الشام. وقد يكون من مصلحة حكومة نتانيا هو الدخول في حرب تطيح بما تحقق في غزة، وبما أنجزت وتنجز إيران في المشرق العربي كله. وتساهم في ضرب ما يبقى من سياسة التفاهات التي سادت الإقليم، من لبنان إلى سورية والعراق.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/١١/٦ :

معضلة الإصلاح العربي !

*د. عبد الحميد الأنصاري

مجتمعات عديدة، إسلامية وغير إسلامية، عانت طويلاً أوضاعاً، أسوأ من أوضاع المجتمعات العربية ونجحت بالإرادة الحازمة، وبالإدارة الكفؤة، أن تتجاوز أوضاعها المتخلفة، لتصبح مجتمعات مزدهرة سياسياً وتنموياً وتعليمياً، بينما لم تنجح معظم المجتمعات العربية في تجاوز أوضاعها المتردية، لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا تعليمياً. التساؤلات المحيرة والمؤرقة: لماذا لم تحقق مشاريع الإصلاح في المجتمعات العربية، أهدافها؟! وماهي العوامل المعوقة لخطط ومشاريع الإصلاح؟! إذا تفهمنا وجهة النظر المبررة للإخفاق العربي، بأن هناك معوقات داخلية وخارجية، حالت دون نجاح المجتمعات العربية في تحقيق الإصلاح المنشود، فإن الأسئلة الملحة المطروحة:

١ - هل يتصور أن يستمر تلك المعوقات أكثر من نصف قرن، ولا نفلح في معالجتها، رغم تقلبات السلطة بين قوميين مصر، العراق، سوريا، ليبيا ويساريين (اليمن الجنوبي) وإسلاميين السودان؟!

٢ - مثل تلك المعوقات، واجهت المجتمعات الأخرى، أيضاً، فكيف نجحت ولم ننجح؟!

يتساءل المفكر اللبناني علي حرب، مندهشاً: هل يعقل بعد قرن من من المناداة بالحرية والاستنارة والعقلانية، أن نجد أنفسنا عند درجة الصفر؟! ويجيب متسائلاً: ألا ينبغي أن يكون هذا التراجع، مدعاة لمراجعة ما نظنه أو نعتقه ثوابتنا الفكرية وإلى إعادة النظر فيما نتصوره قضايانا الكبرى وإلى نقد مشاريعنا الفكرية والسياسية والثقافية؟!

كل هذه التساؤلات تدعونا إلى القول: إن معضلة الإصلاح العربي، هي في الأساس، معضلة تشخيص، قبل أن تكون معضلة حلول ومعالجات، وهذا ما تشير إليه كتابات مفكرين: علي حرب، عبد الإله بلقزيز، جورج طرابيشي، إبراهيم البليهي، عبد الله الحامد، ولناخذ، قضية: لماذا لم تثمر الديمقراطية في الأرض العربية، نموذجاً؟

لقد تحمسنا جميعاً للديمقراطية، وكان أكبر دعائتها، خالد محمد خالد، رحمه الله تعالى، في كتابه الديمقراطية أبداً وأما بها، حلاً سحرياً لمشاكلنا، ودواء ناجعاً لأدوائنا! وراهنّا على إصلاح النظام السياسي مثلما راهن الفقهاء القدامى، طويلاً على صلاح الحاكم العادل، ظناً أنه بصلاح الحاكم، تصلح الرعية ثم اكتشفنا بعد نضال طويل من أجل الديمقراطية، أنه لا حل سحرياً لمشكلاتنا، وإن العلاقة بين الحاكم والمجتمع، ليست علاقة القلب بالأعضاء، إن صلاح الحاكم، صلحت الرعية، إذ لا يكون المجتمع صالحاً، والحاكم، وحده، هو الفاسد، العلاقة تبادلية كما يقول الحامد، فلا يكفي إصدار الدساتير، ولا المؤسسات السياسية الحديثة: حكومة وبرلماناً وأحزاباً سياسياً، وصناديق انتخابية، وصحف حرة، وحتى قضاء مستقل، لأنها، جميعاً، ستتحول في النهاية إلى غطاء شكلي للأوضاع السائدة، يقول طرابيشي: لقد فهم العرب الديمقراطية، أنها ثمرة برسم القطف، لا بذرة برسم الزرع.

يوضح بلقزيز:

١- أن أزمة الديمقراطية ليست أزمة نظام سياسي مستبد فحسب، وإنما هي، أيضاً، أزمة البديل السياسي المعارض، المعارضات السياسية العربية، كافة، رديف للنخب الحاكمة التي تعارضها.

٢ - أنه لا سبيل إلى ديمقراطية دون ثقافة ديمقراطية: في البيت، والأسرة، والمدرسة، والإدارة، والحزب، والمجتمع المدني، فالذين يديرون الدولة، لا يهبطون من السماء، وإنما يخرجون من القاع الاجتماعي، ومالم يتلقوا تربية ديمقراطية، فلا سبيل كي يصيروا ديمقراطيين، وإذا كان صحيحاً أنه: لا ديمقراطية دون ديمقراطيين، فكذلك لا ديمقراطيين دون ثقافة ديمقراطية، يتساءل بلقزيز: ما الذي يمنع قيام نظام ديمقراطي عربي، بعد نجاح (ثورات) في إسقاط أنظمة فاسدة؟ قد يكون المانع، سياسياً: تجذر الاستبداد في المجتمع: سلطة ومعارضة، لكنه أيضاً بسبب غياب الشروط التحتية الثقافية والاجتماعية للديمقراطية، لا تربية ديمقراطية دون ثورة ثقافية، وإصلاح ديني، وتعليم عقلائي نقدي، ولكن كيف السبيل إلى ثقافة ديمقراطية إذا كان التعليم والإعلام، محكومان بالثقافة السائدة، يعيدان إنتاج الأوضاع المتخلفة؟ وهو تساؤل طرحه البليهي، في كتابه الفذ حصون التخلف وأجاب عنه، المفكر الكويتي طالب الرفاعي، بكلمة واحدة: نسف قواعد التعلم والمدرسة والمناهج القائمة، والبدء بطرق تدريس ومعارف مختلفة ومدرسين يحملون فكراً مختلفاً.

أخيراً: يقول المولى تعالى أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وتغيير ما في الأنفس والعقول لا يتأتى إلا بنهضة ثقافية وتغيير اجتماعي، وتلك رسالة المثقفين الحقيقية، لأن معضلة الإصلاح معضلة ثقافية.

*صحيفة (الجريدة الكويتية) ٢٠١٧/١١/٦ :

منعطف خطر أمام الإقليم !

***ماجد توبه**

فتحت الاستقالة المفاجئة لرئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من الرياض أول من امس، الباب واسعا للتحليلات والتكهنات بوقوف لبنان والأقليم على شفا تصعيد ومواجهات ساخنة جديدة، بعد أن كانت الأنظار تتجه لنهايات واستقرار بعض الأزمات المشتعلة منذ سنوات، وتحديدًا الأزمة السورية مع بدء أفول تنظيم "داعش" الارهابي.

الأنظار تتجه اليوم الى لبنان المثخن أصلا بجراحات الانقسامات الداخلية وتأثره العميق بامتداد الصراع الاقليمي المشتعل بين محور عربي إيراني من جهة، والمفتوح من جهة أخرى على صراع كامن وقابل للانفجار في كل لحظة مع عدو اسرائيلي متربص في الجنوب. التوقعات باتت متشائمة تجاه مآلات الانقسامات والاستعصاء السياسي الداخلي في لبنان بعد هذه الاستقالة، وهي تنذر بما هو أكثر من تعمق الصراع سياسيا واعلاميا!

فيما تشير التحليلات الى أن استقالة الحريري، خاصة عند وضعها في سياق تطورات الازمات السورية واليمنية والعراقية، تفتح الباب واسعا لتوقع تسخين عسكري جديد، يكون ميدانه لبنان وربما سورية، في وقت تصاعد فيه ومنذ أشهر قرع طبول الحرب في اسرائيل، وإعلانها خطوطا حمرا استراتيجية تلحظ النصر المتحقق على الأرض السورية من قبل الحكومة السورية وحلفائها الإيرانيين وحزب الله اللبناني.

الاكتفاء بالوصول إلى سياسة حافة الهاوية تمهيدا الى تسويات دولية واقليمية أمر غير مستبعد في التحليل النهائي للتطورات والتداعيات الجارية على الأرض في غير مكان بالأقليم اليوم، لكن هذا الخيار والاحتمال (تسخين حافة الهاوية) يبقى ضعيفا أمام قوة خيار الانزلاق إلى مواجهات ساخنة، خاصة على الجبهة الإسرائيلية مع لبنان وربما سورية، نظرا لما يحققه ذلك من مصالح وحسابات معقدة ومتشابكة لأطراف دولية وإقليمية عديدة في لعبة الحرب والسلام في الشرق الاوسط!

اسرائيليا، تبدو وصفة الانزلاق الى حرب مباشرة مع حزب الله، وبصورة غير مباشرة مع ايران ونفوذها في لبنان وسورية، أمرا مطلوبا ومفضلا خاصة بعد أن قاربت الحرب على الارهاب الداعشي بل والأزمة السورية كلها على وضع أوزارها، وبما يصب لصالح سورية وإيران وحزب الله، وفي ظل حاجة العدو الاسرائيلي لترسيم خطوطه ومعادلته الاستراتيجية الجديدة تجاه هذه الاطراف.

أمريكا، تبدو الادارة الأمريكية الغارقة في ازماتها الداخلية، خاصة فيما يتعلق بأزمة "التأثير الروسي" في انتخابات الرئاسة الأمريكية مستعدة للهروب إلى الأمام بإشغال المنطقة مجددا بحرب كبيرة، خاصة أن ذلك يلتقي مع سياسة هذه الادارة بالانحياز الاعمى لاسرائيل ورفض استمرار العمل بالاتفاق النووي الإيراني، وشعورها بالخروج خاسرة من الأزمة السورية أمام ما حققته روسيا من فوائد ومصالح استراتيجية.

عربيا، يبدو الحلف المشتبك بقوة بالصراع مع ايران ونفوذها بغير مكان في المنطقة، غير مستعد للتسليم لايران بما تحقق من انتصارات في غير ساحة، ما يعزز احتمال الانزلاق الى تسخين عسكري لا يعرف مداه وساحاته.

تسارع الاحداث والتطورات في الاقليم، ما ظهر منها وما بطن، يشي بأن المنطقة مقبلة على منعطف خطر وسيناريوهات لا يمكن التكهن بطبيعتها والمدى الذي ستصله، لكن الواضح أن الاشتعال والتسخينات المتوقعة ستطال رقعة واسعة وغير مكان وساحة في هذا الإقليم!

***صحيفة (الغد) الاردنية ٢٠١٧/١١/٦ :**

تفكيك المنطقة العربية ومكوناتها

*أسامة أبو ارشيد:

واحدة من الملاحظات المهمة التي لم تحظَ بعدُ بالاهتمام الكافي في التحليل والتدبر تتمثل، فيما يبدو، أنه تفكيك ممنهج تتعرض له المنطقة العربية ومكوناتها، خصوصاً جناحها الشرقي. ولا يقتصر التفكيك المقصود هنا على المعنى الجغرافي، كما في السودان سابقاً، والمحاولات اليوم في العراق وسورية وليبيا واليمن. كما أنها لا تتوقف عند حدود التفكيك الديني، كما بين المسلمين والمسيحيين، ولا المذهبي، كما بين السنة والشيعية، أو العرقي، كما بين العرب والكرد. بل إنها أعمق غوراً وأوسع نطاقاً، إلى حد يمكن الزعم فيه إن ما يجري في المنطقة إنما هو إعادة تشكيل كلي لها، وعلى كل المستويات، جغرافياً ومذهبياً وعرقياً وتكتلاتياً، وكذلك ثقافياً ووعياً بالذات ودورها ومكانتها إقليمياً وعالمياً. وعلى الرغم من أن ثمة قوى محلية تمارس دوراً محورياً في عمليات فُتق عرى المنطقة، غير أنها ليست بالضرورة لاعباً وحيداً، بل إنها هي نفسها قد تكون موضوعاً مفعولاً به، وساحة لعب.

إذا ما تحدثنا على المستوى الإقليمي نرى، بشكل لا تخطئه عين، عمليات التفكيك والتمزيق التي تشهدها المنطقة. ثمة محور السعودية مقابل محور إيران. وهناك محور السعودية - مصر - الإمارات ضد تركيا. أبعد من ذلك، لا تنحصر لعبة التفكيك في العلاقات الإقليمية العربية - غير العربية، بل إنها تشمل، أيضاً، العلاقات العربية - العربية. وما حصار قطر ومحاولة إخضاعها وإرغامها على التنازل عن سيادتها ومصالحها ومواقفها لصالح محور الرياض - أبوظبي - القاهرة، مضافاً إليهم البحرين، إلا نموذجٌ على ذلك. وفي صيرورة محاولة السطو على قطر، تمارس دول الحصار دور المْبْضَع في الجسد العربي، وذلك لفرز دول الـ "مع" في مقابل دول الـ "ضد".

الأخطر من ذلك أن محاولات التفكيك التي تشهدها المنطقة، ويشارك فيها بعض العرب، واعين أو غير واعين، تصبُّ في مصلحة إسرائيلية - أمريكية، تحت إدارة دونالد ترامب، أساسها ما يسمى "الحل الإقليمي" للصراع العربي - الإسرائيلي، والذي تحول في أدبيات عربية رسمية كثيرة إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي. المشكلة هنا أن "الحل الإقليمي" لا يستبطن تنازلاً عربياً عن غالب الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتصدير مشكلة السكان الفلسطينيين وطموحاتهم المؤودة إلى العرب فحسب، بل إن "الحل الإقليمي" يُطَبِّع المركزية الإسرائيلية في المنطقة، ويجعل منها قاطرة، في حين يصبح المُجْمَلُ العربي، خصوصاً الشرقي منه، مقطوعة. وليس خافياً على أحد أن منطق التفكيك هنا لصالح إسرائيل إنما يروم، في ذهن بعض صانعي قرار بعض الدول العربية، تشكيل محور، تكون تل أبيب قطب رحاه، في مواجهة محور إيران أولاً، وتركيا، باعتبارها قوة إقليمية، ثانياً، و"الإسلام السياسي"، وحلفائه ثالثاً. بل قل، إن هذا المحور المنشود إنما يستهدف طموحات الشعوب العربية بالكرامة والحرية والاستقلال. بمعنى آخر، ينطلق المتوطينون من العرب في عملية تفكيك المنطقة من قناعة مفادها بأن العرب عاجزون عن بناء تحالف بقدراتهم الذاتية للتصدّي لما يتصورونه أخطاراً خارجية. وفي هذا السياق، يندرج تفكيك منظومة مجلس التعاون

الخليجي عملياً. كما أن هؤلاء المتواطئين من العرب باتوا على يقين بأن أحد أهم وسائل تثبيت كراسيهم وعروشهم يمر عبر بوابة إسرائيل إلى الولايات المتحدة.

ولكن، وكما سبقت الإشارة، لا تقتصر عملية التفكيك التي تتعرض لها المنطقة العربية على العلاقات البينية مع القوى الإقليمية الأخرى، ولا حتى ما بين الدول العربية على المستوى الرسمي، بل إنها أعمق من ذلك بكثير. لاحظ هنا تصاعد موجة العداء الشعبي العربي المشترك التي استفزتها الأزمة الخليجية، نتيجة نفخ محور الحصار في كير الكراهية ونبش الأحقاد. إذا كان المجتمع الخليجي العربي، المتجانس إلى حد جيد، مذهبياً وثقافياً وقبلياً، قابلاً للاختراق بهذا الشكل، فكيف يكون الحال على مستوى الإقليم، دينياً ومذهبياً وعرقياً؟ الأدهى أن التفكيك المرسوم هنا يذهب إلى أبعد من ذلك، فحتى المجتمع الواحد يجري تفكيكه، ليس جهوياً فحسب، كما ليبيا، بل على أساس الموقف السياسي والفكري، كما مصر. ألا يتغنى بعضهم في مصر بـ "إحنا شعب وإنتو شعب"، بناء على الموقف من الانقلاب العسكري عام ٢٠١٣؟! الأمر نفسه يعيشه العراق ما بين مكوناته الدينية والمذهبية والعرقية المختلفة، بل وما بين مكوناته السياسية المتباينة، كالأخلافات داخل البيت الشيعي. والأمر نفسه تجده اليوم في سورية التي تمرزت هويتها الوطنية الجامعة وتفككت، واليمن كذلك ليس بعيداً عن تلك المعادلات، ولا حتى لبنان.

ولا تتوقف مقاربة التفكيك في المنطقة العربية عند ذلك الحد الكارثي، بل إنها تمضي إلى أبعد من ذلك، لتشمل حتى مكونات المنطقة وثقافتها. ما عاد الإسلام جامعاً للمنطقة في الخطاب الرسمي، ولا حتى العروبة أو القومية. لقد تم استبدال هويتين جامعتين بهويات فرعية شوفينية، أساسها الولاء لخط السلطة الحاكمة، لا الوطن نفسه ولا مصالحه. أيضاً، طاولت صيرورة التفكيك التيارات التي تمثل نقاط قوة في المنطقة، وتشكل إحدى بنى توازاناتها، اتفقنا معها أم اختلفنا. من ذلك ما نراه اليوم من تفكك جماعة الإخوان المسلمين وتفكيكها، كما في مصر، تحت وطأة القمع، أو في الأردن تحت عمليات الفتق والرتق الحكومية. يُمارس الأمر نفسه في المغرب مع حزب العدالة والتنمية، عبر لعبة ذكية أوجدت تيارين متنافسين داخل الحزب الحاكم نظرياً، وذلك بعد إفشال رئيس الوزراء السابق، وزعيم الحزب، عبد الإله بنكيران، في مسعاه إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وتقديم زميله في الحزب، والقيادي فيه، سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة الحالي. كما أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نفسها ليست بعيدة اليوم عن منطق التفكيك وإعادة التشكيل، عبر محاولة حصر تركيزها في قطاع غزة وهمومه، ومحاولة عزلها عن امتداداتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية، بل وعن مجمل الوضع الفلسطيني. ومع أن ذلك ليس قدراً على "حماس"، ولكن على شرط أن تتنبه إلى ملامح السيناريو المرسوم.

باختصار، تستهدف عمليات التفكيك التي تشهدها المنطقة، والتي مثل غزو العراق عام ٢٠٠٣، نقطة انطلاقها الأساسية، إعادة تشكيل منطقة من دون هوية جامعة، ومن دون وعي جمعي بالذات، ومن دون إمكانية لنهوض حضاري مستقبلي. إنها محاولات تستهدف المناعة الذاتية للجسد العربي، بتواطؤ من بعض العرب، الضحايا المستهدفين أنفسهم، ليسهل بعد ذلك حقنه بكل الفيروسات القاتلة.

*العربي الجديد ٢٠١٧/١١/٦ :

التزام السني- الشيعي في روايات الملاحم والفتن: مآلات التصعيد

***حسن منيمنة**

تنزيل روايات الملاحم والفتن على الحاضر ليس ظاهرة جديدة، بل القراءات الملاحمية المنزلة لهذه الروايات قد صاحبت التاريخ الإسلامي منذ بدايته. وما نشهده اليوم، هو أن التنزيل ينشط ويتطور ويجري تسليحه من جانب حركات متشددة وقطعية، سواءً المنتسبة لأهل السنة والجماعة أو لشيعه أهل البيت. وفي حين أن هذه الاستعمالات هي اليوم محدودة وموجهة، فإنه لا يمكن الاستهانة بطاقتها التصعيدية.

ليس في الموروث الإسلامي ما يقابل سفر الرؤيا في العهد الجديد، والذي يفصل أمارات الساعة ويدرجها في صلب العقيدة المسيحية. فالإشارات إلى هذه الأمارات في النص القرآني عديدة ولكنها من المتشابه الأقرب إلى الوعظ منه إلى الإخبار. غير أن صدر الإسلام قد حفل بتأطيرات الملاحم والفتن، سواءً منها التي اعتبرت هذه الأخبار إعلماً بالغيب لتوظيفها في السعي إلى تحقيق مشاريع سياسية (كما في الدعوتين الهاشمية والعباسية)، أو التي قرأت فيها تفسيراً وحسب للنوازل المتحققة (ولاسيما إزاء الخوارج). وإذ تراجع استدعاء أخبار الملاحم والفتن إلى حد ما على مرّ العصور الإسلامية، فإن العلماء المسلمين قد اجتهدوا في جمع هذه الأخبار وتبويبها وتهذيبها والتوفيق بينها. إلا أن المنهج في جهودهم هذه كان أقل صرامة منه إزاء الروايات المتعلقة بالأحكام والعقيدة.

ومتابعات النهاية لدى العلماء المسلمين توزعت على ثلاث سياقات متداخلة، الأول في أحوال القبر والبرزخ وصولاً إلى البعث، والثاني في الأمارات الصغرى وصولاً إلى خروج الدابة والدجال والمهدي والمسيح، والثالث في الأمارات الكبرى (كشروق الشمس من مغربها) وصولاً إلى الحشر والساعة. والنص القرآني يستفيض في الإشارات إلى السياقين الأول والثالث ولكنه يخلو من تفصيل السياق الثاني. غير أن تفاصيل هذا السياق ترد تبعاً في الموروث النصي، وإن كان جلّها من الإسرائيليات وفق تقييم العلماء المسلمين لها.

واقع الأمر أن أصول هذه الروايات قد تكون أكثر تشابكاً، إذ هي مستقاة من تعبيرات دينية مختلفة منها السابق للإسلام ومنها الصاعد معه، بعضها نصي في مصدره وبعضها الآخر متشكل خارج النص ابتداءً، ما يقدم نافذة نادرة إلى التصور الديني والروحي لمن تفاعل معه، بما يتجاوز إمكانيات الكشف لدى منهجية تحليل النصوص وهي المنهجية التي استأثرت ولا تزال بالدراسات الإسلامية. ورغم الإبهام في الأصول، فإن العديد من هذه الروايات قد ساهمت في تشكيل العديد من التعبيرات الإسلامية، ولا سيما في النطاق الشيعي، كما أنها عاملاً فاعلاً في إطلاق تحولات دينية خرجت عن الإسلام، من الدعوة الدرزية في القرن العاشر إلى البابية والبهاية في القرنين الأخيرين.

وما يتكرر رغم اختلاف الحقب والبلدان هو أن استدعاء أخبار الملاحم والفتن يلتزم بمسلمات تتشكل من خلالها الحالة التي تدعو إلى تنزيل هذه الأخبار على الواقع: وأهم هذه المسلمات افتراض أهمية كونية للزمان الانبيائي والمكان المحلي في تحقق وعد النبوة، والحاجة الماسة إلى التمايز عن سائر القوم وإلى التمييز، بالإضافة إلى توقع الابتلاء والشدة قبل حصول الفرج والنصر. وتلتزم تعبيرات التنزيل المعاصرة، السنية منها والشيعية، هذه المسلمات والتي تؤلف بالتالي إطار المصارعة الملحمية، بل المهياة أن تصبح كوارثية، بين التوجهات الجهادية المتشددة والقطعية في الوسطين السني والشيعي.

غالباً ما تهمل الأصول الملاحمية للتوجهات الجهادية السنية نتيجة التركيز على ما عداها من أسس بنيت عليها هذه التوجهات، سواءً منها النشاط الجمعياتي، أو التعبئة السياسية، أو الخلفية العلمية المؤسساتية. ولا شك أن البنى التنظيمية التي اعتمدها وطورها الإخوان المسلمون، وكذلك المنهج السلفي المتشدد والقطعي (الوهابي)،

والذي شكّله أئمة الدعوة النجدية والمترسخ في المؤسسة الدينية السعودية هما الأساسان الرئيسيان للجهاد السني المعاصر.

إلا أن التقييم الدقيق لعقيدة «الدولة الإسلامية» وسلوكها يشير إلى تواصل مباشر مع حركة جهيمان العتيبي الملاحمية، والتي احتلت الحرم المكي عام ١٩٧٩ عنذ فجر القرن الخامس عشر للهجرة. فهذه وتلك جعلت هدفها الأول تحكيم الشريعة وفق فهمها لها، بأصولها وفروعها وحدودها وحذاويرها، بغضّ النظر عما إذا كان الأمر يتعارض مع مصلحتها الأنية. فالدولة الإسلامية، فيما هي تواجه الهزيمة المؤكدة، قد خصّصت قدراً من طاقتها الشحيحة لتدمير الصروح التي تستنكرها ومعاقبة من ارتكب ما تعتبره من المعاصي والنواقض.

وهذا التوجه قد استحق لأتباعه في الأدبيات السلفية صفة «المناهجة»، أي الذين يغلبون المنهج على المصلحة إطلاقاً. والمناهجة يعوّضون في تعزيز صدقيتهم العقائدية ما يخسرونه في رفضهم للتدرج والتسويات. والطروحات الملاحمية، في استدعائها لما تنتفي معه الحاجة القطعية إلى الواقعية، تمنح المناهجة حجة محصنة للثبات على التشدد. إلا أن الدولة الإسلامية كانت مقيدة في إبرازها للملاحميات نتيجة التزامها للسلفية العلمية، بما تشترطه من ضوابط وأصول في تخريج أحاديث الملاحم. فالمادة النصية التي كان على الدولة الإسلامية الاقتصار عليها في تشكيل مواقفها الملاحمية كانت قليلة. إلا أن أسلوب تأطير هذه المادة، وتوظيفها للتعبيئة في الأوساط المختلفة المعنية كان متشعباً، وحقق قدراً مرتفعاً من النجاح.

والمادة الأساس في التوجه الملاحمي للدولة الإسلامية هو الحديث النبوي، والذي صحّحه أو حسّنه كبار العلماء القدامى والمعاصرين، والذي يقسم التاريخ الإسلامي إلى مراحل، أولها النبوة، وآخرها خلافة على منهاج النبوة («تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة»).

جوهر الجهد الدعائي للدولة الإسلامية كان بالتالي تنزيل هذا الحديث، في شقه الأخير، على الحاضر الذي شهد إعلان الدولة ثم إعلان الخلافة، مع أن هذا التنزيل ابتداءً حذراً، واقتصر في مراحله الأولى على إشارات مقتضبة وغير مباشرة. غير أن «أبو محمد العدناني» المتحدث الرسمي باسم الدولة انتقل في خطابه من التلميح إلى التصريح، وعلى الرغم من إنكار خصومه من الجهاديين لأقواله، فإن وضع تمدد الدولة الإسلامية في إطار تحقق «وعد الله» الوارد في النصّ القرآني.

وفيما عدا تصريحات العدناني، فإن أسلوب «الدولة الإسلامية» كان تجنب التصريح بالتنزيل، والامتناع عن إبرازه في مضمون إصداراتها، مع إتاحة المجال الواسع لأنصارها ومؤيديها للاستفاضة بالطروحات الملاحمية، بل حتى تعزيزها بحساب الجمل والاستخارات وتعبير الرؤى، وإن كان في ذلك استدعاء للغيبيات المتداولة في الوسط العام والتي تعترض عليها السلفية العلمية. فالدولة الإسلامية اقتصرت في جهدها على تقديم الإيماءات التحفيزية، كأن يكون عنوان مجلتها باللغات الأجنبية «دابق» حيث تتوقع روايات الملاحم والفتن المنازلة مع «الروم»، أو كأن يكون اسم وكالة الأنباء لديها «أعماق»، في استدعاء آخر لموقعة ملاحمية مرتقبة. فالدولة الإسلامية قد أناطت لأفواج داعميين والمتعاطفين معها مهمة تقصي أشرط الساعة بأماراتها الصغرى، وقد نتج عن بعض هؤلاء، بناءً على منهجياتهم الغيبية توقعات محددة لتواريخ الملاحم سنين القادمة.

وبعد انقضاء زمن أمساك الدولة الإسلامية للمدن، يبدو واضحاً أنها لم تستهلك كافة منتوج تنزيلها للملاحم والفتن على الحاضر، بل هي تمكنت من خلال خطوات مباشرة وأخرى غير مباشرة من تحضير الأرضية لاستثمار مجدي للمادة الملاحمية التي رعتها، وصولاً إلى إعلان خروج شخصية ملاحمية، المهدي أو المسيح، كخيار قابل للتداول عند وفاة الخليفة الحالي.

والمفارقة هي أن الحذر الذي اعتمدته الدولة الإسلامية في ترويجها للطروحات الملاحمية لم يواجهه حذر مقابل من العلماء «المعتدلين» المعترضين على مزاعم تنظيم الدولة. فالرسالة الناقدة المفتوحة والتي وجهها عام ٢٠١٤ حشد من علماء الدين المسلمين البارزين عالمياً لأبي بكر البغدادي، خليفة الدولة الإسلامية، تضمنت، بل أبرزت، خبراً ملاحمياً واهياً، وأنزلته على واقع الدولة الإسلامية، متقصية تفاصيله ومطابقة إياها مع سمات تنظيم الدولة وسلوكه، وذلك في سعي واضح للطعن به. وبطبيعة الحال، فإن مسعى الطعن هذا لم يستقطب من استهدفه من جمهور تنظيم الدولة، ولكن سابقة استدعاء أخبار الملاحم والفتن وتنزيلها على الواقع المعاصر نالت بفعل الرسالة المفتوحة دعماً وتأييداً من أساطين الإسلام «المعتدل».

أما في الإطار الشيعي، فإن افتراض انطباق أخبار الملاحم والفتن على الحاضر كان أحد العوامل المؤسسية للحركات الثورية الشيعية في صدر الإسلام. وقد سعت المؤسسة العلمائية الشيعية الإثنا عشرية في آن واحد إلى احتواء هذه الأخبار وإلى التوسع بها وإدراجها في صلب العقيدة، وذلك من خلال تأطير الأشرطة الصغرى والكبرى في كل متكامل. فأخبار المهدي ترد لدى الجمهور، ولكنه ليس من أصول الدين. أما المهدي لدى الشيعة فهو الحجة والقائم، وظهوره بعد الغيبة الكبرى هو الحدث الأبرز في الملاحم الممهدة للساعة. وانتظار ظهور المهدي كان عاملاً في التأسيس لعقيدة شيعية نقيضة للزخم الثوري الشيعي الأول، تدعو إلى التسليم للواقع السياسي كما للقدر. ولكن القرن العشرين شهد مراجعات شيعية إمامية ذات مقاربات مختلفة تعيد النظر بمنطق التسليم والامتناع عن الحراك. فمنها من فصل بين واجب انتظار الظهور وبين الحاجة إلى العمل السياسي والاجتماعي، كما لدى محمد باقر الصدر ومحمد حسين فضل الله. ومنها من اعتبر أن هذا الزمن هو عصر الظهور، كما لدى علي الكوراني، بل أن انتهاج تصرفات معينة، سواءً جانحة إلى الخير أو إلى الشر، كما لدى السلوكية، من شأنه التعجيل بفرج المهدي. وتجمع مقولة «ولاية الفقيه» التي أرساها روح الله الخميني أوجه من الجانبين، فيما تنقل الولاية التشريعية الخاصة بالمهدي إلى الإمام الفقيه.

وكانت الأفكار المهدوية قد شهدت رواجاً واسع النطاق في العراق في ظل طغيان صدام حسين، وكان سقوط هذا النظام بالنسبة للعديد من المهدويين تأكيداً للتوقعات الملاحمية. أما بعد السقوط، فإن الفصائل الإسلامية الشيعية، بتوجيه من إيران، تعتمد إلى تأطير هذه التوقعات فيما هي تسعى إلى تأسيس أطرها القيادية. وتوجه حزب الله في لبنان، بتابعيته الصريحة لإيران، كانت قد انتهج معادلة مماثلة توازن بين مهدوية العقيدة ومركزية القيادة، مع الاقتصار على جرعات أقل وأكثر تمويهاً من المهدوية في السياق العام.

وقد أتاحت حرب تموز ٢٠٠٦ لحزب الله فرصة اختبار معادلته وتطويرها. وحزب الله سبق الدولة الإسلامية بأعوام عديدة في تطوير أسلوب الاكتفاء بالإشارات والتعويل على توسيع الطرح الملاحمي من خلال شبكات المناصرين. فجرى تقديم حصيلة المواجهة الملتبسة النتائج مع إسرائيل على أنه «نصر من الله»، في ترقية واضحة لدور أمين عام الحزب حسن نصر الله، والذي أوماً بدوره إلى «وعد» إلهي، عمدت الدولة الإسلامية بدورها إلى استدعائه بعد قرابة العقد من السنين. وإذا كان الحزب في إعلامه قد اكتفى بهذا القدر، فإن محافل التواصل الاجتماعي لمناصريه قد غصّت بأخبار صفوف الملائكة التي نصرت مجاهدي الحزب وغيرها من الكرامات. والترم

حزب الله بازدواجية خطابية، توجه من خلال إحدى شقيها إلى الخارج بلغة العقل والاعتدال، فيما كان الشق الداخلي مطعماً بالطائفية والمذهبية والغيبيات الدينية.

وكان لا بد من بسط الطروحات الملاحمية الشيعية بكامل الزخم في إطار جهود إيران لإنقاذ النظام السوري من السقوط بعد انزلاق سوريا إلى حربها الداخلية منذ العام ٢٠١١. والأداة التأطيرية الرئيسية كانت اختزال التاريخ بتتابع حدثين، الأول هو استشهاد الإمام حسين في واقعة كربلاء في القرن السابع الميلادي، أي الحدث الأليم المهيم على الوجدان الشيعي، والثاني هو معركة الخلاص التي تهَيئ لعودة المهدي. وفي هذا الاختزال، يمسي السوريون السنة أحفاد يزيد، الخليفة الأموي، فيما تفسر التفاصيل التي تبدو طارئة على أنها من علامات الحدث الجلل، فدرعا، والتي شهدت أول فصول الثورة السورية، تصبح إرهاباً لخروج السفيناني العدو للددود للمهدي، بناءً على خبر ملاحمي مفترض ينسب إلى الأمر إن «قدح الشر من درعا». بناءً على الروايات التي تنبئ بخروج شخصيات سابقة للمهدي، يسعى البعض إلى استشفاف اليماني بشخص حسن نصر الله.

والواقع أن الفكر الملاحمي ينمو ويتطور في الإطارين السني والشيعي، مع المزيد من التوفيق بين الروايات وتوحيد إطارها العام. وأحد أهم مصادر التطوير والتوسيع هو الاجتهاد في المقارنة والتنسيق في مسائل التوالي الزمني والتوقعات مع الطروحات الملاحمية المسيحية. وفي السياق المسيحي الإنجيلي، يساهم بعض المتنصرين من المسلمين السابقين في جهود متوازية تدرج الأخبار الملاحمية الإسلامية ضمن الرؤية المسيحية. والحصيلة أن الساحة مستعدة لاستعمالات أوسع للملاحمية لأغراض التعبئة والعقيدة. والواقع أن الشرق الأوسط يشهد من الملاحم والفتن ما يتعدى التوقعات النصوص والغيبيات، ولا ينحصر بتاتاً لا بدابق في سوريا ولا بتل مجدو في إسرائيل، كما يتوقع متابعو الملحيمات الإسلامية والمسيحية على التوالي. على أن الاستفادة بالاستعمالات الملاحمية لا ينبؤ بالخير للزمن القادم.

إلا أن مواجهة هذه الاستعمالات، ونتائجها التعبوية، قد لا تستقيم من خلال الطروحات الدينية البديلة. ومثال الرسالة الموجهة إلى البغدادي عام ٢٠٠٤ يشير إلى هذه الطروحات من شأنها أن تعزز الأساس الذي بنيت عليه هذه الاستعمالات، أي تنزيل أخبار الملاحم والفتن على الحاضر. كما أنه قد لا يكون من المفيد خوض غمار الطعن بالقراءات الملاحمية وتفنيدها لإظهار التباين بينها وبين الوقائع، كما في حالة سقوط بلدة دابق دون أن تتحقق الملحمة الكبرى. ذلك أنه لدى الاعتذاريين الملاحمين القدرة المتواصلة على الإشارة إلى تفاصيل ما للوصول إلى نتيجة أن شروط الحدث لم تكتمل، وإن الخبر يبقى صالحاً وقابلاً للتحقق في حالة أخرى. فبالنسبة لدابق، أشار أنصار اتظيم الدولة إلى أن سقوط البلدة إثر هجوم تركي لا علاقة له بالملحمة التي أشار إليها الخبر، إذ المواجهة فيها بين المؤمنين والروم، أي الغرب.

فالأصلح للجهات المسؤولة، بما فيها الولايات المتحدة، أن تعتمد إلى دعم الطروحات السياسية التي تتطرق إلى المسائل الحياتية التي تواجه مجتمعات المنطقة من تحقيق الحكامة الصالحة إلى إدارة الموارد والشروع بالمصالحة وتفعيل المواطنة. فالذهنية الملاحمية والتعبئة الفئوية المرتبطة بها تنشط تحديداً مع غياب هذه المسائل من الفضاء العام.

النضال من أجل الاستقلال: من إيرلندا إلى كتالونيا

***باولين ميرفي:**

ترجمة: عبدالرحمن الحسيني: في مواكبة لمواقف الحكومات الأخرى في الاتحاد الأوروبي، أعلنت الحكومة الإيرلندية دعمها لأسبانيا ضد كتالونيا. وفي أعقاب إعلان الحكومة الكتالونية الاستقلال يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أصدرت حكومة جمهورية إيرلندا بياناً قالت فيه: "إننا لا نقبل ولا نعتز بالإعلان الكتالوني الأحادي الجانب للاستقلال".

يمكن لي أن أصدر بياناً أنا الأخرى: إن الحكومة الإيرلندية لا تتحدث نيابة عن كل مواطنيها، وهناك من بيننا أولئك الذين يعترفون بالاستقلال الكتالوني لأنه لا يمكن تجاهل ثقل التاريخ.

لست مندهشة من وقوف الحكومة الإيرلندية مع راخوي، لأن الحزب الذي يمسك بزمام السلطة في إيرلندا في الوقت الراهن هو حزب ذو تاريخ أسود في دعم الجانب الخطأ في شبه الجزيرة الإيبيرية. وكان الأب المؤسس للحزب الحاكم اليوم في إيرلندا قد انحاز في ثلاثينيات القرن الماضي إلى جانب فرانكو في مسعاه الدكتاتوري.

لدى النظر إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للبرلمان الإيرلندي، وعلى وجه الخصوص قسم التاريخ فيه، نجد النفاق مهيمناً عليه. وهو يبلغنا عن الكيفية التي جاء من خلالها البرلمان الإيرلندي إلى الوجود، وكيف تم إخضاعه للقمع الشديد عندما اعتبرته بريطانيا غير قانوني. ويفصل درس التاريخ الصغير هذا كيف "قمعت الحكومة البريطانية الدليل (البرلمان الإيرلندي) وكيف تم يوم ١٠ أيلول (سبتمبر) من العام ١٩١٩ اعتباره رابطة خطيرة وتم حظره".

وبعد الانتخابات العامة في بريطانيا في كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩١٨، شهدت إيرلندا التي كانت ما تزال منقادة للإمبراطورية البريطانية حركة الاستقلال "شين فين" وهي تكسب ٧٣ مقعداً من أصل ١٠٥ مقاعد مخصصة للنواب الإيرلنديين في مجلس العموم. وبدلاً من شغل المقاعد في البرلمان البريطاني، أوفى شين فين بما كان قد تعهد به وشكل برلماناً إيرلندياً في دبلن، وأطلق عليه اسم "دليل إيريان". ويوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، تأسس البرلمان الإيرلندي في مدينة دبلن. وتم اختيار مجلس الوزراء وشكلت المحاكم ووضع دستور وجاء إعلان الاستقلال في أعقاب خطاب موجه إلى الدول الحرة في العالم.

كان الرد البريطاني على البرلمان الإيرلندي وحشياً، وتم اعتقال أعضاء في البرلمان الإيرلندي بعد مطاردتهم. وحاول أولئك الذين أفلتوا من الاعتقال الاستمرار في عمل البرلمان بطريقة سرية. ويعكس قمع "الدليل" في العام ١٩١٩ الوضع الذي يجري في كتالونيا اليوم، لكن الذين يجلسون اليوم في البرلمان الإيرلندي نفسه الذي تعرض للقمع واعتبر خارجاً على القانون كل تلك الأعوام يتوافرون على الوقاحة لتجاهل حقائق التاريخ.

اليوم، احتفلت الحكومة الإيرلندية بالذكرى المئوية لانتفاضة "ايستر رايزينغ" في العام ٢٠١٦. ومما لا شك فيه أنها سوف تحتفل في العام ٢٠١٩ بمئوية "الدليل" المنبؤ. كان الإيستر رايزنغ في العام ١٩١٦ مناسبة لفتت انتباه الكتالانيين الذين يخوضون معركتهم من أجل الاستقلال. وفي الأعوام التي أعقبت العام ١٩١٦، أصبح الكتالانيون أقرب إلى النضال في إيرلندا وتابعوه باهتمام كبير. وقد وجدوا في إيرلندا قرابة في النضال ضد القمع.

بعدما اعتبر "ديل ايريان" خارجاً على القانون في أوائل العام ١٩١٩، ومع حلول فصل الشتاء في ذلك العام، تلقت تلك الحكومة نفسها الخارجية على القانون في دبلن رسالة من موظفين في صحيفة كتلانية "لا فيه دي لا كاتالانيا"، والتي تقول للإيرلنديين كيف أن نضالهم أعطى الكتالانيين "الشجاعة لمتابعة النضال واستعادة الحرية وشخصية كتالونيا السياسية والاجتماعية". وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين، ظهرت حركة سياسية كتلانية تحت اسم "نوسالتريس سولز" ومعناها "نحن أنفسنا، وحدنا". فكانت رابطاً مباشراً لنفوذ النضال الإيرلندي وشين فين، التي تعني أيضاً "نحن وحدنا".

خلال أعوام حرب الاستقلال في إيرلندا، كافح البرلمان الإيرلندي من أجل الحصول على اعتراف دولي. وكن شين تي أوكيلي، الرئيس المستقبلي لإيرلندا، واحداً من مبعوثين عدة جابوا الكرة الأرضية سعياً وراء الحصول على احترام دولي للأمة الصغيرة الساعية إلى نيل الاستقلال عن بريطانيا. وفي العام ١٩٢١، وخلال خطاب له في باريس، أضاف أوكيلي كتالونيا إلى العدد المتزايد من الأمم الصغيرة التي تسعى إلى الاستقلال، مبيناً أنها "تطبق الطرق الإيرلندية وتستخدم الدعاية الإيرلندية لإلهام رجالها".

كانت مئير ني بهريان، الممثلة الإيرلندية، قد تواجدت في كتالونيا خلال العام ١٩٢٠، وكتبت كيف أعدم البريطانيون طالب الطب والمتطوع في الجيش الجمهوري الإيرلندي، كيفن باري، ١٨ عاماً، وكيف أقام الطلبة في جامعة برشلونة قداساً خاصاً حضره مئات الأشخاص، ثم أرسلوا إكليلاً من الورود إلى دبلن. وبينما كانت في برشلونة، استطاعت مئير جمع تبرعات لصندوق عائلات السجناء الإيرلنديين، وتم إرسال مبلغ ١٢٠ جنيهاً استرلينياً بسخاء من الكتالانيين إلى الإيرلنديين.

وأوردت مئير بإسهاب كيف أنه عندما اعتقل رئيس بلدية كورك وعضو الشين فين، تيرينس ماكسويني، وأودع السجن الانجليزي، تابع الكتالانيون محنته باهتمام. وعندما أضرب ماكسويني عن الطعام ومات لاحقاً، تسببت وفاته بحزن عميق في كتالونيا. وكتبت مئير تقول: "لقد وضع طلبة الجامعة والعاملون في الورش أشرطة خضراء في عُرى ملابسهم... ويعرب الكتالانيون دائماً عن رغبتهم في الانفصال عن إسبانيا، وتشكل رغبتهم في الاستقلال وثيقة تعاطف مشترك بيننا وبينهم".

كان يُنظر إلى البرلمان الإيرلندي في العام ١٩١٩ على أنه يشكل إهانة للإمبراطورية البريطانية، وتهديداً لقبضتها على إرادة إيرلندا بالاستقلال، ولذلك تم قمعه. ومن الممكن تعريف الرد البريطاني على إرادة الشعب الإيرلندي في العام ١٩١٩ بأنه يشبه رد الحكومة الإسبانية على إرادة الشعب الكتالوني في العام ٢٠١٧. وقد أظهرت إسبانيا نفس ما أظهرته بريطانيا في العام ١٩١٩: عدم احترام للديمقراطية. ومن المؤسف أن تقف الحكومة الإيرلندية الآن إلى جانب القمع، بالرغم من أن تاريخنا يُبين كيف أنه أنكر علينا الحق في جمهورية مستقلة.

[*\(كاونترينتش\) ٢٠١٧/١١/١١ :](#)

الإصلاح بما هو الاستقلال بين الحكم والدين والتجارة

***إبراهيم غرايبه**

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصورات عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية الدائمة بين موارد الإنسان وأسئلته وحاجاته وجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية. ويبدأ تاريخ الأفكار بالفلسفة بما هي السؤال فالدين بما هو إجابات مقترحة لما عجزت الفلسفة عن إجابته، فالاجتماع بما هو استيعاب تطبيقي وحياتي للسؤال والجواب أو ما أنتجته الفلسفة والأديان، فاللغة بما هي وعاء الأفكار والمعرفة وترميزها وتنظيمها، فالعلم بما هو إدراك الأشياء كما تفهمها الحواس، فالفنون والآداب بما هي التعبير المحسوس عن الأفكار والمشاعر، فالتاريخ بما هو تسجيل التجارب الانسانية على النحو الذي ينظم الأفكار فيما يحب الإنسان و/أو يريد و/أو يجب أن يكون عليه.

هذه الأفكار بما هي محاولة الارتقاء بالذات منحت الإنسان فعاليته الاجتماعية والروحية، ويفترض تبعا لذلك أن يصيبه الخواء عندما يحدث الانفصال بين الواقع وتصوراته عن الواقع، أو هو يرقى بذاته وموارده بقدر ما تقترب تصوراته التي أنشأها من الواقع. لكن وفي مسار آخر عندما تغيرت العلاقة بين الموارد والأفكار، حاول أهل الأفكار أن ينشئوا الواقع أو يشكّلوه وفق تصوراتهم، ومنحو الخواء شعورا بالزهو والطمأنينة واستعلاء على الواقع بما هو المعنى والتصور الحقيقي للحياة وجدواها، ودخلت العلاقة بين الموارد والأفكار في متاهة جديدة، فأهل الفكر من الفلاسفة والكهنة والمتقنين والشعراء والعلماء (كان المشتغلون في العلوم والطبيعة في ذيل القافلة، لدرجة أن غاليلو كان يعلم الفيزياء في الجامعة بأقل من عشر ما يتقاضاه أستاذ الفلسفة، وكانت أجرة الطبيب تتساوى مع أجرة الحداد) صاروا يحددون لأهل الموارد الأساسية تصوراتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه كانوا يعتمدون عليهم في رزقهم ومعاشهم.

حدث التحول في العلاقة بين الموارد والأفكار مصاحبا لتحولها بين المدينة والصيد، ففي توظيف الصيادين الأقوياء والمهرة في الأمن والدفاع صاروا حكام المدينة، وفي حاجة الحكام إلى المال والقبول والشرعية تشكل التحالف غير الطبيعي بين الصيادين (الحكام) والتجار والكهنة، وتحولت هذه الطبقة من أجراء لدى المزارعين والمنتجين في القرى والمدن إلى سادة يملكون كل شيء. لم تكن النهضة المعاصرة بما هي الحرية سوى الاستقلال بين الحكم والدين والتجارة، وكسر التحالف والاحتكار الذي هيمن على العالم كله بلا استثناء سوى حالات وفترات محدودة لأكثر من خمسة آلاف عام.

وفي واقع الحال لم يكسر التحالف وإنما خفف من حدّته وغلوائه، فقد منحت الثورة الصناعية فرصا جديدة للأوليغاركية لتجدد مكاسبها واحتكاراتها، وإن حصلت المجتمعات والطبقات على حريات ومكاسب اقتصادية اجتماعية مهمة ومتقدمة، ألغيت العبودية، ونظمت الأعمال والأجور والأسواق تنظيما أكثر عدالة، وانخسرت الهيمنة السياسية والدينية في معظم أنحاء العالم، وتحسنت صحة الناس وفرصهم في زيادة الدخل والتعليم والغذاء والسكن.

لكن الثقافة والأفكار ظلّت وبنسبة كبرى تتبع الأسواق والمجتمعات والسلطات على النحو الذي يعكس طموحاتها وأهواءها، وإن كانت أيضا تعبر ولو بنسبة أقل عن توق الإنسان الأصلي للارتقاء والمعرفة، وظلّ الغناء والخواء ضريبة تستهلك معظم فضاء الثقافة والمعرفة للحصول على نسبة قليلة من السمو والتطور الروحي والاجتماعي، بل إن الثقافة والفنون تحولت بنسبة كبيرة لترسيخ الاستهلاك غير الضروري أو الضرر والتلوث والشعور بالتمييز والاستعلاء وترويح العنف والقتل، وتبرير التفاهة، ودفع الناس إلى ضد مصالحهم وأهدافهم في الحياة، وصار المثقف متسولا بالضرورة، يعتمد في معيشتة على السلطة أو الشركات، إلا في حالة أن تكون الثقافة سلعة متداولة في السوق بقدر من العرض والطلب ينشئ اقتصادا ثقافيا. لكنه لم يكن إلا قليلا اقتصادا مستمدا من سمو الناس وتطلعاتهم إلى الارتقاء، وهكذا فإن نستدل على التقدم والفشل بالقدر الذي تؤثر إليه الثقافة والفنون والمعارف من إدراك سليم للواقع والموارد، وما تقدمه لهما من نمو وتحسين وإدامة وارتقاء. لكن هل تتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديدة للموارد والثقافة والأفكار؟

***صحيفة "النقد" الأردنية ٢٠١٧/١١/١١ :**

هل ما بعد "داعش" سيكون مثلما قبله؟

* محمد أرسلان

تم الإعلان عن تحرير آخر مدينتين كان قد استولى عليهما تنظيم "داعش" الارهابي منذ سنوات ثلاث، وهما مدينتي القائم العراقية والبوكمال السورية. هاتين المدينتين التوأمين الواقعتين على الحدود الفاصلة ما بين العراق وسوريا باتتا محررتين من قبل مجاميع مقاتلة من قبل مليشيات الحشد الشعبي العراقية ببعض فصائلها التي عبرت الحدود السورية وقامت بحصار هذه المدينة وتحريرها قبل أن يصلها الجيش السوري مع الفصائل التي تقاتل معه.

المفارقة هي أن فصائل الحشد الشعبي التي حررت البوكمال عبرت الحدود حتى من دون موافقة العبادي المسؤول المباشر عن تحركات القطعات العسكرية على الأرض العراقية، ولكن لم نسمع من أحد أي اعتراض على هذا العبور، التي تعني فيما تعنيه أن أي هذه الفصائل لا تعترف بالحدود المقامة وهي نفس تقريبات التنظيم الارهابي "داعش" التي لم تعترف بالحدود الموجودة بالأصل، وراحت تتنقل من هذا الطرف إلى ذاك من دون حسيب أو رقيب أو حتى معترض. طبعاً، هذا الأمر ليس مهماً الآن بقدر الانتصار الذي تحقق على التنظيم الإرهابي من جهة، ومن جهة أخرى أنه تم ربط إيران بالعراق وسوريا ولبنان برياً. أي أنه تم القضاء على الهلال الـ "داعشي" مقابل انتصار الهلال الشيعي. ولم يتغير في الأمر شيئاً آخر.

الأمر الآخر الملفت هو أن هذه الدول أعلنت الانتصار على المخطط الغربي الامبريالي الماسوني الذي كان يسعى لتفتيت المنطقة، وهو انتصار لا يقل أهمية عن انتصارات أكتوبر في سبعينيات القرن الماضي، وفق قراءات الدول المنتصرة طبعاً. وتم التلويح بعصا الانتصارات التي تحققت رغبة فيها بترهيب الشعب من القيام بأي عمل أو ثورة يمكن التفكير بها في المستقبل والتي ستكون فاشلة ومهزومة.

لا نريد التقليل من هذه الانتصارات بقدر ما نتمنى أن تكون دائمية وعلى كافة الصعد وليست العسكرية منها فقط. نعم، اتفق مع الذين يقولون أنه كانت هناك مخططات تقسيمية غربية تريد النيل ومن كرامة الإنسان وتمزيق الوطن، لكن الأهم هو أن نفتش عن الأسباب الحقة التي أدت إلى الوصول لهذه النتيجة التي من خلالها ظهرت مجاميع اراهابية استفادة من قناع الإسلام في نشر دويلتها الافتراضية.

ثقافة الفاسد التي كانت تضرب كافة المؤسسات الفكرية منها والعملياتية في منطقتنا يمكن اعتبارها السبب الرئيس في الحالة التي عشناها إن كان في سوريا أو العراق أو حتى في مناطق أخرى. فبدون القضاء على الأسباب لا يمكننا القضاء على الداء من خلال بعض الروشيات الجاهزة التي حفظناها من كثرة تكرارها من قبل الأنظمة الحاكمة. القضاء على "داعش" عسكرياً لن يغير في المعادلة شيئاً آخر كما يقول الكثيرون أنه ربما تظهر بشكل أو لباس آخر. وينبغي على الدول الحاكمة أن تنتصر على الأفكار التي أدت لظهور مثل تلك أو هذه التنظيمات والمجاميع الإرهابية. فبدون تغيير الذهنية الاستبدادية والاقصائية والاستعلائية السلطوية لا يمكن إعلان الانتصار على الارهاب والارهابيين. لأن السبب الرئيسي لظهور هذه التنظيمات كان ثقافياً قبل أن يكون تدخلاً خارجياً.

ثقافة الفساد الادراي والمالي والمؤسساتي والعقلية السلطوية التي لا تقبل بالآخر والظلم والسرقات والنهب والسجون وربط كل شيء بالمركز وإهمال الأطراف، تعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الإرهاب بكل مسمياته وأشكاله ويلعب العامل الخارجي دور المساعد فقط لا غير.

فبزوال "داعش" عسكرياً وأمنياً فقط لن تزول الأسباب لظهور تنظيمات اراهابية أخرى بمسميات مختلفة، مثلما أنه حينما تم القضاء على صدام لم يتخلص العراق من حالة المأساة والتراجيديا التي كانت معاشة، بل اتجه العراق نحو الأسوأ. كذلك ليبيا وتونس واليمن أيضاً ستكون سوريا كذلك ويجب أن لا ننسى اقليم كردستان بعد الاستفتاء أيضاً.

الانتصار يدب أن يكون على العقلية والذهنية القديمة المولدة للتطرف وليس الانتصار العسكري فحسب. الاعتراف بالشعوب والمكونات الأخرى ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً هو من العوامل الهامة في المسير نحو الانتصار الحقيقي، وكذلك إعطاء المرأة الأولوية والمكانة المناسبة لها كي تقرر هي ما تريده لأن المرأة في النهاية هي من تصنع المجتمع ولأنها هي من عانت أكثر من الجميع من الإرهاب خاصة لما شهدناه من عمليات بيع وسبي تعرضن لها تحت اسم الدين.

فشكراً للسيدة لمساء بشار الايزيدية التي حضرت منتدى الشباب العالمي وألقت كلمة فيه والتي اعتبرت من أهم ما قيل في هذا الحضور العالمي الذي رعته مصر. لمياء عن محنتها أثناء سبيها وهروبها بعد ذلك قالت في المنتدى إننا "كضحايا الارهاب نغفو عنكم ونسامحكم، ولكن هل تملكون الجرأة كي تعترفوا بذنبكم". هي نفس الجملة التي يمكن أن تقال لمعظم الحكام في منطقتنا في أننا سنغفوا عنكم فيما اقترفه أيديكم بحقنا، فهل ستتواضعون وتعترفون بذنبكم فيما وصلنا إليه بسببكم".!

* صدى الهلال ٢٠١٧/١١/١١ :

من الباسك وكاتالونيا إلى كردستان: جدل مبدأ السيادة مع تقرير المصير!

***صلاح سالم**

على عكس النزعة الانفصالية لكرد العراق، والتي يمكن فهمها وتبريرها بقسوة الموروث التاريخي والفشل في صوغ تجربة عيش مشترك، يصعب تفهم النزعة الانفصالية للكتالان، الذين يتمتعون بحكم ذاتي مستقر وفعال، وينتمون إلى ملكية دستورية، ونظام حكم ديموقراطي أقله منذ نهاية حكم فرانكو في السبعينات. كما يصعب القول إنهم يعانون ظلماً اقتصادياً فادحاً أو كبيراً لحساب مدريد، وإن تحمل إقليم الباسك بعض أعباء الدولة الإسبانية ذات الأقاليم السبعة عشر والثماني والأربعين مليون نسمة تعداد الكتالان منهم نحو سبعة ملايين ونصف المليون، نظراً لشراء الإقليم بالنفط والغاز، وتمتعه بجاذبية سياحية، مع توافر المطارات والموانئ على البحر مباشرة. كما يصعب تبرير تلك النزعة الانفصالية بغياب حق التعبير الثقافي في ظل حكومة وبرلمان ضمن إطار حكم ذاتي للإقليم، ولعل هذا سر تعاطف الإتحاد الأوروبي مع مدريد، إلى درجة التهديد بحرمان الإقليم في حال الانفصال حق الانضمام إلى دول الاتحاد.

والبادي أن الرغبة الانفصالية للباسك ليست إلا عرضاً جانبياً لمفهوم حق تقرير المصير، تعكس تطرفاً في إدراكه وإفراطاً في ممارسته، على نحو يهدد مبدأ آخر محوري، ربما كان أعلى قيمة منه، وهو مبدأ السيادة، مع أن الفهم السائد اعتبر أن المبدأين متكاملان، كونهما يعملان معاً على أرضية الدولة القومية العلمانية، وينشذان بلوغ الديمقراطية.

ثمة حاجة هنا للتذكير بأن مبدأ السيادة هو ما أنتجته القريحة الأوروبية مع صلح وستفاليا في ١٦٤٨، أما مبدأ حق تقرير المصير فألهمته العقلية الأمريكية الويلسونية عام ١٩١٤، وقد بدا لما يقارب ثلاثة أرباع القرن بعد الحرب العالمية الأولى أنهما أقرب إلى التكامل، حيث الحق في تقرير المصير لكل شعب أو جماعة ثقافية/ قومية يقودها نظرياً إلى تأسيس دولتها المستقلة ذات السيادة المعترف بها من الجميع، وبالذات مع الصعود المشهود لحركات التحرر الوطني، عبر موجتين أساسيتين امتدتا بين الأربعينات والسبعينات، ورحيل الاستعمار عن مواقعه القديمة كغاية حضارية وإنسانية لمعظم الشعوب خارج الإطار العام الأوروبي. وهو التطور الذي توافق تاريخياً مع هدف أمريكي استراتيجي، بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفياتي وكتلته الاشتراكية أحياناً، ضد الروح الاستعمارية للقوى الأوروبية التقليدية التي كانت قد ساءت سمعتها واندحرت قوتها بفعل الحربين العالميتين.

والمهم هنا أن هذه الحقبة شهدت ميلاد الكثير من الدول التي كانت محميات للاستعمار التقليدي وضمناها يأتي معظم الدول العربية، أو التي جسدت انشطارات ثقافية ودينية وعرقية كبرى كنموذج شبه القارة الهندية الذي أنتج الهند وباكستان وبنغلاديش من دولة واحدة هي الهند، أو حتى تلك التي تأسست على التحام أقاليم متجاورة جغرافياً ومتقاربة عرقياً ومندمجة ثقافياً كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق، أو على

أساس جيوبولوتيكي بحت كالاتحاد اليوغوسلافي، أو بإلهام اللحمة الإيديولوجية كما في الاتحاد السوفياتي وبالذات جمهورياته الأوروبية.

في هذا السياق العام، بدا حق تقرير المصير كـ «مبدأ» مكمل لمبدأ السيادة، لكن مع تحول هذا السياق إلى سياق انشطاري منذ السقوط السوفياتي، ونتيجة لزوال اللحمة الإيديولوجية، وقوة الضبط التي مثلتها نماذج التفاعل الدولي للحرب الباردة، بدا وكأن المبدأين متنافران، إذ ولد الكثير من الدول الجديدة على أسس غير كافية لوجودها وعبر صراعات عدمية أحياناً، كإعمال قصير النظر لمبدأ حق تقرير المصير على نحو قوض الكثير من الدول ذات السيادة والتي كانت لها مكانتها في النظام الدولي للحرب الباردة. وهذا ما سمح بقيام دول مبتسرة متجاورة ومتناحرة، وأهدر حقوق الإنسان داخلها على نحو يتناقض مع الفلسفة الأساس لحق تقرير المصير، وهي توفير المناخ العام الإيجابي للحرية الإنسانية حتى سقفها السياسي الأعلى، أي الدولة.

وهنا يتبدى حق تقرير المصير كـ «مبدأ» غير قرين بالضرورة لمبدأ السيادة، أو لمفاهيم كالديموقراطية وحقوق الإنسان، ولا حتى للاستقرار الدولي حتى عندما يسعى إلى تأسيس دولة - أمة قد تكون في الحقيقة دولة - جماعة. وهو ما ظهر فعلياً منذ التسعينات. فمع انهيار الاتحادين السوفياتي واليوغوسلافي تحولت حدود الوحدات الفيدرالية القديمة إلى حدود دول مستقلة جديدة، وكان في الإمكان ألا يثير هذا التحول إشكاليات خطيرة لو أن الجماعات العرقية المختلفة التي تعيش داخل هذه الحدود شكلت لنفسها وحدات مكانية متواصلة متضامنة، لكن الجغرافيا السياسية والثقافية ليست بهذه السهولة. فالدول المؤلفة من جماعات عرقية متعددة تتوزع جغرافياً على رقع متباعدة، ولذا فقد تحوي هذه الدولة الوليدة داخلها مجموعة عرقية أقل حجماً من الأعراق نفسها في الدولة التي انسلخت عنها، ولا مناص من أن تطالب هذه «الأقلية الأصغر» أيضاً بدورها في الاستقلال، ولكن الدولة الناشئة لن تسمح بهذا لأن النتيجة هي تفتيت دولتهم إلى وحدات أصغر هزيلة جداً.

هكذا ندخل في حلقة مفرغة من العنف والحروب الأهلية، ومن انتهاج سياسات وممارسات تجافي الحريات والحقوق. ذلك أن انتهاك حقوق الإنسان في كوسوفا، ناهيك بالبوسنة، يفوق بكثير ما كان قائماً داخل الاتحاد اليوغوسلافي المنهار، وهي الخبرة ذاتها داخل الاتحاد الروسي: فما عاناه الشيشان من قمع السلطة الروسية ربما فاق ما عاناه من السلطة السوفياتية قبل الانهيار الكبير.

هذا السيناريو الرهيب من التمزق يبين لنا كيف أن الأعمال المطلق للمبادئ النظرية الكبرى لا يمثل آلية سحرية لحل النزاعات السياسية، التي قد يحتاج حلها إلى اعتماد آليات تنبع من طبيعة الصراع نفسه، فقد يؤدي الأعمال المطلق لحق تقرير المصير، كمبدأ ديموقراطي، إلى تآكل مبدأ آخر هو السيادة، وإلى تفتيت الدول وربما فشلها في توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن ثم عجزها عن مواجهة الإرهاب، وهو ما يضع على المنظومة الدولية الآن وفي المستقبل عبء النهوض بدور فعال في صوغ مدونة سلوك توفق بين هذين المبدأين الكبيرين.

* صحيفة (الحياة) ١٢/١١/٢٠١٧ :

الخطاب الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي

* محمد ديبو

كانت الديمقراطية في مقدمة مطالب الثورات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١. وهذا طبيعي، لأنه نتاج أمرين: أولهما، سطوة الاستبداد الثوري، بشقية القومي والاشتراكي، إذ دفع حجم العسف الذي أظهرته هذه التجارب، في سياق ممارستها اليومية، الوعي إلى البحث عن بدائل أفضل، فكان النموذج الديمقراطي الليبرالي. وثانيهما، سقوط المعسكر الاشتراكي وانتصار الغرب، بما يعني ذلك انتصار قيمه المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما عززته عموماً الثورات الملونة في أكثر من مكان، منذ ذلك الوقت.

على الرغم من هذا التبني المفرط للديمقراطية عربياً، إلا أن الممارسة اليومية للقوى والجمهير الساعية، إلى التغيير بينت، خلال حراكها، عن أزمة عميقة في فهم الديمقراطية وتبنيها، فنحن إزاء قوى ترفع الديمقراطية يافطة، لكنها تمارس عكسها على الأرض، ما يحيلنا إلى مفهوم الديمقراطية عند هؤلاء وكيف تشكّل، ولماذا يبدو هذا التناقض بين تنبني الديمقراطية فكرة وممارستها على الأرض، أو عدم القبول بنتائجها واقعا؟

أغلب القوى السياسية التي تبنت الديمقراطية تبنتها رد فعل على استبداد النظم، وكآلية سياسية لإحراج النظام أكثر مما تبنتها آلية عمل عبر تبني جوهرها وآليات عملها العميقة، وهو ما يدل عليه خلو برامج هذه القوى والأحزاب من أي تنظير أو تفكير عميق بالمسألة الديمقراطية، ناهيك عن صعوبة العثور على ملمح "ممارسة ديمقراطية" حقيقية في الممارسة اليومية لهذه الأحزاب، التي تؤيد قاداتها على قياداتها كما تؤيد النظام الحاكم على عرش البلاد.

وإن لا شك أن الجماهير، وقد عاشت في ظل الاستبداد، حملت كثيراً من أمراضه، ولم يتح لها عملياً تبني الديمقراطية فكرة حرة، أو ممارستها، فهي آمنت بها بوصفها يوتوبيا خلاصية من الاستبداد أكثر مما آمنت بها فكرة عملية، أي كان الإيمان بالديمقراطية حاضراً أكثر مما حضر التفكير بها، أي أن المعطى الغيبي الإيماني في تبني الديمقراطية أكبر بكثير من المعطى الواقعي، الذي يعتبرها مجرد فكرة قابلة للنمو والنقد والتحليل والتفكير والتطويع، بما يتلاءم مع الأرض والحوامل الاجتماعية المفترض أن تحمل هذه الديمقراطية.

يعني ما سبق، في ما يعني، أن الوعي بالديمقراطية كان هشاً حين اندلعت ثورات الربيع العربي، فليس هناك سوى الديمقراطية شعاراً من دون وجود وعي ديمقراطي، وقوى تقدمية ديمقراطية تؤطر الفكر الديمقراطي في إطار ممارسة سياسية يومية، بحيث تتحول الثورة إلى مجال تغير وتغيير في الوعي القائم باتجاه وعي أرقى. وأسفر غياب هذا الأمر، في حقيقة الأمر، عن أمرين خطيرين:

الأول، تحالف تلك القوى مع "أي كان" لإسقاط الاستبداد، وهذا طبيعي، فالمقدمات الخاطئة تقود إلى نتائج خاطئة، إذ سبق أعلاه أن تبني هذه القوى للديمقراطية كان سياسوياً، وليس سياسياً فكرياً، فالأولوية لإسقاط الاستبداد وليس لإرساء الديمقراطية في فكر هذه القوى، وهو ما اقتضى هذا التحالف الذي فتح الباب لتقدم المعسكر الجهادي واستيلائه على الثورات، وخصوصاً السورية منها.

والثاني، أن الديمقراطية، وفق وعي الجماهير، تكشف عن ضيق بالديمقراطية نفسها، إذ تبين أن الديمقراطية التي يريدها هؤلاء هي أن تكون أفكارهم ورؤاهم هي السائدة، فالإسلامي يريد الديمقراطية التي تجعل مفاتيح البلد بيد الأكثرية، والكرد يري الديمقراطية التي تعطيه حق تقرير المصير، والأقلوي يري الديمقراطية التي تتبنّى العلمانية، واليسار يري ديمقراطية تقتزن بنظام اقتصادي اشتراكي، فيما يريد الليبرالي اقتصاداً يسمح بحرية السوق....

وهكذا تخندق كل منهم خلف "ديمقراطيته"، إذ لم يفهم هؤلاء حتى اليوم أن ألف باء الديمقراطية يعني القبول بكل هذه التيارات جزءاً من اللعبة السياسية، بدءاً من اليمين الإسلامي وليس انتهاءً بأقصى اليسار، من دون أن ننسى الخيارات الاجتماعية للبشر التي تحميها الديمقراطية، ونعني بذلك حرية الإيمان أو الإلحاد، وحرية اختيار الهوية الجنسية وغيرها، فما نراه اليوم من مجتمعاتنا، على الرغم من خجله، وعلى الرغم من رفض كثيرين له، هو أحد نتائج الديمقراطية التي تسمح بأن يخرج كل ما تحت السطح إلى أن يقف تحت ضوء الشمس، بشرعية الديمقراطية وبكرامة، ومن دون أن يهينه أحد أو يطعن بأفكاره أو خياراته أحد، كائناً ما كانت هذه الأفكار.. أليست الديمقراطية شعارنا، فهل نقبل بكل ما تنتجه حقاً؟

DW* ٢٠١٧/١١/١٢ :

كتالونيا.. إلى أين ؟

*بهاء محمود

لم تتوقف الأحداث يوماً واحداً لتشمل هروب رئيس كتالونيا إلى بلجيكا، في إشارة إلى احتمال طلبه اللجوء السياسي، مع التصريح بالرجوع حين تكون هناك ضمانات كافية لمحكمة عادلة، وقد سارعت الحكومة الإسبانية إلى مطالبة بلجيكا بتسليمه لمحاكمته مع عدد من الوزراء الآخرين الذين لجأوا معه إلى بروكسل. وعلى المستوى الشعبي بدأت تظهر بوادر الانقسام داخل الإقليم، حيث خرجت مئات الآلاف في برشلونة مطالبة بالبقاء، وهي الفئة الصامتة التي لم تخرج في استفتاء الانفصال وخرجت ضد الانفصال، لتقسم الشارع السياسي وتزيد من حالة الاستقطاب والغموض حول مستقبل الإقليم.

واستكمالاً لمحاولة إنهاء ذيول التمرد، أصدرت المحكمة العليا في إسبانيا مذكرة توقيف دولية بحق رئيس إقليم كتالونيا المقال وبعض أعضاء حكومته، وتم اعتقال تسعة منهم، وأفرج عن وزير الشؤون التجارية فقط «سانتي فيلا» بعد دفع كفالة ٥٠ ألف يورو. والتظاهرات التي خرجت ضد الانفصال عليها أن تثبت دورها وقدرتها على التماسك والفوز في انتخابات ديسمبر المقبلة. لقد تجاهلت حكومة برشلونة أمرين أساسيين، الأول داخلي هو خروج الأغلبية الصامتة إلى الشوارع مطالبة ببقائها داخل إسبانيا، والأمر الثاني عدم وجود أي دعم دولي يستند عليه مستقبل الإقليم حال حدوث الانفصال عن إسبانيا، فضلاً على عدم قانونية الاستفتاء وإجراءاته على مستوى التشريع الإسباني وقواعد الديمقراطية والحكم الذاتي، والاعتماد على أقل من نصف من يحق لهم التصويت على النتيجة النهائية للانفصال، وعدم الاستماع إلى بقية أعضاء الأحزاب الموالية للحكومة المركزية والتوافق معها على سيناريو سياسي ومستقبلي يرضي جميع الأطراف، الأمر الذي يمكن تفسيره استبداداً داخلياً يقابله الإجراءات القمعية من السلطات المركزية.

ومن منظور آخر وبالتحديد في بلجيكا، ساهم تواجد رئيس إقليم كتالونيا المقال في حرج سياسي لرئيس الوزراء البلجيكي، الذي حاول إضفاء الطابع السياسي على القضية وجعل الأمر مرهوناً بالقضاء، عبر دراسة النيابة البلجيكية مذكرة التوقيف الصادرة من القضاء الإسباني بحق الرئيس «بوغديمون» ورفاقه، تماشياً مع الدستور البلجيكي، الذي لن يمنح إسبانيا ما طلبته من تسليم زعماء الانفصاليين قبل أسبوعين على أقل تقدير، وقد تزيد المدة إلى شهرين أو أكثر، هذا لو وافق القضاء البلجيكي على تسليمهم، ما يعطي مساحة من الوقت لـ«بوغديمون» ورفاقه لتدبر أمورهم وتوحيد صفوفهم بشكل أفضل، واكتساب شعبية أكثر وجلب تعاطف من الشارع الكتالوني.

إن الغرب برمته عاجز عن اتخاذ أي موقف من شأنه المساس بوحدة إسبانيا والاستجابة لمطالبات الأحزاب الانفصالية في كتالونيا بدعماً في بناء جمهورية صغيرة داخل الاتحاد الأوروبي، والسؤال الآن كيف لزعيم سياسي أن يقود معركة انفصال وهو خارج البلاد، كيف إذًا، يصدقه الشارع السياسي وكيف يتراأس الأحزاب الانفصالية، وإن قبلت إسبانيا بمحاكمة عادلة ونفي تهم التمرد عن «بوغديمون» والقبول بإسقاط التهم المنسوبة لوزراء الحكومة الكتالونية المقالة، استجابة لنداء الآلاف

من الكتالونيين الرافضين للحبس الاحترازي ومنع حرية التعبير. مرة أخرى هل تعد عودة «بوغديمون» إلى إسبانيا والمشاركة في الانتخابات المزعم عقدها قضاء على حلم الانفصال أم فرصة جديدة للتعايش، أم هزيمة سياسية لرئيس الإقليم المقال، وتثبيتاً لدعائم الوحدة الإسبانية وتركز مقاليد الحكم لرئيس الوزراء الإسباني «راخوي» الذي لطالما عانى فشلاً في احتواء أزمات كتالونيا المستمرة، فضلاً على تراجع شعبيته، وانقسام داخلي في حزبه الحاكم وانقسام سياسي حاد. المشهد الإسباني رغم ما يشوبه من غموض بشأن المستقبل، وتسارع وتيرة الأحداث يوماً بعد يوم إلا أن هناك فرصاً للاعبين جدد يدخلون المعركة السياسية، واضعين ملامح أولية لما يمكن أن تؤول إليه السيناريوهات المحتملة في ظل تشابك وتعقد المشهد، أول هؤلاء اللاعبين الجدد هو وزير الشؤون التجارية في حكومة كتالونيا المستقيل «سانتي فيلا» الذي له من الآراء المخالفة لرئيس حكومته المقال، ما يجعله خياراً توافقياً أو كما يحلو له التعبير عن نفسه بالمعتدل، وهو ما له دلالاته في كونه الوزير الوحيد الذي تم الإفراج عنه من قبل السلطات المركزية، ثم أعلن ترشحه لتمثيل الحزب الديمقراطي الكتالوني في الانتخابات القادمة، وبدا أكثر الأدلة على كونه قد يحظى بمكانة توافقية في الشارع الكتالوني، تصريحاته بأن كتالونيا لم تكن جاهزة للعمل كجمهورية مستقلة، واصفاً زملاءه بالسذاجة. والشخصية الثانية هي نائبة رئيس الوزراء «سورايا دي سانتا ماريا» التي كلفت بترويض كتالونيا وإدارة الإقليم لحين عقد انتخابات جديدة، هذه المرأة عرفت عنها صلابتها منذ تدرجها قبل ١٧ عاماً مضت قبل أن تصبح مستشارة لراخوي ومقربة منه ونائبة برلمانية ثم «الرجل الثاني» في الحكومة الإسبانية خلف رئيس الوزراء، وبحسب رأي خبراء سياسيين في إسبانيا فإنها قد تكون مؤهلة لتصبح رئيسة لوزراء إسبانيا في المستقبل القريب، ومن ثم فإن إدارتها لملف الأزمة في كتالونيا سوف يكون اختباراً لها، فإما أن تنجح وإما أن تضع حداً لمستقبلها السياسي. يضاف إلى ذلك ما يمثله البعد الاقتصادي في الحسابان، حيث أعلنت ١٦٠٠ شركة، نقل مقرها من كتالونيا على خلفية الأحداث السابقة، في إشارة إلى قلق المستثمرين من أوضاع الإقليم وتداعياته على الاقتصاد والاستثمار، هذا البعد لم يظهر حتى الآن مدى مراعاة الانفصاليين له في تخطيطهم للانفصال، فكون الإقليم من أغنى الأقاليم الإسبانية، فهذا لا يعني بقاءه كذلك، وهو محاصر بالعزلة الداخلية من قبل الحكومة المركزية، والعزلة الخارجية من الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الاقتصاديين لكتالونيا. ودلت المؤشرات الاقتصادية المعلنة في كتالونيا حول خطر الانفصال، حيث تمثلت في تراجع نسب إشغال الفنادق إلى ٨٣٪ في نهاية شهر أكتوبر، بدلاً من ٩٠٪ النسبة السابقة، وتضرر عوائد السياحة بنسبة ١٢٪، والمحصلة من المشهد الحالي أن بقاء كتالونيا قد يكون أمراً حتمياً داخل إسبانيا ولا توجد مؤشرات قوية على قدرة كتالونيا في الانفصال.

*باحث في مركز دراسات الأهرام

*مركز دراسات الأهرام ٢٠١٧/١١/١٢ :

الهوية وعلاقتها بالاستعصاء الديمقراطي

***معتز حيسو**

يشكّل تزامن انتشار مظاهر العنف وتحوّله إلى قيمة معيارية، مع تراجع تأثير القوى السياسية المحمولة على قوى اجتماعية مدنية، واستمرار احتمال تحلل مركزية الدولة السورية، إضافة إلى تصدّع السلطة، مجالاً خصباً لظهور أشكال متعددة ومختلفة من التطرف والتعصب المتمحور حول الذات، والاستقطابات المحمولة على تجليات دون وطنية. ما يهدد بانهايار «الاستقرار الاجتماعي» المفروض بأشكال سلطوية، وتشظي الهوية «الوطنية الجامعة» التي لم ترتق يوماً إلى هوية جامعة للسوريين كافة. وتدلل على ذلك تصدّعات متنوعة تظهر تجلياتها على سطح العلاقات الاجتماعية، وبين المكونات السورية. ولذلك علاقة بتباين المواقف السياسية المتعلقة بتركيبية السلطة وطبيعة الدولة، وأخرى تتعلق بهويات مجتمعية تحوّلت في سياق المقتلة السورية إلى عقائد ومذاهب عصبوية مغلقة على ذاتها.

إنّ الارتكاس إلى هويات قبل وطنية يترك آثاره الواضحة على طبيعة التحولات والتغيرات السياسية والجيو سياسية وأيضاً الاجتماعية. ولذلك علاقة بطبيعة وآليات اشتغال النظام السياسية والميول الدولية، وأيضاً بأوضاع وبنية وآليات التفكير السائدة والمتوارثة. ونشير في السياق ذاته إلى أن جذور تلك الظواهر وأسباب استمرارها لم يتم القطع معها قبل الأزمة السورية الراهنة. فالسلطة السياسية لم تُنجز بناء هوية سورية جامعة، ولم تكلف نفسها عناء وضع المقدمات اللازمة لإقامة القطع الإبيستمولوجي والسياسي مع أسس التفكير الهوياتية وتموضعاته المجتمعية. أكثر من ذلك فإنّ آليات اشتغالها السياسية أسست لتأييد تلك الهويات واستمرار التباين والتناقض في ما بينها. فتغيب قضايا المواطنة والحقوق الأساسية الفردية منها والمتعلقة بالفئات الاجتماعية المتنوعة والمختلفة، إضافة إلى القمع السياسي واحتكار المجال العام، ما زالت تشكل مدخلاً إلى حشر الفرد ضمن أطر هوياتية ضيقة ومغلقة. ما يعني نشوء آليات تفكير تتماهى مع ذات الهوية وتُعبّر عنها. ويفاقم من أخطار إعادة إنتاج وتجديد أشكال الوعي الهوياتي، ارتباط النزعات الهوياتية وفي شكل خاص المتطرفة منها والعنيفة بالميول الدولية والإقليمية الاستقطابية التي تدفع حتى اللحظة إلى توظيف الهويات الصغرى سياسياً، وذلك بهدف تحطيم الدولة المركزية واستبدالها بكانتونات إثنية، عرقية، مذهبية...

وإذا كانت أطراف من المعارضة المسلحة المعتدلة منها وغير المعتدلة تنظر إلى مواقف بعض المكونات الاجتماعية والسياسية على أنها معادية لـ «الثورة» ولقضايا السوريين الوطنية، فإن السلطة وانطلاقاً من مواقفها الإقصائية تتعامل مع المكونات غير العربية والتجمعات السياسية والطائفية والدينية والمذهبية والجهوية غير المندجة بمشروعها السياسي، على أنها خارج المتحد الوطني، ولا تعدو كونها أدوات وظيفية تخدم مشاريع قوى خارجية. وجميعها عوامل أسست لارتفاع منسوب الاستقطاب الاجتماعي والتناقض السياسي الجبهي، واستبدال الشرعية السياسية السورية بأخرى خارجية استغلت الأوضاع والتناقضات الداخلية لتفكيك وحدة المجتمع والدولة، وتمكين النزعات الفيدرالية، والانفصالية، وهدر موارد الدولة وثرواتها الاقتصادية والبشرية.

نشير أخيراً إلى أنّ إعادة إنتاج النزعات الهوياتية، وتحميل التحولات السياسية على قوى إثنية وطائفية وجهوية، تفاقم حال الاستعصاء الديمقراطي، وتدفع بميول التحولات الديمقراطية المحمولة على قوى سياسية ومدنية إلى حال من انسداد الأفق السياسي. ما يشكل خطورة واضحة على مستقبل الأوضاع الاجتماعية والسياسية. كذلك فإنّ آليات اشتغال السلطة الإقصائية والقهرية والميول الدولية المتداخلة والمتناقضة في آن تشكل أحد أخطر عوامل الاستعصاء الديمقراطي. وتتداخل العوامل المذكورة مع أزمات وتناقضات بنيوية تعاني منها المعارضة المتبلرة، وأخرى تتعلق بميول انفصالية، وجميعها عوامل تدفع لإعادة إنتاج الهويات الصغرى على أسس سياسية وظيفية، تؤسس لإقامة أطر كانتونية متصارعة ومنقسمة على ذاتها. ما يعني دفع السوريين إلى حقل لجة الصراعات الهوياتية.

& كاتب سوري

***العربي الجديد ٢٠١٧/١١/١٢ :**

دكتاتور مغلوب على أمره

***هادي جلو مرعي**

يحكم الدكتاتور وتنتهي مدته فيزول ويتحول الى ذكرى وتذكارات، يمقته الناس لسنوات ويتحدثون عنه بحقد بعد سنوات من زواله، لكنهم يعودون فينشغلون بالأحداث والبلاوي التي تتكدس وتنقض على رؤوسهم، ثم تأتي أجيال لاحقة لاتعرف من الدكتاتور سوى الإسم وبعض المعلومات على شبكة الأنترنت، ثم لايجدون غضاضة في بيع صورته كما فعل الألمان مع هتلر والطيان مع موسوليني، ومع غيرهم مع الطغاة والجبابرة الذين تنقضي مددهم في الحياة فيتحولون الى ذكريات وحكايات تتناقلها وسائل الإعلام والمنتديات، وقد يتحول الدكتاتور الى شخص مغلوب على أمره، فحين طغى العباسيون بعد أن ثاروا على طغيان الأمويين قال بعض المسلمين، مافعل بني أمية عشر معشار، مافعله بنو العباس في الناس.

يأتي خلفاء الدكتاتور وهم يحملون شعارات براقية بألوان وأشكال زاهية فيمسكون بالسلطان تحت شعار، حماية المغلوبين على أمرهم والمستضعفين في الأرض، وبمرور الوقت وحين تستقر لهم الأمور وتستقيم ويمسكون بتلابيب المناصب والمكاسب ويبدأ الزمان بالتغير لصالحهم، وتفتح لهم الدنيا ذراعيها مثل غانية مسرلة بالحرير ومنتعشة بالعطور وبجسدها المثير لايعودون يتذكرون زمن الدكتاتور ورويدا رويدا يتحولون الى صورة عنه وخلفاء حقيقيين له يسرون على نهجه وهم يحملون شعار الحرب على ذكره مثلما حاربوه حين كان قويا وهم في المنافي يشتمون ويكتبون ويعملون ويهيئون أسباب الثورة عليه بشعار، يالثرات الشعب، يالثرات المحرومين.

حين يساق الدكتاتور الى جهنم يصاب بالذهول أول دخوله وهو يرى في النار أناسا تركهم معدمين في الحياة، وكانوا ضحايا له وهاربين من يديه وسلطانه، ولم يكن يدري مافعلوا من بعده حين خلفوه في البلاد والعباد وحين سادوا ومادوا وتمكنوا وتحكموا، فيتعجب ويسأل زبانية النار، وهو يشك في عدل الله، كيف دخل هؤلاء النار، وقد كانوا يبتهلون الى الله أن يخلصهم مني ومن شروري وطغياني؟ فيرد الزبانية، أنت لاتعلم مافعلوا من بعدك، فأنت سرقك بعض المليارات، وهم سرقوا كل المليارات، وأنت أذقت الشعب مرارات وخسارات، وهم تفننوا من بعدك في صناعة الفوضى، وغلبوك فيها وأبدعوا، فهم وأياك في النار، فكل من يمسك بالسلطة يتحول الى جبار، وينسى هموم وغموم العوام، ولايعود يتذكر سوى نفسه وسلطانه ويعيش ليحكم ويتنعم، بينما يعاني المواطنون من الفقراء والمستضعفين الذل والهوان وليس لهم غير الصبر، أو الثورة، فإذا ثاروا فقد ينتصرون، أو أن تقمعهم قوة جبارة، أو ينتصرون فيمنحون الفرصة لخلفاء الدكتاتور، أو لخلفاء لخلفائه.

***موسوعة صوت العراق:**

من الاندماج إلى التفكيك وبالعكس

***عبد المنعم سعيد**

تسعينيات القرن الماضي كانت العصر الذهبي لفكرة «العولمة». أصبح العالم «قرية صغيرة»، وأكثر من ذلك وصل إلى نهاية التاريخ. لم يعد هناك «ديالكتيك» جديد بعد أن انهارت الفكرة الاشتراكية السوفياتية أمام الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية الغربية، وأصبحت الدنيا كلها مفتوحة لالتقاء الأفكار والسلع والبشر. ورغم أن الاتحاد السوفياتي تفكك إلى خمس عشرة دولة، فإن ألمانيا اتحدت، لأن الدول الديمقراطية لا تتفكك، وإنما تندمج في اتحاد ضخم ممتد إلى ٢٧ دولة تسعى إلى عملة واحدة (اليورو)، وإلى حزام أمني واحد (شنغن) وسوق مشتركة، ولفترة ولو قصيرة بدا أن بروكسل ربما تصبح عاصمة أوروبا. تفككت في الوقت نفسه يوغوسلافيا إلى سبع دول، وأصبحت تشيكوسلوفاكيا دولتين، وكذلك إثيوبيا، وخرجت تيمور الشرقية من إندونيسيا. وخرج علينا أستاذ العلوم السياسية جيمس روزوناو بنظرية أن أحد القوانين الحاكمة في العلاقات الدولية، هي الجدال بين الاندماج أو الاتحاد في جانب، والتفكك والتفتت في جانب آخر.

قوانين الطبيعة فيها بعض من هذا، فالخلايا والجينات البشرية، والذرة والنواة، تنقسمان وتتحدان، وفي نهاية العام الماضي قيل إن واحداً من تنبؤات أينشتاين عن اندماج نجوم وثقوب مظلمة يمكن حدوثها ورصدها "لأنه بعد آلاف السنين الضوئية سوف يصل لنا ضوء منها. وما يصدق على الطبيعة يصدق على الدول، فالكيانات الاجتماعية الكبرى والصغرى ليست بنائية عن القوانين الأساسية للكون. وفي هذه الحالة، فإن حدوثها سوف يكون تاريخياً يمكن مشاهدته بالعين المجردة بلا ميكروسكوب ولا حتى تليسكوب. ورغم أن الطبيعة معقدة بطبيعتها فإن العلم قطع أشواطاً كثيرة في رصد «كيمياء» الاتحاد والانشطار، والشروط التي يحدث فيها أي منهما. لكن دراسة المجتمعات والدول لا تزال متأخرة، وربما كانت توازنات القوى، والنظام السياسي ودور الأفراد فاعلاً في هذه الحالة، ومع ذلك فإنه ليس من السهل فهم ما يريده الإنسان.

الخروج البريطاني (بريكست) من الاتحاد الأوروبي كان مفاجأة فكرة مجنونة لم يؤيدها أحد ذو حيثية سياسية أو اجتماعية في بريطانيا، ومع ذلك فاجأت الجميع، وانصاع النظام السياسي رغم احتجاجات اسكوتلندا وجبل طارق وشمال آيرلندا، مهددين بالانفصال من أجل الاتحاد! وبعد أن قال الشعب كلمته لم يكن هناك بد من الانصياع حتى ولو فُكر الجميع في طريقة ما لاستمرار الاتحاد بشكل أو بآخر، لكن ألمانيا صار أمامها فرصة تاريخية لتحقيق حلم تاريخي في قيادة القارة الأوروبية. ولم يحدث تمجيد في تاريخ المنطقة العربية للدولة الوطنية كما حدث بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية" والآن فإن العراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا تواجه أسئلة صعبة واختبارات مستحيلة. كان التصور الكردي هو أن مشاركة الكرد في الحرب ضد «داعش» على جبهتي الموصل والرقعة سوف تسمح لهم بالبداية في إقامة الدولة الكردية المستقلة مع الفوز بمدينة كركوك في الوقت نفسه. كانت القضة أكبر من أن تبتلعها كردستان، وكانت مؤلمة بحيث لا يتحملها الجسد العراقي. كان قرار مسعود بارزاني بعقد الاستفتاء على الاستقلال رغم كل التحذيرات مغامرة لم تجر فيها حسابات دقيقة، فانفصل الإقليم الكردي لفترة قصيرة انتهت بعد أن انقسمت القوى السياسية الكردية بصدها بين الحزب الوطني والحزب الديمقراطي، أو بين أربيل والسليمانية، ووجدت القيادة العراقية في بغداد أنه لا مفر من الدخول إلى كركوك، وبتأييد من الفرس والأتراك والعرب والأمريكيين والروس في وقت واحد.

مثل ذلك كان ممكناً إلا أن يكون عجيباً لو أنه حدث في العراق وحده“ لكن المسألة باتت واحدة من القوانين الطبيعية عندما مرت كاتالونيا الإسبانية بالتجربة نفسها. تاريخ أهل كاتالونيا مع بقية المملكة الإسبانية فيه الكثير من ذكريات الصراع، وفي يوم من الأيام قامت الحرب الأهلية بين برشلونة التي تزعمها الشيوعيون والاشتراكيون والفوضويون الجمهوريون جميعاً، ومريد التي تزعمها الفاشيون والملكيون. كانت حرباً طاحنة استمرت لثلاث سنوات (١٩٣٦-١٩٣٩)، كانت المقدمة الطبيعية للحرب العالمية الثانية التي انقسمت فيها أوروبا على خطوط قريبة. هذه المرة في ٢٠١٧، فإن كاتالونيا لم تكن مناصرة للطبقة العاملة وحاملة للمنجل والمطرقة، وإنما دولة اشتاقت إلى احتكار غناها بعيداً عن مسؤوليات المملكة الممتدة الأقل ثروة، وكيفية أن معها نادي برشلونة وميسي اللاعب العجيب.

بشكل ما فإن كاتالونيا أرادت الخروج من المملكة على الطريقة البريطانية الـ«بريكست»، بأن تعقد استفتاءً يعقبه قرار من برلمان الولاية، وبعد ذلك يكون النداء بأن يلتقي الجميع في الاتحاد الأوروبي من أول قواعده الاقتصادية وحتى تنظيماته للعصبة الأوروبية في المباريات الرياضية.

لكن مدريد لم يكن لديها هذه الروح المتباعدة، حتى ولو كان لديها ريال مدريد وفيه كريستيان رونالدو، فخلعت الحكومة الكاتالونية، واقتحمت برشلونة مهددة متوعدة“ وفي دولة ديمقراطية فإن الانقسام ليس في هذه الحالة واحداً من الممكنات. قبل قرن ونصف القرن من الزمان كلف انفصال الجنوب عن الشمال في الدولة الأمريكية ما يصل إلى ملايين القتلى والجرحى. هذه المرة في كاتالونيا فإن التكلفة لم تزد عن نفي السيد كارلس بيتشيمون، رئيس الإقليم إلى بروكسل.

قوانين الطبيعة تكون في العادة مستقرة، وعندما يجري اكتشافها فإنها لا تغير رأيها، لكن الإنسان الذي هو أيضاً كائن طبيعي، أو هكذا يفترض، لا يؤمن بمثل هذا الاستقرار اللهم إلا إذا راقبنا أزمنة طويلة“ كلها تحكي لنا تلك الحركة الكونية بين التفكيك والانقسام، والوحدة والانفصال. الأمر في كل الأحوال لا يحتاج إلى مؤامرة عالمية، فالواقع فيه الكثير من الانقسامات التي قد ترى القوى الكبرى أنه من الأفضل أن يتخلص الجميع من آلام البقاء معاً. لم تكن فلسطين وحدها هي التي صدر بشأنها قرار مشؤوم للتقسيم بين دولة عربية وأخرى يهودية، فهي نفس الفترة التي جرى فيها تقسيم ألمانيا والهند وكوريا وفيتنام، كان التقسيم حلاً لكثير من المعضلات حتى ولو تولدت معضلات أكبر وأخطر نتيجته.

وسواء حدث الأمر في أربيل أو بغداد أو برشلونة أو مدريد، فإن التفاعلات الخاصة بالجغرافيا السياسية، والجغرافيا البشرية، كانت هي التي حسمت الأمر ولو إلى حين“ فالأغلبية في العراق وإسبانيا نجحت في توفير مناخ إقليمي ودولي موات لاستمرار الدولة موحدة. مثل هذا لن يكون نهاية الطريق، أو أنه سوف يكون قدوة لما سوف يحدث في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول. فلكل حالة ظروفها، وما زالت التفاعلات تجري بكل سرعة وعنف، وبات فيها ما يعجل بها من عناصر، وربما كانت تكنولوجيات الدنيا كلها تجعل العولمة مستمرة ومتسارعة، لكنها عولمة كل فرد وكل جماعة وكل قبيلة مع العالم كله، إنها وحدة المتفرقين والمنفصلين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الدولة في أشكالها المعاصرة، وطنية كانت أم ديمقراطية. القصة على أي حال لم تصل إلى نهايتها بعد.

[*المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية :](#)

المنطقة بين الحرب والفوضى

*د. حسن أبو طالب

كل من الحرب والفوضى خياران سيئان، والاختيار بينهما كالاختيار بين الموت شنقا والموت جوعا، كلاهما موت، وكلاهما نهاية للحياة. مصر من جانبها ضد الأمرين، ضد الحرب وضد الفوضى، ولكي تستقيم الأمور فهي أيضا ضد التهديدات الفارغة وضد التدخل المنهجي في شئوننا وشئون الدول العربية الشقيقة، وهي مع الاستقرار الإيجابي الساعي إلى التنمية وتحقيق طموحات الناس عبر العمل والانتاج، ومع حل المشكلات التي تنشأ بين الدول بالحوار وبدون تهديدات. وأي مقارنة تنتهي حتما إلى منطقية الرؤية المصرية، لا شيء إلا أنها ببساطة تنشد الحياة وحمايتها ورقيا.

تقول أدبيات العلاقات الدولية إن الحرب هي في الأصل قرار سياسي، وأنواعها ثلاثة، أولها هجومية تستهدف مفاجأة العدو بالضربة الأولى، وليس بالضرورة أن تحقق الانتصار، لأن العدو يمكنه أن يرد الضربة الأولى بضربة أقوى ومن ثم يستعيد المبادرة ويحقق الانتصار. وثانيها الحرب الدفاعية التي تُفرض على طرف ولا مجال للهروب منها لأنها تعني حماية الأرض والعرض معا، وأصلها أنها ترد عدوانا غاشما. والثالث الحرب الوقائية الاستباقية وهدفها دفع العدو إلى حال فوضى وتشردم وإنهاك قوته العسكرية والاقتصادية، ومن ثم تأجيل إمكانية أن يشكل تهديدا للطرف المبادر بالحرب إلى زمن بعيد.

وفي كل الحروب، فهناك ثمن ومعاناة وتضحيات وتكلفة بشرية وإنسانية تمتد أحيانا لسنوات طويلة. وفي الحروب أيضا يحدث عدم اليقين، فلحظة بدء الحرب يمكن معرفتها بدقة، أما لحظة انتهائها فهي في علم الغيب، وقد تأتي بعد أسابيع قليلة أو تنتظر لسنوات. والأمثلة حولنا عديدة.

وحتى في فترة ما قبل بدء حرب ما، فإن بعضا من الغموض يكون سيد الموقف، وربما يكون غموضا مقصودا ومخططا له، وربما يكون غموضا ناتجا عن تضارب شديد في المواقف وبالتالي عدم القدرة على السيطرة على الأحداث. وما يجري في منطقتنا العربية الآن هو (عدم اليقين) ما قبل الحرب.

وقديما وقبل التطورات التكنولوجية الهائلة في الاتصال والحوسبة والأسلحة المعقدة وفائقة الدقة والباهظة التكلفة، التي تنتجها مصانع الغرب والشرق المتقدم ولكنهم لا يستخدمونها فيما بينهم، بل يستدعي آخرون لتجربتها ميدانيا على بشرهم وحجرهم معا، قبل ذلك كانت مقار الجيوش معروفة وتحركاتها مشهودة واستهدافها أمرا يسيرا، أما الآن فالحروب تجري بين جيوش وميليشيات وبين قوى منتظمة ومعها قوى عسكرية رديفة سواء أخذت اسم حشد أو حزب أو تنظيم، ومعروف أن القوى المنتظمة أي الجيوش الرسمية تحكمها في الحرب معاهدات دولية، ويراقبها عيون عدة منها منظمات حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي ووسائل الإعلام المختلفة. ما يعني أن هناك قدرا من المحاسبة ولو بعد حين. أما الحشد أو الحزب أو الميليشيا أو التنظيم فلا تحكمه أي اعتبارات قانونية أو إنسانية وقوته العسكرية تفعل ما تريد بدون حساب، والمهم لديهم أن يحققوا أكبر كمية من الخسائر البشرية والمادية لدى عدوهم.

ورغم الفوضى العارمة التي تمر بها منطقتنا العربية ونتائجها المهلكة، واتساع دائرة الحروب بالوكالة وعدم تحقيقها أهدافها الرئيسية التي حُدَّت لها في البداية، وغلبة التعب على كل الأطراف فضلا عن الخسائر الهائلة، فما زال هناك من يتحدث عن حرب جديدة، وكأن حال الفوضى الممتد ست سنوات وما زال لا يكفي. والغريب في الأمر أن الحرب التي يتحدث عنها كثيرون أو يرونها مجرد احتمال قوي بل وقريب، لا يحددون لنا من سيشن الحرب وعلى ماذا؟ والتلميح الغالب أن قوة خليجية عربية ربما تشن حربا على قوة إقليمية غير عربية أو ربما على امتداد لهذه القوة الإقليمية في بلد عربي.

ما بعد التلميح يُشار صراحة إلى المملكة السعودية وإيران وحزب الله. وهو أمر يبدو للعاقل مستغربا، فحزب الله ليس بجيش محدد المراكز، بل مقاتلون ومسلحون ومدربون على قتال المدن والشوارع يعيشون في وسط المدنيين الذين هم لبنانيون عرب سواء كانوا سُنّة أو شيعة. وليس بعاقل من يتصور أن الرياض قد تفعل ذلك، فلا الواقع الجغرافي يسمح ولا القدرات القتالية تسمح ولا ادعاء بالانتصار يمكن بلوغه. ثم إن الرياض وموقفها تجاه لبنان وإن كان غاضبا من حزب الله غضبا شديدا كامتداد منطقي من الغضب تجاه إيران، فلا يعني ذلك أن الغضب سيتحول إلى قرار حرب عسكرية كما تردد وكالات الأنباء الغربية. والأغلب أنه قرار ضغط اقتصادي ومعنوي وسياسي مُركب إلى حين تغيير بعض معادلات السياسة اللبنانية، وتلك بدورها لن تحدث إلا إذا كان هناك قوى لبنانية تنسق بالفعل مع الرياض على أعلى مستوى لغرض أن تتلقف العائد على الأرض، أما أن يحدث انتصار عن بُعد فهو غير قابل للحدوث. ناهيك عن أن الضغط بأنواعه له حدود ومن المرجح بقوة أن تصيب بعض شظايا حلفاء الرياض أنفسهم، إن استمر الوضع على النحو الراهن.

هذا الاحتمال الذي يتحدث عنه البعض، يرافقه احتمال أقل قوة، وهو شن حرب على إيران نفسها، وتلك بدورها لم تقدم عليها الولايات المتحدة بكل ما لديها من جبروت عسكري، ورغم الضجيج والصراخ الذي تحدثت به إدارة الرئيس ترامب تجاه إيران وخطرها، فإن كل ما انتهت إليه استراتيجية الرئيس ترامب الجديدة تجاه طهران هو العمل على تقليص أظافرها الخارجية وفي المقدمة الحرس الثوري الذي تم وضعه في قائمة رعاة الإرهاب وليس قائمة المنظمات الإرهابية، والثانية أقوى من الأولى وأشد قيودا، وذلك جنبا إلى جنب الضغط على أذرع نفوذها المنتشرة في عدد من البلدان كالعراق، ولا ندري كيف والعراق بحكومته والعديد من قواه السياسية هم حلفاء مقربون للولايات المتحدة، أو في سوريا وتلك مفهومة ومع ذلك لم نجد تحركا أمريكيا ضد قوات حزب الله الموجودة في الأراضي السورية، وحتى التحرك العسكري الأمريكي ضد الحوثيين في اليمن، وهم ذراع لإيران لا شك في ذلك، فهو تحرك رمزي أكثر منه تحرك فعلي. وإذا كان وضع أمريكا كذلك ضد من هم أذرع إيرانية فعلية، فمن هذا الذي يريد أن يحول الخليج إلى جحيم؟.

لا أعتقد أن هناك من يريد أن يفعل ذلك لا في الرياض أو غيرها من العرب. ولذا فالحرب مستبعدة والضغط بأشكالها هي سيد الموقف.

***صحيفة "الاهرام":**

أثر العدوى واللعبة السعودية الكبرى في الشرق الأوسط

*بيفرلي ميلتون - إدواردز

السياسة الداخلية في الشرق الأوسط، خاصة في بلد مثل المملكة العربية السعودية، لا تبقى داخلية لفترة طويلة. فالأحداث الأخيرة في العاصمة السعودية الرياض تدل على تأثير العدوى ليس فقط على السياسة في الشرق الأوسط، بل على الصعيد الدولي أيضاً.

في ٣ نوفمبر، شرعت الأجهزة الأمنية في المملكة في تطهير واعتقال بعض أقوى الشخصيات في السعودية. ووصف هذا التصرف بأنه حملة لمكافحة الفساد، وتردد صدى "قضية الساعة" هذه بعض العواصم العالمية أيضاً، مثل واشنطن،

وعلى الرغم من استخدام حملة الفساد كغطاء، إلا أنه من الواضح أن هذه التحركات تعكس الاستيلاء المستمر على السلطة من قبل ولي العهد السعودي، الذي يبدو أنه يمهد الطريق، داخلياً وخارجياً، لتسليم السلطة من والده وإزالة المعارضين المحتملين.

كان البعد الإقليمي للتحركات في الرياض واضحاً عندما قدم رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، الذي قيل إنه استدعي لزيارة العاصمة السعودية، استقالته من رئاسة الحكومة عبر إعلان متلفز.

كما اعترضت قوات الدفاع الجوي السعودي صاروخاً باليستياً استهدف مدينة الرياض أطلقه اليمن المجاور، وردّ النظام السعودي عليه بإغلاق الموانئ والحدود مع هذه الدولة المنكوبة.

إن المشهد السياسي الحالي في المملكة العربية السعودية يتم رسمه من قبل شخص طموح، تمت الإشادة به حتى الآن وإظهاره بمظهر "الإصلاحي" و "المعتدل". كما اعتُبر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يشار إليه عادة باسم "ام. بي. اس"، القوة الدافعة وراء خطط المملكة العربية السعودية لإصلاح وتنويع الاقتصاد، الذي بات يشكل مصدر قلق مع ارتفاع معدلات البطالة المحلية. وقد قوبلت الوعود بتعويض أرامكو تحت إشراف الأمير بالترحاب في الدوائر التجارية والمالية الدولية.

كذلك قامت بعض الأوساط الصحفية بتبجيل المبادرة المفاجئة التي رفعت حظر قيادة النساء للسيارات المطبق منذ زمن بعيد في المملكة، واعتبرتها "إشارة" إلى "اعتدال" محمد بن سلمان. على السطح يبدو كل شيء حسن وجيد. لكن رغم ذلك، أدّت سلسلة من التحركات والحسابات السياسية في الأشهر الستة الماضية إلى التكهّن بأن قبضة السلطة وطموحها يتجاوز حدود المملكة، التي تظهر فيها بوادر عدم الاستقرار على نحو متزايد.

تكمن أهمية هذا التزامن في الأحداث في تأثير العدوى على الشرق الأوسط، في وقت يتزايد فيه عدم الاستقرار والتوتر والصراع. هناك مخاوف من أن محمد بن سلمان قد يفكر في أخذ بلده إلى حافة الحرب مع إيران، والسعي لاسترداد بعض المجد الذي تشتت الحاجة إليه في أعقاب الإخفاقات الإقليمية في اليمن وسوريا على سبيل المثال.

سعت المملكة العربية السعودية لاستعادة بعض السلطة داخل المنطقة منذ اندلاع الثورات العربية في العام ٢٠١١. فقد أجبرت الحشود الشعبية أصدقاء السعودية، مثل الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على التنحي، وقام المواطنون الذين تمت تعبئتهم بانتخاب إسلاميين شعبيين مثل الإخوان المسلمين وإيصالهم إلى السلطة.

مع حلفاء مثل الإمارات العربية المتحدة، قامت المملكة العربية السعودية بتصميم واتباع مقاربات في السياسة الخارجية سعت من خلالها للتدخل في المناطق الإقليمية الساخنة للتغلب على ما يسمى توسّع الهلال الشيعي الممتد من طهران إلى سفوح جنوب لبنان وحدود إسرائيل، ناهيك عن المطالبة بحق الهيمنة السنية من قبل جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين الشعبوية.

ولكن في إطار هذا السياق الإقليمي، كان على المملكة العربية السعودية أن تتعامل مع سجل من الإخفاقات بدلاً من النجاحات.

عدوى إقليمية

في ظل هذه الفترة القصيرة نسبياً من حكم محمد بن سلمان، يمكن وصف استراتيجيات السياسة الخارجية السعودية بأنها هجومية وتصادمية. فبدلاً من إبعاد البلد عن الفوضى المتزايدة في المنطقة، نرى هذه الاستراتيجيات تفاقم بشكل متصاعد حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتؤدي إلى احتمال أكبر للصراع والتدخل العسكري.

وعلى نحو فعال، تسهم المقاربات الاستراتيجية للسياسة الخارجية في ظل تأثير محمد بن سلمان في زيادة المخاوف الأمنية الوطنية والإقليمية، مع مخاوف متزامنة تتعلق بأمن إمدادات الطاقة والتحكم بالسلطة من قبل الوكلاء الإقليميين.

وهذا واضح في الحملة التي قادتها السعودية مؤخراً ضد قطر. ففي يونيو ٢٠١٧، قادت المملكة العربية السعودية حملة ضد قطر لا يمكن تفسيرها إلا بالهجوم على سيادتها. وقد فرضت السعودية وثلاث دول أخرى هي الإمارات والبحرين ومصر - حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قطر، وقطعت العلاقات الدبلوماسية واتخذت إجراءات أخرى.

قدّمت هذه الدول لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ثلاثة عشر مطلباً وصلت إلى حد التدخل في استقلال السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة، ما لم تتماشى مع الإملاءات السعودية. لكن قطر لم تنصاع للخطة السعودية.

وقد أصبحت منطقة الخليج أقل استقراراً مع التداعيات التي ظهرت في التحالف الدولي ضد داعش ولبنان وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق ودول أخرى. وتعرّبت بشكل خطير الثقة التي أبداها محمد بن سلمان من حيث فرض نظام إقليمي جديد وفقاً لأجندته الخاصة.

وتثير أجندة محمد بن سلمان الاستراتيجية مخاوف كبيرة حول تأثير العدوى الإقليمية للمكائد التي تُحاك في المملكة العربية السعودية.

وسوف يستمر اليمن في امتلاك مساحات غير خاضعة للسيطرة الحكومية ولا يمكن للمملكة العربية السعودية أن تحلم أبداً في احتلالها إذا ما استمرت في حملتها العسكرية واحتجاز رئيسها وفرض إغلاق حدودها، الأمر الذي يمنع وصول أبسط المساعدات الإنسانية الأساسية لهذه الدولة المنهارة.

ولا تزال قطر صامدة وتتمتع بدعم قوي داخل الإدارة الأمريكية وفي عواصم أجنبية أخرى. وإن دلّ ردّ حزب الله على استفزاز الحريري له الذي أطلقه من الرياض على شيء، فهو يدل على حسابات الحزب الاستراتيجية الأقوى وقبضته على السلطة في لبنان.

وهذه قبضة لن يستطيع محمد بن سلمان هزيمتها. وهذا هو الدرس الذي تعلمته إسرائيل عندما ذهبت إلى الحرب مع حزب الله في العام ٢٠٠٦.

إن استعداد محمد بن سلمان للشروع في سلسلة من التحركات ضد ما يمكن اعتباره حلفاء "سنيين" طبيعيين في المنطقة كجزء من تصوّر أوسع للأعمال العدائية ضد السلطة الإيرانية في الشرق الأوسط، إنما هو دليل على سوء تقدير كبير.

أن تتحول المملكة العربية السعودية إلى حلفائها الجدد، مثل إسرائيل، من أجل دعم اتحاد عسكري ناشئ يواجه طهران وشركاءها، إنما يدل على مدى تهوّر ولي العهد عندما يتعلق الأمر بالأداء الاستراتيجي للنظام الإقليمي ودور المملكة التي يطمح إلى الجلوس على عرشها.

*بيفرلي ميلتون - إدواردز: زميلة زائرة - مركز بروكغنز/ الدوحة

*موقع Open Democracy:

الإعلام.. حماية المكتسبات الوطنية ومكافحة الإرهاب

*عماد عريان

«كيف يمكن للإعلام على اختلاف وسائله تحقيق هذه الأهداف المهمة، حماية المكتسبات الوطنية ومحاربة الإرهاب، وهو في الأساس «مؤسسة» فكرية بعيدة كل البعد عن الأدوات التنفيذية ولا تمتلك الوسائل ولا الآليات اللازمة لتحقيق الأهداف ميدانيا على أرض الواقع؟»

قد يكون التساؤل مشروعاً ومبرراً في ضوء وجود سلطات ثلاث كبرى في أي دولة من الدول، تمثل معاً أعمدة نظامها السياسي، السلطة التنفيذية بمؤسساتها المختلفة، والسلطة القضائية بهيئاتها القانونية، والسلطة التشريعية بغرفها المنتخبة والمعيّنة، ولكل منها دوره المحدد في سياق أطر دستورية وقانونية واضحة المعالم بما يكفل إدارة شؤون البلاد بشكل متكامل لا يفتقد السلاسة، ويحقق للمجتمع الاستقرار المنشود في الوقت ذاته، بينما لا تمتلك المنظومة الإعلامية ما يكفل لها وضع تصوراتها أو توجهاتها أو مطالبها موضع التنفيذ الميداني على أرض الواقع كونها بالفعل لا تمتلك الأدوات الضرورية لجعلها نافذة، ولكن حقائق عديدة ومؤشرات كثيرة تؤكد أن الإعلام ربما يمتلك ما هو أكبر بكثير من أي صلاحيات أخرى تمتلكها السلطات الثلاث لأنه ببساطة يمثل «ضمير الأمة» وقد تكون قدراته الرقابية متجاوزة أو على أقل تقدير مساوية للدور الذي تلعبه أجهزة رقابية أخرى مهمة على الصعيد الداخلي، الأمر الذي جعل بعض الدول تعتبر المنظومة الإعلامية بمثابة «السلطة الرابعة» في البلاد برغم عدم امتلاكها أي صلاحيات تنفيذية.

وقد باتت وسائل الإعلام منذ زمن بعيد الأداة الأهم في تشكيل الرأي العام والتعبير عنه وعكس توجهاته في الوقت ذاته بما يسهل مهام صانع القرار بالمساندة والدعم أو إعادة رسم السياسات وصياغة برامج الإصلاح والتنمية التي تتناسب وتتفق مع الرغبات الشعبية والتطلعات المجتمعية، وربما لعبت مراكز ومؤسسات قياس الرأي العام ومعرفة توجهاته دوراً كبيراً في هذا الشأن من خلال «التغذية الاسترجاعية» التي باتت مكوناً رئيسياً لعملية صنع القرار، إلا أن وسائل الإعلام «الرشيدة» تعد بكل تأكيد مرآة عاكسة لهذه التوجهات بسرعة كبيرة لتتحول إلى جسر بين السلطات الحاكمة والجموع الشعبية والمجتمعية للالتقاء عند نقطة توازن تحفظ للأوطان مصالحها وتماسكها وتحقق للمواطنين أهدافهم المنشودة، ولذلك فإنه بعيداً عن محاولات توظيف وسائل الإعلام وتحويلها إلى أدوات للنصح والإرشاد والوعظ بعيداً عن دورها الجوهري، إلا أنه يظل في مقدمة مهامها وأدوارها ضرورة الحفاظ على المكتسبات الوطنية ودعمها والبناء عليها وكذلك قيامها بدور المشارك في قضايا الوطن والتعريف بها والبحث عن حلول لما استعصى منها عبر حوارات مجتمعية شاملة بدلاً من الاكتفاء بتوجيه سهام الانتقاد يميناً ويساراً كمن يغرد خارج السرب صوتاً نشازاً يهدم ولا يبني، يخرب ولا يعمر.

وقبل ذلك كله، تأتي أهمية دور الإعلام العربي في تشكيل العقلية النقدية التحليلية لدى الإنسان العربي، سواء كان مسؤولاً أم محكوماً، وذلك من خلال البحث الحثيث عن مكامن الخلل الذي يعتري المجتمع، إن في بعده البيئي أو التعليمي، أو الاجتماعي والثقافي أو التنظيمي وما إلى ذلك، فالمطلوب من الإعلام العربي المسؤول والرشيد ألا يكتفي بتوصيف المشكلة فحسب، وإنما هو مدعو كذلك إلى التنقيب في العوامل المؤدية إليها، ثم تقديم أو اقتراح الحلول الناجعة والممكنة لها، كما أنه مطالب بالتأثير في اتجاهات ومواقف الأفراد والجماعات لجعلهم أكثر استشعاراً بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية واستقرار المجتمع وأكثر استعداداً للمساهمة في حلها، وفي هذا الشأن يمكن لوسائل الاتصال بأساليبها المختلفة ورسائلها المتنوعة أن تسهم في تعديل وتغيير المفاهيم والسلوكيات السلبية وتوطئة لجعلها أكثر إيجابية وأكثر تفاعلاً مع برامج التنمية والإصلاح والتحديث.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الإعلام العربي لن يكون بمقدوره الاضطلاع بدوره المسؤول على هذا النحو على الوجه المطلوب من دون العمل الجاد والدؤوب وبشكل موازن، على التصدي للتحديات التي من شأنها أن تعرقل عملية التنمية الشاملة والمستدامة التي تتوق إليها دولنا العربية جمعاء، شعوبا وحكومات. وربما لا يختلف كثيرون في أن «الإرهاب» يعد أبرز تلك التحديات وأشدّها وطأة وخطرا، وبعدها أضحى الإعلام، بشتى صوره ومختلف أنواعه، أحد أهم الأدوات التي تستخدمها التنظيمات والحركات الإرهابية في الترويج لأفكارها المتطرفة وتجنيد العناصر التي تنضوي تحت لوائها من كل حذب وصوب في هذا العالم الفسيع، كما تعتمد عليه في عرض وتسويق عملياتها الإرهابية للتهويل من قدراتها واستعراض قوتها وبث الرعب والهلع في نفوس الأمنين والأبرياء حول العالم، مستفيدة في ذلك، وشأنها شأن الحكومات والأفراد، من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد باتت الحاجة ماسة وملحة أمام الدول العربية لاستخدام سلاح الإعلام المتطور في تقويض الأذرع الإعلامية الشريرة للتنظيمات الإرهابية.

هنا تبرز أهمية الإعلام المسؤول والرشيد في حماية جهود التنمية التي تتبناها الدول والمجتمعات من ترديد وتهديد وغدر الإرهابيين، فلن يكون بمقدور الإعلام في أي بلد، القيام بدور فعال في مواجهة الإرهاب إلا إذا اضطلع بمهامه المعرفية والتنويرية، التي تتمثل ليس فقط في التنفير من الإرهاب والإرهابيين عبر فضح مؤامراتهم وتفنيدهم أطروحاتهم، وإنما في التشخيص العلمي الدقيق للظاهرة الإرهابية وسبر أغوار أبعادها المختلفة، بما يساعد على بلورة سياسة متكاملة لمواجهتها واستئصال شأفتها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تجديد الخطاب الديني باعتباره ضرورة حتمية في المواجهة الثقافية للإرهاب. ولا شك في أن مهمة مصيرية وشاقة من هذا القبيل تتطلب جهدا متواصلا وجادا من الإعلام العربي لتشكيل العقل النقدي، الذي يمثل البداية الضرورية التي تنطلق منها جهود تجديد الفكر والخطاب الدينيين. كما تستوجب تلك المهمة أيضا ضرورة الدراسة النقدية للخطاب التحريضي للجماعات الإرهابية وتأويلاتها للنصوص الدينية الإسلامية، والتي استطاعت عن طريقه، وباستخدام «آلية القياس الخاطئ والتأويل المنحرف» أن تبرر منطقها في التفكير المنحرف، وأن تضيف الشرعية على ممارساتها الإرهابية وأساليبها الإجرامية، التي لم تتورع عن تصوير العديد منها ونشرها للعالمين عبر وسائل الإعلام المختلفة بالصوت والصورة، لبث الرعب في القلوب واستعراض قوتها وقدرتها على اختراق أشد الأنظمة والدوائر الأمنية إحكاما.

كذلك يمكن للإعلام العربي المسؤول بذل جهد لا يستهان به في تشريح العقل الإرهابي من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس، لتبيان كيفية تشكيل هذا العقل، وما هي الآليات الأساسية التي تتبناها الجماعات الإرهابية لتشكيله، وكيف يمكن رسم سياسة متكاملة لتغيير اتجاهات أعضاء التنظيمات الإرهابية والمتعاطفين معها حتى تتبدل رؤيتهم للعالم التي تتسم بالانغلاق والتعصب ومعاداة غير المسلمين وتكفير المسلمين. ومن الضروري في هذا السياق رصد التفاعل والصراع بين الذات الإرهابية والمجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة لبيان المجالات التي يحدث فيها الصراع، سواء بالنسبة إلى نسق التربية داخل الأسرة، أو نوع النظام التعليمي، أو الموقف من المرأة، أو رفض الفنون والآداب، أو اعتماد الماضي باعتباره المرجعية الأساسية التي يعتمد عليها لرسم قواعد السلوك في الحاضر أو في المستقبل، بغض النظر عن تغير الأزمان وعدم مطابقة التفسيرات التقليدية للأوضاع العالمية الراهنة. ومن الأهمية بمكان في مجال مكافحة الإرهاب، أن يتبنى الإعلام العربي المسئول نظرة متكاملة للظاهرة الإرهابية تتوخى التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المولدة للإرهاب، الأمر الذي يقتضي صياغة استراتيجية إعلامية وثقافية فعالة تقوم على أساس، تفعيل جهود الهيئات المنوط بها تطبيق القانون من ناحية، وتعزيز المساعي المجتمعة والشعبية من ناحية أخرى، على أن تصب كافة هذه الجهود والمساعي جل تركيزها على الدور التنويري المنوط بالإعلام العربي الذي يتأتى - كما ذكرنا آنفاً - من تأسيس العقل النقدي العربي، الذي يطرح كل ما في الطبيعة والمجتمع للتساؤل، بدلا من الاستسلام للعقل الاتباعي الذي يقوم على التسليم بكل ما هو سائد من معتقدات وآراء وسياسات تجاوزها عصر العولمة، وبما يساعد بالفعل على حماية المكتسبات الوطنية والتصدي للقضايا التي تهدد سلامة المجتمعات والأوطان وعلى رأسها التطرف، كوسيلة ملحة للمشاركة في محاربة الإرهاب.

***صحيفة (عمان) العمانية؛**

الهوية وعلاقتها بالاستعصاء الديمقراطي

***معتز حيسو**

يشكّل تزامن انتشار مظاهر العنف وتحولّه إلى قيمة معيارية، مع تراجع تأثير القوى السياسية المحمولة على قوى اجتماعية مدنية، واستمرار احتمال تحلل مركزية الدولة السورية، إضافة إلى تصدّع السلطة، مجالاً خصباً لظهور أشكال متعددة ومختلفة من التطرف والتعصب المتمحور حول الذات، والاستقطابات المحمولة على تجليات دون وطنية. ما يهدد بإنهيار «الاستقرار الاجتماعي» المفروض بأشكال سلطوية، وتشظي الهوية «الوطنية الجامعة» التي لم ترتق يوماً إلى هوية جامعة للسوريين كافة. وتدلل على ذلك تصدّعات متنوعة تظهر تجلياتها على سطح العلاقات الاجتماعية، وبين المكونات السورية. ولذلك علاقة بتباين المواقف السياسية المتعلقة بتركيبة السلطة وطبيعة الدولة، وأخرى تتعلق بهويات مجتمعية تحوّلت في سياق المقتلة السورية إلى عقائد ومذاهب عصبوية مغلقة على ذاتها.

إنّ الارتكاس إلى هويات قبل وطنية يترك آثاره الواضحة على طبيعة التحولات والتغيرات السياسية والجيو سياسية وأيضاً الاجتماعية. ولذلك علاقة بطبيعة وآليات اشتغال النظام السياسية والميول الدولية، وأيضاً بأوضاع وبنية وآليات التفكير السائدة والمتوارثة. ونشير في السياق ذاته إلى أن جذور تلك الظواهر وأسباب استمرارها لم يتم القطع معها قبل الأزمة السورية الراهنة. فالسلطة السياسية لم تُنجز بناء هوية سورية جامعة، ولم تكلف نفسها عناء وضع المقدمات اللازمة لإقامة القطع الإبيستمولوجي والسياسي مع أسس التفكير الهوياتية وتموضعاته المجتمعية. أكثر من ذلك فإن آليات اشتغالها السياسية أسست لتأييد تلك الهويات واستمرار التباين والتناقض في ما بينها. فتغيب قضايا المواطنة والحقوق الأساسية الفردية منها والمتعلقة بالفئات الاجتماعية المتنوعة والمختلفة، إضافة إلى القمع السياسي واحتكار المجال العام، ما زالت تشكل مدخلاً إلى حشر الفرد ضمن أطر هوياتية ضيقة ومغلقة. ما يعني نشوء آليات تفكير تتماهى مع ذات الهوية وتعبّر عنها. ويفاقم من أخطار إعادة إنتاج وتجديد أشكال الوعي الهوياتي، ارتباط النزعات الهوياتية وفي شكل خاص المتطرفة منها والعنفية بالميول الدولية والإقليمية الاستقطابية التي تدفع حتى اللحظة إلى توظيف الهويات الصغرى سياسياً، وذلك بهدف تحطيم الدولة المركزية واستبدالها بكانتونات إثنية، عرقية، مذهبية...

وإذا كانت أطراف من المعارضة المسلحة المعتدلة منها وغير المعتدلة تنظر إلى مواقف بعض المكونات الاجتماعية والسياسية على أنها معادية لـ «الثورة» ولقضايا السوريين الوطنية، فإن السلطة وانطلاقاً من مواقفها الإقصائية تتعامل مع المكونات غير العربية والتجمعات السياسية والطائفية والدينية والمذهبية والجهوية غير المندمجة بمشروعها السياسي، على أنها خارج المتحد الوطني، ولا تعدو كونها أدوات وظيفية تخدم مشاريع قوى خارجية. وجميعها عوامل أسست لارتفاع منسوب الاستقطاب الاجتماعي والتناقض السياسي الجبهي، واستبدال الشرعية السياسية السورية بأخرى خارجية استغلت الأوضاع والتناقضات الداخلية لتفكيك وحدة المجتمع والدولة، وتمكين النزعات الفيدرالية، والانفصالية، وهدر موارد الدولة وثرواتها الاقتصادية والبشرية.

نشير أخيراً إلى أنّ إعادة إنتاج النزعات الهوياتية، وتحميل التحولات السياسية على قوى إثنية وطائفية وجهوية، تفاقم حال الاستعصاء الديمقراطي، وتدفع بميول التحولات الديمقراطية المحمولة على قوى سياسية ومدنية إلى حال من انسداد الأفق السياسي. ما يشكل خطورة واضحة على مستقبل الأوضاع الاجتماعية والسياسية. كذلك فإن آليات اشتغال السلطة الإقصائية والقهرية والميول الدولية المتداخلة والمتناقضة في آن تشكل أحد أخطر عوامل الاستعصاء الديمقراطي. وتتداخل العوامل المذكورة مع أزمت وتناقضات بنيوية تعاني منها المعارضات المتبلرة، وأخرى تتعلق بميول انفصالية، وجميعها عوامل تدفع لإعادة إنتاج الهويات الصغرى على أسس سياسية وظيفية، تؤسس لإقامة أطر كانتونية متصارعة ومنقسمة على ذاتها. ما يعني دفع السوريين إلى حقل لجة الصراعات الهوياتية.

***كاتب سوري**

***العربي الجديد :**

الهوية والمواطنة

*مروان المعشر

إحدى نتائج الثورات العربية الماثلة أمامنا بكل وضوح تأكل الدولة القطرية في أجزاء كثيرة من الوطن العربي، كليبيا وسوريا واليمن. حتى دول كالعراق ولبنان، تواجه أزمات حكم باتت فيها غير قادرة على السيطرة على كل أراضيها. وفي حين كانت الدول القطرية سابقاً تتوق للاندماج في أوعية أكبر، لتحقيق حلم القومية العربية بوطن عربي موحد، نشهد اليوم بروز لاعبين فاعلين ما دون الدولة، كـ«داعش» والميليشيات الشيعية في العراق و«حزب الله» في لبنان، باتوا يهددون ليس مفهوم الدولة القطرية وحده، ولكن أيضاً مفهوم الهوية الوطنية ومفهوم المواطنة.

لا يأخذنا التحليل طويلاً لإدراك أن كثيراً من الدول القطرية في الوطن العربي كانت أوعية شبه فارغة، لأنها بنيت على أسس ضعيفة، وعلى تعظيم الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية، فبدلاً من بناء المؤسسات الديمقراطية ومفاهيم حديثة للهويات الوطنية والمواطنة، استعاض عن ذلك بأنظمة فرضت الاستقرار الأمني بالقوة وبشكل مصطنع، أو اعتمدت المحاصصات الطائفية التي لا تنمي شعوراً حقيقياً بالمواطنة. وعندما وقعت الواقعة، لم تجد هذه الدول مؤسسات تحميها، ولا مواطنين يدينون بالولاء لدولهم وليس لطوائفهم أو هوياتهم الفرعية، فشهدت انهياراً سريعاً لأبنية هشة لم تحتل الهزات التي اعترت بلادها. وباستثناء دول عربية قليلة، كمصر وتونس والمغرب، موجودة في المغرب العربي، حيث التنوع العرقي والديني فيها محدود، فإن دول المشرق العربي لم تنجح حتى اليوم في بناء هويات وطنية جامعة قادرة على الاحتفاء بتنوع الهويات الفرعية من جهة، وفي صهرها بهوية وطنية من جهة أخرى، تتقدم على كل الاختلافات العرقية والدينية وغيرها.

وكعادتنا في تحميل المشكلات لغيرنا، فقد حملنا الآخرين مشكلة ضعف الهوية الوطنية أيضاً. فـ«سايكس - بيكو» هي التي قسمت العالم العربي إلى دول قطرية وهويات فرعية، ولم نتوقف كثيراً لنسأل أنفسنا إن كنا فعلنا الكثير لعكس آثار سايكس - بيكو، وقد احتفلنا العام الماضي بمئوية هذه المعاهدة سيئة الذكر. ويحلو للكثير اليوم تحميل تحديات «داعش» والاحتلال في سوريا واليمن وليبيا والعراق إلى الثورات العربية التي انطلقت عام ٢٠١١، والتي برأيهم زعزعت استقرار المنطقة، ولم نتوقف كثيراً لنسأل إن كان هذا الاستقرار طبيعياً أو مصطنعاً مفروضاً بقوة الأمن والسلاح، بدلاً من أن يكون مبنياً على دعائم راسخة مستدامة، كبناء المؤسسات وبناء الهويات الوطنية الجامعة أيضاً. ولم يسأل البعض إن كانت هذه الثورات سبباً مباشراً لضعف الحاكمية وهشاشة لحمة كثير من مكونات المجتمع المختلفة.

إن أردنا أن نبدأ بداية جديدة، علينا أولاً القيام بالتشخيص السليم، وإلا جاءت الحلول عاجزة عن معالجة التحديات. أمل أن يكون بديهي القول إننا لا نستطيع العودة إلى ما قبل عام ٢٠١١، لأننا بذلك لا نكون قد تعلمنا شيئاً مما حدث، ومما قد يحدث مجدداً. فبعد هزة الربيع العربي، ونحن على مشارف نقلة أخرى، تتمثل في انتهاء النظام الربيعي المثبط للإنتاجية والتقدم، هل نقرأ التاريخ جيداً، ونذكر أن الاستقرار الحقيقي لا يعتمد على الأمن وحده، وإنما على التنمية أيضاً، وعلى مفهوم حدثي للهوية الوطنية الجامعة التي تسمو على أية هوية فرعية، وعلى مفهوم حدثي أيضاً للمواطنة، تشعر من خلاله مكونات المجتمع كافة بأن حقوقهم محفوظة لا يتغول عليها أحد، وعلى سيادة القانون وبناء متين لمؤسسات الدولة، يستطيع الصمود أمام كل الهزات لأنه سيجد مواطنين وليس أتباعاً مستعدين للوقوف يداً واحدة ضد الأخطار الخارجية، بدلاً من انشغالهم في صراعاتهم الداخلية؟ إن واحداً من أهم دروس الثورات العربية أن الأوطان لا تحمي إلا بالمؤسسات الراسخة، وبترسخ مفهوم الهوية الجامعة. حان الوقت كي تسمى الأشياء بأسمائها. وفي غياب مفهوم حدثي للهوية الجامعة، يسهل الحديث عن طوائف وأكثرية وأقليات، فيتم تعظيم الهوية الفرعية على تلك الوطنية، وينقسم الناس إلى «نحن» و«هم»، فتصبح «نحن» رديفة للصديق، و«هم» رديفة للعدو، فيما يفترض أن يكون الاثنان شركاء في وطن واحد.

وبالتالي، فلا مجال للحديث الجدي عن تطوير مفهوم حدثي للهوية الوطنية دون ربطه بالمواطنة المتساوية الحاضرة، لا المستوعبة فقط، للتنوع. وحين يطرح الموضوع في إطار المواطنة المتساوية للجميع المحتفية بتنوع المجتمع، تصبح الخلافات ليست ثانوية فقط، وإنما أيضاً مصدر قوة لمجتمع تعددي يحتضن كل الآراء والمذاهب.

إن كل الاقتتالات في العالم العربي اليوم تمت وتتم في دول متعددة المكونات دون احترامها لهذه التعددية، من سوريا إلى لبنان والعراق واليمن وليبيا.

إن مبدأ تساوي كل المواطنين أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الفكر أو الجنس أو العدد أو الوضع الاجتماعي، وحده الكفيل بضمان طمأنة فئات المجتمع كافة بأن حقوقها الفردية والجماعية محفوظة، ما يؤدي إلى تأدية واجباتها نحو الدولة والمجتمع بكل أمانة ورضا، وإعلاء الهوية الوطنية الجامعة التي يشترك فيها كل مواطن فوق أية هويات فرعية.

لقد حان الوقت للاشتباك الإيجابي مع التعددية في مجتمعنا، واحتضانها وليس رفضها. إننا لا نزال غارقين في ثقافة سياسية ومجتمعية ينظر العلماني فيها للإسلامي كمختلف عن العصر، والإسلامي للعلماني ككافر، والليبرالي للمحافظ كمتحجر، والمحافظ لليبرالي كخائن "هل نأمل حقاً في بناء وطن حديث بهذه الطريقة؟!

لن يتم تطوير مثل هذا المفهوم الحديث للمواطنة دون إعادة النظر الجذرية في مناهجنا التربوية. لقد كاد إصلاح التعليم في الوطن العربي يقتصر على مواضيع مثل إدخال الحواسيب إلى المدارس، وبناء المزيد من المدارس، وتحقيق معدلات عالمية أعلى في مناهج الرياضيات والعلوم" وكلها أمور ضرورية، ولكنها لم تنجح في بناء نشء يتعلم مهارات التفكير النقدي والمساءلة واحترام المكونات والأفكار الأخرى في المجتمع، وإدراك أن الحقيقة غالباً ما تكون نسبية، وليست مطلقة. وما تشهده المنطقة اليوم من انغلاق فكري وديني قد يكون أوصلنا لمرحلة بدأ يتكشف فيها لب الموضوع. فتقوية قدرات الطلاب في الرياضيات والعلوم لا يعني الكثير، إن لم يرافقه تطوير للكيفية التي يتعلم فيها الطلاب هذه المواد، وإن لم يرافقه تطوير مواز للمهارات المطلوبة، من تفكير نقدي واحترام للتعددية والآراء والثقافات والأديان الأخرى" مناهجنا التربوية تعاني اليوم من غياب المحتوى الإيجابي الإدماجي بقدر ما تعاني من حضور المحتوى السلبي الإقصائي.

ولطالما حذرت أقلام وتربويون من ثقافة إقصائية موجودة في مناهجنا "ثقافة تعظم الذات وتقزم الآخر، ثقافة تعاني من غياب القيم الإيجابية التي تحترم وتحتفي بالتنوع الديني والثقافي والفكري في المجتمع بالقدر الذي تعاني منه من حضور القيم الإقصائية التي تعترف فقط بحقيقة واحدة ومنظومة قيمية لا مكان فيها للآخر. كم نحن بحاجة لثقافة لا تعرف المواطنة على أساس العلاقة بين الدولة والناس فقط، وإنما أيضاً بعلاقة اللحمة بين الناس أنفسهم، رغم تنوعهم. حان الوقت لوقفه مع النفس: أي مجتمع عربي نريد؟ هل هو مجتمع مدني ديمقراطي تعددي أم مجتمع أبوي سلطوي؟ هل هو مجتمع يحترم تعددية الآراء والأديان أم مجتمع يعتبر التنوع والاختلاف جريمة أو خيانة؟ هل هو مجتمع يحتفي بالهويات الفرعية فقط ضمن إطار الهوية الجامعة أم مجتمع يعتمد على إعلاء بعض هذه الهويات فوق الأخرى؟ هل لدينا إجابات واضحة على هذه الأسئلة المفصلية؟ وما نحن فاعلون تجاه ما نريد؟ هل نكتفي بالأحلام أو بإلقاء اللوم على سايكس - بيكو بعد قرن من الزمان؟ ولنفرض أن سايكس - بيكو لم تكن، هل كانت دولنا اليوم تحترم التعددية؟ وهل كانت حقوق المرأة مصانة؟ وهل كان السني والشيعة والمسلم والمسيحي والعربي والكرد والأمين والأمازيغي والأرمني والشركسي ينظرون لبعضهم بعضاً نظرة متساوية؟ وهل كانت دولنا تنظر لهم كأسنان المشط؟

هناك ضرورة بالغة اليوم لعقد اجتماعي جديد يتم التوصل إليه بين مكونات المجتمع نفسه، من خلال حوار وطني جاد لا يخون ولا يكفر، بل يعمل لضمان حقوق مكونات المجتمع كافة، ولتكن المواطنة المتساوية الحاضنة للتنوع الإطار العريض الذي يحكم مجتمعنا. وقتها فقط نحقق الانسجام مع النفس، ونوحد الجهود، لا الآراء، نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

*وزير الخارجية الأردني الأسبق

*صحيفة (الشرق الاوسط):

الأفكار والموارد: من الانضباط إلى الفوضى

إبراهيم غرايبة

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصورات عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية الدائمة بين موارد الإنسان وأُسئلته وحاجاته ووجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية. ويبدأ تاريخ الأفكار بالفلسفة، بما هي السؤال. فالدين بما هو إجابات مقترحة لما عجزت الفلسفة عن إجابته، فالاجتماع بما هو استيعاب تطبيقي وحياتي للسؤال والجواب، أو ما أنتجته الفلسفة والأديان، فاللغة بما هي وعاء الأفكار والمعرفة وترميزها وتنظيمها، فالعلم بما هو إدراك الأشياء كما تفهمها الحواس، فالفنون والآداب بما هي التعبير المحسوس عن الأفكار والمشاعر، فالتاريخ بما هو تسجيل التجارب الإنسانية على النحو الذي ينظم الأفكار فيما يحب الإنسان و/أو يريد و/أو يجب أن يكون عليه.

منحت الإنسان هذه الأفكار بما هي محاولة الارتقاء بالذات فاعليته الاجتماعية والروحية، ويفترض تبعاً لذلك أن يصيبه الخواء عندما يحدث الانفصال بين الواقع وتصورات عن الواقع، أو هو يرقى بذاته وموارده بقدر ما تقترب تصورات التي أنشأها من الواقع. لكن وفي مسار آخر عندما تغيرت العلاقة بين الموارد والأفكار، حاول أهل الأفكار وبخاصة رجال الدين أن ينشئوا الواقع أو يشكلوه وفق تصوراتهم، ومنحوا الخواء شعوراً بالزهو والطمأنينة واستعلاء على الواقع بما هو المعنى والتصور الحقيقي للحياة وجدواها، ودخلت العلاقة بين الموارد والأفكار في متاهة جديدة، فأهل الفكر من الفلاسفة والكهنة والمثقفين والشعراء والعلماء (كان المشتغلون في العلوم والطبيعة في ذيل القافلة، لدرجة أن غاليلو كان يعلم الفيزياء في الجامعة بأقل من عشر ما يتقاضاه أستاذ الفلسفة، وكانت أجرة الطبيب تتساوى مع أجرة الحداد) صاروا يحددون لأهل الموارد الأساسية تصوراتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت ذاته كانوا يعتمدون عليهم في رزقهم ومعاشهم.

حدث التحول في العلاقة بين الموارد والأفكار مصاحباً لتحولها بين المدينة والصيد، ففي توظيف الصيادين الأقوياء والمهرة في الأمن والدفاع صاروا حكام المدينة، وفي حاجة الحكام إلى المال والقبول والشرعية تشكل التحالف غير الطبيعي بين الصيادين (الحكام) والتجار والكهنة، وتحولت هذه الطبقة من أجراء لدى المزارعين والمنتجين في القرى والمدن إلى سادة وآلهة يملكون كل شيء. لم تكن النهضة المعاصرة بما هي الحرية سوى الاستقلال بين الحكم والدين والتجارة، وكسر التحالف والاحتكار الذي هيمن على العالم كله بلا استثناء سوى حالات وفترات محدودة لأكثر من خمسة آلاف عام.

وفي واقع الحال لم يكسر التحالف وإنما خفف من حدته وغلوائه، فقد منحت الثورة الصناعية فرصاً جديدة للأوليغاركية لتجدد مكاسبها واحتكاراتها، وإن حصلت المجتمعات والطبقات على حريات ومكاسب اقتصادية اجتماعية مهمة ومتقدمة، ألغيت العبودية، ونظمت الأعمال والأجور والأسواق تنظيمياً أكثر عدالة، وانخسرت الهيمنة السياسية والدينية في معظم أنحاء العالم، وتحسنت صحة الناس وفرصهم في زيادة الدخل والتعليم والغذاء والسكن.

لكن الثقافة والأفكار ظلت وبنسبة كبرى تتبع الأسواق والمجتمعات والسلطات على النحو الذي يعكس طموحاتها وأهواءها، وإن كانت أيضاً تعبر ولو بنسبة أقل عن توق الإنسان الأصلي للارتقاء والمعرفة، وظلّ الغناء والخواء ضربية تستهلك معظم فضاء الثقافة والمعرفة للحصول على نسبة قليلة من السمو والتطور الروحي والاجتماعي، بل إن الثقافة والفنون تحولت بنسبة كبيرة لترسيخ الاستهلاك غير الضروري أو الضرر والتلوث والشعور بالتمييز والاستعلاء وترويح العنف والقتل، وتبرير التفاهة، ودفع الناس إلى ضد مصالحهم وأهدافهم في الحياة، وصار المثقف متسولاً بالضرورة، يعتمد في معيشتة على السلطة أو الشركات، إلا في حالة أن تكون الثقافة سلعة متداولة في السوق بقدر من العرض والطلب ينشئ اقتصاداً ثقافياً. لكنه لم يكن إلا قليلاً اقتصاداً مستمداً من سمو الناس وتطلعاتهم إلى الارتقاء، وهكذا نستدل على التقدم والفشل بالمقدار الذي تؤثر إليه الثقافة والفنون والمعارف من إدراك سليم للواقع والموارد، وما تقدمه لهما من نمو وتحسين وإدامة وارتقاء. لكن هل تتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديدة للموارد والثقافة والأفكار؟

كاتب أردني

***صحيفة (الفرد) الأردنية :**

غياب القيم والمبادئ يعمق نزعات التقسيم

***سعيد الشهابي**

الوحدة والتقسيم ظاهرتان عاصرتا نمو المجتمع الانساني منذ القدم، وما تزالان تتحديانه في القرن الحادي والعشرين. هذا برغم الحديث المتواصل عن تقدم الانسانية ووعيها وبلوغها مستويات عليا من النضج الاخلاقي والسياسي، وبرغم الفرضية القائلة بان الانسانية «عائلة واحدة»، وتأكيد القرآن الكريم على ذلك: «كان الناس أمة واحدة»، وقول الامام علي بن أبي طالب: «الناس صنفان: اما أخ لك في الدين او نظير لك في الخلق». وبرغم مشاعر الاحباط، فما تزال قيم الوحدة معشوقة الجماهير في كل مكان في الجانب النظري على الأقل. فلا أحد يعشق الفرقة والتمزق والشتات. لكن المشكلة أن من يعمل لتمزيق الوحدة إنما يطرحها ممزوجة بقيم «المصلحة» او «الحفاظ على السلم الاهلي» وغير ذلك.

ويمكن القول ان نهاية الحرب الباردة توجت بحدث فريد من نوعه: توحيد شطري مدينة برلين الالمانية وهدم الجدار الذي فصلهما ٢٧ عاما. غير ان هذه الوحدة لم تكتمل بعد، فما تزال مشاعر الماضي تفرض نفسها على سكان تلك المدينة، وما تزال التقارير تتحدث عن حواجز نفسية ومشاعر الاحباط.

وما أكثر محاولات لم شمل الشعوب التي مزقتها الحروب والخلافات السياسية. فاليمن الذي فرقته أطماع أهله وأعدائه، طالما تلهف لوحدة شطريه، وقد تحققت تلك الوحدة برهة، لكنها سرعان ما تعرضت لانتكاسات سياسية ونفسية. واليمن اليوم يتعرض لعدوان غاشم يعمل حثيثا لتمزيقه ليس شمالا وجنوبا فحسب، بل وفق أسس التمايز الأخرى كالقبلية والمذهبية.

وقد ارتفعت الاصوات المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال خصوصا بعد ان سيطرت دولة الامارات العربية على عدن، وانتشرت المجموعات المسلحة التابعة لها في حضرموت ومناطق أخرى. وقصة اليمن واحدة من التجارب المرة التي يمتزج فيها القليل من الأمل بالكثير من الاحباط.

أصبحت ظاهرة تمزق الأوطان تهدد المجتمعات الإنسانية في مناطق شتى. ولم تسلم منها الدول المحكومة بـ «الديمقراطية».

فما تشهده اسبانيا في الوقت الحاضر من نزعات انفصالية أصبح يهدد ذلك البلد الذي ما إن بدأ طريقه للخروج من أزمتة المالية العاصفة حتى برزت نزعات الانفصال.

وعندما صوت سكان اقليم كاتالونيا الشهر الماضي على الانفصال وتحقيق ما يعتبرونه «استقلالا» أصبحت اسبانيا مهدا للاحتجاجات الصاخبة التي اكتنفها مشاهد عنف غير مسبوقة. ولتأكيد سلطة الحكومة المركزية أصبح هناك استهداف لقادة الانفصال الذين كانوا يحكمون تلك المقاطعة.

الأزمة هذه المرة تتجاوز الحدود الأسبانية لتشمل الاتحاد الأوروبي. هذا الاتحاد رفض نزعة الانفصال ولكنه أصبح مطالبا بمواقف قد تتناقض مع قيمه وسياساته.

فهناك ضغوط على بلجيكا لتسليم قادة الانفصال الذين لجأوا اليها مؤخرا بعد أن أصدرت الحكومة المركزية قرارات باعتقالهم ومحاكمتهم. كاتالونيا تحولت إلى بالون اختبار ليس للوحدة الأسبانية فحسب بل لبقية الدول التي تعاني من نزعات انفصالية خطيرة. وبلجيكا التي أصبحت طرفا في الصراع الأسباني، تعاني هي الأخرى من دعوات انفصالية قديمة. بريطانيا هي البلد الأوروبي الآخر الذي يؤرقه شبح الانفصال والتفتت لأسباب عديدة.

فالأزمة الايرلندية التي يفترض انها قد حلت تمثل شبحا دائما لا يغيب عن الحياة السياسية. فمثلا فاز حزب «شن فين» الذي يعتبر الجناح السياسي للجيش الايرلندي الشمالي فاز في الانتخابات البرلمانية الاخيرة بسبعة مقاعد، ولكن اعضاءه لا يحضرون جلسات البرلمان لاعتراضهم على قسم الولاء والطاعة للملكة، مع احتفاظهم بحقوقهم الأخرى.

كما ان جمهورية ايرلندا نفسها عضو بالاتحاد الأوروبي ولكنها قلقة جدا بعد القرار البريطاني الانسحاب منه، لأنها ستواجه قضية الحدود بينها وبين بريطانيا بعد اكتمال إجراءات الانسحاب.

يضاف إلى ذلك وجود رغبة جامحة لدى قطاع واسع من سكان مقاطعة اسكتلندا بالاستقلال والانفصال عن بريطانيا. ومع ان الاستفتاء الذي أجري منذ أكثر من عامين لم يحقق الأغلبية لدعاة الانفصال إلا ان شبحة ماثل امام الساسة البريطانيين، خصوصا ان الحزب الاسكتلندي الأكبر بزعامة السيدة نيكولا ستيرجن يتبنى مشروع الانفصال ويهدد باستفتاء جديد.

وما لم يحسم مستقبل اسكتلندا وايرلندا الشمالية فمن المتوقع بروز مطالب أخرى بانفصال ويلز وربما كورنوال أيضا. هذه النزعة للانفصال لها اسبابها التي من بينها الشعور بتهميش ثقافة شعوب تلك الأقاليم وغياب التوزيع العادل للثروة وكذلك التهميش السياسي.

وفيما يستذكر العالم هذه الأيام الذكرى المئوية لوعده بلفور المشؤوم، فانه استحضر ايضا تبعات ذلك الاعلان ليس على صعيد فلسطين وأهلها الذين دفعوا ثمن ذلك الاعلان باهظا بل على المنطقة كلها.

الفلسطينيون قدموا آلاف الشهداء، وفقدوا ارضهم، وطردوا من أوطانهم. والأشد ايلاما ان بريطانيا التي أسست لذلك لم تكتف بالصمت بل احتفت بالذكرى المشؤومة واستضافت أحد أبشع رموز الاحتلال، وتعاملت معه كرجل دولة متجاهلة انهيار الدماء التي اسالها وما يزال يفعل.

وقد ساهمت الامم المتحدة في صناعة الازمة الفلسطينية. فبعد ثلاثين عاما على صدور إعلان بلفور، اصدرت تلك المنظمة قرارها رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ الذي تبني خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى ٣ كيانات جديدة، كالتالي:

- دولة عربية: تبلغ مساحتها حوالي ٤,٣٠٠ ميل مربع (١١,٠٠٠ كيلومتر مربع) ما يمثل ٤٢,٣٪ من فلسطين وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوباً حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر.

- دولة يهودية: تبلغ مساحتها حوالي ٥,٧٠٠ ميل مربع (١٥,٠٠٠ كيلومتر مربع) ما يمثل ٥٧,٧٪ من فلسطين وتقع على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حالياً.

اما القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة فتبقى تحت وصاية دولية. وبعد سبعين عاما على صدور قرار التقسيم ما يزال الفلسطينيون محرومين من وطنهم ودولتهم، في ظل نظام دولي جائر يساند القوي ويتخلى عن الضعيف.

تقسيم المقسم وتجزئ المجزأ، ذلك هو المشروع الغربي في المنطقة العربية، ماضيا وحاضرا. قبل ستة اعوام قسم السودان إلى بلدين، ومنح جنوب السودان استقلالاً عن شماله بعد حروب استمرت عقوداً، أثرت فيها النزعات العرقية والدينية. كان ذلك عقاباً للسودان على سياساته التي أعلنت تطبيق الشريعة وأصبحت محسوبة على تيار الإسلام السياسي، برغم ان حاكمه ضابط وصل للسلطة بانقلاب عسكري على حكومة منتخبة في ١٩٨٩.

تواصلت الضغوط على ذلك البلد، وتم التلويح بورقة دارفور التي شهدت حرباً طاحنة منذ العام ٢٠٠٣ وقتل فيها مئات الآلاف. ولتفادي ذلك غير السودان في السنوات الاخيرة سياساته الخارجية وتقارب مع الغرب، خصوصاً بعد ان اصدرت محكمة الجنايات الدولية قراراً باعتقال الرئيس عمر البشير.

هذا القرار أصبح لاغياً بعد أن تقارب البشير مع السعودية وأمريكا، وقطع علاقاته بإيران. مع ذلك سيظل سيف التمزيق مسلطاً على السودان، كما على غيره من البلدان العربية الكبرى كمصر وسوريا والعراق.

فطرح قضية كرد العراق بالشكل والزخم الاخيرين يؤكد رغبة الغرب في اللعب على التناقضات واستغلالها لتمكين وجوده السياسي والعسكري في المنطقة.

وعندما تصرفت الحكومة المركزية بحزم تم احتواء مشكلة انفصال الكرد عن العراق، وبالتالي تم تجميد مشروع تقسيم الدول التي تضم جاليات كردية كبيرة مثل سوريا وتركيا وروسيا وإيران. ما مستقبل التوجهات الانفصالية؟

إذا استمر العالم بلا قيادة وبدون قيم أخلاقية تحكم مساره، فستتصاعد نزعات الانفصال والتفتت، أما إذا أصبح هناك نظام عالمي مركزي يتمتع بأذرع ضاربة وقيم أخلاقية وإنسانية عميقة، فمن المتعذر حدوث تصدعات كبرى في الكيانات السياسية القائمة. برغم استسخاف البعض لمقولة وحدة الأمة، إلا أنها تظل الضامن الأقوى لوقف مسلسل التصدع والانفصال وتتضاءل دوافع الكيانات الصغيرة للاستقلال.

عندها تتعمق بذور الانتماء والوحدة والتقارب بدلا من التصدع والتمزق والتفتت.

* د. سعيد الشهابي، كاتب بحريني

*القدس العربي:

بين القديم والجديد

*د. عبدالمنعم سعيد

الأسئلة الكبرى التى تطرح فى خضم التغيرات الكبرى التى تأتى فى التاريخ تدور حول ما الذىبقى من القديم، وما الجديد الذى جد؟ والإجابة فى كل الأحوال ليست سهلة فى خضم الضوضاء والضجيج، وفى مصر فإن ما جرى فى يناير ٢٠١١ هز البلاد كلها حتى الأعماق ولكنها لم تنته بعد أحداثها الأولى، حتى أنه لم تعد فى البلاد ثورة واحدة بل ثورتان مرت على الثانية منهما أربع سنوات. وكانت المحصلة واقعة فى عهد الثورات التى جلبت دستورين ومجموعة من الإعلانات الدستورية الأخرى وبرلمانيين وقائدا للمجلس العسكرى والدولة ورئيسين للجمهورية. لم يخف النظام القديم مع الحديث الكثير عن عهد جديد، بل إن أول وزارة للثورة الأولى كانت تقريبا هى تلك التى أتى بها النظام القديم لكى يحاصر الثورة. وحتى عندما عدل الفريق أحمد شفيق من وزارته فإن الأمر لم يتغير كثيرا، وبعدها جاءت وزارة عصام شرف الذى كان عضوا فى لجنة سياسات الحزب الوطنى، ومعه جاءت طائفة من الوزراء لم يكونوا بارزين فى العهد القديم ولكنهم كانوا من صفوفه الثانية التى لم تكن لا من الحرس القديم ولا جماعة الحرس الجديد الإصلاحية. كانت الدنيا قد تغيرت فعلا عندما جاءت وزارة هشام قنديل لأنها عبرت عن الإخوان المسلمين الذين ثار الشعب عليهم مرة أخرى بعد عام واحد فى الحكم. هل بعد أربعة أعوام تقريبا من الثورة الثانية يمكننا الحديث عن الجديد الذى جاء، وأنه تم تجاوز القديم بمنهجه ونخبته السياسية والفكرية؟ والإجابة هى نعم، وليس تماما، وهذه خلطة ناجمة من أن تيارا إصلاحيا فى النظام القديم بدأ يجد فى النظام الجديد فرصة كبرى تجعل أفكاره حقائق على الأرض فى إنجاز مقدر وشجاعة فى التطبيق كان النظام القديم مترددا فى الإقدام عليها. الإصلاح السياسى الذى كان مفقودا تماما بدأ يأخذ شكله فى تطويرين مهمين: أولهما أنه من الممكن إجراء انتخابات نزيهة فى مصر سواء كان ذلك فى الانتخابات النيابية أو الرئاسية تحت قيادة لجنة عليا للانتخابات ذات طبيعة قضائية“ وتجرى جميعها تحت الحراسة الأمينة للقوات المسلحة. وثانيهما أن تداول السلطة بات ممكنا بعد تحديد سقف الحكم بفترتين كل منهما لا يزيد على أربع سنوات. الرئيس عبد الفتاح السيسى فى مقابلة صحفية أخيرا أكد هذه الحقيقة مؤكدا أنه لا يؤيد حدوث تعديلات دستورية وأنه سوف يطبق الدستور كما هو احتراماً للإرادة الشعبية. هنا فإن الرئيس يضع سابقة تأسيسية كانت مفقودة فى التاريخ المصرى حتى أعطته سمات «فرعونية» دائمة“ وهى سابقة وردت لدى رؤساء مثل جورج واشنطن الذى ترك السلطة بعد فترتين رغم أن الدستور ساعها كان يسمح بفترات أخرى، وكذلك نيلسون ما نديلا فى جنوب إفريقيا الذى ترك الرئاسة بعد فترة واحدة رغم أنه بقى من الناحية التاريخية على الأقل رئيس كل الرؤساء الذين جاءوا بعده. «التأسيس» الذى لا يقل

جوهريّة جاء في النظام الاقتصادي ليس فقط عن طريق الانتقال «من النهر إلى البحر» كما أسلفنا في مقالات سابقة» أو استئناف عملية التنمية بعد توقفها تقريبا خلال أربع سنوات هبط فيها معدل النمو إلى أقل من ٢٪، وإنما باعتبار الحقيقة ولاشيء غيرها هي مدخلنا لدخول الاقتصاد من خلال تعويم الجنيه المصري حتى يكون له سعر واحد وليس أسعارا متعددة، وسعرحقيقي وليس سعرا يقوم على نزيف الموارد القومية. التغيير الكبير ما بين القديم والجديد هو أنه في الجديد تم التوقف عن خداع الذات المصرية ومواجهة حقائق اقتصادية مرة حتى يمكن المضي قدما في تنمية حقيقية وغير زائفة أسعارها حقيقية وأرقامها حقيقية ومواردها ونفقاتها حقيقية. هذا الخروج من الزيف إلى الحقيقة مثل نقلة كيفية في تناول الدولة الاقتصادي. والآن فإن تقييم الحال في مصر والمحاسبة عليه يمكن أن يقاس استنادا إلى «رؤية مصر ٢٠٣٠» التي سوف تحدد مدى التقدم الجارى وحجم القصور فيكون التغيير والتبديل. ثلاثة موضوعات أخرى جرى فيها تجاوز القديم بشكل ملموس:

أولها علاقة الدولة بالدين والتي بدأت بالحديث عن تجديد الفكر «الدينى» و«بالثورة الدينية» التي وقعت على عاتق المؤسسة الأزهرية وكان في ذلك فتح كبير من حيث إدراك المعضلة الكبرى للدين الإسلامى فى العالم المعاصر وظاهرة الإرهاب المنتشرة فيه. ورغم أن الأزهر يظل هو المؤسسة الدينية الأولى فى البلاد إلا أن باب الاجتهاد فُتح وفى منتدى الشباب العالمى المنعقد فى شرم الشيخ الأسبوع الماضى فإن الرئيس السيسى طرح بقوة حقيقة التنوع والتعددية الواقعة فى الدين الإسلامى وليس الجمود والبعد الواحد المفضى إلى التطرف. كانت استضافة «الأزديّة» - آية بشار. التى جرى الاعتداء عليها مع أهلها واغتصابها مع سببها صرخة من أجل الإنسانية، وذودا عن دين امتن نزاهته جماعات من المجرمين المتطرفين. وثانيهما الموقف من المرأة التى لم تكن فقط شعلة ثورة ٣٠ يونيو، وإنما قلب الحرب الضروس ضد الإرهاب بما قدمته من شهداء وجرحى للوطن، وإنما أيضا فى جهودها من أجل البناء. فى القديم فإن المرأة المصرية حصلت على بعض الحقوق من التعليم إلى حق الانتخاب والترشح إلى العمل إلى الوزارة والسفارة» ولكنها الآن باتت مرشحة لقيادات تنفيذية بحجم الشركات العامة، إلى المحافظة، ولم لا رئاسة الوزراء. ولكن القضية ليست فقط المناصب أو الثروة، وإنما فى المكانة الاجتماعية والحصول على حقوقها المشروعة فى شرع الله وفى القانون أيضا. وثالثها الشباب الذين كانوا هم واجهة الثورة الأولى التى سرقها منهم الإخوان، وقلب الثورة الثانية التى قسمتهم بعد ذلك بين من يريدون «التظاهر» طوال الوقت، وهؤلاء الذين يريدون الانخراط فى مسيرة بناء للوطن. هؤلاء الأخيرون دخلوا عملية تدريب كبرى من خلال البرنامج الرئاسي، وحوارات أكبر عبر مؤتمرات للشباب محلية وعامة لكل شباب الوطن وأخيرا دولية. الخلاصة أن الجديد يخرج من رحم القديم ويتجاوزه، ربما كان ببطء ولكن السرعة تكتسب مع الإنجاز.

[*المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية :](#)

النكسات والنكبات أسبابها الاستبداد والفساد..

***محفوظ رشيد**

إن التعصب والتطرف والعنف والفساد عناصر مشتركة بين التيارين السياسي والديني، وتجعلهما حليفيين وظهيرين لبعضهما البعض في الاستبداد والفساد وإن اختلفا في الأهداف والغايات، وتصادما على أرض الواقع إلى حد افناء أحدهما للآخر، فالإسلام السياسي المتمثل بداعش والنصرة والحشد وغيرها، الذي منشأه الأساسي أيديولوجية الإخوان المسلمين، حيث استغل الإسلام كدين سماوي والمسلمين كجماعة بشرية لترويج نظامه ونهجه ونشر سلطته وإرهابه، وهكذا فالسياسي (القومي، الاشتراكي) يستخدم الشعارات القومية والوطنية والإنسانية بديما غوجية لشرعنة دكتاتوريته وتسويقه.

لم ولن تهدأ منطقة الشرق الأوسط، ولن تخدم الحروب القذرة والمتكررة فيها، تلك التي لا تجلب سوى الويلات والمآسي لشعوبها بسبب عمليات القتل والتدمير والتهجير التي ترتكبها الأطراف المتصارعة، بتحريض وتفويض من القوى العظمى التي قسمتها إلى كيانات وفق خرائط استعمارية ضماناً لمصالحها وأمنها، دون رأي وإرادة شعوبها، ومهدت لأنظمة حكم الحزب الواحد (أو العائلة المالكة) بأيديولوجيتها الشمولية والفاشية والشفوفينية، لتحكم سيطرتها على جميع مقاليد الدولة ومؤسساتها بواسطة أجهزتها القمعية (الأمنية - الاستخباراتية)، فاحتكرت السلطات والثروات والقدرات جميعها، واختزلت الوطن والوطنية والمواطنة في منظومتها وشخص زعيمها القائد الأوحـد والرمز والضرورة وإلى الأبد.

وألغت تلك الأنظمة أيضاً الحياة السياسية وحظرت أحزابها، وسيّست منظمات المجتمع المدني (نقابات، اتحادات، جمعيات) وربطتها بسلطاتها وأخضعها لتعليماتها وضوابطها، وأزالت التعدد والتنوع، وصهرت باقي الأطياف والتيارات في بوتقة العنصر السائد عرقياً أو دينياً أو فكرياً، وجندتها لتنفيذ أجنـداتها على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وأعلنت الحرب على المعارضين والمخالفين وقمعتهم بكل الوسائل والأساليب المتاحة وحتى المحظورة عالمياً، وبذلك قضت على الديمقراطية والعلمية والواقعية في إدارة الشؤون العامة والتعارضات الاجتماعية كوسيلة وأداة مثلى عبر الحوار الوطني الجاد والمسؤول.

نتيجة لهذه الإجراءات تغول الاستبداد والفساد في كافة مفاصل وهياكل الدولة، والتي ولدت التطرف والعنف والإرهاب، وظهرت على إثرها حركات قومية وإسلامية واشتراكية، مناهضة للحالة القائمة ومطالبة بتغييرها بعد تأسيسها من إصلاحها وفق شعارات وأيديولوجيات وأجنـدات متعددة، وأساليب نضال مختلفة.

ومع توفر الظروف الموضوعية وظهور تلك الحركات كقوى فاعلة أو حاكمة في بعض المجالات والمناطق، وجدت نفسها نسخة مشابهة ومشوّهة عن الأنظمة الحاكمة الأصلية من حيث السلوك والنهج، لا بل أكثرها تطرفاً وعنفاً وفساداً، حتى غدت أطرافاً رئيسية في الصراعات والحروب الدائرة لتحقيق غايات سياسية ومنافع مادية وأمجاد

شخصية وحزبية وعائلية وعقائدية... مما جعلت من نفسها مادة تقايفية مهمة وضحية مهيأة وسهلة في العمليات التفاوضية والصفقات السياسية والمساومات المصلحية بين الكبار أصحاب القوة والقرار.

قامت وتقوم تلك الحركات بإعادة إنتاج الاستبداد والفساد بقدر ما تحظى به (تحظاه) من السلطة والثروة والجاه (القوة)، وتبدأ بتفكيك القطاع السياسي وتنتقل إلى تفكيك القطاع الثقافي والتربوي والتعليمي ثم إلى المجتمع (إلى الشارع) لتحول الدولة (أو السلطة) التقدمية أو العادية إلى دولة فاشية ورجعية بأيدولوجيا عدمية وتصحر سياسي وانحطاط أخلاقي، وتتعامل مع الآخر المختلف على أنه عميل وخائن ورجعي وكافر... يجب استبعاده أو استئصاله أو القضاء عليه، وتعتبرها واجباً قومياً ثورياً ودينياً عقائدياً..

لذلك تصبح جزءاً رئيساً من (أداة رئيسة في) الحروب الدائرة بين المستبدين والمفسدين، وتفشل في تحقيق أية مكاسب أو انجازات (قومية - وطنية)، وتذهب ضحية صفقات ومؤامرات دولية عظمى أكبر منها حجماً وقوة..

إن التعصب والتطرف والعنف والفساد عناصر مشتركة بين التيارين السياسي والديني، وتجعلهما حليفين وظهيرين لبعضهما البعض في الاستبداد والفساد وإن اختلفا في الأهداف والغايات، وتصادما على أرض الواقع إلى حد افناء أحدهما للآخر، فالإسلام السياسي المتمثل بداعش والنصرة والحشد وغيرها، الذي منشأه الأساسي ايدولوجية الإخوان المسلمين، حيث استغل الإسلام كدين سماوي والمسلمين كجماعة بشرية لترويج نظامه ونهجه ونشر سلطته وإرهابه، وهكذا فالسياسي (القومي، الاشتراكي) يستخدم الشعارات القومية والوطنية والإنسانية بديماغوجية لشرعنة دكتاتوريته وتسويقه.

لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، لا بد من إنهاء الحروب، والانتقال لكنس الايدولوجيات العدمية وأحزابها (حركاتها) الشمولية، والتفكير والنقاش جدياً وملياً في المرحلة التمهيديّة بالمراهنة على آليات الدفاع المدني الذاتي، والممتلكات الأخلاقية والقيم والأعراف الإنسانية السامية والسائدة التي تخدم البشرية وتفيدها، وتعزيز تلك المساعي بإجراءات العدالة الانتقالية، وترسيخ النسيان الايجابي والتسامح والتسامي فوق كل الاعتبارات، والتسلح بالإرادة الإنسانية الصادقة والخيرة، والاقرار بحقوق الإنسان العادلة والمشروعة من حرية وكرامة وعدل ومساواة..، والاعتبار لخصوصياته الأثنية والروحية والثقافية في العيش بأمان وسلام ورفاء..

والبداية تكمن في الاعتراف بالآخر المختلف والمعارض، واحترام فكره وأرادته، واعتماد الحوار حكماً وفيصلاً في حل الخلافات والنزاعات، وأسلوباً ونهجاً في إدارة الأمور والشؤون، ومعياراً في وضع البرامج ورسم الشعارات، والبحث عن القواسم المشتركة بين مختلف القوى ضمن المكون الواحد وجميع مكونات الوطن معاً، لتوحيد الصف والخطاب للقضاء على آفتي الاستبداد والفساد المنتجتين للإرهاب والتوحش وتجفيف منابعهما، وقطع السبل وإزالة الذرائع التي تستغلها القوى الاستعمارية وأدواتها للتدخل في شؤون المنطقة، فتهدر دماءها وتبعثر طاقاتها وتضعف قواها كي تستثمر ثرواتها لصالح دولها وأجنداتها، وكذلك لفضح وعودها التي أصبحت مباحث شؤم ويأس واحباط لدى المراهنين عليها في مشاريعها التحررية، وتعرية سياساتها المضمرة ومخططاتها السرية.

[*صحيفة بيوبريس:](#)

الحكم عند العرب: إما الصدر أو القبر

*سمية الغنوشي

كثيرون هم الذين غرقوا في تفاصيل الحدث السعودي خلال الأيام الماضية، بعد أن أقدم محمد بن سلمان على اعتقال العشرات من الأمراء ورجال الأعمال والشخصيات المتنفة في الحكم السعودي بضربة واحدة. جاءت هذه الخطوة بعد أشهر قليلة من إزاحته ابن عمه محمد بن نايف، الرجل القوي، الذي ورث وزارة الداخلية عن أبيه الأمير نايف، إحدى أضخم أذرع الحكم في المملكة، وبعد تنحية الأمير مقرن من ولاية العهد مباشرة بعد وفاة الملك عبد الله.

ومن ثم دخل الشاب المغامر سلم الوراثة عبر بوابة ولي ولي العهد. ثم تقدم خطوة أخرى باتجاه ولاية العهد بعد إزاحة الأمير محمد بن نايف.

واليوم يحث الخطى باتجاه الملك مباشرة خلفاً لوالده سلمان، بعد إزالة آخر العقبات، ممثلة في الأمير متعب بن عبد الله الذي كان يشرف على جهاز الحرس الوطني، الذي يضاهي في قوته الجيش السعودي نفسه، وقد اصطنعه الملك عبد الله في خمسينات القرن الماضي لمواجهة موجة الانقلابات العسكرية في المشرق العربي، ثم خطر الثورة الإيرانية بحرسها الثوري.

ويتكون هذا الجهاز الضخم من رجال القبائل الأشداء والموالين للملك عبد الله، والد متعب، حين كان في موقع ولاية العهد في عهد فهد.

وغير بعيد من المملكة، قبل أربع سنوات، في مشهد أكثر درامية وفجائية، انتقل الرئيس المصري محمد مرسي من القصر الرئاسي مباشرة إلى معتقل سري، بعد أن أطاح به وزير دفاعه وقتها عبد الفتاح السيسي.

هذا السيناريو تكرر في أكثر من موقع في المشرق والمغرب العربيين، في سوريا والعراق واليمن والجزائر وتونس وليبيا وغيرها، فرأينا الزعماء ينتقلون بسرعة البرق من أعلى هرم السلطة إلى حبل المشانق، وفي أحسن الحالات إلى المعتقلات والمنافي وخلف جدران البيوت، تحت الإقامة الجبرية.

فلم تكن ثورة ١٩٥٢ تقطف أولى ثمارها بإسقاط النظام الملكي وإعلان قيام جمهورية مصر العربية بقيادة اللواء محمد نجيب، حتى أطاح أحد ضباط التنظيم، جمال عبد الناصر، بالرئيس نجيب ووضعه تحت الإقامة الجبرية في ١٩٥٤.

وفي سوريا، ما لبث نور الدين الأتاسي وصالح جديد بعد انقلابهما على أديب الشيشكلي و صعود حزب البعث إلى الحكم في ١٩٦٣، أن وجدا نفسيهما سجينين، بعد أن أزاحهما رفيقهما في الحزب حافظ الأسد وأعلن نفسه رئيساً لمجلس الوزراء، ثم رئيساً لسوريا في ١٩٧٠.

وفي العراق المجاور، انقلب حال اللواء احمد حسن البكر رأساً على عقب بعد أن أجبره نائبه صدام حسين على الاستقالة من قيادة حزب البعث ورئاسة الوزراء في ١٩٧٩ بحجة إصابته بمرض الباركنسون.

ومن قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية، وجد المناضل أحمد بن بلة نفسه معتقلاً (في وزارة الدفاع ثم منقولا بين ثكنات عسكرية) رَج به إليها رفيق دربه الهواري بومدين في ١٩٦٥.

وكان محمد مزالي يتهيأ لخلافة العجوز بورقيبة منتصف الثمانينات حين وجد نفسه هارباً، متنكراً، متسللاً عبر الحدود الجزائرية.

ما يبرزه المشهد السعودي اليوم هو أن السياسة في هذه المنطقة من العالم بمثابة السير على خط النار والمقاومة بالنفس والمال وكل شيء.

من اليسير جدا في مغامرة الحكم هذه أن يهوي المرء من أعلى قمة النفوذ والمجد إلى عمق الهاوية السحيق، فيلغي نفسه بين عشية وضحاها سجيناً، أو طريداً شريداً، أو منزوع المال والرزق.. هذا أن لم ينته به الحال قتيلاً..

ولا أصدق من قول أبي فراس الحمداني في حال العرب مع السلطة

ونحن أناس لا توسط بيننا

لنا الصدر قدون العالمين أو القبر

وربما يبدو هذا المشهد أكثر كثافة في بعض البلاد العربية التي يدار فيها الحكم على طريقة القرون الوسطى، حيث تجتمع السياسة والمال والجاه في يد رجل واحد، أو في أحسن الأحوال في أيدي نخبة محدودة من الناس، من دون حسيب أو رقيب.

ومن تتوفر له فرصة الحكم لا يتردد في الفتك بمن حوله، فالحكم عنده استحقاق فردي بلا منازع. تذكر كتب التاريخ صوراً عديدة للعسف والانفراد بالحكم بقوة السيف والبطش، ومن ذلك مثلاً أن الحجاج بن يوسف حينما تولى الحكم في العراق أمسك المصحف وقبّله وقال "هذا فراق بيني وبينك من اليوم" .. ثم ما لبث أن أعمل السيف وأثخن في أهل العراق وكل من رأى فيه خطراً محتملاً على حكمه. وكذا فعل الحاكم محمد بن يوسف في الأندلس، إذ أوغل في القتل والتنكيل بأقاربه وكل منافسيه ليستفرد بأمر الملك.

وقد جرى الأمر ذاته في المرحلة المتأخرة بين سلاطين بني عثمان، حيث كان من المؤلفات معاقبة أحد الرعايا أو الطامحين في الحكم بفقء إحدى عينييه أو قطع أطرافه أو خصيه. وكان بايات تونس يعمدون إلى تجريد خصومهم والمغضوب عليهم من أموالهم وممتلكاتهم ويدفعونهم إلى التسول ومد اليد ويسمون ذلك بالنكب.

وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أشكالاً شتى من صنوف التنكيل بالمنافس، كجذع الأنوف وفرع الأذان وغيرها من أشكال قهر المتنازعين من أهل العصبية المقاسمين في اسم الملك.. يبدو البلاء اليوم أشد وأعظم مما كان عليه في الماضي القريب أو البعيد، فقد كان السلطان يمارس الجور والتسلط، ولكن طبيعة السلطة في العهد القديم كانت بالضرورة موزعة، وليس متاحاً فيها الاستفراء بكل شيء. أما حكام اليوم فقد أتاح لهم التقنيات الحديثة والتطورات الحاصلة في أدوات القوة والرقابة، التدخل في الحياة الخاصة والعامة، فغداً مصير الناس بأيديهم، خاضعاً لأهوائهم وقراراتهم.

أوروبا التي عانت على امتداد القرون الوسطى من شرور التسلط الديني والسياسي، وعرفت ضرباً شتى من التقتيل والتعذيب والتنكيل المشرعن دينياً، تمكنت في نهاية المطاف من السيطرة على آفة التسلط وكبح جماح الحكام نحو البطش.

كان السؤال الرئيسي الذي راود رجال الفكر والفلسفة في العصر الحديث، منذ القرن السابع عشر: كيف يمكن الحد من شرور السياسة وتقييد سلطة الحاكم؟

وفي هذا الإطار، تبلورت فكرة الدساتير وتوزيع السلطات، قبل أن يتشكل مفهوم التداول السلمي على السلطة فيما بعد، وفق الآليات الديمقراطية المعهودة.

ولذا أمسى الحاكم في الغرب الحديث عبارة عن مسؤول سام يؤدي وظيفته، ثم ما يلبث أن يولي إلى بيته سالماً، ليحل محله آخر منتخب، دون خطر السجن أو النفي أو القتل.

وجه الخطورة يتمثل في كون الحكم في العالم العربي مازال يمارس وفق منهج الاختطاف والانفراد، بلا روادع أو ضوابط تذكر، ومن يمسك زمام الأمر لا يتردد لحظة في الفتك بمنافسيه وخصومه، بل أقربائه وأبناء عمومته، على نحو ما نشهد اليوم في المملكة العربية السعودية. لقد بشرت ثورات الربيع العربي التي انطلقت سنة ٢٠١١ بإدخال العالم العربي بوابة العصر الحديث والقطع مع فردية الحكم، عبر آلية انتخاب الحكام والبرلمانات وسن الدساتير الديمقراطية وفرض هامش واسع لحرية الإعلام والصحافة، وغيرها من الآليات الديمقراطية.

إلا أنه يبدو اليوم، وبعد إجهاض الحلم والسطو عليه، وكأن قدر العالم العربي أن يسلم مصيره لحكام مغامرين ومقمارين، يتلاعبون به وفق نزواتهم وأهوائهم. ربما بقيت تجربة تونس، رغم هناتها وعثراتها، استثناء نسبياً من هذه القاعدة العامة، إذ نجحت إلى الآن في تثبيت بعض الآليات الديمقراطية. فإن كتب لها الاستمرار، بثت فينا بعضاً من الأمل المتلاشي: بأن ترويض عفاريت الحكم ومردة السلطة قد يكون متاحاً في هذه الرقعة المنكوبة من العالم.

[*موسوعة عربي ٢١:](#)

تجديد النظم وتحديث الدول

***مصطفى الفقي**

أثارت الأحداث الأخيرة في الدولة العربية الشقيقة «المملكة العربية السعودية» - منزل الوحي ومبعث الرسالة المحمدية - شعوراً بالترقب والقلق على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتطلع الجميع إلى ما حدث ليكون فاتحة خير على البلاد والعباد لذلك البلد العربي المهم وتلك الدولة الإسلامية الرائدة، وقد رأى الكثيرون فيما حدث عملية إحياء وتجديد للكيان السعودي وبعث جديد لروح الحكم وطبيعة السلطة في «الرياض»، فضلاً عن مساندة روح العصر فيما يتصل بحقوق المرأة وازدهار المجتمع المدني وإيجاد نظرة عادلة للعلاقة بين الدين والدنيا دون تطرف أو غلو أو ادعاء، أقول إن هذه المفردات تعطي ذلك الحدث بعض الإيجابيات، وتجعلنا أمام محاولة لتجديد شباب المملكة ذات الإمكانيات الضخمة والموارد الوفيرة، وإن كان ذلك قد جاء في ظل ظروف دولية معقدة وأحداث عالمية بالغة الصعوبة، خصوصاً في ظل المشهد الإقليمي، الذي تندفع فيه «إيران» للعب دور أكبر من حجمها في منطقة «الخليج» و«جنوب الجزيرة»، فضلاً عن المشرق العربي، خصوصاً في «لبنان»، والذين يزورون الضاحية الجنوبية في «بيروت» - وقد فعلت ذلك ذات مرة منذ عدة سنوات - سوف يكتشفون أنها تكاد تكون جزءاً من الدولة الإيرانية في الأزمات والإعلانات وشكل العلاقات الاجتماعية بين الناس، ولابد أن نستدرك هنا قائلين إن «طهران» - بعد فبراير عام ١٩٧٩ ونجاح الثورة الإسلامية في الصعود إلى سدة الحكم - جعلت الناس يدركون أننا أمام فصل جديد من العلاقات العربية الفارسية، ويُعتبر امتداداً لصراع قومي بعيد لا يقف عند حدود الخلاف المذهبي بين الشيعة والسنة، كما يتوهم الكثيرون، فالمسألة أقدم من ذلك وأكثر التواءً وأصعب تفسيراً، فالقوميّات المتجاورة كانت دائماً شديدة الحساسية تجاه بعضها، وهذا ينفي تماماً نظرية «صدام الحضارات»، ويؤكد فقط مفهوم «صراع القوميات»، دعنا نطرح هنا هاتين الملاحظتين حول مسألة تجديد النظم وضخ الدماء الجديدة في شرايين سلطات الحكم في الدول المختلفة:

أولاً: إن هذا الأمر يجب أن يتم بعيداً عن كل مظاهر العنف، وأنا ممن يؤمنون بأن الثورات هي تغيير مفاجئ لا يؤدي إلى نتائج المرجوة، بل قد يؤدي إلى حالة من الاضطراب والفوضى، بينما يمضي التحديث وفقاً للبرامج الإصلاحية على نسق معتدل وبصورة تسمح بجنى ثمار الإصلاح والحصول على عوائده، ولعل تجربتنا في هذه المنطقة من العالم تؤكد أن البرامج الإصلاحية أكثر جدوى من الشعارات الثورية، لأن الإصلاح مضمون النتائج، بينما الثورات ليست مأمونة العواقب، من هذا المنطلق فإننا نرى أن أي تغيير إيجابي يتناول السياسات والأشخاص ويمضي وفقاً لأجندة إصلاح واضحة، إن مثل هذا الأمر هو توجه نتحمس له ونطالب بتأكيده مادام أصحابه يقفون على أرض وطنية صلبة.

ثانياً: لقد ورد في الأثر أن الله يبعث للأمة على رأس كل مائة عام من يجدد روحها ويبعث فيها قوة دافقة تدفعها إلى النهوض والمضي إلى الأمام، ورواد الإصلاح في التاريخ كثيرون سواء كان ذلك بين الساسة والحكام، أو بين المفكرين والفلاسفة، أو بين قادة الجيوش أو حتى حماة العروش، فالمسألة لا تقف عند حدود الشكل، لكنها تتجاوز ذلك إلى مضمون الأحداث وجوهر سلطة الحكم ومدى ترهلها والحاجة الضرورية لتعديل مسارها وفتح آفاق جديدة أمامها تسمح في النهاية بتداول السلطة ودوران النخبة وضخ الدماء الجديدة في شرايين الوطن.

إن ما جرى في «المملكة العربية السعودية» - بما له وما عليه - هو ناقوس يُدق لينبه الجميع إلى الحاجة للتغيير وبث عناصر جديدة لحيوية الدولة ومضيها إلى الأمام، إن ديمومة الأمور بغير حدود هي ضرب من المستحيل، فسنة الحياة وفلسفة الوجود تقوم على ضرورة التغيير، ومن لا يغير يتغير كما يقولون!.. إننا نرى في الأفق سحباً تتجمع فوق منطقة الشرق الأوسط وتكاد أمطارها تنهمر في أي لحظة، حمى الله العرب من ويلات ما هو قادم، وجعل مصر واحة للاستقرار ومنارة يهتدى بها كل من يشاء.

***صحيفة (الشرق) المصرية:**

الديمقراطية خارج نطاق الدولة القومية

*كمال درويش

واشنطن العاصمة - وفقا للخبير الاقتصادي داني رودريك من جامعة هارفارد، من المستحيل أن تحظى أي دولة بالسيادة الوطنية الكاملة، والديمقراطية، والعولمة في وقت واحد. كما كان مفهوم "المعضلة السياسية الثلاثية في الاقتصاد العالمي"، الذي استكشفه مؤخرا خافيير سولانا، مفيدا، ولكنه غير مكتمل.

تتلخص حجة رودريك، التي تناولها بالتفصيل في كتابه الجديد، في أن الإفراط في العولمة يؤدي إلى تآكل سيادة الدولة القومية الديمقراطية، من خلال إخضاعها على نحو متزايد لقوى اقتصادية ومالية قد لا تتوافق مع رغبات الأغلبية المحلية. وبهذا المنطق، فإن الدولة الاستبدادية ربما تعمل بشكل أفضل في عالم خاضع للعولمة، لأنها تصبح غير مقيدة بال مخاوف الانتخابية، على سبيل المثال.

مع خفض مستوى العولمة، تصبح عملية اتخاذ القرار في إطار الدولة القومية أقل تقييدا بقوى خارجية - وخاصة الأسواق المالية - وهذا من شأنه أن يعمل على توسيع نطاقها. ومن الممكن أيضا الحصول على العولمة والديمقراطية من دون الدولة القومية، وإن كان رودريك أبدى تشككه حول ما إذا كانت المؤسسات الديمقراطية قادرة على العمل على نطاق عالمي.

بطبيعة الحال، لا يصور رودريك هذه المعضلة الثلاثية باعتبارها قاعدة صلبة وسريعة. بل يتمثل هدفه في إبراز التحديات المرتبطة بتعزيز هذه الترتيبات المؤسسية الثلاثة أو الحفاظ عليها، بشكل جزئي أو كامل. ولكن للخروج بأقصى قدر من الاستفادة من مفهوم رودريك، فمن الضروري أن نضع في الاعتبار بُعدا آخر: مستويات الحكم المتعددة الموجودة في عالم اليوم.

تظل الدولة القومية، التي تديرها حكومة وطنية، اللبنة الأساسية في النظام الدولي. ولكن على مستوى أدنى من الدولة القومية هناك ولايات (أو أقاليم)، ومدن، ومناطق، والتي ربما يكون لها هياكل حاكمة خاصة بها. وعند مستوى أعلى من الدولة القومية، نجد الكتل فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة. وأي مناقشة للمعضلة الثلاثية لابد أن تراعي هذه المستويات المختلفة للحكم.

صحيح أن التحرر من الأوهام المحيطة بالحكم على نطاق واسع اليوم يشكل جزئيا ردة فعل عنيفة ضد العولمة، التي بدت وكأنها تفرض نفسها على الدولة القومية. ولكن ربما يكون السبب الآخر وراء خيبة الرجاء هذه أن المواطنين يشعرون بأنهم منفصلون عن حكوماتهم الوطنية.

ومع ذلك فإن الحكومات دون الوطنية ليست بعيدة كثيرا، وعادة يشعر المواطنون بأنهم لا زالوا قادرين على ممارسة قدر كبير من النفوذ عليها. ونتيجة لهذا، يبدو التوتر بين الديمقراطية والعولمة أقل حدة على مستوى البلديات، على سبيل المثال. ومن المفيد أن الحكومات دون الوطنية تميل إلى التركيز على هموم وشواغل أكثر محلية - مثل البنية الأساسية، والتعليم، والإسكان - والتي لا يُنظر إليها على أنها متأثرة بشدة بالعولمة.

على الطرف الآخر من الطيف تأتي هياكل الحكم فوق الوطنية، مثل الاتحاد الأوروبي. ليس الأمر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل غالبا مع قضايا مرتبطة بالعولمة مثل التجارة فحسب بل يشعر مواطنو أوروبا بأن "بروكسل" النائية المنعزلة، والتي لا يمكنهم فرض قدر كبير من التأثير عليها، تنتهك سيادة الدول القومية. وهذه المشاعر، التي تجسدت في التصويت لصالح خروج بريطانيا، يمكن ملاحظتها في مختلف أنحاء أوروبا. كانت الطرق التي يمكن بها لهذه الديناميكيات أن تعقد معضلة رودريك السياسية ظاهرة بشكل صارخ في كتالونيا، حيث التوتر بين الديمقراطية المحلية والدولة القومية أكثر حدة حتى من التوتر مع العولمة. والواقع أن العديد من أهل كتالونيا يشعرون بقدر من الإحباط إزاء الحكومة الوطنية في أسبانيا أكبر من مشاعرهم المحبطة إزاء العولمة أو الاتحاد الأوروبي. وبوسعنا أن نقول نفس الشيء عن اسكتلندا في مواجهة المملكة المتحدة.

في هذا السياق، يُصبح الارتداد إلى الدولة القومية التي ترفض العولمة، كما يحدث في الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترمب، أكثر إشكالية، لأنه يهدد بإحياء كل الأمراض السياسية التي استحدثتها النزعة القومية في الماضي.

ولكن ماذا لو تبيننا نهجا جديدا حيث تتعزز الديمقراطية على المستوى المحلي والسيادة بدلا من ذلك؟ في العديد من الدول، إن لم يكن أغلبها، تشكل المدن مراكز الإبداع والتقدم، حيث يجتذب وعد التكتل، والاقتصادات الضخمة، والفيض الإيجابي، الشركات العالية الأداء. ويشعر المواطنون بالقرب من حكوماتهم المحلية والفخر بمدنهم، لكن فخرهم بهويتهم لا يحمل الخواص الضارة التي تنطوي عليها القومية. مع تنازل الدولة القومية عن بعض صلاحياتها للحكومات الإقليمية أو الولايات أو البلديات، تضعف المعضلة الثلاثية. ومن الممكن أن تزدهر كل من الديمقراطية، مع ما يصاحبها من شعور بالانتماء، والعولمة، التي تدفعها مدن عالمية مفتوحة على العالم، دون أن تتسبب في إفقاد أي دولة لسيادتها. وقد تكون الفوائد المترتبة على هذا النهج عميقة. ولكن الأمر لا يخلو من مخاطر جسيمة. فمع اجتذاب الحواضر الناجحة لحصة متزايدة من رأس المال الدولة، وعمالها الماهرة، وقدراتها الإبداعية، من المرجح أن تواجه المناطق الريفية بشكل خاص انحدارا اقتصاديا: تراجع فرص العمل، وإغلاق المستشفيات والمدارس، وتدهور البنية الأساسية. ويخلق هذا الاتجاه، كما رأينا، أرضا خصبة للسياسة الشعبوية لتقديم حلول تبسيطية تمتد جذورها إلى إيديولوجيات متطرفة تغرس بذور الفرقة والانقسام وتقوض التقدم. ومن الأهمية بمكان لهذا السبب أن نعمل على إيجاد السبل، منذ البداية، لمساعدة أولئك الذين ربما تخلفوا عن الركب بفعل هذا النظام. وهنا، تحتفظ الدولة القومية بدور رئيسي، وإن كان إيجاد التوازن المناسب أمرا حتميا، حتى يتسنى لنا منع المعضلة الثلاثية من فرض نفسها.

[*بروجيكت سنديكيت:](#)

الإصلاح بما هو كيف نعيش حياتنا؟

*إبراهيم غرايبة

تشكلت الموارد والمؤسسات والقيم والأفكار في المحاولة الإنسانية الدائبة لتحسين الحياة، وفي ذلك فإن مبتدأ رواية العلاقة التعاقدية بين السلطة والمواطنين هو كيف نعيش حياتنا؟ هكذا أيضاً نتساءل ونحاول الإجابة في البحث عن المعاني والعلاقات بين الموارد والأفكار، ونقيم السياسات، كيف نعيش أحراراً ونتمتع بمستوى معيشي وتعليمي وصحي واجتماعي كريم ومناسب؟

عندما تكون الرواية الأساسية للمدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة هي ضعف أو فشل الأداء الحكومي، فإنها رواية تقتضي بالضرورة أن الفشل الحكومي يشكل مصالح واستثمارات وأسواقاً، وأن طبقات من المجتمع يعتمد وجودها وبقاؤها على الفشل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تشتغل هذه الطبقة على الفشل وتسعى إلى تكريسه واستمراره. هناك رواية أخرى للمدارس والمستشفيات الخاصة هي تقديم خدمات أفضل من الخدمات الحكومية. تقتضي الرواية بالطبع أن تنشأ أسواق ومصالح وطبقات حول الجودة، لكنها رواية تحتاج لاستمرارها إلى وجود خدمات حكومية قوية ومنافسة. ومن الطبيعي أن تنهار رواية الجودة وأسواقها عندما تنهار الخدمات الحكومية. ولن يعود القطاع الخاص يقدم خدمات بجودة عالية حتى وهو يقدمها على أساس ربحي.

وبالطبع، فإن المواطن عندما لا يكون أمامه خيار سوى القطاع الخاص سوف تتحول الأسواق إلى إذعان. سوف تتحكم الشركات في حياة المواطن الأساسية وتتلاشى خيارات المواطن. ثم وبطبيعة الحال إزاء ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على التأثير في الأسواق، سوف تراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الشركات ولن يحصل المواطن على سلع وخدمات تتفق في جودتها ومستواها مع الثمن الذي يدفعه. ثم تستتبع الشركات الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالعطايا والتسهيلات وتنشئ تحالفات فاسدة في مواجهة المجتمعات ويصير المواطن يدفع مقابل لا شيء، أو شيء هزيل. ويتحول الوهم إلى سلعة.

وفي مواجهة ذلك، فإن الإصلاح ليس سوى المصالح المتشكلة حول أهداف وغايات المجتمعات أو إجابة السؤال الأساسي الجامع «كيف نعيش حياتنا؟»، وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة فينمو ويزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة... وعي إصلاحي جديد وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواقاً جديدة كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة. وفي هذا الازدهار، تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة. وهذا ما يسمى ازدهاراً وتقدماً.

نحن صنعا، ونوفر الوقت والموارد، إذا بدأنا بمدن ومجتمعات مستقلة، وتعليم حر وعقلاني، وأن تنسحب الدولة نهائياً - بخيرها وشرها، واعتدالها وتطرفها، وتنويرها وظلاميتها - من الشأن الديني والثقافي، وترك الناس يفكرون ويتساءلون، فيما تنشغل هي بتحسين المدارس والعيادات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتكف عن الاستئثار بالفرص والموارد. وليس غير ذلك يوقف الفشل والكرهية.

السلوك الجمعي في بلادنا على المستوى الرسمي والمجتمعي والفردى يذكر بمقولة أريك هوفر: إذا أصبت بالمغص فإنك تفكر في إنقاذ العالم! لكن سيظل زجاج المدارس محطماً، والحمامات العامة في حالة مأسوية، والشوارع مرعبة، والعيادات من غير أطباء ومليئة بأدوية لا يحتاجها أحد وإن اشترت بكميات هائلة تكفي الشرق الأوسط، وأما الأدوية التي نحتاجها فليست موجودة!

*كاتب أردني

*صحيفة (الحياة):

قضية الصحراء الغربية... اللعب على وتر الأمر الواقع

أصبح المجتمع الدولي والأطراف المعنيون في قضية الصحراء الغربية مرتاحين، على مر السنين، لغياب التسوية. فالمواقف المتعنتة للمغرب من جهة وللجزائر وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، فضلاً عن مخاوف كل من الطرفين من تسوية لاتصّب في مصلحته، أرغمت جميع الأطراف على القبول بالوضع السائد.

وقد أظهر المجتمع الدولي توتراً وتردداً في ممارسة ضغوط شديدة على أي من الطرفين خوفاً من زعزعة الاستقرار في المنطقة. في مواجهة هذا المأزق، تقوم المقاربة التي ينتهجها المغرب، في شكل أساسي، على الاستمرار في تقديم عرضه الأفضل إلى الأمم المتحدة، مع شركائه الغربيين والتمثل في: منح حكم ذاتي أكبر للصحراء الغربية في إطار الدولة المغربية، مع العمل في الوقت نفسه على تطبيق أجندته الداخلية للتنمية في المنطقة.

كذلك سعت الرباط إلى معالجة هذه المسألة في سياق أفريقي. ففي حين سيطرت جبهة البوليساريو والجزائر تاريخياً على السردية في أفريقيا، مع حصولهما على دعم أكبر في قضية الصحراء الغربية، يهدف المغرب، من خلال انخراطه مؤخراً مع القارة الأفريقية، والذي اشتمل على الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلى تغيير هذا الواقع. للانجذاب المغربي المستجد إلى أفريقيا محركات سياسية واقتصادية وأمنية عدة، إنما يبدو أن الرباط تحاول أيضاً تهميش قضية الصحراء الغربية من خلال قيامها ضمناً بقطع وعد لشركائها الأفريقيين المرتقبين بإجراء تحسينات كبيرة في العلاقات الاقتصادية والأمنية من شأنها أن ترسي توازناً في مقابل الدعم والتعاطف الذي حصلت عليه جبهة البوليساريو على مر السنين.

تبين حتى الآن أن قضية الصحراء الغربية، التي تصدرت من جديد عناوين في المغرب في ذكرى المسيرة الخضراء في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر، والتي نُظمت قبل ٤٢ عاماً، عصية على الحل، بوجود سرديات متنافسة وأفكار شديدة الاختلاف حول ماهية الحل العادل. فبالنسبة إلى المغرب، المسألة المطروحة هي استعادة وحدة الأراضي وصونها. وبالنسبة إلى جبهة البوليساريو، إنها مسألة استعمار غير مكتمل. أما الجزائر فتعتبرها مرتبطة بدعم حركة استقلالية فيما تتدخل أيضاً في سياسة المملكة وتعمل على الحد مما تعتبره نفوذاً إقليمياً للمغرب.

خلال تسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى القرن الراهن، مُنيت جميع الجهود الجدية التي بُذلت لإيجاد حل للقضية عن طريق الأمم المتحدة، بالفشل. فقد رفضت الجزائر وجبهة البوليساريو أحد المقترحات - ما يُعرف بمخطط "بيكر الأول" - تيمناً بوزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر الذي كان المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية - لأنه نص على منح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً في ظل استمرار السيادة المغربية عليها. ثم رفض المغرب مقترحاً ثانياً، المعروف بمخطط "بيكر الثاني"، لأنه نص على إجراء استفتاء في نهاية المطاف قد يقود إلى الاستقلال. من الأسباب الرئيسية خلف غياب التسوية أن الحل الذي يحبّه هذا الفريق أو ذاك لا يمتلك أي حظوظ بالقبول من الفريق الآخر. ففي شكل أساسي، ترقّب المغرب استفتاء على الحكم الذاتي فقط، في حين أرادت جبهة البوليساريو والجزائر استفتاء على الحكم الذاتي أو الاستقلال. بعبارة أخرى، يرفض المغرب أي تسوية يمكن أن تقوّض سيادته على أراضيه. أما جبهة البوليساريو والجزائر فتطالبان بدورهما بعملية تجعل السيادة المغربية غير محسومة.

تطوّرت خيارات الحل إلى جانب تطوّر قضية الصحراء الغربية بحد ذاتها. عدّلت الأمم المتحدة توصياتها من الدعوة إلى إجراء استفتاء إلى المطالبة بحل سياسي عن طريق التفاوض بين المغرب وجبهة البوليساريو. وأبدت الأمم المتحدة صراحة تأييدها لفكرة منح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً متقدماً داخل الدولة المغربية، وهو ما يتطابق إلى حد كبير مع ماتعرضه الرباط منذ العام ٢٠٠٧، عندما اقترح الملك محمد السادس خطة لإلغاء المركزية في جميع المحافظات المغربية، بما في ذلك الصحراء الغربية. بيد أن جبهة البوليساريو رفضت الخطة في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي انتهت في العام ٢٠٠٨. لا يزال المأزق مستمراً، حتى فيما يباشر الرئيس الألماني السابق هورست كولر، الذي عُيّن في آب/أغسطس الماضي المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، اجتماعاته مع أفرقاء النزاع.

الرباط تسلك المسار الأفريقي

في غياب أي عملية مُجدية حتى الآن، يسعى المغرب إلى تحقيق تقدّم حول المسألة في القارة الأفريقية. المفارقة هي أنه يفعل ذلك عبر وضع قضية الصحراء الغربية في مرتبة ثانية في علاقاته مع الدول الأفريقية. لقد كانت علاقات المغرب مع عدد

كبير من الدول الأفريقية سيئة تاريخياً، بسبب الدعم الأفريقي الواسع لجبهة البوليساريو. لكن اليوم، يبدو أن المغرب يفضل اعتماد مقاربة أكثر براغماتية في التعامل مع أفريقيا، وذلك يُعتبر تناقضاً صارخاً مع تصلّبه التاريخي في موضوع الصحراء الغربية، حيث فرض الموافقة على مطلبه ببسط سيادته على أراضي الصحراء الغربية شرطاً مسبقاً لإقامة روابط اقتصادية وسياسية مع تلك الدول.

لعل التكتيك الذي تنتهجه الرباط مشابهة لمقاربتها في قضية الصحراء الغربية مع شركائها في الغرب، حيث عمدت في معظم الأحيان إلى تجنّب التطرّق إلى المسألة في علاقاتها معهم. وقد برهن المغرب، من خلال التعاون الاقتصادي والأمني المهم، عن أهميته واكتسب أقله اليقين الضمني بأن شركاءه الأساسيين لن يقوموا بأي خطوات ضد مصالحه في ما يتعلق بالصحراء الغربية.

وُضع هذا اليقين قيد الاختبار في مناسبات عدّة. ففي العام ٢٠١٣ مثلاً، دعمت الولايات المتحدة إضافة تفويض متعلق بحقوق الإنسان إلى بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، قبل أن تعود فترجع سريعاً عن موقفها. الاختبار الثاني كان في العام ٢٠١٦، عندما صوّتت محكمة العدل الأوروبية ضد شرعية اتفاق زراعي بين الاتحاد والمغرب يشمل الصحراء الغربية، فهذه الاتفاقات تُعتبر محظورة نظراً إلى أن الصحراء الغربية هي موضع نزاع. غير أن المغرب والاتحاد الأوروبي يجريان الآن مفاوضات بحثاً عن طرق للتفاف على الحكم الصادر. وفي حين عكس هذان الاختباران وسواهما من الأمثلة المشابهة نجاح الضغوط التي مارستها جبهة البوليساريو، إلا أن هذا الواقع سلّط الضوء على قوة العلاقات التي تربط المغرب بشركائه الأوروبيين ومدى تأثيره عليهم، - وذلك يُعتبر حصيلة تعاون قيم وطويل المدى.

يحرك منطق مماثل الانخراط المغربي مع أفريقيا. عندما طُرحت لأول مرة مسألة إعادة انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، سرت تكهنات بأن عضويته سوف تكون مرهونة بطرد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها جبهة البوليساريو، من الاتحاد الأفريقي. لكن في نهاية المطاف، انضم المغرب من جديد إلى الاتحاد على الرغم من - وربما بسبب - وجود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الاتحاد الأفريقي.

في حين أن وضع الصحراء الغربية لا يزال موضع نزاع، توجّه الرباط، على نحو فعّال، إشارات بأنه يجب ألا يحول ذلك دون قيام تعاون قوي في مجالات أخرى. فالمغرب يعتبر أن هذه المقاربة قد تدعم، في نهاية المطاف، موقفه من قضية الصحراء الغربية. لقد عمل المغرب، طوال سنوات، على إرساء ركائز هذا التحوّل. ومنذ انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي، أبرم العديد من الاتفاقات مع دول أفريقية متعددة في القطاعين المصرفي والعقاري، وفي مجال التعاون الزراعي، وسواها من الميادين. وعمل أيضاً على تحسين العلاقات الثنائية مع دول مثل نيجيريا ورواندا، على الرغم من امتلاكهما علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

في غضون ذلك، يكتسب المغرب، من خلال أشكال التعاون هذه، مكانةً معززة كفريق إقليمي ذي أهمية. الدليل على ذلك هو دعمه لمبادرة فرنسا مع مجموعة دول الساحل الخمس، ما أثار استهجان الجزائر الشديد. لا تقتصر العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب على قضية الصحراء الغربية، بل تشكّل تتويجاً لتاريخ طويل من الشكوك والخوف وسوء الفهم والمنافسة والخلافات العقائدية التي لن تجد طريقها إلى الحل من خلال التوصل إلى تسوية في قضية الصحراء الغربية.

تتميّز المقاربة المغربية بأنها تحول دون تحوّل الصحراء الغربية إلى السمة الأبرز التي تطبع علاقات البلاد مع القارة الأفريقية. غالب الظن أن ذلك سيتيح فرصاً اقتصادية مهمة ويساهم في تعزيز القيمة التي يتمتّع بها المغرب كلاعب إقليمي في نظر الشركاء الأفارقة والغربيين على السواء، والذين يرحّب عدد كبير منهم بالدور الأوسع الذي تسعى المملكة إلى تأديته في أفريقيا. إذا نجح المغرب في تحقيق ذلك، سيصبح التوصل إلى تسوية لقضية الصحراء الغربية أقل إلحاحاً إلى حد كبير. لعل تحويل النزاع إلى مسألة لا أهمية لها هو ما يسعى إليه المغرب بعد سنوات من بذل المحاولات الآيلة إلى الحصول على اعتراف دولي بسيادته على الصحراء الغربية، والتي باءت بالفشل.

***مركز كارنيغي:**

اليابان تسعى إلى كسب الأصدقاء والتأثير في المنطقة

****مارك فليمينغ**

طوال سبعة عقود كانت الولايات المتحدة حليف اليابان الثنائي الأكثر أهمية، وخلال زيارة ترامب إلى اليابان قبل أيام، أكد هو ورئيس الوزراء شينزو آبي، الذي أُعيد انتخابه أخيراً، الروابط الوثيقة بين بلديهما. رغم ذلك أثار التغيير الذي طرأ على النظام العالمي خلال السنوات القليلة الماضية أسئلة جديدة حول هذه الشراكة، على سبيل المثال أدى بروز الصين دولياً إلى التشكيك في إمكان مواصلة اليابان اعتمادها على الولايات المتحدة لضمان أمنها“ لذلك تقوم استراتيجية اليابان الفضلى لخوض هذه المرحلة الجديدة في العالم الجيو-سياسي على إبقاء الولايات المتحدة قريبة قدر المستطاع، فضلاً عن عقد اتفاقات جديدة مع دول أخرى تساعد في حماية مصالحها.

مشاكل قديمة وتحديات جديدة

تعيد اليابان تقييم موقعها، فقد استعادت الصين مكانتها خلال العقود الثلاثة الماضية، سارقةً مكان اليابان في التصنيف الاقتصادي العالمي بفضل مرحلة من النمو غير المسبوق، وفي هذه الأثناء تعمل بكين أيضاً على بناء قوتها العسكرية، بما فيها بحريتها، وتوسيع منطقة نفوذها، وخصوصاً في بحر الصين الجنوبي. نتيجة لذلك يصطدم الضمان الأمني الأمريكي بالمزيد من التحديات مع كل سنة جديدة، فيما يواصل نفوذ الصين اتساعه، والأهم من ذلك أن الصين تشكّل واحدة من ثلاث دول فقط حول العالم تستورد كمية من النفط تفوق ما تستورده اليابان، ويأتي الجزء الأكبر منه عبر القنوات ذاتها، مما يهدد على الأرجح ممرات اليابان البحرية.

كسب الأصدقاء

لكن الردع العسكري يمثل واحداً من حلول كثيرة للتصدي لهذه الأزمة، وتُعتبر الدبلوماسية خياراً أكثر فاعلية بالنسبة إلى اليابان، لطالما استخدم هذا البلد الأصول التي يملكها بوفرة (رؤوس الأموال) لدعم استراتيجياته الجيو-سياسية من خلال الاستثمارات في الخارج، العامة منها والخاصة. على سبيل المثال بعد عقود من الاستثمار في دول تشكّل جزءاً من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، نجحت اليابان في استمالة أعضاء هذه الكتلة، علماً أن أربعاً من هذه الدول تحد ممرًا مائياً بالغ الأهمية: مضيق ملقا الذي يعبره ٦٠٪ من النفط الياباني المستورد. كذلك سرّعت اليابان خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية جهودها لبناء العلاقات مع هذه الدول. فالتقى آبي، مثلاً، رئيس الفلبين رودريغو دوتيرتي أربع مرات منذ توليه السلطة في مانيلا السنة الماضية في محاولة للتقرب هو وبلده من هذا القائد الجديد، وقعت اليابان أيضاً مبادراتها الدفاعية الأولى مع آسيان السنة الماضية ضمن إطار جهود التقرب هذه.

ضمن إطار الاستراتيجية ذاتها حظيت علاقة اليابان الثنائية المنفتحة مع الهند باهتمام متزايد السنة الماضية. يشكّل هذان البلدان (قوتان طموحتان قلقتان من بروز الصين) ثنائياً مثالياً، ويبدو أن علاقتهما

ستزداد تعمقاً خلال السنوات المقبلة. فقد أيدت اليابان علانية السياسة "الحرّة والمنفتحة في منطقة المحيط الهادئ الهندي" منذ عام ٢٠١٦. علاوة على ذلك انضمت إلى الولايات المتحدة والهند في تدريباتهما البحرية السنوية في مالابار عام ٢٠١٥، فضلاً عن أنها تساعد دول جنوب آسيا في تطويرها العسكري لجزر أندمان التي تقع قرب مضيق ملقا.

تشمل المقاربات الأخرى التي تستطيع اليابان تبنيها للحد من المخاطر التي تهدد خطوط إمدادها تنويع مصادر طاقتها، مبتعدةً عن الشرق الأوسط. سبق أن طبقت اليابان هذه الاستراتيجية مع أستراليا، وهي حليف يُعتبر بالغ الأهمية بالنسبة إلى اليابان نظراً إلى قوته البحرية النسبية في منطقة المحيط الهادئ الهندي.

خارج منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، تصب اليابان اهتمامها على روسيا كشريك محتمل، رغم خلافها المستمر مع موسكو بسبب جزر كوريل، فلا شك أن طوكيو ستحقق مكاسب من تعميق علاقاتها مع روسيا. أولاً، يحول هذا البلد تركيزه من أسواق الطاقة في الغرب إلى بناء البنية التحتية لخدمة المستوردين في الشرق. وتخطط روسيا لشحن نحو ٣٠٪ من نفطها شرقاً بحلول السنة المقبلة. علاوة على ذلك سيشكل خط النفط المقترح من جزيرة سخالين الروسية إلى هوكايدو هبة لليابان، مقدماً لها إمداد طاقة لا يعتمد على الطرق البحرية للمرة الأولى في تاريخها المعاصر. ثانياً، يشكل توطيد العلاقة مع موسكو وسيلة أخرى تتيح لطوكيو التصدي للشراكة المتنامية بين روسيا والصين.

كفريق إقليمي ذي أهمية. الدليل على ذلك هو دعمه لمبادرة فرنسا مع مجموعة دول الساحل الخمس، ما أثار استهجان الجزائر الشديد. لا تقتصر العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب على قضية الصحراء الغربية، بل تشكل تنويعاً لتاريخ طويل من الشكوك والخوف وسوء الفهم والمنافسة والخلافات العقائدية التي لن تجد طريقها إلى الحل من خلال التوصل إلى تسوية في قضية الصحراء الغربية.

تتميز المقاربة المغربية بأنها تحول دون تحول الصحراء الغربية إلى السمة الأبرز التي تطبع علاقات البلاد مع القارة الأفريقية. غالب الظن أن ذلك سيتيح فرصاً اقتصادية مهمة ويساهم في تعزيز القيمة التي يتمتع بها المغرب كلاعب إقليمي في نظر الشركاء الأفارقة والغربيين على السواء، والذين يرحّب عدد كبير منهم بالدور الأوسع الذي تسعى المملكة إلى تأديته في أفريقيا. إذا نجح المغرب في تحقيق ذلك، سيصبح التوصل إلى تسوية لقضية الصحراء الغربية أقل إلحاحاً إلى حد كبير. لعلّ تحويل النزاع إلى مسألة لا أهمية لها هو ما يسعى إليه المغرب بعد سنوات من بذل المحاولات الأيلة إلى الحصول على اعتراف دولي بسيادته على الصحراء الغربية، والتي باءت بالفشل.

***ستراتفور:**

تعاضم التفاوت الفاضح في الثروات

***لورانس ويتنر**

استناداً إلى أحدث الوقائع والتطورات الاقتصادية، يتضح أن أثرى الأثرياء ليس لديهم شيء يشتكون بشأنه. كشفت دراسة نشرتها لتوها شركة «يو بي إس» السويسرية العالمية للخدمات المالية أنه خلال العام ٢٠١٦، ارتفع مجموع ثروات أصحاب المليارات في العالم بنسبة ١٧٪ - من ٥، ١ تريليون إلى ٦ تريليونات دولار. علاوة على ذلك، ازداد عدد أصحاب المليارات بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ١٥٤٢ - أكثر من ثلثهم يقيمون في الولايات المتحدة. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧، كان أغنى خمسة أمريكيين هم جيف بيزوس (٩٣، ٨ مليار دولار)، وبييل غيتس (٤،٨٨ مليار)، ووارن بافيت (٨١ ملياراً)، ومارك زوكربيرغ (٧٥، ٤ مليار)، ولاري إيليسون (٥٦ ملياراً). وهناك فجوة هائلة بين ظروف من وصفهم السيناتور بيرني ساندرز بـ «طبقة المليارديرية» والأمريكيين العاديين، بمن فيهم نحو ٢٨ مليون أمريكي يعملون لدى شركات يملكها هؤلاء المليارديريه كلياً أو جزئياً. والأعضاء الخمسة في عائلة والتون، وهم ورثة ثروة شركة «ول مارت»، يملكون الآن ثروات صافية تبلغ ١٤٠ مليار دولار. وفي الواقع، ازدادت ثرواتهم في يوم واحد مؤخراً ٥ مليارات دولار. وعلى النقيض من ذلك، فإن العمال في شركة «ول مارت» لا يمكنهم أبداً جمع أي ثروة - بل إن كثيرين منهم يضطرون إلى تقديم طلبات للحصول على قسائم الطعام الحكومية من أجل تأمين طعام لأنفسهم ولعائلاتهم - وذلك بسبب أجورهم المتدنية. أشار السيناتور ساندرز إلى أن خطة الضرائب التي عرضها الجمهوريون على الكونجرس تتضمن تخفيضات ضريبية لأثرى أثرياء أمريكا وكبريات الشركات تبلغ ١، ٩ تريليون دولار. وحوالي ٨٠٪ من هذه التخفيضات الضريبية ستكون من نصيب أغنى ١٪.

ولكن أثرى الأثرياء لديهم مشكلات، أبرزها هي كيف يمكنهم إنفاق المبالغ الطائلة من المال التي يجمعونها. والكثير من مشترياتهم يشمل أعمالاً فنية باهظة الأثمان، وكذلك نوادي رياضية. وفي الواقع، أكثر من ١٤٠ من بين أكبر النوادي الرياضية في العالم أصبحت ملكاً لـ ١٠٩ مليارديرات فقط، بينهم ٦٠ من الولايات المتحدة. ومع ذلك، يبقى لدى هؤلاء الأثرياء الكثير جداً من المال، فأخذوا ينفقونه على أشياء من مثل سيارات فخرة يبلغ ثمن الواحدة منها ٤ ملايين دولار، ومزارع ضخمة لأحصنتهم، وطائرات متلفة خاصة، وأعواد أسنان ذهبية (ثمن الواحد منها ٦٠٠ دولار)، وبناء قصور ضخمة تبقى غير مأهولة لسنين، وطلاء سلالهم بالذهب، وبناء تحصينات فخمة تحت الأرض يمكن أن تحميهم من قصف نووي، وما إلى ذلك. وقد علّق ملياردير على إنفاقه أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لبناء نسخة طبق الأصل للسفينة الشهيرة «تيتانيك» بالقول: «لدي ما يكفي لدفع هذا الثمن، وهذا هو كل ما يهم حقاً». وأثرى الأثرياء يواجهون طبعاً مشكلة إلى متى سيحتمل الناس وضعا يملك فيه ثمانية رجال فقط ثروات تعادل كل ما يملكه نصف البشرية، أي ٣، ٦ مليار إنسان. والسؤال البديهي هو: متى سيتحرك المجتمع ويرد على هذا الشذوذ؟

هذه مشكلة أبدية بالنسبة لنخبة الأثرياء، الذين كانوا على مدى التاريخ يواجهون المقاومة أو الثورات الشعبية بالقمع الحكومي، وإثارة النعرات العرقية وكره الأجانب، بهدف تحويل أنظار الناس عن السبب الحقيقي لنقماتهم. وفي جميع الأحوال، يبدو أن المشكلات الناجمة عن تركيز الثروات بأيدي قلة صغيرة ليست مشكلة بالنسبة لبقية الناس. في الولايات المتحدة مثلاً، هناك قلق بشأن البطالة وركود الأجور والتغير المناخي أكثر بكثير من القلق بشأن شراء أفراد قلائل أعواد أسنان ذهبية.

علاوة على ذلك، لن يتم حل الأكثرية العظمى من مشكلات شعوب العالم، طالما أن ثروات العالم تبقى بأيدي القلة الثرية، التي تحدد بنفسها أولويات السياسات العامة للحكومات.

*بروفسور التاريخ في جامعة ساني/ ألباني في الولايات المتحدة -

***موقع <زي نت>:**

زيارة أخرى لصراع الحضارات

*عبد المنعم سعيد

أدهشني أن تكون الجلسة العامة الأولى في منتدى شباب العالم في مدينة شرم الشيخ (٤ نوفمبر) قد جرى تخصيصها لمناقشة موضوع «صراع الحضارات» الذي كان نجم الموضوعات خلال العقد الأول من القرن الحالي، ثم خفت ضوؤه بعد ذلك خلال العقد التالي الذي نعيش فيه. وكان سبب الخفوت أنه رغم وجود مظاهر للصراع بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية فإن الحقيقة الأغلب كانت أن الصراعات جرت داخل الحضارة الواحدة بأكثر مما كانت فيما بينها. وما علينا إلا أن نرصد أعداد القتلى والجرحى واللاجئين والنازحين لنجد أن النسبة العظمى منهم حدثت داخل الدول العربية والإسلامية، أمثلة أفغانستان وسوريا والعراق والصومال واليمن وليبيا تكفي وزيادة. هذه الدول لم يدمرها استعمار، ولا حطم بنيانها وحضاراتها حضارات أخرى غربية أو شرقية وإنما كانت هي، ومن خلال منتجاتها النقية المتطرفة، التي دمرت نفسها. ما جرى في الغرب من عمليات إرهابية طوال أكثر من ربع قرن، وكانت أبرز معالمها، ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تكرر بعد ذلك في عواصم غربية شتى لم يكن صراعاً أصيلاً بين الحضارات، بحيث تدور حول أفكار وقيم وأنماط حياة، وإنما كانت مجرد قدرة على الإيذاء سرعان ما تذهب بلا أثر يذكر.

في عام ٢٠٠٢ أصدرت كتاباً بعنوان «صراع الحضارات أو العولمة»، ضمنته خلاصة الأفكار التي طرحتها من قبل حول «الحوارات العظمى» الجارية شرقاً وغرباً آنذاك، والتي دارت حول مقولتين: «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكاياما، و«صراع الحضارات» لصمويل هنتنجتون. كان الشائع آنذاك الخلط بينهما باعتبارهما نتاج الفكر الغربي الذي يفرض نفسه على العالم، فيضع نهاية التطور البشري من ناحية، ويحكم من ناحية أخرى على ما تبقى بصراعات دائمة تقوم على الأصالة التي توحى بها فكرة «الحضارة». إلا أن المفهومين كانا متناقضين، وبينما قامت فكرة نهاية التاريخ على نهاية الجدول التاريخي بين متناقضات عظمى وانتصار النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي ومن ثم لم يعد لدى التاريخ ما يضيفه، فإن فكرة صراع الحضارات قامت على وقف التاريخ على قدميه بالتنويه إلى وجود جدل أو دياكتيك شائك ودموى بين حضارات الدنيا المختلفة. وفي الحقيقة لم تكن حضارات العالم المختلفة ضالعة في الأمر حتى لو أن مقالة هنتنجتون الأولى في الموضوع أشارت إلى سبع حضارات، فإن ما جرى في مبنى التجارة العالمي والبنّاغون جعل الصراع كله مركزاً بين المسلمين في ناحية والغرب في ناحية أخرى.

ما جرى فعلياً أن أكثر من ٩٥٪ من قتلى الإرهاب كانوا من المسلمين، وبينما كانت العمليات الإرهابية في الغرب لا تزيد على خدش في وجه المدن الأوروبية والأمريكية لا يلبث أن يذوى وينتهي إلى ذكرى كابوس بشع، فإن مشاهد مدن الموصل والرقّة ودير الزور وبنى غازي ومقديشو لم تقتصر فقط على تدمير الحضارة القائمة، ولكنها امتدت إلى تاريخ الحضارات ذاتها بتدمير معابد وكنائس ومساجد وأصول تاريخية للبشرية كلها. الإخوان المسلمون والقاعدة وداعش والشباب ومنظمات وحركات شبيهة كلها قامت على تدمير «العدو القريب»، أما العدو البعيد فلم يكن أكثر من تسجيل نقاط للشهرة أكثر منها للفوز. كان إحداث قطيعة مع الحضارة الحديثة في الدول العربية والإسلامية هي جوهر عمليات القتل والسبى والاغتصاب والنسف

واستئصال أديان عاشت لآلاف السنين فى كنف الحضارة السمحاء لكى تنكفى على نفسها، بعيداً عن حاضرها وتاريخها أيضاً.

فى الغرب فإن حصاد أكثر من ربع قرن من الحديث عن «العولمة» و«صراع الحضارات» كان تعميقاً للوحدة الأوروبية ظهر فى توسيع الاتحاد الأوروبى من ناحية حتى وصلت عضويته إلى ٢٧ دولة، وتعميقه من ناحية أخرى حيث بات أكبر من اتحاد جمركى وسوق مشتركة لكى يصل إلى عملة موحدة ونظام أمنى واحد. امتد الأمر أيضاً من أوروبا عبر المحيط الأطلنطى إلى أمريكا الشمالية، وهذه بدورها امتدت عبر المحيط الهادى لكى تصل إلى دول ليست بالضرورة منتمية إلى الديانة المسيحية أو النظم السياسية الديمقراطية. كانت التكنولوجيا والتقدم الاقتصادى وحرية التجارة تكفى لكى تربط علاقات وتوثقها. وبشكل ما فإن حدوث الإرهاب وفشل الدول الغربية فى معالجة الموقف فى أفغانستان والعراق وسوريا أدى إلى مجموعة من النتائج التى تدل على هشاشة «العولمة» أو أنها لم تقوَ بعد، بحيث تتجاوز الإطار التقليدى للدولة القومية. فكان الخروج البريطانى من الاتحاد الأوروبى أولى الشهادات على أن العروة الأوروبية الوثقى ليست بالإحكام الذى كان متصوراً. وجاء رفض الولايات المتحدة، تحت قيادة ترامب للتوقيع على اتفاقية الباسيفيكية إشارة إلى أن الروابط ليست من القوة، بحيث تجعل الرفض مستحيلاً. لم يكن كل ذلك وحده فى الصورة، فقد ظل التقدم التكنولوجى قائماً على قدم وساق، ورغم البطء فإن التجارة العالمية استمرت على نموها، وكذلك حركة البشر والأفكار، ولكن العالم الصغير خلق المعجلات التى تضع كوابح على التقدم على الأقل خلال هذا العقد. فرغم أن حركة التوسع فى الاتحاد الأوروبى توقفت عند حدود أوكرانيا، فإن التعميق أيضاً ما لبث أن تراجع أمام ضغوط اللاجئين. صحيح أنه لم يخرج أحد من الاتحاد بعد بريطانيا، ولكن إسبانيا تعرضت بقسوة لاختبار كتالونيا، وصبغت «الشعبوية» الانتخابات فى كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة أيضاً.

فى كل الأحوال، وفى العالمين الإسلامى والغربى، فإن التوترات والأزمات والصراعات كانت كلها فى داخل الحضارة الواحدة، وما جرى بينها لم يكن هو المعامل الأصيل فيما يحدث داخلها. كانت أزمات الحداثة والقيادة والنخبة والتنمية هى الحاكمة فى العالمين العربى والإسلامى فى نوع من الفشل التاريخى الذى جعل عصابات منها تحكم تاريخها، وأكثر من ذلك تناول، وأحياناً تنجح إلى حين، كما حدث فى مصر تحت حكم الإخوان، وفى سوريا والعراق تحت حكم داعش «دولة الخلافة». وكانت أزمات «العولمة» داعية إلى «ثورة البيض» أحياناً، وثورات الأقليات أحياناً أخرى. ولا شك أنه كانت هناك تضاعفات بين الحضارتين، فالإرهاب شمل الجميع فى النهاية، والانتخابات «الشعبوية» لم تسفر عما يدفع إلى الاستقرار والنمو، والمرجح أن العالم يقف أمام تفاعلات لم تصل إلى نهايتها بعد، والمؤكد حتى الآن أننا لسنا فى سبيلنا للوصول إلى حضارة عالمية فى المستقبل القريب.

*صحيفة (الشروق) المصرية :

الأعمال تجري كالمعتاد في الشرق الأوسط

***أليسون فيديريكا**

أصبح "داعش" على الجانب الدفاعي في سورية. وقد تم انتزاع السيطرة منه على ما تدعى عاصمته في الرقة، وشرع في التراجع إلى مناطق في الجنوب الشرقي من سورية، بالقرب من الحدود مع العراق. ويعني ذلك أنه أصبح بوسع الكيانات المنغمسة في شؤون "الدولة الإسلامية" -العراق، وإيران، ولبنان، وتركيا، وروسيا، والولايات المتحدة والكرد- أن تعود إلى العمل كالمعتاد، أليس كذلك؟

حسناً، نعم، ولا. حتى نكون واضحين، فإن "الدولة الإسلامية" لم تُدمر، إنها، كما يمكن القول، لم تعد مركز الجاذبية الذي كانت ذات مرة. وإذا لم تقم باستعادة الأراضي التي خسرتها، فإن مقاتليها سيختلطون ببساطة مع سكان جيرانها وسوف يواصلون شن التمرد. وعلى أي حال، كان العمل كالمعتاد في الشرق الأوسط فوضوياً. كانت المنطقة منذ قرون مكاناً للعداء وعدم الثقة، والخصومات العرقية والطائفية، والحدود سيئة الترسيم. وقد ترك تراجع "داعش" فجوة صغيرة يتنافس عليها أصحاب الحصص في المنطقة لتعزيز مصالحهم. وبينما يفعلون ذلك، فإنهم سيعيدون إشعال هذه الخصومات التي كانوا قد وضعوها جانباً ذات مرة لفترة وجيزة، ولو أن ذلك الاستبعاد لم يكن أصيلاً. وقد يبدو الشرق الأوسط مختلفاً الآن، بينما تتشكل تحالفات جديدة وتتلاشى أخرى قديمة، لكن السعي إلى خدمة المصالح الشخصية على حساب الآخرين سوف يبقى.

في الحقيقة، صنع وجود "الدولة الإسلامية" رفاقاً غربيين. فعلى سبيل المثال، تعاونت الولايات المتحدة مع خصوم سابقين في الحكومتين السورية والروسية. والأكثر جدارة بالملاحظة أنها تعاونت مع إيران. وكان الاتفاق النووي الإيراني في جزء منه، بعد كل شيء، نتيجة للتهديد الذي شكله "داعش". كما أن روسيا وتركيا، اللتين توترت العلاقات بينهما بعد إسقاط أنقرة طائرة مقاتلة روسية في العام ٢٠١٥، أصبحا أكثر تقارباً في وقت لاحق. لكن العدو المشترك تم ترويضه الآن (إذا لم يكن القضاء عليه تماماً)، وكذلك أيضاً حال حماسة هذه الأطراف إلى التعاون مع بعضها بعضاً.

ولنأخذ مسألة الكرد. كانت حكومة إقليم كردستان سريعة إلى العمل بينما تراجع "داعش". ومستمدة الشجاعة من الدعم الأجنبي والمكاسب في الأراضي التي أحرزتها في القتال ضد "داعش"، عمدت هذه الحكومة مباشرة تقريباً إلى عقد استفتاء على الاستقلال، والذي اختار فيه الناخبون الكرد الحصول على المزيد من الحكم الذاتي. وكان النجاح بهذا الخصوص غير مرجح دائماً، لكن أربيل خلصت، بمنطق معقول، إلى أن مغادرة "داعش" شكلت أفضل فرصة لها - وأن هذه الفرصة لن تدوم.

لكن ذلك المنطق لم يدُم طويلاً في واقع الأمر. فقد عارضت الحكومة في بغداد المسعى الكردي إلى الاستقلال بقوة. واضطرت إلى استعادة المناطق الشمالية التي كانت قد فقدتها في خضم القتال ضد "داعش". وانضمت تركيا وإيران إلى العراق في معارضتها. بل إن تركيا شرعت مسبقاً بدعم الحركات المناهضة للكرد في المنطقة، وهو ما لم يكن مفاجئاً بما أنها تعتقد بأن كردستان عراقية مستقلة سوف تشجع السعي إلى إقامة كردستان تركية. وفي الأثناء، أسست أنقرة لنفسها نقاطاً أمامية في إدلب ومحافظة حلب، مع أنه ليس من الواضح كم هو حجم التواجد العسكري الذي تخطط له في سورية. وقد طوت الحكومة في أربيل منذ ذلك الحين خططها للاستقلال.

ثم هناك السعودية، المنخرطة دائماً في منافسة مع خصمها الإقليمي، إيران. والآن وقد تراجع "داعش"، تعتقد الرياض أنها وجدت الفرصة لكسب نفوذ على إيران. ومع أن السعودية تعادي سورية، فإن ذلك لم يوقف مسؤولاً سعودياً رفيع المستوى من السفر إلى الرقة للاجتماع مع المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للتحالف العالمي ضد "داعش". وفي الاجتماع، ناقش المسؤولان احتمال تمويل الرياض لإعادة إعمار المدينة التي دمرتها الحرب. وسوف يعطي ذلك السعودية موطئ قدم في بلد متحالف تقليدياً مع إيران. ومن جانبها، كانت إيران سريعة إلى ملء الفراغات

المتاحة للسيطرة. وكانت منذ وقت طويل داعمة للعراق وسورية. وتقوم قواتها العسكرية التقليدية بدعم الوكلاء في هذين البلدين، بمن فيهم حزب الله، والمجموعات الشيعية العراقية، والمقاتلين الشيعة من العالم الإسلامي الأوسع، بما في ذلك في أفريقيا، وشرق ووسط آسيا، في القتال إلى جانب قوات النظام السوري. (ويبدو أن وكيل إيران، حزب الله، قد أصبح أقوى منذ سقوط الرقة). ويهيمن على الدولة العراقية الحالية فصيل شيعي موالي لإيران، والذي كان له دور أساسي في دفع الكرد إلى التراجع عن مسعاهم للاستقلال. وتواصل طهران دعم المجموعات اليمنية التي تحارب الجماعات التي تدعمها السعودية. وفي الأثناء، قال ولي العهد السعودي مؤخراً أن بلده لن يتوقف عن المشاركة في الحرب الأهلية اليمنية، لأنه لا يستطيع المخاطرة بتشكيل جماعة أخرى شبيهة بحزب الله على حدوده - في إشارة ضمنية إلى الثوار الحوثيين الذين تدعمهم إيران.

أين تقف المنطقة

يبدو أن الجيش الإيراني التقليدي هو شيء لا تستطيع السعودية تجاهله. وتشكل الرياض القوة السنية الوحيدة في المنطقة، لكن نفوذها يتراجع. وقد أدت أسعار النفط إلى خفض الإيرادات الحكومية، وحدت من قدرتها على إدارة الإصلاح الاقتصادي والسياسي المنطوي على مخاطر في الوطن، والاضطرابات في الخارج. ويجعل ذلك منها مرشحاً مناسباً تريد إسرائيل التحالف معه، بوصفها مهددة بالمثل من إيران. وحتى الآن، كانت هناك ردود فعل محسوبة على التواجد العسكري الإيراني التقليدي المتنامي. في سورية، بدأت إسرائيل توجيه ضربات جوية أكثر تكراراً ضد أهداف لحزب الله، مثل القوافل ومرافق التخزين. ويقال أن الأسلحة التي يُعتقد أن هذه المرافق تضمها أو تنقلها تذهب إلى الميليشيات التي تدعمها إيران في سورية والتي تدعم الأسد بدورها. ويشكل مجرد وجودها وحده تهديداً لإسرائيل، ولذلك يمكن توقع استمرار الضربات الجوية الإسرائيلية.

في كل هذه الأمور تتورط الولايات المتحدة. ولا يشكل الجيش الإيراني التقليدي تهديداً جدياً لواشنطن، لكن واشنطن تنوي إخضاع الشرق الأوسط لإرادتها أيضاً، وهي لا تريد أن تصبح إيران قوية أكثر من اللزوم. ويفسر ذلك إلى حد كبير لماذا لم يشهد الرئيس ترامب المصادقة على الاتفاق النووي. وقد سمح الاتفاق لإيران بالهرب من العقوبات المفروضة عليها، بينما مكّن الولايات المتحدة من خفض تورطها العسكري في المنطقة. وأصبح التعامل مع هاتين الحاجتين أكثر إلحاحاً لكل فريق مع وجود "داعش" قوي في المنطقة، وساعد ذلك في حفز التعاون.

لكن الظروف تغيرت، وكذلك تغيرت مكانة الاتفاق النووي أيضاً. ومن الجدير بالملاحظة أن إلغاء الاتفاق سيكون صعباً، لكن لدى الولايات المتحدة خيارات أخرى لإخضاع إيران. وعلى سبيل المثال، أقر مجلس النواب الأمريكي مسبقاً تشريعاً لفرض عقوبات على حزب الله. وعلى الرغم من أن القانون بالغ الدقة، فإن الرسالة واضحة: تريد الولايات المتحدة العمل ضد إيران وجماعاتها الوكيلية، وهي تدرك تحالف المصالح مع إسرائيل والسعودية.

وإذن، هذا هو المكان الذي تقف فيه المنطقة. لا يُسمح للكرد بإقامة دولة. وتكرس تركيا كل وقتها لمحاولة التغلب على النفوذ الإيراني في سورية والعراق. وتتحرك إيران لتكون قوة إقليمية أكثر بروزاً. وتعارض السعودية صعود إيران. والولايات المتحدة تريد توازناً للقوى.

إذا كان كل هذا يبدو مربكاً، فهو لأنه كذلك حقاً. فالشرق الأوسط مكان معقد. ومع ذلك، فإن الفكرة الأكبر هي أن الوقت يمضي ببطء في المجال الجيو-سياسي. لا شك في أن حدثاً محورياً يقع من وقت لآخر، والذي تمكن بسهولة معرفة أن له تداعيات طويلة الأمد، لكن مثل هذه الأحداث نادرة الحدوث. وتظل تغيرات الاتجاه شؤوننا مراوغة، أقرب إلى التحولات البيولوجية منها إلى الطفرات الجينية. وهو أمر يصعب تعديله في منطقة بمثل تقلب الشرق الأوسط. ونحن نعرف أنه سيتم ترويض "داعش" في نهاية المطاف، وكنا نعرف أن اللاعبين في المنطقة سوف يتسابقون إلى توجيه الموقف حسب ما يريدون. ويشير ما حدث على مدى الأسابيع الأخيرة في المنطقة إلى الطريقة التي تتجسد بها جهودهم لتحقيق ذلك.

*دورية (جيوپوليتيكال فيوتشرز) الأمريكية :

الحوكمة من أهم الأسلحة ضد الفساد

*د. عبد القادر ورسمه غالب

هيئات الأمم المتحدة أصدرت موثائق ومعاهدات دولية لمكافحة الفساد وكل ما يرتبط به أو ينتج عنه، كما تم وضع القوانين في كل الدول لمحاربة الفساد والوقوف في وجهه ولكن الوباء ظل في انتشار متواصل. وتظل الحرب ضد الفساد لا نهائية، كالحرب بين الخير والشر المستمرة من بداية الخليقة..

من الأسلحة الفعالة في الحرب ضد الفساد، في رأينا، انتهاج واتباع مبادئ الحوكمة في كل المرافق الخاصة أو العامة من الشركات والمؤسسات والمرافق الحكومية... ولتكون الحرب ضد الفساد عامة وتامة. كما يجب الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في كل المرافق كبيرها وصغيرها وبشتى أشكالها، وكلما كان التطبيق عاما كانت هزيمة الفساد أسرع وأكثر كفاءة ومردودا.

تقوم مبادئ الحوكمة، على فلسفة أساسها تحمل المسؤولية وتطبيق مبدأ المساءلة على الجميع من قمة الهرم إلى أسفله. كل فرد من الجميع يكون مسئولا وتتم مساءلته القانونية عن هذه المسؤولية بكل شفافية يراها الجميع. وهذا المنهج الشفاف يشكل أول طعنة في جسم الفساد، لأن من يقوم بتحمل تنفيذ المسؤولية يضع نصب أعينه المساءلة التي تنص عليها الحوكمة ولهذا يتجنب الفساد لأنه سيسأل قانونيا عما فعله ويتم فضحه للملأ. إن جميع أفعال المسؤول، ووفق مبادئ الحوكمة، يجب أن تتحلى بدرجة عالية من الشفافية وبإفصاح تام ومن دون أي مواربة خاصة وأن العمل في الضوء يبعد الشبهات ويمنع التصرفات غير السليمة وكل هذا يدرأ الفساد ويضربه في مقتل..

من هذا الوضع الشفاف يستفيد المساهم في الشركات ويستفيد كل أصحاب العلاقة والمستهلك والمجتمع بأكمله، وفي ظل متطلبات هذا الإفصاح يهرب الفساد الذي كان موجودا نظرا لأن (المسؤول) كان يعمل كما يشاء ووقت ما يشاء وهو الكل في الكل ولا أحد يسأله. والسلطة المطلقة، كما يقولون، تقود إلى الفساد والإفساد. ومبادئ الحوكمة تمنع السلطة المطلقة المفسدة وتسعى بكل جهدها نحو المؤسسية لأن الجميع يشارك، أو يسأل عما تم في أي وقت، وخاصة في الاجتماعات العامة أو الخاصة وعبر مختلف الوسائل حتى العامة لعلم الجميع. وبهذا تكون كل خطوات (المسؤول) معروفة الاتجاهات ومدرسة العواقب... وهذا يخنق الفساد.

ومبادئ الحوكمة تشترط الإفصاح التام الشفاف عن كل الأمور المتعلقة بأموال الشركة وكل التصرفات المالية والحسابات، وهناك ضوابط للتنفيذ وضوابط للرقابة بشقيها الداخلية والخارجية، وهناك لجان للتعين والمكافآت ولجان للتنفيذ ولجان للتدقيق والمراجعة بغرض التوجيه الإشرافي والمراقبة اللصيقة لكافة أوجه الصرف في كل الأموال والمشروعات، وكل التعيينات والمستحقات شاملة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكل الطاقم الوظيفي.

ومن هذا مثلا تتم المراقبة الفعالة للعطاءات والمزايدات ومنح المشروعات وإبرام العقود، وتنشر المعلومات الصحيحة والبيانات الضرورية للجميع عبر كل الوسائل المتاحة وعبر مواقع الشركة أو المؤسسة.. وتوظيف العاملين بكافة طبقاتهم الوظيفية، وتحديد المسؤوليات الإدارية والمالية لمجلس الإدارة ومجلس المديرين وكل المسؤولين حتى يتم التصرف وفق الصلاحيات فقط وعدم تجاوزها... وبتطبيق هذه الخطوات الواضحة التي تنادي بها الحوكمة نمنع الفساد.

وأيضاً بالحوكمة يجب التأكد من وضع الخطط والبرامج المستقبلية، في الشركات العامة والخاصة، وذلك وفق مقتضيات المصلحة العامة ومصلحة الشركة وملاكها مع تجنب كافة المخاطر وكل ما يعرض الحقوق للخسائر والضياع، مع وضع الضمانات التي تكفل الالتزام بالتنفيذ، مع التدريب والتحديث والتطوير كلما طرأت الحاجة ...

وهذه الإجراءات في مجملها تقود إلى الإدارة الحكيمة وفق المتطلبات والتسلسل المؤسسي السليم بعيداً عن المصالح الشخصية الذاتية الضيقة.. وكل هذا يجفف منابع الفساد ويعمل على قفل الباب تماماً في وجه الفساد الذي يجد الفرصة للنمو فقط عندما تطفئ (الأنار) وتبتعد المؤسسة والإدارة الحكيمة الجماعية النابعة من مبادئ الحوكمة..

وفق مبادئ الحوكمة يجب على كل مسؤول في الشركة الالتزام شخصياً بالعمل لصالح الجميع وتجنب تضارب المصالح وإيثار مصلحته الشخصية على مصلحة الآخرين وأيضاً الامتناع عن كشف أسرار الشركة لأنه مؤتمن عليها. والسعي لتحقيق المصالح الشخصية وكشف الأسرار فيه فساد ويسبب أضراراً جسيمة للآخرين..

والحوكمة تمنع هذه التصرفات الأنانية الجشعة وتقفل هذا الباب منعا للفساد والتلاعب بحقوق الآخرين والإثراء على حسابهم، وهم في غفلة أو من القاصرين أو ناقصي الأهلية أو البعيدين أو المبعدين لأي سبب. إضافة إلى أن مثل هذا الفساد، وبصفة خاصة، يضر بالمجتمع والمستهلك الذي سيحرم من تقديم العمل له عبر الأفضل وليس عبر من (بيده القلم) الذي يسخر العمل لتحقيق مصلحته الخاصة .. وفي هذا قفل لباب الفساد..

من الجدير بالذكر أن الحوكمة تنادي بإدخال أطراف مستقلة في مجالس الإدارة واللجان المختلفة على أن يتم اختيارهم وفق شروط محددة تهدف إلى (مزج) السلطة بين أياد متنوعة المصالح، من ضمنها صاحب المال المساهم ومن ضمنها أيضاً من لا يملك المال. ومن هذا المزج الخليط يتم تحقيق نوع من التوازن بين المصالح الخاصة وتلك العامة لأن العضو المستقل لا يتأثر في قراراته بما يملكه من مال في الشركة بل يقرر وفق ما تقتضيه المصلحة العامة سواء كانت العامة المساهمين أو لعامة الجمهور. وفي هذا المزج (خلخلة) لمراقد الفساد لأن النظرة في كل قرار تكون لتحقيق المصلحة العامة وليس لفئة معينة تملك المال والسلطة وتعمل على استغلال هذا الوضع لاكتناز المزيد من الأموال وزيادة الفساد والإفساد.

إن التنفيذ السليم لمبادئ الحوكمة، التي أشرنا لبعضها، سيساعد من دون شك في محاصرة الفساد والمفسدين ودحرهم وبتحقيق هذا نكون نفذنا فلسفة الحوكمة. ولذا علينا الالتزام التام بانتهاج الحوكمة كأداة فعالة لمحاربة الفساد، وذلك ليس كوسيلة لإضافة (مكياف) تجميلي للشركة أو المؤسسة ولكن كهدف سام نؤمن بمخرجاته ونستفيد منه في حربنا الضروس ضد الفساد. وعلينا كلنا الاصطفاف بعزيمة لمحاربة الفساد الذي ينهش في مجتمعنا، وهذا بيدك وفي مقدورك عند تطبيق مبادئ الحوكمة في شركتك أو مؤسستك حتى ولو كانت صغيرة أو كنت في البداية. وعبر هذه الوسيلة ستشارك في محاربة الفساد، وهذا اضعف الإيمان، ولتبدأ فوراً بالحوكمة ضد الفساد كمبدأ ومنهج..

*صحيفة (عمان) العمانية:

ما بين الاختراق والعناق... إيران والعرب

تناقش هذه المداخلة أربعة احتمالات، غير حصرية، مستقبلية إزاء علاقة العرب بإيران وهي: أولاً، تطور وتصاعد المواجهات والصراعات الحالية إلى مستوى حروب إقليمية وشاملة ومدمرة. ثانياً، استمرار وضع المواجهات والصراعات على المستوى الراهن والذي يعني استدامة الاستنزاف والإنهاك المتبادل. ثالثاً، التبريد التدريجي والاحتواء المتبادل. رابعاً، حل الصراعات والانتقال إلى التعاون الجماعي الشامل ضمن نظام أمن إقليمي.

في المدى المنظور، تغلب فرص الاحتمالين الأولين، رغم أن هذا لا يعني انعدام فرص الاحتمالين الآخرين. وترتبط فرصة كل واحد من هذه الاحتمالات الأربعة بمدى رغبة وقدرة الأطراف السياسية المختلفة في تغليب حسابات البراغماتية السياسية على النزعات الأيديولوجية والتوسعية وإغراءاتها، ومدى بروز خطاب وممارسة سياسية إقليمية قائمة على المساومات والرهان على التعاون المستقبلي الذي يشترط تقديم الجميع تنازلات معينة لقاء مكاسب التعاون الإقليمي.

لا تزال المنطقة العربية تتعرض لتدهور إقليمي وتفكك متزايد، خاصة أن عدداً من بلدانها الرئيسية يقع في قلب العاصفة الإقليمية التي لم تهدأ في المنطقة، والتي تنخرط فيها إيران في شكل أو في آخر، منذ الحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣ على أقل تقدير، ثم ما تلا ذلك من حروب طاحنة وصلت مراحل متقدمة من الدمار سواء في سورية أو العراق أو اليمن. منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، لعبت إيران وما زالت تلعب أدواراً متفاوتة في الأزمات والحروب القائمة على أرض عربية، وهي الحروب التي تدفع فاتورتها وخسائرها بلدان ومجتمعات عربية.

وفي خضم مصفوفة الأزمات والتحالفات وحروب الوكالة والاحتمالات الغامضة وتبدل موازين القوى ومعها تبدل حضور وانسحاب قوى عالمية للمنطقة، تنفتح مستقبلات الشرق الأوسط والمنطقة على احتمالات عديدة. وتصطف غالبية هذه الاحتمالات في جانب المزيد من التدهور، خاصة في ظل التفكك العربي وغياب مواقف متماسكة وموحدة حتى ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي وهي المنظومة الوحيدة في المنطقة العربية التي أبقت على قدر معقول من التماسك والتضامن الداخلي.

الجغرافيا مصير الشعوب

الفكرة الأساسية التي تقدمها هذه المداخلة تتأسس على أنه ليس بالإمكان تغيير الجغرافيا الإقليمية، أي أن الجوار الإيراني - العربي مسألة حتمية ومتأبدة ولا يمكن تغييرها، لكن الذي يمكن تغييره والتأثير فيه هو التاريخ والسياسة. على ذلك، فإن مصلحة العرب وإيران تكمن في إنهاء مرحلة الصراعات والتوجه نحو مرحلة التعاون والأمن الإقليمي. البقاء في مرحلة الصراعات لا يعني سوى المزيد من الإنهاك والمزيد من الدمار.

في مقاربة الخيارات المطروحة الحالية والمستقبلية أعلاه، من المهم الانطلاق، عربياً، من محاولة فهم إيران وما الذي تريده، وكذا الخليج العربي وما الذي يريده. يمكن القول أولاً إننا إزاء عدة هويات سياسية وأيديولوجية وتعريفية لإيران وليست ثمة هوية أو تعريف حصري واحد يجمع إيران وكأنها كتلة صلبة واحدة ومتناغمة. الهوية الإيرانية الأولى هي هوية الدولة الدينية المتحفزة شيعياً، والمقادة من جانب الحرس الثوري، والمتسمة بالرغبة الجارفة في التوسع ومد النفوذ.

وهذه الهوية تستفز الجوار العربي والإقليمي بطبيعة الحال، كما تستفز رد فعل سلفياً دينياً على المستوى الإقليمي يعزز من الانشطار الطائفي. الهوية الثانية هي الهوية الفارسية القومية المتنوعة التشدد، والسمة الأساسية لهذه الهوية، لجهة العلاقة مع العرب والجوار، هي العداء القومي تجاه العرب والنزعة الإمبراطورية المتضخمة، وتتلاقى هذه الهوية مع الهوية الدينية في توجهات التوسع وبسط النفوذ الإقليمي.

والهوية الإيرانية الثالثة منطلقة من الدولة الوطنية nation state وتحوم حولها والتي تتحرك وتعيش وفق قوانين الدول الوطنية في البحث عن المصالح والاستراتيجيات وتعتمد البراغماتية السياسية. هذه الهوية هي التي توفر نافذة لمستقبل أفضل نحو التعاون الإقليمي القائم على قاعدة المصالح المشتركة.

هذه الهويات الإيرانية الثلاث منخرطة في علاقة ودينامية معقدة ومركبة بين بعضها البعض، تتنافس حول مساحات، وتلتقي في مساحات أخرى، لكن لا تتناغم بالضرورة حول كل السياسات والقضايا وفي كل الأوقات. وثمة توتر دائم بين هوية

الدولة الوطنية والهويتين الآخرين. كما ان لكل واحدة من هذه «الإيرانات» فاعلين في التراتبية السياسية والعسكرية. وخارجياً تشغل هذه الإيرانات في السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً في شكل يتبدى وكأنه تقسيم أدوار لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك بتخطيط وتنظيم مسبق ومحكم.

ضرورة تطوير علاقات تبادلية بين دول وطنية

ومن وجهة نظر عربية مستقبلية تتركز الرغبة في التعامل مع إيران كدول وطنية، ومع الأطراف الداخلية التي تعبر عن هذه إيران على حساب إيران التوسعية والإمبراطورية سواء أكانت الدينية أم الفارسية. وتنامي واستقراء إيران الدولة الوطنية وترسخها مقابل الهويات الأخرى من الأسس الضرورية لبسط مساحات التعاون الإقليمي المستقبلي. ذلك ان إيران الهويات الأخرى الدينية والإمبراطورية لا تعرفان على وجه التحديد ما الذي تريدانه بعيداً عن الشعارات الكبرى والإحساس بالمجد والتفوق على الآخرين. في المقابل، يمكننا تصور أن الدولة الوطنية الإيرانية أكثر عقلانية وإدراكاً لما تريد كالأمن والاستقرار والاقتصاد والتنمية، وهذا بالإمكان ترجمته عبر تعاون إقليمي ودور فاعل في المنطقة من دون أن يكونا مصحوبين بالنفوذ والسيطرة، وهذه الأهداف مشروعة وهي الأهداف نفسها التي تريد الدول العربية ودول الخليج تحقيقها لنفسها.

في حال تفجرت المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، فإن الاضطرابات المنبعثة من سوريا التي اجتاحت الجزء الأكبر من المنطقة، ستصل مباشرة إلى الحدود المصرية. وهذا التطور بالذات أثاره السيسي حين قال: "نحن لا نحتاج إلى تعقيدات إضافية تتعلق بإيران وحزب الله"، وفي الوقت نفسه ظهر متفائلاً في لجم الخطر: "أنا ضد الحرب، فالأزمات يمكن حلها من خلال الحوار".

عند تناول السؤال نفسه حول تعريف وهوية الدولة في منطقة الخليج العربي، يمكن القول إن ليس ثمة التباس هنا، ذلك ان تعريف هذه الدول لذاتها أو هويتها السياسية (بخلاف حالة إيران)، قائم وبوضوح وصرامة على فكرة الدولة الوطنية. ليس هناك أيديولوجيا توسعية لا دينية ولا قومية. التيارات السلفية الجهادية وغير الجهادية منها تتحرك في أغلب الحالات على الضد من الدول الوطنية، وأحياناً كثيرة تهاجمها. كما ان القومية العربية ليست لها فاعلية تذكر في تحديد الهوية السياسية لهذه الدول. وتدرك هذه الدول أنها لا تريد مواجهة إيران ثلاثية الأبعاد: الشيعية، والقومية، والدولة الوطنية، كما انها في حالة توازن غير متماثل معها من ناحية القوة العسكرية وربما النووية.

لكن هذا لا يعني أن ميزان القوى العسكري محسوم لمصلحة إيران، إذ من المعروف أن عقود الحصار العسكري والاقتصادي أنهكت المؤسسة العسكرية كما أنهكت الاقتصاد الإيراني. لكن المحصلة النهائية الراهنة هي وجود القدرة والإمكان على الانخراط في صراعات استنزاف طويلة الأمد، مدمرة للطرفين معاً.

من أجل ذلك وبسببه من المهم دفع العلاقة العربية - الإيرانية الى مربع العلاقات التبادلية بين دول وطنية، وليس بين دول وطنية ودولة إمبراطورية أو توسعية. ورغم أن هذا الكلام يبدو حالماً وطوباوياً، لكنه في الجوهر سياسي وبرغماتي وممكن، لأنه يطرح السيناريو الوحيد الذي يمكن أن ينأى بالمنطقة كلها من دمار شامل وطويل الأمد. في قلب هذا السيناريو الإقرار المتبادل بالحفاظ على السيادة وتأسيس علاقات اقتصادية تقود البلدان إلى استقرار وتنمية في الخليج وفي إيران لأن غياب التنمية وإنهاك الاقتصاد لا يعنيان إلا بروز سياسات راديكالية وتطرف يدمر الذات والآخرين. ليس من مصلحة العرب وجود إيران، كدولة وطنية، منهكة داخلياً ومحطمة اقتصادياً ومُنتجة للتطرف والأفكار التوسعية. وليس من مصلحة إيران دمار الجوار العربي في العراق والخليج واليمن لأن هذا أيضاً معناه تناسل التطرف الديني والطائفي إلى ما لا نهاية. من مصلحة الطرفين اللجوء إلى منطق الدولة الوطنية التي تكبح جماح تطرفها، وتنزع نحو المصلحة المشتركة مع الجوار.

لا يبلغ العداء الحالي بين إيران والخليج العربي عشر العداء الألماني - الفرنسي ولا الألماني - البريطاني عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتين خلفتا أكثر من مئة مليون قتيل. ومع ذلك وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب، انخرطت هذه الدول في نظام تعاون إقليمي اقتصادي وأمني على قاعدة المصالح المشتركة، وعلى قاعدة تقديم تنازلات كبيرة، وإنهاء مزاعم ورغبات النفوذ والسيطرة.

وكانت النتيجة هي قيام أكبر كتلة اقتصادية فعالة في العالم هي الاتحاد الأوروبي. الدرس الأوروبي يقدم لنا مثلاً جذاباً وجديراً بالتأمل العميق في تحويل العداء إلى علاقة تعاون. ما يواجهه العرب وإيران واحد من مسارين: الاستمرار في التدمير المشترك، أو الانطلاق نحو التعاون.

*كاتب وأكاديمي عربي - مداخلة في ندوة <منطقة الخليج العربي والتحديات الإقليمية>

*موقع قنطرة الألماني:

عقلانية وعلمانية: التنوير الذي يحتاجه العرب

*وحيد عبد المجيد

لم تكن حال العرب في حاجة إلى تنوير فكري، منذ بدء احتكاكهم بالغرب مطلع القرن التاسع عشر، مثلما هي الآن، مع التدهور غير المسبوق منذ قرنين. قاوم كثيرون في العالم العربي أفكاراً وأنماط حياة حديثة ظنوها تتعارض مع تقاليدهم أو قيمهم أو تراثهم أو عقيدتهم. وأنتجت هذه المقاومة فائض تخلف وتعصب وتطرف أغرق المنطقة، وفاض في العالم.

استندت مقاومة التنوير، كمقاومات أخرى يولع بها غير قليل من العرب، على صورة نمطية يبدو فيها خطراً على الدين، وتهديداً للمقدس. وعصفت هذه المقاومة بدعوات تنويرية متكررة استهجنّت، وقُمع دعايتها أو هُمشوا. وأخفق التنويريون في بناء جسور مع مجتمعاتهم، فلم يتيسر لهم توضيح معنى التنوير بخلاف ما فعله تنويريون أوروبيون كالفيلسوف الألماني عمانويل كانط في كتابه «رد على سؤال ما هو التنوير» الصادر عام ١٧٨٤.

أوضح كانط أن التنوير يعني تحرير الإنسان من حالة ذهنية متخلفة ارتاح إليها أو خضع لها طوعياً حين أقنع نفسه، أو أقنع، بأنه عاجز عن استخدام عقله وإدراك ما يحدث حوله، ما أدى إلى توارث تقاليد الخضوع للوصاية وإعادة إنتاجها.

وعندما نتأمل هذا المعنى، ربما نخلص إلى أن مقاومة التنوير كانت في الوقت ذاته مقاومة لأي تطور باتجاه أعمال العقل، وإدراك قدرته على إعادة صوغ الحياة على الأرض.

وهذا جوهر مفهوم العقلانية الذي يتعذر في غيابه تنظيم المجتمع بطريقة تفتح أمامه آفاق التقدم. ومن أهم ما فشل العرب في تنظيمه، بهذا المعنى، العلاقة بين الدولة والدين في بلدانهم. وما زال هذا الإخفاق عاملاً جوهرياً، إن لم يكن الأهم، في الأزمات الثقافية-السياسية التي لا نكاد نخرج من إحداها لندخل في ثانية، حتى أن بعضنا بات يعتقد بصعوبة، وربما استحالة، تحقيق توافق في شأن علاقة الدولة والدين على أسس عقلانية.

غير أن هذا التوافق ممكن فقط في حالة تحرير العقل العربي من صورة نمطية للعلمانية تبدو فيها مناقضة للعقائد الدينية، أو خطراً عليها. يتطلب الأمر شيئاً من العقلانية لفتح حوار جاد حول نموذج لعلمانية عربية تقوم على مبادئ ثلاثة: أولها، حياد سلطة الدولة تجاه الأديان، عوض تأسيسها على مرجعية دينية، أو اتخاذها موقفاً ضد الأديان على الطريقة السوفييتية وما يشبهها. ويعني حياد سلطة الدولة هنا التزامها ضمان حقوق المواطنين جميعهم في العبادة، وممارسة الشعائر على قدم المساواة.

وثانيها، التمييز بين المساحة السياسية، والمساحات الأخرى في المجال العام. ووفق هذا التمييز، لا يُفصل الدين عن المجال العام كله، بل عن المساحة التي يشغلها النظام السياسي، أي التي تحدث فيها التفاعلات المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، وصنع السياسات العامة، والتنافس بين الأحزاب وما يشبهها من كيانات.

ويُستمد هذا المبدأ من قراءة التاريخ السياسي الإسلامي، كما من عصر التنوير الأوروبي الذي يُساء فهم الكثير من أفكاره ومبادئه. فقد أظهرت التجربة التاريخية الإسلامية أن الخلط بين الدين والسياسة أساء إلى كليهما، وأعاق الحركة إلى الأمام في المرحلة التي انطلق فيها الغرب، وحقق نهضته، عندما أُطلق العقل من أسرهِ، وأُرسيت قواعد شملت فصل الدين عن سلطات الدولة كافة. ولكن هذا الفصل توسع في بعض الحالات، وتجاوز

سلطات الدولة إلى المجتمع، ما ساهم في تدعيم الصورة النمطية السلبية للعلمانية في كثير من الأوساط العربية. لكن لم يثبت أن هناك ضرورة لهذا التوسع، بل تتيح دراسة تجارب العلمانية في الغرب والعالم، والمقارنة بينها، استخلاص أنها تكون أكثر فائدة حين يُفصل الدين عن السياسة، وليس عن المجتمع.

ولذا يحتاج العرب إلى تنوير بعلمانية تفصل الدين عن مساحة محددة في المجال العام، وهي مساحة العمل السياسي، وليس عن المساحة التي تشغلها النشاطات الاجتماعية والثقافية، سواء في المجتمع العام، أو في المجتمع المدني بمنظوماته وروابطه وجمعياته بأنواعها وأهدافها، وكل ما يتعلق بالاهتمامات التي تتجاوز الحيز الخاص للإنسان، أي أسرته وعمله وصدقاته وعلاقاته الشخصية. ويتطلب ذلك أن تدرك سلطة الدولة أخطار استخدامها الدين لدعم سياسات تنتهجها، أو تبريرها، لكي لا يكون موقفها ضعيفاً من الناحيتين المعنوية والأخلاقية إزاء توظيف أحزاب وجماعات سياسية للدين، وممارسة جمعيات وهيئات دينية وصاية على الناس والمجتمع.

ولعل آخر أمثلة هذا المجال التدخل الرسمي في قضايا كالطلاق الشفهي في مصر، والميراث في تونس، والإجهاض في الجزائر. وعندما يحدث تدخل كهذا من دون مقدمات في المجتمع، فقد يؤدي إلى آثار عكسية، لأنه يثير جدلاً يتجاوز محتوى الطرح الرسمي، ويفتح مساحات لمزاعم حول وجود خطر على الدين.

ويشمل تنظيم العلاقة بين الدولة والدين، هنا، عدم توسع السلطة في استخدام الأدوات التشريعية في هذا التنظيم وترك الجزء الأكبر منه للمجتمع، بحيث يكون تدخلها في هذا الاتجاه مرتبطاً بحدوث تطور في المجتمع، أو دعمه في بدايته، وليس سعياً إلى فرضه من أعلى من دون أساس موضوعي له.

ويقود ذلك إلى المبدأ الثالث في هذا النموذج العلماني، وهو أن الدين ليس محصوراً في المجال الخاص للإنسان. والعلاقة وثيقة بين هذا المبدأ وسابقه، لأن الدين حاضر بالضرورة في المجال العام الاجتماعي-الثقافي، الذي يمتد في مساحة معتبرة في أي مجتمع. وإذا صح أن الدين هو في الأساس جزء من الحيز الخاص للإنسان، الذي لا يحق لأحد التدخل فيه، فصحيح أيضاً أنه لا يقتصر على هذا الحيز.

والحال أن الإيمان الديني يعد شأناً خاصاً تماماً، ولكن تجليات الدين تتجاوز المجال الخاص، وتشغل مساحة في المجال العام الاجتماعي-الثقافي.

وإن تبدو العلاقة وثيقة بين العلمانية والعقلانية، سواء في مفهوم التنوير الغربي أو في التنوير الذي يحتاج إليه العرب اليوم، يصبح ضرورياً إدراك أن التقدم باتجاه هذا التنوير يتطلب عقلاً علمياً نقدياً لا يكتفي بمحاكاة التطبيقات العلمية والتقنية الحديثة، بل يربط بين المكونين التقني والمعرفي-القيمي للعلم، ويفتح الطرق المغلقة أمام إعادة تنظيم المجتمعات العربية في مختلف مناحي الحياة، وفي المقدمة تنظيم العلاقة بين الدولة والدين.

[*صحيفة \(الاتحاد\) الاماراتية :](#)

تآكل عربي وتعقيدات جديدة

*د. شفيق ناظم الغبرا

اعتقال كبار الأمراء من عائلة آل سعود في المملكة العربية السعودية، بالإضافة لاعتقال الكثير من التجار ورجال الأعمال والوزراء السابقين في ظل مصادرة أموالهم وتجميد حساباتهم وانتهاك حقوقهم قد أضاف إلى سيريالية المشهد العربي. ويتداخل هذا الوضع المأزوم مع استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، التي قدمها من المملكة العربية السعودية، مع كل التداعيات التي رافقتها كإقامة الجبرية ثم السماح له بالسفر لفرنسا بعد الوساطة الفرنسية. ويعقد وضع الإقليم المشاهد التالية:

١ - حرب اليمن وتقسيمه بين شمال وجنوب مع فرض الإقامة الجبرية، كما يشاع، في السعودية على الرئيس اليمني عبد الهادي منصور.

٢ - حصار قطر وقدرة الدوحة على تجاوز الحصار.

٣ - حروب سوريا وليبيا والعراق.

٤ - أوضاع البطالة والأوضاع الاقتصادية السلبية في العالم العربي وأسعار النفط المتراجعة وتراجع حالة الحريات والحقوق في طول البلاد العربية وعرضها.

هذه الصورة للوضع العربي تتناقض مع رؤية ٢٠٣٠ السعودية وخطة بناء سعودية مختلفة، وبالتالي شرق أوسط مختلف وهي تتناقض مع الوعود في عالم عربي أفضل يبحث عن التوازنات والحقوق، كما وتتناقض جذريا مع آمال الثورات العربية في التغير وفي بناء حالة عربية ديمقراطية، لهذا تؤدي التطورات المتلاحقة التي تشهدها المملكة لخلق حالة اهتزاز فيما تبقى من البيت العربي.

هذه تطورات ستضعف الخليج والوضع العربي أمام حزب الله وإيران وروسيا وإسرائيل والولايات المتحدة، لكن مع الوقت ستكون الحالة العربية عرضة لعنف وأيضا لثورات وحراكات شعبية ترفض هذه الأوضاع وهذا التآكل.

إن صورة الأوضاع العربية عبثية طاردة للسكان ولرؤوس المال، بل ومؤدية على المدى المتوسط والقريب إلى العنف، كما أن التقارير عن مشاركة أمنيين مصريين ومجموعات من منظمة بلاك ووتر المكونة من مرتزقة كولومبيين في التحقيق مع الأمراء سترك أثرا كبيرا في المشهد، بل ستؤدي لعزوف أكبر عن الاستثمار. هذا وضع يخلق بذور معارضة بعد أن يتم استيعاب حجم ما وقع. المشهد السريالي سيبقى معنا مسببا المزيد من الحرائق. إننا في عالم عربي ينقض على نفسه بسبب روح المغامرة في صنع القرار. كان من الأفضل الحفاظ على التوازنات وتفادي التصفيات والاعتقالات، والبحث في كيفية بناء انتقال سياسي يحفظ التوازنات، ويبني مؤسسات جديدة تسهم في بناء سعودية جديدة، وبالتالي خليج جديد، لقد وقع العكس.

وان كان لنا من العودة للتاريخ، ففي العام ١٩٧٩ صعد صدام حسين إلى السلطة، وانقض بأسرع من البرق على كل من نافسه من رفاقه وأصدقائه، فقد بدأ عهده بالنار، وعندما لم يجد ما يوقفه، غزا إيران ١٩٨٠، وعندما لم يجد بعد ذلك من يوقفه في الداخل، كما والخارج، غزا الكويت عام ١٩٩٠. لقد بدأ صدام عهده بالنار وانتهى بالنار. فمع صدام قصة مؤسفة لحاكم عربي، لم يجرو أحد على الاختلاف معه. لقد أخذ صدام حسين، الذي حكم العراق بلا توازنات، العراق والإقليم العربي نحو كارثة محققة مازلنا ندفع ثمنها.

لقد كان قرار حرب اليمن قرارا متسرعاً لم يدرس لا من قريب ولا من بعيد، ولم يأخذ القرار بعين الاعتبار بأن الحروب لعنة على من يتورط فيها، وأن التعايش مع المتناقضات أفضل من محاولة حسمها، لأنها لا تحسم. بنفس الوقت يصبح قرار حصار قطر هو الآخر قرار يتميز بتسرع وخطورته على منطقة الخليج، إنه قرار استند إلى جبروت القوة وضرب بعرض الحائط كل فكرة حول التعاون والاستقلال الخليجي عن إيران وتركيا والولايات المتحدة. ذات الأمر ينطبق على قرار اعتقال الأمراء ومصادرة أموالهم وغيره من السياسات المدمرة للمملكة ولوحدتها ومستقبلها. إن ثمن ما وقع ستدفعه الشعوب العربية من استقرارها ومستقبلها، كما وستدفعه الأوطان والدول في الداخل والخارج. في هذه الفترة يستمر التدمير المنهجي للعالم العربي، لكن ان كان لنا من قراءة من عقر دار التاريخ: هذه أوضاع استثنائية يصعب أن تستمر، في المدى المتوسط، بلا ردود فعل سياسية وسكانية كبيرة.

: DW*

العلاقات العاطفية بين الشعوب وأنظمة الحكم

*عبدالله النجار

قد تكون هناك مشاعر وأحاسيس متبادلة بين الشعوب، وأنظمة الحكم في بلادها. و تتراوح هذه المشاعر ما بين الحب، والكراهية، والخوف، والاحترام، والاعتماد المتبادل بينهما كل على الآخر. أما علاقات الحب بين الشعوب وحكامها فتكون حين تشعر الشعوب أنها هي التي أتت بهؤلاء الحكام، وأنهم كانوا وما زالوا يعبرون عن تطلعات الشعوب ورغباتها، وأنهم يبذلون أقصى الجهود لتحقيق ذلك، ويحققون نتائج تلبي أحلام الجماهير. ولكن في الغالب في الدول الراسخة في الديمقراطية تخلو العلاقات بين الشعوب، والحكام من مشاعر الحب والكراهية، وإن وجدت فهي لا تؤثر في قرار الشعوب في اختيار الحكام.

فالعلاقات بين الشعوب، والحكام يسودها الاحترام والاعتماد المتبادل، فالحاكم يأتي باختيار الشعب، والشعب غالباً يختار الرئيس أو الحزب الذي يحقق له نتائج يلتمسها بنفسه في دخله ورخائه والخدمات التي تقدمها له الدولة. وحين يتولى الرئيس أو الحزب المنتخب السلطة، فإنه يعمل لصالح هذا الشعب، وبينهما ما يشبه التعاقد، فإن لم يحقق الحاكم تطلعات شعبه فإنهم وبكل سهولة سينتخبون غيره في الجولة الانتخابية التالية.

أيضاً في هذه الدول قد تحب الشعوب الحاكم، ورغم ذلك تسقطه في الانتخابات كما حدث مع الرئيس الفرنسي الراحل ديغول، وقد تكره الحاكم ومع ذلك تنتخبه لجولة تالية كما حدث مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. ولكن وفي أحيان قليلة قد يحظى حكام لم تخترهم شعوبهم، ويكونون على رأس نظام مستبد، ومع ذلك يحظون بحب الشعوب، وذلك حين تكون هناك قيادات كارزمية تفرض شخصيتها، ويضاف إلى ذلك تحقيق إنجازات كبرى تتطلع إليها الشعوب، مثل قيادة حرب لتحرير البلاد، أو الانتصار في معركة مع من يهددون أمن البلاد ووحدتها، أو في حالة تحقيق إنجازات اقتصادية أو ثقافية كبرى تحلم بها الجماهير. وفي هذه الحالة ستقبل الجماهير وستؤيد الحاكم المستبد الذي يحقق تطلعاتها.

أما علاقات الكراهية فتكون حين يحكم البلاد نظام مستبد فاشل يضيق على المواطنين في الحريات، ولا يحقق أي إنجاز سوى الفشل في كل المجالات، ولا يشعر المواطن سوى بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الخدمات. أيضاً تكره الشعوب حكامها حين يفسد الفساد، وتسود المحسوبية والواسطة، ويحمي النظام كل ذلك حماية لمصالح الفئة الحاكمة.

أيضاً قد تكون الكراهية متبادلة ويكره الحاكم شعبه حين يرى المستبد أن شعبه شعب جاهل متخلف، وأنه يبذل وسعه لإصلاح ذلك الشعب ولكن لأنه شعب متخلف فهو لا يستجيب لتطلعات حاكمه، وأيضاً هؤلاء الحكام قد يعلنون بكل صراحة في دفاعهم عن استبدادهم أمام الغرب أن شعوبهم ليست مهيأة للديمقراطية لانتشار الجهل بينهم. وقد سبق وأن صرح رئيس وزراء نظام مبارك أحمد نظيف في زيارة لأمريكا أن الشعب المصري غير مهيأ للديمقراطية! مع أن الديمقراطية نجحت نجاحاً باهراً في الهند منذ عقود حين كانت الأمية تنتشر فيها.

وقد تكون تلك العلاقات علاقات خوف متبادل: فالأنظمة المستبدة تزرع وتنشر الخوف بين المواطنين لتحافظ بهيبتها، ولتضمن الطاعة القسرية من المواطنين، وذلك عن طريق: القتل، والتنكيل، والتعذيب، والحبس، والنفي، وغير ذلك من الأساليب. وفي نفس الوقت تشعر هذه الأنظمة بخوف شديد من شعوبها من استيقاظها وثورتها فتتضخم الأجهزة الأمنية وتتعدد، وتحصي على المواطن حركاته وسكناته، وتجند الآلاف من المواطنين ليتجسسوا على عامة الشعب.

وقد كان ذلك جلياً في الأجهزة الأمنية في الاتحاد السوفيتي، وفي دول أوروبا الشرقية أثناء الحكم الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سقوط الشيوعية ١٩٩٠. ورغم تضخم الأجهزة الأمنية إلا أنه تنقصها الكفاءة والمهنية، ويسود فيها الفساد، وتتصرف تلك الأجهزة بعيداً عن أي رقابة قانونية.

ولكن ما هي العلاقة المثلى بين الشعوب وأنظمتها؟

إن العلاقات العقلانية الخالية من العاطفة هي الأفضل في المدى البعيد. والأفضل ألا تكون العلاقة عاطفية بل علاقة تعاقدية يتم فيها اختبار الحكام لتحقيق أهداف وبرامج التزموا بها، وتقوم الشعوب بمراقبتهم ومحاسبتهم، فإن أوفوا ما وعدوا أعادت الشعوب انتخابهم، وإلا أتت بغيرهم.

*ساسة بوست:

اجتماع الغضب العربي ضد ايران

*القاهرة: سوسن أبو حسين

في اجتماع وصف باجتماع الغضب العربي على ايران، أدان وزراء الخارجية العرب، خلال اجتماعهم الطارئ، الذي دعت إليه السعودية، وعُقد في القاهرة، الأحد، التدخلات الإيرانية في المنطقة، وأقروا خطوات تمهيدية للجوء إلى مجلس الأمن لطلب تحرك دولي ضد طهران، كما أيدوا حق الرياض في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الصاروخي الإيراني.

وشكر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الدول العربية «للاستجابة السريعة التي تعكس استشعار المخاطر الجسيمة التي تتعرض لها دول المنطقة وشعوبها من التدخلات السافرة للنظام الإيراني في الشأن الداخلي، وإثارة الفتن المذهبية في محاولة لزعزعة أمنها واستقرارها».

وقال الجبير خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري العربي، أمس، إن «الصاروخ الباليستي الغادر الذي تم إطلاقه على الرياض يعكس الاعتداءات الإيرانية المتكررة ضد المملكة العربية السعودية التي شهدت إطلاق ٨٠ صاروخاً باليستياً تحمل الهوية الإيرانية، تعرضت لها مختلف مدن المملكة، من دون أن تراعي قبلة المسلمين ومهبط الوحي مكة المكرمة، التي استهدفتها بثلاثة صواريخ باليستية في اعتداء سافر على المقدسات الإسلامية واستفزاز لمشاعر المسلمين حول العالم».

ولفت وزير الخارجية السعودي إلى أن «السكوت على هذه الاعتداءات الغاشمة لإيران عبر عملائها في المنطقة لن يجعل أي عاصمة عربية في أمان من هذه الصواريخ الباليستية».

وشدد على أن «السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا العدوان السافر، ولن تتوانى عن الدفاع عن أمنها الوطني للحفاظ على أمن شعبها وسلامته»، مطالباً الجميع بـ«تحمل مسؤولياتهم القومية وصيانة أمن دولهم واستقرارها للتصدي لهذه السياسات الإيرانية العدوانية تجاه دول المنطقة».

وأكد أن «السعودية حاولت، منذ انطلاق الثورة الإيرانية، أن تتعامل مع طهران وفق مقتضيات مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل، إلا أنها للأسف الشديد ضربت عرض الحائط بهذه الجهود وبالقوانين والأعراف والمبادئ والأخلاق الدولية كافة، واستمرت في نهج الثورة القائمة على تصديرها وعدم احترام الحدود القومية للدول وإثارة القلاقل والاضطرابات في العالم العربي، وكان آخرها استهداف أنبوب النفط في البحرين».

ولفت إلى أن «ممارسات إيران جعلت المجتمع الدولي يصنفها الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، ووضعها تحت طائلة العقوبات بسبب انتهاكها للقوانين الدولية وسيادة الدول وزرع الخلايا الإرهابية وتهريب الأسلحة والاعتداء على البعثات الدبلوماسية وحرمتها وانتهاج سياسة اغتيال الدبلوماسيين وخلق عملاء لها في المنطقة العربية، مثل الحوثيين و(حزب الله)، واحتضانها للمنظمات الإرهابية داخل إيران وخارجها، مثل تنظيم القاعدة».

ونبه الجبير إلى أن أي «تراخ في التعامل مع سياسات إيران العدوانية تجاه الدول العربية من شأنه أن يشجعها على التمادي في عدوانها، مطالباً بوقفه جادة وصادقة مع الدول والشعوب العربية والالتزام بمبادئ وميثاق جامعة الدول العربية والقوانين الدولية في التصدي لهذه السياسات الغاشمة، حفاظاً على الأمن القومي العربي وسلامة الشعوب العربية وازدهارها».

وقال الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط، إن التهديدات الإيرانية للدول العربية «تجاوزت كل حد»، محذراً من أن «العواصم العربية باتت تقع في مرمى صواريخ طهران الباليستية».

وأوضح أن الصاروخ الذي أطلقته ميليشيا الحوثي باتجاه مدينة الرياض هو «تهديد غير عادي، وبمثابة الحلقة الأخطر من سلسلة طالت من التجاوزات التي تضمنت نشر الفتنة والتخريب».

ورأى أنه «لم يعد أمامنا في مواجهة حدث خطير كهذا سوى أن نسمي الأشياء بأسمائها... فالصاروخ الذي استهدف الرياض إيراني الصنع، وهو رسالة إيرانية واضحة في العداء، ولم يُفلح المسؤولون الإيرانيون حتى في تجميلها، بأن العواصم العربية تقع في مرمى صواريخ طهران الباليستية... وهذه رسالة غير مقبولة شكلاً أو مضموناً».

واستشهد الأمين العام للجامعة بـ«وقائع مثبتة لشبكات تجسس وتخريب تم الكشف عن نشاطها الهدام، مثل شبكة العبدلي في الكويت، وشبكات مختلفة في العديد من الدول العربية، منها الإمارات، ومصر، والسعودية، والبحرين، والأردن، والمغرب، والسودان، إضافة إلى دعم وتمويل الميليشيات المسلحة في أكثر من مكان بالعالم العربي».

وهاجم أبو الغيط تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني التي تضمنت الزعم بأنه «لا يمكن القيام بأي خطوة مصيرية في العراق وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا والخليج من دون إيران». واعتبر أن «مثل هذا الحديث الصادر عن أعلى جهة تنفيذية في إيران، ليس استثنائياً، ولا يخالف ما دأبت عليه القيادات الإيرانية، بل هو يعكس نهج التفكير وحقيقة السياسة التي تتبعها طهران... نهج هيمنة وسيطرة».

وقال: «لقد قاست المنطقة كلها من جراء تبعات ونتائج هذه السياسة الإيرانية الخطيرة خلال السنوات المنصرمة، فتنّة، وعنفاً، وتأجيجاً طائفيّاً، واعتداءً على السفارات، وإشاعة للانقسام في المجتمعات، ودعماً حثيثاً لميليشيات خارجة عن سلطة الدولة، واعتداءً على الشرعية، وزرعاً لشبكات التجسس، والقائمة تطول، هذه التدخلات التي لم تراع المبدأ الأهم في العلاقات الدولية، وهو الامتناع عن استخدام القوة أو التلويح بها، والالتزام بعلاقات تقوم على حسن الجوار، بل إنها سارت عكس هذا النهج على طول الخط، حتى قوضت أي فرص حقيقية لبناء الثقة مع الجانب العربي الذي بادر أكثر من مرة إلى تحسين الأجواء وإقامة علاقات جوار على أساس سليم مع الجانب الإيراني، من دون جدوى».

ولفت إلى أن الدول العربية «تعتبر التدخلات الإيرانية سبباً أصيلاً في حالة انعدام الاستقرار السائدة في اليمن، وذلك من خلال ما تقوم به من تسليح ميليشيا الحوثي وتحريرها لاستهداف منطقة الخليج بالصواريخ الباليستية... وقد خرجت كبريات الصحف الإيرانية ثباهي بهذه الهجمات الصاروخية، وتتوعد الحواضر الخليجية بالمزيد». وأوضح أن «الخطة الإيرانية لم تعد خافية على أحد، وأن طهران تسعى إلى أن يكون اليمن شوكة في خاصرة المملكة العربية السعودية والخليج، مستغلة حالة الضعف السياسي والاحتراب الداخلي التي يعيشها هذا البلد العربي العزيز».

وأعرب عن أسفه «لأن المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة فيه، تغض الطرف عن هذه الحالة الصارخة والمستمرة من تهديد الأمن والسلم في الإقليم». وقال: «لقد بات واضحاً أن الطرف الإيراني لا تصله رسالة صريحة وحاسمة من جانب المجتمع الدولي بخطورة ما يقوم به، وبعواقبه الوخيمة... بل إنه، وكما يبدو لنا، التقط رسالة عكسية مؤداها أن الاتفاق السداسي بشأن برنامجهِ النووي يُعطيه حصانة ويطلق يده في المنطقة، فأخذ يشعل الحرائق هنا، ويضرب الاستقرار هناك، متبعاً استراتيجية طائفية واضحة في تأجيج المجتمعات الشيعية في الدول العربية، وبهدف تحقيق التواصل بين الميليشيات التابعة له، وصولاً إلى ساحل المتوسط، أحد أهدافه الاستراتيجية».

ودعا «المجتمع الدولي بمنظماته وقواه المؤثرة، وبالتحديد مجلس الأمن الدولي، للتدخل بحزم في مواجهة التهديدات الإيرانية التي تجاوزت كل حد، وتدفع بالمنطقة إلى هاوية خطيرة». وأفاد بأن «البرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية يُمثل تهديداً خطيراً على الاستقرار في المنطقة، خصوصاً أن الحوثيين أطلقوا ٢٣٢ صاروخاً باليستياً، منذ بدء النزاع اليمني، منها ٧٦ صاروخاً على المملكة العربية السعودية».

وأكد أبو الغيط أن «السلوك العدائي (الإيراني) يُمثل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (لعام ٢٠١٥) في شأن تطوير صناعة الصواريخ الباليستية... فضلاً عن مخالفته الصريحة لما نصّ عليه القرار ٢٢١٦ (لعام ٢٠١٥)، خصوصاً فيما يتعلق بضرورة الامتناع عن تسليح الميليشيات».

وفي مؤتمر صحفي بعد الاجتماع، قال الأمين العام للجامعة إن الاجتماع «لم يتخذ قراراً بدعوة مجلس الأمن للانعقاد، وإنما الاتفاق على أن يكون القرار متدرجاً، يبدأ بتولي المجموعة العربية في مجلس الأمن مسؤولية إطلاع الهيئة الدولية على القرار العربي الجماعي الذي يرفض التهديدات الإيرانية وتدخلاتها في الدول العربية». وأضاف أبو الغيط في المؤتمر الصحفي الذي أعقب انعقاد الاجتماع، أمس: «قد نحتاج إلى دعوة مجلس الأمن للانعقاد، إذا لم تتجاوب إيران مع القرار العربي الجماعي برفض التهديدات ودعمها لجماعة الحوثي (حزب الله)».

ورداً على سؤال لـ «الشرق الأوسط» حول المنهج الذي سيتخذ في التعامل مع التهديدات الإيرانية، قال وزير خارجية جيبوتي رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة محمود علي يوسف، إن «هناك حاجة لإيجاد آلية تنفيذ مثل قيام ترويكاً عربية للقيام بهذا الدور»، مؤكداً أن «حرية الملاحة في مضيق باب المندب لن تتضرر ولن يسمح المجتمع الدولي لجماعة الحوثي بتنفيذ التهديدات التي تلوح بها».

وفي كلمة مرتجلة خلال الاجتماع، هاجم وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، «حزب الله الإرهابي»، وقال إن «الحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية عن الاعتداء الذي يقوم به (حزب الله) باعتباره شريكاً في الحكومة». واستكمل: «إننا لا نتحدث عن خلافات عربية بل تهديدات إيرانية للأمن القومي العربي».

وتابع آل خليفة: «إيران لها أذرع كثيرة في المنطقة ومنها (حزب الله) الإرهابي الموجود في سوريا والعراق»، مؤكداً أن «الفترة الحالية تشهد تصعيداً خطيراً للممارسات الإيرانية تجاه الدول العربية، وهذا يضع الدول الأعضاء في الجامعة العربية أمام مسؤولية كيفية صيانة الأمن القومي من خلال منظومة الجامعة العربية، خصوصاً أن إيران تقوم بتنفيذ تهديداتها من خلال أذرعها في المنطقة».

وأبدى وزير الخارجية المصري سامح شكري رفض القاهرة القاطع «لأي تدخلات من أي طرف غير عربي في شؤون الدول العربية»، مذكراً بإدانة بلاده «بأشد العبارات، الاعتداءات التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية أخيراً من ميليشيات الحوثي، وكذلك العمل الإرهابي الذي استهدف أنبوب النفط بمملكة البحرين الشقيقة».

وقال شكري إن «المساس بأمن دول الخليج الشقيقة خط أحمر، والتزام مصر بدعم أمن واستقرار دول الخليج، هو تطبيق عملي لمبدأ راسخ من مبادئ الأمن القومي المصري، وهو الرفض القاطع لأي محاولة من أي طرف إقليمي لزعزعة استقرار الدول العربية والتدخل في شؤونها». ولفت إلى أن المجلس الوزاري العربي أصدر في عدد من دوراته السابقة «قرارات واضحة ولا لبس فيها بشأن التدخلات الإيرانية، وشروط إقامة علاقة جوار صحية بين العرب وإيران»، وحمل إيران «مسؤولية لا شك فيها، بالامتناع عن التدخل في شؤون الدول العربية، والسعي لإقامة علاقات جوار أساسها احترام سيادة الدول العربية، ومبدأ المواطنة، وتجنب إنكاء النعرات الطائفية والعرقية والمذهبية». وأوضح أن موقف مصر يركز على «الحفاظ على استقرار مؤسسة الدولة الوطنية القائمة على قاعدة المواطنة الكاملة، باعتباره الشرط الضروري لمواجهة خطر الإرهاب والتفكك الذي يواجه عدداً من دول المنطقة، وهو الأساس الذي تُبنى عليه أي علاقات جوار».

وأكد أن «علاقة الجوار السليمة لا يمكن أن تقوم إلا بين دول وطنية ذات سيادة محترمة من الجميع، ولا مكان فيها لأي محاولة لتخطي مؤسسات الدولة الوطنية والتعامل المباشر مع ميليشيات وكيانات طائفية أو مذهبية أو عرقية». واستنكر «أي شكل من الوجود الأجنبي غير المشروع على أي أرض عربية، سواء من خلال محاولة إقامة قواعد عسكرية، أو من خلال الاعتماد على قوى محلية ذات ولاء خارجي، أو دعم عمل التنظيمات الإرهابية، وهو أمر مرفوض شكلاً ومضموناً، ولا يمكن التسامح معه أياً تكن الذرائع».

[*وايس، صحيفة \(الشرق الأوسط\):](#)

نص قرار مجلس الجامعة... إقرار تحركات عربية لمواجهة التدخلات الإيرانية

وشدد مجلس الجامعة العربية الذي عقد اجتماعاً طارئاً على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة، على إدانة تدخلات إيران في الدول العربية، وأيد حق السعودية في الدفاع الشرعي عن أراضيها «وفق ما نصت عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ومساندتها في الإجراءات التي تقرر اتخاذها ضد تلك الانتهاكات الإيرانية في إطار الشرعية الدولية».

وأقر المجلس عدداً من التحركات المبدئية لمواجهة تدخلات طهران، على رأسها تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمخاطبة رئيس مجلس الأمن لتوضيح الخروقات الإيرانية لقرار المجلس في شأن الصواريخ الباليستية، وما تمثله من «تهديد داهم للأمن القومي العربي»، وما قامت به في اليمن من تزويد للمليشيات الإرهابية بالأسلحة. كما قرر حظر بث القنوات الفضائية الممولة من إيران على الأقمار الصناعية العربية، باعتبارها «تشكل تهديداً للأمن القومي العربي من خلال إثارة النزعات الطائفية والمذهبية والعرقية». وتحفظ لبنان على الفقرات ٤، ٦، و٨ من القرار، واعترض على «ذكر حزب الله ووصفه بالإرهابي والإشارة إلى وجوده في الحكومة»، فيما تحفظ وفد العراق على الفقرتين ٧ و٨ من القرار. وفيما يلي نص القرار:

«إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد يوم ١٩ / ١١ / ٢٠١٧ برئاسة جمهورية جيبوتي وحضور أصحاب المعالي وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء ومشاركة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبناء على طلب المملكة العربية السعودية،

- وبعد اطلاعه على المذكرتين المقدمتين من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.
- وإذ يؤكد على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥).
- وإذ يؤكد على المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.
- وإذ يؤكد على قرار قمة عمان رقم ٦٨٨ بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٧ بشأن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية،

- وإذ يؤكد على البيانات والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم ٨١٧٧ د.ع (١٤٨) بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٧ بهذا الشأن.

- وإذ يؤكد على أهمية أن تكون العلاقات بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- وبعد أن استمع المجلس إلى الإيجاز الذي قدمه رئيس وفد المملكة العربية السعودية حول آخر عمل عدواني قامت به الميليشيات التابعة لإيران (الحوثي - صالح) بإطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع من داخل الأراضي اليمنية.

- وبعد الاستماع إلى رئيس وفد مملكة البحرين حول ما تتعرض له المملكة من أعمال تخريبية إرهابية وآخرها تفجير أنابيب النفط من قِبَل جماعات إرهابية مدعومة من إيران.

- وبعد استماعه أيضاً إلى كلمات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، يُقرر:

١ - الإدانة الشديدة لعملية إطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع من الأراضي اليمنية من قِبَل الميليشيات الموالية لإيران (الحوثي - صالح) الذي استهدف مدينة الرياض، واعتبار ذلك عدواناً صارخاً ضد المملكة وتهديداً للأمن القومي العربي.

٢ - التأكيد على حق المملكة العربية السعودية في الدفاع الشرعي عن أراضيها وفق ما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، ومساندتها في الإجراءات التي تقرر اتخاذها ضد تلك الانتهاكات الإيرانية في إطار الشرعية الدولية.

٣ - إدانة جميع الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إيران في مملكة البحرين وآخرها تفجير خط أنابيب النفط البحريني واعتباره عملاً إرهابياً قامت به مجموعة مدعومة من إيران، والحرس الثوري الإيراني.

- ٤ - استنكار وإدانة التدخلات الإيرانية المستمرة في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين من خلال مساندة الإرهاب وتدريب الإرهابيين وتهريب الأسلحة والمتفجرات وإثارة النعرات الطائفية، ومواصلة التصريحات على مختلف المستويات لزعزعة الأمن والنظام والاستقرار، وتأسيسها جماعات إرهابية بالمملكة ممولة ومدربة من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني الإرهابي، والذي يتنافى مع مبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- ٥ - دعم مملكة البحرين في جميع ما تتخذه من إجراءات وخطوات لمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، للحفاظ على أمنها واستقرارها.
- ٦ - الإشادة بجهود الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين التي تمكنت من إحباط كثير من المخططات الإرهابية وإلقاء القبض على أعضاء المنظمات الإرهابية الموكلة إليها تنفيذ تلك المخططات والمدعومة من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني الإرهابي.
- ٧ - إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وتأييد كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة طبقاً للقانون الدولي.
- ٨ - إدانة سياسة الحكومة الإيرانية وتدخلاتها المستمرة في الشؤون العربية التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، والتأكيد على ضرورة امتناعها عن دعم الجماعات التي تؤجج هذه النزاعات وبالذات في دول الخليج العربية، ومطالبتها بإيقاف دعم وتمويل الميليشيات والأحزاب المسلحة في الدول العربية، وخصوصاً تدخلاتها في الشأن اليمني والتوقف عن دعمها للميليشيات الموالية لها والمناهضة لحكومة اليمن الشرعية ومدّها بالأسلحة، وتحويلها إلى منصة لإطلاق الصواريخ على جيران اليمن وتهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وهو ما ينعكس سلباً على أمن واستقرار اليمن ودول الجوار والمنطقة بشكل عام، ويعتبر خرقاً واضحاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦).
- ٩ - تحميل حزب الله اللبناني الإرهابي - الشريك في الحكومة اللبنانية - مسؤولية دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية في الدول العربية بالأسلحة المتطورة والصواريخ الباليستية، والتأكيد على ضرورة توقفه عن نشر التطرف والطائفية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تقديم أي دعم للإرهاب والإرهابيين في محيطه الإقليمي.
- ١٠ - إدانة واستنكار تصريحات المسؤولين الإيرانيين التحريضية والعنصرية المستمرة ضد الدول العربية، ومطالبة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكف عن هذه التصريحات العدائية والأعمال الاستفزازية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.
- ١١ - حظر القنوات الفضائية الممولة من إيران التي تبث على الأقمار الصناعية العربية باعتبارها تُشكل تهديداً للأمن القومي العربي من خلال إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية، والطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار مع الجهات ذات الصلة.
- ١٢ - تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمخاطبة رئيس مجلس الأمن لتوضيح الخروقات الإيرانية لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١) فيما يتعلق بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية وما ينطوي عليه من طبيعة هجومية تُقوّض الادعاءات الإيرانية حول طبيعته الدفاعية، وما يمثل من تهديد داهم للأمن القومي العربي.
- ١٣ - تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمخاطبة رئيس مجلس الأمن لتوضيح ما قامت به إيران من انتهاكات لقرار مجلس الأمن (٢٢١٦) بتزويد الميليشيات الإرهابية في اليمن بالأسلحة واعتبار إطلاق صاروخ باليستي إيراني الصنع من الأراضي اليمنية تجاه مدينة الرياض بمثابة عدوان من قبل إيران وتهديد للأمن والسلم القومي العربي والدولي وإبلاغه بضرورة قيام مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم الدوليين.
- ١٤ - الاستمرار في إدراج بند التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية على أجندة مننديات التعاون العربي مع الدول والتجمعات الدولية والإقليمية.
- ١٥ - الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس».

*واس، صحيفة (الشرق الأوسط):

زيمبابوي تطوي فصول عهد موغابي

وافق رئيس زيمبابوي روبرت موغابي على الاستقالة ، بعدما أمهله الحزب الحاكم حتى ظهر اليوم للتنحي، وإلا سيُعزل اثر طرده من زعامة الحزب وإبداله بنائيه السابق إمرسون مانغاغا، خصم زوجة الرئيس غريس موغابي التي طردت أيضاً. وما كان مستحيلاً قبل أسبوعين، بعد إقالة مانغاغا وفراره من البلاد، تمهيداً لخلافة غريس زوجها في زعامة حزب «الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي- الجبهة الوطنية» (زانو- الجبهة الوطنية) الحاكم، والبلاد، تحقق أمس إذ بات موغابي مجرد ذكرى، وإن سعى إلى مساومة الجيش على شروط تنحيه، لا سيما لحمايته وعائلته من ملاحقة قضائية محتملة، بعد قمع ميّز حكمه منذ نيل زيمبابوي استقلالها عام ١٩٨٠. وبدا أن الجيش كان يسعى إلى استقالة طوعية لموغابي، للحفاظ على الشرعية خلال المرحلة الانتقالية.

وقد يحدث سقوط موغابي صدمة في أفريقيا، إذ يواجه قادة ضغوطاً متزايدة للتخلي عن الحكم، بينهم رئيسا أوغندا ويويري موسيفيني وجمهورية الكونغو الديمقراطية جوزف كابيلا.

وكان موغابي عقد أمس جولة محادثات ثانية مع قادة الجيش، لإقناعه بالتخلي عن السلطة. وكان قائد الجيش الجنرال كونستانتينو شيوينغا قاد الثلثاء الماضي «انقلاباً أبيض» على الرئيس، وأخضعه لإقامة جبرية، بعد إقالته مانغاغا. وهل حوالى ٢٠٠ مندوب، خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم، لدى إعلان إطاحة موغابي رئيساً للحزب، وإبداله بمانغاغا الذي اختارته اللجنة «مرشحاً لها للرئاسة في الانتخابات العامة عام ٢٠١٨». وأمهل الحزب موغابي (٩٣ سنة) حتى ظهر اليوم للاستقالة من رئاسة زيمبابوي، وإلا سيعزله البرلمان غداً.

وأشار رئيس الاجتماع أوبرت موفو إلى موغابي بوصفه «الرئيس السابق»، وتحدث عن «يوم حزين» بالنسبة إليه عد ٣٧ عاماً في الحكم. وأضاف: «كان زعيمنا لفترة طويلة، وتعلمنا منه الكثير. (لكنه) أحاط نفسه بعصابة شريرة». كما طرد الحزب زوجة الرئيس غريس (٥٢ سنة) من صفوفه، إضافة إلى قياديين موالين لها، بينهم وزير التعليم العالي جوناثان مويو ووزير المال إيفغنتيوس تشومبو، وابن شقيق موغابي باتريك تشاوا، ووزير الحكم المحلي سافور كاسوكوير ووزير الشؤون الخارجية والتر مزيبي وآخرون. وكان هؤلاء يشكلون ركيّة فصيلها الذي يُعرف بـ «جي ٤٠». واتهمت اللجنة المركزية غريس بـ «إشاعة كراهية وانقسام وبتولي أدوار وسلطات» ليست من مهماتها. وقال قيادي في الحزب إن «زوجة (موغابي) والمقرّبين منها استغلوا ضعفه للاستيلاء على السلطة وسرقة موارد الدولة». وكانت رابطة الشباب في الحزب الحاكم طالبت بـ «طرد» غريس من الحزب وحضّت موغابي على الاستقالة من منصبه في الحزب والدولة. وأضافت أن «رئيس الدولة المسنّ يمكنه بذلك أن يرتاح»، مبدية «إدانة حازمة» لإقصاء مانغاغا وموصية بـ «إعادته فوراً».

وبعد التصويت على طرد موغابي، قال الرئيس النافذ لجمعية المحاربين القدامى كريس موتسفانغا، الذي قاد حملة مدتها ١٨ شهراً لإطاحة الرئيس، ونعته علناً بـ «ديكتاتور»: «الرئيس بات من الماضي. يعيش الرئيس الجديد». وحضّه على الاستقالة فوراً، قائلاً: «سنسير في الطريق حتى النهاية. يحاول المساومة للحصول على خروج كريم». وهدد بحشد الشعب ضد موغابي إذا رفض التنحي، وزاد: «سنعيد الحشود وستقوم بعملها».

"مصدر عدم استقرار"

إلى ذلك قال الحزب الحاكم في زيمبابوي في مشروع قرار بتوجيه اتهام إلى الرئيس روبرت موغابي يوم الاثنين إنه «مصدر عدم استقرار» ولا يبدي احتراماً لسلطة القانون ومسؤول عن انهيار اقتصادي لم يسبق له مثيل على مدى ١٥ عاماً. وقال حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي/الجبهة الوطنية إنه سيبحث إخضاع موجابي للمساءلة يوم الاثنين بعد انتهاء المهلة التي كانت متاحة أمامه لتقديم استقالته من الحكم الذي ظل على رأسه لما يقرب من أربعة عقود.

المعطات الرئيسية في تاريخ زيمبابوي

منذ استقلالها في ١٩٨٠، لم تشهد زيمبابوي سوى رئيس واحد هو روبرت موغابي. في ما يلي تذكير بأبرز المحطات في حكمه المستمر منذ ٣٧ عاماً ويعد واحداً من الأطول في أفريقيا.

في ١٨ أبريل ١٩٨٠، أصبحت روديسيا مستقلة باسم زيمبابوي بعد تسعين عاماً من الاستعمار البريطاني. وكان رئيس الوزراء ايان سميث أعلن منذ ١٩٦٥ ومن جانب واحد استقلال البلاد الذي لم تعترف به لندن، من أجل حماية امتيازات الاقلية البيضاء.

وغرقت البلاد في حرب اودت بحياة ٢٧ ألف شخص على الأقل من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩، بين سلطات سالسبوري (هراري اليوم) والوطنيين السود.

بعد توقيع اتفاق لانكاستر هاوس، فاز روبرت موغابي زعيم الاتحاد الوطني الافريقي لزيмба بوي (زانو) في الانتخابات واصبح رئيساً للحكومة. واصبح شريكه في النضال جوشوا نكومو زعيم الاتحاد الشعبي الافريقي لزيмба بوي (زايبو) وزيراً للداخلية.

في فبراير ١٩٨٢، اتهم نكومو بالتآمر واقتيل، وارسل موغابي الى ماتابيليلاند (جنوب غرب) معقل خصمه السرية الخامسة المالية له والمكلفة قمع انصار نكومو الذي اصبح يعتبر متمرداً. اسفرت العملية عن سقوط عشرين الف قتيل. في ديسمبر ١٩٨٧ أصبح موغابي رئيس الدولة بعد تعديل دستوري نص على اقامة نظام رئاسي. بعد سنتين، دمجت الحركتان المتنافستان تحت اسم "زانو-الجبهة الوطنية" التي اصبحت الحزب الوحيد. وفي ١٩٩١ تخلى هذا الحزب عن الماركسية اللينينية وتبنى اقتصاد السوق. اصلاح زراعي عنيف

في ٢٨ فبراير ٢٠٠٠، بدأ المقاتلون السابقون في حرب الاستقلال حركتهم لاحتلال مزارع تملكها الاقلية البيضاء. رسمياً كانت الحملة تهدف الى تصحيح التفاوت الموروث عن عهد الاستعمار. في الواقع بدأت هذه الحركة بعد رفض ناخبي زيмба بوي مشروع دستور يعزز صلاحيات رئيس الدولة ويسمح بمصادرة مزارع البيض بدون تعويضات، في اطار الاصلاح الزراعي. وتمت مصادرة مزارع بين اربعة آلاف و ٤٥٠٠ من المزارعين البيض بدعم من نظام موغابي.

موغابي يتمسك بالسلطة

في مارس ٢٠٠٢، اعيد انتخاب موغابي رئيساً في اقتراع قال المراقبون انه غير نظامي، وبعد حملة شهدت اعمال عنف. في مارس ٢٠٠٨، فاز الحزب المعارض حركة التغيير الديمقراطي في الانتخابات التشريعية. كما تقدم زعيمه مورغان تشانجيراي على موغابي في الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية، الا انه انسحب بسبب اعمال العنف التي استهدفت انصاره بين دورتي الاقتراع. واعيد انتخاب موغابي في يونيو بعدما خاض الدورة الثانية بلا منافس. في يوليو ٢٠١٣، اعيد انتخاب موغابي رئيساً بغالبية كبيرة (٦١ بالمئة) وحصل حزبه على غالبية الثلثين في البرلمان. وتحدث خصم تشانجيراي عن عمليات تزوير. لكن الاتحاد الاوروبي بدأ مع ذلك تطبيع علاقاته مع زيмба بوي ورفع معظم العقوبات التي فرضت منذ ٢٠٠٢ باستثناء تلك التي تستهدف موغابي وزوجته.

تطهير

في السادس من ديسمبر ٢٠١٤، قام الرئيس الذي اعيد انتخابه على رأس الحزب، بتنصيب زوجته غريس رئيسة للرابطة النسائية التي تتمتع بنفوذ كبير. وقام بعد ذلك بحملة تطهير واسعة اقال في اطارها نائبته جويس موجورو التي عين بدلاً منها وزير العدل ايمرسون مانانغاوا المقرب منه. في ١٤ ابريل ٢٠١٦، جمع حزب حركة التغيير الديمقراطي ألفي متظاهر في هراري في اكبر مسيرة تنظم منذ عقد ضد موغابي. وفي ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، اوقف القس ايفان ماواريري احد قادة حركة الاحتجاج بعد بثه تسجيلات فيديو حول ازمات الوقود. وقد تمت تبرئته من تهمة التحريض على التمرد لكنه بقي متهماً بمحاولة قلب الحكومة. في السادس من نوفمبر، اقبل نائب الرئيس ايمرسون مانانغاوا الذي طرح اسمه لتولي الرئاسة خلفاً لموغابي، من منصبه وفر من البلاد.

في ١٣ نوفمبر، دان قائد الجيش اقالة نائب الرئيس وحذر من أن الجيش يمكن ان "يتدخل" اذا استمرت حملة التطهير. ليل ١٤ الى ١٥ نوفمبر، اعلن ضباط انهم تدخلوا للقضاء على "مجرمين" في الدائرة المحيطة بالرئيس لكنهم نفوا أي محاولة انقلابية على موغابي.

في ١٧ نوفمبر، عاد مانانغاوا الى هراري بينما اعلن الجيش ان موغابي رفض الاستقالة خلال لقاء معه. في اليوم نفسه، دعا تشانجيراي الى استقالة موغابي واجراء انتخابات حرة. في اليوم التالي، جرت تظاهرة حاشدة تطالب برحيل موغابي الذي تخلى عنه عدد كبير من المقربين منه ومن مؤيديه.

في ١٩ نوفمبر، بعدما اقاله حزبه من قيادته، أكد موغابي انه لا يزال في السلطة وسيترأس مؤتمر الحزب الحاكم في الاسبوع المقبلة.

*اعداد: الانصات المركزي:

نهاية بأئسة.. لمقاتل من أجل الحرية!

* محمد خروب

هو روبرت موغابي، الذي اطاحه حزبه بعد ان تمرّد جيشه عليه وفقد دعم رفاقه من المحازيين والمحاربين القدامى، الذين قادوا مقاومة باسلة وشجاعة ضد ابشع نظام عنصري في القارة السوداء، عندما تولّى المستوطنون البيض حكم البلاد ذات الغالبية «السوداء» وذهبوا بعيدا في تحديهم عندما اطلقوا اسم «روديسيا» على البلاد التي احكموا قبضتهم عليها، واستولوا على ثرواتها وامسكوا باقتصادها وشكّلوا قوة عسكرية استعمارية باطشة، لم تستطع في النهاية الصمود امام المقاومة الباسلة التي ابداهها المقاتلون من اجل الحرية، والذين برز من بينهم روبرت موغابي على رأس فصيل سمّاه «اتحاد شعب زيمبابوي الإفريقي (زانو)» وحركة «زابو» بقيادة جوشوا نكومو الذي تربّص به موغابي مبكرا بعد الاستقلال، واستطاع إبعاده عن المشهد في الدولة الجديدة، التي قامت على انقاض نظام الاقلية البيضاء، الذي حكمه إيان سميث منذ العام ١٩٦٥ حتى نيسان ١٩٨٠، عندما نجح الثوار في كنس النظام العنصري وانتزاع اعتراف من الدولة الاستعمارية الابشع بريطانيا، وتالياً الامم المتحدة التي منحتها العضوية تحت اسم «زيمبابوي»، ليتم طي صفحة استعمارية عنصرية بغیضة، بقيت تُسَخّتها الابشع، واحدة في جنوب افريقيا والآخرى في فلسطين المحتلة.

طوى حزب «زانو- بي إف»، الذي هو اختصار لـ «حزب الاتحاد الوطني الافريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية» صفحة زعيمه، بعد ان سحب الثقة منه (اقرأ طرده) إثر إصرار موغابي على البقاء في السلطة وعدم التنحي، ما دفع الحزب الاقوى في البلاد على رفع الغطاء عن الزعيم الذي واصل حكم البلاد لأربعة عقود إلا قليلاً (٣٧ عاماً)، سجّل عهده نجاحات كبيرة في بداية الاستقلال واستطاع موغابي رغم الصراع الذي احتدم بين زعماء وقادة الفصائل المقاومة، ذات الاتجاهات اليسارية والماركسية والماوية في معظمها الذي رافق مرحلة الإستقلال الاولى، بدائه وعقليته التأميرية التي تميّز بها، كما قدرته الخطابية... الهيمنة على الساحة، تارة عبر تحالفات مؤقتة وأخرى بالاستناد الى الجيش والرفاق السابقين، وطوراً بالاقصاء والتهميش والاستئثار بالسلطة ووصم المعارضين حتى من داخل الحزب ورفاق المقاومة من الفصائل الاخرى، بالخيانة والتخلي عن «الروح الثورية» وغيرها من المصطلحات التي يبرع الرفاق المختلفون والأصح المتصارعون... في رشق بعضهم بها، كلما اشتد السباق على «الكراسي» والامتيازات.

لا يُنكر عاقل او منصف ان نظام موغابي تعرّض لحمولات شرسة من المقاطعة والتشويه والاكاذيب. قامت بها الدوائر الاستعمارية القديمة والطابور «الخامس» الابيض من احفاد المستوطنين البريطانيين داخل زيمبابوي، وبخاصة بعد قرارات اصلاح الزراعي التي اصدرها موغابي في العام ٢٠٠٠، أمّ من خلالها

الملكيّات الزراعيّة الكبيرة التي واصلت الاقليّة البيضاء الاحتفاظ بها بعد الاستقلال، ما أثار حفيظة بريطانيا والولايات المتحدة والدوائر الرأسمالية، التي لا تريد للعدالة ان تسود وان تعود ثروات البلاد المنهوبة تاريخياً الى الاغلبية الساحقة الفقيرة، فدخلت البلاد التي انهكها الاستعمار وحطّم اقتصادها، في طور العقوبات الاقتصادية والحصار، على نحو لم يستطع الاقتصاد الوطني المُنهك والضعيف الصمود، ما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم على نحو خيالي حتى باتت العملة الوطنية خارج التداول لتدهور قيمتها الشرائية، وانعكس ذلك على أوضاع المواطنين البائسة اصلاً، استغلّت فيه المعارضة اليمينية المدعومة من الغرب الاستعماري الفرصة لرفع صوتها والرهان على غضب الجمهور الزيمبابوي المشروع والذي ترافق - من اسف - مع ترف وسلوك استهلاكي مثير لحفيظة وغضب الشعب الزيمبابوي قامت به زوجة الرئيس غريس التي تصغره بأربعة عقود (٥٢ عاماً) حتى اطلق عليها المواطنون لقب «المُتسوّقة الأولى» و«النقمة» وغيرها من الأوصاف اللاذعة.. لكن ذلك كله.. لا يمنع الاشارة الى ظاهرة تفتشت في دول العالم الثالث، وبخاصة بعد مرحلة الاستقلال الوطني وقيام الحكومات الثورية، التي في غالبيتها تشكّلت من مناضلين ومقاتلين من اجل الحرية، هزموا المستعمرين وانتزعوا الاستقلال واعادوا بعض الكرامة والثقة لشعوبهم، إلاّ انهم - من اسف دائماً - حوّلوا بلادهم الى «مزارع» واعتبروها «غنيمة» شخصية وعائلية، استردّوها «هم» وحدهم من المستعمرين، فيما نظروا الى الشعب على انه مجرد هتّافين وارقام، تُحتسب عند انتخابات قد لا تكون دورية ودائماً غير نزيهة، إلاّ أن المرشح فيها دائماً هو الزعيم وكبار الحزب الحاكم، ولا مانع عندهم من توزيع بعض «الهدايا» كالمقاعد البرلمانية، وبعض الحقائب الوزارية، على عدد من الاحزاب الهامشية كي يُقال انها انتخابات «ديمقراطية»، وبعد ذلك يتواصل مسلسل الديكتاتورية المُقنّعة التي تستند الى الجيش والخلایا السرية للحزب الحاكم، ودوماً بطانة الحاكم/ الرمز، الذي لا بديل للوطن عنه حتى لو وصلت سنة الى «٩٣» عاماً.. كما هي حال روبرت موغابي، الذي «نجح» في جمع كل هذه الحشود الغاضبة والرافضة لبقائه، وخصوصاً منقادة وفروع حزبه، الذي شكل غطاء لتحرك الجيش رغم خشية المؤسسة العسكرية من ان يوصم تحركها بـ«الانقلاب» وهو ما يرفضه الاتحاد الافريقي بشدة، لكنه (الجيش) أدار عملية ذكية حافظ فيها على شخص «فخامة الرئيس»، في الوقت نفسه الذي دعم فيه تحركات شعبية واخرى حزبية واستقدم نائب الرئيس مناجاجوا الذي عزله موغابي وهو ابن ٧٥ عاماً، ليضعه على رأس المرحلة الانتقالية، ويطوي مرحلة موغابي وزوجته، التي ورطته على نحو قد لا يُمكنه من اتمام ما تبقى من حياته، في مقر اقامته المُسمّى.... «البيت الأزرق».

kharroub@jpf.com.jo

*صحيفة (الرأي) الاردنية :

مفهوم النصر في السياسة والحرب

***إعداد: المقدم الركن ظافر مراد**

يتعلّم القادة في المجالين السياسي والعسكري، من دروس التاريخ الباهظة الثمن، ويفترض بهؤلاء قراءة التاريخ قراءةً شاملة تحيط بأدق التفاصيل، ومتابعة الأحداث ومحاولة تحليلها وفهمها من منظور المصلحة العليا للدولة. وكونهم قادة، سواء وصلوا إلى هذا المستوى عن طريق الكفاءة وتحقيق الإنجازات، أم عن طريق الصدفة والحظ، فإنّ موقعهم يفرض عليهم أن يكونوا على قدر واف من المعرفة والعلم والثقافة (أقله في مجال عملهم ومسرح قرارهم). كما يفترض أن يمتلكوا فهمًا كاملاً للعلاقة بين السياسة والحرب، فالقادة يديرون مؤسسات مرتبطة بمصير مجموعة كبيرة من البشر ومؤثرة في مستقبلهم.

الحرب بالواسطة

برع بعض النافذين على المسرح الدولي بإدارة الأحداث وخلق الظروف المناسبة التي تتلاءم مع أهوائهم وتحقق مصالحهم، أو أقله تقوِّض مصالح الآخرين. وهم توصّلوا إلى ذلك بفضل مهارتهم في استخدام أدوات القوة على المستوى الدولي وتطويعها، واختيارهم المكان والزمان المناسبين لتفعيل إحدى هذه الأدوات وتحقيق مآربهم. هؤلاء القادة سبقوا آخرين بأشواط في مجال إدراك المفهوم الجديد للنصر، وكيفية الوصول إلى الأهداف النهائية وتحقيق المصالح العليا. فقد أدركوا في الوقت المناسب تراجع فعالية التدخل العسكري المباشر على مسرح الأحداث، بعد أن كان هذا التدخل الوسيلة الأكثر فعالية والأسرع تحقيقاً للأهداف المرجّاة، وبعد أن كان أهم أداة من أدوات القوة الوطنية لتحقيق الاستراتيجية الكبرى للدول.

كما أدركوا أيضاً أنّ احتلال الأرض لم يعد مجدياً بقدر السيطرة على العقول، وتقويض الأمن والاستقرار في مجتمع العدو. فمتطلبات الحياة تغيّرت، وأساليب الصراع تبدّلت، وأصبحت أدواتها أشدّ فتكاً وأقلّ كلفة وأكثر نظافة، وظهرت مفاهيم وأشكال جديدة للصراع، مثل الحرب الناعمة والحرب بالواسطة.

النصر الحقيقي

لا يشكّل النصر العسكري في معركة أو حرب، نصراً نهائياً أو استراتيجياً وطنياً. في بعض الدول والمجتمعات تأخذ عبارة النصر مدلولات معنوية أكثر منها مادية، وتحمل بعداً وجدانياً وعاطفياً، مرتبطاً مباشرة بالتضحيات والبطولات وإرادة الصمود، فتتجه بذلك إلى المثالية وتبتعد نوعاً ما عن البعد المادي. وهذا المفهوم يطبّق عادة في

الدول التي يغلب على طريقة حياتها وثقافتها الطابع الإيديولوجي، حيث يصبح النصر حاجة معنوية جماهيرية مرتبطة بالعديد من المكونات الخاصة بهذه الجماهير، مثل، الدين، التاريخ، طريقة الحياة، النظام الاجتماعي، النظام السياسي، التحالفات الدولية أو التبعية..

أما في الدول المتقدمة والمتحررة من الإيديولوجيا، فالنصر يكون بتحقيق الأمن والحرية والرفاهية للشعب، أي المصلحة المادية والمكتسبات الملموسة. ومن هنا نرى أن لكل بيئة نصرها الخاص المرتبط بمدى الوعي والإدراك لمفهوم النصر الحقيقي.

يتوه كثيرون من القادة وأصحاب القرار في مفهوم النصر الحقيقي، أو أنهم بهدف تحقيق استمرارية السيطرة على الجماهير والتمسك بالسلطة، يخدعونهم بنصر وهمي، ويحرصون على أن يتحوّل هذا النصر إلى حالة وجدانية ترضي عواطف جماهيرهم ونزوات قاداتهم. وعادة ما يتم التسويق لهذا النوع من النصر بشكل فوري بعد الحرب أو المواجهة، وعلى الرغم من الغموض الذي قد يشوبها، يتمّ تكريسها كانتصار لا يقبل الشكّ، وهذا ما يفسر عدم الاعتراف بالهزيمة عند الكثير من القادة.

كيف تترجم النصر؟

إنّ تأكيد الانتصار على المستوى الاستراتيجي الوطني لا يتمّ خلال وقت قصير، بل ربما يستغرق سنوات. فلطالما كانت الحروب والمعارك تخدم أهدافاً سياسية، إقتصادية أو إيديولوجية على الرغم من تبريرها بحجج أخرى. ولطالما تحقق النصر العسكري ولكن هزيمة سياسية أو إقتصادية رافقته. ففي عالمنا هذا تغيّر مفهوم النصر، وهناك من يهدف إلى تحقيق نصر معنوي آني التأثير، بينما يهدف آخر إلى نصر سياسي أو إقتصادي بعيد المدى.

وهكذا نشاهد منتصرين اثنين في حرب ضروس كلفت كثيراً، ويضيع مفهوم النصر، وتُخدع الجماهير وتنقاد لأهواء أمراء الحروب وتجارها ومخادعيها. وكم من قادة ورؤساء هزموا من دون أن يعلموا، بسبب عدم إدراكهم للهدف النهائي للحرب، وكيفية تحقيق المصالح الكبرى والاستراتيجية للدولة، وكيفية ترجمة النصر العسكري واستغلاله في المجالين السياسي والاقتصادي.

على الرغم من أهمية الانتصار المعنوي وتأكيد القدرة على الصمود، ثمة كثيرون يعتقدون أنّ رفاهية الشعب وأمنه هي أعلى مصلحة في استراتيجيات الدول الكبرى، وكل خسارة في هذا المجال، مهما قابلها من انتصارات في مجالات أخرى، تعتبر هزيمة نكراء مغلفة بعناوين خادعة.

*مجلة الجيش اللبنانية :

نحو تنظيم سياسي واجتماعي جديد للدول والمجتمعات

*إبراهيم غرايب

تتشكل المدن والدول والمجتمعات في اتجاهات مختلفة جذريا عما دأبت عليه لقرون عدة، اليوم تنهار المنظومة التي شكلت قصور الحكم وساحات المدن وأسوارها وجامعاتها ومدارسها واتصالاتها، وتتحول إلى خرافة منتهية الصلاحية، لكن ما نزال في حاجة إلى اكتشاف ما هو مكتشف، وكما تأخرنا عدة قرون لنتحول إلى دولة حديثة يبدو أننا في حاجة إلى مدة زمنية لنتحول إلى مدن ومجتمعات شبكية.

ولشديد الأسف لا يمكن تجاوز ما أصبح عديم الجدوى والنفع في تنظيم الدول والمجتمعات إلا باكتشاف الوهم الذي يحرك المجتمعات والدول، والمصالح والأفكار وأسلوب الحياة، والأسواق والسلع، والمواقف والفهم والسلوك الديني والفكري والتسويقي والتجاري. ثم أن نحاول تتبع المتواليات الناشئة عنه "من مناصب ومصالح، ونصب واحتيال، وهدر وخواء، وسياسات وتشريعات. ومن غير التحرر من هذا الوهم، فلن نكون قادرين على التصحيح أو وقف دوامة الفشل! ففي بناء المعرفة، نحتاج أن نعرف. لا بد أنها قاعدة متفق عليها، ويجب أن يصاحبها إجماع على أن حجب المعرفة هو بالضرورة خطة واعية للاقصاء والتهميش، وبطبيعة الحال حماية وصيانة الفشل.. الأساليب والتقنيات العبقريّة لصناعة الفشل وحمايته.

تحتاج النخب السياسية والاقتصادية المهيمنة اليوم أن تصدق أنها في منافسة صعبة. وأنها تواصل إدارتها للمؤسسات والموارد متظاهرة بأن شيئا لم يحدث، وتبعث برسالة للأفراد والمجتمعات مفادها يجب أن تؤمنوا بما نقول، وأن تتظاهروا أنكم لا تتظاهرون بالتصديق.

صحيح أن الوهم والخرافة قادران على التأثير والتوجيه والعمل لأجل الغايات نفسها التي تعمل لأجلها الحقيقة. وليس بالضرورة أن تكون الأوهام سيئة في أهدافها وغاياتها، وليس بالضرورة أن تكون الحقيقة حسنة الأهداف والغايات. فالحقيقة والوهم مستمدان من مصدر منشئ واحد، هو الخيال، وكما قال ابن عربي "لولا الخيال لكنا اليوم في عدم". وبالطبع، فإن الوهم والحقيقة مفيدان في اللحظة التي يؤديان فيها الغاية نفسها بالقدر نفسه، لكن الخرافة لا تستطيع الاستمرار في تقديم الفائدة المرجوة" إذ هي تعمل في شروط معينة يسعى الناس عادة إلى التخلص منها، وتقع الكارثة عندما يرتقي الإنسان في علمه ومعرفته، ويظل متمسكا بخرافات كانت تفيدته وهو أقل معرفة.

اليوم تتحول المدن الكبرى والمؤسسات إلى عشوائيات اجتماعية وحضرية لم تعد السلطات قادرة على إدارتها بالنظام الذي تعودت على استخدامه، ولم يعد الناس قادرين على تنظيم أنفسهم ومدنهم كما كان الحال قبل الدولة الحديثة، وفي ذلك يتشكل واقع مشوه وفاسد لا ينتمي إلى دول ومدن "المطبعة" بما هي منظمة ومنضبطة ومنمطية، ولا ينتمي إلى مدن ومجتمعات مستقلة وقادرة على إدارة مواردها والولاية على مؤسساتها وأولوياتها واحتياجاتها، وفي هذه المتواليات تنشأ طبقات ومصالح فاسدة ومشوهة، ويتحول الفساد إلى منظومة تملك قواعد اجتماعية وتحالفات سياسية، تجد مصيرها وفرصتها في الدفاع عن الفساد وإدامته والتصدي بياس للإصلاح والطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية المطالبة بالإصلاح.

وفي أزمة الناس الاجتماعية والثقافية والروحية، والشعور بالغرابة وقسوة الظروف والحياة، تكون الإجابة السهلة والعملية هي التدين. فيقبل الناس على التدين في بحثهم عن المعنى والجدوى، ولمواجهة الشعور بالضالة والضياع في هذه المدن العشوائية القاسية. وتنشأ حول التدين والقراءة منظومة اجتماعية وسياسية قوية ومتماسكة، لكنها منفصلة عن أولويات الناس ومشكلاتهم. وهكذا تستمر متواليات الشر بلا توقف ولا حدود!

في المقابل، فإن عمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس يمكن أن تحول المسار، وتنشئ متواليات تقدم وازدهار!

*صحيفة (الغد) الأردنية :

الثورة وموضوعاتها.. دروس من التاريخ

*د. شفيق ناظم الغبرا

ليس من الصعب أن تؤدي الحروب والمخاسر الناتجة عنها لثورات خاصة إن ارتبط ذلك مع حالة من الظلم في مجتمع مليء بالفوارق الطبقيّة الكبرى والبطالة. الثورة أمر ممكن، لكن ككل الأحداث الكبرى يصعب التنبؤ بتوقيتها وطبيعة العوامل التي تفجرها. فالثورة تتطلب عناصر إضافية كإفصال القادة عن الواقع المجتمعي ووضعهم لأولويات لا تمت بصلة للحاجات الأساسية للطبقات الشعبية. هذا تماماً ما تم مع شاه إيران عندما تبنى أولويات أدت لإرهاق الميزانية على كل صعيد. وتقع الثورات في مجتمعات حرمت من التعبير ووضعت تحت ضغوط السلطوية والقمع. وبينما لا تتطلب الأنظمة القوية الكثير من القمع بحق مجتمعاتها.

إلا أن الأنظمة التي تعاني من أزمة شرعية وتفكك ذاتي تجنب نحو القمع كرد على تآكل شرعيتها أمام جمهور يزداد جراً في تعبيره عن نفسه. الثورة أمر طبيعي في التاريخ، وقد حدثت بصفتها نتاج طموحات وآمال بين شعوب ونخب غاضبة على الأوضاع. ويعلمنا التاريخ بأن الثورات وقعت في حالات كثيرة في مجتمعات مأزومة بعد تحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية استمر لسنوات أعقبه تراجع مفاجئ في الاقتصاد نتج عن سوء إدارة وفساد. حينها تكون الثورة نتاج سقوط الثقة النهائية بين النظام والشارع.

لا يشترط أن تكون الثورات عنيفة، فالثورات مدارس وأنواع، والتاريخ الإنساني في العقود القليلة الماضية قدم لنا الثورة العنيفة بصفتها الشاملة المؤدية لتغير متكامل في النظام السياسي والاجتماعي بل والاقتصادي كالثورة الفرنسية والروسية والصينية، وحتى الإيرانية، لكنه قدم لنا نماذج لثورات سلمية أقل راديكالية كالتشيكية والتشيكوسلافية والجنوب أفريقية. الثورة السلمية على الطريقة الجنوب أفريقية سماها المفكر جورج لوسون ٢٠٠٤ الثورة المتفاوض عليها، أي الثورة التي تصل لمرحلة يتطلب نجاحها الإتفاق بين ممثلين عن الطرفين الأساسيين (بواقي النظام) بالإضافة لأجنحة الثورة، وهذا يقع عندما يقتنع كل طرف بأن إنتصاره المطلق غير ممكن، وبأن التفاوض على شروط الانتقال أفضل من الإنتظار لحصد المخاسر. بالنسبة للمفكر لوسون وقع هذا في ثورة جنوب أفريقيا وفي التشيلي وتشيكوسلوفاكيا. أما في الحالة العربية فالثورة التونسية هي الأقرب للثورات المتفاوض عليها، فقد وقعت عمليات التغير بين النخب وبين الشارع في ظل أقل خسائر في الأرواح، ففي تونس سقط النظام القديم، لكن ما تبقى منه وما هو قائم من تيارات وشرائع نجح في الإتفاق على صيغة انتقال.

إن رفض الأوضاع الراهنة والتملل منها في ظل الشعور بالغرق في بحر من التناقضات والفساد صفة مشتركة لسكان البلدان العربية. فالأنظمة في البلدان العربية مدمنة على ممارسة سياسة استثناء وتهميش وهضم حقوق تجاه قطاعات هامة من الناس. لكن الأنظمة عاجزة بنفس الوقت عن الانتقال أو إيجاد طريق لإيقاف الفساد في ظل إحتيازها المرضي لنخب سياسية واقتصادية نتجت عن الإحتكار السياسي ولم تنتج عن اليات سوق سياسي واقتصادي حر. الجديد أن شعوب الإقليم العربي لم تعد قابلة بدونيتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وهذه صفة تجعل الإقليم العربي مهياً لخيارات غير مرئية الآن. الجمهور الهادئ في الإقليم العربي هو الأقرب للبركان الخامد الذي يبحث عن دور وتغير للمعادلة.

بين الطرق المختلفة كطريق الثورة العنيفة الكلاسيكية وطريق العنف المفتوح (الإرهاب) وطريق القبول بالوضع الراهن السلبي، تبحث الشعوب العربية عن طريق رابع ينقلها من فقر السياسة وتفاهة موضوعاتها عبثية معاركها. طريق الشعوب يخشى تكرار النماذج التي أدت لحروب أهلية ونزاعات شاملة يتدخل فيها القريب والبعيد والدول الكبرى والصغرى. لهذا تبرز في هذه المراحل مدارس تطرح نقاشاً نقدياً لكل قرار وسياسة وكل اقتصاد ونظام سياسي. تبدو مقدمات الثورة العربية القادمة عملية بحث وتأمل بل وتأطير للشروط التي تؤسس لحياة مختلفة للعرب عن تلك التي صنعها الاستبداد. شروط الاستقرار الجديد ستتطلب تغيرات أكبر من كل ما يطرحه قادة الدول، فلن يروي تعطش الإقليم للنهوض أي من سياسات التسكين الراهنة.

*موقع القنطرة الألماني :

لا يمكن إطفاء الحلم الكتالوني بالقوة

*ماثيو دانكونا

من المذهل ما يمكننا تعلّمه من سلوفينيا، ففي مؤتمر السياسات والأمن والتنمية في بليد مطلع هذه السنة، حالفني الحظ وتبادلت أطراف الحديث مع الموفدين الكتالونيين، الذين كانوا يمثلون بفخر مصالح إمارتهم القديمة وحكمتها، فبدوا لي بكل وقارهم وهدوئهم كمن يردد كلمات بريكليس للأثينيين: لا نَقْلِدُ أحداً، بل نَشْكُلُ نموذجاً للآخرين" لذلك لا أفاجأ عندما ألاحظ مقدار الخوف الذي تشعر به مدريد بكل وضوح نتيجة إعلان كتالونيا الاستقلال الأحادي الطرف.

ثمة الكثير من الحجج المقنعة التي تعارض الانفصال، ولعل أبرزها الانقسام الشديد في كتالونيا نفسها حول هذه المسألة، لكن مدريد، بمساعدة بروكسل، تبدو عاقدة العزم على تأجيج المشاعر الانفصالية بدل السعي وراء حل دبلوماسي لهذه الأزمة.

قد يكون الاستفتاء بشأن الاستقلال، الذي عُقد في الأول من أكتوبر، غير شرعي من الناحية التقنية، كما تؤكد المحكمة الدستورية الإسبانية، إلا أن الأسلوب العنيف عموماً الذي عرقلت به الشرطة الوطنية والحرس المدني الاستفتاء يجعل لجوءاً مماثلاً إلى حكم القانون أشبه بواجهة تجميلية زائفة لاستبداد وضع.

بدت استراتيجية راخوي جامدة إلى أبعد الحدود، ففي كل مناسبة، ندد بحركة الاستقلال معتبراً إياها مجرد مناورة "للقضاء على دستورنا"، ومؤامرة "إجرامية"، و"انتهاكاً واضحاً للقوانين، والديمقراطية، وحقوق الجميع"، ولكن في عصر تعمه التغييرات الفوضوية كعصرنا، علينا أن نسمع صوت التاريخ بدل أن نسكتة، فقد تفسّر الذكريات السيئة أخطاء اليوم، مع أنها لا تبررها، إذ يظهر راخوي أنه ليس على قدر هذه المرحلة، فما الاكتفاء بالتأكيد أن القوانين قد انتهكت وأنها ستُطبق إلا مقارنة بئس إلى معضلة ثقافية بالغة التعقيد.

لنتأمل هذه المسألة: إذا أردنا أن نضع محوراً عاماً لمطلع القرن الحادي والعشرين، يكون أن النظام القائم على قواعد، والذي بدا ناجحاً عام ١٩٨٩، يواجه اليوم سلسلة من التحديات الأساسية، ولعل أبرزها تفتح الميول الانفصالية، والقبلية، والمقاومة الشعبية في وجه النخب المتعالية، ففي عصر الاضطرابات، والترحل، والثورة التكنولوجية هذا، عاود الانجذاب إلى المكان والمساحة الظهور، وبرز فجأةً التوق إلى ما دعاه هايدغر "المسكن".

في بعض الحالات، كما في شاروتسفيل، يتخذ هذا شكل قومية "الدم والأرض" المقيتة، لكن الغريزة لا تكون دوماً المذنب، فلا يُعتبر طوق الكتالونيين إلى أمة خاصة بهم خطأ بالضرورة، مهما كانت الأوجه السلبية غير الملائمة المترتبة عليه.

على من منا ما زالوا يقدرون النظام الدولي القائم على قواعد أن يقرّوا بأن كثيرين لا ينجحون في التعاطي مع تقلبات الحداثة، وقد تجلّى هذا الواقع بوضوح من خلال استفتاء السنة الماضية بشأن الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيساً. إذا تزعزع مفهوم أن السياسة تشكل ببساطة فرعاً من الاقتصاد، واكتسبت مسألة الهوية أهمية جديدة نتجاهلها، معرضين أنفسنا للمخاطر.

أرتاب بشدة من الشعبوية التي تقدّم حلولاً سهلة لمشاكل معقدة، فعلى غرار معاداة الهجرة، لا يمكن للانفصال أن يكون العلاج الذي يدعيه مناصروه. ما زلت أؤمن بالنظام الليبرالي، الدول-الأمم العملية، والاتفاقات الدولية التي تتيح التعاون العالمي في ما بينها، ولكن من العبث الادعاء أن هذا النظام ما زال قوياً ومتيناً في عام ٢٠١٧.

نقف اليوم في مستهل مناظرة بالغة الصعوبة بشأن مستقبل هذا النظام وكيفية تكييفه ليعالج مظالم العولمة، وقوة التكنولوجيا المحوّلة، وخوف المجتمعات الكبيرة والصغيرة من أن يجتاحها إعصار التغيير، وإذا كانت الأزمة الكتالونية تحمل لنا درساً اليوم، فهو أن رد مدريد (الحركة الدستورية القمعية، إذا جاز التعبير) لا يشكل حلاً البتة، ولا شك أن تكرار الكلام ذاته بصوت أعلى لن يصون وحدة إسبانيا أو أي دولة أخرى، ففي التطورات التاريخية يبقى الخطأ الأكبر الاعتقاد أن ثمة نصاً يمكن التقيّد به.

*[الفارديان](#) :

ضغوطات جمة يواجهها جيل الربيع العربي

***غيداء أبو خيران**

تُعدّ المراحل الانتقالية للدول مثل الثورات والحروب والانقلابات العسكرية أو غير العسكرية من المراحل التاريخية المهمة على الأصعدة المختلفة للدولة والفرد والمجتمع ككلّ، نظراً لما لها من نتائج كبيرة تنصبّ معظمها إن لم يكن جميعها في نطاق تغيّر نمط المعيشة نفسياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً وما إلى ذلك. ومما لا شكّ فيه أنّ تلك التغيرات قد تساهم في انتشار بعض الاضطرابات والاختلالات النفسية مثل الاكتئاب الناتج عن أسباب عديدة، وفقدان الأمل والمعنى، وعدم اليقين، وحدث فجوات كبيرة بين سقف الآمال والتوقعات للأفراد من ناحية وبين واقعهم وتبعياته من ناحية أخرى، وقد جعلت الثورات الدول العربية بيئة ممكنة لكلّ تلك الاضطرابات والاختلالات، بدرجات متفاوتة ومختلفة.

وبالرغم من أنه لا يُمكن اعتبار انتشار الاضطرابات النفسية في الدول العربية أحد مستجدات الثورات نظراً لارتباطها التاريخي القديم بالأوضاع غير المستقرة من صراعات داخلية وسياسات فاشلة والأوضاع الاقتصادية السيئة من انتشار الفقر والبطالة وغيرها الكثير من العوامل، إلا أنّ فشل الثورات العربية فتح باباً كبيراً لضعف الثقة بالنفس والمجتمع بين الأفراد، الأمر الذي أدى بهم للكثير من المشاكل النفسية المضاعفة مثل الاكتئاب والقلق المتزايد والمزاج المتقلب وعدم الإيمان بالأفكار والمشاريع والمستقبل، أو حتى التفكير بالانتحار والإقدام عليه. وبعيداً عن التجارب الفردية التي قد يكون وقع بها الأشخاص كلّ على حدة، من إصابة جسدية أو فقدان قريب أو صديق سواء موثاً أو سجناءً، إلّا أنّ الاضطرابات النفسية بعد الثورات العربية أخذت منحىً جماعياً عميقاً، الأمر الذي يُعرف في علم النفس الاجتماعي بمصطلح "العدوى السلوكية" أو "العدوى المجتمعية"، أي انتقال السلوكيات والأفكار والمشاعر والانفعالات من شخص لآخر، نتيجة التفاعل والتأثر الاجتماعي، وقد استعمل غوستاف لوبون المصطلح عام ١٨٩٥ للدلالة على السلوكات غير المحمودة للأفراد وسط الزحام والمجموعات.

اضطراب ما بعد الصدمة: تجارب شخصية مروعة

يعدّ هذا الاضطراب واحداً من أهم الاختلالات النفسية التي انتشرت بشكل واسع في الدول العربية ما بعد الثورات. ووفقاً للجمعية الأمريكية للصحة النفسية فيُعرّف اضطراب ما بعد الصدمة بأنه ذلك النوع من الاضطراب النفسي الذي يأتي بعد حادث أو عدة حوادث مروعة أو تهديدات استثنائية، ليس من الضروري أن تكون موجهة للفرد ذاته وإنما يمكن أن يكون موجّهاً لأفراد آخرين في المجتمع المحيط ويكون الفرد شاهداً عليه أو معاصراً له. تظهر الأعراض النفسية والجسدية لاضطراب ما بعد الصدمة عادة في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر بعد الحدث الصادم، وقد لا تظهر في بعض الأحيان إلا بعد سنوات، وأهم ما يميزها هو الاهتزاز الذي يحدث في فهم الشخص لذاته والعالم من حوله وتكوين مشاعر العجز لديه والإحساس بعبثية الحياة ولا جدواها بعد الذي حدث، خاصة وأنه يستمر في استرجاعه "Flashbacks" لذكريات الصدمة، سواء في نومه أو يقظته، وكأنها تحدث في اللحظة الحالية.

وقد أدت الأحداث المصاحبة للثورات العربية والناجمة عنها إلى إصابة الكثير من الأفراد بهذا الاضطراب وما يصاحبه من حالات الاكتئاب والتوتر والقلق المزمن والخوف من المستقبل، سواء الذين مرّوا بتجربة فردية خاصة أو أولئك الذين عاينوا الأحداث عن قرب أو بعد.

فقدان المعنى: موجة من العبثية واللاجدوى

أدى فشل الثورات العربية إلى تعزيز مفهوم الهزيمة والضعف في نفوس الأشخاص، خاصة بعد الهزائم المتتالية التي مرّت على المنطقة خلال العقود القليلة الأخيرة، فلا نبالغ إن قلنا أنّ الأجيال العربية هي أجيال مهزومة تعيش وسط واقع خال من المعنى، ويظنّ بالعبثية واللاجدوى في حياته وكلّ ما يفعله.

ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى أنّ حاضراً الأفراد ومجتمعاتهم التي يعيشون فيه تلعب دوراً كبيراً في الطريقة التي ينظر كلّ منهم لنفسه وحياته. وقد أنتجت المجتمعات العربيّة أفراداً مهزومين فاقدي الثقة والأمل بالتغيير، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ويترنّحون بين العبثية واللاجدوى وينظرون لحياتهم على أنها محض فراغ لا طائل منها، خاصة بعد الإحباط الناتج عن فشل تلك الثورات الذي عزّز شعوراً كبيراً بعدم الرضا عن الذات والواقع والحياة الشخصية والمجتمع ككلّ، مصحوباً باليأس والتشاؤم وغياب المعنى من محاولات الثورة والتغيير، لا سيّما بعد كل تلك الأحداث المأسوية من تضحيات وفقدان وسجن وغربة وغيرها.

موجة الأمل التي حملتها رياح الثورات العربية، ما فتئت أن انطفئت وتحولت إلى مشاعر سلبية عديدة مثل الخوف من الحاضر والمستقبل والظلم والإحباط والحرمان والغضب وعدم الثقة بأيّ تحسين للأوضاع وحدث تغيير لها على كافة النواحي، ما جعل المواطن العربيّ يدخل في دوامة تساؤلات حول جدوى حياته وما فعله من تضحيات وما آمن به من أفكار ثورية.

سقوط الأقنعة وغياب القدوة: تخبط محكوم بالتشاؤم والقلق

أدى تساقط الأقنعة عن الكثير من الجماعات والشخصيات الثورية التي كانت تؤمن بها أجيال الثورة وترى فيها وسيلةً للتغيير والإصلاح إلى خلق حالة عائمة من التخبط وفقدان القدوة والثقة، خاصة وأنّ تلك الشخصيات قد شكّلت للحظات ما أملاً كبيراً للأفراد ورأوا فيهم طريقاً نحو الخروج من الأوضاع الراهنة السيئة، ما خلق مشاعراً متنوعة من عدم الرضا والقلق والاكتئاب وانتشار ثقافة الكراهية في المجتمعات.

كما ساهمت الاختلالات النفسية المرتبطة بغياب المعنى أو فقدانه إلى ظهور الجماعات المتطرفة، السياسية منها أو الدينية، والتي تهدف للتخريب أو العنف وللترويج لأفكار أو سلوكيات محددة يغلب عليها النظرات التشاؤمية فيما يتعلق بالفرد والمجتمع، والخروج عن القيم المجتمعية وأفكار التسامح والسلام النفسيين.

*وكالة ساسة بوست:

السرد الزائف عن الواقعية السياسية

***لي هاول**

في عصر تسوده وسائل الإعلام الاجتماعية المسببة للانقسام و"الأخبار الحزبية الزائفة"، لم تعد فكرة أن "الأفعال أعلى صوتاً من الكلمات" صادقة. فبينما نعيد الاستكشاف، نجد أن الكلمات أصبحت قوية وتنطوي على مشاكل معقدة، وخاصة في سياق الجغرافيا السياسية. وكان الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بمثابة تذكرة أخيرة بأن الكلمات ما تزال تمثل أهمية كبرى في عالم الدبلوماسية.

انتزع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قدراً كبيراً من الاهتمام عندما علق بأن الولايات المتحدة "لن يكون أمامها اختيار غير تدمير كوريا الشمالية بالكامل" إذا هددتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو هددت حلفاءها. والواقع أن أغلب الخبراء العسكريين يتفقون على أن نشوب حرب ديناميكية على شبه الجزيرة الكورية من شأنه أن يبيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وربما كوريا الجنوبية معها.

غير أن بعض الأجزاء الأخرى في خطاب ترامب أمام الأمم المتحدة، وخاصة المقاطع التي تناول فيها المصالح الوطنية والسيادة، تحتاج إلى المزيد من التأمل. الواقع أن ترامب لا يخفي رغبته في تحقيق شعار "أمريكا أولاً"، وقد أكد هذا التعهد على منبر الأمم المتحدة. ولكنه حث القادة الآخرين أيضاً على وضع دولهم أولاً. فقال: "لكي يتسنى لنا أن نتغلب على مخاطر الحاضر وأن نحقق وعد المستقبل، يتعين علينا أن نبدأ بحكمة الماضي. فنجاحنا يعتمد على تحالف الأمم القوية المستقلة التي تحتضن سيادتها لتعزيز الأمن والرخاء والسلام لصالحها وصالح العالم".

بوسع المرء أن يستنتج، كما فعل كثيرون، أن مثل هذه التصريحات تشير إلى إحياء تفاني الولايات المتحدة في الواقعية السياسية عندما تتعامل مع شؤون العالم. وكما لاحظ المؤرخ جون بيو في تعليقه في العام ٢٠١٦ على تاريخ المصطلح، كان من المتوقع أن تتبدل الحال: "تتبع مناقشاتنا للسياسة الخارجية دورات، حيث يعلن صناع السياسات أنفسهم أكثر مثالية، أو أكثر واقعية". ولكن نظرة بيو تذكرك أيضاً بأن المسعى المنفرد لتحقيق المصالح الوطنية - ذلك النوع من النظرة العالمية التي يراها ترامب - ليس من الواقعية السياسية في شيء على الإطلاق إذا انفصل عن فكرة تحويلية أو غرض معياري. ولن يخدم عزل المخاوف الأخلاقية عن الشؤون العالمية إلا كسبب لإضعاف الولايات المتحدة وكل من يقلدونها.

ظهر مفهوم الواقعية السياسية من النتائج المختلطة للثورات الأوروبية في العام ١٨٤٨، عندما كان لتوحيد ألمانيا في المستقبل العديد من التجليات المحتملة، ولكن الهدف السياسي الأكبر - النظام الدولي الذي يضم دولاً قومية قوية - كان واضحاً على الرغم من ذلك. ولكن، في أعقاب الإعلان عن عقيدة ترامب، "أمريكا أولاً"، يتلخص التحدي الذي يواجهه العالم اليوم في تمييز الغرض من الواقعية السياسية.

اشترك حضور الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس هذا العام في إجابة واحدة. هناك، قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ دفاعاً قوياً عن العولمة، وأكد على رؤية مفادها أن على الدول، في ملاحقة الأجندات الوطنية، أن تحدد الأهداف "في السياق الأوسع" وأن "تمتنع عن ملاحقة مصالحها الخاصة على حساب الآخرين".

إذا كان الاختلاف بين زعميي الدولتين الأكثر قوة في العالم جوهرياً إلى هذا الحد في النهج الذي تناول به كل منهما العلاقات الدولية، فما هي آفاق تعزيز التعاون على الصعيد العالمي؟

يحفل التاريخ بأمثلة لصراعات ناشئة عن قوة صاعدة تتحدى نفوذ ومصالح قوة قائمة. وخلال حرب البيلوبونيز، وفقاً للمؤرخ اليوناني ثوسيديدس: "كان صعود أثينا، والخوف الذي غرسه في أسبرطة، هو الذي جعل اندلاع الحرب حتمية لا مفر منها". ومن المؤكد أن كيفية تجنب الصين والولايات المتحدة لما أطلق عليه جراهام أليسون من جامعة هارفارد وصف "فخ ثوسيديدس" تشكل للعالم مصدراً للقلق الشديد، وكذلك ضمان عدم تسبب المنازعات الجيوستراتيجية في أماكن أخرى في اندلاع العنف.

وكما زعم عالم البيولوجيا روبرت سباولسكي من جامعة ستانفورد، فإن التشعبات السلوكية الثنائية التي قد تبدو حتمية وبالغة الأهمية في وقت ما، ربما "تتبخر في لحظة" إذا توفرت الظروف المناسبة. ويرى سباولسكي أن "نظرية الاتصال"، التي وضعها في خمسينيات القرن العشرين عالم النفس جوردون ألبرت، يمكن أن تعزز المصالحة بين المتخاصمين، وتساعد في سدة فجوة "نحن في مقابل هم". وقد يؤدي "الاتصال"، سواء كان بين أطفال في مخيم صيفي أو مفاوضين حول طاولة المفاوضات، إلى فهم أوضح، إذا كانت المشاركة مطولة وأديرت على أرض محايدة، وكانت موجهة نحو تحقيق نتائج، وكانت غير رسمية وشخصية، وتجنبت القلق أو المنافسة.

ما يُقال خلال هذه المشاركات بالغ الأهمية. فكما لاحظ روبرت جيه. شيلر، رجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، فإن القصص، سواء كانت صادقة أو لا، هي المحرك لاتخاذ قرارات كبرى، وخاصة بشأن الاختيارات الاقتصادية. وفي دراسته بعنوان "اقتصاد السرد"، يسلط شيلر الضوء على التأثيرات التي قد تخلفها القصص "الفيروسية" (سريعة الانتشار) على الاقتصاد العالمي. وهو يشير إلى أن اختيارات الناس وتقييماتهم للأحداث الحالية تقوم جزئياً على القصص التي يسمعونها حول أحداث الماضي. وعلى سبيل المثال، يطلق على الأزمة المالية العالمية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ وصف "الركود العظيم" لأن القصص الصادمة المؤلمة من فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين ما تزال حاضرة في ذاكرتنا الجمعية.

تؤثر الكلمات والروايات على الشؤون الدولية على نحو مماثل. فالروايات التي تنشأ رداً على -أو نتيجة لانقسامات وطنية وإقليمية وعالمية، كثيراً ما تُبنى على ثنائية "نحن - هم". ولكن، لا ينبغي لنا أن نخلط بين هذه الروايات الوطنية، بقدر ما قد تبدو جذابة في نظر بعض الناس، وبين الواقعية السياسية، لأنها تظل مجردة من الإبداع، والإلهام، والمثالية اللازمة للتغيير التحويلي. ربما تنتشر القصص التي تسعى إلى الحفاظ على المزايا الفردية للتكامل العالمي كالفيروس على الصعيد المحلي، برغم أنها تحد من الالتزامات المشتركة، وذلك لأن المواطنين يتوقعون إلى القيادة المستجيبة التي تعالج الهموم والشواغل المحلية والوطنية. ولكن، يظل من الصعب للغاية تحقيق الهوية المشتركة والغرض الجماعي، على الرغم من حقيقة أننا نعيش في عصر الشبكات الاجتماعية.

من غير الممكن أن تعفي هذه الحقيقة وحدها الحكومات من مسؤولياتها الإقليمية والعالمية. ولا ينبغي للصدور السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأت أن تعمل أبداً على تعزيز التعصب أو التردد في اتخاذ القرار أو التقاعس عن العمل. ولهذا السبب، سوف يسعى الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي العام المقبل إلى إعادة توجيه القادة نحو تطوير سرد مشترك يعمل على تعزيز التعاون لصالح هذا الجيل وكل جيل يأتي من بعده.

***عضو مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي العالمي.**

***بروجيكت سنديكيت :**

عن الإمكانية الحقيقية لنشوب الصراع في كوريا الشمالية

***فرنسوا غودمنت**

عندما يهجم الإعصار، يكون هناك سلام لحظي مع وصول عين العاصفة، لكنه لا تعدو كونه مجرد سراب. وهذا ما نحن بصدد مع كوريا الشمالية.

إننا نعتقد بأننا شهدنا الأسوأ: بيونغ يانغ أجرت اختباراً على القنبلة الهيدروجينية وأطلقت الصواريخ فوق اليابان وأمريكا أرسلت قاذفاتاً فوق ساحل كوريا الشمالية وتبادل كلا الجانبين الإهانات والتهديدات. والآن وصلت عين العاصفة. ونحن نسمع أن الدبلوماسيين الأمريكيين والكوريين الشماليين على اتصال، وترامب يتحدث عن دور إيجابي غير محدد للصين. لكن أي شعور بأنه قد تم تفادي هذه الأزمة لا يعدو كونه سراباً. يشكل نشوب صراع من نوع ما محصلة واقعية للمواجهة الراهنة. ولا يفهم هذا الواقع بشكل مناسب في أوروبا حيث ينظر إلى أي نزاع محتمل على أنه شأن إما كلي أو لا شيء، وحيث تكون نهاية العالم هي النتيجة الحتمية للصدام.

ربما يصبح هذا واقع الحال بمجرد أن تمتلك كوريا الشمالية قوة نووية وباليسستية موثوقة. لكنها لم تمتلكها حتى هذه اللحظة، وهو ما يفسر على وجه الدقة لما يكون اندلاع الصراع الآن أكثر احتمالاً من الحدوث في وقت لاحق، عندما ستكون التداعيات على الحلفاء الإقليميين وعلى الولايات المتحدة أكبر كثيراً من أن يخاطروا بمواجهتها.

المنطقان التوأمان للمواجهة

باعتبارها الجانب الأضعف، تستند مصداقية كوريا الشمالية وشعورها بالأمن على استعراض تقدمها العسكري باستمرار. وترى بيونغ يانغ أن وقف برنامجها النووي والباليسستي في مقابل المساعدات الاقتصادية ضرب من الانتحار طويل الأجل.

على العكس من ذلك، لا تستطيع الولايات المتحدة الوقوف في موقف المتفرج، والسماح لذلك التقدم بالاستمرار في تحولاته. والآن، تفقد واشنطن مصداقيتها بسرعة وتخطر بتشجيع خصوم آخرين، وخاصة إيران. يتحدث معلقون عن خطر نشوب الصراع بسبب حادث ما أو سوء تفاهم بين الزعيمين أو جيشيهما. لكن الحقيقة هي أن الديناميات أعلاه توفر أرضيات وفيرة لنشوب الصراع، حتى من دون حدوث مثل هذا الخطأ.

رؤية واقعية للنزاع

بالنسبة لبيونغ يانغ، فإن تكرار التجارب النووية والباليسستية الأخيرة سوف ينجز القليل. وفي الحقيقة، فإن تكرار هذه التجارب يمكن أن تؤكد الشكوك عن غير قصد إزاء العوائق المتبقية، مثل تصغير الحجم، واستدامة الطيران وإعادة الدخول.

ثمة طريقة بديلة لاستعراض التقدم، والتي تكمن في إجراء تجربة على صاروخ نووي يفضي إلى دافع إلكترومغناطيسي عالي الارتفاع، والذي يُفترض أنه سيتم فوق الباسفيكي. وسيكون من شأن ذلك عرض قدرة جديدة تحل مشكلة إعادة الدخول. (تفجير الدافع الإلكتروني مغناطيسي يتم في الطبقة الخارجية من الغلاف الجوي). قد يراهن النظام الكوري الشمالي، في ضوء فشل الولايات المتحدة في تفعيل خطوطها الحمراء على نحو متكرر، على أن هذا لن يتجاوز العتبة التي تستدعي رداً مباشراً. وباستطاعته أيضاً تبرير القيام بتجربة تفجير الدافع الإلكتروني مغناطيسي على أساس أن الولايات المتحدة كانت قد أجرت تجارب مماثلة في أوائل الستينيات من القرن الماضي.

لكن من الصعب رؤية إدارة ترامب وهي تسمح بمرور استفزاز آخر. أما حول كيفية الرد، فإن اعتراض الصواريخ الكورية الشمالية أمر صعب، لكن باستطاعة الولايات المتحدة بالتأكيد نفس وتدمير واحدة أو أكثر من منصات إطلاق الصواريخ التابعة للنظام.

ومن شأن ضربة أمريكية مباشرة تتم على التراب الكوري الشمالي دفع كوريا الشمالية إلى الرد ضد الجارة الحليفة للولايات المتحدة في الجنوب، مما يفضي إلى قصف بالأسلحة التقليدية عبر خط العرض ٣٨. وتستطيع قاذفات نفس التحصينات والقوة الجوية الأمريكية تدمير المدفعية الكورية الشمالية. ولكن، إذا كانت هذه العملية ستستغرق وقتاً طويلاً جداً للحيلولة دون وقوع إصابات جماعية في كوريا الجنوبية، فإنها تستطيع حتى اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد كوريا الشمالية. ومن شأن هذا الإجراء أن يخدم كتحذير ضد إقدام بيونغ يانغ على إطلاق صاروخ نووي محتمل.

عند هذه النقطة، قد يتم التوصل إلى توقف في النهاية. لكن نظاماً كورياً شمالياً مضطرباً وضعيفاً يستطيع التعويل على النزعة الوطنية للديمومة. والمعروف عن الجيش الأمريكي أنه يفضل الصحارى على الجبال، وهناك أسباب وجيهة لعدم محاولة الاحتلال.

كما أن الصين تشكل عاملاً رئيسياً أيضاً: لن يكون تواجد قوات أمريكية أو كورية جنوبية في بيونغ يانغ مقبولاً عند بكين كما كان الحال في العام ١٩٥٠. فإذا سقط نظام كيم - وهو حادث غير محتمل بالنظر إلى أن الصراع سيعزز شرعيته على المدى القصير - فإن الصين سوف تنخرط بشكل مباشر في المرحلة التالية. وبالمثل، إذا استمر النظام في الحكم في دولة متضائلة، سوف يكون لدى الصين المزيد من النفوذ عليها مقارنة مع الوقت الحالي، وسوف تعتمد ثانية إلى الدفاع عن النظام من حيث المبدأ، بينما تهنيئ نفسها بحقيقة أن كيم جونج أون أصبح بلا أسنان.

هل سيحدث ذلك؟

سيكون السيناريو أعلاه مربعاً بالمفاهيم الإنسانية. لكنه ليس نهاية العالم النووية المفترضة التي ستكون المحصلة الحتمية لأي نزاع. وفي الحقيقة، يظل هذا السيناريو، بالنسبة للجيران مثل اليابان، أقل خطورة من الانزلاق التدريجي الراهن في اتجاه إنجاز قدرة نووية كورية شمالية كاملة.

السبب الرئيسي لضبط النفس الأمريكي الراهن هو معارضة كوريا الجنوبية لأي صراع. ولكن، في حال أقدمت كوريا الشمالية على عمل رئيسي مثل إجراء اختبار على الدافع الإلكترومغناطيسي أو شن هجوم على المدنيين في كوريا الجنوبية، فإن سيئول ستغير حساباتها. وفي نهاية المطاف، سوف يشكل العمل التالي لكيم جونج أون العامل الفاصل. وليس هذا مطمئناً بالتأكيد.

ماذا يستطيع الآخرون فعله؟

يجب على أوروبا أن تكون واعية للإمكانية الحقيقية لنشوب نزاع. وبينما يظل تشديد العقوبات وإجبار الآخرين على فعل الشيء نفسه هو الطريق الصحيح، فإنه يجب عليها أن تعي أن العقوبات المتزايدة سوف تفضي إلى تقوية منطق الصراع في بيونغ يانغ. وعلى نحو يشبه كثيراً حالة اليابان الإمبريالية في العام ١٩٤٠، قد تفضل كوريا الشمالية الانخراط في صراع، حتى مع توفر فرصة ضئيلة لتحقيق الانتصار، على القبول بخنق بطيء.

يجب على أوروبا حماية الأرواح الأوروبية في منطقة خط العرض ٣٨. وبمعالجة حيثيات هذا السيناريو المحتمل، وعبر بحث ما سيعقب هذا النزاع، سيكون من المفيد إزاحة أي شك لدى الزعيم الكوري الشمالي في أن الولايات المتحدة ستستخدم الحد الأقصى من القوة في حال المزيد من الاستفزاز.

يقول مثل ياباني قديم إنه فقط "بعد رؤية بوابات جهنم عندما يستدير المرء ويعود". وقد تكون مساعدة كيم جونج أون على رؤية تلك البوابات بوضوح أفضل طريقة لضمان السلام.

*مدير برنامج العلاقات الخارجية في آسيا والصين في المجلس الأوروبي وزميل سياسة رفيع في المجلس.

(ريل كلير وورلد) :

ما هي الصوفية التي تستهدف مسجدها في سيناء؟

أفادت الأنباء أن المسجد الذي تعرض للهجوم بمنطقة الروضة في سيناء تابع للطرق الصوفية، وبالتحديد الطريقة الجريرية، والتي يشن التنظيم المتشدد الذي يحمل اسم "ولاية سيناء" حملة عليها منذ فترة طويلة. ففي ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ قام التنظيم بخطف أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية وهو سليمان أبو حراز البالغ من العمر ٩٨ وقتله.

يذكر أن عدة طرق صوفية تنشط في سيناء في مقدمتها الطريقة الجريرية، فما هي الصوفية؟

القرب من الله

يقول البعض أن كلمة صوفي مشتقة من كلمة صوف الذي كان يرتديه الصوفيون الأوائل، وربما لها علاقة بالنقاء، كما أن هناك من يرى أنه ربما تكون لها صلة بالكلمة اليونانية صوفيا وتعني الحكمة. وعلى مدار التاريخ ينظر إلى الصوفي على أنه الشخص المتدين الذي يتطلع لأن يكون قريبا من الله. ومن أبرز الطرق الصوفية القادرية والرفاعية والأحمدية أو البدوية والدسوقية والنقشبندية والتيجانية والإدرسية والسنوسية والجعفرية وغيرها.

ليست طائفة

ويخطئ غير المسلمين باعتبار الصوفية طائفة إسلامية فهي بمعنى أدق تعتبر تجليا للإسلام، ويمكنك أن تجد الطرق الصوفية لدى السنة والشيعة وغيرهم من الجماعات المسلمة. وقد وصف بن خلدون في القرن الرابع عشر الصوفية بأنها التفاني في عبادة الله والزهد في الثروة والمظاهر وغيرها من أوجه السعادة، واعتزال الآخرين لعبادة الله. ويؤكد الصوفية على ضرورة تعلم المعرفة الإسلامية من المعلمين وليس الكتب، ويمكن تتبع أثر معلمي الطرق حتى محمد نبي الإسلام نفسه. ويعنى الصوفية بالذكر فهم يذكرون أسماء الله ويقرؤون آيات القرآن سواء بشكل فردي أو في مجموعات (حلقات الذكر).

الحب

ولا تخلو مفرداتهم من كلمات الحب. فشعراء الصوفية كالحلاج والرومي ومن تلاهم تزخر أشعارهم بمفردات الحب والفراق واللوعة وانتظار ملاقة الحبيب. ونجد هذا التماهي واضحا لدى الحلاج في القرن الثالث الهجري بقوله "أنا من أهوى ومن أهوى أنا... نحن روحان سكنا بدنا". بينما يصف الرومي، بعد ذلك بقرنين، التعبير الصوفي بأنه "ليس حروفا وكلمات بل قلب أبيض كالثلج". غير أن ذلك لا يعني أن الصوفية مجرد شعر وأحاسيس بل أن هناك من وضع أسسا فكريا لها كابن عربي حتى قيل إنه في العصور اللاحقة صيغت معالم الرؤية الصوفية بفكر ابن عربي وشعر الرومي. وقد لعب الصوفيون دورا في رسم التاريخ والفكر الإسلامي فقد ساهموا كثيرا في الأدب الإسلامي وتجاوزت تأثيرات الرومي وعمر الخيام والغزالي بلاد المسلمين حيث اقتبس الفلاسفة والكتاب ورجال اللاهوت الغربيون كلماتهم. كما لعبوا أيضا دورا كبيرا في نشر الإسلام في المناطق البعيدة وخاصة في إفريقيا والهند والشرق الأقصى.

: BBC*

بين الديمقراطية والتسلطية

*د. شفيق ناظم الغبرا

صراع النموذج الديمقراطي والتسلطي ليس جديداً وهو لن يحسم في مدى قريب في قارات كآسيا وإفريقيا والعالم العربي الممزق. فوفق المفكر السياسي هنتنغتون جاءت موجة معاكسة للديمقراطية بعد كل موجة ديمقراطية. الموجة الثالثة للديمقراطية التي فاجأت العالم في أواسط سبعينيات القرن العشرين، حتى سقوط الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، حافظت على الكثير من مكتسباتها في مواقع عديدة، بالرغم من التراجعات التي برزت في آسيا وإفريقيا بشكل أساسي. يمكن الاستنتاج بأن التسلطية مقنعة لمدد زمنية محددة، خاصة وأن هناك مناطق في العالم عصية على ممارسة الديمقراطية، بسبب عمق السلطوية في بنيانها الإداري والثقافي.

ويعزز السلطوية انتشار نماذج ناجحة تحظى بالقبول كما هو حال الصين بسبب قدرتها على التنمية، وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على نماذج فاعلة تخلق نتائج اقتصادية وتنمية واضحة في ظل رؤية. ففي تجربة سنغافورة وقلة صغيرة من التجارب العربية (المعتمدة على ثروة نفطية مؤقتة) في الخليج ما يؤكد هذا الاتجاه. هذا النمط من التنمية اعتمد أساساً على رؤية، وطريقة فريدة في القيادة وتركيز على الإنجاز. ويضاف لهذا النموذج نماذج، كالروسي على سبيل المثال، حيث بوتين الذي صعد للسلطة في ظل حالة انتخابية مناقضة للكثير من القيم الديمقراطية.

وترتفع مطالب الديمقراطية عندما يشعر مجتمع بأن القيادة غير المنتخبة وغير المساءلة قد وصلت لأزمة بسبب ضعف نتج عن غياب التنافس السياسي والمساءلة والفساد. كثيراً ما يكون المدخل للثورة الديمقراطية فشل اقتصادي وتراجع لمشروع الدولة يصاحبه عدم القدرة على ممارسة التغيير. وتصل الأزمة لأحد منعطفاتها عندما تدخل النخب في صراع كبير حول الأحقية في القيادة، في ظل ضعف آليات انتقالها من حاكم لآخر. ففي الديمقراطيات الراسخة تلعب آليات التداول السلمي دورها في امتصاص النزاع بين النخب. كان يوم العشرين من يناير ٢٠١٧ يوم تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة مليئاً بالتوترات. ورغم ذلك التوتر الكبير إلا أنه وبفضل تقاليد راسخة ومؤسسات تعنى بالانتقال السلمي، مر اليوم بسلام.

الحل الديمقراطي صالح عندما يجد الناس بأن القرارات الحكومية لم تكن مدروسة ولم تنجح في استيعاب قدرات المجتمع، وأن المجتمع لا يملك طريقة للتغيير السلمي للسلطة. هنا بالتحديد تصبح مطالب المشاركة والديمقراطية وضرورات الرأي الآخر أكثر زحماً وقوة. لقد طالب الطلبة والشبان في الصين بديمقراطية وحرية، لكن الدبابات سحقت مطالبهم في ١٩٨٩. ومع ذلك فهذه المطالب سترتفع مجدداً في الصين عندما يصل النموذج الصيني لسقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في وقت كهذا سيبحث المجتمع الصيني عن شرعية جديدة تقوم على مشاركة المواطن في صناعة القرار وانتخاب القادة ومساءلتهم عن خططهم وتوجهاتهم، وهذا سيتطلب حريات وضمانات دستورية ليست متوفرة اليوم.

ولا يشترط أن تقتصر الديمقراطية في المستقبل على الانتخابات والتصويت وتوازن السلطات الثلاث، فهذا جزء من الديمقراطية. بل ستزداد قيمة المساءلة والشفافية والمؤسسات التي تحمي الحقوق والحريات والعدالة والمواطنة. في الممارسة الديمقراطية سترتفع نسب التركيز على الاستفتاءات الشعبية وعلى استيعاب القوى الاجتماعية المهمشة والمستثناة، وبنفس الوقت ستحتوي البرلمانات بصورة أكبر على كوتا للمرأة والأقليات، بينما ستضع المؤسسات الرقابية المدنية خارج البرلمان والسلطات الثلاث حدوداً واضحة لسيطرة رأس المال على نتائج العلاقة بين الفقراء والأغنياء، كما وستضع حدوداً لسيطرة قوى النفوذ واللوبيات على تعبيرات المجتمع الحرة.

ما زال العالم العربي، نسبة لبقيّة القارات والمجتمعات، هو الأكثر حرماناً من الحقوق والديمقراطية والمساءلة، وهو الأكثر تقبلاً لسلوكيات الفساد بين نخبه. إن ضعف البصيرة في الأطر القيادية العربية ستفرض نفسها مع الوقت على شكل الحلول وعلى آفاق موجة قادمة لربيع عربي جديد. الحاضر العربي عنيف وتسلطي واستبدادي، وهذا بحد ذاته يمثل مدى فشل النظام العربي في تأمين كرامة المجتمعات وحقوق الناس وتطلعاتها.

*قنطرة:

اليقظة من وهم الديمقراطية !

***أسلي اديننتاشباس**

قبل سبع سنوات، أضرمت بائع تونسسي متجول النيران في نفسه واشتعلت الاحتجاجات الشعبية في بعض دول الشرق الأوسط. وكانت شعوب تلك الدول تريد ما حرمت منه منذ قرن تقريباً وهو نظام عادل وحياة أفضل ومساحة من الحرية. وبعد سبع سنوات لم يحصل الناس في تلك الدول إلا على استبداد بشكل جديد وفوضى عارمة. وقبل عدة أسابيع في إسطنبول، قال لي سائق سيارة أجرة أثناء دردشة معه: «يُقال إن حرباً ستقع. هذا ما يتحدث به كل من يركب السيارة». فقد انتشر التكهن باحتمال وقوع حرب إقليمية، وهذا يعود في جانب كبير منه إلى تراجع فكرة الاستقرار الإقليمي.

وبعد سبعة أعوام من بداية ما عرف باسم «الربيع العربي» أصبح الشرق الأوسط بلا أمل. لقد تراجعت المطالب الديمقراطية وغاص الإصلاح الاقتصادي في الفساد. والليبرالية جثة هامدة، والعلمانية بلا مؤيدين، وكانت حركات البعثية والقومية العربية والإسلام السياسي قد فشلت جميعها منذ فترة طويلة. لقد انهارت الأيديولوجيات، وكذلك انهار الأمل في التغيير. وقد أصبحت هناك قناعة مستقرة بما وصفه المفكر العربي الأمريكي فؤاد عجمي بـ«استثنائية» المنطقة. وهذا يعني أن الانتشار العالمي للديمقراطية والرخاء والتنمية تجنب مناطق في الشرق الأوسط منذ عدة أجيال، ويرجح أن تتخطى الديمقراطية والرخاء والتنمية هذا الجيل أيضاً. صحيح أن هذا الشعور بفقدان الأمل قد لا يؤدي مباشرة إلى حرب. ولكنه يعني أيضاً أنه ليس هناك ما تخسره شعوب تلك الدول، وأن الشعبويين يمكن أن يستغلوا الاحتقان والتدافع العام.

ولم يصل الشرق الأوسط إلى مثل هذا الانكسار من قبل. ففي عام ٢٠١١، اعتقد كثيرون حول العالم، ولفترة قصيرة للغاية أن المنطقة على حافة ثورة ديمقراطية. وفي مؤتمر ميونيخ الأمني، في ذلك الوقت، ناشدت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك بعض زعماء المنطقة بأن يقوموا بإدخال إصلاحات وأضافت أن «التحدي يتمثل في مساعدة شركائنا على السير خطى أبعد على طريق مستقبل أفضل تُسمع فيه أصوات الشعوب، وتُحترم فيه حقوقها، وتتحقق طموحاتها. وهذا ليس ببساطة مسألة مثاليات إنها ضرورة استراتيجية».

ولكن بعد ثورة مضادة ناجحة في مصر وفوضى في ليبيا والعراق وحرب أهلية في سوريا أصبح «الربيع العربي» مثاراً للاكتئاب. وظهرت قناعة غربية تسلم بالأمر الواقع، بأنه لا جدوى من السعي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. ولن يلقي زعيم غربي رسالة مثل تلك التي ألقاها كلينتون في عام ٢٠١١، ولن تفعل ذلك أيضاً كلينتون نفسها من جديد. والزعماء الغربيون لم يعد لديهم لا الحافز ولا القناعة بالتشجيع على الديمقراطية. وأصبح تعبير الاستقرار وليس «الانتقال» في المنطقة هو الأولوية لدى شعوبها أيضاً ولدى المجتمع الدولي. ولم يعد أحد يراهن على الديمقراطية في النهاية.

والفجوة بين الشعوب وبعض الحكومات في الشرق الأوسط ما زالت واسعة. وبعض المجتمعات يعمرها الانقسام والاستقطاب الطائفي أو المذهبي. والأسوأ من هذا أن الشرق الأوسط أصبح بلا شبكة أمان. وفكرة احتمال نشوب صراع عسكري في المنطقة ليست جديدة. ولكن هذه الجولة الجديدة من التوترات تحدث في ظل نظام ليبرالي عالمي يتمزق مع قليل من الثقة بالذات من حيث القدرة على تغيير العالم. ولم تعد الولايات المتحدة المستغرقة في ذاتها، والمبلبلية، ترى لنفسها دوراً في توفير الاستقرار الإقليمي. وروسيا لا تتدخل أيضاً في الشرق الأوسط إلا لتعزيز كبريائها القومي. وتركيا منشغلة في الداخل. وإيران لا تهتم إلا بالتوسع في سياساتها الطائفية.

وهذا المزيج لا يبشر بخير. وربما تكون كل الظروف مواتية لنشوب حرب، لسوء الحظ. وقد تتغير الحدود أو تصبح الدول عصية على الحكم، وقد يقوض الفاعلون المؤثرون من غير الدول نفوذ السلطة المركزية في مناطق مثل العراق وسوريا ولبنان. ويمكن للحروب الطائفية تدمير المنطقة في العقد المقبل، بينما يشاهد العالم دمار بعض من أقدم مناطق العالم. وحين تموت أفكار التنمية والاستقرار والديمقراطية، فماذا يتبقى ليخسره الإنسان؟

***كاتبة تركية وباحثة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية**

*** (واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرف) :**

موازن القوة في عالم متغير

***إميل أمين**

بسرعة غير مسبوقة تتغير موازين القوى الدولية، سباق أحجار على رقعة الشطرنج في مباراة إدراكية عسيرة، فيها من يحاول الحفاظ على مكانته القطبية كأول دون نزاع، ومن بينها أطراف تعتمد على تعديل المشهد عبر طرفي معادلة القوة الأزلية، أي القوة الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تخليق قوة عسكرية، ثم هذه الأخيرة وتفوقها، الأمر الذي يُعدّ ضماناً لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية حول العالم.

عبر العقود الثلاثة الماضية استطاعت الصين وعلى نحو خاص أن تواجه الولايات المتحدة اقتصادياً، حتى قيل إنها بلورت تعبير «توازن الردع النقدي لا النووي»، غير أن الأيام الماضية تكاد تجزم باقتراب الصين من عالم القوة العسكرية القطبية، بعدما قدر لها النجاح في عوالم الاقتصاد والمال حول العالم وبجدارة.

الأسبوع الماضي، أعلنت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية عن بلوغ الصين مرحلة جديدة من القوة الصاروخية الباليستية عبر صاروخها المرعب ذي القدرات الخارقة «دونغفنغ - ٤١» العابر للقارات، الذي يصل مداه إلى ١٢ ألف كيلومتر، ويمكنه حمل عشرة رؤوس نووية دفعة واحدة، وكل رأس يمكن أن يستهدف منطقة معينة وبسرعة تصل إلى ٧٦٧ ميلاً في الساعة. ما الذي تريده الصين على وجه التحديد؟ وهل تسعى لانتزاع القطبية العالمية المنفردة من براثن الولايات المتحدة، أم أن لها أجندة خاصة تبدأ مرحلياً من القارة الآسيوية ثم تنطلق منها لاحقاً إلى ما تشاء؟

يبدو واضحاً أن القادة الصينيين الذين رأيناهم في مؤتمراتهم الشعبي الأخير عازمين على تصدير نموذج الحكم لديهم إلى بقية العالم، باتوا قلقين من أحوال العالم المضطرب، ولذلك ربما هم ماضون في تغيير قواعد النظام العالمي، قبل أن يغيرهم هذا النظام نفسه، وهذا ما يؤكده عالم السياسة الأمريكي الشهير جون ميرشيمر بجامعة شيكاغو، الذي يقطع بأن الصين لا يمكن أن تنهض بشكل سلمي. على أنه وفي حين تبدأ الصين دخول مرحلة الأقوياء عسكرياً في عالم يتصارع صاروخياً، ربما لتفادي التحام الجيوش البرية، كما درج الحال في الحروب الكونية الأخيرة، نراها من جانب ثانٍ تنتقل إلى المرحلة الجديدة المشابهة إلى حد التطابق مع نهج القوى العظمى عبر التاريخ، حيث تسعى إلى إقامة مناطق نفوذ، وإنشاء شبكات من الأصدقاء والحلفاء لإقامة توازن قوى موال لبكين، يضمن لها الوصول الآمن إلى الموارد الطبيعية والأسواق والقواعد، ويحقق إصلاح المؤسسات القديمة وتشكيل مؤسسات جديدة، وتأسيس نظام إقليمي يخدم المصالح الصينية ويقوّض مصالح الخصوم. لم تعد الصين اليوم تتطلع لبسط نفوذها على القارة الآسيوية براً وبحراً وجواً، بل نراها فعلاً وقولاً تتمدد إلى ما هو بعيد جداً، لا سيما عبر طريق الحرير الذي يرسى لها نفوذاً في مياه آسيا والخليج العربي، وصولاً إلى قلب الشرق الأوسط، ومنه إلى القارة الأفريقية التي تضعها نصب أعينها. ترى الصين أن القارة السمراء أرض بكر مليئة بالكنوز، وأنه كما يتسارع الأمريكيون في طريقها، فمن حق بكين أيضاً أن تحوز التجربة وتستغل الفرصة، الأمر الذي يتجلى في قاعدة جيبوتي العسكرية، والتدخل الأخير في زيمبابوي، والحديث يطول. أحد أهم الأسئلة المطروحة في عالم متغير: إلى أي حد سوف يؤثر قيام الصين ونهضتها عسكرياً واقتصادياً على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الخريطة الدولية؟

أفضل من قدم لنا الجواب البروفسور جوزيف ناي المفكر الاستراتيجي الأمريكي الكبير وصاحب مفهوم «القوة الناعمة»، وباختصار غير محلّ يذهب إلى أن نهوض الصين، سيكون معناه الاختزال من القوة الأمريكية التقليدية المستعنة حول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الساعة، وأن تبدلات المشهد الأمامي تتشابه مع عملية الإزاحة التي قامت بها أمريكا تجاه بريطانيا، منتصف القرن الماضي، وعلى المنوال ذاته يزعم روبرت كاجان في عموده اليومي أن القيادة الصينية تنظر إلى العالم بالطريقة نفسها، التي فعلها القيصر ويلهلم الثاني منذ قرن.

كان عهد ماو تسي تونغ بداية لإحياء الدولة الصينية العتيدة، ويمكن القطع بأن زمن شي جينبينغ هو أوان ملامسة سقف القطبية العالمية، ذلك أنه بعد النجاحات الاقتصادية التي خوّلت للرجل أن يطالب باحتلال المرتبة التي تعود إليها داخل صندوق النقد الدولي في عهد سلفه هو جينتاو، والبداية بتدويل اليوان، رأيناه يرتفع، بل ويحلق بالميزانية العسكرية، من أجل تحديث الجيش وبناء سلاح بحري خليق بحمل هذا الاسم.

يمكن القطع بأن حديث صواريخ الصين الباليستية الجديدة رسالة لواشنطن بألا تفكر في الاقتراب من بحر الصين الجنوبي، لا سيما أن الصينيين لديهم قناعة مطلقة مفادها أن واشنطن تريد إعاقة تنميتهم المستمرة والمستقرة. لا تزال الفلسفة الكونفوشيوسية هي الموجه الأول والرائد للصينيين، وما طريق الحرير والصواريخ الباليستية إلا ضرب من ضروب «الالتفاف على العائق»، ومحاولة كسب معارك دون إطلاق رصاصة، إلى أن يُسلم العدو أوراقه بنفسه، كما يوصي صن تزو في خالده «فن الحرب». هل من نهضة لبكين بعيداً عن أوضاع موسكو وواشنطن؟ إلى قراءة مقبلة إن شاء الله.

***كاتب مصري**

***صحيفة (الشرق الأوسط):**

الوجه الحقيقي للخليج في ملتقى أبوظبي

***هدى الحسيني**

تزامن انعقاد «ملتقى أبوظبي الاستراتيجي» الذي يعقده كل سنة «مركز الإمارات للسياسات»، وتقف وراءه سيدة - جنرال هي الدكتورة ابتسام الكتبي التي بجهودها تجمع سنوياً نحو ٥٠٠ باحث وأكاديمي وسياسي ومفكر، وتترك بصمتها على كل ما يحتويه ويناقشه. تزامن انعقاد الملتقى مع افتتاح متحف «اللوfer أبوظبي» الذي فاقت هندسته الرائعة «اللوfer» الباريسي، كأن الحدثين جاءا نتيجة للإحساس الجديد الذي يشعر به الإماراتيون. هناك إحساس واضح بالثقة وعدم انتظار ما ستقرره هذه الإدارة الأمريكية أو ذلك الموقف الروسي، أو تلك المصالح الصينية أو البحث عن الصفقات من الطرف الأوروبي.

الدكتور عبد الخالق عبد الله الباحث في شؤون الخليج، لمّح إلى أن إمكانية الحرب في المنطقة قد تزيد مع العام المقبل من نسبة ٢٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وكان الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، قد قال في كلمته المسهبة إن «السذاجة» التي سادت في بعض الأوساط عن أن الدور الإيراني سيتغير بعد التوقيع على الاتفاق النووي قد تراجعت، وإن الصاروخ الإيراني الذي أطلقه الحوثيون كشف كذب الادعاءات الإيرانية «حول الطبيعة الدفاعية لبرنامج إيران الصاروخي».

لم يكن المشاركون والمتحدثون كلهم من نفس الخط، وهنا تكمن أهمية النقاشات التي دارت، إذ دعا الدكتور محسن ميلاني، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية في جامعة «ساوث فلوريدا»، والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى «ضرورة الحوار والمصالحة ما بين إيران والسعودية»، إذ قال إن إيران قادرة على توتير الآخرين ومنع الدول من تحقيق أهدافها. الدكتور ميلاني كان يحمل رسالة إيرانية واضحة إلى المؤتمر، فيها كشف نقاط ضعف إيران، وفي الوقت نفسه لوح بما تلوح به من تحديات.

الدكتور قرقاش كان أكثر وضوحاً وحسماً، دعا العراق إلى تأكيد دوره «التاريخي في احتواء طموحات إيران للهيمنة، وإلى تعزيز بغداد هويتها العربية» وقال: «على ضوء سلوك طهران الراهن (هذا الكلام قبل جولة قاسم سلیماني في البوكمال) فإننا - في بساطة - لسنا في موقع يمكننا من الحديث حول تخفيف حدة التصعيد أو الدخول في حوار مع إيران».

ولأن لا خليج مستقراً، ولا ازدهار في الدول العربية والإسلامية من دون المملكة العربية السعودية، توقف قرقاش عند ما تشهده السعودية بقيادة الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وهو ظهور دولة مستعدة للتعامل مع تحديات المستقبل. قال قرقاش: «تعتمد وجهة نظر دولة الإمارات في نجاح استراتيجيتها، على وجود دولة سعودية نامية وقوية، ودولة مصرية مستقرة وقوية». وفي حديثه عن سوريا التي تمنى لها حلاً سياسياً ناجحاً تبين أن لا رغبة خليجية حتى الآن في المشاركة في إعادة البناء، ما دام هناك بشار الأسد رئيساً، وإيران وروسيا وصيفين عسكريين، و«حزب الله» و«الفاطميون» و«الزينيون» أدوات تحريك وتدمير.

المشاركون كانت تظللهم مظلة الأبحاث الصريحة. أليكس ناتافنكا من معهد الشرق الأدنى في واشنطن، أكد أن لا أمل يُرتجى من حسن روحاني الرئيس الإيراني، لأن أنظاره شاخصة على خلافة آية الله علي خامنئي، لذلك فإن «الحرس الثوري» باق وهو يقود العجلة. وفي جلسة القوة الناعمة في السياسة الدولية التي أدارها تركي الدخيل، مدير عام «قناة العربية» الإخبارية، وشاركت بها نورة الكعبي، وزيرة الثقافة الإماراتية، والدكتورة ابتسام الكعبي التي كشفت عن التركيز في الإمارات على الاستثمار في القوة العسكرية والأمنية، والاستمرار في السياسة الخارجية، و«دعم هذه الأمور الضرورية يفوق دعم الثقافة».

كان هناك قلق على دور مجلس التعاون الخليجي، وبمعنى ما، أشار السفير عبد الله بشاره إلى دور المجلس في ظل الظرف الذي يمر به والأزمة القائمة مع قطر. في هذا الخضم هناك من رأى تقصيراً من دول الخليج في استحداث جيش لا يقل عدده عن ٤٠٠ ألف جندي، وتساءل كثيرون: أين أصبح «درع الجزيرة»؟ هناك من دافع لأن مجلس التعاون

الخليجي عندما أنشئ لم يكن كياناً أمنياً أو عسكرياً، لكن بعد سنوات، وحسب ما ذكره بشارة طلب من السلطان قابوس، سلطان عُمان، وضع دراسة لتشكيل قوة خليجية.

الكويتي الدكتور عايد المناع، الأكاديمي والسياسي، تساءل عما إذا كانت دول الخليج دخلت في سياسة المحاور، وتساءل أيضاً عن ردود الفعل الخليجية تجاه الميليشيات المماثلة لـ«حزب الله» في لبنان التي تنشئها إيران في العراق، وهي كثيرة وخطيرة؟

لكن تبين لي أن الأخطر في مسألة قطر هو دعمها وتبنيها لـ«الإخوان» المسلمين.

وعندما جاء الحديث عن ليبيا، أعطى الدكتور محمود جبريل، رئيس الوزراء الليبي السابق ورئيس تحالف القوى الوطنية، صورة نصف قاتمة ونصف أقل سواداً، إذ فاجأنا بأن هناك ١٦٠٠ ميليشيا، و٣٠٠ مليون قطعة سلاح بين أيدي الميليشيات، وأن ٧٢ مليار دولار تم إهدارها من دون وجود مشروع إنقاذي. يحكي عن لقاء أجراه اللبناني غسان سلامة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مع طلاب جامعة بنغازي. سأل الطلاب سلامة: ما العمل لوقف الفساد في ليبيا؟ فكان الجواب: «يمكن الحديث عن الفساد في إيطاليا، في فرنسا، أو حتى في أمريكا، أما هنا في ليبيا فهناك نهب».

ووصلنا إلى اليمن مع خالد بحاح، نائب الرئيس ورئيس الوزراء السابق في اليمن، الذي اختصر المشكلة بعبارة: «الحوثيون يؤمنون بالحق الإلهي، وجماعة علي صالح بالحق التاريخي». وقال: «يجب إعادة هندسة الحكومة كي لا تبقى رديفاً للانقلابيين... وإن التفاوض على السلام يجب ألا يتوقف، وبالتالي يجب إبقاء غرفة سلام مفتوحة وفعالة دائماً».

أما يوسف الحسن، الدبلوماسي الإماراتي السابق، فقد تحدث عن قطر، وقال إن استمرار الأزمة عائد إلى حالة الإنكار التي تعتمدها قطر. واقترح ٣ سيناريوهات لحلحلة الأزمة: تغيير النظام بطريقة سلمية بما فيه احتمالات قيام حكومة منفى، أو ابتعاد الأمير الوالد عن المسرح السياسي القطري، أو تغيير الأمير الحالي بطريقة سلمية. ثم دار نقاش حول تجميد أو طرد أو انسحاب قطر من عضوية مجلس التعاون الخليجي. لكن لا يوجد نص في النظام الأساسي للطرد أو للتجميد. فهل تنسحب قطر من تلقاء ذاتها؟ الاستنتاج: تجربة قطر استثناء، والكل أجمع على أن الأزمة قد تطول لسنتين على الأقل.

من جانبه دعا إد روجرز الخبير في الحملات الأمريكية السياسية، الخليجيين إلى عدم تجاوز الديمقراطية، ورأى أن أهمية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن لديه أفضل العلاقات مع أمريكا منذ بندر بن سلطان. ويجب الاستفادة منها.

سيرغي كاراغانوف، من الكلية العليا للاقتصاد في روسيا، قال: «كانت سوريا مسرحاً لتمارين قوية أهمها الطيران والصواريخ، ثم إن لدينا علاقات ممتازة مع إسرائيل والسعودية ومصر». أما الصيني في معهد الدراسات الدولية الاستراتيجية في جامعة بكين الدكتور وو بنغ بنغ، فقال: «من أجل حل مشكلة كوريا الشمالية نريد تجميداً للتمارين العسكرية في كوريا الجنوبية». ورأى الياباني من جامعة «سيكي» في طوكيو الدكتور كي هاكانا أن «الصين تشكل خطراً دائماً على أمن اليابان». أما الدكتورة مينا روي، من مركز الدراسات والتحليلات الدفاعية في دلهي، فقالت: «نريد أن نستوعب الصين لا أن نصارعها». كل دول العالم ومشكلاتها اجتمعت في جلسات دامت يومين.

وبرزت دول الخليج في الملتقى أكثر ثقة بمقدراتها لمواجهة إيران وكل الأخطار، ولم تعد تراهن على حليف استراتيجي واحد، فلديها حلفاء متنوعون يقصدون ودها. كذلك عادت الثقة بالحضارة العربية والإسلام العربي. الإمارات بدأت مرحلة خوض المعرفة بدل استهلاكها فقط. وقالت ابتسام الكتبي، إن لقبها «جنرال»، وهي تستحق ذلك.

ملتقى أبوظبي الاستراتيجي قد يكون من أهم المؤتمرات الاستراتيجية. سقط قناع الخوف والتردد، وبرزت إرادة القوة والمعرفة والصراحة، إنما يبقى الخطر جاسماً.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

فراغ الزعامة الغربية

***جيفري كيمب**

بات واضحاً منذ بعض الوقت أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس مستعداً ولا متحمساً لتقلد دور كبير في زعامة العالم. فتشديده على مقاربة «أمريكا أولاً» في العلاقات الدولية يترجم في أذهان كثير من الناس باعتباره انسحاباً أمريكياً من الدور العالمي التقليدي للولايات المتحدة.

والمؤشرات على تراجع الزعامة الأمريكية يمكن رؤيتها في كل من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. ونتيجة لذلك، بات الزعيم الصيني «شي جين بينغ» يُنظر إليه اليوم باعتباره زعيماً أقوى وأكثر تأثيراً من ترامب. والواقع أن آفاق الزعامة في أوروبا قائمة أيضاً، لكن لأسباب مختلفة. فحتى انتخابات سبتمبر الماضي في ألمانيا، كان يُعتقد أن المستشار أنجيلا ميركل ستخرج من الانتخابات مرة أخرى منتصرة وقوية وستواصل الاضطلاع بدور الزعامة في أوروبا الذي بدأته في السنوات الأخيرة. إلا أن أداءها الضعيف نسبياً وصعود حزب «البدل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، أرغماها على السعي لتشكيل ائتلاف مع «الديمقراطيين الأحرار»، وهم الذين يعارضون بشدة آراءها الليبرالية بشأن الهجرة. لكن يبدو أنها عجزت عن تشكيل حكومة، وستضطر للدعوة إلى انتخابات جديدة. وهي اليوم في أضعف أحوالها خلال سنواتها الثماني في السلطة.

وفي هذا الأثناء، يبدو أن ألمانيا ستتشغل بمشاكلها الداخلية ولن يكون لديها الوقت لقيادة أوروبا، على الرغم من أن ثمة حاجة ملحة لها. وعندما حقق الزعيم الفرنسي إيمانويل ماكرون فوزاً مذهلاً في الانتخابات الرئاسية في السابح من مايو الماضي، كان يؤمل أن يصبح وميركل الزعيمين الطبيعيين لأوروبا، ويوقفا صعود الأحزاب اليمينية التي أخذت تحرز نتائج جيدة في الانتخابات في الكثير من البلدان الأوروبية، خاصة في شرق القارة.

غير أن ماكرون اصطدم بمعارضة قوية من اليسار الفرنسي الذي يناوئ مخططاته الرامية لإصلاح إعطاب الاقتصاد. وفي هذه الأثناء أيضاً، توجد تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، في موقف ضعيف للغاية، بعد أن دعت إلى انتخابات مفاجئة في شهر يونيو الماضي، حيث انتهى بها الأمر إلى خسارة الأغلبية، واضطراها للدخول في ائتلاف مع «الحزب الموحدوي الديمقراطي» الإيرلندي الشمالي.

وعلاوة على ذلك، فإن حياتها السياسية برمتها باتت معلقة على المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي حول شروط خروج بريطانيا من الاتحاد. فضلاً عن ذلك، تتولى حكومتان قوميتان يمينيتان الحكم في كل من المجر وبولندا، بينما تواجه إسبانيا أزمة حول مستقبل إقليم كتالونيا، ذلك أن الكثير من الكتالونيين يسعون إلى الاستقلال، أو مزيد من الحكم الذاتي والاستقلالية عن مدريد، وهو ما سيؤشر إلى مزيد من القطيعة مع «الفكرة الأوروبية». وبالتالي، فليس مفاجئاً تحت هذه الظروف أن يرى زعماء طموحون، مثل الروسي فلاديمير بوتين وملالي إيران والرئيسين التركي والصيني، فرصاً للدفع بمصالحهم في المنطقة التي كان الغرب صاحب النفوذ الوحيد فيها حتى الأمس القريب.

ولعل الشرق الأوسط خير مثل على كيف أخذ غياب دور غربي قوي يؤثر على الأوضاع السياسية في المنطقة. فمما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ما زالت نظرياً القوة العسكرية الأقوى في المنطقة، لكن هذه القوة تركز في المقام الأول على القوتين الجوية والبحرية.

ذلك أن القوة البرية الأمريكية في المنطقة باتت اليوم مقتصرة على المستشارين والقوات الخاصة. وبالمثل، ما زال لدى بريطانيا وفرنسا أدوات بحرية وجوية مهمة تستطيعان استخدامها في المنطقة، لكنهما لا تميلان على ما يبدو إلى تعميق انخراطهما في أزماتها.

وبالنسبة لفرنسا، فإن الفوضى والأزمات في شمال أفريقيا ووسطها هي أولويات أكبر وأولى. وفي هذه الأثناء من الخطأ تجاهل النجاح الذي حققته كل من روسيا وإيران في الدفع بمصالحهما ونفوذهما في سوريا. ذلك أن إيران باتت اليوم في موقف أقوى في العراق مما كانت عليه لعقود سابقة.

وتدخلها في اليمن جرّ إلى حرب وحشية هناك لا تلوح لها نهاية في الأفق. وعلاوة على ذلك، تظل إيران لاعباً مؤثراً في أفغانستان، حيث تتواصل الحرب الأهلية. وعلى هذه الخلفية، يريد بعض المحللين والسياسيين في الولايات المتحدة وإسرائيل والخليج من واشنطن أن تكتفٍ بضغطها على إيران بسبب سلوكها.

غير أنه بين معظم المحللين في واشنطن ليست ثمة رغبة في أزمة عسكرية في الشرق الأوسط طالما أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية خطير جداً وقابل للانفجار، ولا حتى من قبل دونالد ترامب.

***صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :**

القوة والغرور يقودان للدكتاتورية

***علي البداح**

الدكتاتور لا يرى الفشل ولا يتوقع المخاطر الطبيعية أو المخططة التي تستفيد من اندفاعه، ويصم أذنيه عن أصوات الناصحين، بل إنه يهتمهم بالجبن، وقد يهتمهم بالخيانة، فهم في رأيه لا يرون ما يراه، ولا يملكون شجاعته. لو تتبعنا كيف تحول قادة وزعماء من الطيبة وتحقيق آمال شعوبهم إلى الدكتاتورية فإننا سنرى تشابها في هذا التطور.

يبدأ هؤلاء بقوة شعبية ومحبة وإيمان بحق الشعب في حياة حرة كريمة“ ويستطيعون بقدرة عجيبة جمع الناس لتحقيق أهداف كبيرة في تنمية البلد أو في تقوية عزيمة الناس في صد الأعداء عن البلد.

يبدأ القائد في رفع مستوى الاستعداد عند الناس ويركز على بناء القوة العسكرية، وتقوم أبواب النفاق والذين يسعون إلى الاستفادة من هذه القيادة بتفخيم ذاته، ويقوم هو في تطوير إعلامه الذي يساهم بدوره في تفخيم الذات حتى يصدق في النهاية أنه البطل الأسطوري الذي تتمناه البلاد وتتطلع إليه شعوب المنطقة.

ولا نغفل هنا عن دور القوى المعادية التي ترى ما يحدث فتساهم في عملية النفخ، وفي استنباط الوسائل لزيادة جرعة الشجاعة والبطولة لدفعه للوقوع وهدم كل ما بناه.

يتحول البطل إلى دكتاتور لا يرى إلا نفسه، ولا يستمع لنصيحة ولا يقدر المخاطر، فيقدم على اتخاذ خطوات خطيرة تزداد وتتعاظم لو نجح فيها في بداية مشواره. القوة العسكرية والإعلامية وتوهم أن الناس كلها معه، والانتصارات التي حققها كلها تزيد من سطوته وخطواته غير المحسوبة.

الدكتاتور لا يرى الفشل ولا يتوقع المخاطر الطبيعية أو المخططة التي تستفيد من اندفاعه، ويصم أذنيه عن أصوات الناصحين، بل إنه يهتمهم بالجبن، وقد يهتمهم بالخيانة، فهم في رأيه لا يرون ما يراه، ولا يملكون شجاعته، ويزيد من رفع مستوى تسليحه وحشد القوات وتحويل معظم ميزانية بلده للسلاح ولحاملي السلاح تحت رايته. ومع هذا فإنه خوفا من ضياع هذه السلطة التي نماها يخشى من غدر من حوله، فيخلق أجهزة أمنية لمراقبة الناس وأجهزة لمراقبة الأجهزة التي تراقب الناس وأجهزة للحماية الشخصية.

القوى المعادية خصوصا تلك الدول التي همها تمزيق المجتمعات تزين له عمليات التوسع، وربما احتلال بلاد مجاورة، كما حدث مع صدام حسين، لكنها في كل الأوقات تنتظر اللحظة المناسبة للتخلص منه، مستغلة هذه الروح الدكتاتورية.

القوة المفرطة وأساليب الرقابة تحول محبة الشعب إلى خوف وترقب ويزداد دعاء الناس في قلبهم عليه وتمني سقوطه. وتأتي اللحظة التي ينتظرها الجميع حين يندفع الدكتاتور في عمليات يطن أنه أحسن تقديرها، فإذا هو يقع في شر أعماله وإذا هو خاسر لكل شيء دون أن يجد أي تعاطف من شعبه.

القوة لعنة بيد أي حاكم، وأبواق المنافقين وتطيلهم تزيده سوءا حتى إذا سقط، فإذا هو وحيد ينتظر القصاص من شعبه وكل من وصله أذاه. فهل نتعظ؟

للأسف إن كل دكتاتور يظن أنه أذكى ممن سبقه من الطغاة، وأنه لن يقع مثلهم، لكنه لا يدري أنه قد وصل إلى مرحلة مرفوضة ليس عند شعبه فقط، ولكن من كل جيرانه. كل دكتاتور سلك الطريق نفسه ولم يستفد من التاريخ.

***صحيفة (الجريدة) الكويتية :**

الديمقراطية.. هل تراجع عالمياً؟

***ميليدا جيمينيز**

ما حالة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم؟ يوجه العديد من المراقبين إنذاراً بشأن موجة عالمية من الشعبوية التي برزت من خلال أوروبا والأمريكيتين. ويخشى آخرون من التآكل الأخير للضمانات الديمقراطية في دول بعينها مثل بولندا والمجر وفنزويلا. وتعلن العناوين الرئيسية عن أزمات الفساد والهجرة والصراع والأمن والانتخابات، ولكن هل الديمقراطية حقاً في مراحلها الأخيرة؟

ربما لا، فالبيانات الواردة في المؤشر المعجمي للديمقراطية الانتخابية تظهر أنه في عام ٢٠١٦، وفيما لا يقل عن ٦٨٪ من دول العالم - التي تضم ٦٢,٢٪ من سكان الأرض - يتم تحديد السلطة الحكومية من خلال انتخابات متنازع عليها. وهذه في الواقع زيادة عن النسبة المسجلة عام ٢٠٠٦ التي بلغت ٦٢٪. والأكثر من هذا أن ٥٦٪ من الديمقراطيات التي تم تأسيسها بعد عام ١٩٧٥ لم تشهد انعكاسات ديمقراطية، ولم تعد أي دولة تزيد ديمقراطيتها الانتخابية عن ٤٠ عاماً - باستثناء فنزويلا - إلى الحكم غير الديمقراطي، فلا تزال الديمقراطية هي الشكل الأكثر انتشاراً ومشروعية للحكم.

ولكن كيف يكون أداء الديمقراطية خارج الانتخابات؟ للرد على هذا السؤال، أصدرت المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية يوم الأربعاء «مؤشرات حالة الديمقراطية العالمية». وتغطي هذه المجموعات من المؤشرات الجديدة ١٥٥ دولة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٥ - ٢٠١٥، وهدفها هو تقديم صورة دقيقة عن الحالة العالمية للديمقراطية.

ويستند الفهم الواسع للديمقراطية في المؤسسة الدولية للمساعدة الانتخابية على مبدئين: السيطرة الشعبية على صنع القرار وصنّاع القرار، والمساواة السياسية بين هؤلاء الذين يمارسون هذه السيطرة، ونحن بدورنا نقسم هذين المبدئين إلى خمس خواص ديمقراطية: الحكومة التمثيلية، والحقوق الأساسية والرقابة على الحكومة والإدارة المحايدة والمشاركة. وتُقاس هذه الصفات باستخدام ٩٨ مؤشراً تجريبياً من ١٤ مصدراً للبيانات، لكن هل الديمقراطية تنتشر وتصبح أكثر استقراراً؟

لدينا أخبار جيدة، فبالنظر من خلال هذا المنظور المعقد، تشير «مؤشرات حالة الديمقراطية العالمية» إلى أن الديمقراطية قد أحرزت تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٧٥ - وما زال العالم يشهد مستويات مستقرة من الديمقراطية، ويمكننا أن نرى ذلك خاصة في المستويات العالمية من الحكم التمثيلي، حيث نقيس ما إذا كان الجمهور لديه سيطرة على صنّاع القرار، ولا توجد فقط زيادة في عدد الانتخابات التي تجرى في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٥، كما تظهر البيانات، بل أيضاً هناك جودة أعلى للانتخابات، مع انخفاض مستويات التزوير والتلاعب والمخالفات.

وبشكل عام، يتم احترام الحقوق الأساسية بشكل أفضل، وإن كان هناك تباين كبير بين الأمم. يبحث مقياسنا للحقوق الأساسية ما إذا كان المواطنون بإمكانهم ممارسة حريات سياسية. وعموماً، فإن مزيداً من المواطنين حول العالم يتمتعون بهذه الحقوق أكثر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. ولكن هناك تحذير كبير: بينما يرى المواطنون في بعض الدول أن حقوقهم يتم احترامها بشكل كبير أكثر من ذي قبل، هناك آخرون يفقدون هذا الاحترام. وعلى سبيل المثال: هناك توسع في الحقوق السياسية الممنوحة للمواطنين في منغوليا والسنغال وأوروغواي وفي الآونة الأخيرة في جامبيا ونيجيريا، بينما تآكلت هذه الحقوق في المجر وبولندا. وضمن هذه الفئة، قمنا بقياس بعض الأمور الخاصة التي شهدت تحسناً مطرداً منذ ثمانينيات القرن الماضي، فهناك

المزيد من الناس حول العالم يعيشون في أماكن تحترم فيه حقوقهم التي من أهمها الحصول على العدالة والحريات المدنية والحقوق الاجتماعية والمساواة.

- وهناك زيادة في الضوابط والتوازنات الرقابية على السلطة الحكومية منذ عام ١٩٧٥ بشكل عام، رأينا مزيداً من الاستقلال القضائي، فضلاً عن المزيد من الحرية الممنوحة لوسائل الإعلام الإخبارية للتدقيق في ممارسة السلطة، ولكن مرة أخرى، فإن الصورة تختلف كثيراً من أمة لأخرى - وأحياناً حتى داخل المنطقة ذاتها. وعلى سبيل المثال، فقد حصلت ميانمار ونيبال وتونس على مزيد من المساءلة الحكومية، وعلى الجانب الآخر تقوم الحكومات ذات النزعات الاستبدادية في بروندي والإكوادور ونيكاراجوا ومقدونيا وتايلاند وتركيا وفنزويلا بالحد أو إلغاء مصادر القوة المتنافسة، مثل الهيئات التشريعية أو القضاة أو وسائل الإعلام المستقلة.

وعن المشاركة العامة تقيس هذه الخاصية التي نطلق عليها «المشاركة التشاركية» مدى استخدام الناس للقنوات السياسية القائمة، مثل المشاركة في منظمات المجتمع المدني والتصويت في الانتخابات الوطنية، ومرة أخرى شهدت بعض الدول تحسينات بينما شهدت دول أخرى تراجعاً - وفي المتوسط، هناك حصة أكبر من الناس منخرطة سياسياً أكثر مما كان عليه الحال في ١٩٧٥.

وفي العديد من الدول الأفريقية والآسيوية، ومن بينها ساحل العاج وليبيريا وميانمار ونيبال وتونس، أصبح المجتمع المدني أكثر نشاطاً، ولكن في دول أخرى، مثل أذربيجان ومصر وروسيا وتركيا، عمدت الحكومات إلى كبح جماح المجتمع المدني وتقليص المشاركة العامة. ومنذ عام ٢٠٠٥، تراجعت نسبة المواطنين الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع في عدة بلدان، منها بنجلاديش وقبرص واليونان وغينيا والولايات المتحدة، بيد أن هذا يقابله زيادات كبيرة في دول أخرى، من بينها أنجولا وميانمار ونيبال، ويرجع ذلك غالباً إلى أن الانتخابات يتم إجراؤها أو إعادتها.

وفي أوروبا، انخفض إقبال الناخبين في عدد قليل من الديمقراطيات الراسخة، بما في ذلك فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة، لكن إقبال الناخبين في جميع أنحاء أوروبا كمجموعة ما زال أعلى من المتوسط العالمي. وأي انخفاضات في دول فردية يقابلها زيادات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وظل المستوى العالمي لما نصفه بـ «الإدارة المحايدة» - الذي يقيس غياب الفساد والإنفاذ المنتظم لسيادة القانون - ثابتاً بشكل عام منذ عام ١٩٧٥. ومنذ عام ٢٠٠٥، أحرزت بلدان عديدة، من بينها ساحل العاج والجابون وغينيا ولافتيا وقيرغيزستان ونيجيريا وسري لانكا وتونس، تقدماً كبيراً في مكافحة الفساد وضمان الإنفاذ المنتظم للقانون، ومع ذلك تكافح العديد من الدول من أجل التنفيذ الناجح لسيادة القانون في الإدارة العامة - ومن الممكن قول إن الفساد وعدم فاعلية الإدارة العامة من الممكن أن تغذي الحالة العامة من عدم الرضا عن الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والحكومات.

- إذن، ما الذي يمكننا قوله عن حالة الديمقراطية حول العالم؟ تظهر لنا «مؤشرات حالة الديمقراطية العالمية» أنه منذ عام ١٩٧٥، تم إحراز تقدم ديمقراطي في بعض الخواص الديمقراطية التي نقيسها. وفي حين أن هناك تبايناً بين الدول، فإنه بوجه عام، لم يشهد العقد الأخير أي تراجع ديمقراطي، بل استقراراً شاملاً، وهكذا فإن الخطاب الكئيب عن الديمقراطية الذي يهيمن اليوم هو خطاب مبالغ فيه.

*مسؤولة وحدة تقييم الديمقراطية والتحليل والمشورة في «المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية»

* (واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفيس) :

الخليج.. وسط عواصف القلق والتوتر

*د. شفيق ناظم الغبرا

تسيطر أحداث الاقليم وحروبه كما والأحداث المتسارعة المرتبطة بالملكة العربية السعودية على أجواء الإقليم. هذه ليست أحداث عادية وذلك لان فيها من توترات الداخل والخارج ما يصعب قياس نتائجه على المدى القريب والمتوسط. فعندما تقع أحداث جسام تتضمن حروبا وانقلابات واعتقالات واسعة تستهدف دولا وقوى مجتمعية ونخبا رئيسية يصعب التكهن كيف سيؤثر كل من هذه العناصر في بناء حالة استنفار ونزاع مفتوح في المدى المنظور.

ان وضع اليد على الزناد يختلف تماما عن الضغط عليه، فما أن يطلق الرصاص حتى يتغير كل شيء، هذه قصة الحروب والنزاعات المدوية والإجراءات المتطرفة في إندفاعها. في الأزمة الذاتية السعودية يقع تداخل أكبر مع الولايات المتحدة، ونظرا لدور هذه الإدارة ومكانة كوشنر /ترامب الإسرائيلية أصبح للسياسة الإسرائيلية دور أكثر وضوحا. لكن في الجانب الآخر دور إيران وتركيا وروسيا يخيم على الإقليم والمشهد. إن العالم العربي في هذه اللحظة التاريخية مخترق من كل الإتجاهات، وهو لهذا لا يقوى على أن يكون قوة لذاته ولنفسه. وهذا يضع العرب في دائرة هي الأصعب منذ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة.

إن المخرج من المستنقع الراهن لن يكون عملية يسيرة. فبعض العرب خاصة في الدول العربية ذات القاعدة السكانية الصغيرة تسعى لحماية ذاتية من العاصفة تماما كما تفعل دولة قطر والكويت وسلطنة عمان، لكن ذلك غير ممكن بلا تحالفات إقليمية ودولية تساهم في تخفيف المخاطر وتقليل الضغوط وتعزيز الاستقلال. فقطر وجدت في إنفتاحها على تركيا وتحيد للعلاقة مع إيران والتمسك باعلامها المستقل كالجيزة والتأكيد على الأمن الذاتي والخط السياسي المستقل وسيلة لحماية كيانها من مغامرة عسكرية كاد جيرانها ان يقوموا بها.

وقد انعكس هذا الوضع الذي أحاط بقطر على الكويت، فكل عنف لفظي وإجراءات مقاطعة وتهديد بحروب يخلق قلقا في الكويت وذلك بسبب تجربتها التاريخية مع هذا النمط من الأزمات. لقد اندفعت الكويت منذ أزمة الخليج للبحث عن حل لها، دون ان تهمل سعيها لتمتين علاقاتها مع المحيط كتعزيز العلاقة مع تركيا والسعي لتحييد إيران. الخوف في الاقليم هو سيد الموقف.

إن العصبية والعنف كتعنيف رئيس الوزراء اللبناني، ثم حصار قطر وحرب اليمن يخيف الدول الصغرى ويخيف كل القوى العقلانية في الإقليم. كما أن التصعيد مع إيران عبر السعي للضغط على الولايات المتحدة لإلغاء الاتفاق النووي واستخدام القوة يوتر الخليج ويرفع من درجة التوتر في الدول العربية التي حققت إيران فيها موقع تأثير مرحلي كلبان والعراق وسوريا.

لهذا تشعر معظم الدول في الاقليم بخطر العسكرية والتجيش، ومن الصعب أن لا تشعر تركيا أيضا بأنها مستهدفة في الملف الكردي كما وفي حصار قطر كما وفي الانقلاب الذي وقع قبل ذلك على أردوغان في صيف ٢٠١٦. إن إقتران كل هذا مع اعتبار إسرائيل حليفا ممكنا لبعض الدول العربية واعتبار إيران عدوا دائما يزيد من مشكلات الإقليم وتوتراته، فبينما يوجد نزاع مع إيران، إلا أن التعامل مع هذا الخلاف يتطلب تهدئة في أماكن وتماسك في أماكن أخرى وستراتيجية بعيدة الامد في جميع الأماكن. يجب ان لا يكون هناك مكان للتحالف مع الصهيونية التي تمثل حالة ظلم مستمرة، فالتحالف معها سينفجر عند المنعطفات، فهو تحالف لا يقوم على حل عادل وتنازلات حقيقية تصيب جوهر المشروع الصهيوني، بل إنه تحالف يقوم على الظلم واستمراره في فلسطين والقدس بكل ما لذلك من اثار وأبعاد.

هذه المرة الخوف ليس من ثورات كالربيع العربي، بل من السياسات التي تفتح جبهات وحروبا جديدة دون تقدير لعواقب تلك الحروب. لهذا تسود الإقليم أمواج من القلق. ويترجم القلق الآن عبر خروج رؤوس أموال، ومخاوف بين المواطنين، وبحث عن ملاذات آمنة وتحالفات جديدة. لقد دخلنا عاصفة مفادها العسكرية والبحث عن الامان المفقود في بحر سقطت في قاعه كل التوازنات.

*صحيفة (الوطن) القطرية:

الذات الفاسدة هي الآفة الكبرى

***سعد العبيدي**

الفساد في العراق آفة حلت على النظام العام فأفسدته ووضعت العاملين والساسة والمصلحين والناس العاديين في دوامة صَعَبَتِ العمل والتعامل معها:

لا يمكنه الخروج من دائرة الفساد لوجود أتباع ومريدين ومستفيدين وفاسدين ومفسدين لا يسمحون. موظفٌ: وإن كان نزيهاً، فمنظومة الفساد التي تطوقه تضعه بين خيارين أولهما الانخراط في نشاطها أو التنحي جانباً عن أفعالها، أي إنه إذا ما سمع أو اطلع فما عليه إلا أن يغلق فمه ساكناً، وإن فعل هذا، فالسكوت علامة رضا وفساد من نوع خاص.

سياسيٌ: يفكر في الانتخاب أو إعادة الانتخاب، غاية ذاتية تسبق المشاعر الوطنية، وعلى وفقها يُنتخب، يُموّل، يتحالف، يتوافق، يناور، يعد، يتنكر، أفعال تحدث في مكان مظلم من الطريق بغية الوصول الى الغاية الحزبية المغلفة بالرغبات الشخصية الذاتية. والتحرك في الظلام، فساد متكرر.

مصلحٌ: ولكي يكون فاعلاً يحتاج الى أدوات تأتمر بأمره، نزيهة تتوافق ونهج تفكيره، قادرة على أن تخرج من ثوبها الحزبي أو الإداري، تجازف بحاضرها من أجل تنفيذ خطط الإصلاح وطنياً، وهم وإن كانوا موجودين بالفعل فيكونون قلة وعلى قلتهم غير القادرة على مواجهة الكثرة فإن أغلبهم يتعرضون الى ضغوط تأتي في كثير من الأحيان من الأقرب في العائلة والحزب الذي يكون محشوراً في دائرة القلق، يضغط من خارجها بقصد فرض السكوت أو التنحي جانباً.

متظاهراً: يبقى طوال الوقت يتظاهر، يطالب بإيقاف الفساد وتطهير المنظومة السياسية والإدارية من الفساد، وعند مراجعته دائرة في اليوم الذي يلي الجمعة التي تظاهر فيها، يسلم كاتب الصادرة عشرة الاف دينار من أجل استلام كتاب رسمي يتعلق بإضافة سني الخدمة الى خدمته الجهادية، والراشي في منظومة الأخلاق المهنية فاسد مثل المرتشي.

كاتبٌ: يكتب بين المقال والمقال مقالاً عن الفساد واثاره الكارثية على مجتمع عراقي يحلم أن يساهم في بنائه ديمقراطياً قائماً على العدل والمساواة، تعطي له الحكومة فرصة أن يكون على رأس دائرة، أول عمل يقوم به يروج معاملة تقاعد لزوجته خارج الضوابط، والخروج عين الفساد.

عالم دين: يخطب في المصلين يوم الجمعة يحثهم على محاربة الفساد في النفس قبل الغير، عند مراجعته الدائرة، يريد أن تفتح له الأبواب المغلقة والمراجعون خارجها يتكدسون، يطالب الموظف أن يترك أعمال الغير لينجز معاملته، المهم حق له قبل حقوق الآخرين. والتفضيل خارج السياقات نوع من الفساد.

إن الفساد معضلة يطول توصيفها، تلعب فيها الذات الخاصة دوراً لا يرى اللاعب في المجال أنها معضلة، لأن المنظومة الأخلاقية للمجتمع قد تصدعت، وحلها يأتي فقط عن طريق المخلص، أي الذات العليا، في العراق بانث بعض مؤشرات ظهورها والشروع في ايجاد حل، يبقى نجاحه متوقفاً على دعم المجتمع الى من يتبوأ هذا الدور.

***صحيفة (المدى) البغدادية:**

علي الوردي والطبيعة البشرية

*ابراهيم الحيدري

في رأي الجاحظ أن آراء الإنسان وعقائده ليست إرادية، بل هي مفروضة عليه نتيجة تكوين عقله وما يعرض عليه من آراء. فمن عرض عليه دين فلم يستحسنه عقله فهو مضطر إلى عدم استحسانه. وهو إذاً ليس مسؤولاً عن اعتقاده، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. فمن أصيب بعمى الألوان فرأى الأحمر أسود فلا لوم عليه في ذلك وكذلك الشأن في المقولات.

إن هذا الرأي يتناقض مع المنطق القديم المبني على أساس أن الإنسان يعتنق عقيدته بإرادته وأنه يصل إليها من طريق التفكير والرؤية، ومن الظلم أن نعاقب الناس على عقائدهم التي لقنوا بها في نشأتهم الاجتماعية. والواقع أن الإنسان يؤمن بعقيدته التي ورثها عن آباءه أولاً، ثم يبدأ بالتفكير فيها أخيراً. وغالباً ما يصل تفكيره إلى تأييد تلك العقيدة. ومن النادر أن نجد شخصاً يبدل عقيدته نتيجة تفكيره المجرد وحده. فلا بد من أن يكون هناك عوامل أخرى تدفعه إلى ذلك. وكثير من الناس يعتقدون أنهم وحدهم أصحاب الحق وغيرهم على باطل.

هذه الأفكار الحساسة عالجها عالم الاجتماع العراقي علي الوردي في كتابه «وعاظ السلاطين» الذي صدر في بغداد عام ١٩٥٤ وطرح فيه جملة أفكار مثيرة وصريحة وجريئة حول طبيعة الإنسان ووجه فيه انتقادات لاذعة إلى وعاظ السلاطين الذين يعمدون في كتاباتهم وخطبهم ومواعظهم التي تقوم على منطق الوعظ والإرشاد الأفلاطوني القديم، الذي هو منطق المترفين. فالطبيعة البشرية لا يمكن إصلاحها بالوعظ المجرد لوحده، ولا يمكن التأثير في الإنسان قبل دراسة ما جبل عليه من صفات وسلوك. وكان القدماء يتصورون أن الإنسان عاقل وحر ويسير في الطريق الذي يختاره في ضوء المنطق القديم والتفكير المجرد، ولهذا أكثروا من الوعظ والإرشاد اعتقاداً منهم بأنهم يستطيعون بذلك تغيير طبيعة الإنسان وتحسين أخلاقه. وقد دأب الناس على ذلك منذ مئات السنين ولم يتأثروا بالموعظة إلا حين تلقى عليهم، فنراهم يتباكون في مجالس الوعظ، فإذا خرجوا منها نسوا ما سمعوه من موعظة.

وقد ظل وعاظ السلاطين طوال التاريخ يمطرون الناس بمواعظهم وخطبهم الرنانة فلم ينتفعوا منها بشيء. إنهم دأبوا على وعظ المظلومين وتركوا الظالمين، ولهذا اتخذهم الطغاة آلات في أيديهم لينذروا الناس بعذاب الآخرة وينسوههم بذلك ما حل بهم في هذه الدنيا من عذاب.

إن وعاظ السلاطين هم مثل شعراء السلاطين والمداحين وخطباء منابر ممن يريدون تغيير طبيعة الناس وأخلاقهم بالخطب والمواعظ الرنانة، ولم يدركوا بأنهم يطلبون المستحيل، لأنهم سوف لن يجدوا أذنًا صاغية لمواعظهم. ويأتي الوردي بعدد من الأمثلة على ذلك. فبعض الوعاظ يطلب من الناس أن ينظفوا أنفسهم من الحقد والحسد والأنانية والنفاق، وهم أنفسهم أكثر أنانية وحسداً ونفاقاً. كما أن تغيير هذه الصفات من الناحية الاجتماعية لا يتم إلا بتغيير الظروف الاجتماعية التي سببتها وكذلك الدوافع التي دفعت إليها، وعلى وعاظ السلاطين أن يغيروا أنفسهم قبل أن يطلبوا من الآخرين ذلك.

إن وعاظ السلاطين ما زالوا يفكرون ويكتبون ويخطبون على نمط ما كان عليه الفلاسفة القدماء، فإذا رأوا ظاهرة اجتماعية أو نفسية غير إيجابية أخذوا يمتطرون الناس بالخطب والمواعظ الرنانة ويعتقدون بأنهم يستطيعون إصلاحهم بذلك، في حين أن علماء الاجتماع يحاولون التعرف على الظروف الاجتماعية والعوامل النفسية والدوافع التي تؤثر في تفكير الناس وفي سلوكهم ومواقفهم من الآخرين، وبعد ذلك يحاولون إصلاحهم. من هذا المنطلق وجه علي الوردي نقداً لاذعاً إلى الوعاظ الذين يستخدمون المنطق الشكلي القديم في تبرير آرائهم واعتبره منطق السلاطين والمترفين. وهو بهذا انتقد التحالف الثلاثي بين الحكام الطغاة والمترفين والوعاظ لأنهم من نوع واحد. هؤلاء يظلمون الناس بأعمالهم وأولئك يظلمون الناس بأقوالهم.

يرجع بعض رجال الدين سبب عدم الاهتمام بالدين ما نعاني من تفسخ خلقي واجتماعي إلى سوء الأخلاق واعتبروا الإصلاح الاجتماعي أمراً سهلاً وميسوراً. فبمجرد أن يصلح المرء الأخلاق، تغسل من القلوب أدران الحسد والأنانية ويتحول الناس، بين ليلة وضحاها، إلى سعداء. ويعود خطئ مثل هذا الرأي إلى أن النفس البشرية يمكن غسلها بالماء والصابون ليزول عنها كل ما علق بها، وما علموا أنه مهما حاول الناس ورفعوا أصواتهم لتهذيب أخلاق الناس، فإنهم لن يؤثروا بمنطقهم هذا، لأن الطبيعة البشرية لا يمكن إصلاحها بالوعظ والإرشاد المجرد لوحده، قبل دراسة ما جبل عليه المرء من صفات وما أثر فيه من ظروف. فقد اعتاد الناس «أن يسمعوا المواعظ من غير أن يعيروا لها أذناً صاغية».

ويلاحظ المرء أن الوردي لم ينتقد الدين، وإنما انتقد أولئك الذين لبسوا لباس الدين واستخدموا الدين كسلاح لتحقيق مصالحهم ومصالح الطبقات العليا. وكان هدف الوردي من ذلك هو لفت الأنظار إلى خطر مثل هذا النوع من وعاظ السلاطين الذين تربوا في أحضان الطغاة وعلى فضلات موائدهم. كما أشار إلى أن من أهم نتائج الوعظ هو خلق صراع نفسي بين ما يسمعه الفرد، وبين ما هو موجود في الواقع. إن مشكلة الوعاظ أنهم يريدون تقويم السلوك البشري بمجرد قولهم للإنسان: كن أو لا تكون! وهم يعتقدون بأن الإنسان مجبول من طين ويستطيعون تكييفه كما يشاؤون.

والمفارقة، هي «أن كل ما علمونا ووعظونا به قد يؤدي إلى نتائج معاكسة»، فقد تعودنا مثلاً على سماع المثل المعروف «من جد وجد» وأن «كل من سار على الدرب وصل». مثل هذه النصائح والمواعظ تلقى لتحريض الناس على الجد والمثابرة والاجتهاد والتي من الممكن أن تكون مفيدة، ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى نتائج عكسية، حيث «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن». من هذا المنطلق التنويري دعا الوردي إلى ضرورة تغيير أساليب تفكيرنا وعملنا وسلوكنا وكذلك المنطق الأرسطي القديم.

*صحيفة (الحياة):

ما بعد الإسلاميين والمستبدين: آفاق الإصلاح السياسي ما بعد الربيع العربي

*ديفيد شينكر

في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١، اهتز الشرق الأوسط في أعقاب الثورات التي اندلعت في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والاحتجاجات الشعبية المتعددة في الكثير من البلدان الأخرى. وأُنذر ما سُمي بـ «الربيع العربي» بنهاية ثلاثة أنظمة عربية استبدادية، وبدا أنه يعد بإجراء تحسينات في الحوكمة، إن لم يكن في التطور الديمقراطي، في هذه البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة.

ولكن سرعان ما تحول التفاؤل الحذر إلى قلق، ليس فقط من عودة الدكتاتوريين القوميين العرب العلمانيين التقليديين، بل أيضاً من احتمال بروز نوع جديد من الاستبداد في المنطقة يميل نحو التوجهات الإسلامية.

وبحلول عام ٢٠١٣، كانت حكومات إسلامية قد أمسكت بزمام الحكم في مصر وتونس، وكانت ميليشيات إسلامية قد بدأت تسيطر على ليبيا التي تحررت من نظام معمر القذافي، وتحولت الثورة السورية العلمانية إلى تمرد يقوده تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»). وبدأت واشنطن ودول الشرق الأوسط تنظر إلى «الربيع» وكأنه يشبه شتاءً طويلاً ينطوي على احتمال ضئيل لتحقيقه نتيجة إيجابية. وفي حين أبدى الكثير من العرب معارضتهم الواضحة للحكومات الجماعية القائمة على الشريعة الإسلامية، كان الإسلام السياسي يزداد قوة، واعتقد كثيرون أنه ليس بالإمكان عكس مساره.

بعد مرور أربع سنوات (على بدء «الثورات» ما زال) الوضع في الشرق الأوسط ملتهباً، ولكن الدول العربية لم تسقط كقطع الدومينو أمام الإسلاميين. ففي مصر، تم التحرك ضد حكم جماعة «الإخوان المسلمين»، التي فازت بالانتخابات، بانقلاب عسكري» وفي تونس، تنازل ائتلاف منتخب ديمقراطياً – يقوده الإسلاميون لكنه لا يحظى بشعبية إلى حد كبير – عن السلطة لصالح حكومة ائتلافية أكثر علمانية. وفي أماكن أخرى في المنطقة، يتحدّى أيضاً الفاعلون غير الإسلاميين – سواء أكانوا أفراداً أم منظمات غير حكومية أم أحزاباً سياسية – مفهوم الحكومة المتأثرة بالدين. غير أن تنظيم «داعش» وغيره من الإسلاميين المتطرفين ما زالوا أقوياء في بعض المناطق، في حين ما زال الحكام المستبدون التقليديون – الذين يدعون أنهم يتمتعون بشرعية دينية بدرجة أو بأخرى – يمسكون بزمام الحكم في مناطق أخرى.

وبقينا، هناك عدد قليل من غير الإسلاميين الذين هم علمانيون، إما بمعنى تجنّب التطرق إلى الدين أو أنهم يؤيدون فصل الدين عن الدولة. فبعض الذين يدعمونهم أو يتعاطفون معهم متدينون على الصعيد الشخصي، والكثير من بينهم يؤيدون الفكرة بأن تلعب القيم الدينية دوراً ما في الحياة العامة. كذلك، ليس كل من لا ينتمي إلى الإسلاميين ليبرالياً: فهؤلاء الفاعلون غير الإسلاميين يضمون بين صفوفهم نخبة تقليدية وقوميين متحمسين، ويساريين، وحتى بعض المؤيدين للملكية الدستورية بدرجات متفاوتة. ولكن الأمر الذي يوحد هذه المجموعة هو تشديدها البليغ على التعددية والتسامح الديني والحريات الشخصية، ومعارضتها للبرامج السياسية الإسلامية التي أنتجت سياسات متعصبة قائمة على الشريعة والتفرد بالحكم. واستناداً إلى الخطاب الرائج في واشنطن حالياً، قد يستنتج المرء أن السياق العربي الحالي يمثل تنافساً، قائماً حصراً بين الأصولية الدينية والاستبداد، بمظهره العسكري أو الملكي.

ولكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك: فبين هذين النقيضين هناك قوى عربية شعبية أصيلة، تدعو إلى تشكيل حكومات تمثل أطيافاً أوسع من المجتمع وإلى المزيد من الحريات الشخصية. وهذه القوى، التي تنتمي إلى المعسكر غير الإسلامي، أساسية لتحديد الطابع المستقبلي للشرق الأوسط. وبالرغم من مكان العجز المتعددة لدى الفاعلين غير الإسلاميين في المنطقة، فإن مصلحة الولايات المتحدة الدائمة تتمثل بانتصارهم. لقد كتب الكثير حتى الآن عن مسألتين مصر وتونس، اللتين تحتلان عناوين الصحف، ولكن تجارب أخرى في المنطقة تمثل كذلك فرصاً متواضعة تهدف إلى بلوغ مزيد من التعددية، وإلى تشكيل حكومات تمثل أطيافاً أوسع من المجتمع، وإلى زيادة احترام القيم الإنسانية العالمية. ويمكن القول إن سجل الإسلاميين الفاشل في الحكم وشعبيتهم التي ما انفكت تتراجع في بعض الأماكن قد شكلا فرصة لبروز بدائل من غير الإسلاميين.

وبالفعل، تؤكد البيانات الانتخابية هذا الانفتاح. ويبرز مثالان على هذا الأمر، أولهما في تونس، حيث فازت أحزاب ليبرالية واشتراكية/شعبوية، وحتى أحزاب لا تخفي علمانياتها، بشكل مشترك بغالبية المقاعد في انتخابات «المجلس الوطني التأسيسي» في عام ٢٠١١ والمثال الثاني في مصر، حيث حاز المرشحون غير الإسلاميين على ٥٧ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢.

وفي العديد من البلدان العربية الأخرى، من المغرب إلى ليبيا، وصولاً إلى العراق والكويت، يحصد المرشحون غير الإسلاميين أو الأحزاب غير الإسلامية في أغلب الأحيان على أصوات أكثر من منافسيهم.

وليس هناك شك بأنه توجد أسباباً كافية تدفع إلى الحذر من آفاق القوى غير الإسلامية في المنطقة. فالكثير من هذه الجماعات سيء التنظيم، ويعاني من الاقتتال الداخلي بين صفوفه، ويفتقر إلى رسالة متماسكة، وتعرض لاستهداف الأنظمة القمعية والقوى الإسلامية على حد سواء. والحق يقال، أن برامج بعض هذه الجماعات - سواء أكانت تنادي بالدولة المهيمنة أو بالاشتراكية، وسواء أكان بعضها من رموز الأنظمة السابقة أو غير ذلك - لا تتناسب مع القيم الأمريكية في جوانب أساسية منها، على الرغم من أن آراءها أقرب بأشواط إلى القيم الأمريكية من آراء المتعصبين دينياً. وحتى الآن، لم تتمكن هذه الجهات، باستثناء تونس كما يُحتمل، من تحويل فشل الإسلاميين إلى فوز انتخابي دائم لصالحها أو إلى انتصار لسياساتها. فعلى أبسط المستويات، ما زالت الجهات غير الإسلامية تفتقر إلى شبكات الخدمات الاجتماعية الراسخة كتلك التي بناها الإسلاميون، كما تفتقر أيضاً إلى موارد تسمح لها بالتواصل مع عموم الناس، توازي تلك التي يتمتع بها الإسلاميون. ولكن رغم ذلك، فإن ردة الفعل الحالية في المنطقة الموجهة ضد المتطرفين والتمادي السياسي الذي مارسه الإسلاميون، يشكلان فرصة لتلك المجموعات.

وعلى الرغم من أنه يجب ألا يُبالغ في توصيف قوة الفاعلين السياسيين غير الإسلاميين، لا شك في أن هذه المجموعة ضرورية لتقدم دول الشرق الأوسط نحو أنظمة حكم أكثر تسامحاً وتعددية. وبالتالي، يعتبر «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» أن مراقبة هذه الأفكار، والقدرة التنظيمية، والدعم المحلي والأجنبي لهذه الجهات تشكل نشاطاً منتجاً. وسوف يقدم المعهد سلسلة من الدراسات العلمية، سيتم نشرها على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة، تطرح مستويات متفاوتة من التفاؤل حول آفاق القوى غير الإسلامية وغير الدكتاتورية في المنطقة. ومما لا يثير الدهشة أن معظم المساهمين بعيدون كل البعد عن التفاؤل الذي أبداه الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست» جاكسون ديل، الذي كتب في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥: إن تمكن تلك الدولة، أي تونس، من إرساء ديمقراطية فاعلة، بالرغم من تصارع العلمانيين والإسلاميين على السلطة، وبالرغم من إرهاب الجهاديين، يثبت أن هدف التحول الديمقراطي لم يكن حلمًا مستحيلًا أو فرضاً غريبًا لا يصلح للبلدان العربية.

إن ما ستوفره هذه الدراسات هو تقييمات واقعية للفاعلين غير الإسلاميين الذين يميلون نحو الديمقراطية والتعددية في أكثر من ١٠ بلدان عربية في الشرق الأوسط. وسوف يركز التحليل على الأوضاع الخاصة بكل بلد، مفصلاً أهداف تلك الجماعات ومكامن القوة والضعف عندها، ويدرس مقارباتها في التنافس مع خصومها الإسلاميين. وحتى الأشهر القليلة الماضية، لم يكن أحد في واشنطن يعترف بالآفاق التي قد توفرها الجهات الفاعلة غير الإسلامية، مهما كانت محدودة، مقابل التركيز على سرديّة الصراع بين الاستبداديين والإسلاميين. فمن جهة، كان الافتراض السائد في واشنطن في السنوات الأربع الماضية أن الإسلاميين يمثلون بطريقة ما اتجاهات الشعب الحقيقية، وأن منافسيهم غير الإسلاميين بعيدون كل البعد عن الجماهير. ومن جهة أخرى، أضعفت الولايات المتحدة هؤلاء الفاعلين عبر الدفع إلى إجراء انتخابات سابقة لأوانها، مما برز بالتالي خطر تسلم الحكم من قبل مجموعة جديدة من الاستبداديين. وتهدف سلسلة دراسات «معهد واشنطن»، التي تتناول الفاعلين غير الإسلاميين الذين يميلون نحو الديمقراطية والتعددية، إلى تسليط الضوء على هذه التوجهات، وإلى تقديم المقترحات إلى واشنطن حول أفضل السبل لتنمية هذا المورد المحدود والمحافظة عليه.

وفي هذه المرحلة الحرجة من العملية الانتقالية، وبعد مرور عقود من الزمن وإنفاق ملايين الدولارات الأمريكية على مشاريع إرساء الديمقراطية، كان المرء يأمل لو أن عدد الليبراليين الديمقراطيين في الشرق الأوسط أكثر مما هو عليه الآن. ولكن للأسف، في معترك الأفكار اليوم - وفي السياسة الانتخابية - تلك المجموعة من الناس قليلة العدد في معظم البلدان العربية. ولكن على الرغم من جميع الخلافات التي قد تكون للأمريكيين مع المجموعة الأكبر من العرب غير الإسلاميين الذين يميلون إلى التعددية، يستحق هؤلاء الفاعلون دعم الولايات المتحدة. لقد بدء هؤلاء بالتنافس سياسياً مع الإسلاميين والاستبداديين، مع أنهم يعانون من عجز جدي ولكن ربما ليس من غير الممكن تخطيه. فكما حصل إبان التطورات في تونس، تكمن مصلحة الولايات المتحدة الفضلى في تماسك هؤلاء الفاعلين غير الإسلاميين على الأقل في أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

*ديفيد شينكر هو زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن. وشملت مؤلفاته الأخيرة فصلاً عن العلاقات الأمريكية-الليبية في لبنان: "التحرير والصراع والأزمات" (بالجريف، ٢٠٠٩)، و"التحديات المستمرة أمام مصر: تجسيد البيئة في المرحلة ما بعد مبارك" (٢٠١١). وقد ظهرت أيضاً كتاباته في الشؤون العربية في عدد من المجلات والصحف العلمية البارزة، بما في ذلك صحيفة "وول ستريت جورنال"، و"لوس أنجلوس تايمز"، و"جيرزاليم بوست".

[*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:](#)

مدن الكراهية

إبراهيم غرايبة

تستعيد المدن القائمة وخاصة العواصم والمراكز منها فلسفة الهيمنة والتنظيم الدقيق والاستعلائي للناس، هي في واقع الحال القلاع الأرستقراطية والإقطاعية معادً تشكيلها وتصميمها في أسلوب الحياة وتخطيط المدن والشوارع والمرافق والمدارس، وليست أزمتها اليوم سوى أزمة الكراهية، التي تشكل روحها وقصتها المنشئة، يمكن الملاحظة كيف أن الشوارع معدة ومصممة للسيارات وليس للناس، فالأرصعة غير موجودة فعليا، والحدائق العامة ألحقت بأصحاب المصالح والنفوذ ولم تعد للناس.

مدينة عمان على سبيل المثال والتي تبلغ مساحتها ألفا وستمئة كيلو متر مربع يمكن إعادة تخطيطها لتكون قادرة على توفير السكن والأسواق والمدارس والسفارات والفنادق والورش والساحات على نحو كاف وملائم في ربع هذه المساحة، ويشمل ذلك تخصيص ٤٠ في المائة منها لتكون مخصصة للأودية والمتنزهات والغابات وسيول المياه والملاعب والحدائق العامة والمرافق السياحية والترفيهية، ومبدأ هذه المقولة فكرة بسيطة وبديهية، وهي تخصيص مائة متر مربع لكل ساكن في المدينة، ولا نحتاج لأجل أربعة ملايين نسمة أكثر من ٤٠٠ كيلو متر مربع.

في صعود اقتصاد العقارات والسيارات تشكلت حاجة إلى توسعة المدن وامتدادها، لكنه اتساع لم يأخذ بالاعتبار حاجات الساكنين وأولوياتهم، مثل الأرصفة الواسعة والحدائق والمدارس والمستشفيات والملاعب وقدرة الناس على الذهاب إلى أعمالهم ومدارسهم والعودة إلى بيوتهم مشيا على الأقدام أو على الدراجات الهوائية، فذلك يتعارض مع مصالح البنوك ومراكز التسوق وتجارة العقارات والسيارات" ما يرجح أن التخطيط كان محكوما بدفع الناس إلى اتجاهات وأساليب حياة ليست هي ما يريدونه أو ما يفيدهم، لم تكن هذه مدنا للناس بل هي مدن لأهل المال والنفوذ، ولم تصمم على أساس انتماء الناس إليها وقدرتهم على الحياة فيها في سهولة، لكن على أساس من التجاهل بل والكراهية والعداء للناس، فالأرصعة والمولات والشركات والبنوك والأسواق القائمة تعكس الإنعاع أكثر من الشراكة ولا تعود بالفائدة إلا على قلة من الناس وليس أهل المدينة.

لكن عندما يتصدع نظام اجتماعي أو اقتصادي لأي سبب يمتد الخلل إلى كل المجالات وتظهر جميع العيوب والأزمات مرة واحدة، وفي الشبكية الناشئة اليوم يتشكل وعي جديد، ولم يعد مفيدا الاستمرار في الأوضاع والمؤسسات القائمة ولا الدفاع عنها، فذلك ليس سوى إدانة للأزمة وتأجيج للكراهية والانقسام الاجتماعي، لم يعد ثمة مجال سوى لإعادة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للمدن والبلدات لتكون قادرة على تحسين الحياة من غير مشقة وكلفة زائدة، ولتكون مدينة أهلها جميعهم بلا استثناء لأحد، وليست مدينة قلة من الناس، وفي الفرص الجديدة في الطاقة المتجددة والقدرة على تحلية المياه وتكريرها بكفاءة عالية وإنفاق أقل أصبح في مقدور الناس أن ينشئوا مدنهم وأحياءهم معتمدين على مواردهم الذاتية وفي مقدورهم أيضا توفير الاحتياجات الأساسية في شراكة أقل كلفة وتعود بالفائدة عليهم جميعا، ولم يعد يحول دون ذلك سوى مقاومة قلة من المستفيدين من الأوضاع السابقة وتشريعات تنظيمية لم تعد تصلح أو تلائم الفرص والتحول الجديدة.

المدن الملائمة للناس هي التي يخططونها بأنفسهم وعلى النحو الذي يعكس مصالحهم واحتياجاتهم، صحيح أن الوعي بالمدينة وحياتها تعرض لتأثيرات جعلت الناس يفكرون ويخططون ويعملون لحياتهم في اتجاه يبدو معاكسا لمصالحهم، أو في عبارة أخرى أصبح السؤال الأساسي "كيف نعيش حياتنا؟" يحكم المسارات والمواقف الاجتماعية والثقافية في اتجاه مصالح قلة من المواطنين هم أنفسهم خرجوا من المدن والمجتمعات وأصبحوا فوقها.

صحيفة (الغد) الأردنية

الشرق الأوسط: في البحث عن توازن داخلي جديد !

***بهاء أبوكرورم**

أطلقت استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري مساراً يتعلق بإعادة التوازن المفقود إلى الساحة الداخلية في لبنان، بعد عام من المحاباة الناعمة التي أمنت بالشكل استقراراً داخلياً وأسست بالمضمون لتبعية بعيدة الأمد طاولت تأثيراتها ملفات رئيسية كالموقف من نظام الأسد والنازحين السوريين وقانون الانتخابات والسيطرة على مفاصل الحكم وتوظيف نتائج الحرب على الإرهاب في المعادلة الداخلية.

نقطة التحول التي انعكست على التوازن اللبناني أتت نتيجة لمآلات الحرب الدائرة في سورية وللتدخل الروسي الذي أمد الأسد بجرعة بقاء إضافية أعادت ثقله إلى المعادلة السياسية في لبنان، فأراد من خلال لقاء وزيري خارجية البلدين جبران باسيل ووليد المعلم في نيويورك ضرب مفاعيل ما دُعي بسياسة النأي بالنفس التي أسست لمرحلة تعايش طوعي بين القوى، وهدف إلى تظهير موقع لبنان في المعادلة الاستراتيجية بصفته تابعا لمحور الممانعة. ذلك يُفهم في إطاره الاستراتيجي الذي يستبِق الحملة على إيران ويُخرج لبنان من مظلة القرار ١٧٠١ عند أي تحد يتصل بالربط بين الجبهات، بخاصة بعدما انضمت إسرائيل إلى هذا الربط في حديثها عن تنامي القدرات الكاسرة للتوازن على الحدود الشمالية وتحول بيروت إلى عاصمة محور المقاومة.

تصويب مسارات انغماس «حزب الله» في الصراعات القائمة في المنطقة والتي تصطدم بمصالح اللبنانيين العليا، بخاصة أولئك الذين يعملون في دول الخليج، أخذ يفترض إعادة جدولة الأولويات الداخلية بعدما كان هذا الملف مُحالاً برمته إلى المعادلة الإقليمية، وتمت هذه الإحالة برعاية إقليمية ودولية يبدو أنها بدأت تتغير الآن. الحوار اللبناني عجز عن بت موضوع الاستراتيجية الدفاعية، فكان البديل تنظيم الخلاف والتعايش في ظل شعور كل اللبنانيين بأن الصراع الإقليمي أقوى من قدراتهم على حسمه في الداخل، وأن الموضوع يتعلق بأجال طويلة يصعب تتبّع نبضها في ظل نمط التسويات التي غالباً ما لا تقف عند الحاجات المحلية الصغيرة. إضافة إلى أن إدارة أوباما وعلى مدى ٨ سنوات كانت تعول على أدوار جماعة إيران في المنطقة. وفي ظل الحملة الدولية التي قد تصل إلى حد قيام تحالف دولي جديد يهدف إلى تحجيم الأدوار المنوطة بأذرع إيران في المنطقة، يقف لبنان، بعدما نجح لغاية الآن على الأقل في تجاوز تداعيات الأزمة السورية، أمام لحظة حقيقة لطالما تهرّب منها لعقد من الزمن. وما هو مطروح عليه يرتبط بسياق عام لا ينفصل عما يتم طرحه في العراق ويتعلق بضبط ميليشيات الحشد الشعبي التي تهدد التعايش والاستقرار، أو في فلسطين ويتعلق بإمسك الفلسطينيين بقرار الحرب والسلام لديهم وضمان عدم توظيف سلاحهم لأهداف خارجية. لا شك في أن معالجة الفوضى في الشرق الأوسط لم يعد يكفيها مسار محاربة التطرف، إنما أيضاً التوجه إلى هندسة العلاقة بين المجتمعات التي تهيّمت بفعل قيام الجيوش الرديفة من جهة، ومرجعية الدولة التي تضمن تصليب هيكلية الاقتصاد والمؤسسات الأمنية والحكومية من جهة أخرى.

فمعادلة التوازن الدولي والتوافق حول مشكلة الصواريخ الباليستية والتدخل في دول المنطقة تجمع الولايات المتحدة وأوروبا في استراتيجية واحدة، وتردم الهوة التي نشأت تجاه الموقف من الاتفاق النووي، وهذا التوافق يسحب نفسه على العمل من أجل نزع أسباب التطرف لاتصاله بالإرهاب الدولي الذي يطاول الغرب. الوجود الروسي في سورية أجيح عناد إيران وعزّز تفاولها في السيطرة والهيمنة. نحن ندخل إلى نظام دولي في جزء منه يبحث عن موجبات من النوع الليبرالي المطلوب تأمينه من جانب الأنظمة التي ترعى النماذج المتعددة للإسلام. وعندما تُقرّر مراكز الإسلام في السعودية ومصر اعتماد منهج مكافحة التطرف على كل المستويات والتطرق إلى مكامن الخلل في المؤسسة الدينية ذاتها، فذلك يُلقي على إيران مسؤولية ملاقة موازية تفترض اعتماد الاعتدال الديني والثقافي نموذجاً يعكس نفسه على الأداء العام ويحد من الصراع المذهبي.

لكن، ماذا يعني البحث عن توازن إقليمي جديد تتوقف شروط نجاحه على التطرق إلى القضايا الجوهرية للمنطقة، التي تم تجاهلها خلال الحملة على «داعش»، وذلك في ظل سعي الروس علناً إلى تثبيت الأسد وحلفائه في سورية وتراجع لافروف عن التزامه بإبعاد إيران من الحدود الجنوبية؟ نجاح الموقف الروسي في وقف تتبع مجلس الأمن استعمال الأسد للأسلحة الكيماوية، يُعيد الروس إلى مرحلة ما قبل بيان قمة أبيك المشترك مع الولايات المتحدة ويفتح على صدام الأجندات بعد وصول الحملة على «داعش» إلى خواتيمها. يبقى أن الاختبار الفعلي لموقف روسيا قد يتحدّد أيضاً مع وصول ملف الصراع العربي - الإيراني إلى طاولة مجلس الأمن، حينئذ على الدبلوماسية الروسية أن توازن بين مساراتها الاقتصادية مع العرب وتلك العسكرية مع إيران.

***كاتب لبناني**

***صحيفة (الحياة):**

انبعاث النزاعات الإثنية؟

*سونيا لو غوريلاك

ذكرى الإبادة في رواندا ماثلة في الأذهان، وهي وقعت بين عرقي الهوتو والتوتسي. ومن نيسان (أبريل) إلى تموز (يوليو) ١٩٩٤، قضى حوالى نصف مليون أو مليون رواندي (تقدر الأمم المتحدة عدد القتلى بـ ٨٠٠ ألف نسمة). وأثار النزاع هذا جدلاً في فرنسا حول الدور الذي كان في وسع باريس لعبه في الأزمة وعلى تفسير أسباب الإبادة. وسرعان ما تعثر التفسير الإثني لما جرى بتفسيرين أكثر تعقيداً يحتسبان أسباباً سوسيلوجية وسياسية وتاريخية وإقليمية وراء الإبادة. ومفاد القراءة الإثنية للإبادة أن المواجهة محتمة على التوتسي والهوتو، وأن المجازر ناجمة عن عناصر عنصرية وموروثة ثابتة في الجينات الرواندية وفي الجينات الأفريقية عموماً. فالأفارقة محكوم عليهم باقتتال وعنف مرسلين لا أبعاد سياسية لهما أو غاية. وهذه القراءة لا تقتصر على النزاعات الأفريقية، ولكن كفتها ترجح في تفسير حوادث هذه المنطقة من العالم. لذا، يلاحظ أن عشية الانتخابات الكينية في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) المنصرم، كان البلد منقسماً أشد انقسام تعس فيه مشاعر النكمة الإثنية.

والحق يقال إن البحوث عن الصلة بين الإثنية والنزاع بالغة الثراء، ولكن خلافات كثيرة برزت بين المحللين. فبعضهم يرى أن القارة الأفريقية مصيرها إلى مواجهات إثنية، وبعض آخر، يرى أن الإثنيات ليست موجودة، بل هي من بنات فبركة وتلاعب وهيمنة سياسية بادر إليها المستعمر. ويقول هؤلاء أنهم لا ينكرون بُعد الهوية في «الإثنية» والإشارة إلى الانتماء إلى مجموعة من دون غيرها. ولكن من اليسير استخلاص قرائن على أن الإثنية ليست سبب النزاع اليتيم. ولو كانت الإثنية هي مصدر النزاعات الوحيد لعمّت العالم نزاعات مزمنة، في وقت تتجاوز الجماعات مجاورة سلمية في شطر راجح من الوقت. وعليه، ليست الإثنية دون غيرها الداعي إلى النزاع والنافخ فيه. ولا يترتب على الملاحظة هذه اعتبار أن انتمايات الهوية ليست حيوية في زمن الحروب، بل هي قد تؤجج النزاع. ويرى بول دي. ويليام أن على المحللين تناول «ما يزيد عن الإثنية»، أي البحث عن الأسباب المتضافرة للنزاع.

وما يبدو للوهلة الأولى أنه قتال بين إثنيات غالباً هو وثيق الصلة بنزاعات بين النخب والقوى السياسية أو المادية. فعلى سبيل المثال في جنوب السودان كان النزاع في مطلع مواجهته بين النخب على السلطة، قبل أن يرسو على صورة نزاع انتمايات إثنية وخلاف بين قومي الدينكا والنوير. وغلب على هذا النزاع طابع إثني، ولكن علته أكثر تعقيداً. ووراء النزاعات، تلاعب سياسي، وأزمات سياسية (اغتيالات سياسية، الخ)، وأزمات اقتصادية، وتوزيع الموارد أو مصادرة الأرض. ففي إثيوبيا، الطابع الإثني يغلب على النزاع بين قومي الأورومو والامهرين من جهة والنظام الإثيوبي من جهة أخرى. ولكن يجافي التحليل ومجباته اختزال التوتر بنزاع إثني. فالأورومو والامهريون والتيغريون هي أقوام غير متجانسة. والاحتجاجات التي نجم عنها إعلان حال الطوارئ في ٢٠١٦، تعود إلى قمع المعارضة إثر إعلان إدارة العاصمة أديس أبابا دمج بلديات مجاورة في خطط توسعها المديني، والتمدد إلى منطقة الأورومو، وقضمها. والمتظاهرون لا يلفظون الفيدرالية الإثنية، بل يحتجون على لفظ النظام الديموقراطية وغياب التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية. ويقع المراقب على تعثر مماثل في الحكم في عدد من الدول الأفريقية. فالقادة يعتبرون أن الدولة هي ملكية خاصة بهم ويستأثرون بموارد البلد كله. ويحوز الرئيس مكانة «الرجل الكبير» من طريق مراكمة الأموال وشبكة زبائنية كبيرة تعتمد عليه. وكينيا هي خير نموذج على حكم «الميراثي الجديد» أو

الريعي الجديد، وفيه يتوسل السياسيون المتنازعون على السلطة والموارد الوثيقة الصلة بها، بالاتنية لبلوغ مآربهم.

في كينيا، انتهت انتخابات ٢٠٠٧ إلى موت ألف شخص وأدت إلى نزوح ٣٥٠ ألف شخص. وعلى رغم دوران عجلة انتخابات آب (اغسطس) ٢٠١٧، أبطلت المحكمة العليا في الأول من أيلول (سبتمبر) نتائجها جزاء انتهاكات شابت عمل لجنة الانتخابات المستقلة. وهذا الحكم القضائي خطوة متقدمة نحو الديمقراطية، ولكن تنظيم عملية الاقتراع من جديد نفخ في تطرف المتواجهين فيها فغلب الطابع الاتني على الخطاب السياسي. وجذور مشكلات الريع وثيقة الصلة بتاريخ البلد: فالاستيطان البريطاني ترافق مع ارساء فصل بين الاقاليم. والحق في استثمار الارض أو العقار كان قصراً على جماعات دون غيرها. وسلطت كلير ميدار الضوء على الصلة بين التباينات المادية الموروثة من الاستعمار وبين ربط ضحاياها أوضاعهم بالانتماءات الاتنية، في وقت أنها ناجمة عن زبائنية سياسية تغذي العنف الراهن. ففي كينيا، السياسيون نفخوا في مشاعر الهوية والحاجة إلى حمايتها، ولكن وراء هذا التلاعب مكاسب اقتصادية وعقارية هي في لب النزاع السياسي.

والمقاربة الإتنية إلى فهم النزاع لا تحتسب الحوادث التي افضت الى النزاع، وتنزع عن الحوادث هذه طابعها السياسي. ولكن ما عيب هذه المقاربة وهي علم على ماذا؟ ويبدو أن التصنيفات الاتنية والهوية وثيقة الصلة بالعلاقة بين المراقب والمراقب. والقراءة الاتنية للنزاع تتحدر، في شطر منها، من إرث انتروبولوجيا الأعراق في نهاية القرن التاسع عشر. وترفض هذه الأعمال اعتبار العنصرية في أفريقيا ثمرة ايديولوجيا بنيوية سياسية واجتماعية. ودرجت اليونان القديمة على التمييز بين «الاتني» (القبيلة والعشيرة) و «البوليس» (المدينة). فالمجتمعات المنضوية تحت راية ثقافة واحدة من دون ان تتوزع على مدن - أمم وتختلط مع جماعات أخرى، كانت «اتنيات». والإيتنولوجيا، الناسوت، هي علم مجتمعات «غير سياسية»، ولا يسعها صناعة تاريخها وأن تكون فاعلة فيه. وهذا التعريف السلبي حي، إلى يومنا، في الإرث الديني الذي يصف «الاتني» بالوثني. ومنذ القرن التاسع عشر، برز الجانب العرقي هذا. وهذا القرن وثيق الصلة بالهيمنة الأوروبية على أصقاع العالم. وفي «بحوث حول هوة التفاوت بين الاعراق الانسانية»، استخدم الكونت غوبينو صفة «الاتنية» على وجه ملتسب، وبدأت الكلمة تُحمل على معنى يخلط بين القوم ومرتبته المتدنية والضاورة. وغلبت كفة التوسل بكلمة «اتنية» على كفة «أمة» حين تناول المجتمعات الأفريقية، ورمت هذه الغلبة إلى أفراد المجتمعات هذه عن غيرها، وإنكار صفات معينة عنها. وغياب الصفات هذه يجعلها مختلفة وأدنى مرتبة من المجتمعات الأوروبية. ومفاهيم «اتنية» و «قبيلة» وثيقة الصلة بتمييزات تدور أعمال الانتروبولوجيا والدراسات الاجتماعية عليها: مجتمع من دون تاريخ على خلاف مجتمع له تاريخ، مجتمع ما قبل صناعي - مجتمع صناعي، مجتمع شفهي لا يعرف الكتابة - مجتمع تدوين.

والإتنية ليست واقعاً ثابتاً وغير متحول، سواء في القارة الأفريقية أو خارجها، بل هي متغيرة على الدوام، وهي ثمرة سيرورة متواصلة من التهجين والترسب التاريخيين. وحري بالباحثين احتساب عوامل مثل شد الحبال بين القوى المحلية والعلاقات الدولية - الأفريقية واندماج القارة في العالم الأوسع وتوازاناته.

*باحثة في العلوم السياسية، خبيرة في شؤون القرن الافريقي، مقتطف من «هل عالمنا أخطر»

*عن <لوبوان أفريق> الفرنسية - الافريقية :

انقلاب جديد في القصر الملكي

توقيف أمراء ووزراء حاليين وسابقين في السعودية في حملة تطهير غير مسبقة

شنت السلطات السعودية حملة إيقافات واسعة بحق عدد من كبار الأمراء ووزراء سابقين وعدد من كبار المسؤولين ورجال الأعمال المعروفين بمزاعم فساد مختلفة. وجاء على رأس الموقوفين وزير الحرس الوطني المقال الأمير «متعب بن عبدالله»، والأمير «الوليد بن طلال» المليادير السعودي الكبير، ورئيس الديوان الملكي السابق «خالد التويجري». وجاء قرار التوقيف على خلفية مزاعم بالفساد وجهتها لهم لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد «محمد بن سلمان»، أعلن عن تشكيلها بقرار ملكي قبل دقائق فقط من الإعلان عن صدور قرارات التوقيف.

أمراء موقوفون

بلغ عدد الأمراء الموقوفين حتى الآن ١٨ أميراً، على رأسهم وزير الحرس الوطني المقال، الأمير «متعب بن عبدالله» الذي أوقف بعد مزاعم فساد تشمل صفقات وهمية وترسية عقود على شركات تابعة له إضافة إلى صفقات سلاح في وزارته.

كما تم إيقاف شقيقه الأمير «تركي بن عبدالله» أمير الرياض السابق، بمزاعم فساد محلية ودولية، من ضمنها قطار الرياض.

في حين تم إيقاف الأمير «الوليد بن طلال» بعد مزاعم عن تورطه في قضايا غسيل للأموال. الحملة على الأمراء شملت إيقاف الأمير «تركي بن ناصر» بمزاعم توقيع صفقات سلاح غير نظامية، وصفقات في مصلحة الأرصاد والبيئة.

أما نائب وزير الدفاع وقائد البحرية السابق الأمير «فهد بن عبدالله بن محمد»، فتم توقيفه على خلفية مزاعم تتعلق بالفساد وخصوصاً بالقوات البحرية.

وزراء ورجال أعمال

الحملة المفاجئة طالت عدة وزراء حاليين وسابقين ومسؤولين ورجال أعمال كبار بالمملكة. حيث تم إيقاف رئيس الديوان الملكي السابق «خالد التويجري» بمزاعم فساد وتلقي رشوى، وهي نفس التهم التي تسببت في اعتقال وزير المالية السابق «إبراهيم العساف»، إضافة إلى مزاعم فساد أخرى حول توسعة الحرم الشريف.

أما رجل الأعمال الشهير «صالح كامل» فقد تم توقيفه هو وابنيه، بعد مزاعم بتورطهم في فساد مالي وتقديم رشوى.

المقاوم المعروف «بكر بن لادن» تم توقيفه هو الآخر بمزاعم فساد وتقديم رشوة في مشاريع عديدة من بينها مشروع توسعة الحرم.

كما تم توقيف وزير الاقتصاد المقال «عادل فقيه» في مزاعم فساد حول قضية «سيول جدة». وشملت الحملة مسؤولين سابقين من بينهم، رئيس الخطوط السعودية السابق «خالد الملحم» بمزاعم فساد واختلاس، وكذلك محافظ هيئة الاستثمار السابق «عمرو الدباغ» بمزاعم تتعلق بالتلاعب في أوراق المدن الاقتصادية.

الانقلاب الجديد

وجاءت حملة التوقيفات التي وصفها مراقبون بالانقلاب الجديد، بعد دقائق قليلة من أمر ملكي بتشكيل لجنة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد «محمد بن سلمان».

وجاء الأمر الملكي متبوعاً بكلمة للملك «سلمان بن عبدالعزيز»، أكد فيها أن سبب اللجنة الجديدة هو «ما لاحظناه ولمسناه من استغلال من قبل بعض ضعاف النفوس الذين غلبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة،

واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية». وأضاف أن «هؤلاء استغلوا نفوذهم والسلطة التي أوتمنوا عليها في التناول على المال العام وإساءة استخدامه واختلاسه، متخذين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم المشينة، مما حال دون إطلاع ولاة الأمر على حقيقة هذه الجرائم والأفعال المشينة». وبهذه الخطوات أنهى العاهل السعودي وولي عهده خطوات الإطاحة بالعديد ممن يعتقد أنهم قد يشكلوا عقبة أمام تصعيد الأخير لقيادة المملكة.

كما تأتي الحملة الأخيرة مع استمرار وضع ولي العهد السابق الأمير «محمد بن نايف» قيد الإقامة الجبرية عقب عزله، وسط تقارير عن عدم تمتع هذه الخطوات برضى كافة أفرع العائلة المالكة.

تلخيص لأهم قرارات هذا "الزلزال"

- أولاً: توقيف ١٨ أميراً (أعلن عن أسماء ١١ منهم)، وأربعة وزراء حاليين، وعشرات من الوزراء والمسؤولين السابقين بتهمة فساد.
- الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني، بتهمة الفساد في صفقات السلاح.
- الأمير والملياردير المعروف الوليد بن طلال بن عبدالعزيز، بتهمة غسيل الأموال.
- الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير الرياض السابق، بتهمة الفساد في مشروع "قطار الرياض".
- رئيس مجموعة MBC التلفزيونية ورجل الأعمال البارز وليد الإبراهيم.
- رئيس ومؤسس البنك الإسلامي رجل الأعمال الكبير صالح كامل واثنين من أبنائه، بتهمة الفساد.
- اللواء تركي بن عبدالله بن محمد الكبير، بتهمة فساد تتعلق بالقوات البحرية.
- رئيس الديوان الملكي السابق خالد التويجري.
- وزير الاقتصاد والتخطيط المقال عادل فقيه.
- وزير المالية السابق إبراهيم العساف.
- الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز.
- خالد الملحم رئيس الخطوط السعودية السابق وعدد من الشركات الكبرى، بتهمة الفساد والاختلاس.
- سعود الدويش رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية، بتهمة الفساد وترقية عقود على شركاته الخاصة، واختلاس أموال الشركة، الذي يعتقد بأنه سعود الدويش.
- محمد الطبيشي، رئيس المراسم الملكية السابق، بتهمة عدة تتعلق بـ "الفساد"، و "سوء استغلال السلطة".
- (ح.ع) بتهمة عدة تتعلق بـ "الفساد" و "تقديم الرشاوي" و "الاحتيال"، ويعتقد بأنه حسين العمودي.
- جميع المسؤولين عن قضية "سيول جدة".
- وبحسب صحيفة "سبق" السعودية، فإنه جرى أيضاً إيقاف محافظ هيئة الاستثمار الأسبق، عمر الدباغ، بعدة تهم تتعلق بـ "الفساد" و "التلاعب في أوراق المدن الاقتصادية"، ويعتقد بأنه عمر الدباغ.
- ثانياً: الإطاحة بعدد من الوزراء والأمراء من مناصبهم:
- إقالة الأمير "القوي" متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني.
- تعيين الأمير خالد بن عياف وزيرا للحرس الوطني خلفا لمتعب.
- إعفاء وزير الاقتصاد عادل بن محمد فقيه من منصبه، وتعيين محمد بن مزيد التويجري خلفا له.
- إنهاء خدمة الفريق الركن عبدالله بن سلطان السلطان، قائد القوات البحرية، وتعيين فهد بن عبدالله الغفيلي خلفا له، وترقيته إلى رتبة "فريق ركن".

تشكيل لجنة للتحقيق بقضايا الفساد برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة. ثالثاً: منع الطائرات الخاصة من مغادرة السعودية، وإغلاق الطيران الخاص والملكي.

اصلاحات

وأصدر العاهل السعودي مساء السبت، أمراً ملكياً قضى "بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة".

وبحسب الأمر الملكي الذي نشرت نصه وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) فإن اللجنة مكلفة "بحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام"، وقد باشرت التحقيق في السيول التي شهدتها مدينة جدة الواقعة في غرب المملكة على البحر الأحمر في ٢٠٠٩ وادت الى مقتل ١٢٣ شخصا وتشريد الالاف.

ومنح الملك سلمان اللجنة صلاحيات "التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال".

وعلقت هيئة كبار العلماء بالسعودية على موقع تويتر مؤكدة أن "محاربة الفساد لا تقل أهمية عن محاربة الإرهاب".

ويسعى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الى احكام قبضته في السياسة والاقتصاد، بحسب ما يرى محللون، عبر استراتيجية مزدوجة: التصدي لاي معارضة، واستقطاب الجيل الشاب الى حلقة طموحاته. واتخذ الامير الثلاثيني منذ تعيينه في منصبه في حزيران/يونيو الماضي اجراءات سياسية وامنية عديدة بهدف تعزيز نفوذه في المملكة قبل ان يتوج في المستقبل ملكا خلفا لوالده الملك سلمان بن عبد العزيز (٨١ عاماً).

وتعهد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بقيادة مملكة معتدلة ومتحررة من الافكار المتشددة، في تصريحات جريئة شكلت هجوما عنيفا ونادرا من قبل مسؤول سعودي رفيع المستوى على أصحاب الافكار المتشددة في المملكة المحافظة التي بدأت تشهد في الاشهر الاخيرة بوادر انفتاح اجتماعي.

وقال الامير محمد خلال منتدى "مبادرة مستقبل الاستثمار" الذي أقيم في الرياض "نحن فقط نعود الى ما كنا عليه، الاسلام الوسطي المعتدل المنفتح على العالم وعلى جميع الاديان وعلى جميع التقاليد والشعوب". و اضاف ان "سبعين بالمئة من الشعب السعودي أقل من ٣٠ سنة، وبكل صراحة لن نضيع ٣٠ سنة من حياتنا في التعامل مع أي أفكار مدمرة، سوف ندمرها اليوم وفورا".

وتسارعت بوادر الانفتاح الاجتماعي في المملكة منذ بروز دور الامير محمد في العام ٢٠١٥ حين كان وليا لولي العهد.

وفي ٢٠١٦، اعلن الامير عن خطة اقتصادية شاملة تحت مسمى "رؤية ٢٠٣٠" تقوم على تنويع الاقتصاد المرتهن للنفط وتركز على قطاعي السياحة والترفيه، وعلى تفعيل دور المرأة في الاقتصاد.

وعلى صعيد الإصلاح الاجتماعي، اتخذت السعودية مؤخرا خطوة تاريخية إذ سمحت للمرأة بقيادة السيارة اعتبارا من حزيران/يونيو المقبل، وألححت الى امكانية السماح باعادة فتح دور السينما قريبا. واعادت بعض الحفلات الغنائية الى دور الموسيقى في الرياض وعلى شاشة القناة الرسمية الثقافية.

وشهدت السعودية في أيلول/سبتمبر حملة توقيفات شملت اكثر من ٢٠ شخصا بينهم رجال دين بارزون وشخصيات معروفة.

ورأى محللون ان بعض الموقوفين معارضون للسياسة الخارجية المتشددة التي تتبعها السعودية حاليا، خصوصا في ما يتعلق بالازمة مع الجارة قطر، بينما ينظر بعضهم الاخر بريبة الى الاصلاحات الاقتصادية التي يعتمدها الامير محمد، وبينها تخصيص قطاعات عامة وتقليل الدعم الحكومي.

خبير سعودي يكشف السبب

من جهته كشف خبير أمني وعسكري سعودي عن السبب وراء الخطة التي أعلن عنها الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، مساء السبت ٤ نوفمبر/تشرين الثاني، لمكافحة الفساد. وبدوره قال الخبير الأمني والعسكري السعودي، عبدالله غانم القحطاني، في اتصال هاتفي مع "سبوتنيك" يوم الأحد، إن تلك الأوامر الملكية، تأتي ضمن خطة "تطوير شاملة" تعيش المملكة في أجوائها. وتابع القحطاني قائلاً: "هذه الأوامر تأتي في إطار التطوير والإصلاح الشامل في المملكة العربية السعودية، والتي لن تستثني أي مؤسسة". ومضى بقوله "تعيين وزير جديد للحرس الوطني يأتي ضمن هذا التطوير، خاصة وأن الأمير متعب بن عبدالله، قضى مدة طويلة في هذا المنصب نجح خلالها في إيصال الحرس الوطني إلى هذا المستوى الجيد". واستطرد بقوله "لكن الاستراتيجية السعودية الحديثة تسعى إلى تعيين قيادات شابة أكثر حداثة وانسجاماً مع المرحلة الحديثة، وما تتطلبه رؤية المملكة ٢٠٣٠".

وأضاف القحطاني، "الأهم واللافت في جملة هذه الأوامر هو أمر الملك سلمان بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، لحصص والتحقيق في جرائم الفساد بشتى أنواعه، وهذا بكل وضوح يعطي مصداقية وفعالية لجهود الملك وحكومته في تجفيف أي منبع للفساد ومسبباته". وأشار إلى أن هذا سيعطي المواطن السعودي ثقة عالية في أن الدولة لن تتهاون مع أي شخص، مهما كانت مكانته، حتى وإن كان وزيراً أو أميراً وكان ضالغ في أي فساد أو متستر عليه.

ولم يستبعد القحطاني، بعد اليوم أن يتم إحالة رموز اجتماعية أو رسمية، بعد إقالتها للتحقيق والمحاكمة، وهو أمر سيكون "حدثاً مهماً"، بحسب قوله، ويتناغم مع قرار الملك ورغبته المعلنة في محاربة أي فساد بالدولة.

ماذا يعني اعتقال الملياردير السعودي «الوليد بن طلال»؟

وبعد ساعات قليلة من إصدار العاهل السعودي الملك «سلمان بن عبدالعزيز» أمراً ملكياً بتشكيل لجنة جديدة لمكافحة الفساد برئاسة نجله وولي عهده «محمد بن سلمان»، أمرت اللجنة بشن حملة اعتقالات طالت عشرات من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال.

وجاء على رأس المعتقلين الملياردير السعودي الأمير «الوليد بن طلال»، الذي أرسل اعتقاله موجات من الصدمة داخل المملكة وفي المراكز المالية الرئيسية في العالم، فهو واحد من أغنى الرجال في العالم، ويمتلك حصصاً في العديد من الشركات الكبرى داخل السعودية وخارجها.

فقبل ٨ أشهر، أصدرت مجلة «فوربس» الاقتصادية قائمتها السنوية للأثرياء العرب، تضمنت اسم «بن طلال» أولاً، بثروة ناهزت ١٨,٧ مليارات دولار، مكنته من احتلال المركز الـ ٤٥ عالمياً، ووصفته المجلة بـ «أحد أذكى المستثمرين في العالم»، وتم تصنيفه أكثر من مرة ضمن أقوى قادة الأعمال والاقتصاديين.

فالأمير «بن طلال» يرأس مجلس إدارة شركة «المملكة القابضة»، التي تمتلك حصصاً في مجال الفنادق، على رأسها «فورسيزونز»، و«فيرمونت رافلز هولدنغ إنترناشيونال»، وموفنبيك، سافوي لندن».

كما يمتلك أسهماً في مؤسسات إعلامية شهيرة، على رأسها مجموعة «روتانا»، التي يمتلك بها حصة بنسبة ٨٠٪، و«سنشري فوكس» التي يمتلك فيها حصة بنسبة ١٩٪، فضلاً عن امتلاكه لقناة «العرب» الإخبارية، التي وقعت اتفاقية تعاون مع شركة «بلومبيرغ» لبث تغطيتها لأخبار السوق واقتصاديات المنطقة باللغة العربية.

ويتواجد «بن طلال» في قطاع الترفيه عبر شركة «يورو ديزني إس سي آيه»، وقطاع الخدمات المالية والاستثمار عبر «مجموعة سيتي»، وقطاع التقنية عبر شركة «تويتتر» وشركة «JD.com»، وقطاع المواصلات عبر شركة «ليفنت

Lyft»، وقطاع البتروكيماويات عبر شركة «التصنيع الوطنية»، وقطاع التعليم عبر «مدارس المملكة»، وقطاع الخدمات الطبية عبر «مستشفى المملكة والعيادات الاستشارية»، وقطاع الطيران عبر «الشركة الوطنية للخدمات الجوية»، فضلا عن قطاع الأسهم الخاصة.

وتمتلك شركة «بن طلال» القابضة مشروعين من أهم مشروعاتها في السعودية، وهما مشروع جدة على مساحة تبلغ ٥,٣ ملايين متر مربع، وبرج بارتفاع أكثر من ١٠٠٠ متر، والآخر في شرق الرياض على مساحة تناهز ١٦,٧ ملايين متر مربع.

وكان الأمير «بن طلال» قد أجرى مقابلات مع وسائل الإعلام الغربية في الآونة الأخيرة في أواخر الشهر الماضي وأدلى بتعليقات حول مواضيع منها خطط المملكة لاكتتاب «أرامكو»، كما سبق أن ظهر علنا بصحبة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» قبل أن يصبح رئيسا، حيث كان الأمير واحدا من مجموعة من المستثمرين الذين اشترؤا فندق بلانزا في نيويورك من «ترامب»، كما اشترى منه يختا باهظ الثمن.

وعلى الرغم من قوته المالية، فإن «الوليد بن طلال» يصنف على أنه أحد الأصوات «الناشزة» في العائلة المالكة بسبب ميله إلى الحديث بجرأة غير معتادة حول مجموعة متنوعة من القضايا الحساسة في السعودية، بحسب وصف صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية.

وترددت أنباء أن «بن طلال» هدد خلال اجتماع للأسرة الحاكمة، مؤخرا، بسحب كل أمواله إلى أوروبا في حال رفض الإفراج عن ولي العهد السابق الأمير «محمد بن نايف» الذي تمت الإطاحة به من على رأس وزارة الداخلية ووضعه قيد الإقامة الجبرية.

وثمة إجماع بين المراقبين أن إقدام السلطات السعودية على اعتقال رجل أعمال بحجم «بن طلال» جاء بدافع التمهيد لأمر خطير داخل المملكة من قبيل تنصيب «بن سلمان» ملكا، خاصة أن قائمة الاعتقالات ضمت رئيس الحرس الوطني المقال الأمير «متعب بن عبدالله» ليتم وضع الفرع الثالث والأخير من القوات المسلحة السعودية تحت سيطرة ولي العهد.

ويبدو أن هذه الحملة لن تكون الأخيرة في ظل إغلاق المطارات أمام الطائرات الخاصة، ما أثار تكهنات بأن ولي العهد يسعى إلى منع آخرين من الفرار قبل تنفيذ اعتقالات أخرى، ليبقى السؤال المطروح هل يمتلك «بن سلمان» المقدرة الكافية على مواجهة موجات الاحتقان داخل العائلة المالكة جراء خطواته غير المسبوقة؟

< بلومبيرغ >: حملة تطهير غير مسبوقة للأمراء السعوديين تمنح < بن سلمان > سلطات مطلقة

وجاء في تقرير لوكالة بلومبيرغ الأمريكية: أطاح الملك «سلمان» بأحد أبرز أمراء العائلة المالكة من منصبه الوزاري، وألقى القبض على أفراد آخرين من العائلة في عملية تطهير أزال أي عقبات متبقية أمام قدرة ابنه على اعتلاء العرش.

وقال تليفزيون العربية السعودي إنه بناء على أوامر من لجنة مكافحة الفساد المنشأة حديثا برئاسة نجله ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» اعتقلت الشرطة السعودية ١١ أميرا وأربعة وزراء وعشرات من الوزراء السابقين، وشملت التغييرات الأخرى التي أعلنت بشكل منفصل يوم السبت استبدال وزير الاقتصاد وتعيين رئيس جديد للحرس الوطني القوي.

وقال الملك «سلمان» في تصريحات أوردها التليفزيون الرسمي الحكومي إن «القوانين ستطبق بحزم على كل من يمس المال العام أو يسيء استخدام سلطاته ونفوذه»، وأضاف: «سيتم تطبيق ذلك على الكبار والصغار ولن نخشى أحدا».

وحل الأمير «خالد بن عياف» محل الأمير «متعب بن عبدالله» على رأس الحرس الوطني بموجب مرسوم ملكي، وكان الأمير «متعب»، قبل الإطاحة به، أحد كبار الأمراء المتبقين الذين نجوا من سلسلة من المناورات التي عززت حلفاء ولي العهد، الوريث المنتظر للعرش.

كان الملك «سلمان» قد قام بتهميش جميع كبار الأعضاء في العائلة المالكة لمنع أي معارضة لولي العهد الأمير محمد (٣٢ عاما) الذي حل محل ابن عمه الأكبر «محمد بن نايف» في يونيو/حزيران الماضي. وفي سياق صعوده إلى السلطة منذ عام ٢٠١٥، أعلن الأمير عن خطط لبيع حصة في شركة «أرامكو» السعودية العملاقة وإنشاء أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم، وأنهى بعض القيود الاجتماعية، بما في ذلك الحظر طويل الأمد على قيادة النساء للسيارة، وسمح للنساء بالقيادة في السعودية في يونيو/حزيران ٢٠١٨. وقال «كامران بخاري»، وهو محلل كبير في «جيوبوليتيكال فيوتشرز»: إن «تغيير رأس الحرس الوطني، وهو مؤسسة تتسم بالولاء للعاهل السعودي الراحل الملك عبدالله ليس مثل تغيير وزير النفط». وأضاف أنه «لن يفاجأ إذا أدى ذلك إلى مزيد من الشقوق في صفوف العائلة المالكة».

فالمملكة العربية السعودية، رغم أنها لم تكن ديمقراطية، فإنها ظلت محكومة لعقود من الزمن بتوافق فضفاض بين أسرة ملكية ممتدة، كانت تقتسم السيطرة على القطاعات الحكومية المختلفة، ولكن اليوم يبرز ولي العهد كشخصية مهيمنة في المملكة الصحراوية، وهو يسيطر تقريبا على جميع مراكز القوى الحكومية، من وزارة الدفاع إلى البنك المركزي وشركة «أرامكو» العملاقة للنفط، التي تقوم بتمويل البلاد، كما أعلن عن خطط جذرية لبيع شركات الدولة وخفض المدفوعات العامة وتصعيد الصراع الإقليمي ضد قطر وإيران.

مكافحة الفساد

واستبدل الملك وزير الاقتصاد والتخطيط «عادل فقيه» ليحل محله نائبه «محمد التويجري». وكان «التويجري» قد لعب دورا رئيسيا في تشكيل السياسة الاقتصادية والمالية السعودية خلال العام الماضي، وقبل انضمامه إلى الحكومة في مايو/أيار ٢٠١٦، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة «إتش إس بي سي القابضة» في الشرق الأوسط، وكان المتحدث باسم خطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي على شاشة التلفزيون وأمام الصحفيين الغربيين.

وقال «بول سوليفان»، المتخصص في الشرق الأوسط بجامعة جورج تاون في واشنطن: «هذه الأمور تحدث بشكل منهجي ودقيق مع الكثير من التخطيط المسبق»، وأضاف: «هناك بعض الفاعلين السياسيين الحقيقيين يقومون بتوجيه ذلك.. وإذا لم ينجح الاقتصاد والوظائف في جلب الكثير من التغييرات، فقد يكون هناك بعض التراجع». وأصدر الملك «سلمان» مرسوما بتشكيل لجنة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد، وتشمل صلاحياتها القدرة على تتبع الأموال والأصول للأفراد والكيانات وتجميدها ومصادرتها، إلى جانب الحق في اتخاذ أي إجراءات وقائية حتى تتم إحالة القضايا إلى سلطات التحقيق أو القضاء. واعتبر الأمر الملكي تشكيل اللجنة ضروريا «بسبب ميل بعض الأشخاص إلى ارتكاب مخالفات ووضع مصالحهم الشخصية فوق المصلحة العامة».

«بن سلمان» يركز سلطته بحملة اعتقالات ضد الأمراء والوزراء

وسلطات صحيفة وول ستريت جورنال الضوء على التطور السعودي بهذا التقرير الاتي: شنت السلطات السعودية مساء السبت موجة جديدة من الاعتقالات استهدفت أمراء ووزراء في إطار حملة مزعومة ضد الفساد تأتي في وقت تسعى فيه القيادة السعودية إلى تأكيد سلطتها خلال فترة الانتقال السياسي. وأصبح الملياردير الأمير «الوليد بن طلال» العضو البارز في العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية وأحد أغنى الرجال في العالم من بين عشرة أمراء على الأقل وأكثر من عشرين وزيرا حاليين وسابقين اعتقلتهم السلطات السعودية مساء أمس السبت، وفقا لأشخاص مطلعين على الأمر.

ويعد «الوليد بن طلال» أحد كبار المستثمرين في «آبل» و«تويتر»، وهو يواجه اليوم تهمة غسيل الأموال وفقا لشخص مطلع على المسألة.

ويمثل استهداف كبار الأمراء مثل «الوليد» وأعضاء مجلس الوزراء تصعيدا لحملة الاعتقالات التي شنتها القيادة السعودية في الأشهر الأخيرة، وقال مسؤولون مطلعون إن ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» -الذي ارتقى إلى منصبه بعد أن أطاح بسلفه هذا الصيف- يواصل تعزيز سلطته تمهيدا لتخلي والده الثماني، الملك «سلمان»، عن السلطة في وقت لاحق من هذا العام أو مطلع العام المقبل.

وكان «الوليد بن طلال» أحد أبرز رواد الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، ولكنه لكنه لم ينظر إليه على أنه لاعب رئيسي في السياسة الداخلية، لكن والده الأمير «طلال بن عبدالعزيز آل سعود» عارض في السابق صعود الأمير «محمد» إلى السلطة.

كما تم اعتقال اثنين آخرين من المسؤولين الحكوميين البارزين في الحكومة، وهما «عادل فقيه» وزير الاقتصاد، والأمير «متعب بن عبدالله»، وزير الحرس الوطني، أحد الفروع الرئيسية للثلاثة لقوات الأمن السعودية، ويواجه كلاهما اتهامات بالفساد.

وفي سبتمبر/أيلول، اعتقلت الحكومة العشرات من رجال الدين والشخصيات العامة الأخرى، الذين عارض بعضهم تحركات الأمير «محمد»، كما حذرت الحكومة السعوديين من أنها لن تتسامح مع انتقاد موقفها المتشدد تجاه قطر المجاورة، التي قطعت العلاقات معها في يونيو/حزيران.

وقال مسؤولون سعوديون آنذاك إن الحكومة كانت تستهدف أشخاصا يشتبه في تورطهم بمؤامرة ضد الدولة. وقد نفذت اعتقالات يوم السبت بتوجيهات من وكالة مكافحة الفساد المنشأة حديثا برئاسة ولي العهد، وشكلت الوكالة بموجب مرسوم صادر عن الملك «سلمان» منحها سلطة موسعة في قضايا الفساد المالي المحتملة بما يشمل إصدار مذكرات توقيف وفرض قيود على السفر وتجميد الأصول.

وتأتي هذه الحملة في الوقت الذي تتقدم فيه السعودية بخطة لتحرير الاقتصاد تركز على الاكتتاب العام المبدئي لجزء من شركة «أرامكو»، وهي أكبر شركة للنفط في العالم، ويمكن أن يولد الاكتتاب العام ما يصل إلى ١٠٠ مليار دولار، ما يجعل الصندوق السعودي للثروة السيادية أكبر صندوق في العالم، ويساعد المملكة على الاستثمار في مجالات أخرى خارجة عن النفط، وهي خطة يشار إليها برؤية ٢٠٣٠.

وقال «محمد اليحيى»، المحلل السياسي السعودي وهو زميل غير مقيم في المجلس الأطلسي في واشنطن العاصمة، إن الاعتقالات تبعث برسالة واضحة مفادها أن الفساد لن يتسامح معه في الوقت الذي تسير فيه المملكة في خططها للإصلاح الاقتصادي.

ولكن إقالة وزير الاقتصاد «عادل فقيه» واعتقاله يخلق أيضا تعقيدا جديدا للخطة الاقتصادية للمملكة، حيث كان السيد «فقيه» يلعب دورا قياديا فيها.

وتواجه تلك الخطة بالفعل انتكاسات واضحة مثل تأخير الاكتتاب العام لـ «أرامكو» الذي يعد محور البرنامج. ويخلف السيد «فقيه»، الذي خدم أيضا في مجلس الوزراء تحت قيادة الملك السابق «عبد الله»، نائبه «محمد بن مزياد التويجيري»، وهو مصرفي سابق في شركة «إتش إس بي سي» القابضة.

وتم استبعاد الأمير «متعب بن عبدالله» من رئاسة الحرس الوطني لصالح أمير أقل بروزا، وكان «متعب»، نجل الملك السابق «عبد الله»، واحدا من عدد قليل من الأمراء الذين احتفظوا بمناصبهم من خارج فرع الملك «سلمان» في العائلة المالكة، ووفقا لأشخاص مطلعين على الأمر، كان «متعب» من بين العديد من كبار الأمراء الذين عارضوا قرار الملك في يونيو/حزيران باستبعاد الأمير «محمد بن نايف» من ولاية العهد لصالح نجله الأمير «محمد بن سلمان».

وتأتي هذه التحركات في الوقت الذي تقا تل فيه السعودية في اليمن، وتعمل لاحتواء نفوذ إيران التنافسية، وتتورط في أزمة سياسية تشمل حليفها السابقة قطر.

قرارات "سلمان" التي قلبت الموازين في المملكة

أجرى الملك سلمان بعض التغييرات الهامة في المملكة العربية السعودية، منذ أن ورث العرش من أخيه غير الشقيق الملك عبد الله، قبل ما يقرب من ثلاث سنوات. واستيقظت المملكة، الأحد ٥ نوفمبر/تشرين الثاني، على قرار مفاجئ أصدره الملك سلمان، بتوقيف العشرات من الشخصيات البارزة، بما في ذلك أمراء ووزراء وكبار رجال الأعمال. وفيما يأتي بعض التطورات التي طرأت على المملكة العربية السعودية خلال فترة حكم الملك سلمان، والتي رصدتها "وكالة الأنباء الفرنسية" AFP.

تغييرات في المناصب العليا

في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، تولى الملك سلمان العرش عن عمر ٧٩ عاما، بعد وفاة أخيه عبد الله، عما يقرب ٩٠ عاما. وأحدث سلمان تغييرات رئيسية في ترتيب الخلافة، ليختار ابن شقيقه محمد بن نايف نائبا لولي العهد، فيما يستقر على ابنه الأمير محمد بن سلمان لمنصب وزير الدفاع. وفي يونيو ٢٠١٥، قام سلمان بترقية ابنه، البالغ من العمر ٣١ عاما، إلى منصب ولي العهد، ويستكمل الإزالة التدريجية للسلطات من محمد بن نايف.

الحرب في اليمن

وفي مارس/آذار ٢٠١٥، أطلقت السعودية، في إطار تحالف عسكري، حملة جوية لدعم الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ضد المتمردين الحوثيين الشيعة وحلفائهم. وتم نشر أعضاء تحالف قوات في اليمن. وقد انتقدت جماعات حقوق الانسان بشدة الائتلاف، بسبب سقوط ضحايا من المدنيين في الضربات الجوية.

توتر مع طهران

وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، أعدمَت السعودية ٤٧ شخصا أدينوا "بالإرهاب"، معظمهم من السنة المرتبطين بتنظيم القاعدة، ولكن كان من بينهم أيضا رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر. وأثير إعدامه أزمة دبلوماسية مع إيران منافسة إقليمية. وقطعت الرياض العلاقات الدبلوماسية مع طهران، بعد أن تعرضت سفارتها وقنصلية لهجوم في أعقاب إعدام نمر. إصلاحات اقتصادية
وفي إبريل/نيسان ٢٠١٦، وافقت الحكومة السعودية على خطة إصلاح رئيسية أطلق عليها "رؤية ٢٠٣٠"، تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي يعتمد على النفط. وتتضمن الخطة، خصخصة جزء من شركة "أرامكو" العملاقة النفطية، وإنشاء صندوق ثروة سيادية بقيمة تريليون دولار. ومنذ هبوط أسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤، اضطرت الرياض إلى خفض الدعم وتأخير المشاريع الكبرى.

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، وافقت منظمة "أوبك" التي تقودها السعودية والمنتجون غير الأعضاء الآخرين بقيادة روسيا على خفض الانتاج الخام لزيادة الأسعار.

مع واشنطن

في مايو/آيار ٢٠١٧، زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السعودية، في أول رحلة خارجية له منذ توليه منصبه. وأعلنت واشنطن والرياض عن عقود تتجاوز قيمتها ٣٨٠ مليار دولار، بما في ذلك صفقة أسلحة بقيمة ١١٠ مليار دولار تهدف إلى مواجهة التهديدات المتصورة من إيران والإسلاميين المتطرفين.

أزمة قطر

في يونيو/حزيران ٢٠١٧، قطعت المملكة العربية السعودية والعديد من حلفاء الخليج ومصر علاقات دبلوماسية مع قطر، متهمة إياها بدعم الإرهابيين وتقربها من إيران. كما أن السعودية اتخذت تدابير اقتصادية ضد الدوحة، بما في ذلك إغلاق الروابط الجوية والبحرية وإغلاق الحدود البرية الوحيدة للبلاد. ومن جانبها، رفضت قطر هذه الاتهامات الموجهة لها.

حقوق المرأة

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تفتتح المملكة العربية السعودية انتخابات للنساء كمرشحات وناخبات للمرة الأولى.

وفي سبتمبر من هذا العام، أصدر الملك سلمان مرسوما ملكيا، يعلن فيه نهاية حظر طويل الأمد على قيادة المرأة، اعتبارا من يونيو ٢٠١٨.

ويأتي المرسوم، بعد أيام من السماح للمرأة بالدخول إلى ملعب رياضي للمرة الأولى في تاريخ البلاد، وقالت السلطات فيما بعد إنها ستسمح للمرأة بالدخول إلى العديد من الملاعب، وهي حدود طويلة الأجل بموجب قواعد صارمة للفصل بين الجنسين. ولكن يجب على المرأة السعودية أن تحصل على إذن من أحد أفراد الأسرة الذكور للدراسة والسفر.

حملة لفرض النظام

وفي سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات السعودية ما لا يقل عن ٢٠ شخصا، من بينهم رجال الدين البارزين سلمان العودة وعضو القرني، في حملة ظاهرية ضد المعارضة.

ويقول الصحفي والكاتب السعودي البارز جمال خاشقجي، إنه منع من الكتابة في صحيفة "الحياة" السعودية، على ما يبدو لدفاعه عن جماعة "الإخوان المسلمين" في تغريدات على "تويتر".

الاستثمار والاعتدال

وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول، وفي مؤتمر استثماري أطلق عليه اسم "دافوس في الصحراء"، تكشف الرياض عن خطط "مشاريع جيغا" ذات التقنية العالية، وتسعى إلى تعزيز المملكة كوجهة تجارية ترحيبية.

كما صرحت السلطات السعودية، أنها ستبدأ في إصدار تأشيرات سياحية "قريبا". وتماشيا مع صورته العامة كإصلاح جريء، يتعهد الأمير محمد "ببلد الإسلام المعتدل"، مما يبرئ المملكة من تصدير العقيدة المتشددة، التي يعتنقها الجهاديون في جميع أنحاء العالم.

*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/١١/٥ :

التايمن: إصلاحات ولي العهد محفوفة بالمخاطر لأنها تمحي الجيل القديم

نشرت صحيفة التايمن مقالا تحليليا لريتشارد سبنسر بعنوان "إصلاحات ولي العهد محفوفة بالمخاطر لأنها تمحي الجيل القديم". وقال كاتب المقال إن "الحقيقة تكمن في أنه ما من أحد يحب السعودية، إلا أنهم يتعاملون مع الرياض على أي حال"، موضحاً أنه مع وجود الملكية في البلاد، كانت الأمور أوضح نوعاً ما. وأضاف أن "الأمير الشاب يلغي الكثير من الأمور التي لا تعجب الغرب"، مشيراً إلى أنه لا أحد يعلم ما هي القرارات المقبلة.

وأوضح أن "العديد من الدبلوماسيين والسياسيين ورجال العمال كانوا يعبرون عن تذرهم من الطريقة التي يعاملون بها بالسعودية، مضيفاً أن الدبلوماسيين كانوا ينتظرون ساعات طويلة لرؤية مسؤولين لديهم صلاحيات محددة في الكثير من الأمور. وأشار إلى أن الكثير من السياسيين يعلمون "أن السعودية دولة صديقة محرجة نوعاً، إذ أنها تصر على اللباس المرأة البرقع وتنفيذ الإعدامات الميدانية في الأماكن العامة وتنفيذ أحكام الجلد.

وأوضح كاتب المقال أن العديد من رجال الأعمال تذرهم مراراً من الرشاوى التي كانوا يجبرون على تلقيها مقابل عقد صفقات تقدر بملايين الدولارات.

وأردف أن الأمير الشاب، ابن الملك السعودي الحالي استطاع خلال سنتين التخلص من العديد من هذه الأمور، لنجد جيلاً جديداً من المديرين التنفيذيين مستعدين للسفر إلى عواصم الدول الغربية والتحدث في الكثير من القضايا التي تهم البلاد.

وتابع كاتب المقال بالقول إنه "تم إبلاغنا اليوم بأنه تم التخلص من الأشخاص الفاسدين الذين كانوا بمثابة وسطاء"، موضحاً أن الكثير من هؤلاء الأمراء كانت أخبارهم المتعلقة بالفساد في إدارتهم منتشرة بشكل كبير.

وختم بالقول إن "ما يجري في السعودية هو أمر يروق للغرب، إلا أن الخطر يكمن بأن ما من أحد يعلم حقاً كيف ستكون السعودية الجديدة، وهل باستطاعة الأمير تحويلها إلى دبي الثانية كما وعد إذ بقي في سدة الحكم؟ وهل من أحد يريد نسخة ثانية من دبي؟"

* BBC ٢٠١٧/١١/٦ :

أبرز التهم الموجهة للموقوفين في السعودية

الرياض: أعلنت السلطات السعودية مساء السبت اعتقال عشرات الاشخاص بين امراء ووزراء ورجال اعمال في اطار عملية لمكافحة الفساد. كما اقيـل عدد من المسؤولين الامنيين. وقال مصدر سعودي رسمي لرويترز يوم الاثنين إن الاتهامات الموجهة لعشرات الأمراء والمسؤولين ورجال الأعمال السعوديين المحتجزين في إطار تحقيق في قضايا فساد تشمل الرشوة والاختلاس وغسل الأموال واستغلال النفوذ. في ما يأتي لائحة بأهم الاشخاص الذين طالتهم هذه الحملة :

الامير الوليد بن طلال: رجل اعمال في الثانية والستين من العمر هو حفيد مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز. يملك ٩٥ ٪ من اسهم شركة المملكة القابضة، وهي شركة استثمارات عالمية تملك فنادق واسهما في الكثير من الشركات العالمية بينها شبكة التواصل تويتر. يواجه عددا من التهم تشمل غسل الأموال وتقديم رشا وابتزاز بعض المسؤولين.

الأمير متعب بن عبدالله: ابن الملك الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز يبلغ الرابعة والستين من العمر واقيـل من منصبه كقائد للحرس الوطني.

وهو متهم - بحسب مصدر رسمي تحدث لـ (رويترز) - في قضايا اختلاس وتوظيف وهمي وإرساء مشاريع مختلفة ومنها عقود تشغيل وصيانة على شركاته الخاصة بما في ذلك عقود غير شرعية بعشرة مليار دولار لأجهزة اتصال لاسلكي وآخر لملابس عسكرية واقية من الرصاص بمليارات الريالات.

وليد بن ابراهيم الوليد: هو اخ زوجة الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، ويملك شركة "ام بي سي" احدى اكبر شبكات المحطات التلفزيونية في العالم العربي.

الامير تركي بن عبدالله: ابن العاهل السعودي الملك عبدالله والامير السابق لمنطقة الرياض. وهو موقوف بتهمة التدخل في مشروع قطارات الرياض وتهم فساد في المشروع ذاته واستغلال نفوذ في ترسية مشاريع على الشركات التابعة له بشكل مباشر وغير مباشر.

عادل فقيه: وزير الاقتصاد والتخطيط، وكان في وقت من الاوقات في قلب الاصلاحات الاقتصادية التي اطلقت في المملكة. هو رئيس البلدية السابق لمدينة جدة وتسلم في السابق وزارة العمل.

ابراهيم العساف: وزير مالية سابق مثل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز خلال قمة مجموعة العشرين الاخيرة في المانيا.

وهو عضو مجلس إدارة شركة أرامكو، متهم باختلاسات من ضمنها مشروع توسعة الحرم المكي ونزع الملكيات في المناطق المجاورة له بالإضافة إلى استغلاله لمنصبه لمعرفة بمعلومات بشراء أراضي بأسعار كبيرة قبل نزع ملكيتها والإعلان عن ذلك في المنطقة المجاورة للحرم.

*إيلاف ٢٠١٧/١١/٦ :

تعليق: عاصفة مكافحة الفساد تهب على المملكة العربية السعودية

أدت عاصفة مكافحة الفساد التي هبت فجأة على المملكة العربية السعودية القوة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط يوم ٤ نوفمبر الجاري إلى القبض على ١١ أميراً، و٤ من الوزراء الحاليين و١١ من الوزراء السابقين. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام السعودية، أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أمر تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بهدف القضاء على جميع أنواع الفساد وجميع الأفراد الفاسدين الذي يتعدون على مصالح المملكة.

وفقاً لما ذكرته صحيفة "سبق" السعودية، فإن بين الأمراء المعتقلين، الحاكم السابق لمقاطعة الرياض، نائب وزير الدفاع السابق والأمير أغني رجال الأعمال في السعودية. كما شملت قائمة المعتقلين مسؤولين حاليين وسابقين من بينهم وزير الاقتصاد والتخطيط الحالي، ووزير المالية السابق، ورئيس الديوان الملكي السابق، والرئيس السابق للخطوط الجوية السعودية، والرئيس السابق لشركة الاتصالات السعودية.

قال لي شاو شيان خبير في شؤون الشرق الأوسط لإذاعة "صوت الصين"، أن عاصفة مكافحة الفساد هبت على المملكة العربية السعودية فجأة بشكل غير متوقع إلى حد ما. "الآلاف من الأمراء السعوديين داخل العائلة الحاكمة مصالحهم التجارية الخاصة والسلطة لا ينفصلان. وعليه يمكن أن نرى أن الاعلان عن مكافحة الفساد الآن، وتوقيف شخصيات على هذا المستوى الرفيع شمل عدد من الأمراء مفاجئاً جداً. وقد لقي الدور الذي يلعبه ولي عهد المملكة العربية السعودية على الساحة السياسية خلال السنتين الأخيرتين، ترحيباً من قبل العديد من شباب المملكة، ولكن هناك انتقادات كثيرة داخل العائلة المالكة. وأن مكافحة الفساد على هذا المستوى الرفيع وبهذه الوتيرة السريعة الآن قد يلقي على المملكة العربية السعودية ببعض العوامل المقلقة."

شهدت المملكة العربية السعودية تحركات متكررة بعد اصدار العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أمراً ملكياً يقضي بإعفاء الأمير محمد بن نايف من منصب ولي العهد، وتعيين الأمير محمد بن سلمان ٣٢ عاماً خلفاً له، ليصبح الخليفة الأول للعرش السعودي في يونيو هذا العام. ومن رفع الحظر التدريجي على سيطرة المرأة للسيارة والحق في دخولها الى الملاعب، إلى سعي شركة أرامكو للإدراج على سوق الأسهم، وبناء مدن جديدة ومناطق تجارية، بدأت المملكة العربية السعودية الآن مكافحة الفساد بحركة كبيرة.

ويعتقد المحللون أن الإصلاحات الداخلية في المملكة العربية السعودية كقوة رئيسية في الشرق الأوسط ليست مرتبطة بنقل صلاحيات الملك الداخلية فحسب، وإنما مرتبطة أيضاً بـ "رؤية ٢٠٣٠" التي طرحها ولي العهد العام الماضي.

يعتقد سونغ شياو جون المحلل العسكري، أن ولي العهد يقود "إصلاحات التحديث" التي تبدو متشددة نسبياً، ولكن، مصدر الإصلاحات لقي ضغوطات من داخل وخارج المملكة العربية السعودية، مضيفاً: "تواجه السعودية الآن الكثير من التحديات، منها تراجع تأثيرها في الشرق الأوسط، مثل عاصفة قطر التي لم تتوقف بعد. بالإضافة إلى ذلك، عدم الحصول على نتائج مرضية من الحرب اليمنية حتى الآن. وفي الوقت نفسه، عدم القدرة على التدخل في القضية السورية وقضية كردستان العراق. وفي ظل هذا الوضع، طرحت المملكة العربية السعودية وخاصة ولي العهد الشاب الكثير من الأفكار. حيث يعتقد أن التحديث متأخر كثيراً في بلده بالمقارنة مع البلدان الأخرى في الشرق

الاطوسط، خاصة منافسه – إيران، وفي نفس الوقت، لا يزال يطالب نحو مليونين مسلم شيعي في المملكة العربية السعودية بحقوقهم. وفي ظل هذه الظروف، يسعى ولي العهد للسير على طريق الإصلاح التحديثي المتشدد، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية للمملكة.

ومع ذلك، فإن النجاح في التغيير وتعزيز اصلاحات التحديث في المملكة العربية السعودية لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحا. وأشار لي شاو شيان الى أن اصلاحات ولي العهد كانت تختمر لفترة طويلة، ولكن لا يزال هناك ضغوطات كبيرة على البلاد، "ليس من الضروري ان تكون مرتبطة مباشرة بالوضع الداخلي والخارجي، وأن تفكير ولي العهد في الحادثة واضح. ولكن، هذا الامر مفاجئاً للبلاد. بالنظر الى تاريخ المملكة العربية السعودية، فإن أي خطوة في التحديث خاصة في السياسة او المجتمع تكون بحذر وحرص. وقد كانت آخر اصلاحات التي شهدتها المملكة العربية السعودية هي تلك التي اجراها الملك فيصل في الستينيات. وفي ذلك الوقت، كان جدل كبير في المملكة حول استخدام السيارة، والهاتف، والكهرباء وغيرها من القضايا الاخرى، وقد تأتي الآن اللحظة أكثر أهمية. ويعتبر مجتمع المملكة العربية السعودية تقليديا جدا، وبطبيعة الحال، سيثير الإصلاح السريع اهتمامات الجميع. وأن إمكانية نجاح مكافحة الفساد دون حدوث صدمات اجتماعية وقضايا الاستقرار أمر مقلق للغاية."

[*صحيفة \(الشعب\) الصينية ٢٠١٧/١١/٦ :](#)

زلزال يهز قصر سلمان

الاجراءات التي اتخذها ولي العهد السعودي باعتقال عدد من الامراء مع بعض كبار قادة الجيش والحرس الوطني وبعض الشخصيات ذات التأثير في القرار السعودي لم يكن امرا مستغربا بل ان اغلب الاوساط الاعلامية والسياسية قد اشارت وفي تقاريرها المتكررة الى ان الوضع الداخلي السعودي وبعد تعيين محمد بن سلمان وليا للعهد والذي اعتبرته اوساط في البلاط السعودي انه سرقة واضحة للاستحقاقات المفروضة وخروجاً على السياقات المتبعة في مثل هذه القضايا مما خلق هذا الامر حالة من الاستياء بين الامراء. ولوحظ ومن خلال الاجراءات الاستباقية التي اتخذها محمد بن سلمان بتجميد نشاطات محمد بن نايف ووضعه تحت الإقامة الجبرية ومنعه من السفر وغيرها من الاجراءات التعسفية باعتقال كل صوت يشم منه حالة عدم الرضا ومن شخصيات سياسية واعلامية وغيرها مما اوجدت حالة من الغليان في داخل القصر الملكي والداخل السعودي بحيث كان متوقعا ان يصل الى حالة الفوران وتغيير الاوضاع وبصورة دراماتيكية.

والاجراءات السريعة التي اتخذت بحق الامراء والضباط والمتنفذين في السعودية بالامس قد عبرت عنها بعض الاوساط الاعلامية والسياسية بانه زلزال كبير قد تأتي نتائجه مدمرة خاصة ردود الافعال الغاضبة التي اعقبت هذه الاجراءات، وعكست كذلك ان الوضع في السعودية وخاصة داخل القصر الملكي بانه كالجبل الخاوي الذي ينتظر أي هزة لكي ينهار على من تحته.

واخيرا لابد من الاشارة الى ان الانتصارات الكبيرة على الارهاب الممول سعوديا، والتطور النوعي الذي حصل في الحرب على اليمن من خلال استهداف ابناء اليمن لمطار خالد العسكري في الرياض قد كان له الاثر الكبير على القرار السعودي الاخير بسبب ارتفاع الاصوات المطالبة بايقاف دعم الارهاب وانهاء هذا العدوان الذي اوصل الرياض الى حالة الافلاس الاقتصادي والانزواء السياسي والذي لم تعهده في تاريخها.

[*افتتاحية صحيفة \(كيهان العربي\) الايرانية ٢٠١٧/١١/٦ :](#)

"تطهير الفساد" في المملكة العربية السعودية

*سايمون هندرسون

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تناقلت الأخبار من المملكة العربية السعودية عن إجراء عمليات اعتقال غير مسبقة لأحد عشر أميراً وعشرات من الوزراء السابقين وأرباب الأعمال بتهمة الفساد. وتصدر القائمة رجل الأعمال الدولي الملياردير الأمير الوليد بن طلال، المتهم بتهمة غير محددة لغسل الأموال، إلا أن أهم تغيير سياسي هو اعتقال الأمير متعب بن عبد الله نجل الملك الراحل ورئيس "الحرس الوطني" السعودي. وكلاهما من أبناء أخ الملك سلمان وابناء عم أكبر سناً من ولي العهد محمد بن سلمان البالغ من العمر ٣٢ عاماً.

وكان من المتوقع على نطاق واسع إنهاء دور الأمير متعب - فقد حاول الملك عبد الله ذات مرة تعيينه في منصب يسهل عليه تولي العرش في المستقبل، ويُعتبر "الحرس الوطني" قوة عسكرية مهمة ومركز جيد لمنع وقوع انقلابات أو تدبيرها، لذلك غالباً ما كان يُنظر إليه بأنه يشكل تهديداً محتملاً لارتقاء محمد بن سلمان (لمناصب مختلفة). وكان من الصعب توقع موعد قيام ولي العهد باستخدام سلطة والده ومتى سيحدث ذلك لتهميش ابن عمه، إلا أن قسوة هذه الخطوة نموذجية لأسلوبه.

ولم يتم إصدار تفاصيل كاملة عن الاعتقالات، ولكن هناك أفراد بارزين آخرين من العائلة المالكة محتجزين في "فندق الريتز كارلتون" الفاخر، الذي تم حجزه من قبل الحكومة السعودية، ومن بينهم على ما يبدو:

- الأمير تركي بن عبد الله، الشقيق الأصغر لمتعب، وحاكم الرياض السابق، وطيار سابق في سلاح الجو.
- الأمير تركي بن ناصر، الرئيس السابق لـ "الهيئة العامة للأرصاد الجوية وحماية البيئة".
- الأمير فهد بن عبد الله بن محمد، نائب وزير الدفاع السابق.
- أما أولئك من غير أبناء العائلة المالكة فيضمون:
- خالد التويجري، رئيس الديوان الملكي السابق أثناء فترة حكم الملك عبد الله ومن أقرب المقربين له خلال الأشهر الأخيرة من حياته.
- عادل فقيّة، وزير الاقتصاد والتخطيط، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها محمد بن سلمان.
- إبراهيم العساف، وزير المالية السابق الذي قدم الاستشارة للملك سلمان خلال الاجتماع الذي عُقد الشهر الماضي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
- وليد البراهيم، رجل الأعمال الثري، المرتبط بروابط نسب مع الملك الراحل فهد.

أعمال الفساد

يشكل تعريف الفساد في المملكة العربية السعودية تحدياً لأن أفراد العائلة المالكة استخدموا قوى مراكزهم لتسهيل الأعمال التجارية لعقود من الزمن. وتحتاج الشركات الأجنبية إلى شريك سعودي للعمل في المملكة، وغالباً ما تكون الشراكة التي تتمتع باتصالات مع أعضاء من العائلة المالكة أكثر فائدة من تلك التي ليس لديها مثل هذه العلاقات، حتى عندما يستأثر أعضاء العائلة المالكة نسبة في شتى الأنحاء.

وفي الواقع، أن التحدي الذي تواجهه العديد من الشركات الأجنبية يتمثل في ضمان دفع مبالغ إضافية من العقود إلى كبار الأمراء وصولاً إلى مسؤولين في المستويات الدنيا للحفاظ على علاقات العمل بسلاسة. ومن الناحية الفنية، يمكن للقوانين الأجنبية أن تعرقل هذه الممارسة، ولكن هناك طرق لتفاديها. وكما هو الحال، يدفع الجانب السعودي ما يمكن أن يُطلق عليها بـ "الرشاوى". إن حجم هذه المدفوعات ليس حاسماً في منح عقد رسمي - فبعد الحصول على الصفقة، يتم ضمان المبلغ المخصص لتسهيل المدفوعات في المبلغ النهائي الذي تدفعه الحكومة السعودية. وإذا كانت هذه المدفوعات مقيّدة بالعقد الرئيسي، فإنها يمكن أن تأتي من خلال اتفاقات الخدمات ذات الصلة. وقد

أشارت برقية كشفها وزارة الخارجية الأمريكية عن أفراد العائلة المالكة في الجيش السعودي، أن الأمراء غالباً ما رفضوا الترقية من أجل الحفاظ على قيادتهم للقواعد التي يمكنهم الحصول فيها على أموال إضافية. بالإضافة إلى ذلك، يتم توجيه جزء من جميع عائدات النفط السعودي إلى الآلاف من أفراد العائلة المالكة. وتسفر الصيغ المعقدة القائمة على درجة القرب من الفئة الحاكمة وأعداد الذرية، عن رواتب شهرية سخية. وفي الوقت نفسه، فإن الهفوات المالية التي لا يمكن التغاضي عنها من قبل المواطنين العاديين (مثل فواتير المرافق المتأخرة) نادراً ما تكون لها عواقب وخيمة على أفراد العائلة المالكة.

توضيح أوجه عدم التيقن

من المرجح أن تتبع التطورات التي شهدتها عطلة نهاية الأسبوع في الرياض إجراء تغييرات إدارية إضافية، وربما حلول محمد بن سلمان محل والده البالغ من العمر ثمانين عاماً في منصب رئيس الوزراء أو حتى في منصب العاهل السعودي. ومهما يكن الأمر، فلا بد أن تقدم الحكومة تفسير رسمي مفصل لما يحدث. ويبدو أن صلاحيات "اللجنة العليا الجديدة لمكافحة الفساد"، التي يرأسها محمد بن سلمان وتضم النائب العام ورئيس جهاز أمن الدولة، من بين أمور أخرى، واسعة جداً، لذلك يحتاج مجتمع الأعمال الدولي إلى معرفة إجراءات التعامل مع أولئك المحتجزين. فهل سيتم تجميد أصولهم أو وضعها تحت سيطرة السلطات السعودية؟ فالأمير الوليد بن طلال هو من كبار حاملي الأسهم في "سيتيكورب" (علاق البنوك الأمريكي)، فمن الذي سيسيطر على مصالحه الآن؟ هل ستجرى محاكمات للمتهمين؟ وما هو نطاق العقوبات؟ وكان الملك سلمان قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأمريكي ترامب في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر بشأن إطلاق صاروخ من اليمن (نحو السعودية) في نهاية الأسبوع الذي سبق وقضايا أخرى، إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كانا قد بحثا إجراءات مكافحة الفساد.

لقد أصدرت الرياض عدد كبير من الخطابات حول خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي الجديد وفقاً للخطة الاقتصادية لمحمد بن سلمان المعروفة بـ «الرؤية ٢٠٣٠»، إلا أن عمليات التطهير التي جرت في عطلة نهاية الأسبوع قد تضعف حماس المستثمرين، على الأقل إلى أن يتم حل قضايا مكافحة الفساد. ومن المرجح أن يتردد أصحاب الأعمال الأجانب الذين لهم اتصالات تجارية مع المعتقلين، في زيارة المملكة في أي وقت قريب - ومن المفارقات أن "فندق ريتز كارلتون" الذي يُحتجز فيه المعتقلون قد استضاف مؤتمراً استثمارياً كبيراً في الشهر الماضي.

ويمكن لهذه الخطوة المفاجئة وغير المتوقعة أن تلقي بظلالها على الخطة لطرح أسهم للاكتتاب العام الأولي بنسبة ٥٪ من أسهم شركة "أرامكو" السعودية المملوكة بالكامل للحكومة السعودية. ولا تزال بورصة نيويورك موقعاً واضحاً لهذه الخطوة، ولكن عدم القدرة على التنبؤ بشكل واضح بخطوات محمد بن سلمان قد يؤدي إلى ردع المستثمرين.

وأخيراً، تُعتبر الاعتقالات دليلاً آخر على أن وتيرة التغيير المخطط في المملكة أمر غير عادي. فالمشاريع الاستثمارية الجديدة، والتي تشمل خطة بقيمة ٥٠٠ مليار دولار لبناء مدينة ضخمة تسمى "نيوم" في الشمال الغربي من المملكة، تتصور بلاد تتمتع بتقنية متقدمة في طليعة التكنولوجيا الروبوتية. وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، أعلن محمد بن سلمان عن خطط لإسماح للنساء بقيادة السيارة ابتداء من العام المقبل. وعلى الرغم من أن إطلاق حملة لمكافحة الفساد قد تساعد على التغلب على بعض خصومه والاستمرار في تنفيذ مثل هذه الخطط كما يراه مناسباً، لا بد من أن يستمر في تحقيق نتائج من أجل أن يظهر للأمة أن أسلوبه وقيادته هو أفضل وسيلة للمضي قدماً.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٧/١١/٧ :

عفاريت الليل في الرياض.. ابن سلمان ينقض الآن على الثروة

***ديفيد هيرست**

الترجمة: «عربي ٢١»: بدأت سلسلة الأحداث المتعاقبة باستقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، بعد ما لا يزيد على عام واحد من تقلد منصبه. والمحير في الأمر أن الحريري أعلن استقالته من رئاسة الوزراء اللبنانية انطلاقاً من العاصمة السعودية الرياض، حيث قرأ بياناً شديداً للهجة اتسم بالعداء السافر لكل من حزب الله وإيران، وبأسلوب لم يُعهد عنه منذ سنين.

ادعى الحريري في خطابه المتلفز بأنه بات يخشى على نفسه من الاغتيال، وهو تخوف لم يعبر عنه قبل أيام معدودة حينما وقف يلتقط صور «سيلفي» مع العاملين في المطار يوم أن غادر لبنان في حالة من المرح والتفاؤل. ظن الحريري أنه نجا من الضغوط التي مورست في العام الماضي على شركة الإنشاءات التابعة له، سعودي أوجيه، والتي كانت تواجه الإفلاس، وبدا كما لو أن لقاءه مع وزير الدولة السعودي للشؤون الخليجية ثامر السبهان قد مر بسلا. غرد السبهان بعد اللقاء قائلاً إن الاثنين اتفقا على «كثير من الأمور ذات الاهتمام المشترك». إلا أن لهجة الوزير ما لبثت أن تغيرت سريعاً بعد استقالة الحريري: «إذ غرد هذه المرة قائلاً: «يجب أن تبتز أيادي الغدر والعدوان»، في إشارة إلى حزب الله وإيران.

إلا أن المغرد السعودي المجهول والمطلع بشكل جيد، والذي اشتهر باسم «مجتهد»، استبعد نظرية أن الحريري استقال بسبب خشيته من التعرض للاغتيال على يد الإيرانيين، جازماً بأن رئيس الوزراء اللبناني كان يواجه تهديداً أكبر من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال «مجتهد» إن الحريري خرج منشراحاً وبمعنويات عالية من محادثاته الأخيرة مع علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للشؤون الدولية.

وكتب «مجتهد» في إحدى تغريداته عبر «تويتر» يقول: «السبب الحقيقي لإعادته للرياض هو حشره مع الأمراء ورجال الأعمال الموقوفين لهدف ابتزازه، واستعادة الأموال التي لديه في الخارج، وليس مرتبطاً بلبنان». وأضاف في تغريدة أخرى: «والبيان الذي قرأه كتب له وليس مقتنعاً به ولا بمحتواه، ولا هو مقتنع بإعلان الاستقالة من الرياض، فكيف يعلن زعيم سياسي استقالته من عاصمة دولة أخرى؟».

أما حسين شيخ الإسلام، مستشار وزير الخارجية الإيراني، فبدأ متوافقاً مع «مجتهد» فيما ذهب إليه، إذ اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وولي العهد السعودي بالضغط على الحريري حتى يستقيل، إذ قال: «لقد تمت استقالة الحريري بتنسيق بين ترامب ومحمد بن سلمان لإشعال التوتر في لبنان والمنطقة».

ويوم الأحد، رد حسن نصر الله، زعيم حزب الله، بهدوء على خبر الاستقالة، محملاً السعوديين المسؤولية عن ذلك، واصفاً الاستقالة بأنها انتهاك للسيادة اللبنانية، وعدوان سافر على «كرامة الحريري». والملاحظ أنه أشار إلى الحريري في كلمته بعبارته «رئيس وزرائنا»، ولم يقل «رئيس وزرائنا السابق».

إذا ما جمعنا كل هذه التصريحات فسنجد سياقاً يصعب معه استنتاج أن الحريري حينما غادر لبنان كان ينوي الاستقالة، بل الأغلب أنه هو ذاته لم يكن يعلم بأنه سيستقيل، ما يرجح نظرية أن السعوديين هم الذين فرضوا عليه الاستقالة، إلا أن معلوماتي الخاصة تفيد بأنه لم يتعرض للاعتقال.

جاء الحدث الثاني مدوياً فعلاً بعد ساعات قليلة من خطاب الحريري المتسم بالعدوانية، إذ سقط صاروخ بعيد المدى أطلقه المتمردون الحوثيون على بعد آلاف الكيلومترات في اليمن بمنطقة قريبة من مطار الرياض شمالي العاصمة السعودية. زعم السعوديون أن دفاعاتهم اعترضت الصاروخ في الجو، ولكن وردت تقارير عن مشاهد من الاضطراب والهلع على الأرض.

حتى تلك اللحظة كان الحوثيون يستهدفون في العادة مدينة جدة، أما أن تستهدف العاصمة بصاروخ بعيد المدى فكان ذلك بمثابة رسالة واضحة للسعوديين من وكيل الإيرانيين في اليمن نصها: «كلما ضغطتم على حزب الله فسوف نضغط عليكم في الرياض».

المكارتية تعود من جديد

وأما الحدث الثالث الذي قض مضاجع الكثيرين في تلك الليلة فكان قد أعد له بشكل جيد. كان سقوط الأمير متعب بن عبد الله متوقعاً على نطاق واسع. كان متعب يتولى مسؤولية القوة العسكرية الثالثة في المملكة، بينما كان محمد بن سلمان قد استولى على وزارة الدفاع ثم وزارة الداخلية (بعد أن خلع ابن عمه محمد بن نايف). وكانت فقط مسألة وقت قبل أن ينقض ابن سلمان على متعب ليحكم بذلك سيطرته التامة على جميع التشكيلات المسلحة داخل المملكة.

جرت العادة تاريخياً على أن يجند منتسبو الحرس الوطني من داخل القبائل المنتشرة في أنحاء المملكة. ويوم الأحد جُمِدت الحسابات البنكية لمشايخ القبائل التي تشارك في الجيش، وفرض حظر على سفر المشايخ البارزين منهم. ينحدر هؤلاء بشكل رئيسي من قبيلتي مطير والعتيبة، وهم معروفون بولائهم للملك الراحل عبد الله. لا يخفى أن الهدف من هذا الإجراء هو سد الطريق على أي محاولة للتمرد أو الانشقاق.

لم يخطر ببالنا أن انقضاء محمد بن سلمان على متعب سيكون بهذه الدرجة من التوحش، فقد أُلقي القبض عليه وعلى شقيقه تركي بتهمة الفساد، وكانت أول المعلومات عن توقيفهما قد وردت في إشارات صادرة عن الديوان الملكي، استخدمت فيها الأحرف الأولى من اسم متعب بن عبد الله، الذي قيل إنه متورط في قضايا فساد ذات علاقة بمبيعات عسكرية داخل وزارته. يذكر أنه تم إصدار هاشتاغ خاص بهذه المناسبة نصها: «الملك يحارب الفساد».

بثت قناة «العربية» خبراً مفاده أن عشرة من الأمراء، ثم قالت إنهم ١١ أميراً، قد أُلقي القبض عليهم مع ٣٨ آخرين من رجال الأعمال والوزراء السابقين.

في نمط من الممارسة الحكومية تكاد تكون فريدة من نوعها، ولا توجد إلا داخل المملكة السعودية، يبدو أن قرار القيام بحملة التطهير سابق على إعلان الهيئة التي شكلت لتبريرها. ذلك هو الأسلوب الذي ينتهجه الأمير الشاب، الذي ما فتئ بعض الخبراء في شؤون الشرق الأوسط يصرون على الإشارة إليه بأنه إصلاححي على النمط الغربي. يتصرف هذا الإصلاححي دونما اعتبار لأبسط متطلبات العدالة، ودونما احترام لأي من مبادئ وإجراءات سيادة القانون، فهو يرى أن من أوقفهم ثم اعتقلهم مدانون حتى قبل أن يثبت أي جرم بحقهم.

تنطبق على هذه الهيئة كل صفات المكارتية من حيث الصلاحيات الممنوحة لها، والمدى الذي يسمح لها بالذهاب فيه. فأول ما يلفت النظر في المرسوم الذي أسست بناءً عليه أنها فوق القانون ومتجاوزة له، إذ ينص المرسوم الذي أمر بتشكيل الهيئة (التي يترأسها محمد بن سلمان) على ما يأتي:

«استثناء من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات تقوم اللجنة بالمهام التالية: التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أيًا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق، أو الجهات القضائية بحسب الأحوال».

بمعنى آخر، بإمكان الأمير الآن أن يفعل ما يريد بمن يريد، بما في ذلك مصادرة ممتلكات الأفراد داخل وخارج المملكة. ودعونا نذكر أنفسنا بما بات يسيطر عليه حتى الآن، فالأمير يترأس جميع الجيوش الثلاثة في المملكة العربية السعودية، ويترأس شركة أرامكو، أكبر شركة نفط في العالم، ويترأس الهيئة التي تناط بها المسؤولية عن جميع الشؤون الاقتصادية، والتي توشك أن تدرج أضخم عملية خصخصة تشهدها المملكة حتى الآن، وهو الآن يتحكم بشكل مطلق في كافة وسائل الإعلام السعودية.

باتت سيطرته على وسائل الإعلام جلية بعد الإعلان عن قائمة أسماء رجال الأعمال الموقوفين، بما في ذلك أولئك الذين يترأسون أكبر شبكات إعلامية في العالم العربي: «إيه آر تي»، «إم بي سي»، و«روتانا»، وفي ما عدا ما تنتجه شبكة الجزيرة القطرية من مواد إخبارية، تنتج هذه الشبكات الإعلامية السعودية مجتمعة معظم ما يبث عبر الأثير من برامج تلفزيونية ناطقة بالعربية في الشرق الأوسط.

بات ملاك هذه الشبكات الإعلامية على التوالي - صالح كامل، ووليد الإبراهيم، والأمير الوليد بن طلال - وراء القضبان، ومن المحتمل أن تكون أملاكهم قد صودرت. تقدر مجلة «فوربس» ثروة الأمير الوليد بن طلال، رئيس مؤسسة المملكة القابضة، بما يقرب من ١٨ مليار دولار. والرجل يملك حجمًا كبيراً من الأسهم في العديد من الشركات العالمية بما في ذلك «نيوز كورب»، و«سيني جروب»، و«توينتي فيرست سينشري فوكس» و«تويتتر». حتى هذه الأسهم آلت إلى إدارة جديدة الآن. وممن وردت أسماؤهم بين الموقوفين، رئيس مؤسسة الاتصالات السعودية، أكبر مزود لخدمات الهواتف النقالة في المملكة.

وبغض النظر عن المخاطر السياسية التي يمكن أن تنجم عن «تجريد» هذا العدد الكبير من أثرياء السعودية من أموالهم، لا ريب أن هذا أسلوب غاية في الغرابة لتشجيع الأجانب على الاستثمار في المملكة. بل يمكن الجزم بأن ما اتخذهُ ابن سلمان من إجراءات ليلة السبت كأنما صمم ليخيف المستثمرين ويشرّد بهم من خلفهم. يعاني الاقتصاد من حالة ركود، كما أن الاحتياطات الأجنبية توشك على النفاد. وفي مثل هذه الظروف يعتمد ابن سلمان إلى مصادرة ممتلكات أكبر أثرياء المملكة، بل ويشكل هيئة لديها من الصلاحيات ما يمكنها من مصادرة الممتلكات داخل البلاد وخارجها. إذن، ما الذي سيمنعه من أن يفعل الشيء ذاته بممتلكات المستثمرين الأجانب إذا ما نشب خلاف بينه وبينهم؟

كما أن ملاحقة كبار الملاك مثل بكر بن لادن، الذي يترأس أكبر شركة إنشاءات في المملكة، ستكون لها تداعياتها المباشرة على بقية الاقتصاد في البلاد. فمجموعة ابن لادن تشغل آلاف المقاولين الثانويين. ولعل ابن سلمان يكتشف قريباً أنه يستحيل المزج بين عمليات التطهير، ومشاريع التجارة والاستثمار.

بلغني من مصادر موثوقة أن الأمير الوليد بن طلال رفض الاستثمار في مشروع «نيوم»، المدينة الضخمة التي أعلن محمد بن سلمان أنه بصدد إنشائها، وأن ذلك هو السبب المباشر الذي دفع ولي العهد للانقضاء على ابن عمه. إلا أن الوليد بن طلال كان أيضاً قد تصادم مع ابن عمه حينما طالب علانية بإخلاء سبيل محمد بن نايف من الإقامة الجبرية المفروضة عليه. النقطة الأخرى التي تجدر ملاحظتها هي أن جميع فروع العائلة الملكية الحاكمة تضررت بسبب حملة التطهير هذه، وبسبب ما سبقها من حملات. لك أن تتأمل في أسماء الأمراء الذين أُلقي القبض عليهم: الوليد بن طلال، عبد العزيز بن فهد، محمد بن نايف، منصور بن مقرن. وهذا الأخير لقي حتفه في حادث تحطم مروحية، بينما كان على ما يبدو يسعى للهرب خارج البلاد. ما تشي به هذه الأسماء هو شيء واحد: لقد أصبحت الصدوع داخل العائلة الملكية الحاكمة عميقة جداً، ووصلت فيها حتى النخاع.

هل يمكن لكل هذا أن يحدث دون ضوء أخضر آخر من ترامب؟ لقد غرد بالأمس عبر «تويتتر» قائلاً إنه «يقدر كثيراً للمملكة العربية السعودية طرحها أسهم أرامكو في بورصة نيويورك، فهذا أمر مهم بالنسبة للولايات المتحدة». كما اتصل ترامب بالملك سلمان وهنأه على كل ما أنجزه منذ أن وصل إلى السلطة. أضف إلى ذلك أن التحركات الأخيرة جاءت بعد أن أنهى جاريد كوشنر زيارته الثالثة إلى المملكة هذا العام.

لئن لم يكن الأمر جلياً من قبل، فلا بد أن يكون قد اتضح الآن. لم يعد ثمة شك في أن الرياض باتت عاصمة القلاقل في الشرق الأوسط، وأن التحركات التي قام بها الأمير الذي يبلغ من العمر ٣٢ عاماً ليستحوذ على السلطة بشكل مطلق بإمكانها أن تزعزع الأمن والاستقرار في البلدان المجاورة، وأن تقيل رؤساء الوزراء فيها. والأسوأ من ذلك أن هذا الأمير يحظى فيما يبدو على تشجيع رئيس الولايات المتحدة الذي لا يدرك عواقب ما تقترفه يدها.

لا بد أن من أوتوا الحكمة من ذوي الألباب في واشنطن العاصمة مثل وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ووزير الدفاع جيمس ماتيس، يشدون شعر رؤوسهم غيظاً، أو على الأقل ما تبقى لهم من شعر. وما كان ليدهشني أن أعلم بأن تيلرسون سئم من محاولات إطفاء الحرائق التي يستمر رئيسه والبطانة التي تحيط به في إشعالها هنا وهناك.

[Middleeasteye*](http://Middleeasteye.com) ٢٠١٧/١١/٧

«بن سلمان» ينفذ حملة تطهير سياسي على الطريقة الصينية

*ديفيد أغناتايوس

ترجمة: الخليج الجديد: صرح ولي العهد السعودي، الأمير «محمد بن سلمان»، أنه يعمل على مكافحة الفساد، بيد أن الاعتقالات الواسعة التي أجراها في صفوف وزراء الحكومة وكبار الأمراء، ليلة السبت، فاجأت المراقبين العرب، الذين لم يتوقعوا مثل تلك الخطوة الجريئة والمحفوفة بالمخاطر.

وكان الحاكم الفعلي للبلاد، البالغ من العمر ٣٢ عاماً، قد سيطر بتلك الخطوة الجريئة على غالبية مراكز الثقل التجارية والسياسية في المملكة، في محاولة جديدة لكسب السيطرة السياسية ودفع التغيير في المملكة النفطية.

وقال أحد قادة الأعمال السعوديين، الأحد، إن الأمير «يشكل سعودية جديدة»، وأشار إلى أن حملة مكافحة الفساد تأتي بعد تحركات أخرى مثيرة للجدل، بما في ذلك المرسوم الملكي الذي سمح للنساء بالقيادة، إضافة إلى الحد من سلطات الشرطة الدينية. وأضاف: «هذا أمر محفوف بالمخاطر»، لأن «بن سلمان» يتحدى الآن كبار الأمراء والمحافظين الدينيين في وقت واحد، وأعرب مسؤول تنفيذي، يؤيد جهود الأمير الإصلاحية، عن قلقه من أنه «يقاقل على الكثير من الجبهات في وقت واحد».

وتشمل قائمة المعتقلين الأمير «متعب بن عبد الله»، ابن الملك الراحل ورئيس الحرس الوطني السعودي، والذي كان عادة مركز ثقل السلطة القبلية، وقال المسؤول التنفيذي: «كان الحرس الوطني يحقق جزءاً من التوازن داخل العائلة المالكة، ولقد اختل ذلك التوازن الآن، إنه جالوت، القادر على محاربة الجميع».

ويبدو أن «بن سلمان» قد عمد إلى تفكيك نظام الحكم التقليدي في المملكة، الذي كان ينطوي على عملية بطيئة، ومتواصلة أحياناً، للتوافق داخل العائلة المالكة، وقد استولى الأمير الشاب بدلاً من ذلك على السلطة التنفيذية، وحملها بقوة على دفع جدول أعماله.

وقد تم عرض الواجهة الأمامية لعملية التغيير هذه قبل أسبوع، عندما استضاف «بن سلمان» مجموعة من قادة التكنولوجيا والأعمال من جميع أنحاء العالم، وأظهرت عمليات الاعتقال، ليلة السبت، القبضة الحديدية للأمير، داخل قفاز مخملي يحمل المستقبل. ووصف «بن سلمان» حملته في مقطع فيديو قصير تم نشره على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي السعودية، وقال فيه: «أؤكد لكم أن أي شخص متورط في الفساد لن ينجو، سواء كان أميراً أو وزيراً، أو أي شخص». ورافق الاعتقالات مرسوم بإنشاء «لجنة عليا» لمكافحة الفساد، وتملك اللجنة «الحق في اتخاذ أي تدابير احترازية تراها مناسبة»، بما في ذلك مصادرة الأصول وحظر السفر.

وقد اختار «بن سلمان» اللعب على وتر شعبي عند السعوديين الأصغر سناً، فقد أدى الفساد إلى إضعاف المملكة لأجيال، واستنزف خزائن المملكة، وأعاق التحديث الذي يقول ولي العهد إنه يرغب به.

ويراهن «بن سلمان» على قدرته على تعبئة هؤلاء السعوديين الأصغر سناً، ضد الأمراء الأكبر سناً، ويأمل أن تدعم المؤسسة الدينية أيضاً تطهير النخبة.

وتشمل قائمة المعتقلين أقطاب الأعمال، مثل الملياردير الأمير «الوليد بن طلال»، رئيس شركة المملكة القابضة، وأحد أبرز المستثمرين السعوديين العالميين، و«صالح كامل» و«وليد الإبراهيم»، المؤسسين لأول قنوات فضائية في المنطقة، و«عادل فقيه»، وزير الاقتصاد والتخطيط، الذي كان حتى الانقلاب واحداً من كبار ملازمي «بن سلمان» في تطوير برنامج الإصلاح. وحطم «بن سلمان» الآن دائرة قيادة الملك السابق، «عبدالله»، الذي توفي عام ٢٠١٥، وبالإضافة إلى الأمير «متعب»، تم اعتقال الأمير «تركي بن عبدالله»، وهو ابن بارز آخر للملك الراحل وحاكم سابق لمقاطعة الرياض، كما اعتقل «خالد التويجري»، الذي كان رئيساً للديوان الملكي في عهد «عبدالله»، وفي يونيو/حزيران، أطاح «بن سلمان» بالأمير «محمد بن نايف»، ولي العهد السابق، ومهد الطريق أمامه ليخلف والده الملك «سلمان»، البالغ من العمر ٨١ عاماً.

وبينما يتغنى دائماً بخطاب الإصلاح، فإن تطهير هذا الأسبوع يشبه نهج الأنظمة الاستبدادية، مثل الصين، وقد استخدم الرئيس «شي جين بينغ» حركة مماثلة بزعم مكافحة الفساد، لإحلال وتجديد جيل من القادة الحزبيين والعسكريين، ولتغيير أسلوب القيادة الجماعية الذي اعتمدته الحكام الصينيون مؤخراً. ويحظى «بن سلمان» بدعم قوي من الرئيس «ترامب» ودائرته الداخلية، وربما لم يكن من قبيل الصدفة الزيارة الشخصية من قبل «جاريث كوشنر»، المستشار الأول لـ«ترامب»، وزوج ابنته، الشهر الماضي، إلى الرياض، ويقال إن «الأميرين» قد بقيا معا حتى الساعة الدء صباحاً تقريباً لعدة ليال، في تبادل القصص ووضع ستراتيحية التخطيط. ومن المرجح أن يكون «بن سلمان» قد أغراه وصفه بأنه «ترامب» السعودية، ولكن نموذج «شي» ولعبته لمكافحة الفساد قد تكون النموذج الأقرب لـ«بن سلمان».

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/١١/٧ :

المقامة الطموحة لولي العهد السعودي

تحوم رياح التغيير في صحراء السعودية. وقد أسرت ٣ أيام من مؤامرات القصر في الرياض السعوديين والمراقبين الأجانب على حد سواء حيث تم اعتقال العشرات من الأمراء والوزراء والمسؤولين السابقين والحاليين في إطار حملة لمكافحة الفساد بقيادة ولي العهد الشاب، «محمد بن سلمان».

ولا شك أن الحملة تقودها دوافع مشروعة لإعادة هيكلة شبكات الأسرة المالكة. ومع ذلك، فإنها تهدف أيضا إلى تعزيز وضع الأمير القوي في أعلى التسلسل الهرمي الاقتصادي والسياسي للبلاد. ولأعوام، خطط الملك «سلمان» وابنه بدقة لصعود الأمير الشاب إلى العرش. لكن سعيهم إلى توطيد السلطة هو نتاج البيئة الجيوسياسية في المملكة وكذلك طموحاتهم الشخصية سواء بسواء.

توازن قوى جديد

وكانت محاولة آل سلمان لتجميع السلطة تختمر لأعوام. ولأن مؤسس السعودية، الملك «عبدالعزیز»، كان لديه ٣٦ ابنا، فإن الكثير من تاريخ المملكة المعاصر تميز بالمنافسة وبناء التحالفات، في كثير من الأحيان بين فروع الأسرة المختلفة من مختلف الأمهات.

وكثيرا ما تذهب السيطرة على بعض المواضع أو المؤسسات إلى شخصيات محددة من أصحاب النفوذ الملكي. وعلى سبيل المثال، قاد ولي العهد السابق، «سلطان بن عبدالعزيز»، وزارة الدفاع منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، قبل تمريرها إلى أخيه، الملك الحالي.

وبنفس الطريقة، سلم الملك الراحل «عبدالله» مقاليد الحرس الوطني السعودي إلى ابنه في نهاية المطاف. وحتى أن بعض الأمراء تمكنوا من القيام بأدوارهم الخاصة في اقتصاد المملكة، على الرغم من أن بعض القطاعات، بما في ذلك صناعة النفط الهامة جدا، ظلت في أيدي التكنوقراط.

وخلق هذا الهيكل من السلطة نظاما غير رسمي من الضوابط والتوازنات، التي منعت أي فصيل ملكي واحد من السيطرة على البلاد. ونتيجة لذلك، كان أي تغيير كبير في المملكة يتطلب تاريخيا توافق الآراء بين الأسرة الحاكمة. ولكن يبدو أن هذا النظام يذهب الآن بدون رجعة.

ومع معاناة غالبية أبناء مؤسس المملكة المتبقين من الشيخوخة، فإن أحفاده حريصون على المطالبة بحقوقهم، وعندما فعلوا، أخذ الملك «سلمان» على عاتقه إعادة هيكلة أسرة آل سعود وتوازن القوى فيها.

ومنذ تولي العرش في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٥، عمل الملك على إعادة تنظيم الدولة السعودية وتجميع مراكز القوى فيها تحت سيطرة ابنه «محمد»، حفيد الملك المؤسس في سلالة الأسرة السلمانية، مع القضاء على عدد من التحديات من الخصوم العائليين. وفي الواقع، بعد ساعات فقط من توليه منصبه، عين الملك «سلمان» ابنه «محمد» وزيرا للدفاع، الأمر الذي منحه دورا رائدا في الجهاز العسكري للبلاد.

وفي الأعوام التي تلت ذلك، أصبح ولي العهد أيضا وجه رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى رئاسة العديد من المجالس الاقتصادية الهامة، بما في ذلك المجلس الأعلى، المنشأ حديثا، لشركة النفط السعودية أرامكو. وسرعان ما صعد «محمد بن سلمان» إلى مكانة بارزة، لكنه لم يكن حتى هذا العام قادرا على إزاحة اثنين من أكبر منافسيه.

وفي يونيو/حزيران، أطاح الملك بـ«محمد بن نايف»، الرجل القوي الذي كان يسيطر على وزارة الداخلية، ومن ثم بعض أجهزة المخابرات في البلاد، ليحل محله «بن سلمان» كولي للعهد.

وبحلول الشهر التالي، قام ولي العهد المعين حديثا ببناء جهاز أمني منحه رقابة إضافية على مهام التحقيق في مجتمع الاستخبارات السعودي. ثم في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني، أطاح الملك «سلمان» بالأمير «متعب بن عبدالله» من منصبه على رأس الحرس الوطني السعودي، الأمر الذي أدى إلى الحد من نفوذ ابن أخيه، ومنح «بن سلمان» سلطة على الأجهزة الأمنية جميعها. الحاجة إلى الإصلاح

لكن هناك المزيد من العوامل المحفزة لأنشطة ولي العهد أكثر من كونه مجرد تحول بسيط بين الأجيال، فالمملكة تواجه اليوم أكبر أزمة اقتصادية واجهتها منذ اكتشاف النفط عام ١٩٣٨.

وقد أدى انخفاض أسعار النفط الخام إلى تباطؤ اقتصاد البلاد المعتمد على النفط، ورغم أن الأسعار قد ترتفع بشكل مؤقت، وقد وصلت بالفعل، في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني، إلى ذروتها منذ يونيو/حزيران عام ٢٠١٥، فمن الواضح أن النفط لن يعول عليه لنمو اقتصادي سعودي بشكل موثوق كما كان في السابق.

ولا شك أن «بن سلمان»، الذي يبلغ من العمر ٣٢ عاما، سيتأثر التحول الاقتصادي في المستقبل، حيث تتضاءل أهمية النفط في مزيج الطاقة العالمي على مدى العقود القليلة القادمة.

وقد أجبرت التحديات المالية، التي تسببت بها هذه الأوضاع، السعودية على اتخاذ تدابير للتقشف. وفي وقت سابق من هذا العام، خفض المسؤولون السعوديون بعض الإعانات، وفي مرحلة ما، نظروا في إلغاء جميع هذه الإعانات.

ولكن من الصعب، على الرغم من انخفاض عائدات النفط والإنفاق الاجتماعي في الرياض، أن تجد نموذجا اقتصاديا جديدا ليحل محل نموذجهما الحالي، الموجه نحو صادرات النفط.

وعلى الأرجح، قد تكون حزمة الإصلاحات الضخمة، مثل «رؤية ٢٠٣٠»، التي تسعى إلى تعزيز قوة المملكة من خلال توجيه الاحتياطات المالية الضخمة نحو الاستثمار، أفضل فرصة للنمو على المدى الطويل.

وبينما تبحث المملكة عن سبل لتعزيز إنتاجية العمل لديها، سيكون لديها حافز اقتصادي أكبر لتشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي الحياة العامة.

وتعد كل هذه التغيرات قضايا هامة وحساسة، يجب على الحاكم السعودي المقبل أن يتصدى لها على مدى العقد أو العقدين القادمين. وجميعها مشاكل لا يمكن لولي العهد أن يعالجها من موقف ضعيف لأن حلولها من المرجح أن تغضب بعض الفصائل الأكثر نفوذا في البلاد.

وبعيدا عن القوى المحلية التي تواجه سياسات «بن سلمان» الاقتصادية فهناك أيضا قوى خارجية تدفع ولي العهد إلى تبني سياسة خارجية أكثر عدوانية.

وقد مثلت أهداف السعودية المتمثلة في مكافحة الإرهاب والحد من قدرة المنافسين الإقليميين، مثل إيران، على مساعدة الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، دافعا للرياض إلى مواصلة المشاركة في حرب اليمن المكلفة.

وفي الوقت نفسه، أثارت العلاقات السياسية والأمنية المتنامية لإيران في أماكن مثل العراق وسوريا ولبنان مخاوف الرياض، من أن تكتسب طهران نفوذا أكبر في الشرق الأوسط على حساب السعودية.

وقد أثبت «بن سلمان» بالفعل استعدادا أكبر لتحدي إيران، في الأماكن التي تتمتع فيها بتأثير أكبر، وخاصة مع وجود واشنطن، كحليف قوي، في ظهره. ومع الحذر من الطرق التي قد تستخدم بها إيران علاقاتها مع الميليشيات في العراق وسوريا ولبنان، فقد دعمت الولايات المتحدة تطلعات السعودية للهيمنة الإقليمية.

وعلى الرغم من أن ولي العهد من المرجح أن يتمسك بتكتيكاته الحازمة في الخارج، مع أو بدون موافقة واشنطن، فقد ساعده دعم الولايات المتحدة بكل تأكيد في المضي قدما في مساعيه.

مقاومة خطرة

وينطوي إصلاح أساليب المملكة التقليدية لصنع القرار على مخاطر معينة.

وقد يتسبب الاضطراب السريع لشبكات المحسوبية وقنوات النفوذ والسلطة في إثارة النخبة السعودية.

وحتى الآن، ليس من الواضح ما إذا كان «بن سلمان» يعتزم تقليص دائرة السلطة إلى مجموعة من أقرب مستشاريه، أو إذا كان مقدما على احتكار السلطة لنفسه. لكن ما يتضح هو أن ولي العهد يراهن على شعبيته بين المواطنين السعوديين، الذين يؤيد الكثيرون منهم محاولته لمكافحة الفساد، من أجل الحصول على الولاء الذي يحتاجه لإعادة كتابة العقد الاجتماعي للمملكة.

وبعد كل شيء، في مرحلة ما بعد النفط، لن تستطيع المملكة الحفاظ على تقديم هذا النوع من العطاءات السخية، التي حافظت من خلالها، لفترة طويلة، على مسافة صحية بين شعب البلاد والنخبة التي تحكم. وبدلا من ذلك، ستحتاج المملكة إلى عقد اجتماعي مختلف، يتطلب المزيد من الثقة بين المواطنين السعوديين والمسؤولين.

ويدرك «بن سلمان» جيدا هذه الحاجة، وكان ناجحا، إلى حد ما، في سعيه لتحقيق القوة المطلوبة لتحقيق ذلك. ولكن الوقت وحده سيقول ما إذا كان سيحقق نفس النجاح في تعزيز ثقة شعبه في أولئك الذين يحكمونهم.

[*ستراتفور ٢٠١٧/١١/١١](#)

سارت وبسرعة مذهشة

***عبدالرحمن الراشد**

قبل أكثر من عامين ونصف كنت من بين المستمعين في غرفة الاجتماعات الوزارية الضيقة. كانت تلك المرة الأولى التي أسمع فيها أفكار الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي. تحدث بشكل واضح عن مشروع جديد، كنا نسمع منه عن مشروع دولة مختلفة" مداخلها، ونشاطاتها، وانفتاحها، وإنتاجيتها، ومكانتها العالمية، شيئاً مثل الخرافة.

عرض مثير جداً، رؤية مستقبلية لدولة عظيمة، تبدأ فوراً وليست مجرد خطة تنمية خمسية أخرى. بعد ذلك، فتح ولي العهد الجلسة للنقاش، وكنت آخر المعلقين. كنت مجرد زائر. قلت له: لا شك عندي أبداً يا سمو الأمير، في أن ما طرحته (وهو ما أصبح بعد عام «رؤية المملكة ٢٠٣٠») يشبه الحلم، وفي الوقت نفسه واقعي وقابل للتحقيق. لكن عندي إشكالية واحدة وكبيرة" أنت يا سمو الأمير شاب تتميز بالحيوية، وعندك الطاقة، وتملك وضوح الرؤية، وما سمعته مفصلاً مذهش ومقنع جداً... في المقابل" أنت مثل من يقود سيارة قديمة" عجالاتها وماكينتها متهرئة... بصراحة، يمثل هذه السيارة، أقول لك: لن تصل في الوقت والمكان اللذين تريدهما. هذه حكومة إدارية قديمة عمرها أكثر من ٥٠ عاماً... مترهلة ومتآكلة.

ابتسم ورد علي: «هذه السيارة لا بد من أن تسير، وإن لم تسر، فسأغير السيارة بأخرى». على مدى أسابيع مثيرة، ومتتالية، رأينا تفكيك وإصلاح الحكومة (السيارة)، التي كانت شبه معطلة، لتسير بسرعة عالية. فلسفة ذات منظومة عمل متكاملة جديدة، تشريعات تاريخية، مشروعات ضخمة، تغييرات على كل المستويات" من قيادات ومؤسسات، وعلاقات خارجية ب استراتيجية مركزية جداً. ما جرى وتم، منذ ذلك اليوم، يفوق ما شهدته البلاد في العقود الستة الماضية. وما خطط له من خطوات عمل مستقبلية سينقل الدولة إلى مقامات جديدة. كان البعض يعتبر السعودية جنازة حارة تنتظر الدفن" يستهدفها الإيراني الضخم، والقطري الصغير. اقتصاد ينكمش مع انهيارات أسعار البترول، وبيروقراطية متضخمة، والتزامات على الدولة مستحيلة تجاه مواطنيها وغيرهم، وإنتاجية رديئة من المؤسسات البيروقراطية... تقاليد معطلة للمجتمع والسوق معاً، وقطاعها الخاص يقاتل على العقود الحكومية... كل هذه الدوائر تم إدخالها غرفة العمليات بقرارات وترتيبات في إطار مشروع إعادة بناء المملكة الجديد.

وعندما صدرت القرارات الأخيرة ضمن إطار محاربة الفساد، بما فيها التوقيف والاعتقالات، تذكرت إصرار الأمير محمد بن سلمان وتحذيره بأن تسير السيارة وإلا فسيبدل غيرها بها. قام بإجراءات لتصحيح تشوهات السوق والأسعار. فكك عقد القيود الاجتماعية المعطلة، وسمح للمرأة بقيادة السيارة، وأدخل برامج الترفيه، ووضع حجر الأساس لمشروعات بدائل الاعتماد على النفط.

ولا يمكن إصلاح الحكومة وتنفيذ الرؤية الطموحة جداً مع تفشي ثقافة الرشى والمحسوبيات. وللفساد إشكالات كثيرة" سياسية واجتماعية واقتصادية، فالتكلفة عالية على الحكومة في كل العقود، والتنفيذ متدن. وضع لا يمكن أن يساير طموحات ولي العهد الذي لن يكتفي بهدف تحقيق الموازنة في نهاية كل عام" بل تعهد بإنجاز مشروع نهضة، بدأ وسيستمر في بنائه إلى ١٣ سنة أخرى. والدولة الحديثة القادرة على تحمل مسؤولياتها لا بد من أن تكون شفافة وعادلة وفعالة ومنتجة. ولا يمكن أن نتوقع من ولي العهد أن يفرض قيادة المرأة السيارة، على سبيل المثال، ضد معطلي التطور من بعض فئات المجتمع، دون أن يعالج إشكالات الفساد مهما علت المراتب.

صرنا نعرفه" الأمير محمد بن سلمان ضد سياسة المهادنة وتأجيل الحلول، التي دامت لعقود، سواء في مواجهة دولة مؤذية مثل قطر، أو جماعة مستأجرة مثل الحوثيين، أو تعطيل المجتمع من قبل المتطرفين، أو نهب الدولة من قبل المرتشين. ولي العهد يصرّ على أن يجعلها مملكة حديثة وقوية وناجحة، وباقتصاد من الدول العشر الكبرى" لا العشرين، وقوة إقليمية أكبر.

وأختم ما بدأت به" فأنا، قبل أسابيع قريبة، حييت سموه على القرارات المدهشة، فسألني: «رأيك... سارت السيارة؟»، أجبت: «وبسرعة مذهشة جداً»، رد: «لم نبدأ بعد».

من يتخيل" هذه هي السعودية نفسها البطيئة المتآكلة فقط قبل عامين؟

***صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/١١/١١ :**

الجيل القادم من الحكام السعوديين

***سايمون هندرسون**

يبدو أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يغيّر مفهومنا لكيفية حكم المملكة العربية السعودية. وسعيًا منه إلى تعزيز سلطته، رمى بالحذر وببناء التوافق، وهي الأساليب التقليدية للقيادة السعودية، من النافذة منذ أشهر، ومضى قدماً بسرعة متهورة متجاهلاً بشكل واضح كسب دعم أعمامه والكثير من أبناء عمومته. ويشير اعتقال ١١ أميراً وفقاً للتقارير في نهاية الأسبوع الماضي بتهمة الفساد إلى أن الأسرة المالكة، آل سعود، لم تعد فوق القانون.

وقد انقسمت الآراء حول التحركات الأخيرة لولي العهد بين التوقع بأنه يقود البلاد نحو الديكتاتورية أو نحو الثورة الأسرية. ولكن يشير التدقيق الوثيق في أفعال الأمير محمد بن سلمان وتصريحاته خلال العام الماضي إلى أنه ليس متهوراً بل يحسب خطواته بتأن. وفي هذا الصدد، أفاد النائب العام السعودي هذا الأسبوع بأن التحقيقات المتعلقة بالفساد كانت متواصلة منذ ثلاث سنوات، في حين تكلم الأمير محمد بن سلمان عن حملة واسعة النطاق ضد الفساد في مقابلة أجراها في أيار/مايو، وقال: "إنني أؤكد لكم أن أي شخص متورط في قضية فساد سواء كان وزيراً أو أميراً أو أياً كان لن يفلت من العقاب".

وفي الوقت نفسه، منذ شهر نيسان/أبريل، قام ولي العهد، الذي يبلغ من العمر حالياً ٣٢ عاماً، بتنسيق مجموعة من الأمراء الشباب في أواخر العشرينات أو الثلاثينات من عمرهم وتعيينهم في السلطة بتكثف تام. وستكون هذه التعيينات حاسمة على الأرجح لنجاح إعادة تشكيله للمملكة، كما وقد يصبحون حكاماً للسلطة على مدى عقود قادمة. فهم جميعاً أحفاد أو أبناء أحفاد مؤسس المملكة بن سعود الذي توفي في عام ١٩٥٣. والجدير بالذكر أن ولي العهد حريص تماماً على دعم أبناء عمومته الأصغر سناً، ومناشدة طموحهم وغرورهم، وضمان ولائهم. فهذه هي الطريقة المناسبة لاستيعاب أي منافسة بين السلالة الأسرية. وفي هذا السياق، يُذكر أن بن سعود أنجب ٤٠ ابناً ولديه مئات الأحفاد. وحتى الآن، تمكن الأمير محمد بن سلمان من حجب ثورة عائلية جماعية، ما أثبت مرة أخرى أهمية القول المأثور "فرّق تسد".

وكما هو الحال في جميع الأنظمة الملكية، غالباً ما تكون السلالة أكثر أهمية من كفاءة القادة المحتملين في المملكة العربية السعودية. ولعل الأمير محمد بن سلمان يرغب في دعم الكفاءات هذه المرة. ولكن، سيتعين عليه أيضاً الانتباه إلى كيفية صرف السخط أو أي معارضة تلوح في الأفق. لذلك، يخفف دعمه للأبناء بعض الألم الذي يشعر به آباؤهم جرّاء تهميشهم.

وفي هذا السياق، شهد بيت آل سعود تحولات صعبة في السابق. وما يختلف هذه المرة هو أن العمر لم يعد مرادفاً للأقدمية بل أصبح عائناً. وفيما يدلّ عنصر الشباب على نقص نسبي في الخبرة، يبدو أنّ الأمير محمد بن سلمان قد قرر أنه بإمكانه التعامل مع مثل هذه المخاطر.

أما الأمراء المتوقع نجاحهم والذين ينبغي مراقبتهم فهم (حسب الترتيب الأبجدي):

· عبدالعزيز بن فهد هو ابن حفيد بن سعود ونائب حاكم منطقة الجوف المتاخمة للأردن، منذ حزيران/يونيو ٢٠١٧. وقد عُيّن والده، وهو عسكري، قائداً للقوات البرية السعودية في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

· فيصل بن سطات، عُيّن سفيراً لدى إيطاليا في حزيران/يونيو ٢٠١٧. وكان أول من أبدى تعاطفه إزاء صعود الأمير محمد بن سلمان. إذ بصفته عضواً في "مجلس الوصاية" (تجمع لكبار أفراد الأسرة)، صوت ضدّ حصول الأمير مقرر على منصب نائب ولي العهد في عام ٢٠١٤، وهي إشارة أولية للانتماء إلى جانب سلمان. (أصبح مقرر ولي العهد عقب وفاة الملك عبد الله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لكنّ حل مكانه الملك سلمان بعد ثلاثة أشهر. وأفيد بأن الملك عبد الله الراحل قد خطّط لاستبدال مقرر بسلمان، ما أدى إلى فسح المجال أمام متعب، وهو ابن الملك، ليصبح ولي العهد، والذي أقيّل كوزير للحرس الوطني في عطلة نهاية الأسبوع الماضي وهو أحد المحتجزين).

· عبدالعزيز بن سعود، ٣٠ عاماً، عُيّن وزيراً للداخلية في حزيران/يونيو عام ٢٠١٧. وقد حلّ محلّ عمّه، شقيق والده، ولي العهد آنذاك محمد بن نايف الذي أجبر على الاستقالة. أمّا والد عبد العزيز بن سعود فهو حاكم المنطقة الشرقية الغنية بالنفط

حيث يشكّل فيها الشيعة السعوديون أغلبيةً محلية. وقد تمّ تقليص صلاحياته الجديدة في غضون أيام من تعيينه من خلال نقل بعض مسؤولياته إلى منظمة أمن الدولة الجديدة، إلا أنه لم يظهر أي استياء علناً.

· عبدالعزيز بن تركي، ٣٤ عاماً، عُيّن نائباً لرئيس الهيئة العامة للرياضة في حزيران/يونيو ٢٠١٧. وكان والده تركي بن فيصل، سفيراً في واشنطن ولندن، ورئيس جهاز المخابرات الخارجية في المملكة. وفي الآونة الأخيرة، شارك تركي بن فيصل في مناقشات علنية مع مسؤولين إسرائيليين سابقين.

· أحمد بن فهد، وهو ابن حفيد بن سعود، عُيّن نائباً لحاكم المنطقة الشرقية في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد توفي والده عام ٢٠٠١ بعد أن كان نائب حاكم المنطقة الشرقية من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣.

· بندر بن خالد، ٥٢ عاماً، عُيّن مستشاراً للمحكمة الملكية في حزيران/يونيو ٢٠١٧. أمّا والده فهو حاكم مقاطعة مكة المكرمة.

· خالد بن بندر، وهو ابن الأمير بندر بن سلطان، عُيّن سفيراً لدى ألمانيا في حزيران/يونيو ٢٠١٧. تخرّج خالد بن بندر من جامعة أوكسفورد. وكان سفيراً سابقاً لدى الولايات المتحدة. وهو من غدى العلاقات مع عدد كبير من الرؤساء الأمريكيين.

· خالد بن سلمان، ٢٩ عاماً، عُيّن سفيراً لدى واشنطن هذا العام. وهو طيار سابق للطائرة المقاتلة F-15 والأخ الشقيق للأمير محمد بن سلمان.

· سعود بن خالد، عُيّن نائب حاكم المدينة المنورة في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

· تركي بن محمد، ٣٨ عاماً، عُيّن مستشاراً للمحكمة الملكية في حزيران/يونيو ٢٠١٧. وكان والده، وهو ابن الملك الراحل فهد، حاكم المنطقة الشرقية من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٣.

وكانت هذه القائمة لتشمل الأمير منصور بن مقرن، وهو نائب حاكم مقاطعة عسير، لكنه قُتل في حادث تحطم مروحية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان قد شغل منصب نائب حاكم منذ عام ٢٠١٣، وعُيّن مستشاراً للملك سلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٥ عندما تمّ إعفاء والده من منصب ولي العهد. وهناك افتراضات كثيرة بأنه كان يكره الأمير محمد بن سلمان، وقد يصحّ هذا الأمر نظراً للتهميش الذي تعرّض له والده. كما وتسري شائعة أخرى أن وفاته لم تكن عرضية، ولكن ما من دليل يثبت ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة الأمراء هذه تدلّ أيضاً على الأمراء الغائبين. فهي لا تشمل أي من أبناء أو أحفاد الملك الراحل عبد الله، وتتضمّن حفيداً واحداً للملك فهد. كما أن أقارب الدرجة الأولى للأمير أحمد بن عبد العزيز، المعروفين باسم السديريون السبعة، هم أيضاً غائبون. ويُعزى هذا الغياب إلى أن الأمير أحمد بن عبد العزيز قد صوّت في مجلس الوصاية ضدّ تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في حزيران/يونيو من هذا العام.

وفي هذا الإطار، من الواضح أنّ الأمير محمد بن سلمان يرى نفسه الملك القادم على المملكة العربية السعودية، وهذه نظرة والده أيضاً. وتقول الشائعات الأخيرة أن التغيير قد يحدث قريباً. وتقليدياً، يعتمد نجاح عملية التحول على قبول وتأييد الأسرة المالكة على نطاق واسع. ولكن نفاد صبر الأمير محمد بن سلمان وطموحه يشيران إلى أن ذلك لن يكون خياراً. وعوضاً عن ذلك، ستعتمد سلطته على دعم الموجودين في هذه القائمة.

وفي السياق عينه، تأتي مجموعة أخرى قد تكون حاسمة وهي مجموعة الأمراء المنضمّين إلى صفوف الجيش. فيصعب تحديدهم، وهم أساساً في مناصبهم لوقف أي عملية انقلاب. وفي هذا الصدد، تعطي برقية نشرتها ويكيليكس وصادرة عن وزارة الخارجية عام ١٩٨٥، وإن كانت قديمة نوعاً ما، لمحةً عامةً وصحيحةً عن الوضع القائم، إذ تخلص إلى التالي: "يضمن وجود الأمراء في القوات المسلحة شيئاً من الاستقرار في نظام آل سعود".

ويرى الملك سلمان أن الأمير محمد بن سلمان يمثل بن سعود المعاصر. ويعتقد بأنه زعيم عظيم لا حدود لطموحه، وبأنه يعدّ بأمور أفضل بكثير من أي شخص آخر، ولديه إمكانيات كبيرة تتخطى كبار المنافسين المحتملين على العرش. ولكن حتى الأمير محمد بن سلمان يدرك أنه من أجل تحويل اقتصاد مملكته ومواجهة تحديات الفوضى الإقليمية، يتعين عليه أن يكون قائداً لفريق ملكي.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

*"فورين بوليسي":

بن سلمان والسعي إلى إنشاء نظام سياسي سعودي جديد

*عادل عبدالغفار

حينما استيقظ الأمير متعب بن عبد الله، الوزير السابق للحرس الوطني السعودي النافذ، من نومه يوم السبت ٤ نوفمبر في قصره، لعله لم يخطر في باله أنه مع نهاية اليوم سيتعرض للاعتقال وسيُجرد من منصبه، وأنه سينضم إلى قافلة من الاعتقالات شملت عدّة أمراء وتكنوقراطيين ورجال أعمال بارزين آخرين في حملة تطهير لا سابق لها. وأتت هذه الاعتقالات، التي هزّت كيان المملكة العربية السعودية والمنطقة بأسرها، وليدة أفكار وليّ العهد محمد بن سلمان في خضمّ سعيه إلى إنشاء نظام سياسي جديد. وتبعث هذه الاعتقالات بإشارات هامّة لمؤسسات الدولة الدينية والسياسية وإلى مواطنيها الشباب الكثر. لكن هل سينجح الأمير في تعزيز السلطة على المدى الطويل؟

استهداف ثلاث مجموعات

يوم السبت ٤ نوفمبر، أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز مرسوماً بتأسيس لجنة لمكافحة الفساد يرأسها الأمير محمد بن سلمان الذي سرعان ما باشر بمهمته بعد ساعات من هذا الإعلان. وبشكل عام، يُمكن تقسيم الشخصيات المستهدفة إلى ثلاث مجموعات كبرى. أولاً، تمّ اعتقال أحد عشر أميراً، بمن فيهم متعب بن عبد الله وأخوه غير الشقيق تركي بن عبد الله (أمير منطقة الرياض السابق) ورجل الأعمال البارز الوليد بن طلال. وقد توفي أيضاً الأمير منصور بن مقرن، ابن وليّ العهد السابق ونائب أمير منطقة عسير، في حادث مروحية مريب في اليوم التالي للاعتقالات. ثانياً، تعرّض عدد من التكنوقراطيين والمسؤولين غير الملكيين إلى الاعتقال أيضاً، وشملوا حتّى الآن خالد التويجري، الرئيس السابق للديوان الملكي السعودي في عهد الملك عبد الله، وعادل فقيه، وزير الاقتصاد والتخطيط السابق، وإبراهيم عبد العزيز العساف، وزير المالية السابق. أما المجموعة الثالثة، فتضمّ رجال أعمال ورؤساء شركات. ومن أبرز من اعتُقل صالح كامل، رئيس مجموعة راديو وتلفزيون العرب ART ومجموعة دلة البركة، وبكر بن لادن، رئيس مجموعة بن لادن السعودية، وعمرو الدبّاغ، المدير التنفيذي لمجموعة الدبّاغ القابضة.

إشارات للمكونات الأساسية

تهدف الاعتقالات التي جرت في هذه المجموعات الثلاثة الكبرى إلى إرسال إشارات هامّة لعدد من المكونات الأساسية في المجتمع السعودي. أولاً، من خلال استهداف أمراء أبرز وأعلى شأنًا، يبعث محمد بن سلمان إلى العائلة المالكة وأمرائها المقدّر عددهم بـ ١٥ ألف أمير برسالة مفادها أنّ النظام القديم المبني على التوافق وترتيبات تشاطر السلطة السابقة بين مختلف فروع الأسرة الحاكمة أصبح من الماضي. وفي النظام السياسي الجديد، ستتركز السلطة في قبضة الملك ووليّ العهد. وقد أحكم محمد بن سلمان سيطرته على كلّ الفروع الأمنية والدفاعية في أجهزة الدولة، من الجيش إلى الشرطة، والآن الحرس الوطني. والرسالة واضحة: رابط الدم لا يضمن الأمان، فإمّا الانضمام إلى النظام الجديد أم التعرّض للتطهير. ويشكّل اعتقال تكنوقراطيين ورجال أعمال إشارة للقطاعين العام والخاص بأن لا أحد منزه. فقد تمكّن سابقاً إداريون غير ملكيين، مثل خالد التويجري، من كسب سلطة واسعة ومن تحصيل ثروة طائلة جدّاً لهم ولعائلاتهم فغدوا شبه ملوك. واستطاع رجال أعمال سعوديون، من بينهم وزراء سابقون مثل عمرو الدبّاغ، أن يستخدموا معارفهم في الحكومة ليُبرموا صفقات مربحة في ظروف مريبة في بعض الأحيان. والرسالة في هذا الإطار أيضاً واضحة: لن يتحمّل محمد بن سلمان تكنوقراطيين ورجال أعمال يعتبرون أنفسهم فوق القانون. ومن ناحية أكثر عمليّة، يمكن لمصادرة أصول المعتقلين أن تضخّ مليارات الدولارات في الخزينة السعودية. طبعاً، ستطبّق قوانين الشفافية ومكافحة الفساد بصورة انتقائيّة، فلن تطال وليّ العهد والمقرّبين إليه، علماً أنّ شراء وليّ العهد والملك سلمان يخبّأ قيمته ٥٥٠ مليون دولار لمجرد نزوة في أثناء قضاء عطلة في جنوب فرنسا وغيره من البذخ يلقي بظلاله على السعي إلى المزيد من الشفافية والمساءلة، في بلد قد يُعدّ التعبير عن الرأي تصرفاً

خطيراً. وفي الشهر الماضي، أُلقت السلطات القبض على ثلاثين رجل دين ومفكراً وناشطاً، بما وصفته منظمة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش "قمعاً للمعارضة".

أخيراً، ترسل الاعتقالات إشارة هامة لمكوّن أساسي في المجتمع السعودي بالنسبة إلى محمد بن سلمان، ألا وهو الشباب السعودي. فقد شكّل الفساد في المملكة مسألة شائكة طوال عقود، وتشير الاعتقالات إلى جدية محمد بن سلمان في موضوع مكافحته (بصورة انتقائية). والجدير بالذكر أنّ قرابة نصف المجتمع السعودي هم من الفئة الشبابية لا يتخطى عمرهم ٢٥ سنة، ومن المتوقع أن تفوق بطالة الشباب نسبة ٤٢ في المئة بحلول العام ٢٠٣٠. وبحسب صندوق النقد الدولي، لن يتمكن تزايد فرص العمل من مجاراة تزايد أعداد الشباب السعودي. ويدرك وليّ العهد الذي يبلغ ٣٢ من العمر أنّ كسبه تأييد هذا العنصر الأساسي في المجتمع أمرٌ محوري لتحقيق طموحاته. إذ يعتبر الشباب السعودي أنّ المشاكل الاقتصادية، بما فيها البطالة والفساد، وتحفظ المملكة الاجتماعيّ مسألتان هامتان. من هنا، تأتي خطة المملكة الإنمائية الطموحة، المعروفة باسم "رؤية السعودية ٢٠٣٠" والمستوحاة من تقرير نشرته شركته "ماكينزي" الاستشارية، محاولة لمعالجة هذه المسائل وغيرها، وإن بوتيرة سريعة. وتتابع إجراءات القمع المستمرة هذه الجهود. وحتى الآن، لاقت الاعتقالات رضى الشباب والمجتمع بشكل عام.

وأحد التحديات الكبيرة التي سيواجهها محمد بن سلمان في عملية تعزيز السلطة في خلال العقد الآتي هو نجاح رؤية ٢٠٣٠ أو فشلها والتحول الاقتصادي الجاري في المملكة. فإذا استطاع أن يفي بالوعود الاقتصادية التي قطعها للشعب السعودي، قد تدعمه شعبيته ضد أيّ معارضة داخلية. وإن فشلت رؤيته، فقد يفسح عدم رضى الناس عنه المجال أمام النخب المحرومة من حقوقها لكي تطعن في حكمه. ولا تبشّر الاعتقالات بالخير للبيئة الاستثمارية في المملكة، وقد يكون لها تأثيراً اقتصادياً سلبياً. إذ سيفكر المستثمرون من الخارج مرتين قبل أن يرموا اتفاقيات تجارية مع شركات سعودية أو رجال أعمال سعوديين قد يخسرون نفوذهم أو يحاكمون في أيّ وقت لاحق.

مواجهة المؤسسة الدينية

علاوة على النظام السابق المبني على التوافق الذي سرى لدى آل سعود، يشكّل التحالف بين آل سعود ورجال الدين الوهابيين الذين آمنوا شرعية دينية لحكمها الدعامة السياسية الأخرى في المملكة. ويواجه هذا التحالف ضغوطاً متزايدة. فجزء من النظام السياسي الجديد، أظهر محمد بن سلمان استعداداً لمواجهة المؤسسة الدينية مع محاولته إدخال الليبرالية في المجتمع السعودي و"العودة إلى الإسلام المعتدل" بحسب قوله. لقد سبق أن حدّت الحكومة من صلاحيات الشرطة الدينية الشهيرة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وقد أعلنت أنها ستسمح قريباً للنساء بالقيادة، وأتاحت المزيد من خيارات الترفيه. وفيما تسعى الحكومة إلى إحداث هذه التغييرات الشعبية بالإجمال، قد تواجه ردود فعل من المؤسسة الدينية والعناصر المحافظة في المجتمع.

لا نجاح بدون مخاطرة

لا شك في أن محمد بن سلمان قد أظهر اندفاعاً كبيراً في مواجهة التحديات بشكل مباشر على عدد من الجبهات المحلية والدولية، مما قد يوقعه في خطر الفشل لمحاولته تحقيق أكثر مما يقدر عليه. ففي الداخل، هو يواجه آل سعود والمؤسسة الدينية ورجال الأعمال. وفي الخارج، ما زالت نار الحملة السعودية في اليمن مستعرة والمشاحنة مع قطر مستمرة. وتظهر بعض المؤشرات حالياً أنّ وليّ العهد وضع حزب الله نصب عينيه أيضاً. وتجري هذه الأحداث كلها بالتزامن مع محاولة تاريخية بإعادة ترتيب الاقتصاد السعودي. لذلك، ستشكل مواجهة كل هذه المسائل في الوقت عينه تحدياً متزايد الصعوبة.

وبحسب زميلي بروس ريدل، قد يولّد انعدام التوافق داخل الأسرة الملكية "مملكة أقلّ استقراراً مع سياسات أكثر عشوائية وتهوراً". وفيما ستساعد الاعتقالات محمد بن سلمان على إحكام قبضته على السلطة على المدى القريب، ستسبب احتكاكات داخل الأسرة الملكية، وبين كبار رجال الأعمال أيضاً ستؤدي على الأرجح إلى تأزّم الوضع في مرحلة لاحقة. فإذا نجح محمد بن سلمان في ضبط محيطه داخلياً وإقليمياً، سيتربّع على عرش هذا النظام السياسي الجديد لعقود طوال. أما إذا فشل في الوفاء بوعوده، فهو يتّجه نحو فشل ما بعده فشل.

[*مركز بروكغنز الدوحة:](#)

ليلة الخناجر السعودية.. نهاية المملكة أم بداية جديدة؟

* <جورج فريدمان>:

منذ ما يقرب من قرن، حكمت السعودية من قبل شيوخ العائلة المالكة، التي تجد نفسها الآن تحت سيطرة فعلية من قبل ولي العهد، البالغ من العمر ٣٢ عاما، «محمد بن سلمان». سيطر على وزارة الدفاع، ولديه خطط كبيرة للتنمية الاقتصادية، ورتب الأسبوع الماضي القبض على بعض من أقوى الوزراء والأمراء في البلاد. وقبل يوم واحد من الاعتقالات، قام الحوثيون في اليمن المتحالفون مع إيران، المنافس الإقليمي للمملكة العربية السعودية، بإطلاق صاروخ باليستي على الرياض. ويدعي السعوديون أن الصاروخ إيراني، وأن إطلاقه على الرياض قد يعتبر «عملا من أعمال الحرب».

وكانت السعودية لفترة طويلة مركزا الثبات، بل والجمود، في المنطقة. لكن الأمور تغيرت بعد عام ٢٠٠٨. واعتمدت السعودية، مثل روسيا، على عائدات النفط للحفاظ على استقرار النظام. ودفعت الأزمة المالية العالم إلى ركود مطرد، حيث كان النمو بنسبة ٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر ازدهارا. وهذا بالطبع وضع سقفا للإنتاج الصناعي، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى خفض أسعار النفط. وفي حين كان النفط يقارب ١٠٠ دولار للبرميل، ارتفعت المخزونات، بما في ذلك بسبب التحول المذهل للولايات المتحدة إلى النفط الصخري، وتسبب ذلك في انهيار الأسعار. وحاولت أوبك والسعودية وروسيا (ولا تزال تحاول) تعزيز الأسعار باستخدام مخططات مختلفة. لكن المشكلة هي أنه عندما يتم تقليص الإنتاج، يسارع بعض المنتجين، اليائسين من عائدات النفط المنخفضة، إلى ملء الفراغ. وقد وضع هذا السعوديين في موقف رهيب.

المال هو الملك

وأنشئت المملكة العربية السعودية بين الحربين العالميتين تحت إشراف البريطانيين. وفي عشرينات القرن العشرين، هزمت قبيلة تعرف باسم السعوديين الهاشميين، وضمت بشكل فعال الأجزاء الخارجية من المملكة التي لم تكن قد سيطرت عليها بعد. واعترفت المملكة المتحدة بمطالب السعوديين بعد ذلك بوقت قصير. ولكن منذ ذلك الحين، تميزت قبيلة السعوديين بالطموح والغضب والدسائس.

وحافظ السعوديون على حكمهم جزئيا من خلال دعم قطاعات معينة من المجتمع السعودي ماليا. وبالنسبة لـ (آل سعود)، كان النقد سلاحا استراتيجيا. ووزعت المال بحكمة، وقد ذهب معظمه إلى العائلة المالكة، لكن كمية سخية منه ذهبت لمجموعات أخرى في المملكة، حيث اشترت عبر ذلك الاستقرار والأمن. وكان من بين أهم المتلقين للأموال رجال الدين الوهابيين، وهم حراس البوابة الإسلامية العليا في المملكة. وعندما غزا السعوديون مكة والمدينة، أصبحوا حماة المدن المقدسة.

وكان هذا شرفا ومسؤولية عظيمة وعبئا سياسيا. وكان على السعوديين تمويل الوهابيين، وأصبحوا بعد ذلك محاصرين بهم. وقد عرفت العائلة المالكة وآخرون كيف يقضون أوقاتا جيدة في لندن وباريس والمدن الأوروبية الأخرى. ولم يأخذ البعض، وإن لم يكن كلهم، الإسلام المحافظ بجدية. ولكن الآخرين في المملكة فعلوا ذلك، وأصبح هذا مسارا خاطئا تتبعه المملكة، ذلك المسار الذي دفن تحت المال.

غير أن الأموال كانت في نهاية المطاف ضمانا قصير الأجل، وبدأ فصيل من العائلة المالكة فهم نقاط ضعفها. وأصبح النفط وفيرا في السوق العالمية، وأصبحت الولايات المتحدة غير راغبة في خدمة الاحتياجات السعودية، لا سيما وأن السعوديين، أو الجانب الوهابي من العائلة المالكة، كانوا مصدر دعم للجماعات الجهادية.

ومع انخفاض أسعار النفط، فقد السعوديون أيضا نفوذهم القوي داخل شبه الجزيرة. وتعرضت بلدان مثل اليمن، التي عانت تاريخيا من تدخل السعوديين، لزعة الاستقرار.

وفي العراق، يتخذ السنة المتحالفون مع السعوديين حالة دفاعية، بل يعانون من الخسارة.

وتطلبت أسعار النفط المنخفضة استراتيجية بديلة. ولكي يتمكن السعوديون من البقاء على قيد الحياة، فإنهم سيحتاجون إلى توليد الدخل من مصدر إضافي. وهكذا سلم الملك «سلمان» مفاتيح المملكة إلى ابنه «محمد بن سلمان».

وفي واحدة من أولى تحركاته التي قام بها بينما كان لا يزال وليا لولي العهد، كشف النقاب عن خطة طموحة بشكل مذهل، تسمى رؤية ٢٠٣٠، لتحويل السعودية من اقتصاد قائم على النفط إلى قوة صناعية متقدمة. ولهذا العمل، كان هناك أمران يجب أن يحدثا. أولا، كان على أفراد العائلة المالكة وغيرهم مواءمة مصالحهم الاقتصادية مع الدولة السعودية. وكان على ولي العهد أن يضغط للحصول على المال من داخل المملكة وخارجها. وكانت خطته لبيع جزء من شركة النفط المملوكة للدولة، أرامكو السعودية، جزءا من هذه المحاولة، كما أنها ترمز إلى حقيقة أن النفط لم يعد من الممكن أن يكون الملك.

ثانياً، اضطر ولي العهد إلى كسر سلطة رجال الدين الوهابيين على الثقافة السعودية. فبناء ثقافة صناعية لا يتوافق مع الوهابية. وكان الوهابيون ملتزمين بعلاقات اجتماعية وجنسانية ثابتة. وقد اتفق ذلك مع اقتصاد قائم على مبيعات النفط، لكن التصنيع يتطلب ثقافة ديناميكية مع علاقات اجتماعية تتغير باستمرار.

وكانت المقاومة للخطة الجديدة مكثفة ولكن هادئة. ومن الواضح أن «محمد بن سلمان» قد توصل إلى نتيجة مفادها أن عليه أن يواجه هذه المعارضة علناً، خشية أن تقوض خطته بهدوء. وكانت أول خطوة رئيسية مفتوحة له هي السماح للنساء بقيادة السيارات. ويمثل هذا هجوماً مباشراً على رجال الدين، ويسبب لهم قدراً كبيراً من الانزعاج. وكانت الخطوة الثانية هي المضي قدماً في طرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية. وسوف يختار البورصة التي ستدرج بها الأسهم عام ٢٠١٨.

الضربة الأولى

وبالتأكيد، واجه الهجوم المباشر تهديدات بالانقلاب. وكان على الأمير الشاب مواجهة هذه التهديدات ذات المصادقية، لأن الكثير من المصالح كانت تتعرض للهجوم. فقام أولاً بالقبض على الأمراء والرجال الذين شكلوا النخبة السعودية. وكانت مقامرة خطيرة. فلا تزال هناك معارضة قوية، لكنه لم يكن لديه خيار سوى التصرف. وكان أمامه إما أن يبدأ بالضربة الأولى كما فعل ليلة السبت من الأسبوع الماضي، وإما السماح لأعدائه باختيار وقت ومكان ذلك الهجوم. ولا شيء آمن بعد، لكن مع هذه الضربة، فقد اشترى لنفسه بعض الوقت.

وفي خضم هذا، فتح جبهة جديدة مع عدو خارجي. فقبل يوم واحد من الضربة، تم إطلاق صاروخ على الرياض من اليمن من قبل الحوثيين، وهي طائفة شيعية متحالفة مع إيران. ويقول المسؤولون السعوديون إن الصاروخ إيراني الصنع، على الرغم من أن الإيرانيين ينكرون ذلك. وكانت محاولة جادة لضرب الرياض، لكن السعوديين اعترضوا الصاروخ. وركزت إدارة «ترامب» بشدة على برنامج إيران الصاروخي. وكان الإيرانيون على ما يرام منذ توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. وقد أصبحوا القوة السياسية المهيمنة في العراق.

وقد لا يكون دعمهم لنظام «بشار الأسد» في سوريا كافياً لإنقاذه، لكن إيران كانت على ما يبدو في الجانب الفائز من الحرب الأهلية السورية. وتضرر حزب الله بسبب مشاركته في الحرب، لكنه أنعش خبراته وعزز النفوذ الإيراني في لبنان، في وقت يواجه فيه لبنان أزمة بعد استقالة رئيس الوزراء الأسبوع الماضي.

ومن ناحية أخرى، لا يتصرف السعوديون بشكل جيد. فقد فشل الائتلاف المناهض للحوثيين في اليمن في كسر شوكتهم، ودخلت إيران علناً في تحالف مع قطر ضد رغبات السعوديين وحليفاتهم، الإمارات العربية المتحدة.

ويبدو أن إيران تشعر بإمكانية تحقيق حلم زعزعة استقرار المملكة، وإنهاء قدرتها على دعم القوات المناهضة لإيران، وكسر سلطة الوهابيين السنة. ويجب على إيران أن تنظر إلى الاعتقالات في السعودية على أنها خطوة سيئة للغاية مهمة للغاية، فقد دفع «بن سلمان» الأصوليين والنخبة المالية في طريق مسدود، وهم يائسون الآن، وقد تكون هذه لحظتهم للرد والدفاع عن أنفسهم ومصالحهم. وإذا ما تم ذلك في وقت قصير، فقد يؤدي إلى حرب أهلية في المملكة. وإذا تمكنت إيران من ضرب الرياض بالصواريخ، فإن خصوم ولي العهد قد يتهمون الأمير الشاب بانشغاله للغاية بخططه، وأنه لا يولي اهتماماً للتهديد الحقيقي. وبالنسبة للإيرانيين، فإن أفضل نتيجة هي عدم وجود أحد على القمة.

ومن شأن هذا أن يعيد تشكيل الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وبما أن الولايات المتحدة تشارك بعمق في هذه المنطقة، فلديها قرارات لاتخاذها. وتحتاج الولايات المتحدة إلى أخذ الإيرانيين في الاعتبار كقوة إقليمية يمكن الاعتماد عليها.

والسعوديون هم القوة الرئيسية، ولكن إذا لم يتمكنوا من لعب دورهم كزعيم إقليمي، فإن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى البحث عن بدائل. وسيكون أحد الخيارات هو تدخل آخر في الشرق الأوسط، وهو أمر لم ينجح بشكل جيد بالنسبة للولايات المتحدة في الماضي. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تدعم التحديث السعودي لأنه سيضعف الوهابيين، ولكن هذا مشروع طويل الأجل.

وستكون ليلة الخناجر بمثابة بداية مملكة سعودية جديدة أو إيذاناً بنهاية التجربة. وفي كلتا الحالتين، سيضعف السعوديون. وهذا أمر جيد لإيران وسيء للولايات المتحدة. وقد يكون تشجيع السعوديين على إجراء هذه التغييرات فكرة جيدة، لكنه يعني موقفاً أمريكياً أسوأ بكثير في المنطقة.

***دورية (جيوبوليتيكال فيوتشرز) الأمريكية :**

لمسة من «بن سلمان» تحيل الشرق الأوسط إلى ركام

*مهدي حسن

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، وزعت وكالة الاستخبارات الألمانية مذكرة من صفحة ونصف الصفحة على وسائل إعلام مختلفة، بعنوان «المملكة العربية السعودية: قوة إقليمية سنية تتميز بين تغيير نموذج السياسة الخارجية وتوطيد السياسات المحلية». وكانت هذه الوثيقة مدهشة جدا، سواء في فظاظتها غير الدبلوماسية أو في دقة قراءتها للمستقبل بشكل ملحوظ.

وحذرت المذكرة من «أن الموقف الدبلوماسي الحذر الحالي، من قبل كبار أعضاء العائلة المالكة السعودية، سيحل محله سياسة تدخل متزايد» وقد ركزت على دور «محمد بن سلمان» الذي كان قد عين وليا لولي العهد ووزيرا للدفاع، في سن الـ ٣٠، في وقت سابق من ذلك العام.

وكتب المحللون أن كلا من «محمد بن سلمان» ووالده المسن الملك «سلمان»، يريدان أن ينظر إلى المملكة على أنها «زعيم العالم العربي»، باتباع سياسة خارجية مبنية على «عنصر عسكري قوي». لكن المذكرة أشارت أيضا إلى أن توطيد الكثير من السلطة في يد الأمير الشاب ينطوي عليه خطر كبير في رحلة السعي إلى تعزيز موقفه في خط الخلافة في حياة والده. وأضافت: «وقد تتحمل العلاقات مع الدول الصديقة، ومن قبلها الدول الحليفة في المنطقة، ضغطا زائدا».

وفي الواقع، على الرغم من إنكار الحكومة الألمانية، آنذاك، قلقها بشأن العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الرياض، فقد تبين أن تحذير وكالة الاستخبارات وتنبؤها كان أكثر براعة.

وبالنظر في الأحداث الأخيرة في الخليج. هل من الممكن أن نرى «تهورا» أكثر من اعتقال ١١ أميرا من الأقارب، بما في ذلك واحد من أغنى الرجال في العالم، وقائد الحرس الوطني، والاحتفاظ بهم في فندق ريتز كارلتون بتهمة الفساد؟ ولا سيما أن «محمد بن سلمان»، الذي أمر بالاعتقالات بعد ساعات قليلة من إنشاء والده لجنة لمكافحة الفساد ووضعه على رأسها، ليس نموذجا للنزاهة والشفافية. وعلى سبيل المثال، هل وجد ولي العهد فسادا أكبر من إنفاق ٥٠٠ مليون دولار لشراء يخت فاخر أثناء قضاء العطلة في جنوب فرنسا العام الماضي؟

هل هناك فساد أكبر من «التدخل» لإجبار رئيس وزراء لبنان على الاستقالة وهو في زيارة لبلدك، ثم وضعه تحت الإقامة الجبرية؟ أو احتجاج رئيس اليمن أيضا؟ وطبقا للتحقيق الذي أجرته وكالة أنباء أسوشيتد برس، فإن «السعودية منعت الرئيس اليمني مع ابنه ووزراء ومسؤولين عسكريين من العودة إلى ديارهم منذ أشهر».

كيف يمكن لولي عهد السعودية أن يقوم أساسا باختطاف قادة منتخبين من دولتين، وليست واحدة، في الشرق الأوسط وبدون خوف من العواقب؟ وكيف يتم وضع ولي العهد السعودي المقال، الذي حل محله ولي العهد الحالي، قيد الإقامة الجبرية في قصره؟ لا يكمن الخطر والتهور فقط في «سياسة التدخل»، ولكن في هذا الضوء الأخضر الذي يحصل عليه من الحكومات الغربية لمثل هذا السلوك المارق. وتخيل ردة فعل المجتمع

الدولي إذا كانت إيران قد احتجرت، على سبيل المثال، رئيس الوزراء العراقي على الأراضي الإيرانية بعد إرغامه على الاستقالة من التلفزيون الإيراني. لكن الرئيس «دونالد ترامب» خرج ليشيد بولي العهد ووالده ويدعم سلوكهما، قائلا: «لدي ثقة كبيرة في الملك سلمان وولي عهد المملكة العربية السعودية، إنهما يعرفان بالضبط ما يفعلان».

ولم يكن الأوروبيون أكثر واقعية بكثير. وقال أشاد الرئيس الفرنسي، «إيمانويل ماكرون»، في زيارة مفاجئة للرياض الأسبوع الماضي، بولي العهد بن سلمان، نظرا لإعلانه التخطيط «لفتح بلاده على العالم ودعم الإسلام المعتدل».

قطر واليمن

وفي الوقت نفسه، هل من المفترض أن ندعو الخلاف بين دول الخليج، بتحريض من السعوديين، ودعم من الإماراتيين، بأي شيء آخر غير «التمادي» والتهور، الذي وصفت به الاستخبارات الألمانية «محمد بن سلمان»؟ لقد افترض ولي العهد وزملاؤه أن قطر الصغيرة المعزولة سترقع أمام أقدامه في غضون أسابيع، إن لم يكن أيام. غير أن القطريين لا يزالون يرفضون منذ ٥ أشهر القائمة الطويلة للمطالب السعودية الإماراتية، بما في ذلك إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية المملوكة للدولة، بل واقتربوا بشكل أكبر للمنافسين الإقليميين الرئيسيين للسعودية، تركيا وإيران.

ثم هناك اليمن. وبعد أكثر من عامين من بدء أغنى بلد في الشرق الأوسط قصف أفقر بلد في الشرق الأوسط، لا توجد نهاية في الأفق. ويعود لـ «بن سلمان» الفضل الأكبر في هذا الصراع الكارثي وتصاعده. لكن ألم يكن الهجوم الصاروخي الحوثي الأخير على الرياض، الذي وصفه ولي العهد بأنه «عدوان عسكري مباشر من قبل النظام الإيراني»، دليلا على الفشل الكامل للاستراتيجية العسكرية السعودية؟ ألم يكن من المفترض أن يكون هؤلاء المتمردين الحوثيين المزعجين قد هزموا من قبل سلاح الجو الملكي السعودي الآن؟ بدلا من ذلك، ضربت اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث كثف «بن سلمان»، كوزير للدفاع، بشكل مخجل الأسبوع الماضي، الأزمة الإنسانية الكارثية، بعد أن أمر بالحصار الكامل للبلاد.

ومن لبنان إلى قطر إلى اليمن، أثبت «بن سلمان» أنه الشخصية المقابلة تماما للملك ميداس (في الميثولوجيا الإغريقية هو ملك كان يحول كل ما تلمسه يديه إلى ذهب)، فكل ما يلمسه «بن سلمان» يتحول إلى تراب. وربما قلل القائمون على تلك المذكرة المذهلة من الاستخبارات الألمانية من مقدار الكارثة التي يتجه إليها «بن سلمان»، سواء بالمملكة أو بالمنطقة ككل. والحقيقة المزعجة بشكل أكبر حول ولي العهد هو أنه ليس فقط مجرد متسرع، لكنه أيضا غير كفء. وهو ليس طموحا فقط، بل متهور. وهو أيضا قومي متشدد، يعتزم تحويل الحرب الباردة السعودية الإيرانية، التي طال أمدها، إلى حرب عسكرية مباشرة، بل إنه مستعد للتحالف مع بنيامين نتنياهو و(إسرائيل) من أجل القيام بذلك. فإذا كان «محمد بن سلمان» هو زعيم العالم العربي الجديد، فلنطلب من الله أن يعين العالم العربي.

[* ذَا انترسبت >](#)

دیسمبر ۲۰۱۷

مخاطر انهيار الشرق الأوسط

***دومينيك موزي**

في دراسته الكلاسيكية للتاريخ البولندي، يصف نورمان ديفيز بولندا في أواخر القرن الثامن عشر بـ "ملعب الإله". ويمكن تطبيق هذا الوصف على لبنان اليوم. وعلى غرار بولندا في ذلك الوقت، يعاني لبنان من مجموعة من المؤسسات المحلية الجد ضعيفة وجيران جد أقوياء.

وفي الأشهر الأخيرة، وجد لبنان نفسها، أكثر من أي بلد آخر باستثناء سوريا، متورطة في تبادل الاتهامات بين إيران والمملكة العربية السعودية. لقد اكتسبت إيران نفوذا متزايدا في العراق وسوريا، بسبب الهزيمة العسكرية الفعالة لتنظيم داعش - التي استفادت منها أكثر من روسيا. وفي الوقت نفسه، يواجه منافس إيران القوي، المملكة العربية السعودية، صراعا على السلطة المحلية على عكس ما شهدناه منذ عقود، حتى في الوقت الذي تحاول فيه المملكة العربية السعودية قيادة العالم الإسلامي السني في مواجهته مع الإسلام الشيعي.

وفي الأسابيع الأخيرة، كان ولي العهد السعودي الشاب الطموح محمد بن سلمان (المعروف باسم MBS)، شديد النشاط من الناحية السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والعسكرية، ربما ردا على تدخل إيران الفعلي. بالنسبة لمحمد بن سلمان، فإن الإصلاحات الهيكلية العميقة التي يتابعها هي مسألة حياة أو موت لبلده الذي عانى من ركود طويل.

وفي لبنان على مدى العقدين الماضيين، قام حزب الله والمليشيات المدعومة من إيران بتأسيس دولة داخل الدولة. وفي العام الماضي، دخل في علاقة تقاسم السلطة مع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري والرئيس ميشال عون. وفي ظل هذه الخلفية، يبدو أن المملكة العربية السعودية في وقت سابق من هذا الشهر استخدمت طموح إيران المتنامي كذريعة لاستدعاء الحريري إلى الرياض كما لو كان تلميذا قد أساء التصرف. وفي ذلك الحين، اتهم الحريري حزب الله بالاستيلاء على بلاده، ثم أعلن عن استقالته - وهو قرار تراجع عنه حينها.

بالنسبة لكثير من المحللين، أصبح حزب الله جد قوي ليس في لبنان فحسب، بل أيضا في اليمن، حيث يقال إنه يساعد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في حرب ضد السعوديين. وربما كان تصعيد الحرب في اليمن نقطة الانطلاق لأزمة لبنان الأخيرة.

ومع انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش، لا يمكن استبعاد جولة جديدة من العنف في لبنان بين القوات المؤيدة للسعودية والموالية لإيران، أو بين حزب الله وإسرائيل. في حين أصبحت إيران قوية اثر الانتصارات الأخيرة، فقد حال برنامج الإصلاح لمحمد بن سلمان دون إظهاره أي علامة من الضعف. وقال كاميو بينسو، قائد الاستقلال الإيطالي، ويعد من نبلاء كافور، "لقد أجريت الإصلاحات في الوقت المناسب"، "وبدلا من زيادة قوة الروح الثورية، يجب إضعافها". ومع ذلك، لتقدير موقف محمد بن سلمان، يجب أن تُذكر تلك الأحداث في المملكة العربية السعودية بتحذير الكسيس دي توكفيل المشهور: "إن اللحظة الأكثر خطورة لحكومة سيئة هي عندما تبدأ في الإصلاح".

إذن، ما هي الأولوية القصوى في الشرق الأوسط بعد هزيمة تنظيم داعش؟ يدعو بعض المراقبين إلى إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية للقضاء على مصادر التطرف. ولكن في حين لا يمكن للمرء أن يختلف على ذلك، فإن برنامج الإصلاح سيستغرق وقتاً طويلاً ليؤتي ثماره.

وبالنسبة للآخرين، فإن الأولوية الأكثر إلحاحاً تكمن في احتواء إيران التي تستعد، بعد نجاحها الأخير، لتحقيق نجاحات أكبر. وفي أيلول/سبتمبر، أجرت إيران تجارب لصاروخ باليستي جديد. ويعتقد الإسرائيليون أن إيران تقوم ببناء قاعدة عسكرية في سوريا، قريبة من مرتفعات الجولان التي تسيطر عليها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. أما بالنسبة لأولئك في المعسكر الثاني، فقد حان الوقت لإعادة فرض عقوبات على النظام الإيراني.

وتعطي مدرسة فكرية ثالثة الأولوية للاستقرار - الحاجة إلى منع الفوضى المطلقة في المنطقة - قبل كل شيء. ومع انهيار الشرق الأوسط بالفعل جراء الصراع الطائفي، فإن آخر ما تحتاجه المنطقة هو حرب أخرى تتمحور حول لبنان.

وقد حاول الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون نزع فتيل التوتر في رحلة قصيرة إلى الرياض في وقت سابق من هذا الشهر. لكن المنطق لا يسود في وقت تكون فيه الانفجالات مرتفعة. هل يمكن أن يقتنع الإيرانيون أنه إذا تمادوا أكثر، سوف يفقدون المزايا التي اكتسبوها؟ وسيعتمد الكثير على ما إذا كان هناك "بسمارك إيراني" يمكنه إقناع بلده بقبول سياسة الحدود.

وهل يمكن للسعوديين أن يقتنعوا بأنهم قد تمادوا أيضاً في مواجهتهم لإيران؟ ونظراً إلى أن الحظر الذي فرضه السعوديون على قطر والحرب في اليمن لم يكن فعالاً، إن لم تكن له نتائج عكسية، فمن غير المحتمل أن يحرزوا أي تقدم في لبنان. ويعد رفع المرء صوته لإخفاء ضعفه استراتيجية خطيرة يمكن أن تكون لها نتائج كارثية.

أما بالنسبة لفرنسا، فإن المشاركة المباشرة في محاولة الحد من التوترات في الشرق الأوسط تبدو ضرورية في عهد دونالد ترامب. بعد أن وضع إدارته بشكل مباشر بجانب المملكة العربية السعودية، فإن الولايات المتحدة ليس لديها فرصة اعتبارها كوسيط غير مهم.

ومن المؤكد أن فرنسا لا يمكن أن تحل محل أمريكا. لكن الجغرافيا السياسية، مثل الطبيعة، لا تقبل الفراغ، ولدى فرنسا بطاقات تاريخية وثقافية فريدة للتدخل في لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن موقفها تجاه السعودية وإيران أكثر توازناً من موقف الولايات المتحدة. إذا اعترف السعوديون والإيرانيون بأن من مصلحتهم الحد من التوترات، فقد يستمعون إلى محاور أوروبي. ومن المحزن أن كلا الجانبين عازمان على البقاء في مكانهما، إن لبنان بلد ملعون.

[*بروجيكت سنديكيت:](#)

كيف يتجنب العالم العربي السقوط في الهاوية؟

***نبيل فهمي**

كشفت سلسلة من الأحداث المروعة التي شهدتها نوفمبر/تشرين الثاني عن الحال المزرية التي انتهت إليها العالم العربي. فقد أعلن رئيس الوزراء اللبناني استقالته من خارج لبنان، ولكنه تراجع عن تصريحه في وقت لاحق. كما أطلق صاروخ من اليمن باتجاه الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. ونفذت القيادة السعودية حملة كبرى لمكافحة الفساد والتي أثرت على عشرات الشخصيات البارزة. وفي الوقت نفسه، شهدت مصر أسوأ هجوم إرهابي في الذاكرة الحية، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٣٠٠ مدني فضلا عن عشرات المصابين. وأكّدت مقاطع الفيديو لمزادات بيع العبيد المزعومة في ليبيا على الفوضى المستمرة هناك وسط انهيار كامل للدولة الليبية.

لم تفعل الانتصارات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتقارب بين الفصائل الفلسطينية في غزة والضفة الغربية شيئا يُذكر لتخفيف الشعور الجمعي بالقلق في المنطقة. ولم تُلهم هذه التطورات الإيجابية الثقة في قدرة العالم العربي على سحب نفسه على نحو أو آخر بعيدا عن حافة الهاوية. فقد أصبح التدخل الأجنبي ممارسة روتينية في سوريا ولبنان والعراق واليمن. وتأتي المناقشات الجارية حول سياسات الهوية والحدود في بلاد الشام كمقدمة لتحديات جوهرية بالغة الخطورة في المستقبل.

الواقع أن الوضع القائم في الشرق الأوسط الآن ليس مفاجئا. ففي السنوات الأخيرة، لم تُقدم أي دولة عربية على قيادة أي محاولة لحل الصراعات الجارية في ليبيا وسوريا واليمن، ناهيك عن معالجة القضية الفلسطينية الإسرائيلية. وكان تأثير الأجانب على الكثير من هذه الصراعات أعظم كثيرا من تأثير العرب عليها.

تاريخيا، كانت منطقة الشرق الأوسط هدفا للعديد من الغزوات الأجنبية، من الحملات الصليبية إلى الاستعمار الأوروبي. وقد اغتُصبت موارد المنطقة الطبيعية بكل شراهة وجشع، وكانت مسرحا لحروب بالوكالة خلال فترة الحرب الباردة. وحتى يومنا هذا، لا تزال أراض عربية تحت الاحتلال.

ولكن على الرغم من الأسباب الوفيرة التي تبرر إلقاء اللوم على قوى أجنبية عن الأوضاع الخطيرة في المنطقة، فإن إلقاء اللوم على آخرين - أو حتى تبادل الاتهامات - لن يحل أي شيء. ذلك أن العالم العربي يعاني من مشاكل عديدة محلية المنشأ أيضا، بما ذلك الحكم العاجز العقيم، والتحالفات الشريرة، والقدرات الوطنية غير المستثمرة.

تقع الكوارث في انتظار أي منطقة عاجزة عن تشكيل مستقبلها بنفسها، حيث يشعر أغلبية المواطنين بالحرمان من حقوقهم. ورغم أن العالم العربي يشتهر تقليديا بأنه محافظ، فإن ما يقرب من ٧٠٪ من مواطنيه دون سن الخامسة والثلاثين، ويعاني الشباب من أعلى معدلات البطالة في أغلب الدول. ولا تُعد هذه الحال إهدارا هائلا للموارد فحسب، بل وتفرض أيضا مشكلة اجتماعية سياسية طويلة الأجل وبالغة الخطورة. ولكنها مع ذلك ليست سوى أحد التحديات المحلية العديدة التي تواجه المنطقة.

يتعين على العرب أن يتحملوا المسؤولية عن إدارة أجندهم بأنفسهم، وأن يصبحوا القوة الأساسية التي تحدد مستقبلهم ومستقبل أوطانهم. وينبغي لهم بطبيعة الحال أن يواصلوا العمل مع العالم الخارجي وتعزيز علاقاتهم وتحالفاتهم الاستراتيجية. ولكن يتعين عليهم أيضا أن يحدوا من اعتمادهم على آخرين.

فبادئ ذي بدء، تحتاج حكومات المنطقة إلى تطوير قدراتها في مجال الأمن الوطني، للدفاع عن نفسها ضد تهديدات غير وجودية والتوسعية المهيمنة. وهذا بدوره كفيل بتعزيز نفوذهم السياسي ومنحهم المزيد من الأدوات الدبلوماسية لمعالجة المشاكل الإقليمية ومنع الصراعات العسكرية.

علاوة على ذلك، يتعين على العرب أن يدافعوا عن هوياتهم الوطنية. صحيح أن نظام الدولة القومية في الشرق الأوسط ليس مثاليا، ولكنه أفضل من الطائفية الدينية أو العرقية، التي تهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولتجنب هذه النتيجة، تحتاج الدول القومية في المنطقة إلى مؤسسات قوية لتوفير الحكم الصالح الفعال والشمول الاجتماعي. ولكن من المؤسف أن أغلب المؤسسات في الدول العربية لا تقترب حتى من القدرة على الوفاء بهذه الضرورة الحتمية.

استشرافا للمستقبل، ينبغي للعرب أن يدركوا أن الإصلاح الداخلي هو أفضل وسيلة لمنع التدخل الأجنبي والدفاع عن المصالح الوطنية. فقد كشفت الصحوات العربية على مدار السنوات القليلة المنصرمة عن طبقة متوسطة ذات توجهات وسطية وتتوق إلى التغيير. وقد حاولت أحزاب انتهازية الاستفادة من البيئة المضطربة الناجمة عن التغيير الفجائي. ولكن هذا لا ينفي حقيقة مفادها أن هذه الحركات كانت استجابة لحكم أبدي رديء وفشل القادة العرب في ملاحقة الإصلاح التدريجي.

يحتاج العرب أيضا إلى إعطاء أنفسهم مجموعة أكبر من الخيارات الاقتصادية والسياسية والأمنية، حتى يتسنى لهم التكيف مع الظروف المتغيرة. فلم يعد العالم مكانا ثنائي القطبية أو أوروبى التوجه. الواقع أن حتى نظام دولة ويستفاليا ذاته، وليس فقط النموذج الجيوسياسي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب، هو الذي يخضع الآن للاختبار في مواجهة تغيرات تكنولوجية واقتصادية واجتماعية سريعة.

أخيرا، يتعين على العالم العربي أن يواجه مواقف الهيمنة الإقليمية والاحتلال غير المشروع للأراضي العربية. ولا بد أن يحترم أي حل للمشاكل الحالية تطلعات الناس لاستقلال الدولة وسيادتها، في حين يتجاوز الأساليب التكتيكية أو القائمة على الصفقات والتي لا توفر سوى انفراجات قصيرة الأمد. وفي نهاية المطاف، لن تتمكن أي سياسة تتقاعس عن حماية الحقوق الأساسية من إحراز النجاح.

الواقع أن الدول العربية، فرادى ومجتمعة، تحتاج إلى استراتيجية مصممة بالكامل لمواجهة التهديدات الأجنبية والمحلية الوجودية لسيادتها وأمنها في السنوات المقبلة. فقد آن الأوان لأن يضع القادة العرب الخطوط العريضة لرؤية واضحة للعلاقات العربية في المستقبل، وأن يخططوا للتواصل مع جيرانهم من غير العرب بشأن الفرص والتحديات الإقليمية. وأخيرا وليس آخرا، يتعين على القادة العرب أن يوضحوا كيف يعتزمون توفير إدارة محلية أفضل لشعوبهم.

إذا كان العالم العربي راغبا في الإدلاء بدلوه في صياغة وتشكيل مستقبله، فلا يجوز له أن يظل على استسلامه لحالة الرضا عن الذات في الوقت الحاضر. ويتعين على القادة والشعوب أن يشرعوا في التخطيط الآن.

***ترجمة: إبراهيم محمد علي**

***بروجيكت سنديكيت:**

التربية الأخلاقية والرؤية العصرية

يحظى موضوعا التعليم والتربية الأخلاقية بأهمية وأولوية قصوى في دولة الإمارات العربية المتحدة“ بل وتحرص القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة ونموذجاً يحتذى به في هذه المجالات“ كيف لا، والتعليم هو أساس تطور الأمم ونهضتها، والأخلاق مصدر سموها ورفعتها. كما أن الموضوعين مترابطان بشكل لا يمكن فصلهما“ بل إن فصل التربية عن التعليم عادة ما يقود إلى إشكاليات، تنعكس بشكل سلبي على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الكثير من الدول والمجتمعات إلى تحقيقها، وكذلك على انسجام وتلاحم المجتمع وتماسكه. فلا يمكن للتعليم أن يؤدي ثماره ما لم يكن ملازماً للأخلاق“ كما لا يمكن للأخلاق وحدها أن تحقق النهضة أو التطور من دون المعرفة أو التعليم. كما أصبح تلازم الأخلاق والتعليم أكثر إلحاحاً من ذي قبل في عصرنا الحاضر، وذلك بسبب التطورات والظروف المتلاحقة التي تمر بها المنطقة والعالم العربي والإسلامي، حيث يتم استغلال العلم كما الدين لغرس أفكار وقيم لا تنسجم مع قيم مجتمعاتنا العربية، ولا تعاليم ديننا الحنيف، حيث جعل الله، سبحانه وتعالى، من إتمام مكارم الأخلاق مهمة رئيسية لنبيه الكريم، وخاتم رسله محمد -صلى الله عليه وسلم- ومن هنا تأتي أهمية مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بشأن تدريس مادة التربية الأخلاقية، وأهميتها في تنشئة أجيال تمتلك القيم والأخلاق إلى جانب العلم والمعرفة.

وقد حرص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على أن يخصص مؤتمره السنوي الثامن للتعليم، الذي ينطلق اليوم الثلاثاء، في مقر المركز في أبوظبي، ويستمر حتى يوم غد الأربعاء، بمشاركة مسؤولين وخبراء من داخل الدولة وخارجها، لمناقشة أبعاد هذا الموضوع المهم ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فقط، وإنما للعالم أجمع أيضاً. فمنذ تأسيسه في عام ١٩٩٤، اهتم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بقضية التعليم وما يرتبط بها من قضايا أخرى كالتربية والأخلاق والتنمية والابتكار“ ولا يألو المركز جهداً في مواكبة جهود الدولة الحديثة ومساعي قيادتنا الرشيدة في تعزيز ميادين التعليم والتربية وتطويرها، حيث يحرص المركز كل الحرص على المساهمة في تطوير منظومة تربية وتعليم وطنية فاعلة، ويعمل مع الجهات الأخرى في الدولة للارتقاء بها إلى أعلى المستويات الممكنة. ولا شك في أن المؤتمر السنوي الثامن للتعليم هو أحد أبرز أوجه جهود المركز الحديثة للإسهام في النهوض بواقع التعليم والتربية الأخلاقية في الدولة والمنطقة.

ولا شك في أن المؤتمر هذا العام ينطوي على أهمية كبيرة، ليس بسبب مشاركة نخبة بارزة ومتميزة من المسؤولين والخبراء في مجال التعليم والتربية والأخلاق فقط، وإنما لأنه يتبنّى رؤية شاملة لدور التربية الأخلاقية في علاقتها بالمعرفة والتعليم أيضاً، سواء من خلال الربط بين التعليم العصري القائم على الإبداع والابتكار بلا حدود من ناحية، والتربية الأخلاقية التي تضبطها قيم الدين ومبادئ الإنسانية من ناحية أخرى، أو من خلال تأكيد العلاقة بين التعليم والأخلاق ونشر قيم التسامح وتعزيز الهوية الوطنية، والقيم الإيجابية الأخرى في المجتمع، التي تسهم في تحقيق أعلى درجات الانسجام والالتزام المؤديين بالضرورة إلى الاستقرار، والمزيد من التقدم والازدهار.

وسيركز المؤتمر، في مناقشة مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، وأهميتها في تنشئة أجيال تمتلك القيم والأخلاق إلى جانب العلم والمعرفة، على أربعة محاور رئيسية هي: الأول، مبادرة التربية الأخلاقية الإماراتية.. المنطلقات وجوانب التأثير، وتتضمن مناقشة رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، حول موقع الأخلاق في المنظومة التعليمية، وكيف يمكن أن تسهم في تعزيز القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة. والثاني، يتناول مضمون مبادرة التربية الأخلاقية وكيفية تفعيلها. بينما يعرض المحور الثالث بعض التجارب الدولية في تدريس مادة التربية الأخلاقية“ مثل تجارب الصين، واليابان، وفنلندا، ويركز المحور الأخير على رؤى الخبراء والمتخصصين للعوامل التي تساعد على نجاح هذه المبادرة، والمعوقات التي قد تواجه تدريس مادة التربية الأخلاقية في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة.

المواجهة الفكرية والثقافية أساس هزيمة التطرف والإرهاب

العمليات الإرهابية الجبابة التي تعرضت لها العديد من دول المنطقة والعالم في الآونة الأخيرة، وكان آخرها التفجير الأثم الذي استهدف مسجد الروضة في منطقة بئر العبد شمال محافظة سيناء المصرية، يوم الجمعة الماضي، تؤكد أن الخطورة تكمن بالأساس في الأفكار المتطرفة والهدامة" لأنها هي التي تقود إلى العنف والفعل الإرهابي، فهذا التفجير الذي استهدف المئات وقت صلاة الجمعة، والذي لم يراع حرمة لنفس أو دين أو دار عبادة، لا يمكن إلا أن يكون نتاجاً لفكر مشوه وضال لجماعات تدعي زوراً وبهتاناً الحديث باسم الإسلام، وهو منها بريء، وتوظف الدين لخدمة أهدافها الضيقة، وتتغذى على خداع البسطاء عبر شعارات زائفة تُلقى بهم في أتون حروب عبثية، لا ينتج عنها سوى القتل والدمار والفوضى.

لهذا فإن أي استراتيجية ناجحة لهزيمة الإرهاب ينبغي أن تنطلق بالأساس من المواجهة الفكرية والثقافية، وهذا ما عبر عنه بوضوح معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تغريدة على «تويتر» بقوله إن «مجزرة مسجد العريش» تطرح من جديد ضرورة فهم العلاقة بين التطرف والإرهاب، وإدراك أن القضاء على الثاني يرتبط بمحاربة الفكر المتطرف واجتثاثه، ومن دون هذه المواجهة لن ننجح في التصدي لعنف الإرهاب، الذي يقف خلفه فكر التطرف وتحريضه».

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ وقت مبكر، فلم تتهاون مع نزعات التطرف والغلو مهما كان مصدرها أو الشعار الذي ترفعه، لأنها لا تؤدي إلا إلى تدمير الأوطان وتفكيك المجتمعات، وعملت على إيجاد مؤسسات تعنى بمواجهة الفكر المتطرف، ونشر قيم الوسطية والاعتدال وقبول الآخر والانفتاح، وغيرها من القيم التي تسد الطريق أمام قوى التطرف لنشر أفكارها الضالة والهدامة، كما حرصت الإمارات على دعم المؤسسات العاملة في حقل الدعوة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشريف، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى نشر مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وما يتميز به من قيم حضارية وإنسانية، على اعتبار أن ذلك يعتبر ضرورة للدفاع عن الصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف في مواجهة هذه الجماعات التي تحاول الإساءة إليه وتشويه صورته، باعتباره دين التسامح والاعتدال والوسطية.

لم يكن أحد يتصور أن تلجأ الجماعات الإرهابية في يوم من الأيام إلى استهداف دور العبادة من مساجد وكنائس، وقتل الأبرياء بطريقة وحشية وهمجية، لكن من يقرأ الفكر الذي تحاول هذه الجماعات غرسه في عناصرها الإرهابية لن يستغرب مثل هذا السلوك الهمجى، فهذا الفكر يجعل هذه العناصر مسلوبة الإرادة وأسيره لأفكار ظلامية، تحركها لارتكاب هذه الجرائم الإرهابية الجبابة، وهذا إنما يؤكد أهمية المواجهة الثقافية والفكرية للتطرف، من خلال العمل على تعرية الأهداف الحقيقية لهذه الجماعات المتطرفة، وكذلك الجماعات الدينية السياسية الأخرى، وكشف فساد أفكارها ومعتقداتها، وهذه لا شك مسؤولية دينية ووطنية وتاريخية لا تقع فقط على عاتق رجال الدين والوعاظ، وإنما أيضاً على الباحثين والمتخصصين والمفكرين المخلصين والغيورين على دينهم.

ولن ينهزم الإرهاب إلا من خلال مواجهة الفكر الذي يحرض عليه، ويقدم الدعم والإسناد له، ولهذا فإن هناك ضرورة لتبني استراتيجية فكرية وثقافية تعمل على تجفيف منابع الفكرية والثقافية التي تغذي التطرف وتحرض على الكراهية، وتتصدى للجماعات والأطراف، التي توفر منابر إعلامية للجماعات المتطرفة وقياداتها لنشر سمومها وأفكارها الضالة التي تهدد الأمن والسلم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وتعمل في الوقت ذاته على تحصين النشء والشباب وتوعيتهم بمخاطر الوقوع في براثن هذه الجماعات أو التأثر بأفكارهم الضالة والهدامة.

إن انطلاق أعمال الاجتماع الأول لمجلس وزراء دفاع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، اليوم الأحد، في العاصمة السعودية الرياض تحت شعار «متحالفون ضد الإرهاب»، يمكن أن يؤسس لمرحلة جديدة في مواجهة الإرهاب فكرياً وثقافياً، وخاصة أن أحد محاور هذا الاجتماع هو التركيز على المجال الفكري، الذي يهدف إلى المحافظة على عالمية رسالة الإسلام الخالدة، وتأكيد المبادئ والقيم الإسلامية، كالاعتدال والتسامح والرحمة، والتصدي لنظريات وأطروحات الفكر الإرهابي، من خلال إيضاح حقيقة الإسلام الصحيح، وإحداث الأثر الفكري والنفسي والاجتماعي لتصحيح هذه المفاهيم الإرهابية المتطرفة.

***افتتاحية "أخبار الساعة" - مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية:**

أثر القيم على سلوكياتنا

*محمد النفيمش

حينما يحمل الإنسان قيماً نبيلة راسخة في وجدانه، لا بد أن ينعكس شيء من ذلك إيجاباً على سلوكه، والعكس صحيح.

وهذا ما أظهرته دراسة حديثة، سوف تنشر بعد أسابيع، أطلعني على مسودتها التي قبلت للنشر أستاذ علم النفس في جامعة الكويت الدكتور سعود الغانم، حيث توصل مع زميله الدكتور عبد الرحمن الفلاح إلى أن هناك رابطاً قوياً بين ارتفاع تدين الفرد وبين سلوكه الإيجابي لدى شريحة من الشباب بين سني ١٨ و ٢٣ عاماً. فتيين مثلاً أن أقوى المتغيرات الإيجابية المرتبطة بقيمهم الدينية كانت جليلة في سلوك التفاؤل، والأمل، والسعادة، والرضا عن الحياة، ثم الحب، بحسب الترتيب آنف الذكر.

وحينما اتجه عالم آخر نحو أقصى الشرق وجد أيضاً أنه حينما يحمل أتباع الديانة الهندوسية مبادئ نبيلة، فإن ذلك يساعد الأكثر تديناً منهم على تحقيق درجات مرتفعة من السعادة (حسب مقياس جامعة أكسفورد)، فضلاً عن استخدامهم استراتيجيات ضبط عملية عند التحكم في انفعالاتهم، بحسب دراسة الدكتور سابانا سنجه عام ٢٠١٤. وفي العالم الغربي قرأت، في أدبيات الدراسة، أن علماء آخرين قاموا في العام نفسه بدراسة اكتشفوا فيها أن المشاركين الذين يحملون ويمارسون قيم دينهم في سويسرا كانوا أكثر رضا عن حياتهم، وأحرزوا تقدماً ملحوظاً في صفحهم عن الآخرين، وحبهم وطيبتهم وامتنانهم، مقارنة بغير المتدينين، بحسب دراسة قام بها الباحثان «برثولد» و«ريش» في عام ٢٠١٤.

لا يهمنا هنا مقدار التدين أو نوع الديانات، التي نكنّ لها جميعاً الاحترام، بقدر ما يهمني بصفتي متخصصاً في الإدارة ومهتماً بالتعاملات بين البشر أن الناس حينما يحملون «بصدق» مبادئ معينة، لا بد أن نلمس شيئاً من ذلك في سلوكياتهم. من هنا لا يمكن أن تجد خطة معتبرة لشركة أو فرد لا تنبثق من القيم values فهي القاعدة التي تنطلق منها أهدافنا، ولاحقاً سلوكياتنا.

وهذا ما تقوم عليه كبريات بيوت الاستشارات العالمية عندما تضع خطة ورؤية ورسالة، حيث تبدأ بالقيم العليا لدى الجهة أو الفرد لتصب الأساس المتين الذي سيبني عليه التخطيط. فحينما تقول شركة ما أن الإتقان، والصدق، والأمانة هي مبادئها الرئيسية الأصيلة، يصعب أن نتخيل أن تكون أهدافها عكس ذلك، وإن كان البعض يفعل ذلك. وبقدر التناقض بين قيمنا وسلوكنا العملي يكون مقدار الصدمة لدى المتعاملين معنا، ناهيك إن كنّا ممن يدعون التدين.

فلو أن الناس عموماً كانوا صادقين بالفعل فيما يعتنقون لارتقت سلوكياتهم "لأن المبادئ بمثابة البوصلة التي تحدد وجهتنا وخياراتنا وقراراتنا. وهذا مصداق قوله تعالى «إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ». فإذا كان الشخص يعتنق بقناعة راسخة هاتين القيمتين سينعكس ذلك لا محالة على سلوكه.

*كاتب كويتي

*صحيفة (الشرق الاوسط):

عشق وجنون السلطة في دول العالم الثالث

***حسن العطار**

جنون السلطة يبدأ أولاً بـ "عشق السلطة" الذي يدفع بصاحبه الي السعي بكل السبل والوسائل المشروعة وغير المشروعة لاعتلاء سدة الحكم في البلاد. ونظرا لأن دساتير اغلب دول العالم الثالث لا يوجد فيها مواد تحدد كيفية اختيار الرئيس ولا صلاحياته ولا فترة بقاءه في سدة الحكم، وإن وجدت مثل هذه المواد في بعض الدساتير فانه يتم التلاعب بها والتحايل عليها لاحقا من اجل إفراغها من مضمونها، بحيث يتحول الرئيس الى ملك غير متوج.

بمرور الوقت وطول المدة، يتحول "عشق السلطة" الى "جنون بالسلطة" تحت تأثير حملات المنافقين والطبالين وحملة المباخر الذين يصورون للحاكم أنه الوحيد القادر على حكم البلاد، ويبررون له أسباب البقاء في السلطة، ويوهمونه ان البلاد سوف تتعرض للمخاطر إذا تنازل عن السلطة وسلمها الى شخص آخر أكثر شبابا وقدرة على إدارة دفة الحكم. في هذه المرحلة يكون الحاكم قد أصيب بداء "تضخم الذات"، فلا يأبه برأي العلماء والحكماء والمفكرين، ولا يستمع لصوت الشعب، ويصبح الوطن مختزلا في شخص الحاكم، يتصرف في شؤون البلاد والعباد بلا حسيب او رقيب. ويتحول الى "فرعون" يقول للشعب: (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ).

دفعت الضغوط الشعبية والسياسية المتواصلة منذ أكثر من أسبوع، الرئيس الزيمبابوي "روبرت موغابي" البالغ من العمر ٩٣ عاما إلى إعلان استقالته من منصبه يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، لينهي بذلك حكما استمر ٣٧ عاما. وكانت إقالته لنائبه "إيمرسون منانغاغا" قبل نحو أسبوعين الخطوة التي أثارت أزمة سياسية في البلاد، وكانت بنظر الكثيرين تمهيدا للطريق أمام زوجته "غريس" لخلافته في قيادة البلاد.

وقد أغضبت هذه الخطوة قادة الجيش، الذين تدخلوا ووضعوا "موغابي" تحت الإقامة الجبرية، على الرغم من بقاءه اسميا رئيسا للبلاد. ظل "موغابي" ممسكا بزمام السلطة في البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٨٠م، بيد أن الـ ١٥ سنة الأخيرة شهدت الكثير من العنف ضد المعارضين السياسيين. كما شهدت البلاد أزمة اقتصادية خانقة متفاقمة حيث بات الناس أفقر بنسبة ١٥ في المئة عما كانوا عليه في الثمانينيات.

في العالم العربي (الذي هو جزء من العالم الثالث) حين انطلقت انتفاضات "الربيع العربي" أواخر العام ٢٠١٠م، كان السبب الرئيسي الأول الذي أريد تغييره هو ظاهرة بقاء الحكام في مواقع السلطة لفترة طويلة بلا حدود، وصعوبة بل ربما استحالة تحقيق تناوب سلمي عن طريق صناديق الاقتراع، ولهذا جاء التغيير بواسطة الشارع.

"زين العابدين بن علي" الذي ازاح المرحوم "الحبيب بورقيبة" من السلطة في شهر نوفمبر ١٩٨٧م، قال في خطابه للشعب التونسي انه "لن يكون بعد اليوم في تونس رئيسا مدى الحياة"، بالرغم من هذا التعهد قضى ٢٣ سنة في الحكم، وحسني مبارك قضى ٣٠ سنة وكان يعمل على تهيئة ابنه "جمال" لخلافته، ومعمر القذافي قضى ٤٢ سنة وكان يعمل كذلك على تهيئة ابنه "سيف الإسلام" لخلافته، وعلي عبد الله صالح قضى ٣٤ سنة وكان يحاول تهيئة ابنه "احمد" لتولي الرئاسة من بعده. هؤلاء جميعا ومن على شاكلتهم حصنوا مواقعهم في السلطة ضد أية محاولات غير مرغوب فيها، ولكن انتفاضات الشارع التي لم يحسبوا حسابها قضت على كل آمالهم.

إن المشكلة الشائكة التي تواجه الشعوب العربية هي ان كل حاكم عربي يعتقد ان بلاده سوف تنهار وتعمها الفوضى إذا ما تخطى طواعية عن السلطة، كأنما الأمة العربية بشعوبها البالغة قريبا من الـ ٤٠٠ مليون انسان وحضارتها العريقة قد أصبحت عاقرا بحيث لا تستطيع إنجاب قادة وزعماء مؤهلين وقادرين على إدارة شؤونها. وفي اعتقادنا ان المماثلة والتسويق للالتفاف على موضوع الإصلاح والتغيير والتداول السلمي للسلطة وشؤون الحكم لن يؤدي إلا مزيد من التأزم في الأوضاع العربية بمجملها.

لا يوجد انسان مخلص، وان الغياب المفاجئ لأي شخص مهما كان موقعه في سلم السلطة لأسباب خارجة عن إرادته واردة في كل لحظة، وفي الدول الديمقراطية المتحضرة تؤخذ كل الاحتمالات في الحسبان، وعلى هذا الأساس هناك دائما اشخاص محددون وجاهزون لتحمل المسؤولية، لهذا تنعم هذه الدول بالاستقرار والتطور. إن احتكار السلطة لسنوات طويلة خلق طبقات طفيلية واسعة في المجتمعات العربية مستفيدة من هذا الوضع غير الطبيعي، و متمسكة باستمراره وتستमित في الدفاع عنه، وان هذه الطبقات تقاوم كل محاولة جادة للتغيير، وتقلب الحقائق وتبث الشائعات وتثير الرعب بين الجماهير - عبر وسائل الاعلام التي تسيطر عليها - بأن التغيير سيقود الى الفوضى والحروب الأهلية.

على الرغم مما تعانيه الأمة العربية من تسلط حكامها عليها، فإنها الأمة الوحيدة (كما اعتقد) التي ما زالت جماهيرها المضللة تخرج في الشوارع تهتف بحياة حكامها غير المنتخبين بطريقة ديمقراطية حقيقية، "تصرخ بالروح بالدم نفديك يا زعيم". ونحن كذلك الأمة الوحيدة التي تحول الهزائم والنكسات الى انتصارات وهمية، ونحن أيضا الأمة الوحيدة التي تتباكى على حكامها إذا ما ازيح أحدهم عن السلطة بطريقة ما. ربما نحتاج الى فحص جيناتنا الوراثية لمعرفة جذور هذه المشكلة حتى نستطيع معالجتها.

آخر الكلام:

شواهد التاريخ تؤكد ان اغلب الحكام الطفافة تكون نهايتهم مأساوية على ايدي شعوبهم.

*إيلاف:

الوعي المدني والمشاركة المواطنة

*د. محمد نور الدين أفاية

يبدو أن كلمة "حوار" من بين الكلمات الأكثر شيوعاً في اللغات العالمية وأكثرها تعرضاً للالتباس في الآن نفسه. نجد البعض يلجأ إليها ويرفعها كشعار أو كآلية في الوقت الذي يقوم فيه بأدوار تتنافى مع أي مبدأ من مبادئ الحوار المعروفة. كما قد يزج بها في مَعْمَعَة "خلافات" قد تستدعي التفاهم، أو تتطلب حل النزاعات، أو بالأحرى تفترض الإعلان عن الاعتراف الذي يشكل أحد مرتكزات المجتمع العصري.

في حالة ما يُنعت بالحوار المدني، فإنه ذلك الحوار الذي يحصل بين السلطات العمومية والمجتمع المدني المنظم. ويتيح الجمع بين تنظيمات هذا المجتمع، بوصفها شريكة اجتماعية، للتداول حول القضايا المجتمعية الكبرى من قبيل العمل الاجتماعي، والتربية، والنضال ضد التمييز، والمساواة في الحقوق، والبيئة، وحماية المستهلك... إلخ. ومن ثمّ فليس الحوار المدني هو الحوار الاجتماعي، الذي يحصل، مثلاً، بين النقابات والمشغلين، والذي يخضع لآليات وسياقات محدّدة.

ومن البديهي الإقرار بأنّ الحديث عن المجتمع المدني يستلزم ربطه بمدى تقدّم الانفتاح السياسي والتعددية في بلد من البلدان. إذ كلما اتسعت دائرة الحريات والممارسة الديمقراطية وأصبحت واقعاً مؤسسياً، تنامت تنظيمات المجتمع المدني وتطوّرت. ويستقرّ الحوار المدني ويتعمّق لتعزيز "الديمقراطية التمثيلية"، أو بالأحرى لاستكمال ما يميّزها من نقائص، واستعادة الثقة في الفعل المدني، والدفاع عن المصلحة العامة بل إنه يسمح لشرائع وفئات غير ممثلة في المؤسسات "المنتخبة" بالتعبير عن ذاتها وعن انتظاراتها، من خلال أطر تعتمد القرب، والمبادرة، حيث يمكن أن تتحوّل إلى قوّة اقتراحية أو إلى "سلط مضادة" تنبّه إلى المفاصد، والأعطاب، والأخطاء، وتطالب بالمحاسبة. وتبيّن التجارب الديمقراطية كيف أنّ الجمعيات تحوّلت إلى مختبرات حقيقية للتربية على المواطنة، وإلى فضاءات للتعلّم، وتحسين القدرات، واكتساب حسّ المسؤولية، وبناء المشروعات. ولذلك يتخذ الحوار المدني في الديمقراطية صيغاً متنوعة، متحوّلة، وأحياناً ما تكون معقّدة. فالأمر ليس بالأمر البديهي، كما يمكن أن يبدو، لأنّ تنظيمات المجتمع المدني الجدّية كثيراً ما تحمل "مطالب مواطنة" لتجديد العمل السياسي، بالمعنى العام للسياسة، وتطوير الفعل الاجتماعي. وهنا يُطرح سؤال كبير حول صدقية هذه الجمعيات، والتناسل غير الصحي لجمعيات تُشوّش على العمل المدني وعلى فرص الحوار إذا ما تقرر إطلاقه. فهناك فارق نوعي بين جمعيات أنشئت لتنظيم طقوس المجاملة أو الاستفادة من مختلف أشكال الربيع، وأخرى تعمل بصدق للإعلاء من شأن قيم المجتمع التضامني، وتعبّر، فعلياً، عن انتظارات بعض الفئات من الناس، تتجذّر في الواقع المحلي، والجهوي، وتملك ما يلزم من كفاءة اقتراحية تُنتج بها المعنى وتنتزع الاعتراف بل إنّ القطاع الجمعوي في بعض البلدان الديمقراطية أصبح مُشغلاً مهماً للشباب والكفاءات، كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال، حيث يُشغّل القطاع الجمعوي في فرنسا مليونيّ شخص، ويصل عدد المتطوّعين فيه إلى ١٨ مليون متطوّع... الأمر الذي دفع ببعض الدول إلى تنظيم آليات للحوار المدني، ووضع معايير واضحة، بمشاركة الجمعيات، تحدّد شروط تمثيليتها ومشاركتها في اقتراح تصوّرات تهتمّ بعض السياسات العمومية ومناقشتها. علماً بأنّه يصعب العثور على تعريف دقيق، أو قانوني لصيغة "منظمة المجتمع المدني"، لأنّ هناك جمعيات تنشط في العمل الاجتماعي والتنموي، والحقوق، والمدني، وأخرى تشكل تجمّعات لحماية مصالح محدّدة أو الدفاع عنها.

لهذا السبب لا يستقيم الحوار المدني إلّا إذا توافرت شروط وضع إطار معياري يحدّد مقتضيات "الحوار"، ويشجّع على بلورة فضاءات للمناقشة المفتوحة والمنظمة بين ممثلي السلطات العمومية والنسيج الجمعي. كما يشترط الحوار المدني التأسيس الفعلي للديمقراطية، بآلياتها ومظاهرها كلّها، بحكم أنّها أصبحت، اليوم، الشكل النموذجي للتدبير السياسي الجيد للشؤون العامة، إذ بتحرّر المجتمع من التسلّطية وانتقاله إلى الديمقراطية، يتعرّف إلى نمط سياسي، إذا لم يكن كاملاً، فإنّه على الأقلّ أفضل من غيره، أو أقلّ سوءاً كما يرى من ينتقده.

ومعلوم أنّ الديمقراطية تنهض وتتوطّد بإطلاق الحريّات، وتحفيز الناس على المشاركة في المؤسّسات التمثيلية، أو في الشأن العامّ من خلال تنظيمات المجتمع المدني" فألى جانب الديمقراطية التمثيلية، التي تمتلك ضوابطها ومؤسّساتها، وأدوارها السياسية، نجد أطراً متجدّدة لما يُنعت بـ"الديمقراطية التشاركية" التي تعبّر عن أشكال مختلفة للمشاركة المواطنية، لسبب أساسيّ هو أنّه لم يعد من الممكن اختزال الاختيار الديمقراطي في ورقة التصويت وفي الأغلبية العدديّة.

لذلك تشكّل الجمعيات مشاتل لتكوين نخب مواطنّة قادرة على الانخراط في مناسبات "الحوار المدني" التي تمثّل آليات للمشاركة ممتدّة في الزمان، ولا تخضع لمواعيد انتخابية، أو لاعتبارات مصلحة، اللهمّ إلّا تلك التي تندرج من ضمن المصلحة العامة، أو تستجيب لانتظارات الفئات التي ترفض مسلسلات الاقتراع. فهيئات المجتمع المدني، بإسهاماتها في تطوير آليات المشاركة، تُعزّز العمل الديمقراطي وتجذّره، وتحوّل إلى هيئات وساطة لحلّ النزاعات، وإلى فاعلين اجتماعيين يشاركون في المناقشة العموميّة، وفي عمليات اتّخاذ القرار" وهو ما يطور الفعل المدني، ويغني الممارسة السياسية.

لذلك لا تتساكن التسلّطية مع مقتضيات الحوار المدني، لأنّها لا تتحمّل ثقافة المناقشة، والمطالبة، وأخرى المحاسبية. كما أنّ الأصوليات الدينية تنزعج من الحريّات ومن تحرّكات المجتمع المدني وتعمل، كما يظهر في بعض التجارب العربية، على التضييق على تعبيرات هذا المجتمع، وتعوّم النسيج الجمعي بتنظيمات وجمعيات تتقدّم بوصفها تمثّل شرائح مجتمعية في حين أنّها تشكّل أذرعاً لدعوة للأحزاب الدينية التي أنشأتها هنا وهناك.

فكيف يُمكن إقامة أطر مؤسّسية كفيلة بتوفير شروط إطلاق ديناميّة الحوار المدني؟ إلى أيّ مدى يُمكن للنسيج الجمعي أن يُسهم في إعادة بناء الممارسة السياسيّة في ظلّ تنامي قوى تلتجئ إلى المقدّس وإلى الدّين للتشويش على عملية المشاركة والانخراط المواطني؟

لا أحد يمكنه الادّعاء بأنّ الديمقراطية التمثيلية استنفدت إمكانيّاتها حتّى في البلدان العريقة في العمل الديمقراطي. أمّا في حالة أغلبية البلدان العربية، فهي لم تجربها اعتماداً على دساتير ديمقراطية بالفعل، وانتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلميّ على المسؤوليّات. كما أنّه لا مجال للقول إنّ الديمقراطية التشاركية تمثّل بديلاً عن التمثيلية بسبب كفر الناس بالسياسة. فمقتضيات الحوار المدني تندرج من ضمن فهم عصريّ للعمل السياسي الديمقراطي، ويصعب استنباطه داخل بيئة تعودت على الفكر الوحيد، وعلى قيم ثقافية واجتماعية، وحتّى سياسية سابقة، إن لم تكن لا تتماشى مع مستلزمات زمن العالم وقواعده، بما فيها الحكامة السياسية الرشيدة.

ومعلوم أنّ الانتقال إلى الديمقراطية سيروية تحتل مسارات عدّة، وتفترض عقلاً تركيبياً يمتلك ما يلزم من شروط الوعي الثقافي والسياسي، ويوظّف المكتسبات والتراكبات لإنجاز عمليّة الانتقال، وتعميق فعل التغيير. ولأنّ التغيير

مركّب يتدخل فيه فاعلون مختلفون، فإنّ أعقد ما فيه وأصعبه هو إعادة البناء، ولاسيّما بعد زمن طويل من التسلّطية، وتاريخ من الاستبداد متجذّر في الذهنيّات والسياسات.

لعلّ سيرورة الانتقال إلى الديمقراطية تتمثّل في المجهود الجماعي المسنود بقوى حاملة لمشروع الانتقال، ومُلتزمة بترجمته في الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ففي عملية كلّ انتقال، مقاومات وقوى اجتماعية ليست لها مصلحة في الانفتاح، بحكم أن هذا الأخير يعتمد، من بين ما يعتمد عليه، آليات الشفافية والمُحاسبة. كيف السبيل إلى إعادة بناء مجال سياسي مبني على الحريّات والحقوق والعدالة والكرامة، بما فيه إدماج آليات الحوار المدني؟

الجواب العمليّ عن هذا السؤال يُدخل الفاعلين الرئيسيّين في مَعمعة إعادة ترتيب الاختيارات السياسية قياساً إلى انتظارات المجتمع. وتمثّل هذه العملية أولويّة تأسيسية في المجتمع العصريّ، إذ كثيراً ما نجد آراء تؤكّد، في خضمّ ما تشهده ظروف العالم العربي وتوتّراته، على أنّ التحرّر من الاستبداد يبدأ بالبحث عن المرتكزات الدستورية والمرجعيات القانونية والاعتبارات السياسية، أولاً وقبل كلّ شيء، وتعتبر أنّ هذا التحرّر ممكن بفضل قنوات الفاعلين السياسيّين والاجتماعيّين، وعلى ممارسات الأحزاب السياسية والنخب القياديّة. ولأنّه لا يُمكن الاستهانة بهذين العاملين (المرتكزات الدستورية ودور القيادات...)، فإنّه يتعيّن إدراج هذه الحركيّة في سياق وعي واضح بأهميّة القواعد الاجتماعية للديمقراطية ولمكانة النسق السياسي داخل المجتمع.

غير أنّه لا يُمكن اختزال العملية الديمقراطيّة، من التحضير للانتقال إلى المسار الموسوم بالتحوّل إلى الديمقراطية، إلى استنباتها وتوطيد أركانها، في الاتّفاق على مرجعيّات معيارية، قانونية ومؤسّسية، فقط، لأنّها، وكما تمّت الإشارة إلى ذلك، تستوجب تغييراً مستمراً في أساس البناء الثقافي لمكوّنات الجماعة الوطنية وعمقه، وفي علاقات الأفراد، الذين من المفروض أن يكتسبوا صفات المواطنة وحقوقها وواجباتها، مع مختلف البنيات الاجتماعية والسياسية والإدارية. إذ ينهض تفاعل دائم، في مسار الانتقال، بين إرادة التغيير وقدرة الفاعلين الاجتماعيين على صوغ مقتضيات الثقافة والممارسة الديمقراطيّتين وبنائهما وتحقيقهما.

الفاعلون في صنع الحوار المدني، هم أولئك الذين يتخذون شكل تجمّعات وتنظيمات لها قابليّة وقدرة على الإسهام في إعادة بناء مجال سياسي ومدني مؤطّر بمرجعيات حقوق الإنسان. قد تكون هذه التجمّعات والتنظيمات من طبيعة سياسية، أو تتحرّك داخل ميدان اجتماعي وثقافي وبيئي واقتصادي وإعلامي. وفي سياق الانتقال، لا ينحصر دور الفاعلين الاجتماعيين في اعتبارهم ذواتاً للفعل التغيير، وإنّما يصبحون ذواتاً وموضوعات للتغيير التي يفترضها التحوّل، ما دام الفعل المواطني يفضي إلى تبديل دائم لأنماط التفكير ولأنواع الممارسات التي يُنجزها الفاعلون.

***كاتب ومفكّر من المغرب**

***مؤسسة الفكر العربي:**

تراجع التوزيع عالمياً والصحافة المحلية تختفي؛ المال والسياسة يهددان استقلالية الإعلام

حذر تقرير جديد من أن تضافر هبوط مبيعات الصحف مع انخفاض عائدات الاعلان، حطم النموذج التجاري التقليدي في هذا القطاع، وترك الصحف ضعيفة ومكشوفة لضغوط سياسية ومالية تهدد مبدأ الصحافة المستقلة. وتبين الأرقام التي نشرتها الرابطة العالمية للصحف في تقريرها أن عائدات الصحف عالمياً هبطت بنسبة ٧,٨ في المئة خلال السنوات الخمس الماضية.

ولكنها لفتت الى أن هذه الأرقام مشوهة نظراً لارتفاع توزيع الصحف في الصين واندونيسيا بأكثر من ٢٥ في المئة وفي الهند بنسبة ٧١ في المئة، والواقع الفعلي أن الصورة قاتمة في غالبية مناطق العالم الأخرى. إذ هبط توزيع الصحف في اسبانيا بنسبة ٣٤ في المئة وفي البرازيل بنسبة ١٩ في المئة وفي استراليا بنسبة ٣٢ في المئة وفي جنوب افريقيا بنسبة ٢٢ في المئة وفي ايطاليا بنسبة ٣٩ في المئة على سبيل المثال لا الحصر، كما أكد تقرير الرابطة العالمية للصحف.

ومع انخفاض مبيعات الصحف الورقية، انخفضت عائدات الاعلان فيها عالمياً من ٧٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢ الى ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧.

من جهة أخرى، يزداد الاعلان الرقمي مرتفعاً بنسبة ٥ في المئة خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٦ ولكن غالبية هذا النمو كان من نصيب عملاقي الانترنت غوغل وفيسبوك.

وقالت تارا سوزمان بينيا من هيئة الأبحاث والمبادلات الدولية "إيركس"، التي تتابع اوضاع الاعلام في العالم منذ عام ٢٠٠١، "إن النموذج التجاري الأمريكي لتسويق الصحف اخذ ينهار خلال السنوات العشر الماضية، وهناك ازمة هائلة في النموذج الاعلاني، في حين ان النموذج الاعلامي القديم بلا مستقبل وهذا يزيد المشكلة تفاقمًا".

وبحسب البروفيسور روزنتال ألفيز مؤسسه مركز نايت للصحافة في الأمريكيتين، فإن "الاعلام ضعيف الآن وفي الديمقراطية الغربية كان الاعلام مريحاً جداً ونتيجة لذلك أُعطي قوة متزايدة أكثر فأكثر ليصبح مستقلاً ومحصناً ضد ضغط الشركات والحكومات، ولكن حين تغير الوضع المالي ازداد انكشافه وضعفه".

وبسبب نزوب الموارد المالية، تضطر صحف كثيرة الى الاعتماد على مصادر دخل تأتي بشروط من شأنها ان تؤدي الى رقابة ناعمة ورقابة ذاتية كارثيتين، بحسب التقرير، مشيراً الى ان الاعلانات الرسمية تُستخدم في احيان كثيرة أدوات بيد الحكومات التي لا تنشر اعلاناتها إلا في الصحف الصديقة والمؤيدة.

وتوصلت دراسة عالمية أجرتها الرابطة العالمية للصحف الى أن الصحافة في بلدان عديدة تعتمد اعتماداً يثير القلق على الاعلانات الحكومية.

وعلى سبيل المثال ان الاعلام في كمبوديا "يكافح للحفاظ على نزاهته التحريرية مستسلماً في احيان كثيرة الى نفوذ الحكومة (أو شركات القطاع الخاص) التي تكافئه باعلانات. ويُقدر ان ٩٠ في المئة من عائدات الاعلان المحلي تستأثر بها حفنة من الصحف".

وفي بولندا تقول منافذ اعلامية ليبرالية إن حكومة يمين الوسط تعاملها معاملة مجحفة وتستخدم وسائل اقتصادية، مثل الاعلانات، لغايات سياسية.

ويقول بيوتر ستاسينسكي، نائب رئيس تحرير صحيفة غازيتا فيبورتشا البولندية، إن شركات قطاع الدولة سحبت كل اعلاناتها من وسائل الاعلام التي تنتقد الحكومة ونقلتها الى العديد من المنافذ الاعلامية المؤيدة للحكومة. "وأدى هذا الى خسارة في عائدات الاعلان والتوزيع".

واعطت الحاجة الى موارد مالية سطوة متزايدة للمصالح التجارية. وفي كثير من البلدان التي شملتها دراسة اجرتها منظمة "عوامل الصحافة" قال صحافيون إن "هموم الاعلان وضغوط الربح" ازدادت في غرف الأخبار التي يعملون فيها خلال السنوات الخمس الماضية.

ويقول ممثل فرنسا لحرية الاعلام في منظمة الأمن والتعاون الاوروبي هارلم ديسار، "إن الوضع الاقتصادي الهش للاعلام يشكل تحدياً كبيراً للصحافة. إذ من الأصعب الآن ايجاد موارد لتمويل صحافة مستقلة ونوعية، والأكثر من ذلك ان تركيز ملكية الاعلام يتسارع، وهذا يهدد التعددية ويعني ايضاً ان الاعلام المحلي يختفي بكل بساطة في بعض الحالات".

وبدأ موقع "الديمقراطية المفتوحة" في بريطانيا بالتعاون مع "مؤشر الرقابة" والاتحاد الاوروبي للصحافيين دراسة تشمل ٤٧ بلداً عن الضغوط الاقتصادية التي تواجه الاعلام. وقالت الجهات الثلاث إن النتائج حتى الآن "مثيرة للقلق".

*صحيفة (الفارديان) :

القوة الناعمة العربية

*عبد المنعم سعيد

سمعة العرب في العالم ليست على ما يرام، وهي في العادة تترجم إلى صور نمطية عن «البدوي» المتخلف، و«الإرهابي» العنيف، و«الملياردير» الذي لا يعرف كيف ينفق أمواله، ورجل البازار الذي يبحث دائماً عن المساومة أو الحصول على «بقشيش»، وإذا كان هناك من فن فهو لدى تلك الراقصة التي تتلوى مستدعية الإغواء والرغبة. هم قوم - وهكذا تقول الصورة - مختلفون طوال الوقت، ويتبعثرون عند أول منعطف، ورغم أحاديثهم الكثيرة عن «الوطن العربي» و«الأمة العربية»، فإنهم منقسمون ومتحاربون في كل مرحلة.

الأكثر قسوة في الصورة هو ما درجت عليه التقارير العالمية التي تضع دول العالم في مراتب ودرجات في التنمية البشرية والتنافسية وممارسة الأعمال، فإنه مهما تقدمت دول عربية في الترتيب، فإن الحكم يكون في النهاية على أن الأدنى ترتيباً هو المعبر عن كل العرب من المحيط إلى الخليج.

بالطبع فإن مثل ذلك ليس سائداً بين جميع المواطنين في العالم شرقه وغربه بالمطلق، لكنه سائد إلى حد كبير في الدول الغربية، وبين دول العالم النامي في الشرق والجنوب فإن مثل ذلك سائد بين النخب الثقافية والإعلامية التي تتأثر بالغرب دائماً.

هذه الصورة السلبية ليست مجرد دعاية أو إعلان، أو نوعاً من الخصومة السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية، وإنما هي في الأصل تعبير عن مصالح، وجهود قوى مختلفة مناوئة للعرب، ولهم وجود كثيف ومؤثر في الغرب. ولكن جزءاً كبيراً من الأسباب يعود إلى أن العرب لم يتمكنوا بعد من فنون الاتصال. المسألة ليست أن العرب ليسوا ديمقراطيين أو ليبراليين، لأنه لا روسيا ولا الصين من الدول التي ينطبق عليها هذا الوصف، لكنهما في الموازين الغربية دولتان «قويتان» ولديهما زعماء أقوياء يتلقون الإعجاب من قبل رئيس الولايات المتحدة شخصياً. والمسألة ليست أن العرب متخلفون اقتصادياً، فبين العرب يوجد الغني والفقير، والمتقدم والمتأخر، وإذا حسبت المتوسطات فإن العرب (٣٥٠ مليون نسمة) أفضل حالاً بكثير من أكثر من نصف سكان الهند والصين، وهم يتعدون المليار نسمة. والمسألة ليست أن العرب متخلفون في الفنون أو في الآداب، فالحقيقة المعقدة هي أن العرب لديهم آدابهم وفنونهم، وهي ليست عالمية بحكم اللغة، رغم أن كثيراً منها تجري ترجمته، ولكنهم في ذلك لا يختلفون كثيراً عن قربانهم في الهند والصين وغالبية سكان العالم الذين تستبد بهم الفنون والآداب الغربية، لأسباب ليس هنا مجال ذكرها.

ولكن القضية هنا ليست مدى العدالة الموجودة في تقديرات السمعة العربية والصور النمطية عن العرب، إلا أن هذه وتلك تضع العرب دوماً في موضع الاتهام إذا فعلوا وإذا لم يفعلوا. خذ مثلاً الإصلاحات التي تجري حالياً لدى عدد من الدول العربية، وفي المقدمة منها مصر والسعودية، وهي إصلاحات طالما طالبت بها الدول الغربية، وما إن جاء وقت تطبيقها، فإنه سرعان ما نجد تحذيرات متوالية من نتائج الإصلاح التي قد تهز المجتمعات وتحد من استقرارها. اللعنة قائمة إذا ما لم يكن هناك إصلاح، والتهمة جاهزة عن أصحاب المصالح في الركود وما أصابهم من مس التحكم والسيطرة، واللعنة قائمة أيضاً إذا ما تغير الحال، وكانت هناك خطط شجاعة للتغيير وتحسين الأحوال وجلب المنفعة. التغيير الهيكلي لمصادر الدخل، فلا تكون مصر دولة قائمة على السياحة، ولا تكون السعودية دولة قائمة على النفط، وإنما هنا وهناك تعدد المصادر

وتجرى مشاركة الناس في تنويع مصادر الدخل، لا يعني أكثر في عيون أصحاب هذه الصورة النمطية إلا مزيداً من الفساد.

كل ذلك لا يمكن تجاهله، ولا بد من مواجهته إذا كان مقدراً لجهود الإصلاح الراهنة أن تنجح، وبعض مما نواجهه الآن واجهته دول قبلنا. فالصورة السلبية للصين كدولة شيوعية فقيرة متعصبة ومنعزلة تهدد كل من حولها، تغيرت كثيراً بفعل الانطلاقة الاقتصادية الكبرى من ناحية، وأن الصين الآن، وليس أمريكا، هي التي تتبنى «العولمة» وتدافع عنها. الهند كانت سلة من التخلف والفقر، ولكن الثورة الاقتصادية الرقمية دفعتها كثيراً إلى الأمام. روسيا بعد انهيارها الكوني استعادت كثيراً من الاحترام والمهابة باستخدامها للقوة في أوكرانيا وسوريا“ بل وتدخلها السبيرياني في الانتخابات الأمريكية. لم تعد روسيا دولة يلتسين السكير المنهارة المفككة، وإنما صارت فاعلاً أساسياً في العلاقات الدولية“ ربما ليس إلى الدرجة نفسها التي كان عليها الاتحاد السوفياتي من قبل، وإنما في درجة أعلى مما كانت عليها بعد سقوطه“ وعلى أي الأحوال فإن المنافسين في الولايات المتحدة في عهدي أوباما وترمب، والاتحاد الأوروبي بعد «البريكست» البريطاني، لم يعودوا كما كانوا من قبل، من حول وطول وثقة بالنفس.

مهمة العرب في استرداد السمعة رغم الصعوبات القائمة أمامهم ليست مستحيلة، كما أنها ضرورية مهما كانت الصعوبات. وربما كان جزءاً من المعضلة أن الحديث عن «العرب» فيه كثير من المبالغة“ لأن العرب متباينون كثيراً، وربما يحتاجون كتلة في القلب منهم تقود التطور والتغيير واقتحام العصر. هناك بالطبع ما لدى «العرب» من جغرافيا في قلب العالم القديم، وتاريخ ممتد لآلاف السنين، وموطن للديانات السماوية الرئيسية، والحضارات الأعظم في تاريخ البشرية، ما يكفي لكي لا يشعر أحد بالتباهي عليهم، ولا يبرر عقد النقص السائدة لدى جماعة من المثقفين العرب. ولكن الأكثر أهمية من كل ذلك أن المنهج الإصلاحي الجذري اكتسب كثيراً من قوة الدفع خلال السنوات القليلة الماضية، وليست صدفة أن توجد لدى مصر والسعودية برامج كبرى للتحديث، تصل إلى عام ٢٠٣٠، وهناك برامج مماثلة - حتى ولو أخذت تسميات أخرى - في الأردن وتونس والمغرب، في دولة الإمارات بات نصيب النفط فيها أقل من ٣٠ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي. ولم يكن بناء متحف «اللوfer» في أبوظبي إلا لقاء بين الحضارات العالمية والحضارة العربية، يماثل ذلك اللقاء الذي جرى في ستينات القرن التاسع عشر، وتم فيه بناء مبنى «الأوبرا المصرية» لتخرج فيها مصر من عباءة الفن العثماني لكي تدخل إلى مظلة الحضارة العالمية.

إنقاذ السمعة العربية جزء من عملية الإصلاح الحالية، ويتفاعل معها، ولكن ربما ينقصه القدرة على التواصل والاتصال، وباختصار: الرسالة التي ينبغي أن تكون واضحة ونقية من الضوضاء والتلوث، وحازمة في توجهاتها الإنسانية، ونائية عن ثقافة المؤامرة، ومتداخلة مع الجهود البشرية لإنقاذ الدنيا من أمراضها، من أول الفقر وحتى الاحتباس الحراري. باختصار: أن يكون العرب جزءاً من العصر، وليسوا جملة اعتراضية عليه“ ولا يعني ذلك بأي معنى ألا يصير العرب عرباً، فربما كان ما لديهم من حضارة أصيلة هو أهم ما يقدمونه للدنيا.

[*المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية :](#)

ماذا يعني انهيار تحالف «الحوثي-صالح»؟

يبدو أن تحالف المتمردين في صنعاء يلفظ أنفاسه الأخيرة، وقد وصلت الصدامات بين مؤيدي «عبد الملك الحوثي» والرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح» وحزبه المؤتمر الشعبي العام إلى مستوى جديد من الشدة. وفي الوقت نفسه، أصدر «صالح» بياناً دعا فيه التحالف الذي تقوده السعودية إلى رفع الحصار عن اليمن، ووعد باستعادته «لطي تلك الصفحة».

وقد أثار بيان «صالح» رد فعل إيجابياً لدى تحالف مجلس التعاون الخليجي، الذي قال، في ٢ ديسمبر/كانون الأول، إنه على يقين من عودة «صالح» ومؤيدي حزب المؤتمر الشعبي «إلى الحظيرة العربية»، ليخلصوا اليمن من النفوذ الإيراني، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء السعودية.

وكان تحالف «الحوثي - صالح» دائماً في حالة من الضعف، فخلال فترة حكمه التي امتدت لعقود من الزمن رئيساً لليمن، قبل أن يطاح به عام ٢٠١١، حارب «صالح» الحوثيين، وكانت الدماء تسيل دائماً بين الجانبين.

ولكن عندما استفاد الحوثيون من المشهد السياسي الفوضوي في اليمن، في أواخر عام ٢٠١٤، للسيطرة على صنعاء، أراد المواليون لـ«صالح» استخدام القوة الحوثية الصلبة لمساعدتهم على الاحتفاظ بالأهمية السياسية.

واستفاد الحوثيون بدورهم من تحالفهم مع «صالح»، حيث ضم للتحالف قوات الحرس الجمهوري المدربة والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك المدفعية والصواريخ، وكان من المرجح أن ينظر مجلس التعاون الخليجي إلى الموالين لحزب المؤتمر الشعبي العام كحلفاء سياسيين محتملين، بدلاً من القوات الحوثية، التي تعتبرها السعودية وكيلاً لإيران.

وكان هذا الأسبوع دمويًا - بشكل خاص - بين القوات الموالية لمختلف قادة المتمردين، وفي ٢٨ ديسمبر/كانون الأول، اشتبكت قوات الحوثيين مع مقاتلين تابعين للمؤتمر الشعبي العام للسيطرة على مسجد، ومقر سياسي تابع للمؤتمر الشعبي العام، ومنازل تابعة لعائلة «صالح».

واستمرت المناوشات طوال الأسبوع، وحتى ٢ ديسمبر/كانون الأول، قتل ما لا يقل عن ٤٠ مقاتلاً، في حين حاربت قوات «صالح» القوات الحوثية للسيطرة على الأراضي الرئيسية في صنعاء.

وتفيد التقارير بأن قوات «صالح» قد زعمت السيطرة على سفارات المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، ومجمع «صالح» الرئاسي، ووزارة الدفاع، والمباني التابعة للأمن القومي، والبنك المركزي، ووزارة المالية من يد الحوثيين.

وقد تمنح السيطرة السريعة على البنية التحتية الرئيسية قوات «صالح» أرضاً مرتفعة مقابل نظرائهم الحوثيين في صنعاء.

وفي الماضي، عندما اندلعت اشتباكات بين مؤيدي «صالح» والحوثيين، تدخلت قياداتهم في محاولة لتخفيف التوترات، ففي أغسطس/آب، على سبيل المثال، دخل القادة من كل طرف في محادثات للتوسط في اشتباكات عنيفة بين القوات المتحالفة من المتمردين.

أما اليوم، فقد اتهمت القيادة الحوثية «صالح» بالشروع في انقلاب، وغازل «صالح» علناً التحالف الخليجي، وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، لم تتماش وسائل الإعلام التابعة لـ«صالح» مع وسائل الإعلام الحوثية، التي كانت تحتفل بإطلاقها الصاروخي الأخير باتجاه السعودية، وتبين التقارير الإعلامية المتباينة والخطابات الصادرة عن القيادة أن تحالف المتمردين وصل إلى نقطة معينة من اللا عودة.

ومن غير المحتمل أن يدلي «صالح» ببيان عن استعداده للعمل مع الائتلاف الخليجي دون مناقشة إمكانية ذلك مع السعودية مسبقاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من أن الرئيس اليمني المعترف به دولياً ويمنياً، «عبدربه منصور هادي»، لم يعلق بعد، لكن بياناً قد صدر عن نائب الرئيس اليمني «علي محسن الأحمر»، أشاد فيه بتصريح «صالح»، يؤكد القبول السعودي. ويعمل «صالح» على وضع نفسه ومواليه في المؤتمر الشعبي العام في وضع مثالي في المفاوضات السياسية، ويبدو أنه ناجح حتى الآن، وقد يؤدي ذلك إلى دفع المفاوضات السياسية الراكدة إلى الأمام، وإمالة الحرب بشكل أكبر في صالح التحالف الذي تقوده السعودية.

وبالنسبة للحرب، فإن تفكك تحالف «الحوثي - صالح» سوف يضر بقدرات الحوثيين على مواصلة القتال، وبدون «صالح» ومقاتليه، سوف يكافح الحوثيون من أجل مواجهة القوات التي تقودها دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المرجح أن يفقدوا مواقع رئيسية في وسط اليمن، وقد يتحركون تدريجياً نحو الشمال، وإذا انضمت قوات «صالح» بقوة إلى التحالف الخليجي، فسوف تتسارع هذه العملية. (الخليج الجديد)

[*مركز > ستراتفور > للبحوث الاستخباراتية:](#)

تفكك التحالف بين الحوثيين وصالح يقوي التحالف العربي

رأت صحيفة غارديان البريطانية أن الاشتباكات التي اشتعلت بين حلفاء أمس في صنعاء بين الرئيس السابق علي عبدالله صالح والحوثيين، تصب في مصلحة التحالف الذي تقوده السعودية، وتعزز موقعه في مواجهة نفوذ المتمردين في اليمن.

وقالت الصحيفة إن "الاشتباكات العنيفة بين قوات صالح والحوثيين هي الرابعة من نوعها، مما يشير إلى تفكك التحالف" الذي كان يخوض حرباً ضد التحالف العربي الذي تقوده السعودية منذ ما يقارب من ثلاث سنوات. وأضافت أن "المعارك بين الطرفين اشتدت السبب بشكل كبير، حيث سمع دوي الانفجارات في جميع أنحاء المدينة، وفشلت بقوة جهود الوساطة التي بذلها شيوخ القبائل، والمسؤولون خلال الأيام القليلة الماضية".

ميدان حرب

ونقلت الصحيفة عن أحد السكان قوله إن "الشوارع كانت ميدان حرب، وسيارات الإسعاف تنقل الجرحى للمستشفيات". ولم ترد أي كلمة رسمية عن الضحايا، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أفادت أن "العشرات قتلوا وجرح المئات". وأضاف "الله وحده يمكن أن ينقذنا.. الأطفال يتضورون جوعاً".

علي صالح

وفي خضم تصاعد العنف، أعلن الرئيس السابق علي عبد الله صالح في ظهور تلفزيوني إنه "مستعد للحوار وفتح صفحة جديدة" للتعامل مع الائتلاف السعودي.

ويسعى التحالف الذي تقوده السعودية إلى هزيمة الحوثيين المدعومين من إيران بجانب قوات صالح منذ مارس (آذار) ٢٠١٥.

صالح والحوثيون

وأطيح بصالح، الذي تزعم اليمن لأكثر من ٣٠ عاماً، بعد ثورات الربيع العربي التي اجتاحت الشرق الأوسط، وسقطت البلاد منذ ذلك الحين في فوضى، وانضم صالح للحوثيين لطرد الرئيس الجديد عبدربه منصور هادي عام ٢٠١٤.

ووصف زعيم الحوثيين عبد المالك الحوثي موقف صالح بأنه "خيانة"، ويجبر الحوثيين على الوقوف ضده. ورأى التحالف، تحرك صالح محاولة لتحرير البلاد من شرور الحوثيين، قائلاً "هذا ينقذ اليمن من شرور الميليشيات الإيرانية"، ودفع البعض للقول إن "مصائب قوم عند قوم فوائد".

[*BBC:](#)

هكذا يتغير النظام العالمي

*عاطف الفمري

يشهد العالم عادة - بعد أن تهرز أحداث درامية - الدخول في مرحلة من إعادة ترتيب أولوياته، وصياغة متطورة من الفكر والسياسة والاستراتيجية. حدث هذا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من انقلاب التحالف بين الغرب والاتحاد السوفييتي، إلى صراع استمر لحوالي الخمسين عاماً، في أجواء ما عرف بالحرب الباردة.

وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، سعى صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة لإيجاد نظام عالمي تحت القيادة الأمريكية، يقوم على تفوق قوتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وعلى أساس القيم والمبادئ الأمريكية. وعقب نهاية الحرب الباردة - والتفكك المفاجئ للاتحاد السوفييتي - عاشت أمريكا فترة من التوهم بأنها صارت القوة العظمى الوحيدة، إلى مدى ليس له حدود، وأن العالم لن يعرف منافساً لها. وهو ما دفعها إلى التشبث في سياستها الخارجية، بمفهوم التفوق والهيمنة العالمية. كان لا بد بعد انتهاء الحرب الباردة من إجراء تغييرات في الفكر السياسي الأمريكي، وفق ما أعلنه الرئيس جورج بوش الأب، عن بدء الدخول في نظام دولي جديد.

لكن طول سنوات الاعتياد لدى الأمريكيين، على مفهوم القرن الأمريكي، وقيادة أمريكا للعالم، كان قد خلق حالة من التضارب الفكري داخل الولايات المتحدة، بين قطاعات لا تتصور تنازل أمريكا عن وضعها العالمي الفريد، في مواجهة مدارس أخرى تستوعب ما يجري في العالم من تغييرات، تفرض على أمريكا القبول بأن النظام العالمي الجديد، سيقوم على تعددية القوى التي تدير هذا النظام، بدلاً من ترعّج قوة عظمى وحيدة على قمته.

وبالرغم من أن هذا الانقسام الداخلي استغرق وقتاً طويلاً نسبياً، إلا أن تداعيات تحولات ما بعد الحرب الباردة، أخذت تفرض ذاتها على النظام الدولي. أبرزها الصعود الاقتصادي، والاستراتيجي للصين، وصعود قوى أخرى بعد قفزاتها الاقتصادية، لتشكل مع منافساً جديداً للولايات المتحدة، تملك مفاتيح التقدم الاقتصادي وتتمسك بهويتها الثقافية، وتسعى لفرض تواجدها ونفوذها السياسي إقليمياً ودولياً. حدث هذا بينما يرافقه تغيير متسارع داخل أمريكا وخارجها، تتقلص فيه قدراتها القديمة، على الانفراد بقيادة النظام الدولي، وبسط نفوذها عليه، وإدراكها أن هذا النظام لا بد أن يقوم على المشاركة، وأن دعم اقتصاد أمريكا وازدهاره، صار يحتاج إلى تبادلية العلاقة، والمنافع، والمصالح مع الآخرين. هذه الحقيقة تحديداً، توقّف أمامها مفكرون وسياسيون أمريكيون، وجدوا أن شعار أمريكا أولاً، يصطدم بالتحولات الجارية في العالم، لأنها قبل أن تكون هي أولاً، فإنها تحتاج إلى شراكة تراعي كون الآخرين لهم أيضاً مطالبهم أولاً.

وينبغي ألا يغيب ذلك عن بالها، في حقبة زمنية كل شيء فيها يتغير. ثم إن أمريكا فقدت في إطار تحولات ما بعد الحرب الباردة، خاصية اليقين، بشأن ما سيجري في العالم، والذي كانت الأساس الذي تعتمد عليه استراتيجيتها، التي طالت إلى خمسين عاماً من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فهي الآن - وحسب ما واجهته من أحداث كبرى في آسيا، والشرق الأوسط، وروسيا، صارت فاقدة لليقين. وتجد نفسها من وقت إلى آخر، تفاجأ بأحداث لا تستطيع أن تسيطر على مساراتها بعكس ما كان يحدث في الماضي، وهو ما انعكس على قراراتها السياسية، والتي عانت الارتباك بقوة، في عهد أوباما بالتحديد. إلى الدرجة التي دفعت عدداً ليس بالقليل من المحللين الأمريكيين، لوصف أوباما بأنه يفتقد الرؤية الاستراتيجية الشاملة. من ثم تتابعت نصائح الخبراء والمختصين بالسياسة الخارجية، لترامب، بعدم الانفراد بالقرار فيما يتعلق بالقضايا السياسية الحيوية، وأنه يحتاج إلى من يوصفون بمخزون العقول، ممن لديهم الخبرات المتراكمة، التي تساعد على تشخيص واقع هذه القضايا، وما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج وتأثيرات، سواء في محيطها الإقليمي، أو في الأثر بعيد المدى في الولايات المتحدة ومصالحها.

المشكلة أن الولايات المتحدة، لا تزال بحكم فعاليات التراث، والتاريخ، وعقيدة التفوق، والقيادة العالمية، يتجاذبها تياران، أحدهما يرى اتباع استراتيجية تحفظ لأمريكا مركزها القيادي، والتيار الثاني مقتنع بأن ذلك ليس في صالح الولايات المتحدة، لأن العالم يتغير، ليس من خلال إمساكها بموازين التغيير، وإنما لأن مسببات التغيير تتعلق بطبيعة العصر نفسه، والذي يختلف عن سابقه، وأنه هو الذي سيفرض على أمريكا التغيير، وليس العكس.

*صحيفة (الخليج) الإماراتية :

من الخليج للمحيط.. انهيار قواعد اللعبة

*د. شفيق ناظم الغبرا

تفقد الحالة العربية كل يوم جانباً من قواعد اللعبة السياسية التي تنظم أخلاقيات الاختلاف والعلاقة بين النخب بأنواعها وبين القادة والناس وبين الدول مع بعضها البعض.

لقد فقدت الحالة العربية توازنها بسبب ممارستها للسياسة بلا أنسنة وحقوق وبلا شراكة وتقبل لمبادئ التداول على السلطة. لنتمعن مثلاً باستقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من السعودية والأجواء التي أحاطت بالأمر، ولنعرج قليلاً على قضية الفريق أحمد شفيق ومنعه من السفر من دولة الإمارات.

أليست هذه أحداثاً غريبة عن قواعد الإقليم وعلى الأخص إقليم الخليج المعروف باتزانه السياسي؟ ربما لو لم يقم الفريق شفيق بإصدار بيانه عبر سكايب لانهى به الأمر غير قادر على السفر والتحرك من مكان لآخر! وفي المملكة العربية السعودية أدى اعتقال رجال الدين السعوديين، ثم المثقفين وكبار الأمراء والمتنفذين لتعزيز حالة تغير لكل قواعد اللعبة السياسية.

وتمثل حرب اليمن بكل تعقيداتها وانتهاكاتها ثم حصار قطر جانبا آخر من سقوط قواعد اللعبة الخليجية المتعارف عليها منذ زمن بعيد.

من جهة أخرى إن دور «بلاك ووتر» في الإقليم دليل آخر على طبيعة الأزمة التي يدخل فيها الإقليم؟ ربما يقع في الزمن القريب استعادة لبعض من القواعد، لكن ما تم الإخلال به من قيم وعلاقات وثقة لن يسهل استعادته في المدى المنظور. حتى أثر سقوط كل هذه القواعد على النمو الاقتصادي الإقليمي سنجد له أكثر من انعكاس وتعبير. فالمناخ الاستثماري كما أن تكاليف التمويل ستكون أكثر صعوبة.

ومن قواعد اللعبة القديمة في الإقليم العربي التدرج وبناء الإجماع والتشاور، تلك عادات قديمة متعارف عليها تبدو اهتزت الآن بالكامل. فمن غير المألوف على سبيل المثال، ومهما كانت المبررات والمسببات، جمع هذا العدد من رجال أعمال وأمراء وأبناء عم وأقرباء من أسرة حاكمة من قبل أحد أبنائها في فندق خمسة نجوم واتهامهم بالفساد ثم مساومتهم على أموالهم بلا محاكمات شفافة وقضاء مستقل. تبدو القصة من نسج الخيال، بل يبدو الحدث استمراراً للسيرالية التي عرفت منطقتنا في السنوات القليلة الماضية.

إن سجن رجال دين وشخصيات ثقافية دينية إصلاحية في دولة اعتادت على ترابط الدين بالمجتمع منذ الساعات الأولى لتأسيسها هو أيضا جزء من انهيار القواعد. إن فك عرى الترابط التاريخي مع الإسلام بهذا الشكل السريع، ودون حوار علني ونقاش حول الممكن وغير الممكن فيه الكثير من هدم لقواعد صار لها عقود تمثل الأساس السياسي للمملكة العربية السعودية.

ويمكن القول إن السياسات الجديدة تجاه إسرائيل والعلاقة الأعمق مع اليمين الشعبوي والصهيوني في لندن وواشنطن هو الآخر جزء من القواعد التي تسقط. كل هذا يؤسس لحالة من الخوف لن تؤدي للتنمية أو الاتزان. ألا يخلق كل هذا فراغا كبيرا؟ الوقت وحده سيقول لنا الكثير عما يقع.

إن غياب القواعد بين الأنظمة وضمن الأنظمة انتقل للمعارضات. فالمعارضات في جملها أما في السجون وإما في البراري والصحاري والمدن غير المسيطر عليها تخطط لعنف بلا حدود.

ليس مستغربا أن يبرز داعش في إقليمنا. فهذا النمط من المعارضة الراض للثفاوض والذي لا يلتزم بالحد الأدنى من القواعد المنطقية هي الوجه الآخر للنظام السياسي العربي الذي يزداد تمردا على قواعد اللعبة التي صنعها في السابق، وكلما ازداد النظام العربي تمردا على نفسه ارتفعت أصوات تنادي ببناء قواعد واضحة مستمدة من القيم والأخلاق أو من الدين ومن التجربة الإنسانية. لقد أرسى النظام السياسي العربي قواعد سلبية للتعامل مع المعتقلين في السجون تتضمن التعذيب والانتهاك والمصادرة، وهو يتماهى فيها اليوم لتصل لقطاعات أوسع من الناس، بل إنها تصيب الجميع بلا استثناء، فلم يعد في المنطقة أحد محصنا أو محميا أكان من النخبة أم من الناس.

فهل يكون كل هذا مقدمة لعودة الوعي للإقليم ولنشوء مدرسة تسعى لبناء قواعد شفافة تشمل كل المجتمع وكل قاداته؟ وهل بالإمكان بناء قواعد جديدة بلا فتح المساحة السياسية والنقدية والثقافية وخلق ضمانات تضمن قضاء مستقلا وفصلا حقيقيا بين السلطات في منطقة الخليج كما وفي العالم العربي.

في واقع بلا قواعد لن يستطيع أحد توقع سلوك المنافسين وشكل الاختلاف وحدوده. وهذا سبب كاف لاستمرار الأزمات بل ولصناعتها عند كل منعطف. لقد دخل عالمنا مرحلة الفراغ الكبير منذ زمن وهو مازال في عين العاصفة.

[*موقع "قنطرة" الألماني:](#)

العشيات الكبرى في حرائق المنطقة

*سيهانوك ديبو

كحدّ أقصى، كل مئة عام يتكوّن نظام هيمنة جديد. كل نظام مهيم لا يمانع في وجود عشرات القوى الأدنى تأثيراً، وليس من الضرورة أن تتوافق مع رأس النظام المهيمن. بل ربما يظهر في منظر المعادي "انطلاقاً من القاعدة الأساسية في السياسة الكلاسيكية منذ خمس قرون وحتى اللحظة المتضمنة بدورها في إبقاء القوى المتناقضة متوازنة. منذ الآن" بعد قرن من الزمان" قد نكون من يشارك بشكل أساس في وضع الخطط والمخططات، بالإضافة إلى "نماذج الحل المناسبة. ما تقدم ليس له بعلاقة بهرطقة أو شطاح فكري" إنما محاكاة أو محاسبة البراديغما الناجحة للتاريخ" للذي جرى في التاريخ. إن لم يكن كذلك" هل كان الروسي قبيل ثورة البولشفيك - قبل مئة عام - أن يفكر بأن امتداده كي يكون من الأساسيين في رسم ما يجري في المنطقة وعموم العالم؟ بالرغم من عدم انكار تأثير روسيا القيصرية واعتبارها قوة سياسية وعسكرية واقتصادية فيما قبل البولشفيك، وصولاً إلى خمس قرون سبقت ثورتها في القرن الثاني من القرن العشرين. بل هل كان الأمريكي متأكداً بأنه يصبح اللاعب الأكبر في السياسة الدولية، ويتربع على عرشها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؟ الأمريكي الذي أثقل كاهله حربهم الأهلية قبل قرن ونصف القرن" مع وجود اشكاليات هائلة في الجغرافيا والديموغرافيا، وعبأً ثقيلاً من التوترات الداخلية" حتى أئمنت الجمهورية الأمريكية المبكرة. بالرغم من الأمثلة الدامغة في التاريخ" إلا أن الأغلب لن يكون بمقدوره التوقف عندها. السبب يعود في خروج روحه من جسمه. وجود دماغ له" (لا ينتمي) إلى القيم التاريخية والحديثة التي يمتلكها الشرق الأوسط. مثل أي مسخ - لكنه - يحمل هوية آدمية" فيستلذ بالانتماءات الأولية" لا دخل له بانشائها وتحديثها" مفروضة عليه. يتوقف عندها، لا يستطيع صناعة الانتماء ما فوق الوطني. ولأن الستاتيك لا يمكن أن يكون" الذي يحدث أن هذا السكون يتعرض لوابل من الديناميك الآتي من الخارج، فيتسفع المسخ المتوقف عند الانتماء الأولي وتبدأ حينها عملية التنشيط إلى الانتماءات تحت الأولية: العرقية والطائفية والعشائرية. كل شيء يضمن القهقري. ولا توجد منطقة تفيض بالممسوخ فكرياً أكثر من منطقة الشرق الأوسط..

لا توجد منطقة في العالم تضاهي الشرق الأوسط من ناحية تعرضها لكافة أشكال العنف والإبادات المادية والثقافية. وكأنه انتقام تاريخي مزمن منه. من الشرق الأوسط صيَّرت الحضارتين الديمقراطية والمدينة، ومنها تم السلب والاستيلاء، وكأن تعرضها على طول الخط لمثل هذه الضربات - بمباركة من الأنظمة الاستبدادية وكافة زمر الاستبداد في الشرق الأوسط - يكمن في عدم وقوفه على رجليه مرةً أخرى والممشى في الاتجاه الذي يتناسب ودوره الحضاري المعيش في التكامل والتتام.

عشيات السوريين الستة

اليوم ولاحقاً قريباً "ينقسم السوريون فيما بينهم" إلى ست فئات. يمكن تسميتها بانقسام المجتمعية المرحلي لما بعد الأزمة السورية. مع التركيز على وجود استطالة لها تعود إلى ما قبل الأزمة" بشكل أو بآخر. فئة تأن فقط" دوام السؤال على المقارنة على مكانة السوري وتميَّزه والحال الموصول إليه اليوم. هؤلاء يعانون من واقعة اضطرارية هي النوستالوجيا" هؤلاء في الوقت السابق من الأزمة تراهم يعيشون في فترات سابقة في أية فترة يعيشونها.

فئة تريد الخلاص“ كيفما كان“ هؤلاء أنفسهم من ينتمي إلى المشاركة الضدية للنظام الاستبدادي“ كيفما كان“ لا يملك هذه الفئة العيون الحقيقية“ يرى من خلال الآخرين، ويتكلم من لسان الآخرين، ليصل إلى درجة التفكير كما يريده البعض. كما أن هذه الفئة تلعب أسوأ الأدوار – في مرحلة حساسة – كما المرحلة الحالية فتظهر مواقفها وتحركاتها في دعم مباشر لموقف النظام الاستبدادي“ كما في حالة إصراره على إعادة إنتاج نفسه في صيغة المركزية“ لا تمنع أن تكون هناك مواد مُجمّلة للمركزية ضمن سياق اللامركزية الهشة أو المبتورة.

فئة الضد من الضد. ربما هي فرصة مناسبة لتصويب القلم نحو أساس المشكلة في سوريا. والتفكير بصوت عليّ بأن أغلب المعارضات في سوريا لم تكن معارضة. هل من المعقول أن يكون أول ظهور للمعارضة في سوريا، وأن يكون السوريون في موعد تاريخي ويروا أن بديل النظام الاستبدادي (المجلس الوطني السوري) ومن ثم (الائتلاف)“ كليهما“ بأغلب الموجودين فيهما“ على نية وفعل مشروع إسلاموي في سوريا؟ ينتقل بهؤلاء“ لاحقاً“ كي يتم اكتشاف بأن لجهة النصرة (يسار لها) معتقلون سابقون في أقبية النظام البعثي. ويزيد بالحال بلّة أن يتم تفضيل داعش على النظام الاستبدادي“ وفي الوقت نفسه يتم التفاوض من قبلهم مع الأخير، أو بالأحرى“ يؤمرون في ذلك.

فئة الخائفين من التغيير. لم تكن منظومة الاستبداد في سوريا ورئيسها هي المشكلة الأولى على عتبة التغيير الديمقراطي الجذري في سوريا. المشكلة الأولى هي الأخيرة“ والتي حوّلت إلى أزمة مستعصية، وتكاد تكون سوريا تنصدر مركز الفوضى في عموم الشرق الأوسط. المشكلة تكمن في طبيعة النظام المركزي الذي يخالف الطبيعة الاجتماعية في سوريا“ والحل الذي يناسب ذلك يكمن بالفيدرالية الديمقراطية. فيدرالية سوريا الديمقراطية“ التي ربما“ تتألف من أربع فيدراليات، متوزعة عليها السلطات وقضايا التنمية وتمثيل شعوب سوريا“ كما المتعارف عن الأنظمة الفيدرالية الرصينة، المعهودة بوزنها بالنسبة لشعوبها أو فيما يتعلق بتأثيرها على ما يحدث في المنطقة والعالم. هذه الفئة تخشى التغيير، فتختار الرمادي من الألوان. ليست بالكامل مع النظام، وهي ترفض بطبيعة الحال أية معارضة. المسألة هنا لها استطلاعات ذات منبع اقتصادي وهرمية سلطوية زائفة ضمن نطاق محدد. إذ أنه في فترة ما قبل الأزمة يظهر وكلاء رسميون وغير رسميون في المجتمع“ يتقاسمون هدف إبقاء النظام.

فئة الثابتين في اللا ثبات. أو المتحولين. يعود ظهور هذه الفئة إلى حالة الشح الكامل من أي انتماء لبراديجما. هذه الفئة لا تواجه الواقع. إنما تدير له الظاهر. وتبدأ بالتحول عن كل شيء وهجران البلد. ولا نية لها بالأساس لأية مواجهة. أفضل من يمثل هذه الفئة أغلب المهاجرين أو المغادرين من روج آفا وشمال سوريا تحت حجج واهية تؤكد ما قلناه وتفند ما يتحججون به. من يتحوّل من واجب الحماية الذاتية يجب على الأقل عدم الخوض في أية مسألة تتعلق بالأوطان وقضايا التغيير. والمتحوّل يفقد حقوقه مجرد إقدامه على خطوة الهروب من الوطن تحت حجج وذرائع“ الحقوق والواجبات وجهان لعملة واحدة هي الفرد الحر والجماعات الحرة والمجتمع الحر.

فئة الواهمين. ترتبها من هذه الفئات هي الأولى بالرغم من وروده هنا، هذه الفئة موجودة في النظام وموجودة في معارضته التي تشبهه أكثر من أن تختلف معه. وأما الوهم فهي كينونات غامضة ومبهمة لم تحدث إلّا لصاحبها أو معتقدها، إنه الشخص المستعد لفعل أي شيء يعادي الحقيقة، ويرى الفيلسوف أوجلان بأن الوهم يتعدى الفردية الواهمة كما تفسير أفلاطون، والشخصية الواهمة كما تفسير نيتشه، إلى أنظمة ونمطيات كاملة واهمة، فحينما تصر أمة نمطية على أن تكون على حساب صهر ثقافات وقوميات وأعراق أصيلة فإنها أمة واهمة تسحقها حججها التي تتآكل بفعل عوامل الحقيقة، ونسق الحقيقة في الأمم الواهمة تشتد بفعل التضليل والإبادة التي يمارس ضدها، وأن المجتمعات المنظمة هي المجتمعات الحقيقية التي تستحق العيش دون وهم، وعلى عكسها تماماً فإن المجتمعات الواهمة هي المجتمعات غير المنظمة والتي لا تعبر أية أهمية للتاريخ ولعنة الجغرافية في التاريخ والمستقبل. ومثل

هذه المجتمعات تصدق الأوهام على أنها حقيقة وتساعد في الوقت نفسه أن تُصدق الأمم النمطية الواهمة وهمها، وفي هذه الحالة يجب العمل لتحقيق الفرد الندي والشخصية الثورية عبر أداة الذهنية التي تقف في وجه أوهام النمطيين، وتنتصر عليهم أو تقبل بانتصارها، وأن حقيقة الأمة الديمقراطية تلقى معارضة كبيرة من وهم الأمم النمطية التي تبدأ بارتكاب المجازر والدمار، لأنها ترى فناءها بل ووهما في الحقيقة التي تبدها. الجماعات الواهمة أو المتخيلة السورية تعادي حقيقة الفيدرالية الديمقراطية في سوريا، وترفضها وتنعتها بالواهمة كما حال النظام الاستبدادي وكما حال المعارضة الاستبدادية، وكلاهما اليوم وفي الفترات القادمة سيظهرونها على أنه الشر والخطر على العروبة التي في الحقيقة هم الذين أساءوا إليها وشوهوا كل جميل فيها، كما أنه في الحقيقة فإن الفيدرالية الديمقراطية هي التي تعبر عن الكلية لمجموع الجماعات القومية والتجمعات الدينية وغيرهما، وأنها الخيار الأمثل للنجاة. وإذا كانت اللغة والفكر والنفس (الرغبات) هي مصادر للوهم وأدواته في الوقت نفسه فإننا اليوم نرى بأن هذه الفئة تعادي حقيقة حقيقية مفادها بأن شعب سوريا يتألف من شعوب، العرب، الكرد، السريان، الآشوريين، التركمان، الأرمن، الشركس. مسلمين مسيحيين وإيزيديين.

حرائق المنطقة

هناك حريق بحطب قومي. وحريق بحطي ديني. وحريق بحطب طائفي (نصف قومي ونصف ديني). العبثيات الكبرى التي تحدثنا عن أهمها (ست فئات أو ست لعنات) يمكن النظر لها بأنها من تستجلب الحرائق إلى سوريا والشرق الأوسط، وتؤدي دوراً وظيفياً في جعل استعار الحريق في أوج مرحلته. والفوضى في أوجها. الفوضى التي يتبعها نظام يتمثل بها ومنها ولها.

في فقرة الأزمة والقضايا في مجتمع الشرق الأوسط، من مجلده الرابع (أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط) يقول الفيلسوف أوجلان:

”وتعدو استحالة سيروية المجتمع تحت ظل النظام القائم أمراً واقعاً. فَيَتَبَعُ بُنْيَةُ النظام، يتولد وسط من الفوضى لأجل ظهور بُنى نظامية جديدة. وحسب استعدادات القوى الاجتماعية أيديولوجياً وبُنْيَوِيّاً، فإن مَنْ يَمْتَلِكُ الأجوبة الأرقى هو الذي يكتسب فرصة أو مكانة احتلال الدور الرئيسي في إنشاء النظام الجديد. أفضت كل قضية في تبعثر النظام وتأسيس الجديد منه إلى تسميات منحرفة وشاذة في مفهوم العلم الوضعي. فقد نمت مفاهيم التاريخ ذي الخط المستقيم على وجه الخصوص عن نتائج وخيمة وسلبية للغاية عبر نشاطاتها في تحديد ورسم أشكال المجتمع بمفهوم قدرّي جديد. ذلك أن نشاطات صياغة المشاريع بمنوال هندسي لطبيعة معقدة للغاية كالمجتمع، قد عمقت من الأزمات أكثر فأكثر على مر التاريخ، فما بالك بأن تكون حلاً للأزمات. وسواء التعامل الميتافيزيقي (الإسلامي، المسيحي، البوذي الهندي وما شابه)، أم التعامل الوضعي (الأمة، الاقتصاد، الحقوق) جميعها يخرج من البوابة نفسها. بل حتى أن المناهج الوضعية برزت إلى الوسط في ظاهرة الفاشية، مثلما أفسحت السبيل أمام نتائج أبعد من أن تكون أزمة، لتصل حد الإبادات الاجتماعية. وحصيلة الثورات العلمية والفلسفية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، بالإمكان القول أن مناقشات أكثر عمقاً قد دارت وتساعدت بشأن الطبيعة الاجتماعية. هكذا صارت عبارات الأيكولوجيا، الفامينية، الثقافة، والديمقراطية أكثر إنارة، وقادرة على تحديد فرص الحل وزيادتها بمنوال سليم“.

من المهم جداً أن نبرز اليوم الحل الأنسب لسوريا الديمقراطية ضمن هذه الفوضى والاحتمالات المفتوحة لكل شيء بما فيها احتمال الحرب من بعد تأسيس تحالفات تتناقض مع قديماتها. ومثل هذا الإعلان يلتزم به الشجعان. سوريا تتألف من شعوب والجميع فيها يعترف بالجميع: المادة الأولى لنجاح المفاوضة والحوار والاجتماع وتصلح أيضاً كي تكون المادة الأولى فوق الدستورية.

:PYDrojava*

مصر بعد الجزيرة

* محمد نور الدين

كان الهجوم الإجرامي على مسجد في بلدة بير العبد في شمال سيناء، وسقوط أكثر من ٣٠٠ شهيد وعشرات الجرحى الآخرين غير مسبوق في تاريخ مصر. الحادثة مدوية من أكثر من زاوية، وأكثرها إثارة تلك البرودة في القتل التي تعاطى بها الإرهابيون، واختيار بيت من بيوت الله هدفاً لهم. وهذا يؤكد أن الإرهاب لا دين له، وأن هؤلاء القتلة لا يمتثلون بصلة سوى في الهوية إلى الدين الحنيف وتعاليمه السمحة. حتى في الحروب، فإن كل مدني، وليس فقط المصلين، براء من أي استهداف. حتى المقاتلون الأسرى يُعاملون بالحسنى، ووصايا عمر بن الخطاب حول القدس لا تزال شاهدة على معايير الأخلاق في الصراعات والتعامل مع الآخرين أياً كانوا.

لكن الملفات والمحزن في الوقت نفسه أن الهجمات في مصر تتكرر من دون النجاح في إيجاد حل لوقفها، سواء عسكرياً أو اجتماعياً. ولا شك أن مواجهة القتلة لا تكون بالدبلوماسية ولا بالموعظة الحسنة. فهؤلاء فقدوا كل إحساس إنساني.

لكن مصر تمتلك أكبر جيش عربي. وهو الجيش الوحيد المؤثر الذي حافظ على وحدته وقدراته في خضم مؤامرات الربيع الدموي التي أطاحت بجيوش كثيرة من ليبيا إلى سوريا فالعراق واليمن. ولعل الأعداء يريدون أن يكرروا مع مصر وجيشها ما فعلوا مع جيوش تلك الدول واستقرارها ووحدتها أراضيها. وعندما بدأ يلوح انتهاء «داعش» وغيرها من التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، ها هي المؤامرة تشتد على مصر، حيث تلفحها المؤامرة منذ بداية خريف العرب عام ٢٠١١.

لكن تلك الأحداث الدموية التي تشهدها مصر تستدعي أكثر من سؤال وتساؤل. منها أن مصر لم تشهد حالة اضطراب واسعة ولا حرباً أهلية ولا انقساماً داخلياً مثل الذي شهدته دول عربية أخرى. ولأنها عصية على المؤامرة، فإنها لا تزال هدفاً للإرهاب. صحيح أنه ليس من أمن كامل في أي بلد في العالم، حتى لو كان الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن مصر بلد مكتظ بالسكان، وقد يسهل تكثيف الهجمات في المناطق المأهولة جداً، لكن منطقة سيناء ليست مأهولة كافية، كما أنها مكشوفة حتى في مناطقها الجبلية، بحيث لا يسهل على الإرهابيين الاختباء بسهولة. لذلك فإن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق السلطة الأمنية.

وما لفت في وكالات الأنباء أن مصر طلبت من «إسرائيل» السماح بإرسال قوات إضافية إلى سيناء لتستطيع أن تواجه العمليات الإرهابية، لكن «إسرائيل» رفضت ذلك، ما يثير أكثر من علامة سؤال حول دور «إسرائيلي» محتمل لاستهداف مصر والجيش المصري تحديداً من أجل إضعافه، باعتباره الجيش العربي الأقوى الذي لا يزال صامداً، وهو أمر يتعارض مع الهدف «الإسرائيلي» لتدمير الجيوش العربية.

لا ضرورة للقول إن اتفاقية كامب ديفيد كانت هزيمة كبيرة للعرب، وإضعافاً للقضية المركزية فلسطين، وإذعاناً للعدو مقابل انسحاب مشروط من سيناء. ولو افترضنا أن الاتفاقية قد تلزم الطرفين وفقاً للمعاهدات الدولية، لكن من حق مصر أن تطالب على الأقل بتعديلها. فالظروف التي أملت المعاهدة حينها تغيرت اليوم، مع حدوث الهجمات الإرهابية وحق مصر في التصدي لها حتى لا نقول بضرورة إلغاء الاتفاقية، وهذا هو المطلوب الحق.

صحيح أن مصر تواجه إرهاباً من جماعات إسلامية متطرفة، تأذت بعد ثورة ٣٠ يونيو، لكن لا يمكن تبرئة «إسرائيل» من الإرهاب الذي تواجهه مصر من تنظيمات تكفيرية ولا سيما في شمال سيناء. وإذا كان العدو يستفيد من ضرب الاستقرار في مصر، وأصابع الاتهام تشير إلى دوره التدميري، فإن الأمر يستدعي المطالبة بتعديل الاتفاقية. فشعار «مصر أولاً» هو الذي يجب أن يكون الأعلى، فمساحات مواجهة الإرهاب باتت واحدة، وأمن مصر من أمن ليبيا وسوريا وتونس والسودان. مصر مطالبة من دون تأخير أن تعود لدورها العروبي القيادي الذي كان صمام أمان لمنع انفجار الكثير من الصدمات والصراعات التي تغرق فيها منطقتنا العربية.

* صحيفة (الخليج) الإماراتية :

حلم الديمقراطية مات في الشرق الأوسط

***أسلي أيدينتاشباس**

قبل سبع سنوات من الآن، أحرق بائع تونسسي نفسه دفاعاً عن كرامته، متسبباً بدون أن يعرف في اندلاع موجة من المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد أراد الناس في المنطقة الحصول على ما حُرِّموا منه على مدى ما يقرب من قرن من الزمن - نظاماً عادلاً، وحياة أفضل، وقليلًا من المساحة للتنفس. لكن ما حصل عليه الناس بدلاً من ذلك، بعد مرور سبع سنوات، كان المزيد من الاستبداد والفوضى.

ليست الثرثرات بالتأكيد دليلاً موثقاً تماماً ليتم الاسترشاد بها في الشؤون العالمية. لكن سائق سيارة أجرة يحب الثرثرة قال لي قبل بضعة أسابيع في اسطنبول: "يقولون إنها ستكون هناك حرب. هذا ما يتحدث عنه كل الذين يركبون هذه السيارة".

أصبحت التكهّنات حول نشوب "حرب إقليمية" واسعة الانتشار، ويتعلق ذلك إلى حد كبير بموت فكرة "ولنسمها التقدم أو الديمقراطية. لكن الناس في المنطقة لم يعد لديهم سبب آخر للاعتقاد بتقدم خطي للتاريخ - بمعنى أنه مع مرور الوقت، سوف تصبح جميع الدول أكثر حرية وأكثر ازدهاراً وأكثر ديمقراطية. وقد ماتت أي فكرة تقول إن الأتراك أو العرب أو الفرس يمكن أن يعيشوا في ظل أنظمة حرة، منذ وقت طويل - سواء في شوارع القاهرة أو في دوائر المجتمع الدولي.

الآن، بعد سبع سنوات من بداية الربيع العربي، ليس لدى الشرق الأوسط شيء يتطلع إليه. فالمطالب بالديمقراطية في بلدان مثل البحرين وتركيا ومصر أجهضتها حملات الأنظمة منذ فترة طويلة. وانحدر الإصلاح الاقتصادي إلى مهاوي الفساد. والليبرالية أصبحت بلا حياة والعلمانية ليس لها مؤيدون والبعثية، والقومية العربية، والإسلاموية - كما يجادل البعض أيضاً - فشلت منذ زمن طويل. وقد ذهبت الأيديولوجيات - وكذلك فعل الأمل بالتغيير أيضاً.

وحتى البلدان التي كانت لديها ذات مرة فرصة معقولة لإقامة نظام ديمقراطي، مثل تركيا، أصبحت تتراجع. ومع الاستثناء الجزئي لتونس، هناك قبول صريح لما وصفه الراحل فؤاد عجمي "باستثنائية" المنطقة - فكرة أن الانتشار العالمي للديمقراطية والازدهار قد تجاوز الشرق الأوسط لأجيال عدة. ومن المرجح أن تتخطى الحرية هذا الجيل أيضاً. بطبيعة الحال، لا يؤدي هذا الشعور بالعجز واليأس مباشرة إلى الحرب. لكنه يعني أن هناك الأقل مما تبقى لدى الناس ليخسروه - وأن الطغاة الشعبويين يمكن أن يستخدموا الحماس القومي للتعويض عن عدم شرعيتهم.

قلت لسائق سيارة الأجرة في اسطنبول: "أنا لا أعرف حقاً ما سيحدث". هل يمكن أن تكون الحملة الداخلية التي أطلقها ولي العهد السعودي على الفساد مقدمة لحرب ضد إيران؟ هل تستعد إسرائيل لخوض مواجهة أخرى مع حزب الله؟ هل ستواصل بغداد محاربة الكرد العراقيين - أم أن الحرب الكردية الداخلية التركية ستنتقل إلى سورية؟ أو، هل يمكن أن يحدث كل ما سبق في وقت واحد، بعد فتيل إشعال صغير على غرار اغتيال الأرتشيدوق فرانز فرديناند في سراييفو في العام ١٩١٤، والذي يوقع الشرق الأوسط في فخ هوبزي لم يسبق له مثيل منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية؟ كله ممكن.

لم يكن حال الشرق الأوسط مفرغاً دائماً على هذا النحو. ووراء في العام ٢٠١١، عندما اعتقد العالم بشكل جماعي - لمدة ١٠ دقائق تقريباً - أن المنطقة تقف على حافة اختبار ثورة ديمقراطية، كنت في مؤتمر أمن ميونيخ، استمع إلى هيلاري كلينتون. وقد وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك نداء عاطفياً إلى قادة المنطقة من أجل الإصلاح: "في الشرق الأوسط لم نر بعد الأمن والتطور الديمقراطي وهما يلتقيان... على مدى عقود... لم تسع الحكومات إلى إجراء هذا النوع من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تجعلها أكثر ديمقراطية ومسؤولة وخاضعة

للمساءلة.... إن الوضع الراهن هو ببساطة غير مستدام. لذلك بالنسبة لجميع أصدقائنا، لجميع الأصدقاء في المنطقة بما في ذلك الحكومات والشعوب، فإن التحدي يكمن في مساعدة شركائنا على اتخاذ خطوات منهجية للدخول في مستقبل أفضل، حيث يتم سماع أصوات الناس، واحترام حقوقهم وتلبية تطلعاتهم. وهذه ليست مجرد مسألة مثاليات. إنها ضرورة استراتيجية".

لكن الربيع العربي، أصبح في مكان ما على الطريق، بعد ثورة مضادة ناجحة في مصر، والفوضى في ليبيا والعراق، والحروب الأهلية في سورية واليمن، أصبح مجرد نكتة. وبرز توافق آراء غربي هادئ على أنه من غير المجدي الدفع في اتجاه إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط. لن يقدم أي زعيم غربي نوع الرسالة التي أرسلتها كلياتون في العام ٢٠١١، بما في ذلك كلياتون نفسها. فالمستبدون راسخون بشدة، وهم أكثر من راغبين في دخول صفقات معاملات مع الغرب. ولم يعد لدى القادة الغربيين الرغبة أو الإيمان لتشجيع الديمقراطية.

عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط هذه الأيام، فإن الكلمة الطنانة التي تتردد في أروقة المجتمع الدولي هي "الاستقرار"، كنقيض لـ "الانتقال". لم يعد أحد يراهن على الديمقراطية بعد الآن.

ولكن، هل تغيرت معادلة كلياتون للعام ٢٠١١: أن الديكتاتوريات هي تكوينات غير مستقرة بطبيعتها؟ ليس بالضرورة. من المحتم أن تنتج النظم القمعية عدم الاستقرار في نهاية المطاف. وما تزال الفجوة بين الشعوب والحكومات واسعة. وما يزال المستبدون في المنطقة لا يوفرون الحكم الرشيد. وما تزال المجتمعات منقسمة وتعوزها المساواة بعمق.

والأسوأ من ذلك، أن الشرق الأوسط ليس لديه الآن شبكة أمان. ومع أن مفهوم النزاع المسلح ليس جديداً في المنطقة، فإن هذه الجولة الجديدة من التوترات تجري على خلفية وجود نظام عالمي ليبرالي يصبح أكثر اضطراباً باطراد - مع قدر ضئيل من الثقة بالنفس بشأن قدرته على تحويل العالم. ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية المنشغلة بنفسها والمنكفئة على نفسها ترى دوراً لنفسها في توفير الاستقرار الإقليمي أو رفع العرب من المراتب الدنيا على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. وتتواجد روسيا في الشرق الأوسط فقط من أجل دعم النظام السوري وتعزيز شعورها الخاص بالفخر الوطني. وتركيا أضعف كثيراً جداً محلياً من إمكانية الوفاء بوعدها بأن تكون "نموذجاً إقليمياً"، وإيران مهتمة أساساً بتوسيع نفوذ سياساتها الطائفية فقط. ولا يمكن أن يأتي أي خير من هذا الخليط.

وإذن، فلنعد إلى فكرة الحرب. لسوء الحظ، يبدو أن الشروط كلها موجودة هناك. وقد تتغير الحدود بشكل كبير، ويمكن أن تصبح بلدان غير قابلة للحكم، ويمكن أن يقوض اللاعبون من غير الدول قوة السلطة المركزية في أماكن مثل العراق أو سورية أو لبنان. ويمكن كثيراً أن تتدفق الحروب الطائفية عبر المنطقة في العقد القادم بينما يراقب العالم دمار واحدة من أقدم الموائل البشرية في العالم.

عندما تموت فكرة الديمقراطية، ما الذي يتبقى هناك لدى أي أحد ليخسره؟

[*صحيفة \(واشنطن بوست\) :](#)

مسألة الطاعة وأزمة العقل العربي

***عواطف عبدالرحمن**

تعاني المجتمعات العربية انحساراً حضارياً ومجتمعياً، ما يستوجب الرجوع إلى جذوره وأسبابه التي تكمن أساساً في بنية العقل العربي. ومن أبرز مظاهر هذه الأزمة انتشار التفكير المسكون بالخرافة وتجاهل الأسباب الموضوعية لحقائق الحياة المعاصرة والإصرار على تفسيرها تفسيراً سحرياً أو خرافياً. ويتجلى ذلك في المكتبات والأرصفت التي تزدهم بكتب يتهافت عليها القراء مثل «هبة المثنان في ملوك الجان»، وكتب قراءة الكف ووصفات أفاعيل السحر والشعوذة في علاج الأمراض، علاوة على البرامج التلفزيونية المتخصصة في نشر الفكر الخرافي. ولا يقتصر التعاطي مع هذه الآفات على البسطاء، بل يشمل مختلف فئات المجتمع من المتعلمين وأساتذة الجامعات. ويتفرع من هذه الآفة الكثير من أنماط التفكير اللاعقلانية التي تقود إلى شيوع التعصب والتطرف ورفض الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى جلد أدمغة المتلقين وفرض وصاية على الساحة الثقافية والفكرية.

ويلاحظ أن أساليبنا التربوية والتعليمية ترسخ طريقة التفكير الميكانيكي المعتمد على التلقين وترديد الكليشيات المحفوظة بصورة ببغاوية، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع العقل النصي أو العقل أسير النصوص والنفور من أية محاولات للكشف عن أسبابها وعللها والمصالح التي تسعى لحمايتها.

وهناك إجماع لدى الباحثين على أن أبرز أسباب ظاهرة التعصب أو التطرف الديني تكمن في شيوع ورسوخ نمط التفكير النصي بين هذه الجماعات، إذ يعتمد منطقهم الفكري على انتقاء آيات وأحاديث معينة والتمسك المطلق بحرفيتها من دون التفات إلى المقاصد العامة للإسلام في عقيدته وشريعته ومن دون اهتمام بأسباب النزول ومن دون تمييز بين القاعدة العامة والاستثناء المرتبط بسببه.

ومن أبرز الظواهر العقلية السائدة في مجتمعاتنا العربية التفكير التبريري الذي يستهدف تجميل الواقع وإخفاء نواقصه وعوراته وتبريرها وإلقاء مسؤولية وجودها على الظروف أو على قوى تأمرية. ولا شك في أن هذا النمط يشيع في المجتمعات التي تقل فيها مساحة الحرية وينعدم المناخ الديمقراطي وحرية التعبير عن الذات.

كذلك يلاحظ أن الساحة الفكرية العربية تشهد نوعين من القفز فوق الواقع، يتمثل الأول في الهروب إلى الماضي بتقديس التراث بكل ما يحويه من سلبيات وإيجابيات. والثاني يتجسد في الهروب إلى الأمام وتبني كل ما يأتي من شمال العالم من دون فرز أو تمحيص.

ويقودنا الرصد السابق إلى التساؤل: لماذا يتخلف عالمنا العربي ويتقدم الآخرون؟ ما هي أسباب ندرة العقول المبدعة في مجتمعاتنا وشيوع العقل التابع المطيع؟ وعلى رغم أن الواقع الثقافي والفكري لا يوفر المناخ الكفيل بظهور الإمكانات الإبداعية، إلا أن ذلك لا يعني إغفال وجود قلة مبدعة شقت طريقها بإصرار وسط ركام من أشكال القهر الأسري والمجتمعي والسياسي والثقافي.

والواقع أن المواطن العربي يتعرض منذ التنشئة الأولى داخل الأسرة ثم خلال مراحل تعليمه وصولاً إلى اكتمال قدرته على المشاركة في إدارة شؤون مجتمعه، إلى منظومة محكمة تستهدف تثبيت مفهوم الطاعة وترسيخه حتى يصبح جزءاً عضوياً من عقله ووجدانه، فالطفل المختلف يُعاقب ويهْمش بسبب اختلافه وتميزه، عكس الطفل المطيع الذي يوصف عادة بأنه «ولد شاطر، يسمع الكلام». وكذلك الطالب المتمرد يقصيه المعلمون، بدلاً من محاولة اكتشاف أسباب تمرده. وتتبنى مؤسساتنا التعليمية والتربوية مناهج عقيمة ترسخ التقليد والتلقين وتجعل الحفظ أساساً لقياس التحصيل والتمييز بين الطلاب. فالطالب المثالي هو الخاضع المطيع الذي يتقبل دائماً سلطة المعلم أو الأستاذ.

ولا شك في أن السياسات التعليمية السائدة تحرص على تخريج دارسين مقموعين فكرياً، عاجزين عن الإبداع، حاملين مفهوم الطاعة وتنفيذ التعليمات الصادرة من المستويات الأعلى من دون نقاش أو جدل. وهكذا تتشكل الأجهزة الإدارية المترهلة المعوقة لأي تقدم أو تغيير. وتشير الخبرة التاريخية إلى أن أعظم الإنجازات البشرية لم تتحقق إلا على أيدي أولئك الذين رفضوا أن يكونوا مطيعين. إن الطاعة المتفشية بين الأجيال العربية المعاصرة وغياب القدرة على الاختلاف والنقد يمثلان جوهر المعوقات الفكرية التي تحاصر العقل العربي وتحول دون انطلاقه إلى المستقبل.

***كاتبة مصرية**

***صحيفة (الحياة):**

جيلنا الذي يرقب النهايات ولا يملك سوى التأمل

إبراهيم غرايبة

قد يكون جيلنا الحاضر شاهداً على نهايات كثيرة في المؤسسات والموارد والأعمال والمدن والإقامة والتخطيط والتفكير، ففي عصر المعرفة والمعلومات والشبكية لم نعد ننتهي أو قادرين على الانتماء إلى هذه المدن والمؤسسات، ومن المؤكد أن الجيل المقبل سوف يقضي عليها إن بقيت. فهذه المدن والأسواق والأعمال والمصالح القائمة، والتي أنشأتها ضرورات سياسية للمهينة والتنظيم لم تعد تصلح للنخب المهينة، ولم تكن ملائمة للمجتمعات في يوم من الأيام، فهذا الثبات والتماسك في تخطيط المدن والمباني والمؤسسات يعكسان رغبة في عدم التغيير في ظل تقنية وموارد تحتم الزوال في كل شيء، ولم يعد ممكناً سوى التفكير في أعمال ومؤسسات ومدن قابلة للتحويل والتغير والاختفاء والظهور في سرعة ومن دون كلفة، والحال أن المدن كانت في منشئها في عصور الزراعة وما حولها من دفاع وتجارة سريعة الحركة والتغير والارتحال، تكاد تكون بلا حدود، ولعلها تلائم الشبكية الصاعدة أكثر من المدن والمؤسسات المعاصرة، فقد كانت المدن تنشئ مراكز حضرية جديدة أو توسع من حدودها، وقد تغير موقعها وتنتقل إلى موقع جديد، وكان نسقها العام عبارة عن عدد وفير من المدن الصغيرة والقرى التابعة لها على اتصال لا ينقطع بالمدن المجاورة والموزعة في أرجاء الإقليم على نطاق واسع، وكان يؤخذ في الاعتبار حاجة الناس وهم يسرون على أقدامهم أو مع الدواب، وكان عدد السكان يتراوح بين بضعة آلاف وأربعين ألفاً، وكان من الخارج عن المألوف أن يتجاوز عدد سكان المدينة مئة ألف.

لم تكن العواصم الكبرى والمدن الهائلة سوى تعبير عن نظام الرأسمالية التجارية ونظام السلطة السياسية المطلقة والمركزية، ولم تكن مصلحة في ذلك سوى للقلة المهينة، لكن أدوات التنظيم والمركزية تتلاشى اليوم، فالمؤسسات الإعلامية والتعليمية والتجارية والأسواق وعمليات البيع والشراء والعمل التي أخضعت الناس إلى عمليات تنظيم واتجاهات في العمل والإقامة والسلوك والتفكير تتحول هي إلى شبكات بلا مركز ولا سيطرة، وفي انسحاب المجموعات والمؤسسات المهينة على الموارد والمجتمعات من التزاماتها التنظيمية والتمويلية معتقدة أنها تقلل التكاليف والجهود تترك الأفراد والجماعات ليعيدوا تشكيل أنفسهم وأعمالهم ومواردهم بعيداً عنها، هذه الفوضى وإن خسرت الناس في ظلها أعمالهم ومدنهم وحياتهم هي أيضاً تخفي النخب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

كانت الحضارة الصناعية المعاصرة تحولاً من الشمول إلى الانتظام ومن الخضوع للدين إلى الخضوع للقانون والسلطة السياسية، وفي ذلك أنشئت المدن وأنظمة العمل والتمويل لمصلحة التحالف الجديد من السياسيين والصناعيين والبنوك، أو كما يقول لويس مفورد أن المختصين بهندسة الطرق والقائمين على المدن وقعوا تحت تأثير الإقبال الشديد على استعمال السيارة الخاصة، وشعروا بأن الواجب يقتضيهم معاونة شركات صناعات السيارات على الازدهار حتى لو كانت النتيجة هي الفوضى وتعطيل جميع أساليب النقل المختلفة اللازمة لنظام صالح، وقصروا وسائلنا على السيارة الخاصة في حين أنهم كدسوا في المدن سكاناً لا تستطيع السيارات الخاصة أن تفي بخدماتهم ما لم تدبر المدن ذاتها لتهيئة المجال اللازم لحركة السيارات وتخزينها. وتحولت الضواحي من مبان قائمة في وسط الحداث إلى مبان قائمة في ساحات مواقف السيارات. بذلك، خسرت الضواحي ميزتها الوحيدة، إذ إنها نشأت حول المدن أو قريباً منها بدافع اعتزال الناس مثل راهب والعيش مثل أمير مع القدرة على التمتع بمزايا المدينة.

واليوم وقد فقدت النخب المهينة القدرة (والرغبة أيضاً) على الاحتفاظ بالمدن والأسواق والمؤسسات وتظن أن في مقدورها أن تخرج من المجتمعات، لكن ذلك لن يكون سوى لعب في الوقت الضائع، لأن الأمم والمجتمعات في بحثها عن الفرص الجديدة تتحول إلى كائنات وحضارة معلوماتية، تنشئ عالمها وأسواقها ومواردها... قادتها ونخبها أيضاً.

كاتب أردني

***صحيفة (الغد) الأردنية:**

تعاون قطر مع تركيا وإيران يشكل تحدياً لأمريكا في المنطقة

طوال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الأخير، بدا أن كلمة "استقرار" كانت أهم شيء بنظر التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الحرب على داعش. وقد شملت تلك الكلمة العمليات في سوريا والعراق بعد تحرير الرقة من قبضة داعش في أكتوبر (تشرين الأول)، مع آخر منطقة سكنية في العراق في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني).

تخذت قطر موقفاً مستقلاً عن مجلس التعاون الخليجي، واصطدمت مع السعودية والإمارات بسبب دعمها لحماس والإخوان المسلمين، فضلاً عن تشغيلها لقناة الجزيرة وورد في بيان صدر عن البيت الأبيض، في ٢٤ من الشهر الأخير: "نقترب اليوم من مرحلة استقرار". ووردت تفاصيل حول محادثات بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان.

ولكن برأي سيث فرانترمان، صحفي مقيم في القدس، حائز على عدة جوائز دولية، فإن ما يعنيه الاستقرار بالتحديد لدى البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض، يعتمد على تقارير عدد من قادة قوة العمل المشتركة في عملية العزم الصلب. وما هو واضح بالتأكيد هو أن الولايات المتحدة، وبعد ثلاث سنوات من الحرب ضد داعش إلى جانب سبعين دولة، تمر اليوم بمرحلة انتقالية في الشرق الأوسط. وسوف يشمل ذلك مواصلة تدريب قوات أمنية عراقية، من بينها ١٢٤ ألف جندي دربتهم قوات التحالف، بحسب الكولونيل ريان ديلون، المتحدث باسم التحالف. كما سوف يشمل ذلك شكلاً من الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتي كانت شريكاً فعالاً في الحرب ضد داعش.

حالة معقدة

وبرأي الكاتب، يمكن استخلاص درس من الحرب ضد داعش، وهو أن المنطقة تمر اليوم بحالة معقدة. فتركيا لها قوات في سوريا وكذلك قطر. وهناك قوات تحارب بالوكالة عن إيران، في العراق كالحشد الشعبي، وفي سوريا ممثلة بحزب الله، وفي اليمن ممثلة بالحوثيين. وما زال داعش نشطاً في سوريا والعراق ومصر وما وراءها. وعلاوة عليه، وقعت الولايات المتحدة مع روسيا والأردن اتفاق هدنة خاصاً بجنوب سوريا. ونتيجة لكل ذلك، يختفي داعش فيما تلوح في الأفق تحديات جديدة.

توترات

من التطورات الجديدة التي يشير إليها فرانترمان، سعي إسرائيل لوضع خطوط حمراء في سوريا، محذرة إيران من وجوب الاحتفاظ بقواعدها في مكان بعيد عن هضبة الجولان. ولذا يجب أخذ التحذيرات الإسرائيلية في الاعتبار، خلال العام المقبل، لأن ضربة إسرائيلية في سوريا قد تقود لصراع مع حزب الله وإيران.

كما يلفت الكاتب لانتقاد السعودية لإيران بصورة متزايدة، خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة لجهة إرسالها نشطاء وأسلحة دعماً للحوثيين في اليمن.

تركيا وأمريكا وقسد

وبعدما تحدث ترامب مع أردوغان، في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) الأخير، نشرت تقارير أن الولايات المتحدة سوف توقف تزويد وحدات حماية الشعب الكردي (واي بي جي) بالأسلحة. ولكن القراءة الحقيقية التي قدمتها السفارة الأمريكية في أنقرة لم تذكر بالاسم قوات واي بي جي. وعوضاً عنه قيل إنه "تم تعليق ترتيبات تتعلق بتقديم دعم عسكري لشركائنا على الأرض في سوريا".

غير مقبول

لكن، بحسب فرانتزمان، هذا أمر غير مقبول بالنسبة لتركيا. فأنقرة تعتبر واي بي جي فرعاً سورياً لحزب العمال الكردستاني، ولطالما عبرت عن غضبها حيال أية علاقات أمريكية مع واي بي جي. من جهة أخرى، هناك بحسب الكاتب، صراع قادم بين أمريكا وتركيا حول شرق سوريا. فقد بدأت تركيا بالعمل بشكل وثيق مع روسيا وإيران، وخاصة منذ إجراء استفتاء على استقلال كردستان في شمال العراق.

محاولة

ويشير الكاتب لما يرمز إليه الحوار بين موسكو وأنقرة بوصفه محاولة لاستبعاد الولايات المتحدة من المعادلة في سوريا. وفعلاً لم تلعب أمريكا، منذ أكثر من عام، أي دور فعال في عملية جنييف للسلام، ولم تشارك بمحادثات أستانة، أو سوتشي. وذلك ما يغيب شركاء أمريكا في شرق سوريا عن أي اتفاق لاحق.

موقف مستقل

من جانب آخر، عارضت تركيا وإيران الاستفتاء على استقلال كردستان العراق الذي أجري في ٢٥ سبتمبر (أيلول). واتخذت قطر موقفاً مستقلاً عن مجلس التعاون الخليجي، واصطدمت مع السعودية والإمارات بسبب دعمها لحماس والإخوان المسلمين، فضلاً عن تشغيلها لقناة الجزيرة. كما دعمت كل من تركيا وقطر حكومة الإخوان بقيادة محمد مرسي في مصر لحين خلعته في عام ٢٠١٣. ودعمت أيضاً قطر وإيران حماس.

وأما تركيا التي أساءها دعم أمريكا لقوات قسد في سوريا، فقد شعرت بأن روسيا هي سبيلها للمشاركة في مفاوضات تتعلق بمستقبل سوريا.

وتمثل كل تلك التطورات، برأي الكاتب، قضية شائكة أمام إدارة ترامب الراغبة ببناء تحالف مضاد لإيران كان يفترض أن يضم تركيا والعراق.

[*ناشيونال انترست :](#)

قمة الكويت.. من حلم "الاتحاد الخليجي" إلى أمل بقاء "مجلس التعاون"

*أحمد المصري/ الأناضول

انطلقت القمة الخليجية الـ ٣٨، يوم الثلاثاء في الكويت، وتستمر لمدة يومين، وهي قمة عادية في ظل ظروف غير عادية، يتوقع أن يكون لها تأثير على جدول أعمالها، وبيانها الختامي، بل وحتى طموحات دولها الأعضاء. فالقمة تنطلق في ظل أزمة حادة تعصف بالمنطقة جراء مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر، منذ ٦ شهور، وتحديداً منذ ٥ يونيو/ حزيران الماضي، بدعوى دعم الإرهاب، وهو ما نفتته الدوحة مراراً. وعلى خلفية تلك الأزمة انخفضت طموحات شعوب دول الخليج من القمة، فبينما كان الخليجيون يعولون عادة في السنوات القليلة الماضية على قمم قادتهم أن يتم خلالها إعلان الاتحاد الخليجي، أصبحوا يترقبون قمة الكويت وجلّ آمالهم أن تبقي على مجلس التعاون الخليجي وتحافظ عليه من الانهيار وتنتهي الأزمة التي تعصف به وتهدد كيانه. كما تأتي القمة غداة مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، أمس، الأمر الذي يتوقع أنه يكون له تأثيره على مسار الحرب في اليمن، الذي يشارك فيها تحالف يضم ٤ دول خليجية (السعودية والكويت والإمارات والبحرين).

كذلك تأتي القمة في ظل توجهات أمريكية محتملة لتغيير الوضع السياسي لمدينة القدس المحتلة، ونية الرئيس دونالد ترامب اعتبارها عاصمة لإسرائيل، أو نقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها. كل هذه الموضوعات وغيرها يتوقع أن تكون أبرز الملفات على أجندة قادة مجلس التعاون في قمته التي تضم الدول الستة (السعودية والكويت والإمارات والبحرين، وقطر، وعمان)، ويمكن تفصيلها في السطور الآتية:

الأزمة الخليجية.. وحلم الاتحاد

تعود فكرة تأسيس الاتحاد الخليجي إلى الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) عندما دعا خلال قمة الرياض، في ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، إلى انتقال دول الخليج من مرحلة التعاون إلى الاتحاد. وهو توجه أيدته دول المجلس عدا سلطنة عمان، حيث أعلن وزير خارجيتها، يوسف بن علوي، معارضة بلاده صراحة للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠١٣، وكرر الرفض في أكثر من مناسبة، واعتبر أن المجلس يكفي، وليس هناك حاجة للاتحاد وأن بلاده لن تكون عضوا فيه. ورأى بن علوي، أن التماسك الخليجي لم يصل إلى إمكان تحول مجلس التعاون إلى اتحاد مثلما تطمح بعض دوله، وقال: لسنا مؤهلين له الآن.

ورغم المعارضة العمانية إلا أن ملف الاتحاد أضحى بندا ثابتا على القمم الخليجية منذ طرحه. وارتفع سقف التوقعات بشكل كبير قبيل القمة الخليجية الأخيرة في البحرين في ديسمبر ٢٠١٦، على أن يتم إعلان الاتحاد الخليجي، لكن قادة الخليج، رحلوا ملف الاتحاد إلى قمة الكويت الحالية، عبر توجيههم في بيانهم الختامي بالاستمرار في مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد (...). ورفع ما يتم التوصل إليه إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة (في الكويت ٢٠١٧).

واتفق القادة في قمتهم الأخيرة على تعزيز التعاون بينهم وصولاً لتطبيق قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة. وأكد القادة في قمة البحرين أهمية الاستمرار في تعميق مجالات التكامل في المجالين الاقتصادي والتنموي لدول المجلس بعدة مجالات من بينها: سير العمل في المجلس النقدي الخليجي، وسكة حديد دول مجلس التعاون، والسوق الخليجية المشتركة.

كما أكدوا على تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجالات العسكرية، وعلى مواقف دول مجلس التعاون الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف (...). والتزامها المطلق بمحاربة الفكر المتطرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية.

دخل الخليجيون عام ٢٠١٧، على أمل المضي قدما في السعي نحو تحقيق تلك المشاريع المشتركة في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، في خطوة تقربهم من حلم الاتحاد.

لكن لم ينته الشهر الخامس من ٢٠١٧، إلا وبدأت بوادر أزمة تطل بوجهها في منطقة الخليج، عقب اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية في ٢٤ مايو/ آيار الماضي، ونشر أخبار مزيفة ونسبها لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، تنطوي على سياسيات تخالف سياسات دول مجلس التعاون.

ورغم نفي الدوحة صحة تلك التصريحات، سرعان ما تطورت الأزمة بإعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر في ٥ يونيو الماضي قطع علاقاتهم مع قطر.

الأزمة الخليجية التي لم تنته حتى اليوم، لم تعطل مشاريع التعاون الخليجي فقط، بل أصابت منظومة مجلس التعاون بالشلل، وهددت استمرار بقائه.

وهو ما عبّر عنه أمير الكويت صراحة محذرا في كلمة له في ٢٤ أكتوبر/تشرين أول الماضي من تصدع وانحيار البيت الخليجي، كما عبّر عن الأمر نفسه وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن، في تصريحات له قبل يومين أشاد فيها بالجهود التي بذلها أمير الكويت لإبقاء المنظومة الخليجية على قيد الحياة بدعوته لهذا الاجتماع (القمة الخليجية).

وقال آل ثاني، إنه من المفترض أن تتمخض هذه القمة عن آلية واضحة لوضع حد للأزمة الخليجية التي استمرت ٦ شهور.

وأصبح أقصى آمال الخليجين، إنهاء الأزمة مع قطر وعودة مجلس التعاون إلى وضعه الطبيعي، وإزالة كل ما رافق الأزمة من إجراءات، ترجع بالمجلس سنوات إلى الخلف مع فرض البحرين تأشيرات على القطريين لدخول أراضيها في نهاية أكتوبر الماضي.

وتبدو آمال الخليجين بسيطة مقارنة بطموحاتهم نحو الاتحاد، إلا أنها تظل صعبة التحقيق.

فقبل ساعات من انطلاق القمة، تتواصل أجواء الحرب الإعلامية بين الدول أطراف الأزمة، الأمر الذي يوحى بصعوبة تلك المهمة، وإن كانت ليست مستحيلة، كون اجتماع القادة ينعقد لأول مرة منذ الأزمة هو في حد ذاته أمر إيجابي.

ومن غير المستبعد أيضا تأجيل ملف الأزمة الخليجية برمته، وترحيله إلى اجتماع لاحق، أو للوساطة الكويتية لتقديم تصور لحل الأزمة.

ويبقى هذا الأمر مرهون بقدرة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على تحقيق اختراقات في جدار الأزمة، والرغبة الحقيقية للدول الأطراف فيها وضع حل لها.

مستوى التمثيل في القمة

الأزمة كان لها تأثير أيضا على الضبابية التي أحاطت مستوى تمثيل الدول في القمة، وحتى صبيحة انطلاقها، لم تعلن سوى قطر وعمان رسميا عن حجم تمثيلها في القمة.

وإضافة إلى أمير الكويت الذي تترأس بلاده القمة، يترأس أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وفد بلاده، فيما يترأس نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان، فهد بن محمود وفد بلاده، حيث يغيب السلطان قابوس بن سعيد منذ عام ٢٠١١ عن حضور القمم الخليجية.

ولم تعلن الدول الخليجية المقاطعة لقطر (السعودية والإمارات والبحرين) حتى صباح اليوم رسميا عن مستوى تمثيلها.

وقال مصدر دبلوماسي للأناضول، إن العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، سيتأخر وفد المملكة في القمة الخليجية.

مقتل علي عبدالله صالح

أيضا فإن القمة تأتي عادة مقتل الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، الأمر الذي يتوقع أن يكون له تأثيره على مسار الحرب في اليمن، وسط توقعات أن يكون هناك إدانة لمقتل صالح ولتصرفات جماعة الحوثيين. كما يتوقع أن يعيد قادة دول الخليج في بيانهم الختامي التأكيد على الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية. وكذلك التأكيد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ الكامل غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥). والمبادرة الخليجية، اتفاق رعته دول الخليج في العام ٢٠١١ وحلت محل الدستور اليمني، وتنص على أن هادي هو الرئيس الشرعي للبلاد حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة. ومؤتمر الحوار الوطني الشامل انعقد خلال الفترة من مارس/آذار ٢٠١٣ حتى يناير/كانون ثان ٢٠١٤ ونص على تقسيم اليمن إلى دولة اتحادية من ٦ أقاليم، ٤ في الشمال و٢ في الجنوب.

القدس

أيضا تأتي القمة عادة إعلان البيت الأبيض، أمس الإثنين، أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أجل قراره بشأن نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس، على أن يتخذ القرار في هذا الشأن خلال الأيام القليلة القادمة. ومؤخراً، تداولت وسائل إعلام أمريكية تقارير بشأن اعتزام ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. ومطلع يونيو/حزيران الماضي، وقع ترامب، الذي تولى السلطة في ٢٠ يناير/كانون ثاني الماضي، مذكرة بتأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لمدة ٦ أشهر. واحتلت إسرائيل مدينة القدس الشرقية في العام ١٩٦٧، وأعلنت لاحقاً ضمها إلى القدس الغربية، معتبرة إياها عاصمة موحدة وأبدية لها" وهو ما يرفض المجتمع الدولي الاعتراف به. ويتمسك الفلسطينيون بمدينة القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المأمولة. ويتوقع أن تكون التطورات بشأن القدس على أجندة القادة الخليجيين أيضا.

ملفات روتينية

وإلى جانب ملفات العمل الخليجي المشترك، يتوقع أن يتعرض البيان الختامي للقمة لموقف دول الخليج من الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي، والاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة، والعلاقات مع إيران، ومواقف دولهم من أزمات سوريا ولبنان ومسلمي الروهنغيا، وهي ملفات شبه ثابتة على جداول أعمال القمم الخليجية. وبخصوص العلاقات مع إيران، يتوقع أن يجدد قادة الخليج رفضهم التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وأن يدعوا طهران إلى الكف الفوري عن الممارسات التي تمثل انتهاكاً لسيادة واستقلال دول المجلس. ويبقى الملف الأبرز والأهم هو ملف الأزمة مع قطر، الذي يعد نجاح القمة في إنجائه أو القيام بأي اختراق في جدار أزمته هو الفيصل في تقييم أعمال القمة.

[*وكالة الاناضول:](#)

ما الذي يعنيه إعلان ترامب حول القدس لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط؟

تحديث التوقعات

في بداية العام ٢٠١٧، كتب مركز التوقعات الاستراتيجية (ستراتفور) أن هذه السنة سوف تجلب المزيد من الشيء نفسه للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك خطر اندلاع موجة غضب أخرى. وعلى وجه الخصوص، لاحظنا أنه في حالة تنفيذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعوده بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، فإنه يمكن أن يثير ردود فعل عنيفة من دول الشرق الأوسط التي تدعم السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الدول تقدم في الحقيقة مجرد عرض عام لدعم القضية الفلسطينية وتتخذ موقفاً أكثر صرامة إزاء سياسات ترامب تجاه إسرائيل، فإنها ستظل مترددة في تعريض مصالحها الخاصة للخطر من خلال مواجهة إسرائيل أو الولايات المتحدة.

* * *

بتسميته القدس عاصمة لإسرائيل، وإعلانه أن السفارة الأمريكية ستنقل من تل أبيب إلى القدس، يكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد عرض مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية للخطر -حتى قبل أن تبدأ. كما أنه يخاطر بتنفيذ حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في الشرق الأوسط. وقد أعلن ترامب عن التسمية الرمزية إلى حد كبير للقدس عاصمة لإسرائيل في خطابه الذي ألقاه يوم الأربعاء ٦ كانون الأول (ديسمبر)، من البيت الأبيض. لكن وضع مدينة القدس سيبقى موضع نزاع وجدل لدى كل دولة أخرى تقريباً في العالم، كما هو الحال في جزء منه بالنسبة لمفاوضات السلام المتوقفة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وتعتبر إسرائيل كل القدس جزءاً من أراضيها التي احتلتها في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧، بينما يعتبر الفلسطينيون القدس العاصمة الشرعية لأي دولة فلسطينية مستقلة.

استعداداً لإعلان ترامب، نظم الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية يوماً من المسيرات والمظاهرات. ولوح بعض المتظاهرين بلافتات تحمل شعار "القدس خط أحمر". ومن المحتمل أن تصبح الاحتجاجات عنيفة في الأيام التالية، خاصة لأن ترامب فشل في الاعتراف بالقسمة بين شرق المدينة وغربها، وسمى القدس كلها عاصمة إسرائيل. ومن المتوقع أن تدين الدول ذات الأغلبية المسلمة -بما في ذلك العديد من الدول الحليفة للولايات المتحدة- هذا التصنيف الجديد للمدينة، فيما يرجع في جزء منه إلى أن مواطنيها المسلمين

يتعاطفون مع الدعوات الفلسطينية إلى إقامة دولة خاصة بهم. لكنها لن تفعل شيئاً عملياً كرد انتقامي على الخطاب. وقد حذرت تركيا الولايات المتحدة مسبقاً من أن القدس هي خط لا يجب عبوره، وحث البابا واشنطن على احترام الوضع الراهن للمدينة. إلا أنه من غير المحتمل، بخلاف الفقاعات الدبلوماسية، أن تخاطر القوى العالمية الكبرى بعلاقتها مع الولايات المتحدة بإضعاف هذه العلاقات أو قطعها بأي شكل من الأشكال. لكن ذلك لن يمنع ذلك القرار من التسبب بفجوة بين إسرائيل وتركيا -وقد هددت أنقرة يوم ٥ كانون الأول (ديسمبر) بقطع العلاقات مع إسرائيل بسبب هذه القضية- أو بين إسرائيل ومصر أو الأردن.

في نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي إعلان ترامب الخاص بالقدس إلى انهيار العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكانت الرياض قد أعلنت على الملأ في الشهر الماضي أنه لا بد من الاعتراف بحقوق الفلسطينيين كشرط لإصلاح علاقاتها المضطربة مع إسرائيل. ويجب تذكر أن تسمية القدس عاصمة لإسرائيل تنتهك شروط مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وهي الوسيلة المفضلة لجامعة الدول العربية لمحاولة حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وسط دعوات لإسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية. وتعتبر المملكة العربية السعودية العضو الأقوى في الجامعة العربية، وهي أيضاً حليف رئيسي للولايات المتحدة. وما يزال من غير الواضح كيف سيتم التوفيق بين خطوة ترامب والرياض.

قال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، في قمة عقدت يوم ٦ كانون الأول (ديسمبر) في بروكسل إنه يتعين على الناس الاستماع إلى خطاب ترامب "بكامله" وإن الرئيس "ملتزم جداً" بعملية السلام التي ما تزال الإدارة تعتقد أنها قابلة للتحقيق. ومع ذلك، يلقي إعلان يوم الأربعاء بثقل واشنطن كله خلف إسرائيل في قضية القدس، التي تشكل واحدة من النقاط الأربع المعلقة في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية. والنقاط الشائكة الأخرى هي الحدود والأمن واللاجئون. وقد اعتبر الفلسطينيون منذ فترة طويلة أن واشنطن تقف إلى جانب إسرائيل في المفاوضات، لكن إعلان ترامب يؤكد هذه الحقيقة بطريقة أكثر علانية من أي وقت مضى. ورداً على ذلك، فإن العلاقة بين واشنطن والقوى العربية الكبرى -التي تعتمد عليها الولايات المتحدة- ستخضع لإعادة معايرة كبرى. وستكون لذلك حتماً تداعيات هائلة على سياسة واشنطن في الشرق الأوسط.

*مركز (ستراتفور) الاستخباراتي:

نص خطاب الرئيس الفلسطيني:

سنبقى جبهة موحدة تدافع عن القدس وعن السلام وعن الحرية

لقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطاباً رداً على قرار ترامب وقال أنه يرفض قرار ترامب حيث يخالف الإرادة الدولية كما أنه يقضي على عملية السلام، وأكد أن القدس عاصمة فلسطين ولن تتغير هويتها بقرار، كما أضاف أبو مازن أن واشنطن بهذا القرار تكون أعلنت انسحابها من رعاية عملية السلام. وفيما يأتي النص الحرفي لكلمة رئيس دولة فلسطين:

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"

صدق الله العظيم

أيها الإخوة المواطنون

يا أبناء الشعب الفلسطيني الشجاع والمرباط،

تمر قضيتنا الوطنية بلحظة فارقة اليوم بعد الإجراءات التي أعلنت الإدارة الأمريكية عن اتخاذها اليوم بشأن القدس.

إن الإدارة الأمريكية بهذا الإعلان قد اختارت أن تخالف جميع القرارات والاتفاقات الدولية والثنائية وفضلت أن تتجاهل وأن تناقض الإجماع الدولي الذي عبرت عنه مواقف مختلف دول وزعماء العالم وقياداته الروحية والمنظمات الإقليمية خلال الأيام القليلة الماضية حول موضوع القدس.

إن هذه الإجراءات المستنكرة والمرفوضة تشكل تقويضاً متعمداً لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام، وتمثل إعلاناً بانسحاب الولايات المتحدة من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية عملية السلام.

كما أن هذه الإجراءات تمثل مكافأة لإسرائيل على تنكرها للاتفاقات وتحديها للشرعية الدولية، وتشجيعاً لها على مواصلة سياسة الاحتلال والاستيطان و"الابارتهايد" والتطهير العرقي.

كما أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الجماعات المتطرفة التي تحاول تحويل الصراع في منطقتنا إلى حرب دينية تجر المنطقة التي تعيش أوضاعاً حرجية في أتون صراعات دولية وحروب لا تنتهي، وهو ما حذرنا منه على الدوام وأكدنا حرصنا على رفضه ومحاربته.

أيها الأخوات والإخوة

لقد كنا خلال الأيام الماضية على اتصال وثيق مع العديد من زعماء الدول الشقيقة والصديقة ما أكد مجدداً وحدة الموقف العربي والإسلامي والدولي تجاه قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني ومتطلبات تحقيق سلام عادل وشامل على أساس قيام دولة فلسطين السيدة المستقلة على كل الأراضي المحتلة العام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب إسرائيل، وحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية.

يا أبناء شعبنا الشجاع

إن القيادة تتابع على مدار الساعة تطورات ومستجدات الموقف وهي تعكف على صياغة القرارات والإجراءات المناسبة بالتشاور مع الأشقاء والأصدقاء.

إن هذه اللحظة التاريخية ينبغي أن تشكل حافزاً إضافياً لنا جميعاً لتسريع وتكثيف الجهود لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ضماناً انتصار شعبنا في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

وستشهد الأيام القادمة دعوة الهيئات والأطر القيادية الفلسطينية المختلفة إلى اجتماعات طارئة لمتابعة التطورات، ونحن بصدد دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد دورة طارئة سندعو إليها جميع الفصائل لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه.

أيتها الأخوات والإخوة

إن هذه الأرض المقدسة حيث مسرى النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) ومهد السيد المسيح عليه السلام ومثوى سيدنا إبراهيم عليه السلام، نقول إن القدس مدينة السلام، مدينة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، مدينة كنيسة القيامة، هي القدس عاصمة دولة فلسطين أكبر وأعرق من أن يغير إجراء أو قرار هويتها العربية، والقدس بتاريخها الذي تنطق به الشواهد في كل بقعة من أرجائها، وبمقدساتها ومساجدها وكنائسها وبأبنائها الصامدين في ربوعها وفي أكنافها، عصية على أية محاولة لاغتيال هويتها أو تزوير تاريخها، وستدحر أية مؤامرة تستهدفها كما فعلت هذه المدينة المقدسة علي مدى حقبة التاريخ الطويلة.

إن قرار الرئيس ترامب هذه الليلة لن يغير من واقع مدينة القدس، ولن يعطي أي شرعية لإسرائيل في هذا الشأن، كونها مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية، عاصمة دولة فلسطين الأبدية.

يا أبناء شعبنا

بصمودنا وإيماننا بحقوقنا وبوحدتنا الوطنية، وبوحدة الموقف مع أشقائنا من الدول العربية والإسلامية الشقيقة وبالتنسيق الوثيق مع أصدقائنا من دول العالم سنبقى جبهة موحدة تدافع عن القدس وعن السلام وعن الحرية وتنتصر لحقوق شعبنا لإنهاء الاحتلال وإنجاز استقلاله الوطني.

تحية لشهداءنا الأبرار وعائلاتهم، وأسرانا الأبطال وجرحانا البواسل الذين قدموا التضحيات من أجل فلسطين والقدس.

عاشت فلسطين

عاشت القدس عاصمة دولة فلسطين حرة عربية.

*وكالات ومصادر متعددة:

ترامب يعد خطة سلام في الشرق الأوسط للحد من الغضب بشأن القدس

أفاد مسؤولون بأنه عندما أبلغ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بنيته الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أكد له أن هناك خطة سلام قيد الإعداد من شأنها أن ترضي الفلسطينيين.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتحدث في البيت الأبيض بواشنطن يوم الخميس. تصوير: جوشوا روبرتس - رويترز
ويستهدف ذلك فيما يبدو الحد من تداعيات قراره بشأن القدس الذي يخالف السياسة الأمريكية القائمة منذ فترة طويلة حيال تلك القضية الشائكة.

واستهدف الاتصال الهاتفي الذي أجراه ترامب بعباس يوم الثلاثاء، أي قبل يوم من إعلانه المفاجئ بشأن القدس، على ما يبدو إلقاء الضوء على جهود خلف الكواليس يبذلها مستشارو البيت الأبيض لوضع خطة سلام من المتوقع طرحها في النصف الأول من ٢٠١٨ لكنها صارت محل شك الآن بسبب الغضب الذي يسود الشرق الأوسط حاليا جراء إعلان ترامب.

ومع إعلان الفلسطينيين أنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة العمل كوسيط نزيه بعد انحيازها الكبير لإسرائيل بشأن أحد أوجه الخلاف الرئيسية في الصراع، قال مسؤولو الإدارة إنهم يتوقعون "فترة تهدئة".

وقال المسؤولون الأمريكيون إن فريق ترامب، بقيادة صهره ومستشاره جاريد كوشنر، سيضغط بوضع خطة تكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أملا في أن تنتهي الضجة وألا يستمر أي توقف في الاتصالات الدبلوماسية مع الفلسطينيين طويلا.

لكن وسط احتجاجات في الأراضي الفلسطينية وغموض بشأن ما إذا كان الفلسطينيون سيظلون مشاركين في جهود السلام قال مسؤول أمريكي إنه لا يزال من الممكن تعطيل العملية.

وأضاف المسؤول "إذا كانوا لا يزالون يقولون إنهم لن يتحدثوا فلن نفعلها (نطرح الخطة) حينئذ".
وحذر كبار حلفاء واشنطن الغربيين والعرب من أن قرار ترامب بشأن القدس قد يحكم بالفشل على محاولات تحقيق ما يصفه الرئيس الأمريكي "بالاتفاق النهائي" للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولم تتبلور بعد تفاصيل الإطار التفاوضي ولا توجد مؤشرات تذكر على تقدم ملموس في هذا الصدد.
لكن مسؤولين قالوا إن الإطار سيتناول كل القضايا الكبرى بما في ذلك القدس والحدود والأمن ومستقبل المستوطنات على الأراضي المحتلة ومصير اللاجئين الفلسطينيين، وسيطالب كذلك السعودية وغيرها من دول الخليج العربية بتقديم دعم مالي كبير للفلسطينيين.

وقال مسؤولان أمريكيان ومسؤولان فلسطينيان طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم إن ترامب سعى في اتصاله مع عباس يوم الثلاثاء إلى تخفيف أثر إعلان القدس بالتشديد على أن الفلسطينيين سيحققون مكاسب من خطة السلام التي يعكف على وضعها كوشنر والمبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جيسون جرينبلات.

* تسوية مهمة

قالت المصادر إن ترامب أبلغ عباس، المدعوم من الغرب، بأن مخطط السلام النهائي سيعرض على الفلسطينيين تسوية مهمة سترضيهم لكنه لم يقدم تفاصيل.

وذكر مسؤول فلسطيني أن عباس رد على ترامب بالقول إن أي عملية سلام لا بد وأن تتمخض عن أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. واحتلت إسرائيل القدس الشرقية في حرب عام ١٩٦٧ وضمتها لاحقا في خطوة لم تلق اعترافا دوليا.

وقال مسؤول أمريكي كبير إن ترامب أبلغ عباس أنه يريد بحث القضايا شخصيا ووجه له الدعوة لزيارة البيت الأبيض بيد أن توقيت الزيارة لم يتضح بعد.

والفلسطينيون قلقون على نحو متزايد من أن أي خطة سيكشف عنها ترامب ستبخسهم حقهم وهي مخاوف عمقها إعلان ترامب رسميا القدس عاصمة لإسرائيل مخالفا بذلك سياسة تتبعها واشنطن منذ عقود تقوم على أن وضع المدينة القديمة تحدده المفاوضات.

ويبقى كوشنر، الذي ليس لديه سابق خبرة حكومية أو دبلوماسية قبل أن ينضم إلى صهره في البيت الأبيض، مناقشاته طي الكتمان إلى حد بعيد.

ويقول مسؤولون أمريكيون إن كوشنر ساند قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب في آخر الأمر رغم درايته بما قد ينطوي عليه ذلك من تعقيد لمساغيه للسلام.

لكن مسؤولا بالبيت الأبيض قال إنه نظرا لأن مسعى السلام لم يفض بعد إلى مفاوضات بين الجانبين فإن فريق كوشنر يعتقد أن الغضب الذي صاحب قرار القدس سيتراجع في نهاية المطاف.

وأضاف المسؤول أن الخطأ، التي وصفها بأنها شاملة وستتجاوز الأطر التي وضعتها الإدارات الأمريكية السابقة، سيكشف النقاب عنها قبل منتصف العام المقبل.

ومن الاختبارات الرئيسية لبقاء جهود السلام على مسارها ما إذا كان عباس سيمضي قدما في اجتماع مقرر مع مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي عندما يزور المنطقة في منتصف ديسمبر كانون الأول. وقال مسؤول فلسطيني كبير يوم الخميس إن بنس غير مرحب به في فلسطين.

وتابع المسؤولون أن ترامب أصر على أن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل لا يعني استباق نتيجة المفاوضات المستقبلية بشأن تلك القضية أو القضايا الأخرى بين الجانبين.

وأقر المسؤولون الأمريكيون بأن تحركات ترامب بشأن القدس قد تحد من تعاون دول عربية مثل، السعودية ومصر والأردن، تحاول الإدارة إشراكها في عملية السلام.

بيد أنهم أكدوا أن العالم العربي الأوسع مهتم أيضا بإبقاء ترامب مشاركا في مواجهة إيران وقتال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية وبالتالي لن يظل على الأرجح بعيدا لفترة طويلة عن جهود حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقال أحد المسؤولين الأمريكيين إن الفلسطينيين في موقف ضعيف لدرجة أنه لن يكون أمامهم في آخر الأمر خيار سوى مواصلة المشاركة في مساعي السلام التي تقودها الولايات المتحدة.

وأضاف المسؤول أن من الحجج الأخرى التي من المرجح أن يسوقها معاونو ترامب للفلسطينيين أن الرئيس الأمريكي باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل قد يكون الآن أكثر قوة في طلب تنازلات لاحقا من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو.

دول أوروبية تحت أمريكا على طرح مقترحات تفصيلية للسلام بالشرق الأوسط

إلى ذلك دعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد وإيطاليا الولايات المتحدة يوم الجمعة، إلى طرح مقترحات تفصيلية بشأن تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفت قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه "غير مفيد".

وخالف ترامب سياسة أمريكية متبعة منذ عقود يوم الأربعاء وأثار احتجاجات "يوم الغضب" يوم الجمعة. وخرج آلاف الفلسطينيين في مظاهرات أصيب العشرات فيها وقتل شخص واحد على الأقل في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية.

وعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعا يوم الجمعة بطلب من ثمانية دول من أعضائه الخمسة عشر وسط غضب عربي ومخاوف بين حلفاء واشنطن الغربيين. والدول التي طلبت عقد الاجتماع هي بريطانيا وفرنسا والسويد وبوليفيا وأوروغواي وإيطاليا والسنغال ومصر.

وفي بيان مشترك بعد الاجتماع قالت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد وإيطاليا إن القرار الأمريكي، الذي يشمل خططا لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، هو قرار "غير مفيد لفرص السلام في المنطقة".

وقالت الدول الخمس في البيان "نحن على استعداد للمشاركة في كل الجهود ذات المصادقية لإعادة إطلاق عملية السلام على أساس المعايير المتفق عليها دوليا بما يؤدي لتحقيق حل الدولتين... نحث الإدارة الأمريكية الآن على طرح مقترحات تفصيلية للتوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية".

وقال عمرو أبو العطا سفير مصر لدى الأمم المتحدة إن القرار الأمريكي له "تأثيراته السلبية للغاية على مستقبل عملية السلام".

وقالت نيكى هيلي سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة إن واشنطن تتمتع بالمصداقية كوسيط لدى إسرائيل والفلسطينيين واتهمت الأمم المتحدة بالإضرار بفرص السلام بدلا من تحقيق تقدم فيها من خلال توجيهها انتقادات غير عادلة لإسرائيل.

وأضافت هيلي "الولايات المتحدة تتمتع بالمصداقية لدى الجانبين. لن ولا ينبغي إجبار إسرائيل أبدا على اتفاق سواء من الأمم المتحدة أو أي تجمع لدول أثبتت تجاهلها لأمن إسرائيل".

* خطر التصعيد

قالت هيلي إن ترامب ملتزم بعملية السلام وإن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا بشأن حدود القدس ولا تدافع عن إدخال أي تغييرات على الترتيبات المتبعة في المواقع المقدسة. وقالت "تهدف تصرفاتنا إلى المساعدة في دعم قضية السلام... نعتقد أننا ربما نكون أقرب إلى هذا الهدف الآن أكثر من أي وقت مضى".

وقال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون يوم الجمعة إن أي قرار نهائي بشأن وضع القدس سيعتمد على المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وحذر نيكولاى ملادينوف مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط من خطر حدوث تصعيد عنيف بسبب قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال ملادينوف لمجلس الأمن الدولي "هناك خطر داهم اليوم من أننا قد نرى سلسلة من التصرفات الأحادية التي من شأنها أن تبعدنا عن تحقيق هدفنا المشترك وهو السلام".

وأوضح قرار صدر عن مجلس الأمن الدولي في ديسمبر كانون الأول من العام الماضي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود الرابع من يونيو حزيران ١٩٦٧ بما يشمل ما يخص القدس إلا ما يتفق الطرفان عليه عبر التفاوض. وتم تمرير هذا القرار بتأييد ١٤ صوتا فيما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في عهد إدارة الرئيس السابق باراك أوباما.

فايننشال تايمز: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تخريب للديبلوماسية

من جهتها وصفت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية في افتتاحيتها قرار ترامب الخطير بشأن القدس، بأنه تخريب وخرق للديبلوماسية.

وضع القدس كان دائما قنبلة موقوتة، ويكمن الخوف حالياً من أن يكون الرئيس الأمريكي أشعل الفتيل وقالت الصحيفة إن ترامب "استطاع بهذا القرار توحيد جميع الناس ضده تقريبا، بمن فيهم حلفاؤه المقربون في المنطقة، فقد أثار قراره موجة غضب بين المسلمين، وقرّ بيئة خصبة للمتشددين، كما أنه، وليست هذه المرة الأولى، حط من شأن الولايات المتحدة في أعين العالم أجمع".

وأضافت الصحيفة أن ترامب تحدى كل التحذيرات التي وجهت إليه. فقد هدد الأتراك بقطع علاقاتهم بإسرائيل، وقال صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، إن قرار ترامب "يجعل الولايات المتحدة بلداً غير مؤهل للقيام بأي دور لها في التوصل إلى سلام بين البلدين". وهددت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بانتفاضة جديدة. وحتى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي وقعت بلاده معاهدة سلام مع إسرائيل لم يستطع إقناعه بالعدول عن خطته، على رغم تحذيره إياه من أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يخدم الإرهابيين ويساعدهم على "نشر إيديولوجيتهم".

وعلى رغم كل ما قاله ترامب من عدم اتخاذه موقفاً حيال الوضع النهائي للمدينة، بدا يستبق خطته الخاصة لتسويق اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين بحلّه واحدة من المسائل الأكثر التهاباً لمصلحة إسرائيل. وبالنسبة إلى شخص يتباهى بأنه صانع اتفاق، يبدو غريباً أن يتنازل عن هذه الورقة قبل بدء المفاوضات. ويبدو غريباً أيضاً لأنه يعقد الأمور للسعودية التي اختارها ترامب محاوراً له في المنطقة.

وتخلص الصحيفة إلى أن وضع القدس كان دائماً قنبلة موقوتة، ويكمن الخوف حالياً من أن يكون الرئيس الأمريكي أشعل الفتيل.

تركيا:

قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان يوم الخميس إن القرار "المؤسف" الذي اتخذته الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "يدهس القوانين الدولية".

وكان إردوغان يتحدث في أثينا بعد محادثات مع رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيراس.

من جهته قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم يوم الخميس إن الولايات المتحدة نزعت صمام الأمان من قنبلة في الشرق الأوسط بقرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال يلدرم إن الاختلافات الجلية بين تركيا وواشنطن، التي وترت العلاقات بالفعل بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي، تعني أن الغالبية العظمى من الشعب التركي لا تشعر بأي ود تجاه الولايات المتحدة.

وقال يلدرم دون الإفصاح عن مصدر الإحصائية "يشعر أكثر من ٨٠ في المئة من مواطنينا اليوم بجفاء تجاه الولايات المتحدة ومن حقهم أن يشعروا بهذا".

موسكو :

قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف يوم الخميس إن اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل أدى لتعقيد الوضع في الشرق الأوسط وسبب انقساماً في المجتمع الدولي.

العراق :

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية العراقية في بيان إن العراق استدعى السفير الأمريكي "لتسليمه مذكرة احتجاج على قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس".

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء إعلانة نقل السفارة الإسرائيلية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل في البيت الأبيض بواشنطن يوم الأربعاء. تصوير: جوناثان إرنست - رويترز.

وأفاد بيان من مكتب الزعيم الشيعي العراقي آية الله علي السيستاني بأن السيستاني أدان يوم الخميس قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل قائلاً إن "هذا القرار مدان ومستنكر وقد أساء إلى مشاعر مئات الملايين من العرب والمسلمين". وأضاف البيان "لكنه لن يغير من حقيقة أن القدس أرض محتلة يجب أن تعود إلى سيادة أصحابها الفلسطينيين مهما طال الزمن ولا بد أن تتضافر جهود الأمة وتتحد كلمتها في هذا السبيل".

*فرانس بريس، رويترز:

الأمين العام للأمم المتحدة:

رسالة بمناسبة يوم حقوق الإنسان - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

إن إحياء يوم حقوق الإنسان هذا العام يمثل بداية احتفال على مدار السنة بمرور سبعة عقود منذ اعتماد أحد أعمق الاتفاقات الدولية وأبعدها أثرا. ويُرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأي المساواة والكرامة لكل إنسان وينص على أن كل حكومة يقع على عاتقها واجب أساسي يقضي بتمكين جميع الناس من التمتع بجميع حقوقهم وحرياتهم غير القابلة للتصرف.

فلدينا جميعا الحق في التحدث بحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتنا. ولدينا جميعا الحق في العيش بمنأى عن أي شكل من أشكال التمييز. ولدينا الحق في التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والتمتع بمستوى معيشي لائق. ولدينا الحق في الخصوصية وفي العدالة. وهذه الحقوق مهمة لنا جميعا، في كل يوم. وهي تشكل أساس المجتمعات السلمية والتنمية المستدامة.

ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، ظلت حقوق الإنسان ركيزة من ركائز الأمم المتحدة الثلاث، بجانب السلام والتنمية. وفي حين أن انتهاكات حقوق الإنسان لم تنته باعتماد الإعلان العالمي، فقد ساعد الإعلان عددا لا يحصى من الناس على اكتساب قدر أكبر من الحرية والأمن. وساعد على منع الانتهاكات، والانتصاف من المظالم، وتعزيز قوانين وضمانات حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

ورغم أوجه التقدم هذه، فإن المبادئ الأساسية للإعلان العالمي توضع على المحك في جميع المناطق. فإننا نشهد تزايد العداء تجاه حقوق الإنسان ومن يدافعون عنها من جانب أشخاص يريدون الاستفادة من الاستغلال والانعكاس. ونرى الكراهية والتعصب والفضائح وجرائم أخرى. وهذه الأعمال تعرضنا جميعا للخطر.

وفي يوم حقوق الإنسان هذا، أود أن أنوه بشجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصريها، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة، الذين يعملون كل يوم، وأحيانا في ظل خطر جسيم، للنهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وإنني أحث الناس والقادة في كل مكان على مناصرة جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - ومناصرة القيم التي تركز عليها آمالنا في عالم أفضل وأكثر عدلا وأكثر أمنا للجميع.

انتونيو كوتريس

الأمين العام للأمم المتحدة

[UN*](#)

ضرورة الدفاع عن القيم الراسخة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تتعرض للاعتداء

بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بمناسبة يوم حقوق الإنسان

"نحتفل في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل عام بيوم حقوق الإنسان، وهو ذاك اليوم من عام ١٩٤٨ الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لم يكن مضي على تأسيسها آنذاك سوى ثلاث سنوات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إحدى أكثر الوثائق التي ترجمت في العالم وربما إحدى أكثر الوثائق تأثيراً".

"بفضل الإعلان العالمي، تحسّنت الحياة اليومية لملايين الأشخاص ومنع إبقاء المعاناة الإنسانية طي الكتمان وتمّ إرساء الأسس اللازمة من أجل قيام عالم أكثر إنصافاً. وبالرغم من عدم الوفاء بالوعد الذي قطعه الإعلان حتى الآن، إلا أن صمود هذا الإعلان عبر السنين يشكل دليلاً على الطابع العالمي الثابت لقيمه الراسخة المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية".

"في العام المقبل، في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سوف نحتفل بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.، فيما سيشكل يوم حقوق الإنسان لهذا العام والذي نحييه يوم الأحد الافتتاحية لسنة طويلة من الاحتفالات الخاصة بإحياء الذكرى السبعين".

"أمل أيضاً في أن يكون عاماً من التفكير البليغ والعميق حول الأهمية الدائمة والحيوية لكل مادة من المواد الثلاثين التي تتضمنها هذه الوثيقة الاستثنائية".

"لقد صيغ الإعلان العالمي في ظل عالم مثخن بجراح الحرب، الدواء الذي وصفته الدول من أجل تلقيح شعوبها ضد أسوأ غرائزها وأخطائها. لقد صاغه عدد من الممثلين وصادق عليه عدد من القادة للدول من كل القارات، والذين إذا ما اقتبسنا من ديباجة الإعلان، كانوا واعين بالكامل أخيراً وبقوة أن تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني".

"لقد صيغ الإعلان مع ذكرى محرقة اليهود والمعرفة بها والمواقف وتراكم السياسات والممارسات التي جعلت حدوثها ممكناً، وأُحرق فوق ضمائر الأشخاص الذين فشلوا في منع وقوعها". "لقد صيغ الإعلان كي لا يغطي الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل أيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في ظل الإدراك الكامل بأنكم لا تستطيعون تحقيق التنمية من دون حقوق الإنسان ولا تستطيعون التمتع بحقوق الإنسان بالكامل من دون التنمية، فيما يعتمد إحلال السلام والأمن على الإثنين معاً".

"اليوم، بعد مرور العديد من السنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية وحدث محرقة اليهود، يبدو أن هذا الوعي يتبخّر بمعدل مخيف، فيما التقدم الهائل الذي تحقق من خلال التشريع التدريجي لمبادئ حقوق الإنسان، مثلما نصّ عليها الإعلان العالمي، يتم تناسيه بشكل متزايد أو تجاهله عمداً".

"يتم الاختلاف بشأن عالمية الحقوق في معظم أنحاء العالم. وهي تتعرض لاعتداء واسع النطاق من قبل الإرهابيين وبعض القادة المتسلطين والشعبيين الذين لا يبدو سوى أنهم يريدون التوضيح، وبدرجات مختلفة، بحقوق الآخرين، وذلك من أجل الحصول على السلطة. وقد تعاظم نفوذهم المشترك على حساب النظام الليبرالي والديمقراطي والسلام والعدالة".

"نلاحظ وقوع المزيد من الأعمال الوحشية والجرائم المرتكبة في النزاعات في أنحاء العالم" وتفاقمًا في القومية العنصرية، في ظل ازدياد مستويات العنصرية وكراهية الأجانب وسواهما من أشكال التمييز التي تترسخ حتى في بعض الدول التي أكملت مسيرتها مع قناعة بأن هذه المسائل هي مشاكل من الماضي، بدلاً من أن تكون مشاكل بإمكان الجميع أن يستحضروها بسهولة كبيرة مجدداً وإعادة التأكيد عليها".

"نلاحظ البدء بتفكيك بعض التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز وتعزيز العدالة بشكل أكبر، وهي بعض ثمار الإعلان العالمي والهيئة الواسعة من القوانين والممارسات التي أوجدها، وذلك من قبل بعض الجهات التي تسعى إلى تحقيق مكاسب من الكراهية والاستغلال. ونلاحظ رد فعل غاضب ضد العديد من الإنجازات المحققة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الأقليات في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأوروبا".

"نرى بعض القادة السياسيين الذين ينكرون صراحة الحقيقة الأساسية الواردة في المادة الأولى من الإعلان العالمي والتي تنص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، بل بعض القادة السياسيين الذين يتحدون وعود أسلافهم بتعزيز احترام هذه الحقوق والحريات وباتخاذ تدابير تدريجية، على المستويين الوطني والدولي، من أجل ضمان الاعتراف بها ومراعاتها على نحو عالمي وفعال".

"يشكل الإعلان العالمي التزاماً تنقيد الدول بموجبه بأنها ستعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن الضروري أن نستمر في تقديم هذه الدول إلى المساءلة. لكن حقوق الإنسان مهمة جداً حتى نلقي بها على عاتق الدول وحدها، بل هي ثمينة جداً بالنسبة إلينا جميعاً وبالنسبة إلى أطفالنا".

"فيما نستعد للبدء بإحياء الذكرى السبعين للإعلان العالمي، من الصائب أن نكرم الإنجازات التي حققها ونثني على جهود المهندسين الذين استوحوه. وفي الوقت نفسه، لا يجب أن تساورنا أي أوهام بأن الإرث الخاص بالإعلان العالمي يواجه تهديدات على كل الجبهات. وإذا ما تركنا التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان ينحرف عن مساره، بل إذا ما غطينا النظر عندما تتعرض هذه الحقوق للانتهاك، فإن هذه الحقوق سوف تذبل وتموت. وإذا حصل ذلك، فإن الكلفة التي ستتكبدها الحياة البشرية والبؤس الناجم ستكون مرتفعة جداً وستدفع البشرية بأسرها ثمناً باهظاً".

"في نهاية المطاف، يعود الأمر إلينا، نحن الناس، الذين استوحيت منهم كتابة هذا الإعلان. يعود الأمر إليكم" بل إلى الجميع في كل مدينة وكل مقاطعة وكل دولة حيث لا يزال ثمة حيز للتعبير عن الأفكار والاشتراك في القرارات ورفع الصوت. نحتاج إلى العمل من أجل تعزيز السلام ومناهضة التمييز ودعم العدالة".

"يجب أن ننظم صفوفنا ونتحرك دفاعاً عن الآداب الإنسانية، بل دفاعاً عن مستقبل مشترك أفضل. يجب ألا نقف مكتوفي الأيدي وحائرين فيما يتفكك من حولنا نظام القيم التي تم إرساؤها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. يجب أن نتخذ موقفاً قوياً وحاسماً: فبدعمنا بشكل حازم حقوق الإنسان للآخرين، نحن ندافع أيضاً عن حقوقنا وعن حقوق الأجيال المقبلة".

:UN*

الشجاعة هي الحل

*د. آمال موسى

إنَّ الشجاعة ليست ترفاً ولا خصلة وميزة فحسب. بل هي في لحظات معينة من تاريخ الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو حتى الإنسانية جمعاء ضرورة قصوى وحل اضطراري من أجل البقاء. طبعاً البقاء ليس دائماً رهين تلبية حاجات الغرائز، وإنما هو في عالم الإنسان يعني البقاء بالمعنى الرمزي والمعنوي.

سأدخل في الموضوع الموجه مباشرة حتى دونما حاجة إلى تخدير كما يفعل الجراح: اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وهو لا يساعد النخب السياسية والفكرية التي آمنت بنهج الواقعية والتعقل في معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقبلت بحدود ٦٧.

نعم، أولى خطوات الشجاعة، حسب تقديري، تقتضي الاعتراف بأن القرار قدم ذريعة على طبق من ذهب للجماعات الإرهابية والأخرى التكفيرية. بمعنى آخر: قام بإضعاف أصحاب خطاب التعقل والرهان على المفاوضات من أجل السلام. بل إنَّه وهذا الأهم ضاعف من الغضب ضد إسرائيل، وقام بتأجيج فكرة التصادم.

لو رضخنا لفكرة أن ذلك القرار ذكي جداً، ولا يهدف إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل فقط، وأنه يستبطن مصيدة وفخاً لأعداء إسرائيل كي يتجمعوا ويتكاتفوا ويتقاربوا وفق تقاطع المصالح، ومن ثمة يكون القضاء عليهم دفعة واحدة، وفي أقل ما يمكن من وقت، فإن حتى هذه القراءة ليست في مصلحة الدول العربية والإسلامية والأوروبية والغربية بشكل عام، وذلك باعتبار أن ذلك سيخلق فوضى، أي أننا أمام تكتيك لن تكون خسائره قليلة.

في كتابه حول صدام الحضارات يقول صمويل هنتنغتون إن الحروب القادمة ستكون دينية ثقافية، وإن الحضارة الإسلامية هي حضارة تحدٍ. وكأن الرئيس دونالد ترمب أراد أن يختبر عمق تحدي الحضارة الإسلامية. ولكن مع ذلك لا حل غير الشجاعة، وتصبح الشجاعة مطلباً مضاعفاً في هذه اللحظة التي نعاني فيها من الانقسامات والتوترات والحروب الأهلية.

يبدو لي أنه من الخطأ السماح لمحور الممانعة والمقاطعة باستثمار اعتراف الولايات المتحدة لصالح شعبيتها ومشروعها. ومن ثمة فإن الفطنة تحتم على جامعة الدول العربية تجاوز التنديد والاستنكار إلى ما هو أبعد وأهم من ذلك. لا بد من موقف سياسي يجعل دول الرهان على المفاوضات والتعقل والتعايش تبيع بدل أن تخسر.

لا حل غير الشجاعة كي يتم سحب البساط من تحت إيران وجماعات المتطرفة والإرهاب. فلنجرب الآن ألا نخسر القضية وشعوبنا، ونريح ما خسرناه في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. منذ أسابيع تنفسنا الصعداء بفضل التقارب الذي حصل بين «فتح» و«حماس»، وكان الرهان على هذه المصالحة كبيراً، ولكن ها هي الولايات المتحدة الأمريكية تفي بوعداها لإسرائيل في لحظة دولية سياسية، لتأجج ضدها الغضب.

رغم الصدمة لا معنى للشلل والجمود الآن، بل يجب ومن المهم الاستفادة سياسياً ودبلوماسياً من المواقف الأوروبية الراضية لموقف الولايات المتحدة أي توظيف كل ما يخدم القضية الفلسطينية. نعم.. كان الحديث عن القضية الفلسطينية بشكل مركب، وإذا بنا ننتقل إلى قضية القدس تحديداً، وبشكل خاص جداً.

باختصار: لا حل غير شجاعة الرفض السياسي مع اعتماد استراتيجية اتصال وإعلام ذكية وفعالة، ولن يكون ذلك إلا بخبر يتضمن موقفاً سياسياً عربياً شريفاً كي يؤثر فعلاً في شعوبنا وينقذها من جماعات الإرهاب المتربصة بشعوبنا وبأصوات العقل والحوار والتفاوض العقلاني الواقعي مع الخصم.

الشجاعة هي الحل، ويكفي أن نتأمل جيداً شجاعة الرئيس ترمب حتى ندرك أن لنا كل موارد الشجاعة. فمن يدري؟! لعلنا نحتاج إلى هكذا قرار حتى نراجع رهاناتنا واستراتيجياتنا.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

قدس العرب وقدس الكرد وثنائية المال والدين

* محمد أرسلان

برع ما كنا نسميه مسبقاً بالاستعمار الغربي الاجنبي وحديثاً الحداثة الرأسمالية في زرع قنابلها الموقوتة بين ثنائيات المجتمعات والشعوب، بغية تفجير هذه القنبلة في الوقت الذي تريده مصالحها أن تكون بغض النظر عما ستعاني منه المجتمعات. ثنائيات وهويات قاتلة أصبحت الشعوب والمجتمعات الشرق أوسطية ضحية لها، نتيجة الشحن المستمر منذ عقود في أدمغتنا على أنه إما "نحن" أو "هم". هذه الثنائيات القاتلة باتت بالنسبة للكثير من حكام المنطقة العصا السحرية التي عن طريقها تقود المجتمعات نحو الهاوية والدمار والافتتال، وكأنه لم تكتف الحداثة الرأسمالية وحكامها في المنطقة منذ آلاف ومئات السنين من القتل والدمار والخراب الذي تعرضت له الشعوب والمجتمعات وأن حالة الجشع التي أعمى بصرها وبصيرتها جعلتها من دون أخلاق أو ضمير مجتمعي انساني.

كل المجتمعات والشعوب بدون استثناء هي ضحية تقسيمات القرن العشرين فيما كان يسمى سايكس بيكو أو وعد بلفور، التي عليها باتت المجتمعات تتقاتل فيما بينها من أجل الفردوس المفقود إن كان في بناء الدولة القومية أو في صون الدين. وهذا ما لعب عليه البريطانيون والفرنسيين وروسيا القيصرية والآن امريكا في تأجيج الصراع والحروب في مصطلحات دوغمائية ليس لها وجود سوى في العلم الوضعي البعيد كل البعد عن العلم المجتمعي أو ما يسمى بـ "سوسيولوجيا الحرية". كل الدول التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى والثانية في منطقتنا وحتى الآن لم تعرف معنى الاستقرار والأمان، كانت وما زالت تعيش الحروب المصطنعة فيما بينها أو مع شعوبها تحت حجج كثيرة تم سوغها لنا على أنها من المسلمات التي ينبغي أن نؤمن بها ونضحي بحياتنا من أجلها. الدين والدولة القومية اللتان تعتبران من الآلات الجاهزة بيد الحداثة الرأسمالية الناهبة في نشر الفوضى والحروب والدمار في أية منطقة تريدها، وما زلنا نحن نصدق ذلك ونُعدّ العدة للقتال او للانقلابات.

فعلها البريطانيون والفرنسيون بداية الحرب العالمية الأولى في ترك الكرد من دون وطن وتم تجزئة كردستان بين سوريا وتركيا وإيران والعراق وفق معاهدة سايكس بيكو ولوزان، وكذلك فعلوها مع الفلسطينيين وتم تجريدهم من وطنهم وفق معاهدة أو ما سمي بوعد بلفور. ومنذ ذلك الحين يسعى الشعبين ويناضلان من أجل تحرير الوطن إن كان كردستان أو فلسطين. وبنفس الوقت تم اختزال هذين الوطنين وحتى نضالهما في تحرير القدس وكرموك التي يسميها الكرد قدس الكرد. الشعبين ضحية، الكردي ضحية وعد لوزان والفلسطيني ضحية وعد بلفور. وانقضى القرن العشرين والشعبين كانا ضحية للدول الرأسمالية الناهبة والحكام الذين تم تنصيبهم لزيادة النهب وإشباع جشع ونهم القوى الرأسمالية. لاقى الشعبين الويلات والقتل والتهجير القسري والسجون طيلة القرن الماضي لتحقيق حلم بناء الدولة القومية إن كانت كردستان أو فلسطين والتي كانت السبب في إنهاك الشعبين على حد سواء. وبنفس الوقت تم تربية وتسييس الدول الأخرى بهذين الشعبين. فمن ناحية تم ويتم تربية وتخويف تركيا وإيران من الكرد وبناء دولتهم كردستان وكذلك الأمر مع العرب، وتم استغلال قضية الشعبين بكل ذكاء في إدامة القوى الناهبة الرأسمالية في استمرارية بقائها في المنطقة وزرع الفتنة بين طرفي النزاع وبيع الأسلحة للطرفين لتعقيد القضية أكثر، وبنفس الوقت جعلت من نفسها أي القوى الناهبة الرأسمالية المخلص أو المهدي المنتظر كي يتم حل هاتين القضيتين. ووصل بالشعبين الكردي والفلسطيني يستجدي حقوقه من ظلامه الاستعماريين تحت مسميات القوانين والأعراف الدولية تارة والديمقراطية وحقوق الانسان تارة أخرى والأمم المتحدة أيضاً. طيلة قرن ومع كل التضحيات لم تتحرر لا كردستان ولا فلسطين، ولم تتحرر لا قدس الكرد "كرموك" ولا قدس العرب "القدس". فهل نعي لعبة القوى الرأسمالية أم أننا سنمضي ونكرر ما فعلناه طيلة القرن الماضي. إذ، لا التعصب القومي ولا التطرف الديني يمكن لهما حل هاتين المعضلتين اللتان أنهكتا الشعبين الفلسطينيين والكردي. لأن القدس هي لكل الشعوب والأديان ولا تخص شعب أو دين بعينه، وكذلك كركوك.

لا "الاستفتاء" شفيع للكرد في أن يخلصهم من النكسة والتراجيديا ولا بيانات التنديد والشجب ستشفع للفلسطينيين في أن تخلصهم من نكسة أخرى. ينبغي على الطرفين أن يعيا أن الحل الأمثل يكمن في العيش المشترك بين الشعوب والأديان من دون استعلاء أو اقضاء لتيار على آخر. وأن فلسفة الأمة الديمقراطية التي طرحها السيد أوجلان ربما تكون الحل الأمثل في تفادي المجتمعات والشعوب الحروب والافتتال مرة أخرى. لتكن كركوك والقدس مدينة الكل مع الكل على أساس أخوة الشعوب والقوميات والأديان. ومن غير ذلك سنستمر في تكرار ذاتنا ولن نصل لحياة كريمة لكافة الشعوب كي تحيا مع بعضها البعض ثانياً. والابتعاد عن الثنائيات والهويات القومية والدينية القاتلة التي هي أساس الصراع من أجل المال والسلطة تحت شعارات دينية وقومية.

* صدى البلد:

الحكمة والغرور السياسي

***سلوى الملا**

الدخول في سرادق وسرايب السياسة ودهاليزها " يجعل الإنسان في حالة من اليقظة والمتابعة لكل حركة ولكل صوت، ترقب لاجتماعاتها ولأحداثها وأخبارها وتصاريحها، فالجميع كان في حالة انتظار لما سيسفر عنه اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي. يوم توقعنا فيه بصيصا من العقل والحكمة و«تكبير الدماغ» بعيدا عن التعنت والغرور، يوم تسوده الرؤية المستقبلية لشعوب وأجيال تنتظر اصطفااف القادة واتفاقهم وما ينتج عنه من اصطفااف الشعوب وتقاربهم.

الدور الكبير الذي يقوم به منذ بداية الأزمة التي تعصف بالبيت الخليجي وحجراته " من قبل الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة دور مهم ودور لا يكون بهذا الحجم والتحرك والسفر ومحاولة جمع الصف وتقارب وجهات النظر والدعوة للحوار.. لدور عظيم لا يأتي ويكون إلا من رجل سياسة ودبلوماسية حكيمة، تعامل بمرونة وتواضع، والإصرار على الاجتماع بدولة الكويت في حد ذاته دور ونجاح لهذا التحرك خاصة في ظل عقليات كانت تفرض ذلك وتصر على نقل الاجتماع لأبوظبي أو الرياض!

ويحسب لهذه القمة الاستثنائية تمثيل دولة قطر بحضور صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى على رأس وفد رفيع المستوى تلبية لدعوة أمير الإنسانية والحكمة الشيخ صباح الأحمد الصباح لدليل النوايا الطيبة لدولة قطر، وتأكيدا على قمة السمو الأخلاقي والحكمة لقيادتنا التي يهتما في المقام الأول المصلحة العامة للشعوب، إلا أن ما كان من تمثيل وحضور لبعض الدول لدليل على عدم وجود النية للحوار والمواجهة والصلح الحقيقي القائم على لغة حوار واضحة تقوم على حقائق لا مجرد خيال وكذب للأسف!

استوقفتني كلمة الأمين العام لدول مجلس التعاون الذي لا يخرج عن كونه كلام إنشاء وكلام لا ينطبق على الواقع الحقيقي ولا الظروف التي تعصف بالبيت الخليجي! بيان إنشائي لا يقدم ولا يؤخر ولا يساهم في رأب الصدع ممن يجب أن يكون أمينا على حال الدول والشعوب من مواقف لا تخرج من كونها مواقف يشوبها الهوائية والمزاجية! يجهل من يكون في دهاليز السياسة وحجراتها إن التاريخ لن يرحمهم ولن ينسى لهم مواقفهم الإيجابية منها أو تلك السلبية، التاريخ سابقا يدون فقط وتتناقله الروايات والسرد لها، ليأتي من يؤلف وربما يزور ويكتب ما يشاء ويتوافق مع هواه ومزاجه والأنا في أعماقه..

ويجهلون في وقتنا الحالي ما لوسائل التواصل الاجتماعي والثورة الإعلامية والتكنولوجية الحديثة من تسجيل وتوثيق لكل صغيرة وكبيرة، وإن التاريخ يسجل ويحسب للشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر تحليله بالصبر وكريم السمو الأخلاقي في خطابهاته وتحركاته ودعواته المستمرة للحوار، والتسويات، التاريخ يحسب لدولة قطر تحليلها بالحكمة والسعي بالتعامل لما في مصلحة الشعوب ليس لسنوات قادمة وإنما دعوة للحوار لما فيه مصالح أجيال..

آخر جرة قلم:

يجهل من هم في دهاليز السياسة الحكمة، وتعمى أبصارهم ورؤيتهم عن رؤية الحقيقة، والأهم الاعتبار للأحداث السياسية وما يكون من مواقف تؤكد أن لا بقاء ولا ديمومة للاهواء والمصالح الفردية ولا للطغاة، وإن السياسة تحتاج الحكمة والصبر قبل أي شيء، وأنه لا مكان للحقد والحسد ولا مكان للغدر والكذب في ظل حقائق واضحة كضوء أشعة الشمس.. التي لا ينفع معها الكبر والغرور السياسي الذي يدمر الشعوب والدول قبل قيادتها.. ولكن من يتعظ ويفهم الأحداث برؤية سياسية ورؤية قيادة رشيدة تجعل المصلحة العامة هي الأساس وبعيدة عن الأهواء والأنانية..

***صحيفة (الوطن) القطرية :**

الاجتماع والسياسة من الخديعة إلى الانخداع

*إبراهيم غرايبة

ماذا تفعل الدول والمجتمعات بعدما فقدت العمليات التنظيمية المؤطرة للعلاقات والقوى والحكم والمعارضة والتوجيه والتعليم والتوظيف جدواها ومعناها؟ الحال أن ما حدث ويحدث اليوم في الصراعات الداخلية هو عجز القلعة الحاكمة عن مواصلة إدارة المدن والمواطنين على النحو الذي استمر لأكثر من خمسة آلاف سنة، والواقع أن القلعة لم تعد قائمة، أو بوصف أدق، فقدت كل أدوات السيطرة والتنظيم التي كانت تملكها وسائل الإعلام والمعابد والمدارس والجامعات والأسواق، لم يعد لديها سوى الأجهزة الأمنية، لكنها مؤسسات لم تكن على مدى التاريخ والجغرافيا قادرة على البطش والقمع من غير إسناد المؤسسات والموارد الناعمة، وغالباً فقدت كانت للردع والتنظيم أكثر مما هي للاشتباك الشامل والمواجهة مع جميع المواطنين، كان يكفي القلعة أن تلاحق المعارضة، ويجب أن تكون هناك معارضة في كل الدول والأنظمة السياسية، تلك ضرورة للحكم لتسلك المجتمعات والمدن وجموع الناس في طريق واضح محدد كأنها في طابور مدرسي أو عسكري، لقد كانت كذلك بالفعل في نظام حياتها وعباداتها وما يصل إليها من معرفة وأخبار وما تتعلمه وتقرأه وفي أسلوب حياتها وبرامجها اليومي من الاستيقاظ إلى النوم.

لكن الأزمة لا تخص القلعة وحدها، بل امتدت إلى الأرباض التابعة والمحيط، فهي أيضاً لم تعد تعرف كيف تدير علاقتها بالسلطة والأسواق وكيف تدير حياتها وأولوياتها، بل وكيف تفكر وتنظر إلى الأمور، فالمجتمعات اليوم تشبه قصة فتاة أبصرت بعد فترة طويلة من عجزها عن الإبصار، تقول في مقابلة صحافية إنها لا تستطيع أن تعمل أو تمشي أو تتناول شيئاً إلا إذا أغمضت عينيها وتحسست طريقها بيدها أو بعصاها، بل إنها صارت تشعر بخوف كبير عندما تسير في الشارع، وكانت تشعر بحرية وأمان أكبر قبل أن تبصر!

كانت السلطات تملك على نحو واضح أعداءها وأصدقاءها، وبناء على هذا السؤال الأساسي (من العدو ومن الصديق؟) تشكلت الجيوش والأجهزة الأمنية والاستخبارية والمؤسسات والأفكار والثقافة والإعلام والتعليم والفنون والموسيقى والدراما، بل والعبادة والدين أيضاً! ماذا تفعل الدول والمجتمعات اليوم وهي لا تدرك على نحو واضح ومحدد العدو والصديق، أو حين يظهر أن العداء لم يكن في الواقع إلا بين السلطات والمجتمعات!

لم تكن السلطة سوى غطاء لتحالف وتشكلات طبقية واقتصادية ومجموعة من المصالح والامتيازات، وفي المواجهة أو معركة الوعي التي أطلقتها الشبكية وجدت المجتمعات نفسها في مواجهة غير متكافئة مثل فخ محكم مع الشركات والبنوك، وأن موارد حاجاتها وأولوياتها الأساسية في التعليم والصحة والاتصالات والسلع والخدمات تديرها شركات وبنوك يغلب عليها أنها أجنبية، ولم تعد السلطة سوى جهاز للقمع يمكن أن تستأجره البنوك والشركات، تعود السلطة كما بدأت جماعات من الصيادين الأقوياء والمغامرين المنفصلة في مصيرها ومشاعرها عن المدن والمجتمعات، وتعمل وتقتل وتدمر بلا قانون واضح أو مفهوم في الاجتماع والسياسة!

لا نملك في هذه المتاهة سوى أن ننخدع، نتظاهر بوجود الأعداء، نرص الصفوف لمواجهتهم، فذلك على الأقل يؤجل الكارثة أو يخفف منها، فلم تعد السياسة هي المعرفة والتمييز بين الضرر والنفع، والضرر، ثم بناء سياسات ومواقف واتجاهات للحكم والمعارضة، تتجادل فيها التيارات والطبقات، لكنها مباراة أبدية لا تتوقف، تمضي الجماعات والنقابات فيها مثل نائحة مستأجرة أو عمالة سائبة.

الخطوة الأولى للخروج من اللعنة هي تحويل الصراع والجدل من كونه بين السلطة والمجتمعات إلى جدل بين تيارات واتجاهات سياسية واقتصادية، تؤيد كل اتجاه قواعد اجتماعية وطبقات وفئات ومصالح، وبغير ذلك فإننا ندمر كل ما تبقى لدينا.

*كاتب أردني

*صحيفة (الحياة):

غريب أمر هذا الشر الأوسط في شرقه

***سيهانوك ديبو**

اسرائيل مهما امتلكت من قوة لن تستطيع أن تنهي الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وفي الوقت نفسه فإن الخطاب القومي العنصري و(كِبَّ اليهود في بحر غزة، ومرتباته الآنية...) فإنها لن تؤثر قيد أنملة على الشعب الاسرائيلي“ على العكس فإن مثل هذا الخطاب الزائف يؤثر سلباً على الشعب الفلسطيني. من المجدي أن تتوفر الإرادة كي تكون القدس عاصمة اتحادية“ والدولة الكونفيدرالية هي الحل الأنسب. شرقي القدس لفلسطين وغربها لإسرائيل. دون الالتفات إلى (النشطاء الخاملين) هؤلاء -لو يراجعوا تاريخهم الذي فشل- من المفترض أن يتحولوا إلى الصمت.

أصحاب الفرص الضائعة:

(أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، القرار رقم ١٨١ والخاص بتقسيم فلسطين، لحل النزاع العربي اليهودي في تلك الفترة الأخيرة من الوقت الضائع. وقد نصَّ القرار على تقسيم فلسطين إلى ٣ مناطق، تقام في إحداها دولة عربية مساحتها نحو ١١ ألف كم^٢، وتضم الجليل الغربي وعكا والضفة الغربية ومنطقة ساحلية تمتد من شمال مدينة أسدود حتى رفح جنوباً، إضافة إلى قسم من صحراوي على طول الحدود مع مصر. أما الدولة الأخرى خصصت لليهود ومساحتها ١٥ ألف كم^٢، وشملت بحسب خطة التقسيم، السهل الساحلي من حيفا إلى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا والنقب وإيلات. وقد قضت خطة التقسيم الدولية حينها بوضع القدس وبيت لحم وما جاورها من أراض تحت الوصاية الدولية...). الوحيد من الزعماء العرب والذي وافق على ذلك القرار كان الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة“ طبعاً تم اتهامه بكل نعت سلبي يخطر ولا يخطر على البال.

القرار الكلي والموافقة عليه وله ومنه“ صدر منذ العام ١٩١٩، وبجزء منه“ أي قرار نقل السفارة صدر في العام ١٩٩٥ وليس اليوم. الرفض أو لنقل إعلان الرفض بعد ٢٢ سنة هي مشكلة بحد ذاتها. بينما المعضلة الكبيرة أو العقدة الكأداء فتتعلق بالذهنية والوعي الأجوف المستحدث من قبل النظامين (المهيمن العالمي والمهيمن المحلي) في الشرق الأوسط في أن الجميع لا يقبل بالجميع كما هم موجودين في حقيقتهم. في أحسن الأحوال فإن هذا الوعي الأخرق يضطر أن يقبل بالآخر كما يريد أن يكون وليس كما يريد الآخر أن يكون. كما في مثال التنطع الحاصل لدى أغلبية الوعي السياسي في سوريا حينما يصرون أن يكون الكرد موجودين كما يريدون هم“ وليس كما يريد الكردي أن يقرر حق تقرير مصيره بالانتماء إلى سوريا.

حقيقة وليس تغميز

خريف ٢٠١٥. علّق السيد صائب عريقات في مقابلة له بأن الرئيس المشترك السابق لحزبنا بالرغم من تأكيده في أن حزب الاتحاد الديمقراطي لن يكون طرفاً لتقسيم سوريا بل في ديمقراطيتها“ إلا أنه (أي عريقات) تلمس باطنية صالح مسلم في التقسيم. قلت وقتها هل هذا كبير المفاوضين أم كبير (الباطنيين)؟

***روناهي:**

في غياب ثقافة الاختلاف

*د. عبد الحميد الأنصاري

في تصوري أن أجواء التآزم السائدة، خليجياً، وما تعانيه المجتمعات العربية، من صراعات دموية، يذهب ضحاياها أبرياء يتساقطون كل يوم وآلاف يشردون ويهجرون ويركبون قوارب الموت أملاً في الوصول إلى الملاذ الأمن، أو يضطرون للعيش في مخيمات البؤس، مرد كل ذلك غياب "ثقافة الاختلاف"، وما هو حاصل في المشهد السياسي العام ما هو إلا مظاهر وتجليات عدم تقبل مجتمعاتنا لهذه الثقافة، وتعسر هضم الجسم العربي لها.

إن مجتمعاتنا تقذف اليوم أسوأ ما في أحشائها من موروثات اجتماعية تعصبية قمعية، لا تتقبل الاختلاف السياسي والديني والمذهبي، ولا تستطيع مواكبة التغييرات السريعة للمد العولمي الذي اجتاحت كل الحواجز السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها غير قادرة على التكيف مع استحقاقات الإصلاح السياسي والديني العام ومطالبه الضاغطة، هذه الموارث التعصبية والتسلطية تم زرعها وترسيخها في بنية هذه المجتمعات، على امتداد عقود طويلة، عبر تيارات أيديولوجية إسلامية وقومية ويسارية متعددة، استأثرت بمنابر التوجيه والتربية والتعليم والتثقيف الأحادي المناهض لثقافة الاختلاف.

يقول تعالى في محكم كتابه الكريم "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ" يقول المفسرون: خلقهم ليختلفوا فيتنافسا من أجل إعمار الأرض، وإثراء الحياة، والتقدم الحضاري والتطور الفكري والعلمي، والتساؤلات المطروحة هنا: إذا كان القرآن الكريم أكد شرعية الاختلاف، والكون كله قائم على التعدد، والحياة أساسها التنوع، والاختلاف سنة إلهية ثابتة ومستمرة إلى يوم القيامة، فلماذا نضيق بالاختلاف؟ ولماذا نسعى إلى تهميش المختلف، بل إلى إقصائه ونبذه وكرهيته؟! ولماذا لا نحاول استيعاب المختلف وتوظيف اختلافه السياسي والمذهبي إيجابياً لما يثري حياتنا، ويعظم مصالحنا المتبادلة، كما تفعل المجتمعات المتقدمة، شرقاً وغرباً؟!!

قديماً نسب إلى نبينا، عليه الصلاة والسلام، حديث تلقته مجتمعاتنا بالقبول، هو حديث نبوءة الرسول بافتراق الأمة، والفرقة الناجية، وهو أخطر حديث رسخ الفرقة والانقسام بين المسلمين، وساهم في تغذية التعصب المذهبي والعقدي، مضمون هذا الحديث، أن اليهود افترقوا ٧١ فرقة، وأن النصارى افترقوا ٧٢ فرقة، وسيفترق المسلمون ٧٣ فرقة، كلها في النار، إلا فرقة واحدة تدخل الجنة، وهي ما كان عليه الرسول وصحابته.

هذا الحديث اعتمده جمهور الفقهاء القدامى، رغم تعارض مضامينه مع القرآن الكريم، ومع الواقع التاريخي، ومع طبيعة الحياة، بناء على تصحيحهم لأسانيدته التي لا تخلو من علل، وهكذا حكم هذا الحديث الأفق المذهبي للمسلمين، ورسخ التعصب العقدي، والإقصاء السياسي والطائفي، وغيب ثقافة الاختلاف التي امتاز بها كبار أئمتنا المتقدمين، الذين كانوا يقدرون اختلافات بعضهم.

كان من تداعيات هذا الحديث الذي يهدم شرعية الاختلاف أن انقسمت الأمة إلى فرق متناحرة، تدعي كل فرقة أنها الناجية، وأن الفرق الأخرى ضالة ومنحرفة، في تناقض واضح مع دين يؤكد أن اختلاف المذاهب رحمة واسعة! نقل عن عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه، قوله "ما أحب أن أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، لا يختلفون، لأنه لو كان قولاً واحداً لعاش الناس في ضيق".

يجب تأكيد أنه لا إسلام بدون مذاهب، ولا وجود لدين بغير فرق وملل، لأنه مضاد لطبائع الحياة والبشر، القائمة على الصيرورة والتغير وجدلية الشيء ونقيضه، إذ لا يمكن تصور دين صالح لكل زمان ومكان، إلا أن يتقبل الاختلافات المذهبية والسياسية المتغيرة بتغير الاحتياجات المجتمعية.

ولعل أصدق وأبلغ من عبر عن اختلافات أهل القبلة، أبو الحسن الأشعري، بهذا النص النفيس "اختلف الناس بعد نبينهم، في أشياء كثيرة، ضلل فيها بعضهم، وبرأ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين وأحزاباً مشتتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم".

ختاماً: ما أحرى بنا نحن أبناء الخليج الواحد أن نتمثل قيم عصرنا، لنتجاوز موارث الماضي، ولنجعل خلافتنا المذهبية والسياسية خلف ظهورنا، ولنحسن إدارة الاختلاف بما يصبون أمننا ويعزز علاقتنا، إن الإسلام أكبر وأرحب من أن يختزل في مذهب واحد أو تفسير واحد أو اجتهد واحد، وإن مصالحنا الخليجية العليا أعمق وأقوى من أن تضعفها التوترات العابرة، علينا الإقرار بشرعية الاختلاف منهجاً للتعامل فيما بيننا، وأن نوظف خلافتنا السياسية لخدمة المصالح المشتركة.

*كاتب قطري

*صحيفة (الجريدة) الكويتية :

عن الدكتاتور العربي

***أنور الجمعاوي**

على الرغم من حضوره المكثف في المجال العام، لم يحظ الدكتاتور العربي بحقه من الدراسة النقدية الرصينة والتحليل الموضوعي المعمق. والحال أن له ماهية، وأدوات للظهور والصعود، وстратегيات لضمان البقاء والهيمنة. ويلاحظ دارس تاريخ العرب خصوصا، والاجتماع الإسلامي عموما، منذ عصر بني أمية إلى حد منعطف الألفية الثالثة، أن الحاكم يتقلد غالبا مقاليد السياسة، ويتولى أمور الخلافة بالتوارث أو بالغصب أو بالانقلاب أو بالتأييد من جهات تقع خارج البلد. ونادرا ما تجد زعيما اختاره الشعب، أو فوضه أمره في غير جبر أو إكراه أو تزييف أو تزوير أو تهريب أو مزيدة، فالحاكم في تاريخنا، غالبا ما لا يُنتخب، ولا تفرضه نتائج صناديق الاقتراع، أو حتى حالات الشورى والتوافق الجماعي، بل هو شخص منصب، ينتزع الملك انتزاعا، أو يصل إليه مصادفة أو عن طريق الوراثة. فيتولى في معظم الحالات السلطة بقوة العصبية أو المال أو الجاه أو بقوة الأسرة أو العسكر.. ويأتي غالبا من خارج الحراك الاجتماعي والسياسي، ليقدم مصالح فئة مخصوصة، أو جهة معلومة في الداخل أو الخارج. كما قد يركب حركات التحرر الاجتماعي وثورات الناس، فيتبني أحلامهم ومشاكلهم إلى حين، حتى إذا أمسك بمقاليد الحكم، أعاد ترتيب الأمور وفق ما يريد وأتباعه، لا وفق ما يريد جمهور الناس.

فترى أغلب حكام العرب والمسلمين، إذا استتب لهم الأمر، ودانت لهم العامة، انصرفوا إلى تركيز نفوذهم، وتوسيع مجال هيمنة أقاربهم وأفراد بطانتهم، ولا يباليون بحاضر عامة الناس أو مصيرهم، فهم يعتبرون المجتمع، على كثرة أفراد، كيانا منزوع الإرادة، تابعا لهم، لا يكتمل وجوده إلا بوجودهم. فدرج الحاكم المستبد وأعوانه على اعتبار أنفسهم ركيزة البناء المجتمعي، ونواة الانتظام العمراني والحضاري للدولة. ومهمة المحكومين في نظر الدكتاتور هي إعلان الولاء ولزوم الطاعة، حفاظا على سلامة البيضة واستمرار السيادة واتقاء شر الفتنة، والخروج على هذا النهج بالاحتجاج على الدكتاتور أو الثورة عليه مدعاة للهلاك لا محالة، فالمستبد يُمعن في التَّنكيل بكلِّ ثائر، ويبدع في تشويه كلِّ محتج. لذلك، لا عجب في التاريخ العربي المعاصر أن ينعت الجنرال زين العابدين بن علي الخارجين عليه بالخونة، وينزع عنهم صفة الوطنية، ويعتبرهم كائنات غريبة وعصابات ملثمة أتت من الخارج لتفسد النسيج الاجتماعي، وتهز نسق خضوع الناس للدولة الفردانية، ولا عجب أن ينعت العقيد معمر القذافي الشَّباب الثائر عليه "بشذاذ الأفاق، والجرذان، والكلاب المسعورة، وعصابات المفسدين، وضحايا حبوب الهلوسة".

فقد اعتاد، أربعة عقود ونيّف، التصرّف في البلد وأهله، كما يتصرّف في مزرعته، فهو يعدّ المحكومين، على اختلافهم، جماعات تابعة، وقبائل خاضعة، لا يتجاوز دورها إعلان الطاعة وتكرار الولاء الآليّ للحاكم، وحراسة مجد الجماهيرية المزعومة. ونهج المشير عبد الفتاح السيسي نهجا آخر، فطلب من الناس تفويضه ليحكم البلاد بلا منافس، ولأجل غير مسمى.

وانصرف يوزّع معارضيه بين السجون والمشافي والمنافي. وليستأثر بالسلطة، رقص علي عبد الله صالح "على رؤوس الثعابين" (والعبارة له)، وأذكى الحرب الطائفية، وتحالف بانتهازية مع قوى متنافرة داخل اليمن وخارجه، ليُخمد ثورة شعبه، وليبقى في الحكم حتّى مصرعه برصاص حلفاء سابقين له.

ويوهم الدكتاتور العربي الناس بأنّه المسيح المخلص، وصمّام الأمان والواقي من الضياع، وأنّه "الحاكم بأمره تَسُنْدُهُ الدواوين والشرطة والعسكر والجواسيس والمخابرات" الحق ومن بعده الطوفان، محاولاً إقناع العامة بأن بعده عن الدولة مهلكة وخروجه من الحكم مفسدة. وتعتمد الآلة الدكتاتورية القائمة إلى تبكيت الفكر المخالف، ومصادرة التعددية، وتوظيف الوسائل الإعلامية لخدمة الحاكم.

فتتمّ مركزة السلطة بيد المستبدّ وأعوانه، ويجري استخدام قنوات تشكيل الوعي الجمعي، لتلميع سياساته وشيطننة خصومه. وهو ما يُسهم في ترسيخ الأحادية، وحجب الرأي الآخر، فيُصبح المستبدّ وصيّاً على النَّاس، رقيباً على أفكارهم وأقوالهم وأفعالهم ولا رقيب عليه. والخارجون على الدكتاتور العربي مخيرون بين التصفية والنفي والسجن والغرق في نهر من أنهار العرب، وفيافيهم الواسعة.

وتفسّر سطوة المستبدّ بقلّة وعي الناس بحقوقهم وواجباتهم، وبتضخم جهاز الدولة البوليسية القائمة وانتشار ثقافة الخوف. فالحاكم بأمره تَسُنْدُهُ الدواوين والشرطة والعسكر والجواسيس والمخابرات.

والمؤسسات المدنية فضاءات لتكريس أفكاره وترويج منجزاته.

فيصاب على التدريج بداء جنون العظمة، ويُخيل إليه أنه مالك زمانه، وأنه صاحب فضل على الناس، فيزيد في نهج الاستبداد ويجدّ في استتباع النَّاس بالقوة، وينافس الله في عرشه، فيتم الوصل بين الله والحاكم على نحو يصبح معه تقديس السلطان من تقديس الله، فيغدو أتباعه ضرورةً، ونقد حكمه جريمة كبرى. ويؤدّي ذلك إلى إنتاج دولة شمولية، بعيدة عن دوائر التحديث السياسي، لا محالة.

*العربي الجديد:

لماذا تُسلب الشعوب حق محاكمة طغاتها ؟

***سوسن جميل حسن**

ليس بالضرورة أن تحمل العبرة حكمة، فالعبرة هي تذكير بتجارب مريرة أو مؤلمة، من أجل عدم تكرارها، من دون أن يتطلب ذلك شرحاً للمعنى، أو السيورة التي أوصلت إلى التجربة، هي مثلما لو كانت موعظة أو درساً في التعلم، لكن التعلم لا يعني دائماً التفكير المنطقي، ووضع مقدمات بغية الوصول إلى نتائج، فكل المخلوقات تتعلم بالتجربة ما يخدم بقاءها أو يلبي حاجاتها، لكن ليست كل المخلوقات تمتلك عقلاً له وظائف لا تُحصى، وله القدرة على التلقي والحفظ والجمع واستدعاء القرينة والاستقراء والتحليل والربط والتخييل والتكهن، وإلى آخره من العمليات التي يمكن للعقل البشري أن يقوم بها، كما أن بقية المخلوقات، على حد علمنا وما استطعنا فهمه من سلوكها ونمطها الحياتي، ليس لديها منظومة أخلاقية تلتزم بها، وقد تطورها بحسب ما يتطلب تعقد الحياة في كل مرحلة.

الطغيان سلوك بشري مذموم ومكروه ومرفوض من كل المنظومات الثقافية للشعوب، على الرغم من أنه سلوك ضارب في القدم، والطاغية بأبسط تعريف معجمي شديد الظلم، متكبر عات، جبّار، عنيد، يأكل حقوق الناس ويقهرهم. وإذا كانت مرادفات الطغيان هي إجحاف، استبداد، اضطهاد، بغى، تحكّم، تدفّق، تعسف، تفرد، جور، حيف، سيل، شطط، ضيم، طوفان، ظلم، عسف، غشم، فيضان. فإن تجارب التاريخ، وتاريخنا بشكل خاص للأسف، يمكن أن يزيد حوض هذه المترادفات لما أظهره الطغاة الذين تعاقبوا علينا من ممارسات وسلوك يفوق الوصف، وتضيق به تلك المعاني والمرادفات، ولما ابتدعوه من ممارسات وأساليب تجبر وقهر، برّت ما قبلها، مستثمرين ما يقدمه العصر من أدوات تخدم طغيانهم.

وإذا كانت المعاني المعاكسة لتلك المرادفات هي العدل، العدالة، القسط، الإقسط، الإنصاف، التسامح، الحق، الرحمة، الشفقة.. تضاف إليها الحاجة إلى الحياة الإنسانية الكريمة، والإحساس بالذات وامتلاك الحرية التي هي حق أي مخلوق، والطموح والإبداع والمساهمة في رسم المستقبل، وغيرها من مفردات العيش اللائق بحياة البشر، فإن انتفاضات الشعوب العربية هي أبسط الحقوق في وجه طغيان شرس جبار. لكن شعوبنا لم تعامل إلى اليوم معاملة الشعب الذي من حقه أن يعيش وينهض وينمو، ويرسم مستقبله، ويكون له موطئ قدم في مسيرة الحضارة الإنسانية، ولم تُمنح حق أن يكون لها ثوراتها التي تقلب من خلالها واقعها، وتقضي على الطغيان والظلمة. إعدام طغاتها بهذه الطريقة هو انتهاك للقيم وحقوق الشعوب. انتهاك للقوانين والعدالة والعدل، الطاغية يمارس طغيانه على الشعب بالكامل، حتى على المرتبطين بعجلة طغيانه، فبأي حق ينهي أي طرف بمفرده حياة طاغية، ويحيله إلى العدم، بطريقة موهلة في الثأرية والوحشية والعنف؟ بأي قانون يستأصله من الحياة بحكم نهائي قطعي، ينفذ ميدانياً من دون محاكمة، أو استدعاء لأسباب الحكم ودواعيه التي لن تتسع لها صفحات مجلدات؟ بأي ادعاء تحتكر مجموعة من شعب كامل حق تقرير مصير حاكم، مهما بلغ من الطغيان من دون أن يكون للشعب كلمته؟ لماذا وضعت القوانين، ولماذا أقرت المحاكمات، وما الغاية من قانون العقوبات؟ وأين هو الشعب الذي يشارك في تقرير مصيره ومصير حكاه؟

إن محاكمة طغاتها سلوك عميق يحمل معاني غاية في الخطورة، ليس على الطغاة، بل على مصير شعوبنا، إنه تكريس للدونية والعبودية والتابعة والربط، تكريس لتوصيف شعوبنا بأنها قاصرة غير قادرة على إدارة حياتها. لم تزل محاكمة صدام حسين ماثلة في خلد شعوب المنطقة، وصمة انتهاك دامية للذات، المستبد الذي شكّلت له آلة الاحتلال محكمة تستخف بضماير شعبه والشعوب العربية الأخرى وعقولهم، وينفذ حكم الإعدام فيه على يد جندي أمريكي، تفرض بلاده وصايتها على مبدأ الديمقراطية، وتحتل الشعوب وتدمر الأوطان تحت هذه الذريعة. أمريكا التي احتلت العراق بناء على أكاذيب، وتركته للفتن تستنزفه وتنهكه حروبه، وتسلبه القدرة على أن يقوم من تحت

ركام أنقاضه، وحرّم الشعب من أن يمارس عدله وعدالته. معمر القذافي الذي عرضت عملية قتله والتمثيل به على الشاشات صورة عن الوحشية تعجز عن وصفها الكتب، وحرّم الشعب من أن يحاكم طاغيته، ويمارس عدله وعدالته، وتركت ليبيا لمصير يجب أن يوصلها إلى ما قبل الكيانات السياسية. وها هو علي عبد الله صالح يلقي المصير نفسه، وتعرض صور مقتله على الشاشات، من دون أدنى اعتبار للمشاعر التي يمكن أن يثيرها عرض العنف والوحشية بهذه الطريقة، كما التمثيل بالقذافي، تاركين اليمن الذي فاقت حالة شعبه أي وصف من مرض وفقر وتجويع وحصار، يقف على مشارف بركان جديد، ستفجره عملية القتل المعروضة بوحشيتها على الملأ، لن توفره نيّات السعودية وحلفائها، وإيران، المتحاربة بشراسة فوق أرضه.

قتل الطغاة بهذه الطريقة الاحتكارية الثأرية الوحشية البدائية هي سدّ في وجه الشعوب، قتل لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، قتل لمبدأ التشاركية، قتل لمبدأ الديمقراطية وإتاحة الفرص لجميع مكونات الشعب، قتل لمفهوم القانون وسيادته، قتل للنزاهة والعدل والعدالة، قتل للتطلع نحو المدنية والحضارة، قتل للحافز. هي رسالة موجهة إلى الشعوب، وليس إلى طغاتها الباقين على قيد التحقيق والإنجاز والممارسة، فلو كان الدرس في العبرة لكان الطغاة اعتبروا، لكنه ليس عبرة للطغاة، بل هو عبرة للشعوب، كي لا تنهض من شللها وبرك دمائها وعجزها. قتل الطغاة، بعيداً عن إرادة شعوبها وقرارها، هو محاكمة للشعوب، لا لطغاتها، فلو بقي الطغاة لمصيرهم يقرّره الشعب لكان مسلسل الجرائم التي ارتكبوها طويلاً بطول قهرهم شعوبهم، ولاكتشفت ارتباطاتهم وتواطؤاتهم وعمالتهم وبيع أوطانهم أو أجزاء منها، ولسئلوا عن ثرواتهم التي تعدّ عشرات المليارات التي لم يرثوها عن آبائهم، وغيرها الكثير. القوى المتحكمة في منطقتنا، من إقليمية ودولية، لا تريد للطغاة محاكمة حقيقية تمارسها الشعوب، فاشتراكها بجرائم الطغاة سيفضحها أكثر أمام شعوبها، وأمام الرأي العام العالمي الذي لم يعد غافلاً عما تمارسه الإمبريالية، والاحتكارات الدولية ورؤوس الأموال. لم تعد الشعوب في العالم المتحضر غير مكتثرة إلا بما تقدّم لها حكوماتها، صارت هناك تطلعات إلى ما وراء الحدود، صار هناك اهتمام بالقضايا المشتركة للبشرية، والدلائل عديدة، ليس آخرها المظاهرات المناهضة لليمين الشعبوي المتطرف في أكثر من بلد أوروبي، أو التظاهر في هامبورغ منذ أشهر أمام مقر اجتماع الدول العشرين.

صحيح أن طغاة منطقتنا مارسوا شعار إلى الأبد، من اعتقال معارضيين من دون محاكمة اعتقالاً مؤبداً، إذا لم يمارسوا التصفية والقتل العمد أو تحت التعذيب، إلى مؤبد حكمهم واستبدادهم وسرقة مقدرات شعوبهم، لكن محاكمتهم يجب أن تكون على أيدي شعوبهم، ليس محاكمتهم وحدهم، بل محاكمة من ركبوا موجة الربيع العربي وارتكبوا جرائم حرب واستغلال وقهر، مثل الطغاة الذين ثارت الشعوب عليهم، وأستبعد أن يكون بينهم من يمتلك الجرأة على الانتحار، قبل أن ينفذ به الحكم، فهم أجبن من أن يفعلوها، لكن شعوبنا ما زالت تعيش الهزيمة في أعماقها، ولا تستطيع أن تصدّق جبن طغاتها، أمام جبروتهم الفائق.

إلى متى سيبقى الغرب والشرق وأدواتهما يسلباننا حقوقنا حتى في محاكمة قاتلينا؟ إلى متى سنقبل منهما أن يكرسا في دواخلنا العنف والثأرية والقبلية والتطرف والخلاف البيئي والجهل، ويقصيانا قروناً نحو ماضينا العابق بالدم والاغتيالات والعنف والهمجية والحروب المذهبية والطائفية، بينما هذا العالم المستكبر يدافع عن منجزات شعوبه التاريخية، ويتطور وينجز، ويشكل المحاكم الدولية، البعيدة عن فكرة العدل والعدالة، المخصصة لنا، وللشعوب التي تشبهنا، نحن الشعوب التي لم نعرف إلى اليوم أن تكون لنا قوانيننا وأسس حياتنا ومحاكمنا العادلة.

[*الخليج الجديد :](#)

الهند و«التطلع نحو الشرق»

*د. فخر الرحمن

لأكثر من عقد من الزمان، كانت الهند تتبع سياسة «التطلع نحو الشرق» مع دول جنوب شرق آسيا. وقد وهنت هذه السياسة لسنوات عديدة. وبذلت الجهود لربط شمال شرق الهند مع جنوب شرق آسيا من خلال مشروعات مثل الطريق السريع الثلاثي الذي يربط بين الهند وميانمار وتايلاند. بيد أن التقدم في هذه المشروعات كان بطيئاً جداً، ومعظمه لم يتم إنجازه. وبمجرد أن تولت حكومة «ناريندرا مودي» السلطة قبل أكثر من ثلاثة أعوام، أعاد رئيس الوزراء الحالي تسمية هذه السياسة لتصبح «العمل أو التفاعل مع الشرق»، وقد أصبحت الآن أكثر أهمية وسط جهود الصين المتزايدة لتأكيد الذات. ويتمثل أحد المؤشرات للتركيز على جنوب شرق آسيا في الدعوة التي وجهتها حكومة مودي لعشرة من قادة دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) لحضور الاحتفالات باليوم الوطني للهند، والتي تتضمن عرضاً عسكرياً سنوياً يعرض القدرات العسكرية للهند إلى جانب منوعات ثقافية. وخلال القمة الـ ١٥ لدول الرابطة، والتي عقدت في ماننلا الشهر الماضي، أعلن «مودي» أن شعب الهند البالغ ١,٢٥ مليار نسمة حريص على الترحيب بزعماء دول «آسيان» كضيفين رئيسيين خلال احتفالات اليوم الوطني الهندي. وقد قبل الدعوة جميع زعماء دول الآسيان التي تضم إندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا وبروناي وتايلاند وكمبوديا وجمهورية لاو وميانمار وفيتنام.

يعد يوم الجمهورية الذي تحتفل به الهند يوماً مفعماً بالحيوية، حيث تعرض الهند أسلحتها، التي تشمل سرباً من الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر الهجومية، إلى جانب وحدات المشاة. ويتضمن العرض أيضاً راقصين وعربات الكرنفال من مختلف الولايات الهندية. ويدور التفكير داخل أروقة الحكومة حول دعوة الضيف الرئيسي، وهي دعوة عادة ما توجه فقط لدولة ترغب الهند في التعاون معها وتعتبرها عنصراً أساسياً في دبلوماسيتها. وقد كان «مودي» يحاول بث طاقة جديدة في سياسة «العمل مع الشرق» الهندية مع تركيز أكبر على تواصل الهند مع جيرانها من دول شرق آسيا.

وتعد هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها توجيه الدعوة لتجمع إقليمي. وكان الضيف الرئيسي هذا العام في اليوم الوطني للهند هو صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، بينما كان الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند هو الضيف الرئيسي في عام ٢٠١٦. كما وجه رئيس وزراء الهند الدعوة لقادة دول رابطة «الآسيان» لعقد قمة تذكارية بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتأسيس علاقات الهند بالدول الأعضاء في تجمع «آسيان»، والتي تحل بالمناسبة في شهر يناير. وسيكون هذا بالتأكيد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعلاقات الهند مع دول الرابطة. ومن خلال هذا القرار، أظهر رئيس وزراء الهند بشكل مؤكد أن جنوب شرق آسيا هو جزء مهم من سياسة الهند الخارجية. ومنذ أن تولت السلطة في عام ٢٠١٤، قام بالفعل بزيارة ثنائي من الدول العشر الأعضاء في تجمع «آسيان»، ما يوضح الأهمية التي توليها الهند لعلاقاتها مع «آسيان».

وفي الواقع، كانت سياسة «التطلع نحو الشرق» هي من بنات أفكار رئيس الوزراء السابق «ناراسينها راء». فقد قام بجولة واسعة في دول جنوب شرق آسيا. وكانت سنغافورة هي التي شجعت على انضمام الهند في تجمع «الآسيان»، كما ساعدت نيودلهي لتصبح شريكا كاملاً للحوار في عام ١٩٩٢. وفي الحقيقة، فقد استمرت سنغافورة لتصبح داعماً لتعميق العلاقات بين الهند و«آسيان»، وكانت عنصراً رئيسياً في مساعدة الهند على توثيق العلاقات مع «آسيان». وفي الشهر الماضي، قام وزير الشؤون الخارجية في سنغافورة «د. بالاكريشنان»، أثناء اجتماع في نيودلهي، بحث الهند على الانخراط بصورة أكثر عمقا مع دول «آسيان». على مدى العامين الماضيين، واصلت العلاقات بين الهند و«آسيان» النمو لتصبح أكثر قوة وتتطور إلى شراكة استراتيجية. ويعد تجمع «آسيان» هو رابع أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ٧٦,٥٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤-١٥. ورغم ذلك، فقد مرت هذه العلاقات بمراحل من النجاح والفشل. فطالما كان تجمع «آسيان» يريد من الهند أن تلعب دوراً أكبر في جنوب شرق آسيا، خاصة كثقل موازن للصين، بيد أن الهند، التي كانت تحذر من التورط في أي صراعات، اتبعت سياسة «عدم الاقتراب» وظلت على مسافة من قضايا مثل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي بين الصين ودول مثل الفلبين. وكانت الهند تؤكد ببساطة أنه تدعم حرية الملاحة. ولم تخف دول «آسيان» رغبتها في إقامة علاقات أوثق مع الهند في ظل صعود الصين. ولا يزال عدد من دول «آسيان» مثل فيتنام في نزاعات إقليمية مع الصين وكانت تتطلع إلى الهند كقوة موازنة. بيد أن صعود الصين الآن يدفع الهند لتوسيع آفاقها وتكوين صداقات جديدة في آسيا. ومن المفيد أيضاً للهند أن تقيم علاقات أوثق تطور مجالات جديدة للتعاون.

ومع ذلك، هناك أيضاً تحديات لأن تجمع «آسيان» ليس كياناً متجانساً. فهناك دول لها أجندات الخاصة. ولذلك ينبغي على الهند التحرك بحرص. في الوقت الذي يشهد محاولة للحفاظ على نظام عالمي متعدد الأقطاب، تصبح التجمعات الإقليمية مهمة. ومن المهم بالتأكيد بالنسبة للهند ليس فقط أن توسع نطاق التعاون، بل أيضاً ضمان أن مشاريع الربط الحالية سيتم إنجازها سريعاً. *رئيس مركز الدراسات الإسلامية- نيودلهي

*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية :

كورسيكا.. وحدود النزعة الانفصالية

*جيمس ماكاولي- باريس

فاز القوميون في جزيرة كورسيكا الفرنسية بأغلبية في الانتخابات المحلية، أمس الأول، وهو ما قد يمهّد الطريق أمام مزيد من هوامش الحكم المحلي. والجزيرة الواقعة في البحر المتوسط، وكانت مهداً لميلاد نابليون بونابارت، هي أحد ١٨ إقليمًا إداريًا في فرنسا. وعلى مدار قرون، شهد الإقليم ميولاً انفصالية محدودة وفي بعض الأحيان عنيفة. وفي ظل مناخ الانقسامات الذي يعتري الاتحاد الأوروبي، فاز ائتلاف من المرشحين القوميين بـ ٥٦,٥ في المئة من الأصوات، ومن الممكن أن تثير هذه النتيجة موجة جديدة من النزعة المناهضة لباريس على تلك الجزيرة الجبلية ذات المناظر الطبيعية الخلابة.

وعلى رغم أن التصويت في كورسيكا لم يكن استفتاء على الانفصال، إلا أن نتائجه من المرجح أن تعزز الحملة المطالبة بمزيد من السلطة المحلية. وهي بذلك تتفق مع المناخ العام في أوروبا الذي يشهد ميلاً متزايداً نحو نزعات الانفصال، حيث اكتسبت الحركات الانفصالية المحلية زخماً كبيراً في عدد من الدول. وفي أكتوبر على سبيل المثال، دعمت أغلبية الناخبين في إقليم كتالونيا الانفصال عن إسبانيا في استفتاء مثير للجدل، واعتبرته الحكومة الإسبانية غير قانوني. وفي يونيو ٢٠١٦، صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي «البريكسيت»، ويتحدث القادة الأسكتلنديون مرة أخرى في الوقت الراهن عن احتمال مغادرة بريطانيا.

ولكن كورسيكا ليست كاتالونيا، التي تعتبر أثري منطقة وأكثرها إنتاجاً اقتصادياً في إسبانيا. فالجزيرة لا تزال تعتمد بشكل كبير على التمويل من الحكومة الفرنسية، وقد أكد قادة حركة «من أجل كورسيكا» الوطنية مراراً وتكراراً، خلال حملتهم الانتخابية، على أن هدفهم المباشر هو مزيد من «التحرر» وليس الانفصال. بيد أن اللواء القومي حمله «جيليس سيموني»، الذي يطالب بـ «حكم ذاتي»، و«جان- جاي تالاموني»، المؤيد للانفصال.

وجاءت النتيجة بمثابة ضربة لحكومة الوسط في باريس برئاسة إيمانويل ماكرون، الذي فاز حزبه بأغلبية مطلقة في البرلمان الفرنسي عقب انتخابه الكاسح في مايو الماضي. وسيتعين على ماكرون الآن أن يقرر ما إذا كان سيأخذ في الحسبان المطالب بمزيد من «الحكم الذاتي» للجزيرة، أو البقاء في مسار نظام الحكم المركزي بشكل كبير في فرنسا. وحتى الآن، لم يبد ماكرون ومجلس وزرائه رغبة، أو اهتماماً، بالتعامل مع الانفصاليين الكورسيكيين.

وبعد نتائج انتخابات الأحد الماضي، أصدر حزب «الجمهورية إلى الأمام»، الذي يتزعمه ماكرون بياناً أكد فيه على أن الانفصال ليس خياراً يمكن طرحه أصلاً بأي شكل. وأشار البيان إلى أن مشروع «سيموني» و«تالاموني» طموح بالنسبة لكورسيكا، وليست له علاقة بالانفصال، مضيفاً: «إننا نعترف بهذين القائدين». وشدد في الوقت ذاته على أن «الحوار البناء وحده من شأنه أن يعزز السبل الاقتصادية والأساس المتحرر بيئياً واجتماعياً لكورسيكا وسكانها».

وقد أفاد «سيموني» و«تالاموني» بأنهما يرغبان في الحصول على اعتراف رسمي باللغة الكورسيكية، إضافة إلى وضع خاص للإقامة في كورسيكا، على نحو يمكن المسؤولين المحليين، نظرياً، من محاربة المضاربة العقارية، التي يلقون باللوم فيها على المستثمرين الأجانب. ويرغبون في أن تمنح فرنسا العفو لعدد من المحكومين الذين يعتبرونهم سجناء سياسيين.

وعلى مدار عقود، هدّد مسلحون السلطات الفرنسية والبنية التحتية في الجزيرة. وفجّرت «جبهة تحرير كورسيكا» القومية عدداً من المواقع في جنوب فرنسا، وفي الجزيرة، خلال الفترة من منتصف سبعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠١٤، عندما تخلت الحركة اسمياً عن نشاطها المسلح.

وبالنسبة لكثيرين في باريس، تعتبر الذكرى المريعة هي اغتيال «كلاود إريجانك» في «أجاسيو»، مركز الإقليم عام ١٩٩٨، وكان «إريجانك» هو الممثل الأعلى للحكومة الفرنسية في الجزيرة. وتمت إدانة «إيفان كولونا»، القومي الكورسيكي، بارتكاب الجريمة، ويقضي حالياً عقوبة السجن مدى الحياة في «تولون» بجنوب فرنسا.

*باحث متخصص في التاريخ الفرنسي

*صحيفة (واشنطن بوست) :

الرؤساء العرب: غياب فضيلة النقد الذاتي

*سعد الدين إبراهيم

كان علي عبدالله صالح، الرئيس اليمني السابق، هو الثامن من بين الرؤساء العرب الذين عرفتهم وقابلتهم، وتحاورت معهم وهم في السلطة. وكان الآخرون هم الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وخليفته أنور السادات وحسني مبارك، والملك السعودي الراحل فيصل بن عبدالعزيز، والملك الأردني الراحل الحسين بن طلال، والرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والرئيس السوداني الراحل جعفر نُميري، والرئيس اللبناني ميشال عون.

وكان الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، هو الوحيد الذي قابلته مرتين، الأولى وهو في السلطة في صنعاء، والثانية وهو خارج السلطة في بيروت. وكانت المُقابلة الثانية بناءً على طلبه، من خلال أحد مُساعديه - حيث تصادف وجودنا في نفس الفندق منذ ثلاث سنوات.

وكانت المُقابلة الثانية كاشفة عن طريقة الرجل في التفكير والتخطيط، وربما يكون نموذجاً صادقاً لمن تولوا السلطة وأُجبروا على التخلي عنها. فمهما كان عدد السنوات التي قضاها المسؤول في السلطة محدودة أو عديدة، فإنه يظل يُخطط للعودة إلى السلطة، أو يظل يحلم بأن يقوم شعبه بانتفاضة أو ثورة تُطالبه فيها الجماهير بالعودة إلى مقاليد الحكم!

لا أحد ممن عرفتهم شخصياً من الزعماء العرب، أو ممن عرفته من خلال مُساعديهم ومُستشاريهم السابقين، إلا وظل ذلك الحلم يُراوده إلى آخر يوم في حياته. فمن ناحية فإن للسلطة مُتعة وبريق. وكأي شيء مُمتع وبراق فإن ذلك مفهوم نفسياً. ومن ناحية ثانية فإن كل حاكم عربي من الذين عرفتهم أو أسهبت في القراءة عنهم لا يتطرق الشك إلى نفوسهم أنهم فعلوا أو يفعلون كل شيء ممكن من أجل شعوبهم وأوطانهم. ولذلك نادراً ما يُمارس أي حاكم عربي فضيلة مُحاسبة الذات أو النقد الذاتي، بل يضيق ذرعاً بمن ينتقده من المُحيطين به أو من البعيدين عنه. فإذا كانوا من المُحيطين الأقربين، فإنه عادة ما يُبعدهم أو يُقاطعهم.

أما إذا كانوا من الأبعدين فإن تفسير نقدهم للحاكم يكون أكثر يُسرّاً ووضوحاً. فهم طامعون في سلطة الحاكم لأنفسهم، أو هم أعداء لشعبه، أو هم خونة أو عُملاء لأعداء الوطن. وفي كل الأحوال فهم حاقدون كارهون، ولا يستحقون إلا الكراهية والازدراء في أحسن الأحوال، أو الإبعاد والتنكيل في الأحوال العادية، أو التصفية والإبادة في وقت الأزمات.

وغياب فضيلة النقد الذاتي، أو سعة الصدر لنقد الآخرين، هو الذي يُفسر مثلاً عبارة الرئيس زين العابدين بن علي الشهيرة، وهو يُغادر قصر الرئاسة، الذي حاصرته الجماهير الغاضبة: «الآن فهمتكم»، أي أنه لم يفهم جماهير شعبه طوال العشرين سنة السابقة التي قضاها رئيساً، أو السنوات العشر السابقة لها التي قضاها مسؤولاً عن الأمن الداخلي للبلاد، وكأحد المُقرين للرئيس التونسي الأسبق، الحبيب بورقيبة.

لقد عرفت مصر وعدد من البلدان العربية الاغتيالات السياسية في منتصف القرن الماضي. من ذلك اغتيال رئيس الوزراء المصري أحمد ماهر، والمستشار أحمد الخازندار، والزعيم الإخواني حسن البنا. وفي سوريا تم اغتيال حسني الزعيم الذي كان رئيساً للجمهورية، وكذلك خلفه أديب الشيشكلي. وفي الأردن أُغتيل الملك عبدالله، وفي العراق أُغتيل الملك فيصل وكل أفراد الأسرة الهاشمية المالكة (١٩٥٨). نعم في

غياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، تصبح الاغتيالات والانقلابات والثورات الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن الغضب الشعبي والسخط الجماهيري، وعلى تسوية الحسابات بين القوى السياسية المتنافسة. والسؤال: هل تعود أقطار الوطن العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين إلى نفس الممارسات التي سادت منذ سبعة عقود؟.

نفس هذا العمق هو الذي يُفسر سلوكاً مُشابهاً للزعيم الليبي مُعمر القذافي، الذي تربّع على قمة السلطة لأكثر من ثلاثين عاماً (١٩٦٩-٢٠١١)، فقد تساءل الرجل في وجه الجماهير الغاضبة: «مَنْ أنتم؟ مَنْ أنتم؟» فإذا كان يجهلها فتلك مُصيبة، وإذا كان يتجاهلها فتلك مُصيبة أعظم.

أما طاغية اليمن السابق، فرغم بقاءه في السلطة قرابة ثلاثين عاماً، وسقوطه نتيجة ثورة جماهيرية ضمن ثورات الربيع العربي (٢٠١٠-٢٠١٣)، وفراره إلى السعودية وعلاجه فيها من إصابات حريق في كامل جسمه، إلا أنه بعد العلاج والشفاء بواسطة السلطات السعودية، تفاوض من خلال وسطاء خليجيين مع السلطة الجديدة في اليمن على منحه عفواً شاملاً كاملاً من أي تهم جنائية سابقة أو لاحقة، والسماح له بحرية الحركة والسفر والعودة إلى اليمن، والسماح للحزب الذي كان قد أسسه وتزعمه طوال سنوات حكمه بأن يُمارس حقه في ترشيح أعضائه للمجالس المُنتخبة، وأن يُسمح لابنه أحمد عبدالله صالح بالاستمرار في موقعه كضابط بالجيش اليمني.

ولكنه في غضون السنوات الثلاث التالية لاقتلعه من السلطة، لم يكف ولم يكل أو يمل عن التخطيط للعودة إلى السلطة. وفي لقائي معه في تلك الأثناء لم يخجل أو يتردد في التصريح بذلك لي، وهو وسط مجلس من مُساعديه ومُستشاريه. وكان ضمن ما ساقه لي من مُبررات هذا التطلع للعودة إلى السلطة سببان يبدوان وجيهين لأول وهلة. السبب الأول هو أنه كان الرئيس اليمني الوحيد الذي حقق لبلاده استقراراً غير مسبوق، تجاوز رُبع قرن. والثاني، هو أنه لا أحد يفهم اليمن أو يملك القدرة على إدارته في الوقت الحالي، سواه هو علي عبدالله صالح. وأكد لي أنها مسألة وقت لن يطول ليراه الجميع رئيساً مرة أخرى لليمن، وأنه يُقدم لي دعوة مفتوحة لزيارته في صنعاء قريباً!

كان الرجل يتحدث معي بثقة بالغة، وتصميم أكيد، ولم يتركني أغادر مجلسه قبل الوعد بتلبية الدعوة للقاء في صنعاء. ولكن علي عبدالله صالح لقي حتفه بنفس الصورة البشعة التي لقي فيها صدام حسين ومُعمر القذافي حتفهما، فلماذا لا يترك معظم الرؤساء العرب سبيلاً أمام شعوبهم للتغيير سلبياً بدلاً من اغتيالهم؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وعلى الله قصد السبيل.

*صحيفة (الشروق) المصرية:

العلاقة بين المواطنة والتنمية

*د. خالد صلاح حنفي محمود

تُعدّ المواطنة الصالحة من أسمى الأهداف العليا للمجتمعات الإنسانية، على اختلاف مدارسها الفكرية ومنابعها الفلسفية، لما تعكسه من آثار إيجابية على أهداف المجتمعات كلها. فالمواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أيّ بُعد من أبعاد التنمية الإنسانية ومشروعات الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة، ومن ثمّ فإنّ هناك نوعاً من الارتباط بين المواطنة والتنمية، وهو ما سنحاول أن نعرض، محلّين أبعاد تلك العلاقة وأهمّيتها.

تعني المواطنة بمفهومها الواسع الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً. ويُعدّ ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجّهات المدنية الأساسية التي من أهمّ مؤشرات الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر، وحرية التعبير، وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك (أبو حشيش، "دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة"، مجلة جامعة الأقصى، ١٤-١، ٢٠١٠).

بدأ مفهوم المواطنة باعتباره نوعاً من الانتماء للمكان حيث عاش الإنسان في مكان معيّن لا يستطيع فراقه وينتمي إليه ثمّ أضيف بعد الجماعة إلى بُعد المكان، وأصبح الانتماء موجّهاً إلى المكان والجماعة معاً. وحينما تطوّرت الجماعة وكبرت، فقدت تجانسها واقتصرت المواطنة على بعض من دون الآخر. ثمّ تطوّر الأمر إلى مرحلة جديدة، حيث شكّل الدين مرجعية للمواطنة المرتبطة بالدولة القومية والمعبّرة عن الأمة التي شكّلت مرجعية للدولة والمواطنة (الشرقاوي، موسى، "وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٩ - ٢٠٠٥).

ويعني مبدأ المواطنة التزاماً سياسياً، ويتمثّل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتمّ بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة إلى كلّ من يحمل جنسية الدولة، من دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي، ومن ثمّ تجسيد هذا التوافق في الدستور (النقشبندي، بارعة، "مبدأ المواطنة: مدخل نظري لدراسة الجندر"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٠، العدد ٢-٣، ٢٠٠٣).

وقد صنّف السويدي (٢٠٠١) المواطنة في أربع صور هي: المواطنة المطلقة، وفيها يجمع المواطن بين الدور الإيجابي والسلبي باتجاه المجتمع، والمواطنة الإيجابية، والتي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه بالقيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات، والمواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ويتوقّف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه، والمواطنة الزائفة وفيها يحمل الفرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع ويمتاز بعدم الإحساس باعتزازه بالوطن.

وتبحث معظم الدول في كيفية إعداد أفرادها إعداداً سليماً على نحو يجعل منهم مواطنين قادرين على تحمل المسؤوليات، والمشاركة في تطوير مجتمعهم في ظلّ تلك التغيرات، الأمر الذي يتطلب نوعاً من التربية يفهم تلك النوعية من المواطنين، ولهذا أصبحت التربية من أجل المواطنة من أكثر الموضوعات جدلاً في مجال التربية المعاصرة، وذلك لمواجهة الإحساس بالاغتراب وعدم الإحساس بالهوية والانتماء وضعف المشاركة السياسية (فرج، هاني عبد الستار، "التربية والمواطنة: دراسة تحليلية"، مستقبل التربية العربية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠٠٤).

حين يسعى المواطن في أيّ مجتمع نحو تحقيق منجزات ما، فإنّ ذلك سيدخل من ضمن دائرة المواطنة الحقّة، سواء من جانب الحقوق أم الواجبات، والتي حتماً ستأتي بثمارها في تحقيق الغرض المنشود وفق الاتجاه الذي تسلكه الدولة من ضمن المصلحة العامة. من هنا نطرح الفرض الذي يُمكن أن يعبر عن نمط العلاقة الجدلية بين دور المواطنة ومدى فاعليتها في ترسيخ معايير التنمية المستدامة واتجاهاتها، لأنّ هذا الاتجاه يُعدّ من أولويات الخطط التنموية التي تدخل من ضمن طروحات مستقبلية تبحث في مشكلات التنمية وجوانبها الأساسية.

المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل إنّها ارتباط صميمي وحميمي بجذور الانتماء والولاء للأرض المعطاء، فضلاً عن الروابط الاجتماعية التي يجتمع عليها المجتمع للقيام بمتطلبات التنمية واستدامتها على أن تحقيق مثل هذا الدور لا ينفصل عن متطلبات التنمية السياسية، وهي تضع إمكاناتها كلها نحو تحقيق واجبات الدولة ورعايتها للأمن والاستقرار وفق الإرادة الذاتية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢).

إن قيام الدولة الحديثة على مبدأ المواطنة هو أكبر ضمان لاستقرارها وأمنها وتقدمها، حيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن التفاعل والفرص التي يحصلون عليها هي نتيجة عضويتهم في جماعة وطنية وقدراتهم ومهاراتهم، وليست نتيجة لمكانة ما في القبيلة أو لمرتبة اجتماعية، ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء إلى الوطن. فبناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة وحيوية، لا يحدث مصادفة، بل هو الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تقوم بإعداده وتحضيره إنسانياً، للمشاركة الحرة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع الذي ينتمي إليه. ومن دون التربية الديمقراطية والتربية على المواطنة يتحول المواطنون إلى رعايا وأفراد ورع لا يمتلكون مصيرهم السياسي وغير قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية أو في الشأن العام (وظفة، علي أسعد، "التربية على المواطنة في عالم متغير، مجلة الطفولة العربية، المجلد السابع، العدد ٢٦، ٢٠١١).

والمواطنة بالمعنى الحديث تعني تنمية أفق مشاركة الأشخاص والأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة مسؤولة، وذلك عبر الصيغ الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت وحقوق التشريع. وتشمل هذه الممارسة الحرة الحق في التظاهر وفي الاعتراض، وفي ممارسة حرية القول والتعبير. كما أنه يحق للمواطن، بصيغة مفهوم المواطنة هذا، أن يشارك في الجمعيات والمنديات والممارسات السياسية، وأن يعبر عن رأيه وتطلعاته في الشارع والمنزل ومكان العمل، بالأدوات التي يمتلك.

فالمواطنة الحديثة تتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية والأخلاقية الأساسية التي تجعله أكثر قدرة على اتخاذ خياراته الديمقراطية، وأكثر قدرة على الفعل في إطار إحساسه بالانتماء إلى كيان اجتماعي منظم ومحدد، والمشاركة الفعالة في مختلف المسؤوليات العامة للمجتمع، وفكرة المشاركة في الحياة السياسية هي أساس الديمقراطية، والانطلاق من فكرة النظر للمواطنين كمشاركين نشطين في المجتمع بما يسهم في تحقيق الرخاء الاجتماعي (Matsuda, Noritada, "Can Universities Supply Citizenship Education? A Theoretical Insight", Japanese Political Science Review 2, 2014).

إن بناء الإنسان المواطن الصالح الذي تقع عليه أعباء التنمية وبناء الوطن يعد من أهم الأهداف التي يجب أن يعمل على تحقيقها كل مجتمع، فلا بد من اضطلاع المؤسسات التربوية بدورها الصحيح، بطريقة خلاقة تمكنها من تحمل مسؤولياتها، حيث يضعف غياب ثقافة المواطنة الصالحة عاطفة الولاء والانتماء، ما يجعل الأفراد يشعرون بحالة من الإحباط، ويثبط ذلك من عزيمتهم في النهوض بقدرات مجتمعهم، ويشيع بينهم الظواهر السلبية كالأنانية وتقديم المصلحة الشخصية والنزعات الخاصة على المصلحة العامة.

قد تتجاوز فكرة الإنصاف المفهوم الضيق للتنمية، القائم على أساس مظاهر توزيع الثروات والمداخل في المجتمع، لتشتمل في مضمونها على عناصر أوسع، كالضوابط والروابط الإنسانية، من حقوق وحرّيات سياسية ومدنية، وكثير من المجالات والمسارات التي يستطيع بها الفرد كمواطن الإسهام الفاعل في حياة الرعية من المجتمع وفي إطار دور الدولة المسؤول كراع لهذه التنمية. فقد ترتبط فكرة الإنصاف أساساً بالاستدامة لمختلف أنماط التنمية سواء البشرية منها أم المادية والسياسية والتي تنصب محصلتها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، من دون أن تكون هناك من تضحية بقدرات تلك الأجيال وفرصها. فنظرة إلى المستقبل بخصوص تعظيم دور المواطنة ومنحها أفقاً أوسع تتفتح لها أبواب الإبداع والتقدم في ظل نظم سياسية تسودها الحرّيات المدنية والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة من الناحية العملية لا الظاهرية، وكأطر عامة لتتشكل مناهج التنمية المنشودة واستدامتها.

إن بناء مفهوم المواطنة وتأصيله وعياً مرجعياً في عقل المواطن لتعزيز الانتماء إلى الوطن ثقافياً وإنسانياً، أصبح ضرورة حضارية تفرض نفسها في مختلف التكوينات الاجتماعية للوجود الإنساني المعاصر. ولا ريب في ذلك لأن مفهوم المواطنة يشكل واحداً من المفاهيم الأساسية للتقدم الإنساني القائم على التفاعل الحر بين الإنسان والوطن، بين الإنسان وقيم الحرية والإخاء والتسامح. ويعول كثير من المفكرين اليوم على أهمية بناء هذا المفهوم وتأصيله، لتحرير الوعي من أثقال الانتماءات التقليدية الضيقة التي تتمثل يقيناً في الانتماءات الطائفية والقبلية والعشائرية الضيقة. فالتحولات الكبرى الضاغطة، التي تشهدها المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على تفكيك المنظومات الإيديولوجية القديمة، وتفرض على الأنظمة السياسية المعاصرة إعادة النظر في أنساقها الثقافية من أجل استثمارها في الهيمنة والوجود.

***استاذ أصول التربية- جامعة الإسكندرية**

***مؤسسة الفكر العربي:**

الاعتدال بناءً وتوازن

***هيا عبدالعزيز المنيع**

المساحة الفاصلة بين الوسطية والتطرف ليست مجرد أفكار يتداولها معتنقوها، بل خطورتها إنها تمثل مرتكزاً يوجه سلوك الإنسان ويحدد كثيراً من تفاصيل حياته ومواقفه. وقد ينقله من محب للحياة إلى ناقم من كل شيء جميل.

في كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان في الشورى يوم الأربعاء الماضي أكد على "أن رسالتنا للجميع أنه لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً، ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه، ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال" تلك العبارة هي أحد المحاور الهامة في كلمة الملك سلمان، وهي تأكيد أننا نعيش مرحلة الاعتدال، وبالتالي لا نحتاج من يزايد علينا في تديننا، وفي ذات الوقت لن نقبل من يعتقد أن الاعتدال منطقة مناسبة لفكره المنحل...

الاعتدال الفكري هو الممارسة الواعية للتدين، مما يعني معه ضرورة تأسيس خطاب ديني جديد، خطاب لا يرتكز إطلاقاً على تسييس الدين بل يكفل حرية الاختلاف في الفكر والرأي، ويبتعد عن مناطق الجدل المتجهة للرأي الأوحده، فأحادية الرأي هي التي شكلت في وقت سابق معوقاً تنموياً تقبلته الشريحة الاجتماعية الكبرى المعتدلة مرغمة لأن رفضه أو مناقشته تعني الطعن في دينك ممن اعتنقوا عقيدة الغلو والتطرف باسم الدين مما غيب الاعتدال عن المشهد العام والنتيجة سهولة اقتناص شبابنا للعمل الإرهابي تحت شعارات الجهاد ونصرة المظلومين في البلاد الإسلامية، بل إن ثقافة الغلو انتزعت انتماء أبنائنا من وطنهم إلى انتماء أممي وأنكروا حب وخدمة الوطن تحت عناوين مزيفة ظاهرها الخير وباطنها الشر والفتنة وإثارة الفوضى في أنحاء المملكة العربية السعودية.....

في المقابل هناك من تختلط عليه المفاهيم فيعتقد أن الاعتدال منطقة مفتوحة للانحلال الفكري أو السلوكي الذي لا يتقبله العقل المتزن..

ما نحتاجه اليوم أن تتحول كلمة خادم الحرمين الشريفين عن لزومية الاعتدال إلى برنامج عمل تقوم به كافة المؤسسات وليس بعضها، نعم نلمس اليوم انطلاقة نحو الحياة والتعايش، ولكن مازالت بعض المؤسسات خارج نطاق حراك التغيير، وخاصة المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والتي عليها مسؤولية كبيرة جداً في إعادة بناء المحتوى الفكري لشبابنا خاصة وأن ثقافة الغلو والتطرف تجذرت في مجتمعنا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يواجهه الشباب على وجه الخصوص من ثقافة التطرف في الاتجاه الآخر مما يسبب صراعاً في داخل كثير منهم، وبالتالي حاجتنا لحراك عام من كافة المؤسسات الرسمية والخاصة لتطبيق رسالة خادم الحرمين الشريفين في تحويل الاعتدال من فكرة ومفهوم متفق على ضرورته إلى واقع يلمسه الجميع ويعمل على تحقيقه الجميع فلا نجد مؤسسات تقدمت وأخرى تراوح بين خطوة للأمام وأخرى للخلف.. لعدم قناعة بعض صناعات القرار فيها أو لعدم إدراكهم أن الاعتدال ثقافة حياة تشمل المجتمع عموماً وليس بعضه، رجالاً ونساءً صغاراً وكباراً.... عهد الاستثناءات انتهى دون رجعة.

***صحيفة "الرياض" السعودية:**

النزاعات المحتملة اندلاعها في العالم في عام ٢٠١٨

تناول مجلس العلاقات الخارجية للبحوث في الولايات المتحدة النزاعات المحتملة اندلاعها في العالم في عام ٢٠١٨، صنّفها في سيناريوهات بحسب تهديدها المصالح الأمريكية الداخلية والخارجية. تجري مؤسسة مجلس العلاقات الخارجية للبحوث في الولايات المتحدة مسحاً سنوياً للنزاعات المندلعة أو التي من المحتمل أن تندلع في أنحاء العالم بحسب أولوية تهديدها المصالح الأمريكية. وبعدما ركز المسح خلال السنوات العشر الماضية على الأخطار الخارجية التي تهدد الولايات المتحدة، فإن مسح هذا العام يأخذ في الحسبان المخاطر التي تشكلها أمريكا على العالم وعلى نفسها، كما أشار المجلس. قال بول ستيرز، مدير مركز العمل الوقائي في المجلس الذي يجري المسح السنوي: "يصعب التنبؤ بأفعال الولايات المتحدة في العالم اليوم، وهذا سبب تملأ عميقاً". أضاف أن لا أحد يعرف اليوم كيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة في أي وضع، مشيراً إلى إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام ٢٠١٥ أنه لا يريد أن يعرف أحد ماذا يفعل أو كيف يفكر.

سيناريوهات

تتبدى عدم إمكانية التكهّن بأفعال أمريكا اليوم في سيناريوهين أعطاهما مسح هذا العام أولوية في ضوء الآراء والتقديرات التي أبداهما ٤٣٦ مسؤولاً في الحكومة الأمريكية وخبيراً في السياسة الخارجية: الأول، اندلاع نزاع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وجيرانها، والثاني وقوع مواجهة مسلحة بين إيران والولايات المتحدة أو إحدى الدول الحليفة لها بسبب تدخل إيران في نزاعات إقليمية ودعمها جماعات مسلحة. قال ستيرز: "هاتان هما الأزمات الأشد تفجراً للثتان تختمران في الوقت الحاضر".

يتوصل المسح الذي أجري في النصف الأول من نوفمبر الماضي إلى أن النزاع مع كوريا الشمالية سيكون له تأثير "بالغ" في مصالح الولايات المتحدة، لكن احتمالات اندلاعه "معتدلة". ويتفق هذا التقييم مع تقديرات أخيرة لمراقبين مطلعين مثل الأدميرال المتقاعد جيمس ستافريديس والمدير السابق لوكالة المخابرات المركزية جون برينان. قدر ستافريديس احتمالات نشوب نزاع غير نووي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بنحو ٢٠ إلى ٥٠ في المئة واندلاع حرب نووية بنسبة ١٠ في المئة. وفي مقابلة مع مجلة ذي أتلانتيك، قدر برينان احتمالات الحرب مع كوريا الشمالية بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المئة في ضوء تعذر إمكانية التنبؤ بما سيفعله ترامب، قائلاً إنه لا يعتقد أن كوريا الشمالية تريد إشعال نزاع عسكري كبير، لكنه أضاف: "لا أعرف قدرة ترامب على القرار أو الفعل".

هجوم إرهابي

بحسب المسح، خطر النزاع مع إيران في السيناريو الثاني ناجم من علامة الاستفهام التي وضعها ترامب على الاتفاق النووي مع إيران، ورفضه إعطاء شهادة تؤكد التزام طهران بالاتفاق الذي ما زال من الجائز أن ينسحب ترامب منه. كما ازداد الآن احتمال وقوع مواجهة أمريكية-إيرانية بسبب جملة قضايا متفجرة. من برنامج إيران الصاروخي والنووي إلى نفوذها في سوريا والعراق ودعمها المتمردين الحوثيين في اليمن وميليشيا حزب الله في لبنان وجماعات إسلامية متطرفة في الأراضي الفلسطينية.

لم يظهر هذا السيناريو في تقرير مجلس العلاقات الخارجية في العام الماضي، حين كانت إيران ضالعة في هذه الأعمال كلها. لكن مستقبل الاتفاق النووي لم يكن موضع تساؤل بعد.

من السيناريوهات الأخرى في مسح هذا العام وقوع هجوم إرهابي كبير على الولايات المتحدة وهجوم الكتروني واسع على هياكل ارتكازية حيوية أمريكية واحتمال وقوع مواجهة بين روسيا ودول أعضاء في حلف الأطلسي أو بين الصين ودولة أو أكثر من دول جنوب شرق آسيا بسبب نزاعات إقليمية في بحر جنوب الصين.

من المخاطر التي أعطاها المسح أولوية رغم تأثيرها المعتدل على مصالح الولايات المتحدة تفاقم الحرب في أفغانستان وتصاعد العنف في سوريا بالارتباط مع سعي بشار الأسد إلى إعادة بسط سيطرته على بلده المدمر. واللافت أن العراق الذي كانت احتمالات تفككه من المخاطر ذات الأولوية العليا قبل عامين ومن المخاطر ذات الأولوية الثانية في مسح العام الماضي لا يرد له ذكر في مسح هذا العام. كما إن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لا يُذكر بشكل محدد على قائم المخاطر المحتملة في العام المقبل رغم استمرار القلق من خطر وقوع هجمات إرهابية.

احتمالات عالية

من السيناريوهات ذات الاحتمالات العالية والتأثير الضعيف على المصالح الأمريكية تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فنزويلا وتفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن واستمرار الهجمات الإرهابية لجماعة الشباب الصومالية وتصاعد العنف ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار.

من النزاعات التي أعطاه المسح درجة معتدلة من الاحتمالات والتأثير في مصالح الولايات المتحدة وتزايد أعمال العنف المرتبط بالجريمة المنظمة في المكسيك وتصاعد العنف في شرق أوكرانيا وبين تنظيمات كردية مسلحة والقوات الحكومية في تركيا والعراق، واندلاع مواجهة بين باكستان والهند بسبب الإرهاب أو الاضطرابات في الشطر الهندي من كشمير، واشتداد حدة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، علماً بأن المسح أُجري قبل اعتراف ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل، والاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله المدعوم من إيران في سوريا أو على الحدود الإسرائيلية . اللبنانية.

كانت السيناريوهات التي تأتي في المرتبة الثالثة على سلم الأولويات في المسح كلها تقريباً في أفريقيا، خصوصاً العنف السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطرابات في زмбаوي، حيث تحرك الجيش لعزل روبرت موغابي بعد نحو ٤٠ عاماً قضاها في الحكم. ويلاحظ تراجع أعمال العنف في ليبيا بعد القذافي في مسح هذا العام من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة على سلم الأولويات.

حرب بين دولتين نوويتين

كتب معلقون على المسح سيناريوهات لم ترد في قائمة مجلس العلاقات الخارجية التي تتضمن ٣٠ نزاعاً محتملاً، منها زعزعة الاستقرار السياسي بسبب حركات قومية وانفصالية في الإتحاد الأوروبي بعد تصويت كاتالونيا على الاستقلال عن إسبانيا، وفوز القوميين في الانتخابات المحلية في كورسيكا على أساس برنامج لضمان مزيد من الحكم الذاتي أو الانفصال عن فرنسا. ولاحظ آخرون احتمال تزايد الهجمات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء في مصر. قال ستيرز إن مجلس العلاقات الخارجية حين طلب إضافة نزاعات محتملة أخرى تلقى الكثير من السيناريوهات الغريبة، بينها إعلان ترمب الحرب على الصين.

لعل أشد ما يلفت في المسح الأخير أنه حين طلب مجلس العلاقات الخارجية من مسؤولين حكوميين وخبراء في السياسة الخارجية أن يلقوا نظرة على المستقبل القريب لم يستبعد هؤلاء وقوع حرب بين دولتين نوويتين. وبدلاً من النظر إلى مثل هذه الحرب على أنها احتمال مستبعد، فإنها أُدرجت بين المخاطر الأولى في العام الجديد.

[*موقع ذي أتلانتيك :](#)

صدى انفجار قبيلة الشرق الأوسط الجديد؟

*نايف جبورو

منذ بدايات القرن الواحد والعشرين ومع سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣م ودخول الجيش الأمريكي اراض العراق كثر الحديث في الوسط الاعلامي والسياسي حول مصطلحات جديدة تمس شأن الشرق الأوسط ومستقبلها من قبيل - الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد، ومع بداية ما سمي بالربيع العربي عام ٢٠١١م ازدادت وتيرة هذه المصطلحات وحدة نبرتها خاصة بعد تحول ذاك الربيع إلى خريف مأساوي ونزاعات مسلحة دامية بظهور جماعات اسلامية ارهابية متطرفة كجبهة النصرة وداعش وغيرها، في العراق وسوريا واحتلالها لمدن كبيرة كالرققة والموصل، ومساحات واسعة من الأراضي وإزالة الحدود القائمة فيما الدولتين وإعلانها دولة الخلافة الاسلامية، كما وكثر الحديث مع دخول قوات دولية كلاً من العراق وسوريا ضمن اطار التحالف الدولي ضد داعش عن رسم خرائط جديدة للمنطقة ونشرها عبر وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والقول بانتهاء زمن اتفاقية سايكس بيكو والخطوط التي كانت قد رسمت فيما بين الامم والشعوب في الشرق الاوسط.

وهنا يطرح السؤال نفسه: ما هي الحقيقة؟ وهل هناك حقاً مسعى جدي من قبل القوى العظمى في العالم لمشاريع من هذا النوع الذي شغل بال الكثيرين منذ سنوات؟

الحقيقة وكما يقال: أن وراء الأكمة ما وراءها! ولهذا أعتقد أنه لا يجب النظر إلى حالة الصراع والنزاع الدموي السائد في المنطقة وبخاصة في كل من سوريا والعراق والتأثر كثيراً بما يشاع من منظور عاطفي أو كردي أو من منطلق ما تشتهيهِ النفس فقط، وبالتالي التسرع في اطلاق الأحكام والمواقف المبنيّة على العاطفة والرغبة الكامنة أكثر من مما هي معتمدة على قراءة دقيقة معتمدة على التحليل العلمي ومنطق السياسة المتبعة لمجريات أسس الصراع ومصالح الأطراف التي تمسك بزمام إدارة النزاع وذلك من منطلق عدة معطيات أهمها وبشكل مختصر:

أولاً: ثبت تاريخياً ومنذ عهد الاستعمار القديم وحتى الآن أن الدول الغربية لم تسعى يوماً إلى إحلال الأمن والاستقرار والعدالة في منطقة الشرق الأوسط بل أنها سعت وفي كل مرة أجبر فيها على مغادرة المنطقة نتيجة ظروف دولية معينة بترك ما يشبه قنابل موقوته قابلة للانفجار في أي وقت تستدعي حينها بالضرورة الحضور الغربي، واتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ليس إلا مثال على ذلك، فالخطوط التي رسمت بين الشعوب والامم وحرمان بعض الشعوب من حقوقها بموجب هذه الاتفاقية لم تكن إلا قنابل من هذا النوع.

ثانياً: لا يسعى الغرب والقوى العظمى من خلال تدخلها في الشرق الأوسط واستقدام جيوشها وأساطيلها وتقديم الأسلحة لأطراف النزاع وصرف الأموال الطائلة إلا لتحقيق مصالحها منتهجين في ذلك البرغماتية المباشرة دون التأثير بالعواطف والحالات الانسانية وحقوق الانسان إلا في الحدود التي تحقق تلك المصالح.

ثالثاً: تعتمد الدول الغربية والقوى العظمى في قراراتها على مراكز الدراسات الاستراتيجية وما تخططها وترسمها أجهزتها المركزية المخابراتية في جمع المعلومات اللازمة عن البلد المراد التدخل فيها وما يلزم من إجراءات عملية لتنفيذ ما هو مخطط ومرسوم، وهنا يأتي دور تأجيح الأجواء إعلامياً وسياسياً وبما يخدم تفجير تلك القنابل الموقوتة التي تركت سابقاً والتي آن وأن الاستفادة منها، ومن هنا جاءت التصريحات

والمصطلحات الجديدة عن الشرق الاوسط ومستقبلها بصورة تصاعدية منذ بداية القرن الحالي إلى أن وصلت الأمور إلى نشر خرائط جغرافية عن تقسيم المنطقة إلى دول جديدة وتغيير معالم الدول القائمة مما كان من شأن ذلك بأن دفع ممن كان يشعر بالغبن في هضم حقوقه نتيجة سياسات سابقة كالكرد مثلاً أن يتحمس للفكرة وأن يكون مستعداً لدفع الغالي والنفيس في سبيل تحقيق ذلك، وبالمقابل كان من شأن هذا التصعيد الاعلامي الغربي فيما يتعلق بتقسيم المنطقة أن جعل من المغتصب للحق الكردي – الترك والعرب والفرس – مستنفراً ومستعداً لخوض حروب ومعارك لعشرات السنين لمنع تنفيذ ما تم الترويج له وبالنتيجة يبقى الغرب هو من يدير أزمة الصراع لسنوات عديدة محققاً مصالحه على حساب هذا الطرف وذاك وصولاً في نهاية المطاف إلى حل غير عادل وقنبلة موقوتة جديدة.

رابعاً: ليس بالصدفة أن معظم حكام دول الشرق الأوسط ولعشرات السنين كانوا ولا زالوا دكتاتوريين في قمع شعوبهم بل كانوا ولا زالوا مرغمين تحت طائلة إزاحتهم بانقلابات عسكرية أو تقوية معارضات قبلت على نفسها أن تكون الخادم الأمين لمصالح الدول الغربية لا لمصالح شعوبها، لأن الحاكم العادل والمؤمن بالديمقراطية وبالعدل والمساواة سوف يلجأ بالتأكيد إلى توعية شعبه بكافة مكوناته وطوائفه وأعراقه وبما يمكنهم خلال سنوات قليلة من حل جميع مشاكلهم العالقة مما من شأنه ابطال مفعول القنابل الموقوتة التي وضعتها الدول الغربية في مفاصل مجتمع الشرق الاوسط وهذا مما لا يرضي الغرب والدول العظمى.

وخلاصة القول:

الغرب والدول العظمى أمريكا وروسيا وغيرها أكبر من أن تجابه بالشعارات والأمنيات، في الوقت الذي يعاني فيها مفاصل المجتمع الشرق الأوسطي بكم هائل من القنابل الموقوتة كما أشرنا وجملة من الأزمات وبؤر التوتر التي بدأت في السنوات الأخيرة تنزف دماً. أمام هذا الواقع تبقى تلك المصطلحات الراجحة حول تقسيم المنطقة وتشكيل شرق اوسط جديد أمراً بعيد المنال على الأقل في المدى المنظور لكن في الوقت ذاته نحن كرد روجآفا والكرد عموماً يمكننا إذا أحسنّا التصرف أن نحقق قدراً كبيراً من مضمون ما تم ويتم الترويج له، قد لا يصل إلى مستوى إقامة كيان خاص بنا لكنه على اقل تقدير قد نحقق قدراً كبيراً من الحكم الذاتي على شكل فدرالية دون المساس بحدود الدولة السورية القائمة ولأجل هذا لا بد لنا من توفير عاملين أساسيين أولاً: أن نثبت للغرب (أمريكا) أننا قوة عسكرية لا يستهان بها وبإمكاننا أن نحمي مصالحنا ومصالح حلفائنا في المنطقة وعلى المدى الطويل.

ثانياً: أن نوحّد من صفوف قوانا السياسية ونثبت لحفائنا أننا أصحاب موقف موحد وأنه لا يمكن لأعدائنا خرق صفوفنا.

ومن دون التمكن كردياً من توفر هذين العاملين لا يحق لنا أن نقول بأن أمريكا أو غيرها قد تخلت عنا لأن الغرب وعلى رأسها أمريكا لا يتحالف إلا مع الأقوياء القادرين على حماية مصالحها.

***كاتب وحقوقى كردي سوري يقيم في قامشلو.**

***صحيفة (الحياة):**

هل يعود الشرق الأوسط إلى صراع الوجود مرة أخرى؟!

*د. عبدالعاطي محمد

المبررات المباشرة التي طرحت من جانب ترامب وفريقه لم تكن مقنعة على الإطلاق. فقد قال ترامب إنه أراد أن يفي بوعدته للناسخين عندما شدد خلال حملته الانتخابية على أنه سيوقع على قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها في حال فوزه، وها هو يفي بوعدته لناخبيه.

منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨ وأدبياته الفكرية والسياسية تتحدث عن نظرتين مختلفتين تماما حول طبيعة هذا الصراع: أهو صراع وجود أم صراع حدود؟. ولأسباب عديدة تتعلق بتوازنات القوى بين العرب والإسرائيليين والتنافس على النفوذ في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى في العالم، سادت النظرة الثانية سياسيا، بينما ظلت جذوة النظرة الأولى متقدة عقائديا في مخيلة الشعوب العربية والإسلامية لا تنطفئ أبدا.

وقد أعاد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتراف الولايات المتحدة بأن القدس هي عاصمة إسرائيل والتوجيه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، قضية الصراع في الشرق الأوسط إلى نقطة البداية قبل نحو ٧٠ عاما بأنه صراع وجود أكثر من كونه مجرد صراع حدود. ولكن الخطورة هذه المرة هي أن القرار أضفى الطابع الديني على صراع الوجود، دافعا الشرق الأوسط بذلك إلى كارثة حقيقية. فالقدس ليست فقط أرض عربية محتلة يتعين تحريرها، وإنما هي جزء لا يتجزأ من الوجدان والعقل العربي والإسلامي، ومهبط الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية، والمساس بها بخطوة أحادية هو بمثابة تدمير لهذا الوجدان من ناحية، وإشعال للحروب الدينية في المنطقة من ناحية ثانية.

للوهلة الأولى بدا قرار ترامب تصرف غير مدروس. ولكن ما تزامن من تعليقات من جانب المحيطين بالرئيس الأمريكي أفادت بأنه اتخذ قراره بعد دراسة ومشورة ودراسة بالتبعات التي تحدثها داخل وخارج الولايات المتحدة. وما يعزز ذلك أن ترامب لم يشأ أن يفاجئ الأطراف المعنية بالصراع في المنطقة بالقرار، وإنما أجرى اتصالات بقيادة هذه الأطراف. وما كان له أن يجري هذه الاتصالات إلا إذا كان مقتنعا به وعازم بقوة على اتخاذه ولا يقبل المساومة حوله.

معلوم للكافة أن الكونجرس الأمريكي كان قد اتخذ هذا القرار من قبل في عام ١٩٩٥، وكان تفعيله يحتاج فقط إلى التوقيع عليه من رئيس الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الوقت لم يوقع أي رئيس أمريكي على هذا القرار لاقتناعهم جميعا بخطورة تداعياته من حيث مدى احترام الولايات المتحدة للقرارات الدولية التي شاركت هي نفسها في صياغتها وحسمت الموقف بالنسبة للقدس على أن مصيرها يتقرر بالحل النهائي للقضية الفلسطينية. ولكن ترامب هو الرئيس الوحيد الذي شذ عن مواقف أسلافه بتوقيعه القرار.

ولو تراجع ترامب - فرضا - فإن ذلك لن يغير من الوضع المستجد شيئا" لأن الانطباع عن مدلولات القرار سيظل يفعل أثره.

لم يكن الرؤساء الأمريكيون السابقون على خطأ بالتأكيد في رفضهم الانصياع لقرار الكونجرس هذا، ولا كانوا أقل جرأة من ترامب، ولكنهم ظلوا يميزون بين الاعتبارات الداخلية، وبين ما يجب أن يقوم به من هو على رأس البيت الأبيض من مواقف وسياسات تعبر عن الولايات المتحدة كدولة عظمى ومعنية باستقرار وسلام منطقة ساخنة مثل الشرق الأوسط، وكانت لديهم خيارات عديدة لإرضاء إسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة دون الانصياع لقرار الكونجرس المذكور.

وما ساعدهم على ذلك أن الولايات المتحدة كانت متحدة بالفعل على الصعيد الداخلي مهما كانت قوة الخلافات الحزبية بين الجمهوريين والديمقراطيين ولا أيضا تباينات نظرة الشعب الأمريكي لأداء السلطة في واشنطن العاصمة (الموقف الشعبي من المؤسسات). إلا أن الانتخابات العامة الأخيرة التي جاءت بترامب إلى السلطة كشفت لأول مرة عن انقسام حاد بين الأمريكيين شعبا ومؤسسات وأحزاب، فجاءت إلى الحكم رئاسة مسكونة بالقلق المستمر، حيث تعاني من المطاردة السياسية كل يوم، وللدفاع عن بقائها تلجأ إلى اتخاذ مواقف «شعبوية» بعيدا عن احترام رؤية

المؤسسات، وهكذا كانت مواقف وقرارات ترامب مفاجئة وخارجة عن المألوف ومثيرة للجدل وصادمة أيضا حتى لحلفاء الولايات المتحدة، وأحدثها القرار الخاص بالقدس.

المبررات المباشرة التي طرحت من جانب ترامب وفريقه لم تكن مقنعة على الإطلاق. فقد قال ترامب إنه أراد أن يفي بوعده للناخبين عندما شدد خلال حملته الانتخابية على أنه سيوقع على قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها في حال فوزه، وما هو يفي بوعده لناخبيه، وبذلك هو أكثر شجاعة من أسلافه الذين أشار إليهم بأنهم كانوا يخافون من اتخاذ قرار كهذا. ولكنه فور فوزه أرجأ اتخاذ القرار (٦ أشهر) مثلما كان يفعل أسلافه، وقبل أن تنتهي مدة الأشهر الستة الثانية اتخذ القرار بما يعني أنه إما خضع لضغوط شديدة من أتباعه واللوبي اليهودي، أو استشعر صعوبة الاستمرار في البيت الأبيض على خلفية الملاحظات الشديدة من خصومه بخصوص ما لحق بحملته الانتخابية من شكوك تلقى الدعم من روسيا وأراد بخطوته هذه أن يوجه الأنظار إلى قضية أخرى يعلم أن خصومه لا يستطيعون الصمود فيها حتى لو رفضوها لأنها تتعلق بإسرائيل. ثم فإن اتخاذ القرار لم يكن بدوافع الوفاء بالوعد قدر ارتباطه بالهروب من أزمة داخلية. كما برر موقفه بأن القدس بها مقر الحكومة الإسرائيلية والكنيسة والمحكمة العليا وبعثات منظمات دولية وهي بذلك أي بحكم الواقع عاصمة لدولة إسرائيل. ولكنه يعلم جيدا هو ومن أشاروا عليه بذلك أن الواقع المبني على الإكراه والاحتلال لا يعطى لصاحبه شرعية ولا مشروعية، وقد أكدت القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن عدم شرعية هذا الوضع خصوصا بعد أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية إلى الغربية عام ١٩٨٠، وطالبت هذه القرارات بسحب البعثات الدولية منها.

وقيل أيضا إن إرجاء القرار من الرؤساء السابقين كان لحرصهم على أن يكون الإرجاء سببا في دفع عملية السلام إلى الأمام، ولكن هذا لم يتحقق فلا مبرر للاستمرار على الموقف القديم. ولكن هو وإدارته أكدوا منذ وصوله إلى البيت الأبيض أنه مستمر في عملية السلام كوسيط وأنه مع حل الدولتين وخصص مبعوثا للعملية هو صهره اليهودي كوشنر، أي أن العملية يجري إحيائها ولم تتوقف حتى يتم الحكم بأن الإرجاء لم يفد بشيء.

التفسير الأقرب إلى التصديق هو أن الرجل خضع لمطالب اليمين المتطرف ومن قياداته نائبه بنس الذي لا تعنيه أية ردود أفعال داخلية أو خارجية ولا حتى يضع حسابا للاعتبارات الشعبية الداعمة لترامب وإنما تعنيه اعتبارات إيديولوجية دينية متطرفة مؤداها أن إسرائيل ستشهد يوما ما عودة مسيحية يهودية على أطلال حروب دينية لا مفر منها. ولم يكن غريبا في هذا الصدد أن يعلق نتانيا هو رئيس وزراء إسرائيل بقوله إن ترامب دخل تاريخ إسرائيل بهذه الخطوة. ووفقا لهذا التفسير فإن ما جرى بخصوص القدس هو نقلة نوعية في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي لم تحدث منذ حرب ١٩٦٧ وما تلاها من تطورات.

أعادت هذه الخطوة الحياة مجددا للنظرة إلى الصراع على أنه صراع وجود لا صراع حدود. فعندما صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ تم تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما للعرب والأخرى للإسرائيليين، وتلاه وضع القدس تحت الوصاية الدولية. ومعلوم أن العرب رفضوا القرار ونشبت حرب ١٩٤٨ التي خسروها وقامت دولة إسرائيل رسميا وكانت الولايات المتحدة أول من اعترف بها (رئاسة ترومان). وحتى حرب ١٩٦٧ ظل التصور العربي للصراع أنه صراع وجود بمعنى أنه لا بد أن تعود فلسطين عربية وتزول دولة إسرائيل.

ولكن بعد ما أحدثته هذه الحرب من نتائج خصوصا بعد الموافقة العربية على القرار ٢٤٢ الذي تضمن الإقرار بوجود دولة إسرائيل، تركز كل الجهد لحل الصراع على أنه تفاوض على تحرير ما أمكن من الأراضي التي احتلت في تلك الحرب وتحول الحديث من فلسطين عربية إلى الأراضي العربية المحتلة ومنها الضفة وغزة. وقامت مسيرة السلام منذ ١٩٩١ في مدريد على أساس أن الصراع هو صراع حدود بما فيه إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل.

قرار ترامب يعود بالصراع إلى طبيعته الوجودية لأنه ألغى طبيعة مسيرة السلام التي هي مفاوضات وتنازلات متبادلة حول الحدود، وذلك لأنه أضفى مشروعية لإسرائيل على احتلالها للقدس الشرقية وقرر فرض إملاءات (لا مفاوضات) إذا ما أراد العرب والفلسطينيون استكمال المسيرة. وزاد الأمر خطورة بأن فتح صراع الوجود الجديد على أفق الحروب الدينية لأن القدس لها اعتباراتها الدينية التي يجب ألا تمس من قريب أو بعيد.

***صحيفة (عمان) العمانية:**

الحرب على ايران المرحلة الثانية من استهداف التوازن بالمنطقة بعد العراق

***فؤاد البطاينة**

ما زال الرجال أنفسهم عبر التاريخ هم من يقودون الدول ويصنعون الأحداث او يؤثرون فيها، فالسيروية الديمقراطية ما زالت قاصرة وعاجزة عن تسليم الشعوب اوممثليها للسلطة واقعا، والتي بقيت الى حد كبير بيد رجل واحد، أو تقاسم واهم معه، وما زال ممكنا أن يكون هذا الرجل قبطانا وازنا، أوأهوجا.

ترمب جلبه النظام الديمقراطي ولا يلتزم بقراراته وسياساته الخارجية بمسار من سبقه من الرؤساء، ولم يستطع الدستور أن يتحداه، لقد أخضع السعودية بقوة امريكا وربط وجودها كنظام بشرط التنسيق والتحالف مع اسرائيل، فعلى ماذا قام التحالف او التفاهم السعودي الاسرائيلي ؟. هذا ما نتلمسه من سلوك زعامتي الكيان الاسرائيلي والسعودي وربطه بالسلوك الامريكي كصدى ومؤشر لرغبات واتفاق الكيانيين. فلكل من الزعامتين اهتماماتها وأولوياتها.

السعوديه تريد بعد صون نظامها من السقوط والتغيير، زعامة الخليج واخضاعه لقرارها، واخضاع اليمن كأولوية لها في الجزيرة لخطورته عليها في حالة تفعيل امكانياته الاقتصادية والسكانية والجغرافية واصبح قويا بنظام سياسي حر او وطني او قومي. وتريد شرعية الزعامة الاسلامية والقرار الاسلامي، وتتنازل عما دون ذلك لاسرائيل. بمعنى انها تتخلى عن فلسطين والعروبة بالشكل والمضمون، وتتخلى عن فلسطين للقرار الاسرائيلي بالمضمون لا بالشكل.

ومن هنا جاء تخليها عن التورط المباشر بسوريا، وجاءت الازمة مع قطر وجاء الانقلاب على مشاركة العائلة الحاكمة للملك في الحكم وإنهاء نفوذها السياسي والاقتصادي في السعودية،، وجاء مؤخرا موقفها المتخاذل علنا من قرار ترمب بزيارة وفد البحرين لاسراييل التضامنية مع قرار ترمب، وفضيحة إدارة الظهر للقمة الاسلامية.

اما اسرائيل فأولوياتها تبدا بتعبيد ما تبقى من طرق لدول العرب والإقليم والمسلمين لابتلاع فلسطين، ثم تسيدها على الاقليم وصولا لعالمية الأهداف الصهيونية. وحيث ان الطريق للعرب أصبحت معبدة بلا شوكة واحده سيما بعد أن اسقطت من جانبها التزاماتها باتفاقية وادي عربه والقيادة الهاشمية، أصبحت الأولوية المباشرة لها هي ايران وامتداداتها بالمنطقة العربية كدوله قويه ومعاديه لاسرائيل ومنافسه لها.

فأسس وأولويات التحالف السعودي الاسرائيلي واضحه، والتعاون بينهما قائم، وأمريكا العضلات الخرقاء حاضرة ما دام "السيستم" الأمريكي قائما وما دامت الصهيونية ولوبيا النفط والسلاح هم صناع القرار في امريكا، وترمب الرئيس الامريكي بصفته متخذ القرار محسوب على كل اطراف المثلث.

أقول هنا، بأن ترمب الذي كان قادرا على الانقلاب على حلفائه الأوروبيين والدوليين والعرب وعلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية وعلى سياسة امريكا المستقرة من القضية الفلسطينية على الصعيدين الامريكى الداخلى، ومجلس الأمن وقراراته، بسلاسة أمريكية رسمية وشعبية، قد كان دافعه في كل هذا شخصيا وقائما على رغباته وحساباته الشخصية المرتبطة حصرا بنتنياهو كصديق وممثل للصهيونية بعيدا عن الاهتمام بالمحاذير على امريكا كدوله وشعب وقوة عظمى، وما يميزه عن غيره أنه صهيوني ربما تحول الى العقيدة اليهودية دون إعلان منه.

ولذلك نستطيع القول بأن من جُنَّ ورضخ لمطلب نتنياهو في القدس على حساب مصداقية وهيبة وسمعة ومصالح دولة بحجم امريكا، لا يتوانى عن خوض حرب على ايران وامتداداتها رغم انها بكل المقاييس ليست من صالح امريكا. وعلينا عندما نراه يلوح بهذه الحرب على ايران أن نضع بحساباتنا بأنه لا يضع في حساباته الانعكاسات السلبية على العالم وعلى امريكا في ميزان الربح والخسارة بل في ميزان نتنياهو. وليس لنا أن نحكم بالضرورة بأنه يمزح و يبتز ويهدد، ولا مجرد التغطية الإعلامية على حدث القدس بحدث آخر، كما علينا ان نعطي بعدا لقرارات بوتين الأخيرة في اليمن وسوريا على خلفية مفترضة من معرفة مفترضة له بالقادم.

ترمب يدعو لتشكيل تحالف ضد ايران من أجل غطاء دولي للعدوان ولن يحظى بأكثر من دول خليجية، وربما عربية أخرى والقليل من الدول الضعيفة البعيدة، وستنضم اليه اسرائيل مضطرة عندما تُهاجم. فالحرب إن وقعت، ووقوعها ضربا من الجنون واردا كمصلحة اسرائيلية – سعودية واهمه، ستكون امريكية بامتياز وتمويلها سعودي وجارياجمعه من خزينتها ومكتنراتها ومن حملتها على ما اسمته بالفساد.

السؤال هو، هل ستدفع التداعيات والنتائج الخطيرة المتوقعة لهذه الحرب المحتملة، والتي ستتجاوز أمريكا للعالم ورفاهه، الدول الأوروبية لتشكيل تحالف - غربي شمالي - سياسي، دبلوماسي ستراتيحي لمنع وقوعها؟. نتوقع ذلك. فتداعيات هذه الحرب على امريكا واسرائيل إن وقعت فهي مهمهم ومشكلتهم، وهم من يحسبونهم رغم انهم سيعتمدون على استخدام أحدث تكنولوجيا الحماية لانفسهم، إلا أن تداعياتها ستكون خطيرة على المنطقة العربية والخليج الذي سيطاله التغيير السياسي والجغرافي والمالي ثم سيصبح تحت الحماية الأمريكية. وخطيرة جدا جدا على الاقتصاد العالمي ككل لما ستسببه هذه الحرب بعيدا عن قواعد الاشتباك، من احراق للنفط ووقف الانتاج والتصدير.

هذه الحرب إن وقعت ستكون كارثية على العرب وقضيتهم الفلسطينية، لأنها ستمثل المرحلة الثانية من استهداف التوازن العسكري والسياسي بالمنطقة باستهداف ايران، بعد انتهاء مرحلة القضاء على العراق التي أخلت كثيرا بالميزان وسرعت بالاجهاز على العرب. وعلى تركيا أن تعلم بأن الحرب على ايران هي بوابة الحرب عليها. فسياسة امريكا التقليدية بالإبقاء على التوازنات الإقليمية لها استثناء في الشرق الأوسط لصالح اسرائيل وقد حان زمانها. وسياسة الأحلاف انتهت مع وارسو والأطلسي، وحل محلها سياسة التحالفات المرحلية، فهل نرى تفهما وموقفا تركيا مبكرا ومسئولا؟

***صحيفة (الراي اليوم) اللندنية :**

التحدي الهندي مع راهول غاندي

*إياد أبو شقرا

في عالمنا العربي ما يكفي من المحن والمشكلات المستعصية لدرجة تبدو معها مناقشة أي قضية دولية أخرى كما لو كانت محاولة للهروب من مواجهتها.

غير أن ما يحصل وقد يحصل للهند في الآتي من الأيام يشكل جزءاً من التحديات التي تواجه وستواجه العالمين العربي والإسلامي. أما مناسبة كتابة هذه السطور فهي تولي راهول غاندي سليل أسرة غاندي - نهرو، التي صارت عنواناً لهند مستقلة ديمقراطية علمانية وغير منحازة، قيادة حزب المؤتمر الهندي... الذي قاد النضال الاستقلالي في أكبر ديمقراطيات العالم.

مهم جداً التوقف عند أهمية الحدث أمام خلفية تصاعد التشدد الديني ليس في باكستان، الدولة التي أسست بدايةً تحت رايات دينية لتكون «دولة مسلمة»... بل في الهند أيضاً، حيث تراجع حضور حزب المؤتمر التاريخي المنفتح أمام شعبية التشدد القومي والديني لحزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي بقيادة رئيس الوزراء الحالي ناريندا مودي. والمفارقة، أن مودي الذي بنى جزءاً من شعبيته على سياساته الشعبوية الطائفية هو زعيم ولاية غجرات، الولاية التي ولد فيها المهاتما غاندي، والتي تعد الأقرب إلى العالمين العربي والإسلامي.

لقد كان استقلال الهند عام ١٩٤٧ أول اختبار معاصر لمدى قدرة «الإسلام السياسي» على التعايش مع المؤسسات السياسية الحديثة في دول العالم الثالث مع بدء العد العكسي للاستعمار الكلاسيكي. كان أيضاً أول اختبار له على صعيد التعايش مع الديانات الأخرى في كيانات مستقلة لا يشكل فيها المسلمون غالبية سكانية. في شبه القارة الهندية، قبل سنة واحدة من «نكبة فلسطين» وتأسيس دولة إسرائيل كان الخيار التاريخي. الخيار بين مفهومي الدولة التعددية و«الدولة الدينية». بين التفاؤل بإمكانية التوصل إلى تعايش عابر لحواجز العرق والدين واللغة... والشك الذي يعتبره كثيرون واقعية. وهذا كان الحال في الهند، حيث رأى كثيرون من المسلمين الشك واقعية مبررة في شبه قارة يشكل المسلمون أقلية فيها وتتكلم عشرات اللغات ومئات اللهجات وتضم - في حينه - مئات الملايين.

انقسم المسلمون يومذاك، وتشققت الحركة الوطنية الهندية التي قادت النضال من أجل الاستقلال عن التاج البريطاني، الذي كانت الهند «درته» الأعظم.

وكان القرار الصعب الذي ترك تفاعلات وترددات ما زالت معنا حتى اليوم، وخلف علامات استفهام تبقى معنا، وربما تكبر مستقبلاً، إذ أصرّ تيار الزعيم محمد علي جنّه (جناح) زعيم «الرابطة الإسلامية لعموم الهند»، على استقلال المسلمين في كيان خاص بهم بعيداً عما اعتبره أحلاماً في أذهان مثقفين مثاليين مثل «المهاتما» موهانداس غاندي وجواهرلال نهرو... وبعض القادة المسلمين الهنود الآخرين مثل أبو الكلام آزاد وذاكر حسين.

وحصل ما حصل عام ١٩٤٧ واستقلت الهند، وكذلك باكستان... الكيان المسلم المنسلخ عن الوطن الأم. كانت باكستان الوليدة يومذاك «باكستانين»: باكستان غربية يشكل البنجابيون أكبر مكوناتها، يليهم السنديون والباشان (الأفغان) والبلوش والمهاجرون المسلمون من باقي أجزاء الهند، وباكستان شرقية حيث الغالبية العظمى للبنغاليين.

الانسلاخ أو الطلاق لم يكن ودياً. جاء نتيجة خلاف جوهري بين من كانوا رفاق نضال طويل. حصل تبادل سكاني جزئي تحقق على وقع المجازر والفظائع وولّد متطرفين على جانبي خطي الحدود. وبعد مئات الألوف من الضحايا، كان الضحية التالية للتقسيم الاستقلالي «عميد المثاليين» والرئيس الأكبر غاندي، الذي اغتيل يوم ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨. غاندي قُتل برصاص شاب هندوسي متطرف، اتهمه بتقديم التنازل تلو التنازل بأمل إرضاء المسلمين.

وبعدها، سار البلدان، الهند وباكستان، في مسارين مختلفين تماماً..

باكستان اندفعت في أحلاف «الحرب الباردة»، فالتحقت بحلفي جنوب شرقي آسيا (سياتو) وحلف «سنتو» («حلف بغداد» سابقاً) حليفةً للولايات المتحدة، ثم ارتبطت بعلاقة خاصة مع الصين إبان فترة الخلاف العقائدي السوفيياتي - الصيني، والنزاع الحدودي الصيني الهندي في منطقة لاداخ. بينما اختارت الهند أن تلعب دوراً قيادياً في حركة عدم الانحياز، وأسرة دول الكومنولث، وأسرة الدول الأفروآسيوية.

باكستان أخفقت في تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، فخرج جيشها من الثكنات واستمرّ السلطة. ومن ثم، بات الرقم الأساسي في السياسة الباكستانية والإقليمية والإسلامية، تارةً بصورة علنية عندما تولى الحكم جنرالات من الجيش (محمد أيوب خان، ويحيى خان، ومحمد ضياء الحق، وبرويز مشرف) لعقود عديدة، أو من وراء الستار عبر تجارب ديمقراطية قصيرة مهزوزة شوّهتها تهم الفساد.

في المقابل، في الهند، على الرغم من الفسيفساء العرقية واللغوية المعقدة، أفلح النظام الديمقراطي الفيدرالي في امتصاص الصدمات، واحتواء الحركات الانفصالية المتمردة، وإيجاد الحد الأدنى من التوازن بين مكونات دولة عملاقة يربو تعدادها السكاني على مليار نسمة. وللعلم، على الرغم من أن الهندوس يشكلون نحو ٨٠ في المائة من السكان فإن نسبة تأييد حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي القومي تبلغ نحو ٣١ في المائة فقط، وهو يحكم عبر ائتلافات وتحالفات، متاحة له ولغيره.

وجاء عام ١٩٧١ الذي دفعت فيه باكستان ثمناً باهظاً لواقعين" سوء إدارتها لوضعها الجغرافي غير الطبيعي (إذ تفصل بين جزئيهما الغربي والشرقي عبر الهند مسافة ٢٢٠٨ كلم - ١٣٧٢ ميلاً)، واستمرار العداء المفتوح مع الهند بسبب النزاع على كشمير. إذ استغلّت الهند الأزمة الداخلية التي تلت الانتخابات الباكستانية وتدخلت عسكرياً داعمةً انفصال الشرق عن الغرب، وهكذا ولدت دولة بنغلاديش.

في المقابل، في الهند، على الرغم من الديمقراطية والاستقرار والتطور التكنولوجي، ومع تراكم الأزمات وغياب القيادات التاريخية... خسر حزب المؤتمر هالته وبريقه. واستفاد التطرف الديني والعربي من شيخوخة الحزب التاريخي المؤسس... وبرزت القوى الشعبوية المتطرفة التي تهدد اليوم علاقات الهند بعدد من جيرانها، بجانب تأجيج عدد من النزاعات الداخلية.

راهول غاندي إذا نجح، قد يشكّل مناسبة للمراجعة والكفّ عن الرهانات الإقليمية والعالمية الخطيرة. وقد يوقف مسلسل التطرف والتطرف المضاد باسم الدين... الذي أثبتت تجارب مسجد آيويا، وتفجيرات بالي، ومحنة الروهينغا، أن آسيا ما عادت بمنأى عنه.

*صحيفة (الشرق الاوسط):

راهول غاندي يتسلم «شعلة» حزب المؤتمر

تسلم راهول غاندي رئاسة «حزب المؤتمر» الهندي المعارض، ليصبح السادس من سلسلة نهرو- غاندي يتزعم الحزب الذي حكم الهند سنوات طويلة منذ استقلالها عن بريطانيا.

وأطلقت أسهم نارية فوق مقرّ الحزب في نيودلهي، وغطت على صوت والدته صونيا أثناء مراسم تسليم الزعامة لابنها في مقرّ الحزب الذي أسّس عام ١٨٥٥، وفي حضور أبرز قياديينه، بينهم رئيس الوزراء السابق مانموهان سينغ. وابتسم راهول ولوّح بيديه من على منصة تعلوها صور جدّته والدة الراحلين، رئيسي الوزراء السابقين أنديرا وراجيف غاندي. وقال في خطاب قبول الزعامة: «أقبل هذا المنصب بكل تواضع، مدركاً أنني سأسير دائماً في ظل عمالقة». وشنّ هجوماً على رئيس الوزراء نارندرا مودي وحزب «بهاراتيا جاناتا» القومي الهندوسي الحاكم، قائلاً: «حزب المؤتمر نقلنا إلى القرن الحادي والعشرين، لكن رئيس الوزراء يشدنا الآن إلى الوراء، إلى العصور الوسطى، عندما كان الناس يُذبحون بسبب هويتهم ويُضربون بسبب معتقداتهم ويُقتلون بسبب ما يأكلونه».

وقالت صونيا وسط تصفيق أنصار الحزب: «الهجمات الشخصية على ابني جعلته جسوراً. أثق في أنه سيقود الحزب بشجاعة مثلي». وتواجه حكومة مودي انتقادات نتيجة تفاقم العنف الطائفي في الهند، بما في ذلك هجمات يشنّها حراس محليون تستهدف غالباً مسلمين يُعتقد أنهم أكلوا لحم بقر أو نحروا أبقاراً، لقدسية هذا الحيوان لدى الهندوس.

ولم يترشّح أحد ضد راهول غاندي، الذي يخلف والدته التي شغلت المنصب طيلة ١٩ سنة، منذ عام ١٩٩٨ بعد اغتيال زوجها راجيف، وساعدت «حزب المؤتمر» على الفوز في الانتخابات العامة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩. لكن الحزب مُني بخسارة أمام «بهاراتيا جاناتا» عام ٢٠١٤، ويسعى الآن إلى استعادة التعبئة قبل انتخابات عامة مرتقبة عام ٢٠١٩.

وكان راهول نائباً لرئيس «حزب المؤتمر» عام ٢٠١٣، وقاد حملة انتخابات ٢٠١٤ التي سجّل فيها الحزب أسوأ نتائج له على الإطلاق، وهُزم أمام حزب مودي. منذ ذلك الحين، خسر الحزب الانتخابات في ولايات كثيرة أمام «بهاراتيا جاناتا»، ما عرّض غاندي لمزيد من الانتقادات.

وهيمن «حزب المؤتمر» على الحياة السياسية في الهند، بعد استقلالها عام ١٩٤٧، لكنه تراجع أمام جاذبية مودي وشعبويته والآلة الانتخابية القوية لحزب «بهاراتيا جاناتا». ووصف مودي راهول بـ «شهباز» أي الأمير.

وسبّاه راهول أول اختبار له زعيماً لـ «حزب المؤتمر» عند صدور نتائج انتخابات ولاية غوجارات، مسقط رأس مودي، والتي يسيطر عليها «بهاراتيا جاناتا» منذ أكثر من عقدين. وقاد راهول حملة الحزب في الانتخابات، ونال دعم طبقات اجتماعية مؤثرة تشكو من تهميش في الفورة الاقتصادية التي شهدتها الولاية الغربية. لكن استطلاعات رأي أظهرت أن «بهاراتيا جاناتا» سيكتسح غوجارات والانتخابات في ولاية هيمشال براديش الشمالية.

دخل راهول (٤٧ سنة) معترك السياسة قبل ١٣ سنة، عندما فاز بمقعد عائلته عن أميئي شمال الهند. ولطالما بدا زعيماً متردداً، لكنه هذا العام ظهر في مناسبات عامة أكثر ثقة بنفسه. وعلى راهول أن يعيد تعبئة الحزب ويجدّد قياديينه ويتغلب على الفساد وتقدم هيكلياته، نظراً إلى تاريخه الطويل. وقالت غوربيت ماهاجان، وهي أستاذة العلوم السياسية في جامعة جواهر لال نهرو في دلهي، إن راهول «سيُعتبر دوماً وريث سلسلة حاكمية. لكن الكثير سيعتمد على كيفية تحقيقه نتائج للحزب».

خمس حقائق حول عائلة غاندي التي ارتبط اسمها بتاريخ الهند

راهول غاندي الذي نصب السبت، رئيساً لحزب المؤتمر المعارض حالياً لكنه حكم الهند خلال الجزء الأكبر من الوقت منذ استقلال البلاد في ١٩٤٧، هو وريث عائلة ارتبط تاريخها بتاريخ بلدها.

تعود بدايات هذه العائلة الى انطلاق حركة الكفاح التي بدأها موتيلال نهرو (١٨٦١-١٩٣١) ضد المستعمر البريطاني. وموتيلال نهرو الذي ينتمي الى طبقة البرهمن الهندوسية، يعتبر بين اوائل الناشطين الهنود من اجل الاستقلال واصبح زعيم حزب المؤتمر.

خلفه في هذا المنصب نجله جواهر لال نهرو (١٨٨٩-١٩٦٤) واصبح من القربين من المهاتما غاندي بطل الاستقلال. انتخب جواهر لال نهرو الملقب بالبانديت نهرو في ١٩٢٩ رئيساً لحزب المؤتمر واصبح رئيساً لأول حكومة في الهند المستقلة في ١٩٤٧. وقد بقي في هذا المنصب حتى ١٩٦٤.

اما شقيقته فيجايلاكشمي بانديت فهي اول امرأة تصبح سفيرة للهند واحدى سيدتين فقط ترأستا الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سنوات طوال

هيمنت عائلة نهرو-غاندي على الحياة السياسية في الهند منذ استقلالها عن بريطانيا. وقد قدمت ثلاثة رؤساء حكومات للهند.

في ١٩٤٢، تزوج فيروز غاندي الذي لا تربطه صلة قرابة بالمهاثما غاندي، من انديرا ابنة نهرو. أصبحت انديرا غاندي رئيسة للحكومة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٧ ومن ١٩٨٠ الى ١٩٨٤، وكانت تتهم في اغلب الاحيان لاسلوبها المستبد. لكن في بلدها كان يقال "الهند هي انديرا وانديرا هي الهند".

مأس

في ١٩٨٤ اغتيلت رئيسة الوزراء انديرا غاندي الابنة الوحيدة لنهرو على يد حراسها السيخ في اعقاب مواجهات دامية بين قوات الامن الهندية وانفصاليين مسلحين من السيخ في المعبد الذهبي في ولاية البنجاب. وكانت انديرا غاندي قد أعدت ابنها الاصغر سنجاي ليكون وريثها السياسي لكنه قتل في ١٩٨٠ في تحطم طائرة صغيرة كان يقودها. وخلفها على مضض ابنها الاكبر راجيف غاندي الذي تولى رئاسة الحكومة من ١٩٨٤ لغاية ١٩٨٩. وقد اغتاله في ١٩٩١ متطرف من التأميل.

تكتيم

عملت العائلة في اجواء من السرية اعتبرها البعض خارجة عن السياسات العصرية. حتى تفاصيل وصول راهول الى رئاسة الحزب كان يكتنفها الغموض، وكانت وسائل الاعلام الهندية تفاجأ في كل خطوة. حتى صونيا غاندي لم تقل شيئاً علناً عن نيتها التنازل عن زعامة الحزب لصالح ابنها راهول. وتناولت تكهنات وضعها الصحي منذ سفرها الى الولايات المتحدة في ٢٠١١ لاجراء عملية جراحية. ويعتقد انها مصابة بالسرطان لكن ذلك لم يتم تأكيده. وبالكاد تشاهد شقيقة راهول، بريانكا غاندي فادرا التي تتمتع بشخصية قوية، علناً إلا في مناسبات نادرة تقوم فيها بحملات للحزب. ونادراً ما يجري راهول غاندي مقابلات مع وسائل الاعلام، وقبل فترة قصيرة بدأ يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي جدياً — وهي المساحة التي اكتسحها منافسه السياسي نارندرا مودي.

هيمنة

بدأت هيمنة اسرة نهرو غاندي على الحياة السياسية في الهند تتلاشى في اواخر تسعينات القرن الماضي مع مكاسب حزب المؤتمر. ويعزو المنتقدون ذلك التراجع الى الاخفاق في تلبية تطلعات طبقة جديدة من الناحيين الشبان الطامحين. وبعد اغتيال راجيف، لم يتول زعامة الحزب شخص من اسرة نهرو غاندي لعدة سنوات، ولكن في ١٩٩٨ قبلت صونيا غاندي تولي القيادة. اعادت صونيا غاندي حزب المؤتمر الى السلطة في ٢٠٠٤ وحكمت من رواء الكواليس لعشر سنوات. لكن في ٢٠١٤ أطاح به حزب الشعب الهندي (باراتيا جاناتا) عقب سلسلة من فضائح الفساد.

مستقبل

رغم سلسلة من الهزائم الانتخابية، قلة من اعضاء الحزب يشككون في زعامة صونيا وراهول. وعدد كبير من قدامى الحزب يهابونها بعد ان وافقت على تزعم الحزب ورفضت منصب رئاسة البلاد بل اختارت الحكم خلف الكواليس.

ومع تولي راهول زعامة الحزب الان يرى كثيرون ان سمعة هذه الاسرة تعتمد على ادائه وما يمكن ان يحققه للحزب.

[*فرانس بريس، رويترز:](#)

لماذا الديكتاتوريات العربية محقرة؟

***غازي دحمان**

أثارت طريقة معاملة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، المهينة لرأس النظام السوري "موجة تساؤلات عن الاحتقار الذي تلقاه الديكتاتوريات العربية، حتى من قبل أنظمة تتشارك معها نمط الحكم اللاديمقراطي. ولماذا هناك نظم مستبدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، لكنها تعامل في المجال الدولي باحترام أكبر؟ يعتبر فلاديمير بوتين أستاذ مدرسة الطغاة في العصر الحديث، فهو لم يكتف بقهر شعبه وإخضاعه، بل طالت يده شعوب دول الجوار التي هدم وحدتها، وخرب نساجها الاجتماعية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد أيضا، بل تبني كل طاغية ينفر منه شعبه، وكل مستبد أثبت انه يكره الحرية، وسعى إلى تصدير خبرته في هذا المجال للطغاة الجدد.

وكان من الطبيعي أن يظهر بوتين تعاطفه مع هذه الفئة من الحكام التي تسير على نفس دربه في الاستبداد، أقله للمساعدة في تعويم سلطة هؤلاء الحكام، أو إظهار أنهم يتمتعون بالاحترام، وفي الحقيقة" بوتين فعل ذلك مع حكام دول آسيا، كازاخستان وطاجيكستان، فضلاً عن حكام إيران، كما أنه يكن بالغ التقدير لكيم جونج إيل، ديكتاتور كوريا الشمالية.. فلماذا لا يحظى بشار الأسد بهذه الدرجة من المعاملة، وخاصة وأنه يعتبر نفسه سليل عائلة استبدادية بامتياز، كما ان إنجازاته في هذا المجال، وعلى صعيد القتل والتهجير، تجعل من الطغاة الآخرين مجرد هواة، وترشحه ليحتل منصب عميد الديكتاتوريين في العصر الحالي.. فلماذا يجري احتقاره وتهميته؟

جواب هذا السؤال موجود في سيرة الديكتاتوريين العرب.. فهم مدرسة قائمة بذاتها في هذا المجال، فقد بنت الديكتاتورية العالمية حكمها وهيبتها على قاعدة مشاريع استراتيجية كبرى، سواء على صعيد تحديث الداخل، كما فعلت ديكتاتوريات شرق آسيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وكما فعل أتاتورك في تركيا، أو توحيد البلاد، كما فعلت بعض ديكتاتوريات أفريقيا، أو القيام بمشروع عسكري ضخم، كما فعلت الأسرة الحاكمة في كوريا الشمالية، أو حتى بناء هيبة وسطوة خارجية، كما تفعل روسيا بوتين في الوقت الحالي.

صحيح أنها بقيت أنظمة مكروهة، لكن بدرجة معينة صنعت إنجازات أدخلت دولها إلى نادي الحداثة الدولي، لدرجة أن الانظمة اللاحقة اعتبرتها جزءاً من صيرورة التحديث

واستطاعت هذه الديكتاتوريات الظهور بمظهر الأنظمة المبدئية التي تلتزم قضايا معينة حسب سلم أولويات تتبعه، كما أنها حازت على درجة من الشرعية. صحيح أنها بقيت أنظمة مكروهة، لكن بدرجة معينة صنعت إنجازات أدخلت دولها إلى نادي الحداثة الدولي، لدرجة أن الأنظمة اللاحقة اعتبرت جزءاً من صيرورة التحديث التي مرت بها دولها.

على العكس من ذلك، سلكت الديكتاتوريات العربية نهجاً آخر، إذ أسست سلطتها على الفساد والمحسوبية والعائلية وهدر الأموال العامة. وعلى الصعيد الخارجي، سيّرت علاقاتها على قاعدة الإستكانة وأدرجت هذه الوضعية في إطار الحنكة والحكمة، فكلما استكانت للخارج كلما أمنت شروط بقاءها لأطول فترة في كرسي السلطة، ومقابل ذلك جرى كثيراً التنازل عن مصالح دولها وشعوبها وتقديمها هدايا للخارج، طالما يضمن ذلك رضا الخارج.. ألم تعتبر ديكتاتوريات سوريا ومصر أنها غير منهزمة في حرب ١٩٦٧ طالما أنها لم تسقط؟ وكأنه لم يكن الأجدى بها أن تستقيل لمجرد هزيمتها المدوية!

جميع الديكتاتوريات العرب قرأت من كتاب واحد.. العدو في الداخل دائماً، والخطر يأتي من الداخل، والخارج لا يكون عدواً إلا في حال تبني سياسة تتعاطف مع ضحايا الطاغية. وما دام العدو في الداخل، فإن كل أصناف الأسلحة والوسائل التخريبية مسموح ومباح استخدامها، بما فيها تدمير المجتمع وتحطيمه، بقدر ما تملك يد الحاكم من الوصول إليه من تدمير وتخريب. ألم تشوّه الأنظمة دين الأكثرية التي تحكمها لتبرير قتلها أمام العالم وحماية سلطاتها، في الوقت الذي يسعى بوتين إلى التناسق مع الكنيسة الأرثوذكسية في سياساته الخارجية؟

ويدخل في إطار هذه الحرب على المجتمعات استدعاء الخارج، عبر إغرائه بالثروات والمكاسب. وهنا ثمة فرق بين الديكتاتور بوتين الذي يجلب لبلاده العقود التجارية والمكاسب الجيوسياسية، وبين السيسي والأسد اللذين يبذران ثروات بلادهما للحفاظ فقط على كراسي الحكم.

هذا النمط من الديكتاتوريات قد يقبله العالم ويتعايش معه.. في النهاية لا يوجد بلد أو مجموعة بلدان حارسة للديمقراطية وحريصة على حقوق الإنسان، على الأقل هذا ما أثبتته استجابة ديمقراطيات العالم لعذابات شعوب الربيع العربي. لكن في المقابل، لا أحد، على مستوى العالم، يحترم هذه الأنظمة أو يتعامل معها بجدية، حتى أمثالها من الديكتاتوريين، فهم مجرد قتلة محليين، لا يختلفون عن زعماء القبائل الأفريقية في عصر ما قبل الدولة والحداثة.

[*موسوعة عربي-٢١:](#)

من يطفى «نار الحرب المقبلة» في الشرق الأوسط؟!

* محمد صابرين

غادرت لبنان منذ شهرين، وعدت إلى بيروت منذ أيام.. وما بين المرة الأولى والأخيرة تبدلت أشياء كثيرة، لعل أبسطها وأخطرها هو إحساسك كقادم من بعيد أن الهدوء قد ذهب، ولن يعود قبل وقت طويل. كما أن كل من هنا في بيروت يبدو خائفا يتربص، أو يتحسس لحرب قادمة يتمنى ألا يكون لبنان مسرحا لها أو وقودها، أو ساحة تصفية حسابات اقليمية ودولية. إلا أن العودة السريعة لاجواء سبتمبر الهادئة نسبيا إلا من مشاكل حياتية أو إضرابات موظفين، تبدو الآن، أمرا من الصعب العودة إليه.

الآن لبنان يعيش على أجواء دراما غياب الحريري عن لبنان واستقالته من السعودية، ثم عودته، وأحاديث عن رغبة في تولي بهاء الحريري الأخ الأكبر مقاليد الأمور، ثم قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والذي أشعل نيرانا تحت الرماد، واستدعى هواجس الحرب الأهلية، وما فجرته المناوشات الكلامية التي صاحبت حرق إحدى أشجار الاحتفالات بعيد الميلاد، وأخيرا وليس آخرا «تراشق كبير» بشأن زيارة مسئول ميلشيا «عصائب أهل الحق» العراقية قيس الخزعلي إلى المنطقة الحدودية الجنوبية» وفيما قال البعض إن هذه الزيارة - التي لم تسجل رسميا أنها حدثت - تمثل خرقا لسياسة «النأل بالنفس»، فإن النائب سليمان فرنجية قال «إذا كنا نتحدث عما حصل في الجنوب فانه يتعلق بالقرار ١٧٠١، ولا علاقة له بسياسة «النأي بالنفس»، ولم يزل الجدل مستمرا بشأن السؤال: من أين عبر الخزعلي؟!

وهكذا فإن أجواء التوتر والاتهامات والتجاذبات ما بين الاطراف اللبنانية تعكس أجواء المنطقة، فيبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أننا أمام انقسام ما بين معسكر السعودية والإمارات والبحرين واليمن الشرعية في مقابل معسكر إيران والعراق وسوريا وحزب الله واليمن الحوثية!، وتقف مصر تحاول أن تمنع الحريق الكبير. واختارت قطر أن تغرد بمشروعها مع جماعات الارهاب، والجزائر تقف رافعة شعار «لا انحياز»، والمغرب مهموم بقضية الصحراء، والسودان يحاول أن يستفيد من المعسكرين، أما ليبيا فهي تحاول لملمة أطرافها، وأن نتلمس المستقبل في ظل صراعات الميلشيات وعصابات تهريب البشر والهجرة غير الشرعية، والمخدرات والسلاح، وأنباء مؤكدة عن أن إرهابيي الرقة قد رحلوا إلى ليبيا، ومن خلف القوى الاقليمية هناك صراعات ومناورات تركيا وروسيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة. ... وأحسب أن «النيران» لا تزال مشتعلة، وأن الآمال التي تصاعدت من جراء ما قيل عن «نهاية داعش» لا يمكن الوثوق بها.

ويعلم المراقب للشرق الاوسط أنه أحيانا كثيرة ما تكون «الوعود» مجرد سراب، ولعل المثال الأبرز هنا هو علي عبدالله صالح الذي توعد الحوثيين في يوم، وهلل الجميع، إلا أن المشهد انقلب رأسا على عقب حيث اغتيل صالح بدم بارد في اليوم التالي. وهكذا فإن الذين ذهب بهم الحماسة إلى الحرب اليمنية بحسابات، يبدو الآن أنها لم تكن دقيقة، أصبحوا الآن في خضم مستنقع خطير. وهاهي طهران تكشف عن وجهها بصراحة لتقول «إنها سوف تنتصر» في اليمن! وهذه الخيوط جميعها تكشف بوضوح أن ادارة أوباما لم تكن تخادع إلا نفسها والآخرين، فقد تبخرت تلك الوعود من أن الاتفاق النووي مع ايران سيحدث فارقا. ويقول الكاتب الأمريكي جاي سولومون في كتابه «حروب ايران - ألعاب الجاسوسية والمعارك المصرفية والصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الاوسط» - والصادر ترجمته حديثا عن دار الكتاب العربي اللبنانية - «إن القيود المفروضة على برنامج ايران النووي على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة توفر فرصة لتهدة الشرق الأوسط، ولكن هناك أيضا مخاطر حقيقية من أن حربا أكبر وأوسع نطاقا بكثير قد تكون آخذة بالتخمر في المنطقة، وأن الولايات المتحدة سوف تستدرج لا محالة إليها».

وهنا فإن الجميع يدركون أن السباق ما بين الرياض وطهران على أشده، إلا أن إيران حتى الآن هي من تكسب مزيداً من النفوذ. ويكشف سولومون الذي عمل سنوات طويلة لصحيفة وول ستريت جورنال عن أن: القادة العرب يستحوذ عليهم هاجس مقلق حول اتفاق جديد بين الولايات المتحدة وإيران يفوق قوة الدول السنية لصالح «محور شيعي». لقد أوضحوا للبيت الأبيض والبنجابيون، أنهم سيمضون في طريق المواجهة مع إيران. وحدهم، ويواجهون إيران في انحاء المنطقة، إذا لم تدعم الولايات المتحدة قضيتهم».

تلك كانت الرسالة العربية . وفي مقدمتها السعودية . لادارة أوباما، مثلما نقلت أيضا لادارة ترامب. إلا أن المدهش هو حكم الكاتب الأمريكي، والذي خلاصته «هذه الصفقة الإيرانية، بدلا من تهدئة المنطقة الأكثر قابلية للاشتعال في العالم، تهدد بمزيد من التآجيج والاشتعال. يمكن لحروب إيران أن تكون بصدد دخول فصل جديد». وأحسب أن العلاقة الملتبسة والغامضة، والمليئة بالأسرار والصفقات ما بين طهران وواشنطن لم تفصح عن أسرارها الكاملة بعد. إلا أننا نعرف «صفقة الاطاحة بصدام»، وتعاون واشنطن وطهران في أفغانستان. ولكن هذا عن الخيط الرفيع ما بين عاصمة ولاية الفقيه التي تصدعنا ليل نهار «بالاستكبار الأكبر» و«الموت لأمريكا»، ولكن الصفقات لا تتوقف مع هذا الشيطان الأكبر. وفي المقابل فإن أمريكا لا تتوقف عن التنديد واتهام طهران، إلا أنها تتوقف دوما عن شن أي اعتداء على طهران. وهنا الغموض شديد.

وبعيدا عن ذلك فإن المواجهة ما بين الرياض وطهران مرشحة باستمرار للتصعيد، ولن تألو إسرائيل جهدا في اشعال الحرائق بينهما، بل وفي عموم المنطقة. وفي الوقت نفسه يبدو «السلوك الترامبي» مثيرا للحيرة، فهو يصعد ضد طهران «لفظيا» فقط ويحصل على الأموال العربية والسعودية بكرم بالغ من جانبنا. ولكن في التصرفات فإنه يقوم بكل ما من شأنه أن يفيد إيران ومعسكرها . الذي يتغنى بالقضية الفلسطينية وبالقدس، ولكنه يحارب في كل الأمكنة فيما عدا الدخول في مواجهة مع إسرائيل.

فالجبهة اللبنانية يمكن أن تتم المواجهة من خلالها، كما أن القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها موجودة في سوريا. إلا أنها لم تجتز «الخطوط الحمراء»، وبقيت المواجهات والقتال كله «وقوده العرب» وحدهم. ولم تنطلق أي صواريخ تجاه إسرائيل، ولكن ذهبت «الصواريخ الإيرانية» إلى أيدي الحوثي، والذي قام باطلاقها تجاه الرياض مرات عدة، ومن قبل تجاه مكة المكرمة. . ويبقى في النهاية سؤال بسيط: هل الطبول تفرع فقط للحرب في الأرض العربية، وبأموال الغرب، وبدماء العرب، ولصالح الآخرين.

إن ترى من يمكن أن يساعد مصر في اطفاء «نار الحرب المقبلة»، فمن الواضح أن مع نهاية كل جولة يتم تدمير جزء من القوة العربية، ويتم اغراقنا في الفوضى. وأحسب أن علينا أن نللم أوضاعنا، وأن نمنح أنفسنا فرصة للتفكير والتدبير بدلا من الانجرار مرة إلى «نيران الجحيم». وبدلا من أحاديث الخراب والدمار فإن لبنان يدخل في نادي الدول النفطية، وذلك بعدما وقع اتفاقا ضخما مع تحالف «توسال» الفرنسية «ايني» الإيطالية و«نوفاتك» الروسية، وهذه الشركات تقدمت بعرضين للتنقيب عن البترول، وذلك وسط توقعات وآمال كبيرة نحو تقدم لبنان خطوة كبيرة كي يصبح دولة منتجة ومصدرة للنفط.

وفقا لمعلومات غير رسمية من مصادر لبنانية فإن سعد الحريري رئيس وزراء لبنان وعد بإنهاء جميع مشاكل لبنان الاقتصادية. ومرة أخرى تبرز الفرصة للسلام والرخاء ليس فقط في لبنان، ولكن في ربوع المنطقة، إلا أنه كلما ارتفع منسوب الأمل فهناك من يصر على أن يعيدنا إلى أجواء الخراب والدمار والإرهاب. ترى من يساعد مصر على وقف هذا الجنون؟!

***الاهرام:**

فراغ الزعامة الغربية

***جيفري كيمب**

بات واضحاً منذ بعض الوقت أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس مستعداً ولا متحمساً لتقلد دور كبير في زعامة العالم. فتشديده على مقاربة «أمريكا أولاً» في العلاقات الدولية يترجم في أذهان كثير من الناس باعتباره انسحاباً أمريكياً من الدور العالمي التقليدي للولايات المتحدة.

والمؤشرات على تراجع الزعامة الأمريكية يمكن رؤيتها في كل من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. ونتيجة لذلك، بات الزعيم الصيني «شي جين بينغ» يُنظر إليه اليوم باعتباره زعيماً أقوى وأكثر تأثيراً من ترامب. والواقع أن آفاق الزعامة في أوروبا قائمة أيضاً، لكن لأسباب مختلفة. فحتى انتخابات سبتمبر الماضي في ألمانيا، كان يُعتقد أن المستشار أنجيلا ميركل ستخرج من الانتخابات مرة أخرى منتصرة وقوية وستواصل الاضطلاع بدور الزعامة في أوروبا الذي بدأت في السنوات الأخيرة. إلا أن أداءها الضعيف نسبياً وصعود حزب «البدل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، أرغماها على السعي لتشكيل ائتلاف مع «الديمقراطيين الأحرار»، وهم الذين يعارضون بشدة آراءها الليبرالية بشأن الهجرة. لكن يبدو أنها عجزت عن تشكيل حكومة، وستضطر للدعوة إلى انتخابات جديدة. وهي اليوم في أضعف أحوالها خلال سنواتها الثماني في السلطة.

وفي هذا الأثناء، يبدو أن ألمانيا ستتنشغل بمشاكلها الداخلية ولن يكون لديها الوقت لقيادة أوروبا، على الرغم من أن ثمة حاجة ملحة لها. وعندما حقق الزعيم الفرنسي إيمانويل ماكرون فوزاً مذهلاً في الانتخابات الرئاسية في السابح من مايو الماضي، كان يؤمل أن يصبح وميركل الزعيمين الطبيعيين لأوروبا، ويوقفا صعود الأحزاب اليمينية التي أخذت تحرز نتائج جيدة في الانتخابات في الكثير من البلدان الأوروبية، خاصة في شرق القارة.

غير أن ماكرون اصطدم بمعارضة قوية من اليسار الفرنسي الذي يناوئ مخططاته الرامية لإصلاح إعطاب الاقتصاد. وفي هذه الأثناء أيضاً، توجد تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، في موقف ضعيف للغاية، بعد أن دعت إلى انتخابات مفاجئة في شهر يونيو الماضي، حيث انتهى بها الأمر إلى خسارة الأغلبية، واضطرابها للدخول في ائتلاف مع «الحزب الموحدوي الديمقراطي» الإيرلندي الشمالي.

وعلاوة على ذلك، فإن حياتها السياسية برمتها باتت معلقة على المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي حول شروط خروج بريطانيا من الاتحاد. فضلاً عن ذلك، تتولى حكومتان قوميتان يمينيتان الحكم في كل من المجر وبولندا، بينما تواجه إسبانيا أزمة حول مستقبل إقليم كتالونيا، ذلك أن الكثير من الكتالونيين يسعون إلى الاستقلال، أو مزيد من الحكم الذاتي والاستقلالية عن مدريد، وهو ما سيؤشر إلى مزيد من القطيعة مع «الفكرة الأوروبية». وبالتالي، فليس مفاجئاً تحت هذه الظروف أن يرى زعماء طموحون، مثل الروسي فلاديمير بوتين وملالي إيران والرئيسين التركي والصيني، فرصاً للدفع بمصالحهم في المنطقة التي كان الغرب صاحب النفوذ الوحيد فيها حتى الأمس القريب.

ولعل الشرق الأوسط خير مثل على كيف أخذ غياب دور غربي قوي يؤثر على الأوضاع السياسية في المنطقة. فمما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ما زالت نظرياً القوة العسكرية الأقوى في المنطقة، لكن هذه القوة تركز في المقام الأول على القوتين الجوية والبحرية.

ذلك أن القوة البرية الأمريكية في المنطقة باتت اليوم مقتصرة على المستشارين والقوات الخاصة. وبالمثل، ما زال لدى بريطانيا وفرنسا أدوات بحرية وجوية مهمة تستطيعان استخدامها في المنطقة، لكنهما لا تميلان على ما يبدو إلى تعميق انخراطهما في أزماتها.

وبالنسبة لفرنسا، فإن الفوضى والأزمات في شمال أفريقيا ووسطها هي أولويات أكبر وأولى. وفي هذه الأثناء من الخطأ تجاهل النجاح الذي حققته كل من روسيا وإيران في الدفع بمصالحهما ونفوذهما في سوريا. ذلك أن إيران باتت اليوم في موقف أقوى في العراق مما كانت عليه لعقود سابقة.

وتدخلها في اليمن جرّ إلى حرب وحشية هناك لا تلوح لها نهاية في الأفق. وعلاوة على ذلك، تظل إيران لاعباً مؤثراً في أفغانستان، حيث تتواصل الحرب الأهلية. وعلى هذه الخلفية، يريد بعض المحللين والسياسيين في الولايات المتحدة وإسرائيل والخليج من واشنطن أن تكتفٍ بضغطها على إيران بسبب سلوكها.

غير أنه بين معظم المحللين في واشنطن ليست ثمة رغبة في أزمة عسكرية في الشرق الأوسط طالما أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية خطير جداً وقابل للانفجار، ولا حتى من قبل دونالد ترامب.

***صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :**

الهوية وعلاقتها بالاستعصاء الديمقراطي

***معتز حيسو**

يشكل تزامن انتشار مظاهر العنف وتحولَه إلى قيمة معيارية، مع تراجع تأثير القوى السياسية المحمولة على قوى اجتماعية مدنية، واستمرار احتمال تحلل مركزية الدولة السورية، إضافة إلى تصدّع السلطة، مجالاً خصباً لظهور أشكال متعددة ومختلفة من التطرف والتعصب المتمحور حول الذات، والاستقطابات المحمولة على تجليات دون وطنية. ما يهدد بإنهيار «الاستقرار الاجتماعي» المفروض بأشكال سلطوية، وتشظي الهوية «الوطنية الجامعة» التي لم ترتق يوماً إلى هوية جامعة للسوريين كافة. وتدلل على ذلك تصدّعات متنوعة تظهر تجلياتها على سطح العلاقات الاجتماعية، وبين المكونات السورية. ولذلك علاقة بتباين المواقف السياسية المتعلقة بتركيبة السلطة وطبيعة الدولة، وأخرى تتعلق بهويات مجتمعية تحولت في سياق المقتلة السورية إلى عقائد ومذاهب عصبوية مغلقة على ذاتها.

إن الارتكاس إلى هويات قبل وطنية يترك آثاره الواضحة على طبيعة التحولات والتغيرات السياسية والجيو سياسية وأيضاً الاجتماعية. ولذلك علاقة بطبيعة وآليات اشتغال النظام السياسية والميول الدولية، وأيضاً بأوضاع وبنية وآليات التفكير السائدة والمتوارثة. ونشير في السياق ذاته إلى أن جذور تلك الظواهر وأسباب استمرارها لم يتم القطع معها قبل الأزمة السورية الراهنة. فالسلطة السياسية لم تُنجز بناء هوية سورية جامعة، ولم تكلف نفسها عناء وضع المقدمات اللازمة لإقامة القطع الإبيستمولوجي والسياسي مع أسس التفكير الهوياتية وتموضعاته المجتمعية. أكثر من ذلك فإن آليات اشتغالها السياسية أسست لتأييد تلك الهويات واستمرار التباين والتناقض في ما بينها. فتغيب قضايا المواطنة والحقوق الأساسية الفردية منها والمتعلقة بالفئات الاجتماعية المتنوعة والمختلفة، إضافة إلى القمع السياسي واحتكار المجال العام، ما زالت تشكل مدخلاً إلى حشر الفرد ضمن أطر هوياتية ضيقة ومغلقة. ما يعني نشوء آليات تفكير تتماهى مع ذات الهوية وتُعبّر عنها. ويقاوم من أخطار إعادة إنتاج وتجديد أشكال الوعي الهوياتي، ارتباط النزعات الهوياتية وفي شكل خاص المتطرفة منها والعنفية بالميول الدولية والإقليمية الاستقطابية التي تدفع حتى اللحظة إلى توظيف الهويات الصغرى سياسياً، وذلك بهدف تحطيم الدولة المركزية واستبدالها بكانتونات إثنية، عرقية، مذهبية...

وإذا كانت أطراف من المعارضة المسلحة المعتدلة منها وغير المعتدلة تنظر إلى مواقف بعض المكونات الاجتماعية والسياسية على أنها معادية لـ «الثورة» ولقضايا السوريين الوطنية، فإن السلطة وانطلاقاً من مواقفها الإقصائية تتعامل مع المكونات غير العربية والتجمعات السياسية والطائفية والدينية والمذهبية والجهوية غير المندمجة بمشروعها السياسي، على أنها خارج المتحد الوطني، ولا تعدو كونها أدوات وظيفية تخدم مشاريع قوى خارجية. وجميعها عوامل أسست لارتفاع منسوب الاستقطاب الاجتماعي والتناقضي السياسي الجبهي، واستبدال الشرعية السياسية السورية بأخرى خارجية استغلت الأوضاع والتناقضات الداخلية لتفكيك وحدة المجتمع والدولة، وتمكين النزعات الفيدرالية، والانفصالية، وهدر موارد الدولة وثرواتها الاقتصادية والبشرية.

نشير أخيراً إلى أن إعادة إنتاج النزعات الهوياتية، وتحميل التحولات السياسية على قوى إثنية وطائفية وجهوية، تفاقم حال الاستعصاء الديمقراطي، وتدفع بميول التحولات الديمقراطية المحمولة على قوى سياسية ومدنية إلى حال من انسداد الأفق السياسي. ما يشكل خطورة واضحة على مستقبل الأوضاع الاجتماعية والسياسية. كذلك فإن آليات اشتغال السلطة الإقصائية والقهرية والميول الدولية المتداخلة والمتناقضة في آن تشكل أحد أخطر عوامل الاستعصاء الديمقراطي. وتتداخل العوامل المذكورة مع أزمت وتناقضات بنيوية تعاني منها المعارضات المتبلرة، وأخرى تتعلق بميول انفصالية، وجميعها عوامل تدفع لإعادة إنتاج الهويات الصغرى على أسس سياسية وظيفية، تؤسس لإقامة أطر كانتونية متصارعة ومنقسمة على ذاتها. ما يعني دفع السوريين إلى حقل لجة الصراعات الهوياتية.

***كاتب سوري**

***العربي الجديد :**

لماذا يجب الحاكم العربي كرسي السلطة؟

*د. قاسم حسين صالح

١. بدءاً نقرر أن لا أحد يدخل ميدان السياسة في العالم العربي ما لم تكن لديه ميول عدوانية، غير أن حدثها تختلف من شخص الى آخر ومن حزب الى آخر، وتحليلنا لعدد من الحكام العرب، أفادنا بأنهم يشتركون بصفات نوجزها بالآتي:

١. البارانونيا. في اليوم الذي يجلس فيه الحاكم العربي على كرسي الحكم، فإن البارانونيا تجلس معه، ونعني بها الشك المرضي بالآخر المتمثل بسرعة الاتهام للآخرين بالكذب والتآمر عليه، والخوف من الاستيلاء على الكرسي حتى من أقرب الناس إليه بمن فيهم إخوته. والمشكلة النفسية هنا، أن الحاكم ينشغل فكره بأوهام واضطهاد وتآمر عليه تتحول لدى بعضهم الى هذيان نفسي يكون موضوعه كرسي الحكم.

٢. متلازمة الغطرسة. يعود اكتشاف هذا الاضطراب النفسي الى وزير خارجية بريطانيا الأسبق (ديفد أوين) الذي كان طبيباً نفسياً. وتتحدد خلاصة هذا الاضطراب بأن الحاكم اذا جلس على كرسي الحكم فإنه يذوب في السلطة. وتتجسد ملازمة الغطرسة فيما يخص الحاكم العربي، بأنه يصبح مهووساً بالسلطة، ويختزل الناس والوطن في شخصه، مثال ذلك صدام حسين الذي رفع شعار (صدام هو العراق). غير أن الغطرسة هي أحد الأسباب التي تسقط الحاكم من الكرسي.. مثال ذلك، جاء ضابط رفيع الى الأمير عبدالإله والباشا نوري السعيد يخبرهما بحركة انقلاب عسكري (١٤ تموز ١٩٥٨) فلم يكثرثا، وكذلك سخر معمر القذافي من المتظاهرين، وقتل ببشاعة. ويبدو أن الغطرسة علة كل الحكام المستبدين، فحين حذروا الدكتاتور نيقولاي شاونسشيكو من التظاهرات، اجابهم ساخراً: لن يحدث تغيير في رومانيا إلا إذا تحولت أشجار البلوط الى تين!.. وانتهى به الأمر الى إعدامه.

٣. النرجسية الخبيثة. تتألف هذه الحالة السيكلوجية من مزيج من النرجسية المصحوبة بشعور العظمة، واضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، وقساوة القلب، والأنانية المطلقة. وأوضح مثالين لها، هما معمر القذافي وصدام حسين. ففي تسعينيات القرن الماضي كان العراق محاصراً اقتصادياً والشعب في أسوأ حال (اساتذة جامعات عملوا سواق أجرة بسياراتهم الخاصة!) كان صدام يبني قصوراً له، وكاد أن ينجز منتصف التسعينيات بناء اكبر مسجد في العالم يحمل اسمه وسط بحيرة صناعية في منطقة المنصور في بغداد.. لولا الحصار.

٢- الدين الإسلامي

بدءاً، أنا احترم الدين، وأجل علماء الدين الذين يقدسون قيمة الحياة، ويحترمون الرأي الآخر بغض النظر عن: جنس، هوية، دين، مذهب.. قائله. وأرى أن الدين الاسلامي يعاني من اشكالية خطيرة انعكست على صناعة الحاكم العربي تتحدد بتعدد مذاهبه. فهناك اربعة مذاهب في السنة ومذاهبان في الشيعة، فضلاً عن مذهبي الأباضية والظاهرية.

والاشكالية هنا، أن المنتمين لهذه المذاهب من رجال الدين والحكام، باستثناء الذين يعتبرون الدين غاية وليس وسيلة دنيوية، مصابون بعلتين:

الأولى: فكرية، معرفية.. هي الدوغماتية أو التصلب الفكري أو الاعتقاد الجازم واليقين المطلق المستند الى مبادئ تقليدية راسخة دون البحث عن وجه الحق في التسليم بها. وتظهر هذه الحالة لدى الحكام الذين يسعون الى فرض آرائهم بالسلطة، أو بالنفوذ أو بالمال.

والثانية: سيكلوجية.. هي التعصب، وتعني نزعة الحاكم نحو تفضيل جماعته وأبناء مذهبه على افراد الجماعات التي تنتمي لمذاهب أخرى، ونظرتها الى جماعته على أنها مركز كل شيء ومرجع كل شيء، وإن طريقتها في الحياة ونظرتها للدين والحكم.. هي الصحيحة.

والمشكلة، أنه نجم عن هاتين العلتين ما كنّا اصطالحنا على تسميته بـ(الحول العقلي). بمعنى أن الحاكم العربي (أحول عقل) لأنه يضخم ايجابيات جماعته ويغض عينيه عن سلبياتها، ويضخم سلبيات الجماعة الأخرى ويغض عينيه عن ايجابياتها.. ويخرج ذلك باسم الدين!... بل إنه يجد نصوصاً فيه تبرر سوء ما يفعل!.

٣- تاريخ السلطة

انتجت السلطات التي توالى الحكم في العالم الإسلامي (الأموية والعباسية والعثمانية) قائمة طويلة من الحكام الطغاة والقساة والسفهاء والفاسقين والذين يشعرون بالدونية، ولم تنتج السلطة في الاسلام حكماً قذوة الا بعدد أصابع اليدين، نخص منهم:

* عمر بن الخطاب، صاحب مقولة: (لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله تعالى عنها لما لم تمهد لها الطريق يا عمر؟)، والذي التزم المساواة في الشريعة والعدل بين الرعية.

* علي بن أبي طالب، صاحب مقولة: (الناس صنفان اما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)، والمؤتمن على مال المسلمين والذي كان يلبس لباس الفقراء ويأكل أكلهم.

* عمر بن عبد العزيز، المحب للعلم والعلماء الذي أعاد للعلويين حقوقهم والمؤتمن على مال المسلمين أيضاً، ولك أن تستشهد بحكاية عمته التي جاءت اليه تطلب زيادة على راتبها من مال المسلمين فوجدته يأكل عدساً وبصلاً. والمفارقة أن عمر وعلياً.. قُتلا، ومات عمر بن عبد العزيز بالسم ولم يكمل في الحكم سنتين ونصف السنة.

وحديثاً، لدينا إنموذجان من الحكام العرب القذوة، هما سوار الذهب الذي تسلم السلطة في السودان عام ١٩٨٥ اثناء الانتفاضة، وسلم كرسي الحكم بعد سنة واحدة، وعبد الكريم قاسم الذي كان ينام على سرير عادي في وزارة الدفاع وقتل وفي جيبه خرقة أقل من دينار.. ما يعني أننا لا نملك الآن حاكماً عربياً بمواصفات القذوة، فضلاً عن أن تاريخ السلطة في الإسلام قام على سيكولوجيا الغالب والمغلوب، ومنح الحاكم الشعور بأنه امتداد للخليفة.

٤- جمهور الحاكم

اثبتت التجارب السيكلوجية (فيليب زباردو بجامعة ستانفورد، بـ"اختبار سجن ستانفورد، وستانلي ملجرام بجامعة ييل حول "الطاعة ودرجة الانصياع للسلطة") أن الإنسان الذي يتعرض الى ظلم واضطهاد وتعذيب ولا يجد وسيلة للخلاص، فإنه يستسلم حتى لو توافرت له فرصة الخلاص.

ويكشف لنا واقع الحال، بأننا اذا استثنينا المناضلين من رجال الدين الى الشيوعيين الذين ثاروا ضد الحكام الطغاة، فإن الغالبية المطلقة من الشعوب العربية تعودت الخضوع والخنوع والتملق للحاكم، لسبيين، الأول، تبريري، بتخريج ديني (وأطيعوا أولوا الأمر..) والحاكم هو ولي الأمر المطلق، والثاني.. الشعور بالعجز المصاحب بالخوف من بطش الحاكم.. ما يعني أن (الشعب) شريك في جعل الحاكم يحب الكرسي، بل إنه قام بتأليه كثيرين، ووصف حكاماً طغاة بأنه هبة السماء للأرض.

تلك هي العوامل التي أدت الى أن يلتصق الحاكم بكرسي السلطة الى يوم يخصه عزرائيل بالزيارة ليورثها لأبنه قبل النفس الأخير. ولأنه لم يحصل تغيير جوهري في هذه العوامل السيكلوجية-السياسية-الاجتماعية، فإنه لن يأتي حاكم عربي يرى في كرسي السلطة أنه وسيلة لخدمة الناس وأنه تاركه متى طلب الناس منه ذلك، إلا بإشاعة الوعي الانتخابي الهادف الى إقامة دولة مدنية يكون فيها الدين بعيداً عن السلطة وكرسي الحاكم.

*مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

*الجمعية النفسية العراقية:

الإصلاح وسؤال الزمان والمكان !

***د. رضوان السيد**

خلال افتتاح مؤتمر منتدى «تعزيز السلم بأبوظبي»، وعندما كان العلامة الشيخ عبد الله بن بية رئيس المنتدى يلخص ورقته التأطيرية قال لي أحد الجالسين بجانبني: الفكرة ممتازة والعرض ممتاز، إنما هل تظن الوقت ملائماً، بأن يتحقق السلم الشامل، وتتقبله نفوس المهجرين والمفجوعين بقتل أحبائهم، وذهاب الاستقرار والعيش الكريم؟! وعندما أُلقيت كلمتي في اليوم التالي بعنوان: «رؤية إسلامية للسلم العالمي»، وأقمتها على ثلاث مقولات: الرحمة في العلاقة بين الله وعباده، والتعارف بين الناس بعضهم ببعض، ومقاصد الشريعة الخمسة في مشاركة العالم والانفتاح عليه، وفي أخلاق العمل - سارع اثنان من الزملاء ضاحكين إليّ: وهل تظن أحداً سيقتنع بهذه الطروحات الليبرالية، وبخاصة أن ديارنا مملوءة بمستنقعات الدم والخراب؟!

إنّ الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة على الإطلاق. وليس لأنّ هذه القيم ليست جميلة، ولا لأنها ليست من الإسلام بل لأنّ قبول هذا الخير الكثير وهذا الانفتاح المنقطع النظر، يتطلب نفوساً راضية ومُرتاحة، ومنفتحة على التقبّل، بحيث يُقبل الجميع على بناء السلم باعتبار ذلك مصلحة عامة لهم. أما في هذه الظروف، فإنّ القلق يساور الجميع: من أُصيب، ومن يخشى الإصابة. وهذا فضلاً عن مشاعر الذل التي تخالج الجميع، مما دفع البعض للقول: إمّا أن تقبل المذلة، وإمّا أن تقبل الموت!

لكن إذا توقفنا عن التفكير في السلم والمصالحة الداخلية، وفي السلم والمصالحة مع العالم، فماذا يحصل؟ أول ما يحصل استمرار الفتك هذا، واستمرارنا في قتل أنفسنا بأيدينا وأيدي العالم. نحن نقاتل «داعش»، و«داعش» يرد علينا، وهناك طرفان آخران يهجمان علينا وعلى «داعش»، ثم يبقى على الجبال الرابضة من حولنا أن ترداهما عنا! وبالطبع لن يتوقف الفتك والتهجير إن طلعنا بأطروحاتنا اليوم أو غداً. لكنّ الطرح الآن فيه مصلحة لديننا، ولإستعادة السكينة فيه. إذ إنّ نظرة العالم، والواقع على الأرض، أنّ الدين يُستخدم باعتباره آلة للقتل أو لتبريره. وما من دين تصبح هذه شيمته، ويستطيع الصمود أو الاستقامة بعد ذلك. إنّ أصل الدين، أي دين، هو في قيامه على الإيمان والحرية. وليس في القتل إيمان، ولا حرية في دين يعتمد القتل أو يُستخدم فيه. وسيقول كثيرون: لكنّ هناك مؤامرة لتصوير الإسلام باعتباره فاعلاً في هذه الجرائم الفظيعة! وعلى فرض التسليم بذلك، أي بالمؤامرة أو التواطؤ، تبقى تلك القابلية للاستخدام، وهذا أمر لا يمكن إنكاره.

كان الإسلام منذ القديم (لدى البيزنطيين في القرنين الثامن والتاسع مثلاً) موضع اتهام لجهة استخدام العنف في نشر الدين. لكن عندما جاءت الحروب الصليبية بعد أربعة قرون، تبين أنّ أكثر سكان الشام ومصر ما يزالون مسيحيين، لكنّ الدولة عربية أو إسلامية. وهذا لا يعني أنّ العنف من أجل الفتح هو أمر أقلّ قسوة بل ما أقصده أنّ العنف ما استخدم في تغيير الدين أو الإكراه على الإسلام!

لكنّ لماذا اللف والدوران؟ لنسأل: لماذا يستشري العنف الآن، كما لم يستشر من قبل؟ لثلاثة أسباب: عدم رضا الناس عن بعض الحكومات، والثوران بداخل الدين، والسياسات الدولية التدخلية. وفي المجال الأول هناك عنف عار وفظيع. لكنّ أحداً لا يقول إنه عنف ديني أو يحدث باسم الدين. وصحيح أن العنف السياسي هذا يظل بارزاً لكنّ الثوران بداخل الدين ظاهرة جديدة لا نعرف عنها الكثير، وينبغي الإفادة من دراساتها عند الأمريكيين. لا يفيد في شيء أن نسميهم «خوارج العصر»، أي أنهم يقومون بما كان به أهل حروراء يقومون ولا شيء أكثر. وهذا قياس مع الفارق، وأسباب أهل حروراء غير أسباب أهلنا اليوم. ثم إنّ أهل حروراء قتلوا ثلاثة أو أربعة، بينما قتل «داعش» الآلاف المؤلفة. وقد كان إمامهم يسمى نفسه أمير المؤمنين، ويقتصر عدد أتباع الخارجي على الثلاثين أو الأربعين، فيخرج بذلك ملايين المسلمين من الإسلام، وهو الذي يفعله «داعش» فيمن يدعى ولا يستجيب لدعوة الولاء!

إنّ دعوة السلم هي دعوة إلى سكينة القلب والعقل، بحيث تقابل أخاك بوجه بشوش، وتستقبل يومك بالتفاؤل برحمة الله وعنايته. وسكينة الدين مؤدية إلى سكينة الدنيا، وإلى تجدد الأمل فيها. والأمل يحول كل أعمالنا إلى مجالات للإرادة والفعالية، فضلاً عن السعي لصنع الجديد والمتقدم. وقد قضينا السنوات الماضية ونحن نكافح التطرف والإرهاب، ونهني عن المنكر. وقد آن الأوان للدعوة إلى المعروف، لكي يعرف الجميع إلى أين ينبغي الذهاب بعد الخروج من المأزق!

***صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :**

«المثالية» .. مطلب لا يزال بعيد المنال

*أحمد بن سالم الفلاحي

توثق الممارسات السلوكية لدى الناس جميعهم أن «الفضيلة بين طرفين» كلاهما رذيلة» فالكرم يقع بين طرفين: أحدهما بخل والآخر تبذير، والشجاعة تقع بين طرفين: أحدهما جبن والآخر تهور، وعندما نسقط فهم الـ «مثالية» على مثل هذه الأمثلة فإننا نرى أن الـ «مثالية» تذهب إلى خط ممتد متدرج يبدأ من مستوى الصفر» تختزن الحالة الواعية عند الناس الكثير من المفاهيم والمصطلحات، وعلى الرغم من أنها مفاهيم معنوية، وأن الناس لا يلمسونها في حالة تجريدية مادية، إلا أن الإيمان بها وبأهميتها، يظل حاضرا، حيث يقطع لنفسه مساحة غير يسيرة من مساحة هذه الحالة الواعية لدى هؤلاء الناس» في الزمان والمكان، ولذلك هم يمارسونها من خلال توظيف مجموعة الصور المعبرة عنها، ويوقنون وهم يرون نتائج ممارساتهم، أنها المعبرة حقا عن هذا المفهوم أو ذاك، وأنه بغير هذه النتيجة التي توصلوا إليها، لم يتحقق التوظيف الكامل لهذا المفهوم، فالقياس هنا يقف عند المحصلة النهائية للفعل الممارس، ومدى القناعة الناتجة بأهمية بقاء المفاهيم بتجريدية المصطلح أولا، وبتوظيف السلوك المعبر عنها ثانيا.

وتأتي الـ «مثالية» هذا المفهوم الإنساني الجميل واحدا من مفاهيم كثيرة نعيشها ونمارسها في حياتنا اليومية، ونرى فيها الكثير من التحقق لمعنى إنسانيتنا، وحقيقة وجودنا كأفراد مؤثرين في مسرح الاشتغال اليومي في هذه الحياة، والـ «مثالية» مرتقى إنساني كبير وعظيم، يسعى الإنسان منذ نعومة أظفاره لأن يصل إلى معادلة التوفيق لتحقيقه، فليس الأمر يسيرا بالسهولة التي نتحدث عنها لتحقيق الـ «مثالية» على الرغم من المحاولات الدؤوبة عند كل البشر للوصول إلى هذه الغاية التي تبدو بعيدة المنال انعكاسا للسلوكيات الصادمة» دائما» التي يقوم بها الإنسان مع من حوله، امتثالا لنزعات الذات، ومختلف التجاذبات النفسية التي يعيشها، ولعل الفطرة الإنسانية هي الذاهبة به إلى أن يعيش هذا الحلم لتحقيق الـ «مثالية» في حياته، وسيظل كذلك إلى آخر لحظة من عمره، مع أن تحقيقها مسألة نسبية حتى مع نفسه، فقد يكون مثاليا في أمر ما، ويفشل فشلا ذريعا في جوانب أخرى من حياته، وهو ما يندرج تحت حالة الضعف التي يعيشها الإنسان، فالإنسان» بطبيعته» متقلب المزاج، حاد العواطف، قلقا، متشائما، مرتبكا، يساوره الخوف في كثير من خطواته، لا يهنا بما حقق، ولا يزال يطلب المزيد، وغيرها من العوامل النفسية التي يعيشها، وانعكاسا لتصارع هذه القيم النفسية بين جوانبه، يفشل في المقابل للوصول إلى الـ «مثالية» الحققة، ويظل هكذا يعيش نقائصه الدائمة، مع أن الحكمة تقول: «ثابت الخطوة يمشي ملكا».

يستحضر الفهم الاجتماعي لـ «المثالية» من خلال ممارسات كثيرة، تأتي على شكل تنظيم معين، برامج، قوانين، أنظمة، قيم، تقاليد، أعراف، سنن، وهذه كلها، وإن لم يقصد بها الفهم المجرد لـ «المثالية» إلا أن التوجه هكذا، ولو بصورة غير مباشرة، وعلى سبيل المثال» الأسرة، وهي النواة الأولى لغرس القيم، كما هو معروف، فكل ما تقوم به الأسرة من محاولات في زرع القيم، وما تغرسه في نفوس أبنائها من نصائح وإرشادات، ومن محافظة مباشرة، ليس فقط على الجانب المعنوي للطفل» من غرس القيم وغيرها» ولكن حتى المحافظة على الجانب المادي لهذا الطفل من حيث صحته، وملبسه، وما يجب أن يظهر إليه أمام المجتمع الخارجي، لأنه يعبر عن حقيقة ما يدور داخل هذه الأسرة، فالأطفال الأصحاء ذهنيا ومظهريا، هم» بلا شك» يعبرون عن عيشة سوية، هائلة تعيشها هذه الأسرة أو تلك، وإن كان الأمر غير ذلك تماما، وعلى الأسرة أن تتلقى مأزق عدم التوفيق في التربية، وهو ما يظهره المجتمع من حولها على شكل انتقادات مباشرة وغير مباشرة، وهي انتقادات» لا شك» أنها تؤلم أفراد الأسرة، وتضعهم على محك المراقبة والنقد الدائمين، وهذا النقد تنبني عليه الكثير من الأحكام والمواقف بعد ذلك، ولذلك تحرص الأسر، بغض النظر عن مستواها الاجتماعي، وانتمائها الأرستقراطي على قيمة الـ «مثالية» لتكون في منأى عن سهام النقد والتقييم التي عادة ما يصوبها أفراد المجتمع على الأسر، لأن أي خدش تتعرض له الأسر في أي شأن من شؤون الحياة، ليس يسيرا بعد ذلك إزالته من الذاكرة الجمعية التي يكون عليها المجتمع، وهناك أسر كثيرة تتضرر من أثر

تقييم المجتمع لها، بعد وقوعها في مطب أخلاقي، ولم تنفعها سيرتها الأولى، وهذا في حد ذاته تحد كبير أمام الأسر، لأن تبقى على مثالياتها النسبية الدائمة، أو ترمى في الحضيض مع أي هفوة تتعرض لها، والمجتمع كما يقال: «لا يرحم».

تخرج الـ «مثالية» في المجتمع الحديث عن قانونها الاجتماعي الصرف، وتذهب الى حيث التنظيم الحديث من حيث سن القوانين والأنظمة في المؤسسات - على سبيل المثال - فالتأسيس هنا يرتقي من الاجتهاد، المعروف في الحالة الاجتماعية، الى الإلزام، المعروف في الحالة المؤسسية، ووجود هذا التنظيم في المؤسسة هو السعي بقوة القانون "هنا" الى الوصول الى الـ «مثالية» فحتى تقوم المؤسسة بكافة المهام والمسؤوليات المكلفة بإنجازها لا بد أن تتوافق جميع القوى العاملة في المؤسسة مع هذه القوانين والأنظمة في الأداء، ووصول المؤسسة في أدائها الى مستوى الرضا نسبيا، هو اقترابها الشديد من الـ «مثالية» فقوة القانون هنا هي التي تلزم جميع العاملين في المؤسسة الى القيام بمهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه، ومن يخل بدوره سوف يتعرض الى مجموعة من الإجراءات العقابية المباشرة والملزمة في نفس الوقت، كما هو الحال في الحالة الاجتماعية، وإن كان في الحالة المؤسسية، يختلف الأمر قليلا "حيث الإلزام القاطع «سيد الموقف» وإن حدث استثناء في هذا الإلزام، فهذا أمر ثانوي، ليس هنا مكان مناقشته، والوصول الى المثالية النسبية في المؤسسة مسألة جوهرية وقطعية، وإلا ضعف الأداء المؤسسي" الذي يعول عليه الكثير من الآمال في الإنجاز، وليس هنا - في حالة المؤسسة - أي خيار تتكئ عليه للتعليل عن ضعف الأداء.

تؤثر على الإنسان، بصورة عامة، مجموعة التجاذبات النفسية، فتثنيه عن تحقيق الـ «مثالية» ويرى في كسر بعض القيم كما في الحالة الاجتماعية، او القوانين في الحالة المؤسسية، لأجل الوصول الى مبتغاه الخاص، أمرا ليس مهما الى درجة التضحية لما يود تحقيقه، لأن المكسب الشخصي يظل دائما له أولوية أولى في حساباته، ويرى في المتحقق العام، أن ذلك أمرا مشتركا ليس معنيا به هو كفرد، حتى يتنازل عن ما يود تحقيقه، وأن الأيام كفيلة بإصلاح الكثير من المثالب والأخطاء التي يرتكبها في حق المجتمع، وفي حق نفسه، فهناك مشروع ممتد للتوبة يتيح العمر الباقي للحياة، ويأمل في الغد بتحقيق ما يحقق له التوازن بين متحققه الشخصي، ومتحققه الجمعي، للوصول الى هذه النجمة الساطعة الـ «مثالية» في سماء الكون، مع أنها بعيدة المنال، وانعكاسا لهذه الانفلاتات الفردية تضع كثير من الجهود للوصول الى غاية الـ «مثالية» في كل أنشطة الحياة العامة والخاصة الى حد سواء، ولعل في ذلك عبرة تؤكد الضعف الموسوم به الإنسان في جميع محطاته في الحياة.

توثق الممارسات السلوكية لدى الناس جميعهم أن «الفضيلة بين طرفين» كلاهما رذيلة» فالكرم يقع بين طرفين: أحدهما بخل والآخر تبذير، والشجاعة تقع بين طرفين: أحدهما جبن والآخر تهور، وعندما نسقط فهم الـ «مثالية» على مثل هذه الأمثلة فإننا نرى أن الـ «مثالية» تذهب الى خط ممتد متدرج يبدأ من مستوى الصفر ويظل في تدرجه حتى مبلغ الكمال، وهو بذلك يتجاوز فهم الفضيلة المتموضعة بين طرفين، ولذلك كل منا باستطاعته تحقيق الفضيلة والبقاء عليها أمدا طويلا، ومسألة تنازله عنها مسألة قرار شخصي بامتياز، أما الـ «مثالية» فصعب القياس للوصول اليها، او البقاء دونها، لأنها تحتاج الى مجاهدة أكبر، وكما يقال دائما: «الوصول الى القمة سهل، والحفاظ عليها صعب» ويقال أيضا: «الحفاظ على النجاح، أصعب من النجاح» وفي هذا الاتجاه يتأكد للمتابع أن الـ «مثالية» هي الأخرى حالة كونية لدى كل المجتمعات بلا استثناء، وسنن الكون قائمة على تحقق الغايات الكبرى لأنها من عند الله عز وجل لـ «المثالية» فتوالي الليل والنهار، ودوران الشمس والقمر بهذه الدقة المتناهية، وديمومة الحياة بكائناتها، واكتفاء هذه الكائنات بأرزاقها طوال هذه الدهور التي مرت وحتى الآن، كل ذلك يعكس مثالية في ذروة تحققها، والإنسان بجهوده المتواضعة مطالب لأن يتمثل الكثير من هذه المشاهد التي يعيشها ليقترّب بحياته الخاصة والعامة من تحقق الـ «مثالية» ولو بالصورة النسبية، المهم في هذا الأمر أن يكون دون ذلك تكاسلا، فاستثمار جميع المعززات العقلية والمادية المسخرة للإنسان يصبح أمرا حتميا للمضي في توظيفها للوصول الى الـ «مثالية».

*صحيفة (عمان) العمانية :

تعليق: الصراع المتصاعد والمتشابك الأطراف بات أمراً طبيعياً في الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط فوضى كبيرة في عام ٢٠١٧: قامت المملكة العربية السعودية ودول أخرى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، اعلان رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري بشكل مفاجئ، وأثناء تواجده في السعودية، استقالته من منصبه في خطاب تلفزيوني، ثم سحب استقالته، مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد القوات المسلحة الحوثية، توقف محادثات السلام السورية في جنيف، واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل.. وإن الصراع متصاعد ومتشابك الأطراف بين الدول القوية داخل وخارج الشرق الأوسط يقف وراء الكثير من الفوضى في المنطقة.

تعتبر سوريا واليمن الساحتين الأشد قتالاً في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٧. وقد استعادت القوات الحكومية السورية معظم المناطق التي استولى عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، كما تمتلك اليد العليا في الصراع مع القوات المعارضة. وفي الوقت الراهن، على الرغم من بدء محادثات السلام السورية في جنيف، بيد أنه بالنظر إلى الاختلافات الحادة بين أطراف المحادثات، وبالاقتراح مع الصراع الجغرافي بين الولايات المتحدة، المملكة العربية السعودية وروسيا وإيران في القضية السورية، لاتزال آفاق محادثات السلام مليئة بالمتغيرات.

في العام الماضي، وصلت الحرب في اليمن إلى طريق مسدود، ويكمن سبب ذلك في الصراع بين القوتين السريتين السعودية وإيران. واتهمت السعودية مراراً بتوفير إيران الأسلحة للقوات المسلحة الحوثية، ونفت إيران ذلك. حالياً، في ظل هجوم قوات التحالف المتعددة الجنسيات بقيادة المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من احتواء هجمات القوات المسلحة الحوثية، إلا أنه لا تزال العاصمة صنعاء والعديد من المحافظات الشمالية في أيدي القوات الحوثية.

وفي مايو من هذا العام، عقدت المملكة العربية السعودية قمة عربية إسلامية أمريكية حضرها قادة أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية والرئيس الأمريكي الزائر للمملكة دونالد ترامب، وموضوع القمة الرئيسي هو ردع إيران. وفي ١٩ نوفمبر، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بطلب من السعودية لبحث كيفية التعامل مع "انتهاكات إيران" في الشرق الأوسط، وإدانة تدخلات إيران التي تقوض الأمن والسلام في المنطقة العربية. ورداً على هذه الاتهامات، عارضت إيران ذلك بشدة.

كما أن المملكة العربية السعودية وإيران القوتان الإقليميتان الكبيرتان اللتان تقاوتان من أجل الهيمنة خلف قطع العديد من الدول علاقاتها مع قطر، واستقالة الحريري وغيرها من الحوادث الأخرى. وفي ٥ يونيو من هذا العام، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ودول أخرى

فجأة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وتنفيذ العقوبات الاقتصادية بحجة أنه ورد في خطاب هام، لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، الذي أعرب عن تأييده لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإيران، وانتقد السياسات الأمريكية والسعودية.

وحول استقالة رئيس الوزراء اللبناني الحريري من منصبه في نوفمبر الماضي في المملكة العربية السعودية، تعتقد وسائل الاعلام في الشرق الاوسط أن هذا نتيجة الضغوطات السعودية على الحريري لعدم الحد من نمو قوة الحزب الله في لبنان. وفي ٥ ديسمبر، عقدت الحكومة اللبنانية اول اجتماع بها بعد عودة الحريري الى لبنان، وتم التوافق بالإجماع على "سياسة عدم المشاركة في الصراعات الاقليمية." وفي الوقت لاحق، انتهت عاصفة استقالة الحريري مؤقتة مع سحب الحريري استقالته.

كما أشار محللون إلى أنه من غير الممكن وصف الرابع والخاسر في الحرب بين المعسكرين المملكة العربية السعودية وإيران على المدى القصير، ومن الصعب على أي من الجانبين خلق ميزة ساحقة على الآخر سواء في الحرب السورية واليمنية، أو الازمة في قطر ولبنان. وإذا نظرنا الى الاثر الكبير الذي خلفه الصراع الأمريكي الروسي على نمط الشرق الاوسط، فإن الصراع متشابك الأطراف بين الدول القوية قد يكون أمرا طبيعيا في الشرق الاوسط.

في الوقت الحاضر، لا تزال هناك حالة عدم اليقين الجديدة في ظل الفوضى في الشرق الأوسط، مثل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. ومن اجل حماية مصالحها ومصالح اسرائيل، والمملكة العربية السعودية وغيرهم من الحلفاء التقليديين في منطقة الشرق الاوسط، غير الرئيس الأمريكي اتجاه سلفه اوباما في تخفيف العلاقات مع إيران، للعودة إلى الطريق القديم والمواجهة الحادة، وتعزيز قوى التحالف لاحتواء إيران واتخاذ تدابير لقمع إيران.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حدة قضية فلسطين وإسرائيل مرة أخرى في نهاية العام. حيث اعترف الرئيس الأمريكي ترامب في الآونة الاخيرة بالقدس عاصمة اسرائيل وستبدأ عملية نقل السفارة الأمريكية من تل ابيب الى القدس، وردا على ذلك دعا قادة الدول الإسلامية في ختام قمته الطارئة في إسطنبول مؤخرا العالم إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية المحتلة.

بروز في العام الجديد حالة من الكر والفر في الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران ومعسكراتهما في الشرق الاوسط، ومن المرجح أن يعيد ابراز الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وتصبح القضية البارزة في الوضع بالشرق الاوسط ايضا. كما يخشى من أن يصعب استعادة الهدوء في الشرق الاوسط في وقت قصير في ظل اشراك القوى الكبرى الخارجية في الصراع.

*صحيفة (الشعب) الصينية:

من زاوية نظر أمريكية.. نحو استراتيجية أمريكية متكاملة في سوريا والعراق

*فريدريك هوف

طُلبَ مني أن أناقشَ تطوير النهج الأمريكي في التعامل مع العراق وسوريا. سأحاول أن أفعل ذلك بأقصى قدر مستطاع من الدقة والإيجاز. الإيجاز لن يكون مشكلة، لكن الدقة أمر آخر. فأنا قد خرجت من الحكومة منذ خمس سنوات، وبالرغم من أنني على اتصال مع الزملاء السابقين وأحاول أن أقدم أفكاراً حول الأهداف والاستراتيجيات، إلا أنني أدعي معرفة قرارات القائد العام حول قضايا رئيسية فيما يتعلق بسوريا والعراق.

ما أعتقد أنني أعرفه هو أن إدارة ترمب ترى العراق وسوريا بوصفهما انعكاساً للتدخل الإيراني العسكري. حتى وقت قريب كان هذا المنظور يركز على داعش وخلافته. لكن مع تقلص أبعاد حدود الخلافة بنسبة ٩٥٪، فإن التركيز الآن على إيران. أعتقد أن الإدارة سوف توضح الأهداف العامة المتعلقة بالأمن القومي في العراق وسوريا، والتي تتلخص في تحييد التدخل الإيراني السياسي ومنع الجسر الأرضي الذي تستخدمه من العراق عبر سوريا لتصل إلى وكيلها الأول في العالم العربي، حزب الله.

السؤال الرئيس، كما هو واضح، يتعلق بالاستراتيجية والتطبيق. ومن الواضح أن هناك إصلاحات على المدى القصير.

النفوذ الإيراني في العراق تزايد بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٣، وقد استغل غزو تنظيم داعش للعراق في عام ٢٠١٤. في سوريا، فإن إيران تتفوق على روسيا كداعم خارجي أساسي لنظام الأسد والذي يبدو الآن مؤمناً سياسياً. ترى طهران في الحفاظ على الأسد أمراً ضرورياً لحماية حزب الله، إذن: كيف يمكن لإدارة ترمب أن تحاول، عبر الوقت، تحييد أو تقليص النفوذ الإيراني في البلدين؟

في المجلس الأطلنطي قمنا للتو بالبداية في مبادرة حول العراق لمدة أربع سنوات، هذه المبادرة تتابع العمل الذي بدأ مع مجموعة عمل مستقبل العراق، التي قادها السفير ريان كوك. تحدد مجموعة العمل أهداف الولايات المتحدة بعراق مستقل ومستقر ومزدهر، متوحد في سلام ضمن حدوده ومع جيرانه، الأمر الذي يعكس نظام حكم شريعياً وفعالاً، ويميل بشدة للتعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وأشك أن إدارة ترامب سوف تختلف مع هذه الأهداف.

تقترح مجموعة العمل أن تعتمد استراتيجية الولايات المتحدة على خمس نقاط:

أولاً: الالتزام العلني بالانخراط مع العراق على المدى الطويل.

ثانياً: مساعدة العراق على تحسين الأداء الحكومي وتقليص الفساد.

ثالثاً: مساعدة العراق على تقوية اقتصاده.

رابعاً: الاستمرار في التواجد العسكري عقب هزيمة تنظيم داعش من أجل المساعدة وتقديم المشورة والتدريب والإمداد لقوات الأمن العراقية.

وأخيراً، العمل مع بغداد وأربيل لمساعدة الحكومة المركزية وحكومة كردستان على حل النزاعات القائمة.

هذه النقاط باختصار تعني العمل على تقوية دولة العراق ومؤسساتها الأمنية الرسمية، والعمل على ذلك بالتعاون مع الحلفاء.

ما أشعر به هو أن إدارة ترامب تتحرك في اتجاه متسق مع هذه التوصيات، لكن علينا أن نضع في أذهاننا وصف تشرشل لموسوليني: شهية كبيرة، وأسنان ضعيفة. فاللتزام طويل المدى متعدد الأوجه في العراق – حتى مع شركاء ناشطين – سيكون عبئاً دبلوماسياً ثقيلاً. من الذي سيقوم به؟ لا شك أن وزير الدفاع ماتيس يفكر في العراق حين يدعو لتعزيز عناصر القوة الأمريكية، ليس فقط على المستوى العسكري.

في سوريا، ورثت إدارة ترامب سياسة كارثية. حرصت إدارة أوباما على عدم استبعاد إيران من أجل الاتفاق النووي، وفي سبيل ذلك تخلت عن حماية المدنيين السوريين من القتل الجماعي وحملات العقاب الجماعي من قبل نظام الأسد. أنتجت حرب نظام الأسد على المدنيين، إلى جانب تخطي كل الخطوط الحمراء، كوارث متعددة في سوريا وما بعدها. إذن فالنتيجة الرئيسية هي الكارثة الإنسانية الأسوأ في القرن، وتقديم سوريا كفريسة سهلة لتنظيم داعش

وجماعات طائفية أخرى، وأزمة مهاجرين تهدد الاستقرار السياسي في أوروبا، والوجود العسكري الروسي في سوريا وما بعدها، والخسارة الأمريكية والأوروبية الخطيرة للمصداقية، ودولة سورية محاصرة تقع في يد إيران.

إن عدم الشرعية السياسية، الناجمة عن احتقار صريح لرضاء المحكومين، فتحت في كل من العراق وسوريا مجالاً لاختراق اللاعبين الطائفيين من السنة والشيعة. ففي العراق، ومنذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، كان للولايات المتحدة حظ في العمل مع رئيس وزراء محترم وبعض الوحدات العسكرية المحترفة. في سوريا، كان هناك سلوك قاتل للحكومة مما فتح المجال أمام التطرف، وكانت القوات البرية التي تحارب الخلافة بالأساس تحت قيادة المسلحين الكرد، مما أدى إلى سخط تركيا. مع أفول نجم الخلافة، فإن السؤال الآن المطروح الذي يواجه واشنطن هو ما الذي يمكن فعله مع الأراضي السورية شرق نهر الفرات والتي تم تحريرها من الخليفة المزيف؟

يبدو أن الإدارة الأمريكية تريد الاحتفاظ بنهر الفرات كمنطقة خالية من النزاع بين قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة ونظام الأسد، والذي يعتمد على الميليشيات المدعومة من إيران. قال المسؤولون الأمريكيون مؤخراً، إنه ليس هناك عجلة لرحيل المستشارين العسكريين الأمريكيين من شرق سوريا. من الواضح أن واشنطن ترى أن حلول قوات نظام الأسد والميليشيات المدعومة من إيران محل تنظيم داعش سيجعل من شرق سوريا عرضة لتجدد التطرف الإسلامي السني إلى جانب تسهيل تحقيق أهداف إيران الإقليمية.

حقيقة، فإن الإدارة ربما ترى شرق سوريا في إطار أوسع من إحلال الاستقرار عقب انتهاء الصراع وتحريره من الأسد وإيران. إن إدارة ترامب لديها ممارسة مستمرة وموروثة من سابقتها في إدانة اعتداءات نظام الأسد والدعوة إلى إحلال السياسة الانتقالية المتفاوض عليها والتي يمكن أن تجعل سوريا تتخطى الأسد وأسرته وحاشيته. لهذا الهدف، فإن الإدارة أعلنت أنها تدعم مفاوضات السلام في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة. ربما تحسب أنه إذا تم حرمان نظام الأسد من المنطقة الشرقية ومواردها من النفط، ربما تستطيع الولايات المتحدة كسب نفوذ أبعد من النداء اللفظي الداعي لتنحي الأسد.

أوضحت الإدارة أنها تعارض برنامج إعادة الإعمار على نطاق كامل في سوريا طالما أن الحكومة السورية في يد أسرة الأسد وحاشيته. كما أصدر مركز الحريري الذي أترأسه، تقريراً يضع استراتيجية لإعادة الإعمار تركز على المناطق التي لا تقع تحت سيطرة النظام، إنه تحد معقد وشاق.

أخيراً، أتشكك في أن إدارة ترامب تتابع بشكل يومي أخبار الحدود التي تلتزم بها روسيا للمساعدة في سوريا. يؤكد المسؤولون في الإدارة للمتابعين، أن روسيا وإيران لديهما تاريخ طويل من العداوة وأن روسيا تريد إعادة الإعمار بشكل كبير يصل إلى حد استعادتها لتخطي الأسد. تقوم الطائرات الروسية بلا إكتراث باختراق المجال الجوي السوري شرق الفرات، مما يعرض طائرات التحالف والقوات البرية الشريكة للخطر. أخشى أن هذا سيؤدي لحادث خطير.

ما يبدو واضحاً أن الرئيس بوتين يشعر بارتياح مع إدارة إيران لسوريا عبر الأسد، مما يساعده في ادعاء - من أجل الاستهلاك المحلي - أنه قد هزم الولايات المتحدة في سوريا. ما أعلن عنه بوتين حول انسحاب قواته من سوريا يهدف إلى إقناع الروس بأمريين قبل أول جولة لانتخابات الرئاسة في مارس ٢٠١٨: أن روسيا انتصرت وأنها ستتنجب السقوط في مستنقع. لا أتوقع أن أرى انسحاباً روسياً يذكر من الأراضي السورية في وقت قريب، في الأقل حتى يتمكن الأسد من السيطرة على كامل البلاد، وهو أمر إشكالي.

إن تأسيس الشرعية السياسية في العراق وسوريا سيكون صراع أجيال، والعراقيون والسوريون هم الوحيدون المسؤولون عن النتائج. أوضح الرئيس ترامب معارضته لقيام الولايات المتحدة بـ"بناء الأمة". إلا أنني أظن أنه يدرك الحاجة لالتزام طويل الأمد من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في العراق وسوريا. وهذا، في ظني، هو العنصر الأهم لتطوير نهج واشنطن حيال هذين البلدين.

*سفير سابق، مدير مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط. وهذه ورقة مقدمة الى المنتدى البرلماني لحلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي انعقد في جامعة الدفاع الوطني في ١١ كانون الأول ٢٠١٧.

*صحيفة (واشنطن بوست) :

ستراتيجية ترامب للأمن القومي: «توازن إقليمي» إزاء إيران والصين

*واشنطن - جويس كرم

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استراتيجيته للأمن القومي للسنوات الأربع المقبلة في خطاب من مركز «رونالد ريغان» في واشنطن، متعهداً رصّ التحالفات الإقليمية وإيجاد «توازن» في وجه إيران، في وقت قال مسؤول أمريكي لـ «الحياة» أن جهود واشنطن شمال العراق تقوّض جسر طهران البري إلى سورية ولبنان. واتهم البيت الأبيض الصين وروسيا بالعمل ضد مصالح الولايات المتحدة. وأكدت وثيقة «ستراتيجية الأمن القومي» التي اتخذت نبرة حاسمة غير معهودة، ان «الصين وروسيا تريدان صوغ عالم يمثل نقيض القيم والمصالح الأمريكية». واتهمت الصين بمحاولة دفع الأمريكيين إلى خارج منطقة الهند والمحيط الهادئ، وروسيا بمحاولة استعادة موقعها كقوة عظمى.

وأعلنت الإثنين، الاستراتيجية التي يطلبها الكونغرس ووزارة الدفاع من كل إدارة جديدة منذ عام ١٩٨٦، وتقع وثيقة إدارة ترامب في سبعين صفحة، وانتهت من العمل عليها في شكل مبكر خلال ١١ شهراً، فيما انتظرت إدارتا باراك أوباما وقبله جورج بوش ١٧ و ٢١ شهراً لإنجاز الاستراتيجية الأولى. وأشرف على صوغ النص كل من نائب مستشار الأمن القومي ديننا باول، ومديرة المكتب الاستراتيجي في مجلس الأمن القومي ناديا تشادلو، وراجعه الوزراء وحظي بموافقة غالبيتهم، وأعطى الضوء الأخضر من ترامب «فوراً»، وفق ما قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى أمس.

وتقع الاستراتيجية في أربعة أقسام: أولاً، حماية الولايات المتحدة وشعبها. ثانياً، تعزيز ازدهارها. ثالثاً، ضمان «السلام من خلال القوة». رابعاً، تعزيز النفوذ الأمريكي. وأكد مسؤولون في إيجاز صحافي أن المغزى منها أن واشنطن تدرك التحولات الجديدة و «عالمًا من المنافسة»، مشيرين إلى الصين وروسيا لاعبين أساسيين في منافسة الولايات المتحدة. وكان مسؤول أكد أن العلاقة مع روسيا شهدت تحسناً عما كانت عليه قبل أشهر حين قال ترامب أنها في أدنى مستوياتها، إلا أنها «تحتاج إلى كثير من العمل لتحسينها». واستبعد قمة ثنائية بين موسكو وواشنطن قريباً. وقال مسؤول آخر أشرف على صوغ الاستراتيجية، أن واشنطن «يجب أن تنافس أكثر من السابق»، وأن الهدف في مناطق عدة من العالم هو الوصول إلى «توازن إقليمي» ومنع الهيمنة من طرف واحد، سواء كانت الصين في آسيا أو إيران في الشرق الأوسط. وأوضح مسؤول لـ «الحياة» أن هذه الإدارة على عكس الإدارة السابقة ملتزمة التصدي لإيران، وأن الجسر البري يُقطع بجهود أمريكية شمال العراق، معتبراً أن الصورة الإقليمية تختلف اليوم، وهناك «تلاق بين دول عدة» على ضرورة التصدي لطهران.

وتتحدث الاستراتيجية عن خطر «الإرهاب الجهادي» على المستوى المحلي والعابر للحدود، كما تتبنى بعض وعود ترامب في الحملة الانتخابية في شأن إيجاد نظام أفعل للهجرة يضمن أمن الحدود، وتوقيع اتفاقات اقتصادية أكثر عدالة. ولا تحمل الاستراتيجية الجديدة عناوين براقية من عهد أوباما وبوش عن نشر الديمقراطية، وسترکز أكثر على تعزيز التحالفات و «سياسة التعاون المتبادل»، وتتعهد تقوية الروابط مع الشركاء، خصوصاً في الجانب الاستخباراتي، وتعيد التذكير بقيمة مكافحة التطرف في السعودية التي ترأسها ترامب وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في أيار (مايو) الماضي، واعتبار المركز الذي أسس لمكافحة التطرف، محورياً في قيادة هذه الجهود.

*صحيفة (الحياة):

ماذا تدبر روسيا في الشرق الأوسط ؟

تناولت الباحثة ماشا كيراسيروف، في مقال نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، الكتاب الجديد الذي أصدره مؤخراً دميتري ترينين، مدير مركز كارنيغي في موسكو، تحت عنوان "ماذا تدبر روسيا في الشرق الأوسط؟" الذي يترجم مخاوف روسيا وآمالها حيال سوريا ومنطقة الشرق الأوسط. وتستهل الباحثة مقالها بالإشارة إلى أن التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية لم يسفر عن انزلاق روسيا إلى "مستنقع" كما حذر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، بل حول الحرب بشكل حاسم لصالح الرئيس السوري بشار الأسد.

تفسيرات موسكو للثورات العربية في تونس ومصر باعتبارها استمراراً للثورات الملونة التي اجتاحت بلغراد وأوكرانيا وقرغيزستان كان لها تأثير مباشر على حسابات بوتين في سوريا وتعتبر الباحثة أن كتاب ترينين الجديد يطرح رؤية واقعية وشاملة لأهداف الحكومة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة لأن ترينين خلال الحرب الباردة كان ضابطاً بالجيش السوفيتي لمدة ٢١ عاماً قضى منها ٥ سنوات في الاستخبارات العسكرية كضابط اتصال في "العلاقات الخارجية"، وهي أحد فروع مجموعة القوات السوفيتية في ألمانيا الشرقية، وكان عضواً في الوفد السوفيتي لمحادثات الأسلحة النووية بجنيف في أواخر الثمانينيات. ومنذ تقاعده برتبة عقيد أصبح أول مدير روسي لمركز كارنيغي في موسكو (الفرع الإقليمي التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وأول مركز غربي رئيسي يتم افتتاحه في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي). وينتقد ترينين في كتابه التوقعات المضللة حول روسيا التي لم تعد ذلك النظام الثوري الإيديولوجي الذي كانت عليه من قبل، موضحاً أنه يجب اعتبار روسيا بلداً مندمجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والفضاء المعلوماتي الكوني، فهي تحارب من أجل البقاء ككيان جيوسياسي مستقل ضد منافسيها. ويقترح ترينين استخدام العبارة التي قالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن "موسكو الآن منشغلة بصنع الصفقات".

الغزو السوفيتي لأفغانستان

وبحسب ترينين، باتت روسيا المعاصرة تدرك بشكل متزايد جذورها التاريخية والدروس المستفادة من غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، إذ أظهرت الحرب الأفغانية لموسكو قوة التطرف الإسلامي، وتعلمت من هزيمتها في أفغانستان أن التحالفات والانحيازات في هذا الجزء من العالم تكون تكتيكية بصورة أساسية وسرعان ما تتحول بسهولة" إذ لا أصدقاء دائمين ولا أعداء أبديين، وقد ثبتت صحة ذلك سريعاً حيث بدأ انهيار الاتحاد السوفيتي في طاجيكستان ثم في شمال القوقاز، وواجهت روسيا عدواً كان يشبه إلى حد بعيد المجاهدين الأفغان.

أشباح حروب الشيشان

وترى الباحثة أن ترينين يعمد إلى التركيز على الدروس المستفادة من الحرب "الأجنبية" بدلاً من الحروب "المحلية" في الشيشان لأن تاريخ الأخيرة يتم إعادة كتابته الآن باعتباره انتصاراً حاسماً لبوتين والذي بلغ ذروته في إقرار استفتاء دستوري مدعوم من موسكو عام ٢٠٠٣ وانتخاب رئيس شيشاني موال لها، أحمد قاديروف. ولكن رغم هذا السرد القوي للانتصار، فإن تجسيد ترينين لهشاشة السياسات الخارجية والداخلية في "ذلك الجزء من العالم"، أي الشرق الأوسط (مثل إصرار النقاد الروس على توجيه الانتباه إلى التهديدات المحلية عند الحديث عن سوريا) يعكس أن القلق من الانفجارات وتفجيرات السيارات وحوادث الاختطاف وغيرها من الأشباح الأخرى للحروب الشيشانية لا تزال تطارد السياسة الروسية المعاصرة.

وتضيف الباحثة أن تلك المخاوف إزاء العالم الإسلامي، سواء الداخلية أو الخارجية، زادت هوس روسيا باستخدام السياسة الخارجية لتعزيز الحضارة الروسية والدفاع عنها، ولا يتخذ ذلك دائماً شكل تدخل عسكري صارم، فقد قدمت أوركسترا ماريانسكي حفلاً موسيقياً في مايو (أيار) ٢٠١٦ وسط أنقاض مدينة تدمر السورية بعد وقت قصير من إعلان قوات الأسد طرد داعش من المدينة، وكان هذا الحفل الموسيقي بمثابة رسالة أن الحضارة الروسية تحارب الإرهاب الدولي.

وتشير الباحثة إلى أن الحرص على ترسيخ الحضارة الروسية في فضاءات جديدة، محلية ودولية على حد سواء، يبرز قلق الكرملين من رد فعل الحضارة السياسية للغرب، كما أن تفسيرات موسكو للثورات العربية في تونس ومصر باعتبارها استمراراً للثورات الملونة التي اجتاحت بلغراد وأوكرانيا وقرغيزستان وارتباطها بالاحتجاجات التي اندلعت في روسيا عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ ومدينة كييف بأوكرانيا في ٢٠١٣ و٢٠١٤، كان لها تأثير مباشر على حسابات بوتين في سوريا.

ليبيا وراء التدخل الروسي في سوريا

وإلى ذلك، يرى ترينين أن ليبيا كانت الدافع لتدخل بوتين في نهاية الأمر، إذ احتفظت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالكثير من العقود مع ليبيا في شأن مبيعات الأسلحة ومشاريع البنية التحتية تصل قيمتها إلى ٧ مليارات دولار أمريكي. وبسبب تطلعاتها لإقامة شراكة مع الغرب امتنعت روسيا عن عرقلة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض منطقة حظر طيران على ليبيا في ٢٠١١ بسبب قيام معمر القذافي بشن هجمات مضادة ضد الثوار، وأسفرت هذه الإجراءات عن تغيير النظام وتفكك الدولة الليبية، ومن ثم تأكدت روسيا أن الولايات المتحدة لم تتوقع تبعات أفعالها وأن الأمريكيين كانوا غير قادرين على مواجهة العواقب الأكثر إلحاحاً لأفعالهم.

وعقب هذه الخيانة، على حد وصف ترينين، بدأت روسيا في منع صدور أي قرار ربما يتم اتخاذه ذريعة للتدخل العسكري الأجنبي في سوريا وعمدت إلى تزويد الأسد بالأسلحة، ولم تبدأ الولايات المتحدة في التعامل مع روسيا باعتبارها "على قدم المساواة" إلا في أغسطس (آب) ٢٠١٣ عقب الهجوم الكيميائي في سوريا الذي أجبر أوباما على قبول اقتراح بوتين بتخليص سوريا من الأسلحة الكيماوية.

روسيا شريك في مكافحة الإرهاب

وتتساءل الباحثة "ما الذي يتطلبه بناء الثقة؟"، وترى الإجابة على هذا التساؤل في ما يطرحه بوتين وترينين من خلاله كتابه الأخير والذي مفاده أن موسكو تسعى إلى تحالف مع الولايات المتحدة يتطلب تحولاً جذرياً في التصورات الغربية حيال روسيا من مجرد "منافس" إلى "شريك" في مكافحة الإرهاب العالمي، وتبين فصول كتاب ترينين ما تقدمه روسيا لهذه الشراكة وهو "قدرتها المذهلة" على بناء التحالفات والتفاوض عبر "الانقسامات التي تبدو مستعصية" لسياسات الشرق الأوسط بين السنة والشيعة، وإسرائيل والفلسطينيين، وإسرائيل وإيران، والسعودية، وتركيا والکرد، والحكومات المتنافسة في طرابلس وطبرق في ليبيا.

وتختتم الباحثة "ولكن قبول هذه الصفقة يتطلب إظهار حسن النوايا إزاء تعريفات بوتين للإرهاب والحضارة، وتفسيره لما حدث في سوريا باعتباره حارس الدولة والحوار السياسي، وهذا الحوار مثل كتاب ترينين يتجاهل الكثير من العوامل الداخلية في سوريا، ناهيك عن أصوات العديد من السوريين المعارضين لنظام الأسد. وبدلاً من النظر إلى سوريا باعتبارها، صورة مصغرة، كما يقترح ترينين، لنظام عالمي يُعاد تشكيله من الهيمنة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب يضم روسيا، من الأجدر النظر إليها بأنها مكان يحدده مصالح السوريين أنفسهم بما في ذلك اللاجئين العائدون إلى بلادهم، وهذا يعني التعامل مع المستقبل ليس باعتباره عملية الكرملين لتطبيع واشنطن، كما يقترح ترينين، ولكن مصالحة صعبة وطويلة الأمد من جانب الولايات المتحدة وروسيا على حد سواء".

*مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية:

تصريحات الرئيس ترامب بشأن استراتيجية الإدارة للأمن القومي

الرئيس: شكراً جزيلاً لكم. شكراً لكم. أرجوكم. أود أن أشكر نائب الرئيس بنس والعديد من أعضاء حكومتي الحاضرين هنا اليوم.

وأود أيضاً أن أشكر جميع المهنيين المتفانين - العسكريين والمدنيين وعناصر إنفاذ القانون - الذين يكرسون حياتهم لخدمة أمتنا. وعلى وجه الخصوص، أود أن أنوه بالجنرال دونفورد وأعضاء هيئة الأركان المشتركة. شكراً، شكراً، شكراً.

وبالإضافة إلى ذلك، يشرفنا أن ينضم إلينا زعيم الأغلبية في الكونغرس كيفن مكارثي، ورئيس الأمن الداخلي مايك ماکول، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ جون كورنين. شكراً جزيلاً. شكراً لتواجدكم هنا. شكراً لكم. شكراً لكم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أعمق مواساتنا وأخلص صلواتنا لضحايا انحراف القطار في ولاية واشنطن. ونحن نراقب عن كثب الوضع والتنسيق مع السلطات المحلية. وهذا سبب يجعلنا نبدأ فوراً في إصلاح الهياكل الأساسية للولايات المتحدة.

نحن هنا اليوم لمناقشة المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلينا جميعاً: أمن الولايات المتحدة وازدهارها ومكانتها في العالم. أريد أن أتحدث عن أين كنا، وأين نحن الآن، وأخيراً، عن استراتيجيتنا للمكان الذي سنشغله في السنوات المقبلة.

على مدى الـ ١١ شهراً الماضية، سافرت عشرات الآلاف من الأميال لزيارة ١٣ بلداً. لقد التقيت بأكثر من ١٠٠ من زعماء العالم. وحملت رسالة الولايات المتحدة إلى قاعة كبرى في المملكة العربية السعودية، وساحة كبيرة في وارسو، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقر الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية. وفي كل مكان سافرت فيه، كان لي أعلى امتياز وأكبر شرف لتمثيل الشعب الأمريكي.

وطوال تاريخنا، كان الشعب الأمريكي دائماً المصدر الحقيقي للعظمة الأمريكية. وقد عزز شعبنا ثقافتنا وعزز قيمنا. لقد قاتل الأمريكيون وضحو في ساحات القتال في مختلف أنحاء العالم. لقد حررنا الدول الأسيرة، وحولنا أعداء سابقين إلى أفضل الأصدقاء، ونقلنا مناطق بكاملها من الفقر إلى الازدهار.

وبفضل شعبنا، كانت الولايات المتحدة من بين أعظم قوى السلام والعدالة في تاريخ العالم. الشعب الأمريكي سخي. أنتم مصممون وشجعان وأقوياء وحكماء.

عندما يتحدث الشعب الأمريكي، علينا جميعاً أن نستمع. وقبل أكثر من عام بقليل، تحدثتم بصوت عال وتحدثتم بوضوح. في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، صوتتم لجعل الولايات المتحدة عظيمة مرة أخرى. لقد اعتنقتم القيادة الجديدة واستراتيجيات جديدة جداً، وأيضاً أمل جديد مجيد. ولهذا نحن هنا اليوم.

ولكن لاغتنام الفرص في المستقبل، علينا أن نفهم أولاً إخفاقات الماضي. لسنوات عديدة، وقف مواطنوننا متفرجين فيما ترأس سياسيو واشنطن خيبة أمل واحدة تلو الأخرى. وبالنسبة إلى كثير من قاداتنا - كثيرون نسوا الأصوات التي كان ينبغي أن يحترموها والمصالح التي كان من المفترض أن يدافعوا عنها، تفاوض قاداتنا في واشنطن على صفقات تجارية كارثية جلبت أرباحاً هائلة لكثير من الدول الأجنبية، ولكن أرسلت الآلاف من المصانع الأمريكية والملايين من الوظائف الأمريكية إلى تلك البلدان الأخرى.

شارك زعمائنا في بناء الأمم في الخارج، في حين فشلوا في بناء وتجديد أمتنا في الداخل. لقد قوضوا وقللوا من رجالنا ونسائنا الذين يرتدون الزي العسكري مع عدم كفاية الموارد والتمويل غير المستقر والبعثات غير الواضحة. لقد فشلوا في الإصرار على أن يدفع حلفاؤنا الأغنياء في كثير من الأحيان حصتهم العادلة للدفاع، مما يضع عبئاً ضخماً وغير عادل على دافعي الضرائب الأمريكيين وجيشنا الأمريكي العظيم.

لقد أهملوا تهديداً نووياً في كوريا الشمالية، وعقدوا صفقة كارثية وضعيفة وغير مفهومة وسيئة مع إيران، وسمحوا للإرهابيين مثل داعش بالسيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. قيدوا الطاقة الأمريكية، وفرضوا لوائح عقابية وضرائب معيبة. لقد سلموا سيادتنا إلى البيروقراطيين الأجانب في عواصم بعيدة جداً.

وفي خضم اعتراضات كبيرة من الشعب الأمريكي، ترك سياسيوننا حدودنا مفتوحة على مصراعها. دخل الملايين من المهاجرين بشكل غير قانوني. وتم قبول ملايين آخرين في بلدنا بدون إجراء الفحص المناسب لحماية أمننا واقتصادنا. فرض القادة في واشنطن على البلاد سياسة الهجرة التي لم يصوت الأمريكيون عليها ولم يطلبوها ولم يوافقوا عليها يوماً، سياسة تسمح للأشخاص الخاطئين بدخول بلادنا وترفض الأشخاص المناسبين. وترك المواطنون الأمريكيون كالمعتاد لتحمل التكلفة وتغطية الفاتورة.

وعلاوة على كل ذلك، انحرف قادتنا عن المبادئ الأمريكية. لقد حولوا نظرهم عن مصير الولايات المتحدة. وفقدوا إيمانهم بالعظمة الأمريكية. ونتيجة لذلك، فقد مواطنونا شيئاً كذلك. فقد الشعب الثقة في حكومته، وفي نهاية المطاف، فقد الثقة في مستقبله.

ولكن في العام الماضي، بدأ كل ذلك يتغير. رفض الشعب الأمريكي إخفاقات الماضي. اكتشفت صوتكم واستردتم ملكية هذه الأمة ومصيرها.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وقفت أمام الكابيتول للتبشّر باليوم الذي أصبح فيه الناس حكام أمتهام مرة أخرى. شكراً. والآن، وبعد أقل من عام، أنا فخور بأن أبلغكم بأنّ العالم بأسره سمع الأخبار وبدأ يرى العلامات. الولايات المتحدة تعود، والولايات المتحدة تعود بقوة.

في حفل تنصيبني، أعلنت أنّ الولايات المتحدة ستعود إلى مبدأ بسيط: الواجب الأول لحكومتنا هو خدمة مواطنيها، الذين نسي الكثير منهم. لكنهم لن يكونوا منسيين بعد الآن. مع كل قرار وكل عمل، نحن نضع الولايات المتحدة أولاً.

نحن نعيد بناء أمتنا وثقتنا ومكانتنا في العالم. لقد تحركنا بسرعة لمواجهة تحدياتنا وواجهناها مباشرة. ونحن نستثمر مرة أخرى في دفاعنا ما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار، وهذا رقم قياسي، هذا العام المقبل. نطالب بالقوة الاستثنائية التي نأمل أن تؤدي إلى سلام طويل واستثنائي. نعطي رجالنا ونساءنا العسكريين الشجعان الدعم الذي يحتاجون إليه ويستحقونه.

لقد سحبنا الولايات المتحدة من صفقات تقتل الوظائف، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية باريس للمناخ المكلفة وغير العادلة. وفي رحلتنا إلى آسيا الشهر الماضي، أعلنت أننا لن نتسامح بعد الآن مع إساءة التداول. لقد وضعنا إجراءات فحص صارمة جديدة لإبعاد الإرهابيين عن الولايات المتحدة، كما أنّ فحصنا يزداد صرامة كل شهر.

ولمعاقبة إيران ومنع طريقها إلى سلاح نووي، فرضت على قوات الحرس الثوري الإسلامي عقوبات بسبب دعمها للإرهاب، ورفضت التصديق على صفقة إيران أمام الكونغرس.

بعد رحلتي إلى الشرق الأوسط، انضمت دول الخليج وغيرها من الدول ذات الأغلبية المسلمة إلى مكافحة الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة وتمويل الإرهابيين. لقد ألحقنا بداعش هزيمة مدمرة تلو الأخرى. وقد استعاد التحالف الدولي لهزيمة داعش الآن حوالي ١٠٠٪ من الأراضي التي كان يحتلها هؤلاء الإرهابيون في العراق وسوريا. هذا عمل عظيم. عمل عظيم. عظيم بالفعل. شكراً لكم. شكراً لكم. لدينا جيش كبير. نحن الآن نظاردهم أينما يفرون، ولن نسمح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة.

وفي أفغانستان، لم تعد قواتنا مقوضة بجداول زمنية مصطنعة، ولم نعد نخبر أعداءنا بخططنا. لقد بدأنا نرى نتائج في ساحة المعركة. وقد أوضحنا لباكستان أنه بينما نرغب في استمرار الشراكة، يجب أن نرى إجراءات حاسمة ضد الجماعات الإرهابية العاملة على أراضيها. وندفع مبالغ هائلة كل عام إلى باكستان. عليهم المساعدة.

مهدت جهودنا الرامية إلى تعزيز حلف شمال الأطلسي الطريق أمام زيادات كبيرة في مساهمات الأعضاء، حيث تتدفق عشرات المليارات من الدولارات لأنني لن أسمح للدول الأعضاء بأن تتأخر في الدفع بينما نكفل سلامتهم، ونحن مستعدون لمحاربة الحروب بالنيابة عنهم. لقد أوضحنا بوضوح أنه ينبغي على البلدان الغنية أن تسدد للولايات المتحدة تكاليف الدفاع عنها. هذا هو ابتعاد كبير عما كان يحصل في الماضي، ولكنه عادل وضروري - ضروري لبلدنا، وضروري لدفعي الضرائب الأمريكيين، وضروري لعملية التفكير الخاصة بنا.

وقد أدت حملتنا الرامية إلى أقصى قدر من الضغط على نظام كوريا الشمالية إلى فرض عقوبات أشد على الإطلاق. لقد وحدنا حلفائنا في جهد لم يسبق له مثيل لعزل كوريا الشمالية. ومع ذلك، ثمة الكثير من العمل للقيام به. وستتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها جميع الخطوات اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي وضمان ألا يتمكن هذا النظام من تهديد العالم. شكراً. وينبغي أن يكون قد تم معالجة هذا الوضع قبل فترة طويلة من تولي المنصب عندما كان من الأسهل التعامل معه. ولكن ستتم معالجته. ليس لدينا خيار.

نحن نحقق وعودنا في الداخل ونحرر الاقتصاد الأمريكي. لقد أنشأنا أكثر من مليوني وظيفة منذ الانتخابات. ووصلت البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ ١٧ عاماً. سوق الأسهم في أعلى مستوى له على الإطلاق، ومنذ وقت قصير، وصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق، وهذه المرة الـ ٨٥ منذ انتخابي.

لقد رفضنا ٢٢ لائحة لكل تنظيم واحد جديد، وهذا أعلى رقم في تاريخ بلدنا. لقد فتحنا الباب لموارد الطاقة الشاسعة في الولايات المتحدة.

وفيما يتفرج العالم - والعالم يراقبنا فعلاً - نحن على بعد أيام من تمرير التخفيضات الضريبية التاريخية للأسر والشركات الأمريكية. وسوف يكون ذلك أكبر خفض للضرائب والإصلاح الضريبي في تاريخ بلدنا. شكراً. شكراً لكم.

ونحن نشهد الاستجابة التي توقعناها تماماً. لقد ارتفع النمو الاقتصادي بنسبة ٣٪ في ربعين على التوالي. وسيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي هو قبل الموعد المحدد في إطار إدارتي، أحداً من أعظم أسلحة الولايات المتحدة.

لقد زاد التفاؤل. لقد عادت الثقة. وبهذه الثقة الجديدة، نعيد إيضاح تفكيرنا. ونحن نعيد تأكيد هذه الحقائق الأساسية:
***الأمّة بلا حدود ليست أمة.**

***الأمّة التي لا تحمي الرخاء في الداخل لا تستطيع حماية مصالحها في الخارج.**

***الأمّة غير المستعدة لكسب الحرب هي أمة غير قادرة على منع نشوب حرب.**

***الأمّة التي لا تفتخر بتاريخها لا يمكن أن تثق بمستقبلها.**

***الأمّة التي ليست متأكدة من قيمها لا يمكن أن تستجمع الإرادة للدفاع عنها.**

واليوم، وعلى أساس هذه الحقائق، نعرض على العالم استراتيجيتنا الأمنية الوطنية الجديدة. واستناداً إلى توجيهاتي، ظلت هذه الوثيقة قيد التطوير منذ أكثر من عام. وهي تحظى بتأييد حكومتي بأكملها. تستند استراتيجيتنا الجديدة إلى الواقعية المبدئية، مسترشدة بمصالحنا الوطنية الحيوية، ومتجذرة في قيمنا الخالدة.

وتعترف هذه الاستراتيجية بأننا، سواء كنا نحب ذلك أم لا، نشارك في حقبة جديدة من المنافسة. ونحن نقبل أنه ثمة منافسات عسكرية واقتصادية وسياسية قوية الآن في مختلف أنحاء العالم.

نحن نواجه أنظمة مراقبة تهدد الولايات المتحدة وحلفاءنا. نواجه منظمات إرهابية وشبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية، وغيرهم ممن ينشرون العنف والشر في مختلف أنحاء العالم.

كما نواجه القوى المتنافسة، روسيا والصين، التي تسعى إلى تحدي النفوذ والقيم والثروة الأمريكية. وسنحاول بناء شراكة كبيرة مع تلك البلدان وغيرها، ولكن بطريقة تحمي مصالحنا الوطنية دائماً.

على سبيل المثال، تلقيت بالأمس مكالمة من الرئيس بوتين من روسيا تشكر بلادنا على المعلومات الاستخباراتية التي تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من تقديمها بشأن هجوم إرهابي كبير خطط له في سانت بطرسبرغ، كان يمكن أن يؤدي بحياة كثير من الناس، وربما بالآلاف. تمكنوا من إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين قبل وقوع الحادث بدون وقوع خسائر في الأرواح. وهذا شيء عظيم، وهكذا ينبغي أن تحصل الأمور. هذه هي الطريقة التي من المفترض أن تجري فيها الأمور.

ولكن بينما نسعى إلى إيجاد فرص التعاون هذه، سنساند أنفسنا وبلدنا كما لم نفعل أبداً من قبل. شكراً. شكراً لكم. شكراً لكم.

نحن نعلم أن النجاح الأمريكي ليس نتيجة متخلفة. يجب أن يتم تحقيقه وبلوغه. المنافسة صعبة وعديدة وملتزمة على المدى الطويل. ولكن نحن أيضاً كذلك.

ولكي ننجح، يجب أن ندمج كل بعد من أبعاد قوتنا الوطنية، ويجب أن نتنافس مع كل صك من سلطتنا الوطنية. في ظل إدارة ترامب، تكتسب الولايات المتحدة ثروة، مما يؤدي إلى تعزيز القوة بشكل أسرع مما يعتقد أي شخص ومع ٦ تريليون دولار إضافي في سوق الأسهم وحدها منذ الانتخابات، ٦ تريليون دولار. مع الاستراتيجية التي أعلن عنها اليوم، نحن نعلن أن الولايات المتحدة تشارك في اللعبة والولايات المتحدة ستفوز. شكراً.

تقدم استراتيجيتنا أربعة مصالح وطنية حيوية. أولاً، علينا حماية الشعب الأمريكي ووطننا وطريقة حياتنا الأمريكية العظيمة. وتعترف هذه الاستراتيجية بأننا لا نستطيع تأمين أمتنا إذا لم نؤمن حدودنا. لذلك، وللمرة الأولى على الإطلاق، تتضمن الاستراتيجية الأمريكية الآن خطة جادة للدفاع عن وطننا. وتدعو إلى بناء جدار على حدودنا الجنوبية، وإنهاء الهجرة السلسلة والبرامج الرهيبة الخاصة التأشيرة واليانصيب، وإغلاق الثغرات التي تقوض الإنفاذ، ودعم عملاء دوريات الحدود وضباط الهجرة وموظفي الأمن الداخلي بقوة.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعونا استراتيجيتنا إلى مواجهة الإرهاب الإسلامي والإيديولوجية المتطرفة والتشويه بهما وهزيمتهما ومنع انتشارهما في الولايات المتحدة. وسنقوم بتطوير طرق جديدة لمواجهة من يستخدمون مجالات جديدة مثل وسائل الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي لمهاجمة أمتنا أو تهديد مجتمعنا.

الركيزة الثانية لاستراتيجيتنا هي تعزيز الرخاء الأمريكي. وللمرة الأولى، تعترف الاستراتيجية الأمريكية بأن الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي. الحيوية الاقتصادية والنمو والازدهار في بلادنا أمر ضروري للغاية للسلطة الأمريكية والنفوذ في الخارج. وأي دولة تتخلى عن ازدهارها لصالح الأمن ستخسر الاثنين في نهاية المطاف. لهذا تشدد استراتيجية الأمن القومي هذه وأكثر من أي وقت مضى على الخطوات الحاسمة التي يجب أن نتخذها لضمان ازدهار أمتنا لفترة طويلة جداً.

إنها تدعو إلى خفض الضرائب والتراجع عن اللوائح غير الضرورية. وتدعو إلى التجارة القائمة على مبادئ الإنصاف والمعاملة بالمثل. وتدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، وإلى خطوات جديدة لحماية أمننا الصناعي وقاعدة الابتكار الصناعي.

وتقترح الاستراتيجية إعادة بناء كاملة للبنية التحتية الأمريكية – طرقنا وجسورنا ومطاراتنا وممراتنا المائية والبنية التحتية للاتصالات. وهي تشمل مستقبل هيمنة الطاقة الأمريكية والاكتفاء الذاتي.

الركيزة الثالثة لستراتيجيتنا هي الحفاظ على السلام من خلال القوة. ندرك أن الضعف هو أضمن مسار للصراع، والقوة التي لا تضاهى هي أكثر وسائل الدفاع دقة. ولهذا السبب، تبتعد ستراتيجيتنا عن الدفاع المدمر. سنخلص من ذلك.

وتدعو إلى تحديث جيشنا بالكامل، وعكس القرارات السابقة الرامية إلى تقليص قواتنا المسلحة – حتى مع تزايد التهديدات للأمن القومي. وهي تدعو إلى تبسيط عملية الاستحواذ، والقضاء على البيروقراطية المتضخمة، وبناء جيشنا على نطاق واسع، ما له فائدة جانبية أساسية في خلق ملايين الملايين من فرص العمل. وتشمل هذه الاستراتيجية خططاً لمواجهة التهديدات الحديثة، مثل الهجمات السيبرانية والكهرومغناطيسية. وتعترف بالفضاء كمجال تنافسي ويدعو إلى الدفاع الصاروخي متعدد الطبقات. وتحدد هذه الاستراتيجية خطوات هامة لمعالجة أشكال النزاع الجديدة مثل العدوان الاقتصادي والسياسي.

وتؤكد ستراتيجيتنا على تعزيز التحالفات لمواجهة هذه التهديدات. وهي تعترف بأن قوتنا تتضخم من قبل الحلفاء الذين يتقاسمون المبادئ – ومبادئنا – ويحملون نصيبهم العادل من المسؤولية عن أمننا المشترك. رابعاً وأخيراً، تتمثل ستراتيجيتنا بتعزيز النفوذ الأمريكي في العالم، ولكن ذلك يبدأ ببناء ثروتنا وقوتنا في الداخل.

ستعود الولايات المتحدة إلى القيادة مرة أخرى. لا نسعى لفرض أسلوب حياتنا على أي شخص، ولكننا سوف ندافع عن القيم بدون الاعتذار عن ذلك. ونحن نريد تحالفات وشراكات قوية تقوم على التعاون والمعاملة بالمثل. وسنجري شراكات جديدة مع من يشاركوننا أهدافنا، ونحوّل المصالح المشتركة إلى قضية مشتركة. ولن نسمح بأن تصبح أيديولوجية غير مرنة عفا عليها الزمن وعقبة أمام السلام.

وسنسعى إلى تحقيق رؤيتنا التي قمنا بها في مختلف أنحاء العالم في خلال هذا العام المنصرم – رؤية للدول القوية والسيادة والمستقلة التي تحترم مواطنيها وتحترم جيرانها، الدول التي تزدهر في التجارة والتعاون، متأصلة في تاريخها وتتفرع نحو مصائرنا.

هذا هو المستقبل الذي نتمناه لهذا العالم، وهذا هو المستقبل الذي نسعى إليه في الولايات المتحدة. وبهذه الاستراتيجية، ندعو إلى إعادة إحياء الولايات المتحدة بشكل كبير، وعودة الثقة، ونشوء الوطنية والازدهار والفخر.

ونحن نعود إلى حكمة مؤسسينا. في الولايات المتحدة، يحكم الشعب وللشعب السيادة. ما بنينا هنا في الولايات المتحدة ثمين وفريد. عبر التاريخ، لم يسبق أن حكمت الحرية وساد القانون وازدهر الناس كما الآن منذ ما يقرب من ٢٥٠ عاماً.

علينا أن نحباها وندافع عنها. وعلينا أن نحرص عليها بيقظة وروحية، وإذا لزم الأمر، مثلنا مثل الكثيرين، بحياتنا. ونعلن أن إرادتنا تتجدد ونستعيد مستقبلنا ونستعيد أحلامنا.

لكل أمريكي دور يلعبه في هذا الجهد الوطني الكبير. واليوم، أدعو كل مواطن إلى المشاركة في مهمتنا الحيوية. تتمثل مهمتنا معاً بتعزيز أسرنا، وبناء مجتمعاتنا، وخدمة مواطنينا، والاحتفال بالعظمة الأمريكية كمثال ساطع للعالم.

وطالما نحن فخورون – وفخرون جداً – بمن نحن، وكيف وصلنا إلى هنا، وما نكافح من أجله، لن نفشل. وإذا فعلنا كل ذلك، إذا ما قمنا بإعادة اكتشاف عزمنا والالتزام بالتنافس والفوز مرة أخرى، سنترك معاً لأطفالنا وأحفادنا أمة أقوى وأقوى وأكثر حرية، أكثر من أي وقت مضى.

يحميكم الرب. شكراً جزيلاً. شكراً لكم.

[*وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب الاعلام الخارجي :](#)

ستراتيجية الرئيس ترامب للأمن القومي للدفع قدماً بمصالح الولايات المتحدة

”واجب حكومتنا الأول هو تجاه شعبنا ومواطنينا لتلبية احتياجاتهم وضمان سلامتهم والحفاظ على حقوقهم وحماية قيمهم.“ – الرئيس دونالد ج. ترامب

ستراتيجية وطنية جديدة للأمن القومي لعصر جديد: بعد أقل من عام على توليه منصبه، يكشف الرئيس دونالد ج. ترامب عن استراتيجية جديدة للأمن القومي تحدد توجهاً استراتيجياً إيجابياً للولايات المتحدة من شأنها أن تستعيد مزايا الولايات المتحدة في العالم وتبني على نقاط قوة بلدنا العظيمة.

• تبني استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٧ (الاستراتيجية) على ١١ شهراً من العمل الرئاسي لاستعادة الاحترام للولايات المتحدة في الخارج وتجديد الثقة بها في الداخل.

• تمكّن الثقة الاستراتيجية الولايات المتحدة من حماية مصالحها الوطنية الحيوية. وتحدد الاستراتيجية أربعة مصالح وطنية حيوية أو ”أربع ركائز“ على النحو التالي:

I. حماية الوطن والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية.

II. تعزيز الرخاء الأمريكي.

III. الحفاظ على السلام من خلال القوة.

IV. الدفع قدماً بتأثير الولايات المتحدة.

• تتناول الاستراتيجية التحديات والاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على مكانتنا في العالم، بما في ذلك:

0 قوى المراجعة، مثل الصين وروسيا، التي تستخدم التكنولوجيا والدعاية والإكراه لصقل عالم يتعارض مع مصالحنا وقيمنا.

0 الدكتاتوريين الإقليميين الذين ينشرون الرعب ويهددون جيرانهم ويسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

0 الإرهابيين الجهاديين الذين يثيرون الكراهية للتحريض على العنف ضد الأبرياء باسم أيديولوجية شريرة والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تنشر المخدرات والعنف في مجتمعاتنا.

• تبين الاستراتيجية مفهوم الرئيس للواقعية المبدئية وتدفع به قدماً.

0 إنها استراتيجية واقعية لأنها تعترف بالدور المركزي للسلطة في السياسة الدولية، وتؤكد أن الدول القوية وذات السيادة هي أفضل أمل لعالم سلمي، وتحدد بوضوح مصالحنا الوطنية.

0 إنها مبنية على المبادئ لأنها تركز على تعزيز المبادئ الأمريكية التي تنشر السلام والازدهار في مختلف أنحاء العالم.

I. حماية الوطن: تتمثل مسؤولية الرئيس ترامب الأساسية بحماية الشعب الأمريكي والوطن وطريقة الحياة الأمريكية.

• سنعزيز السيطرة على حدودنا ونقوم بإصلاح نظام الهجرة لدينا لحماية الوطن واستعادة سيادتنا.

• أكبر التهديدات العابرة للحدود الوطنية هي:

0 الإرهابيون الجهاديون الذين يستخدمون القسوة الوحشية لارتكاب القتل والقمع والرق والشبكات الافتراضية لاستغلال السكان الضعفاء وإلهايم المؤامرات وتوجيهها.

0 المنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تمرّق مجتمعاتنا بالمخدرات والعنف وتضعف حلفاءنا وشركاءنا من خلال إفساد المؤسسات الديمقراطية.

• ستستهدف الولايات المتحدة التهديدات في مصدرها: سنواجه التهديدات قبل أن تصل إلى حدودنا أو تسبب ضرراً لشعبنا.

• سنضاعف جهودنا لحماية بنيتنا التحتية الحيوية والشبكات الرقمية، لأن التكنولوجيا الجديدة والخصوم الجدد خلقوا نقاط ضعف جديدة.

• نحن ننشر نظام الدفاع الصاروخي ذا الطبقات للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية.

II. تعزيز الرخاء الأمريكي: اقتصاد قوي يحمي الشعب الأمريكي، ويدعم طريقتنا في الحياة، ويحافظ على القوة الأمريكية.

• سنقوم بتجديد الاقتصاد الأمريكي لصالح العمال والشركات الأمريكية، وهذا أمر ضروري لاستعادة قوتنا الوطنية.

• لن نتسامح الولايات المتحدة مع الانتهاكات التجارية المزمنة وستسعى إلى علاقات اقتصادية حرة وعادلة ومتبادلة.

• لتحقيق النجاح في هذه المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، يجب على الولايات المتحدة أن تكون رائدة في مجال البحوث والتكنولوجيا والابتكار. وسوف نحمي قاعدة ابتكاراتنا الأمنية الوطنية ممن يسرقون ملكيتنا الفكرية ويستغلون ابتكار المجتمعات الحرة.

• ستستخدم الولايات المتحدة هيمنتها على الطاقة لضمان أن تظل الأسواق العالمية مفتوحة وأن تعزز فوائد التنوع والوصول إلى الطاقة الأمن الاقتصادي والوطني.

III. الحفاظ على السلام من خلال القوة: سيضمن تعزيز وتجديد الولايات المتحدة السلام ويردع العداء.

• سنعيد بناء القوة العسكرية الأمريكية لضمان بقائها في المرتبة الأولى.

• ستستخدم الولايات المتحدة جميع أدوات الحاکمية في عهد المنافسة الاستراتيجية الجديد – الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية – لحماية مصالحنا.

• ستعزز الولايات المتحدة قدراتها عبر مجالات عدة – بما في ذلك الفضاء والإنترنت – وتنشط القدرات التي أهملت.

• يعظم حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها قوتنا ويحمون مصالحنا المشتركة. ونتوقع منهم تحمل مسؤولية أكبر للتصدي للتهديدات المشتركة.

• سنحرص على الحفاظ على توازن القوى لصالح الولايات المتحدة في المناطق الرئيسية من العالم: الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط.

IV. الدفع قدماً بتأثير الولايات المتحدة: كقوة تقف إلى جانب الخير طوال تاريخها، ستستخدم الولايات المتحدة تأثيرها للنهوض بمصالحنا وإفادة البشرية.

• يجب أن نواصل تعزيز نفوذنا في الخارج لحماية الشعب الأمريكي وتعزيز ازدهارنا.

• تتنافس الجهود الدبلوماسية والتنموية للولايات المتحدة لتحقيق نتائج أفضل في مختلف المجالات – الثنائية والمتعددة الأطراف وفي مجال المعلومات – لحماية مصالحنا، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة للأمريكيين، وتحدي منافسينا.

• ستسعى الولايات المتحدة إلى إقامة شراكات مع الدول ذات التفكير المماثل من أجل تعزيز اقتصادات السوق الحرة ونمو القطاع الخاص والاستقرار السياسي والسلام.

• نحن نناصر قيمنا – بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الفرد – التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة وذات السيادة.

• تبرز سياستنا الخارجية الأمريكية الأولى نفوذ الولايات المتحدة في العالم كقوة إيجابية يمكن أن تساعد على تحديد ظروف السلام والازدهار وتنمية المجتمعات الناجحة.

[*البيت الأبيض / مكتب المتحدث الرسمي :](#)

استراتيجية ترامب للأمن القومي: أهي عودة إلى القرن التاسع عشر؟

***جيمس جيفري**

من خلال استخدام نهج جيوسراتيجي يدمج الخطابات القديمة مع الوضع الراهن، يبدو أن "استراتيجية الأمن القومي" التي أطلقها الرئيس ترامب لتوّه تثير تساؤلات كثيرة تضاهي بعددها الأجوبة التي تُوفرها حول كيفية قيادة إدارته للسياسة الخارجية. فـ "استراتيجية الأمن القومي" الجديدة تُضيف نظرةً عالميةً – تعود إلى القرن التاسع عشر أكثر منها إلى القرن العشرين – على سياسات تُشبه كثيراً ما كانت الولايات المتحدة تقوم به منذ عام ١٩٤٠، إنّما مع التشديد على الصحة الاقتصادية والمنافسة والقوة العسكرية الأمريكية أكثر من الإدارات السابقة. والخبر السارّ هو أن هذه النظرة تتفادى الانعزالية، في حين يبدو أنها تصحح بعض الشوائب وتُضيء بعض نقاط الغموض في السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة، سواء من خلال التشديد على المخاطر المتأتية من الصين وروسيا، أو عدم التشديد على "فعل الخير" العالمي، أو رفض فكرة أن الانتصار العالمي للقيم الليبرالية هو أمرٌ لا مفر منه.

ومع ذلك، لم تستطع "استراتيجية الأمن القومي" الإجابة على سؤالين أساسيين هما: هل هناك نظام عالمي مشترك يساهم في تقدّم أكثر من مجرد المصالح الأمريكية، وهل يستحق هذا النظام الحفاظ عليه والدفاع عنه؟ فمن دون هذا المبدأ التنظيمي الأول، تغدو الاستراتيجية الكامنة وراء الوثيقة كخطة قد يؤيدها بكلّ سرور فلاديمير بوتين – الذي لطالما كان من المعجبين بنظام القرن التاسع عشر.

ما الذي يجعل "استراتيجية الأمن القومي" مختلفة هذه المرة؟

على عكس التكرارات السابقة لـ "استراتيجية الأمن القومي"، ثمة قناعة بأنّ "الاستراتيجية" الجديدة تنبثق عن الرئيس نفسه، مما يجعلها أكثر أهمية بكثير من تلك الوثائق التي طالما صدرت بشكل غير منتظم. فقد أثار ترامب المرشّح والرئيس مراراً وتكراراً التساؤلات حول المضمون الجوهري للانخراط العالمي الأمريكي، وأصبحت بعض وجهات نظره المعروفة رسمية وصرّوحة في هذه الوثيقة.

وعلى كل استراتيجية للأمن القومي أن تجيب على ثلاثة أسئلة أساسية وهي: ما هي الرؤية المحورية حول الانخراط الأمريكي في العالم؟ وما هي الأدوات والسياسات العامة التي ستُستخدم لتعزيز هذه الرؤية؟ وكيف يختلف العنصران الأولان (إذا كان ذلك ممكناً) عن الوثائق السابقة الخاصة بـ "استراتيجيات الأمن القومي"؟ إن "استراتيجية الأمن القومي" الخاصة بترامب خارجة عن المألوف لدرجة أن الإجابة على السؤال الأول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجابة على السؤال الأخير.

ويمكن قراءة نظرة الرئيس القومية للغاية مباشرةً في المقدمة: "إنّ «استراتيجية الأمن القومي» هذه تضع أمريكا أولاً". إلّا أن العديد من وثائق السياسات العامة الماضية اتّسمت بنسخة أخف وطأة من هذه النبرة القومية ذاتها. وتشير "استراتيجية ترامب للأمن القومي" بوضوح إلى الدور الأمريكي التقليدي، معتبرة أن "قوة أمريكا لا تكمن في المصالح الحيوية الخاصة بالشعب الأمريكي فحسب، بل أيضاً في مصالح أولئك في جميع أنحاء العالم الذين يريدون أن يكونوا شركاء الولايات المتحدة، سعياً لتحقيق مصالح وقيم وتطلّعات مشتركة". فما هي المشكلة في هذه المقاربة؟

وباختصار، تكمن الإجابة في ما امتنع عن ذكره. فقد أصدرت إدارة أوباما وثيقتين مختلفتين تماماً حول "استراتيجية الأمن القومي" في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، لكنها حافظت على اللهجة التالية في كليهما لوصف المصالح الوطنية الأمريكية الأساسية: "نظام دولي قائم على القواعد تقدّمه القيادة الأمريكية لتعزيز السلام والأمن والفرص عبر التعاون الأقوى لمواجهة التحديات العالمية". ولا شيء من هذا القبيل في نسخة ترامب. ويقول مسؤولو الإدارة الأمريكية أن لهجة "التعاون مع المعاملة بالمثل" تشير ضمناً إلى الولاء للنظام العالمي، لكنها ليست مساوية له.

وبالتالي، لا تبدو الرؤية التنظيمية لـ "استراتيجية الأمن القومي" الجديدة كنظرة عالمية انعزالية أو دولية، إنما كنظرة عالمية توحى بحقبة "القوى العظمى" في القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، تؤكد هذه الرؤية أن "المنافسة على القوة هي استمرارية أساسية في التاريخ. والفترة الزمنية الحالية ليست مختلفة". فلا يجب تجاهل الدبلوماسية، لكن لا بدّ من إعادة هيكلتها "لخوض المنافسة في البيئة الراهنة واعتناق تفكير تنافسي" - وهو أمر بعيد كل البعد عن الدبلوماسية بصفتها تنظّم وتدير نظاماً عالمياً تعاونياً.

وتبرز طريقة تفكير توحى أكثر بالعولمة على ما يبدو في أحد الأركان الأساسية الأربعة للوثيقة، وهي "دفع النفوذ الأمريكي قدماً"، ما يدعو إلى الإحتفاء بـ "النفوذ الأمريكي في العالم كقوة إيجابية... لتحقيق السلام والازدهار وتطوير مجتمعات ناجحة". ومع الإشارة إلى أن العالم معجب بـ "مبادئ أمريكا"، يعدّ النص بإقامة علاقات شراكة مع "أولئك الذين يشاركوننا تطلعاتنا للحرية والازدهار" ويفيد بأن "الحلفاء والشركاء يشكلون قوة كبيرة للولايات المتحدة". ثم تُقاوم الوثيقة العناصر الصريحة من الاستراتيجية العالمية التي تقدّم بها الرئيسان السابقان. فانتقاداً لإدارة بوش، تتعهد الوثيقة بأن أمريكا "لن تفرض قيمها على الآخرين"، مع التشديد على الإرادة الحرة والمصالح المشتركة بدلاً من ذلك. ثمّ تناهض أحد المواضيع الرئيسية التي تحدّث عنها الرئيس أوباما، وهي الحتمية العالمية للديمقراطية الليبرالية: "ليس هناك تطوّر تاريخي يضمن أن النظام السياسي والاقتصادي الحر لأمريكا سوف يسود تلقائياً". وتشير مثل هذه التصريحات إلى أنه حتى المقاطع التي توحى أكثر من غيرها بالعولمة بشكل معلن تركز على الموضوع الأساسي الخاص بالمنافسة العالمية الداروينية تقريباً.

فعلى سبيل المثال، توضح "استراتيجية الأمن القومي" أن الولايات المتحدة تواجه "ثلاث مجموعات رئيسية من المنافسين - وهي القوتان التعديليتان روسيا والصين، والدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، والمنظمات التي تشكل خطراً عابراً للأوطان، لا سيّما الجماعات الإرهابية الجهادية"، وكلّها "تنافس بنشاط ضد الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا". بالإضافة إلى ذلك، هذه "صراعات سياسية بشكل أساسي بين أولئك الذين يفضلون الأنظمة القمعية ومن يفضلون المجتمعات الحرة"، مما يجعل العالم في وضع معلق حيث لا يعيش الخصوم في حالة "سلام" أو "حرب"، بل في "ميدان المنافسة المستمرة". وعلى الرغم من إقرار ترامب بهذه التهديدات هو اختلاف مرحّب به عن "استراتيجية الأمن القومي" لعام ٢٠١٥ (والتي، لكي نكون منصفين، تم إصدارها قبل إطلاق كوريا الشمالية الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وتدخل روسيا في سوريا)، إلّا أنّه يسلّط الضوء على كيفية تصديدها للولايات المتحدة، وليس للنظام العالمي الذي تُديره أمريكا.

إن عدم القدرة على إنشاء رابط بين هذين الأمرين تدفع إلى التساؤل حول ما الذي يلزم هذه الدول على تحدّي واشنطن بهذا الشكل المباشر، بما أنه لا يبدو أن أحداً منها يسعى إلى الهيمنة العالمية الفعلية (باستثناء الصين، وهو موضوع قابل للجدل). والإجابة الواضحة هي أن هذه الدول لا تتحدّى الولايات المتحدة بقدر ما تتحدّى قيود "النظام الدولي القائم على القواعد الذي تقدّمه القيادة الأمريكية"، وفقاً لما ورد في "استراتيجية الأمن القومي" الخاصة بأوباما. وإذا اعتبرت إدارة ترامب أن هذا النظام غير جدير بالذكر، ناهيك عن التأييد، فقد يتساءل المرء عما يوقف أمريكا وأعداءها من تخفيف حدة المخاطر المحتملة على بعضهما البعض من خلال تقاسم العالم على غرار "مؤتمر فيينا" عام ١٨١٥.

إلى أي مدى قد تتغير السياسة الأمريكية بشكل فعلي؟

إن الاستنتاج الأهم الذي يمكن استخلاصه من "استراتيجية الأمن القومي" هذه هو أن إدارة ترامب تُعلن موقفها رسمياً وتؤيد أمرين متناقضين على ما يبدو وهما: الرؤية المحورية التي تنحرف إلى حد كبير عن التركيز على "النظام العالمي" كإدارات السابقة، ومجموعة القيم والأعمال المألوفة التي لا بد أن تخدم هذا النظام العالمي. وإذا كانت الإدارة الأمريكية تلتزم بهذه الاستراتيجية ككل، فستماشى مقاربتها مع السياسة التقليدية التي أثبتت على مدى السنوات السبعين الماضية (وأيدتها بشكل مدهش نسبة كبيرة من الأمريكيين في استطلاع للرأي أجراه مؤخراً "مجلس شيكاغو للشؤون العالمية")، ولكن من دون أي حجة ملزمة وشاملة تدفع إلى القيام بذلك خارج نطاق "المصالح الأمريكية". حتى أن أسماء الأركان الأساسية في "استراتيجية الأمن القومي" يرتجع صداها قبل محاولة تجريد جهود هذه الاستراتيجية من الشعور القومي: "حماية الشعب الأمريكي وأرض الوطن ونمط العيش الأمريكي" و"تعزيز الازدهار الأمريكي" و"الحفاظ على السلام عبر القوة" و"دفع النفوذ الأمريكي قدماً". كما أن اللائحة الطويلة من الأعمال المحددة التي تدعم هذه الأركان مألوفة أكثر، بالإضافة إلى التركيز الأكبر على الجوانب العسكرية والاقتصادية فضلاً عن ذكر التهديدات الصاعدة كالسيبرانية منها بكثافة أكبر.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المجالات قد جرت تغطيتها بشكل سريع جداً. فلم يستحق الشرق الأوسط إلا جزءاً واحداً قصيراً جُمعت فيه عناصر التوسع الإيراني وانهيار الدولة والإيديولوجيا الجهادية والركود الاجتماعي والاقتصادي والخصومات الإقليمية كمولدات لعدم الاستقرار، من دون تقديم أي علاج ناجع. بالإضافة إلى ذلك، تصرف الوثيقة النظر عن مقاربتَي بوش وأوباما (التحول الديمقراطي وفك الارتباط، على التوالي) في حين تقدم القليل كبديل عنهما، فلا تعد إلّا بأن تكون "واقعية" فيما يخص توقعات الولايات المتحدة بشأن المنطقة - مما يشكل نداءً خافتاً للتأهب.

وعلى أقل تقدير، تولد "استراتيجية الأمن القومي" وردود الفعل المحلية الأولية إزاءها نقاشاً تشتد الحاجة إليه حول الحد الذي يجب أن تحافظ عليه الولايات المتحدة من النظام العالمي التقليدي. على سبيل المثال، كتب ديفيد فروم في مجلة "ذي أتلانتيك" مقالة نقدية لدولية كلاسيكية، وأشار بشكل خاص إلى افتقار الوثيقة للتشديد على القيم الديمقراطية الخاصة بـ "القوة الناعمة"، التي يراها محورية للنفوذ الأمريكي. غير أن مبالغة إدارة بوش في التشديد على هذه القيم في أماكن كالعراق وأفغانستان كلفت أمريكا ثمناً باهظاً - وهي مشكلة لم يعبر عنها ترامب فحسب، بل أيضاً كثيرون من الجناح الدولي المناهض لترامب عموماً. حتى أن الرئيس أوباما تجنّب بناء الأمة (بصرف النظر عن الجهود الفاترة التي بُذلت، والمتراصفة مع الطفرة الأفغانية) ولم يفعل الكثير لنشر القيم الأمريكية خارج ميدان الخطاب. ويستشهد فروم أيضاً بعدم شعبية ترامب كنتيجة التخلي عن نظام مبني على القيم. لكن نقداً كهذا يفترض أن الدور العالمي لأمريكا يقتصر على الشعبية - وهي فكرة سيتصدى لها العديد من المراقبين بعيداً عن الرئيس الأمريكي.

وفي النهاية، لا يمكن إطلاق أحكام على هذه "الاستراتيجية للأمن القومي" إلا من خلال مراقبة درجة تقيّد الرئيس الأمريكي وكبار مستشاريه بها ككل. فإذا نفذوها بحذافيرها، سيختبر العالم نموذجاً خاصاً بترامب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية التقليدية. ولكن إذا أرادوا الانحراف عن تلك السياسة، فإن الوثيقة توفر ما يكفي من التبريرات لإطلاق مقارنة مختلفة جداً للعالم، كما أشار الرئيس بنفسه على الأقل عند إشادته ببيتين في خطابه الذي أعلن فيه عن "استراتيجية الأمن القومي".

* زميل متميز في زمالة "فيليب سولوندر" في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا والعراق وألبانيا.

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

مزاجية الغضب.. لدى العرب

***علي القرني**

مزاجية الغضب لدينا نحن العرب في مستوى عال، فنحن سريعاً ما نغضب، وسريعاً ما نحقد، وسريعاً ما تتغير أمزجتنا بمواقف أو أحداث، وهكذا نعيش حالات من التقلب في المزاجية ويتعكر صفو الحياة لدينا من أدنى مستوى من المواقف أو ردود الفعل. وربما هذه جينات داخل الجسد العربي في الشخصية العربية، وليست موجودة كثيراً في شخصيات الشعوب الأخرى.

وفي المقابل، فإن شخصيات أخرى تمثل شعوباً ومجتمعات أخرى لا تمتلك هذه اللحظة الغضبية التي نمتلكها نحن العرب، فنادر ما تغضب تلك الشعوب، ونادر ما تتغير أمزجتها، ونادر ما تتقلب ذهنيته من حالة إلى حالة. فيحكم تلك الشعوب البرجماتية والمصالحية أكثر من حكم التحدي والغضب والتقلبات النفسية والمزاجية. الغرب بشكل عام، ليس فقط في السياسة وليس فقط في الشأن الاجتماعي هم باردون في ردة فعلهم، ويعيدون عن ردة فعل آنية، فهم يكتمون غضبهم، ويحاولون أن تظهر ردة فعلهم بشكل اعتيادي، ودون أن يعتري مظاهر الشخصية الخارجية أذى أو تأثير واضح عليها نتيجة موقف أو حدث أو حتى مجرد كلام وتعبيرات ومواجهات جدلية. وهذه المزاجية الغربية هي التي تميز العقل الغربي عن ما سواه من عقليات الشعوب الأخرى.

وربما هناك شعوب أخرى تقترب منا كشعوب عربية وخاصة من تلك التي تقع شرقاً عننا، وخاصة في شرق آسيا. هذا على مستوى الأفراد، وإذا انتقلنا إلى مستوى المؤسسات والدول، فهذه العقلية الفردية تنتقل إلى هناك وترسم كذلك سياسات، وهذا ما نلاحظه حتى في جلسات رسمية لبرلمانات تلك الدول، حيث تحدث اعتداءات شخصية على بعضهم البعض، باليد أو بالركل أو برمي كاسات وأقلام ودفاتر وغيرها، وبين الحين والآخر نشاهد مثل هذه الاشتباكات بين أعضاء برلمانيين في تلك الدول. ومثل هذا يعكس كذلك حالة الغضب السريع التي تنتاب الأفراد في تلك المجتمعات. ولا شك أن مثل هذه الاعتداءات أو حالات الغضب التي تنتاب برلمانيين أو غيرهم من السياسيين تأتي على خلفية اختلاف في وجهات النظر، وتباين في الآراء.

والتحكم بالغضب هو أداة مهمة يمتلكها الإنسان العاقل، وحث ديننا الحنيف على أن نتحكم في حالة الغضب، ولا نجعلها تسيطر علينا، وأعطانا آليات واضحة نتعامل من خلالها مع حالة غضب من شخص أمامنا مثلاً. وعلى الرغم من تلك الإرشادات الدينية للمسلم، إلا أننا نلاحظ أن التمرد على الموقف أو الشخص مهما كان هو صادقاً، ومهما كنت أنت مخطئاً هو ما يحدث فعلاً في كثير من الحالات. فلنأخذ مثلاً بعض البرامج الحوارية التي تزخر بها قنواتنا العربية الفضائية، فلا يمكن أن نجد اثنين يتحاوران بهدوء وبطمأنينة، فكل منهما يقف موقف العداء ضد الآخر. وبعيداً عن رغبة مقدمي تلك البرامج أو أهداف تلك القنوات في استقطاب مشاهدة أعلى لصراع الديوك الذي يحدث في تلك البرامج، إلا أننا بكل بساطة نستشف ملامح الشخصية العربية التي لا تؤمن بالحوار أو المناقشة أو حتى الاستماع والإنصات للآخر.

وفي ظني أن من يغضب أكثر بين طرفين قد فقد حجه الصوتية وبدأ في استخدام عضلاته الجسدية، وهذا يحدث في حالات التشنج الحوارية في القنوات التلفزيونية وفي مجالس أو اجتماعات رسمية. كما أن عدم الاعتراف بالخطأ هو الذي يفاقم المشكلة كثيراً بين طرفين. وعلى سبيل المثال، قطر في علاقاتها بدول الجوار تعلم علم اليقين أن ما فعلته ضد هذه الدول يمثل خطأ فادحاً وتعدياً سافراً على أمن واستقرار تلك الدول، ولكن للأسف الاعتراف بالخطأ هو أيضاً أحد مسببات الخلل في العقل العربي. وبدلاً من الاعتراف بالخطأ والجلوس بهدوء أمام الطرف الآخر لوضع حلول أو اتخاذ سياسات، تأخذهم العزة بالإثم، والتمادي في الخطأ.. وهذا ما تعكسه السياسة القطرية.

***صحيفة الجزيرة السعودية:**

انفصاليو كتالونيا يفوزون بالأغلبية المطلقة في البرلمان

أظهرت نتائج فرز أكثر من ٩٠٪ من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم يوم الخميس، في الانتخابات المحلية في كتالونيا أن الأحزاب الانفصالية الثلاثة ستفوز بالأغلبية المطلقة من مقاعد برلمان الإقليم الإسباني. وبينت النتائج الرسمية بعد فرز من ٩٢٪ من الأصوات أن القوائم الانفصالية الثلاث ستحصل على ما مجموعه ٧٠ مقعداً من أصل ١٣٥ مقعداً، يتألف منها برلمان الإقليم، أي أكثر بمقعدين من الأغلبية المطلقة، في حين أن حزب «سيودادانوس» المناهض لاستقلال الإقليم سيتصدر الانتخابات بحصوله على ٣٦ مقعداً. ولكن حصول الانفصاليين على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان لا يعني أنهم حصلوا على الأكثرية المطلقة من أصوات الناخبين، لا بل إنهم لم يحصلوا حتى الأغلبية البسيطة، والسبب في ذلك عائد إلى النظام الانتخابي المتبع. ففي الواقع بلغت نسبة الناخبين الذين صوتوا لمصلحة الأحزاب الانفصالية الثلاثة ٤٧,٥٪ فقط، في حين صوت ٥٢,٤٢٪ ضدها، وهي تقريباً النسبة نفسها التي سجلت في انتخابات ٢٠١٥.

وشارك الناخبون بكثافة في هذه الانتخابات التي ستقرر ما إذا كان قادة الانفصال سيعودون إلى السلطة في الإقليم، بعد شهرين من إعلان استقلال أحادي الجانب ولد ميتاً، وأحدث زلزالاً في إسبانيا. وبلغت نسبة المشاركة ٨٢٪، محطمة كل الأرقام القياسية السابقة في تاريخ الإقليم. ودعي ٥,٥ مليون ناخب للإدلاء بأصواتهم لتجديد البرلمان، بعد حملة غير معهودة تشمل مرشحين في السجن أو في بلجيكا، على غرار الرئيس الانفصالي المقال كارليس بودغيمون. وفاز الانفصاليون للمرة الأولى عام ٢٠١٥ بغالبية مقاعد البرلمان المحلي بحصولهم على ٤٧,٨٪ من الأصوات، في انتخابات شهدت نسبة مشاركة قياسية، بلغت ٧٤,٩٥٪.

وفي أكتوبر الماضي، نظم الانفصاليون الحاكمون في الإقليم استفتاءً محظوراً حول حق تقرير المصير، شابهته أعمال عنف مارستها الشرطة، وأكدوا الفوز بنسبة ٩٠٪ لمعسكر «نعم»، لكن مع مشاركة لم تتجاوز ٤٣٪. وفي ٢٧ أكتوبر، أعلن ٧٠ نائباً كتالونيا من أصل ١٣٥ «جمهورية كتالونيا» من جانب واحد، لكن هذا الإعلان بقي حبراً على ورق.

وسعى رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي إلى وأد الفورة الانفصالية، فوضع الإقليم تحت وصاية مدريد، وحل برلمانته الذي أعلن الاستقلال، في حدث غير مسبوق منذ ديكتاتورية الجنرال فرانسيكو فرانكو. لكن راخوي سارع إلى الدعوة إلى هذا الاستحقاق، ووعد بأنه سيجيز «عودة الأوضاع إلى سابق عهدها» بعد إعلان الاستقلال.

وبعد هذا الفوز، طالب بوغديمون أمس بإجراء مباحثات مع رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي. وقال في مؤتمر صحفي في بروكسل أمس، حيث يعيش لاجئاً بعد صدور أمر من الحكومة الإسبانية بالقبض عليه: «إن وصفاً ماريانو راخوي غير مجدية، لذا فإننا بحاجة إلى البحث عن سبل جديدة، حل سياسي لأزمتنا». وأضاف أنه ينبغي أن يعقد الاجتماع مع راخوي في أي مكان باستثناء إسبانيا.

راخوي يرفض دعوة بوغديمون للحوار

من ناحيته رفض رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي دعوة الزعيم الكتالوني كارلس بودغيمون، رئيس إقليم كتالونيا المعزول إلى حوار غير مشروط خارج إسبانيا.

وقال راخوي إنه سيتحاور مع الشخص الذي يتولى منصب رئيس حكومة الاقليم وداخله وليس في الخارج.

جاء موقف راخوي رداً على دعوة بوغديمون إلى لقاء في أي من دول الاتحاد الأوروبي إلا إسبانيا لإجراء مباحثات بدون شروط مسبقة بعد فوز دعاة الاستقلال في الإقليم بأغلبية الأصوات.

وقال راخوي إن الحوار مع الحكومة الكتالونية الجديدة سيجري بطريقة "واقعية وضمن الدستور". وأضاف أن الفائز في الانتخابات هو حزب المواطنين الذي يدعو إلى بقاء كتالونيا ضمن إسبانيا حيث حصد أكبر عدد من المقاعد في برلمان الإقليم.

لكن الأحزاب المؤيدة للاستقلال هي التي نالت أغلبية مقاعد البرلمان وهي مرشحة لتشكيل الحكومة الائتلافية المقبلة.

لم يتضح بعد ما إذا كان الرئيس الكتالوني المعزول سوف يعاد إلى منصبه أو سيعود إلى إسبانيا بعد نتيجة الانتخابات البرلمانية في الإقليم.

بوغديمون: الجمهورية الكتالونية انتصرت على الدولة الإسبانية

وقال بوغديمون الجمعة، إن الدولة الإسبانية "هُزمت" في الانتخابات المبكرة التي أجريت في الإقليم. وأشاد بنتيجة الانتخابات التي اعتبرها نصراً لما سماه "الجمهورية الكتالونية"، إذ فازت الأحزاب السياسية المؤيدة للانفصال عن التاج الإسباني بأغلبية أقل من أغليبيتها في برلمان الإقليم السابق.

وفرضت الحكومة المركزية في مدريد حكماً مباشراً على إقليم كتالونيا ودعت في شهر أكتوبر/تشرين أول الماضي لانتخابات مبكرة عقب الاستفتاء العام الذي أجري في الإقليم وجاءت نتيجته لصالح الاستقلال عن إسبانيا.

واعتبرت السلطة المركزية في مدريد الاستفتاء غير دستوري.

وكان راخوي قد عبر عن أمله في أن ترسي نتيجة الانتخابات البرلمانية الاستقرار في الإقليم. لكن الشواهد على الأرض لا تزال ترجح أن هناك المزيد من الاضطرابات السياسية في انتظار كتالونيا. ومُنِي حزب الشعب، الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الوزراء في مدريد، بهزيمة ساحقة غير مسبوقة في تاريخه السياسي في انتخابات الخميس.

ووصف بوغديمون، في لقاء تلفزيوني من بلجيكا، نتائج الانتخابات البرلمانية في كتالونيا بأنها "غير قابلة للشك". وأضاف أن "جمهورية كتالونيا فازت، وهُزمت الدولة الإسبانية، وخسر راخوي وحلفاؤه".

كيف جاءت النتائج؟

وأظهر فرز إجمالي الأصوات تقريبا اقتراب أحزاب معا من أجل كتالونيا، اليسار الجمهوري في كتالونيا، والوحدة الوطنية من الفوز بحوالي ٧٠ مقعدا في البرلمان الجديد.

وحصل حزب المواطنين، المعارض للانفصال، منفردا على ٢٥,٣ في المئة من الأصوات، ما يمنحه ٣٧ مقعدا برلمانيا من إجمالي ١٣٥ مقعدا برلمانيا.

وقالت إنيس أيريميدياس، زعيم الحزب، لـ BBC، إن حزبا "انتصر"، لكن تشكيل الحكومة سوف ينطوي على قدر من الصعوبة، مؤكدة أن حزبا سوف "يحاول" التعامل مع هذا الموقف.

وفاز حزب الشعب بثلاثة مقاعد، ما يشير إلى فقد ١١ مقعدا مقارنة بعدد أعضائه في البرلمان السابق.

وارتفع الإقبال على صناديق الاقتراع في كتالونيا إلى حوالي ٨٠ في المئة، ما يعكس إقبالا غير مسبوق في تاريخ الانتخابات البرلمانية في كتالونيا.

لا تزال هناك صعوبة في تحديد كيفية تشكيل الحكومة، وفقا لإنيس أيريميدياس، رئيسة حزب المواطنين، أكبر أحزاب كتالونيا.

لماذا أُجريت الانتخابات؟

أعلن المشرعون الانفصاليون في البرلمان الكتالوني السابق استقلال الإقليم عن التاج الإسباني في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي استنادا إلى نتيجة الاستفتاء العام الذي أُجري في الأول من نفس الشهر، والذي اعتبرته الحكومة المركزية في مدريد غير دستوري.

وفي محاولة لوقف الاستفتاء العام على الاستقلال في كتالونيا، شنت قوات الشرطة المركزية هجمات على بعض عدد من مراكز الاقتراع، لكن الناخبون في كتالونيا تحدوا المحاكم والشرطة الإسبانية وأستكملوا التصويت في إطار الاستفتاء. وأسفر التحدي عن وقوع اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والناخبين أدت إلى إصابة المئات.

وقالت المفوضية التي أشرفت على الاستفتاء إن نسبة التصويت لصالح الاستقلال بلغت ٩٠ في المئة، لكن نسبة المشاركة في العملية الانتخابية لم تتجاوز ٥٠ في المئة من الناخبين ممن لهم حق التصويت في الانتخابات في إقليم كتالونيا.

رغم ذلك، رأى كارلس بودغيمون، الرئيس الكتالوني المعزول، في ذلك الوقت أن هذه النسبة كافية للاستناد إلى نتائج الاستفتاء في إعلان استقلال كتالونيا، ما أدى إلى عزله بقرار من ماريانو راخوي، رئيس الوزراء الإسباني، وفرض الحكم المباشر على الإقليم، والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة تجرى في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول. ووجهت النيابة العامة الإسبانية اتهامات لحوالي ١٣ من السياسيين الانفصاليين في كتالونيا بالتمرد، والعصيان، على رأسهم الرئيس المعزول بودغيمون. وكان من بين المتهمين اثنين من القياديين السياسيين الانفصاليين أودعوا السجون الإسبانية بينما حُضِع ستة آخرون للمراقبة الأمنية بعد إطلاق سراحهم بكفالة مالية.

ردود أفعال

قالت المفوضية الأوروبية إن موقفها من إقليم كتالونيا لم يتغير رغم نتيجة الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في المنطقة الخميس الماضي. ووصف الجهاز التنفيذي للمفوضية التطورات في المشهد السياسي الكتالوني بأنها "قضايا داخلية تخص إسبانيا".

وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية ألكسندر فيترشتاين إن "موقفنا من مسألة كتالونيا واضح للجميع، وشددنا عليه أكثر من مرة، ولن يتغير." وأضاف أنه "على صعيد الانتخابات المحلية في كتالونيا، ليس لدينا أي تعليق على النتائج"، وذلك تزامنا مع صمت من الحكومة المركزية في مدريد، إذ لم تصدر أية تصريحات رسمية بشأن نتائج الاقتراع في الإقليم. بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في كتالونيا ٨٠ في المئة، ما يعكس إقبالا غير مسبوق في تاريخ انتخابات الإقليم.

ماذا بعد؟

يرى محللون أن نجاح الأحزاب الانفصالية في الفوز بأغلبية البرلمان يعيد الكرة إلى ملعب إسبانيا. وقال أنطونيو باروسو، من المركز البحثي التابع لمؤسسة تينيو إنتيليجنس في لندن، إن "مشكلة مدريد لا زالت قائمة لأن الحركة الانفصالية لم تختف بعد."

وقال مراسلون إنه لم يتضح بعد ما إذا كان رئيس الإقليم المعزول سوف يعاد إلى منصبه مرة أخرى، أو أنه سوف يعود من بلجيكا، مع العلم بأنه معرض للاعتقال حال عودته إلى إسبانيا.

لماذا يريد الكatalونيون الاستقلال؟

كatalونيا من أكثر المناطق الإسبانية ثراء وأكثرها إنتاجية، علاوة على تاريخها الذي يرجع إلى أكثر من ألف سنة.

وكان للإقليم حكم مستقل قبل الحرب الأهلية في إسبانيا، لكنه ألغي بقرار من الجنرال المستبد فرانكو الذي حكم في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٧٥.

وعقب وفاة فرانكو، استعاد الإقليم الحكم الذاتي بموجب دستور سنة ١٩٧٨ ليعم الازدهار المنطقة وإسبانيا بأسرها. كما صدر قانون عام ٢٠٠٦ يوسع صلاحيات الإقليم ويعزز نفوذه المالي ووصف كatalونيا "بالأمة"، لكن المحكمة الدستورية الإسبانية أبطلت أغلب ما جاء في هذا القانون عام ٢٠١٠.

وأثار الكساد الاقتصادي والخفض في الإنفاق في إسبانيا استياء المواطنين في كatalونيا، ما أسفر عن ظهور حركات انفصالية قوية في الإقليم تدعو إلى استقلاله.

وعقب استفتاء تجريبي على الاستقلال، وصفته الحكومة المركزية بأنه غير قانوني، في ٢٠١٤، تمكن الانفصاليون من الفوز بالأغلبية البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، ما دفعهم إلى الاستمرار في المطالبة بالاستقلال وإجراء الاستفتاء العام الذي أسفر عن تصويت أكثر من ٩٠ من الناخبين في كatalونيا لصالح الاستقلال عن التاج الإسباني في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

فوز الانفصاليين يطرح تحديا كبيرا للحكومة الإسبانية

يطرح الانفصاليون في كatalونيا بتحقيقهم نتائج شبه مماثلة لما حققوه في الانتخابات المحلية الأخيرة، تحديا كبيرا لوحدة إسبانيا ولحكومة ماريانو راخوي التي كانت تراهن على هذا الاقتراح لإضعافهم.

واعطى الكatalونيون الذين أدلوا بأصواتهم بنسبة قاربت ٨٢٪ من الناخبين محطمين الرقم القياسي التاريخي للمشاركة في انتخابات في الإقليم، ٤٧,٦٪ من أصواتهم الخميس للانفصاليين، مقابل حوالي ٥٢٪ من الأصوات للأحزاب الداعية إلى الوحدة مع إسبانيا.

غير أن النظام الانتخابي في كatalونيا يعطي افضلية للمناطق الريفية التي يتجذر فيها الانفصاليون، ما منحهم الفوز من حيث عدد المقاعد في البرلمان المحلي.

وفازت الأحزاب الانفصالية الثلاثة معا بـ ٧٠ مقعدا من اصل ١٣٥، أقل بمقعدين من العام ٢٠١٥، محققة سقفا على ما يبدو، سيمكنها من الحكم في حال توصلت إلى تشكيل ائتلاف فيما بينها.

ومن بين الانفصاليين، اختار الكatalونيون بالمقام الأول لائحة "معا من أجل كatalونيا" التي يترأسها الخصم الأول لراخوي، كارليس بوغديمون رئيس الحكومة التي أقالتها مدريد بعد إعلان الاستقلال في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر والموجود حاليا في المنفى في بلجيكا.

وعلى إثر الاستفتاء حول تقرير المصير الذي حظرتة مدريد في الأول من تشرين الأول/أكتوبر وتخللته أعمال عنف ارتكبتها الشرطة، ثم إعلان "جمهورية كatalونيا" الذي ظل حبرا على ورق، فرضت مدريد وصايتها على الإقليم وحلت البرلمان المحلي تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة.

وأعلن بوغديمون من بروكسل "الدولة الإسبانية هزمت، راخوي وحلفاؤه خسروا!" لكن في حال توصل الانفصاليون إلى التفاهم فيما بينهم لتولي زمام الحكم، لا يعرف بوضوح من هي الشخصيات التي ستشارك في الحكومة المحلية.

فبوغديمون متهم بـ "التمرد" و "العصيان" وسيتم توقيفه في حال عاد إلى إسبانيا. أما نائب الرئيس أوريول جونكيراس الذي يتزعم ثاني الأحزاب الانفصالية، فهو ملاحق أيضا وأودع السجن.

وكان بوغديمون أعلن في ١٢ ديسمبر أنه سيعود إلى إسبانيا إن كان من الممكن تنصيبه رئيسا للإقليم. وليس هناك مبدئيا ما يحول دون تنصيب زعيم سياسي ملاحق طالما لم تتم إدانته. لكنه بحاجة إلى البقاء طليقا لممارسة مهامه.

والمحت أوساطه قبل تنظيم الانتخابات على أنه ينبغي أن "يسمح له بالعودة"، أي ألا تكون مدريد تعتزم اعتقاله في حال دخوله البلاد، و "سيكون بوسعه عندها الشروع في مفاوضات".

ومن المتوقع أن يوضح بوغديمون موقفه صباح الجمعة خلال مؤتمر صحافي يعقده قرابة الساعة ١٠,٣٠ (٩,٣٠ ت غ) في بروكسل.

أما راخوي الذي لزم الصمت مساء الخميس، فقد يدلي بتصريحات بعد الظهر إثر اجتماع مع حزبه الشعبي الذي مني بهزيمة كبرى في كتالونيا مع تراجع تمثيله في البرلمان من ١١ مقعدا إلى ٣ مقاعد.

وبعيد إعلان النتائج، أعرب ناخب انفصالي يساري عن "إحساس غريب" وقال الطبيب فران روبليس (٢٦ عاما) "إننا نربح من حيث عدد النواب ولكن ليس من حيث عدد الأصوات" مضيفا "سيكون بوسع كل من المعسكرين بالتالي إعلان فوزه، وهذا يعكس بصورة جلية الواقع، وهو أن كتالونيا منقسمة سياسيا وأن الوسيلة الوحيدة لحسم المسألة هي بطرحها بوضوح في استفتاء".

وأكد أحد أنصار الانفصال في برشلونة فرانسيسك بورتيل (٥٠ عاما) وهو يعمل في مجال التسويق أن "الرسالة لإسبانيا مع هذه النتائج هي: اجلسوا لتتكلّم".

وقال خبير علم الاجتماع نارسيسو ميشافيل الذي يدير معهدا لاستطلاعات الرأي في مدريد لوكالة فرانس برس أنه يتحتم على مدريد "التراجع في أمور لا تعجبها، أن تجلس وتجاوز".

لكن الكتالونيين المناصرين للوحدة مع إسبانيا يعتزمون أيضا إبراز موقفهم ليؤخذ بعين الاعتبار. وإزاء مخاطر الانفصال من طرف واحد عن إسبانيا، نزلوا بكثافة إلى الشوارع منذ تشرين الأول/أكتوبر رافعين راياتهم الحمراء يتوسطها شريط أصفر.

وحصل حزب "سيودادانوس" الليبرالي المعادي للانفصال على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بفوزه بـ ٣٧ نائبا. وأعلنت زعيمته الكاتالونية إيناس أريمداس "لن يكون بوسع الأحزاب القومية بعد اليوم التحدث باسم كتالونيا ككل، لأن كتالونيا هي نحن جميعا".

ورأى نارسيسو ميشافيل أن واقع الاقتصادي سيفرض نفسه أيضا على الانفصاليين الذين سيضطرون إلى تليين مواقفهم من أجل وقف تراجع القطاع السياحي والاستثمارات المستمر منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف أن النخبة في كتالونيا، وبعض أفرادها مقربون من حزب بوغديمون المحافظ، "تعلم أن عليها النهوض مجددا بالسياحة والاقتصاد".

***إعداد: الانصات المركزي:**

كتالونيا.. هزيمة ثنائية

*إيشان شارور

بعد أكثر من شهرين من تنظيم الحكومة الإقليمية في كتالونيا استفتاء مثيراً للشقاق على الانفصال، ها هم الكتالونيون يذهبون إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى لاختيار إدارة جديدة. وكانت الحكومة الإسبانية قد حلت برلمان الإقليم بعد أن أعلن الانفصال من جانب واحد في أكتوبر الماضي، ومنذئذ يخضع الإقليم، الذي يعتز بشدة بتاريخه وهويته الثقافية المتميزة، لحكم مدريد المباشر. وهناك زعيمان سياسيان كتالونيان انفصاليان يحركان الحملات الانتخابية لحزبيهما غيايياً، وهما رئيس إقليم كتالونيا السابق كارلس بوتشدمون في منفاه الاختياري في بروكسل، ونائبه السابق ومنافسه السياسي أوريول جونكيراس المعتقل في مدريد.

وتستغل مناورة الانفصاليين التي يتزعمها بوتشدمون سنوات من الشعور المتنامي المؤيد للانفصال في كتالونيا. ويصور الانفصاليون الكتالونيون مسعاهم باعتباره نضالاً من أجل ما يقولون إنه قضية عادلة لتقرير المصير، مشيرين إلى غالبية أصوات الكتالونيين الذين يريدون التصويت في الاستفتاء. وقد يحمل رد مدريد الحالي إليهم أصداء ماض سلطوي وقمعي. بينما يعتبرهم خصومهم، ومن بينهم رئيس الوزراء المحافظ للحكومة الإسبانية ماريانو راخوي، متمردين زجوا بإسبانيا في أزمة دستورية مدمرة وغير ضرورية.

وقد نقلت قرابة ثلاثة آلاف شركة مقراتها من كتالونيا إلى مناطق أخرى في إسبانيا بسبب حالة عدم اليقين السياسي. كما حذر محللون سياسيون من عواقب «عامل مونتريال»، في إشارة إلى أن المساعي المتكررة لإجراء استفتاء على استقلال «كيبك» أدت إلى ضعف النشاط الاقتصادي في تلك المقاطعة الكندية الناطقة بالفرنسية. وفي هذا السياق ألقى «هايمي ماليه» رئيس غرفة التجارة الأمريكية في إسبانيا وهو كتالوني يعارض بشدة انفصال الإقليم، باللائمة في الفوضى على «حملات الدعاية الكبيرة والموسعة» التي يخوضها الانفصاليون وتذكيتها أطراف محل شبهة من الخارج مثل جوليان أسانج مؤسس «ويكيليكس» والشبكات الروسية.

والمشوق في الأمر أن استطلاعات الرأي تشير إلى غالبية واضحة من الناضحين من مواليد الألفية الجديدة في كتالونيا يفضلون الانفصال مما يشير إلى مدى التأثير الذي أحدثه الاضطراب السياسي لدى الأجيال الشابة. ويرى «بوني فيلد»، أستاذ الدراسات العالمية في جامعة بينتلي الأمريكية، أن المحفز الأساسي للأزمة ليس الطموحات الكتالونية القديمة بل الاضطرابات التي حدثت في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشدة بشكل خاص في إسبانيا. وأدلى «فيلد» بهذا الرأي في حلقة نقاشية استضافها مركز «ويلسون» بالتعاون مع معهد «الكانتو رويال» وهو مركز بحثي مقره مدريد. فقد تصاعد غضب الإسبان من إجراءات التقشف، ومن عجز الصفوة السياسية، ولقي هذا صدى مع مشاعر الاستياء لدى القوميين الكتالونيين. وتعرض راخوي وحكومته المحافظة لانتقادات بسبب سحقهم لأي محاولة لمناقشة الطموحات الكتالونية مما ساهم في وصول الأمور إلى حافة الهاوية بين مدريد والانفصاليين في برشلونة.

ويرى جوزيف كولومر، الأستاذ المساعد للعلوم السياسية في جامعة جورج تاون الأمريكية، أن كتالونيا التي تمثل خمس اقتصاد إسبانيا أكبر من أن تذوبها مدريد بشكل سريع، وليست أيضاً صغيرة بحيث تتركها لشأنها مثلما فعلت مع إقليم الباسك الذي كان مضطرباً ذات يوم والذي يتمتع حالياً باستقلال ضرائبي سخي من مدريد. وبالتالي يعتقد كولومر أن المأزق الحالي قد لا يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة مما قد يمثل هزيمة ثنائية للحكومة الإسبانية المركزية والمشروع الانفصالي الكتالوني في الوقت نفسه.

*كاتب متخصص في الشؤون الخارجية

* (واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفيس) :

القدرات الحضارية للعقل والشخصية

*كمال غبريال

تميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية، بنمو مخه بصورة جعلته أقدر من جميعها على تخزين المعلومات المستقاة من تجاربه الحياتية. كما صار مخه قادراً على استخلاص العلاقات والقوانين التي تحكم ما يختزنه من خبرات. ليلعب هذا العضو البيولوجي في جمجمة الإنسان دوراً محورياً، يضع الجنس البشري على قمة الكائنات. هذه واحدة من الوظائف الفسيولوجية للمخ في جسم الإنسان، والمختلفة عن وظائف فسيولوجية أخرى له. وقد أطلقنا على وظيفته هذه مسمى "العقل".

أدت قدرات العقل هذه إلى ما نسميه "نمو الوعي" لديه بصورة آلية ومستمرة. وكلما نما وعيه، الذي هو نتيجة لخبراته المكتسبة، انعكس تطوره هذا على ممارسته الحياتية، تطويراً وتعقيداً لها. لتكون هناك حالة إثراء متبادل مستمر للحياة والخبرات والوعي. يعني هذا أن "التطور خاصية هيكلية" أو أساسية في تكوين البشر. لكننا "نزعم" في مقاربتنا هذه أن القدرة على التطور تختلف بين الأفراد والأجناس، نتيجة اختلاف القدرة على استيعاب الخبرات وتمثلها، والزحف بها باتجاه تحسين الإنسان لحياته. ما نشهد مؤشرات له في الفارق الحضاري الهائل، بين شعوب أفريقيا جنوب الصحراء وشعوب مثل اليمن وأفغانستان وبنجلاديش، وبين الشعوب الاسكندنافية مثلاً.

الفارق الذي "نزعمه" في "القدرة على التطور" بين الأفراد والأجناس يتشكل من ثلاثة عناصر أو محاور: الأول عبارة عن فارق في سرعة ومعدل تخزين الخبرات واستيعابها وتمثلها، وهو أمر يندرج ضمن ما نطلق عليه "ذكاء فطري".

الثاني قدرة العقل على استنباط العلاقات والقوانين التي تحكم الظواهر والخبرات الحياتية. وهو ما نسميه القدرة على "التجريد النظري".

الثالث هو مقدرة الشخصية السيكلوجية، التي تمكن الإنسان من البعد تسامياً، عن الطبيعة الفطرية له، والتي تغلب عليها الوحشية الغرائزية. فهذه الطبيعة تسحبه دوماً إلى أسفل، باتجاه مضاد لرغبة أقل فطرية في الإنسان تنزع به للتسامي. الأمر هنا يبدو كما لو أن هناك سقفاً سيكلوجياً شخصياً، يصعب على الفرد تجاوزه علواً على الطبيعة الفطرية للإنسان. كما نزعم هنا أن ارتفاع هذا السقف يختلف من فرد إلى آخر، ومن جنس إلى آخر.

قد يبدو زعمنا هذا يفتقد لدليل منطقي أو بيولوجي متفق عليه علمياً. لكنه فيما نظن لا يفتقد تماماً كما سبق وقلنا لشواهد عملية ترتبت عليه. مثل تباين مستوى مختلف الشعوب وإنجازاتها الحضارية. ومن تفوق حضاري لشعوب حديثة التكوين، على شعوب هي الأقدم في التاريخ الإنساني. علاوة على ما نشهده حالياً، من ارتدادات حضارية، لشعوب تعرضت لظروف دفعتها دفعاً لليسير من التقدم الحضاري. مثل الشعب المصري بعد نهضة أسرة محمد علي التحديثية، والشعب التركي بعد فترة علمانية كمال أتاتورك، والشعب اللبناني الذي سقط الآن بعد ارتقاؤه الليبرالي الحضاري في ذات الهاوية التي يزرع فيها جيرانه.

هل يبدو هذا الزعم فاشياً؟.. أظنه أقرب لأن يكون كذلك. لكن توصيفه هذا لا يبرر لنا الهرب منه فزعاً. وإنما يدفعنا لوضعه محل النظر والتمحيص، تبيناً لمدى صحته أو خطئه.

[*الحوار المتصل:](#)

الفساد: الغنغرينا السياسية في الشرق الأوسط

***أمير طاهري**

في أعقاب حملة الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة السعودية في الفترة الأخيرة ضد العشرات من الشخصيات البارزة، استحوذت قضية الفساد على جل اهتمام الرأي العام داخل كثير من الدول الإقليمية، خصوصاً إيران والعراق وأفغانستان.

المؤكد أن الفساد لطالما كان محط قلق بالغ داخل هذه الدول، بل وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ومع هذا، فإن الناس عادة ما تتحدث عن الفساد في المناصب العليا على استحياء، ويتعاملون معه بوصفه أشبه بظاهرة طبيعية مثل القحط لا يملك الإنسان فعل الكثير حياله. وهنا، جاءت التحركات السعودية لتكشف على نحو دراماتيكي أنه ما دامت الإرادة متوفرة، فستبقى هناك دوماً وسيلة لمواجهة الفساد.

داخل أفغانستان، حيث يبدو أن مليارات الدولارات من المساعدات الأجنبية تبخرت دون أثر، اعترفت الحكومة أخيراً بعد فترة طويلة من الرفض العنيد، بوجود فساد في البلاد. ومن المقرر أن تتولى لجنة برئاسة عبد الله عبد الله، رئيس الهيئة التنفيذية بالبلاد، قضية الفساد وإطلاع العالم على حقيقة الأوضاع بالبلاد. ومع أن هذه الجهود ربما لا تثمر شيئاً ملموساً نهاية الأمر، فإن حقيقة إقرار الحكومة بوجود فساد تبقى في حد ذاتها إنجازاً يستحق الترحيب.

من ناحيته، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أيضاً «الحرب ضد الفساد» بوصفها تشكل المرحلة الثانية من «الحرب ضد الإرهاب». ومن جديد، لا نملك سوى الانتظار ورؤية ما ستتمخض عنه هذه الجهود.

أما الوضع داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيبدو مغايراً تماماً، ذلك أنه حتى المسؤولين يعترفون علانية بأن الفساد مستشر في أوصال البلاد. ومع هذا، لم يطرح أحد حتى هذه اللحظة على الأقل سبيلاً لمكافحته.

ونادراً ما يمر يوم دون الكشف عن قضية اختلاس أو رشوة أو ابتزاز متورط بها أحد المسؤولين البارزين بالنظام. على سبيل المثال، قال عضو «المجلس الإسلامي»، محمود صادقي، أمام جلسة مفتوحة الأسبوع الماضي إن الفساد في إيران تجاوز كل الحدود المنطقية وأصبح «ممنهجاً». وأضاف: «لم يعد الفساد داخل بضعة أماكن فحسب» أو داخل هيئة ما، وإنما تفشى في جميع أرجاء السلطات التنفيذية والقضائية بل والتشريعية.

اللافت أنه حتى أعضاء البرلمان أنفسهم غير مخولين تفحص السجلات المالية للمجلس للتعرف على أوجه صرف الميزانية المخصصة له.

وكشف عضو آخر بالمجلس، هو حميد رضا حاج بابائي، عن حيلة جديدة في صياغة الموازنات لتسهيل الطريق أمام «الفساد الممنهج». ويقوم الأسلوب الجديد على استبدال عناصر عامة للموازنة بالعناصر التفصيلية مما يمنح المسؤولين حرية مطلقة في تحديد أوجه إنفاق الأموال.

وينطبق هذا الأسلوب على الموازنة العسكرية التي زادت بنسبة ٤٢ في المائة نحو نصفها مخصص لـ«الحرس الثوري الإسلامي». وبمجرد أن تخصص وزارة الخزانة الأموال، يصبح لقادة «الحرس الثوري» الكلمة الأولى والأخيرة في تحديد كيفية إنفاق الميزانية الضخمة المخصصة له.

وجرى استخدام الأسلوب ذاته مع النفقات الحكومية المرتبطة بالدعم، ذلك أن الموازنة الجديدة حددت المبالغ المخصصة لكل إقليم، لكن مع منح الحاكم المحلي وإمام صلاة الجمعة، الملا المعين من جانب المرشد الأعلى، حرية التصرف في تحديد أوجه الإنفاق. ويعني ذلك أن الرجلين بمقدورهما توجيه الدعم لأي شخص أو مؤسسة أو قضية يختارونها... سلطة لم يكن أي حاكم محلي في فارس القديمة ليحلم بها.

وبالاعتماد على الأسلوب ذاته، تفرض الميزانية الجديدة قيوداً على متابعة الأموال التي تنفقها إيران على «تصدير» ثورتها تتجاوز مسؤولي وزارة الخزانة وأعضاء «المجلس الإسلامي»، بل ووزارة الخارجية.

وبالمثل، فإن الأموال الموجهة إلى «فيلق القدس»، يحدد قائده الجنرال قاسم سليمان أوجه إنفاقها. وبمجرد انتقالها إلى حيازة «الفيلق»، تنتهي سلطة وزارة الخزانة ولا يصبح بمقدور مسؤوليها معرفة حجم الرواتب المخصصة لأشخاص مثل حسن نصر الله الذي يتولى إدارة الفرع اللبناني من جماعة «حزب الله» تحت قيادة الجنرال سليمان.

وقد أثار هذا الأمر غضب حتى بعض المسؤولين في الفرع الإيراني من «حزب الله». من بين هؤلاء منصور نزاري، المسؤول البارز في «حزب الله»، الذي ندد بما عدّه «تعاملات مشبوهة» وما اعتبر أنه حرمان للفرع الإيراني من «حزب الله» من المميزات ذاتها التي يحظى بها الفرع اللبناني.

ومع ذلك، تبقى الحقيقة أن الفساد يضرب بجذور أعمق وأوسع داخل الجمهورية الإسلامية.

جدير بالذكر أن الميزانية الجديدة التي أقرها الرئيس حسن روحاني خصصت نحو ٣٠٠ مليون دولار لـ ٣٠ شركة خاصة من المفترض أنها تروج للنسخة الخمينية من الإسلام. ويزيد ذلك بنسبة تقارب ٣٠ في المائة عما تخصصه الميزانية ذاتها من دعم للجامعات التي من المنتظر منها جمع أموال عبر زيادة المصروفات أو اجتذاب تبرعات خاصة.

من جهته، وصف صادق زيبا كلام، البروفسور بجامعة طهران وأحد المقربين من الرئيس روحاني، هذا الوضع بأنه «شذوذ». وأضاف: «ينبغي أن يسأل الناس حول ما إذا كانوا يرغبون في إنفاق الأموال على مثل هذه الأمور، أكثر عن رغبتهم في توجيهها إلى مجالات أخرى مثل حماية البيئة».

من ناحية أخرى، فإنه في ظل وجود نحو نصف مليون ملا داخل إيران، يصبح بذلك لديها عدد رجال دين بالنسبة لكل فرد من السكان أكبر من الحال داخل التبت البوذية قبل ضم الصين لها.

يذكر أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فر نحو ٤٠ مسؤولاً رفيع المستوى، بينهم ٥ مصرفيين في مراكز بارزة، خارج البلاد بعدما حولوا كميات ضخمة من الأموال خارج إيران. والسبب ما، انتهت الحال بمعظمهم في كندا.

من جانبها، شرعت طهران في إجراءات ترحيل ضد واحد منهم فقط، الأمر الذي عزز شائعات تفيد بأن الهاربين في مهام غسل أموال لصالح قيادات كبرى في النظام الإيراني.

من جهته، أكد مهرداد فادائي، المحلل الاقتصادي، أن «الميزانية الجديدة تضيف طابعاً مؤسسياً على الفساد، وتوفر سبيلاً قانونية لنهب البلاد».

من جانبه، لم يوضح رئيس السلطة القضائية آية الله صادق آملّي حتى هذه اللحظة كيف انتهت به الحال إلى تملك ٤٦ حساباً مصرفياً بها نحو ٥٠٠ مليون دولار في غضون ٤ سنوات فقط. وقوبل تصريحه بأن هذه الحسابات على صلة بالسلطة القضائية وليست شخصية، باستهجان حتى من قبل كثيرين داخل النظام.

على جانب آخر، ألقى القبض على شقيق الرئيس روحاني، حسين فيريدون ووجهت إليه اتهامات باستغلال النفوذ والاستغلال غير القانوني لموارد عامة، بما في ذلك ممارسة ضغوط للحصول على تصاريح مصرفية لمعاونين له. أيضاً، يواجه اتهامات بتسجيل ١٠ ملايين متر مربع من الأراضي الممتازة في كيش وعدد من الجزر الأخرى الواقعة في مضيق هرمز، الأمر الذي ينفيه.

أضف إلى ذلك ما أعلنته وزارة الداخلية من أن «الحرس الثوري» يملك ٢٥ رصيف ميناء في عدد من الموانئ، يمكنه من خلالها استيراد وتصدير ما يحلو له دون علم الحكومة.

في تلك الأثناء، كشف الملياردير العصامي باباك زانجاك، المسجون بتهمة تورطه في صفقات نفطية مربية، أنه عاون أسرة الخميني على إنشاء حقيبة بقيمة ٨ مليارات دولار.

وتبعاً لما ذكره آية الله هاشمي شيرودي، الرئيس الجديد لمجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن «القطط السمان»، وغالبيتهم من المالكي وأعوانهم الأمنيين، يستثمرون أكثر عن ٧٠٠ مليار دولار في الخارج.

ويعني ذلك أن المالكي لديهم ما يكفي للتقاعد، مثلما نصحهم آية الله علي موسوي أديبيلي الذي قال في كلمة ألقاها الأسبوع الماضي: «ينبغي أن يرحل رجال الدين عن السلطة التنفيذية ويعاودوا الاهتمام بدورهم الأصلي».

مما سبق يتضح أن المشكلة الرئيسية في إيران، وربما معظم أرجاء العالم المسلم، ليست الفصل بين الدين والدولة، وإنما الفصل بين المصالح التجارية والعمل السياسي.

[*صحيفة \(الشرق الاوسط\):](#)

حصار السياسة في ٢٠١٧.. لا تسألوا عن الديمقراطية

مرتضى الشاذلي: تضافرت صناديق الاقتراع والحروب الأهلية والعمليات الإرهابية الفظيعة والتجارب النووية وموجات اللجوء والهجرة، لجعل ٢٠١٧ عاماً فوضوياً زُرعت فيه "الخلخة" في الأنظمة العربية والإقليمية، وحُصدت على المسرح الدولي.

ومن سمع طوال ٢٠١٧ الخطب السياسية وقرأ بعض التعليقات والآراء وتابع وسائل الإعلام، ربما ساورته تساؤلات عن مغزى ودلالات أهم الأحداث التي جرت هذا العام، والتوقعات بشأن عام ٢٠١٨ المقبل.

من أستانة إلى جنيف.. جولات خاوية الوفاض

١٣ جولة تفاوضية شهدها عام ٢٠١٧، تبعثر خلالها مصير سوريا على موائد التفاوض، من أستانة إلى جنيف مروراً بالرياض، وانتهاءً بدعوة تأجلت في سوتشي.

وجرت المفاوضات هذا العام وفق متغيرات سياسية وعسكرية باتت تميل لمصلحة نظام بشار الأسد، فبعض الأنظمة العربية استسلمت لضرورة بقاء الأسد في السلطة، بينما طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة لذلك أيضاً، وبات فشل التعاطي الأممي مع الأزمة أمراً واقعاً.

وزاد قرار سحب الجزء الأكبر من القوات الروسية في سوريا، من غموض المشهد، لكنه لم يكن انسحاباً نهائياً، مما أثار الشكوك الأمريكية، إذ إن روسيا تركت المجال مفتوحاً أمام استمرار غاراتها على مواقع من تصنفهم بالإرهابيين.

سقوط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" .. صفحة جديدة في إرث الإرهاب

لعل الحدث الأبرز الذي شهده عام ٢٠١٧ كان إشهار نهاية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بعد ثلاثة أعوام من إعلانها من أبو بكر البغدادي الذي حكم منذ يونيو/حزيران ٢٠١٤ أجزاءً واسعة من سوريا، ونحو ثلث أراضي العراق، وكان يسكن تحت رايته وقتذاك نحو سبعة ملايين نسمة.

وكانت المعركتان الأبرز اللتين كرستا نهاية التنظيم في الموصل بالعراق هذا العام التي أعلن منها البغدادي الخلافة في ظهوره العلني الوحيد من جامع النوري، وفي الرقة بسوريا التي كانت عاصمة دولة البغدادي، لتتوالى بينهما هزائم التنظيم على جانبي الحدود السورية والعراقية.

وعلى وقع "النصر" على التنظيم في سوريا والعراق، يرى مراقبون أن نهاية "حلم الخلافة" ليست سوى انتهاء "مرحلة التمكين" التي سعى لها التنظيم، إيذاناً بمرحلة جديدة من التنافس، وربما بين الشركاء في "الحرب على الإرهاب".

مصر ٢٠١٧.. صفقة القرن مرت من هنا

كانت مصر خلال عام ٢٠١٧ واحدة من المناطق المضطربة التي شهدت الكثير من الهجمات والتفجيرات التي لم تقف عند حد استهداف قوات الجيش والشرطة، بل امتدت لاستهداف المدنيين في المساجد والكنائس، ووصفت إحدى هذه الهجمات بأنها الكبرى في تاريخ مصر المسجل.

وشهدت أروقة البرلمان وساحات المحاكم وصولاً إلى المظاهرات الشعبية الغاضبة خلال عام ٢٠١٧ سجلاً طويلاً بشأن جزيرتي تيران وصنافير، انتهى بتصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على الاتفاقية، ليبدأ سجل جديد عن مثلث حلايب وشلاتين بين مصر والسودان.

وخلال هذا العام أيضاً، ذهب السيسي إلى البيت الأبيض، ليسمع الناس لأول مرة مصطلح "صفقة القرن"، وعندما عاد تعامل بمنطق "إما أن تكون معنا أو ضدنا"، فأقصى منافسيه المحتملين للرئاسة، لتحمل الانتخابات القادمة علامة استفهام كبيرة.

حصار قطر.. رب ضارة نافعة

أطلقت زيارة ترامب التي بدأت على غير العادة بالسعودية وانتهت بـ"إسرائيل" الرصاصة الأولى لزعزعة استقرار المنطقة، وتبدأ أولى ملامح مليارات "صفقة القرن"، في صبيحة الخامس من يونيو/حزيران، حيث استيقظ القطريون على خبر مقتضب وصادم يقول إن جيرانهم (السعودية والإمارات والبحرين) قاطعوهم وحاصروهم من البحر والجو والبر، بذريعة رعاية الدوحة للإرهاب.

وشهدت الأزمة الكثير من القرارات السياسية الغريبة - أغلبها اتخذ ليلاً - التي أحدثت تصدعات عميقة في جدران لُحمة المنطقة، وسط توقعات بعدم عودتها إلى ما كانت عليه. وتشير التطورات التي شهدتها الأزمة إلى أن عودة العلاقات - عاجلاً أو آجلاً - ستكون على أسس جديدة غير التي قامت عليها سابقاً، كما يروي الأدب الإنجليزي عن الشخصية الخيالية "همبتي دمبتي" - وهي البليضة التي تمشي على حائط لا متناه وقد وقعت عنه وتهشمت - أن كل رجال الملك لن يعيدوها إلى ما كانت عليه سابقاً.

حزمة أوامر ملكية.. قفزة من أمير إلى ملك

شهدت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٧ تغيرات هيكلية وسياسية لم تشهدها من قبل، حيث استيقظ الملايين من السعوديين على أوامر ملكية تمكن لفرع العائلة الحاكم في المملكة، ففي صباح الـ ٢١ من يونيو/حزيران، فوجئ السعوديون بأمير يبلغ من العمر ٣١ عاماً سيكون الملك عليهم - إن لم يكن هو الملك الآن في كل شيء - بعد إزاحة العقبة الأخيرة في طريقه إلى السلطة، والمتمثلة في ابن عمه محمد بن نايف الذي تم تجريده تبعاً من سلطاته. ومع هذا القرار، تبدت تداعيات السياسات السعودية في الداخل والخارج، في ظل تهور سياسات ولي العهد السعودي الجديد التي ظهرت في فشل كل ملف تولى مسؤوليته، وباتت المملكة تواجه اليوم تصعيداً في التوتر مع قطر وإيران، وجموداً في الحملة التي تقودها السعودية في اليمن. وفي ظل تخلص ولي العهد السعودي من كثير من المعارضة تحت مسمى "مكافحة الفساد"، تشير التوقعات إلى أن المملكة ستقف فيما كانت تخشاه، مع وصول السعوديين إلى مرحلة التقشف، ووجود انقسام وعدم استقرار داخلي، مما يكلف السعودية مزيداً من الأعباء الإضافية.

الرقصة الأخيرة لصالح وليس لليمن

أسدل عام ٢٠١٧ الستار على فصل من فصول الصراع في اليمن، ففي الرابع من ديسمبر/كانون الأول، أعلن الحوثيون مقتل الرئيس المخلوع والحليف السابق لهم علي عبد الله صالح في "مقامرة سياسية" أخيرة له. هذا الحدث البارز لا يلخص عاماً بأكمله تسارعت فيه الأحداث، وأغرقت طائرات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية بوابل من القنابل، وبعد ١٠٠٠ يوم من العمليات العسكرية لا يزال الملايين من اليمنيين محرومين من الطعام والوقود والدواء. خلال عام ٢٠١٧، ذهب الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم إلى صناديق الاقتراع، وشهدت الساحة السياسية مفاجآت انتخابية، في عام تميز بارتفاع منسوب الإسلاموفوبيا في معظم أرجاء القارة الأوروبية، وتفاقم الكراهية للمهاجرين والأجانب وعلى وقع معركة صنعاء وتعدد سيناريوهات الحسم بين الحوثيين وأنصار صالح وفشل استراتيجية السعودية، تبدو مآلات الحرب غير واضحة، وربما تغير من معادلات السيطرة الميدانية وتصنع ملامح حل سياسي جديد في اليمن. وبعد أن انطلقت أسهم محور "ابن سلمان - ابن زايد" أولاً باتجاه قطر فحاصرتها، ثم باتجاه "ابن نايف" فأطاحت به، من المؤكد أن اليمن سيكون هدفهما التالي، وهناك بالفعل خلاف كبير بين الرئيس هادي الذي يقيم في الرياض، والقوى المحلية في عدن التي تتحكم بها الإمارات.

"نعم" تنتصر!.. استفتاءات تأتي بنتيجة عكسية

شهدت تركيا خلال عام ٢٠١٧ أهم حدث سياسي، حيث نُظم سابع استفتاء شعبي في تاريخ تركيا، يوم ١٦ من أبريل/نيسان ٢٠١٧، وانتهى بالتصويت لصالح التعديلات الدستورية التي اقترحتها حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، وتقضي أساساً بالانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وفي العراق، ووسط رفض إقليمي ودولي، صوت إقليم كردستان على استفتاء الانفصال عن العراق يوم ٢٥ من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات، لتتوالى تداعيات الانفصال على المشهد الكردي، حتى بعد تنحي مسعود البارزاني. وفي تحد للدولة الإسبانية منذ وفاة الجنرال فرانكو عام ١٩٧٥، تمكن إقليم كتالونيا من تنظيم استفتاء الانفصال عن إسبانيا يوم ١ من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، لكن كان للحكومة الإسبانية المركزية رأي آخر غاضب، الأمر الذي يهدد بمزيد من المواجهة بين برلمان الإقليم والحكومة.

كان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد فاجأ العالم في عام ٢٠١٣، بفوزه في انتخابات الرئاسة الإيرانية وهزيمته لمجموعة من المرشحين المتشددين

عام الانتخابات.. ذهاب وإياب

خلال عام ٢٠١٧، ذهب الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم إلى صناديق الاقتراع، وشهدت الساحة السياسية مفاجآت انتخابية، في عام تميز بارتفاع منسوب الإسلاموفوبيا في معظم أرجاء القارة وتفاقم الكراهية للمهاجرين والأجانب. ومثلت الانتخابات التشريعية في هولندا، ضربة للتيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة، وكذلك في فرنسا، حيث احتدمت الانتخابات الفرنسية التي أسفرت عن صعود النجم الشاب مرشح الوسط، وفوزه في الانتخابات الفرنسية على مرشحة اليمين المتطرف ماري لوبن.

وفي ألمانيا، أحببت أنجيلا ميركل أن تعيد لليمين هيئته وأن تحتفظ بمنصب المستشار الألمانية، فأعلنت أنها سوف تترشح لولاية رابعة، وقد فعلت وفازت، بينما شقت تريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية طريق صعب إلى قصر باكينغهام، فجاء فوزها في الانتخاب بطعم الخسارة، بسبب الضغوط التي تتعرض لها من أجل تحقيق إرادة الشعب البريطاني بإخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد فاجأ العالم في عام ٢٠١٣، بفوزه في انتخابات الرئاسة الإيرانية، وهزيمته لمجموعة من المرشحين المتشددين، فإن فوزه بولاية ثانية هذا العام كان متوقعاً، بينما انتخبت الولايات المتحدة رئيساً جديداً خالف كل التوقعات، ورفض الإقرار بالتزام إيران بالاتفاق النووي.

عام الرجل الأبيض.. من التنصيب إلى القدس

ربما يستحق هذا العام أن يوصف بأنه عام دونالد ترامب، ففي مطلع نُسب تاجر العقارات الأمريكي رئيساً لبلاده وسط انقسام لم يسبق له مثيل، وأعلن أن هذا اليوم عيداً قومياً للإخلاص الوطني، وأصدر قراراً بمنع مواطني ٧ دول إسلامية من دخول أمريكا، وأعطى إشارة البدء في بناء جدار على الحدود المكسيكية.

وفي أبريل ٢٠١٧، ألقي صواريخ أمريكية على مطار سوري رداً على هجوي كيماوي على بلدة خان شيخون، وربما أعجبته ردود الفعل فلقى بعدها بأيام بـ"أم القنابل" على ما قيل إنه قاعدة لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أفغانستان.

أجريت مصالحة بين حركتي فتح وحماس بعد قطيعة دامت ١١ عاماً

وفي خضم الضوء الأخضر الأمريكي، فرضت حكومة نتنياهو قيوداً أمنية جديدة على دخول المسجد الأقصى من خلال بوابات إلكترونية، في وقت أحييت فيه فلسطين ذكرى خمسين عاماً على احتلال القدس، وقرن على وعد بلفور، وأيام قليلة كانت على لقاء بوعد جديد.

"وعد ترامب" المثير للجدل الذي أطلقه في حملته الانتخابية، نطق به قبل أيام، لينهي عامه الأول بأكثر القرارات السياسية استفزازاً، بإعلانه القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، لكن آثار هذا القرار لا تزال في طور التشكل، حيث صوت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة لصالح مشروع قرار ضد قرار ترامب.

لكن عام ٢٠١٧ امتلأ بأحداث سياسية ضخمة، ربما لا تتسع تلك السطور إلا بلفت النظر إليها، ومنها: هجمات إرهابية على ملهى باسطنبول في مطلع العام، واثنين آخرين يهزان قلب إيران، وفي المغرب أدى حراك الريف لاحقاً إلى تغييرات حكومية، بينما أحييت مصر مرور نصف قرن على هزيمة ١٩٦٧، في وقت تعرض مسلمي الروهينغا لتطهير عرقي.

هذا العام كان مميزاً أيضاً، وفيه تحدث كوريا الشمالية العالم، لترسم سيناريوهات كارثية، وجرت مصالحة بين حركتي فتح وحماس بعد قطيعة دامت ١١ عاماً، وأعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته من الرياض، في ملابسات مثيرة قبل العدول عنها في بيروت.

وتتوالى الأحداث في ٢٠١٨.

***وكالة نون بوست:**

عدوى كاتالونيا في كورسيكا

*جان-بييار شوفينمان

بروز مشاعر القومية في كورسيكا هو نتيجة استقالة الحكومات الفرنسية المتتالية، يمينية كانت أو يسارية، من أداء دورها في الأربعين سنة الماضية. ففاليري جيسكار ديستان أنشأ جامعة كورت، وهذه صارت رحم القومية الكورسيكية وتربة غنية لها. وحال المجلس الدستوري الأعلى دون الاعتراف بـ «الشعب الكورسيكي». واستقلت حكومة للحؤول دون نقل بعض صلاحيات السلطة التنفيذية إلى المجلس الكورسيكي عام ٢٠٠٠. والتصويت القومي في كورسيكا هو أولاً لفظ للأعيان هناك، سواء كانوا إلى اليمين أم إلى اليسار. وهيمن هذا على شمال كورسيكا مع آل جياكوبي (وهم أعيان محليون)، وبول جياكوبي حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة. وفي جنوب كورسيكا، يهيمن آل روكا سيرا منذ ١٩٦٢، وهم يؤيدون اليمين. ولفظ هذه العائلات وهؤلاء الأعيان كان وراء الاقتراع في الانتخابات الرئاسية لمارين لوبن، رئيسة «الجبهة الوطنية» اليمينية المتطرفة. وأقل من ربع الناخبين انتخبوا لوائح قومية. ومعدل الامتناع عن التصويت كان مرتفعاً وبلغ نحو ٥٠ في المئة. ويشكو الكورسيكيون من المضاربات العقارية. لكن هذه يمسك بمقاليدها المنتخبون المحليون. وحرى بالجمهورية الفرنسية ألا تتهاون مع النزعات الإثنية وألا تتنازل أمامها. فعدوى مثل هذه المطالب قد تتفشى في نسيج المجتمع. وبروز القومية في كورسيكا له نظير في أوروبا. فمثل هذه الحركة يعود إلى مرحلة ما بعد توحيد ألمانيا. وحينها، انفرط عقد يوغوسلافيا وسُفكت الدماء، وتذررت تشيكوسلوفاكيا، وكان انفرط عقدها أكثر سلمية. وتفكك الاتحاد السوفياتي، وبرزت عشرات الجمهوريات المستقلة. وبرزت مشكلات كثيرة جراء رسم اعتباطي للحدود. وتحتضن أوروبا الغربية نموذج كاتالونيا، وهو الأكثر رمزية. وهو وثيق الشبه بما يجري في بلجيكا مع الحركة الفلامندية أو في شمال إيطاليا مع لومبارديا. ومطالب هذه المناطق تلفظ فكرة المواطنة. فالفلامنديون لا يريدون المواطنة البلجيكية، والكاتالونيون يرفضون الانتماء الإسباني، والكورسيكيون لا يريدون الجنسية الفرنسية. وهذه الحركات هي حركات مناطق ثرية. ويعود الثراء هذا إلى موقعها الجغرافي وسكانها واقتصادها، وهي ترى أنها تسدد ضرائب كثيرة إلى الدولة تفوق حصة غيرها من المناطق. وهذه ليست حال كورسيكا حيث تنقل فرنسا القارية نحو كورسيكا حوالى بليونى يورو سنوياً، وهذا مبلغ ضخم. لذا، لا يطالب الكورسيكيون بالاستقلال والانفصال الفوري. وفكرة «أوروبا المناطق» (اعتراف أوروبا بالمناطق كوحدات إنمائية ومستوى في الإدارة) نفخت في المشاعر الإقليمية والإقليمية والميول الانفصالية. واليوم، عاد الاتحاد الأوروبي إلى التمسك بالفصل الرابع من اتفاقيتي الاتحاد. وينص الفصل هذا على ائتلاف الاتحاد من دول أعضاء وليس من مناطق، وهو يضمن وحدة أراضي هذه الدول. وترويج فكرة «أوروبا المناطق» افتقر إلى الحكمة، والاتحاد الأوروبي عاد عنها. وفي فرنسا، أُرسيت إصلاحات المناطق نزولاً عند طلب بروكسيل عام ٢٠١٤، وهو طلب مبهم التفاصيل. فأقرت حكومة إيمانويل فالس إنشاء محافظات واسعة. لكن إدارتها متعذرة جراء ترامي رقعتها، ويشعر محافظو المناطق بالحيرة والملفات تتراكم على مكاتبهم. فتشظت إدارات الدولة بين محافظ المنطقة والمجلس المحلي وإدارة المنطقة وإدارة التجهيز والبيئة.

*سياسي فرنسي

*عن <لوفيفارو> الفرنسية:

الحروب الأهلية في المنطقة أرض خصبة لداعش جديد

بدأ داعش منذ أكتوبر (تشرين الأول) على وشك الانهيار. ومع ذلك، تري باربرة وولتر، أستاذة العلوم السياسية لدى معهد ساندياغو للسياسة والاستراتيجية الدولية التابع لجامعة كاليفورنيا، أن الولايات المتحدة ليست اليوم أكثر أمناً في مواجهة تهديد جهادي.

بات اليوم التهديد الأكبر، النابع من القاعدة وفروعه، يأتي من مناطق خارجة عن سيطرة حكومات، ويعاني سكانها من عنف وفوضى وبحسب وولتر، ليس داعش سوى واحد من مئات التنظيمات الإسلامية المتشددة التي تشكلت بعد عام ٢٠١١. ولدى جميع تلك المجموعات أهداف متماثلة تتمركز حول تأسيس خلافة دولية بواسطة استخدام القوة العسكرية، وكلهم يعتبرون أن الولايات المتحدة تقف حجر عثرة في طريقهم.

وفي حال انقرض داعش، ستكون عدة تنظيمات سلفية جهادية على استعداد لأخذ مكانه، طالما استدامت الظروف التي هيأت لظهورها.

سبب رئيسي

وتلقت الباحثة لدور الحروب الأهلية في دول ذات غالبية إسلامية بظهور جماعات متطرفة. فقد ثبت أنه، في عام ٢٠١٦، شكلت جماعات سلفية جهادية قرابة ٣٥٪ من المجموعات المسلحة في العراق، و ٥٠٪ من أمثالهم في الصومال، و ٧٠٪ من المجموعات المسلحة في سوريا.

وقد ثبت، بحسب وولتر، دور الحروب الأهلية في بلدان إسلامية، في بروز تلك المجموعات المتطرفة. ومن الناحية التاريخية، لطالما كانت الحروب الأهلية أرضاً خصبة لهذا النوع من التطرف. وفي حقيقة الأمر، طالما استمرت الصراعات الحالية في تشاد والعراق وليبيا ومالي ونيجيريا وباكستان والصومال وسوريا، فإن متمردين إسلاميين، برزوا في تلك الحروب، سيواصلون نشاطهم.

مناطق رمادية

وتشير وولتر لدور الحروب الأهلية في خلق دول ضعيفة أو فاشلة، وحيث تنهياً الفرص لوجود ما يسمى مناطق رمادية حيث تنشط أطراف غير رسمية وتستقطب الدعم لها. وهذا هو بالضبط المناخ الذي نشط من خلاله عدد من أسوأ التنظيمات الإرهابية حول العالم، بما فيها حماس والقاعدة وداعش.

وتبعاً له، بات اليوم التهديد الأكبر، النابع من القاعدة وفروعه، يأتي من مناطق خارجة عن سيطرة حكومات، ويعاني سكانها من عنف وفوضى.

ولذا ما زالت مجموعات متطرفة عاجزة عن التقدم في دول مستقرة، مثل مصر والأردن والمغرب والسعودية.

ظروف

كل ذلك يوحى، بحسب وولتر، بعدم الحاجة لاعتقاد قادة متمردين وأفراد عادييين بإيديولوجية ما كي يتبنوها ويعملوا وفقاً لها. فإن جماعات متشددة مثل داعش والقاعدة وجبهة النصرة ظهرت في دول إسلامية، ليس بسبب كون مسلميها أكثر تشدداً من باقي الناس، بل لأنه في تلك الدول سعى أبنائها لخلق أنظمة مستبدية، وتهيأت الظروف المشجعة على استمرار تلك التنظيمات في ممارسة أعمالها الإرهابية.

مزاعم

ونتيجة له، تقول الباحثة، لاقت مجموعات مثل داعش الذي يروج لكونه يسعى لتطبيق العدالة والقضاء على الفساد، استجابة عدد من سكان دول إسلامية كالعراق وسوريا خضعت لأنظمة قمعية. وكان للغة التي استخدمتها تلك التنظيمات صدى لدى عدد من السكان في مناطق مزقتها الحروب الأهلية، رغم رفض معظم أبناء تلك المناطق لإيديولوجية السلفية الجهادية.

وذلك يعني، بحسب وولتر، أن تنظيمات على شاكله داعش، سوف تواصل الظهور في تلك الدول طالما بقيت الظروف التي هيأت لظهورها.

كما يعني ذلك توافر دافع قوي لتبني سكان منطقة ما، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، وعانوا من حرب أهلية، لإيديولوجيات متطرفة من أجل القضاء على ما يعتبرونها سلطات قمعية فاسدة.

***وكالة رويترز:**

لماذا غابت تركيا عن استراتيجية ترامب للأمن القومي؟

*د. علي حسين باكير

في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما السابقة، صدرت استراتيجيتان للأمن القومي الأمريكي، الأولى عام ٢٠١٠ والثانية عام ٢٠١٥. في الاستراتيجية الأولى كان هناك إشارة واضحة الى تركيا ضمن الحديث عن الحلفاء الاوروبيين وأمريكا. وأشارت الوثيقة الى أنّ الولايات المتحدة ستواصل إنخراطها مع تركيا حول مساحة واسعة من الأهداف المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمتابعتها لجهود تحقيق الاستقرار في المنطقة.

أما الاستراتيجية الثانية الصادرة عام ٢٠١٥، فبالرغم من أنها جاءت بنصف حجم الوثيقة الأولى تقريباً، وتزامنت مع تدهور العلاقات الأمريكية- التركية بسبب تراكم المشاكل المتعلقة بتجاهل واشنطن للأمن القومي التركي، فإنها تكلمت عن تركيا بشكل مقتضب جداً في سياق الكلام عن توثيق التحالفات الأمريكية في المنطقة ومع أوروبا بالتحديد، ومتابعة التحوّل في العلاقات الأمريكية مع الدول في القوقاز.

لقد تزامنت تلك الفترة مع مساعي واشنطن لتحقيق مصالحها الإقليمية بعيداً عن مصالح تركيا في الجوار الإقليمي، لا سيما في كل من سوريا والعراق، وهو الأمر الذي خلق فجوة كبيرة في تصوّرات وسياسات البلدين إزاء الملفات الإقليمية، وتالياً بعضهما إزاء بعض. لقد امل الجانب التركي في ان يتم فتح صفحة جديدة مع مجيء إدارة دونالد ترامب، لكن التدهور في العلاقات تواصل على نفس المسار.

غياب تركيا

في ١٥ ديسمبر، صدرت استراتيجية ترامب للأمن القومي، لكنّها على عكس الاستراتيجيات التي صدرت في عهد الرؤساء السابقين، لم تتطرق أبداً الى تركيا، ولم يتم ذكرها ولو مرة في نص الوثيقة، وهو مؤشر سلبي جداً في ظل التدهور غير المسبوق في العلاقات بين البلدين.

ربما يمكن تفهّم هذا الأمر لو كانت الوثيقة خالية من أسماء دول إقليمية أخرى. لكن الوثيقة ركّزت في قسم الشرق الأوسط على طرفين، الأوّل هو إيران باعتبارها أحد أكبر خطرين الى جانب ما سمته الوثيقة «الجهاديين»، والطرف الثاني هو الحلفاء التقليديين -وان لم تطلق عليهم هذا اللقب- مثل السعودية ومصر.

ورد اسم إيران في الوثيقة حوالي ١١ مرة بما يرتبط بدورها السلبي في المنطقة، بينما ورد اسم السعودية ومصر مرة واحدة بشكل مباشر، وعدّة مرات بشكل غير مباشر، حيث كان من السهل معرفة أنّها المقصودة في بعض المقاطع الواردة في الوثيقة.

موقع ضبابي

المشكلة أن غياب اسم تركيا عن الوثيقة يضع الأخيرة في موقع ضبابي، ويفتح الباب واسعا أمام التكهّنات حول طبيعة نظرة إدارة ترمب تجاه أنقرة. هناك من يشير الى حقيقة ان مستشار الامن القومي هيربرت مكماستر وفريق عمله في صياغة هذه الوثيقة لعب دوراً سلبياً في غياب الإشارة الى تركيا على اعتبار أنّ بعض التقارير كانت قد نقلت

مؤخراً كلاماً عن مكماستر اتهم فيه أنقرة بأنها تقف خلف دعم الأيديولوجيا المتطرفة في المنطقة، لكنّه سرعان ما عاد وتراجع عن كلامه هذا في مقابلة لاحقة مع وكالة الأناضول، مشيراً الى أنّ «الولايات المتحدة ملتزمة بالشراكة الاستراتيجية مع تركيا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وهزيمة الإرهاب بكل أشكاله»، وأنّ «الولايات المتحدة تدعم تركيا منذ زمن طويل، وستواصل ذلك، باعتبارها بلداً أظهر للعالم الإسلامي من زمن طويل، المنافع الواضحة للإصلاح والحدّة والاعتدال والتقدم».

هناك أيضاً ما يتعلّق ببروز مفهوم «أمريكا أولاً» بشكل مبالغ فيه في الوثيقة بما يتوافق مع نظرة ترامب سابقاً. عند إنزال هذا المفهوم المنزلة الإقليمية، سيكون هناك مشكلة بالتأكيد، إذ إنّه يعني أنّ أمريكا ستهمّل بالضرورة مصالح حلفائها أو شركائها إذا ما حصل تضارب في مصالح كل منهما، وهو الأمر الذي يشير بدوره الى إمكانية دوام الظروف التي أدت الى تدهور العلاقات التركية – الأمريكية خلال السنوات الماضية عندما تجاهلت واشنطن بشكل مستمر مصالح تركيا الإقليمية وأمنها القومي.

تمويه الدعم للكرد

لقد أعطت إدارة ترامب نموذجاً إضافياً على هذا الكلام خلال الأيام القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، كان الرئيس الأمريكي قد وعد نظيره التركي رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي بينهما، في ٢٤ نوفمبر الماضي، بعدم إرسال أسلحة الى الميليشيات الكردية في سوريا، لكنّ بعد عدّة أيام من نشر استراتيجية الامن القومي الأمريكية، تم الكشف عن أنّ ترامب وافق في ١٢ ديسمبر على لائحة أعدّها البنتاغون لدعم ما اسماء «المعارضة السورية المفلّرة» بحوالي ٤٠٠ مليون دولار. ويعتقد كثيرون أنّ هذا المصطلح الجديد هو تمويه للتحايل أو الالتفاف على تسمية الميليشيات الكردية المدعومة من قبل واشنطن في سوريا.

مسألة أخرى من المفترض أنّ تثير شكوكاً حول نوايا واشنطن الذهاب بعيداً في تحديّ دول من المفترض أنّها دول حليفة وشريكة لها في المنطقة كتركيا. إذ أوردت وثيقة الامن القومي في القسم المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أنّ الولايات المتحدة تسعى الى شرق أوسط لا تسيطر عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة. لم يتم تسمية دولة بعينها على الرغم من أنّه كان بالإمكان إيراد إيران إذا كانت المعنيّة الوحيدة، خاصّة أنّ اسم إيران ورد عدّة مرات في أماكن أخرى من الوثيقة، لكنّ إبقاء الاسم مجهولاً يعني أنّ المراد بحالة الغموض هذه دول أخرى أيضاً، ربما تكون من خارج المنطقة، كروسيا أو من داخل المنطقة كتركيا.

يبقى أنّ نشير الى أنّ تركيز الوثيقة على إيران قد يخلق مشاكل إضافية للجانب التركي الذي زاد، هو وعدّة دول مؤخراً، من تعاونه مع طهران نتيجة للأزمات التي ظهرت في الخليج وفي الموقف من الملف السوري والعراقي، ومؤخراً في قضية القدس، لكن حجم هذه المشاكل التي ستعترض تركيا سيعتمد على مدى جدية الموقف الأمريكي في مواجهة إيران في وقت يعتقد فيه كثيرون أنّ الإدارة الأمريكية ستستخدم الخطر الإيراني لاستنزاف بعض الدول الخليجية مالياً، ولن تعطيها في المقابل الا الكلام وبعض الاجراءات الشكلية التي لن تغيّر من الواقع على الأرض كثيراً.

*عربي ٢١:

ترامب ضد الحليفة تركيا والخصم ايران

*جهاد الخازن

يُفْتَرَضُ أن تكون تركيا والولايات المتحدة حليفيتين، فكلاهما في الخندق نفسه ضد إرهابيين من معارضي النظام السوري، وهما عضوان في حلف الناتو. يُفْتَرَضُ كذلك أن تكون الولايات المتحدة خصماً لإيران فهي تعارض طموحاتها الفارسية في الخليج وسورية ولبنان وغيره.

تركيا تقول الآن إن القضية ضد رضا زاراب، وهو تاجر ذهب تركي- إيراني، مؤامرة. هو متهم بأنه وثمانية آخرين استعملوا الذهب لشراء النفط والغاز الإيرانيين في عملية ببلايين الدولارات بين ٢٠١٠ و٢٠١٥. زاراب اعتقل في فلوريدا قبل ١٨ شهراً، وتحول إلى شاهد في المحاكمة. القاضي بلغ المحلفين هذا الأسبوع أن محمد هاكان أتيل، وهو من رجال مصرف هالكبانك الذي تملكه الدولة التركية، هو المتهم الوحيد في القضية بعد اعتقاله في آذار (مارس) الماضي.

الرئيس رجب طيب أردوغان وكبار رجال الحكم معه غاضبون ويتهمون الولايات المتحدة بالتآمر ضد تركيا. وهناك أسباب لتوقع إذاعة المحكمة الأمريكية تسجيلات سابقة في تركيا عن التحقيق يُعتقد بأنها تدين أردوغان ومساعديه المقربين.

أردوغان غاضب لسبب آخر أيضاً فالإدارة الأمريكية زادت مساعداتها لوحدة حماية الشعب في سورية، وهذه ميليشيا كردية لها علاقة بحزب العمال الكردستاني الذي تتهمه تركيا بالإرهاب.

أركان الحكم في تركيا يقولون إن المحاكمة قد تشوه سمعة الرئيس أردوغان. وزادوا أن العلاقات مع الولايات المتحدة متوترة، وفي كل مرة تحل تركيا قضية توجد لها الإدارة الأمريكية قضية أخرى أو اثنتين أو ثلاثاً.

لاحظت أن الاتحاد الأوروبي لا يصدق التهم التركية ضد الداعية فتح الله غولن، ويطالب بأدلة دامغة على علاقة غولن بمحاولة الانقلاب سنة ٢٠١٦. لا أدلة تركية تدين غولن بل تهم بلا أساس.

الوضع مع إيران أسوأ لأن إدارة ترامب من اليوم الأول لها في الحكم اعتبرت حكومة إيران متآمرة، تريد بسط نفوذها في الخليج ودول عربية أخرى مثل لبنان والعراق وسورية. أجد هذا صعباً لأن الشيعة العرب قلة قليلة فلا يتجاوزون ثمانية في المئة من ٣٥٠ مليون عربي أو أكثرين المحيط والخليج.

كلنا يذكر أن إدارة بوش الابن اتهمت صدام حسين بممارسة الإرهاب وبالعلاقات بـ «القاعدة» وبرنامج نووي لمهاجمة العراق وتدميره، ثم ثبت أن التهم الأمريكية زائفة جداً، فصدام حسين كان عدو «القاعدة» ولا برنامج نووي عنده، ولا إرهاب خارج العراق.

الآن تكرر إدارة ترامب التهم التي سمعناها ضد صدام حسين فهي تتهم حكومة إيران بعلاقات بـ «القاعدة» وتوفير مكان آمن للإرهابيين فيها. رئيس «سي آي إيه» مايك بومبيو قال إن العلاقة ليست سرية وهو استضاف مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، وهي جماعة من المحافظين الجدد أنصار إسرائيل، وقال أمام أعضائها «كان هناك وقت عملت فيه إيران جنباً إلى جنب مع القاعدة».

النظام في إيران يواجه صعوبات من دون دخول مواجهة مع الولايات المتحدة، فالحصار يحرم الشعب من حقه في حياة كريمة، والمرشد والمتدينون حوله يقولون إنهم على حق وكل معارض لهم على خطأ.

الآن أقرأ أن هناك اتصالات رفيعة المستوى بين كوريا الشمالية وإيران في ما يسميه الطرفان «حلف المقاومة». كلنا يعرف أن عدو عدوي صديقي ولعل هذا ما يجمع بين البلدين، مع ذلك لا أستبعد أن يخترع دونالد ترامب سبباً لمهاجمة إيران في وقت قريب.

[*صحيفة \(الحياة\):](#)

تحليل إخباري... السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح

*واشنطن - فايزة المصري

أشارت مذكرة مسربة من أروقة الخارجية الأمريكية اهتمام من يحاولون فهم سياسية إدارة ترامب تجاه دول العالم. تدور المذكرة حول حقوق الإنسان كأحد المحاور الأساسية لسياسة واشنطن الخارجية خلال العقود الماضية.

تعود هذه المذكرة - التي تقع في ثلاث صفحات - إلى شهر مايو الماضي، وتصنف كوثيقة تحوي معلومات حساسة غير سرية. ولفهم السياق الذي وردت فيه، يتعين الإشارة لتصريح أدلى به وزير الخارجية ريكس تيلرسون بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على تعيينه في هذا المنصب، حيث "قال إن على الولايات المتحدة أن تتوخى الحذر ولا تدع موضوع حقوق الإنسان يقف عقبة في سبيل تحقيق مصالحها".

وأشار التصريح في حينه استياء العاملين بالوزارة، خشية أن يكون مؤشرا على تخلي أمريكا عن دعم حقوق الإنسان.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن جانبا من أنشطة الخارجية الأمريكية يتعلق بحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في الدول الأخرى، وأن تيلرسون جاء إلى الوزارة وفي مقدمة أولوياته خفض عدد العاملين، يمكن أن نتفهم سر غضب البعض من تصريح الوزير.

وبعد مرور أسبوعين على هذا التصريح، صدرت هذه الوثيقة وكانت موجهة إلى تيلرسون من براين هوك أبرز مساعديه المؤثرين.

خلاصة هذه المذكرة - التي تعد بمثابة بيان تفسيري حول استخدام حقوق الإنسان في العلاقات الخارجية - هو أن إثارة قضايا حقوق الإنسان يجب أن يجري على أساس انتقائي، ومع الدول التي تعتبرها واشنطن غريمة، ككوريا الشمالية مثلا أو إيران والصين، أما الدول الحليفة فلا بد من التعامل معها بطريقة مختلفة، بطريقة أفضل، وإلا سينتهي الأمر بأن يصير مناوئو أمريكا أكثر عددا من حلفائها. وفيما رفضت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية التعليق على هذه المذكرة، أكدت في رسالة منها إلى مجلة بوليتيكو أن حقوق الإنسان لا تزال جزءا من القيم الأمريكية التي يتم تناولها بصفة مستمرة مع الدول الأخرى.

غير أن مذكرة هوك تعكس في الواقع اختلافا في الرؤى بين مدرستين في الدبلوماسية الأمريكية تجاه حقوق الإنسان "المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية" والتي تعرف أيضا بـ «الويلسونية» نسبة إلى الرئيس الأسبق وودرو ويلسون. ويعد وزير الخارجية الأسبق هنري كيسينجر خير من يمثل المدرسة الواقعية، حيث لم يأخذ حقوق الإنسان في حسبانها، بل حذر من التبعات الخطيرة لهذا النهج، وكانت قناعته أن التركيز على السياسات الداخلية للدول الأخرى من شأن تقويض العلاقات الثنائية.

أما المدرسة الأخرى، فعبر عنها خير تعبير الرئيس الأسبق جيمي كارتر، الذي كان أول رئيس أمريكي يعلن صراحة أن حقوق الإنسان محور أساسي في سياسته الخارجية، ثم سار على نهجه من جاؤا بعده، وصولا إلى جورج بوش الابن وباراك أوباما، وقد استخدم كلاهما حقوق الإنسان بدرجة أكثر جرأة أملا في إحداث تغيرات اجتماعية، إيجابية من وجهة نظرهما، في الدول الأخرى.

ولعل ما انتهى إليه الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق، ثم الإخفاق المشهود لما وصف بثورات الربيع العربي قد أدى إلى عودة الواقعية، وهو ما تعبر عنه مذكرة هوك إلى تيلرسون، والتي تعكس ما سبق وأعلنه الرئيس ترامب من التخلي عن محاولات فرض القيم الأمريكية على الدول الأخرى.

وفي كلمته قبل أيام حول الأمن القومي الأمريكي، ذكر ترامب تعبير حقوق الإنسان في سياق العلاقات الخارجية مرة واحدة، ويمكن تأويل ذلك بأن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه اللحظة تقف في منطقة وسط بين الواقعية والمثالية، وأن حقوق الإنسان ستظل جزءا من أدوات تلك السياسة للاستخدام عند اللزوم.

*الاهرام:

بالأرقام.. هل ربح ترامب مادياً أم خسر من رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية؟

*إبراهيم أبو جازية

أعلنت مجلة «فوربس» الأمريكية، المختصة بالأسواق والاستثمارات والاقتصاد، انخفاض القيمة الصافية لثروة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، وقد انخفضت بنحو ٦٠٠ مليون دولار عن العام الماضي، لتصل إلى ٣,١ مليار دولار أمريكي فقط. الجدير بالذكر أن ثروة الرئيس الأمريكي بلغت خلال عام ٢٠١٥ حوالي ٤,٥ مليار دولار، قبل أن تنخفض خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٨٠٠ مليون دولار لتصل إلى ٣,٧ مليار دولار، وقبل أن تنخفض خلال عام ٢٠١٧ لمبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتصل في الأخير إلى ٣,١ مليار دولار، أي أن ترامب خسر خلال عامين فقط حوالي ١,٤ مليار دولار من صافي ثروته. وأكدت المجلة، في تقريرها السنوي الذي يقوم بتصنيف أغنى ٤٠٠ شخص في الولايات المتحدة الأمريكية، أن دونالد ترامب بعد أن كان في المركز ١٢١ في القائمة خلال عام ٢٠١٥، أصبح الآن في المركز ٢٤٨ خلال القائمة لهذا العام. الجدير بالذكر أن دونالد ترامب يعتبر أول رئيس ملياردير في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن فاز على مرشحة الحزب الديمقراطي، ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر (تشرين الثاني) العام الماضي ٢٠١٦، واستغل ترامب ابنه، دونالد ترامب الأصغر، وإريك، في إدارة أعماله أثناء كونه في منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

ترامب يدعي امتلاكه ضعف ثروته

في ١٦ يونيو (حزيران) عام ٢٠١٥، ادعى ترامب امتلاكه لحوالي ٩ مليارات دولار، في الوقت الذي كان يملك فيه تحديداً ٤,١ مليار دولار فقط، حيث وضع في إعلان زمته المالية كمرشح للولايات المتحدة الأمريكية أنه يملك ما قيمته ٨,٧٣٧ مليار دولار، قائلاً حينها: «فخور بقيمة ثروتي الصافية، لقد قمت بعمل رائع. نحن بحاجة إلى زعيم يستطيع التعامل مع فن الصفقات».

وتتبع مجلة فوربس حينها صافي قيمة ثروة ترامب منذ عام ١٩٨٢ بالتفصيل، وأيضاً من خلال التشاور مع من عملوا معه، وتفاصيل عن صفقاتهم، وتقييم أصول ممتلكاته، وأعماله كل عام، وأيضاً من خلال الاستعانة بخبراء خارجيين في الأسواق على مدار ٣٠ عاماً، وبالرغم من أن ترامب نفسه شارك وقت أن كان مرشحاً في أبحاث فوربس من أجل تتبع أصوله وصافي ثروته، إلا أنه أصر في النهاية أن قيمة ثروته تبلغ ضعف ما نشرته المجلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقيمة علامته التجارية الشخصية التي يطلقها على معظم ممتلكاته.

وفي لقاءات مختلفة، أكد ترامب أنه قيمة ثروته تبلغ ١٠ مليار دولار، مستنكراً المجلة التي تؤكد أنه يملك ما قيمته ٤,١ مليار دولار فقط، مؤكداً: «أبدو كمن يملك ١٠ مليارات من الدولارات أكثر من كوني شخصاً يملك ٤ مليارات فقط». وفي مناسبة أخرى أكد ترامب أن قيمة ثروته تبلغ ١١,٥ مليار دولار.

ليس هناك شك أن دونالد ترامب رجل أعمال ناجح، وصانع حقيقي لصفقات عديدة، ويتميز بالدهاء في ذلك، ولكن كان لابد أن يتم البحث فيما وصلت إليه قيمة ثروته الحالية، بعد أن ورث جزء منها عن أبيه، وخاصة بعد أن شهدت بعض شركاته التعرض للإفلاس في تسعينات القرن الماضي، وفي الحقيقة تعرضت شركات ترامب للإفلاس في أربع مناسبات مختلفة في الماضي، أبرزها كازينو أتلانتك سيتي، والذي يملك فيه ترامب اليوم حصة تبلغ قيمتها حوالي ١٠٪ فقط من قيمته، ولكنه لم يسبق له الإعلان من قبل عن إفلاسه شخصياً، ربما شركاته، ولكنه شخصياً لم يتعرض للإفلاس من قبل.

كيف تفسر نوعي كلاين استقلال ترامب لعلامته التجارية؟

يقول ترامب: إن قيمة علامته التجارية الشخصية والصفقات الخاصة بها تبلغ حوالي ٣,٣ مليار دولار، في الوقت الذي قدرت قيمتها مجلس فوربس بحوالي ١٢٥ مليون دولار فقط، بالإضافة ١٢٨ مليون دولار تابعين للصفقات المحيطة بالعلامة التجارية، ورسوم لإدارة فنادق ترامب التي تحمل علامته التجارية الشخصية، وفي الوقت الذي يدعي فيه ترامب أن قيمة صفقات ملاعب الجولف الخاصة به تبلغ ٨٠٠ مليون دولار، إلا أن خبراء فوربس أيضاً يقدرون قيمتها بحوالي ٢٠٠ مليون دولار فقط.

الكاتبة والصحافية الكندية ناعومي كلاين وصفت في كتابها الأخير «ليس كافياً أن نقول لا»، الولايات المتحدة الأمريكية بأنها بلاد تعيش منذ عقود أيديولوجيا بالغة الخطورة والقسوة وغير الإنسانية، في الوقت الذي وصفت فيه رئيسها الحالي، دونالد ترامب، أنه «انتهازي وأحمق وجاهل، وتاريخه الشخصي سيئ، ويحمل عدة علامات استفهام». وأكدت كلاين أن ترامب ينتمي إلى المدرسة الرأسمالية المتوحشة، التي لا يخجل بتأثراً بسببها عندما يتحدث عن الفقراء، ويحملهم سبب فقرهم، ومعاناتهم، وقلة طموحهم، وكسلهم، وبكل ما تطرحه هذه الأيديولوجيا من أفكار وشعارات.

ووصفت كلاين، صاحبة الكتاب الأشهر «عقيدة الصدمة» أن نهج ترامب يمثل ثقافة خطيرة، ولكنها تتجذر في الوقت نفسه، كما أن لها مراكز قوى، ومؤيدين، وإعلاميين يقومون بنشرها، ويتمثل ذلك في ملتون فيردمان، والذي عملت كلاين على تحليل أعماله ونهجه الاقتصادي في كتابها عقيدة الصدمة، وروبرت فوجل، وفراנק نايت، وأعضاء مدرسة شيكاغو للاقتصاد، والتي تبشر بتلك النظريات الجديدة بالاقتصاد والمزعة بشكل عام، من وجهة نظر كلاين.

الكتاب الجديد لكلاين أيضاً وصف أنه في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب رسخت الثقافة النيوليبرالية التي تقول بأن الطمع صفة حميدة، وأن منطق السوق يجب أن يحكم، وأن المال هو المهم في الحياة، وتفضي إلى أن يصبح الرجل الأبيض هو الأفضل بحكم أنه الأغنى والأكثر استهلاكاً بحكم الواقع، وأن الطبيعة وثروتها هي للاستغلال والنهب، وأن الفقراء والضعاف يستحقون مصيرهم البائس، بحسب كلاين.

وعن علامة ترامب التجارية، أكدت كلاين في أحد حواراتها أن علامة ترامب التي تحمل اسمه الشخصي تمثل نمط حياة ترامب "حيث إنه في حالة بناء أي مبنى جديد لترامب، فهو لا يمثل مجرد مبنى، بل يمثل معنى لاسم ترامب، لأن عائدات بيع هذا المبنى تحدث بسبب اسم ترامب، أي أنه يبيع اسمه لأولئك الذين يدفعون أكثر من أجل الحصول على امتياز السكن في مبنى يحمل اسم ترامب.

وتشبه كلاين هذه الحالة في ترشح ترامب للانتخابات الرئاسية الأمريكية "فهو لم يترشح لكونه مواطناً أمريكياً عادياً فقط، وإنما ترشح كرجل أعمال" حيث إن وجود اسمه على عدد من الأبنية وناطحات السحاب الفاخرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل عدد من الدعايا المجانية له بمجرد إعلان الترشح، وليس كمرشح مبتدئ ينبغي أن يبدأ حملته الانتخابية، ويقوم بتسويق نفسه من جديد، وهو ما يمثل المعنى الحقيقي للعلامة التجارية لترامب، والتي اختزلتها كلاين في جملة «السلطة من خلال الثروة».

كيف ولماذا انخفضت ثروة ترامب المالية؟

تعمل شركات ترامب في العقارات بشكل رئيس، وغيرها بشكل ثانوي، كالإذاعة والتلفزيون، ويرتبط جوهر ثروته بامتلاكه ١٦ مبنى في وسط مانهاتن وحولها في مدينة نيويورك، بالإضافة إلى ملاعب الجولف، وأماكن بيع النبيذ الفاخر "حيث إنه يملك ممتلكات في أماكن مشهورة في نيويورك" مثل وول ستريت، وبرج ترامب، ومنتجعات الجولف في ميامي، بالإضافة إلى تكوين ثروة من منتجات أخرى، كالمجلات، والكتب، والملابس الرجالية، والظهور في مسابقات مثل ملكة جمال الكون، وملكة جمال الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تفسير انخفاض صافي قيمة ثروة ترامب خلال العام الماضي بحوالي ٦٠٠ مليون دولار بشكل رئيس في ثلاثة أسباب رئيسية: السبب الأول هو انخفاض قيمة ممتلكات مانهاتن في مدينة نيويورك مما أدى إلى انخفاض قيمة ثروة ترامب في مجال العقارات بحوالي ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع فقط، ويرجع ذلك إلى كثرة التظاهرات، والازدحام المروري بسببها في المناطق المحيطة بفنادق وأبنية ترامب "حيث أظهر موقع هوليوود ريبورتر أن عدداً كبيراً من السكان الذي يسكنون أبراج ترامب يسعون للتخلص من شققهم وبيعها بعد أن فاز ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية" ففي ناطحة سحاب مانهاتن فقط يوجد ٣١ وحدة سكنية معروضة للبيع أو الإيجار "حيث يوجد ١٤٪ منها متوفرة.

ويسعى أيضاً السكان لبيع شققهم في أبراج ترامب بسبب أن أسعار الشقق فيها انخفضت بنسبة ٣٩٪ هذا العام، وذلك بسبب وجود زيادة في العرض، وقلة في الطلب على هذه الوحدات منذ مارس. الجدير بالذكر أن متوسط الوقت الذي تحتاجه أية وحدة سكنية للبيع في هذه المنطقة هو تقريباً ٩٠ يوم فقط، في حين أن أية شقة تخص ترامب في الوقت الحالي يمكن بيعها في فترة تصل إلى ١٨٨ يوم، أي أنها أكثر مرة ونصف من فرصة بيع أية شقة في أبنية لا تخص ترامب.

وأما السبب الثاني في انخفاض ثروة ترامب لهذا العام هو حملته الرئاسية، والتي أنفق عليها ما يقارب ٦٦ مليون دولار "مما أدى إلى انخفاض حيازاته النقدية لتصل إلى ١٠٠ مليون دولار فقط منذ العام الماضي. وأما السبب الثالث فيتمثل في اضطراب ترامب لدفع ٢٥ مليون دولار من أجل تسوية دعوى قضائية على جامعة ترامب خلال الأشهر الماضية.

السبب الأخير لانخفاض صافي قيمة ثروة ترامب يتمثل في أن بعض ممتلكاته من الجولف داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت قيمتها، وذلك بسبب النزاع من قبل ترامب مع بعض الدول خلال سياساته الخارجية "حيث فقد ترامب ما يقرب من ٣٢ مليون دولار في منتجعات الجولف الخاصة في اسكتلندا وحدها" حيث أوقفت اسكتلندا توسع ترامب في منتجعات الجولف هناك "ذلك بعد أن أظهرت الحسابات المقدمة للسلطات هناك عن منتجعات ترامب أنه تجنب دفع الضرائب على منتجه هناك، حيث دفع ١٢٥ مليون دولار من ماله الخاص عليهما، في الوقت الذي لا تقدم فيه هذه المنتجعات في الوقت الحالي أي أرباح، وفي الوقت الذي يصرف فيه عائلة ترامب أنهما سيعودان عليه بالربح على المدى القريب والمتوسط.

***وكالة ساسة بوست :**

كيف نحمي أنفسنا من «الحقائق» الزائفة

***ديفيد اكناتيوس**

ترجمة/ قاسم مكي: أكثر ما يزعجني من بين زحمة المشاكل التي ظهرت في عام ٢٠١٧ أن الناس، كما يبدو، ما عادوا يعرفون ما هو الحقيقي (غير الزائف). فالحقائق هذا العام صارت تكتب بين قوسين. وكل مصاعب ترامب السياسية الأخرى تندرج في هذه المشكلة. فإذا لم نكن متأكدين عما هو حقيقي كيف يمكننا العمل لجعل الأشياء أفضل؟

وإذا لم نكن نعرف أين موقعنا على الخارطة كيف يمكننا أن ندرك في أي اتجاه نذهب؟
تفترض الديمقراطية وجودا لمواطنين يملكون معلومات جيدة ويمكنهم أن يتجادلوا حول الحلول وليس الحقائق.

في مقدورنا جميعنا ضرب أمثلتنا المفضلة على المشقة المستفحلة التي تعانيها أمريكا في الاتفاق حول الدليل (الذي يدل على الحقائق). من بين هذه الأمثلة ازدياد العلم وسط الذين يتشككون في حقيقة التغير المناخي ورفض تصديق الاتهامات التي توجه للأشخاص الذين نُحِبُّهم واللهفة الزائدة لإدانة أولئك الذين نكرهم والطريقة التي انتشر بها الاستقطاب السياسي في كل مجال من مجالات حياتنا العامة بما في ذلك قطاع الرياضة. ما الذي ينبغي أن يفعله أصحاب الفكر بشأن هذه المشكلة البالغة الأهمية؟

جزء من الإجابة يوجد في مهنتي التي أمتنها. مهنة الأخبار. نحن بحاجة إلى بذل المزيد من العمل لكي نسرد الحقيقة دون تحيز لا أن نكون مجرد سلسلة من غرف الصدى. (بحسب قاموس أكسفورد، غرفة أو حجرة الصدى هي البيئة التي يجد فيها الشخص الآراء والأفكار التي تتوافق مع آرائه وأفكاره فقط الأمر الذي يعزز وجهات النظر القائمة ولا يكون هنالك اعتبار للأفكار البديلة. غرفة الصدى هذه يمكن أن تكون حزبية أو إيديولوجية أو خلاف ذلك - المترجم).

وحين يبدو كل خبر في صحيفة أو موقع على الإنترنت أو قناة تلفزيونية ماضيا في نفس الاتجاه فسيكون ذلك علامة ومؤشرا على أن ثمة شيء خاطئ. هذا أحد الأسباب التي تجعلني أتمنى عودة «نظام المحققين» في شكاوى الأفراد من أجل إخضاع مؤسسات صناعة الأخبار للمحاسبة. كما يحتاج الصحفيون أيضا إلى أدوات. فنحن لا يمكننا دائما تدقيق كل حقيقة. نحن نعتمد على مصادر محددة موثوقة وخدمات إخبارية مثل أسوشيتدبرس ورويترز. رغما عن ذلك فحتى هذه الجهات الجامعة للحقائق والفائقة في مهنتها تواجه أحيانا متاعب في التحقق من المعلومات.

ويمكن أن تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في هذا المجال. فالناس يمكنهم تحميل شريط فيديو عن الأحداث في أثناء وقوعها بواسطة هواتفهم النقالة. ولكننا بدأنا ندرك أن وسائل التواصل الاجتماعية يمكنها أن تكون أدوات للخداع وللحقيقة كذلك. لذلك أطرح هنا مقترحا متفائلا. فكما أن أصالة عمل فني ما تتأسس بواسطة مؤرخي الفنون أو الجهات التي تشرف على بيع هذا العمل وشرائه عن طريق المزاد فنحن نحتاج كذلك إلى أدوات تقنية تساعد على

تأكيد أصالة الحقائق. الفكرة بسيطة. فمثلا سيرغب من يشتري لوحة تُعرى إلى الرسام ليوناردو دافنشي في التأكد من أن دافنشي هو من رسمها حقا (أي أنها ليست مزورة).

لذلك يسعى المتخصصون إلى إعادة بناء سلسلة ملكية اللوحة وتوثيق الكيفية التي تنقلت بها بين جامعي ومتاحف الأعمال الفنية على مر العصور. لا يتمكن العلماء دائما من تأسيس روابط مباشرة تعود بهم إلى الرسام الحقيقي (ويبدو أن مثل هذا الشك يحوم حول لوحة ليوناردو دافنشي «سالفاتور موندي» التي تم شراؤها مؤخرا بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار). لكن هذا النهج ضروري لضمان الأداء السليم في أسواق اللوحات الفنية.

بل هناك مقاربة جديدة تعرف باسم «التأصيل الرقمي». وقد تم تناول هذا الموضوع في مؤتمر انعقد الشهر الماضي في متحف كارنيجي للفنون ببيتسبيرغ. حيث تطرقت مجموعة من المشاركين في المؤتمر لموضوع «التصوير البياني لتاريخ الأشياء» بما في ذلك دراسة «انتقال الأشياء والناس عبر الزمان والمكان». وعلى شركات الإنترنت العملاقة مثل جوجل وفيسبوك ضبط أنظمتها كي تتمكن من تأصيل الحقيقة.

من جانبي، أتمنى أن أشاهد هذه الشركات وهي تستخدم «تعليم الآلة» لمساءلة الحقائق المفترضة من أجل التحقق من مصدرها وكيف ظهرت أول مرة وكيف تم تحريرها من مستخدم إلى آخر. فإذا وجدت فجوات في سلسلة الأصل (حلقة مفقودة ومجهولة في سلسلة الأدلة أوعلامات على خطأ في التنسيب) فحينها يتم كشف هذه العيوب تلقائيا. وبهذا المشروع الذي يتعلق بتأصيل الحقائق أمل أن نكون قادرين على تعقب المعلومات إلى مصدرها ورصد الأدلة التي تشير إلى التلاعب بها. وبناء على هذا فإن مؤسسات الأخبار التي يتضح أن سجلها موثوق ستحظى بتقدير إيجابي من قبل النظام الرقمي (لتأصيل الحقائق). مثل هذا القياس لموثوقية المصدر سيتطلب براعة وحذرا.

لكنه لا يبدو لي مستحيلا. فشركة جوجل تفعل شيئا شبيها بذلك كلما تطبع (أنت) كلمة أو عبارة على «خانة البحث». ورغم أن ذلك يمكن أن يستمر الناس في اتخاذ قراراتهم بناء على «حقائق» مريبة وغير مُتحقق من صحتها. تماما كما يمكن أن يشتري جامع لوحات لوحة مشكوك في مصدرها «أصلها». ولكن على الأقل سيتوافر قدر معقول من التحذير. نحن كثيرا ما نتحدث عن «سوق الأفكار» توقعا منا بأن الأسواق تعمل بطريقة عقلانية وبكفاءة. وفي مثل هذه النظرة، يفترض المستهلكون أن معظم الأسواق لا يوجد بها تلاعب وأن المنتجات الفاسدة أو غير الآمنة يتم استبعادها.

لكن من الواضح أن تلك المشكلة تصبح معقدة حين تكون السلعة معلومات. يسمح لنا التعديل الأول (للدستور الأمريكي) بالترويج للأفكار دون اعتبار لسلامتها. لكنه لا يحمي الغش أو التشهير.

نحن نعيش في «نظام بيئي» معلوماتي إذا أصابه التلوث ستكون كل الكائنات التي تعتمد عليه عرضة للخطر. ونحن نقول أن أشعة الشمس هي أفضل مطهر. لكن هذا القول يصح فقط حين تكون الشمس شديدة السطوع.

**صحيفة (واشنطن بوست) :*

السياسة لا تعني كسب كل شيء

*د. باسم الطويسي

تتغير قواعد الاشتباك السياسي والاستراتيجي في الإقليم بسرعة وتعود القضية الفلسطينية مجدداً إلى واجهة الأحداث والأولويات الدولية والإقليمية، وعلى الرغم من بعض المحاولات الدافعة نحو تسخين جبهات أخرى، وإعادة تعريف مصادر التهديد وحرف بوصلته، فإن الحراك الدولي والشعبي في الأسابيع الأخيرة أعاد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في هذا الوقت ما تزال المنطقة تواجه حالة من الغموض الاستراتيجي، وتحديدًا في مواقف دول مركزية في الإقليم.

السياسة لا تعني كسب كل شيء، وحتى الحروب لا تعني كسب كل المعارك، لكن المشكلة في هذا الجزء من العالم أننا نمارس السياسة بذهنية القبيلة المملوءة بالنزعات العصبية وبالثأر والغيط أيضاً. لم نتعلم بعد أن وقف الخسائر هو مكسب بحد ذاته، كما أنه لا يمكن تصور ممارسة السياسية بأنه كسب على طول الخط أو خسارة على طول الخط أيضاً.

إن بناء جبهة سياسية واستراتيجية واضحة حيال ملف القدس تحديداً حاجة وضرورة، قد تفضي إلى حسم ملفات استراتيجية مزمنة خلفها الفراغ العربي الذي ساد حيال الصراعات في المنطقة، وعلى رأسها استعادة العراق وسورية إلى العالم العربي، ووقف النزيف العربي في اليمن، والانتباه إلى ما يحدث بالصراع الدولي في ليبيا، وتخفيف وطأة النفوذ الإيراني، وإطلاق عقلانية سياسية عربية جديدة تنقل النظام العربي الهش والمريض من موضوع مطروح على طاولة النقاش إلى طرف فاعل وأساسي في النقاش على مستقبل المنطقة، وهذا يعني بالدرجة الأولى تعلم أن ممارسة السياسة لا تعني كسب كل شيء.

ثمة رغبة مشتركة تقودها القوى الكبرى في تجنب الدخول في أحداث كبيرة أو أزمات مفاجئة في الشرق الأوسط، فالكل يدرك أن المنطقة أنهكت بالحروب والقتال والأزمات والصدمات، والكل ينتظر. سياسياً، هناك حالة من توازن الضعف تسود العالم، بفعل موجة العسكرية الهائلة التي لم تمارسها الولايات المتحدة وحدها بل مارسها أيضاً روسيا والصين وبعض الأطراف الأوروبية. هذا المناخ الدولي استثمرته روسيا في توسعها في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتعمل الولايات المتحدة هذه الأيام على إنتاج نسخة جديدة من نفوذها، حيث من المتوقع أن يدخل الشرق الأوسط مرحلة كساد سياسي، يضرب بالصغار والكبار معاً. التهدة الجديدة وتقاسم الأدوار لا يعينان فقط أننا أمام مواسم من الصفقات السياسية الكبرى، بل أيضاً احتمالات تفاهات دولية تعيد كتابة تاريخ هذه المنطقة لعشرات السنين القادمة.

إن مصدر الصراع التاريخي حول الشرق الأوسط يكمن في إغراء الجغرافيا السياسية وما تشكله من قيمة اقتصادية مضافة لها، وفي كل حلقة تاريخية من حلقات الصراع منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام كانت مضامين وخطابات الصراع تتغير، إلا أن الجغرافيا تبقى ثابتة، منذ أن نشأت الحضارات الأولى في بلاد الرافدين ومصر القديمة ومنذ أن شهد الشرق القديم أولى المدن وأولى الدول وأول النظم الإدارية وأول المقاييس والحسابات في التاريخ، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم بقيت حسابات التاريخ -وما تزال- قائمة على الجغرافيا وحساسياتها ومواردها ورموزها الثقافية، وهذا ما ستثبته السنوات القادمة. حينما نرى من يعرف أن يقرأ الخرائط جيداً.

*صحيفة (الغد) الأردنية:

تجربة الخطأ والصواب.. ضرورة الخروج الصحيح منها !!

*أحمد بن سالم الفلاحي

تتراكم الخبرة الإنسانية للكائن البشري“ وفق تدرجها المعهود“ وهو تدرج يبدأ من مرحلة الطفولة، حيث يقال إن الإنسان يبدأ في الفهم النسبي والتقليد منذ الأشهر الأولى من ولادته“ ويستمر على ذلك إلى أن يبلغ من العمر عتياً، وهو غير هذا، ويبدل ذلك، ويستعين بهذا، ويلغي ذلك، فهي مراوحة مستمرة في التجربة“ يخطئ مرة ويصيب مرة، وما بين تجربة الخطأ والصواب، تتكشف النتائج شيئاً فشيئاً،

وبهذا الفعل تتراكم الخبرة، وتتعاظم المعرفة، ومع ذلك يستحيل أن يصل الإنسان إلى الغايات الكبرى لفهم الأشياء على حقيقتها طوال عمره المتاح له، فحتى بلوغ سن الكهولة، ستظل أفعاله ناقصة“ حيث لم تكمل البلوغ المطلق، ولعل في هذا النقص المصاحب لحياة الإنسان، هو الذي يعطي الحياة ديناميكيته وحيويتها، واستمرار نموها، وإلا لما وصلت إليه من تقدم في مختلف المجالات لو استطاع الإنسان أن يصل إلى غاياته المطلقة بأقصر الطرق «وإن لله في خلقه شؤون».

يأتي هذا الفهم ليؤسس للبشرية كلها محطات انطلاق“ حيث تبدأ من نقطة ما من عمر الحياة، وتستمر كذلك إلى أن يأتي آخر ليكمل ما بدأه الأول“ وفق تراتبية زمنية معروفة، ووفق تراكم كمي من المعرفة والخبرات الإنسانية، حتى لا تفقد هذه الإنسانية ألقها وتقدمها وقوة فعلها وتأثيرها في الحياة، وقدرتها على مجابهة مختلف المتغيرات التي تحيط بها“ فالتغيير والتبدل سنة كونية لا محيص عنها ولا مهرب، وليس هناك شيئاً سرمدياً لا يتزعزع عن صورته الأصل، وهذه رسالة شديدة الوضوح للذين يقاتلون على البقاء بكل مفاهيمه دون أن تحرك فيهم هذه المعاني زعزعة القناعات، ولكي يبقى الإنسان قادر على استيعاب المستجدات من حوله في مختلف شؤون الحياة، وهذه المتغيرات والتحولات هي من صنع البشرية نفسها، وذلك وفق ما يتاح لفئة من البشر من الظروف المواتية للتغيير والتبديل والقدرة على التغيير، ما لا يتاح لفئة أخرى لظروف مختلفة، يدخل فيها الإنسان طرفاً مهما لأسباب مختلفة أيضاً“ ليس هنا مكان مناقشتها“ يحدث كل هذا لأن هناك تجربة يستفاد منها، وأن هناك فئة من البشر مرت بمثل هذه الظروف التي يستفاد من تجربتها اليوم لدى فئات جديدة ظهرت على أفق الحياة، وهذه هي الصورة العامة المتعارف عليها لدى معظم البشر، ولعلها أخذت مساحتها الكافية في اعتمادها كمنهج حياة وفق ظروف طبيعية متشابهة إلى حد ما.

ولكن: نحتاج هنا إلى وقفة أكثر تنويرية تتضح من خلالها أن صورة «تجربة الخطأ والصواب» تختلف رسالتها وتأثيراتها في التجربة الإنسانية ذاتها، فما يمر به الفرد العادي في هذا الجانب، غير ما تمر به المؤسسة“ على سبيل المثال، وغير ما تمر به الكيانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن كان ما يتاح للفرد في المجتمع من سلوك يعيش نفس هذه «التواترية» يخطئ مرة“ ويصيب مرة، ويعيد ممارساته السلوكية في الخطأ والصواب مرات ومرات، فإن هذه الحالة لا يمكن أن تتكرر في الكيانات الكبرى“ السابقة الذكر، ذلك أن ثمن التكرار يكون باهظاً ومؤلماً إلى حد كبير، ومعرقلاً لأي جهد تنموي تسير عليه هذه الكيانات وفق استراتيجيات وخطط وبرامج“ وما يسخر لأجل ذلك من قوى بشرية ومادية غير منكورة إطلاقاً، ولذا يلزم التشديد وبصورة لا يقبل المراجعة في شأن تبني السياسات“ سواء: الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، ووضعها في سلة «تجربة الخطأ والصواب» ولذلك ينظر إلى الدول المتخلفة من هذه الزاوية حيث لا تملك رؤية واضحة، ولا أهدافاً محددة، وبالتالي فهي تعيش متذبذبة، متعرقلة، منشغلة، لا تخرج من عنق الزجاجاة إلا في حالات استثنائية ضيقة جداً، والسبب أنها تعيش في هذا الخندق المتموضع الهزيل.

مارست البشرية «تجربة الخطأ والصواب» على امتداد أزمان طويلة عندما كانت لا تملك المعرفة الحقة، وعندما كانت كثيرا من الأشياء لم تفصح عن حقيقتها، وذلك لضعف الأدوات الموصلة إلى حقائق الأشياء وتفتيت جواهرها، ومع تقدم البشرية ذاتها بفعل توظيف العقل والفكر لأدوات كثيرة، استطاعت البشرية أن تخرج من عنق الزجاجة هذا وتستشرف آفاقا رحبة من المعرفة، هيا لها نقلة نوعية في مختلف شؤون الحياة وتحررت بذلك من مستنقع «تجربة الخطأ والصواب» إلى رحابة الآفاق الممتدة، واستطاعت بذلك إلى حد بعيد أن تتوغل إلى مظان الأشياء وحقائقها، وتنتقل بتجربتها الإنسانية إلى مصاف الوضوح والسطوع، واستطاعت أن تستشرف آفاق المستقبل المنظور من خلال رؤى شديدة الوضوح ومسارات معروفة التوجهات والنتائج، وبكل أريحية، ولذلك ينظر إلى الشعوب التي ارتقت هذا المرتقى على أنها شعوب متقدمة «متحضرة» تسير وفق رؤى وخطط وبرامج، توصلها إلى الغايات المهمة في سلم نموها الإنساني والبشري إلى حد سواء، ونظر إلى الشعوب الأخرى التي لا تزال ترزح تحت وطأة «تجربة الخطأ والصواب» ولم تتحرر منها، على أنها شعوب متخلفة تقف على ما تبقى من موروث ما عاد له مكانا اليوم في خضم تنامي عصر المعرفة القائمة على الحقائق التي لا يتنازع عليها اثنان.

وهذا كله لا ينكر جهد الإنسان المستمر في حقيقة الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من عمر البشرية، بل بالعكس يسجل نجاحات مهمة في قدرته على الاشتغال الحقيقي الناجز في سبيل البحث عن حيوات كثيرة ديناميكية معبرة عن قدرة العقل البشري في الوصول إلى هذه المستويات المتقدمة من الحياة اليومية، وإن كان يسجل إخفاقا شديدا الوضوح في عدم قدرة الإنسان الآخر الذي لم يتقدم قيد أنملة في ذات المسار الإنساني مع أن كلا الإنسانين يعيشان على نفس سطح هذه البسيطة، ويستظلان سماء واحدة، ويأكلان من أرض واحدة، لسبب أو لآخر، فإن تفسير ذلك يعود إلى مجموعة الظروف المحفزة أو المعرقلة للجهد الإنساني لكي يتقدم ويبدع في هذه الحياة، أو ينكفي ويتقهقر على ذاته، وهذا كله - كما هي قراءة الواقع - يعود إلى الأنظمة السياسية في كل هذه التجارب الإنسانية، سواء هذه الأنظمة تعيش مفردة «كدولة» أو تعيش مجموعات «كمنظمات» أو «تكتلات» اقتصادية أو سياسية وهي المؤسسات القادرة على رسم السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج، ومجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، سواء معلنة هذه الأهداف، أو غير معلنة حيث يجري تنفيذها من تحت الطاولة كما يقال وبما أن المسألة مرتبطة بحاضنة أكبر، فإن الجهد الفردي في ذات السياق يبقى محدودا في تأثيره على الواقع، ولكن هذا لا يلغي لأن يحاول الإنسان الفرد أيضا الخروج من مستنقع «تجربة الخطأ والصواب» ويحرر ذاته من الانزواء تحت مظلة الظل، فعليه أن يبحث لنفسه عن خطى شديدة الوضوح، ويقيم على أساسها خطواته المتلاحقة، وهو غير معذور عن القيام بهذه الخطوات الباحثة لها من موقع آخر في وسط عالم يضحج بالجدید، ويسير على رؤى وأهداف شديدة الوضوح، خاصة اليوم في ظل تنامي معرفة متحققة في مختلف مجالات الحياة، ومعرفة متاحة بكل الوسائل حيث لا معرفة محتكرة على فئة دون أخرى، ولا مساحة جغرافية دون أخرى، أو كيان سياسي دون آخر، يبقى فقط مستوى الهمة والحرص على الاجتهاد الصادق للخروج من مأزق التقوقع المفضي إلى البقاء في زاوية ضيقة، والتكرار في استخدام وسائل عفا عليها الدهر.

كل البشرية مطالبة ليس فقط اليوم للترقي المفاهيمي في مسألة «تجربة الخطأ والصواب» والخروج من عنق الزجاجة، فالحياة بكل مكوناتها محفزة لاشتعال التجارب الإنسانية، وإضافة مواد أخرى أكثر حيوية لاستمرارها وتطورها، وإن كانت التجربة تظل مقبولة في بدايات المرحلة، في كل جهد إنساني، ويقبل الخطأ أيضا في المرة الأولى، فإن التحرر منهما، والانتقال إلى مرحلة أكثر وضوحا، يصبح واجبا يحتمه الواقع، وليس خيارا ثانويا، لأن المكوث أكثر في خانة «تجربة الخطأ والصواب» يصبح معرقلا لأي جهد تنموي، يفترض أن يكون له مساحة أفقية من الإنجاز الملموس وغير القابل للمراجعة لمعالجة أخطائه بين كل فترة وأخرى.

***صحيفة (عمان) العمانية؛**

الأنظمة الميليشيائية ما بعد الجمهوريات العسكرية

*د. السيد ولد أباه

من الملاحظ أن كل الجمهوريات العربية حكمها الجيش منذ عهد الانقلابات العسكرية التي بدأت في سوريا عام ١٩٤٩، وتمددت من بعد إلى بقية أطراف العالم العربي في شكل «ثورات شعبية» و«حركات تصحيحية».

ومن الجلي اليوم أن البلدان التي تحتل واجهة الأحداث (سوريا والعراق وليبيا واليمن) هي بلدان حكمتها أنظمة عسكرية، وهي را هنا في قبضة مليشيات متحكمة تدير حالة العنف الداخلي المتفجر.

ولا شك في أن أكبر معضلة تواجه حالياً الأمن الإقليمي العربي هو الدور المتنامي للمليشيات السياسية المدعومة من الخارج (إيران وتركيا على الأخص)، بحيث لم يعد الأمر يتعلق في الواقع بأوضاع انتقالية عابرة، بل بتشكيل نمط جديد من الأنظمة السياسية وفق قواعد وآليات جديدة في تسيير السكان والمجال الإقليمي.

للأنظمة العسكرية السابقة جملة خصائص مميزة أبرزها المركزية في البناء التنظيمي بما حمل مؤسسة الجيش على أن تدعي لنفسها القدرة الفعلية على حماية البلاد وإنقاذها في ظروف الخطر والاحتقان، باعتبارها القوة التحديثية الوحيدة المنظمة والمتعالية على التركيبة القبلية والعرقية والدينية. ولعل الهندسة السياسية الاستعمارية راعت هذه الأبعاد في تأسيسها للمؤسسة العسكرية وتحميلها هذا الدور المحوري، في حين ورثت بعض الجيوش الحاكمة حركات التحرر الوطني المسلحة وأسست شرعية الحكم على هذا الدور التاريخي (الحالة الجزائرية مثلاً). ولا بد من التنبيه هنا إلى أن عسكرة الحياة السياسية العربية امتدت إلى الأحزاب ذاتها التي تحولت في بعض الأحيان إلى تنظيمات أيديولوجية مسلحة (كما هو شأن «حزب البعث العربي الاشتراكي» مثلاً).

فشلت الأنظمة العسكرية العربية في بناء مشروع الاندماج الوطني حتى في السياقات التي فرض عليها فيها الانتقال التكتيكي إلى الديمقراطية التعددية واعتماد واجهات مدنية، وبرز من الجلي أن معادلة التكيف أفضت إلى نتيجتين متلازمتين: إضعاف المؤسسة العسكرية نتيجة لتحميلها أدواراً سياسية وأمنية غير مهيأة لها، وجرف الصراع السياسي تحت وطأة الاحتقان وانسداد آفاق التناوب السلمي على السلطة إلى المعارضات المسلحة الخارجة على الشرعية.

إن هاتين النتيجتين ظهرتتا بقوة في البلدان التي انهارت فيها الأنظمة الحاكمة، ولم يكن فيها المجتمع السياسي قادراً على وضع قواعد توافقية للهندسة السياسية البديلة. ومن هنا الثغرة التي تسلمت منها المليشيات السياسية التي تتوزع إلى ثلاثة أصناف كبرى: المليشيات العسكرية المنشقة عن الجيوش المنظمة التي كانت حاكمة (مثالها الجيش النظامي في سوريا)، والمليشيات الطائفية المدعومة إيرانياً («حزب الله» اللبناني والتنظيم الحوثي اليمني والحشد الشعبي في العراق)، والمليشيات الأيديولوجية (مثل التنظيم الإخواني الليبي الحاكم في طرابلس بدعم تركي).

الأنظمة الميليشيائية، وإن كانت مسلحة، فإنها تختلف عن «الأنظمة العسكرية» في كونها وإن احتكرت عملياً العنف، فإنها عاجزة عن التحكم في كامل المجال الإقليمي للبلد وغير قادرة على ضبط النسيج الأهلي في تنوعه، بل تظل في نهاية المطاف، مهما كانت قوتها وتحكمها، عنصراً من عناصر تفكك الجسم الوطني ومظهراً من مظاهر أزمة البناء الوطني.

ما نلاحظه را هنا في الساحات الملتهبة في العالم العربي معاكس للمسار الذي درسه عالم الاجتماع الأمريكي «رتشارد تلي» في تتبعه لأثر الحروب في تشكل الدولة الأوروبية الحديثة وفق قانون «الحرب تصنع الدولة والدولة تتقوى بالحرب» (war making and state making)، لأن المليشيات المتحكمة هي أثر لانهاية الدولة وعامل تفكيكها وتقويضها بالحيولة دون انبثاق أي عقد اجتماعي ناجع، وهكذا تتحول القاعدة الاقتصادية للدولة المنهارة إلى اقتصاد جريمة تتحكم فيه الزعامات الميليشيائية بما يولد واقعاً سياسياً له مقوماته الثابتة.

إن هذه المعادلة تضع القوى العربية الفاعلة أمام مسؤولية جسيمة في مواجهة الأنظمة الميليشيائية المدعومة من الخارج، باعتبار حرصها على وحدة هذه البلدان المنكوبة وتلاحم نسيجها الوطني بما يضعها في مواجهة محتومة مع المجموعات المسلحة وأجنحتها الأجنبية الحاضنة والراعية.

لقد لاحظ عالم السياسي الفرنسي «برترناد بادي» أن النظام الدولي انتقل من مفهوم «صراع القوة» إلى «صراع الضعف»، مبيناً أن مفتاح النزاعات الجديدة هو عجز القوى العالمية عن التعامل مع التحديات السياسية والأمنية التي يطرحها انهيار المجتمعات والدول، وما يترتب عليه من انشقاقات وتنظيمات مسلحة. ومن هنا التلازم الضروري بين منطق التدخل لإنفاذ الدولة الوطنية المركزية وحمايتها من الاختراق الخارجي والدبلوماسية السياسية الاجتماعية لانتشال نسيجها الأهلي وإعادة ترميم وتوطيد عقدها الاجتماعي الداخلي.

*صحيفة (الاتحاد) الإماراتية :

الدولة المدنية والأحزاب السياسية

***جميل النمري**

الديمقراطية المعاصرة كما بدأت في الغرب أعطت شكلا محددا للمشاركة والتناوب على الحكومات هو الأحزاب السياسية. ومنذ التحول الديمقراطي في الأردن العام ٨٩ وفي البال نموذج محدد يفترض الوصول إليه، وهو وجود أحزاب برلمانية رئيسية تحقق التناوب على السلطة التنفيذية بين أغلبية وأقلية. ببساطة هذا لم يتحقق، وقد يتجاوز العالم المفهوم القديم للأحزاب السياسية في عصر المعلوماتية ومجتمع المعرفة فتصبح للديمقراطية أدوات وآليات تتناسب مع وسائل الاتصال والتواصل وتشكيل الرأي العام والقوى الاجتماعية – السياسية والتأثير والمشاركة في صنع القرار، ونحن لما نصل بعد للنموذج التقليدي الذي يقوم على الأحزاب السياسية.

ويحضرني في هذا السياق مثال كابينات الهاتف في الشوارع فقد كنا نرى أنها الشاهد والدليل الأكبر على التحضر عندما تصبح موجودة في كل مكان ولا يكون العدد القليل منها مخربا وأسلاكها مقطعة. لكن انتهى عصر الكابينات قبل أن نصل إليه مع ظهور الهواتف الخلوية التي قضت حتى على الهواتف المنزلية. ولا أستغرب أن يتجاوز العالم عصر البرلمانات والحكومات المشكلة من أحزاب سياسية ونحن لم نصل له بعد.

لا أقول هذا الكلام في نوبة تشاؤم، بل في نقاش مع نفسي وغيري. لقد قتلنا الموضوع بحثا وتشخيصا، وطحنا أطنان الكلام عن أزمة الأحزاب السياسية وأسباب ضعفها وسبل النهوض بالحياة السياسية وتقوية الأحزاب، ومن جهتي لم أدخر أي جهد ووقت للمشاركة في تطوير الحياة السياسية والحزبية وتقديم الأفكار لخطط التنمية السياسية والتقدم بالديمقراطية. لكن ثمة من يستمر بعد ربع قرن ونيف من التحول الديمقراطي بتحميل السلطة المسؤولية كلها وهذه نظرة أحادية وتبريرية، فمن خبرتي وتجربتي المشكلة أيضا في المجتمع والسلطة نفسها لن تقوى على صنع حزب كبير وحقيقي حتى لو شئت ذلك، وهي بالمقابل عجزت عن تحجيم حزب كبير موجود هو جبهة العمل الإسلامي.

كانت الدولة في السنوات الأخيرة مع الربيع العربي قد تبنت أفكار الإصلاح السياسي كلها، ولم يكن هناك ما يمكن زيادته على الأوراق النقاشية لجلالة الملك التي مثلت خارطة طريق للوصول إلى النموذج الموجود في أذهان الجميع، أي نظام حزبي للمشاركة السياسية والتناوب على السلطة التنفيذية، كما عبرت عن ذلك الورقة النقاشية الختامية عن الحكومات البرلمانية. وقد كتبت بعد الانتخابات النيابية الأخيرة أننا أفرغنا جيوبنا ولم يعد في جعبتنا ما نقدمه بشأن الإصلاح السياسي دون أن نتقدم على الأرض خطوة واحدة إضافية باتجاه الحكومات البرلمانية.

ما الذي يمكن عمله؟! في الأثناء وفي سياق مستقل لمجابهة الفكر الظلامي والداعشية والتطرف، عاد موضوع الدولة المدنية محوريا، وقد بادر الملك لتقديم ورقة نقاشية خاصة بفكرة الدولة المدنية تطرح مفاهيم المواطنة وسيادة القانون والمساواة والخدمة العامة العادلة لجميع الأفراد والانتماء المشترك للوطن والولاء للدولة.

إن تطبيق مفهوم الدولة المدنية ليس مجرد قرار من فوق. إنها قضية المجتمع بأسره الذي يجب أن يتحول ويتقدم ويتمثل مفاهيم وقيم الدولة المدنية. وقد ظهر في وسط الشباب المتعلم والمتنور التوافق لمستقبل أجمل حماس للفكرة لم تستطع الأحزاب التقليدية تحقيقه، وظهر التحالف المدني الذي يعلن التوجه لإنشاء حزب سياسي، لكن هذه الحركة الشبابية الواعدة لن تعود بسبب طبيعتها وسعيها إلى إنشاء حزب سياسي بالمعنى التقليدي. ما أتوقعه حركة للشباب الأردني الذي يفكر من منطلق وطني مخلص وبطريقة متقدمة للتأثير في المجتمع والدولة، وحسب ما لاحظت فإن الشباب يختزنون طاقات رائعة تجدد أملنا بالمستقبل.

***صحيفة (الفرد) الأردنية:**

إسبانيا وكatalونيا.. بدء معركة تكسير العظام

*ديننا عمارة

«انتصرت جمهورية كatalونيا على الدولة الإسبانية».. كانت هذه أولى كلمات الزعيم الكatalوني السابق كارلس بويجديمون بعد أن أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا عن فوز الأحزاب الانفصالية بالأغلبية في أول انتخابات تجري منذ استفتاء الاستقلال المثير للجدل في أكتوبر الماضي، وهو فوز قد يعطي هذه الأحزاب زحما جديدا في الشارع السياسي.

الانتصار لم يكن حاسما، فحصول الانفصاليين على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان لا يعني أنهم حصلوا على الأكثرية المطلقة من أصوات الناخبين، بل إنهم لم يحصلوا حتى على الأغلبية البسيطة، والسبب في ذلك يرجع إلى النظام الانتخابي المتبع في كatalونيا والذي يعطي أفضلية للمناطق الريفية التي يتجذر فيها الانفصاليون، ما منحهم الفوز من حيث عدد المقاعد ولكن لم يحصلوا على الأغلبية في عدد الأصوات.

فقد فازت الأحزاب الانفصالية الثلاثة: «معا من أجل كatalونيا واليسار الجمهوري» و «الوحدة الشعبية» مجتمعة بـ ٧٠ مقعدا من أصل ١٣٥ مقعدا أي أقل بمقعدين من انتخابات عام ٢٠١٥، محققة سقفا -على ما يبدو- أنه سيمكنها من الحكم في حال توصلت إلى تشكيل تحالف فيما بينها، بينما إقتنص حزب «المواطنون» المؤيد لإسبانيا موحدة - للمرة الأولى - أكبر كتلة برلمانية بواقع ٣٧ مقعدا.

نتائج التصويت أثارت مزيداً من التساؤلات أكثر من الإجابات حول مستقبل الإقليم، واعتبرها المعسكر المؤيد للانفصال ضربة لرئيس الوزراء الأسباني ماريانو راخوي الذي تحدى الانفصاليين واستغل المادة ١٥٥ من الدستور لتعليق الحكم الذاتي بالإقليم بعد إعلان حاكمه بويجديمون استقلال بلاده عن إسبانيا مستندا إلى نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي وافق عليه ٩٠٪ من المواطنين ما مكن راخوي من الإطاحة بحكومة الإقليم والدعوة لانتخابات مبكرة على أمل إبعادهم عن السلطة.

ولكن بدلاً من ذلك ارتدت الأمور سلبيا وبات الطريق ممهدا أمام بويجديمون لاستعادة السلطة مرة أخرى، لكن القادم لن يكون هينا بالنسبة له كما يعتقد وذلك لسببين: الأول صدور أمر اعتقال بحقه بتهمة الدعوة للفتنة والشغب والانشقاق داخل البلاد، وهي اتهامات قد تبقيه في السجن لعقود مما اضطره إلى الهرب إلى بروكسل. والسبب الثاني أنه لا يمكن لبويجديمون أن يضمن توليه رئاسة الإقليم كأمر مسلم به لأن الحزبين الانفصاليين الآخرين أبدوا بعض التردد في إعادته لهذا المنصب.

«اجلسوا لنتكلم».. هذا ما رأى خير علم الاجتماع ناريسو ميكافيل أن إسبانيا بحاجة إليه الآن لتجنب مزيد من الانقسام السياسي، غير أنه مع رفض راخوي للحوار إلا مع الحزب الفائز وهو «المواطنون» بقيادة النقابية البارزة إيناس أريماداس من جهة، وتشبث بويجديمون بالجلوس على طاولة المفاوضات في أي بلد أوروبي غير إسبانيا خوفا من اعتقاله من جهة أخرى، تنذر الأمور بمزيد من التعقيد فيما يتعلق بتصويت البرلمان الجديد على تشكيل حكومة قبل نهاية مارس. وفي حال فشل البرلمان في ذلك يتم إجراء انتخابات جديدة في الشهرين التاليين ليبقي إقليم كatalونيا تحت قيادة الحكومة المركزية في مدريد.

صراع سياسي طاحن إذا يلوح في الأفق بين طرفي الصراع لفتت النظر إليه صحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير لها قائلة إن تلك الانتخابات لن تنهي الانقسامات الموجودة في البلاد، ولن تنجح في القضاء عليها بمجرد إعلان النتائج لأن الأزمة ستبقى محتدمة حتى وإن شابها بعض الفتور النسبي.. وأشارت أيضا إلى أن الانتصار الانفصالي لن يفعل شيئا يذكر لتغيير الأمور، بل قد يؤدي إلى انشقاقات في صفوف حركة الاستقلال. فالانفصاليون المتشددون

يريدون العودة إلى العصيان المدني، ولكن يبدو أن القيادة أدركت أنه مع تجاهل الإتحاد الأوروبي، أصبح هذا الأمر صعباً، لذلك قد تسعى فقط إلى استعادة الحكم الذاتي في كتالونيا، والحصول على عفو عن قادتها الملاحقين جنائياً. وخلص التقرير إلى أن اليقنين الوحيد هو أن الطرف الفائز سوف يواجه مهمتين شاقّتين: إصلاح الانقسامات في كتالونيا، وتحقيق السلام مع مدريد.

في حين يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن الواقع الاقتصادي سيفرض نفسه أيضاً على الانفصاليين الذين سيضطرون إلى تليين مواقفهم من أجل وقف تراجع القطاع السياحي والاستثمارات المستمر منذ بداية الأزمة، حيث دفع فوز تلك الأحزاب بأغلبية البرلمان، البورصة للهبوط بنحو ١٪ متأثرة بمخاوف من أن يسبب التوتر بين إسبانيا وأغنى أقاليمها، ضرراً لرابح أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، وهو ما بدأت توابعه تظهر بالفعل من تراجع في قيمة اليورو أمام الدولار.

أسئلة كثيرة تدور الآن في ذهن المواطن: من يصبح رئيساً لكتالونيا؟ هل ينجح تحالف الانفصاليين في الصمود أمام السلطة المركزية في مدريد في معركة تكسير العظام؟ هذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

***الاهرام:**

مدريد تفشل في «خط الأوراق»...

مسلسل صدامي جديد تنتظره كتالونيا خلال الأيام القليلة المقبلة، بعدما استطاعت الأحزاب الداعية إلى الانفصال عن إسبانيا أن تحرز تقدماً في الانتخابات البرلمانية لتحفظ بأغلبية المقاعد، الأمر الذي يهدد بمزيد من المواجهة بين برلمان الإقليم والحكومة المركزية في مدريد.

يطرح الانفصاليون في كتالونيا، بعد تحقيقهم نتائج شبه مماثلة لما حققوه في الانتخابات المحلية الأخيرة، تحدياً كبيراً لوحدة إسبانيا وللحكومة المركزية التي كانت تراهن على هذا الاقتراع لإضعافهم. فطبقاً للأرقام المتوقعة، أتت النتيجة، بعدما أدلى الكاتالونيون بأصواتهم بنسبة قاربت ٨٢٪ من الناخبين، محطمين الرقم القياسي التاريخي للمشاركة في الانتخابات، وأعطوا ٤٧,٦٪ من أصواتهم للانفصاليين مقابل نحو ٥٢٪ للأحزاب الداعية إلى الوحدة مع إسبانيا.

لكن في توزيع المقاعد، فازت الأحزاب الانفصالية الثلاثة معاً بـ ٧٠ مقعداً من أصل ١٣٥، أي أقل بمقعدين من عام ٢٠١٥، في حين أن حزب «سيودادانوس» المناهض لاستقلال الإقليم تصدر الأرقام بحصوله على ٣٦ مقعداً. وبذلك، تكون الأحزاب الانفصالية قد حققت سقفاً على ما سيمكّنها من الحكم إذا توصلت إلى تشكيل ائتلاف في ما بينها. ومن بين الانفصاليين، اختار الكاتالونيون في المقام الأول لائحة «معاً من أجل كتالونيا» التي يترأسها الخصم الأول لراخوي، رئيس الحكومة التي أقالمتها مدريد، كارليس بويغديمون، الموجود حالياً في «المنفى» في بلجيكا، والذي أعلن على إثر من بروكسل أن «الدولة الإسبانية هزمت، راخوي وحلفاؤه خسروا!». كذلك شدد على أن فوز الانفصاليين يمثل «صفعة» لمدريد، مضيفاً في قاعة في وسط بروكسل ضمت مجموعة صغيرة من الناشطين الانفصاليين الكاتالونيين، أمس، «أود أن أهنئ الشعب الكاتالوني لأنه أعطى العالم درساً في التمرد والديموقراطية!».

رفض راخوي دعوة بويغديمون إلى الحوار: لن أجلس مع انفصاليين

بويغديمون، الذي يتجه لقيادة الإقليم مرة جديدة، دعا رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، إلى «تصحيح الوضع» في الإقليم بعد الانتخابات، ودعاه إلى لقاء في أي من دول الاتحاد الأوروبي إلا إسبانيا لإجراء مباحثات من

دون شروط مسبقة. غير أن رئيس الحكومة الإسبانية، رفض الدعوة، مؤكداً، أمس، أنه لن يجلس إلا مع حزب «سيودادانوس» المعارض للانفصال.

مع ذلك، استبعد راخوي الدعوة إلى انتخابات عامة بعد فوز الانفصاليين في انتخابات الإقليم، وهو ما يحبط محاولته حل أكبر أزمة سياسية تشهدها البلاد منذ عقود.

وقال راخوي في مؤتمر أمس إنه سيسعى لإجراء محادثات مع حكومة كتالونيا الجديدة. في المقابل، قالت رئيسة حزب «سيودادانوس»، إيناس أريمداس، إن الكاتالونيين المعارضين للانفصال أثبتوا أنهم أكبر عدداً، محذرة من أنه لن يكون بوسع الانفصاليين «بعد اليوم التحدث باسم كتالونيا بكاملها». وأضافت أن «هناك أمراً ازداد وضوحاً... هو أن الغالبية الاجتماعية تؤيد الوحدة مع باقي الإسبان والأوروبيين، ولن يكون بوسع الأحزاب القومية بعد اليوم التحدث باسم كتالونيا ككل، لأن كتالونيا هي نحن جميعاً». وحذرت من أن «آلية (الانفصال) لا تمثل المستقبل لجميع الكاتالونيين وسنواصل المعركة، حتى مع ذلك القانون الانتخابي غير العادل الذي يعطي المزيد من المقاعد للذين يحصلون على عدد أقل من الأصوات»، مؤكدة أنها أول مرة يتمكن فيها حزب غير قومي من «الفوز بالانتخابات» في الإقليم.

إلى ذلك، تراجعت الأسواق الإسبانية إثر النتيجة «المفاجئة» التي تمثل أيضاً انتكاسة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الذي أعلنت مفوضيته أن الانتخابات التي جرت أول من أمس في كتالونيا، وفاز فيها الانفصاليون، «لن تغير» موقف الاتحاد من المسألة الكاتالونية. وقال المتحدث باسم المفوضية ألكسندر وينترشتاين، إن «موقفنا من مسألة كتالونيا معروف جيداً ونكرره باستمرار وعلى جميع المستويات وهو لن يتغير... بما أن هذه انتخابات محلية، لن ندلي بأي تعليق».

ملك إسبانيا يدعو نواب كتالونيا إلى تفادي «مواجهة» جديدة

من جهته دعا الملك فيليبي السادس أمس الأحد النواب الجدد في برلمان كتالونيا وغالبية من الانفصاليين، إلى تفادي «مواجهة» جديدة بعد محاولة انفصال أدت إلى انقسام كتالونيا وهزت إسبانيا. وفي رسالته بمناسبة عيد الميلاد، الرابعة منذ توليه العرش في ٢٠١٤، نبه فيليبي السادس البرلمان الاقليمي الجديد إلى وجوب «مواجهة المشاكل التي تطاول كل الكاتالونيين، عبر احترام التعددية والتفكير بمسؤولية في مصلحة الجميع».

وأضاف الملك (٤٩ عاماً) في رسالته التي سجلها في القصر الملكي أن «الطريق لا يمكن أن يقود مجدداً إلى المواجهة والإقصاء. ونعلم جميعاً بأنهما يؤديان فقط إلى الانقسام والغموض والاحباط». ونبه إلى أن هذا الأمر سيفضي إلى «إفقار معنوي ومدني وبالتأكيد اقتصادي لمجتمع برمته».

ويأتي موقفه بعد ثلاثة أيام من انتخابات في كتالونيا فازت فيها الأحزاب الانفصالية بـ٤٧,٥ في المئة من الأصوات، لكن خصومهم في حزب سيودادانوس حصدوا عدداً أكبر من الأصوات. ومع اعتماده لهجة حازمة، لم تخل رسالة الملك من عبارات التهدئة حيال كتالونيا.

فقط طلب من قادة الإقليم الجدد أن «يستعيد المجتمع الكاتالوني المتعدد سلامه واستقراره والاحترام المتبادل بحيث لا تؤدي الأفكار بعد اليوم إلى إبعاد وفصل العائلات والاصدقاء».

ودعاهم أيضاً إلى السهر على «إحياء الثقة ورسم الصورة الأفضل لكتالونيا مع تأكيد القيم التي ميزتها دائماً: قدرتها على بذل الجهد وروحها الخلاقة وانفتاحها وإحساسها بالمسؤوليات».

وأكد فيليبي أن إسبانيا «ديموقراطية ناضجة، يمكن لكل مواطن فيها أن يفكر ويدافع ويعارض بحرية وديمقراطية من دون أن يفرض أفكاره على الآخرين».

[*وكالات ومصادر متعددة:](#)

كتالونيا بعد الانتخابات: مزيدٌ من الانقسام والاضطراب؟

في ظروف غير عادية، خاض إقليم كتالونيا الذي زعزع الاستقرار في البلاد لشهرين، انتخابات برلمانية محلية دعت إليها مدريد، والتي زادت من تعقيد وغموض المشهد فيه، وهو ما مهد له انقسام حاصل ليس فقط بين وحدويين واستقلاليين، بل داخل معسكر الاستقلاليين أنفسهم

الانقسام هو المشهد العام حالياً في كتالونيا، لم تزده الانتخابات التي جرت أمس، إلّا وضوحاً مع تعقد صورة شكل الحكم المستقبلي للإقليم الذي زعزع الاستقرار السياسي في إسبانيا لشهرين، منذ الاستفتاء على تقرير مصيره في ١ تشرين الأول الماضي، وصولاً إلى انتخابات أمس التي اعتبرت بمثابة استفتاء ثانٍ، يقرّ فيه الكاتالونيون ما إذا كانوا يريدون من جديد أن تحكمهم الأحزاب الاستقلالية.

وبقي فرز الأصوات مستمراً حتّى وقت متأخر جداً، أكثر ممّا شهدته آخر انتخابات محلية في الإقليم عام ٢٠١٥، مع نسبة مشاركة عالية وصلت حتى السادسة مساءً إلى ٦٩ في المئة من أصل ٥,٥ مليون ناخب. ووفق نتائج تقريبية غير رسمية نشرتها بعض وسائل الإعلام الإسبانية، مساء أمس، فقد بدا أنّ التحالف المؤلّف من الأحزاب الاستقلالية قد تمكّن من حيازة أغلبية صغيرة، مع العلم أن ذلك لم يحسم بسبب تقارب النتائج مع الحزب الوحدوي الأقوى في الإقليم، «ثيودادانوس» الذي لا يستبعد أيضاً أن يحصل على نسبة تصويت مرتفعة. وقد نشرت صحيفة «لا فانغارديا» الكاتالونية نتائج تقريبية، ظهر فيها أن «حزب يسار كتالونيا الجمهوري» بقيادة أريول خونكيرس الموجود في السجن حالياً، قد تفوّق على حزب بوغديمون «معاً من أجل كتالونيا»، بحيازته على ما يقارب ٢٩ مقعداً مقابل ٣٦ مقعداً من أصل ١٣٥. وأعطت الصحيفة بنتائجها التقريبية «المواطنون» حوالي ٣٧ مقعداً.

وفيما يبدو أن النتائج ستكون غير حاسمة، إلّا أنه وبشكل عام، جرت تلك الانتخابات بظروف غير عادية، من حيث التوقيت والحالة السياسية مع وضع الحكومة المركزية يدها على الإقليم وملاحقتها لقادة الأحزاب الاستقلالية قضائياً. وقاد أولئك حملاتهم الانتخابية إما من السجن كما هو حال زعيم «حزب يسار كتالونيا الجمهوري»، أريول خونكيراس، أو من خارج البلاد مثل ما فعل كارس بوغديمون، الزعيم السابق للإقليم. ودفع الاستقلاليون ثمن تحديهم لمديرية التي تعتبر الحكومة فيها أن سيطرتها على الحالة الاستقلالية هو انتصار غير مسبوق لها. ولم تتفجر الأوضاع بين مدريد وبرشلونة إلا بعد إعلان بوغديمون في ١٠ تشرين الأول أمام البرلمان أن كتالونيا دولة مستقلة، معلقاً الاستقلال في وقت لاحق، ليعلنه البرلمان في ٢٧ تشرين الأول.

وبعدما قامت مدريد بإجراءات قضائية ضد قادة الاستقلال المتهمين بإساءة استخدام الأموال العامة والتمرد، أقالته الحكومة الكاتالونية، وأعلنت عن إجراء الانتخابات، لكن المعسكر الانفصالي لم يبقَ موحدًا، وفضلَ بوغديمون وخونكيراس الترشح بلوائح منفصلة وقيادة حملتين انتخابيتين منفصلتين. وهذا الخلاف بين أقوى طرفين استقلاليين هو ما سيخيّم على الأجواء السياسية في الإقليم في الأيام المقبلة، خصوصاً مع النتائج الانتخابية غير الحاسمة، مع العلم أن خونكيراس لم يتمكن من القيام بحملة انتخابية فعلية من السجن، فكلفَ الأمانة العامة للحزب، مارتا روفيرا، بتولي المهمة عنه.

وفيما اعتبرت صحيفة «إل بايس» الإسبانية في افتتاحيتها، أمس، أن المهمة الطارئة أمام البرلمان المنتخب والحكومة الجديدة في كتالونيا هي معالجة الانقسام الاجتماعي وإعطاء دفع جديد للاقتصاد واستعادة الثقة التي تدمرت، تبدو تلك العناوين غير قابلة للتحقيق. ومن جهته، يقدم بوغديمون نفسه على أنه المرشح الوحيد المناسب لقيادة الإقليم، محاولاً قطع الطريق على نائبه السابق خونكيراس الذي يتطلع حزبه اليساري الجمهوري لقيادة الإقليم للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية.

هذا الانقسام يطرح عدة تساؤلات بشأن شكل الائتلاف الحكومي المقبل والغامض. وقد يتحالف حزب بوغديمون مع «حزب يسار كتالونيا الجمهوري» و«حزب مرشحو الوحدة الشعبية» المناهض للاتحاد الأوروبي، لتشكيل حكومة. لكن هذا التحالف سيواجه بعقبات، أولها التوتر بين الحزبين الكبيرين فيه، وثانيها هو إصرار «حزب مرشحو الوحدة الشعبية» على الاستقلال الأحادي الجانب ما قد يدفع مدريد لاتخاذ إجراءات إضافية بحق الإقليم ووضع اليد عليه من جديد. تحالف آخر قد يحصل، وهو التحالف اليساري الثلاثي، بين فرع حزب «بوديموس» في كتالونيا، و«حزب يسار كتالونيا الجمهوري» مع «الحزب الاشتراكي»، إلا أن هذا التحالف أيضاً سيشوبه مشاكل، فمن ناحية قد يضطر «اليسار الجمهوري» إلى التراجع عن مطلبه بالاستقلال الأحادي وأن يتخلّى «الحزب الاشتراكي» عن دعمه للحكم المباشر من مدريد. أخيراً، قد يحاول «المواطنون» المناهض بشدة للاستقلال أن يبني حكومة وحدوية تتألف، بالإضافة إليه، من «الحزب الاشتراكي» و«الحزب الشعبي»، إذا ما حصد العدد الكافي من مقاعد البرلمان الـ١٣٥. لكن الاشتراكيون والمحافظون غير متوافقين على المستوى الوطني، وهو ما قد ينعكس كذلك على مستوى كتالونيا. ورأت زعيمة «ثيودادانوس» الليبرالي في كتالونيا إينيس أريمداس، أمس، أن «هذا الانتخاب ليس مهماً لكتالونيا فحسب، بل لإسبانيا برمتها وسائر أوروبا».

وبالنسبة لقادة الاستقلال الملاحقين قضائياً، فإن العملية الانتخابية لا تلغي واقع أنهم لا يزالون معرضين للمحاكمة والسجن، على الرغم من قناعتهم بأن فوزهم في الانتخابات سيرفع عنهم الملاحقة القانونية، إلا أن عودة بوغديمون إلى إسبانيا ستعني إلقاء القبض عليه مبدئياً، وهو ما يزيد من غموض مصير حكومة استقلالية جديدة برئاسته.

[*صحيفة \(الاخبار\) اللبنانية:](#)

مقتل علي عبدالله صالح.. استحقاقات متأخرة لربيع عربي مترنح

*ستران عبدالله

العالم القاسي للسياسة صبر أربع سنوات على العبث الداعشي بالجغرافيا

ولم يصبر على (العبث) الكردي بالخارطة لأربعة أسابيع

كان الأمر اقراراً مرّاً من واشنطن حين بدأ ساستها المحترفون وتيار المحافظون الجدد يتساءلون عن سبب كره المسلمين وخصوصاً العرب منهم لكل ما هو أمريكي. لماذا يكرهوننا؟ أو لماذا يصل منسوب الكره الى هذه الدرجة بحيث يتم استهداف رمز الرأسمالية العالمية (برجي التجارة العالمي) ورمز القيم الديمقراطية الغربية (الكونغريس والبيت الأبيض) ورمز قوة الامبراطورية الأمريكية (البنتاغون) في معارك رمزية عرف بها التنظيمات الايديولوجية المتشددة والقاعدة منهم. ثم ظهر من يقول لقد وجدتها! انهم يكرهونكم، لأنه هناك تغذية ممنهجة ومستمرة لزرع الكراهية وإدانة الآخر الغربي، الآخر المسيحي والآخر الأمريكي، يولد معه المسلم والعربي والمشرقي بشكل عام ويكبر مع دائرة من ثقافة الكراهية وقيم مضادة لكل ما هو معبر عن الآخر يفعل وينشط في كل محطة تصارع سياسي حول مصائر الأمم والدول في الشرق الأوسط وفي القلب منه الصراع العربي - الاسرائيلي.

قال من قال هذا، وتبعه محللون ومراكز أبحاث زينوا للرئيس بوش الابن أن درء المخاطر الكبيرة عن أمريكا ينبغي أن يتم على محوريين، أحدهما دحر المارقين الذين لا فائدة من صلاحهم وهم كل من حكومة طالبان وحليفاتها القاعدة المتهمين المباشرين في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠١ وحكومة البعث الصدامي التي لا تحتاج لدليل إدانة قط، فسجلها في الاجرام يوفر مادة خصبة لكل من يبحث عن مناسبة لتأديبها. والثاني هو الضغط الخفي والعلمي على الدول التي تشكل بحكوماتها المتوترة ذات التمثيل الضيق لتطلعات شعبها بؤرة للتطلعات الارهابية أفراداً وتنظيمات لكي تغير من مناهجها التعليمية والتربوية ما يهيئ الأرضية النفسية والثقافية من أجل التطبيع والتعاطي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي لها علاقات ستراتيجية مع تلك الدول، دون شعوبها. كانت فكرة التغيير في المحور الثاني تقتصر على التغيير في المنظومة القيمية ولكن التغيير في محور اسقاط الأنظمة من الخارج وجلب الديمقراطية كتلقيح في أرضية خصبة من الاستبداد الشرقي الممزوج بتقنيات الدكتاتوريات المعاصرة كان أكثر دويماً. فأسقاط الأنظمة كنموذج ملهم للآخرين وفي الحقيقة كرسالة تحذير للأنظمة الأخرى أسهل من تغيير المنظومة القيمية المتجذرة وغالباً المرافقة لمؤسسات بيروقراطية في التعليم والتربية، قائمة على الرتابة والتقليدية. وفي هذا الوقت بالذات فأن الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح قال تعليقاً على استسهال الحلول العسكرية على المحور الأول وخصوصاً في نموذج بعث بغداد، أن علينا أن نقص رؤوسنا قبل أن يقصه لنا الأمريكان. ولكل صالح الذي كان في كل حقبة من حكمه الطويل على اليمن له قصة شعر مختلفة، من القصة اليمنية المنكوشة في نهاية السبعينيات الى القصة الصدامية البعثية تعبيراً عن تحالف مجلس التعاون الرباعي وأواخر الثمانينيات، كان يوجه كلامه للآخرين وليس الى نفسه، فسلم في المرحلة الأولى من قطار التغيير بعد أيلول ٢٠٠١ وتعثر في محطة الربيع العربي بعد عشر سنوات من ذلك التوقيت.

طبعاً بين بداية (غزوة) مانهاتن في أيلول الى (غزوة) ساحات التحرير في نهاية ٢٠١١ حدثت هزات خفيفة من طرد بشار الأسد من لبنان الى جولة انتخابات مختلفة عن سابقتها في الأردن ومصر، تقدم فيها الأخوان المسلمين نسبياً قبل ان يعاد العمل بمنهج هندسة الانتخابات وفق نظرية الديمقراطية الموجهة المضمونة النتائج مثلما حدث في ايران الاسلامية حيث اعيد انتخاب الرئيس محمود أحمددي نجاد. واليأس في هذه الردة الانتخابية كانت بمثابة شرارة الربيع العربي في عز الشتاء وهذا الوقت بالذات أي وقت التغيير وفق تقويم الربيع العربي، هو المحطة الثانية من هوس التغيير الغربي، فبعد فشل التغيير في منظومة القيم وما رافق ذلك من ترويج لتلقيح مناهج التعليم وهي فكرة لم ترق لمراكز القرار المختلفة في الكثير من البلاد العربية التي تمازج بين سلطة العسكر والدين والعوائل المتنفذة، فتم الدفع بفكرة تغيير الأنظمة في جغرافيا السياسة العربية، على فرض ان هذه الأنظمة الراكدة لا تستطيع ان تنجز شيئاً، لا في داخل بلدانها ولا ضمن شبكة التحالفات الدولية المطلوبة لاحتواء خطر الارهابيين والمتشددين، والربيع العربي كان مخرجاً آخر للتغيير من الداخل يطال الأنظمة ولا تطال منظومة القيم، كانت تونس المتجانسة عرقياً ومذهبياً ذات النظام العلماني البورقوبي الأسرع في التجاوب والتي حلت مشكلتها بين العلمانية والمعارضة الاسلامية المتطلعة للحكم على دفعات، واستقرت أخيراً على دستور توافقي يعبر عن نضوج

المتصارعين على هوية الدولة. ولكن العملية في مصر العنصرية على التجاذبات الخارجية عانت من اردتدادات عديدة و ما زالت تنتظر تعريفها لنفسها لنظام ما بعد حسني مبارك و عقود من صراع ثنائية العسكر والأخوان. أما في سوريا فقد تحولت الثورة من استقطاب بين النظام والشعب التوافق للحرية الى استقطاب مذهبي وقومي فتح المجال سريعاً للتدخلات الاقليمية ومن ثم الدولية وكذلك الامر في البحرين، اما في اليمن السعيد فكان المشهد أكثر تعقيداً من حيث تصارع القبائل وولاءات القوى السياسية التي قادت الحركة في ساحات التحرير ثم تشظت على تضاريس جغرافيا اليمن، وفي صنعاء كما في القاهرة والعواصم الأخرى فأن ربيع ساحات التحرير ركنت الى دورة التغيير العادية من حيث انها ومضة صفاء رومانسي تجمع الارادة الشعبية على هدف محدد، الا انها سرعان ما تعود بهذه الارادة الشعبية الى حالة الاختلاف والتضاد مما يعد الصفة الأعمق لأي مجتمع ذو مصالح طبقية واجتماعية وسياسية مختلفة.

كانت سوريا واليمن الحالة الأبرز لانطفاء ومضة التغيير او لحظة الاصطفاف الرومانسي للارادة الشعبية ضد النظام، فمع انطفاء الومضة عادت الاختلافات الى الظهور على السطح وتمكن قادة انتهازيون براغماتيون مثل بشار الأسد وعلي عبد الله صالح من اللعب على التناقضات والنفاذ بجلدهم من الاستهداف المباشر.

كانت لحظة الومضة الرومانسية هي التي أدار فيها المختلفون حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، من الوسطيين والاخوانيين والأفغان العائدين المارين ببرامج اعادة التاهيل الخفيفة من ادارة ظهورهم لأسامة بن لادن وفريقه الارهابي الذي قاد (غزوة) الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١، لقد قتل أسامة بن لادن في عملية أمنية في باكستان وكانت النخبة من الأوساط الاعلامية على اختلاف توجهاتهم منهمكين في الثبوت من صحة الجثة وتقنية الانجاز الأمني لأمريكا أوباما، ولكن القليل انتبه الى وقع الخبر عند أصدقاء بن لادن المنضوين تحت لواء عريض من جنود الله في المعركة الخطأ، بحسب تسمية فهمي هويدي، الى جنود بن لادن الفعليين من الأفغان العائدين، الى جنود (بن لادن) وهي تسمية اعلامية أطلقت على تيار عربي كان ينتقد القاعدة على فعلتها الشنيعة و(لكن) كان يبدر العداء لأمريكا التي تحابي اسرائيل على حساب قضايا العرب، وخصوصا قضية فلسطين والصراع مع إسرائيل هؤلاء جميعاً كانوا منهمكين في ادارة ساحات التحرير في العواصم العربية ضد قادة ورؤساء دول انتهت صلاحياتهم وتخلت عنهم أمريكا لصالح قوى جديدة دلتهم واشنطن الى تجارة أوفر حظاً وأقل مشقة وهي تجارة صناعة الثورات بدل التجارة العتيقة في صناعة الموت.

قتل بن لادن غير مأسوف عليه لأن أمريكا هي التي اختارت توقيت الموت كما قتل أخيراً صالح، بعد تنقلاته الكثيرة بين الجبهات و بعد أن راوغ في توقيت التغيير رغم أنه كان أول من حذر العرب من الموجة ثم تلاه القذافي الذي اعتبر اعدام صدام حسين في العام ٢٠٠٦ مقدمة لمذبحة رئاسية عربية ما لبث ان أصبح هو أيضاً من ضحاياه حيث تصدى لثوار ليبيا المتحالفين مع الناتو بـ زنكه زنكته المشهورة.

قتل صالح غير مأسوف عليه لا يمنياً ولا عربياً ولا دولياً، لأن ايران وعن طريق يدها الطولى من الحوثيين هي من ضببطت توقيتات الموت في أصدق تعبير عن حالة الترنح التي وصلت اليه قطار التغيير في المنطقة، فلا نموذج العراق في التغيير والدمقرطة من الخارج، ولا نموذج ايران في التغيير بدعم جناح من داخل النظام ولا ثورة الشعب السلمية ضد النظام في تجربة الربيع العربي قد أتت بثمارها. وفي الوقت الذي كانت فيه أمريكا وأصدقائها الغربيين منهمكين في التدشين لتجربة تغيير أخرى بعد فشل تغيير منظومة القيم وتغيير الأنظمة بدفعة خارجية وتغيير الأنظمة بخلق اصطفافات جديدة في ساحات التحرير، قام تنظيم داعش الابن البار للقاعدة على انقاض كل ذلك الفشل بتأطير خلافتها المزعومة على دولتين من نتاجات سايكس بيكو ولسان حالها تقول: ما رأيكم بتغيير الجغرافيا بدلاً من كل تلك التغييرات التي لا جدوى منها؟.

وأغرى تلكا العالم في معالجة ظاهرة داعش وعبثه بالجغرافيا الرسمية، آخرين مثل قادة الكرد في اقليم كردستان العراق الى الدفع باستفتاءهم السلمي الى الواجهة دون التدقيق في ظروف انضاج هذا الحق الالهي في تقرير المصير. ولكن يبدو أن العالم القاسي للسياسة الذي صبر أربع سنوات على عرس الدم الداعشي وعبثه بالجغرافيا لم يكن في وارد أن يصبر على (العبث) الكردي بالخارطة لأربعة أسابيع، حيث أجهضوا على (مهاباد) القرن الحادي والعشرين. وبقيّة القصة معروفة للجميع.

***الانصات المركزي:**

نهاية مريعة لحكم الفرد في البلدان العربية

*فرج العشة

الاستبداد في العالم الإسلامي - بعث القبيلة في الدولة

يرى فرج العشة في تعليقه التالي لموقع قنطرة أن حكم الفرد المستبد في العالم العربي يدير المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة والحزب بمنطق قبلي عشائري عائلي، بعد عملية تصفوية تدريجية: تستبدل المكانة الحزبية بالنسب العائلي للحاكم، والولاء للوطن بالولاء لقائد العائلة الحاكمة، أو تدمج الولاة في ولاء واحد. ويتحدث عن سقوط أسطورة حاكم الضرورة، ويذكر بالنهاية المريعة للحكم الفرد في البلدان العربية.

القبيلة تضرب في القبل. ما قبل الحضر. المدينة. ما قبل الحاضرة. الحضارة. القبيلة تعني العيش في البدايات. في البطون والأفخاذ والأعراف. ما قبل السياسة والإيدولوجيا والمواطنة.

وإذا كان تاريخ المدينة هو تاريخ العقل كما يقال في فلسفة العمران الحديثة، حيث العقلانية فكراً ومؤسساتياً هي السائدة، فإن تاريخ القبيلة هو تاريخ الميثولوجيا والخرافة حيث القرية هي ذروة المقام، وحيث: دورة الفصول والقمر والمطر وما تجود به الأرض والأنعام من قمح وشعير وعسل ولبن وحليب ونسيج النسوة على نول المسد وطحين الرحي.

كل شيء بيد الله: رحمة أو غضباً. خصباً أو جفافاً. أما سوس الجماعة وتنظيم اجتماعها القبلي فهو أمر يجد مفهومه في فكرة الراعي والرعية المتشكلة في فضاء الأساطير الرعوية. الزراعية، على نسق الراعي. الحامي. الموجّه، الذي يقود قطيعه. جماعته، ويوفر لها الكأ والماء. ويحرسها بمعية كلابه.

سيرة الطغاة القبليين

وبالمناسبة نجد في سيرة الطغاة القبليين (صدام حسين، معمر القذافي، على عبد الله صالح) تبجلاً لهم من إعلامهم الرسمي كونهم كانوا يرعون الغنم في صباهم بحسبان النبي محمد كان راعياً للغنم في صغره.

إن بنية القبيلة مركّب بسيط: بدئي. قبلي. شفوي، محفوظ بسمات وعلامات وإشارات ومقامات ومرامات. إنها مسرودات منضبطة في صارمة. لا شيء يخرج عن نصها الاجتماعي. الثقافي المنطوق والممارس عن ظهر قلب، المكرر بلا كلل في طرائق عيش ونمط إنتاج ومنطوق ثقافة بقت لقرون على حالها حتى ظهر الاستعمار والنفط.

النفط تلك الصدفة الجيولوجية السريالية التي قلبت الأحوال رأساً على عقب. قبل النفط (كما في مجتمعات الخليج العربي وليبيا على سبيل المثال) كانت القبيلة تعيش على الماء والكأ، في سبيل إنتاج كفاف الغذاء المنتج من حيواناتها وأرضها، حيث كان المحراث الذي تجره دابة أعقد أدواتها، فيما كان الصغار ينصتون على ضوء الفتيلة إلى خرايف الجدة عن الغول وبنت السلطان وخوارق بوزيد الهلالي.

وكان حينئذ على ما يقول ابن خلدون: "اجتماعهم و تعاونهم في حاجاتهم و معاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفع إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك".

وبهذا المعنى فإن الاجتماع القبلي، الذي انتقل بعد تدفق البترودولار بكثافة سكانية إلى المدن الحديثة الناشئة بشكل متسارع، تطفل بنظام عصبية القبيلة المبنية على قرابة الدم والنسب، على نظام المدينة . الدولة المبنية بالمفهوم الحديث على مؤسسات تعتمد مفهوم السلطة Authority التي تُسير وتنتظم في إطار صلاحيات محددة وضوابط إدارية صارمة ومبادئ دستورية مرجعية وتشريعات قانونية قضائية. عكس مفهوم سلطة القوة Power المشخصة في الفرد . الراعي . الشيخ (القائد) الذي يتكل عليه في العقد والحل.

وإذا كانت للقبيلة عشائرها وفصائلها وبطونها وأفخاذها إلى غيرها من تسميات فارغة من المضمون الاجتماعي الطبقي، فإن للمدينة طبقاتها ومؤسساتها وعلاقات إنتاجها ووسائل اتصالاتها وثقافتها وأخلاقياتها.

وإذا كانت المدينة تفرز الأجيال المتحولة والمتغيرة التي تكون قيمها المتقاطعة . المتصارعة في أتون حراك اقتصاد اجتماعي تجاري . صناعي متحول، إنتاجا وعلاقات، فإن القبيلة تفرز مراتب اجتماعية بدوية ثابتة ومكرورة في دورة اقتصاد كفاف مكرور، يعتمد على الأرض الزراعية والمرعى، أو نشاط تجاري أولي، عليه وإليه تنبني المفاهيم والأعراف والتقاليد والعادات الدارجة وتورث الثقافة الشفوية النقلية السكونية خلفا عن سلف وتستمر طرائق العيش نفسها والأعراف الثابتة نفسها التي تنظم أحوال الحياة: الزواج والطلاق وأحكام الثأر والغزو والشرف والعار والسبي وأحكام تقسيم الغنائم والنفي عن القبيلة والتبرؤ من العاق.

وإذا كانت مقتضيات شروط العيش في اجتماع المدينة . الدولة تفرض بالضرورة تفكك الاجتماع القبلي المألوف، فإن ثقافة القبيلة لم تكن تقبل بسهولة التسليم بثقافة المدينة، لأن الأولى لا يمكن لها بأي حال أن تندثر لمجرد أن الاجتماع الذي أنتجها عبر القرون انتقل ذات صدفة جولوجية (النفط بواسطة الحفّار الفرنجي) إلى مدن مستحدثة.

والحال أنه بعد موجة الاستقلالات الوطنية، لاسيما منذ مطلع الستينيات، تحزمت المدن العربية الرئيسة بأحرمة النازحين من البوادي والأرياف، الذين شكلوا عماد الطبقة العاملة الرخيصة وأجناد الجيوش الناشئة.

"الثقافة القطيعية (راعي ورعية)"

لذلك وجد القادة الانقلابيون في ذلك المكون البدوي . الريفي، المعوز، جيبا ووعيا، خزان الجماهير التي لا ينضب معين وعيها الزائف. وهكذا كانت الثقافة القطيعية (راعي ورعية) عماد استراتيجيات التسلط الانقلابي "الثوري" الذي جاء مرفوعا على شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة العربية التي انتهت إلى مجرد يافطات دعائية لا مصداق له في الواقع العملي. وإذا استثنينا اجتهاد تجربة الانقلاب العسكري الناصري لتأسيس مشروع قومي عروبي نهضوي متصل بأصول النهضة العربية أنهزم فكرياً بهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ العسكرية فإن غيره من الانقلابات العربية لم تسفر سوى عن إعادة إنتاج مفهوم التسلط (الفردية . العائلي . القبلي . الطائفي) بأشكال حكم متباينة شكليا من حيث الشعارات الأيديولوجية.

ونتوقف هنا، على سبيل المثال، عند نموذج التسلط الانقلابي على طريقة صدام حسين، الذي آل إليه حكم مجتمع آخذا في التنور حضاريا منذ عشرينيات القرن العشرين، فإذا به، وفق آليات مخابراتية جهنمية ينحو منهجية مركزة النفوذ السلطوي في صلة الرحم العائلي المباشر ثم العشيرة فالطائفة. وهي المنهجية التي جعلت صدام

حسين، الطالع من حزب علماني . اشتراكي، يعمد، بعدما أزاح الرئيس البكر بالسم، إلى بعث العصبية القبلية في إدارة سلطانه وحمايته عبر الحزب الأوحـد والحرس الجمهوري (جيش النخبة) والمخابرات والنفط.

المنهجية التي أحكمته بتوزير ابن عمه حسين كامل المجيد، الذي كان عريفا في الشرطة، وزارة الدفاع. ومنح زوج ابنته وقريبه حسن كامل المجيد، الذي كان عريفا في الجيش، امتيازات سلطوية وتنفيذية واسعة النطاق. منها: وزير التصنيع العسكري والمشرف المباشر على قوات الحرس الجمهوري والمشرف المباشر على الترسانة النووية والمشرف المباشر على تهريب الأسلحة المحظورة من السوق السوداء الغربية. وكان أعلى مرتبة سلطوية من وزير الدفاع.

ولما فرّ في العام ١٩٩٦ مع زوجته رغد ابنة صدام إلى الأردن معلناً انشقاقه عن النظام، حيث نال اللجوء السياسي من ملك الأردن الملك حسين، استطاع صدام خداعه بإصدار عفو عنه بوعـد العرف القبلي الملزم أخلاقياً ألا يمسهـم بسوء وكان لزوجته دورا جوهريا في إقناعه بالعودة إلى العراق، إلا أن صدام كان قد أعد خطة قتله بواسطة أفراد من عشيرته المقربة، فقتل شرّاً قتلة ومعه أخوه وأبوه وبعض أبناء عمومته.

لقد ظهر صدام مثالا براقا يُثير الغيرة عند أشباهه على شاكلة: على عبد الله ومعمار القذافي وحتى خصمه البعثي اللدود حافظ الأسد. ويمكن القول إن صدام حسين مثل نموذج الطاغية العربي الحديث، متصلا بتراث شعرة معاوية المكيفيلية وطبائع الاستبداد الشرقي، على هوس قومي حديث ببناء الدولة . ركيزة نهضة الأمة، المنسوخة بأساليب رديئة عن الأيديولوجيا القومية الفاشية في أصلها الأوروبي.

أسطورة "القائد الضرورة"

ونظرا لأنه طاغية مولع بشكل مرضي بتمجيد ذاته ارتقى في ألقابه إلى كونه "القائد الضرورة" الذي أطلقه عليه، إعلامياً، سكرتيه الصحفي حسين عبد الجبار محسن، ويعني بذلك أن ضرورة صدام حسين لحكم العراق حتمية تاريخية في منزلة النبؤات. وكونه قائدا بالضرورة التاريخية هيمنت على ذهنه وأفعاله السلطوية كيفية ضمان بقائه في الحكم حتى الموت في فراشه طبيعيا وضمان انتقال سلطانه في نسله بعد موته.

والحديث هنا عن صدام وهو عينه الحديث عن القذافي وعن على عبد الله صالح كعينات لطبيعة إدارة الاستبداد الشرقي للمؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة والحزب بمنطق قبلي . عشائري بعد إجراء عمليات إبدال وإحلال تتم بطريقة تصفية تدريجية تسفر عن إبدال المكانة الحزبية في السلطة بمكانة النسب العائلي . العشائري . القبلي للحاكم. وتسفر عن نقل مفهوم الولاء لقائد الحزب إلى الولاء لقائد العائلة العشيرة. القبيلة الحاكمة. أو قلّ يجري دمج الولائين في ولاء واحد.

وفي النهاية شهدنا كيف أن أبرز ثلاثة طغاة قبليين في الألفية الثالثة تشابهوا في نهايتهم المميتة حيث قضوا نحبهم مقتولين في مشاهد مريعة: صدام حسين يشنقه خصومه الطائفيون حكام العراق الجدد برعاية حليفهم المحتل الأمريكي والسنيـد الإيراني المذهبي. القذافي يقبض عليه "الثوار" بدعم مقاتلات الناتو في الأجواء فيما كان يحاول الهرب عبر بالوعة لتصريف مياه المطر وهو الذي وصف المتمردين عليه بالجرذان فقتلوه ومثّلوا بجثته. وأخيرا على عبد الله صالح الراقص على رؤوس أفاعي التحالفات القبلية والحزبية والإقليمية قضى صريعاً بلدغات رصاص حلفائهم الحوثيين الطامحين إلى حكم اليمن باعتبارهم الطائفة (القبيلة) المصطفاة.

***موقع قنطرة :**

٢٠١٨: كيف سيبدو المشهد في الشرق الأوسط؟

* ناصيف حتي

هل سنشهد في العام القادم انحسار العواصف العاتية التي تهب في جميع النقاط الساخنة في المنطقة العربية من خليج سرت في المغرب العربي إلى شرق المتوسط وصولاً إلى خليج عدن؟ منطقة صارت بمثابة مسرح استراتيجي حاضن وجاذب ومؤجج للصراعات الإقليمية والدولية بأشكال وأنماط مختلفة.

صراعات تزيد من سخونة وحدة نقاط المواجهة على «المسرح» العربي الكبير: هل سنشهد حصول تقاطع مصالح يؤدي إلى تفاهات، كما رأينا لحظة الحرب ضد داعش في سوريا، أم استمرار صراع المصالح الذي يؤدي إلى صدامات بالواسطة عبر قوى محلية تقاتل باسم أجنداث مختلفة أو عبر حركات عابرة للدول تقاتل باسم أيديولوجيات كبرى تندرج عقائدياً وسياسياً في بعض الحالات ضمن استراتيجيات الكبار أو تخدم بشكل غير مباشر هذه الاستراتيجيات في حالات أخرى.

هذا هو المشهد في الشرق الأوسط في مطلع ٢٠١٨:

نشهد حرباً باردة سعودية إيرانية في تصاعد يؤجج الصراعات القائمة. ويساهم في تأجيج هذه الأخيرة دخول الولايات المتحدة على خط المواجهة «السياسية» مع إيران بوسائل مختلفة، كما يؤكد المسؤولون الأمريكيون إزالة أي لبس قد يتخلله البعض حول احتمال حصول مواجهة عسكرية بين الطرفين تحمل تداعيات كارثية على المنطقة فيما لو حصلت.

اختلفت الأوراق من جديد بعد إسقاط دولة داعش في سوريا، دون أن يعني ذلك الانتهاء من داعش في المنطقة، وتحقيق إيران وحلفائها انتصاراً كبيراً عبر السيطرة على معبر البوكمال الاستراتيجي على الحدود العراقية السورية. معبر كرس إقامة الطريق السريع للنموذج الإيراني الممتد من الخليج إلى شاطئ الأبيض المتوسط.

المشهد السوري يشوبه التعقيد في تقاطعاته الخلافية والتعاونية. روسيا احتلت دور المايسترو في سوريا. نجد تفاهاتاً ثلاثياً روسيا إيرانياً تركيا لإدارة الملف السوري عبر عملية أستانة وبتجاه الوصول إلى مؤتمر سوتشي للتسوية. الخطر الكردي عزز التفاهات التركي الإيراني بشكل خاص. كما أن تخفيض التوقعات التركية مما يمكن أن تحققة في سوريا ساهم في تعزيز دور هذا الثلاثي على صعيد التسوية المستقبلية في سوريا وعلى صعيد إدارة الملف السوري بشكل أساسي.

تفاهات روسي إسرائيلي تدعمه بقوة الولايات المتحدة حول الجولان، حتى لا يكون هذا الأخير بمثابة امتداد للجبهة اللبنانية الإسرائيلية، بل ليكون تقريباً كما كان في عهد الرئيس بشار الأسد قبل حصول الانفجار السوري الكبير، عنواناً فعلياً لفك الارتباط العسكري الذي يكرس الهدوء على الجبهة، ولا يكون الجولان بمثابة صندوق بريد لتوجيه الرسائل الإقليمية بكل الاتجاهات كما هي حال الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.

تنافس صار واضحاً ضمن التحالف الروسي الإيراني حول أي مستقبل لسوريا، بين مخاوف إيران من إضعاف نفوذها فيما لو أضعف نفوذ الرئيس السوري وطبيعة نظامه من جهة، والطرح الروسي لتقييد دور الرئيس بعض الشيء في تصور سوريا الغد كما قدمه الروس في مشروع الدستور الجديد الذي يعكس رؤية روسيا لسوريا الغد وهي رؤية تقوم على مشاركة جميع مكونات الشعب السوري في السلطة الجديدة ولا تلتقي مع الرؤية الإيرانية لسوريا.

تمركز إيراني مباشر ولكن بشكل خاص بواسطة حلفاء إيران جنوب غرب دمشق سيكون بمثابة خط توتر كبير مع إسرائيل، قد يؤدي إلى حرب إيرانية إسرائيلية بالواسطة أو تحديداً حرب إسرائيلية ضد حلفاء إيران تندلع من

جنوب غرب دمشق. هذه هي بعض أوجه التقاطعات الخلافية والتعاونية التي ترسم على المسرح السوري عشية مؤتمر سوتشي المنتظر.

في اليمن، صار الجميع متفقاً على أنه لا يوجد حل إلا الحل السياسي. ولكن خلط الأوراق الذي حصل لحظة اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح عشية انتقاله إلى معسكره السياسي السابق أربك اللعبة فيما يحاول الحوثيون إقامة توازن رادع عبر صواريخهم البالستية الحاملة أيضاً لرسائل إقليمية موجهة ضد المملكة العربية السعودية. توازن هدفه تحسين موقع الحوثيين في المفاوضات القادمة في اليمن وحول اليمن.

في العراق ما زالت الهشاشة السياسية تطبع الوضع العراقي وتحديدًا في كيفية صياغة علاقة مستقرة تقوم على التشاركية بين المكونات الرئيسية الثلاثة في العراق، المكونات الشيعية والسنية والكردية. إذا لم يتوصل العراق أو المعنيون بالشأن العراقي إلى إقامة هذا العقد الاجتماعي الجديد القائم على مشاركة الجميع فإن العراق سيبقى عرضة لصراعات الآخرين على أرضه بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كما هو الحال الآن.

في ليبيا، يأتي موقف المشير خليفة حفتر الذي اعتبر أن اتفاق الصخيرات الموقع برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٥ قد انتهت صلاحيته، ليعتبر أن حكومة السراج لم تعد حكومة تحظى بالشرعية. هذا الموقف أعاد الوضع الليبي إلى المربع الأول فاتحاً باب الصراع على مصراعيه من جديد، في حين تتجه جماعات داعش للاستقرار في ليبيا ومحاولة إقامة دولة جديدة لها هناك بعد أن سقطت دولتهم في كل من العراق وسوريا.

أما في الشأن الفلسطيني وبعد التوتر الحاد الذي خلقه إعلان الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فإن الخطة الأمريكية للحل تقوم على شبه دولة فلسطينية أو ما يعرف بما هو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة في حدود مؤقتة وعلى جزء يمثل تقريباً نصف مساحة الضفة الغربية وبالطبع قطاع غزة مع اقتراح أن تكون أبورديس هي عاصمة مشروع الدولة الفلسطينية كبديل عن القدس. هذه الخطة من الصعب جداً أن تقبل في عملية السلام التي تطرحها الولايات المتحدة والتي تريد منها أن تكون في حقيقة الأمر بمثابة جسر عبور لإقامة أو تشكيل تحالف إقليمي عربي إسرائيلي ضد إيران.

يحصل ذلك كله فيما المنطقة العربية تحتضن أعلى نسبة شبابية تصل إلى أكثر من ثلثي سكانها ممن هم دون الثلاثين من العمر مع أعلى نسبة بطالة رسمية مقارنة بأي منطقة في العالم كما يدل على ذلك أكثر من مرجع اقتصادي. إنها قنبلة موقوتة في منطقة تتسم بالكثير من الهشاشة المجتمعية سواء كانت السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.

ويبقى التساؤل قائماً: هل سنشهد خلال ٢٠١٨ مزيداً من الحرائق اشتعالاً وانتشاراً في المنطقة، أم أن لحظة التعب والخوف من انسداد الأفق عند جميع الأطراف الرئيسية المعنية والاقتناع بعدم القدرة على تحقيق الانتصار الكبير قد يؤدي إلى ما يعرف بالصفقة الكبرى، صفقة التفاهات التي تشمل جميع الملفات في المنطقة والتي قد تبدأ في سوريا وحول سوريا؟ صفقة ستساهم في احتواء ومحاصرة النقاط المشتعلة الأخرى في المنطقة.

نحن أمام مفترق طرق، فهل سترتداد الحرائق وستستعرب بشكل أكبر في الشرق الأوسط؟ أم أننا وصلنا إلى لحظة الخطر الكبير وبالتالي لحظة التفكير عند أصحاب القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي بعقد هذه الصفقة الكبرى بغية إطلاق مسار إنقاذ المنطقة من الأتون الكبير الذي يطال مصالح الجميع في المنطقة وخارجها؟

***كاتب سياسي لبناني**

***صحيفة (الشرق) المصرية:**

السعودية ترغب في إعادة تشكيل الشرق الأوسط.. لكنها ستفشل في ذلك

يسعى ولي العهد السعودي القوي إلى إعادة صياغة قواعد المجتمع داخل مملكته. ولكن من المؤكد أن هناك شيئاً واحداً سوف يبقى دون تغيير، ألا وهو نهج المملكة في تحدي نفوذ إيران في المنطقة. وبسبب الخوف من ترك الساحة لطهران، وبدعم من واشنطن، ستظل الرياض تحاول التواجد بشكل أكبر في لبنان والعراق وسوريا واليمن. وعلى الرغم من قوة السعودية العملاقة الهائلة، إلا أن خياراتها السياسية والعسكرية في ساحات القتال محدودة مقارنة بإيران، وهي حقيقة قاسية ستستمر في منع السعودية من تحقيق طموحها القديم، المتمثل في الهيمنة على الشرق الأوسط.

التنافس على النفوذ

ومنذ تولي الملك «سلمان» العرش في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٥، شرعت المملكة العربية السعودية في سلسلة من التدخلات العلنية - بشكل غير مسبوق - خارج حدودها. لكن نهجها الجديد والاستباقي لم يؤد دائماً إلى التأثير المقصود. وبعد بضعة أشهر من وصول الملك، بدأت المملكة حملة قصف ضد المسلحين الحوثيين اليمنيين، والمستمرة حتى الآن دون نهاية في الأفق. وفي وقت سابق من هذا العام، قطعت المملكة علاقاتها مع قطر، على أمل إجبارها على تغيير سلوكها في المنطقة، لكنها لم تنجح إلا في دفع الدوحة ناحية خصومها.

وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، حاولت الرياض استخدام رئيس الوزراء اللبناني كورقة ضغط لوقف نشاطات حزب الله اللبناني، وهو جهد يبدو أنه أثار انطباعاً عكسياً، وقد يجربون بالاً على المملكة. وعلى الرغم من ذلك، لم ينتج عن محاولات ولي العهد «محمد بن سلمان» للتأثير على الدول السنية في المنطقة لتشكيل جبهة موحدة ضد انتشار إيران المتزايد، سوى الكثير من القول بين حلفاء المملكة، ولكن القليل من الإجراءات الحقيقية.

ومن وجهة نظر الرياض، فإن تأثير إيران المتزايد على مدى العقد الماضي لم يترك لها خيار سوى الرد بطريقة أو بأخرى. وفي عام ٢٠٠٣، خلفت الإطاحة بالرئيس العراقي السابق «صدام حسين» الفوضى، وخلقت مساحة لطهران لتجهيز وتدريب الميليشيات المحلية، في حين تشكلت فصائل مؤيدة لإيران داخل حكومة بغداد. وأدت النزاعات اللاحقة في سوريا واليمن إلى إتاحة فرص إضافية لإيران لتعزيز صلاتها بالمجموعات المسلحة، على الحدود الشمالية والجنوبية للمملكة. ومع اقتراب الحرب الأهلية السورية من التسوية، من المرجح أن يحافظ «بشار الأسد» - حليف إيران - على وضعه في دمشق، الأمر الذي جعل الرياض قلقة بشكل متزايد من تعزيز طهران لموطئ قدمها العسكري والسياسي في بلاد الشام.

وضاعف الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب من قلق المملكة إزاء هذه التطورات. وأعطى هذا الاتفاق، الذي خفف بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، حافزاً للرياض في محاولتها احتواء طهران أينما أمكن لها ذلك، من خلال استخدام روابطها السياسية والعسكرية في المنطقة. وتخشى المملكة من الفوضى التي قد ترتكبها إيران من خلال استخدام الإيرادات الإضافية لإيصال المساعدات للمسلحين في البلدان المجاورة، وربما تواصل تطوير الأسلحة النووية سرا.

ومع التحول السياسي الأخير الذي شهدته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تشجعت المملكة للمضي قدماً في مساعيها. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، عملت واشنطن على تفويض دورها القيادي في عدد من الصراعات الإقليمية للفاعلين المحليين، بما في ذلك الرياض. وتحت ضغط من الولايات المتحدة وحرصاً على تعزيز مكانتها في الخارج، حاولت السعودية القبض على زمام الأمور بيديها، من خلال اتباع نهج أكثر حزمًا في هذه النزاعات. ودعمت

إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، التي تشارك ولي العهد السعودي رغبته لاحتواء إيران، المملكة بطريقة غير مسبقة.

وتتماشى مواقف المملكة مع ضرورة الحفاظ على مصالحها ودورها في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سعت الرياض تاريخيا إلى الحفاظ على مكانتها على قمة زعامة العالم الإسلامي، من خلال تصدير تفسيراتها الخاصة من الإسلام. كما عملت على حماية سبل التأثير في الشرق الأوسط، وغالبا ما استخدمت المال والدبلوماسية لتعزيز ظهور الحكومات التي تخدم مصالحها، مع مواجهة نمو الحركات السياسية التي قد تقوض قبضتها على السلطة في الداخل. ولكن مع استمرار المملكة في تحقيق هذه الأهداف المألوفة، أصبحت تواجه عقبات غير مألوفة أيضا، خاصة في الأماكن التي تتعارض فيها مصالحها مع مصالح إيران.

حراس موطن الإسلام

وباعتبارها موطن أقدس موقع في الإسلام، لا تخشى المملكة من محاولات التأثير على جيرانها باستخدام الدين. وعبرت الرياض عن آرائها القوية حول العقيدة الشيعية الإيرانية، والأيدولوجية السنية للإخوان المسلمين، حيث تعتبر كليهما ضارا بالاستقرار الإقليمي.

ومع ذلك، أظهر التاريخ أن التلاعب بالتيارات السياسية للإسلام السياسي محفوف بالمخاطر. وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ساعد قرار المملكة بتصدير الوهابية إلى المدارس المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة على إضفاء علامة متحفظة من الإسلام يمكن انحرافها بسهولة أكبر إلى التطرف والتشدد أكثر من بعض التفسيرات الليبرالية.

واليوم، بدأت تظهر آثار تلك الجهود، حيث تأججت المقاومة ضد محاولات ولي العهد الشاب للدخول في عصر «أكثر اعتدالا» من الإسلام. وسواء أتى هذا الرد من رجال دين أو ناشطين إسلاميين داخل المملكة أو من دول إسلامية أخرى لا يوافقون على القيادة الدينية السعودية، فإن السيطرة على الأيدولوجية التي تحرك الحياة اليومية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم ليس من السهل على أي دولة.

لكن لم يمنع هذا دولا مثل السعودية وقطر من المحاولة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، رفضت الرياض بشدة السياسة الخارجية للدوحة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم رغبتها في اتباع نهج المملكة، فضلا عن دعمها لأيدولوجيات معينة من الإسلام خارج حدودها. وقد منح هذا الدعم قطر نفوذا أكبر بكثير من مساحة أراضيها الصغيرة وقلة عدد سكانها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الرياض لوقف المساعدات التي تقدمها الدوحة إلى وسائل الإعلام والشخصيات السياسية التي تعتقد أنها تتعارض مع المصالح السعودية، فقد استخدمت قطر احتياطياتها المالية الهائلة لمقاومة الضغوط الاقتصادية التي فرضتها المملكة ضدها. وفي الوقت نفسه، بدأ النزاع يدمر ببطء نسيج مجلس التعاون الخليجي الذي تنتمي إليه كل من البلدين. وبدأت المملكة تفقد اهتمامها بعزل قطر، حيث أصبح واضحا أن هذا الجهد مصيره الفشل.

إغلاق الفجوات وبناء التحالفات

ولدى الرياض ميل لدعم أصدقاء الجوار أيضا. وفي أواخر القرن العشرين، مولت المملكة المجاهدين الأفغانيين لوقف تعدي الاتحاد السوفييتي. وبعد ثلاثة عقود، وبطريقة مماثلة، أيدت الرياض تغيير النظام في مصر للإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين في القاهرة، واستبدالها بإدارة أكثر علمانية تدعمها القوات المسلحة.

وحاولت المملكة تعزيز حكومتها المفضلة في اليمن قبل الحرب الأهلية قبل نصف قرن. وفي الستينيات، قدمت المملكة مساعدات عسكرية للقوات اليمنية الشمالية التي تقاتل باسم النظام الملكي اليمني. واليوم، تغيرت الجهات الفاعلة والتحالفات في الصراع اليمني، لكن المملكة لا تزال تحاول إنشاء حكومة صديقة في صنعاء، والقضاء على أي تهديدات لاستقرار المملكة من الحدود مع اليمن. لكن فرص نجاح الرياض ضئيلة بنفس القدر الذي كانت عليه قبل عقود، عندما انتهت الحرب اليمنية إلى طريق مسدود.

وفي الآونة الأخيرة، أخذ اتجاه المملكة لدعم شركائها بعدا جديدا يتمثل في تنظيم التحالفات. وبفضل جهود الولايات المتحدة الرامية إلى قيام المملكة بدور أكبر في مبادرات مكافحة الإرهاب وفرض الأمن في المنطقة، أنشأت المملكة التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب، في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن الكتلة قد حققت بعض الأهداف المشتركة وقامت بتدريبات عسكرية مشتركة، بدأت أولويات أعضائها المتنافسة بالفعل في الظهور. فحتى حلفاء المملكة الأقرب يترددون في اتباع توجيهاتها للسياسة الخارجية. وقوضت هذه الاختلافات في الرأي تماسك الجهود المشتركة الأخرى في المملكة، بما في ذلك تحالفها العسكري في اليمن، وموقفها ضد قطر، ومقترحاتها في مجلس التعاون الخليجي.

وبالنظر إلى مدى الصعوبة التي تواجهها المملكة في تأمين التعاون الكامل من قبل حلفائها، فإنه ليس من المستغرب أن الحصول على الدعم من أطراف أبعد كان أصعب. ولن تعزز المملكة علاقاتها مع القوى السنية الكبيرة، مثل منافستها منذ فترة طويلة تركيا، وتونس المستقلة، والجزائر، وعمان. وكذلك مع الجهات الفاعلة السنية التي تعتمد على قدر من الدعم الإيراني، مثل السودان وحتى القوى الفلسطينية. وعلى الرغم من أن المملكة قد حاولت استخدام التجمعات الإقليمية، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية، لتعزيز رؤية مشتركة تلائم تطلعاتها، إلا أنها لم تحقق نجاحا كبيرا حتى الآن. وفي الواقع، جاءت محاولاتها لتوحيد جيرانها ضد إيران بنتيجة عكسية غير مقصودة بدفع تلك الحكومات للتقارب مع الإيرانيين.

تفوق إيراني

لقد واجهت السعودية الكثير من المشاكل في مواجهة إيران في ساحة المعركة، كما هو الحال في المجال الدبلوماسي. وبالمقارنة مع إيران، تتمتع المملكة بخبرة عسكرية أقل، وليست هي القوة الوحيدة الممثلة لطائفتها الدينية في المنطقة. لكن إيران، على النقيض من ذلك، هي القوة الشيعية الرئيسية في العالم الإسلامي. ووطرت طهران لأعوام طويلة علاقاتها بالمليشيات الشيعية عبر الشرق الأوسط، في حين كانت جهود الرياض ضعيفة في هذه المساحة من العمل. على سبيل المثال، دعمت المملكة المليشيات السنية في لبنان منتصف العقد الأول من القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين، شدد حزب الله، وهو عبارة عن مليشيات تدعمها إيران، قبضته على البلاد.

وفي الجنوب، بعد نحو ٣ أعوام من بدء حملة القصف على اليمن، لا يزال المتمردون الحوثيون قادرين على إطلاق صواريخ على الأراضي السعودية، على الأرجح بالأسلحة التي توفرها إيران. وفي العراق، سعت المملكة إلى تحديد الشركاء بين المجتمعات السنية المجزأة في البلاد ودعمهم. ومن ناحية أخرى، بنت إيران شبكة أكثر استدامة من الحلفاء والمليشيات السياسية في العراق. وبسبب الضعف النسبي لنفوذها في البلاد، تستمر المملكة في طلب المساعدة من الولايات المتحدة في سعيها إلى تحقيق اختراقات سياسية جديدة في بغداد، وهي استراتيجية سيكون من الصعب تنفيذها في حين تبحث واشنطن عن سبل للانسحاب من منطقة.

ولا يمكن لأي من التحديات التي تواجه السعودية في سياسة التدخل الجديدة أن تمنع المملكة من السعي بقوة لتحقيق مصالحها على نفس المنوال. ومع ذلك، سوف تواجه الرياض صعوبة في تشكيل جوارها كما تراه مناسباً. لأن الشرق الأوسط متقلب للغاية، وإيران منافسة قوية جداً لأن تسمح بتشكيل المنطقة على هوى السعودية.

[*مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية:](#)

وسقط الراقص على رؤوس الثعابين بدم بارد

سقط الرئيس الذي دأب على القول: "إن حكم اليمن يشبه الرقص على رؤوس الثعابين"، فجعل من نفسه "ساحرا" لتحقيق ذلك فأحكم قبضته على اليمن حتى بعد خلعته من الحكم بعد اندلاع الثورة اليمنية، وقد أعلنت وزارة الداخلية اليمنية، التي يسيطر عليها جماعة الحوثي، الاثنين، مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وذلك في بيان نشرته وكالة الأنباء اليمنية سبأ، بنسختها الخاضعة للحوثي هذا نصه:

تعلن وزارة الداخلية انتهاء أزمة مليشيا الخيانة بإحكام السيطرة الكاملة على أوكارها وبسط الأمن في ربوع العاصمة صنعاء وضواحيها وجميع المحافظات الأخرى ومقتل زعيم الخيانة وعدد من عناصره، وذلك بعد قيامهم بقتل المواطنين وقطع الطرقات وإثارة الفوضى وإغلاق السكينة العامة والتواطؤ المباشر والعلني مع دول العدوان، ومحاولة قطع مداخل المدن بالتزامن مع قصف مكثف لطيران العدوان الذي كثف من غاراته لتمرير مخطط الفتنة والقتال الداخلي، وهو ما أوجب على وزارة الداخلية سرعة التحرك وحسم الموقف.

وإذ نعلن انتهاء أزمة مليشيا الخيانة فإن الدولة ممثلة بوزارة الداخلية تؤكد أن إجهاض ذلك المخطط الفتنوي يمثل سقوطاً لأخطر مشروع خيانة وفتنة راهنت عليه قوى العدوان السعودي الأمريكي لإخضاع اليمن، وإعادته إلى حقبة أشد ظالمية ووحشية وداعشية من أي حقبة أخرى.

وبهذا الانتصار المفصلي في سير معركة التحرر والاستقلال تتقدم وزارة الداخلية بالشكر لله تعالى وبالتحية والإكبار والإجلال للمجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ وللشعب اليمني وقبائله وكافة قواه الوطنية لعظيم مساندتهم لدور الأجهزة الأمنية في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد ليتمكن الشعب اليمني من مواصلة بناء الدولة على أسس سليمة وصحيحة تأخذ بعين الاعتبار المواطنة المتساوية وكرامة المواطنين، والاستمرار بقوة في معركة السيادة حتى نيل الجمهورية اليمنية كامل الاستقلال والاستقرار. -نهاية البيان-

**وفي رواية ثانية، نقل مراسل "سكاي نيوز عربية" عن مصادر في صنعاء قولها إن الرئيس اليمني السابق كان برفقة الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر عارف الزوكا والقيادي ياسر العواضي واللواء عبدالله محمد القوسي ونجل صالح العقيد خالد علي عبدالله.

وأضافت المصادر أنه "فور اتجاه موكب من الستين اتجاه سحان تمت ملاحقته من قبل أطقم حوثية تقدر بـ ٢٠ مركبة عسكرية وعند وصوله قرب قرية الجحشي تم إطلاق النيران نحو السيارات التي كان يستقلها صالح وقيادات حزبه، مما أدى إلى مقتل صالح وإصابة نجله".

وبحسب مصادر عسكرية فإن عارف الزوكا قتل هو الآخر في الحادث. وأكدت المصادر أن نجل صالح، وهو العقيد خالد علي صالح، تم أسره، فيما مازال الغموض يلف حول مصير العميد طارق علي عبدالله صالح.

**وقال قيادي بارز في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس السابق القليل، إن الحوثيين أعدموا علي عبدالله صالح، رمياً بالرصاص، إثر توقيف موكبه قرب صنعاء، حيث تمت مطاردته من قبل ٢٠ سيارة مسلحة تابعة للحوثيين.

الحوثي يصف مقتل صالح باليوم الاستثنائي والتاريخي والعظيم

وفي أول تعليق له وصف زعيم أنصار الله "عبدالمك بدالدين الحوثي"، مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بأنه يوم استثنائي وتاريخي، مشيداً بما وصفه الموقف الواعي والمشرف لأعضاء في حزب المؤتمر الشعبي وجماهيره.

وقال الحوثي، في كلمة له على قناة المسيرة: "في هذا اليوم الاستثنائي والتاريخي نتوجه بالتهاني لكل أبناء شعبنا العزيز وبالشكر لله العزيز القدير الحكيم". وأضاف "نشيد بالموقف المسؤول لقيادات وجمهور حزب المؤتمر ووعيه أمام هذه المحنة".

وفيما اشاد الحوثي بالموقف المسؤول والشريف لاحرار حزب المؤتمر الشعبي العام الذي اتخذوه تجاه المؤامرة اوضح قائلاً : المؤامرة فاجأت الكثير من ابناء الشعب اليمني وصدم بها، هذا فيما كنا قد دعونا مرارا الى وأدها قبل تطورها في اجتماع حكماء اليمن قبل عدة اشهر، فعندما دعا صالح الى فتح صفحة جديدة مع العدوان ناشدناه في التراجع عن موقفه إلا أنه فهم المناشدة ضعفا.

ولفت الى ان الخطوات التي قام بها علي عبد الله صالح وجماعته كانت منسقة مع العدوان مشددا بالقول : اليوم هو يوم سقوط مؤامرة الغدر والخيانة واليوم الأسود لقوى العدوان، لان المؤامرة التي كان يراهن عليها العدوان وتفاجأ بها اليمنيون والشرفاء من حزب المؤتمر الشعبي سقطت في ثلاثة ايام بفضل ايمان شعبنا رغم انها تزامنت مع عمليات قصف وحشية وهجمات لمرتزقة العدوان على المنافذ واغلاقها.

ورأى الحوثي ان الشعب الذي أسقط مؤامرة عالمية في ثلاثة أيام قادر على الصمود للأبد في التصدي للعدوان ومؤامراته واضاف : العدوان غاضب جدا لسقوط المؤامرة ونقل للسعودية وأمريكا وسائر أطراف العدوان موتوا بغيظكم.

ودعا حكماء اليمن الى العمل الدائم من اجل الاستقرار منوها الى ان معركة ميليشيات صالح في صنعاء كانت معركة السعودية والامارات وتابع : نؤكد أن المعركة كانت مع ميليشيات محددة وزعيمها. فالمشكلة ليست مع حزب المؤتمر الشعب العام ولا أعضائه بل أن الكثير منهم ساهم في اسقاط المؤامرة ومن هذا المنطلق لا يسمح لأحد أن يحمل نزعة انتقامية ضد أحد. ونوه الى ان النظام الجمهوري سيبقى في اليمن ولن يتغير، واضاف : ينبغي على مؤسسات الدولة تصحيح مسارها والتصدي بكل قوة لمن يريد اثارة الفتنة من جديد.

واعتبر ان اطلاق صاروخ كروز على مفاعل أبو ظبي وجه رسالة مهمة للعدوان وقال : إطلاق الصاروخ على أبو ظبي أتى بالتزامن مع العمل على اجهاض المؤامرة.

وحذر الدول التي تحاول الاستثمار في الامارات والسعودية مادام عدوانهما مستمر وقال : باستطاعة الدول التي تريد الاستثمار في الامارات والسعودية الاستثمار في سلطنة عمان والكويت، لان دول العدوان ليست مناسبة للعدوان ما دامت تواصل عدوانها على اليمن في اشارة مبطنة الى احتمال استهدافها بالصواريخ.

الصماد يوجه بيان إلى الشعب اليمني

من جهته وجه صالح الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى والقائد الأعلى للقوات المسلحة اليمنية (الحوثي) بيانا إلى الشعب اليمني هذا نصه:

الإخوة المواطنون والأخوات المواطنات الإخوة الأبطال

المؤسسات الأمنية والعسكرية والحكومية، عقلاء وحكماء ومشائخ اليمن الوطنيين الاحرار وكل القوى الوطنية وكوادر المؤتمر الشعبي العام الوطنية الصادقة وكل من وقف في وجه الاعتداءات التي قام بها الخارجون عن القانون، المتآمرين على الوطن وتضحياته وصموده، واعتدائهم خلال الأيام الماضية على مؤسسات الدولة، وقتل المواطنين الأمنيين، والعابرين في الطرقات، وصولاً إلى قتل المختطفين من أبناء المؤسسة الأمنية والمواطنين في مناطق المواجهة معهم، وتجاوزهم كل الحدود، والتآمر على الوطن وتضحيات كامل الشعب اليمني في مواجهة العدوان وصبر الشعب وصموده وتضحياته وانحيازهم علنا وبكل وقاحة وصلف إلى صف العدوان وبيانات رسمية وتصريحات مذاعة.

لقد كان واجبا علينا بهذا التكامل الوطني الصحيح والسليم أن نواجههم ونحمي اليمن من أعتى مؤامرة على جبهته الداخلية من كل القوى المعادية والمعتدية على اليمن.

لقد نتج عن الدعوة والتصريحات العنصرية للفتنة في كل محافظات الجمهورية أعمالا تخريبية واقتحاما للمؤسسات الحكومية وقطع الطرق وترويع المواطنين الأمنيين وقتل النساء والأطفال وإطلاق القنابل وتسليحهم بالقنصات لممارسة هوية القتل من أجل القتل وتدمير الأمن والأمان وتعطيل المصالح الخاصة والعامة، وإغلاق مربعات سكنية في أمانة العاصمة وقتل العديد من المختطفين من الشوارع.

لقد قامت الدولة بواجبها الدستوري والقانوني والأخلاقي بدعمكم ومساندكم جميعاً في كل شارع وحارة وفي كل قرية ومنطقة استهدفتها قوى الغدر والخيانة والتآمر واستندوا إلى الدعم المتواصل من قبل قوى العدوان السعودي الأمريكي والقصف والغارات الجوية المتواصلة المساندة لهم والدعم الإعلامي والسياسي واللوجستي وقصف الطيران لكل أماكن تركز القوات الأمنية المتصدية لهم وبما شكل كشفا واضحا للجميع عن المؤامرة التي مضى عليها أشهر وأنفقت عليها المليارات واستثمر فيها الجانب الاقتصادي والحصار ومفاقمته من أجل الضغط على الشعب لينحاز لهذه القوى المخذولة والتي نعلن لكم جميعاً إنتصار ثمار جهودكم وتضحياتكم وانتهاء عمليات مواجهة هذه القوى التي باعت نفسها وتاريخها وأرادت أن تبيع في سبيل شهوة السلطة والمال الشعب اليمني وتضحياته وأرضه وكرامته، فباءت بالفشل والخسران، وتم القضاء على تلك العناصر وقيادتها وفتح الطرقات وتثبيت الأمن والسلم في كل المناطق والمحافظات التي استهدفتها تلك الفتنة وبفضل الله وتعاون الجميع تم تطبيع الحياة وتثبيت الأمن وإعادة السكينة العامة إلى ما كانت عليه.

الأخوة والأخوات الشعب العظيم.

إن من حق هذا الشعب العزيز أن ينعم بالأمن والأمان والإستقرار وهو ما يجري العمل عليه بتعاون وتكاتف الجميع، صدا للعدوان، وتثبيت الأمن العام وتطبيع الحياة، وانطلاقاً إلى المستقبل الذي تقدم في سبيله كل هذه التضحيات ويواجه من كل أعداء اليمن بهذه المؤامرات كما يواجه بالعدوان والحصار.

وهي فرصة أن اعبى باسمي ونيابة عن كامل أبناء الشعب اليمني العظيم وقيادات الدولة وحكومة الإنقاذ بالشكر والتقدير والعرفان لجهود وتضحيات قيادات ومنتسبي المؤسسة الأمنية والقوات المسلحة وحكام اليمن ومشائخها الأحرار الأوفياء وكل الجهود التي تبذل في مواجهة العدوان ومؤامراته وما بذل من جهود خلال الساعات الماضية لاحتواء موقف الغدر والخيانة ومحاولة المتاجرة بتضحيات اليمن وشعبه ومستقبله.

وأدعو الجميع للاستمرار في هذا العمل الوطني وفي هذا الظرف الحساس لإستكمال العمل مع المؤسسة الأمنية والعسكرية والسلطة المحلية لتطبيع الحياة وتقديم العون العاجل والمساعدة والمواساة لكافة المواطنين المتضررين من هذه الأفعال الإجرامية في بعض مناطق العاصمة صنعاء والمحافظات التي شهدت أعمال مماثلة، والتكامل في العمل من أجل الحفاظ على السكينة العامة والأمن العام.

ونؤكد للعالم اجمع ولأبناء شعبنا وكافة المنظمات والبعثات الدبلوماسية العاملة في بلادنا على انتهاء العملية الأمنية الخاطفة وتثبيت السلم والأمن ومعالجة الأضرار، مشيدين بالجهود الجبارة والاستثنائية للمؤسسة الأمنية والعسكرية التي أخدمت الفتنة وتعمل على تثبيت الأمن.

ونشيد بدور أبناء القبائل اليمنية الأحرار الشرفاء الذين يعرفون دوماً أين يضعون أنفسهم مع الله والوطن وشعبهم، غير متناسين دور الأحرار والشرفاء من كوادِر وقيادات المؤتمر الشعبي العام وهو الدور الأساسي والفعال في الحفاظ على الأمن والاستقرار وعدم الانجرار إلى الدعوات الهدامة التي أثارت الفتنة وندعو مؤسسات الدولة التشريعية ممثلة بمجلس النواب والقضائية وحكومة الإنقاذ الوطني ومجلس الشورى والسلطات المحلية وكافة مؤسسات الدولة لممارسة أعمالها ومواجهة متطلبات هذه المرحلة.

ونؤكد لإخواننا الشرفاء في المؤتمر الشعبي الشرفاء انه يؤسفنا ما قامت به تلك العناصر ونؤكد لكل الشرفاء في المؤتمر الشعبي العام وقوفنا إلى جانب الشرفاء في المؤتمر الشعبي العام للاستمرار في العملية السياسية وإثراءها لما فيه مصلحة البلد وتعزيز الصمود لمواجهة العدوان الغاشم وكافة التحديات.

كما نوجه الأجهزة الأمنية بضبط كل من تسول له نفسه بالقيام بأي أعمال تخريبية أو الانتقام والتشفي ومحاسبة كل من تسول له نفسه باقتحام البيوت والممتلكات الخاصة والعامة لأي طرف كان خارج الدستور والقانون وفي حال رصدت أي انتهاكات خارج القانون فسيتم التعامل بحزم مع مقترفيها ومن تواطؤ معهم وعلى الجهات الأمنية والقضائية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمثل هذه الحالات.

كما نؤكد على الجهات المعنية بإعداد الخطوات والإجراءات اللازمة للعفو عن المغرر بهم في الفتنة وأعمال التخريب.

كما نحث الأجهزة القضائية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاستعادة الأموال المنهوبة من حق الشعب وإعادتها إلى خزانة الدولة ومتابعة استعادة الأرصدة في الخارج إلى خزانة الدولة.

كما نكرر تأكيدنا وطمأنة الجميع في الداخل والخارج والعالم والأصدقاء والاشقاء والمنظمات الدولية والجاليات والبعثات الدبلوماسية بسلامة الأوضاع وعودتها إلى ما كانت عليه قبل يوم السبت الماضي من أمان واستقرار. وفي الأخير لنتوجه جميعاً بالشكر لله تعالى ونسبحه ونعظمه على هذه الانتصارات والإهتمام بالتسبيح والدعاء للجيش واللجان في جميع الجبهات.

ونشكر كل من ساهم في تجنيب البلد نار فتنة لا تبقي ولا تذر، واحباط كل محاولات العدوان في شق الصف الداخلي بعد أن عجزوا عن تحقيق أي نصر أو تقدم عسكري أمام أبطال الجيش واللجان الشعبية في ميادين الشرف والبطولة، والشكر موصول لكل القوى والشخصيات ورجال الأمن والجيش ولجان الوساطة التي سعت وعملت على معالجة الوضع وتفويت الفرصة على أعداء الأمة والوطن.

نسأل الله الرحمة للشهداء الأبرار والشفاء للجرحى وأن يفك أسر الأسرى وأن يعين شعبنا اليمني ويسدد على طريق الخير خطاه. وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته ونصر الله اليمن وشعبه المظلوم ورحم الشهداء الأبرار.

أخوكم/ صالح علي الصماد

رئيس المجلس السياسي الأعلى

عندما قال صالح: ساعة الصفر قادمة على صعيد المعارك

وكان الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أعلن، مساء الأحد، رفضه الشراكة مع جماعة «أنصار الله» الحوثية. وقال «صالح» في آخر تصريحات له إن «ساعة الصفر قادمة على صعيد المعارك في صنعاء». وأضاف: «كان لا بد من إنقاذ البلاد من حماقة جماعة الحوثي». وخسر أنصار «صالح» أراضي في اليوم السادس من قتال شرس مع

«أنصار الله». وكان «صالح» متحالفاً مع الجماعة في الحرب المستمرة منذ نحو ثلاث سنوات ضد التحالف العسكري الذي تقوده السعودية.

ودعا صالح يوم السبت (٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧) التحالف بقيادة السعودية إلى وقف الهجمات ورفع الحصار عن اليمن لتهديد الطريق أمام إنهاء الحرب المستمرة منذ قرابة ثلاثة أعوام.

وجاءت الدعوة في وقت كانت تدور فيه اشتباكات في العاصمة صنعاء بين أنصار صالح والحوثيين المتحالفين معه. وقال صالح في كلمة عبر التلفزيون "أدعو الأشقاء في دول الجوار والمتحالفين أن يوقفوا عدوانهم ويرفعوا الحصار وأن يفتحوا المطارات وأن يسمحوا للمواد الغذائية وإسعاف الجرحى وسنفتح معهم صفحة جديدة للتعامل معهم بحكم الجوار وسنتعامل معهم بشكل إيجابي ويكفي ما حصل في اليمن".

وكان صالح دعا في خطاب متلفز، صباح الأحد، جميع اليمنيين إلى «انتفاضة رجل واحد للدفاع عن الثورة والحرية ضد هذه الجماعة (الحوثية) التي... تعبث باليمن منذ ثلاث سنوات»، مشيراً إلى «ما يعانيه الوطن من ثلاث سنوات عجاف، لا مرتبات ولا دواء ولا طعام ولا أمان.. يزجون الأطفال الصغار بمعارك عبثية».

ووصف الحوثيين بأنهم «جزء لا يتجزأ» من الأسباب التي دفعت التحالف العربي للتدخل عسكرياً في اليمن، عازياً هذا التدخل إلى تصرفات الحوثيين «الحمقاء ليس فحسب مع الداخل بل ومع الآخرين».

وحض اليمنيين على مواجهة الحوثيين في كل مكان، كما طالب القوات المسلحة بعدم قبول أوامرهم وألا تنفذ سوى «تعليمات المؤسسة العسكرية الممثلة بالقيادات الوطنية التاريخية» على حد قوله، والتي ذكر أن مرجعيتها هي حزب «المؤتمر الشعبي العام».

ودعا صالح «الأشقاء في دول الجوار» وأعضاء التحالف العربي إلى وقف الحرب «وفتح المطار والسماح بدخول المواد الغذائية ونقل الجرحى ودخول العالقين، وسنفتح صفحة جديدة معهم للتعامل بحكم الجوار، سنتعامل بشكل إيجابي. ويكفي ما حصل في اليمن، وما حصل لليمن».

وتعهد لدول الجوار بـ «التحاور المباشر كسلطة شرعية ممثلة بمجلس النواب» الذي قال إنه هو الممثل الشرعي للبلاد والذي سيتحمل المسؤولية خلال الفترة المقبلة، مناشداً جميع المتحاربين على جميع الجبهات بوقف إطلاق النار فوراً.

من جهته، سارع التحالف العربي الداعم للشرعية إلى الترحيب بتصريحات صالح، مشيراً إلى أن «استعادة حزب (المؤتمر الشعبي) في اليمن زمام المبادرة وانحيازهم لشعبهم ستخلص اليمن من شرور الميليشيات الطائفية الإرهابية... التابعة لإيران»، في إشارة إلى الحوثيين.

جاءت هذه التطورات بعد انفجار المعارك في صنعاء، فجر أمس، بين قوات حزب «المؤتمر الشعبي العام» الموالي لـ علي صالح، وميليشيات الحوثيين، ما أدى إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى.

وتفوقت القوات التابعة لـ صالح، المدعومة من القبائل، بعد معارك طاحنة اشتدت وتيرتها، خلال النهار، على ميليشيات الحوثي وطردتها من كثير من مؤسسات الدولة والمعسكرات في صنعاء ومناطق أخرى، وسط انهيارات متسارعة في صفوف الحوثيين.

علي صالح: انتهى التعايش بين الدولة والميليشيا

وشهدت العاصمة اليمنية صنعاء يوم السبت تمرداً على «التمرد» أو انقلاباً على «الانقلاب»، باستعادة القوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح غالبية الثكن والمقرات التي احتلتها ميليشيا الحوثي، وقال صالح في تصريحات خاصة لصحيفة «الراي» الكويتية إن «زمن الميليشيات انتهى ولا تعايش بعد اليوم بين الدولة

والدولة»، مشدداً على أن الفضاء الطبيعي لليمن هو الفضاء الخليجي، ومشيداً بدور دولة الكويت التي «بذلت الكثير لإنهاء الأزمة».

وفيما توجه الرئيس السابق إلى دول الجوار المشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية عارضاً فتح «صفحة جديدة»، أشاد التحالف بـ «الانتفاضة المباركة» لتخليص اليمن من الميليشيات.

وفي تصريحاته لـ «الراي»، أكد صالح أن اليمن لا يستقيم بمعادلة «دويلة داخل دولة»، وأن «لا تعايش بين الدولة والميليشيات»، مضيفاً: «تحملنا الكثير من أنصار الله (الحوثيين) لكننا فضلنا سلوك طريق التفاهم، أما وقد كان الخيار أمامنا بين حماية الدولة والمؤسسات وأرواح أهلنا في كل اليمن وبين استمرار النهج الميليشيوي، فلا بد أن نفعل ما فعلناه لأن التاريخ لا يرحم». وقال ان الحوثيين سبب رئيسي من اسباب ما يعانيه اليمن من الخارج (من قبل التحالف) ومن الداخل «فهم ينتقمون من الثورة والجمهورية والوحدة»، وشدد «على فتح صفحة جديدة مع دول الجوار والمتحالفين معها» وتعهد بعد إعلان وقف النار وفك الحصار خصوصاً حصار المطارات، الدخول في التفاوض مباشرة عبر سلطة شرعية ممثلة بمجلس النواب، والقضاء على الميليشيات من أي طرف كانت حوثية أم غيرها، ثم العمل على مرحلة انتقالية.

وإذ أكد أن «فضاءنا (كيمينين) الطبيعي هو الفضاء الخليجي»، قال علي صالح: «مهما حصلت تباینات مع دول الخليج فلا بد من الاتفاق والتعاون».

كما أشاد الرئيس السابق بالجهود التي بذلتها الكويت لتقرب وجهات النظر والتوصل إلى حل سياسي، قائلاً «للكويت دين سياسي علينا فقد بذلت الكثير لإنهاء الأزمة بسياسة عاقلة وحكيمة».

وفي تقرير لمراسل «الراي» من صنعاء الزميل طاهر حيدر، نقل عن مسؤول في حزب المؤتمر أن الحوثيين كانوا يخططون لقتل كل من علي عبدالله صالح ونجل شقيقه طارق محمد عبد الله صالح وأخيه محمد بن محمد عبدالله صالح ووزير الخارجية هشام شرف، واعتقال غالبية قيادات حزب المؤتمر لفرض سيطرتهم على كل الدولة في صنعاء وإعلان دولة دينية على غرار إيران.

ووفق المسؤول فإن علي صالح علم بالخطوة كما علم بنية السيطرة الكاملة على صنعاء، خصوصاً أن جنود وضباط الحرس الجمهوري الذين لم تصرف رواتبهم إلا بعد الذهاب بهم لجبهات القتال، أكدوا للرئيس السابق أنهم تلقوا دورات حوثية تغسل عقولهم وتدفعهم إلى أداء القسم والولاء لزعيم الحوثيين عبدالملك وليس لليمن.

زعيم الحوثيين دعا صالح للتعقل ودرء الفتنة

وفي رد على تصريحات صالح دعا زعيم جماعة "أنصار الله" عبد الملك الحوثي، الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، إلى التعقل وعدم الانجرار وراء من وصفهم بالمليشيات، المتهورة، التي تسعى لإثارة الفتنة. ونفى عبدالملك الحوثي في كلمة ألقاها يوم السبت، أن يكون أنصاره قد هاجموا أو اقتحموا جامع الصالح في صنعاء، مضيفاً أن هناك مليشيات مسلحة متهورة ومشبوهة، وليس لها أي مبرر في تصرفها العدائي تجاه أنصار الله.

وقال الحوثي: "أدعو الجميع، الشخصيات والعقلاء والمواطنين أن يكونوا متحليين بأعلى درجات المسؤولية والانضباط والتعاون مع مؤسسات الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار".

وأضاف زعيم "أنصار الله" لابد أن نبتعد عن الفتن وأن نركز على التصدي للعدوان (عمليات التحالف الدولي بقيادة السعودية)، مؤكداً أن جبهات القتال لن تتأثر بما يحدث في صنعاء، مشيراً إلى أنه إذا كانت هناك أي خلافات فإنها تحل بالحوار والتفاهم.

وأهدرت جماعة الحوثي يوم الاحد، دم الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وقال المتحدث باسم الحوثي: الحجة لقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أقيمت. وجاء هدر الحوثيين لدم "صالح" بعد سيطرة قوات حزب المؤتمر على المواقع الحيوية في العاصمة صنعاء، ودعوة الرئيس اليمني السابق لرفض أوامر الميليشيات.

هادي يطلق عملية عسكرية لاستعادة صنعاء

الى ذلك أمر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الاثنين، بإطلاق عملية عسكرية واسعة لاستعادة السيطرة على صنعاء، بدعم من التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، حسب ما أعلن مصدر في الرئاسة اليمنية. في الوقت ذاته، طلب التحالف العسكري بقيادة السعودية من المدنيين في صنعاء إخلاء أماكنهم القريبة من مواقع تركز الحوثيين، في إشارة إلى احتمال تكثيف الغارات الجوية على صنعاء. وأفاد المصدر في الرئاسة الذي طلب عدم الكشف عن اسمه وكالة فرانس برس أن «الرئيس هادي أصدر توجيهات إلى نائب الفريق علي محسن الأحمر المتواجد في مأرب بسرعة تقدم الوحدات العسكرية للجيش الوطني والمقاومة الشعبية نحو العاصمة صنعاء» التي يسيطر عليها الحوثيون وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وتشهد صنعاء معارك دامية بين الحوثيين وقوات الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح الذي أعلن الحوثيون مقتلته الإثنين.

ونقلت قناة «الخبارية» السعودية عن التحالف قوله إن «الابتعاد عن آليات وتجمعات» الحوثيين يجب أن «لا يقل عن ٥٠٠ متر» من المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

أول تعليق سعودي

وعلق السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، الاثنين، على مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، مؤكداً وقوف بلاده "دوماً" مع اليمنيين. ونقلت صحيفة "عكاظ" السعودية عن آل جابر قوله إن "المملكة دوماً مع أشقائنا اليمنيين مهما يحدث من جرائم حوثية". وأضاف آل جابر، أن "ما قام به الحوثي من غدر ونقض للعهد جزء من تربيته الإيرانية".

الأمم المتحدة تدعو لهدنة إنسانية في صنعاء

ودعت الأمم المتحدة يوم الاثنين، إلى هدنة إنسانية في العاصمة اليمنية صنعاء يوم الثلاثاء، للسماح للمدنيين بمغادرة منازلهم ولفرق الإغاثة بالعمل وللجرحى بتلقي الرعاية الصحية. وقال جيمي مكجولديك منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن في بيان إن شوارع صنعاء تحولت إلى "ساحات قتال" وإن العاملين في مجال الإغاثة ما زالوا غير قادرين على الحركة. وقال "لذلك أدعو جميع أطراف الصراع للالتزام بهدنة إنسانية عاجلة يوم الثلاثاء الخامس من ديسمبر كانون الأول من الساعة العاشرة صباحاً إلى الرابعة مساءً لتمكين المدنيين من مغادرة منازلهم لطلب المساعدة والحماية ولتسهيل حركة عمال الإغاثة لضمان استمرارية برامج الإنقاذ".

وحذر الأطراف المتحاربة من أن الهجمات المتعمدة على المدنيين ولفرق الإغاثة والبنية التحتية الطبية "تمثل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وربما تشكل جرائم حرب".

أطول فترة حكم

يشار إلى أن علي عبدالله صالح المولود العام ١٩٤٢ كان الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية من ١٩٧٨ حتى ١٩٩٠ وأول رئيس للجمهورية اليمنية (بعد وحدة الشمال مع الجنوب) وتعد فترة حكمه أطول فترة حكم لرئيس في اليمن منذ العام ١٩٧٨ وحتى خُلع من الحكم في ٢٥ فبراير ٢٠١٢، بعد ثورة ١١ من فبراير ٢٠١١، وهو يحمل رتبة المشير العسكرية، وهو صاحب ثاني أطول فترة حكم من بين الحكام العرب - الذين هم على قيد الحياة حالياً.

وصل علي عبدالله صالح إلى رأس السلطة في البلاد عقب مقتل الرئيس أحمد الغشمي بفترة قصيرة إذ تنحى عبد الكريم العرشي واستلم صالح رئاسة البلاد في فترة صعبة.

احتجاجات

وكانت احتجاجات قامت ضد حكمه عام ٢٠١١ (ثورة الشباب اليمنية)، وسلم صالح السلطة بعد سنة كاملة من الاحتجاجات بموجب "المبادرة الخليجية" الموقعة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والتي أقرت ضمن بنودها تسليم صالح للسلطة بعد إجراء انتخابات عامة كما أقرت لصالح حصانة من الملاحقة القانونية وتم إقرار قانون الحصانة في مجلس النواب اليمني واعتباره قانوناً سيادياً لا يجوز الطعن فيه، وتولى نائبه عبد ربه منصور هادي رئاسة المرحلة الانتقالية.

الحرب الأهلية

وقبل اندلاع موجة الاحتجاجات في اليمن، كانت أخطر أزمة واجهت صالح، هي الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩٤. وكان صالح قد اختير رئيساً لليمن الموحد عام ١٩٩٠ في حين أصبح رئيس اليمن الديمقراطية (الجنوبية) علي سالم البيض نائباً للرئيس. وأعيد انتخابه رئيساً لمجلس الرئاسة في أكتوبر ١٩٩٣. لكن سرعان ما اندلع خلاف بين الرئيس ونائبه البيض مما أدى إلى اعتكاف الأخير في عدن قبل اندلاع حرب ضارية بين قوات الشطرين الشمالي والجنوبي في صيف عام ١٩٩٤، انتهت بانتصار قوات الشمال بقيادة الرئيس صالح على قوات الجنوب بقيادة نائبه.

وفي عام ١٩٩٩ انتخب رئيساً لليمن في الاقتراع الرئاسي الذي جرى في سبتمبر من ذلك العام. لكن هذا لا يعني أن الأمر استتب له، طيلة مدة حكمه، وذلك لأن اليمن "الموحد" كان منذ سنوات ميداناً لجذب عدة قوى أهمها المعارضة الحوثية في الشمال، والجنوبيون الذين يعتبرون أن الوحدة تمت على حسابهم، إضافة إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنشأته في اليمن.

تهديد القاعدة

ولمواجهة الخطرين (الجنوبيين في جنوب اليمن والحوثيين في الشمال) استغل صالح تهديد القاعدة منصة للظهور بمظهر الدرع الواقى في الحرب على الإرهاب، بعد ١٩٩٨ عندما تعرضت سفارتا الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا إلى هجومي دامي، وخاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. يذكر أن علي عبدالله صالح الذي نشأ في قرية بيت الأحمر التابعة للعاصمة صنعاء لم يتلق تعليماً نظامياً. فقد بدأ دراسته في كتاب قريته. ولم يكمل يتجاوز السادسة عشرة حتى انضم إلى القوات المسلحة وذلك عام ١٩٥٨، وقد واصل الدراسة أثناء الخدمة في الجيش.

انقلاب ١٩٦٢

وكان عبدالله صالح من بين العسكريين الشباب المسؤولين عن التخطيط لانقلاب السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ وتنفيذه. وجرى ترقيته في عام ١٩٦٣ إلى رتبة ملازم ثان ثم تدرج بالمناصب العسكرية. وفي يونيو من عام ١٩٧٨ عين عضواً في المجلس الرئاسي المؤقت ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة. ثم تدرج في المناصب العسكرية والسياسية.

وأصبح في عام ١٩٨٢ أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم في اليمن. ومن أهم ما تحقق في فترة حكمه تطبيع العلاقات مع جارة اليمن الشمالية، المملكة العربية السعودية، وتتوج ذلك باتفاق ترسيم الحدود بين البلدين بعد أن كادت تلك المشكلة أن تسبب أزمة حادة في العلاقة بين اليمن والسعودية التي تحتضن عدداً غير قليل من العمالة اليمنية.

*الانصات المركزي:

الحرب في اليمن.. من يقاتل من؟

*كتب: غادة غالب

مرقت الحرب في اليمن، إحدى أكثر الدول العربية فقراً، منذ بدأت الصراعات بين الحكومة المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، وأولئك المتحالفين مع الحركة الحوثية المتمردة، وعلى رأسهم الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح، الذي تواردت أنباء، الاثنين، عن مقتله على يد حلفائه قبل أيام «الحوثيين» أنفسهم، بعدما انقلب عليهم.

وتدور الحرب الأهلية اليمنية بين جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح المدعومين من إيران من طرف، والقوات الحكومية الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي المدعومين من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمغرب وقطر، التي استبعدت من التحالف بسبب خلافاتها مع دول الخليج، ومصر والسودان والأردن من طرف آخر، فيما يهاجم مسلحو تنظيم القاعدة الطرفين السابقين على حد سواء.

ووفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، فإنه منذ مارس ٢٠١٥، قُتل أكثر من ٢٠ ألف شخص وأصيب ٢٧٠ ألف شخص آخر، وقد قتل أغلبهم جراء القصف الجوي للتحالف الذي تقوده السعودية لدعم الرئيس اليمني. وأدى الصراع والحصار الذي فرضه التحالف إلى كارثة إنسانية، تركت نحو ٨٠٪ من سكان اليمن في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية.

اندلاع الحرب

تمتد جذور الصراع في اليمن إلى الفشل في إتمام الانتقال السياسي الذي كان من المتوقع أن يحدث استقراراً في البلاد عقب قيام الانتفاضة التي أجبرت الرئيس السابق الذي حكم البلاد لعقود عديدة، علي عبدالله صالح، على تسليم السلطة لنائبه «هادي» في نوفمبر ٢٠١١.

وحاول «هادي» جاهداً التعامل مع مجموعة من المشكلات، أبرزها هجمات تنظيم القاعدة في اليمن، والحركة الانفصالية في الجنوب، واستمرار موالاة عدد كبير من قيادات الجيش اليمني للرئيس صالح، فضلاً عن الفساد، وارتفاع معدل البطالة، وغياب الأمن الغذائي.

واستغلت حركة الحوثيين، التي تنتمي إلى طائفة الشيعة الزيدية في اليمن والتي خاضت غمار تمردات عدة ضد الرئيس السابق صالح، ضعف الرئيس هادي للسيطرة على مناطقهم في شمال البلاد في محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها.

واستجاب العديد من اليمنيين ومن ضمنهم سنة، إلى مزاعم الانتقال السياسي التي كان الحوثيون يرددونها، وساندوهم في اجتياح العاصمة صنعاء في ٢٠١٤، وإقامة معسكرات ووضع حواجز في طرق المدينة.

وفي يناير ٢٠١٥، عزز الحوثيون وجودهم المسلح في العاصمة اليمنية، وحاصروا القصر الرئاسي والمناطق الحيوية، ووضعوا الرئيس هادي ووزارته قيد الإقامة الجبرية.

وتسكن الرئيس هادي من الفرار إلى مدينة عدن جنوب البلاد.

وحاول الحوثيون والقوات الأمنية الموالية لصالح إحكام السيطرة على عموم البلاد، ما أجبر الرئيس هادي إلى الفرار خارج البلاد في مارس ٢٠١٥.

وشنت السعودية و٨ دول أخرى ذات أغلبية سنية حملة جوية تستهدف إعادة حكومة هادي إلى حكم البلاد، مدفوعة بمخاوفها من بروز هذه الجماعة التي يُعتقد أنها مدعومة عسكرياً من القوة الشيعية في المنطقة، إيران.

وتلقى التحالف دعماً لوجستياً واستخباراتياً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

تطورات الأحداث

وبعد أكثر من سنتين من القتال، لا يبدو أن أحد الخصمين قد اقترب من تحقيق الانتصار في هذه الحرب. وفي أكتوبر ٢٠١٦، نجحت قوات الجيش الموالية للحكومة، المؤلفة من جنود موالين لهادي مع مقاتلين من القبائل السنية في اليمن وانفصاليين من الجنوب، في منع المتمردين من السيطرة على عدن، لكن بعد قتال دامي استمر أشهر وخلف آلاف القتلى.

ومع دخول عام ٢٠١٧ كانت الاشتباكات لا تزال مستمرة في جبهات متعددة منها محافظة شبوة، ومنطقة باب المندب جنوبي محافظة تعز، ومنطقة نهم شمال شرق صنعاء، ومنطقة صرواح التابعة محافظة مأرب جنوب شرق صنعاء، ومحافظة البيضاء، ومحافظة صعدة، ومحافظة حجة، ومحافظة الجوف.

منذ تمكن القوات الحكومية من إخراجهم منها، تعتبر مدينة مأرب الأكثر استهدافاً بالصواريخ الباليستية من مليشيا الحوثي وصالح، حيث بلغت عدد الصواريخ التي أسقطتها الدفاعات الجوية في مدينة مأرب خلال الفترة من ٢٠ أكتوبر وحتى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦، ١٣ صاروخاً بالستياً حسب القوات الحكومية.

وفي ٧ يناير، أطلق الجيش اليمني عملية عسكرية واسعة أطلق عليها «الرمح الذهبي» بمساندة طيران التحالف من ٣ محاور للسيطرة على منطقة باب المندب في مديرية ذباب لإخراج الحوثيين وحلفائهم. وفي نفس اليوم قتل العميد الركن عمر سعيد الصبيحي، قائد اللواء الثالث حزم في جبهة ذوباب في باب المندب.

توجه وفد للحوثيين وصالح إلى مسقط في ٨ أغسطس للقاء المبعوث الأممي لليمن، الذي يبحث وقف إطلاق النار، وذلك في الوقت الذي تتراجع فيه سيطرة الحوثيين وصالح على مناطق واسعة جنوب ووسط اليمن.

من يسيطر على اليمن؟

وبعد الحصول على موطاً قدم على ساحل عدن في أغسطس ٢٠١٦، دخلت قوات التحالف البرية المدينة ونجحت في طرد الحوثيين وحلفائهم من أغلب المناطق في الجنوب على مدار شهرين. وعاد هادي وحكومته من المنفى، وأسسوا مقراً مؤقتاً لهم في المدينة.

ورغم الضربات الجوية للتحالف والحصار البحري الذي استمر على مدار عام ٢٠١٥، لم تتمكن القوات الموالية للحكومة من طرد المتمردين من معاقلهم القوية في الشمال، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والولايات المجاورة لها. كما ظل الحوثيون قادرين على فرض حصار على مدينة تعز جنوب البلاد، وإطلاق الصواريخ والقذائف عبر الحدود مع السعودية بشكل يومي تقريباً.

واستغل مسلحون إسلاميون متطرفون من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ونظراؤهم الموالون لتنظيم «داعش» الفوضى التي تعم اليمن للسيطرة على مساحة من الأراضي في الجنوب اليمني، وصعدوا هجماتهم على مدينة عدن التي تخضع لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

التأثير على المدنيين

يتحمل المدنيون في اليمن العبء الأكبر في القتال ويصبحون باستمرار ضحايا لما يصفه ناشطون بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي من قبل كل أطراف الصراع.

وصفت الأمم المتحدة الأوضاع الإنسانية في اليمن بـ«الصادمة»، في أكتوبر ٢٠١٧، وذلك في ختام مهمة استمرت ٥ أيام للوقوف على ما آلت إليه الأوضاع في اليمن في ظل الحرب، التي دخلت عامها الثالث.

ومع إشارة إحصائيات سابقة إلى أن نصف سكان اليمن في سن يقل عن ١٨ سنة، وبلغت نسبة الأطفال بين ضحايا الحرب في السنة الأولى من الصراع حوالي الثلث.

وأدى الدمار الذي حل بالبُنى التحتية المدنية والقيود المفروضة على واردات الغذاء والوقود إلى حرمان ٢١ مليون يمني من السلع الضرورية والخدمات الأساسية.

وتقول الأمم المتحدة إن ٣,١ مليون يمني قد نزحوا بعيدا عن بيوتهم، بينما يعاني ١٤ مليوناً من نقص في امنهم الغذائي ويواجه ٣٧٠٠٠٠ طفل، بعمر أقل من خمس سنوات، خطر الموت جوعاً.

وشمة أكثر من ١٩٠٠ منشأة صحية، من إجمالي ٣٥٠٠ منشأة صحية، قد توقفت عن العمل أو تعمل جزئياً، الأمر الذي ترك نصف السكان من دون خدمات رعاية صحية كافية، ما دفع الأمم المتحدة للإعلان أن حالات الكوليرا هناك قد تصل إلى مليون حالة بحلول نهاية ٢٠١٧.

فشل جهود السلام

ظهر شعاع من الأمل في انطلاق الجولة الثانية من المحادثات بوساطة الأمم المتحدة بين جانبي الصراع، التي بدأت في الكويت في إبريل ٢٠١٦، وأبدى كل من الحوثيين والسعوديين رغبة في التفاوض بعد أن تعرض كلاهما على ما يبدو إلى ضغوط.

لكن المفاوضات انهارت تماماً بعد ٣ أشهر، ما أدى إلى تصاعد حدة الصراع وخلف زيادة هائلة في أعداد الضحايا من المدنيين بحسب الأمم المتحدة.

تقول حكومة هادي إن العملية السياسية لا يمكن تفعيلها إلا من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الذي يطالب المتمردين بالانسحاب من جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم وتسليم أسلحتهم.

تأثير الحرب على الأوضاع العالمية

ما يجري في اليمن يوجب التوترات الإقليمية في المنطقة بشكل كبير. كما أنه يشكل مصدر قلق للغرب بسبب تهديد هجمات التي من المحتمل أن تنتشر من هذه البلاد كلما ازدادت الاضطرابات فيها.

وتعتبر أجهزة المخابرات الغربية تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من أخطر الجماعات المسلحة في المنطقة، نظراً لما لديه من خبرات فنية وقدرات تقنية وقدرة على الوصول إلى مواقع في مختلف أنحاء العالم لتنفيذ هجمات، علاوة على مخاوف تلك الأجهزة الغربية من ظهور عناصر تنظيم الدولة في اليمن في الفترة الأخيرة.

ويرى البعض الصراع بين الحوثيين والحكومة المنتخبة جزءاً من صراع إقليمي أكبر بين إيران، ذات الأغلبية الشيعية، والسعودية ذات الأغلبية السنية.

واتهمت دول الخليج إيران بتوفير الدعم العسكري والمالي للحوثيين، وهو ما تنفيه طهران في الوقت الذي يدعمون هم فيه الرئيس هادي.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لليمن في إطلالها على مضيق باب المندب، وهو مضيق يربط البحر الأحمر بخليج عدن تمر عبره أغلب شحنات النفط في العالم.

***BBC:**

مَنْ سَيَتَرَعَمُ حَزْبَ "المُؤْتَمَر" ؟ وما هي خِيارات الحوثيين المُقبلة؟

*عبدالباري عطوان

مُنذ ما يَقْرُب من الثلاثة أعوام، ودولة الإمارات العربيّة المتحدة تُحاول إقناع حليفتها السعوديّة، بأنّ أقصر الطرق لكسب الحرب في اليمن تتمثّل في استقطاب الرئيس علي عبد الله صالح، وفكّ تحالفه مع جماعة "أنصار الله" الحوثيّة، ولكن القيادة السعوديّة رفضت بعناد التّجاوب مع كلّ المُحاولات هذه، لأنّها ترفض الغُفران، ونسيان انقلابه، أي صالح، عليها وهي التي أنقذت حياته، والوقوف في الخندق الآخر، المُواجه، وعندما اقتنعت، لانعدام الخيارات الأخرى، واليأس من الحسم العسكريّ، وباتت مُستعدّة لاحتضانه حليفاً، بعد أن فكّ الشراكة مع حلفائه الحوثيين انهارت كلّ مُخططاتها بمقتله، ولم تدمْ فُرحتها إلا ٢٤ ساعة فقط.

في بداية الحرب، أرسل الإماراتيون أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس السّابق على متن طائرة خاصّة إلى الرياض للقاء الأمير محمد بن سلمان، الذي كان وليّاً لوليّ العهد في حينها على أمل التّقريب بين الرّجلين، وإبعاد حزب "المؤتمر" والرئيس صالح عن الحوثيين، ولكن الأمير بن سلمان تعامل مع ضيفه بخُشونة، وقيل أنّه أصرّ على تفتيشه، ووجّه إليه ووالده العديد من الإهانات، ممّا جعله، أي أحمد علي صالح، الخروج من اللقاء غاضباً والعودة إلى أبو ظبي مكسوراً، الأمر الذي ضاعف من اندفاع والده باتجاه الحوثيين الذين حاربهم ستّ مرّات وبدعم سعوديّ ولم يفز بأيّ منها.

لا نعرف كيف حدّث التّقارب بين الرئيس صالح والحلف العربيّ السعودي في الأيام الأخيرة، وما هي شروط الصّفقة التي تمخّضت عن اللقاءات السريّة التي تمتّ في الغرف المغلقة، ولكن ما نعرفه أن قبولها، أي الصّفقة، من قبل الرئيس الراحل كان أكبر مُقامرة في حياته السياسيّة التي امتدت لما يقرب من نصف قرن، وكان هذا القبول أحد أبرز أسباب مقتله على يد شركائه الذين تحوّلوا إلى خصومه وأعدائه اللدودين بين ليلة وضحاها.

انضمام الرئيس صالح للتّحالف السّعودي كان سيُغيّر موازين القوى في الحرب اليمنيّة لو طال عمره ليضعه أشهر، وربّما يُؤدّي إلى ترجيح كفة هذا التّحالف، لأنّه رجلٌ داهية، ويمكّن كاريزما قياديّة غير مسبوقه في اليمن، وربّما في الجزيرة العربيّة أيضاً، ولم يُخفِ رغبته بنقل البُنديقيّة من كتف إلى آخر طوال العشرة أشهر الماضية، حيث وجّه نداءات عديدة للسعوديين بفتح حوار معه، ولكنّه لم يُقابل إلا بالتّجاهل والصّد، وعندما غيّر السّعوديون موقفهم هذا، كان الوقت متأخراً.

من الصّعب التكهّن بالتطوّرات المُقبلة على السّاحة اليمنيّة، لأنّها أكثر السّاحات في الوطن العربيّ استعصاءً على الفهم والتّنبؤ بالنّسبة إلى المُحلّلين، أو حتى المُنجّمين البارعين، فمن كان يتوقّع أن تطول الحرب اليمنيّة ما يقرب من الثلاث سنوات، ومن كان يحلم أن تُغيّر السعوديّة موقفها وتتحالف مع صالح خصمها اللدود، ومن كان يتصوّر أن الحوثيين سيقتلون شريكهم صالح بهذه السّهولة، وبعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلانه فكّ التّحالف معهم، ومن كان يعتقد أن طائرات "عاصفة الحزم" ستفشل في تأمين انتقاله إلى بلده سنحان، وتوفير الحماية له، مثلاً جرى الاتفاق، كما تحدّث أكثر من مصدر في هذا الإطار.

السؤال المطروح الآن هو حول مستقبل "حزب المؤتمر" بعد مقتل رئيسه ومؤسسه؟ ومن هي القيادة الجديدة التي ستتزعّمه؟ هل سيكون الجنرال طارق عبد الله صالح، ابن شقيق الرئيس الراحل، أم نجله الجنرال أحمد علي عبد الله صالح الذي يُقيم حالياً في أبو ظبي، وهل سيحافظ الحزب على وحدته، ويُعززها بضم المنشقين عنه الذين انحازوا إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، ولحقوا به إلى الرياض، أم سيواجه انشقاقات جديدة. لا نملك إجابات شافية في هذا المضمار، لأن مصاب الحزب وأعضائه وقيادته كبير جداً بمقتل قائده وزعيمه، والصدمة أكبر من أن يتم امتصاصها بسهولة، والانتقال إلى المرحلة التالية.

ظاهرياً هناك اعتقاد يقول أن تيار "أنصار الله" الحوثي خرج الفائز الأكبر من مقتل الرئيس صالح، لأن بعض قادته، أو معظمهم على وجه أصح، يعتقد أنهم تخلّصوا من خصم عنيد، وباتوا وحيدين في الساحة دون منافس، أو بالأحرى، اليمن الشمالي أو معظمه، ولكن ربما يكون من المبكر الجزم بصحة هذه النظرية، لأن الجبهة المضادة لهم داخلياً وخارجياً ما زالت قويّة، وحجم العداء لهم يتضخم بعد تبايهم وشماتهم بقتل الرئيس صالح.

باطنياً لا يمكن استبعاد ظهور تحالفات قبلية جديدة تلتف حول حزب المؤتمر، وبدعم سعودي إماراتي، تُشكل جبهة جديدة ضد تيار "أنصار الله"، مُركزةً ومُستغلةً لعملية الاغتيال، وحالة الغضب في أوساط أنصاره داخل اليمن وفي الشتات، وحتى تتبلور هذه النظرية وتُتضح، فإنها تحتاج إلى بعض الوقت.

إيران ستكون دون أدنى شك من بين أكبر المستفيدين من مقتل الرئيس صالح، لأنها لم تطمئن إليه مطلقاً، ولم تستجب لنداءاته بالتحالف معه، وكادت تخسر رهانها في اليمن بعد تقاربه مع التحالف السعودي المُفاجئ، ووضعت كل بيضها في سلة الحليف الحوثي، الذي ترتبط به بروابط عقائدية وسياسية، ومذهبية أيضاً، فالصواريخ الباليستية الحوثية الإيرانية الصنع، وحتى لو قبلنا بالرواية التي تقول بأنه تم تركيبها محلياً، فإن مكوناتها وخبراتها التكنولوجية إيرانية المنبع، تماماً مثل صواريخ "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة، و"حزب الله" في جنوب لبنان.

الرئيس الراحل علي عبد الله صالح كان يطرب لمقولة أنه يُجيد الرقص فوق رؤوس الثعابين، التي يملك حقوق نشرها، ولكنه لم يخطر في باله مطلقاً أن اللدغة القاتلة ستأتيه من أقرب الحلفاء إليه، أي "أنصار الله"، فقبل أن يتعشى بهم بالتحالف مع "عاصفة الحزم" تغدوا به بسرعة قياسية، بعد ساعات من فك التحالف معهم.

الشاعر اليمني الكبير عبد الله البردوني قال بيتاً شعرياً تحول إلى حكمة تلخص حال بلاده، "ركوب الليث ولا حكم اليمن"، وما جرى للرئيس صالح، يؤكد هذه الحقيقة، فمهما امتلك الرجل من الدهاء والحكمة، فإن لهذا الدهاء وهذه الحنكة ومفعولهما نهاية مهما بلغا من العظمة.

رحم الله الرئيس علي عبد الله صالح الذي قال لي في أيار (مايو) عام ٢٠٠٠ وهو يقود سيارته وأنا جالس بجانبه، أنه أخذ السلطة بالقوة، مُشيراً إلى خنجره، ولن يتركها إلا به، وكان له ما أراد، وعزّاه أنه رفض أن يغادر اليمن رغم كل المغريات، وعاش ودُفن في ثرابه، بعد أن قاتل حتى اللحظة الأخيرة في حياته اختلف معه البعض أو اتفق.

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم):

مصرع الملاك الكبير

* غسان شربل

استشعر الحوثيون سريعاً خطورة نزول الرئيس السابق علي عبد الله صالح من القطار الذي جمعهم به قبل ثلاثة أعوام. أدركوا أنه سحب الغطاء الذي تذرّعوا به للاستيلاء على الدولة اليمنية ومقدراتها. وأن غيابه يكشف برنامجهم وينذر بدفعهم إلى العزلة. وأن خروجه سيغير المعادلات العسكرية والسياسية والقبلية وسيعيدهم ميليشيا متمردة تفتقر إلى حاضنة على امتداد الأراضي اليمنية. وأن عزلة الداخل ستضاعف عزلة الخارج وستؤدي إلى فك الحلقة اليمنية من المشروع الإقليمي الذي ينتسبون إليه. استشعروا خطر مغادرة القطار وسارعوا إلى قتله.

إذا أخذنا في الاعتبار حساسيات التركيبة اليمنية، وامتدادات صالح الأمنية والعسكرية والشعبية والقبلية ندرك أن مشهد البارحة قد يكون أخطر من مشاهد سابقة. مشهد الحبل يلتف على عنق صدام حسين وسط نشوة الحاضرين. ومشهد شبان ليبين يتداولون جسد معمر القذافي ثم جثته. ومشهد اللبنانيين لا يعثرون على جثة رفيق الحريري بعدما حرص قاتلوه على تبديدها في كل اتجاه.

لم يكن علي عبدالله صالح لاعباً عادياً على خط الزلازل اليمني. قصة اليمن منذ آخر السبعينات هي قصته أيضاً وتحمل بصماته. حين دخل القصر في ١٩٧٨ كانت البلاد تعيش على وقع اغتيال رئيسين خلال ثمانية أشهر هما إبراهيم الحمدي وأحمد الغشمي. وكان يحلو لعلّي صالح أن يتذكر مبتسماً أن صحيفة «واشنطن بوست» توقعت ألا يدوم حكمه أكثر من ستة أشهر، وإن به يغادر القصر في ٢٠١٢، أي بعد ٣٤ عاماً من موعد دخوله.

لم يكن لاعباً عادياً على المسرح اليمني. كان الملاك الكبير. يتلقى الضربات ويسدد. ينحني للعاصفة ثم يرتدّ عليها. يطلق المدافع ثم يحرك الوسطاء. وعند الاقتضاء يفاجئ معارضا باتصال هاتفي يستدرجه فيه إلى الحوار وبعدها تجديد المبايعة. كان يقلب أوراق الحكم بين يديه. صناديق الاقتراع وأجهزة الأمن ومدافع الجيش، وقبل ذلك كله معرفة عميقة بخيوط النسيج اليمني ومصالحة عباءة الدولة مع عباآت القبائل.

من صنعاء راقب كيف فتك «الرفاق» بـ«الرفاق» في عدن في ١٩٨٦. وعلى وقع تهاوي جدار برلين والاتحاد السوفياتي ألقي اليمن الجنوبي بنفسه في حضن الشمال في ١٩٩٠. تماماً كما ألقت ألمانيا الشرقية بنفسها في حضن الوطن الأم، طبعاً مع الالتفات إلى الفوارق. استعذب لقب «صانع الوحدة» وعاد رابحاً بعد أربعة أعوام من الحرب التي كادت تطيحها. كانت البراعة المستشار الأول لهذا العقيد الذي امتلك غريزة سياسية استثنائية وقدرة على استشعار الأخطار. يترك اللعبة لتأخذ مداها وحين تتخطى الخط الأحمر يشدّ الخيوط ويرتدي قبعة الجنرال. في الداخل كما في الخارج. لم يكن حليفاً طبعاً ولم يكن خصماً سهلاً. وكان في كل الأحوال أستاذاً في فن البقاء.

كان علي صالح أسير قدره كملاك كبير لا يرى لحياته معنى خارج الحلبة. سمعت منه أكثر من مرة أنه تعب. وأنه يتوق إلى ملاعبة أحفاده بعدما شغلته الرئاسة عن ملاعبة أبنائه. وسمعت منه أنه معجب بتجربة لبنان، حيث يمكن العثور على رئيس سابق يجول بحرية في البلاد التي كان الرجل الأول فيها. وقال ذات يوم إنه حان الوقت لكسر القاعدة التي تقول إن الرئيس العربي لا يغادر القصر إلا إلى القبر أو المنفى. كنت أستمع إليه بشكوك عميقة. فقصة الرجل تكشف بوضوح أنه يعيش البقاء في صلب اللعبة مهما تعاظمت أخطارها.

من يعرف علي صالح يعرف أن الرجل لم يستسغ أبداً مشهد صدام حسين معلقاً ورأى فيه انتقاماً لا عدالة. لازمه ذلك المشهد كأنه اعتبره نذير شؤم، تماماً كما اعتبره معمر القذافي. قال: «حين يخلقون ذنن جارك عليك أن تبذل ذننك للحلاقة». وعلى رغم ذلك لم تغادره متعة الإقامة وسط المعارك. وحتى حين احترق جسده لم يحترق ولعه باللعبة. داوى حروقه وعاد إلى الحلبة. وساعة اضطر إلى مغادرة القصر حرص على الاحتفاظ بدور الملاك الكبير الذي يتعذر تناسيه ويصعب شطبه.

لا تنفصل قصة علي عبد الله صالح عن قصة اليمن الشائكة في العقود الأربعة الماضية. إنه المحور الأبرز في هذه القصة. غيابه يفتح فصلاً جديداً في هذه المأساة. ومن يدري فقد يحاصر دمه الحوثيين إذا التقت الشرعية بجمهور «المؤتمر الشعبي العام» وتحركت القبائل، رافضة أن يفرض الحوثيون لونهم على البلاد، وأن يغيروا موقع هذا البلد العريق في عروبتة. في عام ٢٠٠٩، سألت علي صالح عما إذا كان حكم اليمن متعباً، فأجاب: «حكم اليمن يشبه الرقص على رؤوس الثعابين». وأعدت طرح السؤال عليه بعد عام، فأجاب بأن لا شيء تغير باستثناء تحول الثعابين إلى أفاع. هذه منطقة المفاجآت والأهوال. حتى خبير الرياح تغدره الرياح. هذه المرة وقع كبير الملاكين ولدغته الثعابين.

* صحيفة (الشرق الاوسط):

مستقبل اليمن الحفوف بالمخاطر ما بعد صالح

***سايمون هندرسون**

تفيد التقارير بأن الهدوء بدأ يخيم على العاصمة اليمنية بعد عدة أيام من القتال العنيف بين المتمردين الحوثيين المواليين لإيران والقوات التي كانت تدعم علي عبد الله صالح، حيث أن هذا الرئيس الأوحـد للبلاد والذي أصبح لاحقاً حليفاً للمتمردين كان يحاول على ما يبدو الوصول إلى منطقة آمنة حين تعرض موكبه لكمين في الرابع من كانون الأول/ديسمبر. وإذا كان موته يعزز على المدى القصير مركز الحوثيين، الذين تمتد سيطرتهم على الجزء الجبلي الشمالي الغربي من البلاد حيث يعيش غالبية اليمنيين، فقد يفتح المجال أمام اتخاذ خطوة دولية لإنقاذ اليمن قبل أن تصبح دولة منهاره وجرحاً متفرحاً في الخصام السعودي- الإيراني. لقد مرت ثلاثة أعوام تقريباً منذ أن أطلق التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات هجومه العسكري على أبناء القبائل الحوثيين الذين كانوا قد زحفوا من معاقلم الشمالية نحو صنعاء وأرغموا الرئيس عبد ربه منصور هادي على الفرار إلى مدينة عدن المرفئية الجنوبية ومن بعدها إلى الرياض. وبينما نجحت القوات الإماراتية في النهاية في إرغام الحوثيين على التراجع إلى الجنوب، جاء نجاحهم هذا على حساب ضرر جانبي، ألا وهو السماح ببقاء ملاذات تنظيم «القاعدة». ومع ذلك، فإن الأمر الأقل جدارة بالثناء هو أداء القوات السعودية التي لم تتمكن من التقدم بعيداً عن الحدود الشمالية لليمن، وبدلاً من ذلك سمحت للقوات الحوثية بتحويل مساحة من الأراضي السعودية إلى أرض غير صالحة للسكن إلى حد كبير. وكانت القوات الجوية السعودية نشطة جداً مع تلقيها بعض الدعم اللوجستي من الولايات المتحدة، ولكن استهدافها للمناطق الحضرية تعرض لانتقادات واسعة النطاق بسبب الإصابات العديدة في صفوف المدنيين.

ويكمن التحدي الذي تواجهه السياسة الأمريكية في أن أساليبها والنتائج المرجوة منها لا تتوافق تماماً مع الأهداف السعودية والإماراتية، والتي هي نفسها لا تسير على الإيقاع نفسه. وتشعر واشنطن بالقلق من تفشي الجوع ووباء الكوليرا وما يرتبط بهما من مشاكل في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين والتي تحاصرها القوات السعودية والإماراتية. وفي السادس من كانون الأول/ديسمبر، دعا الرئيس ترامب الرياض إلى "السماح بوصول الطعام والوقود والمياه والأدوية بشكل تام إلى الشعب اليمني الذي هو بأمرس الحاجة إليها، مع ضرورة أن يتم ذلك على الفور لدواع إنسانية". وجاء هذا التصريح بعد يوم من اجتماع مسؤول رفيع في "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" مع نظيره السعودي من أجل مناقشة تعزيز أعمال الإغاثة لليمن. وبينما تلقي الرياض باللوم على الحوثيين على الوضع الإنساني، إلا أن الرأي العام الدولي لا يشاركها وجهة النظر هذه، ولا البيت الأبيض على ما يبدو، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن الحصار يواصل منع دخول الإمدادات الغذائية التجارية إلى بلد يعتمد على الواردات لإطعام الأغلبية الساحقة من مواطنيه البالغ عددهم ٢٨ مليون نسمة.

ومن المرجح أن الرياض تأمل أن تُنتج الحرب في المرحلة الأخيرة دولةً يمنية خالية من المشاكل وموالية للسعودية، بينما يبدو أن الإماراتيين يفضلون العودة إلى الانقسام الذي كانت تشهده البلاد بين شمالها وجنوبها قبل توحيدها في عام ١٩٩٠. بيد، تتفق الرياض وأبوظبي على ما يبدو على أمر واحد، وهو انعدام ثقتهما بالمستقبل السياسي الطويل المدى للرئيس هادي على الرغم من الدعم العلني الذي تقدمانه له.

ولا يزال عدم التيقن قائماً أيضاً فيما يتعلق بالدعم الإيراني للحوثيين. وحتى الآن، اقتصرت طهران علناً على التصريحات الداعمة للمتمردين، ولكن العديد من المراقبين يشعرون بالقلق لأن العدد القليل من شحنات الأسلحة الإيرانية التي تم اعتراضها هي مجرد غيض من فيض، وأن التجهيزات التي تصلهم أكبر بكثير. ومما يبعث على القلق بشكل خاص هو الاشتباه بنشر إيران فرقاً استشارية متخصصة صغيرة لربما تكون قد ساعدت الحوثيين في تنفيذ الهجمات عالية المستوى على غرار الضربات الصاروخية التي وُجّهت من الساحل ضد السفن الحربية الأمريكية في العام الماضي، والعمليات التي نُفذت بواسطة زورق سريع بدون قبطان وألحقت أضراراً بفرقاطة سعودية في وقت سابق من هذا العام، ناهيك عن الضربة بصاروخ بعيد المدى التي تعرض لها مطار الرياض الدولي الشهر الماضي، مع الإشارة إلى أن هذه الحادثة الأخيرة أثارت مخاوف كبيرة في السعودية (وفي واشنطن، على الأرجح) بسبب ما أفيد عن إخفاق منظومات الدفاع الصاروخي من نوع "باتريوت" المزودة من قبل الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الحوثيين يدعون إطلاق صاروخ جوال على موقع بناء محطة نووية إماراتية، مع أن ظروف تلك الحادثة لا تزال غير واضحة.

ولطالما اعتُبر إبعاد الحوثيين عن صالح سبيلاً للحد من التصعيد وتشجيع الحل السياسي. وبالفعل، عندما تواصل صالح أخيراً مع الرياض الأسبوع الماضي، استتبع ذلك الجولة الأخيرة من القتال. ولكن بعد انشقاقه الذي افتقر إلى التخطيط السليم ومن ثم موته، ظهر الحوثيون/الإيرانيون فعلياً بأنهم المنتصرون الواضحون على المدى القصير. وحتى أي تحالف مع صالح الماكر والمتقلب لكان أفضل من هذه النتيجة. وربما كانت القمة المنعقدة هذا الأسبوع لـ «مجلس التعاون الخليجي» المنقسم

منتدئاً يتم من خلاله التوصل إلى توافق إقليمي بشأن الخطوات المقبلة في اليمن، ولكن باستثناء دولة الكويت المستضيفة لل قمة، فإن الدولة الوحيدة الممثلة برئيسها في هذه القمة هي قطر التي تعتبرها كل من السعودية والإمارات دولة متمرده.

وفي المرحلة القادمة، هناك عدة استراتيجيات يجدر أخذها في عين الاعتبار:

- إحداث شرح بين الحوثيين وإيران: سيكون المال هو الآلية الرئيسية لتحقيق هذا النهج، ولكن الحوثيين قد لا يشعرون بعد بالضغط الكافي لقبول أي عرض يقدم لهم.

- زيادة الضغط العسكري على الحوثيين في الشمال: يمكن القيام بذلك من خلال تعزيز الوحدات السعودية المتمركزة عند الحدود بواسطة قوات إماراتية أكثر كفاءة.

- دعم القبائل غير الحوثية: يمكن اللجوء إلى القبائل الأخرى في الشمال للتصدي لمحاولات الحوثيين السيطرة على المناطق غير الحوثية.

وأياً كان المسار الذي يختاره التحالف، يبدو أن المزيد من إراقة الدماء لا مفر منه، وربما بوتيرة أكبر بعد. فليمن تاريخ سياسي سافر. ففي ستينيات القرن المنصرم، حاولت كل من بريطانيا في الجنوب ومصر في الشمال أن تحكما سيطرتهم على تلك البلاد ولكنهما فشلتا. وجاء حكم صالح الذي استمر ثلاثة عقود بعد اغتيال سلفه بحقيبة مفخخة - وهذا الأخير كان قد ساعده للوصول إلى السلطة بقتل أخصامه بالرشاشات خلال اجتماع لهم. ولذلك فإن هذه الخلفية والفوضى الراهنة تعنيان أن أي تدخل إضافي ينطوي على مخاطر كبيرة. ومن ثم، يتعين على واشنطن أن تشدد على المنحى الإنساني بينما تعمل في الوقت نفسه على تعزيز الجهود الرامية إلى اعتراض طريق الأسلحة الإيرانية وإضعاف حكم السلاح الحوثي. فغالبية السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين لا يؤيدون الحوثيين، ولا بد من إتاحة المجال في النهاية أمام انبثاق قيادة سياسية جديدة من هذه الجبهة الساخنة.

* **سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.**

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف في اليمن إلى الحوار وتخفيف التصعيد

دعا مجلس الأمن الدولي «جميع الأطراف» في اليمن إلى خفض مستوى العنف والالتزام بدون شروط بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل وقف دائم لاطلاق النار، كما قال الرئيس الحالي لمجلس الأمن سفير اليابان كورو بيسو.

وأضاف في ختام جلسة مغلقة للمجلس حول آخر التطورات في هذا البلد أن مجلس الأمن «متحد في قلقه العميق إزاء الوضع الإنساني الرهيب الذي ما زال يتدهور في اليمن» الذي بات «على شفا مجاعة كارثية».

وتابع الدبلوماسي الياباني أن هناك ثمانية ملايين شخص يفتقرون إلى الغذاء مكررا ما سبق أن دعا إليه مجلس الأمن مرارا من فتح كل المطارات والمرافئ لإرسال المساعدات الإنسانية الدولية، مشيراً بشكل خاص إلى ضرورة تشغيل مطار صنعاء العاصمة ومرفأ الحديدة. وقال أيضاً أن «أعضاء مجلس الأمن يدينون بشدة الهجمات بالصواريخ على السعودية»،

مذكراً بأن مجلس الأمن سبق وأن فرض حظراً على إرسال الأسلحة إلى اليمن.

***فرانس بريس، رويترز:**

تصريح لترامب حيال الأزمة اليمنية يفاجئ القيادة السعودية

فاجأ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، المملكة العربية السعودية بتصريح قوي حيال الوضع في اليمن.

فقد دعا ترامب، الأربعاء، القيادة السعودية للسماح بدخول الغذاء والوقود والمياه والأدوية للشعب اليمني بشكل كامل وفوري، بحسب بيان صادر عن البيت الأبيض. وقال البيت الأبيض، في بيان له، إن "الرئيس الأمريكي دعا القيادة السعودية إلى السماح بدخول الاحتياجات الأساسية إلى شعب اليمن على الفور". ونقل البيان عن ترامب قوله: "وجهت المسؤولين في إدارتي أن يتصلوا بقيادة المملكة العربية السعودية، ليطالبوا منها السماح بوصول كامل للغذاء والوقود والمياه والدواء للشعب اليمني، الذي تشتت حاجته إليها". وأضاف: "من الضروري القيام بذلك فوراً" نظراً للدوافع الإنسانية".

*** وكالات ومصادر متعددة:**

مقتلة علي عبدالله صالح ومعانيها

*د. مصطفى اللباد

تجسّد مقتلة علي عبدالله صالح ووحشية التعامل مع جثته دروساً وعبراً كثيرة لعالمنا العربي المنكوب بالانقلابات العسكرية. ليست مقتلة صالح الأولى من نوعها – ونتمنى أن تكون الأخيرة – في عالمنا العربي، فقد سبقه في اليمن الشمالي الإمام يحيى حميد الدين والرئيس إبراهيم الحمدي والرئيس أحمد الغشمي، وفي اليمن الجنوبي الرئيس سالم ربيع علي، والرئيس عبدالفتاح إسماعيل، بحيث أصبح تاريخ رؤساء الجمهورية في اليمن بشطريه مرتبطاً بالاغتيال مباشرة. وفي كل الجمهوريات العربية، جرى اغتيال رؤساء من العراق إلى سوريا إلى مصر وليبيا والجزائر، بحيث بات الاغتيال وسيلة مألوفة في الجمهوريات لانتزاع السلطة. ليس الصراع على السلطة أمراً مخصوصاً في الجمهوريات العربية، فهذا أمر معروف في كل الدول وفي مختلف أنحاء العالم واختلاف النظم السياسية القائمة جمهورية وملكية، ولكن وحشية ودموية الصراع على السلطة في الجمهوريات العربية تشبّت الأوطان، وليس نظم الحكم فقط.

تنجح الانقلابات البيضاء داخل الأسر الملكية العربية ولا تنجح في الجمهوريات العربية إلا بكثير من العنف والخراب، في حين تعني الإطاحة بالرئيس في الجمهوريات العربية ليس فقط عزله من السلطة، وربما قتله، بل أيضاً استبعاد أجهزة أمنية وعسكرية تابعة له ومستفيدة من رئاسته، وربما أثار الانقلاب حتى حساسيات مناطقية وطائفية ومذهبية، مما يجعل الجمهورية العربية الحديثة تدخل في ما يشبه الحرب الأهلية غداة الانقلابات.

تكشف عملية اغتيال صالح عدم أخلاقية السياسة في أوضح معانيها، حيث تحالف المقتول – «الراقص على رؤوس الأفاعي» كما وصف نفسه في مقابلة مع الصحافي اللبناني الشهير غسان شربل – قبل اغتياله مع الحوثيين و«حلف الممانعة»، فأفردت له شاشات تلفزيوناتها وصفحات جرائدها للإشادة به. عرف كيف يبتعد عن الشاشات وكيف يستغلها، يكمن عند العاصفة ويظهر جلياً عندما تتطلب مصلحته ذلك. انقلبت الحال على صالح عندما أعلن قبل أيام قليلة فضّ التحالف مع الحوثيين، فصار «خائناً» و«مثيراً للفتنة»، في الجانب الآخر انتعشت آمال السعودية ساعتها في التوصل إلى حل سياسي في اليمن.

قاتل الداهية صالح العارف بالخريطة القبلية لبلاده مثل كف يده، والصانع لانقسامات حاضرة في اليمن أو حتى مكرساً لها حتى يستمر في حكمه، بالسلاح مثلما بالتحالفات. وازن الإخوان بالسلفيين، وبالاثنين واجه الحوثيين الذين قاتلهم ست مرات من قبل ثم تحالف معهم إلى ما قبل يومين من مقتله. لعب صالح على انقسامات اليمن والمنطقة، وتنقل برشاقة منقطعة النظير بين تحالفات محلية وإقليمية للاحتفاظ بسلطة أمسك تلايبيها لمدة أربعة وثلاثين عاماً.

كان صالح أكثر الرؤساء العرب المغتالين دهاء، نافسوه في دمويته، ولكنهم لم يقدرُوا على منافسته في تكتيكاته وتحالفاته، وإن لم يعفه ذلك من مصيره. قبل تحالف صالح مع الحوثيين حلفاء إيران، تحالف مع حلفاء السعودية من قبليين و«سلفيين» و«إخوان»، وتعالج في مشافي المملكة من عملية اغتيال سابقة. تملص صالح بدهاء من تبعات «الربيع العربي» الزاحف إلى اليمن والمالي شوارعها بالملايين عبر وساطة خليجية ضمنت له حياته وأسرته، مثلما ضمنت له عفواً عاماً عن كل ما اقترف من جرائم.

مشاهد المقتلة الوحشية لعلي عبدالله صالح تكرر ثارات ودماء وأحقاداً ستستمر في المرحلة المقبلة في اليمن، الذي كان سعيداً.

*صحيفة (القبس) الكويتية :

السعودية لن تخاطر بمصالحها من أجل القدس

كشف موقع «ستراتفور» الاستخباري الأمريكي، أن السعودية ودول أخرى بالمنطقة تظهر دعمها للقضية الفلسطينية، ستتردد في تعريض مصالحها للخطر من خلال مواجهة الولايات المتحدة أو (إسرائيل) من أجل القدس. وأشار إلى أن إعلان الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» الاعتراف بالقدس عاصمة لـ(إسرائيل)، ونقل السفارة إليها، يمكن أن يثير ردود فعل عنيفة من دول الشرق الأوسط التي تدعم السلطة الفلسطينية. وأوضح أنه على الرغم من أن معظم هذه الدول - مثل المملكة العربية السعودية والأردن ومصر وتركيا - تظهر بأنها داعمة للقضية الفلسطينية، إلا أنها ستظل مترددة في تعريض مصالحها للخطر من خلال مواجهة (إسرائيل) أو الولايات المتحدة. ولفت إلى أن العلاقة بين واشنطن والقوى العربية الكبرى - التي تعتمد عليها الولايات المتحدة - ستخضع لإعادة تقييم، بعد الخطوة الأخيرة، وهذا سيكون له حتما تداعيات هائلة على سياسة واشنطن في الشرق الأوسط.

وبين الموقع أن «ترامب» بإعلانه الجديد «يخاطر بإغراق حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في الشرق الأوسط».

ووفق «ستراتفور»، فإن الفلسطينيين يعتبرون منذ فترة طويلة أن واشنطن تؤيد (إسرائيل) في مفاوضات السلام، لكن إعلان «ترامب» أكد أن هذه الحقيقة أصبحت أكثر علانية من أي وقت مضى. وتابع أنه رغم ذلك فإن «إعلان ترامب قد يؤدي لانحياز العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية».

وبحسب الموقع، تعتبر السعودية العضو الأقوى في الجامعة العربية وحليفة رئيسية للولايات المتحدة، ولا يزال من غير الواضح كيف سيتم التوفيق بين الرياض وإعلان «ترامب» بخصوص القدس.

يشار إلى أن تقارير متطابقة تحدثت خلال الأشهر الماضية، عن وجود علاقات سرية بين السعودية و(إسرائيل)، وأن الرياض تسعى لتمهيد الطريق لإظهار تلك العلاقات للعلن، عبر تطبيع شامل.

ويصر الفلسطينيون، على أن أي حل نهائي مع (إسرائيل) يجب أن يفضي إلى قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧.

وحذرت دول عربية وإسلامية وغربية ومؤسسات دولية من أن نقل السفارة إلى القدس سيطلق غضبا شعبيا واسعا في المنطقة، ويقوض تماما عملية السلام، المتوقفة منذ عام ٢٠١٤.

واحتلت (إسرائيل)، القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وأعلنت لاحقا ضمها إلى دولتهم، وتوحيدها مع الجزء الغربي معتبرة إياها «عاصمة موحدة وأبدية لها»، وهو ما يرفض المجتمع الدولي الاعتراف به.

[*الخليج الجديد:](#)

تداعيات قرار ترامب على أمن المنطقة واستقرارها

عبر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال استقباله أمس في قصر الشاطئ، وفداً من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يزور البلاد حالياً، بوضوح عن مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية والإسلامية بوجه عام من تبعات قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بشأن القدس الشريف، وما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات إقليمية ودولية فقد أعرب سموه عن قلق الإمارات تجاه التأثيرات السلبية للقرار في مستقبل استقرار المنطقة، وعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مشيراً سموه إلى إمكانية أن تمثل هذه الخطوة طوق نجاة للجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة التي بدأت في خسارة قواعدها بالمنطقة.

ولا شك في أن قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي يضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية، ويتجاوز كل مرجعيات العملية السلمية منذ «مؤتمر مدريد للسلام» في عام ١٩٩٢، يمثل ضربة حقيقية وموجعة لفرص إحياء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وعملية السلام بوجه عام، لأنه يسلب حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية الراسخة في القدس، التي لا يمكن المساس بها، أو محاولة فرض أمر واقع عليها، كما أنه يعني عملياً تراجع فرص إحياء عملية السلام المتوقفة منذ سنوات في وقت كانت تبذل فيه الكثير من دول المنطقة جهودها من أجل استئنافها، بهدف إقامة سلام حقيقي شامل ودائم يعزز أسس الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة» ولهذا فإن إعراب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، عن أمله في أن «تراجع الإدارة الأمريكية هذه الخطوة، وأن تعمل بشكل أساسي ومؤثر ومحايد على صياغة مبادئ سلام حقيقي يخدم الجميع، ويحقق التنمية والاستقرار في المنطقة»، إنما يعبر عن إدراك حقيقي لخطورة القرار الأخير، خاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها المنطقة الكثير من التحديات والمخاطر، وتحتاج إلى تكاتف الجميع للعمل معاً لاحتواء تداعياتها السلبية على الأمن والاستقرار الإقليمي، فقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل يمنح الجماعات المتطرفة والإرهابية فرصة جديدة لإعادة الانتشار من بوابة الدفاع عن مدينة القدس، التي تمثل رمزا كبيرا للمقدسات الدينية على المستويين العربي والإسلامي، وهذا قد يؤثر بالطبع في الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم «داعش» والإرهاب بوجه عام، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن هذه الجماعات قد تلجأ إلى توظيف هذا القرار في نشر أفكارها المتطرفة والهدامة، وتحريض الشباب المحبطين جراء هذه الخطوة على العنف والكراهية.

وتدرك دولة الإمارات أن السلام العادل والشامل ما دام غائباً فسوف تظل المنطقة معرضة باستمرار لعدم الأمن والاستقرار، ليس لأن القضية الفلسطينية، وفي القلب منها مدينة القدس الشريف، تمثل رمزا مقدسا لدى العرب والمسلمين في كل بقاع الأرض فقط، وإنما كذلك لأن عملية السلام تتصل بشكل وثيق بالأمن والاستقرار الإقليميين في منطقة ذات أهمية استراتيجية للعالم كله على المستويات الاقتصادية والاستراتيجية والروحية، ولهذا تدعو الإمارات دائماً في مختلف الهيئات الإقليمية والدولية إلى العمل على إقامة سلام شامل ودائم يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وتقف الولايات المتحدة الأمريكية الآن أمام اختبار حقيقي، فإما أن تتراجع عن هذا القرار، وتثبت أنها جادة في بناء سلام حقيقي ودائم وشامل، وإما أن تضع المنطقة أمام انفجار حقيقي يقضي على آمال السلام والاستقرار في المنطقة. ولعل المواقف العربية والإسلامية والأوروبية والدولية المنددة بقرار ترامب الأخير يمكن أن تبعث برسالة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن عليها أن تعيد النظر في هذا القرار، حتى لا تفقد مصداقيتها أمام العالم بصفتها تتحدى إرادة المجتمع الدولي، وتنتهك قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام. لقد دان وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعهم الطارئ بالقاهرة، أمس السبت، هذا القرار، بصفته قرارا باطلاً وخرقاً خطيراً للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وطالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بإلغائه. فهل تصغي الولايات المتحدة الأمريكية لصوت العقل والحكمة، وتعمل على تجنيب المنطقة تداعيات انفجار محتمل؟ هذا ما يأمله الجميع من أجل الشروع في بناء سلام حقيقي وشامل ودائم.

* اخبار الساعة يصدرها مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية

* افتتاحية (اخبار الساعة):

لماذا ينقض ترامب عقوداً من السياسة الأمريكية حول القدس؟

***شيلي تلجمي**

يكاد يكون من شبه المستحيل أن نرى منطق إدارة ترامب في اعترافها بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونيتها نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى هناك -حتى قبل أن تزيح الستار عما ستكون بكل تأكيد خطة سلام مثيرة للجدل في الشرق الأوسط، والتي سيكون بيعها صعباً بما يكفي.

ربما يراهن البيت الأبيض على أنه، على الرغم من أن العالم العربي يقف ضد مثل هذه الخطوة، فإن حلفاءه الرئيسيين في العالم العربي سيقصرون معارضتهم -التي أعلنوها مسبقاً- على مجرد الكلام، بينما يهتمون تماماً بحماية علاقتهم مع ترامب حول القضايا الأكثر إلحاحاً، مثل محاربة التشدد ومواجهة إيران. كما يراهن البيت الأبيض على أن الغضب الشعبي العربي والإسلامي سيكون محدوداً أيضاً، بسبب الجهود التي تبذلها الحكومات لاحتواء المعارضة الشعبية، ولأن مسؤولي الإدارة ربما يكونون قد اقتنعوا بالحجج القائلة بأن العرب لم يعودوا يهتمون بشأن فلسطين، ولا حتى القدس.

كل هذا موضع شك، ولكن دعونا نتأمل لحظة في احتمال أن يكون تقدير الإدارة بأن الكلف ستكون محدودة دقيقاً. لا أحد، ولا حتى الرئيس دونالد ترامب نفسه، يمكن أن يقول إن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون مفيدة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتستدعي هذه الحقيقة السؤال: لماذا يفعل ترامب ذلك؟

لا يحتاج ترامب بالتأكيد إلى تعزيز أرصده المؤيدة لإسرائيل“ فهناك ثلاثة من مستشاريه الرئيسيين حول الشرق الأوسط معروفون بكونهم متعاطفين مع اليمين الإسرائيلي. والأهم من ذلك أن الجمهور الأمريكي، بما في ذلك نواته الجمهورية، يعتقد مسبقاً أن سياسته مؤيدة لإسرائيل. وقد وجد استطلاع القضايا الحرجة الذي أجرته جامعة ميريلاند (بين عينة وطنية من ٢,٠٠٠ من الأمريكيين البالغين والذي تم إطلاقه في معهد بروكينغز يوم الجمعة قبل الماضي)، وجد أن ٥٩ في المائة من الأمريكيين قالوا إنهم يفضلون لو أن ترامب لا يميل إلى أي جانب من جانبي الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وعلى العكس من ذلك، قال ٥٧ في المائة من الأمريكيين، بمن فيهم معظم الجمهوريين، أن ترامب يميل في الحقيقة نحو إسرائيل. كما يُظهر استطلاعنا أيضاً أن ٦٣ في المائة من كل الأمريكيين يعارضون نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، بمن فيهم ٤٤ في المائة من الجمهوريين.

وماذا عن المسيحيين الإنجيليين الذين كان دعمهم لترامب حاسماً، والمعروفين بدعمهم لإعلان القدس كعاصمة لإسرائيل ولنقل السفارة الأمريكية إلى هناك؟ يقول ثلثا الإنجيليين إن سياسة ترامب تميل مسبقاً في اتجاه إسرائيل -وهي نسبة أعلى حتى من نظيرتها بين بقية السكان. وحتى في موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، فإن الدعم كبير بالكاد: فبينما يدعم ٥٣ في المائة من الإنجليكان الخطوة، فإن ٤٠ في المائة يعارضونها.

لا شك في أن قادة الإنجليين يثيرون هذه القضية مع الرئيس، لكن أحداً منهم لن يتخلى عنه لو أنه لم يقدم على ذلك الإعلان. وكان ترامب الرئيس الذي يمكن القول بأنه أعطى اليمين الإنجيلي أكثر مما فعل أي رئيس آخر في التاريخ: من التعيينات الرئيسية التفضيلية في المناصب، مثل قاضي المحكمة العليا نيل غورسوتش، ووزيرة التعليم بيتسي دي فوس، إلى السياسات التفضيلية إلى حد بعيد تجاه المدارس الدينية.

في هذه الأثناء، لا تقوم افتراضات الإدارة حول الكلف المحدودة للخطوة على شيء سوى التخمين الذي بلا دليل. وفي الحقيقة، سوف تكون الخطوة متعارضة مع نفس الأولويات التي كانت الإدارة قد وضعتها لنفسها في الشرق الأوسط: محاربة التطرف الإسلامي ومواجهة النفوذ الإيراني. وتشكل القدس قضية مثالية لتستخدمها إيران والمتشددون الإسلاميون لتحشيد الدعم ضد الولايات المتحدة وأولئك الذين يؤيدون سياساتها.

ربما تكون الدعاية في الأصوات العربية المحتملة المحدودة على الأرجح مثل "هاشتاغ: الرياض - أكثر أهمية - من القدس" قد لعبت دوراً أكثر أهمية في هذا التقييم، بالإضافة إلى إعادة تأكيد تصريحات الحكومة الإسرائيلية. لكن هذا التصور ليس جديداً. ففي التحضير لمفاوضات كامب ديفيد التي توسط فيها الرئيس بيل كلينتون في العام ٢٠٠٠، لم يكن من الصعب رؤية أن البيت الأبيض قلل من مركزية القدس بالنسبة للفلسطينيين والعرب بشكل أوسع، ومن حقيقة أن هذه القضية يمكن أن تُسقط المفاوضات. وقد فعلت.

من المؤكد أن الشرق الأوسط أصبح أكثر انقساماً اليوم مما كان عليه في ذلك الوقت. فقد ركز الكثير من العرب على مآسيهم المباشرة وربما أصبحت لدى آخرين صلات متلاشية مع فلسطين، أو حتى مع القدس نفسها. ولكن، بينما أصبحت المنطقة منقسمة بعمق، فقد بقيت القدس رمزاً مركزياً يتسامى على أي قسمة. وهي تبقى قضية تحشيد حتى في بيئة مستقطبة: وحتى لو لم يخرج العرب إلى الشوارع بأعداد كبيرة، فإن هذا الإعلان سيعمل في صالح أولئك الذين يتآمرون في القبو.

من الجيد أن نتذكر أيضاً ما حدث قبل بضعة أشهر فحسب، عندما سادت نفس الافتراضات عن عدم أهمية فلسطين والقدس. ففي أعقاب مقتل رجال شرطة إسرائيليين، تسببت محاولة الحكومة الإسرائيلية تركيب آلات أمنية لتفتيش المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى في قيام تظاهرات واحتجاجات فلسطينية، والتي سرعان ما حشدت الرأي العام العربي والمسلم، وأفضت إلى تدخل الحكومات، مجبرة الحكومة على إبطال هذه التدابير الإسرائيلية في نهاية المطاف.

هناك بطبيعة الحال تأثير مباشر على الأردن، الذي يبقى استقراره أساسياً، وكان الملك عبدالله من بين الأوائل في إيضاح تأثير الخطوة على مجتمعه في تحذيراته "ومنذ ذلك الحين، أضاف الكثيرون تحذيراتهم أيضاً، بمن فيهم الزعيمان التركي والفرنسي، من بين آخرين. ثم، هناك التأثير المباشر على الفلسطينيين. ويمكن أن تجبر الخطوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الابتعاد عن المفاوضات، في البداية على الأقل. ولكن، حتى لو تمكن ترامب من جعل عباس يحجم عن اتخاذ هذه الخطوة، فإن النفوذ الذي سينفقه عباس للاحتفاظ بأي درجة من الشرعية بين الفلسطينيين سيأتي حتماً على حساب قدرته على إقناع الفلسطينيين بقبول أي صفقة سوف يعرضها ترامب، وهي مهمة شبه مستحيلة في المقام الأول.

* زميل بارز غير مقيم - فورين بوليسي، مركز سياسة الشرق الأوسط، العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي.

[* \(مهد بروكينغر\):](#)

بعد كل هذه التحولات.. من يحسم الصراع؟

*د. باسم الطويسي

يقود القرار الأمريكي الأخير بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الاسرائيلي إلى أن من سيحسم الصراع التاريخي على القدس ليس الهوية السياسية المصطنعة ولا حتى الصراع الديني، بل الهوية الثقافية والديمقراطية للمدينة، وإذا كان قرار ترامب أطلق الرصاصة الأخيرة على العملية السلمية ولن يكون بأي شكل بداية مسار جديد للتسوية كما يقال، بعدما تحولت الصفقة الكبرى إلى صفقة كبرى ليس للحقوق العربية والفلسطينية بل لكل أنصار قيم الحياة والسلام في العالم.

وبما أن إدارة الصراع تنتقل حالياً إلى مرحلة جديدة، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في حماية الهوية الديمغرافية والثقافية للمدينة التي تبدو أنها مهددة أكثر من أي وقت آخر.

إن الوقائع على الأرض هي التي سوف تحسم مصير هذه المدينة المعذبة، وتترك النخب الاسرائيلية هذه الحقيقة، ومن هنا يبدو سعي إسرائيل إلى تغيير الوقائع على الأرض، هذا يعني أن البعدين السياسي والديني لا يشكلان أساساً حاسماً للصراع. هذا الأمر يدفع إلى إعادة مراجعة التقدير السياسي والاستراتيجي في ربط مدخلات الصراع السياسي والديني بالمدخلات الثقافية والديمغرافية، وهذا ما تؤكدته الرؤية الإسرائيلية القائمة على مبدأ (القدس مفتوحة دينياً ومغلقة سياسياً) وهو ما دفع الأردن إلى الاعتراف مبكراً بمكانة القدس عند أتباع الديانات الثلاث وأن الاعتراف بهذه المكانة لا يعني بأي شكل المس بهويتها العربية، بل يعني إدراكاً معمقاً لحقائق الصراع على الأرض واحتمالات الحلول الممكنة في مواجهة سياسة شراء الوقت التي تتبعها إسرائيل التي تخدم محو الهوية العربية للمدينة.

تشير الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية الصادرة نهاية العام ٢٠٠٠ إلى أن تعداد السكان في المدينة ارتفع بنسبة ٢٪ من إجمالي السكان البالغ ٦٤٦,٣ ألف نسمة، بينهم ٤٣٦,٧ ألف يهودي بنسبة ٦٧,٦٪، في حين يبلغ عدد السكان العرب ٢٠٩,٥ ألف عربي بنسبة ٣٢,٤٪. إلى ذلك الوقت كان نمو السكان العرب ضعف اليهود، وفي عام ٢٠١٦ أشارت مصادر الكتاب الإحصائي الاسرائيلي إلى أنه يعيش في القدس اليوم ٥٤٢ ألف يهودي (مقارنة بـ ١٨٧٧٠ قبل خمسين سنة) و ٣٢٤ ألف عربي (مقارنة بـ ٨٦٦٠٠ قبل خمسين سنة). في السنوات الأخيرة يبدو أن المعادلة لم تعد تعمل ديمغرافياً لصالح الفلسطينيين حيث إن معدل الإنجاب للمرأة اليهودية وصل إلى ٤,٢٨، في المقابل تراجع معدل إنجاب المرأة الفلسطينية إلى ٣,٢٣ نتيجة التحديث والتغير الاجتماعي وغياب رؤية مركزية لحقائق الصراع.

في الجانب الآخر تنفذ السلطات الاسرائيلية عملية تاريخية منجهة لتغيير الملامح الثقافية للمدينة الشرقية والبلدة القديمة التي تستهدف الوصول إلى التهويد الناعم الكامل حيث تصاعدت عملية تهويد القدس الشرقية والمسجد الأقصى خلال السنوات الخمس الأخيرة بوتيرة عالية غير مسبوقة، أهم ملامحها تصاعد عمليات الاستيطان اليهودي وآخرها إعلان إسرائيل عن بناء نحو (٥٤٩٦) وحدة سكنية في القدس (المنطقة الداخلية الواصلة بين القدس ومعاليه ادوميم) رداً على إعلان قبول عضوية فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. واستمرار الصعود السياسي والقضائي والإعلامي لفكرة المعبد في المنظومة السياسية الإسرائيلية، وبعد أن كان مؤيدو الفكرة مجرد أقلية في مطلع تسعينيات القرن الماضي أصبحوا اليوم قوة سياسية كبيرة لا تسهم في تشكيل الحكومات فقط بل تشكل الأغلبية.

يواجه سكان القدس العرب ظروفًا قاسية غاية في التعقيد، وضغوطات اسرائيلية على مختلف المستويات، فالسكان العرب يواجهون بطالة تتجاوز ٧٠٪، وعمليات الهدم للمساكن تتم بتعسف لا يحدث في مكان آخر في العالم، لا يوجد شيء يمكن أن يقدم للقدس اليوم أكثر أهمية من تثبيت صمود السكان العرب وحماية الهوية الثقافية، هذا أهم من كل الإنشاء السياسي وكل أعمال الاحتجاج، الوقائع على الأرض من سيحسم الصراع وليس أي شيء آخر.

*صحيفة (الغد) الأردنية؛

انعطاف جديدة في أزمة اليمن الجديدة

أعلن بصورة رسمية، من دوائر الحكم الحوثي في صنعاء، عن مقتل علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني السابق. كما تأكد مقتل شخصيات قيادية في حزب المؤتمر الشعبي، الذي ترأسه صالح، إضافة إلى جرح آخرين، بينهم اثنان من أبنائه، على الأقل. ويُرجَّح أن ابن شقيق الرئيس السابق، طارق صالح، الذي ترأس ميليشيات تابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام، قتل أيضاً في اشتباك آخر مع الحوثيين في اليوم نفسه.

وقد تضاربت الروايات حول مقتل صالح، بين رواية حوثية، تقول: إنه قُتل في سيارة مصفحة أثناء اشتباك مع موكبه، بعد اعتراض عملية هروب الرئيس السابق من صنعاء إلى مسقط رأسه في سنحان، ورواية أنصار صالح وأقاربه التي تؤكد على أنه تعرَّض للتصفية على أيدي الحوثيين في منزله، بعد أن اقتحم الأخيرون المنزل ظهر يوم الثلاثاء، ٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، ورواية ثالثة تتحدث عن مقتله بعد مغادرته منزله قاصداً صرواح بمأرب بعد تنسيقه مع قوات التحالف العربي الموجودة هناك، لكن مسلحين اعترضوه في الطريق وقتلوه.

مهما كانت حقيقة الأمر، لا يبدو أن ضمير الحوثيين سيقلق كثيراً من اتهامهم بارتكاب جريمة قتل أخرى، مهما كانت شخصية القتل، أو القتلى، بعد ما قيل عن ارتكابهم سلسلة من الانتهاكات منذ استيلائهم على العاصمة اليمنية ومعظم البلاد في خريف ٢٠١٤. المهم، أن علي عبد الله صالح، الذي ترأس الجمهورية اليمنية لثلاثة وثلاثين عاماً، واستمر في ممارسة نفوذ كبير على شؤون بلاده السياسية، كما على الجيش اليمني، بعد تنحيه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، يغيب أخيراً عن المشهد اليمني، ويغيب في ظروف لا يمكن وصفها إلا بالتأزم المأساوي.

أي تأثير ستركه مقتل صالح على معسكر أنصاره، من العسكريين وفي حزب المؤتمر الشعبي؟ وإلى أي حدّ يمكن للحوثيين الاحتفال بالنصر وغياب خصمهم اللدود، حليفهم السابق؟ وما الذي يعنيه هذا المنعطف الجديد للوضع السياسي اليمني، وللحرب التي تدور رحاها على أرض اليمن منذ أكثر من عامين؟

انتفاضة قصيرة جداً

جاء مقتل الرئيس اليمني السابق خاتمة لانتفاضة مسلحة قصيرة الأجل، قام بها أنصاره في العاصمة اليمنية ضد سيطرة حلفائه السابقين من الحوثيين، بدأت في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧. ما قاله الرئيس السابق في كلمة أخيرة له قبل يوم من مقتله، وما يقوله أنصاره، أن اشتباكات اندلعت بصورة عفوية ومفاجئة بين قوات الحوثيين ومؤيدي صالح، بفعل تصرفات استفزازية قام بها المسلحون الحوثيون أثناء الاحتفال بالمولد النبوي في أحد مساجد العاصمة صنعاء. ويقول هؤلاء: إن تصرفات الحوثيين الاستفزازية ليست الأولى، وإنها لم تتوقف عند احتلالهم للمسجد موقع الاحتفال بالمولد النبوي، بل تواصلت بمحاصرة منازل قيادات في حزب المؤتمر الشعبي، وقيادات عسكرية معروفة بولائها للرئيس السابق.

في المقابل، يقول الناطقون الحوثيون: إن رواية معسكر صالح كاذبة من أساسها، وإن الرئيس السابق والموالين له أطلقوا، عن سابق تصميم وتصور، عملية تمرد عسكرية كبيرة، كان يُفترض أن يتسّع نطاقها من صنعاء إلى مدن أخرى، كما إلى جبهات القتال الفاصلة بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من جهة، والقوات الموالية للرئيس، عبد ربه منصور هادي، وما يوصف بالشرعية اليمنية، من جهة أخرى. ويقول هؤلاء أيضاً: إن الرئيس السابق بدأ اتصالات مع الإمارات منذ ثلاثة شهور على الأقل، بهدف عقد صفقة مع التحالف الذي تقوده السعودية، تتضمن الانشقاق عن الحوثيين وتقويض سيطرتهم على العاصمة صنعاء والمناطق التي يوجد فيها أنصاره. كما يشيرون إلى أن دعوة صالح، في خطابه الأخير، الشعب اليمني لإعلان انتفاضة شاملة ضد الحوثيين، دليل واضح على عمق تورطه، والمدى الذي ذهب إليه في الصفقة مع الإمارات، التي فاوضته باسم السعودية والتحالف ككل.

يوجد أحمد عبد الله صالح، القائد السابق للحرس الجمهوري والابن النافذ للرئيس السابق في أبوظبي، منذ تعيينه سفيراً لليمن في الإمارات قبل أربع سنوات. وبالرغم من أن أحمد صالح عُزل من منصبه من قبل الرئيس

اليمني هادي، عام ٢٠١٣، وظل في الإمارات المشاركة في التحالف العربي، إلا أن المؤكد أنه ساعد الإمارات والسعودية في الحفاظ على قناة اتصال مع والده، في حال برزت الحاجة إلى الحديث إليه. ويرجع أن الإمارات بدأت بالفعل اتصالات جادة مع صالح منذ عدة شهور، بعد أن وصلت الحرب في اليمن إلى طريق مسدود وتصاعدت مخاطر القصف الصاروخي الحوثي لأهداف في العمق السعودي.

وربما كان اللقاء المفاجئ الذي عقده محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، الذي تُعتبر حرب اليمن مشروعه الخاص، مع الأمين العام لحزب الإصلاح اليمني، محمد اليدومي، في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، المؤشر الأهم على المدى الذي قطعتة الاتصالات مع علي عبد الله صالح. فاليدومي يقيم في الرياض، منفاه الاختياري، منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء، دون أن تلقي له السلطات السعودية بالاً أو تتحدث إليه، بالرغم من أن عناصر الإصلاح تتعهد دوراً رئيساً في مقاومة الحوثيين والقتال في جبهات المواجهة معهم. ولذا، فالأرجح أن استقبال ابن سلمان لليدومي كان تحضيراً لنقطة وشيكة في الحرب اليمنية.

لم يَرشَح الكثير مما دار في لقاء ابن سلمان مع اليدومي، ولكن مصادر الإصلاح في جبهات الحرب، لاسيما تلك القريبة من صنعاء، ذكرت أن قوات التحالف زوّدت هذه الجبهات بكميات وفيرة من السلاح والعتاد، مباشرة بعد اللقاء. كما جال علي محسن الأحمر، العسكري السابق، القريب من الإصلاح، ونائب الرئيس اليمني، على الجبهات، مشيراً إلى اقتراب معركة تحرير صنعاء، وللاطمئنان على الاستعدادات الجارية.

ما يمكن استنتاجه، بالتالي، أن ثمة جهات في التحالف كانت تتصور أن معسكر صالح من القوة بحيث يمكنه بالفعل تقويض قبضة الحوثيين على العاصمة اليمنية، وأنه سيكون باستطاعة قوات التحالف والقوات الموالية للشرعية تحرير صنعاء، بمجرد إعلان صالح التمرد على الحوثيين. وهذا ما دفع الرئيس اليمني هادي، صباح يوم ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، إلى توجيه قوات جيشه لإطلاق معركة تحرير العاصمة، عندما كانت الإمارات والسعودية تعتقدان أن الوضع في صنعاء يميل لصالح معسكر الرئيس السابق.

الواضح أن استخبارات الإمارات والسعودية كانت تفتقد لمصادر وثيقة في العاصمة اليمنية، وأنها أخطأت تقدير الموقف في المواجهة القصيرة بين صالح والحوثيين، وأنها كانت تعتمد في تقديراتها على الرئيس السابق وحسب. والواضح، أيضاً، أن دوائر الحوثيين كانت تتوقع اندلاع المواجهة مع صالح، وأنها امتلكت القوة الكافية لحسم المعركة. ولا يُستبعد أن الإيرانيين زودوا الحوثيين بمعدات تجسس، ساعدتهم على تتبع اتصالات صالح مع الإمارات، أو أن الحوثيين نجحوا بصورة مبكرة في اختراق الدوائر اللصيقة بالرئيس السابق، الذي لم يكن موضع ثقتهم على الإطلاق، بالرغم من تحالفه معهم.

انعطافة جديدة

بدأت الأزمة اليمنية بانطلاق ثورة شعبية ضد حكم الرئيس، علي عبد الله صالح، المديد في فبراير/شباط ٢٠١١، ضمن موجة حركة الثورة والتغيير التي اجتاحت المجال العربي منذ نهاية ٢٠١٠. كانت تعز، مدينة الأغلبية الشافعية، المركز الرئيس للثورة، التي قادها شباب من جميع المكونات السياسية، سرعان ما انضم إليها مثقفون ونشطاء سياسيون من كافة التوجهات، وعناصر من القوات المسلحة، أبرزهم اللواء علي محسن الأحمر. واتسعت تلك الحركة لتتطوّل معظم مدن اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، فرضت السعودية، باسم مجلس التعاون الخليجي، تسوية بين نظام صالح والثورة الشعبية، اقتضت تخلي صالح عن السلطة لنائبه، عبد ربه منصور هادي، لفترة انتقالية، ومنح الرئيس السابق حصانة كاملة وضمانة ببقائه في البلاد. واجه هادي خلال الشهور القليلة التالية عقبات جمّة، سواء من الحوثيين، الذين كانت الثورة الشعبية أعادت لهم الاعتبار وأفسحت لهم مجالاً في الحياة السياسية، أو من أنصار صالح داخل البرلمان والجيش، أو من دعاة انفصال الجنوب. وبالرغم من نجاح مؤتمر الحوار الوطني في التوصل لتصور أولي لمستقبل البلاد، إلا أن المرحلة الانتقالية سرعان ما انتهت بسيطرة الحوثيين المسلحة على صنعاء ومعظم البلاد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. وكان واضحاً أن السيطرة الحوثية، السُّلْسة إلى حد كبير، تمت بتحالف مع الرئيس السابق والقوات الموالية له في الجيش وفي الإدارة

الحكومية المركزية والجهوية على حد سواء. ولكن التحالف بين صالح والحوثيين لم يُعلن بصورة رسمية إلا بعد أن بدأت السعودية الحرب من أجل اقتلاع الحوثيين في ربيع ٢٠١٥، وبعد أقل من ثلاثة شهور على تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة.

يُمثل مقتل صالح، إذن، المنعطف الخامس في أزمة اليمن، دون أن يوفر أية مؤشرات مقنعة على اقتراب خلاص اليمن ونهاية أزمتيه. فمن دفع صالحاً للتمرد على الحوثيين بالغ كثيراً في تصويره لمقدرات صالح وقدراته، وساعد بالتالي على منح الحوثيين شعوراً جديداً بالثقة والانتصار. كما تكشف مواجهة صالح مع الحوثيين، ودعم دول التحالف العلني له، عن أن السعودية والإمارات لم تعودا تملكان الكثير من الخيارات في الحرب، ولا أن لديهما الاستعداد لمباشرة الحرب على الأرض بصورة مباشرة، سواء خشية من فداحة الخسائر، أو لإدراك الرياض وأبوظبي أنهما لا تملكان القوة العسكرية المؤهلة لخوض حرب مباشرة.

بيد أن الواضح أن السعودية والإمارات ليستا على استعداد للتخلي عن الحرب والاعتراف بسيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية ومعظم شمال اليمن. ليس فقط لأن الحوثيين باتوا يُمثلون تهديداً حقيقياً وملموساً لأمن السعودية، بمعناه الأولي والمباشر، ولكن أيضاً لأن رابط الحوثيين المذهبي بإيران ودعم الأخيرة الصريح لهم، يجعل من السيطرة الحوثية على اليمن حلقة أخرى في التوسع الإيراني الاستراتيجي في المحيط العربي للسعودية.

من جهة أخرى، لم يعد الحوثيون يتمتعون بالسيطرة الواسعة على اليمن التي كانوا يتمتعون بها في الشهور القليلة الأخيرة من نهاية ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥. فخلال الشهور القليلة التالية لبدء الحرب، خسر الحوثيون كل الجنوب اليمني حيث لا تتوفر أية قاعدة شعبية لهم، ومساحات متفاوتة من الشمال المحاذية للمحافظات الجنوبية، أمام المقاومين اليمنيين وقوات الجيش الموالية للشرعية. وبالنظر إلى وجود كتل شعبية مناهضة للحوثيين في مناطق سيطرتهم، فإن هذه السيطرة ليست آمنة كلية. ولا يبدو الحسم العسكري متاحاً لكلا الطرفين، على الأقل في المدى المنظور.

ادّعى عبد الملك الحوثي في مناسبات سابقة أن حركته تمتلك ما يزيد عن مئة ألف من المقاتلين ولكن تقديرات عسكرية غربية متخصصة وضعت قوة الحوثيين العسكرية في حدود عشرين ألف مسلح. ويُعتقد أن تحالف الحوثيين مع الرئيس السابق أضاف لهم ما يقارب العشرين ألف جندي آخر من الموالين لصالح في الجيش والحرس الجمهوري. ولا بد أن الحوثيين أضافوا لقوتهم السابقة عدّة آلاف آخرين من المسلحين خلال الفترة التي أعقبت اندلاع الحرب، بمساعدة خبراء إيرانيين ومن حزب الله. في الجانب الآخر، يُقدّر عدد قوات جيش الحكومة الشرعية الجديد، الذي يجري تنظيمه وإعداده تحت إشراف قوات التحالف، والمقاومين اليمنيين من خارج الجيش النظامي، بما يزيد عن مئة ألف حسب تصريحات حكومية سابقة.

وبالنظر إلى أن الحوثيين استولوا على مخازن ومعسكرات الجيش اليمني بكاملها، عند بدء سيطرتهم في ٢٠١٤، وأن الإمدادات الإيرانية لهم تواصلت إلى حد كبير، بالرغم من الحصار البحري الذي تعهدته دول التحالف، فقد بدت قوة الطرفين قبل انقلاب صالح على الحوثيين متعادلة إلى حد كبير. فبعد أن حُررت محافظات الجنوب من السيطرة الحوثية، وأحرز بعض التقدم في المحافظات الشمالية شرق وجنوب شرق صنعاء، استقرت الحرب إلى روتين المواجهات المحدودة ذات الوتيرة المنخفضة، دون تغيير جوهري في جغرافية السيطرة. كما أن عداء الإمارات للدود للإسلاميين اليمنيين، ونفوذها المتزايد في الجنوب، ساعد على إضعاف الجبهات التي ينشط فيها المقاومون الإسلاميون، كما في جبهة تعز، التي لم تزل تخضع لحصار حوثي منذ بدء الحرب. فإلى أي حد يمكن لهزيمة تمرد صالح على الحوثيين تغيير موازين الأزمة؟

رهانات متضاربة

لوحج التمرد الذي أعلنه الرئيس السابق لكان من المحتمل، ربما، أن تُنتزع صنعاء من الحوثيين وأن يُدفعوا إلى المناطق الجبلية الوعرة شمال العاصمة اليمنية، التي كانت دائماً معاقل حصينة لهم. ولكن فشل التمرد ومقتل صالح يفتحان الوضع على عدد من الرهانات.

في خطابه بعد ساعات قليلة من مقتل صالح، تحدث زعيم الحوثيين المفوّه، عبد الملك الحوثي، بلغة المنتصر وبنفس احتفالي، مشيراً إلى أن نهاية التمرد لم تكن هزيمة لصالح وحسب، بل للإمارات والسعودية، أيضاً. وأن تكون نهاية صالح فشلاً ذريعاً، ونكسة مريرة، لمراهنة سعودية-إماراتية صحيح، بلا شك، ولكن احتفال الحوثيين بالنصر يبدو مبكراً أيضاً.

في محاولة لاحتواء الانتكاسة، يبدو أن الإمارات دفعت أحمد عبد الله صالح للتحرك، فسارع إلى إصدار بيان حاد في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، نعى فيه والده وتعهد بقيادة الحرب ضد الحوثيين حتى القضاء على آخر واحد منهم. وليس من المستبعد أن تدفع السعودية والإمارات أحمد صالح إلى ساحة الصراع في مسعى لحشد القوات الموالية لوالده والقوى القبلية التي عُرفت بالتفافها حوله، وتنظيم انتقالها للمعسكر المناهض للحوثيين. ولكن ليس من الواضح بعد الحد الذي يمكن أن تصله تلك المساعي لتحقيق أهدافها. فليس ثمة من يعرف بصورة يقينية حجم القوات الموالية لصالح التي لم تزل متماسكة ومستعدة للانحياز إلى جانب الشرعية، ولا حجم القوات التي انهارت روحها المعنوية وقررت إدارة ظهرها للحرب، أو حجم من قررت الاصطفاف إلى جانب الحوثيين، سواء لأسباب مذهبية أو براغماتية بحتة. بيد أن المؤكد أن الحوثيين خسروا الغطاء السياسي، والشعبي-القبلي المحدود، الذي كان يوفره التحالف مع صالح، وباتوا في ساحة المعركة منفردين، بكل حمولتهم الأيديولوجية المذهبية.

بصورة عامة، يمكن النظر إلى الأزمة اليمنية من مستويين مختلفين، بالرغم من التداخل بين هذين المستويين: الأول: بصفتها أزمة داخلية بحتة، تقف فيها قوة مذهبية، أيديولوجية، سلالية، مسلحة، في مواجهة النظام الجمهوري، بكافة قواه السياسية، وإطاره الجامع لليمنيين، بغض النظر عن ميراث الجمهورية غير الباعث على الفخر دائماً. أما المستوى الآخر، فيتعلق بصراع إقليمي بالغ الحدة بين معسكرين، تقود أولهما السعودية، وتقود الثاني إيران.

في المستوى الأول، يسعى الحوثيون لتحقيق أهداف مطلقة وكبرى، تكفل سيطرتهم على اليمن الشمالي، على الأقل، وتأسيس حكم سلالي مذهبي. مثل هذا الهدف لا يمكن إنجازه دون توقف الحرب المعلنة عليهم، واعتراف دول الجوار بسيطرتهم على البلاد ولكن هذه الشروط لا تبدو ممكنة التحقق في الأمد المنظور. في المقابل، يبدو معسكر الشرعية الجمهورية أكثر مرونة، مستهدفاً وضع نهاية لسيطرة الحوثيين العسكرية، مع استعداد لقبول وجودهم كقوة سياسية، بل ومشاركتهم في الحكم.

في المستوى الإقليمي، تسعى السعودية لتحقيق نصر فعلي وملموس على الحوثيين، يفتح المجال لحلفاء السعودية اليمنيين للتفاوض من موقع القوة، ويخرج اليمن من دائرة النفوذ الإيراني. في المقابل، تبدو إيران أكثر مرونة في أهدافها، سواء مقارنة بحلفائها الحوثيين، الذين تستخدمهم كأوراق في صراع أكبر، أو مقارنة بالأهداف السعودية. من وجهة النظر الإيرانية، ليس ثمة ما يمنع القبول بصفقة، تضمن للحوثيين دوراً ملموساً في النظام اليمني، من جهة، وتنازلات إقليمية سعودية في مناطق الجوار الأخرى، بعد أن تُستنزف السعودية في اليمن بما يكفي لبدء التفاوض.

وإلى أن تلتقي إرادات القوى المتصارعة، اليمنية والإقليمية، ليس ثمة ما يدعو إلى التفاؤل باقتراب نهاية الأزمة اليمنية ومعاناة اليمنيين.

[*مركز الجزيرة للدراسات :](#)

البيت الأبيض: السلطة الفلسطينية تضيع فرصة لمناقشة مستقبل المنطقة

قال البيت الأبيض، إنه «من المؤسف» أن يرفض الفلسطينيون مقابلة نائب الرئيس مايك بنس خلال جولة مقبلة في المنطقة في أعقاب قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقال جارود آجين نائب كبير موظفي بنس والمتحدث باسمه «من المؤسف أن السلطة الفلسطينية تضيع فرصة مناقشة مستقبل المنطقة، لكن الإدارة لا تزال مستمرة دون عائق في جهودها للمساعدة على تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفريقنا للسلام لا يزال يعمل بجد لوضع خطة».

*** وكالات ومصادر متعددة:**

نص قرار الجامعة العربية حول القدس

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم السبت الموافق ٢٠١٧/١٢/٩، بناء على طلب المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين برئاسة جمهورية جيبوتي، لبحث تداعيات قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي. إن يستذكر قراراته التي تؤكد موقفه الثابت في رفض الاحتلال الإسرائيلي، وأن القدس الشرقية أرض محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وجميع القرارات العربية والدولية ذات الصلة. وإن يؤكد:

< التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصاً القرارات ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٢٣٣٤ التي تؤكد أن جميع الإجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، أو فرض واقع جديد عليها، لاغية وباطلة لن توجد حقاً ولن تنشئ التزاماً، وخرقاً صريحاً للاتفاقات الموقعة، التي نصت على عدم اتخاذ أي خطوات من شأنها الإجحاف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي، وبما فيها القدس، وعدم استباقها، والتي تؤكد أن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي.

< أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية التي لن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة إلا بقيامها حرة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

< أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، خصوصاً حقه في تقرير مصيره وفي الدولة والعودة والحرية، هو تهديد للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

< التمسك بالسلام على أساس حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة وبمبادرة السلام العربية خياراً استراتيجياً ودعوة المجتمع الدولي التحرك في شكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحل.

< أن هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس هو تطور خطير وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية، بالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام.

يقرر

أولاً: رفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل «القوة القائمة بالاحتلال» ونقل سفارتها إليها وإدانته واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل وأن لا أثر قانونياً لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى هاوية المزيد من العنف والفوضى وإراقة الدماء وعدم الاستقرار.

ثانياً: التحذير من أن العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، واستمرار محاولات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تغيير الهوية العربية للمدينة، والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، استفزاز لمشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، ومحبي السلام في العالم أجمع.

ثالثاً: مطالبة الولايات المتحدة بإلغاء قرارها حول القدس، والعمل مع المجتمع الدولي على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، عبر حل سلمي يضمن قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية سبيلاً لا بديل عنه لإنهاء الصراع.

رابعاً: دعوة جميع الدول الاعتراف بالدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

خامساً: العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، وأن لا أثر قانونياً لهذا القرار، بما في ذلك طلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ القرار المناسب في هذا الخصوص.

سادساً: تكليف لجنة مبادرة السلام العربية بتشكيل وفد من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية على:

أ - الحد من التبعات السلبية لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ومواجهة آثاره.

ب - تبيان خطورة هذا القرار في ضوء المكانة الوطنية والتاريخية والدينية للقدس عند المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ج . العمل مع المجتمع الدولي على إطلاق جهد فاعل ومنهجي للضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ووقف كل الخطوات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض، خصوصاً بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات تفريغ القدس من سكانها المسلمين والمسيحيين وعلى حل الصراع على أساس حل الدولتين.

سابعاً: التنسيق على أساس هذا القرار، مع دول منظمة التعاون الإسلامي وأمانتها العامة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول عدم الانحياز والدول الصديقة.

ثامناً: تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد خطة إعلامية دولية توضح خطورة القرار الأمريكي، وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس وآثارها في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين وتهديد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤكد الوضع القانوني للقدس مدينة محتلة، وتقديمها إلى القمة العربية واستنهاض الطاقات الوطنية الشعبية والثقافية في الدول العربية لزيادة الوعي حول أهمية قضية القدس مواكبة ودعماً للتحرك الدبلوماسي باتجاه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، بما في ذلك من خلال الجاليات العربية المنتشرة في العالم.

تاسعاً: الالتزام بقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية ٢٨ في عمان بزيادة موارد صندوق القدس والأقصى دعماً لصمود الشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص المقدسيون الأبطال المرابطون على أرضهم والتمسكون بمبادئهم.

عاشراً: توجيه الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت موقفاً واضحاً لمصلحة السلام العادل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة الدولة المستقلة، والتزمت الشرعية الدولية برفضها القرار الأمريكي. حادي عشر: تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع كافة الأطراف ذات الصلة، ورفع تقريرها إلى المجلس قبل اجتماعه المقبل.

ثاني عشر: إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر من اليوم، لتقويم الوضع، والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات، بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيساً للدورة الحالية للقمة العربية.

[*الجامعة العربية:](#)

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ليس بكارثة

دينيس روس وديفيد ماكوفسكي* :

هناك القليل من القضايا في الشرق الأوسط التي تثير المشاعر أكثر من القدس. فقد كانت الردود الرسمية للقادة العرب على اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في السادس من كانون الأول/ديسمبر سريعة وسلبية على الأقل جزئياً، لأنهم لم يكونوا على دراية كافية لما كان سيُعلن عنه ولم يكن باستطاعتهم التصرف وكأنهم يتنازلون عن حقوق العرب والفلسطينيين والمسلمين في المدينة وأماكنها المقدسة.

ومن المفارقة أن ما قاله الرئيس الأمريكي لا يعني التنازل عن هذه الحقوق والمطالبات. فاعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل يعكس واقع أنها مركز الحكومة الإسرائيلية وأن القدس، بالنسبة للدولة اليهودية، ستبقى دوماً عاصمتها - وأنه لا توجد مدينة أخرى يمكن أن تحل محلها. وبالنسبة للفلسطينيين، لا يمكنهم أيضاً تصور أن تكون أي مدينة باستثناء القدس عاصمة لدولتهم، إذا خرجت من رحم المفاوضات المتداعية وعند حدوث ذلك. إن إعلان الرئيس ترامب لا يستبعد ذلك: على العكس، لقد قال إن الولايات المتحدة لا تتخذ موقفاً حول مسألة "الحدود الخاصة بسيادة إسرائيل في القدس أو حل الحدود المتنازع عليها". وأوضح أن هاتين المسألتين "تخص الطرفين المعنيين".

وبالنظر إلى المخاوف العربية والفلسطينية وإمكانية أن تُقدم كل من «حماس» و «حزب الله» وإيران وتنظيم «القاعدة» على تحريف ما تقوم به الولايات المتحدة من أجل تأجيج الغضب والحض على أعمال العنف، من الضروري أن تكون رسالة إدارة ترامب واضحة وثابتة حول عدم إصدار أحكام مسبقة بشأن نتيجة وضع القدس. ورغم أن الحفاظ على أدبيات الرسائل لم يكن السمة المميزة للبيت الأبيض في (العام الأول من) فترة رئاسة ترامب، لكنها أمراً أساسياً الآن. فالتغريدات المضللة ممنوعة. إن المخاطر كبيرة للغاية، لا سيما إذا لم يكن قرار الرئيس سيصبّ في مصلحة أعداء السلام.

وهذا يعني تكرار وترسيخ الموضوع الرئيسي للرئيس ترامب في خطابه وهو: أن الولايات المتحدة تميّز بين الاعتراف بواقع أن القدس كانت عاصمة إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ والحاجة إلى إجراء مفاوضات لحلّ كافة مطالبات الإسرائيليين والفلسطينيين، بما فيها القضايا المتعلقة بالقدس. فعلى الإسرائيليين والفلسطينيين حلّ هذه المسائل بشكل مباشر ودون تدخل خارجي.

ثمة منطق لهذه الازدواجية. إن مقراً رئاسة مجلس الوزراء والبرلمان الإسرائيليين يقعان في الجزء غير المتنازع عليه من القدس، وهناك توجه صادق في وضع حدّ للافتراض غير الصحيح بأن هذه المدينة ليست عاصمة إسرائيل، وهو الافتراض الذي استمر لحوالي ٧٠ عاماً. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى مركزية القدس وطبيعتها القابلة للانفجار كما يُحتمل، فمن الأهمية بمكان ألا يبدو المرء وكأنه يستبقي قدرة الطرفين على ترسيم حدود المدينة وعما إذا كانت ستكون عاصمة لدولتين أم لا. وقد سبق أن دعا زعيم «حماس» إسماعيل هنية إلى انتفاضة، وتشير أعمال الشغب العنيفة التي عمّت الضفة الغربية في ٧ كانون الأول/ديسمبر إلى أنه يمكن استغلال الغضب من إعلان الرئيس الأمريكي بشكل أكبر - مما يساعد أيضاً على شرح إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور الوسيط.

وبما أن كافة الأطراف ترى القدس من منظار عاطفي، فقد يسئ المتطرفون تفسير أي قرار يسفر عن اندلاع أعمال عنف. وإذا كانت الولايات المتحدة تبدو وكأنها تنهي الجدل حول مسألة القدس أو أنها ببساطة تتبنى الموقف الإسرائيلي بوضع القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية، فإنها قد تمكّن الجهاديين والرافضين من استغلال هذه المسألة الحساسة للغاية. وبطبيعة الحال، فإنهم سيغتنمون الفرصة للتحريض ضد الولايات المتحدة وشركائها العرب والفلسطينيين - لا سيما عباس والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني. يجدر بالإدارة الأمريكية ألا تنسى الضغوط التي قد يتعرض لها هذان الرئيسان.

ومن الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها إدارة ترامب للحدّ من قدرة الآخرين على استغلال قرار الرئيس الأمريكي هي جعل كبار المسؤولين الأمريكيين يظهرون في كافة الوسائل الإخبارية الناطقة باللغة العربية ويشرحون ماهية القرار الفعلية وما لا يشملها هذا القرار. ولا بدّ لهم أن يسلطوا الضوء على ضرورة الإقرار بواقع بات مسلماً به، وهو: إن أي اتفاق سلام سينتهي باحتفاظ إسرائيل بعاصمتها في جزء من القدس على الأقل. ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح ادعاء الإدارة الأمريكية بأنها لا تحاول تقويض مصالح الفلسطينيين في القدس - وأن الولايات المتحدة لا تزال تصرّ على ضرورة التفاوض بشأن القضايا الأساسية المرتبطة بمستقبل القدس، والأسئلة الدائرة حول السيادة، والمطالب الإسرائيلية والفلسطينية المتعارضة، قبل التوصل إلى اتفاق سلام. ويجب أن يصبح عنصراً هذه الرسالة عبارة شائعة يرددها أبرز المسؤولين الأمريكيين على مسامع الجمهور العربي خلال الأسابيع المقبلة، بمن فيهم نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس خلال زيارته إلى المنطقة.

وهذا هو أفضل أمل لتعزيز مواقف الزعماء العرب والفلسطينيين الذين يجدر بهم التصدي للجهود التي يبذلها أولئك من أمثال (قادة) «حماس» الذين سيسعون إلى تشويه الواقع والادعاء بأنه تمّ التخلي عن القدس - والذين يريدون بوضوح التحريض على العنف وتعزيز الاستقطاب. وقد يبدأ أيضاً بتغيير البيئة بطريقة تسمح لعباس ومفاوضيه، مثل صائب عريقات، بالتراجع عن بعض تصريحاتهم حول إنهاء عملية السلام والدور الأمريكي فيها. ويُعتبر نقل هذه الرسالة مهماً ليس فقط لتجنب اندلاع أعمال عنف، بل أيضاً لضمان أن الخطة التي تعتمدها إدارة ترامب عرضها على الإسرائيليين والفلسطينيين والدول العربية ليست باطلة من أساسها. كما أن السبب الذي دفع بالرؤساء السابقين بيل كلينتون وجورج دبليو بوش وباراك أوباما إلى توقيع مستندات إرجاء نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لم يكن نابعاً من عدم تحليهم بالشجاعة بل لأنهم اعتقدوا أنه من شأن قرار مماثل أن يحرم الفلسطينيين والعرب من المجال السياسي الذي يحتاجون إليه لاتخاذ قرارات صارمة تتعلق بالسلام، مما يجعل تحقيقه أكثر صعوبة. وفي كلمته، أكد الرئيس ترامب أنهم مخطئون. وإذا كان يريد أن يثبت أنه على حق، سيتعين عليه أولاً أن يوضح أنه لم يتمّ التنازل عن مصالحهم وحقوقهم - وأن يقدّم بعد ذلك خطة سلام موثوقة تشمل القدس.

* دينيس روس هو مستشار وزميل "ويليام ديفيدسون" المتميز في معهد واشنطن ومؤلف الكتاب "محكوم عليها بالنجاح: العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ترومان إلى أوباما".

* ديفيد ماكوفسكي هو زميل "زيغلر" المميز في معهد واشنطن، ومحرر موقع الخريطة التفاعلية الجديدة للمعهد بعنوان

المستوطنات والحلول.

*مجلة "فورين بوليسي":

إرساء سلطة عمودية: جذور ومآلات الصراع على العرش السعودي

****محمد نبيل ملين***

مقدمة: على غرار محمد علي باشا في مصر وغيره من رجال السياسة عبر التاريخ، نكّب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ثلّة من الأمراء والساسة ورجال الأعمال النافذين ليلة الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، مدشناً بذلك حلقة جديدة في مسلسل طويل لم ينته بعدُ عنوانه احتكار السلطة ومركزتها.

إن إقدام رجل الرياض القوي على مثل هذا الفعل الجذري الذي فاجأ الكثيرين يطرح أسئلة عديدة تتعلق ليس فقط بسياقاته ودواعيه بل كذلك بتداعياته على المدى القصير والمتوسط. يمكن تقديم أجوبة سريعة لفهم ما يجري حالياً في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على مجموعة من المعطيات الذاتية، ولاسيما طموح وتسرع الأمير الشاب، لكن الفهم الدقيق لهذه اللحظة المفصلية يقتضي الاعتماد على معطيات موضوعية لا يتسنى استنباطها إلا بالرجوع إلى تاريخ وبنية المنظومة السياسية السعودية، وخصوصاً طريقة توزيع وتوريث السلطة داخل العائلة المالكة، وهو ما سنسعى إلى بيانه في هذه الورقة.

مشكلة التوريث

تعتبر مسألة التوريث أهم نقاط ضعف النظام السعودي منذ مطلع القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك بالأساس إلى المنظومة الصنّوية المعتمدة (adelfic system). فوفقاً لهذه الطريقة الأفقية لنقل السلطة -المعمول بها على نطاق واسع في العالم الإسلامي ومناطق أخرى من المعمورة-، يمكن نظرياً لجميع أعضاء البيت الحاكم الذكور الولوج إلى سدة الملك وهو ما يؤدي بشكل شبه طبيعي إلى صراعات وأزمات لاسيما أثناء الانتقال من جيل إلى جيل. إذ يحاول كل مُتطلع إلى السلطة الاستبداد بالأمر وحصره في ذريته دون باقي بطون عشيرته. يؤدي تكرار هذه الأزمات إلى إضعاف المجموعة المهيمنة وتسهيل التدخل الأجنبي مما يفضي إلى انهيار الكيان في آخر المطاف، كما توضح ذلك بجلاء حالة الدولة السعودية الثانية. فقد اغتيل أميران (تركي ومشاري)، وعُزل ثلاثة (فيصل وخالد وثنيان)، ونشبت عدة حروب أهلية دام آخرها ربع قرن، وتدخلت قوى أجنبية عدة مرات كالعثمانيين وآل رشيد في شؤون الإمارة الداخلية. والحاصل أن الدولة انهارت سنة ١٨٩١ أساساً بسبب مسألة التوريث.

بعد انبعاث الدولة السعودية في مستهل القرن العشرين، لم يغيّر الملك عبد العزيز قواعد انتقال الحكم لتفادي ظهور الأزمات من جديد عندما تطل مرحلة الانتقال الجيلي. فقد اكتفى بتهميش فروع البيت المالكة لفسح المجال أمام ذريته.

ظهور الأجنحة

لما فرغ عبد العزيز من تأسيس مملكته في العشرينات، أرسى نظاماً سلطوياً تقليدياً يقوم على تركيز جميع السلطات بين يديه بصفته قائداً سياسياً وزعيماً دينياً معتمداً على تحالف حاكم ضيق. لكن عندما تقدمت به السن، ارتأى أن أفضل وسيلة لاستدامة ملك آل سعود هي إشراك بعض أولاده في الحكم رغم تسمية ابنه سعود ولياً للعهد. كانت نتيجة ذلك على المدى المتوسط تفتت سلطة الأب وظهور منظومة سلطة جديدة يمكن تسميتها بـ"الهيمنة متعددة الأطراف" (multi-domination). زد على ذلك أن عدم تغيير نظام التوريث الصنّوي زاد الأمور تعقيداً. إذ أصبح كل أولاد الملك الأحياء نظرياً، (وعدهم ٣٤)، مرشحين للجلوس على العرش بعد وفاته.

تميزت السنوات الأولى من حكم سعود بنوع من تقاسم السلطة بين أعضاء العائلة البارزين لكن العاهل أراد إحياء التقليد المحلي: إزاحة إخوته لاحتكار السلطة وإفساح المجال لأبنائه ومواليه. وهو ما اضطرهم إلى تشكيل تحالف عائلي قوي مدعوم من العلماء عزله بعد ست سنوات من الصراع.

ترسخت منظومة الهيمنة متعددة الأطراف على عهد الملك فيصل. فقد أمسى كل أمير على رأس معقل حصين (وزارة، إمارة، جهاز أمني، شركة، إلخ) يديره بشكل شبه مستقل. ولئن كانت هذه المنظومة تسمح للعائلة بالسيطرة الفعلية على كل مفاصل الدولة، فإنها تسببت في مجموعة من الاختلالات المهمة. لهذا، كان من الضروري إيجاد أداة لتجاوز هذه المعضلة تجسدت في مجلس العائلة الذي سرعان ما غدا مركزاً مهماً لاتخاذ القرارات.

ولضمان مكانتهم في مسلسل صناعة القرار الأفقي هذا، أصبح لزاماً على كبار الأمراء تشكيل أجنحة من أفراد العائلة المالكة ومحاسيب من كافة أطراف الشعب لاسيما العلماء والتكنوقراط والضباط ورجال الأعمال وشيوخ القبائل. حتى الملك نفسه، رغم مكانته القانونية والرمزية، يجب أن يعتمد من الآن فصاعداً على جناح يُحكم السيطرة على قطاعات مختلفة لكي تكون كلمته مسموعة. وبعبارة أخرى، فالعاهل في هذا النظام السلطوي الأفقي ليس إلا الأول بين أقرانه (primus inter pares) مما يجعل النظام السعودي مجعاً عائلياً.

وهكذا، تحالف فيصل أساساً مع الجناح الذي يتزعمه إخوته غير الأشقاء، فهد وسلطان ونايف وعبد الرحمن وأحمد وتركي وسلمان (الملك الحالي). يُطلق على هؤلاء الإخوة الأشقاء اسم السديريين (نسبة إلى أهم حصة السديري). تنامي نفوذ هذا الجناح بشكل مطرد خصوصاً بعد وصول فهد إلى منصب ولي العهد سنة ١٩٧٥ ثم منصب الملك سنة ١٩٨٢. رغم أن السديريين تقبلوا على مضض وصول أخيهام غير الشقيق، عبد الله، إلى منصب ولي العهد في نفس العام إلا أن كل المؤشرات كانت تدل على أنهم سيحتكرون السلطة عاجلاً أم آجلاً مما سيمنحهم من تهميش أو إقصاء أجنحة العائلة الأخرى. لكن حدثاً غير منتظر سيوقف لسنوات هذا الطموح: إصابة فهد بجلطة دماغية سنة ١٩٩٥ وبزوغ نجم الأمير عبد الله الذي أصبح الوصي الفعلي على العرش لعشر سنوات. وهو ما مكّن الأجنحة الأخرى من العودة إلى دائرة المنافسة.

محاولات التقنين

لمواجهة المطالب السياسية التي أعقبت غزو الكويت سنة ١٩٩٠، اضطر آل سعود إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لاسيما إصدار نظام أساسي للحكم سنة ١٩٩٢. تعتبر هذه الوثيقة هي أول نص قانوني حديث يسعى إلى تأطير مسألة التوريث ولو بطريقة مقتضبة" إذ تنص النقطة الثانية من المادة الخامسة على أن "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز (..) وأبناء الأبناء، ويُبايع الأصلح منهم للحكم (...)" والواقع أن هذا البند لا يحل مشكلة انتقال السلطة بقدر ما يزيد تعقيداً. فعند وفاة الملك عبد العزيز كان عدد المرشحين نظرياً للجلوس على العرش ٣٤ أميراً، وهو أمر مكلف جداً سياسياً واقتصادياً. أما الآن فقد فُتح باب المنافسة نظرياً للمئات من أمراء جيل الأحفاد.

بعد وصول عبد الله إلى الحكم رسمياً، عام ٢٠٠٥، عادت صراعات الأجنحة مجدداً" فقد استخدم العاهل الجديد كل الموارد المتاحة لكسر شوكة السديريين وبالتالي الحفاظ على منظومة الهيمنة متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، أنشأ الملك هيئة البيعة، سنة ٢٠٠٦، وأناط بأعضائها تعيين حكام المملكة المستقبلين لكن هدفها الأساسي هو منع وصول سديري آخر إلى ولاية العهد بعد الأمير سلطان، خاصة أن هذا الأخير كان مريضاً حينها. رغم كل مناوئاته السياسية والقانونية والرمزية، فشل الملك في قلب موازين القوى" لأن إخوته غير الأشقاء يتحكمون في جزء مهم من مفاصل الدولة (وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وأهم مناطق المملكة بما فيها الرياض، ووسائل الإعلام،... إلخ). لذلك، أُجبر العاهل على تعيين السديري، نايف، في منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء أي ولي العهد المقبل" وهو الأمر الذي أفقَدَ هيئة البيعة مصداقيتها نهائياً.

يبدو أن وفاة الأميرين، سلطان ونايف، في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، أحييت آمال عبد الله في الحفاظ على منظومة الهيمنة القائمة رغم وصول السديري، سلمان، إلى ولاية العهد" فقد أحدث منصباً جديداً أسماه: ولي ولي العهد، وعيّن فيه أصغر إخوته غير الأشقاء، مُقرن، الذي لا ينتمي إلى الجناح السديري. أهداف هذه المناورة واضحة: قطع الطريق أمام السديريين وتأخير الانتقال إلى الجيل الثالث للسماح لأمراء جناحه، لاسيما أولاده، بالاستعداد للمعركة الحاسمة (عيّن العاهل ابنه متعب وزيراً للحرس الوطني وأخويه حاكمين على منطقتين).

الانتقال إلى الجيل الثالث

لم يكن عبدالله هو الوحيد الذي يدفع بأبنائه نحو الصدارة" فمنذ سنوات، وأمراء الجيل الثالث يشغلون مناصب مهمة. ورغم أن الانتقال الجيلي بدأ يتسارع سنة ٢٠١١ لأسباب واضحة فإن رأس الدولة كان لا يزال بيد المُسنّين. فبعد وفاة عبد الله سنة ٢٠١٥، أمسى سلمان (٨١ سنة حينذاك) ملكاً ومُقرن (٧٢ سنة حينذاك) ولياً للعهد. يمكن

للمرء أن يتصور بسهولة أنه إذا ما حكم هذان الرجلان لمدة طويلة فإن دور المتطلعين إلى الملك من الجيل الثالث (ومعظمهم خمسينيون وستينيون) لن يصل إلا وهم في مثل سنهم. وهكذا كان يمكن لدورة حكم المسنين (gerontocracy) أن تستمر على المدى المتوسط دون قطيعة -طبيعية أو اصطناعية- لابد منها كي تستطيع السعودية مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية.

ساعات فقط بعد تربيته على عرش المملكة، جعل سلمان ابن أخيه محمداً بن نايف (٥٥ سنة حينذاك) ولياً لولي العهد. يُظهر هذا التعيين أن الانتقال الجيلي وصل إلى مرحلة متطورة كما يبين استعداد السديريين إلى تقليد أظافر الأجنحة الأخرى في انتظار تهميشها نهائياً. كانت ظواهر الأمور تشير إلى أن الطريق ممهدة لكي يكون ابن نايف، وزير الداخلية ورجل النظام القوي والشريك المفضل للإدارة الأمريكية، هو أول عاهل من الجيل الثالث. لكن الملك سلمان كان يرى غير ذلك منذ زمن غير بعيد "ليبدأ صراع جديد" هذه المرة داخل الجناح السديري نفسه.

الحصان الأسود

منذ سنوات والكثير من متتبعي الشأن السعودي يتكهنون بشخص الأمير "الشاب" الذي سيتمكن من إحكام القبضة على العرش. كان عدد المرشحين كبيراً في أول الأمر، لكن اللائحة بدأت تتناقص مع مرور الوقت، لتشمل عدداً ضئيلاً من الأمراء، أهمهم محمد بن نايف ومتعب بن عبد الله. في مثل هذه الحالات عادة ما يظهر حصان أسود يقلب الموازين ويبدد التنبؤات لاسيما إذا ما ساعدته بعض الصدف السعيدة. وهو ما جرى فعلاً مع محمد بن سلمان المولود سنة ١٩٨٥. فعلى الورق على الأقل، لم يكن هذا الشاب مؤهلاً لكي يصبح رجل الدولة القوي لكن مجموعة من الأحداث غير المنتظرة، وتدمير أبيه المحكم في السنوات القليلة الماضية، قذف به إلى قلب المعترك السياسي.

محمد ليس بأكبر أبناء سلمان ولا أصغرهم ولا أجودهم تعليماً ولا أكثرهم خبرة لكنه الأقرب إلى قلبه. وهذا أمر كاف في الأنظمة الملكية (Patrimonial regimes) لضمان ترقى بسرعة البرق لأن العلاقات الشخصية تتفوق على كل العلاقات الأخرى لاسيما الاستحقاق. بدأ صعود نجم هذا الأمير، الحاصل فقط على إجازة في القانون من جامعة الملك سعود سنة ٢٠٠٩، عندما عينه والده مستشاراً له في إمارة الرياض مما يسر له الحصول على نفوذ في أهم مناطق المملكة والاطلاع بشكل مكثف على ما يجري داخل المطبخ السياسي السعودي.

كان يمكن لابن سلمان أن يبقى محصوراً في هذا المنصب لسنوات لولا محاسن الصدف (والصدفة عامل مهم في التاريخ) فقد تسارعت وتيرة الأحداث بشكل كبير بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ عندما تُوفي الأميران، سلطان ونايف، على التوالي ليجد سلمان نفسه ولياً للعهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع. فما كان منه إلا تعيين ابنه المحبوب رئيس ديوانه ومستشاره الخاص بمرتبة وزير والمشراف العام على مكتبه في وزارة الدفاع سنة ٢٠١٣. بدأ صراع خفي بين جناح سلمان وجناح أبناء سلطان انتهى بطرد هؤلاء من وزارة الدفاع ليصبح محمد على رأس واحد من أهم مفاصل الدولة: الجيش النظامي "ما جعله بين ليلة وضحاها أحد أهم اللاعبين على الرقعة السعودية وأحد المرشحين المستقبليين للجلوس على العرش، وقد تأكد ذلك بعد تعيينه سنة ٢٠١٤ في مجلس الوزراء بمرتبة وزير دولة.

بدأ المشهد السياسي السعودي يتغير بشكل جذري في مطلع ٢٠١٥ "فقد تربع سلمان على العرش بعد أن وافت المنية عبد الله. كل المؤشرات تدل على أن الملك الجديد وضع مخططاً محكماً لتمهيد الطريق لابنه للسيطرة على الحكم. فقد استغل بسرعة مفرطة اضطراب بل ضعف الأجنحة الأخرى بسبب كبر سن معظم الأمراء النافذين، ومرضهم واستكانتهم للدعة، وسوء قراءتهم للوضع السياسي، لتوسيع سلطات ونفوذ ابنه بشكل غير مسبوق وبطريقة أحادية" وهو ما كسر نهائياً قاعدة الإجماع العائلي التي تقوم عليها منظومة الهيمنة متعددة الأطراف "فقد عينه وزيراً للدفاع ومستشاراً خاصاً ورئيساً للديوان الملكي ساعات بعد وصوله إلى الحكم. كما أضاف له بعد ذلك بقليل رئاسة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية. لكن ذلك لم يكن كافياً" فقد تم الضغط على الأمير مقرر حتى يتنازل عن ولاية العهد. رضخ أصغر أبناء الملك عبد العزيز الأحياء، الذي لا يتوفر على جناح لحمايته، للأمر الواقع وتنازل عن منصبه بعد أربعة أشهر فقط من تعيينه لتتم تسمية ابن سلمان ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء في ربيع ٢٠١٥ مع احتفاله بحقيقة الدفاع.

باختصار شديد، أمسى محمد بن سلمان، بعد أشهر من تولي والده الملك، يسيطر على أكثر دواليب صناعة القرار“ إذ لم يبق له إلا وزارة الداخلية والحرس الوطني وبعض وسائل الإعلام وجزء من رؤوس المال الكبرى ليستفرد بالأمر نهائياً، فتنحدر المملكة من نظام سلطوي أفقي إلى نظام سلطوي عمودي.

الملك عقيم

منذ ٢٠١٥، ومحمد بن سلمان يسابق الزمن لاحتكار ومركزة السلطة“ لأنه يعلم حق المعرفة أن موازين القوى هشة ويمكن أن تنقلب الأمور على عقبها، خصوصاً إذا ما تُوفي والده وغدا محمد بن نايف عاهلاً للبلاد. فحينذاك ستتصدى له العائلة التي يسعى أهم أجنحتها إلى الحفاظ على منظومة الهيمنة متعددة الأطراف. لذلك، كان هدفه الأساسي هو تجاوز عقبة ابن نايف بكل الوسائل المتاحة. فقد انبرى لمحاصرة هذا الأخير وتهميشه في انتظار الوقت المناسب لعزله، لاسيما عن طريق تعقيم أخباره ومنعه من مقابلة الملك وإبعاده عن مركز اتخاذ القرار والتخلص من محاسبيه وأنصاره.

بالمقابل، حرص ابن سلمان على الظهور بمظهر الحاكم الفعلي للبلاد عن طريق الإكثار من التعيينات في مختلف مرافق الدولة والخرجات الإعلامية والمبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية التي يُسوّق لها مناصروه وأتباعه على أنها استثنائية باعتبار أنها ستحدث قطيعة في المسار التاريخي السعودي.

ولئن نجح الأمير الشاب في تهميش ابن عمه إلا أنه لم يستطع عزله“ لأن هذا الأخير كان ما زال يحظى بدعم جزء من العائلة والنخب السعودية وثقة الإدارة الأمريكية. لكن حدثاً غير منتظر سيسرع الأمور مرة أخرى: وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في مستهل ٢٠١٧. على عكس المؤسسة الأمريكية الحاكمة، سيساند الرئيس الجديد ابن سلمان لأسباب موضوعية وذاتية لا يسعنا بسطها في هذه الورقة. وهو ما سيسمح لهذا الأخير بالمضي قدماً في مخططه خصوصاً أن غريمه يعاني من مشاكل صحية“ ففي أواخر يونيو/حزيران ٢٠١٧، عُزل محمد بن نايف من ولاية العهد وجُرد من كل مناصبه ولاسيما الداخلية وعُيّن مكانه محمد بن سلمان.

لم تُثنِ نشوة النصر الأمير الصاعد عن الاستمرار في مسلسل الاحتكاري“ فتطبيقاً لمقولة: "الملك عقيم"، أُصرّ هذا الأخير على تحقيق مبتغاه -أي تأسيس نظام سلطوي عمودي- عبر الاستيلاء على ما تبقى من المؤسسات والموارد المهمة العامة منها والخاصة وتصفية كل جيوب المقاومة الحقيقية والمحتملة والمفترضة داخل وخارج العائلة المالكة خصوصاً أن عزل ابن نايف لم يحرك ساكناً. وقد بدأت الحملة في خريف ٢٠١٧ عندما أُلقي القبض على مجموعة من الفقهاء والدعاة والمثقفين المنتهين إلى عدة مشارب لاسيما الإخوان المسلمين، تلاها بعد أسابيع زلزال سياسي حقيقي: نكَبَ رجل الرياض القوي العشرات من الأمراء والساسة ورجال الأعمال النافذين، لاسيما متعب بن عبد الله، وزير الحرس الوطني والمتطلع للملك تحت ذريعة مكافحة الفساد. وهو ما مكّنه من احتكار السلطة بشكل غير مسبوق في تاريخ المملكة العربية السعودية، فهذه النكبة مكنت ابن سلمان من إحكام القبضة على القوة الردعية (الجيش والحرس الوطني وأجهزة الأمن) والاقتصاد الوطني ووسائل الإعلام المحلية والمؤسسات الإدارية والقضائية دون شريك أو رقيب وكل ذلك بمباركة المؤسسة الدينية النافذة.

نحو سلطوية جديدة

مما لا شك فيه أن ما قام به محمد بن سلمان بمساعدة والده منذ ٢٠١٥ ليس إلا فصلاً في مسلسل سياسي طويل لا يمكن التنبؤ بكل تجلياته ومآلاته على المدى الطويل“ لأن ذلك يتوقف على مجموعة كبيرة من العوامل الذاتية والموضوعية يصعب التحكم في مساراتها المعقدة والمتشابكة. لكن لا بأس من الرجوع إلى أهم البواعث التي تدفع الأمير الشاب إلى التطلع لخلق منظومة سلطوية عمودية تقوم على احتكار ومركزة القرار دون إصدار أحكام قيمية. هناك على الأقل ثلاثة عوامل متكاملة يمكن أن تفسر ما يجري حالياً في السعودية:

• العامل الأول: هو الباعث الشخصي“ فكل القرائن تدل على أن طموح الأمير الشاب للاضطلاع بدور محوري في تاريخ بلاده غير محدود. فرغم أنه ثمة من ثمار النظام القائم وإحدى أدواته، إلا أنه اختار بطريقة متعمدة أن يتجاهل جزءاً مهماً من قواعد اللعبة السياسية المحلية لاسيما عادات العائلة المالكة في سبيل الاستبداد بالأمر. زد على ذلك دوافع نفسية أخرى يصعب قياسها بطريقة علمية مثل الغيرة والحسد وحب المال وغريزة الانتقام والخوف. وهذه الأمور كلها طبيعية لا يخلو منها أي نظام سياسي فما بالك بالأنظمة الملكية التي تقوم أساساً على العلائق الشخصية.

• العامل الثاني، فيتعلق بالظرفية الزمنية. لقد استغل ابن سلمان مدفوعاً بأبيه وأنصاره كل المتغيرات التي طرأت منذ ٢٠١١ لتقوية مكانته. فلئن سرّعت وفاة سلطان ونايف وعبد الله عملية الانتقال إلى الجيل الثالث، إلا أنها خلخلت التوازنات داخل العائلة المالكة عبر إضعاف غالبية الأجنحة. وهو ما سهّل على الأمير إقصاء أهم منافسيه، لاسيما عن طريق استعمال مجموعة من الفزاعات التي أفرزتها الأحداث كالحفاظ على استقرار المملكة من ارتدادات الربيع العربي وتحسينها من المد الإيراني والخطر الإخواني والتهديد الجهادي ومكافحة الفساد... إلخ. زد على ذلك بطبيعة الحال انتخاب دونالد ترامب غير المنتظر الذي أتى بما لا تشتهي معظم أجنحة آل سعود.

• العامل الثالث: يرجع إلى الإكراهات البنيوية والمعوقات الهيكلية. من المعروف أن السعودية بلد يغلب على سكانه عنصر الشباب، فما زالت أبعد ما تكون عن تحقيق التحول الديمغرافي، إذ إن حوالي ٧٠٪ من مواطني المملكة، الذين يتجاوز عددهم ٢١ مليوناً، هم دون الثلاثين. أضف إلى ذلك أكثر من ١٢ مليون مقيم. ومن المرجح أن ينمو عدد سكان المملكة الإجمالي بشكل كبير في العقد المقبل. وبما أنهم معتادون على دولة الرفاه، فإن لمواطني المملكة، الذين يعيش معظمهم في المدن وفي بيئة متعلمة (٥,٣٪ فقط من الأميين) سقف مطالب اجتماعية واقتصادية عالياً جداً. لكن يبدو أن دولة الرفاه تعيش أزمة حادة، فقد انخفض مستوى المعيشة إلى النصف تقريباً في العقدين الأخيرين. كما وصلت نسبة البطالة سنة ٢٠١٧ رسمياً إلى ١٢,٨٪ (٥٠٪ من العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي و٣٤,٢٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ سنة).

كيف يمكن إذن تفسير هذه الأزمة رغم أن المملكة من أهم مصدري النفط في العالم؟ يعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها طبيعة المجتمع المحافظة (منع المرأة من العمل في عدة مجالات)، والنظام التعليمي الذي لا يستجيب كماً وكيفاً إلى متطلبات سوق العمل (حوالي ٨٣٪ من مستخدمي القطاع الخاص من الأجانب) لأن تكلفتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أقل)، والاعتماد شبه الكلي على مداخل النفط المتذبذبة. لكن المشكل الأساسي يكمن في شكل النظام الملكي ومنظومة الهيمنة متعددة الأطراف وطريقة التوريث الصنوية التي خلقت أعطاباً بنيوية في جميع المجالات. فتعد الأجنحة وصراعاتها لا يتسبب فقط في اختلال مسلسل صناعة القرار بل كذلك في هدر مالي كبير، إذ يستحوذ أعضاء العائلة المالكة المكونة من آلاف الأشخاص بطريقة أو بأخرى على جزء مهم من مداخل الدولة (بين ١٠٪ و ٣٠٪ حسب بعض التقديرات). زد على ذلك أن الفساد يأكل جزءاً آخر من تلك المداخل (١٠٪ حسب تقدير ابن سلمان).

هذا الوضع غير مرجح للتغيير في المستقبل المنظور إذا بقيت دار لقمان على حالها. ففي حين أن عدد السكان لا يتوقف عن النمو، يتناقص الربيع بالقيمتين المطلقة والنسبية. وفي هذا السياق، قد يمكن للمطالب الاجتماعية والاقتصادية أن تتحول إلى مطالب سياسية، خاصة أن الأجيال الشابة أكثر انفتاحاً على العالم (أكثر من ١٢٦ ألف سعودي يدرسون حالياً في الخارج، والمجتمع الافتراضي جد متطور).

وللخروج من هذا المأزق والحفاظ على المنظومة السلطوية اقترح جزء من النخبة الحاكمة مجموعة من الحلول منذ مطلع الألفية الثالثة لاسيما خلال عهد الملك الراحل، عبد الله. فأصدر الرؤى الاستراتيجية، وتعيين جيل الشباب في المناصب العامة، والدعوات إلى إسلام وسطي معتدل، ومنح المرأة بعض الحقوق والإعلان عن نية مكافحة الفساد، وإنشاء مشاريع ضخمة لتنويع مصادر الدخل والخصخصة والسعودة والإصلاحات القانونية والمالية ليست وليدة الأمس. لم يقم محمد بن سلمان إذن إلا بإعادة تدوير أفكار وتصورات معروفة وبعضها مجرب لكن الفرق بينه وبين سلفه وأقرانه يكمن في إدراكه نقطة مهمة: لا يمكن الإقبال على هذه التغييرات الهيكلية، نظرياً على الأقل، دون تدمير منظومة الهيمنة متعددة الأطراف وإرساء منظومة سلطوية عمودية، همها الأول هو الفعالية ضمناً لبقاء النظام. وهو ما اعتبره البعض شجاعة والبعض الآخر تهوراً.

مهما يكن من أمر، لا أحد يدري ما إذا كانت محاولات الأمير الشاب لإعادة تشكيل المنظومة السلطوية المهترئة التي يقودها ستنتج أم لا. لكن الأمر المؤكد هو أن مسألة التوريث ستظل في السنوات المقبلة هي المدخل الأساسي لكل أنواع التغيير في المملكة العربية السعودية.

*د. محمد نبيل ملين، كبير الباحثين في المركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية

*مركز الجزيرة للدراسات:

الشعب السعودي بدوره يعشق الحياة إن استطاع إليها سبيلا

***سعيد ناشيد**

التطورات الجارية في المملكة العربية السعودية قد كشفت للجميع بأن خلف القشرة المشوهة لا يزال هناك الإنسان مقبورا منتظرا أن يفسح له المجال لكي يعبر عن ميله الفطري إلى الفرح والحياة. وهكذا كان.

قبل بدء ما كان يسمى بالربيع العربي، كان بعض أصدقائي في جدة بالمملكة العربية السعودية يستعدون لاستضافتي في أحد الصالونات الثقافية، وكنت متشوقا فعلاً للقائهم، ومن ثمة معاينة المجتمع السعودي عن قرب ولو لأيام معدودة. لكنهم عندما أخبروني بأن الطريقة التي يتيحها لي القانون قصد زيارة المملكة السعودية هي العمرة والتي سيتكفلون بتدابيرها - وطبعاً دون أن أعتذر طالما الأمر مجرد ذريعة - اعتذرت لهم على الفور متذرعاً بأنني لا أستطيع أن أستغل شيئاً له علاقة بالدين من أجل شيء لا علاقة له بالدين، أو، بمعنى أوضح، لا يمكنني أن أقترف الجرم الذي ألوم عليه تجار الدين.

لا يمكنني أن أفعل ذلك دون أن أفقد احترام كل من سيعلم بالأمر، وبالأحرى سأفقد احترامي لنفسي، وهذا يكفي. لا أزعجني أني كانطني إلى هذا الحد، لكن دعنا نقل إنها مسألة مزاج في الحساب الأخير، وهذا أيضاً مما يكفي. في واقع الأمر يهمني أن أبسط اعترافاً من نوع آخر. ذلك أنني سأتكلم عن بلد لم أتمكن من زيارته من قبل. هل مثل هذا الكلام ممكن؟

في كل الأحوال إن لم أر الأرض فلقد رأيت الإنسان، ورأيت به بما يكفي. لذلك، وبناء على معرفتي بعشرات الأصدقاء السعوديين المفعمين بالذوق الثقافي والفني الرفيع، ولا سيما في مدينة جدة، وهي أقرب مدينة في العالم إلى الأماكن المقدسة، فقد ظل ينتابني نوع من الشعور العميق بأن الإنسان السعودي ظلم في صورته ظلماً كبيراً. بل يصعب أن نجد إنساناً ظلم في صورته أكثر من الإنسان السعودي. إذ لم تخرج الصورة النمطية السائدة عنه عن أحد المألين الدراماتيكيين: إما أنه يحمل فكراً "داعشياً"، وإما أنه يحمل فكراً "فاحشياً" أو على الأرجح هما معا في مستوى تفاصيل التفاصيل.

عموماً لدي ما يكفي من الأسباب لكي أشعر بأن الإنسان السعودي مظلوم في صورته، وبأن حقيقته أبعد من تلك الثنائية المقيتة التي تجعله إنساناً لا يشبه سائر الناس. والواقع أن التطورات الجارية في المملكة العربية السعودية قد كشفت للجميع بأن خلف القشرة المشوهة لا يزال هناك الإنسان مقبورا منتظرا أن يفسح له المجال لكي يعبر عن ميله الفطري إلى الفرح والحياة. وهكذا كان.

"الموسيقار العالمي يائي في أرض الحرمين" .. لو قيل أو كُتب مثل هذا الخبر قبل سنوات قليلة لكان الاعتقاد أن يائي ذاهب إلى الحج أو العمرة، وفي كل الأحوال لن يحمل آلاته الموسيقية، وبكل تأكيد لن يعزف شيئاً، وبالمطلق يستحيل أن يحيي سهرة واحدة أمام جمهور يترصده عشرات المطاوعة غير المتسامحين مع أبسط مظاهر الفرح. إن سهرات الموسيقى الراقية التي أقامها يائي في جدة والرياض، وصورة الجمهور السعودي المفعم بالحيوية والحياة والرقى الإنساني، تؤكد، في آخر المطاف، حجم الظلم الذي لحق صورة الشعب السعودي الذي هو مثل سائر شعوب الأرض، شعب يعشق الحياة إن استطاع إليها سبيلاً.

أذكر أن الأصدقاء الأعزاء في هيئة تحرير موقع الأوان، وهو الموقع الرائد في نشر الفكر العقلاني، قد فوجئوا في بداية انطلاق الموقع باكتشاف أن أعلى نسبة من قراء الموقع هي داخل المملكة العربية السعودية. وقد بدا هذا الاكتشاف مستغرباً في البداية. وشخصياً لربما عليّ التذكير اليوم بأن أكثر رسائل التشجيع التي وصلتني منذ أولى مقالاتي في الأوان عام ٢٠٠٩، كانت من داخل المملكة العربية السعودية، ما جعلني أشعر بأن هناك تحولا ثقافياً يعتمل بصمت.

عندما نشرت مقالا في إحدى الصحف السعودية بعنوان "نبي جورج طرابيشي"، وذلك قبل أربع أو خمس سنوات تقريبا، لم يخف المرحوم الأستاذ جورج استغرابه من أن يُنشر هكذا مقال بهكذا عنوان في الداخل السعودي .. أجبته بنوع من الحماس، دوام الحال من المحال، ولا سيما حين يكون الحال ضد طبيعة الإنسان. ثم أضفت قائلاً، أظن أن المنطقة مقبلة على تحولات ثقافية غير مسبوقه، يجب أن نستعد لها. بعد لحظة من الصمت أجابني ببلاغة واقتضاب: لعلي لن أعيش لأرى، ولعلك ستعيش لترى. فإن حدث ذلك فهنئنا لك. وها أنا أرى .. اليوم، وقد رحل عنا شيخ العقلانيين العرب، بعد أن ألمه حجم التطرف الديني الذي استفحل في سياق تداعيات ما كان يسمى بالربيع العربي، رحل عن عالمنا وفي نفسه خوف من أن تكون مجتمعاتنا بصدد النكوص إلى عصور وسطى جديدة، لكن ها أنا أرى فجأة ما لم يكن متوقعا قبل سنوات قليلة. وهل هناك من توقع أن يرى الموسيقار العالمي يائي يحيي أربع سهرات موسيقية راقية فوق أرض تقع تحت مراقبة آلاف الشيوخ والوعاظ التقليديين؟ ودعنا نقول بكل نزاهة وتجرد: بصرف النظر عن النوايا والخلفيات وما شابه ذلك وغير ذلك، فقد وقع ما لم يكن متوقعا. إنه حدث لا يشبه سائر الأحداث، في بلد يشبه شعبها سائر الشعوب، إنه شعب يحب بدوره الحياة إن استطاع إليها سبيلاً.

***كاتب مغربي**

***صحيفة (العرب) اللندنية:**

«بن سلمان» لـ«عباس»: اترك القدس.. واذهب لدولة بغزة ولك المال

***إسلام الراجحي**

«أغلق صفحة القدس وحق العودة واللجئين، واتجه لدولة في قطاع غزة، وستهطل عليك الأموال.. أو لتتقدم باستقالتك»، بهذه الكلمات وجه ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، الرئيس الفلسطيني «محمود عباس»، خلال لقاء جمعهما الشهر الماضي، بالرياض. تلك المعلومة، تبادلها عليا القوم بين القاهرة وعمان، وحتى في أبوظبي، وأربكت الحسابات في الأردن، ودفعت السعودية إلى محاولة احتواء عمان خاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي الأخير الاعتراف بالقدس عاصمة لـ(إسرائيل)، والتوجيه بنقل سفارة بلاده إليها.

تصفية القضية

صحيفة «نيويورك تايمز»، قالت إن الخطة السعودية ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، ووصفتها بأنها «منحازة لـ(إسرائيل) أكثر من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه». وذكرت الصحيفة أن «بن سلمان»، اقترح خطة، تكون فيها الدولة الفلسطينية مقسمة إلى عدد من المناطق ذات حكم ذاتي، و«تبقى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ملكا لـ(إسرائيل)». خطة «بن سلمان»، التي أخبرها لـ«عباس» تضمنت أن تكون أبو ديس عاصمة فلسطين، وليس القدس الشرقية المحتلة، وكذلك لن يمنح حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وقالت الصحيفة إن الكثير من المسؤولين في واشنطن والشرق الأوسط تفاجأوا من الاقتراح، خاصة أن ولي العهد السعودي هو الذي طرحه على «عباس»، واعتبروا أنه يحاول تقديم خدمة للرئيس الأمريكي أو أنه يعمل لديه متطوعا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة على تفاصيل المحادثة بين «بن سلمان» و«عباس»، خلال زيارة الأخير المفاجئة إلى الرياض، الشهر الماضي، قولهم إن عرض «بن سلمان» المالي، تضمن أموالا طائلة للسلطة الفلسطينية وله شخصيا.

وكانت المفاجئة أن «بن سلمان»، طالب «عباس»، بالاستقالة في حال رفض هذا العرض. صحيفة «القدس العربي»، قالت إن «عباس»، رد على «بن سلمان»، بالقول: «سمو الأمير.. أرسل لي خطابا مكتوبا بالمضمون، حتى أضعه بين أيدي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأحصل لكم على ما تريدون».

ارتباك بالأردن

تسريب تفاصيل اللقاء، دفع ملك الأردن «عبدالله الثاني» للاتجاه إلى تركيا، في اليوم ذاته الذي وقع فيه الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» قراره المشؤوم، بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ(إسرائيل). ونقلت مقترحات الأمير «بن سلمان»، بوضوح لنخب الشارع الأردني، الأمر الذي يبرر لاحقا هتافات أبناء المخيمات وغيرهم من النشطاء الأردنيين في مواجهة مقر السفارة الأمريكية بالعاصمة الأردنية ضد الأمير «بن سلمان»، بعدما صنفت مقترحاته للسلطة الفلسطينية بأنها «عدائية ومخيفة جدا».

احتواء سعودي

ومع التباين الملموس لكل المراقبين، بين هوامش التصعيد الدبلوماسي والشعبي الأردني، وما يمكن وصفه بالصمت السعودي، دعت السعودية الملك «عبدالله الثاني»، لقمة الثلاثاء بالرياض، في محاولة لاستعادة ثقة عمان،

بعد العزلة في الاتصالات التنسيقية بين البلدين التي كانت ملموسة وواضحة طوال الشهرين الماضيين، اللذين رفع فيهما رئيس وزراء الأردن شعار الاعتماد على الذات، اقتصاديا وماليا بالتزامن مع نعي عهد المساعدات السعودية. المراقبون توقعوا أن تكون جهة أقوى من حكومة البلدين تدخلت لاحتواء أزمة حقيقية تدرجت في الكواليس على خلفية هتافات الشارع الأردني المنتقدة للدور السعودي تجاه القدس وانتقادات وتهديدات السفير السعودي لنواب أردنيين.

ولفت المراقبون، إلى أن الجهة الوحيدة المؤهلة لهذا الدور، هي الولايات المتحدة نفسها، التي نشطت بدورها في محاولة لترقيع الأزمة التي تسببت بها وسط معسكرها العربي الحليف.

من هنا، يخدم اللقاء السعودي الأردني، المنتظر سياسة الاحتواء لأي خلافات بين البلدين، مع تسجيل وتدوين الملحوظة التي تقول إن «الرياض تجاهلت الأردن طوال الأسابيع الماضية وبالتالي هتافات الشارع الأردني أعادت المعادلة إلى نصابها الطبيعي، فاضطر السعوديون إلى اللقاء والإصغاء والاجتماع وفي بعض التفسيرات للاحتواء، الأمر الذي يمكنه أن يعود بمكاسب من كل صنف للجانب الأردني، بعدما اكتشف أهل الرياض أن تجاهل الأردن والتنكر له شيء، والخصومة معه ومنازحته في ملف الحرم المقدسي ودوره في القدس شيء آخر تماما».

وأشار المراقبون، إلى أن اتجاهات الشارع الأردني في التصعيد ضد «ترامب» والصمت السعودي، خدمت موقع الحكومة الأردنية في البوصلة السعودية، وقد تدفع الرياض إلى إعادة التفاوض مع شريكها الأردني الذي تجاهلته أكثر من مرة، وفي أكثر من موقع، حتى وإن كان العنوان العريض لقمة الملكين الثلاثاء، هو البحث في أوراق القمة العربية الاستثنائية، التي ستعقد لاحقا أو في تنشيط التنسيق لمرحلة ما بعد قرار «ترامب» في القدس. اصطفاف مع (إسرائيل)

وسبق أن كشفت «رويترز»، أن السعودية تضغط منذ أسابيع، على الفلسطينيين، لتأييد خطة سلام أمريكية وليدة، يعتزم «ترامب»، الإعلان عنها في النصف الأول من عام ٢٠١٨، رغم تنديدها ظاهريا بخطوة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي».

كما ذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية، أن قرار «ترامب» الاعتراف بالقدس عاصمة لـ(إسرائيل)، تم بضوء أخضر من مصر والسعودية.

ويتحدث محللون ومسؤولون إسرائيليون عن تنسيق وتقدم في العلاقات بين دول عربية و(إسرائيل)، ويتوقعون أن يظهر بعضها، لا سيما مع السعودية، بشكل مضطرب إلى العلن، على قاعدة أن ما يجمع الطرفين هو العداء المشترك لإيران.

والشهر الماضي، كشف وزير الطاقة الإسرائيلي «يوفال شتاينيتس»، أن (إسرائيل) تقيم علاقات سرية مع دول عربية (معتدلة) بينها السعودية.

وشهدت الشهور الأخيرة، انطلاق دعوات بالسعودية غير مسبقة للتطبيع مع «إسرائيل»، رغم أن التصريح بهذا الأمر علنا كان من قبيل «التابوهات» (المحرمات)، قبل وصول الأمير «محمد بن سلمان»، إلى رأس السلطة في المملكة.

وتواصل السعودية من خلال تحركات واتصالات ولقاءات مع مسؤولين إسرائيليين، تهيئة الشارع السعودي لتقبل التوجه الجديد نحو التطبيع.

وكانت وكالات أنباء ووسائل إعلام ذكرت أن ولي العهد السعودي قد زار (إسرائيل) سرا في سبتمبر/أيلول الماضي، وهو خبر سارعت وزارة الخارجية السعودية إلى نفيه.

[*الخليج الجديد:](#)

التداعيات الاستراتيجية لجعل القدس عاصمة لإسرائيل

***أنتوني كوردسمان**

إعلان الرئيس ترامب يوم ٦ كانون الأول (ديسمبر) أن "الوقت قد حان للاعتراف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وتوجيهه "وزارة الخارجية للبدء بالاستعداد لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس"، سوف يلحق الضرر بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء. وهو ينطوي على مشكلتين حاسمتين: إنه يضر بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية عن طريق إثارة الغضب في العالم العربي بشكل كبير" وهو يعطي إيران وحزب الله وسورية الفرصة لاستغلال هذا الغضب والانقسامات.

لم يكن هناك أي سبب منطقي لاستفزاز العالم العربي. وكل ما كان على الرئيس ترامب أن يفعله ليساعد إسرائيل هو أن يتجاهل خطاب حملته الانتخابية والمتشددتين السياسيين في إسرائيل، وأن لا يفعل أي شيء. ففي كل عام منذ العام ١٩٦٧، خلقت إسرائيل ببطء حقائق جديدة على الأرض في القدس وفي الضفة الغربية. وأصبحت القدس بثبات أكثر يهودية، وتوسعت المناطق اليهودية في القدس الكبرى في اتجاه الشرق إلى النقطة التي وصلت فيها فعلياً إلى حافة المنحدرات المطلة على وادي نهر الأردن.

لا يريد أي أحد في العالم العربي لهذا أن يحدث. وكانت هناك اعتراضات لا حصر لعددها من الفلسطينيين وبعض الاصطدامات في القدس - وكذلك من الأنصار الخارجيين لعملية السلام وحل الدولتين. ومثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، عملت هذه المراكمة التدريجية للحقائق على الأرض على تقليص الفرص في العالم الحقيقي للعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار في العام ١٩٦٧، وكذلك آفاق التوصل إلى تسوية سلمية قابلة للحياة على أساس حل الدولتين. في الوقت نفسه، قادت الانقسامات العميقة داخل العالم العربي، والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية والقيادة الفعالة، والمخاوف التي تكونت لدى الدول العربية الرئيسية، مثل السعودية، من إيران، قادت كلها إلى أن تصبح الاعتراضات العربية أكثر خفوتاً باطراد وأقل فعالية، كما جعلت جهود السلام الخارجية عاجزة إلى حد كبير عن الحد من توسيع مناطق السيطرة الإسرائيلية.

كان من شأن عدم القيام بأي شيء أن يسمح لهذا التوسيع للحقائق على الأرض في العالم الحقيقي بأن يستمر بلا نهاية. وكانت القدس الكبرى ستتمكن من الاستمرار في النمو مع الحد الأدنى من الاعتراضات العربية - الضئيلة والمحدودة أصلاً إلى حد كبير. وكان السكان الإسرائيليون سيستمررون في الازدياد، وكان السكان الفلسطينيون في القدس سيستمررون في أن يصبحوا تحت مزيد من الضغط.

كانت الاعتراضات الخارجية ستظل غير فعالة بنفس المقدار، وكان تهديد قيام مفاوضات سلام حقيقية تؤثر فعلياً على الحقائق على الأرض سيظل ضئيلاً. وربما كانت القدس قد افتقرت إلى لقب العاصمة الرسمي، و"الإثارة" التي تنطوي عليها استضافة المزيد من السفارات، لكن كل شهر يمر وكل سنة تمر كانت تجعل القدس أكثر إسرائيلية من دون خلق معارضة سياسية جديدة أو صعود في التهديد لإسرائيل.

كان عدم القيام بشيء سيتجنب إعطاء إيران، وحزب الله، وربما روسيا وسورية، الذخيرة السياسية لاستخدامها ضد إسرائيل، أو ضد شركاء أمريكا من العرب الاستراتيجيين، ولم تكن الولايات المتحدة ستسر اليمين المتشدد في إسرائيل، أو أن تعطي المساعدة السياسية لنتنياهو وشبه المحاصر، أو متطرفي إسرائيل الذين يشكلون تهديداً لمصالح إسرائيل الاستراتيجية الجوهرية بنفس مقدار التهديد الذي يشلّه عليها أكثر أعدائها العرب تفانياً. لم تكن المطالبة بالأشياء الخطأ بصوت عال جداً وفي وقت مبكر جداً قد ساعدت إسرائيل في أي وقت من الأوقات، وإنما كانت تلحق الضرر بها فقط.

باختصار، ستكون النتيجة النهائية لإعلان الرئيس الأمريكي حول القدس تقويض أمن إسرائيل، وخلق مشكلات رئيسية لحلفائنا العرب، والإضرار بصورة أمريكا وموقفها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أثار الإعلان مسبقاً معارضة واسعة، وشكوكاً جديدة في قيادتنا لدى حلفائنا الأوروبيين، ويحتمل كثيراً أن يستخدمه الإرهابيون والإسلاميون والمجموعات المتطرفة في عمليات التجنيد.

***أستاذ كرسي أرليه أ. بورك للاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.**

CSIS*

هل تنجح حملة أردوغان الخاصة بالقدس؟

***سميح ايديز**

للوهلة الأولى، يبدو أن اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل قد أتاح للرئيس رجب طيب أردوغان فرصة جديدة لقيادة العالم الإسلامي وتحريف الانتباه عن مشاكله الداخلية، إلا أن عدة محللين يعتقدون أن عدم دعم القوى العربية للجهد الذي يمارسه أردوغان ضد الولايات المتحدة وإسرائيل قد يسفر في نهاية المطاف عن خيبة أمل، وإن كان أردوغان يكتسب بذلك نقاطا شعبية، ليس فقط في تركيا، ولكن أيضا في الشرق الأوسط فيما تكتسب حملته القوية على القدس المديح في ظل استجابة عربية متعرجة.

في خطاب أدلى به أردوغان أمام أنصاره في مدينة سيفاس في وسط الأناضول يوم ١٠ كانون الأول / ديسمبر، أشار إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٠ والذي أدان إسرائيل جراء إعلانها القدس عاصمتها، مواصلا بذلك هجومه على ترامب.

وفي خضم انتقاضه إمبراطورية ترامب العقارية، قال أردوغان: "كيف يمكنك يا ترامب أن تعتبر بمفردك أن قرار عام ١٩٨٠ باطل؟ هل تتمتع بهذا سلطة؟ وهل هي عملية بيع وشراء أراضي؟"

وتابع أردوغان ليصف إسرائيل بأنها "دولة إرهابية". وفي إشارة إلى الصورة التي انتشرت والتي أظهرت عددا كبيرا من الجنود الإسرائيليين يعتقلون ويعصبون عيني أحد المتظاهرين الفلسطينيين الشباب، انتقد الجيش الإسرائيلي انتقادا لاذعا ليضيف: "أنظر إلى ما فعله حوالي ٢٠ إرهابي إسرائيلي بصبي يبلغ من العمر ١٤ عاما".

أما رد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فلم يخل من الحدية ذاتها، إذ صرح للصحفيين في باريس في خلال زيارة رسمية: "لست معتادا على تلقي محاضرات أخلاقية من زعيم يقصف القرويين الكرد في بلده الأصلي تركيا ويسجن الصحفيين ويساعد إيران على التحايل على العقوبات الدولية ويساعد الإرهابيين، بما في ذلك في غزة، علما أنهم يقتلون الأبرياء".

لكن يبدو أن أردوغان هو الفائز نظرا لترحيب مسلمي العالم أجمع بحملته على الولايات المتحدة وإسرائيل. وجيه نسيبة، رئيس الأسرة الفلسطينية المكلفة فتح باب كنيسة القبر المقدس في القدس كل يوم، لخص مشاعر الشارع في العالم العربي وقال في مقابلة مع صحيفة حريت إن تركيا تدافع عن القدس بشكل أفضل من القادة العرب الذين اتهمهم "بهدر الوقت من خلال الاشتباك فيما بينهم".

كما عادت الكراهية التركية تجاه الأنظمة العربية إلى الظهور مجددا إثر أزمة القدس، وخاصة - ولكن ليس حصرا - بين مؤيدي أردوغان الإسلاميين.

وقال نوح البايك، رئيس تحرير صحيفة ستار المؤيدة لجماعة أردوغان، في مقال له إن ترامب لما كان تمكن من التوصل إلى قراره من دون موافقة "الدمى العالمية التي تحرك الدول الإسلامية"، مضيفا إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تتكبد عناء الدفاع عن محنة الفلسطينيين ومصير القدس.

وكرر من جهته طه أكيول، وهو كاتب عمود ليبرالي مخضرم في صحيفة حريت، المشاعر ذاتها لكنه ذهب حد انتقاد الجمهور العربي إزاء رده المعتدل نسبيا على قرار ترامب بشأن القدس فقال في مقاله إن "المجتمعات العربية اليوم صامتة ونائمة وغير متطورة"، وألقى اللوم في ذلك على "غياب الثقافة الديمقراطية والتفكير الحر" في العالم العربي.

وصرح أردوغان للصحفيين في أثنين الأسبوع الماضي في خلال زيارة رسمية إن الانشقاق في العالم الإسلامي هو الذي حفز ترامب على إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. كما أوضح إنه يريد نتائج ملموسة من القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي تضم ٥٧ عضوا والتي دعا إليها بصفته رئيسا للمنظمة التي من المقرر أن تعقد في اسطنبول في ١٣ كانون الأول / ديسمبر، ويأمل أردوغان أن تتخذ هذه القمة عن رد جماعي مجدي بما يخص

الولايات المتحدة وليس عن مجرد بيان سطحي. فإذا تمكن من تحقيق ذلك، سيكون أردوغان قد عزز من مكانته كزعيم رئيس في العالم الإسلامي.

وقد سبق ومر أردوغان بهكذا تجربة توجبت عليه في نهاية المطاف أن يتخلى عن موقفه الأخلاقي العالي بعد أن ارتفعت شعبيته في العالم الإسلامي، إذ قام بانتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز في دافوس عام ٢٠٠٩، متهما إسرائيل بالقدرة على قتل الأطفال الفلسطينيين. إلا أن الوقائع في الشرق الأوسط أثرت عليه بشدة وأجبرته في نهاية المطاف على التراجع من خلال جملة أمور منها استعادة العلاقات الطبيعية مع إسرائيل في عام ٢٠١٦، ما أدى إلى إزعاج الإسلاميين في تركيا ومعجبيه في الشرق الأوسط. وجاء هذا التطبيع مع إسرائيل في وقت كانت فيه أنقرة معزولة في المنطقة بسبب الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها في ما يتعلق بالربيع العربي، علما أن دعم أردوغان القوي للإخوان المسلمين أدى عدة أنظمة عربية إلى التشكيك في طموحاته الإقليمية. وبصرف النظر عن الرفض التقليدي الذي تشعر به الأنظمة العربية إزاء فكرة "القيادة التركية" في الشرق الأوسط، من غير المرجح أن تكون هذه الأنظمة مسرورة بدعم أردوغان لحماس، التي تحاول بدء انتفاضة جديدة ضد إسرائيل. فأخر ما تريده الرياض أو القاهرة أو عمان الآن هو رؤية الحشود الإسلامية المتطرفة في الشارع من جديد.

لا تزال عيون السلطات العربية السنية مسلطة اليوم على إيران على الرغم من قرار ترامب بشأن القدس، والذي من الواضح أنه زاد الأمور تعقيدا بالنسبة لهم. ومن غير المرجح أن تستجيب السلطات للنداءات الداعية إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وسط انشغالهم بتطوير علاقات استراتيجية مع واشنطن وعلاقات غير مباشرة مع إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني.

ويعتبر من جهته الصحفي المخضرم فهمي كورو الذي دعم حزب العدالة والتنمية وأردوغان في الماضي إن الإخوان المسلمين وحماس، وليس إسرائيل، يشكلان الخطر الأول الذي يحدق بالأنظمة العربية اليوم. وعبر كورو عن قلقه إزاء خسارة تركيا في حال فشل أردوغان في توحيد العالم الإسلامي في قمة منظمة التعاون الإسلامي، وأعرب في مدونته التي غالبا ما يُستشهد بها عن قلقه "بأن تؤدي الموجات التي أنشأتها حملة ترامب على القدس إلى دفع بلادنا إلى مزيد من العزلة".

وفي حين قد يعول أردوغان على منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق نتائج ملموسة إزاء القدس، إلا أنه لم يكن واضحا حتى وقت كتابة هذا التقرير من الذي سيحضر القمة أو ما سيكون مستوى تمثيل السعودية ومصر، وذلك وسط تساؤلات عما إذا كان من الممكن التوصل إلى أرضية مشتركة في قمة يحضرها أعداء لدودين لديهم خطط مختلفة كل الاختلاف.

كيما أوزترك من صحيفة يني شفق الموالية للحكومة لا يتوقع أن تتمخض قمة منظمة التعاون الإسلامي عن الكثير. ففي مقال عن هذا الموضوع، وصف منظمة التعاون الإسلامي بأنها "منظمة أنشئت لكي لا تفعل أي شيء، لتفسد ما يجب القيام به، ولتحول دون تحقيق الوحدة".

وألقى أوزترك اللوم في عدم فعالية منظمة التعاون الإسلامي على "تراجع الحكومات وعدم فعالية الحكام وجهل المسؤولين"، مضيفا إنه يجب اعتبار البلدان التي تمنع تحقيق نتائج قوية في قمة اسطنبول بمثابة "أعظم أعداء العالم الإسلامي".

هذه الآراء التي يتقاسمها الكثيرون في الدوائر الحكومية إنما تعبر عن الإحباط السائد وهي لن تغير الكثير على الأرض نظرا للتطورات الحالية في الشرق الأوسط، ما يترك أردوغان في معركة شاقة لمحاولة تعبئة العالم الإسلامي وإبراز نفسه كزعيم إسلامي رئيس. لكن من المرجح أن تسلط جهوده الضوء في نهاية المطاف على فشله في هذا الصدد - وهو احتمال يسلم به أقرب مؤيديه - لتغذي هذه المساعي المزيد من الشكوك بين القادة العرب بشأن دوافعه في الشرق الأوسط.

[*المونيتور:](#)

أردوغان يستغل القدس لعرض عضلاته.. خبث وكلام ممل

كتب الصحافي الألماني دانيال هنريتش في موقع "دويتشه فيله" أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحاول تقديم نفسه زعيماً لتحالف إسلامي، إلا أن خطابه مفضوح ومخز. تبدو الإهانات الموجهة إلى إسرائيل خبيثة لسبب بسيط وهو أن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يتزايد باطراد منذ سنوات ودعا البيان الختامي للقمة الإسلامية الطارئة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية، وتحقيق "السلام العادل الشامل القائم على أساس حل الدولتين".

لعبة قديمة

وقال هنريتش إن أردوغان عاد إلى لعبته القديمة مع افتتاح مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول. ولفت إلى أن الرئيس التركي غاضب، وهو يريد أن يعرف الجميع ذلك. ويبدو أنه مستعد للتحرك مجدداً بعدما استراح قليلاً من خطبه الطويلة المملة. فبعد أن هاجم ألمانيا وهولندا بحدة قبل بضعة أشهر، يبدو أنه عاد إلى واحدة من تسلياته البلاغية المفضلة، وهي مهاجمة إسرائيل.

كلام مكرر وممل

فمع أنه من الطبيعي أن يغضب قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، أردوغان الذي غالباً ما يتباهي بمعتقداته الإسلامية، ولكن كلامه عن "دولة إرهابية" و"قاتلة أطفال" صار مملاً ومكرراً، في رأي الصحافي الألماني. كذلك، تبدو الإهانات الموجهة إلى إسرائيل خبيثة لسبب بسيط وهو أن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يتزايد باطراد منذ سنوات.

عرض عضلاته

ويلفت هنريتش إلى أنه ليس مفاجئاً أن يحاول أردوغان عرض عضلاته قبل القمة، قائلاً: "سنحرك كل العالم الإسلامي في هذه القمة". ومع ذلك، بدت كلماته بلا معنى، إذ لم ترسل إلا ٢٠ دولة من أصل ٥٧ رئيساً أو رئيس حكومة، بما فيها السعودية التي رأس وفدًا وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ.

:DW*

اغتيال الانتفاضة الشعبية بواسطة العمل المسلح

*حمادة فراعنة

أكثر من قائد فلسطيني أقر أن الانتفاضة الشعبية التي فجرها قرار ترامب يوم ٦/١٢/٢٠١٧، هناك من يعمل على تخريبها وإحباط فعاليتها ووقوفها، والعمل على إسقاط أسلوبها وخيارها، ومن يعمل على ذلك، ويخطط للتأمر عليها، بوعي وبشكل منظم ومدرّس طرفان هما :

الأول هو العدو الإسرائيلي الذي يقف عاجزاً فاشلاً في إحباط حركة شعب بأكمله باسل شجاع يرفض الاحتلال ويعمل على كنسه عن أرض وطنه فلسطين وهزيمته.

الاحتلال وأجهزته وقواته معتمدين على تجربتهم في الإنتفاضة الشعبية غير المسلحة الأولى عام ١٩٨٧ وهزيمتهم أمامها بعد أن جمعت شعباً بأكمله، من كافة شرائحه وطبقاته ومكوناته، إستفاد وأجهزته من حصيلة هذه التجربة ومرارتها وعزلتهم بسببها أمام المجتمع الدولي المتحضر، فيعملون إستخبارياً على إحباط تكرارها حالياً.

وهم يعملون من خلال تسريب السلاح بواسطة تجار سلاح إسرائيليين وبيعه للفلسطينيين بشكل مدرّس ومتقن ليسهل مراقبته ومتابعته، ومن ثم الإنقضاض على من يستعمله، والهدف من ذلك هو عسكرة الإنتفاضة وتحويلها إلى ظاهرة مسلحة محدودة الكلفة، محدودة المشاركة، ومقتصرة على عناصر قادرة على شراء السلاح، وقادرة على إستعماله وهي عناصر محدودة العدد، وفعلها يؤدي إلى تعطيل شرائح الشعب، وقدراته الخلاقة، وأدواته المدنية المتنوعة، لمواجهة الاحتلال بكثافة بشرية يصعب لجها.

أما العامل الثاني المحبط للإنتفاضة، والذي يعمل وفق توجيهات أجهزة الاحتلال الأمنية الإستخبارية على وأدها وتشليحها أدوات تفوقها على الاحتلال، فهم شريحة العملاء والجواسيس، الذين يمكنهم إطلاق النار أو افتعال أحداث مسلحة، تقدم الذريعة والغطاء لقوات الاحتلال كي ترد بقوة النيران المتفوقة وتجعل من الصدام المسلح هو عنوان المواجهة، إذ يؤدي ذلك إلى دفع جماهير الشعب المنتفضة للتراجع أو الإختباء في مناطق آمنة لتحاشي النيران والقصف.

الذين يطلقون النيران من هؤلاء العملاء والجواسيس هم أدوات الاحتلال المنظمين الذين ينفذون تعليمات أجهزة الاحتلال وتوجيهاته، بهدف واضح وهو إستدراج العمل الكفاحي الشعبي المنظم حزبياً وتنظيمياً ودفعه بعيداً عن الإعتماد على كثافة الجمهور ومشاركاته بالفعاليات الإحتجاجية ذات الطابع المدني غير المسلح، ويتم إستدراجه نحو عمل مسلح، وإشاعة تعظيمه لجعل العمل الشعبي وكأنه لا يستحق الإحترام بإعتباره يفتقد للبطولة.

وثمة عامل إضافي آخر قد يكون مؤذياً وهو يتصرف بإندفاع وتهور وإخلاص وهم فصائل جهادية، تنتمي للتطرف الإسلامي كما القاعدة وداعش، لا تؤمن بالعمل الشعبي والكفاح المدني، وينظرون للإنتفاضة الشعبية وأهدافها وقياداتها السياسية باحتقار.

وحصيلة ذلك على القيادات الفلسطينية المجربة والتي دفعت أثمان تضحياتها ورفاقها من فتح وحماس والجهاد والشعبية والديمقراطية وغيرهم أن يدرسوا ويستخلصوا العبر والنتائج من أفعالهم الكفاحية، طوال عشرات السنين من مواجهاتهم مع الاحتلال، نزولاً وتواضعاً لإحترام شعبهم وتضحياته، وحتى يكون لفعلهم وتضحياتهم نتائج عملية ملموسة، تجعل من الاحتلال مكلفاً سياسياً ومعنوياً إسرائيلياً ودولياً، واستثمار تفوق العدو العسكري كي يتحول إلى سلاح ضده بدلاً من أن يكون سلاحاً لصالحه.

تفوق العدو العسكري والتكنولوجي والاستخباري لا يهزمه إلا قدرات شعب بأكمله رافض للإحتلال وقادر على مواجهته وتقديم التضحيات أمامه، وهذا لا يكون ولا يتم إلا بالانتفاضة الجماهيرية الشعبية غير المسلحة التي تزج كل الشعب في المعركة الوطنية ضد الاحتلال، لا أن تكون محدودة مقتصرة على من يستطيع الحصول على السلاح، وعلى من يستطيع استعماله وهم أفراد أو عشرات وحتى ولو كانوا مئات، يتقلص فعلهم وتأثيرهم مهما امتلكوا من البطولة وتكرار الفعل، يتقلص فعلهم أمام مشاركة شعب بأكمله في أتون المواجهة ضد الاحتلال وأجهزته وأدواته، وتزداد قوته وتنظيمه حينما تقوده وتتفانى من أجله قياداته المجربة من حماس وفتح والجهاد والشعبية والديمقراطية والشيوعيين والقوميين، وحينها سيكون لعمله وانتفاضته نتيجة، ونتيجة موثوقة بالتقدم واختزال عوامل الزمن وصولاً نحو الانتصار وهزيمة العدو.

لننظر ونتذكر انتفاضة الحرم القدسي الشريف يوم ١٤ تموز ٢٠١٧ وحتى ٢٨ منه حينما استطاع المقدسيون هزيمة حكومة نتنياهو وإرغامها على فككة البوابات الإلكترونية والكاميرات الذكية بفعل تماسكهم ووحدتهم وإرادتهم واعتصامهم من كافة الشرائح الشعبية البسيطة من المسلمين والمسيحيين، ومن التجار والطلبة وعامة الناس، ومن المثقفين والعامة، ومن الرجال والنساء، وهي تجربة يتباهى بها كل فلسطيني ويحترم نتائجها كل عربي وكل مسلم وكل مسيحي، وكل أصدقاء الشعب الفلسطيني، من كافة التيارات السياسية الوطنية والقومية واليسارية والليبرالية والدينية.

هذا هو المطلوب فعل شعبي كثيف تقوده قيادة وطنية موحدة من مختلف الفصائل والفعاليات، وكل من له صلة برفض الاحتلال وأفعاله وأن لا تكون مقتصرة على أبناء مناطق ٦٧، بل تشمل أبناء مناطق ٤٨ الذين يُحبذون الفعل الشعبي ويشاركون به ولا يستسيغون العمل المسلح المؤذي نظراً لمعرفتهم أكثر بالمخططات الإسرائيلية وأهدافها ومراميها، ولا يخشون تبعات الانتفاضة الشعبية ودفع أثمانها بوعي ورضى وإنتماء عالي المستوى، فهل يدرك قادة الشعب الفلسطيني أهمية الأدوات الكفاحية التي لا تقل أهمية عن دوافع العمل الكفاحي، فقد فجر ترامب الدوافع الكامنة لدى الشعب الفلسطيني في رفض الاحتلال والنضال ضده، فحرية فلسطين وفي طليعتها القدس عاصمتها وقلبها وروحها، تستحق هذا الفعل الذي فجره ترامب والذي إنطبق عليه ” رب ضارة نافعة ” ولكن يبقى استعمال الأدوات الكفاحية مهمة ضرورية، وفق البرنامج السياسي المشترك لكل الذين يعملون من أجل حرية فلسطين واستقلالها بعد زوال الاحتلال واجتثاث آثاره عن الوطن، كل الوطن.

h.faraneh@yahoo.com

*صحيفة (الراي) الكويتية :

«فيتو» أمريكي ضد مشروع قرار مصري بشأن القدس

نفذت الولايات المتحدة الأمريكية، تهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار المصري بشأن مدينة القدس، وقالت نيكى هيلي السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة أن "الولايات المتحدة لن تسمح لأي دولة أن تقول لها أين ستنقل سفارتها"، وزعمت أن "القدس طالما ما كانت أرضا للشعب اليهودي منذ آلاف السنين"، وقالت "استخدمنا حق النقض دفاعا عن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط".

ووجه رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو الشكر الى المندوبة الأمريكية لدى الامم المتحدة بعد ان استخدمت حق الفيتو في مجلس الامن ضد قرار يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل.

وقال نتانياهو في تغريدة على تويتر "شكرا للسفيرة هيلي، لقد انتصرت الحقيقة على الأكاذيب. شكرا للرئيس ترامب" قبل ان يكرر "شكرا لك نيكى هيلي".

ومن جانبه، أعرب المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، عن أسف مصر لعدم اعتماد مجلس الأمن الدولي مشروع القرار المقدم من مصر، نيابةً عن المجموعة العربية، حول القدس، وقال أبو زيد: إن هذا القرار الهام جاء استجابةً لضمير المجتمع الدولي الذي عبر بوضوح عن رفض اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وأشار أبو زيد إلى أن حصول مشروع القرار على دعم ١٤ عضواً من أعضاء المجلس الخمسة عشر يؤكد مجدداً أن المجتمع الدولي رافض لأية قرارات من شأنها أن تستهدف تغيير وضع مدينة القدس، والتأثير السلبي على مستقبل عملية السلام والتسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية.

وفي كلمته خلال الجلسة، أكد مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة أن القدس الشرقية ستبقى جزءاً من الأراضي الفلسطينية، لافتاً إلى أن لندن لن تنقل السفارة البريطانية إلى القدس.

وشدد المندوب البريطاني على أن "وضع القدس يجب أن يحدد بمفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

أمام مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة، فقد عبر عن أسف بلاده للفيتو الأمريكي، لافتاً إلى أن قرارات ترامب لن تغير الأساس المشترك الذي يجب أن تبني عليه جهود السلام.

وفي غضون ذلك، وصفت الرئاسة الفلسطينية استخدام الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار بشأن القدس بأنه "استهتار" بالمجتمع الدولي.

وفي التوقيت ذاته، دعا المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ملادينوف إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قائلاً: "إن هناك بعض الخطوات أحادية الجانب التي تهدد حل الدولتين".

وكانت نيكى هيلي، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، قالت في مستهل جلسة مجلس الأمن، إن بلادها ستستخدم "الفيتو" ضد مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن حول القدس.

من جهته قال نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام، في الجلسة ذاتها: "ازدادت عمليات العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد إعلان ترامب حول القدس"، لافتاً إلى أن "إسرائيل قتلت ٢٢ فلسطينياً خلال ٣ أشهر الماضية"، مؤكداً على أن "النشاطات الاستيطانية تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين"، على حد تعبيره.

[*الاهرام:](#)

القدس لم تعد من أولويات السعودية والإمارات

*نبيل الناصري

طرحنا القمة الاستثنائية لـ «منظمة التعاون الإسلامي» - التي عقدت يوم الأربعاء الماضي في إسطنبول - سؤالاً مهماً: كيف يمكن لعالم مسلم منقسم أن يخرج برد فعل على قرار الولايات المتحدة بشأن القدس؟ ويعد مصير القدس مصدر قلق كبير للعالم الإسلامي، وفي عام ١٩٦٩، أدت محاولة الحرق الإجرامي للمسجد الأقصى - من قبل متطرف يهودي أسترالي - إلى إنشاء ما سمي آنذاك بـ «منظمة التعاون الإسلامي». وتجمع هذه المنظمة الدولية - ومقرها جدة في المملكة العربية السعودية، وتحظى بممثل دائم في الأمم المتحدة - ٥٧ بلداً مسلماً حول العالم، وإلى جانب الدفاع عن القدس، تهدف إلى تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء. ولفترة طويلة، كان دور المنظمة شرفياً فقط، فقد خضعت لمنافسات سياسية تقسم العالم الإسلامي، وغالباً ما وجدت نفسها تحت السيطرة السعودية، ومع ذلك، منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠، تغيرت الأمور، ويبدو أن حالة توازن القوى قد تغيرت على مدى الأعوام العشرين الماضية. ومن المثير للدهشة أن تدعو تركيا إلى عقد القمة الاستثنائية، وأن تجرى في إسطنبول وليس في مكة المكرمة.

ولقد كان العالم الإسلامي في حالة من الاضطراب منذ قرار الإدارة الأمريكية في ٦ ديسمبر/كانون الأول بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ (إسرائيل)، وعلى مدار الأسبوع الماضي، تم تنظيم مظاهرات في العالم أجمع، وكانت هناك احتجاجات عديدة أمام السفارات الأمريكية. لكن انتقادات الحكومات الإسلامية جاءت على مستوى منخفض - على أقل تقدير - من قبل الكثيرين، لذلك، كانت قمة «منظمة التعاون الإسلامي» نوعاً من رد الفعل لإظهار أن (الحكومات) تهتم أيضاً بالحاجة إلى حماية ثالث أقدس موقع في الإسلام. وقد أصرت الدول غير المسلمة - مثل فنزويلا - على المشاركة في القمة كمراقبين، وهو دليل إضافي على الطبيعة الخطيرة للقضية الفلسطينية، وكانت بوليفيا قد طلبت - الأسبوع الماضي - عقد اجتماع طارئ في «مجلس الأمن الدولي» عقب قرار واشنطن.

لكن هناك في داخل العالم الإسلامي خيطان متعارضان، وتتولى تركيا وإيران قيادة الخط الأول الذي يستخدم كلمات قوية ضد إدارة «ترامب»، ويحذر من قرار غير مسؤول لا يضيف سوى الوقود إلى الحريق، وتبع هذا الخط عدد قليل من الدول الإسلامية الأخرى - مثل ماليزيا والجزائر وتونس والمغرب وقطر - وقد اتخذ هذا الثنائي زمام المبادرة في الاحتجاج. وأدلى «أردوغان» بخطابات مثيرة، بل هدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل)، كما تم اعتبار زيارة الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» الأخيرة إلى أنقرة - التي تم خلالها توقيع اتفاق عسكري مهم - جزءاً من هذا السياق أيضاً. وفي الشرق الأوسط، أصبح هناك محور ستراتيغي جديد يجمع بين تركيا وإيران أكثر فأكثر، وبدعم من قطر - برعاية روسيا - يبدو هذا المعسكر أكثر قوة، وبالعودة إلى الأزمة السورية التي انقسمت بشكل عميق في المنطقة، يبدو أن هذا المعسكر قد يضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياته هذه الأيام. ويمثل المعسكر الآخر المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، وهذا الثلاثي هو الذي فرض الحصار على قطر في يونيو/حزيران، كما أقامت الدول الثلاث أقوى العلاقات مع (إسرائيل) خلال الأشهر القليلة الماضية.

وبدون أي تعقيدات، فرض مؤيدو هذا الخط جدار صمت على أولئك الذين حاولوا انتقاد سياساتهم، من خلال الاعتقالات المتكررة لكل من يعارضون خطهم (أميراً أو وزيراً أو عالماً)، كما يطالبون علناً بإنشاء تحالف جديد مع تل أبيب. ووفقاً لهذه الدول، فإن «التوسع الإيراني» هو أكبر تهديد للاستقرار في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار القضية الفلسطينية من الأولويات، الأمر متروك للدول العربية للتحالف مع إدارة ترامب وحكومة «نتنياهو» لمواجهة عدو مشترك. وقد صرح الروائي السعودي «تركي الحمد»، وهو شخصية مهمة في المشهد الأدبي السعودي، ورجل يستمع إليه كبار قادة المملكة، بأن «فلسطين لم تعد القضية العربية الأولى بعد أن باعها شعبها!». ويمكن أن تضاف البحرين، التي هي بحكم الواقع دولة تابعة للسعودية، إلى هذا المحور، ويبدو أنهم قلقون بشكل خاص من قمة إسطنبول، ويتجلى ذلك من خلال التمثيل منخفض المستوى الذي أرسلوه إلى إسطنبول. وفي الوقت الذي أرسلت فيه القاهرة وأبوظبي وزياري خارجيتهما، أرسلت الرياض فقط وزير الشؤون الدينية. ولما كانت مسألة القدس تسيطر على المناقشات الدولية، فإنها لا تزال القضية الوحيدة التي جمعت - تاريخياً - بين العالم العربي والإسلامي المنقسم، وليس هناك شك في أن الموقف الذي تقوده السعودية بشأن التوسع الإيراني قد يؤدي إلى تفاقم عجز الشرعية في هذه الأنظمة الثلاثة في العالم الإسلامي. ومع انتقاد العديد من المراقبين لهذا المعسكر بوصفه «الصهاينة العرب»، فليس هناك احتمال كبير بأن يعمل هذا المعسكر لصالح الفلسطينيين. والأسوأ من ذلك، أن بعض التسريبات في الصحافة الإسرائيلية والأمريكية كشفت أن قرار «ترامب» بشأن القدس لم يكن ليخرج إلى النور بدون دعم بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية.

*ميدل إيست آي:

القدس بين الاستعمار وقيم الشعوب

*د. شفيق ناظم الغبرا

سعى قرار الرئيس دونالد ترامب حول القدس إلى تجريد الشعوب العربية والإسلامية من الرموز التي تحفظها وتخلق لديها حسها بذاتها وعمقها الثقافي والديني والمرجعي. فالقدس تربط الفلسطينيين والعرب مسلمين ومسيحيين، سنة وشيعة ودروزاً كما تربط المسلمين غير العرب بفلسطين، وربما هناك من نصح ترامب بأن عزلها وتقديمها لإسرائيل يحسمان سؤال الأرض والمكان والمقدسات والانتماء. لكن قراره باعتبار القدس عاصمة إسرائيل الموحدة يعكس عنصرية المستعمر وعقلية المستوطن الذي يعتدي على الأرض والسكان ويعبث بحقوق الشعوب وتطلعاتها.

موقف ترامب ينم عن رئيس محاصر بين تحقيقات عدة عن أعمال غير قانونية وصلت إلى بعض أقرب مساعديه. في قراره حول القدس، يسعى ترامب إلى حماية نفسه من خلال الاحتماء باليمين الديني والصهيوني الأمريكي والإسرائيلي. في الوقت نفسه، تعبر سياسة ترامب عن الصراع الذي يخوضه مع الوجه الآخر للولايات المتحدة الذي يلتزم الحقوق والحريات ويتميز بالليبرالية والعالمية. قرار الرئيس الأمريكي مقدمة لما يعتبره صفقة القرن حول الصراع العربي- الإسرائيلي. لكن ترامب في الوقت نفسه يسابق الزمن، لأن عهده هو الآخر قد يهوي بسبب التناقضات التي تحيط به.

الفريق المحيط بترامب يتقمص التطرف على كل صعيد. لقد وصلت عقلية الاستيطان إلى البيت الأبيض. فنانب الرئيس نفسه ينتمي لفكرة المسيحيين الجدد وكل الأبعاد الإنجيلية الخيالية المرتبطة بتجميع كل اليهود في فلسطين قبل بروز المسيح المنتظر، وكوشنر الصهيوني زوج ابنة الرئيس والمسؤول عن ملف الصراع العربي- الإسرائيلي مؤمن بالاستيطان ومتحالف مع نتانياهو ويؤمن بالصهيونية بسبب عقيدته الفكرية والدينية، وغرينبلات محامي الرئيس أصبح جزءاً لا يتجزأ من المجموعة المسؤولة عن سياسة البيت الأبيض تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، لكن غرينبلات هو الآخر يؤمن بالصهيونية بصفتها عقيدته وخلفيته الدينية وبحكم ذهابه إلى إسرائيل عبر السنوات بما في ذلك التطوع كحارس في إحدى المستوطنات. أما السفير الأمريكي في إسرائيل دافيد فريدمان المتخصص في الإفلاس والذي عمل مع ترامب، عندما أعلن إفلاس شركات تابعة له، فهو الآخر صهيوني متعصب يعتبر اليهود المؤيدين لحل الدولتين والناقدين الاستيطان مثل منظمة «جي ستريت» الأمريكية عملاء أقرب للنازيين، كما سبق له وأعلن أن الرئيس أوباما معاد للسامية. لقد اختار ترامب فريدمان سفيراً ليشراف على تصفية القضية الفلسطينية وليعمق التحالف مع إسرائيل.

لكن شيلدون أديلسون وهو رجل أعمال وبلبونير صهيوني، ضغط بلا هوادة على الرئيس الأمريكي لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل. وقد سلم هذا المتنفيذ الرئيس ٢٥ مليون دولار أثناء الحملة الانتخابية ثم تبرع له بخمسة ملايين دولار للقيام باحتفالات التنصيب، وذلك مقابل التزام ترامب بنقل السفارة للقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل. وقد نشرت أكثر من صحيفة عالمية وأمريكية أن أديلسون غضب وعبر عن امتعاضه عندما تأخرت هذه الخطوة من جانب الرئيس. ويذكر أن الرئيس سعى في الوقت نفسه إلى التغطية على قانون تم تمريره منذ أيام حول الإعفاء الضريبي لأصحاب رؤوس الأموال الكبرى في الولايات المتحدة. لقد كسب أديلسون نفسه بلايين عدة من الإعفاءات الضريبية، كما حقق كوشنر وترامب مئات الملايين بسبب القانون الخاص بالإعفاءات الضريبية.

لقد شكّل قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة، في عالم عربي بلا قواعد وبلا مرجعيات، بعداً كاشفاً طبيعة السياسات الأمريكية في عهد ترامب، لكن إعلان ترامب الاستفزازي أعطى دفعة للقضية المراد إنهاؤها: إذ تحولت قضية فلسطين من القضية العاشرة على الأجندة الإقليمية والعالمية الرسمية إلى القضية الأولى. في القدس، كما في فلسطين التي تحيط بها من كل مكان بدأ الصراع ومنها يتضح مساره وعبرها يتحدد مستقبله.

لم يحسب الرئيس ترامب أن الفلسطينيين والعرب والمسلمين على ضعفهم وانقسامهم وتردي أوضاعهم يملكون عناصر قوة كثيرة. فبالسرعة ذاتها التي أعلن ترامب فيها القدس عاصمة لإسرائيل برزت الإدانات والحركات وانتفض الناس في فلسطين، وجاءت دعوة تركيا أردوغان لقمة إسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي لتعكس الأجواء الجديدة، وجاءت إعلانات رفض شخصيات دينية مصرية للقاء بينس نائب الرئيس، كل شيء يؤكد أن العمق العربي بشقه المسيحي والمسلم والعمق الإسلامي لم يتخليا عن روح الدفاع عن النفس.

تناسى الرئيس الأمريكي أن الفلسطينيين يمثلون ٦ ملايين إنسان يعيشون على الأرض بين غزة والضفة الغربية وفلسطين ١٩٤٨. لم ينتبه أنه يوجد في القدس ٣٠٠ ألف مواطن فلسطيني لديهم منازل وأراض وأماك وأن التخلص منهم سيكون عملية صعبة ستواجهه بالعراقيل والنضال. نسي الرئيس أن في الضفة الغربية سلطة فلسطينية على رغم ضعفها تمثل استمراراً لنهج البقاء على الأرض والتمسك بالقدس وأن لديها قاعدة شعبية ضمن تصور لآفاق دولة فلسطينية عاصمتها القدس. لم يستوعب الرئيس أن عدم تحقيق السلام العادل الذي يتضمن القدس يترك آثاره على السلطة الفلسطينية. فإن حلت السلطة الفلسطينية نفسها على سبيل المثال، ستتورط إسرائيل في وضع شائك، وإن أوقفت السلطة التعاون الأمني، كما فعلت في هبة الأقصى في تموز (يوليو) الماضي، ستجد إسرائيل صعوبة أكبر في التعامل مع الوضع الفلسطيني. وتناسى ترامب أن في غزة مليوني فلسطيني، على رغم الأوضاع الصعبة، هناك جيش القسام المكون من ٦٤ ألف مقاتل، والذي أثبت حساً متطوراً بالعمل العسكري لا يقل عن أكبر الجيوش. حروب غزة على مدى السنوات العشر الماضية أكدت حالة التوازن، ففي غزة خلية نحل عسكرية. وتناسى الرئيس، وهذا هو الأهم، وجود أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني في أراضي فلسطين ١٩٤٨ ممن يعيشون في حيفا ويافا وعكا والناصرة وام الفحم، وأن هؤلاء لن يقبلوا تهميشهم تحت مسمى يهودية الدولة وتهويد القدس. هذه الفئة ستقاوم من أجل حقوقها وستتواجه مع العنصرية على كل صعيد.

وربما لم يخطر ببال الرئيس الأمريكي أن العالم يزداد ضيقاً من إسرائيل والصهيونية وأن تيار مقاطعة إسرائيل يعم دولاً ومجتمعات كثيرة يهالها ما يقع في فلسطين من انتهاكات باسم الغرب تارة وباسم اليهودية تارة أخرى، بل يزداد عدد اليهود الناقدين للصهيونية في كل مكان. كل هذه العناصر تمثل حالة قوة للقضية الفلسطينية، فالحس الإنساني لا يقبل الاحتلال والاستيطان ولا يتقبل أخذ أماك الآخرين، فمقاومة ذلك طبيعة إنسانية لم تتوقف منذ بروز حركات الاستقلال ضد الاستعمار في القرن العشرين.

لقد نسي الرئيس عناصر أخرى في الموقف "فإسرائيل منقسمة على نفسها بين يهود متطرفين وآخرين معتدلين، بين متدينين بتعصب وغير متدينين علمانيين، كما وصل الانقسام إلى يهود العالم ويهود إسرائيل حول تعريف من هو اليهودي، إذ لا تعترف إسرائيل الرسمية بالمدرسة اليهودية ذات البعد الإصلاحي المرن التي تمثل غالبية يهود الولايات المتحدة. إسرائيل في نهاية الأمر دولة لديها مشكلاتها الاقتصادية، بسبب المبالغة في تكاليف الأمن والجدار الإسمنتي الفاصل وحصار غزة وسباق التسلح والاحتلال والعنصرية والحروب. للعنصرية والاحتلال تكلفة. لهذا، فالأزمات في إسرائيل قادمة، وتكلفة الاحتلال سترتفع كما سترتفع معها تكلفة تهويد القدس. وليست قوة إسرائيل العسكرية وقوة جيشها اليوم كقوتها في الستينات، إذ يكفي أن قوى أقرب للميليشيا في لبنان («حزب الله» في ٢٠٠٦ مثلاً) و«حماس» و«فتح» في فلسطين استطاعت مواجهتها وتحدي عقيدتها الأمنية والعسكرية.

إن أهم ما نسيه الرئيس ترامب في بيانه الإمبريالي أن الشارع العربي، على رغم كل انقساماته الفئوية والطائفية، هو شارع مقدسي يتفاعل مع المسألة الفلسطينية بصفتها امتداداً لعقيدته وكرامته. في السابق، سعدت القومية العربية كما الإسلام السياسي حول فلسطين وقضيتها، واليوم تصعد حركات جديدة ذات عمق شعبي عربي تلتزم الحقوق والكرامة والعدالة في فلسطين وفي بلاد العرب.

***أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت**

***صحيفة "الوطن" القطرية:**

"واشنطن بوست" تهاجم ابن سلمان وتصفه بـ "ولي عهد النفاق"

شنت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية هجوما حادا على ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وشككت في حقيقة الحملة التي يقودها في محاربة الفساد بعد اعتقال عشرات الأمراء والمسؤولين السابقين.

وانتقدت الصحيفة في افتتاحيتها الأحد، التي أعدتها هيئة التحرير وترجمتها "عربي ٢١"، الأوضاع الحقوقية في البلاد في ظل ابن سلمان، وقالت إنه لو كان صادقا في الإجراءات والتغييرات التي يقودها "فليفتح أبواب السجون التي يقبع فيها أناس مبدعون".

وتاليا نص الافتتاحية كاملة:

يريد ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان إحداث تغيير شامل في المملكة المعروفة بتحفظها وضيق أفقها. ولقد أعلن أن النساء سيسمح لهن بقيادة السيارات، وشن حملة ضد الفساد، وسمح لدور السينما بأن تفتح أبوابها ابتداء من العام القادم، وفرض نقشا في الميزانية، وكشف عن طموحات واسعة لتنويع موارد الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. كل هذا يبدو تجاوبا مع متطلبات جيل من الشباب المتذمر، لولا أن ولي العهد حجب رؤيته بما لديه من ولوع بالعظمة والأبهة.

يقال إنه اشترى قصرًا فارهاً بـ ١٠٠ مليون دولار في لوفيسين، بفرنسا، بالقرب من قصر فرساي، واشترى يختاً طوله ٤٤٠ قدماً من تاجر روسي في عام ٢٠١٥ بما يقرب من خمسمائة وخمسين مليون دولار. هذه أسعار صادمة بلا شك، إلا أن الحكومة السعودية تقول إن ولي العهد لم يدفع مبلغاً قدره ٤٥٠,٣ مليون دولار ثمناً لأعلى لوحة فنية في التاريخ، وهي رسمة للفنان ليوناردو دافنشي بيعت مؤخراً في مزاد علني.

من المؤكد أن الحملة ضد الفساد، والتي نجم عنها إلقاء القبض على ١٥٩ من أغنى رجال الأعمال والأمراء ومسؤولي الدولة في المملكة، واعتقالهم في فندق كارلتون ريتز ذي الخمسة نجوم الشهر الماضي، تشتمل على أكثر من مجرد هبة لانتزاع مزيد من الصلاحيات.

فمشكلة الفساد حقيقية، وكذلك نفاذ صبر الجيل الجديد أمر حقيقي. لكن لا تنتظر أن يقدم هؤلاء المعتقلون للمحاكمة في أجنحتهم الفندقية الفارهة. ما يفعله ولي العهد بدلاً من ذلك هو محاولة إجبار الأثرياء على التنازل عن عشرات المليارات من الدولارات من ممتلكاتهم لتجنب المحاكمة ومن ثم استعادة حرياتهم. وهذا أسلوب فظ لنظام استبدادي لا يصلح بحال لدولة يحكمها القانون. لماذا قرر ولي العهد - الذي ينتقد أقرانه وزملاءه المتورطين في إثراء الذات - إنفاق ما يزيد على نصف مليار دولار ثمناً ليخت ضخم وفيلا في فرنسا مقامة على أرض حديقة مصممة بعناية تقدر مساحتها بسبعة وخمسين فدانا؟ انتهى العمل في إنشاء القصر في عام ٢٠٠٩ بتصميم يعود إلى القرن السابع عشر ولكنه مزود بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا - كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز: "نوافير، ومنظومة صوتية، وإضاءة، ونظام تكييف صامت، يمكن التحكم بها جميعاً بواسطة هاتف الآيفون". جميل. ولكن الرمزية فظيعة، حيث تدل على أن لدى ولي العهد رؤيتين، واحدة لشعبه وأخرى لنفسه. لو كان فعلاً مهتماً بإثبات أن قيادته مستنيرة وعصرية فإن عليه أن يفتح أبواب السجون التي يقبع فيها أناس مبدعون، وخاصة الكتاب الذين ينتقدون النظام والمتشددون من رجال الدين، سجنهم هو وأسلافه ظلماً وعدواناً.

وكان مؤخراً قد شن حملة قمع جماعية شملت رجال دين ونشطاء وصحفيين وكتاباً من أصحاب التأثير على الرأي العام، بتهم غامضة تدور حول الزعم بأنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي. وكان الأولى به ترك هذه الأصوات حرة بل وتشجيعها على المزيد حتى تساهم في بناء المجتمع الذي يدعي أنه ينشده.

ويتوجب عليه بشكل خاص ترتيب الإفراج المباشر عن المدون رائف بدوي الذي يقضي عقوبة في السجن داخل المملكة لعشرة أعوام لمجرد أنه مارس حقه في التعبير. وكان السيد بدوي قد أغضب المتعصبين حينما كتب أنه يتطلع إلى مجتمع سعودي أكثر حرية حيث قال: "الليبرالية تعني ببساطة أن تعيش وتترك غيرك يعيش".

فتح باب زنانة السيد بدوي (وإطلاق سراحه) سيكون له أثر أكبر في تغيير المملكة العربية السعودية من شراء يخت باهظ وفيلا في فرنسا.

* مؤسسة الفكر العربي:

بعد التحولات في السعودية.. ما مصير السيادة على الحرمين؟

«السعودية تتغير».. عبارة يرددتها هذه الأيام كثير من مشاهير السياسة والفن والرياضة السعوديين، في تعبير عن التغييرات التي بدأت تطرأ على طبيعة الحياة والمجتمع في المملكة.

ومنذ أن تولى محمد بن سلمان ولاية العهد في السعودية، بدأت نخب سعودية بالدعوة لمرحلة جديدة تخرج المملكة من عباءة «التشدد» قاصدين بذلك - على ما يبدو - بعض مظاهر «التدين» التي كانت تدعمها الدولة منذ تأسيسها، وسرعان ما ترجمت السلطات هذه الدعوات بقرارات شكلت مفاجأة لكثير من المراقبين داخل وخارج المملكة.

وبدأت هذه القرارات بالسماح بقيادة المرأة، مروراً بالإعلان عن تشكيل «هيئة الترفيه»، وإقامة الحفلات الغنائية لكبار الفنانين العرب والأجانب، وليس انتهاء بمنح التراخيص لافتتاح دور للسينما، وقد شكّلت هذه الخطوات تجاوزاً لـ «محرمات» طالما دافعت عنها السلطة السياسية المتحالفة مع السلطة الدينية في البلاد.

تغييرات في بنية الدولة؟

وفي متابعة لما تكتبه مجموعة من النخب السياسية السعودية، وبعضها مقرب من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، يظهر أن المتغيرات الجديدة قد تتجاوز المظاهر الاجتماعية والحياتية لتصل إلى بنية الدولة السعودية ذاتها. الأمر الذي عبّر عنه بوضوح قبل أشهر المستشار بالديوان الملكي برتبة وزير، سعود القحطاني. وكتب القحطاني مقالاً بصحيفة الرياض الرسمية في أغسطس (آب) الماضي، تناول فيه ما أسماها «الشرعية الأيديولوجية» التي استندت إليها الدولة السعودية، و«كانت سبباً لأزمات كثيرة تعرضت لها البلاد»، بحسب تعبيره.

ودعا الوزير السعودي المقرب من ابن سلمان في مقاله المعنون بـ «الدولة الوطنية والشرعية الأيديولوجية» إلى «دولة وطنية» في مواجهة «الشرعية الأيديولوجية»، التي قال: إنها «كانت في أحوال أخرى سبب في الضعف، وتكالب الأعداء، والتفتت، والتفكك في نهاية المطاف، كما كان الوضع في الدولة السعودية الأولى مثلاً».

اقرأ أيضاً: القحطاني يهاجم السلفية ويدعو لتجاوز مفهوم الأمة

ويصل القحطاني إلى المهم في مقاله، بالتأكيد على أن «الشرعية الحقيقية التي حفظت الدولة تتمثل في العائلة المالكة... الأسرة الحاكمة هي الرمز الذي تستند عليه هذه الشرعية (الواقعية الحقيقية) في منجزاتها، وكانت هي - بحق - الشرعية الحقيقية التي حافظت على البلاد، وبقاء وحدتها وتماسكها».

وتتماهى دعوة القحطاني هذه مع دعوات أخرى لتيار سعودي «ليبرالي» يطالب - صراحة - بتغيير طابع الدولة الذي قام على أساس التحالف بين «السياسي» و«الديني»، فيما طالب بعض المنتمين لهذا التيار صراحة بقطع الصلة بين السعودية كمملكة، أو كيان سياسي، وبين الحرمين الشريفين، كمكانين مقدسين ترعاهما الدولة السعودية. والامتناع عن تسمية الكيان السياسي بلقب «بلاد الحرمين».

وقد عبر عن هذا التوجه - بوضوح - الكاتب والأكاديمي المعروف، تركي الحمد، الذي غرد في الثامن عشر من الشهر الجاري، وقال: «كم أمقت أحدهم حين يصف السعودية ببلاد الحرمين! السعودية كيان سياسي اسمه المملكة العربية السعودية»، الأمر الذي وافقه فيه ناشطون سعوديون آخرون ما يثير تكهنات بوجود توجه فعلي لخلق هوية جديدة للمملكة.

وفي الإطار نفسه، رد الكاتب والمحامي، عبد الرحمن اللاحم، على تغريدة للفنان المصري محمد هنيدي، قال فيها إنه وصل إلى بلاد الحرمين، حيث أكد اللاحم في رده أن بلادهم اسمها «المملكة العربية السعودية»، وهو نفس الرد الذي حصل عليه هنيدي من الكاتبة والحقوقيّة سعاد الشمري.

وعادة ما تواجه دعوات بعض المحسوبين على التيار الليبرالي في السعودية للفصل بين السعودية ككيان سياسي، وبين الحرمين، أو الطابع الديني للدولة، بردود فعل واسعة من المواطنين والناشطين على وسائل التواصل

الاجتماعي، فيما يغيب الرد الرسمي أو التفاعل مع مثل هذه الدعوات“ ما يطرح تساؤلاً عن موقف الدولة الحقيقي منها.

الحرمان الشريفان بين الدين والسياسة

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدعوات تأتي بعد ثلاثة أشهر من كشف موقع «ستراتفور» الاستخباري الأمريكي عن نية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان «فصل وصف الملك عن خادم الحرمين الشريفين عندما يعتلي العرش»، حيث قال الموقع في تقرير نشر في سبتمبر (أيلول) الماضي وترجمت «عربي ٢١» أجزاء منه، إن محمد بن سلمان «يخطط للفصل بين مسمى الملك، ولقب خادم الحرمين الشريفين، اللذين يترابطان حالياً».

وأضاف التقرير: «إذا تخلى ولي العهد عن ذلك، فمن شأن هذه الخطوة أن تحول الملك إلى زعيم مدني علماني، بدلاً عن شخصية الأب الروحي للمسلمين حول العالم»، في تعبير عن «ميل كبير من قبل الحاكم الشاب لصياغة طريق جديد للمملكة».

شاهد: مشاهد لم تشهدها بلاد الحرمين سابقاً في يومها الوطني.. كيف تفاعل معها رواد المواقع الاجتماعي؟ وإذا كان «ستراتفور» قد ركز في تقريره على «الحرمين» كمسمى يرتبط بالدولة، وهو الأمر ذاته الذي طرحه كتاب ونشطاء ليبراليون سعوديون، فإن علاقة الدين و«الحرمين» بالسياسة في السعودية أوسع بكثير من موضوع الاسم، ولذلك فإن هذا التداخل بين «الديني» و«السياسي» كان مركزاً للجدل والصراع، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي، أم على صعيد علاقات المملكة بالخارج.

وقد تعرضت المملكة لاتهامات باستغلال سيادتها على الحرمين الشريفين لأغراض سياسية حيث اتهمت من قبل دول، مثل إيران وقطر (بعد أزمة الحصار)، بتسييس الحج والعمرة، وهي اتهامات عززتها ممارسات، مثل وضع آليات خاصة للحجاج القطريين بعد أزمة الحصار، وأيضاً التهديد بتقليص أعداد الحجاج لدول أخرى إذا لم تستجب للضغوط السعودية، ومنع بعض المعارضين السياسيين في دول عربية من دخول المملكة لأداء الحج والعمرة، إضافة إلى اتهامات بتسليم معارضين كانوا في طريقهم للحج إلى دولهم ما يعرضهم للخطر. وقد نفت المملكة دائماً هذه الاتهامات، وعبرت عن «اعتزازها» بخدمة الحجاج والمعتمرين من كل أنحاء العالم.

اقرأ أيضاً: الملك سلمان يرفض «الغلو» ويردّ على دعاة تسييس الحج وتطور المشهد مؤخراً بظهور الخلاف الذي بدأ مستتراً، وأصبح معلناً، بين السعودية والأردن حول الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس المحتلة، حيث رفض وفد السعودية - مؤخراً - في مؤتمر البرلمانين العرب لدعم القدس أن تذكر تلك الرعاية الهاشمية في البيان " بحجة أن ذلك شأن إسلامي عام" مما أثار حفيظة الوفد الأردني الذي أصر على إضافتها.

وبحسب خبير أردني مقرب من دوائر القرار تحدث لـ«عربي ٢١»، فإن الحجة التي ساقتها السعودية بخصوص المقدسات في القدس تنطبق تماماً على الحرمين الشريفين، وهو ما يعني أنه يتوجب التعامل مع كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة على أنها مقدسات إسلامية بمعزل عن الدولة القطرية الوطنية السعودية، وكل تقلباتها لأن ذلك شأن إسلامي أكثر عمومية، ومرتبطة بفريضة شرعية على كل مسلم تشكل ركناً من إسلام قرابة ملياري مسلم. وكانت دول مثل إيران وشخصيات معارضة للسعودية دعت في مناسبات مختلفة إلى وضع الحرمين الشريفين تحت سيادة إسلامية «لمنع استغلالهما من قبل المملكة لأغراض سعودية»، وهو الأمر الذي اعتبرته الرياض بمثابة «إعلان حرب»، كما صرح وزير الخارجية عادل الجبير قبل شهور.

ويقول خبير عربي بالشؤون السعودية: «إن المملكة قد تخسر جزءاً من رمزية سيادتها على الحرمين في ظل التوجهات الجديدة للتغيير في البنية الدينية للدولة، مشيراً إلى أن الطابع الديني للكيان السياسي السعودي كان دائماً جزءاً أساسياً من شرعيته ومن شرعية سيادته على الحرمين الشريفين.

وتساءل الخبير - الذي فضل عدم الكشف عن هويته - عن تأثير التغيرات المتسارعة في السعودية والجدل بينها وبين الدول والشخصيات الإسلامية التي تطالب بتحجيد الحرمين، مضيفاً أن «تغييراً جذرياً في بنية الدولة - في حال حدوثه - قد يقدم خدمة كبيرة للدول والشخصيات التي تطالب بسيادة إسلامية على الحرمين»، حسب قوله.

***عربي ٢١:**

٦ مليار دولار.. ثمن حرية أغنى رجل في الشرق الأوسط!

كشف تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن السلطات السعودية تطالب بالحصول على ما لا يقل عن ٦ مليارات دولار من الأمير الوليد بن طلال مقابل إطلاق سراحه من الاحتجاز، على حد قول أشخاص مطلعين على الأمر، مما قد يعرض الإمبراطورية التجارية العالمية لأحد أغنى الرجال في العالم للخطر.

وكان الأمير - البالغ من العمر ٦٢ عاماً - واحداً من العشرات من أفراد العائلة المالكة والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين اعتقلتهم الحكومة السعودية ضمن موجة الاعتقالات التي أطلقتها الحكومة السعودية في حملة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ضد الكسب غير المشروع على نطاق واسع.

الحكومة السعودية كانت قد كشفت عن تفاصيل قليلة حول مزاعمها ضد المتهمين الذين تم الإفراج عن العديد منهم منذ ذلك الحين من مقر الاحتجاز المؤقت في فندق «ريتز كارلتون» بالرياض بعد التفاوض بشأن التسويات المالية.

ونقل تقرير الصحيفة الأمريكية عن بعض الأشخاص الذين كانوا على علم بهذه المسألة قولهم: إن الستة مليارات دولار التي يطالب بها المسؤولون السعوديون من الأمير الوليد، وهو صاحب أسهم كبيرة في شركات عالمية، مثل شركة «تويتر»، هي من بين أعلى التسويات التي سعوا للحصول عليها من المعتقلين.

وتقدر مجلة «فوربس» الأمريكية ثروة الأمير الوليد بمبلغ ١٨,٧ مليار دولار، مما يجعله أغنى شخص في الشرق الأوسط، إلا أن الأمير الوليد أشار إلى أنه يعتقد أن دفع هذه الأموال سيكون اعترافاً بالذنب، وأنه سيُطلب منه تفكيك الإمبراطورية المالية التي بناها منذ أكثر من ٢٥ عاماً.

ويعرض الأمير الوليد على الحكومة، بدلاً من ذلك قبول جزء كبير من شركته «المملكة القابضة»، بحسب ما ذكر أشخاص مطلعون. وتبلغ القيمة السوقية للشركة المدرجة في الرياض ٨,٧ مليار دولار، بانخفاض بلغ نحو ١٤٪ منذ اعتقال الأمير. وقالت الشركة، في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، إنها استعادت دعم الحكومة السعودية، وأن ستراتييجيتها «لا تزال تعمل بشكل سليم».

أكبر تسوية

وقال شخص مقرب من الأمير الوليد، الذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة، إنه سيبقى في دور قيادي في الشركة الجديدة المدعومة من الدولة. وأضاف: إن «بقاء الإمبراطورية تحت سيطرته هي معركته الحالية».

ووفقاً لمسؤول سعودي كبير، يواجه الأمير الوليد اتهامات تشمل غسيل الأموال والرشوة والابتزاز.

ونقل التقرير عن صالح الحجيلان، المحامي الذي عمل مع الأمير الوليد في الماضي، ولا يزال على اتصال مع أسرته، قوله إنه «لا توجد اتهامات رسمية» ضد الأمير، وأن المدعي العام لن يفتح دعوى قضائية ضده إذا تم التوصل إلى تفاهات.

فندق ريتز كارلتون-الرياض

وأضاف الحجيلان أن الحكومة ترغب في الوصول إلى تسويات بشكل ودي مع رجال الأعمال المعتقلين، موضحاً أنه لم يوكل حالياً من قبل الأمير الوليد للدفاع عنه. وقد أوضح الأمير للأشخاص المقربين منه أنه مصمم على إثبات براءته، وأنه سيحارب مزاعم الفساد في المحكمة، إذا ما اضطر إلى ذلك. وقال شخص مقرب من الأمير: «إنه يريد تحقيقاً سليماً وحقيقياً».

وقال مسؤولون سعوديون: إنهم يتوقعون أن الدولة تلقت عشرات المليارات من الدولارات من التسويات مع المعتقلين الشهر الماضي. وقال كبير مستشاري الحكومة السعودية إن الأمير متعب بن عبد الله، الذي كان ينظر إليه على أنه منافس رئيس على العرش، دفع أكثر من مليار دولار لتأمين الإفراج عنه ضمن تسوية مع الحكومة. وقال التقرير: «تعتبر هذه الاعتقالات جزءاً من مجموعة من التغييرات الجذرية واسعة النطاق التي يشهدها المجتمع السعودي، والتي يشرف عليها الأمير محمد البالغ من العمر ٣٢ عاماً. كما أنه سيسمح للمرأة بقيادة السيارات العام المقبل، وبفتح دور السينما للمرة الأولى منذ عقود، وتنظيم اكتتاب عام لشركة النفط الحكومية لجمع الأموال من أجل التحول الاقتصادي».

لم يرغب في العرش

كما تحرك الأمير محمد بسرعة لتوطيد السلطة في العائلة المالكة التي أدارت فروعاً مختلفة، منها شركات حكومية، وخاصة كذلك. في العامين الماضيين تولى ولي العهد السيطرة على أجهزة الأمن الداخلي والدفاع الوطني والاقتصاد، والتي كانت تخضع في السابق لسيطرة أعمامه وأبناء عمومته.

التقرير أوضح أن الأمير الوليد، ابن عم ولي العهد، لم ينظر إليه من قبل كمنافس على العرش "لأن والده الأمير طلال بن عبد العزيز كان قد طالب بإصلاحات سياسية ليبرالية في الستينات" ما أفقده مكانته في العائلة الحاكمة.

الأمير الوليد بن طلال -السعودية

وكوالده، كان الأمير الوليد منذ فترة طويلة مدافعاً صريحاً عن الإصلاحات الاجتماعية، مثل السماح للمرأة بقيادة السيارات. وهو أيضاً سفير سعودي مستقل في عالم الأعمال العالمي، ولديه حصص كبيرة في شركات مثل شركة «آبل» وشركة «جنرال موتورز» وشركة «نيوز كورب»، قبل أن يبيعها جميعاً. وهو حالياً المساهم الرئيس في شركة «تويتر»، وشركة «Lyft» و«فندق فورسيزونز».

وقال أشخاص مقربون من الأمير الوليد إنهم يعتقدون أن مكانته البارزة قد ساعدت الأمير ابن سلمان على التحرك ضده. وكانت «المملكة القابضة» قد تصرف منذ فترة طويلة كذراع اقتصادي للدولة السعودية.

في عطلة شملت زيارة تسعة بلدان هذا الصيف، التقى الأمير الوليد برئيس البرتغال ورئيس وزراء ألبانيا. وفي سبتمبر (أيلول) الماضي، التقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمناقشة «التحالف الاستراتيجي» مع فرنسا، بحسب بيان صدر عن شركة «المملكة القابضة».

وكانت «المملكة القابضة» قد عقدت محادثات مع صندوق الثروة السيادي في فرنسا، الذي تتشارك معه في صندوق بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للاستثمار في الشركات السعودية، بشأن جلب الحكومة السعودية إلى الصفقة، بحسب ما ذكر أشخاص مطلعون على المسألة، مشيرين إلى أنه لم يحرز أي تقدم في هذا الشأن منذ اعتقال الأمير.

وبحسب ما ذكره التقرير عن حياة الأمير الوليد داخل فندق ريتز كارلتون بالرياض، حيث يقضي فترة الاحتجاز، فإنه سُمح له بإجراء اتصالات محدودة من داخل الفندق، كما أنه يتناول طعامه المعتاد، وفق ما ذكر أشخاص مقربون منه. كما أن الأمير الوليد لم يكن يعتقد أنه سيخضع لتحقيقات، أو أنه سيجري اعتقاله، بحسب ما نقل التقرير عن مصادر مقربة منه.

*صحيفة < وول ستريت جورنال > الأمريكية :

لماذا لا ينهار الحزب الشيوعي الصيني؟

بقلم/ فايزة سعيد كاب، خبيرة في الشؤون الصينية، مترجمة وكاتبة

طالما تساءلت الدول الغربية وغيرها من الدول الأخرى في العالم عن سر تمسك الصين بالحزب الشيوعي وتحقيق طفرة في التقدم الاقتصادي ونجاحه بشكل فعال ولملموس في تجنب انهياره رغم تفكك المعسكر الاشتراكي وتراجع النظرية الماركسية في العالم. وازدادت هذه التساؤلات مع انعقاد المؤتمر الوطني الـ ١٩ للحزب مؤخرا، والذي شهد انتخاب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي، وكذا المكتب السياسي للحزب واللجنة الدائمة للمكتب السياسي فضلا عن اللجنة المركزية لفحص الانضباط التابعة للحزب والتي تعد أعلى سلطة لمكافحة الفساد في الصين، وتعديل الدستور الذي أدرج فيه أفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.

لقد أرجع البعض تمسك الصين بالحزب الشيوعي للمعجزة الاقتصادية التي حققتها الصين في فترة قصيرة بالمقارنة مع الدول الأخرى في العالم، ويرى البعض أن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية حققت نجاحا كبيرا. لكن، متابعتي لأكثر من ٢٠ عاماً هي مدة وجودي في جمهورية الصين الشعبية بحكم تخصصي في الدراسات الصينية للتغيرات الداخلية والخارجية في السياسة الصينية، يمكن القول إن الحزب الشيوعي الصيني لم يحقق جميع أهدافه بعد، وإنما يواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، منها شينجيانغ والتبت وتايوان والفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء التي باتت واضحة جدا، بالإضافة إلى قضية بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية والحرب الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن شعور قيادة الحزب بالمنحدر قبل وصوله، جنبهم السقوط والانهيار. وهنا يتساءل البعض عن سبب تحقيق الحزب الشيوعي الصيني الهدف ولم يحققه الاتحاد السوفيتي؟ لأجيب: "العقلية الصينية المتأثرة بالفكر الكونفوشيوسي"، "فليقم الأمير بدوره كأمر، والتابع كتابع، وليقم الاب بدوره كأب، والابن كإبن". - كونفوشيوس، ويعني أن يؤدي كل فرد عمله بجدية وإخلاص. ووصف السياسة بالقول: "إنها الإصلاح، فإذا جعل الحاكم نفسه أسوة حسنة لرعيته، فلن يجرؤ أحد على الفساد." كما ساعد تأثير الفكر الكونفوشي على العقلية الصينية اللينة كثيرا في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الصين:

سياسة المراحل والإصلاح

"لا يهم السير ببطء طالما أنك لا تتوقف عن السير" - كونفوشيوس

"العاقل لا ينجل من إصلاح عيوبه" - كونفوشيوس

اعتمد الحزب الشيوعي الصيني عند تأسيسه في عام ١٩٢١ بقيادة ماو تسي تونغ على العمال وتغيير تفكيره في عام ١٩٢٥ بعد تغير ظروف الصينية ليعتمد على الفلاحين موجه تركيزه على التنمية الزراعية. وبعد انتهاء الثورة الثقافية سنة ١٩٧٨ تسلم دنغ شياو بينغ السلطة معلنا عن سياسة جديدة، سياسة الإصلاح والانفتاح، الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم (الغربي)، ومنذ ذلك، شهدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية منجزات هائلة جذبت انتباه العالم، وطرأت على الصين تغيرات ابهرت العالم، ومع هذا لم يتوقف القطار نحو تحقيق مجتمع رغيد الحياة، وذكر جيانغ تسه مين في تقرير قدمه خلال المؤتمر الوطني الـ ١٦ للحزب الشيوعي الصيني: "بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل وخلق وضع جديد للقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، كما طرح جيانغ تسه مين، أفكار "التمثيلات الثلاثة" التي تعكس لمطالبات الجديدة الناتجة عن التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم والصين في الوقت الحاضر على أعمال الحزب والدولة، كما أنها أساس بناء الحزب، وقاعدة لإدارة الحكم، ومنبع للقوة. مؤكدا أن الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ الأفكار المرشدة للحزب. ومن جانبه، تعهد هو جين تاو بعد انتخابه أمينا عاما للجنة المركزية للحزب بأعاده بعض الضوابط

الاقتصادية، والتي كانت الإدارة السابقة قد خففت منها. كما طالب هو أن تكون أجهزة الحزب على كافة المستويات مثالا للالتزام بالدستور والقوانين، وأن تدعم جهود تطبيق القانون". كما تشمل مرحلة حكم شي جين بينغ التوازن في التنمية بين المدن والأرياف، ومحاربة الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي باتت عبءا كبيرا على الحزب، بالإضافة الى محاربة الفساد الذي نخر جسد الحزب ويهدد سقوطه. كما أكد شي السير قدما في إدارة البلاد وفقا للقانون على نحو شامل والاعتماد على حكم القانون لحماية حقوق الشعب والعدالة الاجتماعية وتعزيز تنمية البلاد.

لم يتوقف الحزب الشيوعي الصيني في التطور وفقا لمتطلبات العصر ومتغيرات المستقبل امانا من اعضائه بضرورة تماشي الحزب مع متغيرات الدولة وان يكون الحزب مناسب للمجتمع وذو خصائص صينية، ولا يبقى جامدا إلى الأبد. وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ في الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ ١٨ للحزب الشيوعي الصيني التي عقدت عام ٢٠١٣: "ينبغي ان يستجيب قرار الاصلاحات لأمال المواطنين وشكواهم، وينبغي أن تكون واضحة في الذهن وثابتة في الخطوات". وقال شي في تقرير قدمه افتتاح أعمال المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب أن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية دخلت العصر الجديد. كما ذهب شي بعيدا قبيل انعقاد المؤتمر الوطني الـ ١٩ للحزب داعيا أعضاء الحزب الشيوعي دراسة الرأسمالية المعاصرة دون الانحراف عن الماركسية. وقال إنه يجب على الحزب أن يحسن دمج المبادئ الأساسية للماركسية في واقع الصين المعاصر والتعلم من إنجازات الحضارات الأخرى لخلق وتطوير الماركسية. "وقال البروفيسور تشن شو قوانغ بجامعة الحزب التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تصريح لوكالة الانباء الصينية: "أن الحزب الشيوعي الصيني قادر على التكيف والتعامل مع الظروف المتغيرة على الصعيدين الداخلي والدولي. لقد نجح الحزب الشيوعي الصيني بشكل فعال وملمس في تجنب سلوكيات وممارسات الفيتوقراطية قصيرة المدى خلال فترة حكمه، وبهذا ضمن تحقيق وإرساء تناسق واستقرار السياسات والاستراتيجيات الوطنية".

اشراك الاحزاب الاخرى غير الشيوعية في الانشطة السياسية في الصين: "إذا كان هناك مركب من ثلاثة أشخاص، فمن المؤكد أن واحدا منهم جديرا بأن يكون أستاذا لي، حتى أستفيد من مزاياه، وأتنبه من خطايه". - كونغوشيو
قال وو بانغ قوه رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في تقرير عمل قدمه الى الدورة السنوية للمجلس، عام ٢٠٠٩: "إن الصين تتبنى نظاما يقوم على التعاون والتشاور السياسي بين الاحزاب تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وليس نظاما متعدد الاحزاب على الطراز الغربي، والذي بدوره يمكن الاحزاب المختلفة من الوصول للسلطة من خلال الانتخابات." ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، أولت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بالغ الاهتمام لأعمال المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، حيث أكدت على ضرورة الإمساك الدقيق لطبيعة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني إلى حد أكبر وإطلاق العنان لدور المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني كقناة هامة للتشاورات الديمقراطية على نحو مستفيض، ودفع بناء نظام التشاورات السياسية والمراقبة الديمقراطية والمشاركة في النشاطات السياسية ومناقشتها بالتمحور حول الموضوعين الكبيرين للتضامن والديمقراطية. ويتضمن المجلس الاستشاري للجنة الثورية لحزب الكومينتانغ، الرابطة الديمقراطية الصينية، الجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن، الجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية، الحزب الديمقراطي الصيني للفلاحين والعمال، حزب "تشى قونغ دانغ" السياسي، جمعية جيو سان، رابطة الحكم الذاتي الديمقراطي في تايوان التي يطلق عليها أحزاب ديمقراطية تلك الأحزاب السياسية التي تأسست قبل عام ١٩٤٩، ودعمت بصورة واضحة الحزب الشيوعي الصيني أثناء إطاحة الحزب الشيوعي الصيني بحكم حزب الكومينتانغ، وتعترف بقيادة الحزب الشيوعي وعارضت حزب الكومينتانغ، واستمر وجودها باستمرار بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

اشراك الشعب في الحكم وتقاسم الثمار: "إذا قُدت الناس وفق قوانين إجبارية وهددتهم بالعقاب فإنهم سيحاولون اتقاء العقاب، ولكن إذا نظمت شؤونهم فإن علاقتهم ستقوم على أساس من الشرف." - كونفوشيوس

أعلنت إدارة التنظيم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مؤخرا أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني بلغ ٨٩,٤٤٧ مليون عضو بنهاية ٢٠١٦. ويركز الحزب الشيوعي الصيني على عامة الشعب، باعتباره أهم عنصر في الاشتراكية، كما أنه لطالما حرص على تمثيل مصالح الأغلبية الساحقة لأبناء الشعب الصيني. كما يحاول الحزب اشراك عدد أكبر من الناس في صنع القرار من خلال الاجتماعات المتكرر لأعضاء الحزب، بالإضافة الى وسائل الاعلام الصينية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تلعب دورا هاما في اشراك الشعب الصيني في صناعة القرار، كما طرحت صحيفة الناطق باسم الحزب الشيوعي الصيني خلال انعقاد الدورتين لعام ٢٠١٥، عمود خاص بعنوان "اريد طرح سؤال على رئيس الوزراء" لفتح طريق جديد أمام مستخدمي الانترنت لطرح اسئلتهم وانشغالاتهم مباشرة الى المسؤولين في الدولة، ونوع من اشراك الشعب في صنع القرار.

وتعهد الحزب الشيوعي الصيني بالدخول إلى مجتمع أكثر ازدهارا في الصين بحلول عام ٢٠٢١ عندما يبلغ الحزب ١٠٠ سنة من عمره، وأن التخلص من الفقر لا مفر منه لاستكمال بناء مجتمع رغيد الحياة. لذا، يتخذ شي جين بينغ هدف "القضاء على الفقر في جميع البلديات الفقيرة، وتخلص جميع الفقراء من الفقر الى غاية عام ٢٠٢٠". وقد استطاعت الصين اخراج ما مجموعه ٥٥٠ مليون نسمة في المناطق الريفية في الصين من الفقر في فترة ٢٠١٣ - ٢٠١٦، وتم تخفيض عدد الفقراء لـ ١٠ ملايين شخص سنويا في أربع سنوات متتالية، حسب الاحصاءات المنشورة على وسائل الاعلام الصينية المحلية.

مجاربة الفساد: "لا أحد يجرؤ على الفساد إذا صلح القائد" - كونفوشيوس

طلب أحد الأمراء من كونفوشيوس النصيحة للحكم الصالح، قائلا: "هل ترى أن أقتل الفاسدين فيلتزم غيرهم الصلاح؟". فأجابه كونفوشيوس: "ما الذي يدفع سياستك إلى القتل؟ إذا شئت الصلاح أصبح الناس صالحين، لأن أخلاق الرؤساء كالرياح وأخلاق المرؤوسين كالعشب، وإلى أي جهة هبّ الريح مال العشب إلى تلك الجهة." تمسكت الصين بسياسة صارمة في مقاومة مختلف أشكال الفساد منذ انعقاد المؤتمر الـ ١٨ للحزب الشيوعي الصيني. وبدا حزب الشيوعي الصيني بمحاربة الفساد من بيته، في عام ٢٠١٠، أصدر الحزب الشيوعي الصيني ٥٢ معيارا أخلاقيا جديدا لأعضائه تهدف إلى مكافحة الفساد بين مسؤولي الحزب الحاكم. وبات موضوع الفساد يتصدر قائمة القضايا الساخنة لدى الشعب الصيني خلال الفترة الماضية، والمقبلة، وفي ٢٠١٧، ذكرت اللجنة المركزية لفحص الانضباط للحزب الشيوعي الصيني أنه في نهاية ٢٠١٦، أجرت اللجنة المركزية لفحص الانضباط تحقيقا مع ٢٤٠ من المسؤولين على المستوى المركزي وعاقبت ٢٢٣، وسجلت إدارة التفتيش والرقابة التأديبية ١,١٦٢ مليون حالة فساد وعاقبت ١,١٩٩ مليون شخص. وتم القبض على ٢٥٦٦ مسؤولا من الذين هربوا إلى الخارج بنهاية ٢٠١٦، وتمت استعادة ٨,٦٤ مليار يوان (حوالي ١,٣ مليار دولار أمريكي)، ومن بين قائمة الـ ١٠٠ الهاربين والمدرجين على قائمة الاتربول الحمراء اعتقل ٤٣ شخصا.

*صحيفة (الشعب) الصينية:

طريق الحرير.. عالم الصين القادم

*إميل أمين

ضمن العديد من المصطلحات الحديثة التي نستمتع إليها في حاضرات أيامنا يأتي الحديث عن «طريق الحرير»، وهو المبادرة الصينية الاستراتيجية لإحياء طريق الحضارات والديانات والفتوحات، من الصين مروراً ببقية دول آسيا وصولاً إلى العالم العربي، والذي يحمل رؤية تطلعية إلى المستقبل، تسعى الصين من خلاله ولا شك لتحويل العالم إلى أصدقاء عبر شراكة حقيقية ومنافع متبادلة لا من خلال سيطرة أو هيمنة مجوجة من جميع الأطراف، ومقبولة فقط من الطرف المهيمن كما في بعض استراتيجيات الدول الكبيرة الأخرى.

لكن ماذا عن طريق الحرير، وهل هو مسألة اقتصادية فقط أم أن له جوانبه التاريخية والسياسية ويخبرنا عن قصة قديمة بدورها عاشتها أجيال سابقة؟

الشاهد أن طريق الحرير كل هذا وأزيد، إنه قصة إنسانية مثيرة، فهو الطريق الذي سار عليه دعاة البوذية والمسيحية ونشر من خلاله التجار العرب الإسلام في ربوع آسيا. وعلى الطريق عينه أقام جنكيز خان، وهولاكو، وتيمور لنگ، الإمبراطوريات كما قطع سهوبه وسهوله ووديانه شيان تسونج، وابن بطوطة، وماركو بولو، وغيرهم من الرحالة العظام. لماذا الآن الحديث عن طريق الحرير؟

ربما لأن الصين باتت رمانة ميزان التوازن الاستراتيجي الدولي، وبنوع خاص بعدما تبادت واشنطن في سعيها للهيمنة على العالم من جهة، فيما صحت روسيا كذب غط في النوم فترة من الزمن من ناحية ثانية ليواجه الأمريكيين، فيما التنين الصيني يبقى محققاً في المشهد الدولي، يسعى لتحقيق مراده ومرامه في هدوء وتؤدة بالغين.

مؤخراً صدر عن المركز القومي للترجمة في القاهرة كتاب جديد عنوانه «طريق الحرير» لصاحبيه «إيرين فرانك، وديفيد براونستون»، ومن ترجمة الأستاذ أحمد محمود، والكتاب سجل للحركة الإنسانية بين الشرق الأقصى وآسيا والشرق الأوسط، وعليه فهو ليس كتاباً عادياً للتاريخ يدعونا للنظر إلى منظومة «طريق الحرير» كرواية عبر الزمان، فما يحويه بين دفتيه يعد خلفية لما يجري الآن في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تمتد من الصين شرقاً إلى تركيا غرباً، وهو ضروري لمن أراد أن يفهم ما يجري هناك بعد أن اتجهت الأنظار من جديدة إلى طريق الحرير.

يستلقت النظر في قصة هذا الطريق، أن الآليات التي يستخدمها الإنسان عبر الزمان تتعدل وتتبدل، غير أن الأهداف الإنسانية تكاد تظل كما هي، فعلى سبيل المثال حلت السكك الحديدية والبواخر والطائرات محل الجمال كوسيلة للتنقل بين الدول والبلدان الواقعة على هذا الطريق، ومع ذلك لا يزال للدول عينها الأهداف الكبرى التي تسعى لتحقيقها ذاتها منذ زمن بعيد، فإيران على سبيل المثال تسعى لاستعادة مكانتها كمفتق طرق... وترغب دول آسيا الوسطى في الوصول إلى المياه الدافئة من خلال خط السكك الحديدية الجديد، والصين تراه وسيلة سهلة لوصول منتجاتها إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط.

والشاهد أنه لم يكن الكتاب وحده ما دفعنا لهذه القراءة، إذ بدأنا نلاحظ اهتماما خاصا بهذا الطريق في الصحافة الأمريكية وكافة وسائل الإعلام وقد كان آخر تلك القراءات ما قدمه المفكر الاستراتيجي الأمريكي الكبير روبرت كابلان صاحب رؤية «ثورة الجغرافيا» في حاضرات أيامنا، والتي نشرها في جريدة النيويورك تايمز.

في الثالث عشر من مايو من عام ١٩٩٦ -والرواية لمترجم الكتاب- نصب خيمة بيضاء عملاقة في صحراء إيران، اجتمعت داخلها وفود ٤٠ دولة، بينهم رؤساء دول آسيا الوسطى، تركمانستان وأوزبكستان وقازاقستان، وقرغيزستان، وتركيا وباكستان وأفغانستان وأرمينيا وجورجيا وبالطبع إيران.

أما هدف الاجتماع فكان إعلان «قيام» طريق الحرير الجديد من خلال السكك الحديدية الإيرانية - التركمانية الذي يكمل شبكة سكك حديد آسيا ويحيي طريق الحرير الذي يربط بين بكين شرقاً والبحر المتوسط غرباً.

كيف وصف رئيس وزراء الصين وقتها «لي بينج» خط السكك الحديدية الذي سيربط بين بكين وإسطنبول عبر إيران وآسيا الوسطى؟ الشاهد أنه وصفه بكونه «طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين»، وعبره تعود الحياة إلى الطريق الذي خطه التجار منذ ما يربو على الألفي سنة، عندما كانوا ينقلون النفائس بين الشرق والغرب، وقد عاش هذا الطريق سنوات عز وازدهار، وأخرى من الكساد والانقطاع، أما أكثر أيامه ازدهارا فكانت عندما خضعت البلاد الواقع فيها لإمبراطوريات قوية، كما حدث في عهد الفرس والمغول، في حين أدى ضعف الدول التي يمر فيها وحدثت حروب وصراعات فيما بينها إلى انقطاع الطريق.

هل يمكننا أن نطلق على تاريخ طريق الحرير أنه كان أول ملامح ومعالم العولمة قبل عدة آلاف من السنين؟

أغلب الظن أن ذلك كذلك، إذ لم يكن الحرير وحده ما كان ينقله التجار على طريق الحرير، فهناك أيضا «اليشب» ذلك الحجر شبه الكريم الذي عشقه الصينيون، والذهب والفضة والزجاج وغيرها كما انتقلت على طريق الحرير سلعة في غاية الأهمية أنتجتها الصين، وهي الورق.

هذا المنتج الذي أحدث ثورة في عالم الثقافة والمعرفة، وخاصة أن الصينيين ابتكروا أيضاً طريقة للطباعة بالقوالب الخشبية، وانتقلت هذه الطريقة إلى أوروبا على طريق الحرير، لتفتح الباب أمام جوتنبرج ليخترع طريقة الطباعة بالحروف المتحركة، هذا إلى جانب أنواع كثيرة من الفواكه والخضروات والحبوب التي انتقلت بين الشرق والغرب بعد أن كانت معروفة في جهة دون الأخرى.

تؤكد لنا قصة طريق الحرير زيف دعاوى استعلاء الحضارات، ناهيك عن تصادمها، فلم يكن يوماً لحضارة ما اليد العليا بشكل مطلق على بقية حضارات الأرض، بل كانت وستظل حضارة واحدة صب فيها الجميع إسهاماتهم علماً وطباً، فكرياً وثقافة، ونهل منها الجميع كذلك في أوقات الحاجة، ما يعني أن فكرة العولمة ذاتها قابضة خلف الرؤى الحضارية وفي داخلها دون تمايز أو إقصاء من واحد للآخر، ولا من دولة أو حضارة لأخرى.

يكتب الرحالة العالمي ماركو بولو «عام ١٢٩٨ عبر كتابه الشهير» سمرماركو بولو» يقول: أيها الأمراء والأباطرة والملوك العظماء والدوقات والماركيزات والفرسان وأعضاء البرلمان والناس من كل الطبقات، يا من ترغبون في معرفة شعوب البشرية العديدة وأقاليم العالم الكثيرة المتباينة، لتأخذوا هذا الكتاب ويقرأ عليكم....

كان كل ما يرحوه ماركو بولو من العالم هو أن يستمع الناس إلى ما رواه عن تلك العجائب التي رآها على طول طريق الحرير الذي كثرت حوله الروايات.

وعندما سجل ماركو بولو مشاهداته في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، لقي ذلك تقدير عدد قليل من الناس ولم يصدقه إلا عدد أقل، فقد كان الأوروبيون الجهلاء غير المتعلمين الذين اتسموا بضيق الأفق في العصور الوسطى، في ريب من رواياته عن المدن القديمة الواقعة وسط بحار الرمال وعن ملوك البدو الذين يرفلون في ثياب من الحرير ويجلسون على عروش طليت بالذهب، وعن المدن الشرقية التي تفوق مدن أوروبا عظمة وجمالاً.

ولعل ما قصه «ماركو بولو» علينا في كتابه يقودنا إلى مقاربة مع الواقع الذي نعيشه في حضرات أيامنا، حيث البعض يتعالى على الآخر وعادة ما يكون الغرب على الشرق، والرجل البيض على ما سواه من بقية أجناس العالم.

على أن السؤال هل يجد طريق الحرير الصيني ترحيباً من القوى الكبرى العالمية؟
ليكن الجواب من عند واشنطن أولاً، والتي هي حكم ترى في كل خطوة تخطوها الصين نحو بقية دول العالم، انتقاصاً من نفوذها الاستراتيجي، وهي التي عملت طويلاً جداً على بسط هيمنتها على العالم، وبخاصة قلب العالم القديم أي القارة الأوروبية وشمال شرق إفريقيا، ومنطقة الخليج.

ترى واشنطن في طريق الحرير إزعاجاً ما بعده إزعاج، ومرد ذلك أنه أولاً يوفر للصناعات الصينية أسواقاً جديدة، تملأها بكين بسلع رائجة لرخص أشمانها، ما يعني أن ميزان الردع النقدي لا النووي لدى الصينيين سيظل صاحب الكلمة الفصل في العلاقات الاقتصادية مع الأمريكيين، سيما وأن الصين تقرض الآن أمريكا نحو ثلاثة تريليونات دولار. الأمر الآخر هو أن طريق الحرير، يقرب الصين جداً من منطقة الخليج، حيث أكبر احتياطي عالمي للنفط هناك، عطفاً على ذلك فإن الطريق ييسر للصينيين عما قريب الاقتراب من إفريقيا، تلك القارة الكبرى التي يتسارع على الحصول على خيراتها الأمريكيين قبل الصينيين، ولهذا فإن حاصل جمع منافع طريق الحرير للصينيين، هو إجمالي خسائر الأمريكيين كما يحلو لاستراتيجي واشنطن القول.

ماذا عن روسيا التي باتت اليوم كالعنقاء التي تصحو ثائية من الرمال بعد رقاد طويل؟
الجواب يعود بنا إلى مقال «روبرت كابلان» الذي أشرنا إليه سلفاً، ونشر في صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية تحت عنوان «طريق الحرير الصينية الجديدة تقوض نفوذ موسكو في آسيا الوسطى وأوروبا... والسؤال لماذا؟
باختصار غير مغل يعمد فلاديمير بوتين على تعظيم طرح «أوراسيا» أي وحدة دول أوروبا وآسيا معاً، وهو الحلم الذي نظره الجنرال شارل ديغول زعيم فرنسا التاريخي، أي قيام تجمع يمتد من المحيط الأطلنطي غرباً إلى جبال الأورال شرقاً غير أن بكين وعبر طريق الحرير، تسعى إلى الهيمنة على أوراسيا وهذا يترتب عليه تهميش روسيا وإنزالها إلى مرتبة قوة من الدرجة الثانية.

أما عن آسيا الوسطى فإن كفة الصين هي المرجحة عن روسيا سيما بعد أضحت شركات النفط والغاز الصينية الأوسع انتشاراً ونفوذاً في كافة دول المنطقة.

السؤال قبل الانصراف... ما الذي أعدده في العالم العربي لتعظيم الاستفادة من طريق الحرير في الحال والاستقبال؟
العالم يتغير، وعلينا كذلك مجاراته، فالماء الراكد عرضة للاسفن، والحياة لن تتوقف عند الضعفاء أو المتخاذلين عن السباق الأمامي الجديد.

***صحيفة (عمان) العمانية:**

صعود الصين: الآفاق والصعوبات

* محمد بدر الدين زايد

حاول كُثر رصد الظاهرة الصينية في العقود الأخيرة، متابعين بإعجاب شديد ومستحق، كيف تحولت الصين عبر هذه العقود من دولة فقيرة مكتظة بالسكان والمعاناة إلى عملاق اقتصادي، كما ظهرت دراسات كثيرة وكذا معالجات إعلامية لا حصر لها، تتناول إمكانية تحول هذه القوة الاقتصادية الضخمة إلى قطب سياسي مؤثر دولياً، وتحدث البعض تحديداً عن أن اكتمال تبلور النظام الدولي المضطرب حالياً إلى نظام متعدد الأقطاب رهن باكتمال تحولات الصين نحو لعب دور سياسي دولي مهم.

وفي هذا الإطار، كان رصد بعض الظواهر كإقامة قواعد عسكرية خارجية، والنشاط الملحوظ لمبعوثي الصين في الأزمات العربية بوصفه تعبيراً عن هذه التحولات. وخلال مشاركتي في مؤتمر عقد أخيراً في السودان حول طريق الحرير وآثاره العربية والأفريقية، طرحت فكرة أهمية النظر إلى مبادرة الرئيس الصيني حول الحزام والطريق بوصفها التعبير الأيديولوجي لسعي الصين نحو تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية، وكذا تطلعها السياسي إلى الصعود قطباً دولياً مهماً وإن لم يكن مهيماً، وأنها في هذا مثل أي قوة إمبراطورية أو دولة ساعية إلى أن تكون كذلك، يجب أن يكون لها طرحها الفكري والأيديولوجي المصاحب لخططها وتحركها الاستراتيجي الدولي، وأن هذه المبادرة قد تشكل المنطلق الدعائي لهذا التحرك. على أن اكتمال هذا الطرح له شروط وتجاوبه صعوبات وتحديات، ونقطة البدء فيه تتطلب توصيف المبادرة الصينية في شكل موضوعي من دون مبالغات، فهي تتحدث عن مشروع كوني لربط الصين بالعالم القديم في إحياء عصري لطريق الحرير القديم الذي ربطها بأوروبا وأفريقيا مروراً بالعالم العربي، مغلفة هذا بالتعايش والاعتماد المتبادل بين أطراف هذا الطريق.

لكن ما يبدو حتى الآن ليس إلا تهيئة ظروف أكثر سهولة لعملية تدفق السلع والبضائع والاستثمارات الصينية، ومن ثم كان من الطبيعي أن تبدي الهند، جارتها اللدودة وخصمها التاريخي وشريكها الحالية في الـ «بريكس»، تحفظاتها، وأن تستقبل هذه المبادرة ببرود ملحوظ. طبعاً، نعرف الحسابات الغربية المعقدة تجاه الصين وطموحاتها الكبيرة، وكيف تبذل مؤسسات الفكر والسياسة الغربية الكثير من الجهود للدعاية المضادة والمعادية للصين في أفريقيا، ويساعدها في ذلك بعض السياسات الصينية كالإغراق التجاري، وأن الطابع الغالب على الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية هو التركيز على قطاعات المقاولات والبناء، ويندر أن يمتد إلى القطاعات الصناعية، مع وجود بعض المشاريع الزراعية في بعض الأقطار الأفريقية التي تكرر وضع أفريقيا سوقاً ومصدراً للمواد الخام، وليس للمنتجات الصناعية.

ومن الإنصاف القول إنه على رغم الدعايات الغربية، وكذا من بعض أقطاب القارة وبخاصة جنوب أفريقيا التي تنظر من زاوية منافسة الصين لمصالحها الاقتصادية، إلا أنه مع ذلك لم يتأكد وجود اتجاهات معادية للصين في شكل مقلق، وذلك بسبب سياسات عدم التدخل وتجنب المعايير المزدوجة التي تدمنها الدول الغربية في علاقاتها بدول الجنوب عموماً.

ويؤكد هذا ما نشرته دراسة لمجلس الشؤون الخارجية الأمريكي بناءً على استطلاع للرأي في عدد من الدول الأفريقية حيث كشفت استمرار غلبة الصورة الإيجابية للصين. لكن استمرار هذه الصورة الإيجابية ليس أمراً مضموناً دائماً أو في شكل مطلق. ففي عصر ثورة الاتصالات والتحوّلات الكونية التي يشهدها العالم لا تجعل من ثبات الصور النمطية أمراً ممكناً في ظل وجود مظاهر عدة للاعتلال، ما يجعل الصين مطالبة بمراجعة بعض سياساتها في شكل جدي، وبخاصة أنماط استثماراتها الخارجية، بما يساعد الدول التي تستهدفها اقتصادياً، أكثر قدرة على بناء شراكات حقيقية معها، خصوصاً في ما يتعلق بالتبادل التجاري المختل دوماً لصالح الصين في ما يتعلق بغالبية دول العالم.

من ناحية أخرى، بدأت الصين تتحرك في شكل أكثر إيجابية ونشاطاً في عدد من ملفات الصراع الدولي، أحدها تقليدي بالنسبة إليها وهي حال كوريا الشمالية، والثاني هو الملف السوري، بعد ما صدرت تصريحات وتلميحات عدة باستعداد الصين للمشاركة في إعادة الإعمار، وهو ما أشرنا إليه في مقال سابق حول سورية، وأن هذا الدور الصيني يمكن أن يشكل بداية حقيقية لدور صيني متنام في الشؤون الدولية. ولعل النموذج السوري هنا يقدم لنا أيضاً التعبير الصحيح عن آفاق الصعود الصيني وتحدياته معاً. فصحيح أن الحسابات الرشيدة قد تبين أن هناك اعتماداً متبادلاً بين روسيا والصين في هذا الصدد، وبقدر حاجة الصين إلى مظلة روسيا، تحتاج روسيا إلى دعم طرف لديه فوائد مالية تعوّض من نقصها لدى روسيا وحلفائها، بما يتيح لهذه العلاقة التبادلية فرصة الصعود الصيني إلى منصة الفاعلين الدوليين. لكن تبقى دلالة هذا، وهي أنه على رغم القوة الاقتصادية الهائلة للصين وامتلاكها قوة عسكرية ضخمة، إلا أن نفوذها السياسي ما زال غير كاف للوصول إلى القوة الإمبراطورية. وهنا على سبيل المثال، فإن قوة أوروبية عظمى سابقة كفرنسا ما زالت لها مساحة من التأثير والنفوذ الدولي بما يفوق الصين. وهو ما تمكن ملاحظته في بعض البلاد الأفريقية وحتى مع الدول العربية التي تربطها بالصين علاقات ودية مستقرة وإيجابية في مجملها.

في المحصلة، ليس هناك من شك في أن الصين تواصل صعودها الأسطوري كقوة اقتصادية هائلة، والأرجح أنها ستتمكن في زمن ربما ليس بعيداً، من أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم وتحتل الولايات المتحدة في هذا الصدد. لكن أن تصبح القوة المهيمنة في العالم، فهذا ليس مؤكداً في أي شكل. هنا نذكر أن الإطار الأيديولوجي والحالة التي تمثلها الصين تتضمن نموذجاً للاعتماد المتبادل والتعايش لا يمثلها النموذج الأمريكي العولمي الكوني القائم على التنافسية والتسلح. لكن تظل للطرح الصيني المضاد فرصة في إعادة صياغة العالم الذي سيتماشى قطعاً مع مصالح دول الجنوب. وبالنسبة إلى عالمنا العربي، فإنه ينبغي أن يطمح إلى استقامة مكونات الطرح الصيني، وإلى تخلي الصين عن سياسات الإغراق. الصين على أبواب إقامة أنماط جديدة من الشراكة مع دول «طريق الحرير الجديد»، وبخاصة في الجنوب، وعليها السعي إلى تحقيق المعنى الإيجابي للاعتماد المتبادل والندية، وأن تحدث تحولاً إيجابياً حقيقياً في بنية النظام الدولي، وهو أمر قد يبدو مثالياً لكنه الممكن الوحيد كي تحقق الصين طموحاتها ولا تنتهي مجرد قوة متنافسة في استمرارية لتاريخ البشرية من صعود القوى الإمبراطورية وهبوطها.

*كاتب مصري

*مركز دراسات الأهرام:

الوسطية الثورية

* توني بليز

تُعرّف الأرض الوسطى للسياسة الغربية بأنها ساحة البراغماتية، والمنطق الهادئ، والتطور، حيث تتجنب القوى السياسية الفاعلة التطرف، وتسعى إلى التسوية والحلول الوسط. ولأن الوسطيين في السياسة لا يثقون بالخطاب الصاخب المثير للانقسامات، فقد تبنوا نظرة متعالية بعض الشيء إلى الطريقة التي يعمل بها العالم السياسي.

والآن تطغى عليهم حالة من الارتباك، فقد تفشت الشعبوية على اليمين واليسار، ولم تعد القواعد القديمة صالحة للتطبيق، وقيلت أشياء كانت ستؤدي قبل بضع سنوات إلى استبعاد أي مرشح، والآن تحولت إلى جواز سفر إلى قلوب الناخبين، حتى المواقف السياسية التي كانت تُعد سابقاً في صميم التيار الغالب أصبحت محل سخريّة واستهزاء اليوم، ومن كان مستهجنًا وشاذًا أصبح اليوم مقبولا وموضع ترحيب، أما التحالفات السياسية التي دامت قرناً من الزمن أو أكثر فإنها تتفرق اليوم، نظراً لتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة.

وينشق اليمين، وتُصبح المشاعر الغالبة قومية، ومناهضة للهجرة، وأكثر ميلاً إلى فرض تدابير الحماية غالباً، ففي المملكة المتحدة، اتحد أنصار العمال التقليديون في المجتمعات الصناعية القديمة، وأنصار إلغاء القيود التنظيمية من الأثرياء وأصحاب الأعمال في بعضهم للطريقة التي يتغير بها العالم و«القوامة السياسية»، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التحالف - وتشكيلات مماثلة في دول أخرى - سيتمكن من البقاء على الرغم من تناقضاته الاقتصادية المتأصلة، وإن كنت لا أستخف بالقوة اللاصقة الكامنة في الشعور المشترك بالاغتراب الثقافي.

ولكن، كما يمكننا أن نرى في الاقتتال داخل الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، والحزب المحافظ في بريطانيا، ومختلف أنحاء أوروبا، لا يزال قسم كبير من اليمين يرى في نفسه نصيراً للتجارة الحرة، والسوق المفتوح، والهجرة باعتبارها قوة إيجابية.

واليسار أيضاً منقسم، فجزء منه يتحرك باتجاه موقف إحصائي أكثر تقليدية في التعامل مع السياسة الاقتصادية، ونحو شكل من أشكال سياسات الهوية أكثر تطرفاً في التعامل مع المعايير الثقافية، ويتشبث الجزء الآخر بمحاولة تقديم سرد وطني موحّد حول مفاهيم العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

بطبيعة الحال ربما يتمكن ما تعودنا على تسميته التيار الغالب على اليسار واليمين من استعادة السيطرة على أحزابه السياسية، ولكن في الوقت الحالي أصبح الأمر في أيدي متطرفين، الأمر الذي جعل كثيرين - الليبراليين اجتماعياً والذين يؤيدون اقتصاد السوق التنافسي إلى جانب أشكال حديثة من العمل الجماعي - بلا بيت سياسي.

ولكن هل هذه الحال مؤقتة، أم أننا أصبحنا عند نقطة انقلاب؟

إن العولمة هي التي تغير السياسة، والانقسام الحقيقي اليوم واقع بين أولئك الذين ينظرون إلى العولمة أساساً على أنها فرصة تنطوي على مخاطر ينبغي تخفيفها وأولئك الذين يعتقدون أن العولمة، على الرغم من مزاياها الواضحة، تعمل على تدمير طريقتنا في الحياة، وينبغي أن تكون مقيدة بشدة.

وقد عبرت عن هذا في بعض الأحيان بوصفه الفارق بين الرؤية «المنفتحة» والرؤية «المنغلقة» للعالم، ولكن في حين تأسر هذه اللغة بعض جوهر الفارق، فأنا أعتقد أن هذا غير كاف، لأنه لا يولي القدر الكافي من الاحترام لشعور بعض الناس بأن «أنصار العولمة» يتجاهلون المشاكل الحقيقية التي تعيب الطريقة التي تعمل بها العولمة. ويمكن الخطر في السياسة الغربية هو أنه في غياب أرضية وسطية عريضة ومستقرة، يلتقي طرفا النقيض في مواجهة لا هوادة فيها، والواقع أن درجة الاستقطاب في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مخيفة، وفي كلا الحالتين يقسم عامة الناس أنفسهم إلى أمتين لا تفكر أيهما مثل الأخرى، أو تعمل مع الأخرى، أو تحب الأخرى في واقع الأمر.

وهذا أمر خطير، لأنه إذا استمر تفقد الديمقراطية جاذبيتها، وتُصبح الحكومة مشلولة، ويكتسب نموذج الرجل القوي المزيد من الجاذبية، وعندما تتحول أنظمتنا السياسية والاقتصادية إلى منافسة تحركها عقلية الفائز يستأثر بكل شيء، فإن أولئك الذين يفوزون عند مرحلة ما يشرعون في النظر إلى الخاسرين باعتبارهم أعداء لا معارضين. إن الديمقراطية لها روح وليس مجرد شكل ولا يتسق مستوى العولمة اليوم مع هذه الروح، ولهذا السبب نحتاج إلى سياسة جديدة تسعى إلى بناء الجسور والجمع بين الناس، سياسة تختلف عن السياسة الوسطية المعروفة من الأمس من جانبيين.

فأولاً، يتعين علينا أن نفهم الحاجة إلى التغيير الجذري، وليس مجرد الإصلاح التدريجي، والتكنولوجيا وحدها قادرة على تحويل الأسلوب الذي نمارس به حياتنا والطريقة التي نفكر بها، ويتعين علينا أن نُظهر لأولئك الذين يشعرون بأنهم تُركوا خلف الركب أن هناك طريقة لاجتياز تحدي التغيير، وأن هذه الطريقة تحويلية، وينبغي لنا أن نتعامل مع مخاوفهم المفهومة حول قضايا مثل الهجرة، والتي تتسم بالتعقيد وتعدد الطبقات، ولا يمكن تجاهلها ببساطة باعتبارها أنات شكوى صادرة عن «بائسين» كارهين للأجانب.

بعبارة أخرى، يتعين علينا أن نبين أننا استمعنا إلى الإحساس المشروع بالظلم إزاء جوانب بعينها من العولمة. ثانياً، ينبغي لنا أن نعترف بأن السياسة المعاصرة لا تعمل على النحو الكافي للتصدي لهذا التحدي، وفي حين يظل من المحرمات على الساسة الذين يحتلون الأرض الوسطية في الأحزاب التقليدية أن يعمل بعضهم مع بعض، فإنهم غير فعالين وغير قادرين على التصريح بما يعتقدون حقاً، وعاجزين عن تمثيل أولئك الذين يحتاجون إلى من يمثلهم بشكل عاجل.

باختصار، في زمننا الحاضر، أصبحت الثورة روح العصر التي لا ينبغي أن تُترك للانحراف إلى أي شكل من أشكال التطرف، وينبغي للوسط أيضاً أن يُصبح قادراً على تفجير الوضع الراهن.

* رئيس وزراء المملكة المتحدة في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧، ورئيس مبادرة حوكمة إفريقيا حالياً.

[*بروجيكت سنديكيت:](#)

مع نهاية ٢٠١٧ لا تزال الكثير من المسائل العالقة في الشرق الأوسط

مينا العربي

ترجمة وتحرير: نون بوست: في خضم استعدادنا لتوديع سنة ٢٠١٧ واستقبال السنة الجديدة، لا تزال العديد من المسائل عالقة في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تعاني كل من فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا من أزمات حادة، حيث تتطلب التحديات الإقليمية، مثل البطالة وشح الموارد المائية، عملاً جماعياً جباراً.

بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لانطلاق شرارة الانتفاضة في تونس ومرور ثلاث سنوات على انقلاب الحوثيين في اليمن، يصعب تحديد مسار مستقبلي من شأنه إخراج بعض البلدان العربية من دوامة الاضطرابات. وعلى الرغم من أن بعض هذه القضايا أصبحت مستهلكة بعض الشيء، شهدت هذه السنة بعض التطورات التي ستؤثر في مسار الأحداث في سنة ٢٠١٨، داخل المنطقة وخارجها، على حد سواء.

قد تكون صورة الطفلة الفلسطينية عهد التميمي، التي أقدمت على الوقوف في وجه الجنود الإسرائيليين من أجل الدفاع عن مسقط رأسها، قرية النبي صالح في الضفة الغربية، من بين الصور الأكثر تداولاً خلال هذه السنة. إبان ٧٠ سنة من الاحتلال الإسرائيلي، لم تعد عمليات المقاومة من قبل الفلسطينيين وتصديهم لجنود الاحتلال تعتبر ظاهرة جديدة. في المقابل، تظل هذه التحركات في وجه المحتل بمثابة تذكير بأن مطلب قيام دولة فلسطينية، على الرغم من مرور قرن على وعد بلفور، لا يزال من أبرز تطلعات المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن الطفلة عهد التميمي لا تزال محتجزة، على الرغم من صغر سنّها. وعلى ضوء موقفها البطولي، كسبت التميمي تعاطف ودعم الملايين من الأشخاص حول العالم. وقد تزامن اعتقال التميمي مع ادانة أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار المنفرد الذي اتخذته دونالد ترامب بشأن القدس. وفي الأثناء، تجددت الدعوات المنادية للتوصل إلى حل سلمي بشأن القضية الفلسطينية. في الواقع، سيلقي قرار دونالد ترامب بظلاله على المنطقة خلال السنة القادمة، في الوقت الذي بات هناك حاجة ملحة إلى استئناف محادثات السلام في المنطقة.

في الوقت الذي فشلت فيه وساطة الأمم المتحدة في التوصل إلى حل للأزمة السورية والحرب في اليمن، إلا أن هذه التحركات كانت ذات وقع ملموس فيما يتعلق بالأزمة الليبية

مثلت الهزيمة التي تعرض لها تنظيم الدولة في سوريا والعراق ثاني أبرز التطورات التي كان لها وقع كبير على المنطقة خلال هذه السنة. وعلى الرغم من أن بعض المقاتلين الإرهابيين لا يزالون في كلتا الدولتين، إلا أن ضمان عدم سيطرة تنظيم الدولة على مواقع إستراتيجية داخل العراق وسوريا، أمر يستحق الثناء. في الأثناء، تحيل التحديات السياسية والأمنية في كلا البلدين إلى أن عودة الجماعات المتطرفة أمر وارد الحدوث. حيال هذا الشأن، يعد تعزيز القوة الأمنية ودعم العملية السياسية في العراق السبيل الوحيد لتحقيق تقدم ملموس في مجال القضاء على التطرف في سنة ٢٠١٨.

بالنسبة لسوريا، تعتبر المسألة أكثر تعقيداً. ففي ظل نظام حكم يفتقر للشرعية في نظر العديد من الجهات، بالإضافة إلى انتشار عدة كتائب مسلحة تجوب الأراضي السورية، يؤكد فشل الجولة القادمة من

محادثات الأمم المتحدة بهدف تحقيق تقدم ملموس في سوريا، أن السنة القادمة لن تشهد نهاية الحرب في الأراضي السورية.

في الوقت الذي فشلت فيه وساطة الأمم المتحدة في التوصل إلى حل للأزمة السورية والحرب في اليمن، إلا أن هذه التحركات كانت ذات وقع ملموس فيما يتعلق بالأزمة الليبية. فقد شهدت هذه السنة تعيين غسان سلامة في منصب مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا. وتعد قدرة سلامة على الاجتماع بمختلف الجماعات المتناحرة وإرساء خارطة طريق لليبيا، من النجاحات القليلة للجهود الدولية في سنة ٢٠١٧. وفي حين أنه لا يزال هناك العديد من التحديات والعقبات التي يجب التعامل معها، يمكن اعتبار هذه الخطوة بمثابة تطور كبير، خاصة وأنه في حال تكللت بالنجاح، فستعيش ليبيا والدول المجاورة حالة من الاستقرار.

تخضع المملكة العربية السعودية إلى مراقبة لصيقة من قبل إيران، التي ترصد تحركاتها بحذر خلافا للأربع تطورات المذكورة آنفا، يعد التحول الأبرز والأهم في المنطقة ما حدث على المستوى المحلي في صلب المملكة العربية السعودية. نظرا لأنها تعد الدولة الأقوى اقتصاديا على المستوى العربي، فضلا عن أنها تحتضن المكانين الأكثر قدسية بالنسبة للمسلمين، سيكون لأي تغيير يحدث داخل السعودية تأثير مستدام على المنطقة. وقد كانت سنة ٢٠١٧، سنة التغييرات بامتياز في المملكة العربية السعودية.

عقب تولي الأمير، محمد بن سلمان، ولاية العهد واعتباره الملك القادم للمملكة في حزيران/يونيو الماضي، أدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلى تحول غير مسبوق في البلاد. وفي الأثناء، ستؤثر كيفية قيادة الرياض لمختلف الإصلاحات المحلية وتطلعاتها الإقليمية في الأشهر القادمة على الدول المجاورة، كما أن هذا التأثير سيبلغ مدى أبعد من ذلك بكثير.

من جانب آخر، تخضع المملكة العربية السعودية إلى مراقبة لصيقة من قبل إيران، التي ترصد تحركاتها بحذر. في الأثناء، عمق تولي دونالد ترامب لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض إدارته لسياسة إيران التوسعية، من مخاوف حكومة طهران. من جهتها، تدرك الحكومة الإيرانية جيدا أن نشاطاتها في العالم العربي، بما في ذلك دعمها للحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، لن تمر مرور الكرام. ففي الواقع، عمدت إيران إلى تعزيز حضورها العسكري في المنطقة.

شهد شهر حزيران/يونيو من هذه السنة إطلاق إيران لأول صاروخ باليستي في سوريا، في حين قدمت الولايات المتحدة أدلة على قيام إيران بصنع صواريخ بالستية لاستهداف المملكة العربية السعودية. في سياق متصل، قد يؤدي اعتماد إيران لصواريخ باليستية في سنة ٢٠١٧، إما إلى ارتفاع وتيرة التصعيد في سنة ٢٠١٨، أو أن ذلك سيمثل دافعا لتحرك القوى الدولية من أجل التصدي لمثل هذه التحركات. عموما، لا يمكن اعتبار مثل هذه التوقعات دقيقة خاصة عندما يتعلق الأمر بمنطقة شديدة القلب. لكن الأمر المؤكد يكمن في أن سنة ٢٠١٧ قد مهدت لسنة قادمة مليئة بالتحديات.

**إعلامية بريطانية عراقية، ورئيسة تحرير صحيفة "ذي ناشيونال" في الإمارات منذ سنة ٢٠١٧

TheNational

عام جديد وملامح جديدة في المشهد السياسي

أكرم البني

قد لا يتطلب رصد التحولات التي طرأت في المشهد السياسي، مناسبة خاصة، كانهاء عام وبداية عام جديد، لكن المناسبة تشكل حافزاً قوياً لفهم ما يجري حولنا، ولنقل فرصة لتقدير ما راكمته السنة المنصرمة من ظواهر سلبية لها تأثيرها المديد في تعميق أزماتنا ومفاجمة معاناة المضطهدين والمقهورين.

أولاً، انفتاح الصراع الدولي على معالم مرحلة تستمد مقوماتها من مناخ الحرب الباردة، بما هو انفتاح على فشل الولايات المتحدة في الحفاظ على موقعها كقطب وحيد سيطر عالمياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لقاء نجاح روسيا في استعادة وزنها السياسي وهيبتها العسكرية، وتواتر التقدم الذي تحرزه الصين اقتصادياً، واتساع هوامش الحضور الأوروبي في مناطق نفوذه، بخاصة في أفريقيا، وتصاعد الأدوار الإقليمية لدول أقل أهمية مثل إيران وتركيا، ولا تغير هذه الحقيقة، بل تؤكدتها وصول رئيس شعبي وعنصري الى البيت الأبيض يفاخر بشعار، «أمريكا أولاً» وبانسحابه، كأهم دولة عظمى، من واجباته الأممية، مستهزئاً باتفاقية المناخ، ومتبجحاً بأنه انتخب ليمثل مصالح بلاده فقط! ثم ذهاب استراتيجيته الأمنية، إلى تصنيف روسيا والصين كعدوين، ومطالبته بفرض إتاوات على بعض الدول لقاء دور واشنطن بحمايتها!

ما سبق لا يعني التطابق مع المقومات القديمة للحرب الباردة كافة، حيث سباق التسلح المحموم وتشديد الحصار الاقتصادي وتسعير المعارك الإعلامية والسياسية، وحيث سعي كل طرف الى استثارة الطرف الآخر وإرهاقه بتغذية الفتن والحروب بالوكالة، وتكريس ما أمكن من التخندق والتحالفات الحادة، لكنه يعني عملياً، عودة بغیضة للصورة النمطية عن دول كبرى تستهتر بمصير البشرية وليس لديها أي خوف من الرأي العام والمؤسسات الأممية، وتتوسل منطق الغلبة والمكاسرة في مخاطبة الآخر وفي منازعته على الهيمنة والنفوذ من دون أن تقيم اعتباراً لمصالح الشعوب الضعيفة وحقوقها.

والحال، نعيش اليوم في عالم منحه انهيار الحرب الباردة فرصة لإدارة صراعاته السياسية والاقتصادية سلمياً، لكنه أثر العودة إلى تسويغ الحروب والقوة المباشرة العارية أو التهديد بها لفرض المصالح الخاصة والأنانية، وهذه المرة، على حساب المبادئ والقيم الإنسانية، التي شكلت، في ما مضى، أحد محاور الصراع بين عالم حر يروج للديموقراطية وحقوق الإنسان وبين نظام مركزي منضبط يفرض على البشر، بدعوى تطبيق العدالة الاجتماعية، صورة نمطية قاهرة لحياتهم... عالم تعجز فيه المؤسسات الأممية بتركيباتها الحالية، كمجلس الأمن والجمعية العامة، عن تحقيق أي اختراق جدي لأداء واجبها بحفظ السلم والأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، ويحضرنا الفيتو الروسي المتكرر لدعم إفراط النظام السوري في العنف والانتهاكات ولتغطية استخدامه أسلحة محرمة دولياً، وأيضاً الفيتو الأمريكي لدعم قرار ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس على قاعدة اعترافه بها عاصمة لدولة إسرائيل!

ثانياً، منذ مائة عام تقاسمت الدول المنتصرة، فرنسا وبريطانيا ما كان يسمى تركية الرجل المريض، أو تركية السلطنة الاستبدادية العثمانية، واليوم نقف للأسف، أمام مشهد مماثل عربياً حيث تفتتح الأبواب لتقاسم تركية الأنظمة العربية التي كانديدنها قهر مجتمعاتها، ولم تتردد أو تخجل، لتكريس سطوتها وفسادها، من إجهاض فرصاً جدية وشمينة لتنمية بلدانها وتطويرها، وتالياً نقف، أمام سلطات تزاد استبداداً وأنانية، وتستسهل لقاء ضمان تسلطها وامتيازاتها استجزار كل أشرار الأرض لتعيث فساداً في أوطاننا، ولنا في ما يحصل في ليبيا واليمن والعراق وسورية خير أمثلة، بينما يستمر التوغل والتغول على الحقوق العربية وتتنوع بصورة مذهلة القوى والأطراف الراغبة في تقاسم بلادنا وسرقة ثرواتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، لتشمل إلى جانب الدول العظمى، دولاً إقليمية كتركيا وإيران وإسرائيل.

من هذه قناة يمكن النظر مثلاً، إلى استمرار دور إيران في تعزيز نفوذها متوسلة الانقسام المذهبي وجعل مجتمعاتنا أسرى لتاريخ فتنة طائفية بغیضة، بين السنة والشيعة، ثم إلى التغطية المشينة لسياسة الاستيطان والقمع الإسرائيلية التي تستمر في قهر الفلسطينيين وقضم المزيد من أراضيهم، وأيضاً إلى تعاون تركيا وإيران والعراق على وأد الحلم القومي الكردي، وإلى المنازعات السافرة التي تجرى على قدم وساق لتوزيع الحصص ومناطق النفوذ ولهذر دماء الشعوب وتضحياتها في سورية والعراق وليبيا، وأخيراً إلى الأيادي الخفية المستفيدة من نمو جماعات جهادية إرهابية، كـ «داعش» و «القاعدة»، وتحويلهما إلى شيطان رجيم، تسوغ في مواجهته مختلف أشكال التدخل والقمع لتمكين أنظمة الاستبداد وإجهاض تطلعات الشعوب نحو الحرية والرقى.

ثالثاً، لسورية القسط الأسوأ والأكثر إيلاًماً من المشهد، والذي لا يقتصر على حالة الخراب وأعداد الضحايا والمعتقلين والمفقودين والمشردين المفتوحة على المزيد من التأزم والغموض والمعاناة، أو على استمرار الاستباحة غير المسبوقة لوطن، استسهلت أطراف دولية وإقليمية ومحلية، تخريبه وتوظيفه كورقة لتحسين الموقع واستنزاف الآخر، ولا يقتصر أيضاً، وعلى رغم تواتر المؤتمرات والمفاوضات من جنيف إلى آستانة إلى سوتشي، على صعوبة إن لم نقل استحالة تحقيق تسوية سياسية، مستقرة ومتوازنة، في ظل تعدد وتضارب مصالح الأطراف المؤثرة بالصراع السوري، بما هي صعوبة البدء بإعادة إعمار جدية وشاملة للبلاد تبدو أمامها إعادة الإعمار الهزيلة التي يروج لها النظام وحلفاؤه، أشبه بلعب أطفال، لكنه يصل إلى الأقسى والأصعب، إلى شجاعة الاعتراف بالهزيمة التي منيت بها ثورة السوريين وشعارات الحرية والكرامة، كعتبة لا غنى عنها للوقوف نقدياً على حقيقة ما جرى واستخلاص العبر والدروس، بما في ذلك تحمل المسؤولية، بعيداً عن ادعاءات المزايدين وأوهامهم، لتغذية الأسباب التي دعت الشعب السوري للانتفاض والثورة، ولتوسل مختلف أشكال التعاضد الإنساني والتواصل السياسي والثقافي مع المنكوبين، لإبقاء روح الأمل بالتغيير الديمقراطي متقدة، ولمحاصرة قوى الاستبداد والعدوان وتعرية ارتكاباتهما، ما يفوت، في هذا الظرف المهيّن، على «المنتصرين» أو من يدعون الانتصار، الفرصة لتعميق هذه الهزيمة وتكريس تداعياتها المريعة.* كاتب سوري

[صحيفة \(الحياة\):](#)

نهج عملي لأخلاقيات الصحافة ومهنية العمل الصحفي

إعداد: مجلة (الحصاد الأسبوعي) عن IP Digital :

لقد غيّر العصر الرقمي الكيفية التي تُصاغ بها المادة الصحفية وتوزّع. ومع كثرة الهواتف الجوّالة وغيرها من الأجهزة المتنقلة، الموجودة في كل مكان، والتي تستطيع ربط المستخدم بالإنترنت، أصبحت الخطوط بين مستخدم المحتوى ومبتكر هذا المحتوى مشوّشة، وفي بعض الأحيان معدومة. ومع تزايد أعداد وأنواع مصادر المحتوى يوماً بعد يوم، تزداد في الوقت ذاته احتمالات تلقي المواطنين معلومات محرّفة ومشوّهة أو غير نزيهة، ثم التصرف على أساس تلك المعلومات.

وفي ظلّ هذه البيئة، يحتاج المواطنون إلى صحافة دقيقة وذات مصداقية لكي يتفهموا أحوال مجتمعاتهم والعالم الأوسع، ولكي يتخذوا القرارات الواعية التي تتعلق بمجتمعهم المدني. ويلتزم الصحفيون بمعايير أخلاقية تضمن أن عملهم يلبي قيم الحقيقة والشفافية وروح المجتمع. وبقيامهم بذلك، يكسب الصحفيون، كل بمفرده، والمنظمات التي تنشر أعمالهم، ثقة الجمهور بكفاءتهم ونزاهتهم. ولكن كيف يلتزم الصحفي بأعلى المعايير الأخلاقية؟ إن الصحفيين في كل مكان يتمسكون بالمعايير الأخلاقية بتبنيهم المبادئ التي تجسّد القيم الجوهرية للصحافة، والتي تشمل عادة الأمور التالية:

- السعي وراء الحقيقة وتغطيتها على أكمل وجه ممكن.
- محاسبة ذوي النفوذ والسلطة.
- إفساح المجال أمام المستضعفين لإبداء مواقفهم.
- التحلي بالشفافية في ممارساتهم الصحفية.
- التحلي بالنزاهة والالتزام بالتغطية الشاملة في كتابة تقاريرهم.
- تجنّب الانغماس قدر الإمكان في ممارسات تنطوي على تضارب المصالح، وكشف الولاءات المتنافسة.
- النأي عن الأذى بأقصى ما يمكن، لا سيما تجاه المستضعفين.
- التمسك بالاستقلالية عن كل من يستخدم نفوذه لتشويه الحقيقة من أجل خدمة مخططاته الخاصة.
- إبقاء الولاء للمواطنين الذين تخدمهم فوق كل المصالح الأخرى.
- التحلي باليقظة والانضباط في محاولتك التحقق من صحة المعلومات.
- إيجاد منتدى للجمهور للمناقشة والنقد.

ولئن كان المقصود بهذه القائمة أن تكون مثالا للمبادئ الجوهرية، إلا أنها ليست قائمة شاملة وكاملة. ولذا ينبغي على كل غرفة أخبار وكل رابطة صحفية أن تحدّد قائمة مبادئها الخاصة التي تصبح النقاط المرشدة لمهمتها وممارساتها الصحفية. وبعد أن يصوغ الصحفي هذه المبادئ الجوهرية، فإن التوصل إلى اختيارات أخلاقية سليمة يتطلب روح القيادة والتفكير النقدي الحاسم وطرح الأسئلة وتحديد البدائل العديدة لكل وضع معين، وبالتالي اختيار البديل الذي يخدم على الوجه الأمثل هدف الصحفي أو الصحفية.

على سبيل المثال، كثير من الصحفيين يعتمدون على مصادر تُحجب أسماؤها لمعرفة ما يجري ويحدث في تعاملات الحكومة. لنفترض أن مصدرًا ما اتصل بك وأبلغك أن سياسيًا منتخبًا يقبض رشاًوى من شركة محلية مقابل تمرير عقود حكومية مربحة لتلك الشركة. حينذاك يشرع الصحفي وزملاؤه في طرح أسئلة على النحو التالي:

- ما هو هدفنا الصحفي من وراء متابعة هذه المعلومة؟ وكيف نخدم هذه المعلومة المواطنين؟
 - ما الذي يدفع هذا المصدر إلى الإفشاء بالمعلومة وكشف مثل هذا الفساد؟
 - هل هناك أي وثائق متاحة للجمهور قد تعرّز هذا الزعم؟
 - هل يستطيع المصدر الوصول إلى أي من هذه الوثائق أو أدلة أخرى؟
 - كيف يجب أن نصف طبيعة هذا المصدر وطريقة معرفته بالخبر؟ ولماذا يجب علينا إبقاء هوية المصدر سرّاً لا يعرفه جمهور قرائنا أو مستمعينا؟
 - أين يمكننا إيجاد مصادر أخرى تعرّز صحة المعلومة؟ وهل يمكن تسمية هذه المصادر؟
 - ما هي التقارير الأخرى التي يجب إعدادها لكي نضمن تغطية صحفية شاملة ومتوازنة؟
 - إذا اعتمدنا على هذا المصدر، ما الذي ينبغي علينا أن نفعله لحمايته من الأذى؟
- مثل هذه الأسئلة لا تستبعد إيجاد أفضل الممارسات تجاه المصادر المجهولة. والواقع أن بعض غرف الأخبار تضع خطوطاً إرشادية تعرّز الصحافة الأخلاقية مثل:

بوجه عام، يجب تحديد المصادر بالاسم.

إن إبقاء المصدر هوية مجهولة يشكل تحدّيًا لمصداقيتنا، وبالتالي يتم اللجوء إلى ذلك في حالات نادرة ولأخبار بالغة الأهمية فقط.

إذا قررنا نشر معلومة من مصدر يحجب اسمه، ينبغي علينا أن نعرّز مصداقيتها من مصدرين آخرين. ولا يخفى أن مثل هذه الإرشادات مفيدة للغاية. ولكن بما أن الإرشادات لا تنفع لكل حالة ممكنة، فإنها يجب أن تكون مكّمة وليس بديلاً عن التفكير النقدي الحاسم والضروري لاتخاذ قرار أخلاقي سليم.

ومن بين السيناريوهات الأخرى التي يواجهها الصحفيون المعاصرون مسألة التعاطي مع معلومة بثّت في سوق الأفكار ربما عن طريق وسائل الإعلام الاجتماعية دون التحقق من صحتها. وقد يأتي ذلك في صيغة نص أو فيديو أو صورة مثيرة للجدل من هاتف جوال، أو وثيقة تزعم اكتشاف حالة من الفساد، أو رواية صدّقها بعض الناس. حينما يناقش مواطنو مجتمع ما على نطاق واسع معلومة لم يتم إثباتها أو التحقق من صحتها، فإن على الصحفيين أن يبادروا إلى تقديم الإيضاحات. في هذه الحالة، قد تسأل:

- ما الذي يمكننا أن نفعله للتحقق من صحة المعلومة أو دحضها وتفنيدها؟
 - كيف يمكننا الكشف عن مزيد من الحقائق أو المضمون لتحسين تفهم الجمهور للمعلومة؟
 - ما هو واجبنا لتصحيح المعلومات المغلوطة التي ينشرها الآخرون؟
 - إذا تطرّقنا لهذه المعلومة، كيف نوضّح ثقتنا أو عدم ثقتنا بصحتها؟
- وبالنسبة لأي صحفي، فإن الثقة والكفاءة لا تنبعان من معرفة جميع الأجوبة، إنما من الفهم الجلي للقيم والأخلاقيات الصحفية، مشفوعاً بالملكة الفكرية القادرة على طرح الأسئلة الوجيهة التي تميّط اللثام عن حلول بديلة ومسارات جديدة تصل إلى كبد الحقيقة.

المبادئ الأخلاقية والقانون

تتمتع الصحافة الحرة بقوة هائلة، إذا ما كانت القوة تعرف بالقدرة على التأثير على الآخرين. ولوسائل الإعلام في الدول الديمقراطية الحق في نشر المعلومات بدون موافقة مسبقة من الحكومة. وتوفر دول كثيرة حمايات قانونية للصحفيين ليتمكنوا من ممارسة ذلك الحق. ولكن الحقوق تكون مصحوبة بمسؤوليات. والمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أي مجتمع حر هي نقل المعلومات بدقة ونزاهة وإنصاف، أي ممارسة الصحافة الشريفة.

والمبادئ الأخلاقية هي نظام من المبادئ التي ترشد وتوجه العمل. وفي حين أن القانون يحدد ما يمكنك وما لا يمكنك القيام به في وضع معين، فإن المبادئ الأخلاقية تحدد لك ما يجب أن تفعله. وهي مبنية على قيم – شخصية ومهنية واجتماعية وأخلاقية – وتنشأ عن التفكير السليم. واتخاذ القرارات الأخلاقية يعني ببساطة تطبيق هذه القيم في عملك اليومي.

ويوضح إعلان تشابولتيبيك، الذي وافقت عليه الدول الأمريكية في العام ١٩٩٤ لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها حرية التعبير في نصف الكرة الغربي، أن الصحافة المبنية على المبادئ الأخلاقية عنصر أساسي لنجاح وسائل الإعلام على المدى الطويل. وقد جاء في الإعلان:

ترتبط مصداقية الصحافة بالتزامها بالحقيقة، وبالتزامها السعي لتحقيق الدقة والنزاهة والموضوعية والتمييز الواضح بين الأخبار والدعاية. ولا يجوز فرض تحقيق هذه الأهداف واحترام القيم الأخلاقية والمهنية. فهذه المسؤولية ملقاة حصراً على عاتق الصحفيين ووسائل الإعلام. والرأي العام هو الذي يكافئ أو يعاقب في المجتمعات الحرة.

إن الزلات الأخلاقية تحدث في الصحافة. وقد لفق صحفيون معلومات. وقبل محررون أموالاً من بعض المصادر. ونشرت مؤسسات صحفية دعايات مظهرية إياها وكأنها أخبار. وعندما يحدث ذلك فإن للجمهور الحق في أن يشك في كل شيء يظهر في وسائل الإعلام. ويتضرر جميع الصحفيين وجميع المؤسسات الصحفية عندما يسلك صحفيون سلوكاً غير أخلاقي لأن سلوكهم يثير الشكوك في مصداقية المهنة. وعندما تتضرر المصداقية تتضرر أيضاً قدرة المؤسسة الصحفية الاقتصادية على البقاء والاستمرار.

المبادئ الأخلاقية

قال الصحفي الراحل والروائي الفائز بجائزة بولتزر، جون هيرسي، الذي غطى نتائج إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما "إن هناك قاعدة واحدة مقدسة للصحافة، وهي أن الكاتب يجب ألا يلفق. ويجب أن يحمل الترخيص الذي يحمله عبارة 'لم يلفق أياً من هذا'". والصحفيون المتقيدون بأداب المهنة لا ينسبون للناس كلمات لم يتفوهوا بها ولا يدعون أنهم كانوا موجودين في مكان لم يكونوا موجودين فيه. كما أنهم لا يقدمون عمل الآخرين موهمين المسؤولين والجمهور بأنه عملهم. وفي حين يعتبر التلفيق والانتحال انتهاكاً للمعايير الصحفية الأساسية في جميع أنحاء العالم هناك بعض الانتهاكات التي لا تكون واضحة للعيان.

ويواجه الصحفيون معضلات أخلاقية كل يوم في عملهم تحت ضغط مالكي المؤسسة الصحفية والمنافسين والمعلنين والجمهور. وهم بحاجة إلى عملية لحل هذه المعضلات لكي تكون الصحافة التي ينتجونها أخلاقية. كما أنهم بحاجة إلى أسلوب للتفكير بالقضايا الأخلاقية يساعدهم على اتخاذ قرارات صائبة، حتى قبل الموعد النهائي لتقديم القصة الإخبارية.

ويقوم أسلوب التفكير هذا على أساس من المبادئ التي يعتمد الصحفيون عليها. وفي ما يلي المبادئ الأساسية للجمعية الأمريكية للصحفيين المحترفين، وهي منظمة صحفية ينتمي إليها من يشاء من الصحفيين باختياره:

• ابحث عن الحقيقة وقم بنقلها.

يجب على الصحفيين أن يكونوا أمناء ونزيهين وشجعاناً في جمع وتقديم وتفسير المعلومات.

• قلل الضرر إلى أدنى حد ممكن.

يعامل الصحفيون الأخلاقيون مصادرهم والأشخاص الذين يتناولونهم في تقاريرهم وزملائهم كبشر يستحقون الاحترام.

• تصرف بشكل مستقل.

يجب أن يكون الصحفيون محررين من الالتزام لأي مصلحة فيما عدا حق الجمهور في المعرفة.

• كن خاضعاً للمساءلة.

الصحفيون معرضون للمساءلة والمحاسبة من قبل قرائهم ومستمعهم ومشاهديهم وزملائهم.

قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل التقيد بهذه المبادئ. فمن الطبيعي أنه ينبغي على الصحفيين أن يسعوا إلى الحقيقة وأن يعاملوا مصادرهم باحترام. ولكن المبادئ نفسها قد تتضارب في كثير من الأحيان. فقد يكتشف الصحفيون الساعون إلى الحقيقة معلومات ستؤدي أسرة شخص متورط في إساءة. وقد يتيح انتماء صحفية إلى منظمة غير حكومية لها الاطلاع على قدر أكبر من المعلومات المتعلقة بقصة إخبارية للمنظمة دور فيها، ولكن ارتباطها بالمنظمة قد يهدد أيضاً استقلاليتها ويكون صعب التبرير للجمهور. وفي كثير من الحالات، يعني اتخاذ قرار أخلاقي الاختيار ليس بين الصواب والخطأ ولكن بين الصواب والصواب.

كيف إذن يستطيع الصحفيون أن يتخذوا قرارات أخلاقية صائبة؟ إن أفضل طريقة لمعالجة بعض الأوضاع هو تجنبها منذ البداية. فمثلاً، يمكن أن يقرر الصحفيون عدم الانتماء لأي منظمات خارجية، أو إعلان عدم أهليتهم لتغطية القصص الإخبارية التي تتعلق بأي من المنظمات التي ينتمون إليها. وفي بعض الحالات الأخرى يجب على الصحفي أن يسعى لتحقيق أفضل توازن ممكن بين المبادئ المتناقضة، دون أن تغيب عن باله إطلاقاً أهمية السعي إلى الحقيقة وخدمة الجمهور.

عملية اتخاذ القرارات الأخلاقية

تعالج بعض مكاتب التحرير المآزق الأخلاقية بأسلوب إصدار التعليمات من القمة إلى القاعدة. فعندما تنشأ قضية أو معضلة يقرر أحد كبار المسؤولين ما ينبغي عمله. وفي حين أن هذا الأسلوب يتميز بحسنة السرعة، إلا أنه يمكن أن يكون اعتباطياً. وهو لا يساعد الصحفيين بأي شكل من الأشكال على اتخاذ قرارات جيدة عندما يكونون في الميدان أو عندما لا يكون المدير موجوداً. ولهذا السبب تبنت مكاتب تحرير كثيرة عملية اتخاذ قرارات أخلاقية يشارك فيها عدد أكبر وتساعد جميع الصحفيين على اتخاذ قرارات جيدة في الظروف مختلفة.

والخطوة الأولى في العملية هي تحديد المعضلة. ويدرك معظم الناس متى يواجهون مأزقاً أخلاقياً. إذ يرن جرس إنذار داخلي فيهم. ويشعرون بأن هناك أمراً ما لا يبعث على الارتياح في وضع معين. ومن المهم عندما يحدث ذلك أن توضح ما يضايقك. ما هي القيم التي قد تصبح مهددة؟ ما هي القضايا الصحفية المعرضة للخطر؟ وكثيراً ما يكون الأمر عبارة عن توتر بين هدف صحفي وموقف أخلاقي. فالصحفي الذي تفرد في الحصول على قصة لم يحصل عليها أحد غيره يرغب في نشرها بسرعة قبل أن يحصل عليها أي شخص آخر، ولكنه بحاجة أيضاً إلى التمعن في العواقب المحتملة. ماذا لو تبين أن القصة غير صحيحة؟ ويتعين على الصحفيين ألا يضحوا بقيمهم الأخلاقية في سبيل تحقيق أهداف أخرى كتحقيق سبق صحفي على منافسيهم.

والخطوة الثانية بعد تحديد المشكلة هي جمع المزيد من المعلومات لمساعدتك في اتخاذ قرار صائب. راجع سياسات وإرشادات مكتب التحرير، إن كانت هناك سياسات وإرشادات، وابحث المعضلة مع آخرين. ابدأ بالتشاور مع الزملاء والمشرفين في مكتب التحرير، ولكن لا تتوقف عند ذلك الحد، ذلك أنه من المفيد جداً في كثير من الأحيان شمل أصوات أخرى في العملية، كالأشخاص الذين لا يلعبون دوراً مباشراً في القصة الإخبارية ولكنهم مطلعون على الظروف.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يُتوقع من الصحفيين، خلافاً للأطباء، التعهد بعدم إلحاق الأذى. وكثير من القصص الإخبارية الدقيقة والمهمة تؤدي مشاعر الناس أو سمعتهم. وهذا شيء لا مفر منه. ولكن الصحفيين يحاولون تقليل الأذى إلى أقصى حد ممكن عن طريق عدم تعريض الناس لمخاطر غير ضرورية. ويطرح بوب ستيل الذي يعلم أخلاقيات الصحافة في معهد بوينتر السؤال التالي: "ماذا لو أن الأدوار انعكست؟ كيف سيكون شعوري؟"

لنفترض أن صحفياً اكتشف مصنعا في بلد ما يعمل فيه أولاد دون سن الثانية عشرة على مدى عشر ساعات في اليوم وستة أيام في الأسبوع بأجور أقل من نصف الحد الأدنى للأجور. ويحظر دستور ذلك البلد على أصحاب العمل توظيف أي شخص دون سن الرابعة عشرة، ومن غير المشروع أن يعمل أي شخص أكثر من ٤٥ ساعة في الأسبوع. إن عثور الصحفي على المصنع يعني أن لديه برهانا على استغلال الأطفال، ولكن ما هي الأمور الأخرى التي يتعين عليه معرفتها قبل نشر أو بث القصة الإخبارية؟

من المؤكد أن نشر الحقيقة عن المصنع سيكون له عواقب، وقد يسبب بعضها أضراراً أو أذى. وقد يكون من المفيد عند مواجهة هذا النوع من القصص الإخبارية، وضع قائمة بأسماء الأشخاص والمؤسسات الذين قد يتأثرون بالقصة الإخبارية والتفكير ملياً في ما سيكون للقصة من تأثير. وسوف تؤثر القصة الإخبارية عن المصنع على الأولاد بشكل مباشر، بطبيعة

الحال، ولكنها ستتأثر أيضا على أسرهم وعلى صاحب المصنع. ويمكن للصحفيين، بعد معرفة العواقب المحتملة، البدء في التفكير بالبدائل المتاحة أمامهم لعرض المعلومات بحيث تظل القصة الإخبارية معبرة عن الحقيقة، ولكن دون أن تسبب نفس الضرر والأذى. وفي حالة المصنع، قد يقرر الصحفي استخدام صور الأطفال، ولكن دون ذكر أسمائهم، وذلك في محاولة للحد من الضرر المحتمل الذي قد تسببه القصة الإخبارية.

وهذا مجرد مثال واحد على قرار صحفي قد تكون له عواقب أخلاقية. وهناك أمثلة أخرى بينها تلك المتعلقة بنوع التغطية وموقعها، بالإضافة إلى لهجتها. فالتأثير الذي يتركه نشر قصة إخبارية في الصفحة الأولى باستخدام مانشيت كبير وصورة كبيرة سيكون أكبر بكثير من تأثير قصة إخبارية صغيرة تنشر في صفحة داخلية. وسيكون لقصة إخبارية تلفزيونية يعلن عنها عدة مرات قبل أن تبث تأثير أكبر، وبالتالي عواقب أخلاقية أكبر، من قصة إخبارية تقدم مرة واحدة ضمن النشرة الإخبارية.

ويضع اعتماد عملية لاتخاذ القرارات الأخلاقية الصائبة الصحفيين والمؤسسات الصحفية في موقف يتيح لهم تبرير أعمالهم بوضوح. ويمكن للصحفيين، من خلال توضيح ما تم القيام به وسبب القيام به، تعزيز مصداقيتهم وإثبات كونهم أهلاً لثقة الجمهور.

ومكاتب التحرير التي تقيم العملية الأخلاقية في اتخاذ القرارات تضمن أن هذه المسائل تناقش فيها دوماً وليس فقط عندما تحدث المعضلة. وتعتقد بعض مكاتب التحرير اجتماعات منتظمة لمناقشة ما ينبغي عمله في حالات افتراضية. ويمكن للصحفيين الذين يقومون بالإصغاء لما يدور بعقل منفتح والذين يضبطون عواطفهم ويتجنبون تحولهم إلى متصلبين يفتقدون إلى المرونة في مواقفهم أن يصبحوا قادرين على استخدام هذه المهارات عندما يواجهون مشكلة أخلاقية فعلية.

القواعد الأخلاقية

لقد وضعت جمعيات واتحادات الصحافة في مختلف أنحاء العالم قواعد أخلاقية لإرشاد وتوجيه عمل أعضائها الصحفيين. ويمكن للقواعد الأخلاقية أن تغطي كل شيء من انتحال أعمال الغير إلى الخصوصية ومن التصحيح إلى السرية. وبعضها موجز ومكتوب بصيغة مبهمة، في حين أن بعضها الآخر طويل وواضح لا إبهام فيه. ويقول كلود - جون بيرتران، وهو أستاذ بمعهد الصحافة الفرنسي في جامعة باريس، وقد درس القواعد الأخلاقية من دول عديدة، إن معظمها يشتمل على العناصر الأساسية الثلاثة التالية:

- القيم الأساسية، بما في ذلك احترام الحياة والتضامن الإنساني.
- محظورات أساسية، بما في ذلك أن لا تكذب أو تسبب أذى غير ضروري أو تنتحل لنفسك أعمال شخص آخر.
- مبادئ صحفية، بما في ذلك الدقة والنزاهة والاستقلالية.

وتكون هذه القواعد أحياناً طوعية لا يتعرض منتهكوها لعواقب واضحة. إلا أنه من المتوقع أن يحاسب أقران الصحفيين الذين لا يتصرفون بطريقة غير أخلاقية وأصحاب المؤسسات التي يعملون فيها المخطئين على سلوكهم. وتنظر مجالس الصحافة في بعض الدول في الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين وقد توصي بإجراءات لتصحيح الأخطاء. كما تلعب مجلات مراجعة ومعاينة التأدية الصحفية دوراً تقويمياً يكشف سلوك الصحفيين الذين لا يتقيدون بالمعايير الأخلاقية. ولدى بعض المؤسسات الصحفية موظف يعرف عادة باسم "الناظر في الشكاوى" يراقب الأخطاء والزلات الأخلاقية ويقوم بدور ممثل للجمهور داخل مكتب التحرير.

وفي الدول التي تتطلب انتماء الصحفيين إلى اتحاد أو جمعية، تشتمل القواعد الأخلاقية على بند لتطبيق القرارات. فمثلاً، تضم جمعية الصحفيين الأستراليين لجائناً تحقق في التهم المتعلقة بسلوك الصحفيين غير الأخلاقي. وقد يتعرض الصحفي الذي يثبت انتهاكه للقواعد الأخلاقية للتوبيخ أو الغرامة أو الطرد من الجمعية.

قواعد السلوك

لدى الكثير من المؤسسات الصحفية قواعد للسلوك أو معايير خاصة بها تتوقع من الصحفيين العاملين فيها التقيد بها بالإضافة إلى تقيدهم بالقواعد الأخلاقية القومية والإقليمية. وقد تنص هذه القواعد على إجراءات أو نشاطات محددة يشجع عليها أو تحظر على الصحفيين، وأخرى تتطلب موافقة أحد المدراء.

وتفرض مؤسسات صحفية كثيرة قيوداً على ما يمكن للصحفيين القيام به أثناء العمل أو خارج نطاقه. والسبب الرئيسي لهذه القيود هو الحفاظ على مصداقية المؤسسات الصحفية. وقد يبلغ الصحفيون والمصورون بصراحة أنه لا يمكنهم التلاعب أو "ترتيب" الأخبار عن طريق مطالبة الناس بأن يفعلوا شيئاً لقصة إخبارية لا يفعلونه عادة. ولا يسمح للصحفيين بإخفاء هويتهم للحصول على قصة إخبارية، ما لم تكن هناك مصلحة عامة واضحة وملحة في كشف المعلومات ولا يمكن الحصول عليها بأي طريقة أخرى. وقد تمنع محطة تلفزيونية صراحة استخدام كاميرات مخفية أو تسجيلات خفية أثناء جمع الأخبار، ما لم يوافق أحد المدراء على ذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

ومع ظهور التصوير الرقمي وبدء استخدامه، أضيفت معايير جديدة لمنع تغيير الصور أو الفيديو بأي طريقة قد تضلل الجمهور. وقد أسهمت عدة حوادث حظيت بتغطية واسعة في الدفع إلى وضع هذه السياسات الجديدة، بما في ذلك صورة ظهرت على غلاف مجلة ناشنال جيوغرافيك في الثمانينيات من القرن الماضي وقربت المسافة بين أهرامات الجيزة في مصر باستخدام الوسائل الرقمية.

ويعالج الكثير من أنظمة قواعد السلوك في مكاتب التحرير قضايا الاستقلال الصحفي. وقد يحظر على الصحفيين، بهدف تجنب حتى ما قد يبدو وكأنه تضارب في المصالح رغم أنه ليس كذلك في الواقع، تغطية أخبار شركة يملكون أسهماً فيها أو تربطهم مصلحة أو علاقة شخصية بها. ولا يسمح للصحفيين باتخاذ موقف علني حيال قضية سياسية أو دعم مرشح لمنصب علناً. وقد تمنع المؤسسة الصحفية الصحفيين من إقامة علاقة عمل مع أي مصدر يزودهم بالأخبار أو ممارسة أي عمل خارجي لقاء أجر ما لم يوافق على ذلك أحد المدراء.

وتوضح السياسة الأخلاقية لجريدة ديترويت فري بريس، وهي صحيفة أمريكية تصدر في ولاية ميشيغان، ما ستقوم به الصحيفة وما لن تقوم به. وهي تمنع دفع المال لمصادر الأخبار ولا تسمح للمصادر بمراجعة المادة قبل نشرها. ولشركة الإذاعة والتلفزيون الكندية (سي بي سي) دليل معايير مطول يفرض على الموظفين رفض الهدايا التي قد تبدو أنها تؤثر على قرارات الشركة. ولا يسمح لهم بقبول أي هدايا سوى الهدايا الودية المتواضعة أو الضيافة التي تقدم خلال تصريف الأعمال العادية. ولا يجوز لموظفي شركة (سي بي سي) قبول عروض السفر المجاني أو الإقامة المجانية لتغطية قصة إخبارية. وقد لا يكون من الممكن تجنب كل تضارب محتمل، إلا أنه يتعين على الصحفيين أن يدركوا أنه قد يكون لسلوكهم تأثير سلبي على المؤسسة الصحفية. وعندما يشعر الصحفيون بأنه من الممكن نشوء تضارب ينبغي توقع قيامهم بتبليغ رؤسائهم بذلك. ومن الممكن أن يطلب صحفي له علاقة شخصية بقصة إخبارية إسناد مهمته لصحفي آخر. وتمارس مؤسسات صحفية كثيرة عادة مطالبة الصحفيين بالكشف عن أي علاقات في قصصهم الصحفية قد توحى بوجود تضارب في المصلحة، حتى لو لم يكن هناك أي تضارب.

وتكون قواعد السلوك عادة وثائق داخلية، إلا أن عدداً متزايداً من المؤسسات الصحفية بدأ ينشرها على مواقعه على الشبكة الإلكترونية لكي يعرف الجمهور ما يمكنه توقعه ويخضع الجريدة أو المحطة للمساءلة والمحاسبة إذا ما تم انتهاك معاييرها.

معايير المجتمع

كثيراً ما تواجه المؤسسات الصحفية تضارباً بين أهمية الأخبار ومعايير المجتمع، ويتطلب حل مثل هذا التضارب ممارسة عملية اتخاذ القرارات الأخلاقية بمهارة. لنفترض أن مسؤولاً منتخبا استخدم عبارة إساءة عنصرية أثناء تحدثه عن عضو في الحزب المعارض. قد تنشر بعض الجرائد الكلمات التي استخدمها المسؤول بدقة. وقد تستخدم جرائد غيرها بعض الأحرف وتتبعها بنقاط لكي تشير إلى ما قاله بدون نشر الكلمة بكاملها. في حين ستكتفي بعض الصحف الأخرى على الأرجح بالقول إن المسؤول استخدم لغة مسيئة. ويختار محررو الصحف حلولاً مختلفة، على أساس ما يعتقدون بأن القارئ سيكون مستعداً لتقبله. إلا أنهم يتخذون أحياناً قراراً يدركون أنه سيزعج بعض القراء. ويواجه المحررون خيارات صعبة مماثلة عندما يتعلق الأمر بالصور أو الفيديو التي تصدم المشاعر والتي قد يجدها الجمهور منفرة، ولكنها قد تكون أقوى وسيلة لنقل قصة إخبارية مهمة.

وللحد من الضرر الذي قد يسببه مثل هذا الخيار، يقرر كثير من مدراء الأخبار في هذه الأيام أن يوضحوا لماذا اتخذوا قرارهم، إما في سياق القصة الإخبارية نفسها أو في ملاحظة منفصلة للمحرر تنشر إلى جانب القصة الإخبارية. فمثلاً، يسبب نشر صورة امرأة تحمل جسد ابنها الهزيل الذي توفي متأثراً بالمجاعة إزعاجاً بكل تأكيد. وبدلاً من انتظار مكالمات هاتفية غاضبة والرد على كل شكوى على حدة فقد تذكر ملاحظة المحرر أن هذه الصورة للمعانة تروي قصة المجاعة بوضوح أكبر من الكلمات وحدها. وهكذا يفي الصحفيون بالتزامهم بمبدأ المساءلة عن طريق توضيح قراراتهم للجمهور.

القضايا القانونية

يعد البند ١٩ في ميثاق الأمم المتحدة الركن الأساسي للمعايير الدولية الخاصة بوسائل الإعلام، وينص هذا البند على ما يلي:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير عنه. ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون تدخل خارجي وحرية البحث وتلقي وتوزيع المعلومات والأفكار بكافة وسائط النشر والإعلام وبصرف النظر عن الحدود.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة بالتقيد بالميثاق، بما في ذلك البند ١٩، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الدول من قمع وسائلها الإعلامية ومنع الحصول على الأخبار العالمية. وقد تم في بعض الحالات قتل وسجن ونفي الصحفيين لمحاولتهم أداء وظائفهم.

ويقول دانييلو أربيا من جمعية الصحافة بين الأمريكتين وجريدة بوسكويدا بأوروغواي إن أفضل قانون للصحافة هو عدم وجود أي قانون على الإطلاق. ويضيف أن التشريعات التي تحكم الحرية الصحفية، في عالم مثالي، لن تتجاوز الصفحتين، بحيث "تتضمن فقرات مكتوبة بوضوح وصراحة تمنع أي محاولة لضبط ... حرية التعبير". وغني عن القول إن العالم ليس مكاناً مثالياً. وتتفاوت قوانين الصحافة حول العالم إلى حد يجعل من غير الممكن إيجازها جميعاً. وفي بعض الدول الديمقراطية قوانين لضمان قدرة حصول الصحفيين على المعلومات الحكومية غير السرية، في حين أن غيرها يحد من المعلومات التي يمكن نشرها أو بثها على الهواء. ويعد ذكر اسم ضحية جريمة جنسية أو كشف هوية أحداث متهمين بنشاط إجرامي غير قانوني في بعض الدول. وحتى داخل الدولة الواحدة نفسها، قد تكون هناك قوانين محلية مختلفة تغطي قضايا مثل ما إذا كان الصحفي مرغماً على تسمية مصدره السري أو تقديم الملاحظات التي دونها لمحكمة قانونية، وفي ظل أي ظروف. ويكفي القول إن على الصحفيين الإلمام بقوانين الدول التي يعملون فيها، وبالجهود المتواصلة لرفع القوانين المقيدة لحرية الصحافة.

ومن أكثر أنواع القضايا القانونية التي يواجهها الصحفيون قضايا التشهير أو القذف. والقذف في الولايات المتحدة هو نشر أو إذاعة مواد عارية عن الصحة من حيث الجوهر عن شخص يمكن تحديد هويته وتميل إلى الإساءة إلى سمعة ذلك الشخص. ويدعى القذف "تشهيراً" عندما تُنشر المادة و"قذحاً" عندما تبث، ولكن المعطيات الأساسية التي تحددها هي نفسها. ويمكن القول بشكل عام إنه إذا كانت المادة صحيحة فإن ذلك لا يمكن أن يكون قذفاً. ولذا، يتعين على الصحفيين أن يتحققوا بشكل مستقل من صحة ما تقوله مصادرهم، إذا كان يمكن لتلك الأقوال أن تشوه سمعة شخص آخر وتعتبر قذفاً.

وتتم حالياً إعادة النظر في قوانين وسائل الإعلام بعد أن أخذت التكنولوجيا الجديدة تغير الطريقة التي يؤدي بها الصحفيون عملهم. وفي مقدمة ذلك أسئلة مثل: هل يجب منح صحفيي الإنترنت الحقوق والحمايات نفسها التي تمنح للصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية الوطيدة المعترف بها؟ وهل يجب منح تلك الامتيازات نفسها لكتاب المدونات الإلكترونية (البلوغرن)؟ وستبقى هذه الأسئلة على الأرجح معلقة دون البت فيها لبعض الوقت.

ومن الواضح أن الصحفيين يخضعون لقوانين أخرى تنطبق على الأفراد في دولة معينة، كالقوانين التي تحكم الخصوصية. فلا يمكن للصحفي الذي يريد الحصول على معلومات دخول ممتلكات خاصة، أو أخذ وثائق بدون إذن، أو التنصت على المحادثات التي تجري من هاتف معين، دون أن يتوقع مواجهة عواقب قانونية. وقد تقرر مؤسسة صحفية أن بعض القصص الإخبارية مهمة جداً بحيث تستحق المخاطرة بالعقوبات القانونية، ولكن هذه مسألة مختلفة يجب أن تتخذ من خلال قرار جماعي يشارك في التوصل إليه المحررون والصحفيون والإدارة بعد التمعن في الأمر.

الأخلاق والمعايير: أسئلة أكثر من أجوبة

في العام ١٩٧١، نشرت صحيفة نيويورك تايمز اوراق البنتاغون رغم ادعاءات الحكومة بان القيام بذلك قد يهدد الامن القومي. قضت المحكمة العليا الأمريكية بان الحقوق التي يضمنها الدستور للصحافة الحرة تتخطى اعتبارات اخرى وسمحت بنشرها. في العام ١٩٧١، نشرت صحيفة نيويورك تايمز اوراق البنتاغون رغم ادعاءات الحكومة بان القيام بذلك قد يهدد الامن القومي. قضت المحكمة العليا الأمريكية بان الحقوق التي يضمنها الدستور للصحافة الحرة تتخطى اعتبارات اخرى وسمحت بنشرها.

تهدف القواعد الأخلاقية ليس إلى فرض معايير قابلة للتطبيق قانونياً ، إنما إلى إعطاء الصحفيين إطار عمل لمساعدتهم في تقرير ما يجب كتابته تقرير عنه وكيفية القيام بكتابة التقرير بشأنه. لا تستطيع أية قواعد إطلاقاً أن تجيب على كل سؤال ومن المحتمل أن تثير الأجوبة الجيدة أسئلة أكثر مما تجيب عليها. فالناس العقلاء، وحتى الصحفيون بالذات، قد يختلفون حول كيفية تطبيق معيار أخلاقي محدد في وضع معين.

• فمثلاً، هل يجب على صحفي أن يسخر من اسم أو صورة تقديسها مجموعة عرقية أو دينية معينة؟ هذا العمل قانوني بالكامل في بلدان عديدة، ولكن السؤال هنا هو هل أنه يساهم في إجراء مناقشة عامة قوية أو بدلاً من ذلك يثير الكراهية ويعزز النزاع؟

• هل يجب على الصحافة أن تنشر معلومات سرية، وعلى وجه الخصوص حيث تدعي الحكومة أن عمل ذلك قد يلحق الضرر بجهودها لحماية الناس؟ هل من المحتمل أن يكون هذا عمل الحارس الرقيب الحكومي، أو عمل يلحق الضرر بلا ضرورة بالصحة والسلامة العامة؟

• هل يجب أن تعرض على الهواء محطة تلفزيونية صوراً حية لنزاع عسكري تشمل مشاهد العنف والقتل؟ هل سوف ينقل ذلك إلى الناس حقيقة الحرب؟ بدلاً من ذلك يقوض المعنويات ويحزن بلا ضرورة ما تبقى من أفراد تلك العائلة؟ قد لا يوافق القراء والمشاهدين على كل خيار تتخذه وكالة أنباء، ولكن المعايير والإرشادات الأخلاقية تستطيع أن تقدم الإرشاد بشأن إيجاد الحلول العقلانية التي يمكن الدفاع عنها.

البحث عن الحقيقة: المبدأ الأول

تشدد معظم قواعد الصحافة على قول الحقيقة لأن الدقة أساسية. يقول المبدأ الجوهرى الأول في القواعد الأخلاقية لجمعية الصحفيين المهنيين "أسع إلى معرفة الحقيقة وبلغ عنها". وتدرج قواعد الممارسة للمحررين البريطانيين "الدقة" كأول مبدأ لها، حيث تعلن أن "على الصحافة أن تكون حذرة في عدم نشر معلومات غير دقيقة، ومضللة، ومشوهة، ومنها الصور". قد يكون المبدأ الأخلاقي العالمي هو ببساطة كما يلي: الصحفي لا ينشر أبداً خبراً كاذباً وهو يعلم أنه كذلك.

ليس هذا دائماً معياراً من السهل الالتزام به. بالطبع يتوجب على الصحفي أن يبذل كل جهد للتحقق من صحة أي خبر قبل أن ينشره. ولكن قد لا يمكن معرفة الحقائق التي تغير الإدراك الحسي الأصلي إلا بعد انقضاء فترة من الزمن، بعد نشرها. وهنا يجب أن تنشر مؤسسة الأنباء المسؤولة تصحيحاً توضيحياً في أسرع وقت ممكن.

يجب أن تحرص وكالات الأنباء بدرجة كبيرة على ضمان أن تكون العناوين الرئيسية البارزة، والتعليقات القصيرة، والتسجيلات الصوتية، والاقتباسات ليست دقيقة فحسب وإنما أيضاً ينبغي عدم الإفراط في تبسيط الحقائق وإخراجها عن السياق. قد تدعو الحاجة إلى تشذيب أو تحرير الصور، والتسجيلات السمعية والبصرية لمعالجة اعتبارات المكان والزمان، ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة لا تضلل أو تحرف الحقائق. ويجب تجنب "إعادة عرض الصور" وإعادة تمثيل "أحداث الأنباء" ويجب عند الضرورة القصوى شرحها بوضوح.

من الواضح أنه يتعين على الصحفيين عدم اختلاق الأنباء وتلفيقها، ويجب عليهم الامتناع عن السرقة، أي الاستنساخ بدون أن ينسبونها إلى مصدرها الصحيح، على أنها عمل شخص آخر. يجب ألا "يختلقوا" الاقتباسات، ولا يعيدوا نشر قصة إخبارية أعدها شخص آخر قبل حصولهم على إذن منه بفعل ذلك.

يقال إن المراسل لا يكون جيداً إلا بقدر ما تكون مصادره جيدة. تعزز المصادر المطلعة قدرة الصحفي في جمع الأنباء وتساعد في التمكن من نشر المزيد من المعلومات.

ولكن يجب على الصحفيين أن يكونوا حذرين وأن يحددوا مدى مصداقية المصدر. يشمل ذلك التأكد من وجهة نظر المصدر وغايته. ويستحسن أن يقوم المراسلون الصحفيون باستشارة مصادر متعددة للحصول على وجهات نظر متنوعة حول موضوع معين. ويجب أن يبذلوا كل جهد للتحقق من دقة معلومات المصدر حيثما أمكن.

ماذا بشأن إسناد الخبر إلى مصدر مجهول الاسم.

أي ممارسة إسناد واقع معين إلى مصدر مجهول؟ من الأفضل أن تكون كافة المصادر "مسجلة" وأن لا تربط الوقائع "بمصادر في الإدارة" أو استعمال صيغة أخرى غير دقيقة. إذ من المرجح أن المصادر التي تقف وراء أقوالها تقول الحقيقة.

كما يساعد إسناد المعلومات إلى مصدر معروف بالاسم والقراء والمشاهدين على أن يقيموا بصورة مستقلة مصداقية المصدر.

ولكنه في بعض الأحيان يكون لدى المصدر أسباب وجيهة تدعوه لطلب، أو المطالبة، بإبقاء هويته سرية. وعند الإمكان، يجب على الصحفي أن يتعهد بهذا الوعد. ولكن ذلك ليس ممكناً دائماً. فبعض مؤسسات الأنباء تشتترط أن يوافق المحرر على إعطاء وعد بالمحافظة على السرية. ورغم أن ذلك قد يحبط همة المراسل فإن هذه السياسة تعتبر معقولة. فعند نشر خبر يحتوى على معلومات غير مرتبطة بمصدر تكون سمعة وكالة الأنباء معرضة للخطر وكذلك سمعة المراسل ذاته.

ينبغي أن يكون المراسلون واضحين جداً عند تقديم وعودهم. إن الأقوال مثل "ليس للنشر"، و"على أساس السرية" تعني أشياء مختلفة لكل شخص مختلف. يجب أن يتفق الصحفي مع المصدر حول المصطلحات التي تحكم استعمال مؤسسة الأنباء للمعلومات.

بعد إعطاء الوعد، يجب الالتزام به. وكما تقول قواعد الممارسة البريطانية. "لدى الصحفيين مسؤولية أخلاقية في حماية المصادر السرية للمعلومات". وفي حالة استدعاء صحفي للإدلاء بشهادته في محكمة حول معلوماته، من الممكن أن يؤدي التزام الصحفي بالوعد إلى وضعه تحت خطر اتهامه بإهانة المحكمة في دول لا تعترف بالامتياز القانوني للصحفيين. يجب على أي مراسل أن يكون واضحاً مع المصدر حول المدى الدقيق الذي هو على استعداد لقبوله من أجل المحافظة على الوعد.

أساليب إعداد التقارير الإخبارية المختلطة والسرية

ينبغي على الصحفيين أن يتجنبوا استعمال أساليب خادعة عند إعداد تقاريرهم كاستعمال آلات تصوير وأجهزة تسجيل ومكبرات صوت مخفية، أو انتحال هوية كاذبة. تعتبر هذه الأعمال غير قانونية في بعض الأنظمة القضائية، ولكن من المهم بصورة مماثلة، فإن من شأن ذلك أن يقوض مصداقيتها. فقد لا يصدق القراء والمشاهدون بأن مراسل سبق له أن كذب بصورة أساسية من أجل الحصول على قصة إخبارية سوف يقول الحقيقة عندما يبلغ عنها. وينبغي على الصحفي أن يعرف نفسه كعضو في وسائل أنباء ويوضح بشك لا لبس فيه أنه سوف يستعمل كل ما يعرفه عند كتابة قصة إخبارية.

مع ذلك، هناك أوقات يكون فيها الحصول على قصة إخبارية ممكناً فقط من خلال اللجوء إلى الحيلة. على الصحفيين وكالات الأنباء التي يعملون لديها الاحتفاظ بهذه الأساليب للحالات الاحتياطية لاستعمالها في الحالات النادرة عندما تفشل الطرق التقليدية في النجاح، وفقط عندما تفرض المصلحة العامة الملزمة على الصحفيين القيام بذلك. في مثل هذه الحالة يجب على وسائل الأنباء أن تشرح أساليبها عند نشر أو إذاعة القصة الإخبارية.

الصحفي المستقل

يجب أن يكون ولاء الصحفي الأعلى للجمهور. يعني ذلك تجنب الدخول في تضارب مصالح التي قد تلحق الضرر بقدرته على العمل بصورة مستقلة وإعلام الناس دون أية تأثيرات واعتبارات أخرى.

يجب على الصحفيين الامتناع عن قبول أية هدايا، أو رسوم، أو تذاكر، أو سفر، أو سلع، أو أية خدمات أخرى من مصادر الأنباء. ويجب التبرع ببيع القيام "بمراجعة" الكتب، والمقاطع الموسيقية والأفلام إلى مؤسسات خيرية ما لم يكن هناك سبب صحفي للاحتفاظ بها كمورد لإعداد التقارير الإخبارية في المستقبل. يجب توخي الحذر من رحلات "التمتع" المدفوعة الكلفة، التي لا تُشكل أكثر من محاولات مقنعة واهية لإقناع المراسلين بالكتابة بحماس حول وجهة أو موضوع معين. يجب على منظمات الأنباء أن تدفع نفقات السفر عندما ترسل موظفين لتغطية أحداث رياضية ثقافية. فإذا كان ذلك متعذراً، يجب أن تتضمن القصة الإخبارية إعلاناً عن ذلك.

يجب على الصحفيين عدم "تبني" منتجات مقابل الحصول على مكافأة ويجب أن يفصلوا بين مواد التحرير والإعلان في أعمال الأنباء. وينبغي أن لا يؤثر المعلنون على التغطية الإخبارية المؤيدة منع نشر التقارير السلبية. كما يجب أن يشار إلى أي إعلان بوضوح كي لا تحصل إمكانية خلط الإعلان مع التقارير الإخبارية أو التعليقات عليها.

يُمكن العضوية في النوادي، والجمعيات، والأحزاب السياسية أو المنظمات الدينية أن تخلق تضارب في المصالح بالنسبة للصحفي. تحرم بعض منظمات الأنباء أشكالاً معينة من النشاطات السياسية الخيرية، كالترشح لمنصب سياسي أو التطوع مع مجموعة لمناصرة موضوع ما. وتمنع معظمها الصحفيين من إعداد تقارير حول منظمات ينتمون إليها أو ينتمي إليها أفراد عائلاتهم المقربون. رغم أن محرراً في صحيفة واشنطن بوست امتنع حتى عن التصويت في الانتخابات، فالواضح أن الأفراد لا يتنازلون عن حقوقهم المدنية عندما يختارون الانخراط في مهنة الصحافة. ولكن من المهم أن لا يغيب عن بالهم أن من الممكن تفسير الانتماءات على أنها تمثل انحيازاً، فإذا كان من غير الممكن تجنب حصول تضارب في المصالح يتوجب الإفصاح عن ذلك.

لدى منظمات أنباء عديدة قواعد خاصة تتعلق بالمراسلين والمعلقين الذين يغطون مواضيع المال والأعمال. قد تطبق القوانين التي تحرم "المضاربة الداخلية" (شراء وبيع أسهم وسندات أخرى عندما يكون الفرد يملك معرفة غير علنية قد تؤثر على سعر الأسهم). ويجب أن يمتنع الصحفيون عن الكتابة حول شركات يملكون أسهماً فيها أو لهم فيها مصلحة مالية أخرى وبالأخص إذا كانت تقاريرهم الإخبارية قد تؤثر على السوق وتعود عليهم شخصياً بفوائد. يجب أن يكشفوا لمحرريهم عن الأدوات المالية التي يملكونها هم وأفراد عائلاتهم، وأن يمتنعوا عن المتاجرة بالأسهم ضمن وقت قصير من كتابتهم حولها.

وتاماً كما يتوجب على الصحفيين عدم قبول دفعات يقصد منها التأثير على تغطية الأنباء، يجب ألا يقدموا رشاوى أو دفعات إلى الجهات المعنية بمواضيع الأنباء. إذ أن الأنباء التي "تم شراؤها ودفع ثمنها" تعتبر بالنسبة للمراقب الخارجي، تعتبر مشكوكا في صحتها. ففي حالات معينة، مثلاً عندما يطلب من مصدر الخبر إلى موقع معين للمشاركة في برنامج إذاعي تلفزيوني قد يكون ملائماً تسديد النفقات المعقولة التي تكبدها، بضمنها وجبات الطعام، أجور السفر، والإقامة في الفنادق. ولكن يجب تجنب صحافة دفاتر الشيكات والمزايدات للحصول على الأنباء.

المسائل الأخلاقية عند تغطية الأخبار الحكومية

يثير إعداد التقارير الإخبارية حول النشاطات الحكومية تحديات صعبة بشكل خاص. يتوقع عامة الناس عادة من الصحفيين أن يكونوا بمثابة العين الساهرة التي تسهر على مراقبة السلوك الحكومي الخاطئ ولكن ماذا يمكن قوله، على سبيل المثال، عندما يطلب مسؤولون عن فرض تطبيق القانون من المراسلين عدم نشر تفاصيل حالة احتجاز رهائن مستمرة؟ هل يتوجب على الصحفيين التعاون في ذلك؟ وإذا امتنعوا فقد تتعرض حياتهم للخطر. ولكن إذا فعلوا ذلك فقد يعرضون للخطر قدرتهم على مساءلة الحكومة.

قد يشعر الصحفيون خلال حرب، أو أزمة، أو حالة طارئة بولاءات متضاربة. وقد يكون الضغط عظيماً في أن يكون الصحفي "وطنياً". قد تدعي حكومة منتخبة حديثاً أنها عاجزة عن تحمل وجود صحافة حرة "بالكامل" وتحث الصحفيين على الكتابة بصورة مؤيدة كطريقة للمساعدة في تمتين صمود بلد ديمقراطي ناشئ ولا زال هشاً. ويطلب في بعض الأحيان من الصحفيين أن ينشروا دعايات بوصفها حقائق لصالح حماية "الأمن القومي".

عندما تتعارض القرارات التحريرية مع رغبات الحكومة، يمكن انتقاد منظمات الأنباء لأنها جعلت حكمها يحل محل حكم المسؤولين المنتخبين. ويمكن أن ينشأ هذا الوضع عندما تدعي الحكومة أن هناك حاجة إلزامية باعتماد السرية حول شؤون الاستخبارات وفرض تطبيق القانون. من جهة أخرى قد يهاجم أيضاً الصحفيين لامتناعهم عن إعطاء معلومات يتهمون بإعاقة نشرها لأسباب حزبية.

هذه واجبات صعبة. وتلبيتها ليست دائماً سهلة. يتمثل أحد المبادئ الإرشادية في أن ولاء الصحفي يجب أن يكون للجمهور من عامة الناس، وليس لحكومة معينة أو لنظام حكم معين. لا يرغب أي صحفي بإلحاق الضرر بمجتمعه الأهلي أو ببلده، ولكن قد تقع الحكومة تحت إغراء كبت التقارير الانتقادية من خلال الزعم بأن نشرها يلحق الضرر بالسلامة العامة أو بالأمن القومي. الصحفيون يمكنهم احترام هذه المطالب ولكن عليهم أن يبقوا متشككين. فهم يستطيعون إعطاء المسؤولين الحكوميين فرصة لشرح السبب في أن قصة معينة قد تُعرض حياة الناس للخطر أو تضر بمصلحة قومية محددة. ولكن يجب على الصحفيين أن يدققوا في أعمال الذين في السلطة ومساءلتهم. في بعض الأحيان يكون أعظم عمل وطني يستطيع أن يقوم به أي صحفي هو مساءلة من هم في السلطة.

الموضوعية في الأنباء

يكافح الصحفيون في الولايات المتحدة من أجل تحقيق "الموضوعية". وقد جرى انتقاد هذا النموذج خلال السنوات الأخيرة. ويتساءل البعض عما إذا كانت الموضوعية مرغوبة. ويطرحون بأن الموضوعية الصحيحة لا تملك بصورة أساسية أي نطاق أخلاقي، وتتعامل مع جميع الحقائق وكل وجهات النظر على أنها جديرة بنفس القدر من الاحترام.

أما البروفيسور مايكل بوجيجا، مدير كلية الصحافة في جامعة ولاية أيوا فهو لا يتفق مع هذا الطرح. إذ كتب يقول: "الموضوعية ليست مرادفة للحقيقة، إنما العملية التي يتم السعي من خلالها للتوصل إلى الحقيقة". لا أحد يتطرق إلى أية قصة إخبارية بموضوعية كاملة. ومع بدء أي مراسل في إجراء أبحاثه، من المحتمل أن يظهر انحيازاً محدداً تجاه بعض جوانب القصة على الأقل. ولكن الهدف هو تجنب تلك الافتراضات والأحكام المسبقة والمضي قدماً وهو يحمل في ذهنه قدراً من الارتياح الصحي."

لنفترض أنه تم إلقاء القبض على مشتبه به ووجهت إليه تهمة ارتكاب جريمة. يتمتع المشتبه به في بلدان عديدة بافتراض براءته إلى أن يحاكم ويدان. إلا أن مسؤولون عن فرض تطبيق القانون كثيراً ما يرغبون بإقناع الناس بأن الشخص الموجود في السجن هو بالفعل الذي ارتكب الجريمة، ويشجعون وسائل الأنباء على نشر معلومات تدعم قضيتهم. يكتب الصحفي الموضوعي بالطبع ما تقوله السلطات، ولكن، حتى إلى المدى الذي يسمح به القانون، وينبغي عليه أن يسعى بصورة مستقلة للتحقق من دقة المعلومات التي وفرتها الحكومة وأن يبحث عن معلومات مخالفة قابلة للتصديق، من مصادر أخرى يعتمد عليها. ويجب أن يقاوم الصحفي مجرد ترديد نظريات السلطات كالبغاء كما لو أنها واقع مثبت.

تشجيع تنوع الآراء

الصحافة الحزبية هي القاعدة في بلدان عديدة. قد يتوقع القراء والمشاهدون في هذه الدول أن تتطرق وكالة أنباء ما إلى المواضيع من وجهة نظرها الخاصة، وأن تنتقي المواضيع التي ستغطيها في أخبارها وفقاً لذلك. كما تدرك الوكالة أن من المحتمل أن تناصر وكالات أنباء منافسة وجهات نظر مختلفة. وهذا أمر يتطابق مع أخلاقيات الصحافة، ولكن فقط إذا ميزت وكالة الأنباء بين المناصرة ونشر التقارير الإخبارية. يجب أن تحمل أعمدة الآراء والتعليقات الافتتاحية ما يشير بوضوح إلى كاتبها، كما يجب الامتناع عن تشويه أو تزوير الوقائع التي يقوم عليها الرأي.

يجب على الصحفيين أن يسعوا للحصول على أصوات وآراء متنوعة، وأن يفسحوا لوجهات النظر المتنافسة وحتى غير الشعبية فرصة لسماعها. ونبغي أن يدعموا حرية الكلام للجميع، ويتعين على وكالات الأنباء أن توفر منتدى للمناظرات النشطة حول مسائل حيوية لمجتمعها الأهلي. فالرسائل إلى المحرر وتعليقات القراء التي تنشر على الإنترنت، هما طريقتان لتشجيع مشاركة عامة الناس. ولكنه يتحتم على وكالات الأنباء أن تبذل أيضاً كل جهد ممكن لإبقاء المناقشات مهذبة وتثبط همة نشر أكاذيب أو ممارسة اعتداءات تنتقص من قدر الآخرين.

المبدأ الثاني في القواعد الأخلاقية لجمعية الصحفيين المهنيين هو "تقليل الأذى ... معاملة المصادر ومواضيع القصة الإخبارية والزلاء كأفراد جديرين بالاحترام". يقرّ هذا المبدأ أنه في بعض الأحيان يتسبب صحفي مسؤول بصورة غير متعمدة في تعريض شخص آخر للأذى. ولكن المطلوب منه بذل كل جهد ممكن للتقليل من هذا الأذى. فالقواعد الأخلاقية لجمعية الصحفيين المهنيين، وقوانين مماثلة عديدة تحت الصحفي على إظهار التعاطف تجاه أولئك الذين سوف يتأثرون من التغطية الإخبارية، وعلى وجه الخصوص عندما يصبحون موضوع الاهتمام من غير خطأ ارتكبه. يجب معاملة ضحايا الجريمة بحساسية، وكذلك أقارب الشخصيات العامة، والمشاهير، والأطفال وغيرهم من الأفراد المعرضين للأخطار. ولا بد أن ينظر الصحفيون بعناية إلى مسألة ما إذا كان هناك سبب حقيقي يدعو إلى كتابة التقارير الإخبارية عن أي من جميع هؤلاء.

وقد تسبب الأساليب الاقتحامية لجمع الأنباء بعض الأذى. فالإصرار ملائم ولكن التكتيكات الهجومية لا يمكن تبريرها في كل حالة. ورغم احتمال أن تكون قانونية، فإن أعمالاً معينة كإجراء مكالمات هاتفية متكررة، وتعقب شخص في الشارع والتقاط صور متعددة، والبقاء في ملكية خاصة بعد أن يطلب منه المغادرة، قد تسبب الأذى وحتى أكثر الناس شعبية يحق له التمتع بحياة خاصة وفقط المصلحة العامة الطاغية تبرّر اقتحام الحياة الخاصة للأفراد. من جهة أخرى، يمكن أن تتوفر أسباب جيدة وصالحة للعمل بموجبها للإبلاغ عن معلومات قد يفضل الشخص المتعلق به النبأ أن يبقيا سرية. وقد يرغب موظف رسمي أن يبقي تفاصيل أعمال تمارس خارج إطار الزوجية سرية. ولكن إذا تم استعمال أموال عامة وموارد أخرى لدعم المغامرة العاطفية تصبح عندئذ مسألة تتعلق بالمصلحة العامة القانونية. وبصورة مماثلة، يفضل ضحايا الجرائم في أحيان كثيرة إبقاء هويتهم سرية، وقد توافق وكالة أنباء على ذلك وعلى الأقل في حالة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية. ولكن في بلدان عديدة يلعب ضحية جريمة بدور المدعي في مقاضاة جنائية. رغم أن مصداقية أي ضحية مزعومة قد تكون مسألة قانونية يتوجب استكشافها، ومسألة ذات أهمية خاصة لمتهم بجريمة، لا يجب على الصحفيون العمل على إرضاء التلف على الخبر من خلال نشر وقائع مثيرة لا تتعلق بالمصلحة العامة. يجب أن توازن وسائل الأنباء بين حقوق ومصالح الضحايا والمدعى عليهم في جرائم مع احترام حق الشعب في أن يعلم.

الحساسية الثقافية

يجب أن يمتنع الصحفيون عن تعزيز الصور النمطية. هذه الممارسة كسولة فكرياً، وتستطيع أن تقود إلى مفاهيم خاطئة وإلى عدم الدقة. كما يجب عليهم أن يدرسوا بعناية ما إذا كان من الضروري تحديد هوية أي إنسان حسب العرق، أو الدين، أو الميول الجنسية، والخصائص المماثلة. واللغة التي لا تميز بين الجنسين تكون ملائمة في أحيان كثيرة.

يجب أن يحترم المراسلون مختلف التقاليد الصحافية وأن يكونوا حساسين تجاهها. فعلى سبيل المثال، تحرّم بعض الديانات التقاط الصور للأفراد، أو تشجع بشدة عدم القيام بذلك. يجب أن يحترم الصحفيون رغباتهم ما لم يوجد سبب إلزامي لفعل خلاف ذلك.

من جهة أخرى، تُشكّل "القيم الثقافية" أحياناً غطاء يتم التستر وراءه لفرض الرقابة. قد تشير الأنظمة القمعية إلى قيم اجتماعية بينما يكون قصدها الحقيقي تقييد حرية التعبير وإسكات الآراء المعارضة. ينبغي على الصحفي الأخلاقي أن يتحدى محاولات كبت الحقيقة مهما كانت التبريرات المقدمة لإخفائها.

مسؤوليات الصحفيين

هل الخصوصية كانت حقاً أهم من حرية الصحافة؟ قضت محكمة في امستردام ان مصوري الاسوشيتد برس انتهكوا خصوصية العائلة المالكة الهولندية بتوزيع صور التقطت لهم خلال عطلة تزلج في الأرجنتين.

هل الخصوصية كانت حقاً أهم من حرية الصحافة؟ قضت محكمة في امستردام ان مصوري الاسوشيتد برس انتهكوا خصوصية العائلة المالكة الهولندية بتوزيع صور التقطت لهم خلال عطلة تزلج في الأرجنتين.

قضت محكمة في امستردام في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ بأن وكالة أسوشيتد برس انتهكت خصوصية العائلة المالكة الهولندية من خلال نشر صور لأفرادها وهم يتزلجون في الأرجنتين خلال إجازتهم. ومنعت القاضية رئيسة المحكمة النشر أو البيع اللاحق لأربع من الصور. ووجدت أن الصور التقطت خلال "إجازة خاصة" وصورت "نشاطات خاصة". وكتبت القاضية تقول "إن حق احترام الحيز الشخصي يفوق بنسبة أكبر حق حرية التعبير."

كان التقاط الصور عملاً قانونياً بموجب القانون الأرجنتيني. ولكن القاضية أشارت إلى "القواعد المتعلقة بوسائل الإعلام" الصادرة عن المجلس التشريعي الملكي عام ٢٠٠٥ بمساعدة من دائرة المعلومات في الحكومة الهولندية (RVD) الذي فرض على وسائل الأنباء الهولندية الامتناع عن التقاط صور إلا خلال قيامهم بمهام رسمية أو خلال "لحظات مخصصة" لوسائل الإعلام. رغم أنها أقرت بأنه لا يمكن "اعتبار القواعد كاتفاقية ملزمة واجبة التنفيذ"، فقد لجأت القاضية مع ذلك إلى هذه القواعد كأساس لتهديد الأسوشيتد برس بفرض غرامة عليها تصل إلى ٥٠ ألف يورو عن كل توزيع للصور يجري في المستقبل.

وقد جادلت وكالة أسوشيتد برس بأن التصرفات العامة للعائلة المالكة هي أمور تهم عامة الناس. وتكهنت بأن الحكم "سوف يكون له تأثير مؤسف من شأنه أن يقيّد على نحو غير ملائم ممارسة حرية الإعلام عالمياً." ونددت منظمة "مراسلون بلا حدود" بالحكم وبقواعد وسائل الإعلام مؤكدة على أن النظام الذي فرضته القواعد "يقلص وسائل الإعلام إلى وكالات علاقات عامة". ولكن القاضية استنتجت أن نشر الصور لم يخدم أية مصلحة عامة، وأن هذه القضية بالذات "إن حق احترام الحيز الشخصي يفوق بكثير حق حرية التعبير."

تمثل هذه القصة أسوأ كابوس يواجهه الصحفي "المسؤول". فقد أصبحت "قواعد" السلوك الصحفية غير الملزمة الأساس لمنع وكالة أنباء دولية من نشر صور لشخصيات عامة التقطتها بصورة قانونية.

وبالطبع، لا تحدث هذه الأمور دائماً بهذا الشكل. إذ يتبنى طوعية العديد من المؤسسات الإعلامية الفردية وجمعيات الصحفيين قواعد أو معايير ممارسة. ولا تخدم هذه القواعد كأساس لتقييد حرية الصحافة بل بدلاً من ذلك كقواعد إرشادية تساعد الصحفيين على تحديد أفضل طريقة لممارسة وظائفهم. وكما تقول مقدمة القواعد الأخلاقية لجمعية الصحفيين المهنيين ومركزها في الولايات المتحدة "إن النزاهة المهنية هي حجر الزاوية لمصداقية الصحفي."

هل الصحافة "مهنة"؟

يقترن مصطلح "قواعد" أو "قانون" عادة مع المهنة. ولكن فكرة ما إذا كانت الصحافة "مهنة" فهذا سؤال يثار حوله جدال حامي الوطيس. ففي العديد من البلدان يكون الجواب "كلا". وبصورة تقليدية، تشير كلمة "مهنة" إلى عمل يترافق مع مؤهلات نظامية، ويتطلب تدريباً متخصصاً وترخيصاً، ويخضع لهيئة تنظيمية تملك سلطة قبول أعضاء فيها وتضبط سلوكهم. يعتبر المحامون، والأطباء، وأعضاء في سلك الكهنوت مهنيين عبر العالم. وكذلك المهندسون المعماريون، والمهندسون، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والمحاسبون.

يخضع الصحفيون أحياناً إلى متطلبات مماثلة. تفرض بعض البلدان على المراسلين إكمال تدريب خاص أو برنامج دراسة جامعية. وتنظم بلدان أخرى أمور العضوية في نقاباتهم، أو اتحاداتهم أو تجبرهم على الحصول على رخصة تصدرها الحكومة لممارسة عملهم.

يعارض معظم مناصري التعبير الحر المشاريع الإلزامية بشأن أنظمة الحصول على رخص اعتماد. ويؤكدون أنه مهما كانت حسنة القصد، فإنها تفرض حواجز أمام المشاركة وتستطيع استثناء أفراد يمثلون وجهات نظر غير شعبية أو وجهات نظر الأقلية. فالترخيص يقيّد حرية التعبير ويقوض حق الناس في تلقي معلومات من مصادر متعددة.

بصورة مثالية، إذا، تكون "القواعد" الأخلاقية للصحافة إلهامية بدلاً من أن تكون قابلة لفرض تطبيقها قانونياً من قبل الدولة. قد تسمح الصفة الأولى لوكالة أنباء عضو بتسريح مراسل فردي من عمله ينتهك القواعد، ولكن حتى في هذه الحالة ليس هناك ما يمنع المراسل من السعي من أجل البحث عن وظيفة أخرى في مكان آخر، أو ما يمنع منظمة أخرى من توظيفه. لا يحق لأية محكمة أو مجلس ترخيص اتخاذ قرار يعتبر المراسل غير مؤهل "لممارسة" الصحافة.

وسائل إعلامية جديدة، مواطنون صحفيون، ومدونون

يبدو أن عالم الانطلاق الحر لحيز المدونين هو آخر معقل لحرية الكلام الحقيقية. فلا يحتاج المرء إلى الكثير من المال، أو آلة طباعة مكلفة، أو برج إرسال. ويستطيع كل من يملك إمكانية للوصول إلى كمبيوتر، ومودم، والقليل من البرامج أن يتبادل أفكاره مع العالم من خلال مدونة أو أية مدونة أخرى. العديد من المدونات الإخبارية ذات الآراء المتشبهة والشخصية بشدة التي تنتشر بكثرة على شبكة الإنترنت تقيم في عالم منفصل عن عالم الصحافة التقليدية الرتيب أحياناً، والذي يعتمد على مصادر معروفة ومدقق بصحتها. يُشكل المدونون قانوناً بحد ذاتهم. أو هل أنهم كذلك؟

منذ الأيام المبكرة للاستعمال الشعبي للإنترنت، كانت الصيحة التي تحشد الآراء هي أن الفضاء الإلكتروني يُشكل الحدود الجديدة التي لا تخضع لأي قانون. غير أن الحكومات من شتى أنحاء العالم، التي أثارته تداعيات تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، حاولت التفكير في كيفية كبح استعمالها والسيطرة عليها.

يمكن أن تُشكل إتاحة الوصول إلى الإنترنت أول عقبة. فقد أظهر تقرير صدر عام ٢٠٠٧ نشرته مجموعة الحارس الرقيب للإنترنت المعروفة باسم "مبادرة الوصول المفتوح إلى شبكة الإنترنت" أن محاولات فرض الرقابة على شبكة الإنترنت تنتشر وتصبح أكثر تعقيداً. ولتقديم أحد الأمثلة، فإن المملكة العربية السعودية تستعمل برامج ترشيح لحجب كل شيء صادر من مواقع مصنفة على أنها مواقع للإباحة أو القمار، وصولاً إلى مواقع الهداية إلى دين معين، والمواقع التي تنتقد النظام الملكي السعودي. وقد تم انتقاد الصين لاتخاذها إجراءات لمراقبة الإنترنت، من ضمنها ترشيح البرامج وفرضها على مستخدمي شبكة الإنترنت ومقاهي الإنترنت شراء تراخيص، وتحریم عمل مقاهي الإنترنت.

وفي الولايات المتحدة، كافح الكونغرس والمجالس التشريعية في الولايات والمحاكم للموازنة بين حرية التعبير على الإنترنت مقابل مصالح أخرى متنافسة كالامن القومي، وحماية حقوق النشر، والحق في المحافظة على السمعة. وقد وسعت المحكمة العليا الأمريكية، في القرار التاريخي المعروف باسم رينو ضد الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) (1997)، الحماية التي يكفلها التعديل الأول للدستور الأمريكي الذي يغطي الصحف ووسائل الإعلام المطبوعة الأخرى ليشمل الاتصالات عبر شبكة الإنترنت العالمية. وجاء في حكم المحكمة أن الفضاء الإلكتروني ليس "سلعة تعبيرية نادرة" مثل طيف ترددات البث الذي تستعمله محطات الإذاعة والتلفزيون، ولا سلعة تطفلية تدخل إلى "منزل الفرد أو تظهر على شاشة كمبيوتر بدون طلب". وفي غياب إمكانية تطبيق أي واحد من تلك التبريرات الداخلية لإصدار التراخيص وممارسة السيطرة، كتب القاضي جون بول ستيفنز رأي الأكثرية فقال، "إن المصلحة في تشجيع حرية التعبير في مجتمع ديمقراطي تفوق أية فائدة نظرية ولكن غير مثبتة للرقابة." يعنى القرار في قضية رينو أن الاتصال المستند إلى شبكة الإنترنت يتلقى أعلى مستوى من الحماية الدستورية، من ضمنها العديد من الأحكام القضائية التي تحدد نطاق التعديل الأول. ومن المفترض أن القيود السابقة تعتبر غير دستورية. وتتطلب قضايا التشهير الناجحة تقديم إثبات يؤكد خطأ الناشر، حتى ولو أثبت المدعي خطأ البيان الذي يتم تحديه. سوف ترفض معظم قضايا انتهاك الخصوصية في حال استطاع الناشر أن يثبت بأن موضوع قصته الإخبارية كان "جديراً بالنشر". ويمكن تبرير انتهاكات حقوق النشر إذا كانت المطبوعة تُشكل "استعمالاً منصفاً". ولا لزوم لأن يكون المرء "صحفياً" معترفاً به للاحتكام إلى هذه الحماية. إذ أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٢ أن "حرية الصحافة هي الحق الذي يملكه ناشر دعايات أو إعلانات منفرد.. بنفس قدر ما يملكه ناشر معروف في منطقة ما بمدينة كبرى."

ولذلك يتمتع المدونون بالحمايات التي يكفلها التعديل الأول للدستور. وقد يملكون حماية قانونية كذلك. وقد يكون من الممكن أو غير الممكن تطبيق القوانين التي تحمي المصادر السرية للمراسلين على مدون، وفقاً للغة القانون، أو للمحكمة التي تنظر في المسألة. ورغم أن بعض القوانين تقيد التغطية للموظفين الذين يعملون بدوام كامل أو على وسائل أنباء تقليدية تعمل من أجل تحقيق الربح، فإن العديد من القوانين قابلة للتمدد وتغطي أي فرد ينخرط في جمع المعلومات ونشرها على جمهور واسع. أصدرت محكمة في ولاية كاليفورنيا قراراً نص على أن قانون درع الولاية يؤمن حماية هويات المدونين الذين كشفوا عن الأسرار التجارية للكمبيوتر الذي تنتجه شركة أبل. وحكمت المحكمة بأن نشراتهم كانت تُشكل "أنباء". ولكن بعد وقت قصير من ذلك، رفضت محكمة فدرالية قائمة في نفس الولاية الاعتراف بأن المدون جوش وولف والذي يصف نفسه بأنه فوضوي كان صحفياً لأنه لم يكن "موصولاً مع أو موظفاً من جانب" مؤسسة أنباء.

فسرت المحاكم الأمريكية بشكل واسع القسم ٢٣٠ من "قانون لياقة وسائل الاتصالات" الذي يمنح حصانة إلى مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) من ادعاءات التشهير الناتجة عن محتوى صادر عن طرف ثالث. ومددت المحاكم نطاق هذه الحماية ليشمل أولئك الذين يشغلون المواقع الإلكترونية والخدمات المجانية الخاصة بقوائم تبادل المعلومات على الإنترنت (listservs) حتى ولو مارسوا بعض السيطرة التحريرية على تلك المواد. قد ينطبق نفس التحليل منطقياً على المدونات.

الحق في انتقاد المسؤولين الحكوميين

ينشر الصحفيون أخبار نشاطات مسؤولين حكوميين وشخصيات عامة ولكن من السخرية أنه كلما ازدادت شهرة الشخص وارتفعت مكانته وسلطته كلما زاد تعرضه للانتقادات. فخلال مجرى حياتهم المهنية، يجد المراسلون أنفسهم يواجهون دعاوى تتهمهم بأنهم شوهوا بصورة خاطئة سمعة إنسان.

يتم تعريف التشهير بصورة واسعة على أنه بيان كاذب وافتراضي يتم التصريح به ضد طرف ثالث حول فرد آخر، ويملك القدرة الاحتمالية في إلحاق الأذى بشهرة الشخص المعني. في معظم السلطات القضائية تكون دعوى التشهير قضية مدنية يرفعها الفرد كوسيلة لاسترجاع ما يتكبده من أضرار مالية.

ونظراً لأن حق الشخص في المحافظة على سمعته يعتبر هاماً، مع أنه ليس بالضرورة أساسياً، فإن المواثيق والمعاهدات الدولية بوجه عام لا ترفض قضايا التشهير على أساس أنها تنتهك بالضرورة حق حرية التعبير وحق الناس في المعرفة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٩ من المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

"ممارسة الحقوق المدنية ... تحمل في طياتها واجبات ومسؤوليات خاصة. ولذلك فهي قد تخضع لفرض قيود معينة، ولكن يجب أن تكون هذه القيود منصوصاً عليها بموجب القانون وضرورية: (١) لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين مع التشديد".

تعاطت المحكمة العليا الأمريكية أولاً مع حل مسألة ما إذا كان التعديل الأول للدستور يطبق في قضايا التشهير كقضية نيويورك تايمز ضد سوليفان (١٩٦٤). بدأت القضية بعد أن نشرت الصحيفة إعلاناً تحريراً مدفوعاً يحتج على معاملة ناشطي الحقوق المدنية على أيدي مسؤولي فرض تطبيق القانون في مونتغمري، بولاية ألاباما. رغم أنه لم يذكر بالاسم في الإعلان، فقد رفع إل. بي. سوليفان، مفوض في شرطة المدينة كان يشرف على نشاطات أفراد الشرطة المحلية دعوى زعم أن الإعلان شمل بيانات خاطئة وأنه شوه سمعته. ومنحته المحكمة تعويضاً قيمته ٥٠٠ ألف دولار عن الأضرار التي لحقت به.

عكست المحكمة العليا الأمريكية هذا القرار. وحسب رأي القاضي وليام برينان، ذكرت المحكمة أن "المناظرة حول المسائل العامة يجب أن تكون غير مكبوتة، ونشطة، ومنفتحة"، مقراً للمرة الأولى، بصورة متناقضة، أنه يتوجب على التعديل الأول أن يحمي بعض البيانات الخاطئة من أجل تشجيع الكلام الصادق حول الشؤون ذات الأهمية العامة. ولذلك، لا يستطيع "أي موظف حكومي" أن ينتصر في قضية تشهير بدون إثبات وجود "سوء نية فعلية" بأن البيان نشر "مع معرفة أنه كاذب أو مع عدم الاكتراث والاستهتار بما إذا كان كاذباً أو صحيحاً". وسّعت المحكمة اختبار "سوء النية الفعلية" في قضايا لاحقة بحيث شملت قضايا التشهير التي ترفعها الشخصيات العامة أيضاً.

في القضايا التي تتعلق بأفراد عاديين (وليس موظفين حكوميين أو شخصيات عامة) تسمح المحكمة لكل ولاية بوضع المعيار المطلوب. تعترف بالمصلحة المشروعة للحكومة في تزويد الأفراد بفرصة الحصول على تعويض عندما تلحق الأكاذيب المنشورة الأذى بسمعته، ولكن حتى في هذه الحالة تشترط المحكمة العليا كحد أدنى أن يثبت المدعي إهمال الناشر، وهو معيار يزيد الصحفيين ببعض الحيز حول الأخطاء المرتكبة بنية حسنة.

يملك الصحفيون مجموعة متنوعة من الامتيازات والدفاعات ضد مزاعم التشهير، حتى تلك التي تتعلق بشخصيات غير عامة. الحقيقة، بالطبع، هي وسيلة الدفاع المطلقة تجاه تهمة التشهير. سمح امتياز "التقرير المنصف"، للمراسلين بإعادة النشر بدون مسؤولية لوثائق حكومية، بما في ذلك القضايا المرفوعة أمام المحاكم، التي تتضمن مزاعم بارتكاب التشهير طالما جاء التقرير حول محتوياتها دقيقاً. يسمح امتياز "التعليق المنصف" بالقيام بنية حسنة بانتقاد الأفراد المنخرطين في مسائل تهم عامة الناس، شرط أن تستند إلى حقائق يمكن ذكرها بصورة صادقة أو بخلاف ذلك تكون خاضعة للامتياز. وكمسألة تتعلق بقانون التعديل الأول للدستور قررت المحكمة أن الرأي الخالص، أي البيان الذي لا يمكن إثبات أنه صحيح أو خاطئ، محمي بصورة مطلقة.

تحتوي قوانين دول عديدة، من بينها كندا، وأستراليا، والبرازيل، واليابان، وبولندا، وتايلندا، على قيود على هذه الامتيازات والدفاعات. ولا تميز بلدان عديدة بين الشخصيات العامة والخاصة، رغم أنها قد تفرض معايير أشد صرامة للإثباتات على المدعين الذين هم أيضاً موظفين حكوميين. تسمح بعض البلدان للشركات بأن ترفع دعاوى قضائية بالتشهير ولكن العديد من بينها تحدد هذه الأعمال ببيانات تلحق الضرر بتجارة الشركة أو بسمعته في الأعمال. ألغت بلدان عديدة التشهير التحريضي على الفتنة ومنعت الهيئات الحكومية من رفع قضايا بسبب بيانات تشهيرية، حتى أنه قد يُسمح لموظفين القيام بذلك بمفردهم.

الحق في انتقاد الشخصيات العامة

على افتراض أن المدعي يؤكد ويثبت في الوقت نفسه عناصر التشهير، فإنه سوف يسعى بصورة نموذجية للحصول على تعويض نقدي عن الأضرار. ورغم أن الأذى الذي لحق بسمعته سوف يكون مفترضاً في بعض الظروف، مثلاً عندما يتهم بيان بصورة كاذبة فرداً بارتكاب جريمة، فإن المدعي في معظم الأحيان سيكون مجبراً على إثبات أنه فعلاً أصيب بأضرار نتيجة نشر هذا الخبر. تسمح بلدان عديدة للمدعين بالتعويض عن الأضرار لتعويضهم عن الخسائر النقدية الفعلية التي أنفقوها، وعن الضرر الذي لحق بسمعتهم، ومكانتهم التي فقدوها في المجتمع أو في المهنة، أو تحقيرهم الشخصي. علاوة على ذلك، في الحالات التي يعتبر فيها سلوك الصحفي "فظيحاً" قد تفرض المحاكم غرامات عقابية على الأضرار الهدف منها ليس تعويض المدعي، بل لمعاقبة وسيلة الإعلام المدعى عليها. في بعض الدول، قد يتمكن المدعى عليهم من وسائل الإعلام من تخفيف أو تخفيض أضرارهم من خلال الإظهار بوضوح بأنهم نشروا بسرعة تراجعاً كاملاً ومنصفاً عن المواد الكاذبة والافتراضية. في عدد من الدول، يلغي "عرض الاسترضاء" الذي يقدمه المدعى عليه، وهو زعم بأن التشهير نشر بنية بريئة، أما العمل الافتراضي فسوف يعمل بمثابة دفاع في دعوى لاحقة.

قد يمثل أمر قضائي يمنع نشر مادة افتراضية مزعومة بديلاً عن دفع تعويضات نقدية. رفضت المحاكم في الولايات المتحدة وكندا الأوامر القضائية كعلاج للتشهير ووجدتها غير متوافقة مع مبادئ حرية التعبير. ولكن تسمح بلدان عديدة أخرى بها. فمثلاً تصدر المحاكم في الهند أحياناً أوامراً لمنع النشر قبل النشر الفعلي، ولكن فقط إذا ثبت أن البيان موضوع الشكوى كاذب بصورة واضحة، و فقط إذا كان المدعي يستطيع إثبات أن من المحتمل حصول أذى فوري على شخصه أو على ملكيته. في إيطاليا، لا يمكن فقط فرض قيود مسبقة ولكن بموجب المادة ٣٢١ من القانون الجنائي الإيطالي، تستطيع المحكمة أن تأمر بمصادرة المطبوعة الافتراضية.

يستطيع النائب العام في العديد من البلدان أن يرفع دعوى تشهير جنائية. يعتبر العديد من العلماء التشهير الجنائي باطل الاستعمال (كان غرضه الأصلي حماية الملكية أو الأرستقراطية من الانتقاد أو الإهانات). كان أحد الأسس المنطقية له تأمين بديل قانوني لأولئك الذين يتوجهون بخلاف ذلك إلى المباراة أو الانضمام إلى جماعة مطاردة المجرمين للبحث عن ترضية للإهانات التي وجهت لشرفهم أو لكرامتهم. مهما قد تكون هذه التهديدات غير واقعية اليوم، فإن بعض الديمقراطيات الناضجة، بضمنها الولايات المتحدة، تحتفظ بقوانين تشهير جنائية في وثائقها رغم أنها لا تستعمل إلا نادراً.

تم الدفاع عن قوانين التشهير الجنائي في ألمانيا بوصفها ضرورية لحماية حق الفرد في الكرامة بموجب القانون الأساسي. جادلت البرتغال بأن الدولة تتحمل واجب حماية سمعة الفرد. وتسمح المادة ٤٤٣ من القانون الجنائي البلجيكي بالمقاضاة بسبب التشهير الذي حدد على أنه "عزو شرير وعلني حول واقع يتعلق بشخص معين، لا يجب أو لا يمكن إثبات البرهان القانوني والذي من المرجح أن يلحق الأذى بشرف فرد أو يعرض ذلك الفرد إلى احتقار عام."

لكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قلبت رأساً على عقب الإدانات بالتشهير الجنائي استناداً إلى المادة ١٠ من المعاهدة الأوروبية. فمثلاً، في قضية لونغز ضد النمسا، حكمت بأن السياسي الذي يُعرض نفسه، بصورة "لا يمكن تجنبها وبمعرفة منه" للتدقيق والتمحيص من جانب الصحفيين وعامة الناس يجب أن يكون مستعداً لقبول الانتقاد القاسي. لاحظت المحكمة أن الإدانات في قضايا التشهير الجنائي لها "تأثير مضر" على الصحافة وتثبط همة وسائل الإعلام عن ممارسة دورها كمراقب عام. مع ذلك، تم تبرير قوانين التشهير الجنائي على أنها ضرورية لحماية الديمقراطية الناشئة من الانتقاد المضر. أذربيجان وجزر المالديف بلدان حاكما صحفيين بتهمة الافتراء.

تطبق بعض الدول معايير أقل تشدداً وأقل توافقاً مع حرية الصحافة. إذ يسجن بعضها المراسلين على نشرهم أكاذيب بصورة خاطئة حول الأفراد. وفي دول عديدة أخرى تسمح قوانين التشهير بالمقاضاة الجنائية للصحفيين بسبب "إهانة" أو تحقير كرامة موظفين حكوميين أو مؤسسات حكومية. فتركيا مثلاً، لها ١١ قانوناً ضد الإهانة ومنها قانون يحمي ذكرى مصطفى كمال أتاتورك. وفي الكاميرون تعاقب معايير "الإهانة" للرئيس، ونائب الرئيس، أو رئيس دولة أجنبي بالسجن من سنة واحدة إلى خمس سنوات و/أو غرامة مالية. وفي الأرجنتين يمكن تغريم أو سجن صحفي "يلوث سمعة أو يشوه سمعة" فرد آخر. وحتى فرنسا لا زالت تحتفظ بـ "قانون ٢٩ تموز/يوليو ١٨٨١" ضمن قوانينها، وهو القانون الذي يسمح بمعاينة الصحافة لإهانة الرئيس، ومجلس الشيوخ، والأعيان الأجانب، والراية الوطنية.

وبالمقابل، في الولايات المتحدة، قالت المحكمة العليا "إنه لا يوجد شيء يسمى فكرة خاطئة". في قضية غيرتز ضد روبرت ويليش (١٩٧٤)، لاحظ القاضي لويس باول أنه "مهما كانت درجة خبث رأي فإننا نعتمد لتصحيحها ليس فقط على ضمير القضاة وهيئات المحلفين بل على تنافس أفكار أخرى". في عام ١٩٨٨، رفضت المحكمة أيضاً بصورة مطلقة دفاعاً عن قضية تدعي التعرض لضغط المشاعر ضد مجلة "هاستلر" التي ينشرها لاري فلينت رفعها الكاهن جيري فالويل. نشرت المجلة "محاكاة ساخرة دعائية" تصور الكاهن وهو يصف بصورة مزعومة أول مواجهة جنسية حصلت له مع والدته في مبنى خارجي عندما كان الاثنان ثملين. وتضمنت المنشورة تكديماً بأن هذه المحاكاة الساخرة كانت من صنع الخيال "ولا يجب أخذها بصورة جدية".

رفع فالويل دعوى على فلينت بتهمة التشهير، والتعدي على الخصوصية، والفرض المتعمد للضغط على المشاعر. رغم أن فالويل خسر في الادعاءين الأولين، فقد حكمت المحكمة لصالحه في الادعاء الثالث. أكدت محكمة استئناف هذا الحكم ولكن المحكمة العليا بإجماع آراء أعضائها قلبته رأساً على عقب. إذ رفض رئيس المحكمة القاضي وليام رينكويست مستشهداً بالتقليد الأمريكي الطويل الأمد للتعليق السياسي النشط واللاذع، محاولة فالويل في فرض معيار "للفحش" قد يسمح بالتعويض. وكتب يقول "إن الفحش في نطاق الحديث السياسي والاجتماعي يملك موضوعية متأصلة قد تسمح لهيئة محلفين بفرض المسؤولية على أساس أدواق أو وجهات نظر المحلفين أو على كافية أساس كرههم لعبارة معينة." وأكد رينكويست أنه في غياب الإثبات بأن البيان الكاذب للواقع قد نشر بخبث فعلي، يجب أن تتسامح الشخصية العامة تجاه مثل هذه الهجمات من أجل إعطاء "فرصة تنفس" كافية للحريات التي يحميها التعديل الأول للدستور.

*تحقيق: عيسى حسين

إذا كانت البيانات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة هي الحاضنة للإرهاب، كذلك أصبحت «السوشيال ميديا» بيئة حاضنة وخصبة لتنامي ظاهرة الأخبار الكاذبة التي لم تعد قاصرة على الترويج لأطراف سياسية على حساب أخرى، أو توجيه الرأي العام في اتجاه ما على حساب الآخر، بل تجاوزت ذلك لتصل إلى ترويع الملايين عبر ما تنشره من هلع ورعب عبر نشر أكاذيب لا تقف دقيقة واحدة أمام اعتبارات الأخلاق ولا وخر الضمير.

قدمت مذبحه لاس فيجاس الشهر قبل الماضي أحد أقبح أشكال التأثيرات السلبية للأخبار الكاذبة على المجتمعات الإنسانية مباشرة بعيداً عن حسابات السياسة وكواليسها، فبينما كانت شرطة المدينة تواجه تحدياً أمنياً خطراً بعد إطلاق النار عشوائياً على جمهور حفل موسيقي في الساحة المواجهة لفندق «ماندالاي باي» أودى بحياة ٥٨ شخصاً وخلف أكثر من ٥٠٠ مصاب، كان عليها مواجهة تحد آخر أكثر خطورة وقسوة وهو التعامل مع سيل الأخبار الكاذبة الذي تبادله عشرات الآلاف عبر منشورات «فيسبوك» وتغريدات «تويتر» تحدثت عن طبيعة الحادث والمتورطين فيه وتسببت في إشاعة حالة من الفوضى والذعر ألزمت الكثيرين منازلهم مخافة الأخبار التي تحدثت عن عصابات ملثمة تجوب المدينة وتطلق النار عشوائياً، بينما قالت منشورات أخرى إن «تنظيم داعش» الإرهابي هو منفذ العملية، وتطوعت أكاذيب ثالثة بالتأكيد على أن منفذي العملية تنظيم يساري معاد لسياسات ترامب. كل هذه الأكاذيب دفعت شرطة مقاطعة «كلارك» إلى توجيه أكثر من نداء ومناشدة عبر نفس منصات التواصل الاجتماعي، وعبر الإذاعات المحلية للمواطنين مطالبة بعدم الانسياق وراء هذه الأخبار الكاذبة، ومؤكدة على ضرورة التحلي «بالوعي» في مثل هذه الكوارث والتوقف عن تبادل هذه الأخبار وترويجها.

كانت «مذبحه لاس فيجاس» الاختبار المجتمعي الأكثر وضوحاً لتأثيرات الأخبار الكاذبة على حياة ملايين البسطاء الذين لم يتوقفوا كثيراً أمام رواج المصطلح منذ نهاية العام الماضي باعتباره كان أكثر ارتباطاً بالقضايا السياسية وخاصة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

ومن هنا لم يعد مصطلح «الأخبار الكاذبة» قضية تخص واقع ومستقبل الإعلام الاجتماعي وحده، بعدما أُلقت بظلالها الكثيفة على عدد من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية التي كانت سبباً في نتائج مفاجئة يعتقد كثير من المراقبين أنها ترسم ملامح عالم جديد. واليوم أصبحت «الأخبار الكاذبة» وسيلة لنشر حملات التضليل الخاطي حول مختلف القضايا مثل تغير المناخ، والعلاقة بين السرطان والتدخين، وحتى أضرار لقاحات الأطفال وكلها قضايا انتشرت حولها عشرات الأخبار الكاذبة انتشار النار في الهشيم خلال الأشهر الماضية.

قبل عدة أسابيع أصدرت مؤسسة «تومسون رويترز» بالتعاون مع جامعة أوكسفورد تقريرها السنوي الذي يعد الأكبر والأكثر تعقيداً في عالم الأخبار بعينة شملت ٥٠ ألف شخص من ٢٦ دولة من مختلف دول العالم المتقدم والنامي، وأشار بشكل واضح إلى أن الأكثر تهديداً للحصول على الخبر الموثوق منه هو اتجاه ملايين المستخدمين إلى منصات التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات والأخبار خاصة خلال الأحداث الكبرى مدللة على ذلك بتجربة ستيفان هاناش مستخدم خدمة «فيسبوك لايف» الذي تصادف مروره بالقرب من «مسرح الباتاكلان» في باريس والذي تعرض لاعتداء إرهابي في العام ٢٠١٥، حيث حصد المقطع الذي بثه للحادث أكثر من ١٠٠ ألف

مشاهدة خلال ٥ دقائق فقط من بث الفيديو، وعلى الرغم من أن هيئة الإذاعة البريطانية نشرت ١٧٥ مقطع فيديو عن الاعتداء خلال أسبوع من وقوعه، إلا أن أياً منها لم يصل إلى ربع التأثير أو الوصول الذي حظي به فيديو «هاناش». المثير للانتباه هو أن هذا الانتشار الواسع لمقاطع الفيديو الشخصية التي لا تحتوي دائماً على الحقيقة، أو أنها تنقلها من وجهة نظر صاحبها، كان محل دراسة واسعة من كبريات شركات الإعلام الاجتماعي التي قررت التركيز منذ بداية العام المقبل على الاستثمار في مقاطع الفيديو المصورة التي يرى كثيرون أنها ستقدم «الأخبار المصورة» كيفما اتفق بدون تحديد ضوابط مبدئية لكيفية صياغتها وصياغتها ومدى مصداقيتها. وهنا تعود الساحة الأمريكية لتقدم تجارب دالة على كيفية توظيف «الأخبار الكاذبة» في إثارة الفوضى والكراهية، ففي منتصف شهر سبتمبر/ أيلول الماضي تداول عشرات آلاف الأمريكيين مقطع فيديو مصوراً تظهر فيه مصادمات عنيفة بين رجال الشرطة وأشخاص سود على أنها المواجهات الدائرة بين شرطة مدينة «سانت لويس» وأمريكيين سود اعتراضاً على تبرئة الشرطي الأبيض السابق جايسون ستوكلي من تهمة قتل أنتوني لامار سميث الأسود في العام ٢٠١١ والذي قيل إنه كان تاجر مخدرات، بينما كانت الحقيقة غير ذلك تماماً. فعلى حين كانت هناك مواجهات بين السود والشرطة بالفعل في المدينة إلا أنها لم تكن عنيفة، أما الأهم فكان اكتشاف «تضليل» و«زيف» مقطع الفيديو الذي تبين أنه عائد لمواجهات حدثت في مدينة «كيب تاون» بجنوب إفريقيا قبل عدة أعوام، ولا علاقة لها بما حدث في «سانت لويس».

«هيئة الإذاعة البريطانية» عقدت قبل شهرين مؤتمراً خصصته لمناقشة «مستقبل الأخبار الكاذبة» تركز حول نتائج عدة دراسات حديثة أهمها دراسة لجامعة «ستانفورد» الأمريكية رصدت خلالها ٤٠ مليون مرة نشر أخبار وهمية خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، إضافة إلى نتائج استطلاع رأي أجراه مركز «بيو» مطلع العام إلى أن ٦٤٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الأخبار المزيفة تسبب لهم قدراً كبيراً من الارتباك، بينما أكد ٢٣٪ منهم تبادلهم لقصص سياسية ملفقة أحياناً عن طريق الخطأ، وأحياناً عن عمد. وهنا أشار كلفين كيللي منسق المؤتمر إلى أنه لا أحد يختلف على خطورة عالم تنتشر فيه «أخبار كاذبة» مدلاً على ذلك بالخبر المزيف عن وفاة «فيتاليك بوتيرين» مؤسس شركة «إيثريوم» في حادث سيارة ما تسبب في خسارة فورية لقيمة أسهم شركته قدرت بحوالي ٤ مليارات دولار، وهنا تساءل كيللي: هنا من يدفع ثمن هذا الكذب؟ لا بد من سن تشريعات صارمة للحد من نشر الأخبار الكاذبة في فضاء الإنترنت الذي لا تحكمه أية تشريعات.

واتفق أكثر من ٥٠ خبيراً جمعهم المؤتمر على اعتبار «الأخبار الكاذبة» أهم وأكبر تحديات القرن لتهددها لحق الإنسان في الوصول إلى الحقيقة، مؤكدين أن انهيار الثقة في مصدر الأخبار أصبح أهم المخاوف العالمية، وهو ما عبر عنه كيللي بقوله «التضليل ليس مشكلة، إنه جريمة. لم يعد للحقيقة مصدرها، والأخبار تتدفق عبر شبكة لا يمكن التحكم في مصادرها».

تجاوزت أزمة «الأخبار الكاذبة»، المناقشات الأكاديمية والتقنية، ف جهاز التحقيقات الفيدرالية الأمريكي (FBI) يجري منذ مطلع العام الجاري تحقيقاً موسعاً في مزاعم تعاون بين مواقع إخبارية يمينية أمريكية، منها «بريتبارت»، مع عناصر مدعومة من روسيا، لنشر أخبار زائفة، هدفت إلى التأثير في خيارات الناخبين الأمريكيين خلال سباق الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتصب في مصلحة دونالد ترامب، وكان من أمثلة هذه الأخبار «نية الديمقراطيين اغتيال ترامب»، و«البابا فرانسيس يؤيد الجمهوريين»، وغيرها. يشمل التحقيق البحث في حقيقة استخدام عملاء روس «روبوتات الإنترنت»، وهي برامج تقوم بمهام تلقائية على الإنترنت، على أساس توقيات معينة، للقيام بملايين

المنشورات، على منصات التواصل الاجتماعي، تحتوي روابط لأخبار على مواقع محددة مثل «بريتبارت، روسيا اليوم، سبوتنيك، وأنفو وورز».

وفي بريطانيا شكل مجلس العموم لجنة خاصة، لبحث كيفية التعامل مع «الأخبار الكاذبة»، التي كان لها تأثير هائل في قرار البريطانيين، بالخروج من الاتحاد الأوروبي، بسبب انتشار أخبار كاذبة، عن تكلفة مالية هائلة تتحملها الميزانية البريطانية، لصالح الدول الفقيرة في الاتحاد، أو لأخبار أخرى عن مخاطر غرق بريطانيا في بحر المهاجرين الأجانب، بسبب سياسات الاتحاد حيال اللاجئين، وغيرها.

وإلى جانب المحاولات التقنية من عمالقة الإنترنت لرصد الأخبار الكاذبة وحذفها قبل انتشارها وهو ما سنأتي على ذكره بالتفصيل في مكان آخر، بدأت السويد في إضافة منهج خاص بكيفية الكشف عن هذه الأخبار والتعامل معها للصغار من الصف الأول الابتدائي، وهي التجربة التي سارت على نهجها إيطاليا في خطوة دفاعية احترازية خلال استعدادها لانتخابات الرئاسة العام المقبل، وهو ما أشارت إليه النائبة في مجلس الشيوخ وزيرة الخارجية السابقة «لورا بولديني» قائلة: الأخبار الكاذبة مشكلة المجتمع كله، ويجب على الجميع التسلح بالوعي اللازم لمواجهتها. إن صغار اليوم هم صناع قرار الغد ولا بد من إدراكهم لمشاكل المستقبل، وتدريبهم على التعامل معها.

مشروعات < إلكترونية > لمواجهة < التضليل >

اليوم بعد تغول منصات التواصل الاجتماعي في حياة المستخدمين، التي لم تعد مجرد وسائل لتبادل الصداقات والدرشات، لكنها أصبحت مصدراً للمعلومات والأخبار. وبحسب أحدث الإحصاءات الأمريكية، يعتمد ٤٠٪ من الأمريكيين، وأكثر من ٥٠٪ من الشباب، على هذه المنصات في الحصول على الأخبار، وأصبحت اليوم المتهم الأول في انتشار «الأخبار الكاذبة». ومحاولة منها للحفاظ على بيئة معلومات آمنة وموثوق في صحتها، بدأت المنصات الكبرى لعالم الإنترنت والتواصل الاجتماعي بتطبيق عدة سياسات للحد من «الكذب» عبر صفحاتها، وجاءت أكبر هذه الجهود في التعاون المشترك بين «جوجل» و«فيسبوك» عبر تدشينهما مشروع «ترست بروجكت» أو «مشروع الثقة»، الذي حصل بدعم ومشاركة من كل من «مايكروسوفت» و«تويتر» و٧٥ وسيلة إعلامية أخرى. ويقضي المشروع بمنح المعلومات التي تستوفي شروطاً محددة وسماءً خاصاً يعطيها مصداقية بين القراء، أما المعلومات التي لا تستند إلى هذه المعايير فتبقى خارج التصنيف للدلالة على عدم مصداقيتها.

والى جانب مشروعهما المشترك يحتفظ الموقعان بوسائلهما الخاصة لمحاربة «الأخبار الكاذبة»، إذ تتعاقد «جوجل» مع شركات «بوليتي فاكس»، و«سنوبس» للتأكد من مصداقية الأخبار والمقالات التي تظهر عبر محرك بحثها الأضخم عالمياً. كما أصدرت «فيسبوك» تنبيهاً في الجزء العلوي من الموقع من خلاصة تغذية الأخبار يطلق عليه «نصائح لاكتشاف الأخبار الكاذبة»، بدأ تطبيقه في الولايات المتحدة، و١٤ بلداً حول العالم، إضافة إلى «مشروع الصحافة»، الهادف إلى تعزيز العلاقة بصناع الأخبار، لتطوير المنتجات الإعلامية، وابتكار طرق جديدة تسمح للناشرين بتقديم الأخبار الأكثر صدقية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك شبكة عالمية من مؤسسات توثيق وتأكيد الحقيقة، وتمتاز بامتلاكها قدراً عالياً من الشفافية، ومن أهمها FACTCHECK.ORG وPOLITIFACT، وغيرها، وعن طريقها يمكن التأكد من مصداقية أي خبر أو مقال.

***مركز "دار الخليج" للدراسات:**

في مشكلات الإعلام المرئي العربي

د. سيار الجميل

مؤسف جداً أن هناك من إعلاميين من ليسوا مؤهلين أبداً لمواجهة التحديات الجديدة، وغير قادرين على توظيف منجزات العصر من أجل تطوير مجتمعاتنا العربية، وتحديث ذهنياتنا، وتكوين مصائرنا. هناك إعلاميون حقيقيون مهنيون وأذكياء نجحوا في مهامهم، لكنهم فشلوا في المساهمة بمعالجة الجوانب الاجتماعية والفكرية والأوضاع السكانية والثقافية والمستقبلية. وذلك فيما ازداد عدد الفضائيات التلفزيونية الناطقة بالعربية، وازدادت، فتفاقت التداعيات والأخطاء، وغدا بعضها ناطقاً باسم أشخاص وأحزاب وطوائف ومذاهب، وبأساليب متدنية جداً، في كل ما تقدمه للناس من إسفاف حقيقي وخزعبلات ومهاترات وأكاذيب وشتائم وسحرة. غابت الرقابة على الممنوعات، لتصبح الأمور منفصلة إلى درجة لم يعد فيها كل المصلحين قادرين على رتق الفجوات، وتضييق المرنّيات، ومتابعة الأخطاء.. وعليه، إن استمرت، فستولد أخطاء وستنشأ أجيال عربية كاملة قادمة على كل هذا الغثاء، من دون أي ضوابط.

ويبدو الإعلام المرئي العربي اليوم متراخياً في مجمله، ومن يتابع ما يبث في الفضائيات العربية المتنوعة، وأعدادها مئات، سيكتشف أن كثيراً منها ليس له أي مصداقية حقيقية، فضائيات غير قليلة لا تكتفي بأدوار الإثارة المصطنعة والضجيج، وفبكة الموضوعات، وبرامج اللهو، والمسلسلات التافهة، والأفلام السخيفة أو الاستعراضات البدائية أو المكررات الساذجة، أو الحوارات البليدة، بل إن بعضها يساهم في نشر الشعوذة والخزعبلات باسم الدين، في برامج استهلاكية رثة ترتزق منها المحطات عبر الاتصالات التليفونية.. ويبدو أن الشعوذة باتت لها جماهيرها الواسعة في مجتمعاتنا العربية، في حين يغيب، عن قصد، كل العلماء والمفكرين والمثقفين الحقيقيين المتميزين باستنارتهم ونظافة عقولهم. وعليه، ليس هناك أي إعلام حقيقي عربي إلا ما ندر، وحجم الأخطاء في المعرفة، إن كانت هناك هوامش لها في الإعلام المرئي، تجده ضعيفاً وهزلياً ومليناً بالأخطاء، بل وتحرف المعرفة والعلوم تماماً مع ما يستقيم مع المعتقدات والأيدولوجيات والنصوص. وهذا من أكبر الجنايات التي يكتسبها المرء في مثل هذا الزمن.

تمزقات بنيوية للنسيج العربي

المشكلات التي يعاني منها الإعلام المرئي العربي بنيوية صعبة تشمل كل المرافق، فهي تتمفصل في الجوانب السياسية أساساً، ومنها تتمدد نحو الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي عامة وشاملة، ولا تقتصر على بيئة معينة، من دون بيئات أخرى. ومن أبرز ما يمكن تلمسه فقدان المصداقية إزاء التعبير عن قضايا خطيرة تهم مستقبل العرب أجمع. وفي مقارنة لما كان عليه الإعلام العربي قبل خمسين سنة بما آل إليه اليوم، كان الأول، على الرغم من مثالبه، أكثر التزاماً بقضايا العرب، وكان يعبر عنها، ويترجم للرأي العام واقع العرب ترجمة موحدة، في حين نجد كثيراً منه اليوم، وقد انشغل بقضايا تافهة، ويفسح المجال للإعلاميات المضادة تفعل فعلها.

كان الإعلام العربي يعبر عن أهداف موحدة، على الرغم من الانقسامات السياسية، في حين أنه اليوم يعبر عن حالات تمزق مرئية، بفعل تمزق نسيج الأمة، وتشظي الأهداف العربية. وقد فعلت فيه التوجهات المتفرقة، المحلية والإقليمية والجهوية والطائفية المريرة فعلها، أو قد ينشغل الإعلام العربي اليوم بقضية ساخنة أياماً معدودة، ثم يلتفت منشغلاً بقضية أخرى، حيث نجد الأولى متأكلة ومنسية في الأذهان، وهو حال كل القضايا الساخنة، للأسف الشديد.

في الإعلام المرئي المقارن

للأمريكيين فضائياتهم ووكالاتهم الإعلامية الموجهة، ومن يراقب المرنّيات في بريطانيا يجد شغف كل البريطانيين بقنوات "بي بي سي" وقنوات بريطانية ممتعة ومتطورة أخرى. وهذا ما نجده في فرنسا، إلا مئات المرنّيات العربية، تبث ما لا يمكن أن يعقل أبداً. لكل فضائية عربية سياسة معينة، ومزاجية خاصة، ومرجعية لها لا تتجاوز خطوطها الحمراء، فإن كانت الفضائيات تعكس رغبة ما تريده المجتمعات، لا الدول، فإنها تساهم مساهمة حقيقية في تأخر الوعي، وجرّ

التفكير العربي إلى الوراء قسراً، بزراعة كل الخطايا في طبيعة الإدراك الجمعي الذي بات يستهوي ما يرضي عواطفه، وما يشبع رغباته، وما يلائم أمزجته السياسية، وما يريح أعصابه، وما يرضى نزعاته المتشظية: الدينية والمذهبية والطائفية التي تشيع روح الانقسام، وتنمي مشاعر الكراهية، وتزرع الأحقاد.

عشرات القنوات الفضائية العربية دينية لا ترى فيها إلا مشايخ يفسرون الدين كل على هواه، وعشرات أخرى تبث الطائفية، بل وتوزع الشتائم والسباب، وقد أصبح لكل بلد عربي طابعه ونماذجه من الفضائيات، فمصر لها موديلاتها، والعراق له نماذجه، ولبنان له أنواعه، أما السعودية والإمارات فإنهما تمولان عشرات الفضائيات، وأغلبها للتسلية وحرق الزمن. وتبقى الغريمتان، "العربية" السعودية و"الجزيرة" القطرية في موقعين متضادين، وخصوصاً في الأخبار ومتابعة الأحداث. وفي الأثناء، اعتادت مجتمعاتنا الشبابية اليوم على اللهو وقضاء الوقت بالتمتع بمثل هذه البضاعة أو تلك، أو تجد من يهوى الأفلام السخيفة، أو المسلسلات التافهة، أو متابعة البرامج الدينية والمذهبية ليرضي عواطفه الساخنة ويشفي غليله.

اقتراحات

ثمة مبادئ ومواثيق عمل، يمكن اتخاذها للحد من الظاهرة الإعلامية السالبة في المجال العربي، ويمكن إيجازها في الآتي:

أولاً: ضرورة التمسك بالضوابط الأخلاقية في إضاعة وسائل الإعلام على القضايا السياسية (وخصوصاً العربية) على أسس موضوعية، إضافة إلى جعل وسائل الإعلام جسور ثقة لبناء السلم المجتمعي، مع احترام كل من الخصوصية الفردية والملكية الفكرية وحرية الرأي، وإصدار تشريعات للحد من جرائم الإنترنت، والعناية بالمعرفة الموسوعية المصوّرة للأجيال الجديدة، والحد من بث العنف في السينما والتلفزيون. ثم العمل على إصدار تشريعات تحد من جرائم السب والقذف والتشهير والشتائم مع ضبط أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضية، فضلاً عن تحريم سرقة المعلومات والمصورات والمنشورات، أو نشر المواد الخاصة من دون ذكر أصحابها.

ثانياً: تقتضي الضرورة التاريخية ضبط الأنباء وأخبار الأحداث التي تتناولها وكالات الأنباء العربية، بما فيها الخليجية، "بإيجاد سبل ووسائل استراتيجية قوية وفاعلة تربوية وتعليمية ودراسية وإعلامية ومعلوماتية عن منطقة الخليج العربي، ومجالها الحيوي في العالم، وأهميتها التي تتعاظم يوماً بعد آخر في القرن الحادي والعشرين، من أجل بناء الوعي بشأنها، وفهمها، و"خصوصاً عند الأجيال الثلاثة المقبلة التي من دون ذلك لن تتحقق لها القوة الفاعلة للمشاركة العولمية القادمة.."، كما كتبت، في عام ٢٠٠٣، في كتابي "المجال الحيوي للخليج العربي".

ثالثاً: لا يكفي الإعلام المعاصر بأدوار الإثارة والضجيج وفبركة الموضوعات واللهو أو الاستعراضات أو المكررات الساذجة، أو إشغال الناس بالمسابقات والعروض التافهة، بل يعد دوره أساسياً في تربية الأجيال، وتهذيب الأذواق، وتصويب الأخطاء، ومراقبة الأداء، ونشر الرأي العام على حقائقه، ومتابعة الأحداث والوقائع والتعرّف على ثقافات العالم وآخر منتجاته. كما يعد الإعلام المرئي أعظم محلل للمعلومات، ووسيلة إيضاح على امتداد الليل والنهار لكل الناس. ومقارنة جادة بين مجالات إعلامنا بغيره في العالم المتمدّن سيوقفنا على جملة هائلة من التباينات والمفارقات، كما هو حال الصحافة العربية المعاصرة التي تفتقد الاستقلالية والحيادية، إلا ما ندر.

رابعاً: ثمة برامج سياسية ودينية، يقدمها مذيعون وساسة ومعممون وفنانون من مغنّين وممثلين، يستخف بعضهم بعقلية المشاهد والمتلقي، كون الواحد منهم لم يعمل إعلامياً طوال حياته، فيقدّم للناس كل سذاجة وفجاجة، بعيداً عن أي معلومات شفاهية أو مصوّرة حقيقية، مع هول الأخطاء اللغوية والجغرافية والطبوغرافية، وحتى النقص في الثقافة العامة لدى عديدين منهم، ونطمح أن تستفيد تجاربنا العربية في الإعلام من تجارب عالمية أخرى. كتب خالد الجابر في الكتاب الذي اشترك في تحريره عن الإعلام الخليجي: "تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مفرط وغير مسؤول

من قبل البعض" وأدى ذلك إلى وجود حالة من الاستقطاب السياسي، والاصطفاف الأيديولوجي، والتخندق الطائفي والديني والمذهبي والقبلي، ونشر الأكاذيب والإشاعات والفتن، والترويج للتطرف والعنصرية والإرهاب".

في ضرورة تجديد الإعلاميات الخليجية

أولاً: لا بدّ من تجديد منظومة الإعلاميات الخليجية العربية، فالتغيير لا بدّ أن يحصل في كلّ مرافق الإعلام، فضلاً عن تغيير أنماط تلك الفضائيات من حالاتها البائسة التي ملّها الناس إلى أنماط جديدة من الموضوعات، فليست حياة العرب كلّها سياسة وآراء سياسية (وخبراء استراتيجيين مزيفين)، فمجتمعاتنا بحاجة إلى إصلاحات جذرية، وموضوعات وتحليلات معمقة، يقوم بها مختصون أذكياء! كما أن الجيل الجديد لا يعرف من فضائيات اليوم إلا الانغلاق والسذاجة أو الفجاجة واللهو والرقص والاستعراضات الصارخة والأغاني الهابطة.. ولا يعرف أيضاً إلا المباحكات الفقهية، ومكرراتها والتناقضات السياسية. إنه يحتاج برامج موسوعية عليا، تطور من عقلية المجتمع، وتشحذ طاقاته وتصلّق إبداعاته، بدل عرض برامج سخيصة نزقة، تأكل الزمن وتضعف الحياة، وتشغل التفكير وتميت الأعصاب وتشوّه الأذواق.. الفضائيات العربية التي لا تعدّ ولا تحصى ملزمة بأن تطوّر من البرامج الاقتصادية والجغرافية والمناخية والسياحية، ومعرفة ثقافات الشعوب والأطّال على آخر مبتكرات العلم الحديث، فهل سنبقى في هذا الوهن، تغرقنا بلادة فضائياتنا العربية، أم سنسعى إلى التغيير الجاد؟

ثانياً: ما حدث في السنوات العشر الأخيرة في الإعلاميات المرئية يعد ثورة حقيقية في المعلومات والرأي والأفكار والأخبار، من خلال تطور الميديا الحديثة وشبكة المعلومات الدولية، وأصبح العالم بأسره صغيراً، بل أصبحت مجتمعاتنا نفسها منكشفة بعضها على الآخر، وكل يوم يمضي تتكشف كل مخفياتها ومسكوتاتها وأسرارها التي اختزنتها أزماناً طويلة! وكان على فضائياتنا أن تكون أكثر حرفية وذكاء وأداء في معالجة واقعنا الذي لم يعد يحتمي بالمستورات، ويكشف أكثر عن كل أسرارهِ الجميلة والبشعة! لقد غدت ثورة المعلومات والفضائيات أهم وسيلة لفضح مخفيات مجتمعاتنا برمتها، وكشف كل المستورات، وبدا الناس يتعرفون، لأول مرة، على كنه مجتمعاتهم، وما تتضمنه شرائحها وبيئاتها وجوهراتها من عادات وتقاليد وطقوس غير مشتركة.. بل بدا الواقع كله مفضوحاً ومتعرّياً بكل ما فيه من أدران ومشكلات ورزايا.

ثالثاً: الثورة الإعلامية إما أن تغدو وسيلة نهضوية حضارية من أجل بناء المستقبل، أو ستبقى وسيلة ضارة تؤثر على حياتنا العربية، إذ ستبقى كسيحة واستهلاكية وضائعة ومشوهة وملتبسة، وتلك مشكلة معقدة لا يمكن حلّها. وعليه، نطالب بأن يندرج الإعلام المرئي خصوصاً في دائرة اهتمام الدول والمجتمعات والمدارس والجامعات، وكل المؤسسات ذات الصلة، من أجل تقويم أدائه وتطوير برامجه ومنوعاته والاستفادة من مبتكرات ما تقدّمه بقية المجتمعات لأبنائها. لعل من أهم ما يمكن العناية به يتمثل في المجال الاجتماعي والثقافي، إذ لا يمكن تطوير المجال المعيشي والإسكاني على حساب تدني الوعي، أي لا يمكن العناية بالبنية التحتية فقط على حساب ضعف البنية الفوقية في بعض المجتمعات العربية، وذلك يتطلب الاهتمام بالحياة الثقافية والإعلامية، والاهتمام بالفرد ووسائل دعمه، وتمتعّه باختياراته الثقافية الحرة، وجعله المتلقي المتميز بذوقه وتميزه وحسن اختياراته.

وأخيراً، المتمنى أن يلتفت كل المسؤولين العرب إلى حالة الإعلام المرئي العربي لمعالجة مشكلاته الصعبة، ولا يتم الاكتفاء بالموائد المستديرة التي يلقي فيها بعض الإعلاميين أفكارهم المتصلة بهذا الواقع، ما لم تتم معالجة الواقع أصلاً، وخلصه من حالات التمزق، والارتقاء بجملة من العلاجات الحاسمة على أيدي إعلاميين مثقفين، مهنيين حقيقيين، تهمهم المصالح العليا للأمة، بدلاً من هذا الكم من السدّج والمغالين والمتعصبين الذين يدورون في فلك منظوماتهم الفكرية والمؤسسية والسياسية والأيديولوجية التي مرّقت نسيجنا الفكري.

***العربي الجديد:**

اصدارات مركز الرصد والمتابعة بهكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

تصدر نهاية كل اسبوع

Week End

بانوراها الاحداث والتطورات

المركز
الانصات

المركز اليومي لقضايا
كردستان والعراق والهنطقة والعالم



المركز
الانصات

www.pukmedia.com/ensat

Facebook: ensatpuk

Week End

www.pukmedia.com/ensat

Facebook: Week end نهاية الاسبوع